



الجزء الثالث

من شرح المحقق الجليل الفاضل المدقق سيدي
أبي عبد الله محمد الحرمي على المختصر الجليل
للإمام أبي الصياح سيدي خليل
رحمهما الله تعالى
أمين

(وهمامته حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوي نعم الله الجميع رحمته وأسكنهم بقضه فسحجته)

(طبع على ذمة ملتزمه الراجي غفران ربه الحاج الطيب النازي المغربي)

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٢١٧

هجريه

(بالقسم الادبي)

(قوله وهي لغة التمام) قال ابن الجوزي في التفسير الذكاة في القتل الشئ وقال في المصباح ذكيت البعير ونحوه مذكية والاسم الذكاة (قوله والحدة) هي ما يتعدى الانسان من الغضب كذا قال في المختار فعليه يكون العطف مغايرا والظاهر ان شارحنا اراد بها الادراك فيكون العطف مرادافا والمناسب حذفها كما هي محذوفة في شرح شب (قوله هي السبب الخ) أي والسبب شامل للافواع الاربعة (قوله ثبتت التام الغلبة الاجمية) أي لانه لا على ان الاسمية غلبت أو ان الاسمية على طروق التام أي على الوصفية أي أن الوصفية بمعنى ذات ثبت لها المذوية صارت غير مرادة (٢) واما هذا اللفظ اسم للشاة المذبوحة ويظهر الفرق بينهما أنك

عند الوصفية تذكر الموصوف لفظا أو تتركها وعند الاسمية لا تذكره أصلا ومن المعلوم ان فعلا بمعنى مفعول لا تلحقه التاء أي اذا استمر على الوصفية لان غلبت الاجمية كما هنا (قوله وجعت باختلاف افواعها) أي جعت باعتبار انواعها المختلفة جواب عما يقال ان الذبيحة اسم جنس للسذوح الصادق بأي فرد من أفرادها جـ الجمع فأجاب بان الجمع باعتبار انواعها لا يمتنع مع المذوية بالحق والمذوية بالحق فاذا كان كذلك فأرادنا الشارح بالذبيحة بمعنى المذكاة الشامل ولو قال باعتبار أفرادها لصح ويجوز أن المراد باعتبار افواع متعلقها التي هي الذكاة (قوله جنسا) أي أفرادها والذباغ لقب لما يحرم بعض أفرادها لعدم كونه أسلها عنه وما يباح لمقدورها عليه فضرح الصيد أي بقوله مقدورها عليه اهـ وقوله لعدم أي لكونه غريمه كماله ميتة وما لانه التذكية فاسدة وقوله أسلها عنه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

باب الذكاة

وهي لغة التمام يقال ذكيت الذبيحة اذا تممت ذبحها وانار اذا تممت ابقاها ورجل ذكي تام الفهم والحدة وشرا قال ابن وضاح هي السبب الذي يتوصل به الى اباحة الحيوان البري والذباغ جمع ذبيحة والذبيحة ثبتت التام الغلبة الاسمية وجعت باختلاف انواعها الخ وانظر حداد من عسرة وما يتعلق به في الشرح الكبير ولما كانت الذكاة جنسا تحت ثلثة افواع ذبح ومحرق اتي أو وحشي مقدور عليه وعقرف وحشي مجوز عنه زاد في النخبة وتاثير من الانسان في الجمله كالري في الما الحار او قطع الاجنحة في الجراد ونحوه من غير ذكي السهم بدأ المؤلف بالذبح لكثرة أفرادها باختصاصه بالغنم والطير وأفضلت على الترفيع ما شتر كان فيه كالبحر مشير الى ان صفة الذبح أمور أربعة أشار لها بقوله (قطع) أي التذكية قطع

عنه اشارته الى ما كان محرما لا يتفق فيه ولا يقبلها كلفه في قوله وما يباح بها عطف على ما يحرم ولما كان يقع في ترجمة بعضهم الذباغ أحب أن يذكر كذا (قوله وتاثير من الانسان في الجمله) وان لم يكن قويا هو رابع واقتصار بعض على الثلاثة الاول اقتصار على الغالب وان ما يوت به عقربا (قوله في الجراد) متعلق بكل من قوله كالري أو قطع (قوله من غرضي الغنم) أي من غير الذبيحة نفس سائلة (قوله بدأ المؤلف الخ) جوابا ولما أنت خبير بان الجواب لم يكن متسببا عن الشرط بل سبب الجواب ما أشار اليه بقوله لكثرة أفرادها (قوله باختصاصه) أي بسبب اختصاصه (قوله بالغنم والطير) الباعدا على المتصور أي بسبب كون الغنم والطير متصورين عليه لكثرة أفراد الذبح ويجوز ان يراد لكثرة أفراد متعلقه أي من غنم وطير وغير ذلك (قوله مشيرا) حال من فاعل بدأ (قوله الى ان صفة الذبح) أي حقيقة الذبح (قوله أمور أربعة) أولها قوله قطع الثاني قوله تعلق الثالث قوله من المقدم الرابع قوله بلاد مع الخفية تسمي والاخفيتها الغل والقطع المتعلق بتلك المتعلقات

(قوله فلا كتبتني التذكية) إشارة إلى أنه ليس المراد من الذك كتمنعها الأصلي وهو الهيئة الحاصلة من فعل الفاعل فإذا قطع الحلقوم والودجين مثلاً قسمي هذه الهيئة ذك وقطع الحلقوم والودجين ذك إلا أن المراد هنا الذك التذكية هكذا قدر (قوله فتشمل الذبح) ظاهر العبارة أن شمول الذك لا مرين إنما جاعل من تفسيرها بالذكية ولو بقيت على ظاهرها لم تكن شاملة للمرين بل قاصرة على أحدهما وكأنه يقول لا يتبادر أن المراد بالذبح ولا بعد قطعها مره أنه لا تشمل العقر وهو كذا لا بشرطه السلام فلما دل ذلك على أن الذبح والشر (قوله مال اباقيهما) أي أو أماً السكران الذي يحطى ويصنف ذك من ريشة خلافاً والمذهب أن ذبحته لا تؤكل لغيره وأما هو فهو موكول إلى حالة في الباطن أي إلى ما يعلم من نفسه فإن كان يعلم أنه ذبح في حال افاته أكلمها والأفلا تخ لا يحق أن الذي يحطى ويصنف يقال مشكوك في ذكته وقيل إن ادعى التبريكره لأن تأكل ذبيحته وأما إن لم يدعمه بمر وعول على هذا عجم (قوله لعدم التبريكره منهم) أي لعدم صحة التبريكره منهم (قوله وهو عابد النار الخ) لا يحق أن الأولى أن يراد بالجنوس هنا معصي أعم شامل لعباد النار وعابداً للثنية وغيرهم فتدبر (قوله ولا جبهه يستبدعون الخ) ظاهر تلك العبارة أن نور النار التي تقاد هو الأله ولا ين فاسم أنه نور آخر (أقول) وكأن هذا التورم مشابه لنور (٣) الذي أناله (قوله لأنهم الخ) تعليل لقوله وقيل

الجنوس في الأصل الجنوس (قوله لا تدبنيهم) أي بأن يكون ذكاً عبداً (قوله يحصل لبطوطه نسائه في الجلة) لا يخفى أنه لما ناسر النكاح بالوطه لأجابه لقوله في الجلة (قوله على المشهور) أي خلافاً للطوطوش في اختصاصه بمن تقدم فإن هؤلاء قد بدلوا فلا يؤمن أن تكون الذكاة مما يلهو ويدان ذلك لا يعلم إلا منهم وهم مصدقون فيه أه (قوله وأبقال المفاعلة باعتبار العقد) لا يخفى ما في ذلك من التسامح وذلك لأنه إذا كانت المفاعلة على ما يها يكون المعنى ناقده وما أقدمنا أي يقع العقد منه ويقع العقد منه لنا ومن المعلوم أنه لا يتصور والابن اثنين مناه ومنه لتأنيدها المحذور من كوننا وجهه نساءنا (قوله أذ لا يحصل نكاحهما) أي العقد

لا يخلق ولا يشترط فلا كتبتني التذكية فتشمل الذبح والشر وأشار بقوله (يميزنا كح) إلى أن صفة الذابح أمران فمن خرج بالاول الجنون والسكران حال انطباعه ما فلا تؤكل ذك يصحهما ومنها الأصلي الغير المميز لعدم التبريكره منهم وبعبارة أخرى قوله بميزة صفة لموصوف محذوف أي شخص مميز فتشمل الذك واللائي والفصل والفنسي والنحسي والفاسق وإن كان بعض هذه مكرهوا والمؤلف منزله بعد وخرج بالتالي المرندولدين أهل الكتاب والجنوس وهو عابد النار الثاني بأن العالم الأصلي نوراً وطلة فالنور الحار ولا جبهه يستبدعون وقود النار والظلمة الله الشر وقيل الجنوس في الأصل الجنوس والميم والنون يتعاقبان ككلمة الغنم والغنم لا ينهم يرون أن الجاسة لا تنصرف في دينهم أي أن دينهم يبيع استعمالها لا تدبنيهم باستعمال الجاسة ودخل في قوله بنا كح أي يحصل لبطوطه نسائه في الجلة المسلم والكناني معاهداً أو جباراً أو عبداً ذكراً أو أنثى ولا فرق بين الكناني إلا أن ومن تقدم على المشهور وأن دفعه وقولنا أي يحصل لنكاحها قد يتوهم من لفظ بنا كح من المفاعلة وهو أن يحصل لناؤه فلا يشمل الإسلام ويخرج الكناني لأنه لا يحل له وطه نساؤه وهو معنى من قال أن المفاعلة على غير بابها أو يقال المفاعلة باعتبار العقد على الكناية لأنه لا يكون إلا من اثنين وقولنا في الجلة ما قد يتوهم من خروج الآية الكناية أنه لا يحل نكاحها وإن أريد بالنكاح الوطه أمر هذا المعنى (ص) تمام الحلقوم والودجين من المقدم بلا رفع قبل تمام (ش) إضافة تمام إلى الحلقوم والودجين من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الحلقوم التام ولو قال جميع كان أبلغ أو بقدر مضاف أي يحصل تمام لأن تمام عرض لا يقطع والمعنى أن شرط صحة الذكاة أن يكون القطع لجميع الحلقوم وهي القصبة التي هي مجرى النفس وجميع الودجين وهما عروقان في صفتي العنق يتصل بهما أكثر عروق البدن

عليها وفيه أنه لا يتشع ما ذكره في تفسيره من أنه أراد بالنكاح الوطه (قوله وإن أريد بالنكاح الوطه الخ) لا يخفى أنه في طه ما فسر النكاح إلا بالوطه وكلامه يقتضي خلاف ذلك فتدبر وقوله هذا المعنى أي المشار به بقوله بقولنا في الجلة فيكون أشكال المفاعلة حارياً مطلقاً أي أريد بالنكاح العقد والوطه وهو ظاهر ويحمل أن مراده بقوله هذا المعنى أي المعنى يتناهي من أن المراد يحصل لناؤه نسائه الخ وإن المفاعلة لا تغفل إلا إذا أريد بالنكاح العقد لكن إن أراد هذا فلا يسلم لأن المفاعلة تأتي مطلقاً (قوله من إضافة الصفة) تسامح إلى أن الصفة إنما هي تمام (قوله كذا أيين) أي لأنه يعني عن ارتكاب إضافة الصفة للموصوف أو بقدر مضاف أي محل تمام والمحل هو نفس الحلقوم (قوله لا تمام عرض) فيه نظر لأن التبادر من تمام الجزء الأخير من الشيء (قوله أن يكون القطع لجميع الحلقوم الخ) اشتراط قطع الحلقوم يخرج للغة صفة بالنفس المعجزة والصادق والسين وهي التي تجاز الحوزة للبدن فلا تؤكل وهو المشهور لأنه لا يذبح في الحلقوم وإنما يذبح في الرأس ولا فرق في منع الأكل بين غنى وقسرة ولو بقي من الحوزة رقع الرأس قد حلقه قطعاً انقطع أكله ولو بقي قدر نصف الدار فجزى على الخلاف في اعتبار رقع الحلقوم وقوله (قوله وهي القصبة التي هي مجرى النفس) كذا في التوضيح والجواهر في الجواهر هي هو الحلق

(قوله لامن المؤخر ولا من الجانب فان لا تؤكل) أي لانه يضعها قبل ابتداء كل ما أو قبل اكملها أو ما فعل ذلك في ضوء وظلة عبدا أو خطأ أو غلبة ومعنى نخفها أي قطع نخفها وهو الخ الذي عظام الرقبة قبل أن يصل الى موضع الفرج لان قطع الخاضع مقتل من مقاتلها فيكون قد قذفها قبل أن يذهبها في موضع كآه حتى ان بعض الاشخاص قال لو أدخل الاك من جانب عنقه ما أنفذها الى جانبه الآخر وقطع الحلقوم والودجين الى خارج فان لا تؤكل لانه صدق عليه انه لم يذكهما من المقدم كذا في لئى خلافا لغيره كما أفاده عب (قوله حاصله) خلاصته انه اذا عاين قرب أو كات مطلقا أو ثبت المقاتل لم لا رفعت اليد اختيارا أو واضطرا أو أما اذا عاين بعد فان لم ينفذ مقتلا كانت مطلقا رفعت اليد اختيارا أو واضطرا وإن أنفذ لم تؤكل مطلقا فالصورتان بل ست عشرة لان الثاني اما أن يكون الاول أو غيره لكن ان كان العود عن بعد فلا بد من نية وتسمية مطلقا أي كان هو الاول أو غيره لانه ذكمت متغلة ومعلوم أن ذلك عند عدم انفاذ شي من مقاتلها لانه لا تؤكل مع البعد الا عند عدم ذلك وأما ان كان العود عن قرب فان كان هو الاول فلا يحتاج الى نية وتسمية وإن كان غيرا احتاج وقد استفيد من هذا انه لا يشترط في الفايح الاتحاد في موضع وضع شخص يده على جميع محمل الذبح بأية الذبح مع كل منهما وهذا وجهه معاملة لكن (٤) لا بد من النية والتسمية في كل منهما وينبغي أيضا جواز كل النية فيما وضع

شخص آلة الذبح على ودج والآخر آلة على الآخر وقطع جميع الودجين والحلقوم كذا أفاده بعض المحققين في نية كما تقدم من صورة الرفع اختيارا من الاكل مقبدا بما اذا لم يشكر رمته ذلك وأما ان تكرر فلا تملأ ب (قوله اتفاقا أو على الراجح) صورة الاتفاق وهو ما اذا كانت اذا تركت تعيش أو لا تعيش وكان الرفع اضطرارا وصورة الراجح وهو ما اذا كانت اذا تركت لم تعيش وعاد عن قرب وكان الرفع اختيارا في نية حد القرب لثلاثة باع على أفتي به ابن قدام أيام قضائه في نور هرب قبل ان تمام ذكاته ثم أضيغ وأخذ ذكاته وكانت مسافة هروبه نحو امان لثلاثة باع ومن المعلوم ان كلامه فيما إذا أنفذ شيامن مقاتله انتهى وفي لئى قلت وهذه

ويتصلان بالمماغ ومن شرط صحة الذكاة ان يكون من مقدم العنق لامن المؤخر ولا من الجانب فان لا تؤكل ومن شرط صحة الذكاة ان لا يحصل رفع قبل تمامها فان حصل من الفايح رفع ليدفع قبل تمام الذكاة فنه تفصيل وحاصله انه لا يضرب الا في صورة واحدة وهي ما اذا أنفذ بعض مقاتلها وعاد عن بعد وما عدا هذه تؤكل اتفاقا وعلى الراجح وت يصررت هذا المحل وكل تلواهر السق التي يقول فيها هو كذلك وان كانت موافقة لبعض الاقوال لا يعمل عليها وقشيت عليها غير يسدوا الذي يقول عليه هنا نقل المواق وظاهر كلام المؤلف كذا دلالة وهو المشهور وعدم اشتراط قطع المريء وهو عرق أخرج تحت الحلقوم متصل بالقدم ورأس العدة والكروش يجري فيه الطعام منه اليها وهو البلعوم (ص) وفي الصرعين بنية (ش) هو معطوف على مقدري الذي كذا في الذبح وفي الضر لانه لماعطف الصرع على الكلام السابق علم انه في الذبح وقوله طعن بنية أي طعن شخص محيز كنه فاستغنى عن ذكره هنا ذكره في الذبح وبعبارة أخرى في الصرع طرف لغوي يتعلق بطعن وطعن معطوف على قطع فلا يحتاج الى جعله معطوفا على مقدريه طعن أي دله وظاهره انه لا يشترط فيه قطع الحلقوم والودجين وهو كذلك على المشهور (ص) وشهرا أيضا لاكتفاء نصف الحلقوم والودجين (ش) أي وشهرا أيضا تشهرا لا يساوي الاول والاقال خلاف الاكتفاء على الذكاة بقطع نصف الحلقوم ويقام الودجين فالودجين عطف على نصف المضاف لاي الحلقوم المضاف اليه حتى يكون المعنى وشهرا أيضا لاكتفاء نصف الحلقوم ونصف الودجين وان كان في هذه أيضا خلاف لكن لم يساو التشهير في الصورة الاولى وان كان ضعيفا بالنسبة لمصدره أو لامن قوله تمام الحلقوم والودجين (ص) وان ساءر (ش) أي وان كان فاعل الذبح والصرامه بالنسبة للسر طائفة

الواقعة حصل الرفع فيها اضطرارا فلا يقاس عليها ما اذا وقع الرفع اختيارا فلا يستفاد منها ان القرب في حالة الاختيار مخوف من لثلاثة باع انتهى (قوله عدم اشتراط الخ) وعند الشافعي لا بد من قطعه والظاهر انه يجب بيان عدم قطعه عند البيع للشافعي وانظر اذا أطلعها ضافة مثلا هل يجب عليه البيان أم لا والظاهر الاول (قوله مري) في آخره هم وزن أمير وقيل يشدد الباء لاهم (قوله والكروش) الظاهر انه عطف تفسير (قوله يجري فيه الطعام) أي في المريء وقوله منه أي من الفم وقوله اليها أي الى المعدة ومفاده ان الطعام لا يجري من الحلقوم الذي هو الحلق فقط فقد قال في المختار الحلقوم الحلق وكذا في المصباح (قوله أي الذي كذا في الذبح) من طرفية المطلق في المقيد (قوله طعن بنية) لا يخفى أنه يكون في الكلام اختيارك حذف من هنا شيئا لدلالة ما تقدم وحذف مما تقدم شيئا لدلالة ما هنا (قوله على المشهور) أي خلافا للحنى لان فيها عار قامت له لا تلب فلا يمكن أن يعيش (قوله لاكتفاء نصف الخ) أي كما ترحم في بلوغ التمام فما زاد على النصف ولم يبلغ التمام لا يكتفي به عند القاتل الاول الذي هو المشهور (قوله وان كان ضعيفا) أي التشهير في الاول (قوله السمر) الذي رأته في بعض كتب اللغة نسبة لسمره وتعد كشي هذا رأيت الخطاب قد قال السامرة من صف من البهائم تشكر البعث انتهى وأيضا لو كان نسبة لسمره لكان القياس السمرى

(قوله وتكر المعاد الجسماني) أي كون الأجساد تعدد يوم القيامة أي وتعرف بالمعاد الروحاني أي كون الأرواح تعدد (قوله كاليهود)
 أي اليهود المخلص (قوله ويخرجون الخروج من جبال نابلس) الظاهر أن المرادة لا يجوز الانتقال من جبال نابلس بحيث يسكن
 غيرها (قوله بدلها أحبار اليهود) أي صلحوا فيها وأتفقوا أنها أروافهم من التصريف (قوله قلت لعل أخذ الصابني النصرانية دون
 الخ) أي فهم بين النصرانية واليهودية يعتقدون تأثير النجوم وإنما فاعلة انتهى ذكره الخطاب (قوله وليس النصر قسدا في
 السامري) أي لأنه ولولم يتصرفوا في دينه قال الشيخ سالم قال فيها وتوكل ذبيحة الغلام أو نصراني وأمه يوحسوسه لأنه تبع دين
 أبيه ولا ينافي هذا ما تقدم في الحرة بسبب العدو وقتلهم أن أولادها الصغار تبع لها في الدين أذ ليس هناك حقيقة انتهى قلت
 فيؤخذ من هذا أن أولاد الكفار أذ نزلوا بالسلطة على دين أبيهم ألا بلهم (هـ) كذلك العكس لأن الإسلام يدعو حش

لأب شرعا انتهى (قوله وذبح) أي
 الكثاني أي ولورقبا (قوله يعني أن
 الكثاني أصالة الخ) إذا كان كذلك
 فليس قوله وذبح معطوفا على قول
 المصنف تتصرفوا وكان قاصرا بل
 معطوفا على قوله بناكم أي حش
 منا نحن ولاشك أن قوله بناكم
 شامل للسام والكافر لأن هذا
 المعطوف إنما هو باعتبار ما يتناسه
 وهو الكافر (قوله لنفسه) أي
 ما عليه لا ما عليه مسلم أو مشرك
 ينسبه وبين كافي فليكره غيبه من
 ذبحهما (قوله أن ذبح لنفسه) بشرط
 أول وقوله مارا حلالا بشرط ثان
 وشرط ثالث أن لا ذبحه لصنم
 (قوله وإن كل الميتة) أي وإن
 اعتقاد باحة كل الميتة كأفاده في
 ل (قوله ولو صغيرا مسلما غير) أي
 ولا يتسم على موافقته على الذكاة
 غير الشرعية (قوله لاصي ارتد)
 وأولى كبير ارتد (قوله وهو تكرار
 الخ) لا يخفى أن مثل هذا لا يعد
 تكرارا وإذا مات الصبي على دينه
 لاصي عليه كإص عليه في
 الذبوة أفاده في (قوله فالأضافة

من اليهود من يفي بعقوب عليه السلام تتكر ما عدانوه موسى وهرون ووشع بن قورن من
 أممهم بن إسرائيل وتكر المعاد الجسماني كالسامري ولا يرون بيت المقدس حرمة كاليهود
 ويخرجون الخروج من جبال نابلس ويرعون أن أيديهم تروا بدلها أحبار اليهود ومبالغة
 المؤلف على السامري في شعاره بأن الصابني ليس كذلك وهو كذلك فإن قلت السامري قد
 أخذ ببعض اليهودية والصابي أخذ ببعض النصرانية فلو حقه الفرق قلت لعل أخذ الصابني
 بالنصرانية دون أخذ السامري باليهودية (ص) أو يوحسوسا نصر (ش) يعني أن اليهودي وهو
 عابد النار إذا نصر أو تم وفاته يقر على الدين المنقول إليه ويصير له حكم أهل الكتاب من أكل
 ذبيحته وغيره من الأحكام وليس النصر قسدا في السامري كما زعم بل خاص باليهودي (ص)
 وذبح لنفسه مستحله (ش) يعني أن الكثاني أصالة أو انتقالا بشرط في باحة مذبحه أن ذبح
 لنفسه مارا حلالا عندده واحتز بقوله لنفسه عما إذا ذبح الكثاني لمسلم أو باقي في قول المؤلف
 وفي ذبح كافي لمسلم قولان واحتز بقوة مستحله بفح الخ ما إذا ذبح لنفسه ما لا يراه حلالا
 عنده وثبت تحرر به عليه بشرعنا كذا الظفر فلا يجوز لنا كله وإن لم يثبت تحرر به عليه
 شرعنا بل بأخبارهم كالطريقة فإنه يكره كافي عند قوله والا كره والمراد بقوله ذبح لنفسه
 أنه ذبح ملكه الذي هو حلال له سواء ذبحه لنفسه أو لغيره فلو ذبح ملكه الذي ليس
 بحلاله فإن ذبحه لا يعتبر سواء ذبحه لضافته غيره كذبح الأوز لضافته مسلم أولا (ص) وإن
 أكل الميتة إن لم يغب (ش) يعني أن الكثاني تصيد كانه ولو علمنا أو شككنا أنه أكل الميتة
 ويجوز لنا كله بشرط أن لا يغب عليها بأن ذبحها بغيره فترى أنه لم يغب بشرط في كل
 الميتة من الكلابين وأما غيره فلا يشترط فيه عدم الغيبة وإنما يعتبر حضور من يعرف الذكاة
 الشرعية ولو صغيرا مسلما غيرا وينبغي أن يكون من لا يعرفها إذا وصف ما حصل بغيره
 وكان ذكته شرعية أنها أوكل (ص) لاصي ارتد (ش) معطوف على ميمز أي قطع ميمز باقي على
 دينه لا ميمز ارتد وهو تكرار مره لكنه إنما نص عليه ثلاثا بغيره إنما لم يقتل في دينه كانت
 رذيلة بغيره (ص) وذبح لصنم (ش) معطوف على صبي فالعامل فيه قطع أي لا قطع
 مذبح لصنم فالأضافة فيما سبق فالعامل وهنا الأقول واللام في لصنم للاستحقاق فالعني أنه
 إذا ذبح للصنم ما يستحقه دون غيره فإنه لا يؤكل لأنه مما أهل به لغير الله فإن قلت ظاهر هذا

فيسبق للفاعل الخ) الحاصل أن المصطفى المعطوف عليه متضاف للفاعل وفي المعطوف مضاف لمعطوفه وهو جازي وإن كان قد لا وأشار
 الشارح إلى أن ذبح يعني مذبح (قوله ما يستحقه) لأنه مما أهل به لغير الله فإن قلت العلة تقتضي أن عدم العلم كل عند الأهلال لغير الله
 والمذبح عام فلنا قال ابن عباس وغيره المراد ما ذبح الأصنام والأوثان فإذا علمت ذلك ظهر لك أن ما قاله عب وشب لا يظهر أما عب
 فقد قال أي لا يؤكل ذبح الكثاني لصنم ما يستحقه دون غيره في زعمه لأنه مما أهل به لغير الله أي بأن قال بأسم الصنم بدل باسم الله فإن
 ذكرا سم الله عليه أيضا كل تقليد لاسم الله قطع أنه بعدد كرامته تعالى مع قصد اختصاصه بالصنم الذي هو مضاف للام الاستحقاق وأما
 شب فقال وصورة المسئلة أنه ذكرا سم الله عليه أي لأنه قصد التقرب انتهى وتمت العبارة المفصلة بالمقصود بما قاله ابن عطية في
 قوله تعالى وما أهل به لغير الله قال ابن عباس وغيره المراد ما ذبح الأصنام والأوثان وأهل معناه صبح ومنه اسم أهل المولود ومرت عادة

العرب بالصياح باسم المقتصد بالبيعة وغلب ذلك في استعمالهم حتى عبر به عن التبة التي هي علة الخرم انتهى الحاصل ان ذكر غير اسم الله واجب الخرم عند مالك في المدونة الذي دمج عليه المؤلف في قوله وذبح لصلب أو عيسى وأتباعه مكره فقط وعند ابن القاسم يحرم انتهى (قوله اذا ذكر كرام الله عليه بنافي ذلك) والحاصل انه اذا ذكر كرام الله عليه فقط أو ذكر كرام الله واسم غيره يؤكل وأما اذا ذكر كرام الله الصنم فقط فلا يؤكل (قوله لان لام الاستحقاق الخ) لا يظهر ان مقتضى الاختصاص على ان الاختصاص هنا لا يظهر منه عدم الاكل (قوله ولا التعليل لا تنفد) خلاصته ان لام الاستحقاق لما كانت تفيد الاختصاص على ان لا يؤكل في مسئلتهم ولما كانت لام التعليل لا تنفذه اكل وحاصل مفاد الشارح هنا وفي قوله اذ ذبح لصلب الخ انه لم يؤكل في مسئلة الصنم لكونه لم يذكر كرام الله عليه ولو ذكر وحده أو مع اسم الصنم أو كل في مسئلة الصليب وعيسى لكونه ذكر كرام الله عليه وهذا تابع فيه الشارح غير وهو لا يظهر بل الذي يظهر انه لم يؤكل هنا لكونه قصد التقرب في مسئلة الصنم بان جعله الهوا أو كل في مسئلة الصليب وعيسى لانه لم يقصد التقرب بل قصد انتفاع الصليب وعيسى (٦) بشوابه هذا ما يفيد من عرفة وقصد الانتفاع في الصليب انما يظهر بالنسبة

للتابع بخلاف عيسى فظهر قصد انتفاعه والحاصل انه مع قصد التقرب لا فرق بين الصنم والصلب وعيسى في عدم الاكل ومع قصد الانتفاع لا فرق بين الثلاثة في الاكل وان لم يذكر كرام الله عليه لما ساق أن يحسب التسمية خاص بالمسلم وقال محشي نت مآقنه ان المذبح للصنم ليس محرر لكونه ذكر عليه غير اسم الله بل لكونه لم يقصد ذكاه والا فلا فرق بينه وبين الصليب قاله التونسي وقال ابن عطية في قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر كرام الله عليه ذبايح أهل الكتاب متدججه والعلماء في حكم ما ذكر كرام الله عليه من حيث لهم دين وشريعته انتهى وقد أحاز مالك في المدونة أن ما ذكر عليه اسم المسيح مع الكراهة ابن عرفة وقوله ذكر عليه اسم المسيح الكراهة والاباحة لان حارث

ولو ذكر كرام الله عليه قلت اذا ذكر كرام الله عليه لا يصدق عليه انه ذبح الصنم ما يستحقه فقط اذا ذكر كرام الله عليه بنافي ذلك لان لام الاستحقاق تفيد الاختصاص ولا التعليل لا تنفذه ولما كانت لام الصليب تعليلية (ص) أو غير محل ان ثبت بشرعنا الاكراه (ش) هذا تفصيل في مفهوم مسئلة والمحتج ان الكفاي اذا ذبح لنفسه ما را غير حلاله وثبت محرر به عليه بشرعنا كذا في التفرع وهو الاكل وحجر الوحش والنعام والأوز وكل ما ليس مشقوق الفطر ولا منفرج الفواش فانه لا يحل أكله فان لم يثبت محرر به بشرعنا بل أخبر هو بمحرر منه في شرعه كالطريفة وهي أن توجد الذبيحة فاسدة الرثة أي ملتصقة بظهر الخنوا كره أكله من غير تحرير وانما كانت الطريفة عندهم محرمة لان ذلك علامة على أن الهامش من ذوى الفطر لانه مشقوق الاصابع ليس بينهما اتصال وظاهر كلام المؤلف في الكفاي بقطع أن ذى الفطر انما حرم على اليهود فقط لكن قوله ان ثبت بشرعنا عين المراد منه وقوله والا كره أي كره أكله وأما شراؤه فلا يجوز وبفسخ اذا وقع وفي كلام بعضهم أن الفسخ في الطريفة وشوهم على جهة التنب (ص) يجوز (ش) أي الممنوع الذي يناكح ومعنى كلامه أنه يكره للأمام أن يبيع جزارا في أسواق المسلمين أي ذبايحهم ما يستحقه ببيع وكذلك يكره أن يكون جزارا في البيوت وهذا الثاني مبني على القول بأنه يصح امتنائه وبعاده أخرى كجزارته في أسواق المسلمين لعدم نصه لهم والجزار الذبايح والعام باع اللحم والصلب كلب العظم وينبغي أن يراد هنا بيع الجميع وهي بكسر الجيم وأما بالضم فأطراف البصر بدها ورجلاه ورأسه (ص) وبيع وأجرة لعيده (ش) يعني أنه يكره لاسلم أن يبيع الكفار بغيره لعيده وكذلك يكره لاسلم أن يوزر بدها أو يفتته لكفاي لأجل عيده وكذلك يكره لاسلم أن يعطى اليهود ورق الصل لعيده وما أشبهه بما يستنبط من بعض تعظيم شأنهم (ص) وشراؤه

ذبحه

عن رواية ابن القاسم مع رواية أشهب (قوله ان ثبت بشرعنا) المراد ان بشرعنا أخبر عن شرعه بما هو مسموع عليهم كل ذى فطر (قوله وحجر الوحش) فيه نظر لانه من ذوات الحوافر (قوله ولا منفرج الفواش) جمع فاشمة أي ما يقام عليه وهو الفطر والعطف مرادف (قوله فاسدة الرثة) أي الفشة (قوله وأما شراؤه فلا يجوز وبفسخ) ظاهره الخرم فقد قال في وجده على ما نصه أي كره الاكل وأما شراؤه فمحرر وبفسخ لانه لا يفتل كذا في تعظيمهم وبوجه حرمة الشراء مع كراهة الاكل فقط اعانتها لهم باطعامهم ما لا يحل لهم وهو الفطر والفرق بينهما بين الشراء والخرم عليهم ان الشراء يكره ولا يفسخ ان فاسدة الرثة ليس لهم فاعادتهم متعدون في شرعهم فاعادتهم بشرائنا بهم على ضلالهم وأما الشراء فمحرر وبفسخ لانه لا يفتل كذا في تعظيمهم وبوجه حرمة عليهم بنص القرآن فلست اسمعدين لهم على ضلالهم (قوله على جهة التنب) أي يحرم علم الحواشي الى الكراهة وهذا خلاف ما قدمنا عن ذلك وفي شرح عيب ما قدمنا (قوله وكذلك يكره أن يكون الخ) بل يكره الشراء منه سواء كان المسيح ذبحه أم لا ولا يكره أن يكون صيرفا في الأسواق (قوله وأما بالضم الخ) قال بعض ولم أر من ذكر الفسخ

(قوله فانه لا يجوز لنا ان نراوه ونبشع على مامر) أي يحرم على ما تقدم وفي حج خلافه وتبعه عب فانه قال أي بكرة الشراء بها
وان كان عيا بها أكله كالهم وعلى هذا أن كل ما يحرم عليه بشرعه بالشراء مكره ولنا من وجهين الشراء اولا كل وأما ما لا يحرم
عليه بشرعه فانه مكره شرأه لا كله وأما ما يحرم عليه بشرعنا كذا في الطهر لليهود فيحرم أكله وشرأه وبشع فالاقسام ثلاثة
(قوله أن تسلف عن الخمر) فلذا قال لي وقد فرضنا في المدونة فيما إذا كان البائع متساعفاً وسبب ذلك أن البائع متساعفاً لا يجوز
تسلفه ولا السبعه ولا أخذه قضاء لانه لا يملكه انتهى (قوله ولان لهم) أي المسلمين وفي نسخة أي المسلم متساعفاً أي بأن يسع
لغيره أو بشرط عليه غير من الخمر وكذا مندوحة في التسلف أي بأن تسلف من غيره (قوله أنه لا يشع) أي التسلف المذکور
(قوله أو يقال بشفع) أي ذلك التسلف (قوله بمنزلة من يتابع الخ) أي (٧) فالتسلف المسلم عنه من تأميره لجمعة والكافر

المسلم عنه من لا تأميره ويجوز
وهو الاظهر أن هذا الصنف في شراء
المسلم الخمر من الغنى (قوله أي
وعما يكره للمسلم أن يأكل من
اليهودي) أي وكذلك يكره شرأه
(قوله كالترب) على وزن فلس
(قوله بغش الكرش) يقال كرش
وزن كسدو كرش وزن قير غزلة
للعدة للانسان فانه في المختار (قوله
والامعاء) أي المصارين (قوله
والمد كحل) لا يخفى أن هذا
يظهر على القول بأن الله كاه
لانتعش ولذلك قال بعض شيوخنا
أي والله كاه فاقبل انهما لا يتعش
(قوله لكن لم يكرهه عليه كره
أكله) كذا قال الشيخ أحمد
الزرقاني ونسبه حج غير أنه قال
انما كرهه كل التسعم دون كل
التسعم لان التسعم حرم عليهم
والله كاه فاقبل انهم انتعش انتهى
والظاهر أنه يتأني مقتضى قبوله
فالجواب أنه يخرج مذكي والمذكي
حله فتأمل في تنبيه قول
الرسالة بكرة أي كل من هو يهودي

ذمه (ش) أي وما يكره لنا أن نستري ذمجة الذي أتى ذمها لنفسه عما يراه حلالا وأما
مالا يراه حلالا كالطرفة فانه لا يجوز لنا ان نراوه وبشع ان وقع على مامر (ص) وتسلف
عن خرا ويسع به لا أخذه قضاء (ش) يعني أنه يكره للمسلم أن تسلف عن الخمر من الكافر
أو بأكل منه طعاما اشتراه من خرا أو أخذ من غير من عينة أو صدقة أو يبعه به شأ وأما
ما أخذه من الذي قضاء عن دين المسلم عليه فانه يباح له كأما الله الخربة منهم ولان لهم
في البيع مندوحة دون القضاء قوله وتسلف عن خرا بانه الذي الذي أو مسلم الا أن غشه
من مسلم أشد كراهة كما قاله ثت وظاهر قوله أشد كراهة أنه لا يشع ان وقع أو يقال بشفع
عزلة من يتابع وقت نداء لجمعة مع من لا تأميره تأمل (ص) ونسبه يهودي (ش) أي وما
يكره للمسلم أن يأكل من شحم اليهودي الذي هو محرم أي وكرهه كل من شحم يهودي من بشر
وغير شرأه أو هبة أو هبة من الشحم الخالص كالترب بالثلثة المتسعة شحم رقيق يغشى
الكرش والامعاء فان قيل شحم اليهودي مما ثبت تحريمه بشرعنا فلم يكن حراما فالجواب
أنه يرمز كي والمذكي حل فهو لم يذبح غير حل لكن لم يكرهه كرهه كاه منه (ص)
وذبح لصلب أو عيسى (ش) أي وما يكره لنا أن يأكل ما ذمحه اليهودي للصلب أو للكنيسة
أو بوضوئها محاقده أو به التقرب والتعظيم لشركهم كذا في قولهم في الصلابة لتعليل فلا يتأني أنهم
ذكروا اسم الله عليه (ص) وقبوله تصديق بذلك (ش) أي وكرهه قبول التصديق منهم
لاجل الصلب أو عيسى وحكم التصديق عن موافق كذا في قولهم في الصلابة لتعليل
لشركهم كذا في قوله ابن عبد السلام وكان المؤلف تركه لساواة حكمه لم يكرهه ما ذكر ويصح أن
تكون الامم يعني عن (ص) وذ كاخني وخضي وفلسق (ش) وانما كرهه كاه من ذكر
لتفوق النفس عن فعل الاوابين فلا تزد المرأة فان ذكها غير مكرهه ولنقص الثالث
ولا يرد الكافر فان ذكها غير مكرهه بل المكرهه كونه جزاء في أسواق المسلمين على
المسوم لاجل زهره لنفسه لان الفاسق نفسه لا يقر عليه في دينه بخلاف الكافر الكاذب
ويدخل في الفاسق البسدي على القول بعدم كفره والغلف وتأمله الصلاة ولا تركز كاه
المرأة والصبي ولو لغير ضرورة على مذهب المدونة (ص) وفي ذبح كتابي لمسلم قولان (ش)

يفيد أنهم إذا كانت من غيرهم لا يكره وقد كره الشيخ أحمد بقوله وظاهر كلامه أي صاحب الرسالة عدم الكراهة بمأهبة أو اشتراه
من له كاه انتهى وقوله من له كاه راجع لقوله بمأهبة أيضا (قوله محاقده أو به التقرب والتعظيم لشركهم) لا يخفى أن هذا يتأني
ما تقدم من مقادير عرفة (قوله فلا يتأني أنهم الخ) لا يخفى أن هذا يفيد أنهم ذكروا اسم الله عليهم وأنهم مطلوبون وليس كذلك ما تقدم
(قوله وذ كاخني) ان ذبح كل منهم لنفسه أو لغيره وهو ظاهر ومعنى الكراهة هنا أنه يكرهه كل مندوحة انتهى (قوله وخضي)
أي ويحبوب (قوله فان ذكها غير مكرهه) أي لأنها كلمة في نوعها (قوله والغلف) هذا هو المغنخ خلافا لما في عب من عدم
الكراهة الا أن لا يخبر بأن عبد الغلف فاسق ما شكل لان الختان مندوب لا واجب (قوله على مذهب المدونة) راجع لرأه والصبي
أي خلافا لابن رشد ومثل المرأ في عدم كراهة الله كاه لجنب والمأهض والاخرس والتفشاء واعلم أن ما قاله المصنف هنا من قوله كاه
خفي هل يجري في أنواع الله كاه والذم والحر

خاصة أشاعه الخطباء عند قولة وبرح مسلم فقالوا نظر حجتنا الخشني والحصى والفاسق ومن يكره ذلك كله بكره صيده وهو الظاهر انتهى قال بعض الشراح لكن ظاهر إطلاق كلامهم من عدم كراهة صيدهم قوله أي في حجة ذبح أي مع التكرار هذه التقريرت في لا والاحسن ما في صغيره لأنه هو الموافق لكلام المصنف في نومه وجهه وصفه في حقه وفي حل ذبح كالبسلم فيصورها كلها وعدم حله فيمنع قولنا لا قال عجم وظاهر مبريهم ما فيناشيت قصره بغير عن على الذابح كذا في التفرع وعلى هذا أيضا فإنه قال والقولان جاربان حتى لو كان الاستبص على ذلك كنه سواء عليه بشرعا أنظر ابن عرفة وكلام ابن عرفة بقيدان الراجح من القولين الحرمه كذا كره شب (قوله بأمره) مفاده أنه لو ذبح بغير أمره لا تؤكل قطعاه من المواضع التي لا ينبغي للمسلم أن يمكن ذبحه من كتابه وإن كان شركه فيها فاعمل ما كنت انتهى وكتب بعض شيوخنا ما نصه مقتضى التقيد أنه لو ذبح ملك المسلم بغير أمره لا تصح لأنه لو ذبح ملكه وذبيحة السكاني لا تؤكل إلا بشرط ذبح ملكه وفي ذبح ملك المسلم قولان لكن بأمره فيقتضي أنه لو ذبح ملك غيره بغير أمره لا تؤكل لعدم حجة كنه على هذا الوجه وانه أعلم والظاهر أنها تؤكل لأنها بالقدوم على ذبحها الموجب لغيره تصير كالمالوكة له (قوله المتعلقة بها) عز لا تنهى إلا باعتبار ما اقتضت من تقدمها على النوع الثالث (قوله المأفوس إليه) صفة مؤكدة (قوله دون الوحشي) محترز لقوله بالأنسي (قوله مقدمات) (أ) كذا في نسخة بالميم أي مقدما كل منهما على النوع الثالث (قوله وهو الصيد)

أي العقر (قوله) أي بالوحشي (قوله شرع) جواب لما (قوله الضروري) خبر أن حاصله أن الجلاء قسمان جلاء ضروري أي لا يتوقف على نظر ولا استدلال وجلاء تقري يتوقف فالاول كالجلاء في الواحد نصف الاثنين والثاني كالجلاء في فوق العالم حادث فانه يتوقف على الدليل الذي هو فوق العالم متغير وكل متغير ثلاث فقره ضروري أي حاصل بسبب الضرورة وقوله النظر أي الخاصيل بالنظر وهو ترتيب أمور معالمة لتأدي إلى المحمود (قوله فان أراد) أي فان أراد الجلاء النظر لم يفده أي لأنه لا ينافي التعريف وقوله والاول

أي في حجة ذبح كتابي سلم بأمره وعلمهما قولنا لا لا يبنى على ذلك الاكل وعلمه ومفهوم قوله المسلم أن ذبحه ملك كافر لا يكون حكمة كذا وهو كذلك لأنه ان ذبح ما يباح لكل منهما فاستفاد على عدم حجة ذبحه وأن ذبح ما يباح لكل منهما فاستفاد على حجة ذبحه ومثل الذبح التعرّض ان القولين جاربان في الضحية أيضا ولا يقال ساقى اشتراط الاسلام فيقيد كلامه هنا بغير الضحية لأننا نقول اشتراطها معناه بالنسبة لكنونها ضحية فقط وأما بالنسبة لخل الاكل وعدمه ففيه القولان * ولما انتهى المؤلف الكلام على النوعين الاولين من أنواع الذكاة الثلاثة المتعلقة بما لا أنسي غالبا المأفوس إليه دون الوحشي مقدما على النوع الثالث وهو الصيد المتعلق بشرع في الكلام عليه. ويُعرفه ابن الحاجب قال ابن عبد السلام جلاءه ان عرفة يرد بان الجلاء المقضي عن التعريف الضروري لا لا نظري فان أراد له يفسد والاول ممنوع فالصيد مصدر اخذ مباح كلفه غير مقدور عليه من وحش طير أو برأ وحوان بحر بقصد فلا يتوهم اضافة أخذ لفاعله وامامنا أخذ المخرج وهو من حيث ذاته جازا جاعا وقوله بقصد أي بنية الاصطياد وهو راجع لما قبل أو حيوان بحر لان الحيوان البحري لا يشترط فيه القصد وانما آخره خشية اختلال النظام وانما قصده ذكر البحر أي أنه صيد لأنه يحتاج الى عقر ثم لابد في العقر الذي هو المخرج من أن كان ثلاثة صائد ومصيد ومصيد فاشار الى الآخر بقوله فيها يأتي سلاح محمد المخرج والى ما قبله بقوله وحش المخرج والى الاول بقوله هنا (وبرح مسلم يميز) اعلم أن الجرح شرط في حصة كل الصيد ولو كان الجرح في أي مكان من جسد الصيد وانظر هل

ممنوع أي الجلاء الضروري رأى قلت لم يقل ان عرفة من وحش أو حيوان بحر بقصد وهو أخصر والوحش يعم ما ذكر قلت لان الوحشي غلب في وحش البر فلذلك ذكر الطير ثلاثا ليكون نومه غير متعسر ولو قال مجهوزعنه كما قال ابن الحاجب لكان أخصر كذا أقام شارح الحدود في قوله وحش طير اضافة لمصلحة بيانية وأما اضافة وحش البر فهو من اضافة الخال الى الخمل (قوله فلا يتوهم) لظاهره وهذا التفريع وقوله وامامنا أخذ المخرج أي بحيث يقول ما أخذ ممن مباح كلفه غير مقدور عليه من وحش طير الخ (قوله من حيث ذاته جازا جاعا) أي وتعتبره الاحكام الخمسة مباح وهو ما كان للعاش اختيارا لا كل وانتفاع بجنه ولو في شئ ومصلحة أو نكح منعة تزوجا أو شراه ومنسوب وهو ما صيد لسد الخلق فكيف الوجهه أو لوسع به على عباله في ضيق أو يصرفه في مندوب من صدقة وممنوع اذا كان يرد بقصد الصيد لأنه لا ينافي الفساد أو كان الاشتغال به يؤدي الى ضياع الصلوات وواجب وهو ما كان لاحاق نفسه أو غيره ولا يحد غيره ومكره وهو ما صيد الخشني والحصى والفاسق (قوله خشية اختلال النظام) أي بين المعاطيف ثم انك غير بان النسبة انما هي شرط في الاصطياد لا في اخذ الصيد وظاهر التعريف انه شرط في الاختلاف لا تسمع فأراد لا اخذ الاصطياد الا ترى الى تنبيه الشارح حيث قال أي بنسبة الاصطياد لأنه يلزم على كلام الشارح ترك التسمية المعنوية للتسمية الظنية مع ان المعنوية أولى (قوله ولو كان الجرح الخ) أي ولو في الآذن

أراد

(قوله ما يشعل شق الجلد) أي هل المراد تأنيض صديق يشق الجلد والدماء وأما صهر على الأدماء المخصوص وهذه العبارة لعم وب
 عب المراد به الأدماء مع شق جلد ما لا لا تنق جلد بالآلة بدون أدماء في وحش صحيح فلا يكتفي بخلافه في مريض فيؤكل لكن هذا يخالف
 ما يأتي في قوة وسيل دمان تحت لأن معقومه لو كانت مريضاً لا يكتفي فيها سيلان الدم فقط بل لابد من الصرخة القوي وأولى الشق بلا
 أدماء ولا لشر لا تقوى إلا أن هذا الآتي في الذبح وكلاهما الآن في العقر وسبباً عن عجب مانع ما علم أن مقتضى كلام ابن عرفة من
 أن المعتقد في الصيد أنه لا يؤكل بدون أدماء من إلا أنه حيث يكون يحصل منه دم عند شق الجلد وأما ما يحصل منه دم عند شقه فكيف
 شق الجلد الذي هو الجرح ولا يعتبر سيلان الدم وأما يحصل الأدماء من غير آلة أو جرح من غير آلة الاصطلاح فلا يؤكل وظاهر المصنف
 في قوله ومدم وأعض أنه إذا حصل جرح من غير آلة كعض الكلب أو صدمه أن ذلك يكتفي (قوله وبدله ما يأتي) أي كذا الشارح فيما
 ساق ما يتعلق بذلك نعم ما يأتي في كلام عجب الذي الكلام هذه (قوله واحتز بالمسم) أي مسم حال الأرسال وكذا ما بعده وانظر ولما خافت
 تلك الشروط بعد الأرسال وقبل الوصول كذا في عب (أقول) أنا كان النص أن المراد الأسلام حال الأرسال فلا يشترط إذن الاستمرار
 في عيان أو يعتبر الأسلام حال الرمي والأصابة فلا يرتد بعد الرمي وقبل الوصول (٩) أو كان كافراً حال الرمي وأسلم حين الإصابة فلا

يؤكل واشتراط الأسلام في قوله
 تعالى تساهل أيديكم وربما حكم لأن
 الخطاب للسلين وهو مبني على أن
 الإضافة لقبيل الحصر اه (قوله
 لكون الحيوان آلهة) أي فلا
 ينافي قول المصنف وجرح مسم الخ
 بسلاح محمد وجوان علم (قوله على
 المشهور) أي خلافاً لابن حبيب
 (قوله لكن قوله وإن تأنس)
 الأوضح أن يقول فقوله وإن تأنس
 الخ (قوله فإن يعني لو) أي وذلك
 لأن إن تصرف الفعل للاستقبال
 والمعنى على المضى ولو تبدل على
 المضى فلذلك كانت إن بمعنى لو (قوله
 أو يقتدر كان) لا يعني أن تأنس
 فعل ماض وتصرفه إن للاستقبال
 وكذا كان فعل ماض قصر فيه
 إن للاستقبال ألا ترى أن الله قد
 قال في كتابه وإن كان ذو عسرة

أراد بالجرح ما يشعل شق الجلد أو المراد به ما يدمي وإن لم يحصل شق جلد وبدله ما يأتي عند قوله
 أو عض بالجرح اه واحتز بالمسلم من غيره كتابياً وهو سبياً واحتز بالمعز من غيره فإن
 صيده لا يصح لعدم التنية كالسكران والمجنون والصبي الذي لا يعقل وأما المرأة والصبي الذي
 يميز فإنه يصح صيده من غير كراهة كذا كما هو المشهور وأضاف جرح لمسلم من إضافة
 المصدر لقاعلة ونسبة الجرح للمسلم لكون الحيوان آله كالسهم ولما فرغ من الكلام على
 الصائداً أخذ يتكلم على الصيد فقال (وحشياً) والمعنى أنه يشترط في الصيد أن يكون وحشياً
 فلا يؤكل إلا بالأسى بالجرح وأما البصري فلا يشترط فيه جرح ولا غيره ويؤكل ولو بصيد كان
 إلا أن يزيد على كونه ميتة وميته محلل فقوله وحشياً معمول جرح وهو صفة لموصوف بمحذوف أي
 حيواناً أو وحشياً أي متوحشاً لا أناسياً بل أو غنم أو دجاج أو غنماً أو بقراً أو حماراً أو زرعاً
 المشهور وهذا أن تأنس أي وحش بل وإن تأنس ثم وحش لكن قوله (وإن تأنس) المعنى على
 المعنى فإن يعني أو أو بقدر كان أي وإن كان تأنس (ص) يحزره (ش) صفة لقوله وحشياً أي
 ولا بد أن يكون الوحش مجهولاً عنه وإن تأنس فكلام المؤلف غير محتاج للتعيين بالدود بعد
 التأنس وقوله (الانصر) مستثنى من المنطوق أي يحزر عن تحصيله في جميع الحالات الآتية
 حالة العسر وأخرى إذا يحزر عنه جهته والمراد بالعسر المشقة أصعب ومن أرسل على وكفى شاعني
 جبل أو شجرة وكان لا يصل إليه إلا بما يخاف منه العطب يجوز أن كله بالصيد (ص) لأنهم
 شردوا وتردوا بكونه (ش) المراد بالانصر الأبل والبق والغنم ولوقال أنسى لكان أشمل وأنسب لآله
 مفهوم قوله وحشياً أو ما عاير بالانصر لاجل قوله شردوا والمعنى أن النعم إذا شردت منها أي نفر
 ولحق بالوحش فآله لا يؤكل بالعقر أما الأبل فلا خلاف وأما البقر فعلى المشهور وإن قوله

(٣ - خرئى ثالث) فليس المراد المضى ويمكن الجواب بأنه لما قدر كان مع وجود الماضي دل على أن الاستقبال الذي
 كان يصرف الفعل إليه ليس مراداً بل المراد المضى والأما احتج بقدر كان (قوله يحزره) بالبناء لفعل إلى شل يحزر كل أحد هو أو
 غيره عنه دليل قوله وضمن ما لم يمكنه ذلك كونه مؤلفاً كذا في لك (قوله فكلام المؤلف غير محتاج الخ) أي لأن المصنف لما قال يحزر عنه دل
 على أن المراد تأنس ثم وحش (أقول) لأنهم أن الحيز يقتضي التدوير لتحقق الحيز سقوطه في كونه بحيث لا يمكن ذهبه فتدبر (قوله
 مستثنى من المنطوق) لا يعني أن قوله في جميع الحالات يقتضي أنه مستثنى من محذوف (قوله أصعب الخ) ذكره دليل على أن مراده
 بالعسر المشقة الآله أخضر من المدي لآله قال يخاف منه العطب فيقتضي أنه إذا كان مشقة بدون عطب لا يجوز وهو خلاف ظاهر
 المصنف الآن مفاد نص أصعب آخر أما يفيد أن المدي على المشقة (قوله في شاق جبل) أي جبل شاق أي أمر ترفع (قوله أو تردى)
 المعطوف محذوف وجله تردى صفة له أي وحش تردى بكثرة وليست جله تردى معطوف على قوله شردوا لأن قضاء ذلك ثبوت ذلك بالنسبة
 للنعم وليس كذلك (قوله لكان أشمل) أي ليشمل الساجج الأنسى ونحوه (قوله وأما عاير بالانصر الخ) كأنه جواب عن المصنف وذلك لأن
 شرد لا يستلزم الانصرم أي لغة قال البدور شرد يستعمل في النعم وندى الصيد اه

(قوله عطف على مسلم الخ) فيه تسامح يدل عليه كلامه بل ذلك الجراغما هو بالضاف المحذوف فغايته انه حذف المضاف وأبقى المضاف اليه على جره فاعطف على المحذوف وقوله ونسبه الخ هذا هو الاول لقابلته موحشيا (قوله وهو جازئ الخ) أى والشرط موجود وهو كون المحذوف مائلا لعطف عليه لفظا وان اختلاف أن العطف عليه مضاف لفاعله وهذا مضاف لفعوله (قوله لان الكوة هي الطائفة) يقال كوة يفتح الكاف وضحا (قوة بكهزة) بضم الهاء وتشديد الواو والجمع هو ي بضم الهاء (قوله وبعبارة أخرى) هذا جواب عن الاعتراض المذكور (قوله لامن التردى الخى هو السقوط) ويمكن ان يكون من ذلك ويجعل البليغى من (قوله وحيوان علم) ولون نوع مالا يغلب التعليم كسد وغرغرس وأولى ما يغلبه من كلب أو بازو كالنوع المسمى القدر كدب فإنه لا يمسك الانفسه وعصيان المعلم مرة لا يترجمه عن كونه معاملا كالا يكون معلما بطاعته مرة بل العرف في ذلك كاف (قوله كعراض) تفسير لقوله أم لا وهو بالعين المهملة على وزن مفتاح سهم (١٠) لا ريش له دقيق الطرفين غليظ الوسط وقال عياض المعراض عصى طرفها

سديدة وقد تكون نفع حديدية اه (قوله والتكليب التعليم) لا يخفى أن قوله مكليب حال مؤسدة وقيل التسليط فلان تكون مؤسدة بل مؤسدة (قوله قال فيها) يؤخذ من كلام المدونة حسد التعليم بطريق الزوم وذلك لان الذى فى المدونة حسد المعلم فؤخذ من التعليم جعل الكلب يحس اذا أرسل أطاع واذا جازئ بر (قوله وذكره) أى ذكر الاعتراض (قوله وحل على الوفاق) أى بان يذمن زادوهما بن حبيب واذا دعى أجب لبس مخالفا لقالى المدونة أى لانه يرجع لقوله واذا جازئ بر وفى ل زاد ابن حبيب واذا دعى أجب قيل وهو تفسير لان فى الام واذا أشلى أطاع والاشلاء يطلق على الاغراء والدعاء اه فلا يخفى ان هذا محض ألفاظ الشامل عنها

(قوله وهذا يفيد) أى ما تقدم من كلام الشامل (قوله وهو الخ) الضمير عائد على الاعتبار المفهوم من المقام (ص) والتقدير والاعتبار اذا أرسل أطاع حال جراه واستقر البلى من المدونة أن شرط التعليم واحد وهو اذا أرسل أطاع ولا يشترط اذا جازئ بر وقد كرم وثيق فى الصيدان الكلب لا يترجم بعدما أرسل على الصيد أو بعد رؤيته فينبغي العمل فى زمانا باستقراء الضمى من شرح شب (قوله بارسل) الباء بمعنى مع أو سبية (قوله بلا ظهور ترك) أى انه يشترط فى جواز كل الصيد اذ قلته الجراح ان يكون متبعا من حين الارسل الى حين أخذ الصيد فلا يظهر منه تركه شاغلا بفقر الصيد ثم انبعث فابا فلو كل وظاهره كالمدونة لا فرق بين قليل التشاغل وكثيره ورأى الضمى ان يسر التشاغل لا يضر (قوله أن يكون مطلقا مذهب بنفسه أشلاء بعد ذلك أم لا) ظاهره انه لو كان مطلقا أشلاء ان ذلك يكتفى لانه فى تلك الحالة لم يذهب بنفسه مع انه لا يؤكل ولو كان لا يذهب الا بأمره فالمراد باليد حقيقة أو حكما كما ذكره الشارح لا انه قد راعى عليه أو الملك فقط لكن هذا على ما رجع اليه ما لا بد ان يكون من يده أى حقيقة أو حكما قال أولا اذا كان مطلقا ولكن مذهب اليه الا بالرسالة فانه يؤكل وقال ابن القيسر أنا أقول به وقول الشارح أو من يدغلامه لا يخفى انه اذا كان المسمى السائى هو انعام فليرسل هو وان كان السيد هو النواى المسمى وانعام هو المرسل فليل وجه جازئه كونه

ما وراءه وقربها منه الظاهر عدم اشتراط اسلام الخادم لان النوى المسمى هو سيد فادار لاسلام منه حكا (قوله ولو تعدد مصيده) افراد الضمير يدل على رجوعه للمسيون وهو كذلك ان هو على الخلاف وأما السلاح اذا اصاب منه مدافان الجميع يؤكل بخلاف اقله الزقاني (قوله أى ولايته) أى فى واحد معين بل نوى ما اخذه قبا لابن القاسم من أرسل كلبه على جماعة صيده لم يرد واحدا منهم بدون الاشتراط فاعدها كلها وبعضها كل ما اخذتها اه أى بان نوى الجميع أو نوى كل ما صيده أو يأخذه هذا الجارح سواء كان واحدا أو أكثر كما اخذ بعض الاشياخ (قوله أولم ير) أى لم يعلم كما يشهد الشارح أى لم يعلم هو ولا غيره ومقتل البالغه عليه كان معه ابصارا لم يشترط أن لا يكون له ما نفذتم انك خبر بان المراد بالعلم أى من غير طريق الرؤية والافلاؤه تستلزم العلم (قوله كالكهف فى الجبل) الكهف بيت متقوى فى الجبل كما اخذ الصباح فالكهف للتمثيل (١١) فدخل تحت الكهف الحفرة فى الارض

التي لا تفرقها (قوله تل) يجمع على تلال كسهم وسهام (قوله وقيل شرفة) على وزن غرقأى شئ مرتفع (قوله كالراية) كأن الكهف التمثيل (قوله هو) أى الراية الخارج وفى الصباح انها المكان المرتفع وفى القاموس والراية ما ارتفع من الارض (قوله وهو يعلم الخ) أى أو لم يظن أو شك هل هو من المباح أم لا فلا يؤكل كما ساقى عنه قوله لان ظنهم امارا قالوا وكذلك اذا شك أو ظنهم (قوله لم يظن جنسه) المراد الجنس الغوري فيصدق بالتوهم لبهوافق لفظ المصنف (قوله لافعل ناناخ) فان قلت وما المفعول الثانى على تقدير الشارح قلت المفعول الثانى محذوف والتقدير لم يظن نوعا بقر وحشى أو جوار وحشى وهكذا أو يقال لا يحتاج المفعول ثانى لانه مفسر ببعضه والمعنى أولم يعرف نوعه وحل الشارح يشير الى الاول (قوله فانه يؤكل على المشهور)

(ص) ولو تعدد مصيده (ش) أى ولايته (أو نوى الجميع) وأما النوى معينا فلا يؤكل الا ذلك المعنى اذا قتله أو لاوعر انه الاول فان لم يعلم انه الاول أو قتل غيره فلا يؤكل هو ولا غيره وأما لنوى واحد لا يمينه فلا يؤكل الا الاول فقط ان علم انه الاول والا فلا يؤكل شئ وفاعل قوله (أو كل) لما يصاد به المتقدم فى قوله وحش وان علم والمعنى أن الجارح اذا أرسله صاحبه على الصيد فأكل منه فان ذلك لا يضربو كل على المشهور (ص) أولم ير بغار أو غصية (ش) يعنى أن المشهور عدم اشتراط رؤية الصيد فلما أرسل الكلب أو الجارح على صيد فى غار أو غصية أو كان وراءه كة ونوى ان وجد صيدا دخل ذلك فانه اذا وجد صيدا وأخذ وقته فانه يؤكل على المشهور لان ما فى ذلك كالعن لانه محصور والغار كالكهف فى الجبل والغصية هى الاجرة وهى الشجر المنف والكة تل وقيل شرفة كالراية وهى ما اجتمع من الجارح فى مكان واحد ورع على غلظ ورع على غلظ المراد بالرؤية العلمية لا البصرية (ص) أولم يظن نوعه من المباح (ش) صورته أرسل كلبه أو جرحه أو سهمه على صيده وهو يعلم أنه غير محرم الا كل لا يظن جنسه من أى الاجناس المباحة الا كل ولا يتحقق بل ترد فيه هل هو بقر أو حمار وحش أو غيره ذلك فاذا أخذ صيدا وقتله فانه يجوز ان كاه اذا يشترط فى جواز أكله ان يعلم جنسه من المباح حين الاوسل عليه وبعبارة أخرى قوله من المباح حال من التمتع فى نوعه أى حال كون المرقى نوعه من المباح لا مفعول فان لفظ لانه يقتضى انه ظن غير المباح وليس كذلك لانه علم ان من المباح ولكن لم يظن من أى نوع هو من المباح (ص) أو ظهر خلافه (ش) صورته لظن نوعا من المباح كارب مثلا فأرسل كلبه أو باز أو سهمه عليه فاذا هو ظن فانه يؤكل على المشهور لان الكة فى ذلك واحدة (ص) لان ظنهم امارا (ش) هذا يخرج من معنى ما تقدمد كانه قال ولو تعدد مصيده أى كل لان ظنهم امارا يعنى أن الصاد اذا ظن الصيد حراما أو وشك فيه ومن باب أولى اذا تحقق ان حرام فأرسل عليه فقتله الجارح فانه لا يؤكل ولو وجد صيدا مباحا لانه حين رماده لم يصد فلا يؤكله فالمراد بالظن ما قابل التحقق فيشمل الظن والشك والترحم فانه قال المؤلف لان لم يتبين رايته لتشمل ظان الحرمه والشك فيها والتوهم لها (ص) أو أخذ غير مرسل عليه (ش) يعنى انه اذا أرسل على صيد مباح فقتل

أى خلافا لاصبح ونبشأ اختلاف هل يسرى الخطأ فى الصفة لأوصوف أم لا (قوله لان الكافى كل ذلك واحدة) أى مصيدة فلا كل (قوله لان ظنهم امارا) ولو قصدت كنه (قوله من معنى ما تقدم) أى الذى هو قوله أى وأنت خير بان الخرج نوع الدخال ولم يدخل فالاولى أن يقول محطوف على قوله ولو تعدد مصيده (قوله فقتله الجارح) مفهوما لم يثبت له أى لم يثبت له مقتسلا وأذكر كذا كاه معتقدا انه حلال فأكله بخلاف اعتقاد حرمته وانما اهل فى الحرم ثم ظهرت ابحاثه فلا يؤكل (قوله لتشمل) أى سون تكلف فلا ينافى الشمول مع التكلف حيث قال فالمراد بالظن ما قابل التحقق أى تحقق الحرام وتكون صورة التحقق معلومة بطريق الاول أو المراد ما قابل تحقق الاباحة فيكون تحقق الحرمه داخل فى منطوقه (قوله تشبه) مثل ظنهم امارا ولو ظن حشبة أو جحرا والحاصل أنه اذا ظن حراما أو شك ان حرام أو توهم ان حرام وظن انه حلال فلا يؤكل والظاهر ما لم يظن على التل ان حلال (قوله أو أخذ غير مرسل عليه) أى تحقيقا وشكاً أو توهماً أى بان ظن انه أخذ المرسل عليه ونوهم انه أخذ غير المرسل عليه والظاهر انهما يقولان فيؤكل كل كة مقدمة

(قوله نعم ان أرسله الخ) الحاصل أن المسائل ثلاث اثنتان لا يؤكل فيها وهما إذا أخلف الجارح ما لم يرسله الصائد عليه ولم يقصده الثانية إذا قصدهما وجد من غير أن يرى شيئا معينا والثالثة يؤكل فيها وهي أن يرسله على معين عنده وينوي يسمى عليه وعلى ما يأتي به معه فحاله به وظاهر ما قبله وأول ما يردون ما عني به جزم بعضهم (قوله أول ما يتحقق) أي اللذ كان صائدا أو غيره والمراد اللذ كان يسهمه أو حيوانه أي أول ما يتحقق أثر المبيع والمراد (١٣) بالتحقق الاعتقاد بالجارح وقوله يعني بالماضيية قال في لـ وجد

عندي ما نصه ولا يراد على قوله أول ما يتحقق المبيع ما يأتي من قوله أو كل اللذ كان وأني من حياته لأن المراد وأن أيس من استمر أحيائه مع تحقق أنه مات من اللذ كان دون المرض (قوله كما) أي كاجتماع اللذ كان مع غرمه في مسيد كذا قدر عب ولا حاجة لتفسير اجتماع لأن قوله كاجتماع للتفسير المشترك للمبيع (قوله ثم شارك) مفهومة أنه لو حصلت المشاركة في حال اتفاق المسائل أنه لا يؤكل (قوله أي أو شركة سهم مسوم) أي غيره الذي هو السهم وهذا الحسل يؤذن بتفسير في عبارة المصنف ووقال في الكلام حذف والتقدير أو شركة سهم غيره وهو السهم بسبب ضرب بمسوم لكان أولى بل الأولى أن يكون معطوفا على ما قبله بقدر شركة ويصكون المصروف في جانب المعطوف السهم الفتي هو الشريك كلفه طوف عليه الذي هو الماء (قوله خوفا من أذى السهم) ولم يحرم لكونه لم يغلب على الظن السرية بل يشك أو توهم وانظر في حالة الظن والظاهر الحرمة في حالة الظن وقال في لـ وفيه موهان سري السهم فيه يؤكل أي يحرم وهو واضح (قوله لم يتحقق أن كلب المسلم وأوسمه هو القاتل) ظاهره

أنه لو تحقق أن القاتل كلب المسلم يؤكل ولو جموعة أمساك كلب الكافر وهو كذلك حيث لم يرسله المسلم بعد إمساك كلب الكافر فلو تحقق أن سهم المسلم قتل دون سهم الجهمي مثل أن يوجدهم المسلم في مقتله وسهم الجهمي في بعض أطرافه فإنه يحل ويقسم بينهما حيث تساوى في الفعل والاقسم على حسب الفعل ومثل كلب الجهمي كلب المسلم الذي لا يدرى هل أرسله صاحبه أم لا وكذا لو علم أنه أرسله ولم يدرى هل نوى سمي أم لا (قوله أو بنشئة) الباعثة معطوف على ما قبله من أمثلة لم يتحقق المبيع في شركة غيره والنشئة أخذ الأهم بقدم الأسنان (قوله ما) أي صيدا أو قوله قدرا أي الصائد وقوله على خلاصه أي الصيد وقوله منه أي من الجارح (قوله تعسف الخ)

أقول لا تصف إلا ما إذا اشترطت الإرسال من يده وكان شرطاً في حصة الصيد فيخرج من بعد ذلك أنه إذا أغرى في الوسط لا تؤكل لا خضلال
الشرط بل لا ساحة لقول المصنف وأغرى في الوسط بعد قوله سابقاً بإرساله من يده فالعبارة بالإرسال من اليد ولذا قال الباقر لو أرسل
مسلم كبا على صيد فاغرى مجوسى ما منع ذلك من أكله ولو أرسله مجوسى ثم أغرى مسلماً أكل صيده (قوله الآن يتحقق أنه لا يلغيه)
المراد بالتحقق غلبة الثاني كذا في ك (قوله الآن يعلم الخ) وكذا لو تحقق أنه يلغيه ثم بين أن الأول يتبعه لم يلغيه فيؤكل والعربى عاتين ولا
يؤكل إذا تبين أنه يلغيه ولو اعترف أنه لا يلغيه كافى عجم وقد يقال لا تؤكل في الإلتفات على ما سأل من غسل دم الطاف وقتان الموضوع
وخالف ما أمر به فإن صلاته تطل ولو وافق فعله ما في نفس الأمر (قوله الآن يتحقق) أي الآن تبين أنه لا يدركه ولو كنت لا لا يده
قال في ك وينبغي أن يفيد عدم الأكل فيما إذا جاز الألتفات الغير بما إذا لم يكن (١٣) الصائدي جهل حكم التذكية والغبر تعلماً

فيسر الصائدي حيثئذ كالعدم
والعبارة عمن معه إلا أنه يشترط فيه
كل ما قبل في الصائد من الترائي
وعنده انتهى (قوله فهو وحده من
الغيد) سابقاً أن ذلك ليس شرطاً
بل للمار على المدة الطويلة (قوله
المدة الطويلة) أي من قبل وقوله
لأن البيل الخفقان كقول عجم
أنه لو رامه وغاب عنه يوماً كاملاً
ووجد ميتاً أنه يؤكل حيث لم يتراخ
في أتباعه وأشار إلى ذلك الشيخ
كرم الدين (قوله أو صدم) أي عظم
(قوله لا جرح) أي بلا إلقاء أي
ولو مع نسيب عند ابن القاسم خلافاً
لأشهب وابن وهب الآن يكون
المصدم نسيباً في حله ولم ينزل
منه دم فيبقى جرح الجراح له ويعلم
كونه من نسيباً في حله بدون نزول
دم والحاصل أن مقتضى كلام ابن
عرفه أن الخندق في الصيد أنه لا يؤكل
بدون ادخله من الإلة وهو واضح
فما يحصل منه من شق الخندق ما
ملا يحصل وهو المراد من منه دم
بذلك فإنه يؤكل بدون سيلان دم

شك في عدم كلفه فهو شرك لشركات الشك ولا يضرب في مشاركته أن ما قبله لولاه لما شك في
أكله والأغراب يعكس ذلك لأن لا ملشك في عدم كلفه (ص) أو تراخي في أتباعه الآن
يتحقق أنه لا يلغيه (ش) هذا معطوف على ما قبله والمعنى أن الصائد إذا أرسل على الصيد
كلية أو سهماً أو تراخي في أتباع ذلك قبل يدرك الصيد لا مقتولاً فإنه لا يؤكل إذ لم يلغيه ولو جحد
وأدركه كلفه فيجب أتباعه والأسراع في طلبه الآن يعلم من نفسه أنه ولو أسرع في أتباعه
لا يلغيه فله حيثئذ كلفه ولو تراخي في أتباعه حتى قتله الجوارح (ص) أو حل الإلة مع غير
أو يخرج (ش) هذا معطوف على ما لا يجوز كلفه والمعنى أن الصائد إذا وضع آلة الذبح مع
غيره وهو يعلم أنه يسبق ذلك الغير أو يظن أو يشك أو وضع الإلة في خروج معه أو مع غيره
بمحيط لا يشاؤها ليسرعة فإن الصيد قبل تناول الإلة فإنه لا يؤكل لعدم كلفه لتفريط
الصائد يلزمه أن يجعل آلة الذبح في يده أو راسه وما أشبه ذلك مما لا يستدعي طولاً في تناولها
الآن يتحقق أنه لو كان لا لا لا يسبقه ليدركه كلفه فإنه يؤكل وقولنا وهو يعلم احترازاً
عما إذا علم أو ظن أن الحامل للإلة يسبقه ليدركه كلفه أو ظنه وسبقه هو وأدركه
حيا فإنه يؤكل لعدم تقصيره (ص) أو بات (ش) المشهور أن الصيد إذا بات عن صاحبه
ثم وجد من الغديسة أثر كلبه أو وجد سهمه في مكانه وعرفه والصيغيت يؤكل ولو وجد
في أتباعه لأن البيل يخالف التهاجر أن الهوام تظهر فيه فيصير أن يكون قد أعا على قتله
شيئ منها بخلاف التهاجر لأن الصيد ينع نفسه فيه فالمراد بالبيات المدة الطويلة التي يجب يعلم
أنه لو عدا عليه شيء لا تزيه (ص) أو صدم أو عصى بلا جرح (ش) المشهور أن الصيد إذا
مات من صدم الكلب أو غير ذلك من غير جرح فإنه لا يؤكل وكذلك لا يؤكل إذا مات من عض
الجراح أو الكلب من غير أن يجرحه لباشر أن الجرح شرط في صحة أكل الصيد وقوله بلا
جرح راجع لهم وهذا مفهوم قوله فيما مر جرح مسلم واتخاذ كرم دفع ما يتوهم أن الجرح لما
أسند هناك للصائد أن المراد الجرح حقيقة فتدفع ذلك التوهم بقوة أو صدم الخ فصل المبراد
الجرح حقيقة بأن ما بهم أو حجاباً بأن جرحه الجراح أو لا مفهومه غير شرط وهو لا يعتبر (ص)
أو صدم ما وجد (ش) يعني أن الصائد إذا أرسل على صيد غير مرئي كلبه أو بوازه أو سهمه وليس

وما ذكرنا من أنه لا يؤكل إذا حصل الدم من غير الإلة هو ظاهر كلام ابن عرفه وظاهر كلام المؤلف أنه إذا حصل جرح فإنه يؤكل
سواء كان الجرح من الإلة أو من صدم الصدم يدل عليه قول ثبت عقوبه وجرح مسلم وخرج به ما مات خوفاً أو من جرح دون جرح
الجراح انتهى (قوله وهذا مفهوم) أي قول المصنف أو صدم أو عصى بلا جرح (قوله لدفع ما يتوهم أن الجرح) حاصله أنه اعتد كره
لأجل مفهومه أي فإنه أفاد مفهومه أنه لو جرحه لا كل دفعاً لما شوها أنه لا يؤكل وأن المراد جرح الصائد لا كلبه إلا أن خبراً بأن هذا
يستغنى عنه بقوله سلاح محدود وحيوان علم (قوله أن المراد الجرح حقيقة) الأولى أن يقول أن المراد جرح الصائد حقيقة أي بحيث
لا يشل جرح كلبه (قوله ولأنه مفهوم غير شرط) أي أن قول المصنف جرح مسلم مفهومه هو ليجل جرح لا يؤكل وهو المراد من قول
المصنف أو صدم الخ خلاصته أن الجراح الأول أتى به لأجل مفهومه وهذا الجواب بطريقه لا لأنه لما كان مفهوماً غير شرط لم
يعتبر (قوله غير مرئي) أي غير معلوم فقد قال ابن غازي قاعدة الصيد إذا كان معينا أي من شئ ما معلوماً ولو تغير الرؤية كان ينبغي صوته

وتجوز ذلك؟ كل كان المكان محصوراً أم لا فان لم يكن معناه أي معلوماً كان المكان محصوراً كالحجارة كل الخ (قوله وقتل) أي الثاني أو قتله
 جيعاً فلا يؤكل في صورتين (قوله لجازاً كله) قتله الثاني أو قتله معاً ومفهوم بعد أن لو أرسل ناساً قبل مسك أول وقتل الثاني أو قتله
 جيعاً فيؤكل في صورتين ومفهوم بعد مسك أول أو قبل وصول الثاني فيؤكل أيضاً ومفهوم أيضاً لو أرسل ناساً
 قبل مسك أول فمسك الأول قبل وصول الثاني ثم قتل الثاني فيؤكل ولا يخفى أن قوله وقتل معطوف على أرسل وكان عليه أن يبرز الضمير
 بانفاق البصريين والكوفيين فيقول وقتل هؤلاء الضمير في قتل عائدي الثاني وقتل وقع بعد قوله أول فجدى الضمير على غير من
 هوله في المعنى (قوله ولما لك) هذا مقابل لقول المصنف (قوله وميناهما على أن الغالب كالحقق) أي فيؤكل وقوله ولما لا فيؤكل
 (قوله من جل هذه الرواية) أي ما أشاره المصنف بقوله وأضطرب فأرسل ولم ير (قوله على الخلاف في المدونة) أي فان مقتضى كلام
 المدونة المذكورة يؤكل في مسئلة المصنف أي على تقدير إذا نوى المضطرب وغيره مع أن المصنف قد حكم بعدم الإكل وظاهره ولو نوى
 المضطرب عليه وغيره (قوله وليس بخلاف) أقول أي معاذ كره ليس بخلاف لأنه كل في مسئلة المدونة التي لم يكن نوى مع من
 رؤى لم يؤكل في مسئلة المصنف لاحتمال (١٤) أنه أخذ غير ما اضطرب عليه فلو نوى ما اضطرب عليه وغيره لا (قوله الحذف

والإصصال) أي حذف الجار ومعا
 فاقصل الضمير واستقر فليس من
 باب حذف نائب الفاعل لأنه
 لا يجوز حذفه (قوله على ما فيه)
 التي فيه أن باب الحذف
 والإصصال مقصور على السماع
 اجتماعاً مع ذلك لا يدخل العمد
 وانما يكون في الفضلات كذا
 في لئ أي فالمصنف مشكل (قوله)
 بالاكل عند ابن رشد) أي لأنه
 نوى المضطرب عليه وغيره ولم
 يؤكل في مسئلة المصنف لكونه
 ما نوى الاضطرب عليه خاصة
 فالمصنف موافق للمدونة (قوله)
 وعدمه عند غيره) أي لأنه جعل
 كلام المصنف مخالفاً للمدونة
 فعتده لا يؤكل في مسئلة المصنف
 سواء نوى المضطرب عليه خاصة

المكان محصوراً وقصد ما وجد طريقه بين يديه فانه لا يؤكل أماً لو كان المكان محصوراً فانه
 يؤكل كما في قوله أول لم ير نفاً وأغصه (ص) أو أرسل ناساً بعد مسك أول وقتل (ش) أي
 وكذلك لا يؤكل السيد إذا أرسل الصائد كلبه على صيد فأمسكه ثم أرسل بازاً أو كلباً بعد ذلك
 فقتل الثاني الصيد لأنه حينئذ أي بعد أن أمسكه الأول صار أسيراً أماً لو كان القاتل للصيد
 هو الأول فلا إشكال في جواز أكله ومفهوم الظرف أنه لو أرسل الثاني قبل أن يمسك الجارح
 الأول الصيد لجازاً كله بلا إشكال (ص) أو اضطرب فأرسل ولم ير (ش) يعني أن الجارح إذا
 اضطرب على صيداً فأرسله الصائد والحال أن الصيد لم يره الصائد ولا غيره والمكان
 غير محصور فإذا أخذ الجارح صيداً لم يؤكل لاحتمال أن يكون الجارح قد أخذ غير الذي
 اضطرب عليه الآن يتبين أن ما عدا اضطرب على الصيد الذي أخذ مثلاً أن راغباً لم يراه
 هو ظاهراً في العتبية ولما لك جوازاً كالمصنف على أن الغالب كالحقق أولاً ابن رشد
 من الناس من جل هذه الرواية على الخلاف في المدونة في الضمير على كلبه على جماعة من
 الصيادين يروون أن كل واحد من جماعة أخرى لم يره فأخذوا من كلبه على جماعة من
 الظهور في معنى هذه المسئلة أنه أرسل نوى صيداً اضطرب عليه خاصة وأما قوله وغيره فانه
 يؤكل واليهذين التأويلين أشار بقوله (الآن نوى المضطرب) أي عليه فحذف الجارح
 وأوصل الفعل فاستتر الضمير على ما فيه (وغيره فتأويلان) بالاكل عند ابن رشد وعدمه عند
 غيره بناء على أن الغالب كالحقق وإن روية الجارح كروية به أولاً فهما وليس كن رأى جماعة
 صيدوا أو ما رواه إلا غير المرقي تبعه انتهى (ص) (ووجب نيتاً) (ش) الضمير في نيتهم يرجع

أولاً وغيره (قوله بناء على أن الغالب كالحقق الخ) هذا لا يناسب التوفيق بين كلام المصنف
 والمدونة والخلاف وانما يناسب الخلاف بين كلام المصنف وقول مالك الذي أشاره الشارح بقوله ولما لك جوازاً كله (قوله بناء على
 أن الغالب كالحقق) أي فيؤكل فهو ناظر للتأويل بالاكل (قوله وإن روية الجارح كروية به) أي فيؤكل (قوله أولاً) أي ليس الغالب
 كالحقق وليس روية الجارح كروية به أي فلا يؤكل وهو راجع لقوله وعدمه (قوله وليس كن رأى جماعة صيد) أي كما دعي
 ابن رشد فعند ذلك القائل لا يؤكل ولو نوى المضطرب عليه وغيره وليس كن رأى جماعة صيد (ثم أقول) ظهر لك أن من يقول بالخلاف
 يسلم كلام المدونة ولا يقول بالقياس الذي يقول به ابن رشد فاذن ترد أن قال فله معنى قوله من الناس من جل هذه الرواية على الخلاف
 لما في المدونة والجواب أن المراد بالخلاف من حيث يسلم كلام المدونة بالاكل وعدمه لا كل في مسئلة ولو نوى المضطرب عليه وغيره
 (قوله لا تغرب المرقي تبع للرقى) أي وليس في مسئلة المصنف حرف تنبيه بالتأمل في كلام الشارح تعلم أن في كلامه تنافوا ذلك
 لأن قوله واليهذين التأويلين أشار إلى ضد أن المراد بالتأويلين تأويلان بخلاف تأويل واحد مستلزم للخلاف بالاكل وعدمه إذا نوى المضطرب
 وعدمه كما قال بضمير حيث قال فتأويلان بلان بالاكل ثم التأويلان بخلاف تأويل واحد مستلزم للخلاف بالاكل وعدمه إذا نوى المضطرب
 عليه وغيره

(قوله بقاسمها الاربعة) لا يخفى ان القسم الرابع لم يذكر المصنف فيما سبق فمراد المصنف فيما أتى الى ذلك كله هو مقتضاهم (قوله ومعناها) أي الثالثة التي هي تسمية التميز (قوله أي نبوي) أي صلها وبيضاها) اعترض بأن ظاهر المدونة أنه لا يشترط ذلك وان المراد قصد الفعل وان ذهل عن قصد الحل بمن في ذوقه قطع المقوم والوديع وذهل عن كون ذلك بيع الذبح كفي ذلك كما هو ظاهر المدونة في الذبح والصيد والظاهر أنه يجري في ذلك بقية أنواع الذكاة ١٥ والشارح تابع في ذلك الثاني والحاصل ان عجز ارتضى أنه لا يشترط في الكتاني التنية والاسمية فظاهر ما شرط في حق السلم الا ان شئنا قال انه لا بد من التنية في الكافر (قوله ان ذكر) فان لم يكن ذا كرافاشي **تنبه** من ترك التسمية عمدا ابتداء ١٥ قبل ان يقطع غمام المقوم والوديع وبعد قطع البعض مما فينبغي الاجزاء ولو كان

الى كتابة قاسمها الاربعه الذبح والخمر والعرق وما يجعل الموت كالغاة في نار وضوحها وقطع جناح الجراد ونحوه مملكتيه طاهر من البر لكن التنية في العرق عند ارسال الجراح أو السهم والتسمية فيمن تيمم تقرب وتيميز والذي يشترط فيه الاسلام الاول والثانية ومعناها انه نبوي بهذا الفعل من ذبح وما معه تذكيها لاقتها أي نبوي أن يحلها ويصحبها لا يقتلها وهذا من تأت من الكتاني فعلى هذا قول المؤلف ووجب تبني أي من مسلم وكتاني (ص) وتسمية ان ذكر (ش) يعني ان التسمية أيضا واجبة مع الذبح كفي المذكور من حيث هي فيقول باسم الله والله أكبر عند الذبح وعند الخمر وعند ارسال في العرق ابن حبيب قال باسم الله فقط أو الله أكبر أو لا حول ولا قوة الا بالله أو بسم الله أو سبحان الله أو لا اله الا الله أجزاء وكل ذلك تسمية وما مضى عليه الناس أحسن وهو بسم الله والله أكبر ١٥ وحده بعضهم على الوفاق وان المراد ذكر الله ثم لو قال المؤلف كتسمية ان ذكر بل روى عن عده من رجوع القيل بعد الكفار وقال ز فوه ان ذكر خاص بالتسمية وقد سخط من هنا الواعى ما عطف أي وقدر وسخط العلم بمن قرينه واستر به عن غير القادر الاخرس فان التسمية لا تجب عليه وأما اشتراط الذكر ان لوز كهامة لم تؤكل سواء كان جاهلا أو لا خلافا لاشبه في الجاهل ١٥ (ص) وضربا وذبح غير هان فقد (ش) يعني ان الابل يتجها وعرايم يجب فخرها فان ذبحت لغير ضرورة لم تؤكل على المشهور ومثل الابل الفيل وان الغنم والطير ولو نعامه يجب ذبحها فان فخر شيئا من ذلك اختار لم يؤكل ولو ساهيا (ص) وجاز الضرورة (ش) أي وجاز وقوع الذبح محل الخمر ووقوع الخمر محل الذبح للضرورة ومن وقوع في مهواة وجزم في الشامل بضرورة عدم الالة فقال فان عكس في الامر ينعدر كعدم ما ينصر به صرح ولا يصدور بنسب في الجهل قولان أي من غير ترجيح ولعل المراد بالجهل عدم معرفة الذبح فيما يذبح والخمر فيما ينصر لاجل الحكم فانه لا يصدور به اتفاقا وانما عذر بالجهل على الوجه المذكور دون التسيان لانه عملة تقصد الة الذبح فيما يذبح وآلة الخمر فيما ينصر كما علمه (هـ) في شرحه (ص) الا بالبرق فينبذ الذبح (ش) هذا مستثنى من عموم قوله وذبح غيره فقد دخل في الغير بكل حيوان أو من مفهوم قوله وجاز للضرورة والى على الاول انه يتعين ذبح غير الابل الا بالبرق فلا يتعين الذبح فيه بل يجوز الامر ان أي الذبح والخمر وانما استحب ما في الفيل الذبح لقوة تعالي الله يا صرحه ان تذبحوا بقرة ومقتضاها جواز الخمر فيها وهو واضح وقد أخذ من دليل آخر عدهم وجوب ذبحها

الترك ابتداء نسبانا مذ كره ابعاد ماقطع بعض المقوم والوديعين فانه باقىها وجوبها فان تركها بعد الذبح كره ابعادا كان كاتار لها ابتداء عمدا وانظر اذا لم يقدر على الاتيان بالتسمية أي ذكر الله الا بالجملة فهل ياقى بها أم لا والظاهر السقوط من ك (قوله عند الذبح الخ) أي وعند الالتحاق في المالحار (قوله وعند ارسال في العرق) (البابى) أوصى حين الرمي ثم قدر عليه مما كانه يضاهل أو فيه ناصا (قوله وحده بعضهم الخ) حاصله ان ظاهر الحال ان كلام المصنف مخالف لكلام ابن حبيب لان المصنف قد قال وتسمية فظاهره اشتراط التسمية واتها يكن أي ذكر كل مع ابن حبيب يقول يكنى غير باسم الله وحاصل الجواب ان كلام المصنف ليس مخالفا لكلام ابن حبيب بأن يحصل كلام المصنف وتسمية أي ذكر بل لوفائه ولم يلاحظه خبرا لكني وأما ما أتى بالصفة

كما لحاق أو الرزاق فانه لا يكتفى ويستدل بالمراد من الاسم العلم كله لانه مستصحب لاسماء الصفات وهذا لا يأتى في نحو الخالق والرزاق (قوله ومثل الابل الفيل) أي بالارزاقه كذا قال عجز والارزاق بضم الزاى ونحوها (قوله والطير ولو نعامه الخ) بالغ عليه لعله لرد خلاف وعبارة التوضيح وذبح غيره حتى الطير الطويل العنق كالنعامه ابن المازن ان تحرت لم تؤكل ١٥ (قوله ووقوع الخمر محل الذبح) لكن في الالة لا في غيره الا نعقر (قوله مهواة) بفتح الميم المحصورة كما أفاده المصباح (قوله لقوة تعالي أن تذبحوا بقرة) الاولى ان يقول لقوة تعالي مع ما أفاده الصريح عن الوجوب من حديث البخاري فيقول الشارح مقتضاه أي مقتضى استحباب الذبح وقوله جواز الخمر المراد عدم حرمة فلا يأتى انكره أو خلاف الاول ثم لا يخفى ان المتصومين قوله تذبحوا ذكر كوا الصادق بالذبح والخمر ولكن لما عجز بصيغة الذبح أفاد رجائه وليس المراد فيما يظهر ان الله يأمركم أن تذبحوا وانما لا يكتفي بكم

فوتنبه من البقرا الجاموس وبقر الوحش حيث قد ر عليه وانظر ما يشبه البقر من حمار الوحش والتيل ونحوهما قال الشارح
 الباقى واخبرنى على القول بجل اكلمها كالقراى فيجوز فيه الامران ويندب الذبح الطروشى وكذا البغال والجر الانسية على القول
 بكراهتها اه (اقول) فليكن مثل الجر الانسية انما قد ر عليها (قوله انى يذبحها او يضر بها الخ) بل حتى العقر كما هو
 ظاهر نت (قوله اذا قرى الاوداج) لا يحنى ان الذبح لا يذبحه من فرى الاوداج فاصح هذا الاشتراط (قوله وليشد) يضم الياء (قوله
 شفرة) يفتح الشين هي السكن العريضة والجمع شفرات مثل كبدة وكلاب وشفرات مثل كبدة ومجعدات كذا فى المصباح وظاهر ان
 المراد هنا مطلق السكن ولو لم تكن عريضة (قوله ويضجع الخ) يفتح الضاد وهو الفعل الذى يتعلق به التدب وما يكسرهما فالهيئة (قوله
 ذبح) بكسر الذا (قوله مقيدة او معقولة) ظاهر التصريح واقشه ابن عرفة بان تحرمها معقولة انما هو عند تصدق بها فائقة مقيدة
 اه (قوله وما يستحب ان يكون المذبح) أى وكراهة المذبح على الاعين (قوله الا ان يكون الذابح اعسرا الخ) فان كان مضطرب جاز
 الوجهان لكن يشق التيامن (قوله السنة) أى الطريقة لان تلك الامور لا تقيمه مندوبة بل بعضها واجب وهو عدم التضع قبل الذكاة
 والتسبية (قوله مشرف) بالقافى خط بعض (١٦) العلم صوابه بالقاف قال نت وقوله بالقاف أى من ناحية المشرق وهذا اذا

كانت القبلة فى الجنوب فاذا كانت
 فى غير جهته فلا يكون مشرق
 الرأس اه وعلى أنه بالقاف قد
 مضى بفتح الشين وتشد داراه
 المفتوحة مضطرب يضم للم وسكون
 الشين وانظره فاعلى حيث قد
 ورأسها مشرف أى من فوعة يلمه
 العلو (قوله من اللى الاسفل)
 أى من جهة اللى الاسفل (قوله
 بالصوف أو غيره) أى كالرشق
 الطير أو بالشرق العز أى تأخذ
 الحلة فى حال صكونها ملتصقة
 بالصوف أو غيره (قوله فتهده) أى
 تاذ كمن الحلة الملتصقة بالصوف
 أو غيره أو عندما كمن الصوف
 ونحوه وهذا معنى قول المصنف
 وايضاح المثل (قوله الشرة) أى
 الحلة (قوله فى المذبح) أى موضع
 الذبح (قوله حتى تكون الجوزة فى
 الرأس) أى لاحتل أن تكون

فى حديث الضارى فى كتاب الذابح ما يقيد أن البقر ذبح وتقر والمعنى على التالى فان لم
 تكن ضرورة بأن ذبح ما ينصر أو عكسه اختيارا لم يؤكل الا البقر فانه يجوز فيه الامران من غير
 ضرورة (ص) كالخديد واحداه (ش) يعنى أنه يستحب أن تكون الآلة التى يذبح بها أو
 ينصر بها من الحديد فلو قبل بغيره مع وجوده أجزأه اذا قرى الاوداج على المشهور ويستحب
 أيضا أن تكون الآلة بمحدودة أى سرية القطع لان ذلك أهون على المذبح غرور روحه
 بسرعة فتفصل الراحة وبعبارة أخرى وقوله واحداه أى سنية نذر وليحد أحد كم شفرته
 (ص) وقيل ابل ويضجع ذبح على اليسر (ش) يعنى أنه يستحب أن تحرم الابل فائقة مقيدة
 أو معقولة البد السرى كما قاله ابن الحاجب ومن وافقه وانظره بل يطلب قيام غيره بما تعين
 تحرمه أو بما يجوز حيث قصد تحرمه ألا وما يستحب أن يكون المذبح وقت الذبح على شقه
 اليسر لانه أهون للذابح الا أن يكون الذابح أعسر فيضضعه على شقه اليمين قال فيها السنة أخذ
 الشاة يرفق وتضجع على شقه اليسر ورأسها مشرف وتأخذ بيدك اليسرى حلة حلقها من
 اللى الاسفل بالصوف أو غيره فتدس حتى تبين البشرة وتضع السكن فى المذبح حتى تكون
 الجوزة فى الرأس ثم تسمى الله وتغز السكن مراجهز من غير تردد ثم ترفع ولا تضع ولا تضرب
 بها الأرض ولا تجعل رجلك على عنقه اه (ص) وتوجهه (ش) أى وما يستحب توجيه
 المذبح الى القبلة على شقه اليسر والأيسر أو لكل والفرق بين توجيه الذبحة وعدم توجيهه
 البائل الى القبلة خفة الدم بالعفون يسره وأكل الباقي منه فى العروق وفى البول كشف
 عورن أيضا والاولى أن تقول وتوجهه وظاهر كلام غيره واحداه وقوله وتوجهه فيما يذبح فقط
 وتقدم عند قوله ونحوها الخ ما يقتضى نذبه فى التراب أيضا (ص) وايضاح المثل (ش) أى
 وما يستحب أيضا أن يوضع الذابح المثل الذى يذبح فيه من صوف أو زغب الذى يستريح الذبح

الجوزة فى الرأس (قوله ولا تضع) معطوف على قوله وعندما ولا تقطع التضاع قبل الذبح وهو خايبض فى فخار العنق وانظر
 والا كنت قتلته قبل ذكاته انما يكون قوله ولا تضع تحريم ما يكون قوله ألا السنة أى الطريقة المصادقة بالوجوب ويحتمل ولا تضع
 أى يسد الذبح أى على طريق الكراهة أى ينهى عن كراهة عن قطع التضاع (قوله ولا تضرب الخ) أى على طريق الكراهة
 فى الإحرام (قوله ولا تجعل رجلك على عنقه) زاذل وما ننت عنه عليه الصلاة والسلام أنه صلى بكبشين ووضع رجلاه على
 صفاحهما ثم نبث اه (قوله وتوجهه) ظاهر كلام المؤلف أن المطلوب توجهه للجميع لا لمثل الذبح خاصة ويفهم من توجهه الذبحة
 توجهه الذابح لها كما كروا (قوله والأساة) أى أن تكبر مكرها كما هو الظاهر من تغييره بأساه (قوله خفة الدم) أى وأما البول فتقبل
 لانه لا يحنى عن يسره ولا تضاعى منه شى أسلا (قوله كشف عورته أيضا) أى فى البول ثقلا وكشف عورته وليس ذلك فى الدم
 الا أن شير بأن الخفة التى فى الدم لا تتعضى الاستقبال فالتعضى للاستقبال كافى الخطاب أن الذبحة لا تدلها من جهة فاختيرت
 جهة القبلة لأنها أفضل الجهات اه (قوله والاولى أن تقول وتوجهه) لان الاحكام المتعلقة بالافعال لانه لا تكليف بالافعل

(قوله وانظر هل يجري) الظاهر الجريان (قوله ولولم يقطع الخ) ودبائن من لا يميز بينهما قطع الحلقوم لبروزهما كما قال ابن عرفة
 أي اذا قطعهما على الوجه المتعارف الذبح (قوله أو ان انفصلا) معطوف على مقدر أي ان انفصلا وان انفصلا وأما هذا القول عدم
 الجوز ان انفصلا وذلك لأنه من شئ والمستغدن التحليل عدم حلية المذبح كذا في (قول المصنف أو بالعظم الخ) معطوف
 على بالعظم أي وجوزاه بالعظم اتصل أو انفصل لا بالسن مطلقا وفي الجواز ظاهر في التعرّف مع أن المنقول هنا الكراهة ظاهرة في
 التوضيح (قوله التي هي مركبة) أي شأهم التركيب وان لم تكن مركبة بالفعل لاجل أن يأتي بالاطلاق وكذا قوله الظفر المركب
 (قوله هل يجوز التذكية) هذا الاول من الاول أو لوقته ولا يجوز هذا والاخير قوة أو تركه. ليس واحدا من الاقوال الاربعة
 التي في المصنف ومغاد ذلك أن القول الاول مراده الجواز المستوي الطرفين لا المذكور الا أن مغاد كلامه هنا يخالفه ما في (قوله ونصه
 وجد عندني مانصه وينبغي على القول الاول بالجواز مطلقا أن يكون مع الكراهة وليس المراد بالجواز المستوي الطرفين لقول المتنونة
 أسأوتو كل وانظر هل كذلك على القول الثاني والثالث والجواز (١٧) فهما من غير كراهة اه (أقول) كلام التوضيح

المقدم بقيد الجواز من غير كراهة
 فتأمل غير أن الشارح لم يتم
 الاقوال في صدر عبارته (قوله وقد
 أساء) أي ارتكب مكروها وهذا
 هو الراجح كما يفهمه جمل المواق
 القول بالمتنع على الكراهة (قوله
 القول الثاني) هذا هو الاخير فلا
 يؤكل ما في هذا القول
 كما في شرح شب وفي المواق
 ما يقتضي الكراهة (قوله لا يجوز
 الذكاة بهما) قضية العلة أن
 المراد بعدم الجواز الحرمة التي
 لا كل معها وانظره (قوله وهو
 حقيقة) أي المواق الفواعل عند
 (قوله من جهة المعنى) أي العلة
 (قوله وعلى هذا يكره بالسن مطلقا)
 هذا هو المقاد بالمثل وان كان ظاهر
 المصنف التحريم وانظر ما في الجواب
 عن قوله صلى الله عليه وسلم ما أنهر
 الدم وذرا من الله عليه فكلوا من
 السن والظفر ولعل الجواب أنه
 صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك

وانظر هل يجري مثل ذلك في التمرام لا (ص) وفري وحي صد أنفذه مقتله (ش) يعني أن
 الصدا أنفذه الجواز ح مشايقة له وأدركه الصائد وهو يضطرب فانه يتسحبه أن يفري
 أو داحه لتزقير روحه يسرع عوا الاستحباب يحصل بفري الودجين ولولم يقطع الحلقوم كما يفهمه
 كلام ابن عرفة ولذا قال المؤلف فري ولم يقل ذبح أو فتر أو ذكاة (ص) وفي جواز الذبح بالعظم
 والسن أو ان انفصلا أو بالعظم أو منعهما خلاف (ش) يعني أن الانسان التي هي مركبة في دم
 الانسان والظفر المركب في الاصبع هل يجوز التذكية بهما أو لا يجوز أو تركه في ذلك
 أقوال القول الاول يجوز الذكاة بهما مطلقا وهو قول مالك واختار ابن القصار وظاهره
 الجواز للضرورة أو غيرها وهو خلاف ما في المتنونة أنه مع الضرورة تقولها ومن احتاج ثم قال
 فيها ولو ذبح بثلث ومعه سكن فانه يؤكل أو يجمد وقد أساء القول السابق لا يجوز الذكاة بهما
 مطلقا وهو قول مالك في كتاب ابن المواز قال ابن القصار وهو حقيقة مذهب مالك قال الباقي هو
 الصحيح القول الثالث يجوز الذكاة بهما أن كانت مفصلين ولا يجوز بهما أن كانت متصلين لأنه
 خلق بالظفر ونهش بالسن واما بن حبيب عن مالك (قال ابن رشد) انه الصحيح من جهة المعنى
 وروى عن مالك جواز الذكاة بالعظم مطلقا على هذا يكره بالسن مطلقا ومراده بالعظم نفيا
 وانما في هذا الاقوال الظفر دليل قوة أو انفصلا لأن العظم المتصل لا يتألف به ذبح أصلا
 ومراد بالاطلاق فيما تقدم سواء كانت متصلين أو منفصلين ومحل الخلاف حيث وجدت آلة
 معها غير الحديد فأنبو جلد الحديد تعين أو لم توجد أنه غيرهما تعين الذبح بهما (ص) وحرم
 اصطباحا كقول لابن الذكاة (ش) يعني أن الحيوان لما كوله السم لا يجوز اصطباحه بغير
 نية الذكاة أي ولاية تعليم بل بلانية أصلا أو بنية قتله أو حبسه أو القرصه عليه لأنه من
 الصنث انتهى عنه ومن تعذيب الحيوان أو ما اصطاحه نية الذكاة فلا يحرم ومثله نية التعليم
 فلو قال المؤلف لا تعرض شري عوض قوة لا بنية الذكاة فلا (ص) لا يكتفى بربيعوز (ش)
 البعدا دخلة على محذوف لاعلى الكاف أي لا يصحون كغزير والباطرة في أي حرم اصطباح

(٣ - خشي ثالث) لكثرةهم الا كل بالنهش بالسن أو الظفر مع عدم احسان صفة الذكاة بهما لأنه في التخصيص كذا اجاب بعض
 الشيوخ (قوله لان العظم المتصل) واما لو ذك قطعة عظم فلا خلاف في الجواز (قوله فان وجد الحديد تعين) أي الحديد ظاهره
 الوجوب يبحث لو ارتكب خلافه لكان سراعا واذا وقع وزل وذبح بهما مع وجوده فانه يميز والظاهر أن رادبا تعين الذنب المؤكد
 لا الوجوب ثم وجدت عندني ما يفهمه (قوله تعين الذبح بهما) أي انهما اذا أراد الذبح فتعين الذبح بهما (قوله نية تعليم) أي كتعليمه
 لأهاب بالكتاب بعلق يمينه أو لئبسه على ما يقع في البيت من مقسدة (قوله فلو قال المؤلف لا تعرض شري) وتكونان رديان ذكاة
 مطلق منقعة بعد طاعة البعد وهل يدخل في العرض الشري تعش صاحب القربا الذي يقول الله حق والظاهر أن لا يفيج حبسه
 لذلك لا مكان التعش يسره من شر عيب وانظر هل يمنع شره ادرة أو فري معين ليحبسه ماله كراهة كالا اصطباح ذكاة أم لا وحديث يحرم
 عتقهما لانهما من السائبة المحرمة بالقرآن ولا جاع اه والظاهر المتع

(قوله الآن يكون الاصطاد) هذا يفيد أن الاستئمان قطع ويجوز أن يجعل متصلاً ويجعل على ما تاصيد الخنزير بنقذ كانه
 طر فانه يستحب كانه قالوا انظر شرح عب (قوله وأدخلت الكفاف الفواسق الخس) أى بالنسبة للمرم فقط وأما لقوله فلا لانه
 ما كويل بالنسبة اليه كذا في (قوله كذا كانه لا يؤكل) المراد ان كانه لا يؤكل بالمال المعنى الشرعى ان الفرض انعم بما كويل ويخرج
 منه الاذى لشرفه (قوله وكردم في دور حفرة) قال الشيخ أحد المراد منه معلوم وهو الاجتماع بالذبح لا لطلق الذبح كالا يخفى ففي
 الكلام حذف أى وكردم في اجتماعه في دور حفرة اهـ (قوله لما فيها من عدم التوجه) أى بالنسبة للبعض لا لكل لان بعضهم
 يتوسم فيها بلغ ما كان الخنازير ينجمعون على الحفرة في دورون فايفيدون حولها فها فيها من عن ذلك وأمرهم بتوجيهها الى القبلة
 (قوله لأرى بعضها بعضاً) هذا الكيل (قوله قد أساء) أى ارتكب مكرها (قوله فيجوز التأوه) أى ويجوز قطعها والسيخ قبل الموت
 (قوله فكان ما وقع فيه الخ) أى ما تعلق بمن (١٨) الاتهام (قوله وماعه) أى من القطع والسيخ قبل الموت (قوله بمنزلة ما وقع) أى

الاتقاء في غيره قال في لز بعد
ذلك ما نصه وانظر هذاع ما تقدم
لس في شرحه عند قوله وايضا
الحل من كراهة الفاء الحوت في
النار اه ولعل ما تقدم عن س
علي غير قول ابن القاسم وانظر
ايضا قوله بعد ما عمدا كانه فانه بعد
الانجام تكون فيه الروح فيكره
القائوق النار قوله في حق من براه
من لوازم التسمية اي بسن فعله
مع التسمية واما اذا لم يكن كذلك
فلا كراهة بل فاعله ما جاور ان
شاع الله كقوله ابن رشد قوله ونجد
ايانة ظاهرا ان مجرد التسمية بالآفة
مكره وذوان لم يحصل وهو خلاف
ما في المدونة وقولوا وايانة من
عبد السلم من هذا قوله ولتتعد
ذلك أولا اي قبل الذبح والمناص
انه على قول ابن القاسم بمكره مطلقا
اي سواء تعد ذلك أولا ولا
ما يتبعه من ذلك اي ان قول
المدونة بول كل ما لم يتعد ذلك
فلا يؤكل هذانا بل مطرف فقط

ما كزل الان يكون الاصطيد واقعا في حيوان لا يؤكل كفتى رليجو ز فيه قسله وليس من العبت لا ينيغ غيره كالفرجة عليه فلا يجوز وادخلت الكفا القواسق الخس التي اذن الشارع قتلها (ص) كذا كما لا يؤكل ان ايس منه (ش) تشبه في الجواز اى انه يجوز بل يستحب كما لا يؤكل من الحيوان غير الا دعى اراحته ان ايس منه لمرض او عيى يمكن لا علفه ولا يجرى اخذ احد فلو لمك المايوس به فانفق عليه غيره حتى صغر فربا حق به ويدفع لنفق ما تنقذه على المايوس (ص) وكره يدور حفره (ش) يعنى ان الذبح يدور الحفرة مكره لعدم توجه القبلة ولرؤية بعضها بعضا حال الذبح (ص) وسئل اوقطع قبل الموت (ش) يعنى انه يكره للانسان اذا ذبح شاة مثلا ان يسلم منها شيئا او يقطع منها شيئا قبل زهوق روحها بل يتركها حتى تبرؤ فخرج روحها لانه عليه الصلاة والسلام فعله ومضى عليه العمل فان قطع او لم يقطع منها شيئا قبل موتها فقد اساء وقوكل مع مقاطعه منها ومنسل السبل والقطع لم يرق قبل الموت الا السمك فيجوز زالقوة في النار قبل موته هذان القاسم لانه لما كان غير محتاج لا كذا فكان ما وقع فيه من القاصو ما معه بمنزلة ما وقع في غيره بعد اعتمد كانه (ص) كقول مضى اللهم منك واليك (ش) هذان منسبه بالمكره والمعنى انه يكره للمضى ان يقول عند ذبح اخيصة اللهم منك واليك كافي المدونة ومعناه اى من فضلك ونعمك لامن حولي وقوفي واليك والتقريب الى الخى موالا ولا ياعولا معه والكرهه في حق من راء من لوازم التسمية (ص) وقعيدا انه راس (ش) يعنى انه يكره للذبح ان يستعد بانقراض المذبح بعد قطع الخطوم والودجين لانه تعذيب وقطع قبل الموت ولكها تؤول كل وقعيد ذلك ولا عند ان القاسم قال لانها كذبيصة كتبت ثم جعل قطع راسها قبل ان تغوث وروى عن مالك انها لا تؤكل لانه كالعابت وتاول مطرف وابن الماجشون والتونسي عليه قوله فيها لما شئ من ذبح فقامت يد الى ان بان الراس اكلت ما لم يستعد ذلك وتاوله ان القاسم على الكراهه ان يونس وهو القياس والاول استصناع والى تاويل غير ابن القاسم اشار بقوله (وقوئل ايضا) على عدم الاكل ان قصده اولا) ولم يقر تأويل لان لم يجن الاول عنده وافهم قوله نعمدان

المدونة أى اللقب مالك وأما ابن القاسم فإنه يقول إنه إذا تم ذلك وألا تمت لمصلحة الكراهة الأكل خير بأن مطرفا الناس
وإن الماحشون ليسمن شيوخ المدونة فيسبيلهم التاويل وإنما قالوا بعدم الاكل مع العذوق اقتضاها من تأويل المدونة على ذلك
أفاده محشى تب والحاصل أن ابن القاسم يحسن مفهوم تراثت يدعى كلام مالك معطلأى ولولا تم ذلك لكان كل وأما مطرف
الماحشون فلا يجعله معطلا وقد تقدم أنما لا يجعله منزها وإن لم يدعوا لأنه ليس من شيوخه على أن نسبة التأويل أيضا
بالقاسم نسيم لأنه ليس من شيوخ المدونة (قوله وهو القياس) أى كلام ابن القاسم والأول وهو تأويل مطرف وابن الماحشون ولولا
بالقياس قياس التمدد أو لاعل التعبد بقطع الحشوم والودجين (قوله أن قصده أولا) أى وأما لقصده ابتداء كانه ثم حسن
قصده الأمانة وفعلها فلا تكرر على هذا التأويل بخلاف الأول ودل قول المصنف أيضا على أن الأول تأويل على المدونة مع أن تأويل
تأويلها عليه قاله البدر

الناسي

(قوله ودون) استعمال دون في غير المكان فلا يكون ظرفاً. كما في بين من قوله تعالى لقد تقطع بينكم فانه استعمال في البعد وقصته في قرارة الفتح لمكانته لما كان ظرفاً لنفسه مقدراً للتون وقد فتحت دون في كلام المصنف على هذا وهو مبتدأ ومئة خبره وهذا الظاهر لان القصد الاخبار عن التون بانه مبتدأ لا العكس وقال الثاني ودون من باب حذف الموصول وانما قصته والموصول اذا علم يجوز حذفه أي ما دون وهذا أولى ما يخرج عليه كلام المؤلف فيكون ما شاعلي الصميم وهو عديم تصرف دون (قوله ميتة) كان محاباً بهذا ولا يلحق الحرف أم لا فلا وإن أول مرة قلته لمانعاً لأن ما ناسد سها فلا تؤثر كل نظر الماتق بعد كل أو يؤكل كل ما انفصل أولاً وثانياً نظراً لما بقي فأنالته بقي بعد الثانية النصف وأبقاى الثلث الزال أولاً لا يؤكل والسادس الزال سابقاً كل كلاً كل النصف الباقي (أقول) وهذا الظاهر وحرر (قوله الأراس) أي وحده أومع غيره ونصف (١٩) الرأس كذلك قوله انفصل حقيقة أو حكماً

كمتعلق بجلد أي عملاً يعود لهيته وأما لو انفصل وكان يعود لهيته أكل جميعه بالخرج وان لم ينفذ مقتل بسببه (قوله وأخذه) المراد بالأخذ ما يشمل ما لا ذاصار غزوة ما فيه ككسر برجله أو ففصل مطبوعاً أو سجدته عليه ونهبت لياقي بما يحضر به سواء أخرج نفسه وأخذه فهو لمن سده (قوله وأما بملأه فإربه) قضية ما ذكره الشارح في حل قوله لأن لا يطرده الخ أن يعمل فذلك المملوك على أنه مسكون ولكن سيأتي أن النقل العموم (قوله فهو الثاني) أي دون ما عليه من حل كقرط وقلاذ فغيره له من عسرى والافلطة وحكم المصنف بأنه الثاني ظاهره مطلقاً تطبع بطباع الوحش أم لا حيث لم يكن تأنس عند الاول والاشترط في كونه الثاني حين ندوده ان يطبع بطباع الوحش والافلاول كما أشاره المصنف بقوله لان تأنس الخ فإذا علمت ذلك فقول الشارح وسواء طالع مقامه الخ فيسبى وذلك أن من العلم أن من طالع

الناس والجلد بخلافه ابن عرفة ولو أن بان أساهن بجها حلاً كالت اتفاقاً اه والضمير في قصده للابنة لأن ما يعني الانفصال وذلك أعاد الضمير مذكراً وقوله أولاً أي ابتداء يريد وقد حصل ما قصد كاهو المنبادر من الكلام (ص) ودون نصف أي ميتة الأراس (ش) يعني ان الكلب والبازد أقطع من السيد دون نفسه ولم يبلغ مقتله ومات قبل أن تدرك ذكته فان ذلك دون لا يؤكل لأنه مصنف بانه ميتة لان القاعدة أن الانفصل من الحي كيته ويؤكل ما عدا ما انفقا فلا يؤكل بان الجرح من السيد دون نصفه لأنه أنه أنفذ مقتله فانه يؤكل كل جميعه لان السيد لا يعيش مع ذلك أبداً ولهذا يؤكل الكلب أو البازد رأس السيد فانه يؤكل كل مع رأسه وكذلك إذا ضربه الجرح فقطعه نصفين وقوله أي أي انفصل حقيقة أو حكماً كمتعلق بجلد أي يسير يعلم (ص) ومثل السيد المنبادر (ش) يعني أن السيد إذا راجعاً مع كل منهم قادر على أخذه فبادر أحدهم وأخذه وأبدر غيره وأخذه فهو له لأن سبقت رؤيته فلا تدافعوا عنه ولم يدع بعضهم بعضاً يصلي إليه فمضى به لم خوف أن يقتلوا عليه وإلى هذا أشار بقوله (وان تنازع قادرين فيبينهم) ابن عرفة قلت هذا أن كل يعمل غير مملوك وأما مملوك فله فيه اه والمراد بالتنازع التدافع وقال وان تدافع قادرين كان أحسن والافقد يكون هناك تنازع من غير تدافع وأشار بقوله (وان تد) أي أن السيد إذا هرب من صاحبه ولحق بالوحش وسواء كان الذي هرب منه مملوك بصيداً أو شرا من عاتده أو من غيره وهذا معنى المبالغة في قوله (ولم يمشتر) ثم أعطاه شخص آخر فهو الثاني الذي اصطاد لأن هرب عنه وسواطال مقامه عند الاول أم لا وظاهره طالع زمن ندوده أم لا وأشار بالرد قول ابن الكاتب أنه للاول كما ساعلى من أحياه ما ذكر مما أحياه غيره بعد أن اشترا من مالكه أحياه فانه يكون للاول وأما لو أحياه أو ضاير مما أحياه به من البناء فانه يكون الثاني اه بالعنى وحسنه فتلقت النفس للفرق بين هذا وبين مسألة السيد على ما متى عليه المؤلف ويمكن الفرق بان السيد لما خرج من حوز صائده ولم يكن عوداً لا يصرف فكان أنه لم يحصل فيه ملك بخلاف ما أحياه بالبناء ثم ذكر البناء (ص) لان تأنس ولم توحش (ش) يعني ان السيد إذا كان قد تأنس عند الاول ولم توحش فأخذ الثاني فانه لا يكون له ويكون للاول ويصرف الثاني أجرة نفسه ونفقته في تحصيله والوارث ولم توحش واول الحال واعترض اعطاه الجرح الثاني بمسألة

مقامه شأنه التأنس وقوله وظاهره الخ من المعلوم شأنه أن تطبع بطباع الوحش وحسنه فلا يأنس مع قوله بعد ان تأنس الخ (قوله) أحياه بعد أن اشترا الخ أي قال في اشتراؤه ذكر عتده ثم أحياه ثم ذكر ما أحياه شخص فانه يكون للثاني الذي كان اشتراؤه ومفاد هذا أنه لا يكون للثاني الا إذا أحياه بعد أن اشتراؤه الظاهر أنه يكون للثاني ولو لم يصبه (قوله باحياه) متعلق بقوله مالك (قوله فانه يكون الاول) أي الاول بالنسبة للاخيراً هو المشتري المتوسط بين الثالث والاول (قوله) وأما لو أحياه الرضا ثم ما أحياه به من البناء أي ثم أحياه غيره فلهما تكون له الذي أشاره الشارح بقوله فانه يكون الثاني (قوله بخلافه) ما أحياه بالبناء ثم ذكر البناء وهذا موجود في الصورة التي حكى فيها أنه يكون الثاني وانظر لادعي المالك الثاني أن هرود بنهر وب انقطاع ووحش وادعي الاول صده ولم تظهر قرينة يعمل عليها ينبغي قسميهما كالتنازع الثاني

(قوله طلب الاباق) على وزن كفار جمع كافر كما تأخذ في المصاحف (قوله أي لم يلحق بأما كن الوحش) أي بحيث تشبه بطباع الوحش (قوله مع ذى حباله) المراد بالحباله الألفه مطلقا كان فيها حباله أم لا كلفرة (قوله قصدها) أي بطرد الصيد إليها قال اللطائف لا مفهوم لقوله قصدها والمعلو عليه قوله ولولاها لم يقع واعتاد كره لاجل قوله وإن لم يقصد اه وتطرع في ذلك قتال وانظر اذ لم يقصد اه الطارد ولولاها لم يقع (قوله ولولاها) أي الطارد وذو الحباله دليل قوله بحسب فعلهما يصح عوده على الطارد والحباله ويكون استعمال الفعل في حقيقته ومحازمته خلاف الاول أولى ثم تقول ولولاها ما أرى ثبت ذلك ما جاءه سنة السنة أو يقول أهل المعرفة وكذا في جميع ما بعده وانظر لو لم ثبتت (٣٠) من ذلك ولو قال لم يصيد بل لم يقع لكان أظهر (قوله يعني أن المشهور الخ) ومقابله

أن الصيد للطارد وعليه صاحب الحباله أجزأ (قوله وعلى تحقيق بشير الخ) لا يخفى أن قوله وعلى أبس وقوله وعلى تحقيق بغيرها متعارض مع مفهومهما في الشك فقصية مفهوم الاول انه الطارد ان مفهوم أبس لا تحقق عدم أخذه فهو من ان يرد فيه فلا يكون لها وقصية مفهوم الثاني ان لم يلحق باله ان مفهوم وعلى تحقيق فله ان يرد لا يكون فالتقدير ما لم يكن كذا في لـ وعليه أجزأ الحباله ان قصد اراحة نفسه بوقوعه فيها وفي لـ وغلبة الظن كالتحقق به فيما يظهر وبعبارة أخرى والمراد على أبس كان هناك قصد أم لا وقوله وعلى تحقيق كان هناك قصد أم لا أي فصول المصنف وإن لم يقصد الاول حذفه (قوله كلفار) وسواء أمكنه أخذه بدون أم لا وليس لربها أجزأ فيما خفتته دأره عن الطارد من التعب خلافا لأن رسله لا هم لوضع الصيد ولا قصد ابتائهم حصيدها (قوله لا أن لا يطردها لفرجها) وهذا ما لم يحقق أخذه بغير الدار والاقطاع

والمراد بربها ما لذاتها ولو سجد السبل الواقف وناظر الوقف في السوت الرصدة على عل انظر عب (قوله مار أما الخالية أو الخراب) لا يخفى أنه ذكر في المجموع عن ابن كنانة في الرجل يجرد الخيل في شجرة وحضرة أبس أن يشرع عسلها إذا لم يمتها لحد ولا يحصل له أن كل عسل جمع نصيبه غيره في مغارة أو غران واستدل به بعض شراح المدونة على أن سلب البارخية يستحق ما فيها من الصيد ويستند بكون قوله وكذا ما يوجد في الساتين لا يسلم (قوله فمخز كانه) أي الصورة أنه في مخالب البازي أو في فم الكلب غير منقوذ المقاتل (قوله فان) كانه غفلة عن كونه مسمية أي بدون ضافة أو ضافة ولو اعتقد أنه مذ كانه لا كل غريم متول بخلاف ما إذا كل ماله المعصوب بمنه ضافة فلا يضمنه المالك (قوله كانه في القصب لانه) كل متولا والحاصل أن كانه لا يكون الا غفلة وكذلك لو تعدى أو كانه قد أهله لا يثنى الضمان عن المار (قوله وكلام ز فيه تنظر) فانه نقل

عن بعض شيوخه انه لا ضمان لمكونه لم يقوته على ربه انفساً كله (قوله وكلام ز فيه نظر) فانه يقول ضمن مالم يأكله وهو ينفق أو غفلة (قوله والمار من تصد كانه) ولو صديلاً لانه من باب خطيب الوضع استخرج مرند ويجوز وسقط ميتة فلا ضمان عليه بل لو ذكلا لاني ضمانه وهو واضح لنفوسه على ربه الآن تقوم بشيء على هلاكله لم يذكر (قوله لوجوده في كانه) ولو سوانا فطرنا (قوله وأما غيره الخ) هذا فيه لفيه أمانة لكونه دابة أو رهن وكذا استعمل ومستانج وشريك أي قبضته بجمعه الاقر بنه على صدقه وكذا مالا أمانة فان ذكضته ولا يقبل منه انه خاف عليه الموت مالم يقدم دليل على صدقه فلو تركه ذكضته مع وجود ما يصدق على دعواه من شدة أو رقة كان ضامناً (قوله مالم يقدم دليل على صدقه) قال الأتقي ولو لم يشك في شخصي عليها الموت فلم يذبحها حتى ماتت لم يضمن أيضاً لانه يخشى أن لا يصدق ربه انه خيف عليها الموت فيضمنه وليس كالصيد لانه راد للذبح اه (قلت) فيؤخذ منه انه لو أمكنه الأ شاهد على خوف موته حتى يأمن عدم تصديقها كانت كالصيد (٣٩) (قوله أي المار) يظهر ان المار لفاعل مع

ان هذا التفسير ليس صحيحاً رفع فالتاسبات يقول أمكن هو (قوله ان أمكن) أي احتل (قوله مستهلك) أي متوجه للهلاك (قوله يبدد) متعلق بترك أي ترك تخليصه بسبب امساك يده عن تخليصه وأما جعل يده متعلقاً بتخليص كالعقل الشارح فلا يصح عطف باسماء وثيقة عليه لان التخليص ليس باسماء الوثيقة بل ترك التخليص حصل باسماء كلها وقوله يبدد أي قدرته ولو بلسانه أو جاهه أو ماله وإذا خلاص حال ضمانه برب المتاع وتابعه إذا أعدم والحاصل كأفاده بعض النسخ انه يجب عليه التخليص لما ذكر من نفس وماله ولو بدفع ماله ويرجع عليه به حيث توقف خلاصه على ذلك المال وانظر الفرق بينه وبين مسألة المواساة الآتية ولعلها أن ذلك حال خلص يمتثلات فشله قوله والاحسن في المفلس من لص أخذه بالقداء لامل أنفق

مارأى ضمن قيمة الصديجر واما المار من تصد كانه وأمكنته كانه وجوداً في الذك كانه عليه بها وتر كبحا حتى مات فلا يؤكل والكافي كالمسلم لانه ذك لا عقرو ولا في الخلف التثديف في قوله وفي ذبح كافي لم يقل لانه ضمان باب حفظ مال الغير وهو واجب عليه فضمن تركه وهذا كله في الصيد وأما غيره فانه إذا ذكضته لصاحبه ولا يقبل منه انه خاف عليه من الموت مالم يقدم دليل على صدقه وقوله وأمكنته مسقة للمار فقل لم يقبل ألوان أمكنته أي ويكون الفعل مسنداً الى الضمير المستتر العاقل على المار ذك كانه بالتصديق يكون مساقه هكذا وضمن ماراً أمكن ذك كانه أي المار فليطلب أن القاصدة أن أمكن الاستدالي المعنى والى الخات فالى المعنى متعين كانه (ص) كترك تخليص مستهلك من نفس أو مال يبدد أو شهاده (ش) التشبيه في الضمان والمعنى أن من قدر على خلاص شيء مستهلك من نفس أو مال بقدره يبدد كمن يحارب أو سارق أو قهوها أو شهاده لم يعلى جاحد أو واضع يده عليه بشره أو أيداع أو ذكضته من غير ما لكونكم الشهادة أو اعلامه به بما علم من ذلك حتى تعذر الوصول الى المال بكل وجه ضمن دية الحر وقية العبد والدية على العاقلة أن كان متاولاً وان كان متعمداً لاهلاكه كترك تخليص قتل كافي مسئلة منع الماعلانية في احياء الموات ثم انه لا يضمن في مسئلة الشهادة وما يصددها إذا اطلب منه الشهادة أو الوثيقة أو علم بأن تركه يؤذي لصادق وتكره والتأخر انه محمول على عدم العلم (ص) أو باسماء وثيقة أو تقطيعها (ش) يعني أن من أمسك وثيقة يعنى عن صاحبها ولم يشهد شاهدتها إلا حتى تلف الحق بسبب ذلك فانه يضمن ما فيه صاحبها بالاخلاف قال الشيخ أو الطاهر ووقف الوثيقة التي فيها الحق فهذا لا ينبغي أن يختلف ضمانه وأيضاً يضمن عن الوثيقة أي الورق (ص) وفي قتل شاهد حتى تردد (ش) يعني أن من قتل شاهد حتى لا تسان تعدد اعدوا نافيضان ذلك الحق فهل يضمن هذا القاتل الحق له لانه ضاع بسببه كتقطع الوثيقة أو لا يضمن لانه قد لا يقصد ضياع الحق وانما فعل ذلك لعداوة بينه وبينها فهو وانما تعدى على السبب لا على الشهادة في ذلك تردد محله إذا لم يقصد بقتلها ضياع الحق والا ضمن اتفاقاً ومثل قتل شاهد حتى قتل من عليه الحق

على نفس مسئلة كعاقلة والحاصل كاقال شحنا عدايقه ان هذا ليس كفضل الطعام والشراب خلفاً أمرهما (قوله أو شهاده) أي بان رأى فاسقاً شهد ان يقتل أو دين زور أو ترك التعرير (قوله وان كان متعمداً لاهلاك الخ) هذا لا يصح لانه يختلف لتفصيل قال في الارشاد من أمكنه انفساً نفس أو مال من مهلكة لم يفعل ضمن كان انفسه عمداً وخطاه وهو محتمل أن يكون أشار به الى أنه ان ترك الاتقاد عدا من دية عمد وان ترك خطا ضمن دية خطأ ويحتمل أن يكون أشار به لفقار في الدية التي يضمنها لدية عمد أو دية خطأ فانه شحنا قلت وكلام الزرقاني يصد انه دية خطأ مطلقاً ويحرم مثله في قوله أو شهاده انظر عجم ثم كبر بعضهم استظهاراً فقال ينبغي القتل مع العمد (قوله أو باسماء وثيقة الخ) أي كعقود دم وغيره وهذا حيث لا يصلح لها ولا يضمن الا ما يضمن على اخرجها منه (قوله تردد) ينبغي أن يكون الراجح من التردد ضمان المال ولو قتلها مخطأ لان نشاط العمد في أموال الناس سواء (قوله تعدد اعدوا) عبارة غير ما أحسن حيث قال عفى قتل شاهد حتى لعدواً وخطاه (قوله والا ضمن اتفاقاً) المناسب أن يقول قطعاً لان التردد هنا أو احد هو بعض شيوخ ابن عرفة (قوله ومثل الخ) أي في جريان الخلاف

(قوله ضدان يحمرز) انظر معانده غيره (قوله حيث كان لا يثبت الحق الا بشاهدين) انظر مع ما قلناه المصنف سابقا ان شرط شهادة الشاهدين لا يكون في المال ولا في ما يؤول اليه ولا التعديل واهر انا ان أو أعدهما يمين الآن يكون الحاكم بمن يرى تعين الشاهدين في المال أو بعض الاموال (قوله هو الموافق الخ) أي فسيأتي ان اذنب الحق بشاهد وبين وحكم القاضي ثم يرجع الشاهدة هل يفرع جميع الحق للقضى عليه وهو مذهب ابن القاسم أو يفرع النصف والاول مبنى على أن اليمين للاستظهار الثاني مبنى على أنها كالشاهد (قوله بحيث) متعلق بجواسه وقوله بمحاكمة متعلق بحيط لانه في معنى ما خطا به (قوله فانه يضمن الخ) أي فيضمن دية خطا ان تأول في منعه والا اقتص منه كما يأتي من قول المصنف (٢٣) ومنع طعام (قوله والضمان هناك ان تكون الدية على العاقلة) قال في

ولو اوجب شخص شخصا ومنع شخص آخر لخطيب عن المجيء عليه حتى مات فانه يقتص من الجنيب وعلى المانع لخطيب الدية وموضع المسئلة أن الخطي لم ينفذ ضمانه مقابلة ولا يقتص منه فقط وعلى المانع النسخ الادب (أقول) يظهر قوة والضمان الخ ولوقعه قد قتل وكذا قال هج ومن تبعه الا أن ضننا عند الله في ذلك بما اذا تأول ولا اقتص والتظاهر انه يجري على قول المصنف كترك تخليص (قوله حيوانا لا) كذا في نسخة فقوله بعد ذلك ناطقا لا يظهر (قوله الى محل يوجب الخ) وينبغي أيضا أن المضطر ما لا كالضطر حالا في وجوب دفع الفضل والضمان ترك حتى مات وانظر هل يشترط أن يعلم أهل المثل الذي يقدم عليه وقسه ذلك يعطونه أو ان لا يعلم أنهم يمتنعون وفي لا وانظر هل لا بد في الضمان أن يسأل المضطر أو يكتفى العلم بالاضطرار فقط وهو الظاهر (قوله فانه يضمن قيمته ما لا ٣) مثلا لو كانت قيمته ثمانية عشر وما لا خمسة

ضد ان يحمرز وقتل أحد الشاهدين قتل الشاهدين حيث كان لا يثبت الحق الا بشاهدين وأما ان كان ثبت بالشاهد واليمين فهل هو كذلك لانه يقول أحوجني اليمين وقد كنت غنيا عنهم أو لا أألف أو اقلر لو كان الحق مما ثبت بالشاهد واليمين وله به شاهد فقط وقتله هل يفرع جميع الحق بتاعلي أن اليمين استظهار أو انما يفرع نصف الحق بتاعلي أن اليمين جزء من النصف والاول هو الموافق لما أتى في مسائل الرجوع عن الشهادة على العمد هناك (ص) وتركه مواساة وجبت بحيط بمحاكمة (ش) تقدم انه قال كترك تخليص مسئلة الخ ثم انه عطف هذا عليه والمخني أن تركه المواساة أي اقالة الواجبة بأحد الامور لا التمتع بيمين الضمان ومعنى ذلك ان يكون انسان سرح في جسده ويكون مع شخص آخر خيط أو خيط لم يوجد عند غيره وهو مستغنى عنه فطلبه منه المخرج ويحيط به حرجه فيمنعه منه حتى يموت فانه يضمن والضمان هناك ان تكون الدية على العاقلة (ص) أو أفضل طعام أو شراب المضطر (ش) أي وكذلك الضمان في هذه الصورة وهي ما اذا كان لشخص مكلف فضلة طعام أو شراب فقتلها من اضطر اليها حتى هلك جونا أو عطشا فانه يضمن وسواء كان المضطر حيوانا أم لا ناطقا أم لا ولا مفهوم لقوله طعام أو شراب وكذلك افضل لباس أو كوي بان كان اذا بدقته أو ركبته يموت والمراد بالفضل الفضل عما يضطر اليه لا ما فضل عن عاده في الاكل والتأخر انه يعتبر عما يملك الصفة كالاولا الى المحل ويجد فيه الطعام كأن الظاهر اعتبار الفضل عنه وعن تركه نفقته ومن في عياله لانه فقط (ص) وعد وخشب فيقع الحدار (ش) أي وكذلك عليه الضمان في هذه الصورة وهي ما اذا كان لشخص جدار مائل ولشخص آخر أعمدة أو خشاب أو غير ذلك فطلب ذلك منه ليلحق به حائله فقتله حتى سقط الجدار فانه يضمن ما بين قيمته ما لا ومهدوما لا يوجب عليه أن يواسيه بذلك وبعبارة أخرى ثم اذا كان الجدار مائلا وأمكن تداركه وامتنع رب الخشب والعمد من دفعه وحصل من ربه الانتذار له عند حاكم فان ذلك الخشب والعمد يضمن ما أنفقه الجدار أيضا سقوطه عليه كذا ينبغي وقوله فيقع منصوب عطف على المصدر وهو تركه لانه اسم خالص من التأويل بالفعل (ص) وله الفتي أن وجد (ش) قد علمت ان المواساة واجبة معقلا للاموال والانقص من دفع شيئا عما ذكر لا خرمن ذكر فانه يقضى له أي لصاحب الخشب أو الاعمدة أو نحو ذلك بالثمن وقت الدفع ان كان الثمن موجودا مع المدفوع له وقت الدفع والا فلا شيء عليه ولا يتبع به ان أيسر أو كان سلبا يبلده والمراد بالثمن ما يملك الاجرة في العمد

فانه يفرع خمسة (قوله وحصل من ربه الانتذار له عند حاكم) ظاهره أن المدار على الانتذار وانه لا يطلب من الحاكم والخشب أن يجري على ذلك (قوله وله الفتي) أي القيمة لانه لم يكن يسع وقوله ان وجد أي لم يتحج به فلو امتنع من دفعه وامتنع الآخر من دفع فضل الطعام والشراب حتى مات أو من دفع الخيط وضوميت كانه عن أو من دفع العمد والخشب حتى سقط الحدار فلا ضمان (قوله ما يملك الاجرة في العمد) هذا فيه اشارة إلى أن صاحب الجدار لا يملك ذات العمود ذات الخشب وحيد فقط الظاهر ان رب الجدار يؤمر بتصلج بنائه لاجل أن يأخذ ربا لخشب خشمه ويحتمل عي بمحاكمة تقضى أنه ملك الخشب بقوله ويدخل في ذلك أي في قول المصنف وله الفتي ان وجد المواساة للعمد والخشب وقد يفتى بأنه كيف يتبعه يمين متاعه القاتل بعينه ولا يأخذه اه زاد عبق قال الآن يقال نظر لدخوله بوجه جازع ثم لو هدم رب الجدار بوقت ٣ قول الخشب فانه لا يمكن قيمته ما لا الخ بتأمل فيه ١٥٠ مصحبه

العدو والنشب مفردة لم يكن له ادخالها في عبارة حيث أيسر وأخفها رجا فبطل يظهر (قوله وما يشعل أضاف دفع مال) أي بدل مال مدفوع أي يقول المصنف ونفضل طعام أي وأمنه ويكون له ان وجد عنده وقت الدفع ولم يتسره التنازل منه هكذا نفهم حور (قوله ولا المالحق بها) أي وهي منفردة لما قبل (قوله بحق الحياة) الأولى أن يزاد مروجها (قوله الخمسة) هي مروجو الحياة والمشكوك فيها وأما مروجها ما إذا ماتت من ذلك الفعل والمنفردة المقاتل (قوله كتحرك قوى) هي بمعنى الامم كافي بعض النسخ أو مثال القدر يدل عليه المقام أي أو كل المذكي وإن أيس من حياته ان يدل دل على الحياة كتحرك (قوله أو طرف عنها) الضمعي وانحور كالعين أحسن وحركة الرجل والكتب أقوى من حركة العين لأن خروج (٣٣) الروح من الاسفل قبل الاعلى ومنزل التحرك

القوى عندنا بحسب استقاضة نفسها في جوفها أو مفرها (قوله سال معه دم أم لا) الأولى الاقتصار على قوله صحيح أو مريض لان التحرك القوى لا يكون معه الا سيل الدم (قوله متصله) أي ولو حكا (قوله من غير غضب) هو خروج الدم بصوت (قوله ومدبدا ورجل) أي لو قبض واحدة كما قال ابن رشدوا ما لا والقبض فمعتقال ابن عرفة في لغو القبض نظر وأما مدهما وقبضهما فإظهار اعتبارهما وسور قال في وجدهم مائه والبسب والبالة من القراح مثلا صهيبة بخلاف المحركة والواقعة في المله وكذا وردك الصيد قبل انقاذ المقاتل فلا يضمن التحرك القوى لان جرحه مرض مقتض (قوله المنفردة المقاتل) صفة الموقوفة وما معها لمقابلة الجميع بالجميع تقضي القسمة على الاحاد (قوله لشدة نوحهم الخ) لاشدائد تلك العلة لا تشديد شيئا فقول وانما صرح بالموقوفة دون غيرها لاجل في غيرها الشدة نوحهم انقاذ المقاتل فرميتهم أنها لا تؤثر وان لا يتحقق انقاذ المقاتل فأجاب

وانشئ وما يشعل أضاف دفع مال يشترى به طعام أو شراب لتلاص نفس ولما كانت الذكاة لا تتبع المشقة ولا ما لا يحق به ولو غير المشقة صحيح ومريض محقق الحياة ومشكوك في حياته وما لو بس منها شرع فيما يساح بالذكاة من ذلك وما لا يساح معذ كرها ومن علامة الحياة وما ليس منها فقال (ص) أو كل المذكي وإن أيس من حياته (ش) أي أو كل المذكي كذا كذا شرعية من ذبح وغير وعقر وتجهيل بما يموت به وإن أيس من حياته لمرض أو ضرر به لم تنفذ مقاتله أو ترمى من شاطئ ولم تنفذ مقاتله أو كل عشبنا تنفخ أو نحو ذلك ودخل فيما قبل المصلحة محقق الحياة مروجها ومشكوك لو خرج بالذكي ما إذا ماتت في ذلك الفعل وسأني المنفردة المقاتل فاشتل كلامه على الخمسة أحوال التي ذكرها الشارح (ص) كتحرك قوى مطلقا وسيل دم انصحت (ش) يعني أن المذكي يؤكل لاجل وجود تحرك قوى كتحرك ذنبها أو رجلها أو طرف عينها سواء كان المذكي صحيحا أو مريضا سال معه دم أم لا كانت الحركة من الاعلى أو الاسفل وجد التحرك قبل الذبح متصله أو بعده أو بعده لاجل سيل دم فقط من غير غضب ولا حركة انصحت لان مرضت فلا يكتفي فيها بالسيل المذكي فلا يضمن وجود الحركة القوي بتوسيل الدم مع الضرب بمنزلة الحركة القوية والمراد بالصحة التي لم يضمن أي يضمنها المرض لا التي لم يضمنها مرض وأحضر زبنا لركب القوى عن الضعيف كحركة الارتفاع والارتفاع وسدأ ورجل فان ذلك لغو (ص) الا الموقوفة وما معها المنفردة المقاتل (ش) يعني ان الموقوفة يضرب به حجر وضربوا المصنعة بجبل وشبهه والمستردة من شاطئ أو في بئر وضربوا والنطقة من أخرى وما كل السبع بعضها فان الذكاة لا تعمل في شيء مما ذكر حيث أنفذ بعض المقاتل التي ذكرها ما لو أصابها شيء من ذلك تغير انفاذ شيء من المقاتل عملت فيها الذكاة ولو أيس من حياتها كما مر ومذهب مالك ان الاستثناء في الاية متصل أي الا ما كانت ذكاة كذا عامة فيه والذي عمل الذكاة فيه هو الذي لم تنفذ مقاتله وعند الشافعي منقطع فقوله الا ما ذكيت أي من غيرها فعند الشافعي لا تعمل الذكاة فيها مطلقا ثم ان الخارج من قوله أو كل المذكي وإن أيس من حياته ومحل الاستثناء من قوله المنفردة المقاتل فكانه قال الا المنفردة المقاتل أو الا ما أنفذ مقتله من الموقوفة وما معها أو غيرهما فلا يؤثر كل وانما بدأ بالموقوفة ولم يتبدى بالمتخفة التي بدأ انقبها الشدة نوحهم انقاذ المقاتل في الموقوفة فاعتنى بشأنها بذكرها أولا (ص) يقطع نخاع وتر دماغ أو حشوة وفري ووج ونقب مصران وفي شق الدوج قولان (ش) أشار بهذا الى بيان المقاتل منها قطع النخاع وهو مريض في فقر العنق أو الظهر

أنه لا يضمن تحقيق انقاذ للمقاتل الا ان هذا الكلام يعارضه ما يأتي قريباً بعد كتبي هذا رأيت الشيخ أحمد قال مائه وانما يضمن انقاذ المقاتل في الموقوفة وبعضاً ونحو ذلك فلذلك اعتنى بشأنها فذكرها له فله الحمد (قوله يقطع نخاع) مثلث التور (قوله ونقب مصران) سواء محقق نفيه أو شك فيه أو نوحهم وكذا يقال في قطع النخاع ونحوه ما عديت كذا في بعض الشراح (أقول) ان كان الفقه هكذا فاسلم والا فلا ظهرا ان ذلك لا يضر اذا غلب على ظنهم ما عدا ذلك فلا حرج وأحضر المصنف عن نقب الكرش فليس بمقتل كما هو الصواب (قوله منها قطع النخاع) وأما كسر الصلب دون قطع النخاع فغير مقتل (قوله في فقر العنق أو الظهر) التقدير بفتح الفاصح فقرة بفتح الفاء وكسرها أو يقال فيها نقارة بالفتح وتجميع أياض على

فترات مثلنا وفقرنا في الصباح وهي ما تنضد من عظام الصلب من لدن الكاهل الى العقب ومعنى ان تضد وضع بعضه على بعض والكاهل ما بين الكتفين كذا في بعض الشراح الا ان ظاهر الشارح ان الترقية فقاروا والظهر فقاراً آخر مع ان الظاهر انه واحد مستطيل في تنبيهه كان اندق العنق من غير انقطاع نخاع فروي ان القاسم ليس بمقتل (قوله بين فلكه) أي الى الظهر كانه أراد بالقول ناحية الظهر فله فلكان فنكون الاضافة في فلكه للجنس (قوله المصرا) جمع مصير كزغيف وزغافون جمع مصرا من صارت كسلطان وسلاطين واول فال و ثقب مصير لكان أخضر وأظهر (قوله أخرى) سواء كان من أعلامه أو من أسفله لان الاول يمنع استعماله الطعام فيستعذر اختلاف فيصل الموت والثاني يمنع الخروج (٢٤) من الخرج فيجتمع هناك ما يعنى أو يراحم الامعاء موصفاً بن رشد بها اذا خرج

أعلاه في مجرى الطعام والشراب قبل أن يصير الى حالة الرجيع وأما اذا خرج أسفله بحيث يكون الرجيع فليس بمقتل ورجعه بعض (قوله وأخرى قطعه) لا يخفى ان قطعه غير ترقه لان قطعه بأية بعضه عن بعض وأما ترقه فهو تقببه بدون أن يبين قطعه منه عن أخرى (قوله وأبانه بعضه عن بعض) عطف نفسه (قوله والخلاف في حال) أي بسبب خلاف في حال (قوله هل الشق يستأصل الدم) أي لا يبقى شياً منه ليكون مقتلاً (قوله أو الباقي) أي والودج الباقي يحفظ بعض الدم الأول أو الباقي من ذلك الودج أي الباقي بعد الشق كان الشق ازالة لبعضه (قوله يجرى على شق الودج) أي فتقده أفرد الودج (قوله ودعوى أن الممراد الجنس) أي في كلام أبي الحسن والتوضيح المتفق في واحد بحيث يفيد ان الخلاف في واحد أيضاً خلاف الظاهر إذ الظاهر من كلامهما ان الخلاف انما هو في الودجين والجانب في عبارة التوضيح

بين فلكه بوصول أثر الدماغ للقلب وأثر القلب للدماغ لان قطعه يقضي الموت ومنها انتشار الدماغ وهو متحرك في الجملة وشذخ الرأس دون انتشار الدماغ ليس بمقتل ومنها انتشار الحشوة كسر الحامض منها وهي كل ما حواه البطن من كبد وطحال وقلب وشحومهم والمراد بنشرها تفرق الامعاء الباطنة عن مقارها الاصلية لا خروجها من البطن فانه ليس من المقتاتل لانه يمكن رد هاتين وبعبارة أخرى والمسرد ان نشر الحشوة يرد أو بعضها من الجوف بحيث لا يتدر على ردها على وجه بعض مع مقتل ومنها قري ووج أي أبانه بعضه عن بعض ومنها ثقب المصرا أن أي ترقه وأخرى قطعه بخلاف شقه وفي شق الودج من غير قطع وأبانه بعضه عن بعض قولان في أنه مقتل كما عند أشهب وغيره من أصحاب مالك وأبو حنيفة مقتل كما عند ابن عبد الحكم والخلاف في حال دل الشق يستأصل الدم أو الباقي يحفظ بعضه وظاهر كلام المؤلفين ان الخلاف في شق الودج الواحد ويشعر بقوله من شق النخاع يجرى على شق الودج ومقتضى كلام التوضيح حيث جعل القولين في شق الودج وكلام أبي الحسن حيث جعلهما في شق الودجين ان شق الواحد ليس بمقتل ودعوى أن المراد الجنس خلاف الظاهر (ص) وفيها كل ما قد عتقه أو ما علم أنه لا يعيش ان لم ينفعها (ش) استشهد بعسلة المدونة لقوله أو كل المذ أو أن أي من حياته وبمفهوم قوله ان لم ينفعها القوله المنفردة المقتاتل بقطع نخاع قال فيها ان ترددت الشا من جبل أو غيره فاندق عتقها أو أصحابها من ذلك ما يصل إليها لا تعيش منه فلا بأس بالكلية ان لم يكن قد نفعها اه قوله ان لم ينفعها جمع لهما أي ان لم ينقطع نخاعها أي فان قطعه فلا علم منه ان قطع النخاع من المقتاتل وبعبارة أخرى فقوله وفيها دليل على لقوله أو كل المذ أو أن أي من حياته وقوله ان لم ينفعها دليل لقوله المنفردة المقتاتل فالاول دليل على طريقة السوازي والثاني دليل على مفهومه لنفع ولما نهى الكلام على الحيوان الذي تقدمه في الخارج استقر ارجحاً فشرع في الكلام على ما لم يتقدمه ذلك وهو الجنس انما يخرج بعدد أمه بقوله (ص) وز كذا الجنين بذكر كذا ما ان تم بشعر (ش) يعني ان ذكر كذا الجنين الذي يخرج ميتاً من بطن حيوان ما كره بعدد كاهه بصورة أو حاصلة في ذكر كذا ما فيقول كل بذ كاهها ولا يحتاج الى ذكر كذا بشرط كاه خلفه الذي أراد الله به فلا يمنع من الاكل ولو خلق ناقص يد أو رجل ونبت شعر جسده ولا يتغير شعره فقط وهذا اذا كان من جنس الام ولو من غير نوعها فلا وجد خنزير يطن شاة أو بغل يطن بقرة لم يؤكل بخلاف شاة يطن بقرة

عبارة عن اثنين (قوله فالأول دليل الخ) هذا ما زاد في العبارة الثانية على الاول (قوله بذ كاهه) لهما محل الشارح يقتضي ان الباه يعني في أي ان ذكر كاهه من طرف كاهه ويجوز ان تكون الباه السبيبية ويجوز ان تكون بمعنى مع قال في لـ وجد عندى ما نصه وحشاً كل الجنين بذ كاهه فان مشجته وهي عاء الولد تؤكل معه (قوله بشعر) أي ان تم خلقه ملتصقاً بشعر جسده ولو بعضه لا شعر عنه أو رأسه أو حاجبيه فلا ينعى ذلك أو ان الباه في قوله بشعر يعني مع أي ان تم خلقه مع نبات شعره ووجوز كونها سبيبية أي تمام خلقه بسبب نبات شعره ولعل المراد بان تمام خلقه بسبب تمام شعره وذلك لان تمام شعره دليل على تمام خلقه الذي أراد الله لانه سبب في نفس تمام خلقه الا ان يحشى ثم قال وهكذا قال أهل المذهب ان تم خلقه وان نبت شعره ولا يكتفى أحدهما اه (قوله وهذا اذا كان من جنس الام) أي بان كان يجوز كاهه مع الام ولو اختلف النوع فلا وجد خنزير يطن شاة فلا

باب المباح (قوله ومكر وهالنج) عطف على المباح وقوله من حيوانات وغيره مظهر وان المباح من الاطعمة والمكره منها واخرم منها يكون من الحيوانات ومن غيرها وان جميع ما أتى في الباب يقال له طعام فلا يغفل والطين والخنزير وشراب اللططين ونحو ذلك يقال له طعام وكأه أراد الطعام يمكن استغنى في الحق قال شراب مظهر والخنزير ونحوها باعتبار أنه يؤخذ منه قطعة لحم وتؤكل وقوله مما ذكر في الباب قبله لا يعني أن الذي كوفي في الباب قبله المباح والمكره والحرم من الأطعمة من خصوص الحيوانات وأما قوله وما لم يذكر فيه من الحيوانات وغيره مباحا ومكرهًا ونحوه ما راقوه وبدأ بالاول أي الذي هو المباح من الأطعمة هذا ما يفاد منه الا أنه لم يظهر من كلام المصنف قال المباح طعام مظهر وكذا وكذا الطعام الطاهر من أفراد المباح وليس حيوانا أصلا فخاصه ان الذي بدأه المباح الطاهر الذي ليس من الحيوانات وهذا قطعاً غير الاول لان الاول في كلامه المباح من الأطعمة الذي من الحيوانات وغيره فاقتدر (قوله طعام طاهر) (٣٦) أي ما يتعلق به حق لغرضه فخرج المصنوع كدافى عب ولا حاجة لان الكلام

باب یز کرفه المباح من الاطعمه ومکر وهها ومحرّمها من حیوانات
وغیرها عملاً کرفی الباب قبله ومالم یز کرفه

وبدا بالاول فقال (ص) المباح طعام طاهر (ش) يعني ان المباح ثمانية في حال الاختيار من غير الحيوان اكل او شربا طعاما طاهرا ولا عكس فخرج النعس بنفسه كالبيض المنزل او الغافله غيره كالأطعمة المائعة اذا خلطت بنعس والجامدة اذا أمكن السريان على ما مر في ما يدخل كل طاهر من جامد وما يقع حتى القسم التي تدخل كل مشروب حتى البول من المباح (ص) والجزى وان ميتا (ش) أي المباح من الحيوان البحري كله وان ميتا سو او جردا سبيا في الماء وطليقا فوق بطن حوت أو طير وسواء ابتلاه ميتا أو حيوا مات في بطنه ونفس وبؤ كل وسواء صاده مسل أو جحش أو شمل قوة البحري أدى الملوكلية وخضره وهو المقتد وما عاده لا يبول عليه (ص) وطير (ش) يعني الطير كله مباح الاكل سواء اكل الجيفة أو لا ولهذا فالزعل عليه بقوة (ولو جلاله) أي حذوات الخواصل من الطير التي تأكل الحيف والجلالة لقصة البقرة التي تنعم النكاسات ابن عبد السلام والفقهاء يستعملونها في كل حيوان يستعمل النكاسات اه فالتنوين في الطير وما بعده للاستغراق على حذوقه تعالى علف نفس ما أضمرت لو عرفنا بالجمع كان الأولى (ص) وذات الخيل ونعم (ش) المشهور أن جميع الطير مباح أهله ولو كان ذات الخيل كالباز والعقاب والصقر والرخم والضب الطائر والسبع عذرة الظفر للأنسان ومن المباح السم وهي الأفاعي والبقرة والتمث ولو جلاله فزعموا بفسه من ثلث وهو المشهور وعند الفضم وانفاق عند ابن رشد (ص) ووحش لم يقتس (ش) يعني ان الوحش الذي لم يقتس أي لم يعد ذكر الوحش والغزالان والضب مباح الاكل وسياق حكم المقتس كالأسد والافتقاس ليس خاصا بمن يقتس الاذي بل هو عام والعدم خاص بمن يعدو على الاذي فيحتمل أن يكون قوله (ص) كبري وح دخله وبر وأرب وفتن قد ضربت وب وسبحة آمن منها وخشاش ارض (ش) خشاشا لا يقتس ويحتمل أن يكون تشبيهه ويكون المثال ما ذكرناه

الآن أنا نابعه من لان النفوس تنفر من وكذا من فهذا إذا كان في بطن
 لير (قوله وتعلم الخ) لانه ظهور الشمول للمساكين للصف من كراهة الاخيرين بل كلام الصنف مختص لما يأتي هذا على تقدير
 جعلها للاستغراق وأما إذا جعلت الجنس فالمر ظاهر (قوله آدمي الله) أي خلافاً للقاتل بجمع كله (قوله وما عداه) أي من كراهة
 كلب الماء وخزيره وأبحر به (قوله وطير) أي الاوطاط فيكرة كعلى المشهور وجميعه نجس (قوله ولو عرف الجمع لكان أولى)
 لأن المهود للاستغراق أو لانه التنوير للاستغراق هل يسلم (قوله المشهور الخ) ومقاله ماروامان أي أويس عن
 مالك أنه قال لا يؤكل كل ذي مخلب وظاهر قوله لا يؤكل النجس وقوله في الاكل وحى عنه ابن أبي أويس كراهة أي كل ذي مخلب (قوله
 كالباقر) بغير باقي نسخة الآية قال ياروزي وظاهر عبارته انه صرعه مع انه هو (قوله على المشهور وعند الخبي) وقيل ان
 الحيوان الذي نصب الخاصة له وعرفه ولبنه وقوله نجس بهرام (قوله ونخل) مثلاً الاول مع فتح اللام وسكونها (قوله وخشاش
 أرض) ودخل فيه الزرع والسحرة وشجرة الارض فانهم المباح وان كانت ميتة خاصة لا بأس كلها الا بالكل كذا كن ذر الحطاب
 عن ابن عرفة ان الزرع لا يؤكل اه ولعله لما فيه من السمان قلت قد تقدم ان خشاش الأرض محتاج إلى ذكره ومن جملة ذلك اللوز

أَقْبَا

وصرح ابن الحالج بأن دود الطعام لا يحرم كله معه فهل بين ذلك تناقض فالحجواب لا تناقض لأن المراد بالدود الذي يحتاج إلى كونه
المنفرد عن الطعام الذي لا يأكله غيره كالخساش والبرص والجد والدمامل والعلف والبرص والجد والدمامل والعلف والبرص والجد والدمامل والعلف
فإن انفرد عن الطعام فلا شك أنه من جهة الخساش أي فيحتاج إلى كونه (قوله الذي لا يصل إلى الخساسة) أسقط الشارح من نفسه شيئاً
فكان يقول فأمر أي يكون الصغائر والأجنة لا يصل إلى الخساسة أعطى من الحسن ما بقي عن البصر (قوله فيكمراً) (كله) أي أن تحقق
أولئك وموصولة أو استعملها فإن شئت لم تكن وجميع المكر ونحو (قوله وكذا الوطواط على المشهور) ومقابلته الحرم (قوله السنور)
هو الهر والاتي سنورة (قوله وجهه أو روبرو) أي دابة من دواب الحجاز (قوله جهال) تأمله أدقاس فعل أن يجمع على أفعل نحو
كلب أو كلب وفلس وأفلس هذا على سكن الباء على قضيها يجمع على أو يار كمل وأجال وقص وأواص ويحب بأنه جمع سماوي (قوله
والأزب) اسم جنس غريضة كما سلفه ومنصرف فإن جعل صفة لرجل يعني ذليل صرف بالاعراض الوصفية وليس علم جنس حتى
يكون غير منصرف (قوله لمن يتغذى ذلك) كصاحب جذام (قوله أهل (٣٧) الطب بالمراستان) بالمراستان بالفتح يستلزم المرضي
معرّب قاله في القاموس وقدمه

معرّب قاله في القاموس وقدمه
البصري صاحب المراستان
بقوله أنشأت مدونة ومراستانا
لتصحيح الأديان والادب (قوله
أن تكون في حلقها وفي قدر خاص
الخ) قال القرافي وصفة ذلك التي
يؤمن بها معهما كما قال القرافي في
الشيخوة والقواعد عند رأسها
وذئبان غير عتق وتلقى على
مصارم مضر وبقي لوح يضرب
بأحد حادق في حنجره قس
من رقبته وذئبان القليل الذي
هو وسطها ويقطع جميع ذلك في فور
واحد بضربة واحدة تبقى بقية
جلده بغيره فبقت وقتلت أكلاها
واسطة جيران السم من رأسها
وذئبا في جسمها بسبب غضبها
وهي الذكاة التي تفعل بالمراستان
إله قاتل لك ووجد عسدي
على قوه وحده قريحا من أخصه

أنفا لا يقال بتعين الاحتمال الأول لأن المشبه غير المشبه بهم أن هذه الأمور من الوحش
الذي لا يقهر فيزعم اتحاد المشبه والمشبه به لأن قول هذه الأشياء أخص من التشبيه
وبكفي في التفريق بين المشبه والمشبه به باعتبار الاختصاص والاعمى والبروع دابة تقدر بنت
عرس بسلام أطول من يد ما عكس الزرافة وانظروا القاراني لا يصل إلى الخساسة وأما
ما يصل إليها فيكمراً كل وكذا الوطواط على المشهور وأما بنت عرس فذكر الشيخ عبد الرحمن
سرمه أكلاها قال لأن كل من أكلاها انتهى والوبر بفتح الواو وسكون الباء الموحدة آخر مدراء
وقال ابن عبد السلام بفتح الباء دابة فوق البروع ودون السنور طحلا لا يكون حسنة العينين
شديدة البلاء لا تنسب لها أحد في البيوت وجمعها روبرو باريكسر الواو وطمحلاء الطاء المعجمة وهو
لون بين البياض والغبرة والأزب بفتح الهمزة وتوسكوف الهمزة ففتح النون فوق الهمزة
ودون العلب في أدنيه طول والتفقد يضم القاف والفاء بفتح الفاء بضائجهما تون ساكنة
وذال معجمة والاتي قفندو يقال لذكر شمس أ كبرن الفأركه شوك الأراسه وطمه ويديه
ورطمه والضرب يضاد معجمة مفتوحة ورأسه كنه فوجدت بينهما واو كاتفق في النون
الأنة قرب من الشاة في الخلق وتوالف في الغامق في غرها باحتما من غرقها الحاجة قاله الشارح
أكلاها لعمامة كذا في المدونة وروى ابن الغامق في غرها باحتما من غرقها الحاجة قاله الشارح
وهو ظاهر كلام المؤلف ويعتبر من سمها بالنسبة المستعملها فيصورها أكلاها اسمها لمن يتغذى ذلك
لمرضه وانما يؤمن بها بالنسبة من يؤذيها السم بذكائها على الصفة التي ذكرها أهل الطب
بالمراستان ثم إن كلام أهل المذهب يشهد أنه لا بد في الذكاة التي يؤمن بها السم أن تكون في
حلقها وفي قدر خاص من ذئبا والدم تؤكل وإن آمن بها لعدم حصول الذكاة الشرعية فيها
بعدم قطع الحلق وأما الذكاة التي تظهر بها فهي كذا كتغيرها كما يشهد قول أبي الحسن فوضع

حدهم بعضهم من جهة الرأس بأربعة أصابع ومن جهة ذئبا كذلك اه أي لأن السم لا يكون إلا في رأسها وذئبا ولا يكون في
جدها شيئا كتب القاني على قول القرافي وتلقى على مسامرائه انظر هل معناه تلقى على ظهرها وطمها أعلى كما هو صفة الذكاة
في الحلق وحيد في شير ذئبها أو معناه طهرها أعلى وطمها أسفل كما هو على هيئة المعتادة في مشيها ولا ولكن يلزم عليه ذلك
من خلف أو من إحدى صفتي عنقه لأن التقدم ثم آت بعضهم صرح بأن ذكائها بالمراستان يحصر ليس من مقدمها وإن بعضهم
يربطها بحيط وقال إن ما نه من سر بان غضبها وفيه نظر فليصير أن جعل من مقدمها ووجه رأسها وذئبا من غير ربط حلت ولا يلزم
سر بان غضبها جسمها جاع بعضها البعض ولومع فعل فاعمل بغير ارتجاع لوجهها فعمل ما أتتهها اه (قوله والدم تؤكل) يدخل تحتها
ثلاث صور فقد الشرطين معا فقد الأول دون الثاني وعكسه وأما قوله وإن آمن بها فلا يظهر لأن الشرطين معاً من السم فإذا
حصل فقد لاحدهما وأكلها فلا آمن من جهة السم وقوله لعدم حصول الذكاة الشرعية المتأب أن يقول والدم تؤكل لعدم حصول
الذكاة التي يؤمن بها السم (قوله سمها) بفتح السين وضئها وكسرهما والفتح أفصح وجهه سمها وسموم (قوله كما يشهد قول أبي الحسن
الخ) يدل بها ما حال ذلك بقول المدونة أن الذكاة يوضع ذكائها فلا بأس بها أكلاها الخالفها بينه وبين كلام القرافي كما قاله ثبت

ظاهرة . ويجب أن تلك الأكلة الأصل فيها أن تكون مبيحة لأكلا والصريح عارض فأبو الحسن نظر لاصالة لالهذا الطائر (قوله) والخشاش) لاشأن أن قول المصنف وخشاش عطف على طعام فهو مرفوع وكذا ما بعده لا يجوز وعطف على ربيع أخليس من أمثلة وحسن لم يفتس (قوله مثل الأول) والأصح الفتح (قوله كالقريب والعقربان) قال في المصباح والعقرب يطلق على الذكر والأنثى فان أريد نأ كيد التذ كير قيل عقربان يضم العين والراء وقال الأزهري العقرب يقال إله كروالأنثى والغالب عليها التأنيت ويقال للذ كرعربان ورعما يقال عقرباها لالأنثى (قوله من مالم العنب) من ياتية (قوله مالم يسكر) لبيان الواقع لأنه أول مصرع ولا يسكر قال في المدونة وعصير العنب وتبع العريب وجيع الابنة مالم يسكر من غير توقيت بزمن ولا هيئة (قوله القناع شرب الخ) فيه أنه حينئذ من جمع الخيطين وساق أن (٢٨) شر مكر وهو كلامنا الآن في المساج وعك أن يجب بأن أو أو بمعنى أو أو عبارة

الحطاب والفقاع شراب يصفون
 القمع والقرع وشبهه أه أي فهمي
 ظاهرة أنه ليس المراد جميعه أقوله
 وقيل ماء جعل الخ) هو عين الأول
 وغارة الحطاب والسو باقصة
 من الفقاع والعقد هو العصير إذا
 عقد على النار (قوله فتكسبه
 جوضة) بالنافع في تسخه أي العجوة
 أي تكسبه جوضة مع المكث
 والظاهر أن المقصد من إضافة ماء
 خمر البجين اكتساب الجوضة
 وتطهره فإنه يقال من شراب
 النملطين (قوله وإنما المعتبر فيه
 السكر الخ) أي فإن ذهب منه
 السكر حرر ولا فلا (قوله ما من سكره)
 أي ما ذكر كرو قال سكره لا كان
 أحسن لأن العلف بالواو (قوله
 ما يسد) المذهب أنه يشبع أيضا ولا
 يقتصر على ما يسد الرق والجواب
 أن المراد يسد الجوع لأن المراد
 يسد الرق لكن يصبر إذا كان الكلام
 على الترتوب وحكمه الجواب أيضا أن
 اضطرابه (قوله والنظن كالم) لم
 هذا التباس الأوقال أولا واحد

ذكاها حلقها وهو موضع الذكمن غيرها اه وانحشاش مثلث الاول كالمعقرب والعقربان
والخنفه وبنات وردان والنبل والدود والسوس والحلم يباح كله واضافته للارض لانه
لا يخرج منها الا الخبز ويولد برجوعه لها (ص) وعصير (ش) فصيل بمعنى مفعول أى المصنوع
من ماء العنب اول عصر مباح ما لم يسكر (ص) وقفاز وسوسيا (ش) أى ومن المباح شراب
القفاز والسوسيا والقفاز شراب تخمين الفخم والتر وقيل مباح جعل فيزيب وهو ممتحن
انحل اليه والسوسيا شراب يؤخذ بالعسله ويضاف اليه ماء خبز العن أو البهجة فتسكه
جوزة (ص) وعقيد (ش) فصيل بمعنى مفعول أى ومن المباح استعمال العقيد وهو العصير
الذى هو ماء العنب اذا غلي على النار حتى انصف وتذهب منه الاسكاروسى بالرب الصامت
ولا يحد عليه بقدر أى لا يذهب ثلثه ولا ينصره وانما المعترفيه السكر وعدمه قوله وذهب
منه الاسكار أى النقص حصل من طخه لانه كان فيه اثناء وقوله (أمن سكره) شرط في اباحة
تناول ما عدا العصور وأما هو فلا يتصور فيه سكر انه هو ماء العنب اول عصره (ص) وللضرورة
ما يبد (ش) حدا للضرورة أن يضاف على نفسه الهلاك ولا يشترط أن يصل الى السال بشرط
فما على الموت فان لا كل حينئذ لا يشهدوا ان كل ما لم تقدر كلامه والمباح للضرورة ما يبد
الرقم فقط غير آدمي والمقني ان الانسان اذا خاف على نفسه الهلاك بأن علم ذلك أو ظنه فانه
يباح في هذه الحالة الاكل من الميتة بقدر ما يسلط وق لا يشبع ولأن الماء النصبه على
ما حكى ابن المواز والجلاب وعنده الوهاب عن مالك وقاله ابن حبيب وابن الماجشون وأبو
فما اذا كانت الضرورة نادرا ما كان كذا اثمة فلا خلاف في جواز اشبع قال ابن العربي
وأشار بقوله (غير آدمي) لقول ابن شاس وأما جنس المباح فكل ما يرد دعوا وعطش برفع
الضرورة وتخفيفه كما لا طعمه النصبه والميتة من كل حيوان غير آدمي ابن القاسم ولا
بقرب المضطر ضوال الابن وقاله ابن وهب ابن العربي ولا يأكل ابن آدم وما قاله علماؤنا
اه وتقدم آخر الجنائن والنص عدم جواز كله للضرورة وحججه كله والفرق بين ميتة المسلم
والكافر في الحرمه وهل هي تعدوه للشهور والأذا لما قيل انها اذا ماتت ماتت معها وهو
لا يرى عن الجوراني وأشار بقوله (و) غير (خرال انفسه) الي أنه يصل المضطر تناول الدم

الضرورة أن يعلم الهالك والافانخوف صادق بالظن وقبول الشارح أن يخاف على نفسه

الهلاك قال نت في شرح الرسالة وهل الاضطراب خوف الهلاك أو خوف المرض قولان لما قاله الشافعي اه أي فذهب ما لا تان
الاضطراب وخوف الهلاك (قوله فانه يباحه) المراد به الاذن فيصديق الوحي بل مراد الساطعي باختلاف في تناول المضطر فيقتل
يتصف بالباحة أم لا وعلى الأول جهوا العلماء وهو ظاهر الآية والا حاديت والثاني هو التحقيق ان البشة لا تتفك عن النجاسة وهي
عن التحريم ولكن هذا تحريم لا انفسه لاحياء النفس به اه (قوله ما سدل رمق) الرق عبارة عن التوقف المراد سدل رمق يحفظ القوة
(قوله ولا من الماء النجسة) أي ولا يشبع من الماء النجسة (قوله وأبوه) أي سخره فقد تقدم أن العتيدة يشبع ويتزود (قوله غير
أدنى) ويضل في غير أدنى العذرة والعم وقوله غير أدنى أي من الاطعمة وقوله وغير غير أي من الاشربة (قوله ولا يقرب المضطر ضوال
الابل) أي الا أن تتعين طريقها لبعثه (قوله وأمان مات) أعيان آدم (قوله لانه انا جافيت حارث من) الدليل أن من المدي لانه يفيد

ان عدم الاكل انما هو عند صبر ورثها حجة مع ان الدعوى عدم الاكل مطلقا (قوله بلز عازات العطش) قال الساطي هو صحيح
 لكن في الماء لو حصل لم يأت في الحال جرى الى التي تبق معه الحلة ولو لحقة والفرق بينهما ان السداوي ان التداوي لا يتحقق البرء
 منه و يتحقق البرء من الصفة (قوله الا لصفة) يفتح الفتح المصححة ا (قوله ان كان ما مونا) وأما ان لم يكن ما مونا فلا يصدق (قوله الا
 اقر بنية ففعل عليا) أي فان قامت على صدق صدق وان قامت على كذب لم يصدق قوله الاقر بنية راجع لمنطوق العبارة ومعناها
 كما قلنا وكأنه قال ان كان ما مونا الا ان كان غير ما مونا فلا يصدق الاقر بنية تدل على تكذيب الاول وتصدق الثاني والحاصل ان لم
 يتم قر بنية صدق ان كان ما مونا ولا فلا وان قامت على علم تصدقا وكذا (تبيينه) اذا ثبتت الضرورة وساخ له الاكل بعد ذلك
 منها وان لم يطر حتى يجد غيرها لم يحل له ولو كان محرما على غيره كطعام غير ان لم يخف القطع التاديب بخذه ان الحرام اذا غلب
 وتغذر تحصيل الحلال لا يمنع الاكل منه (تبيينه آخر) قال في كذا وجد عندى ما نصه ومن حصلته ضرورتا لم يجد شيئا فكل من
 لحم نفسه ان كان يتبع الضرورة فان حصل له الضرر بقطعه كالضرر والحاصل أولا فلا يجوز اه (قوله وقد علمت) أي وجوب بالغير
 ميتة الا دعي (قوله على خنزير) أي مذكي يحصل الفايضة منه وبين الميت وان كانت الذكاة لا تعمل فيه لانه اذا لم يكن مذكي كان
 ميتة فلا يبار الميت لانه يصير للميت وقدم الميتة على ميتة نفسه وكذا يستحب تذكية الخنزير بالضرر عند افرادة كذا (قوله او غيره)
 لا يظهر لان الفرس والجمال والابل والقول يجوز اكلها في المذهب (قوله وصيد الحرم) أي مبيد على بدليل قوله لانه وقول الشارح على
 ما صاده الحرم يشير الى ان معنى المصنف وصيد منسوب للحرم من حيث انه واقع (٢٩) منه ولو حلفوا الا لم يكن اكله خضر والميت وصيد
 محرم وكذا حلت ثت يرشدنا

ويكون المصنف ما كتبا عن
 اشتراط كون المضر محرما ونص
 المواقيت في بيان الرابا في المضر
 لانه قال الحاجي من وجد ميتة
 ومبيدا وهو محرم كل الميتة ولم
 يذك الصيد لان تذك كانه يكون
 ميتة (قوله وان ذبحه غيره) أي
 وان اراد ان يذبحه غير الحرم لان
 الفرض انه وجد الصيد حيا أي
 ذبحه باذنه والا فهو حلال مطلقا
 (قوله او ذبحه الحرم) أي اراد

وشرب الماء المصبى وغيره من الماشعات ما عدا الخمر فانه التحلل اذا لا تقبل بل يمازات
 العطش الا لصفة عند عدم ما يسهها غيره وهذا عند غير ان عرفوا ما هو فوق بل يعدم الجواز
 ولو لصفة و يصدق انه فعل ذلك لصفة ان كان ما مونا الاقر بنية ففعل عليا فان قوله غير
 يصح رفعه على انه يدل من ما نصه على أنه حال ماض (وقدم الميت على خنزير) (ش) يعني
 ان المضر يقدم في تناول الضرورة والميتة التي لم تغزير ويخفى من أكلها على الخنزير لان لحمه
 حرام لذاته والميتة ولو صفا فهي أخف ولان الميتة تحمل حسنة أي ولو على قول في مذهبا أو غيره
 والخنزير لا يحل مطلقا (ص) وصيد الحرم (ش) أي ان الميتة تقدم على ما صاده الحرم وان ذبحه
 غيره أو ذبحه الحرم وان صاده حلال وهذا حيث كان المضر محرما أو أمان كان حلالا وصاد
 الحرم صيدا وذبحه الحلال فانه يقدمه على الميتة لان الحرم يقيم من جهة واحدة ويقوم من
 كلامه تقديم صيد الحرم على الخنزير وكذا يقدم ما اختلف في تحريمه على ما اتفق على تحريمه
 (ص) لانه (ش) أي لا يقدم الميت على لحم صيد الحرم وجد المضر بعد ان ذبح ووجب

ان يذبحه الحرم كان المضر أو غيره أي أو اراد ان يذبحه أي أو ان يعين على ذبحه (قوله وذبحه الحلال) أي أو اراد ان يذبحه
 الحلال (قوله لان الحرم يقيم من جهة واحدة) وهو كونه صاده الحرم (قوله فانه يقيم من جهتين ٢) جهة كون المضر محرما والصادر
 محرما والناحية محرما (قوله وفيهم كلامه) لا يقيمهم هناك أصلا (قوله وكذا تقدم ما اختلف في تحريمه) كالغالب والجرم وقوله
 على ما اتفق عليه أي كخنزير وهذا مستغنى عنه بقوله وقدم الميت على خنزير لانه ليس شيء متفق على تحريمه الا الخنزير من جنس
 الحيوانات الا ان يراى من غير جنس الحيوانات (قوله لانه) أي ان الحرم المضر اذا وجد ما صاده الحرم أي حرم آخر أو صيده
 بعد ما ذبح فانه يقدمه على الميتة وسواء ذبحه محرما أو حلال عجم (قوله وجد المضر بعد ان ذبح) كان الخارج الحرم أو ما يصد
 الحرم أو وجد حلال لاجل الحرم وقوله ووجب رزؤه عطف لازم على ما روى لانه اذا ذبح فقد وجب رزؤه والحاصل ان قول المصنف
 وصيد الحرم من ان المضر محرر و وجد السيد الذي صاده الحرم أو صيده ميتة فانه يقدمها على ذبح السيد أو ما قوله
 لانه في ان الحرم المضر انا وجد صاده الحرم أو صيده ميتة فانه يقدمها على ذبح السيد أو ما قوله
 بان يجب براه في الصيد الذي كل من لحم المضر بأن ذبحه حلال للمحرر غير المضر ولم يأكل منه الحرم بل يأكل منه لا المضر
 أو لم يجب على الآكل رزؤه بل وجب فيه زرع على غير المضر ثم أكل منه المضر فلا جزاء على المضر لكونه اجزا مقرر على غيره
 بان ذبحه محرر غير أو حلال لم يحرر أو لم يذبحه الا في حق قدرته لاجزاء على غير المضر فلا جزاء على المضر

١ قول الحنفى يفتح الفتح للمحرر يفتح النسخ في التام من انما بالضم فيلظير اه معصية
 ٢ قول الحنفى قوله فانه يقيم من جهتين ليس في النسخ التي بأيدينا اه معصية

(قوله بل يقدم على الميت) أي جو با على الراجح وقيل نداء وان كنن قوله لانجه بمحمل التساوي وبمحمل التقدير وفي كلام عشي تبت اعتمادا تبت تقديم علم الصيد على الميتة فقال وقد تقدم طعام الغير بشرطه وتقدمه عليه على جهة الأولى فيما في الموطأ إلى آخر ما قاله (قوله على الأولى) انظر فانه جعل الغير في الميتة فيما سبق ليس أصليا فهو متاخر في المأخوذ ويحجب بآية أراد بالاصالة هنا الصالة نسبة أي بالنسبة للغير من جهة الصيد وان لم تكن أصليا فماعتبارا تأدأولا (قوله وطعام غير) معطوف على لحمه (قوله ان لم يحف القطع) أي بان فان ان أهل ذلك التروا والأرعر وألخر ينصفونه لغيره حتى لا يعدسا فاقطع بدو خوف القطع بعكس ذلك كما هو مصرح به في قول مالك **بنيته** ان لم يجد الا لا يؤكل كل الكتاب والعين فلا يجوز أخشيت منه لانه لا يؤكل وسواها وجد ميتة ألا اه من ك (قوله فانه يقدم طعام الغير) أي ندنا الاضالة الأصل فيقدم الميت عليها انتهى عن القاطها فانه بعض وهو يقتضى انما كاهلحت كانت لتلقط نفوق خائن عليها وانظر البقر اذا كانت لتلتقط هل هي الا لحدث كانت لتلتقط أم لا لان القاط الا بل يقل بالنسبة لالتقاط (٣٠) البقر (قوله أي ولم يحف ان يؤذى) وهذا عشي تبت بعد كلام طويل مانصه

أما الذي لا قطع فيه فلا خذخذه
بكأروى محمد وكأيقظن الموطأ
وإن علم أنهم لا يصدقونه ويضربونه
لأنه لا قطع فيه ولذا أقال المؤلف
إن لم يخف القطع أي وإن خاف
الضرب فقول ح كلامه يقتضي
أنه يأكل طعام الغير الذي يترقبه
قطع وإن خاف بترقبه الضرب
والإذابة وليس كذلك ليس كذلك
وغره كلام المواق لا تقتل كلام
البايع على غير وجهه ونصرف
فيه اه (قوله وقائل عليه) أي
إذا لم يخف القطع والأذى (قوله
وكتب نحوه بعض الفضلاء عن
أقبناء) عند عبارة من قبض
القتل وهو ج وإلم أنه إذا وجد
طعام الغير نازح يخاف القطع أو لاقى
كل حال يجزمه أم لا فإن لم يكن
معهم الميثمة يفتنيه عنه فإنه
يأكله خاف القطع أم لا والله

ان يوجد سبيل الحظر والاغلاق في علمه او ما ان كان مع من السنة ما في نفسه وكن مجموعاً في كل ما بان خاف تعالى
القطع والفتور بالوانه في بعض الناق وانه يمكن مع صفات يمكن مجموعاً في كل ما بان نصف القطع والاضرب بفعل لان علمه
مطلقاً وعلمه الفز ان يوجد هذا حاصل ما في ع لکن قوله لان مطلقاً خلاف الظاهر واتفق الحطاب والموان على انه لا يتزود
من طعام الغير لکن اختلافه في المواق يقتصر على سائر الموق في الحطاب يشع وفي التثاق ما يشهد به يتزود من طعام الغير (قوله رد
عليه الخ) هذا الاراد اسقاط من اصله وذلك لان المصنف جعل الحرمة عند اكل الحنظل وما عطف عليه من قوله ومن غير خبر الحرمة
فلا يكون النص صادقا على التمسك والنجار بل المراد النص عمن النص من عذرته وول (قوله على احدا القول) أي فهو
بهرام وقدره وقيل جائز (قوله على اشد القول) أي بالحكمة والمقابل القول بالحكمة (قوله والوطواط على قول) أي بالحكمة
ومقابلته الحكمة (قوله فلهن ورواها) وفي رواية اخرى قال زاهر لک في النقال والنجار وما انشئت قبل بالكرامة والاحبة والمخند
النجار (قوله ولو كان الجار وحشاً من جنس) فان وحش بعد ما من فله بحكمة بحكم اشد فيكون كمالاً (قوله خلا فلا في القسم) أي
حيث قال لا يكون ذلك نافلاً والاحبة باقية ووجهه املو كان تأنيده نافلاً عن حكم الاصل لزم من ذلك في الاهل اذا اوتش ان
يؤكل ولا هائل وورد بجملة الاحتياط في الاول دون الثاني والله اعلم

(قوله وروى المدينون) هذا مقابل قول الشارح المشهور وهناك قول ثالث كما الشارح وهو تحريم هذا كل الضبع والتعلب والهر والوحشي والانس والسباع (قوله وما لا يدو) أي كالضبع والهر كذا في جهرام وحمل القسيع لا يدو باعتبار بعض الاقطار والافهيو يعدون بلادنا (قوله المشهور أنهم مكروه) وقيل بالجواز وقيل بالحرمه (قوله وما الضبع فقد صرح في موضعه اباحت ٢) (قوله ووضعه الخلف) أي في الخنزير فقط لانه في الكلب وظاهر عبارة الشارح وغيره ان في كلب الماء قولاً بالخلف وقوله ووجهه الخلف في ظاهره في ان المراءى الكراهة والاحاطة مع أنه ساقى لا يبين في الوجه الاحرمه والجواز (قوله والمذهب الكراهة) ضعف بل المذهب الاباحه (قوله ومذهب المدونة الخ) وهو المذهب وقيل حرام ولم يقل بالاباحه قال الشيخ زوايد في موضع في نسخة الاباحه لما لا وله لساعتك في بعض الشراح (قوله أو عمل شراب الخ) في عرج أن المشهور أن أهل حرام فعلى كلامه الصواب ابدال على باستعماله يكون إشارة لاختلاف في التعديل ما هذا أو بهذا لكن يستبعد كون العمل حراماً أو الشرب بمكروه والحاصل ان الذي قاله عرج ان العمل حرام وأما استعماله فليس بحرام بل مكروه وهو مشكل ونسب عرج الحرمه للمدونة مع أن المدونة لم تصرح بالحرمه لانها لا يجوز أن يندفع عرج زبيب ولا بسر وزهوع (٣١) رطب ولا يزرع شعيراً أو منى من ذلك مع أن الأوسل

اه فقال البليغ ظاهر النهي التحريم وقال يقوم هو على الكراهة فاذن يكون المصنف ما ساعى الكراهة فخلق ما قاله شارحنا خلافاً لعرج وعلى الكراهة حيث يمكن الاسكار وليس يحصل بالفعل فان لم يمكن لقصر مدة الانتباه فلا كراهية ومثل قصد الانتباه ما لم يمكن حصول الاسكار منهما ولا من أحدهما فخلق الدين بالصل للشرب فانه لا يكره فان حصل الاسكار به حرم وأما طرح الزفر في نبيذ التمر أو طرخ طرح الصل في نبيذ العمل أو طرخ شئ بماء كرفي نبيذ طائر (قوله) أو بسر وزهوع قال أوقام إنما يسمى زهواً إذا خلص لون السر في الحمره أو الصفره وقال في المصباح زها التخل زهو ظهرت الحمره أو الصفره يؤخذ من كلام أبي حاتم

تعالى قل لا أحد فيما أرى إلى عجز ما على طامع يطلع إلا أن يكون مستأجراً وما مسفوفاً ولعم خنزير فانه رجس أو فسقاً أهل لغزاته به هذه الآية دلت على عدم تحريم هذه الاشياء ولما كان في التحريم لا يقتضي اجوازاً عينا احتط للكراهة وروى المدينون عن مالك تحريم كل ما بعد ومن هذه الاشياء كالسد والنمر والتعلب والكلب وما لا يدو ويكره (ص) وقيل (ش) المشهور أنه مكروه الا كل لانه ذواب ومثل الفيل الب والاما الضبع فقد صرح في موضعه اباحت ومن المكروه النسي والفهد والنمر (ص) وكلب ماء وخنزير (ش) هذا في معرض الاستثناء من قوله أول الباب والصري أي الا كذا وكذا فانه مكروه وقيل حرام ووجه اختلاف أن من نظر إلى قوله تعالى قل لا أحد فيما أرى إلى عجز ما على طامع يطلع إلا أن يكون مستأجراً وما مسفوفاً ولعم قوله تعالى أحل لكم صيد البحر أجازاً كله والمذهب الكراهة وأما أدنى الجرفا كله مباح واليتم بجمعه ومذهب المدونة كراهة كل كاسب غير الماء (ص) وشراب خليطين (ش) أي ومن المكروه شرب شراب خليطين أو عمل شراب خليطين بشر من غر وزبيب أو بسر وزهوع رطب أو خبطة مع شعير أو أحدهما مع تين أو عمل وسواهما عند الانتباه وعند الشرب وهل النهي تعبد أن رشده هو ظاهر الموطأ ولا احتمال تخبر أحدهما بمخاطبة الآخر وخفائه قولان ولا بأس بغطا الصل بالين لانه ليس انتباهاً بل خلط مشروبين فخلق شراب الورد والنور أن سراج فطليه يجوز خلط الرب وانخل لان كلامهم لا ينتهي للاسكار وبتناول قوله وشراب الخ المبالو الذي الر يرض على المشهور (ص) ونبيذ كبداه (ش) أي يكره أن يصف في الدباء عرق والمرزمت ما عطف في عرقاً أو تيناً ونحو ذلك خشية أن يشرب بها في حال

أن السر هو ما اذا تهيأت البليغ إلى الاجراء انخلص أو الأصفر انخلص أي وأما اذا خلصت إلى الاجراء أو إلى الاصفر فلاقاله بسر فاذن كاتب البليغ بين لا اخضرار والاجراء انخلص فيقاله بسر وقوله أو بسر الخ الوافق ورطب يعني مع وفي زهو يعني أو والتقدير بسر مع رطب أو زهوع رطب كما تدل عليه المدونة (قوله وسواهما عند الانتباه الخ) أي عند الانتباه أي طرح أحد الشئين في الآخر والانتباه لغة طامية وأما شرب أحدهما بعد الآخر فله كراهة (قوله أو عند الشرب) أي سدا الفريضة ولا يندب بسر الاسكار لقوة الاجتماع ولا شجره اه (قوله ليس انتباهاً) أي مؤثر (قوله والنور) نوع من الاشربة (قوله الرب) دس الرطب اذا طبخ والبس بكسر الدال عصارة الرب (قوله على المشهور) ومقابلها محكا ابن يونس عن بعضهم من اجازته (قوله ونبيذ كبداه) بالنديجو زالقصر والظاهر أنه منصرف كقرا أو قوله أي القرع وقيل خاص بالمستدير (قوله والمرزمت) فيه إشارة إلى أن الكافي إنما دخلت المرزمت فقط وجعلت الختم والتقدير داخلين في قوله بكبداه هو خلاف ما في المدونة واختم الجرار جمع ختمه وهي الجر تامل من الخفايا الختم وهو الزاج والتقدير المنقور وهو جذع الخلة يثمر والحاصل أن الشارح اقتصر على العقد من ادخال الكافي المرزمت فقط (قوله خشية أن يشرب بها) الظاهر أنها اذا دار بالشراب بحيث يحرم بعدم الاسكار فلا كراهة

قوله الحشيش وأما الضبع فقد صرح في موضعه اباحت هذا لفظ الشارح من غير زيادة عليه ولعل الحشيش يرض للبسوق فيص التوضيح فسد التباخ البياض اه معصمه

(قوله القرد) ومثله السناس (قوله الطين) ومثل الطين التراب أو انه منه وهناك قول باحثة كل الطين وهناك قول باحثة القرد وقال بهرام خنق شامه الى المهر ثم على القول باحثة كله قالوا كتب بحال وكذا تنصوي بذكره على القول بكرهه اكله ويحرم على القول بجرمة كله ويردلو وضعه يستثنى من كراهة الطين أو حرمة الحامل اذا نالت وخافت على جنينها فبرخص لها قطعاً كما قال ابن غالب في اكله وقوله وخافت بالواو وأما أحد هاتيف القولان كذا ينبغي فله وجه وتامه (قوله ومنعه) أي منع ماذ كر ولذا أقرب عدل شين من غير عطف الثاني بأو أو ان الضمير عائذ على الاكل اذا التقدير وفي كره (قوله لانه من بهمة الانعام) هذا لا يقتضي التمتع والورد السلب (قوله لانه يقال انه ممسوخ) أي فاصلة آدى والا دى يحرم كله وكونه ممسوخاً ضعيف ولذا عبر يقال والحاصل انه اختفى في المسوخ هل يكونه نسل أم لا فذهب ابو حنيفة الى الجاح وابن العربي في أبو بكر الى ان الموحدين القرد من نسل المسوخ وقال الجمهور لا وهو العقد الحديث ابن مسعود عند مسلم من فروع ان الله جعل قوماً ويعتبقوهم فاحصل لهم نسلاً وان القرد قوماً ولنا في ركاز اقبل ذلك فانه القسطاني في باب صفة البليس (قوله وهو قول الباجي) لم يقل الباجي بالكرهه ونفسه وأما القرد فقال ابن حبيب لا يصلح كل لحم القرد والالمهر عنى من مذهب مالك وأصحابه أنه ليس بحرام لعدم الآية ولم يرد فيه ماوجب تحريمه ولا كراهته فان كانت كراهة (٣٣) فلا خلاف العلماء فيه انه فلعن من ذلك أن القول بالحرم ضعيف وظاهر أن قوله لعدم

لا يبيح الكراهة (قوله وشهران عرفه الخ) أي والطين من التراب وذلك قال بعضهم فكان ينبغي للضعف بالجزم منع التراب (قوله وكان أغلبه) أي أغلب الحيوان المعروف لأنه كقصفته انه فانه بعض الحيواناته التي هي معروفة لذلك فكيف نفي الغزال وحمار الوحش فانه فانه ذلك بالصرحة فلا ينافي أن يدخل تحت قوله وودش لم يقتصر أو أراد بالمرعوس لها ولو كره وهو قد غلبه التمر (قوله ذيل بالغ) أي جعله ذلاً لالباب الذكاة ويجوز جعل ذيل الخ حلالاً ويكون أن منع حالاً (قوله أتبع ذلك) جملة حاله أو انه حذف العاطف لانه يجوز حذفه اختصاراً

باب ذكر فيه حكم الاضحية والمخاطب بها وما هي منه وما

يجزى فيها وما لا يجزى وما كان وما لم يكن

وعرفها ابن عرفة بقوة الاضحية اسمها تقربيد كانه من جعل ضاناً أو ثني سائر النعم سلحين من بين عبيد مشر وطبق كونه في نها عشر ذى الحجة أو ثلثه بعد صلاة امام عبده وقدر زمن ذبحه بغيره ولو بغيره بالغير حاضر ففترج العقيقة والهدى والنسك في زمنها قوله مشر وطالح من التقرب به ففترج العقيقة وما شابهها من الهدى والنسك في زمنها والضمير في عبده يرجع الى ثامر ذى الحجة وله يعود على الامام وانظر بقية ما يتعلق به في الشرح الكبير وأركانها ثلاثة

يجوز حذفه اختصاراً

باب الاضحية بعض الهمز وكسر هاء شذ السامو يقال ضحيت بضحية الضاد وقصد اليه

ومعيت شئت فقلها يوم الاضحية وقت الضحية (قوله اسمها) اعلم انه لما ذكر اسمها لم يذكر مصدره ذلك على انها تعارف اسماءها وانها لا تكون مصدره وقوله بعد صلاة امام عبده ما اعلم يقل وخبطته لتضمن قوله بعد وفترج من ذبحها الخ فذلك وقد يفتى فيه بان دلالة الالتزام به مجورة في التعارض وقوله بعد صلاة الخ معمول لذكر (قوله والنسك) أي الفدية (قوله في زمنها) أي الضحية (قوله والضمير في عبده) أي ثامر ذى الحجة وقوله عبده معمول صلاته لثاني بعد ان صلى الامام عبده أي صلاة عبده لا يفتى في ان العبادة عشر ذى الحجة فلا يولى كون الضحية ما تدعى ذى الحجة بمعنى كون العبادة لى الحجة أو ان عبداً من عبده على الطريقة أي بعد صلاة امام في عبده وقوله بعد صلاة أي بعد خطبة وقوله يعود على الامام أي ما ذكر من كونه بعد الصلاة بالنسبة للامام وقوله وقد عطف على الصلاة أي بعد قدر زمن ذبح الامام احتر زمن ذبح غير الامام قبل ذبح الامام بغيره أو أدخل بغيره اذا تفرق من الامام لهم ذبح الامام بغيره باقوله لغير حاضر متعلق بقدر (قوله أو كرها) أي الضحية بمعنى التضحية وأراد بالكن ما يتوقف عليه الشيء وهذا معنى مجازي لما تقدم أنها لا تعرف بالابغنى الاسمي

(قوله وفي ضمنه الخطاب) أي في حدود وصلة لأنه قال من لم يظفر هو الخطاب (قوله سن) ولو سكا كاشتراك في الإعراب (قوله يعني أن المشهور الخ) ومقابلها هنا واجبة (قوله فهي لكم سنة) أي وأما في واجبة (قوله في حق) أي من جهة الحر كان الخطاب بذلك الحر أو غيره كأي ولها الصغير (قوله صغيرا) ابن حبيب يلزم في يد مال الصغير من وصي أو غيره بأن يضي عنه منه وقبل قوله في ذلك كما قبل في النفقة سواء من التوضيح (قوله فإن أذن له السيد استحب) أي والأفلاو بلا شبهة كما أفاده بعض شيوخنا (قوله أي إذا تحلل) فإن استقر على إرغامه حتى قامت أيام التحلل تسن له (قوله كائن حتى) كائن من أي من أهلها أو مقبيل إقامة تقطع حكم السفر (قوله ضحية) أي عن نفسه وعن أبيه الفقيرين ولله الصغير لأن زوجته وخوطب به كذا فظفرها لأنها تبع في النفقة التي في مقابلها الاستمتاع ولا عن رفيقه لأن الضحية ليست تابعة للنفقة ويستمر خطابه (٣٣٣) بها عن ولده الصغير حتى يستحل الذكر ويدخل زوج الأنثى بها وظاهره سقوطها عنه بمجرد إحسلام ابنه ولو فطرها خرا عن الكسب وبعمد دخول الزوج بالأنثى وإن طلق قبل البلوغ وظاهره أنه يجري على النفقة خلافا لما في عب فله لا يظهر في تنبيه من وقوم الضرر أو في أيام التشريق فانه يضي عنه وكذلك أسلم لبقاء وقت الخطاب بالضحية بخلاف ذلك الفطر نظره للغي (قوله والمراد من الضحية التضحية) أي لأن الأحكام إنما تتعلق بالأفعال أو بقدر مضاف أي بذكية ضحية (قوله في كلامه استخدام) ولا يضر كون أحد الظنن حقيقة والآخر مجازا (قوله خلافا لما عند ابن رشد) محله حيث كان رجوع الفضل كما قدوا يترك الفطر (قوله وإن يتيم) من مال التيم ولو عرض خسارة (قوله وبغير قوله) وبني أن رفع المالك إن كان هناك حتى بالاولى من الزكاة وانظر هل يخاطب

التيح والوقت والذبح وأحكام الضحايا قسمان قبل الذبح وبعده وبدا المؤلف بحكمها وفي ضمنه الخطاب بها فقال (ص) سن طر (ش) يعني أن المشهور أن حكم الضحية السنية لقوله عليه السلام أمرت بالاضحية فهي لكم سنة تسن في حق الحر صغيرا أو كبيرا ذكر أو أنثى مقبلا أو مسافرا فالعبد لا تسن في حقه سواء كان فيه شائبة سيرة أم لاله محجور عليه فإن أذن له السيد استحب ودخل الكافر لخطابه بفروع الشر يصح على المشهور وإن لم تصح منه لانه فطر بمشربها الاسلام (ص) غير حاج يعني (ش) اعل أن الضحية تسن في حق غير الحاج بشرطه ولا تسن في حق الحاج ويدخل في غير الحاج العتق من فاته الحج بعدما حرم به أي إذا تحلل منه بفعل عمر وقبل مضى أيام الفطر فقوله يعني صفة طر أي تسن طر كائن حتى حال كونه غير حاج ضحية لا تحجب وإذا كان من يعني غير حاج تسن في حقه فأولى من ليس منها لأن من يعني قد يتوهم أنه ملحق بالحاج فلا تسن في حقه وإن كان غير حاج (ص) ضحية (ش) هو نائب فاعل سن والمراد بالضحية التضحية وقوله (لا تحجب) أي الضحية بمعنى الذات المضحى بها لا بمعنى التضحية في كلامه استخدام يعني أن الضحية بشرطها أن لا تحجب بحال المضحى فإن انحرفت عما لم يغير تحجب عنه لا يخاطب بها والتي يفيد كلام بعض أن المراد بالتحجب ما يضي بصرفه في الضحية الحاجة اليه أي زمن من عامه ويقسمهم كلام المؤلف وكلام ابن بشران من ليس معنى لا يشق خلافا لعند ابن رشد بخلاف ذلك الفطر فيفسد لها لأن أمرها سهل ولا نها واجبة بالسنة فهي أقوى (ص) وإن يتيم (ش) مبالغة في قوله لغير خطاب وليه أن يضي عنه ماله وقبل قوله في ذلك كما قبل في تركه ماله والنفقة عليه واليتم حجه أيتام ويتيم واليتم في البهائم من جهة الأم في الطير من جهة الأم والاب معارف الأدي من جهة الأب فقط (ص) يجمع شأن وتيم معزو وروايل (ش) حذف شي من الثاني والثالث لالة الأول وقوله يجمع الخ متعلق بقوله سن أي إنما تسن الضحية بهذه الأسان كما قاله الشارح بالضحية لأن التعلق بالفعل أولى من التعلق بما في معان من مصدر ونحوه ولعل الشارح أخذ الحصر من تقديم أخبار والجبرور (ص) ذي سنة وثلاث وخمس (ش) هو بيان لما يجرى في الأضحية وإن جدد الضأن وتي المعز ما في سنة ودخل في الثانية دخولا تاما في جدد الضأن

(٥ - خروني ثالث) بها عن الصبي في عرض قنينة كتبت (أقول) وهو الظاهر وانظر إذا لم يكن له ولي والظاهر إنما كملته ولي من لاوليه (قوله جعده أيتام) قال في ك وجعده أيتامه (٢) على قوله والاصل يتم مائه والاصل في يتيم يتام فقلب أي قلبا مكانا بان قدمت المم على الباء اه (قوله يجمع متعلق بقوله سن) الاحسن أن يكون خبر متدا محجوف أي وهي يجمع وقوله بلا شرك حال من الضعيف المستكن في الجار والمجرور أي والضحية كائنه يجمع حال كونه لا اشتراك في التيم وذلك لأن تعلقه بسن يفيد في السنة معاهدا ما ذكر ولا يلزم من ذلك عدم الإجزاء فيعبر عما أنه الفرض أفاد في كبره ولا يظهر تعلقه بسن لفساد المعنى يظهر عند التأمل (قوله لأن التعلق بالفعل الخ) وذلك لأن الأصل في العمل للأفعال كما هو من في حاشية ابن عبدالحق (قوله ولعل الشارح أخذ الحصر الخ) انظر أن التقديم مع تعلق قوله يجمع بسن مع تقدمه (قوله ذي سنة الخ) وهل يلقي يوم ولادته ان سبق بالغير أو يلقي وهو ظاهر ما سبق في باب القصر

(قوله بخلاف ثنى المعز) السرى كون الشأن يحجز منه الجذع دون غيره هو ان الجذع منه بلح أي يصح أن يحصل بخلاف غيره لا يحصل منه الا الثنى (قوله ودخل في السنة الرابعة) وان لم يكن بينا (قوله قبولنا الجلى) أى فى الاثني وقوله والزوان أى فى جانب الذكر يقال نزا الفصل تزوام باب قتل وزوا وبه الا أن المشاهدان المعز يحصل فى أقل من السن المنكور (قوله فى حد الصغر) أى من جهة الصغر أى من جهة هي الصغر أيضا (قوله وتراى السنين القمرية) أى لا الشمسية التى لا تختلف لان القمرية تنقص بآلة تجسة أيام وتارة تسعة عن السنين الشمسية (قوله بلا شرك) أى تشريك من الملاقاة اسم للسودا واداء الملسد (قوله الا فى الاجر) استثناءه متصل ولا دأى لكونه منقطعاً فائدة التشريك سقوط طلبها عن ادخلهم ولو أغنياها ما مان لها من توجب حد الشرط وأدخل فلا يحجز عن واحد منهما وأما تشريك بعد الفاج فلا تسقط عن التشريك لوضع عن دها والجمهر بها ولو فى الحالة التى تسقط الطلب عن التشريك بالفتح والتشريك صورته أن يكون (٣٤)

بخلاف ثنى المعز لا بد من دخوله فيها دخولاينا كالشهر وأن الثنى من البقر هو ما وفى ثلاثا ودخل فى السنة الرابعة والثنى من الابل هو ما وفى خمس سنين ودخل فى السنة السادسة فهو من باب الف والتشريك عكس يوم بعض وجوه وتوحد وجوه وانما اختلفت أسنان الثنابا من هذا الاصناف لا خلافا فى قول الجلى والتزوان فان ذلك لا يحصل غالب الا فى الاسنان المذكورة ولما كان مادون الحبل من الاثني فى حد الصغر ناقصا كان ذلك فى الانعام كذلك لا يصلح للقرى به وترأى السنين القمرية (ص) بلا شرك الا فى الاجر وان أكثر من سبعة ان سكن مع موقر به وأنفق عليه وان تبرعا (ش) يعنى أن الانصصة لا يجوز فيها التشريك الا فى ثمنها ولا فى غيرها وأما التشريك فى الاجر والثواب فانه يجوز وان كان الملسل أكثر من سبعة بشرط أن يكون الثنى أدخله فى الاجر ساكن المدخل به فى موضع واحد أو كل واحد وان يكون قريبالا لدخوله فلا تدخل الزوجة ولأم الولد ولا من فيه شائبة وق بعضهم ألحق الزوجة وأم الولد بالقرى بيلين بهما من الرحمة والمودمة جعله الله بقوم مقام القرابة وان يكون الملسل ينفق على من أدخله ولا فرق فى النفقة بين أن تكون واجبة كصغار ولدا الفقراء وكبارهم الفقراء العاجزين أو يوه أو توطوا كعمومته وأخوته ونحوهم لكن ظاهر كلام المؤلف ان شرط السكنى معتبر مع النفقة الواجبة وليس كذلك بل انما اعتبر فيما إذا كانت النفقة عليه تطوعا فان كانت واجبة عليه فلا يعتبر سكناه معه انظر الخنجي (ص) وان جعلوا مقعدة لشتم ومكسورة قرن لان أدنى (ش) بالغ على إجزاها كمن جلع الشأن وثنى غير مدفع توهم عدم الاجزاء والمعنى ان الضيقة الموصوفة بما تقدم يحجز وان كانت جملة مخلوقة بتفسير قرن فى نوعها قرن اتفاقا بل اجزاء ولذا قال بعض لأجل للبالغة الا أن يجعل ان لمفع توهم عدم الحكم لاشارة الى خلاف أو مقعدة أى عاجزة عن القيام الشتم أو مكسورة قرن من أصله أو طرفه واحد أو أكثر لانه غير نقص فى خلقة ولا لحم الا أن يكون يدعى فلا يحجز لانه مرض والمراد بالادعاء عدم البره تشبه فى عدم اجزاء ادمية القرن لما اشار اليها بقوله (ص) كين مرض وهز الوجز بيو بسم وبنون وعرج وعود (ش)

لاخوين يقسم أو أكثر كلن الشروط فى الاولى دون الثانية فانها لما ترقى بدونها ان اشتراها من مالها وما جعلها شركة بينهم لم يحجز عنهما واعلم انه يصح التشريك وان لم يعلم بذلك وله أن يدخل الابدع ولو مع وجود الأقرب وفى ك واقترق تعتبر الشروط التى ذكرها المؤلف هل يوم الضصة أو قبل ذلك بأيام والظاهر اعتبارها وقت الدخول لا غيراه الواوئى قلت الشيخ ابن عرفة الفهم من قوة كلام أهل المذهب أن الذى يدخل فى الاجر من شرط الحياة فلا يصح ادخال الولد والوالدتين والجارية على حصصة انتقال ثواب القسامة العصة فقال نعم اه والضصة من الاعمال المالية فهى أقوى من القرابة فى النسابة (قوله ان سكن معه) أى فى حوز واحد أو كل واحد بان كان ينفق عليه معه باب (قوله ولا فى لهما) لا يقتضى أنهما مانع من التشريك فى

الجميع دون الثنى بان يعطى نصف الجميع لسان ولعله أراد الشركة فى العمل بسب الشركة فى الفن فيكون يعنى من عطف اللازم (قوله وبعضهم أدخل الخ) واعتقد بعض الشراح وهو ظاهر قال عجب وظاهر ان السرى ليست كأم الولد وكذا ظاهر ما ذكره ابن عرفة (قوله ولا فرق فى النفقة بين أن تكون واجبة الخ) تقدم انفسى له أن يضى عن ذكر فكيف هذا طلوعا ان المراد مخاطبة بالسنة فى حقهم ويحصل الامتثال بالنفقة استقلالاً وشركة قد تدبر (قوله بالغ على إجزاها الخ) لكن لا بد من تأويل جذع ذات لان جهه لفظ مؤث (قوله والمعنى ان الضيقة الخ) فى عبارته تناف وذلك لان قوله بالغ على إجزاها الخ يفيد أنه مبالغة فى جذع شأن وقوله والمعنى الخ يقتضى مبالغة فى قوله خضية لا يحجب وهما وجهان حازان فى تمام الشراح على وجه غير ظاهر (قوله عدم البره) أى لا السبلان وكأنه قال لان لم ير وان لم يسلم دمه (قوله وبنون) يفيد فى توصيه بالدم فلا يضر غيره فكان عليه أن يقبده باللازم كاقبده الشئى ولا يقتضى عنه قره بين لان اللين لا يلزم لانه لا يقين فى بعض الاوقات جنوناينا وبقي فى بعض آخر

(قوله لا تنقي) بضم التاء وسكون النون وكسر القاف مضارع أتقى الرباعي يقال أتقت الابل سميت اه فتفسر بها التي لا تخفى عظمتها فتفسر مراد (قوله الشحم) أي عظم الجصل لها سهال (قوله البشمة) بفتح الباء وكسر الشين (قوله غير المعتاد) أي أثقلت الأكل ولا يلائم منه كونه كثيرا وقوله الآن يقال الخ التظاهر به يتقسم قسمين أيضا (قوله المرض الناشئ عن التفتة) ظاهر العبارة أن التفتة غير المرض مع أنها التفتة هي المرض الناشئ من كثرة الأكل (قوله فقد الألهام) بحيث لا يبتدى ليما يتبعه ولا يجانس ما يضره (قوله وهي التي لا تنقي الغنم) الأولى أن يقول وهي التي لا تسير بسير فروعها الأجل (٣٥) أن ينجل غير الغنم (قوله وفأنت برز) أصليا

أو طارئا (قوله غرضية) بالضم والكسر البيضاء والجلدة ومقطوع الذر كرا يسمى قطعة خصبة قال السدري بغير خصبة دون خصي لشمول خصبة اللقطة وما كان طارئا ولو عبر بخصي لكان فاصرا على الطاري لأن الخصى عسقا ما طرأ عليه زوال الخصبة والظاهر أن المراد بالخصي هنا ما ينجل وليس له اثنين كما في كلام أبي عمران وليس له كروم وليس له واحد منهما موحدا بل لا يخفى أن قوله وفأنت عطف على بين المدخول لكاف وما قبله عطف على مرض فوقع العطف وأعلى المضاف إليه والمفعول بالهنا وانتقل لهذا تطير في العربية ولعله كثير لك (قوله لانه يورث غنمة) فالفرق بين مقطوع الأذنين والاثنين أن مقطوع الاثنين وجد منه ما عوز وهو طيب اللحم ومقطوع الأذنين لم يوجد منه ما عوز من نقص خلقة ما ليس شاع قطع الخصبة مرضين (قوله وصعب جدا) انظر إذا كانت صعبة صغيرة إحدى الأذنين دون الأخرى (قوله وهي السكام الواقعة في عبارات بعض أهل المذهب بتشديد الكاف (قوله وذئ أم وحشية) الظاهر ولو

بعض أن وجود شي مما ذكر في غير الأجزاء منها المرض البين وهو الذي لا يتصرف معه يتصرف الغنم لأن المرض البين يفسد اللحم ويضر عن بأكمله ومنها الهزال البين وهو معنى قوله عليه السلام البيضاء التي لا تنقي أي لا تخفى عظمتها لشدتها الهاطلة أهل اللغة ومنها الجرب البين وهو معروف ومنها البشمة التحريك التفتة يقال بشمت من الطعام كفرح وقد أشبهه الطعام وبعبارة أخرى البشمة هي التي أصابها التفتة فمن الأكل غير المعتاد والكبرلان ذلك مرض بها اه وإذا كان مرضها فلا يبين كونه بينا لأن يقال المرض الناشئ من التفتة لا يفتك عن كونه بينا ومنها الجنون البين فبعد البشمة معتبر في المعطوفات فلا يضر التفتة من جمعها وجنون غير الأذى فقد الألهام ومنها العرج البين وهو معنى قوله في الحديث والعرج البين ضلعهما القاض وهو بفتح الصاد واللام أو الحسن روي بالظام المشابة أي عرجها وهي التي لا تنقي الغنم وانما لا يجوز لها أن يذهب نفسا في المشي لتدرك الغنم فتكون مبهزلة اللحم ومنها العور والماتع من هذا المذهب بصر إحدى عينيها الباجي وكذا لو أذهب أكرهتها فلذا كتبنا بغيرها على الناظر لا ينبغي أن تنظر أو كان على غير الناظر لم يمنع الأجزاء (ص) وفأنت بغير خصبة (ش) معطوف على بين والتقدير وكذا مرض بين وذئ بغير وفأنت والمعنى أن فأنت الجزء كيد أو جعل خلقة أو طارئا لا يجوز أن يضي به هذا في غير فأنت برزوا لخصية أما هو فلا يمنع الإزالة يعود بفتحة في لهما فيصير ناقص وإذا لا يجوز أن يقطع الأذنين لأنه لو وجد منهما ما عوز يصير بل نقص من خلقة (ص) وصعب جدا (ش) يعني أن الصعبة بالمدح وهي السكامة لا يجوز في الأخصبة لأنها إذا كانت صغيرة الأذنين حقا فكأنها خلقت بغير ذئ فإن كانت صعبة لاحدا فأنها لا يجوز المراد بهذا بحيث تقع به الخلقة ولما يمكن في كلامه فمما سبق ما يقتضي الحصر في التذ كروما يصرح غيره بقوله (ص) أو ذئ أم وحشية (ش) لا خلاف أن الذئ أم وحشية لا يجوز في الأخصبة كما لو ضربت قول الشأن في أن الشئ فتوالى لأن الحيوان غير الناطق إنما يلحق بأهله ولذا انما يسمى بغيرها إذا مات أمه عكس الأذى وإما إذا كانت أمه غير وحشية بان كل من يهجمه الأنعام فلم يجوز في الأخصبة على أحد القولين كما لو ضربت قول الظاهر خلاف في أن الشأن فتوالى ذلك لكن الرابع من القولين عدم الإجزاء على الحصر الجزاء فهو ما فلا مفهوم لقوله أو ذئ أم وحشية (ص) ويترامو بكاو مجزاهو يابسة تضرع ومشفقة أذن ومكسرة من لغز انفراد أو كبر وذاهية ثلث ذئب لا أذن (ش) يعني أن كل واحد مما ذكر منع الإجزاء منها البتراموهي التي لا ذئب لها في جنس ما له ذئب بأن خلقت بغير ذئب أو جنى عليها

بواسطة (قوله ومكبورة سن) أو متلوحة بل المراد بالكسر القطع كما يفيد بعض من كتب لقول المستف لغير انفراد بقيد المراد بالكسر القطع أي الجنس من حيث تحفته في اثنين أو أكثر لا واحد وقوله لغير انفراد أو كبر أو لا انفراد أو كبر فيصير ذئبا لجميع وانظر لو كبر من سنين فأكثر بعض كل واحد هل هو كسر السنين أي قطعها لغير انفراد أو كبر فلا يجوز ويكت عن الخلقة بغير أسنان واستظهر بعض الشيوخ عدم الأجزاء (قوله وذاهية ثلث ذئب) أي هيأه من الغنم التواءا ما لم يكن ذلك كالتنقي في بعض البلاد فإنه لا يتحدد بالثلاث بل ما ينقص الجمال (قوله لا أذن) أي لا ثلث الأذن وانظر لو نقص من كل اذن الثلث هل يمنع الإجزاء المتعددة أم لا

(قوله رابعة) الحسن التي تلي التاب والثنية هي السنتان التان في مقدم الغم (قوله وكذا الحفلة) كذا في نسخة وظاهره وكذا انا كان الكسر فقا وليس كذلك بل المراد ان الحفلة لا يضرب قبل ان القاسم لا بأس بالي حفت أسناتها (قوله من ذبح الامام) أي من انتهاج مع الامام فلا بد ان يقربه اومه لا يجزئ مطلقا كان ابتداء من وقت معه وقبله لان ختمه بعد فقير كذا في عب الآن الذي تقدم انه اذا ابتداء بعد وقت معه تجزئ الآن بعض الشيوخ اعقد ما في عب احتياطوا وانظره فان اذ كان يجزئ في الصلاة فاول ما هنا وظاهره وتوئين ان ذبحه لا يجزئ خفية وانظر اذا تعد ذلك يتبعوه في ذبح ما يجزئهم فهل يكفي بذلك أولا والحاصل ان وقت الذبح لغير الامام في اليوم الاول بعد صلاة الامام (٣٦) وخطبه ونجبه وهذا الذبح فان لم يذبح فانه يعتبر قدر زمن ذلك (قوله وهل هو

العباسي) فيلزم تحري اهل بلاده كلها لنجبه فيما يظهر في تنبيه قوله وهل هو العباسي الخ كان على المستغف أن يقول وهل هو امام الطاعة الخ اذ يقول احدينا به يندب أن يكون امام الطاعة عباسيا وانما تلك العبارة الضمى وان الخاجب لان الاول قال والمعتبر امام الطاعة كالعباسي اليوم وقال الثاني والامام اليوم العباسي وانما قال ذلك لانهما في زمن ولاية بني العباس وكان امام الطاعة عباسا أفاده محشى نت (قوله أو امام الصلاة) بعد المستخلف عليها سواء استخلف على غيرها أيضا أم لا أي الذي يصلي خلفه العبد وينبغي اعتبار امام حارته الساكن بها وان صلى خلف غيره في غيرها أو فيها كجبي فتاب عنه بها لان امام الحارثة مستخلف بالفتح من الامام وزانجه (قوله ومخلفها امام يخرج الخ) واذا اعتز بذي امام الطاعة حيث أخرج أخضته ولو على القول بان الاعتبار امام الصلاة فاول اذ صلى نفسه وخطب كذا ذكر في ك (قوله وكلام المؤلف معترض الخ) أي

مخصص فقطعه ومرا دة النص على أعيان المسائل فلا قال يستغنى عن هذه بقايت جزء ومنها البكم وهي فاقدة الصوت من غير أمر عادي لان الناقصة اذا مضى لها من جهلها ستة أشهر يسكن فلا تصوت ولو قطعت ومنها اختراوه وهي متغيرة راحة الغم لانه نقص جمال ولانه يغير الغم أو بعضه الاما كان أصليا كبعض الابل ومنها ليس الضرع فان كانت أرصعت ببعضه فلا يضرب والظاهر ان ما يجزئ من ضرعهما لمحمد كبايسة الضرع ومنها مشقوقة الاذن اذا زاد الشق على الثلث فان كان الثلث فادون أجزأت لانها اذا لم يضرب قطعه كما في فحري شقه ومنها مكسورة ومضروعة سنن اذا كان لغير انقار أو كبر أو هرم برابعة أو ثنية أو غيرها ما واحدة فاقوها امالا تضار أو كبر أو هرم فلا يضرب وكذا لحقاه أي ولو لم يجمع ومنها ذاهبة ثلث الذنب فصاعدا يقطع أو مرض لا تلم وعظم واما ذاهب ثلث الاذن فدون فلا يضرب لانه حلد (ص) من ذبح الامام لا آخر الثالث (ش) خبره متداخض أو أي وقت كل من الذبح والضرع من ذبح الامام وأحال من خصصة أي كائنه من ذبح الامام لغير الامام وأما فوقه من زفاه من صلاة وخبطه والتبادر من الامام انه امام الصلاة ثم يحكى الخلاف بعد ذلك ويستتروك بكل من الذبح والضرع لا آخر اليوم الثالث من أيام الضرع بقوت بضره ولو لا خلاف عندنا في ذلك فقوم الضرع معاد للضرع غير معدود للحرى الا العقبية واليومان بعده معلومان معدودان والرابع معدود وغير معلوم (ص) وهل هو العباسي أو امام الصلاة قولان (ش) تقدم انه قال من ذبح الامام فهل المراد بالامام العباسي وهو امام الطاعة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تخم من قرئش أو المراد بالامام الذي يصلي بالناس صلاة العبد وغيرها اذ كان مستنابا على ذلك في ذلك قولان ومخلفها امام يخرج امام الطاعة أخضته للذبح بالمصلي والا فلا يعتبر امام الصلاة خلافا لبعضهم وكلام المؤلف معترض انظر الكبير (ص) ولا يرى قدره في غير الاول (ش) يعنى أنه لا يرى قدر ذبح الامام الا في اليوم الاول وتقدم أن الامام لا يضى الابعاد الصلاة وانخطبه معا وأما في اليوم الثاني والثالث فلا يرى الامام بل يدخل وقت الذبح أو الضرع من طلع أو الغمر لكن المستحب أن يؤخر الذبح أو الضرع الى حيل الثالثة واذا علم أن مرجع الضرع المذ كور في قدره هو ذبح الامام السابق في قوله من ذبح الامام علمت عدم ظهور قول الشارح لو أن الضرع فقال قدره العود على الصلاة لكان أحسن وعليه فلا بد من مراعاة الخطبة أيضا لانه اذا ذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة لا يجزئ كامر (ص) وأعاد سابقه الا للحرى أقرب امام (ش) تقدم أن وقت الذبح من ذبح الامام وتقدم أن الامام لا يذبح الا بعد

اعترض بثلاثة أمور الاول أن القائل بأنه العباسي وهو الضمى لا يقول بالاخصار في العباسي دون امام الصلاة بل العتبر أحد هما لا يمتنع والقائل باعتبار امام الصلاة وهو ان يرشد لا يقول بعدم اعتبار أمر المؤمنين وحسنه فليس بين القولين خلاف الثاني أن المشهور من القولين أي على تقدير كون الخلاف حقيقيا القول الثاني الثالث أن محلها حيث يخرج امام الطاعة أخضته للذبح بالمصلي والا فلا يعتبر امام الصلاة خلافا لبعضهم (قوله وعليه الخ) ليس هذا من كلام الشارح بهر اهل توبك عليه من شارحا (قوله وعليه فلا بد من مراعاة الخطبة أيضا) هذا بالنسبة للفقير بل اذا ما علمت نقول لانه اذا من مراعاة قدر ذبح الامام (قوله وأعاد سابقه) هذا فيهم امامه أخضته وأمرها وتحري وذبح قبله فلا يجزئ أو ما ان لم يبرزها فقير (قوله الا للحرى أقرب امام) أي لكونه لا امام له وأما من له امام ولكن لم يذبح فقير ذبحه بعد خطبته قال عجب فان قلت الحرى هو

التأخير بقدر صلاة الامام وخلطته وذهبه وهذا الامر يستوى فيه الامام الاقرب والابعد قواحه التفرقة فيما قلش وجهها ان
 الاقرب شأنه ان يطلع على حاله من قرب المصلين من منزله وبعدها منه ووقت خروجه من منزلهما وحصول عذره وجب التأخير وبعده
 واتحاد وقت طلوعه بيلدوم بلدا الامام بخلاف البعد (قوله اقرب امام) أى اقرب بلدي ذبح امامها بعد خطبها ولومع البروز للمصلي
 وهذا واضح في البلد التي بها خطب فقط واما في مثل مصر فينبغي ان يتحرى اقرب امام في اقرب الحارات الى حارة التي ليس بها امام
 يضحي لان كل حارة بمنزلة بلد (قوله) قال تت ولولم يتحرى اهل البوادي ومن الامام لهم وتعدوا الذبح قبله او ذبحوا بغير تحرر ولا
 اجتماع وقوم ذبحهم قبله لاني ان بعدوا انتهى قوله وتعدوا الذبح قبله جملة خالية والمراد انهم ذبحوا في وقت يتميز به فقبل ذبح الامام
 وقوله او ذبحوا بغير تحرر أى ذبحوا في وقت يستحيل كونه قبل ذبح الامام او بعده انتهى ومقاده انهم لم يتحرروا وتبين انهم ذبحوا بعده
 اجزا (قوله ثلاثة اميال) أى وربع (قوله لانه الذي ياتي لصلاة العبد منه) في هذا التعدد نظر لان من في ثلاثة اميال حكمه حكم
 البلد التي بها امام لانه مخاطب بالصلاة على وجه السنية مع امام البلد وانما التحري المجرى فيمن كان ابعد من ذلك هذا الذي يظهر من
 كلام اهل المذهب قال في المدونة وليتحرر اهل البوادي ومن الامام لهم من اهل القرى صلاة اقرب الائمة اليهم انتهى ويخوف في الرسالة
 ومن كان داخل تحت الثلاثة اميال لا يقال فيه الامام وقد انكر هذا (٣٧) التصديق فقال لم اره في ما وقفت عليه

من شرح هذا الكتاب ولا في شرح
 المدونة لابي الحسن وابن ناجي
 وتكيل التقييد ولا في ما وقفت عليه
 من شرح الرسالة ولا في النسخة
 وقال البايجي واما من كان موضع
 ليس به امام مثل الذين لا يصلون
 صلاة العبد بخطبة فروى ابن الغمام
 عن ما في يتحرر صلاة اقرب الائمة
 اليهم انتهى وهذا ظاهر اه من
 محض ثبت (قوله مفهوم الاستثناء)
 هو الاجزاء مع التحري (قوله وتبين
 الخ) هذا الكلام ليس بجواب
 بل فرض المسئلة لم يبررها واخروا
 الذبح قدر ذبحه والحال ان الامام
 قد تواني بلا عذر فلما يتحرر
 خلاصته ان الامام آخر الذبح بلا

صلاة العبد وبعد الخطبة ايضا فمن ذبح قبل الامام في اليوم الاول اعاد وتكون شاة لم الا
 من الامامه وتحري من الائمة اقرب امام البسه قد ذبح قبله فله يحزنه وحده بعض القرب
 بثلاثة اميال لانه الذي ياتي لصلاة العبد منه أى اماما بعد عن ذلك فلا يلزمه ان يبعده لان
 الضمة تتبع الصلاة وانظر اذا لم يكن اقرب اماما وكان وقت ذبحه فقبل ذبح بعد ان
 يصلي العبد او ينزل قريبا الى اهل البيت في وقت شاة ولما كان مفهوم الاستثناء لقونه
 كالمطلوب بل قيل انه منطوق شبه في مفهوم الاقتصار وهو الاجزاء بقوله (كان لم يبررها
 وتواني بلا عذر قدره) أى ان الامام اذا لم يبررها فخصته الى المصلي وذبحها بمنزلة وتحري شخص
 قدر ذبحه قبله ثم ذبح وتبين انه ذبح قبله لكونه تواني في الذبح بعد وصوله لمنزلة لتفسير عذر فلما
 يتحرر منه فقله قدره نظر في قدره أى آخر المضي ذبح اخصيته قدر ذبح الامام
 اخصيته بمنزلة وانما قلنا ان قدره معمول لغيره لان خير تواني راجع للامام (ص) وبما انتظر
 للزوال (ش) هذا مفهوم قوله في السابق بلا عذر أى وان كان تواني الامام عن الذبح بسبب عذر
 كاشتغاله بقتال عدوا وغیره انتظر ذبحه ليدفع به قريبا الى حيث يسبق قدرا ما ذبح فيه
 قبله لثلاثين الوقت الافضل من اليوم وفهم من كلام المؤلف ان التحري ليدفع الذبح الامام
 أو لغيره حيث لم يبررها فخصته اموالاً برزها فلا يعتبر التحري من احد سواء عمل بارزها ام لا لان
 تحريره وبعده سواء في عدم الاجزاء حيث بان سبقه ولما كان قوه وقت الذبح من ذبح الامام
 لا آخر الثالث شاملا لا بالامام يسليها بل بالمراد بقوله (ص) والظاهر شرط (ش) أعوا لها في

عذر الناس عالون بذلك فنقول لهم حيث كان الامام آخر لغيره عذره تأخر قدر ذبحه فله يحزنه
 وكان تأخيره لغيره فانه يؤخر عن قريبا للزوال ونص ابن رشد ان لم يتحرر الامام اخصته الى المصلي وجب على الناس ان يؤخروا فخصها بهم
 الى قدرا ما يبلغ الامام فذبح عند وصوله وليس عليهم انتظاره ان تراخي في الذبح بعد وصوله بغيره فلما آخر الذبح لصدره من اشتغال
 بقتال عدوا انتظره واما في ذبح وقت الصلاة بزوال الشمس انتهى وفي لئ والظاهر ان الائمة والجنون من العسر (قوله) وانما قلنا
 ان قدره معمول لغيره (خ) حاصله انما كان خير تواني قائدا على الامام فلو حصل قدره معمول تواني لكان المعنى وتواني الامام بلا عذر
 قدر ذبحه فانه يجزئ ما هو مودع المضي في وقت قدر ذبحه جميعا انه لا يجزئ الا اذا آخر المضي قدر ذبح الامام فقدر (قوله انتظر)
 ظاهره الوجوب (قوله كاشتغاله بغيره) انظر هل يعتبر كونه عددا بالتسبيح الى نفس الامر أو بالنسبة للمضي وفتر ذلك ان من اعتقد
 ان الامام تواني بلا عذر او آخر قدره مودع وانحرمت تبيين انه آخر لغيره فلا يجزئ على الاول ويجزئ على الثاني (قوله قريبا للزوال) اشارة
 الى ان كلام المتن ليس باتباع على ظاهره والاشكال بوقوع الذبح بعده فيكون واقعا بعد خروج الوقت الافضل (قوله وفهم من كلام
 المؤلف) أى من قوله كان لم يبررها بمقتضى فصله به كلام المصنف من قوله أى ان الامام ان لم يبررها (قوله اموالاً برزها الخ) هذا
 بالتسبيح لانه كان يبلد الامام لا بغير بلده

(قوله ليصبح الخ) وذلك لان ذلك شرط صفة وشرط الصفة ما كان في وسع المكلف والتظاهر ان الشرط كونه في النهار لا الفجر وذلك لان الفجر هو المشروط (قوله وسالم الخ) أي من العيوب التي تجزئ معها كمرض خفيف وكسر قرن اذا برئ (قوله وغيره خ) أي اذا كان يسيرا وهو الثلث خدون والافلا تجزئ ولا شك في استفادة هذه الامور من قوله وسالم فهو من عطف الخاص على العام لان السلامة من العيوب التي تجزئ معها تنزه السلامة من هذه الامور الاربعه وتؤكد كراهة الحديث عليها وعبر عنها بصيغة التانيث من ارتكاب التذكري فمقابله وفيما بعده نعا اللفظ الحديث (قوله وغيره خ) أي من عطف الخاص على العام وهذا مقيد باليسارة وهو الثلث خدون والافلا تجزئ (٣٨) ك (قوله بخلاف غيره) أي فليس يكره بل خلاف الاولى فيكون استعجب

الامام أكد (قوله على ما تقدمه) أي على شيء لا يمنع الاولى اسقاط لا ثمان الظاهر ان الحسن وعدمه أمرزائد على السلامة وعدمها فلا ينفك هذا الكلام (قوله يجب احتسابها) المراد بالوجوب ما يتوقف الصفة عليه (قوله وأبيض) لم يرد بأبيض فاعل التفضيل انتهى من ك (قوله ان لم يكن انصبي أسمن) فان كان أسمن فهو أفضل من الفعل السمين وأولى من غير السمين ويفهم من كلامه أن الانقي لا تقدم على القليل ولا على النحس ولو كانت أسمن ثمان النحس الاسمن يقدم على الفعل السمين ولو كان أسمن الفحل أسمن كما يشهد قوله توضيح الظاهر تقديم الاسمن الابيض من النحس ولو كان أسود على الاقرن الابيض الفحل السمين ويفهم من هذا تقديم النحس السمين الاجم الاسود على الفصل الاقرن الابيض الهزيل هزا لا يمنع الاجزاء ثم ان هذا يخص قوله هذ كان كل فرع أفضل من خصائصه وخصايته أفضل من اناته ونظيره من كلامهم ان الانقي السمنة لا تقدم على

الخصايا والهدا بشرط فلا تجزئ ما وقع منها على المشهور وأول النهار طالع الفجر هلاذ من تقدري شيء ليصبح الحمل أي ذبح النهار وأجبره وأوقع النهار بشرط في غير اليوم الاول وفي الاول مع ما تقدم التص عليه من كونه بعد ذبح الامام وأجبره أقرب امام (ص) وندب ابرازها ويجوز سالم وغيره فلو شرط فلو مقابلة ومدايرة (ش) يعني أنه يندب للامام أن يبرأ فخصته إلى الحمل ليذهبها فيها بعد الصلاة والخطة فعمل الناس بذهبه فيذهبون بعده كانت عن النبي ذلك ولو أن غير الامام ذبح أخصته في الحمل بعد ذبح الامام جاز وكان موابا فكلام المؤلف في الامام وفي غيره لأن ترك الامام ابرازها مكرم وبخلاف غيره وما يستعجب أن تكون الاضفة جديدة أي حسنة الصورة أي حسنة اذاعلى ما تقدمه لا يمنع الاجزاء وما يستعجب أيضا أن تكون الاضفة سالمة من العيوب اليسيرة التي تجزئ معها الاضفة كالشرط اليسير في الاذن مثلا وأما العيوب التي لا تجزئ معها فانه يجب احتسابها كالمرض البين كالجذام وما يشعب أيضا في الاضفة أن تكون سالمة من جميع هذه العيوب الاربعه وهي كونه غير خرفا وهي التي في أذن شترق مستدير وغيره فلو مشقوقة الاذن وغيره مقابلة وهي التي قطع من أذنه من قبل وجهه ووزن مغلط من قدام فان كانت من آخر فهي مدبرة فالندوب أن تكون سليمة من جميع هذه العيوب وقول الشارح من أحد هذه العيوب الاربعه فيه شيء الآن قال مراده بالاحد الملم الدار وهو لا يتحقق فيه الا انتماء الجاع (ص) وممن وذ كر وأقرن وأبيض وحل ان لم يكن انصبي أسمن (ش) لا اشكال ان السمين أفضل من غيره ولا يلزم منه جواز التسمين والمشهور استحبابه كره ابن شعبان لانه من سنة اليهود والمشهور ان ذ كر كل جنس أفضل من أنثاه وكذلك الاقرن أفضل من الاجم وكذلك الابيض أفضل من خلافه ويتبين أن ما قارب البياض أولى مما بعده منه وكذلك الفحل أفضل من النحس الآن يكون النحس أسمن والافهر أفضل من الفحل (ص) وضأن مطلقا معز مهل بقرو وهو الاظهر وأبل خلاف (ش) يعني أن الضأن باطلا معز كور واثاته فلو وخسبه أفضل في الاضفة من المعز باطلا معز ثم ان المعز باطلا معز أفضل من الابل ومن البقر باطلا معز همل البقر أفضل من الابل لانه أطيب لحما أو الابل أفضل من البقر لانه أطيب لحما في ذلك خلاف بين الاشياخ اختار الاول ابن الجليل وصاحب الموهبة فيقول وهو الصواب واختار الثاني ابن شعبان وهو خلاف في حال هل البقر أطيب لحما أو الابل بخلاف الهدا باطلا أفضل فيها كثرة البهائم فخصايا حيث ذكره اربعة أنواع في كل فرع ثلاثة مراتب ذ كر نخصي فاني يقدم الذ كر

مقابله من الذ كر الفصول والخصايا (قوله ان السمين) أي ذبح السمين (قوله والمشهور استحبابه) يرجع من الثاني ان المشهور جواز الاستحباب بخلافه لت قال في ك وأما تسمين المرأة فلا من مسلم بل يضر (قوله لانه أطيب الخ) أي فنكل من القولين يعلى بالاطيبه بحسب ما ظهر عنده (قوله وهو خلاف) أي امام القصة وهو خلاف بسبب خلاف في حال (قوله هل البقر أطيب الخ) استشكل تعليل تقديم البقر على الابل بطيب لحما على لحم الابل مع ورودان له لدهاء ويجب بانه يمكن حله على البلد الحارة وتقولوا كنت أني الضأن أهر لمن ذ كر للزهر هكذا انتهى وقال ابن غازي ومصر ابن عرفة مشهورة الاولى ولا أعلم من شهر الثاني وفي الاقهي الظاهر طبيب البقر انتهى وهو المعروف في مصرنا

(قوله لمن أراد الاضحية) اشارة الى ان قول المصنف لمضغ معناه لمدا التخصيص (قوله ولا يخلق) أي ولا يتلف (قوله تشيها بالجرم) الاحسن التعليل بأنه انما استحب الترك لما ورد انه يعقوب كل من تشبه بجرم من التاروا الشعر والتفرا أجزا اعتزك حتى تدخل في العتق (قوله ولا يفيز من الترك على العشرة) مراد به العشرة التسعة والاربع على التسعة تصديق بغيره قال في ك وجده غسدي مانصه فلو فزير الماراة ولا قدرته على افضية فضيل الضحية تقدمها عليها وما اوال الصدقة والعتق فهو اولى منها ما لم يكن الزمان زمن مسغبة فتكون الصدقة اولى (قوله المشهور ان الاضحية) ومقابلها ان الصدق افضل (قوله الضحية تعليل وأخر العادة أنه لا يعتد بقوله بتشها بل ولو بأكثر من ثمنها (قوله افضل من انظاره الواجب (٣٩) الخ) رده شيخنا الصغير بأن ذلك المستحب محتسب على الواجب وذلك لان الانظار الواجب تأخير الى مدة مخصوصة وهذا الذي حكم تشيها تأخير على الدوام وهو مشتمل على الواجب وزيادة (قوله ولو كانت الضحية بيدنا) فان قلت قد قال ابن جرير ان محل كون الصدقة افضل من العتق بماذا تصديق بالساوي لان تصديق بالدين هما الفرق قلت قد فرق القائلان ما هنا انظارا شرعية (قوله وهو عليه الجزار) أي يعاون في تسليمه لداود عن عروة بن المهرث الكندي قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الدواع وأتى بالدين فقال ادعوا لي يا احسن أي فدي له أي فقال خذ أسفل الحسرية وأخذ التي صلى الله عليه وسلم بأعلىها ثم طعن بها البسنت اه فنه يكون هذه افضل من العكس (قوله رأس الحسرية) النخهر الطرف الاعلى وقوله ويضعه على المنصر المناسب ويضع الصبي طرف الالة كترج أي الطرف الاصحى على الرمح (قوله والوارث انفاذها) أي ولا يجوز عن الوارث

من كل نوع على خصايه وخصايه على اناته فالمراتب حيثما اثناعشر مرتبة أعلاها ذكور الصان وأدناها اناث الابل (ص) وترك حلق وقلم عشرين الحجة (ش) يعني أنه اذا دخل عشرين الحجة فإنه يتبدل بآراد الاضحية أن لا يظلم أنظاره ولا يخلق شيئا من شعره ولا يقص من سائر جسد شيئا تشيها بالجرم ويستبرئ على ذلك حتى يقضى قوله وترك حلق أي لاله ولو بنورة وقوله عشرين الحجة ترك ما ذكر مراد التاسع من ذي الحجة ان ضحي في اليوم العاشر والا يفيز من الترك على العشرة ويدخل فيه المدخل في الضحية فينتدبه ما يتبدل بالكلها (ص) وضحية على صدقة وعتق (ش) المشهور ان الاضحية افضل من الصدقة بثمنها ومن العتق لان الضحية سنة والعتق والصدقة كل منهما مستحب وانما نص على ذلك دفعها لما يترجم أن المستحب هنا افضل من السنة كأنه قد يكون افضل من الواجب فان صدقة دين المعسر ان هو عليه افضل من انظاره الواجب المشار اليه بقوله تعالى وان تصدقوا خير لكم أي من انظاره وظاهره افضلية الضحية على العتق ولو كانت الضحية بيدنا والرقبة بعشرة مثلاً (ص) وذيها بيده (ش) يعني أنه يجب الضحية ذكراً أو أنثى أن يذبح أو يضرب أضحيته بيده لان ذلك من التواضع لله واقتداء بسيد البشر فإنه كان يذبح أضحيته بيده وبعبارة أخرى يوجب ذبحها ولو امرأة أو صبياً يذبح ان طاق قال لم يندفك الا بمرافق فلا بأس أن يرافقه ولا بأس أن يمسك بطرف الالة أو يمسك بالجزأ برأس الحسرية ويضعه على المنصر أو العكس فان لم يحسن شيئا استأجاب ويستحب أن يحضر عند نائبه وتكره الاستئابة مع القفدة (ص) ولوارث انفاذها (ش) أي يوجب الوارث انفاذها أي ذبح الضحية عن موثره الذي مات عنها قبل ان يجابها أو نذرهما على ما يأتي وليس عليه دين بغيرتها ولا ان يباع فيما عليه من الدين بخلاف ما اذا مات بعد ما يجابها فان على الورثة انفاذها فيقتسمون لها ولا تناع في ذلك الدين الذي على الميت لانها كانت وسواء كان الدين قدما أو واحداً (ص) وجع أكل وصدقة واعطائه لبلد (ش) يعني أنه يستحب لصاحبه الاضحية أن يأكل منها وان تصدق على الفقراء منها وان يعطي أهله منها ولا تحديق ذلك لربع ولا غيره ويستحب لصاحب الاضحية أن لا يأكل يوم النحر حتى يأكل من أضحيته وان يأكل من كبدها قبل أن تصدق منها ولو ألدل الاعطاه بالاهداء لكان أولى لان الاعطاه يجمع الصدقة (ص) واليوم الاول وفي أنفسنا أول الثالث على آخر الثاني تردد (ش) يعني ان اليوم الاول كله من ذبح الامام الى غيره افضل من اليومين بعده وأما أول الثاني من غيره الى زوجه فهو افضل من أول الثالث

(قوله على ما يأتي) لكن يأتي ان النذر ليس كالذبح على المعتد (قوله بخلاف ما اذا مات بعد ما يجابها) أي ذبحها ثم دعا على المعتد حتى لم يقل أو نذرهما (قوله سواء كان الدين قدما الخ) هذا صريح بأنه لما ذبحها فندفكت على أرباب الدين ولو فرض أن الدين بغيرتها وكان الدين سابقا فتدفع ذلك في حكم ما يترك الفلوس (قوله وجمع الخ) سواء تطوع بها أو وجبها فان اقتصر على واحد أو اثنين خالف المستحب على المنع ومقابلها لان الواجب أن تصدق بكمها افضل وهو منه اذا فضل العبادات أجزأ أي اشقها على النفوس (قوله وأن يأكل الخ) معطوف على أن لا يأكل (قوله من ذبح الامام الى غيره) أي على المعتد خلافا لمن يقول أول الثاني افضل من آخر الاول

(قوله وحكي ابن رشد الخ) القاعدة اذا اجمع كلام ابن رشد والنص في مقدم كلام ابن رشد **فتنه** اعلم ان التردد لم يفسر بهذا التفسير بل يفسر بطريقة ابن رشد وطريقة النص على وجه آخر عن النص غير ما اشار به الشارح افاذا بحثت في ذلك انه اختلف هل النصف الثاني من اليوم الاول افضل من اول الثاني واليه ذهب ابن الموزا والاعكس وهو قول ما لا يوافق الواضحة قال وكذلك الثاني يذبح من ضحى اليوم الاول الشمس فان غابته امر بالصلاة في ضحى اليوم الثالث وانكر القابسي قول ابن حبيب هذا وقال قبل اليوم الاول كله افضل من اليوم الثاني والثالث ورواية ابن الموزا واختياره احسن من هذا والى عند ابن الموزا هو المعروف وراى القابسي والنص في هذا الخلاف ايضا حريصاين آخر الثاني وأول الثالث وقال ابن رشد لا يختلف في رجحان الثالث على آخر الثاني فانما اثار بالتردد لظن بقتين وهذا هو الصواب اه تقول شارحنا وهو راى النصب في غير ما ظاهرا لان راى النص في كماله انما هو ان اختلاف المذكور جواز في حريصاين آخر الثاني وأول الثالث وهو راى القابسي يذبح (قوله أى يذبح وذبح والذبح) مرور على المعنى والراجح المذهب وهو انه ما كذب الذبح لا يندب بدون تأكيدنا ذبح الوفاء خارج قبل الذبح حكم لجمه وطلعه حكم لجمها وطلعه صرح به عجم (قوله بين ما أوجبه) أى بالنذر وقوله وما لم يوجبه (٤٠) أى بالنذر أى فان كان واجبا بان نذرها ولت فبذبح وذبح ولها وما

وأما أول الثالث الخ وزالة هل هو افضل من آخر الثاني وهو من زواله الى غروبه وحكي ابن رشد عليه الاتفاق أو العكس وهو افضل في الثاني جمعه على أول الثالث وهو راى النص ورواية ابن الموزا العكس وهو المعروف تردده ولا لعلنا نحن ان لأنه يفهم منه القول بأفضلية آخر الثاني على أول الثالث لاحتمال فهم التساوي بينهما فافقوا قال والعكس كما قررنا لاستقام ولما كان ولا الانصبة يتبعها تارة ولا يتبعها أخرى أشار الى ذلك بقوله (ص) وذبح والذبح قبل الذبح وبعدمه (ش) أى يذبح وذبح ولا الانصبة الخارج منها قبل ذبحها مظاهرها ولونذرها وهو كذلك ولذا لم يسلم قول ابن الحارثي وحكم لجمها وصرفها ولها كذلك أى التفصيل بين ما أوجبه وما لم يوجبه انظر التوضيح اه وأما الخارج منها بعد ذبحها فمات فهو كجزء منها أى حكمه حكم لجمه ان لم ينقسم خلقه ونبات شعره وان خرج بعد ذبحها حيحية مستمرة فانه يحكم بذبحه لانه مستقل بحكم نفسه (ص) وكجزء صوفها قبله ان لم ينقسم للذبح ولم ينقسم حين أخذها (ش) يعنى ان المضحى بكمه ان يذبح صوفها ضحيته قبل ان يذبحها لانها خرجت قربة وحمل الكراهة اذ لم يكن جزء صوفها وذبحها من ينقسم قبله مثل الصوف أو فرج بينه ولم ينقسم حين أخذها أمانا بعد الذبح بحيث لا يذبح حتى ينقسم مثله أو قريب منه أو نوى الجزع ان أخذها فلا بأس بالجزع وبعبارة أخرى لم ينقسم أى الجزع حين أخذها أو حين شرأها هذا ما في النقل ومثله حين قبولها بعبطة كما يرشدنا المعنى وكذلك ملكها بارت كما ذكر وهو يفيد ان ينقسم حين تعينها من غفها وأخذها منه لا يفيد في الكراهة واهل ان ينقسم حين شرأها أحوال الأولى ان ينقسم حين يذبحها قبل ذبحها والثانية ان

اذا لم يذبحها ولدت فلا شئ بذبح وذبح ولها فان كان ما هنا ضحيته وأنه شئ بذبح وذبح ولها ولونذرها لكن قوله أوجبه المناسب أوجبه اذا احتيج واقع على الأم (قوله انظر التوضيح) هذا كلام الشيخ أحمد الزرقاني فقوله انتهى أى انتهى كلام الشيخ أحمد ولو قال فله الشيخ أحمد لكان أوضح في تنبيه عورض ما هنا بما في الأوصاف من انه اذا أوصى بعقبة أمه فولدت قبل موته فهو رقيق ظاهره ولا ينفذ عتقه والجامع بينهما ما تعلق القرب بالامهات وأوجب بأن الوصية منقولة لاجتماع الضحية قبل ان تنقسم بالشراء (قوله وكجزء صوفها) أى واستحيته أن يبيع تلك الشاة اذا جز صوفها ويشتري غيرها كاملة الصوف لان الذي

فعله نقص من جعلها كذا ولو قال المؤلف وكجزء صوفها قبل الذبح ان لم ينقسم له كان أقصص أى فاقى أولا شئى بالظاهر وأما بالضمير ليعود على مقدمه وعلى متبوع المؤلف ليس ثم للضمير مرجع يعود له وفيه ان المقام مقام الضمير في الاثنى اذ الذبح مقدم قبله لكنه اقضى الثاني بالظاهر موضع الضمير وأبقى الاول على أصل مقامه ولا يخلو قوله كقوله الاتفاق لكن الأولى ان لو قال ان لم يذبح قبل ان لم ينقسم لانه أدل على المعنى المراد بل وما يمنع دلالة ما قال المؤلف على المعنى لان الانقسام بروز الصوف من الجلد وهو لا يكتفى وانما كجزء من نقص جعلها وقوله حين نطقه بقوله لم ينقسم ويجوز في أخذها ان يقرأ بان فعل أو بالصدر اه (قوله وكجزء صوفها) قال الساطي والظاهر انها ان تضربت بحجر أو غيره جاز بغض شرط (قوله أو قريب منه) هذا كلام ثبت رده عجم بقوله ان لم ينقسم للذبح أى كان كافى النقل وقول ثبت كما كان أو قريباً منه لاسلف فيه اه وردد ذلك بأنه سلفا وهو الحقى (قوله وبعبارة أخرى) هذه عبارة عجم (قوله هذا ما في النقل) المشار اليه مسئلة الشراء فقط والاحسن ان يقول أى حين شرأها كافى النقل لتكون مسئلة الشراء المتقولة تقسم المسئلة الاخذ وقسر عب قوله حين الاخذ بقوله أى حين الاخذ من شريكه أى والاخذ من الشريك عبادة الشراء (قوله وهذا عند الخ) أى وما قلناه من الحصر في الاربعة والحاصل ان تلك العبارة عبارة عجم والنقل انما هو مسئلة الشراء فقط فلما نسب حيث قد ان يقول المراد حين الاخذ من الشراء لانه النقل وليس على الشراء غيره من

قوله الصدقة وغير ذلك (قوله هذا اذا كان الجزر ينصرف فيه) أي وهو التصرف بالبيع أي لا يحصر بيع شعر الاخصية
أولها بعد ذبحها (قوله جاز مطلقا) أي في كلا الصورتين (قوله وكريمه) أي وكذا علمه حجة (قوله أو نواحين) أخذها جزه
قبله (الخ) لا يخفى أن هذا تفصيل في القسم الثالث المتقدم وجعل قوله فيما تقدم ويكون حكمه حكم الأول أي إذا جاز قبله لا ينزه
بعده والحاصل أنه إذا نوى الجزر وأطلق فإن يزعمه فلا شيء عليه والا فلا وهذا المعنى مستفاد من كلام غيره نعم بقي ما إذا نوى الجزر
قبل الذبح ولكن يجوز قبل الذبح هل له بعد الذبح أو لا وهو الظاهر وأما إذا نوى الجزر بعد الذبح وأراد أن يجزئ قبل الذبح يكره (قوله)
وقسم حكمه حكمها) أي وهو الحرمة (قوله أو يجهو) أي كالشرب بعطية كصدقة وههنا لم يكن لأخصية ولو بشره لم ينشأ وفي
الضرع نجيله وينصدق به (قوله فان كانت مندورة) هذا على الضعيف (قوله المشهور من المذهب) ومقابله ما حققه مالك في الذي
دون غيره كالجهوس (قوله كالنثر) أي المرصعة (قوله وهو قول ابن حبيب) في (٤١) ذلك نساخ وانما الواقع أن هناك طريقتين
طريقتان في ردائه لا خلاف في

اطعامه من في عياله وانما الخلاف
في البعث والمشهور والكراهة
وطريقة ابن حبيب عكسه فذكره
البعث اتفاقا والخلاف في اطعام
من هو في عياله وأرجحه الكراهة
وهو مختار ابن القاسم ولو قال
المصنف اطعام كافر إن لم يأكل
بيستبرأ وهل باتفاق أو باختلاف
تردد كان أي نعم وما ذكرنا فإله
ابن عبد السلام وناقش ابن عرفة
ابن عبد السلام في قوله وعكس
ابن حبيب بأنه خلاف نقل ابن
رشدته أنه لا خلاف في القسمين
ونقل في التوضيح ما يدل على ما قال
ابن عرفة ثم تبع ابن عبد السلام
وإذا علمت ذلك علمت أن قول عب
الصو وأربع الأول بعشه لكافر
أخني يكره الثاني اطعامه يبيع
المضى وهو في عياله يكره
الثالث اطعامه بيته وليس في عياله
الرابع بعشه أو أنفلا به بشي منها

يشي إن يجزها بعده والثالثة إن يشي إن يجزها ولم يشي بشي منها فالأولى تعتبر بيته فيها
والثانية لا تعتبر بيته فيها إلا من أخص حكمها كإفالة ابن عرفة فهو كمن لم يشو وهذا إذا كان
الجزر ينصرف فيه التصرف الممنوع والاجاز مطلقا وفي كلام ح وثت ما يشبهه
والثالثة حكمها حكم الأول (ص) وبيعه (ش) أي يكره للمضى أن يبيع صوف أخصيته
المكره ويجزها وأما غير المذكر والجزر فهو قسمان قسم لا يكره بيعه ويصنع به ما شاء وهو ما إذا
نبت للذبح أو نواحين أخذها جزه وقبله وقسم حكمه حكمها وهو ما إذا نواحين أخذها
جزه بعده (ص) وشرب لبن (ش) أي وما يكره للمضى أن يشرب من لبن أخصيته لأنها
خرجت فربة والإنسان لا يعود في قر بته ونظائره كان لها ولد أم لا وفي الشرب حين شرائه
أو نحوه أم لا وسواء أضر بالولد أم لا بأن يشربه بعد يه وينبغي تقييد ذلك بغير المندورة
فان كانت مندورة جرى فيها نحو ما مر في الهدى من قوله فخرم أن أضر بشره بالأم أو الولد
موجب فعله (ص) واطعام كافر وهو ابن بعته أو ولوف عياله تردد (ش) المشهور من المذهب
أنه يكره للمضى أن يطعم الكافر سواء كان ذميا أو غير من أخصيته لأنها فربة وليس هو من
أهل القرب وهل يحمل الكراهة أي كراهة اطعام الكافر منها إذا بعته منها إلى غزاة أما
أن كان في عيال المضحى كالنفر وعبد النصراني أو ولده النصراني فلا كراهة وهو قول ابن
حبيب أو الكراهة مطلقا سواء بعته منها إلى غزاة أو كان في عيال المضحى قال ابن الحبيب
وهو الأشهر وارتضاء ق وجعله للمذهب تردد ولو أدام بأخصيته مسنة عرسه أجزأه ولو عني بها
عن ولده لم يجز ولعل الفرق أن الولد علم لم يشترط فيها ذمها يستترط في الأخصية من الإنسان
فمضى جانب الأخصية بخلاف الحقيقة فيشترط فيها ما يشترط في الأخصية من الإنسان فضعف
جانب الأخصية فلم يجز (ص) والتغالي فيها (ش) يعني بذلك أن يصد أخصية بتابع بشرته والغالب
في أهل البلد عدم الزيادة على ذلك فيشتري شخصية بأربعمين مثلاً وذلك قيمتها ولو أتاها كرم ذلك
خوفان من قصد المباحة ولا كراهة عند اتفقا بالمباحة نظير أفضل الرقاب أغلاها ثمانية (ص)

(٣٦ - غزى ثالث) وهو عني في عياله فيها فهل يكرهه نظر الكونه ليس في عياله في الثالث وبعشه أو أنفلا به الرابع أو لا يكرهه إلى آخر
ما قال لا يظهر (قوله يعني بذلك أن يصد أخصية الخ) وكذا يكره التغالي في عددها من قصد مباحة والاجاز (قوله نحو فامن قصد المباحة)
ظاهرة أن الكراهة عند الاحتمال وإنه إذا وجد مباحات يحرم وإن قوله عند اتفقا بالمباحة أي تحققت ولكن ذكر عني وبعشه عيب خلافه
وذلك أن الكراهة عند ما عني عند قصد المباحة عبارة عني والتغالي فيها أي في كثرة ثمنها أو عددها القصد بالمباحة أشار إلى ذلك البرزلي
فإنه قال والمراد بالتغالي المتهى عنه التغالي بغير المباحة وانما يحرم مع قصد المباحة كالنساء على القبولان الأخصية مطوعة فلا يسقطها
قصد المباحة والنية على القبول بل يطلب بل يجوز فيسقطه قصد المباحة الآن في البياح يستحب أن يفرض أنضل ما يقدر عليه منها
وأكثره عما لم يخرج من المعارف وفي العتبة قال أشهب كرماء تغالي الناس في الأخصية وتشتري كثر الناس فأما ابن حبيب بعشرة
و يشتري ما تغالي أي كرهه ويدخل على الناس مشتقة ومع ذلك الخروج عن المعارف لا يسلم من قصد المباحة انتهى فأتت زهارة بل
على الكراهة ولو اتنى قصد المباحة فلا واجب ابتاعه فظهر أن المقالات ثلاثة أرجحها الأخيرة وقوله في الحديث أفضل الرقاب

المحصل على المتعارف (قوله فاعلم ان ميت) مالم يكن وقف وقفا وشروطها تسهوا والاوجب فعلها عنه وعملها أيضا ان قصد بها الميت فقط فان فعلت عنه وعن الحي لم يكره كما يفيد قوله فاعلم الا في الاثر فانه ربما يشمل ذلك (قوله فاعلم ان الميت) أي سبب (قوله في وجب) أي في العشر الاول من رجب (قوله يتبرون) أي يتبرون (قوله وقد كانت في أول الاسلام) لكن لا على أنهم الا لانسان بل لله قبل برسول الله كسائر عترة في الجاهلية في ربح خافنا ثم نأمل ان قال ان جوارقه في أي شهر كان وقوله ولو كانت في أول الاسلام أي معولا بها كالتضام وقوله لا فرع الخ قيل انتهى فلا يفرق فعلها وقبل نسخ لوجوبها فيبقى نذرها (قوله يريد أنها نسخت) وفي كلام ابن العربي أنها نسخت بالنسبة فقد قال عن علي بن (٤٢) أبي طالب رضي الله عنه نسخ الاضحية كل ذبح وصوم رمضان كل صوم وغسل الجنابة كل غسل وازالة كل

صدقة (قوله لا فرع) الفرع بالفتح والراء المهملة المفتوحين بعدهما عين مهملة (قوله ما كانوا يدعونه) أي لما دأبوا عليه فندعونه لظواهرهم أي أصنامهم رباح البركة في أموالهم بزعيمهم كانوا يأكلون منها ويطعمون وقسرا بن يونس العتيرة ما بها الطعام الذي يصنع لاهل الميت وهو ما عليه ابن غازي والمواق وهو أول نص الامام على الكراهة أي لنساحة ولم يرد نص بالكرهية عن مالك بتفسيرها بالنسبة التي كان يذهبها أي السكون لله خلافا للجاهلية وظاهر الحديث حيث قال لا فرع الخ المنسح (قوله وابدالها بدون) ولو احتج بالانفس عند محمد فبق في حالة الاختلاط أن الأعلى حقها وأما أخذون حقه فمخى ابدال بالنسبة للاختلاط الأخذ قال الشيخ سقوه بدون يتمل ما إذا

وفعلها عن ميت (ش) يعني انه يكره للشخص أن يضحي عن الميت خوف الراء بالمهاة ولعدم الورد في ذلك وهذا إذا لم يعد الميت والا فالوارث انفاذا (ص) كعتيرة (ش) تشبيه في الكراهة والمخى أن فعل العتيرة عتيرة فقيمة فقيمة مكر وملما في فعلها من التشبيه بفعل الجاهلية قال مالك العتيرة عتيرة نذبح للاصنام في رجب يتبرون بها وقد كانت في أول الاسلام ولكن ليس على الناس عليها يريد أنها نسخت بخاروي عنه عليه السلام من قوله لا فرع واعتيرة والفرع ما كانوا يدعونه في الجاهلية من أول وادلتهم الناقية أو الشاة أي كانوا يطعمون (ص) واد الهاديون وان لاختلاط قبل الذبح (ش) يعني أنه يكره المضحي أن يسبل أضحيته التي لم يوجها ويصنعها دونها قبل ذبحها ولا فرق بين ابدال الاختيار وغيره كاختلاطها مع غيرها فذكره تركه الافضل لصاحبه من غير حكم وأخذنا لان في الظرف متعلق بقوله واد الهاديون بدون لا باختلاط لان الكلام هنا في حكم ابدال بدون قبل الذبح سواء كان لاختلاط أم لا ويجوز ابدال عتيلها ولو كان الثني دون الاول لكن الرابع أن ابدالها بعتيلها يكره كالبدون أما ابدالها بتغير منها بخاتر بل ينبغي أن يكون مستحبا كافي الترضيع وظاهر كلام المؤلف أن ابدالها بدون مكره ولو كان ذلك على حكم القرعة مع أنه لا كراهة فيه حينئذ لكنه يكره ذبحها ضحية فعمل هذا إذا ابدالها بدون أو مثل بغير حكم القرعة وذبحها ضحية تعلقت الكراهة بها من وجهين وإن ابدالها بدون أو مثل بحكم القرعة وذبحها ضحية تعلقت الكراهة بها من وجه واحد فقط وكلام المؤلف هنا حيث لم يوجبها فان أوجبها بالتدريج فكيف في جواز البديل وغيره حكم الهدي قاله ابن عبد السلام أي فلا يجوز ابدالها بجوزا الا كل منها لم يسمها للساكنين فان سماها لهم امتنع الاكل منها وتظاهرها لا فرق بين اختلاط الكل أو الجزع وهو كذلك كافي في الحجاب (ص) جواز أخذ العوض ان اختلطت بعده على الحسن (ش) يعني أن الاضحية اذا اختلطت بغيرها بعد الذبح فله يجوز له أن يأخذ عوضها كما استقر به ابن عبد السلام وعليه بقوله لا مثل هذا لا يقصده المعاوضة ولا تناسك ضرورة فاشبهت شركة الورثة في لحم الاضحية مورثهم

أبدل الشاة بالقرعة هكذا ينبغي ويستحب لاخذ البدون أن يبدله بالفضل (قوله سواء كان لاختلاط أو لا) انتهى فاعلم باختلاط لكان قاصرا على ابدال قبل الذبح في خصوص الاختلاط (قوله لكن الراسخ الخ) ولا اعتراض على المصنف لانه يقال مفهوم دون فيه تفصيل (قوله ويجوز الاكل منها) أي من النذرة (قوله بين اختلاط الكل) أي لا فرق بين اختلاط كلها أو بعضها ما إذا كانت متعددة ولا يخفى أن الموضوع الاختلاط قبل الذبح (قوله وجاز أخذ العوض) أي من غير الجس كعروض وبضمن بها شاة أي بأخذ العوض من صاحبها وبدفعه الشاة من ربحه ضحية وهو مشكل اذ كيف يتك العوض مع جزأ ضحية ويرد أن أخذ العوض انما هو بدل عن متلف كسائر التلفات يقول الشارح لان مثل هذا لا يقصده المعاوضة أي وانما هو بدل عن متلف كسائر التلفات (قوله فانه يجوز له أن يأخذ عوضها) أي بان دفعها لأحد عوض شاة عرضا والحاصل أنه اذا اختلطت بغيرها بعد الذبح أي اذا اختلطت بضمية أخرى بعد ذبحها جاز أن يأخذ كل واحد أو أحد بالقرعة وأغريها بجزء ضحية وانما لا يأخذ كل واحد قد أخذ شاة معا فبصرفه باع علم أضحيته بلم أضحيته صاحبها يجوز له أن يدفعها لمعا صاحبها بأخذ العوض من غير الجس عرضا أو شاة بتصرفه فيه كيف شاء واختلاط ضحية بضمية من مشمولات المصنف خلافا لما عارضه كما أن مشمولاته ما اذا اختلطت ضحية بغير ضحية (قوله ولا يناسك ضرورة) لا يظهر ذلك التعليل وأما ما كان العوض من الجس فبفسه قولنا

بالكراهة والمنع والراح القول بالمنع وبإزائه التصديق بذلك العوض ونحوه صحة على كلا القولين ووجب ولم يجزئه أكله لانه لما كان في أخذ عوضهما من جنس ما بيع العلم بالعلم منع الشرع من أكلها (قوله أن يعبر بنية الخ) هذا يعارض ما تقدم في الخ في قوله ومنع استنباط من أن الاستنابة لا تقتضي سقوط بخلاف النسيئة والسقوط هنا يحصل (قوله ولو كان يباع في المشهور) وقال أشهب بالأجزاء اعتبارا بنسبة المالك (قوله ولو لم يسل) وقيل لا يصح منه على كفره (قوله أو فوي عن نفسه) أي تعبد ذلك وأولى أن غلط وهذا غير ما أتى لأن ما هنا نية بخلاف ما أتى ولا فرق في ذلك بين أن تكون الشاة مفردة أم لا بخلاف الهدى فإنه إذا واد المذكي عن نفسه غلطا أجزأه عند الإيجزى عن واحد منهما والفرق أن الضحية لم يخرج (٤٣) عن ملزمتها فافضل أن تؤثر نية النائب بخلاف الهدى فإنه خرج عن ملك ربه بالتقليد والأشعار (قوله

المشهور أن النائب الخ) مقابله للإيجزى المالك ولو يجزى عن الفانيه وفيه قهتها (قوله أو بعدة كقريب) أي عادته القيام بأمره كافي التوضيح وهو يقرأ بالإضافة فشميل الوصفين وهما كونه لعادة وكونه كقريب لا بالتأثير لانه حيث ذوقهم أن كلام من العادة والقريب متفق عليه وليس كذلك لانه مخالف للقول وبهم خصوص الاستثناء بما إذا علم ما كان أحسبا فقط مع أنه لا يجزى باتفاق وقوله أو بعدة عطف على قوله بل يلفظ ليكون العامل فيه أمانة مع أن الأمانة قصدوا لعادة لا قصد للاتباع لأن يقال رضاه بذلك زلة منصفة القصد له (قوله والافتراء) إشارة إلى اختلاف الطرق لطريقة تتكلى الاتفاق على عدم الأجزاء في الاجتزى ندى العادة وإنما التلطف في القريب وطريقة عكسها محتمل تحت (قوله فأنها تجزى عن ربه على المشهور) ومقابله لا تصح وحكمه الباقى (قوله وعدم اجزائها) الحاصل أنه عدم عدم الاجتزى

اه وإلى هذا أشار بالاحسن (ص) وصح أمانة بلفظ أن أسلم (ش) تقدم أنه قال ونجها بيده أي يسخب المضى أن يذبح أضحيته بيده وتكلم هنا على أنه يجوز أن يستدبر من يذبح عنه أضحيته وذكر أن النسيئة أمانة تكون باللفظ كاستنباط أو وكنك أو ذبح عنى وشبهه وقيل لا آخر وأمانة تكون بالعادة ميبأى والمعنى أنه إذا استتاب من يذبح عنه أضحيته فأنها تجزى سواء استتاب بعذر أو لا مع الكراهة واستصحه ابن حبيب أن يصدق أن يصدق سعة ولا يعبر بصحة دون جاز ولا يسل مفهوم قوله أن أسلم لأنه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة وكان علمه أن يعبر بنسيئة أو استنابة لأن الأمانة الرجوع ويشتد في النائب أن يكون مسلما فلا تصح استنابة كافر على ذبح أضحيته ولو كان يباع في المشهور لأن الأضحية قسرة والكافر ليس من أهل القرب ولا ناس إلى الكافر السلب وتقطع العلم والمسلم اربعه عدم صحة استنابة الكافر الكفاي في الأضحية عدم صحة كونها ضحية لأنها لا تؤكل ومنها على ذلك الهدى والفقيدة والعقيقة ونحوها استنابة المسلم (ولو لم يسل) مع الكراهة شبه على عدم كثر تارك الصلاة ويستحب إعادة الأضحية (ص) أو فوي عن نفسه (ش) المشهور أن النائب إذا فوي يذبح الأضحية عن نفسه أنها تجزى عن ربه فاقوله أو فوي الخ عطف على قوله لم يسل أي ولو فوي النائب عن نفسه (ص) أو بعدة كقريب والافتراء (ش) يعنى أن النسيئة كانت تكون باللفظ تكون بالعادة أيضا وتقوم مقام القتل لكن أن كان الذابح أو الناظر قرب المضى وله عادة في القيام بأمره فربيه وذبح وأخبر عنه أضحيته فأنها تجزى عن ربه على المشهور أن كان إعادة له أو طاعة لأقربا في أجزاء ذبحها وأخبر عنه ربه أو عدم اجزائها ترد وأما إذا انتفى الوصفان فلا تجزى عن ربه أو لا تدخل هذه الصورة تحت قوله والافتراء أو بعدة عطف على بلفظ يعنى أن الاستنابة على قسمين حقيقة وهي باللفظ ومجازية وهي بالعادة ويدخل تحت الكاف الصديق الملائف والجار القائم بحقوقه وغلامه وعبيده وأجيرها لصورا ربع واحدة تجزى بلانزاع واحدة لا تجزى بلانزاع أو انتان فيها التردد (ص) لأن غلط فلا تجزى عن واحد منهما (ش) صورتها أراد أن يذبح أضحية نفسه فقط فذبح أضحية غيره معتقدا أنها أضحيته فأنها لا تجزى عن واحد منهما ما عدم اجزائها عن ربه أو لعدم النية أو ما عدم اجزائها عن ذابحها لعدم الملكية وهذا هو المشهور ويضع ربه فاقبتها أن التلطف حقيقة محلهما للسان والمؤلف استعمل في الخطأ تعالاهل الخشب وأما أن تصدح أضحية الغريفة ذبحها عن مالكها فهي قوة أو بعدة كقريب والافتراء دون ذبحها عن نفسه فقال ابن جرير عن ابن

رهبان أن يضحيته فاقبتها أو أخذها ما قصها لغيره أي ويقبل بها أو شتمها ما شاء (قوله والجار القائم بحقوقه) أي يحقوقي الذابح عنه أي الجار الذابح فاقم بحقوق الذابح عنه (قوله وعبيده) عطف تفسير على قوله وغلامه (قوله لعدم النية) أي لعدم نية موكله أكلها من هرون (قوله وهذا هو المشهور) ومقابله ما لا شيه من أنها تجزى عن الفانيه لأن إعطاء القيمة بحقوقه الملك ينافي أن ما كان متقربا إذا وقع له قدر حصوله إلا أن أمن الاول في نفسه في فرض المسئلة أنه يوكله ذبحها فاذن قوله لأن غلط معطوف على معنى ما تقدم أي وصح كونها أضحية أن استنابه لأن غلط (قوله ويضع ربه فاقبتها) وليس للذابح بيع لهما أو تصديق به أو ما كل وأما أخذها مالها فبمعنى ما شاء أي وقوله ويضع ربه فاقبتها الخ أي إن شاء وإن شاء أخذها ما قصها فاقبتها لأن ذبحها أضحية صاحبها

وذلك أخصصك غلظا منجز واجلدا منك كما وضعن كل واحد منهما القيمة (قوله الذي زاده) أي المستحق (قوله ضمان عدا) أي ضمان
بسبب العدا أي مع قصد المداء وقوله والاول أي الذي هو صورة الاستحقاق (قوله والاول ضمان منك) أي من حيث اعتقاد ذلك
(قوله والاول آيين) وهو الاجزاء (قوله على طرد العلة) أي لاجل طرد العلة أي لاجل كونها مطردة متى وجدت وجدت العلة أي
العلة المشار لها بقوله لفعله ذلك في معنى ما عوض الذي زاده فانها موجودة في صورة الغصب وفي بعض الشراح والاول وهو الاجزاء
قياسا على جهة الوضوء بالماء المغصوب والصلاة في المكان المغصوب (قوله ولاجلدها ولاشعرها) ولأولها ولو لم يعطى ولا يعطى
الجزأين منها في مقابلة جزأين أو بعضها (قوله ٤٤) وانذبح قبل الامام أي في يوم النحر وأما لو نذبح قبله في الثامن أو التاسع فله أن

يصنع بها ما شاء أو ما أودع قبل الامام
بعد يوم النحر لغيره لانه خصصة
(قوله قبل فري أو ادائها الخ)
أي قبل تمامها فقصدها
قطع الحلقوم فقط أو مع الودجين
(قوله ولو يحكمه) أي وبأنه لا تجزأه
معه (قوله وأما أن لم يذبحها أو با
الخ) أي بأن لم يذبحها أصلا أو يذبحها
غيرها والقربة (قوله جهلا) مصدر
واقف موقع الجدل أي في حال كونه
جاهلا (قوله فسينها عيب) أي
عيب آخر وكذا الوتين أن ذلك العيب
الذي اعتقده أنه لا يمنع الاجزاء
أنه يمنع الاجزاء (قوله معتقدا أنه
لا يمنع الاجزاء) أي فحينئذ منع
الاجزاء وهذا غير قوله أو لاثنين
الخ لانها مثلها في الحكم (قوله
يعني أنه لا يجوز الاجزاء جلد
الخصبة أو يد الخ) لا يعني أنه
لا يظهر ادخال هذه الصورة وهي
الاجزاء بطلان هذا بيع (قوله لان
يبعه لا يجوز) ناظر لقوله أو به
وقوله واستبحاره ناظر لقوله بلذ
الخصبة (قوله من منع الاجزاء
لها وجلدها) المتأنيب أن قصر
المصنف على الاجزاء بطلانها بعد
الذبح لانه لا يفسد الخلاف

أو لا يمنع لاجزأين قبل ذبحها كما فاده محشي تحت (قوله خلاف المشهور) أي فالشهور يجوز اجزأين في
حياتها وجلدها بعد ذبحها كما يجوز اجزاء كل الصيد (قوله إذا أو جها ربا) أي نذرها وهذا على الضعيف (قوله وأما إذا يتعين) أي
لم يندرها (قوله ولا يجوز أن يبذل الخ) هذا هو المتأنيب أن يجعل عليه المصنف فيقول أي ومنع البذل بعد الذبح (قوله أو غير)
كذلك ومن الابدال بالولد ما أشار به فانه منع أن يذبح من شرك النعل التي يصنعها بعض الاخصبة لانها بالذبح تحبس فيكون
لها حصص من الثمن في تنبيهه قال في ك وجدهم في ما منصفه والبدل عطف على البيع فيقتضي المغايرة بالبدل ليس بمعاكفة
فيهم وهو الهدايا كالضحايا اه (أقول بل البدل من أفراد البيع

القال

(قوله وهذا هو المشهور الخ) ومقابلها ما لا يمنع البيع لانه يزيل منزلة الاصل (قوله بخلاف الخ) مفاد انه الهبة غير الهبة وليس كذلك بل الهبة بنفس الهبة تحققتا فصحت لا يظهر كلام من أي الشيخ سالم ولا يظهر كلام عب بل كلام حج وهو التمسح ولان الهبة بنفس الهبة وذلك ان الصدقة ما قصد به الاداء لا خروا الهبة ما قصد به اوجه المعطى والهبة كذلك (قوله ولو قال المؤلف الالمطى) أي ليشمل الهبة فكلام عجب يخالف كلام من (قوله عمدا كرم البيع والاحارة) تقدم أن هذا ضعف في الاحارة (قوله ولومن غير أئراد) في عب وانظر هل من موقوفاته دين الخ لدو طبع الجسم مطلقا أو بأثره وهو الظاهر أم لا (قوله وتصديق بالعوض) أي وقضى عليه به فيما يظهر قاله ولا عب (قوله ان لم يتول غير بل اذن) صادق بان لا يتولى الغير إلا بآذان من يتولى المالك البيع أو يتولى الغير بآذان المالك (قوله وصرف) المناسب قرأته فعلا (٤٥) مضيا والجملة حاله من فاعل يتول والمعنى انما اتقنى تولى الغير المقصد ذلك التولى بصرف

الغير اذن فيما لا يلزم المضي وانتفاء المقيد مع القيد صادق بثلاث صور وأن يتولى المالك أو يتولى الغير بآذان أو بغير اذن وصرف فيما يلزمه والمفهوم صورة واحدة وهي التولى بغير اذن والصرف فيما لا يلزمه يصح أن يصراف بطريق معطوف على مدخول الباقية قوله بآذان والتقدير وتصديق بالعوض في القوت ان اتقنى تولى الغير الملائس لعدم الاذن والصرف فيما لا يلزمه فهاذا صادق بالصور الثلاث والمفهوم صورة واحدة وهي ما اذا وسد تولى الغير الملائس لعدم الاذن والصرف فيما لا يلزمه فلا يتصدق ولو قال المؤلف ان تولى غير اذن أو صرف فيما يلزمه كان أخصرا وأظهر كما قال عجب (قوله أن لا يسقط عن الاهل) أي يدل الاهل بطلان بالتصدق بالعوض (قوله وهذا اذا أو جهبا بنذر أو وجب) الإيجاب بالنذر ضعف فاذن لا يجب عليه التصديق بالارض في صورة النذر على المعتد (قوله قبل أن يوجب) أي بنذر

العدل ان المسكين أو الفقير يبيع ذلك أو يؤجره أو يبادل به وهذا هو المشهور من المذهب وهو قول أصح في كتاب ابن حبيب وفي التوضيح عن ابن غلاب أنه المشهور ومثل المتصدق عليه الموهوبه بخلاف المهدى فانه كذلك كما استظهره من في شرحه وفي شرح (ه) ولو قال المؤلف الالمطى لكان أحسن (ص) وشفعت (ش) يعني أن العقد المثلثة على شيء عمدا كرم البيع والاحارة والبذل تنقض مع بقاء العين من جلد أو لحم فان فات المبيع فانه يتصدق بالعوض ويستفاد من جعلهم تقير السوق فوات الدبغ والطبخ اللحم ولو من غير أئراد فوات أو اشد (ص) وتصديق بالعوض في القوت ان لم يتول غير بل اذن وهو عرف فيما لا يلزمه (ش) أي وان لم يتقر على العقد المذكورة لا بعد قوت العوض فان المضي يلزمه التصديق ببذل العوض من قيمه أو بمثل ان تولى هو البيع وماعنه بنفسه أو تولى الغير بآذنه أو تولى غيره بغير اذنه مع صرف العوض فيما يلزم المضي أما ان تولى الغير بآذان من المضي مع صرف العوض فيما لا يلزم المضي فلا يجب على المضي التصديق ببذل ما صرف ابن عبد السلام يفتي اذا سقط عن المضي أن لا يسقط عن الاهل الذين تولوا البيع فقوله وتصديق بالعوض أي يبذل العوض وانما قد نزل لاجل الشرط لانه انما هو في التصديق بالبذل لا في التصديق بالعوض لان العوض اذا كان موجودا يتصدق بمن غير تفصيل أي سواء كان المتولى هو المالك أو غيره بآذنه أو بغير اذنه (ص) كارتش عيب لا يمنع الاجزاء ككثرة خرافه (ش) يعني أن من اشترى خضبة فوجعها عيبا بعد استحبابها ورجع المشتري بالارض على ما عهده فان كان العيب المرجوع بأرضه لا يمنع الاجزاء ككثرة خرافه أو شرفه ونحو ذلك فانه يتصدق بالارض وجوبا وهذا اذا أو جهبا بنذر أو نذر فاطلع على العيب قبل أن يوجبها فعمل بالارض المرجوع بما شاء كما يفعله بها وقيل يتصدق به أو بما كله ولا يصنع به ما شاء ولا يرى ما وجعه وان كان العيب يمنع الاجزاء فينسخه التصديق بالارض المرجوع به لان عليه بذله يقول المؤلف كارتش عيب لا يمنع الاجزاء منه يتطوق المسئلة السابقة وهو وجوبه بالتصدق على نسخة اثبات لا في قوله لا يمنع الاجزاء أو شبهه بمفهومها وهو عدم وجوب التصديق على حذف لا كله ونسخة الشارح (ص) وانما يجب بالنذر والنذر (ش) يعني أن الاضحية انما يجب باحد شيئين اما بالنذر كاعتد القاضي اسمعيل بان يقول تذنت لله هذه الاضحية أو لله أن أعضي بهذا الشاة مثلا وما بالذبح كاعتد ابن رشد قال ولا تتعين

أذبح على ما تقدم (قوله كما يفعله بها) أي لانه اذا عين كونها ضحية ولم يذبحها ولم يذبحها لا يحرم عليه بيعها وتصرف بها ما شاء من بيع واجارة وغير ذلك و يظهر انه مكروه حيث لم يقصد بالها فاضل (قوله وان كان العيب يمنع الاجزاء) أي والفرض انه أو جهبا بنذر أو ذبح على ما تقدمه (قوله لان عليه البذل) أي على طريق السنة أي اذا كانت أيام الضحية باقية وكذا قال فيما بعد (قوله أو شبهه بمفهومها) زائد لم يصنع به ما شاء ولا يلزم عليه التصديق بل يبذل مكانها ان كانت أيام الضحية باقية فان فات فهو بمنزلة من لم يضع وما لا الشاة فلا يتابع عند ما نذر وجعل نذره القرب اه أي وهو المعتد (قوله كاعتد القاضي اسمعيل) الظاهر أنه معتد اسمعيل ليس الوجوب قاصرا على النذر كما هو ظاهر العبارة بل مثله الذبح

(قوله لو تعينت بعد أحد الامرين) أي تقول المصنف ان تعينت قبله أي قبل ما ذكر من أحد الامرين (قوله فليس الاجزاء المشهورة في ك) وعلى المعتمد من المذهب انها لا يجب بالنسبة لقول المؤلف وانما يزم به ما تدبلس على عومه (قوله يعني وكذلك من جنس أخصيته حتى مضت أيام النصر) ولونتها كافي مع (قوله وقد أخرج) أي يدل هذا الترك على انه ارتكب ذنباً لم يمتدح حتى قوته الله بسببه هذا الثواب لان الله يحرم الانسان القرية بدينه أصلاً لأن جسدنا هو واجب الامن لاننا لم نولد إلا بآثاره كماله أو لم يلدنا ثم فاته ثواب السنة قال في ك) وانظر لو أوجبها بالنسبة حتى ذهب أيام الحر ما ذنب فعل بها بل يصنع بها ما شاء وأوجب للعام الغالب ٨١ (أقول) قضية ما تقدم من أن المعتمد (٤٦) انها لا يجب إلا بالذبح أنه يصنع بها ما شاء (قوله وقيل على قدمها ما يكون) هذا ضعيف

عند مالك إلا بالذبح ولو عطفه بالوكان أحسن ولا تتعين بالتسمية ولا بالشرائط لكن كونها يجب بالنسبة لخلاف المشهور والمشهور أنها لا يجب إلا بالذبح في الذبح أو الخمر فيما يضر ويتعين أن تكون الواو بمعنى أو ولا يصح نقولها على سبيلها (ص) فلا تجزئ أن تعينت قبله وصنع بها ما شاء (ش) يعني فليس أن الأضحية لا يجب بالنسبة والذبح ولو حصل فيها عيب قبل ما ذكر لا تجزئ معه فله يفعل بها ما شاء لان عليه بذلك ما هو مقرر عدم منافاة هذا القول أو تعينت حاله الذبح أو قبله بذلك ذبحها وهذا بالذبح ومفهوم الطرف لو تعينت بعد أحد الامرين لم يضر وهو واضح فيما تعيب بعد الذبح وهو فرج الحقوق والادراج وأما ان تعينت بعد النذر فليس الاجزاء المشهورة بل على ما مضى عليه المؤلف وقد علمت ما فيه (ص) تحسبها حتى فلت الوقت الا ان هذا آثم (ش) يعني وكذلك من جنس ما شاء (ص) ولوارث القسم ولو ذبحت (ش) أي اذا ذبح بعض ما شاء اذا لا يصح أحد بعد أيام الخمر وقد أتم هذا بسبب جسدنا هو صار بمنزلة من لم يضع فالتشبيه في عدم الاجزاء يصنع بها ما شاء (ص) ولوارث القسم ولو ذبحت (ش) أي اذا ذبح بعض الورثة إلى قسم الأضحية فله يحيل إلى ذلك ولو ذبحت وتقسم على الوارث كما هو في سماع عيسى وصو به الحنفى وقيل على قدمها ما يكون والذبح والذبح والذبح سواء وجوز القسم بالقرعة مبنى على أنها غير حق وذلك لا تجوز القسم بالقرعة بالقرعة (ص) لا يصح بعده في دين (ش) يعني أن الشخص اذا مات بعينه أخصيته وعليه دين ساقى على ذبحها فان الورثة يفتسموها ولا يتابع لاجل دين القرع لان اللحم في حيز السيرة كالنقعة التي تترك للعقل فلا مقال للقرع ما فعلوا لانها تعينت بالذبح لانها تسلك وكل نسك حتى ينفذ فلا يباع لقرع ولا لغيره وفهم منه جواز بيعها قبل الذبح وهو كذلك ولو أوجبها كافي الهدى بعد التقليد وقبده ابن رشد بالدين السابق على التقليد

ولما كانت الحقيقة شبيهة بالصفة بذلها لم يلزم بفردها ترجمة كإفعله جمع من المؤلفين وهي فعلهم من العن وهو القطع لقطع أوداجها وحلقها بمعنى مفعولة مثل قسلة ونطحة ورهنة منقولة عن معناها لغة وهو شرع رأس المولود لانها لا يذبح عند حلقه لان بقائه عقوق في حقه أي اخلال بمرمته وانما حلق في الغرأ ميطواعة أدنى وعن أحد من خيل الحقيقة الذبح نفسه والتحقق خلافه وأنها الشاة المذكورة عليه عرفها بل عرقه فقال في ما تقرر به كونه من جذع عن أوتى سائر النعم سليمان من بين عيب مشروطة بكونه في ثم اربع ولادة أدى حتى

كما يعلم بالاطلاع على كلامهم (قوله مبنى على أنها غير حق) خلافاً لما في كتاب محمد القائل ببيع جسدنا بناء على أنها النسبة ببيع والحاصل كما يستفاد من كلامهم أنها اذا ذبحت فان لورثته قسمة بها وهو قول مالك من رواية مطرف وقال في كتاب محمد بن عثمة من ذلك ومنه اختلاف هل قسمة القرعة غير حق أو ببيع وأما القسمة التراضي فبيع وحيث كتبت قسمة قرعة فتجزئ على قدر أهلهم تصيباً لا كان ابن وأبو أب قسمة ستة أقسام وضرب القرعة على ذلك أي تقسم كما لو كان الورثة أباً وابناً وأما سبعة أقسام وضع ستة أو أفرق قوله لانها تسلك أي تسلك ما ذنوب فيه (قوله وقبده) أي قبله جواز البيع قبل الذبح في الهدى بعد التقليد (قوله شبيهة بالصفة) في كونها شاة تدفع على جهة المطلق بيمين مشروطة بكونها من جذع الضأن الخ (قوله ذلها) أي النسبة بالحقيقة أي جعل الحقيقة ذنباً (قوله كإفعله جمع من المؤلفين) راجع للنفق (قوله من العن) أي ما هو ذنب من العن (قوله

لقطع على الاخذ) قوله منقولة عن معناها لغة أي فهي حقيقة عرفية في الشاة التي يذبح في السابع اعلم ان صدر عنه هذه العبارة يقتضي ان فعله في الاصل وصف نقل من الوصفية إلى الاسم أي كونها اسماً للذات المذكورة وقبوله بعد منقولة عن معناها لغة يقتضي أن المنقول عنه شعر المولود فهو وجه آخر (قوله لانها لا يذبح) أو حية لتقل أي تقطع عند قطعه وهذا يفيد أن كونها اسماً لشعر المولود منقول من الوصفية أي فهي في الاصل وصف ثم نقلت إلى اسم لشعر المولود ثم نقلت إلى الذات المذكورة ومنفاده أن الشعر انما هي عقيقة لكونه يقطع أي يحلق وقوله لان الخ في الحقيقة توجه آخر في تسمية الشعر عقيقة أي انما سمي الشعر عقيقة لان بقائه عقوق أي بغيره على هذا منقولة من العقوق لاسم العن (قوله أيطواعة أدنى) أي الذي هو شعر المولود (قوله العقيقة) أي في الشعر (قوله ولادة أدنى) احتراز به عن ولادة غيره فانه لا يسمي عقيقه وضعه عنه لا يسمي ويعلق بالجرور بقوله تقرب ويخرج

الذبح من غير تقرب فان قلت لا شيء بل الشئ العتيقة لهما كما قال في الاضحية قلت لعله احوال على ما تقدم لقر به وبه باردة اخرى وعرفها اسماء صدر بان يقول ان الذبح ما قرب به كانه لان ذلك غير متفق عليه أي أن من قال ان العتيقة القطع وهو الذبح هو أحد وقد خالفه الجمهور في ذلك وانما هي الشاة الذروحة اه (قوله لبعض منها) أي فلا يجمع فيها بين تأمين أي بحيث تكون شاة واحدة للتأمين فلو ذبح شاتين كما يقول الشافعي ينع عن الذكر شاتين وعن الاثني شاة فأخطأ ولقد أصاب كما قال ابن رشد ففسر الترمذي وحاصله أمر عليه السلام ان ينع عن الغلام شاتين متكافئتين وعن الجارية شاة (قوله كان المولود ذكر أو أنثى) هي من مال الأب ولو كان المولود مال ولا يضر غير الأب وأما اليتيم فعتيقته من مال الخندب للوصى العتيق نعم من مال اليتيم عمال لا يصحف وينبغي الرفع للملك ان كان خندبا لاراعاهن اليتيم (قوله لا ياذن سيدة) فيندب للسيد ان يذن لعبد أن ينع عن ولده ولا ينع عنه بغير إذن سيدة ولما ذناله في التجارة وظاهر المصنف تعلق التدب بالأب ولو كان لأمه ولولده مال ولعله حبس وجسد من يسلفه ويرجو الوفاة ولا يخطأ عليها ولو أسير بعد مضى زنها كما يظهر وكذا الظاهر سقوطها بعض زمناها ولو كانت مرسا فيه (قوله ليشمل البقر ونحوه) فيه انه لا يشمل الأبل لانها لا تذبح فلذا قال بعض الشراح لو عبر به كانه (٤٧) كان أميل لانها تكون من الأبل والغنم

وبقر على المشهور وقال المصنف كاضحية لا دخل فيه استحباب سلامتها من العيوب التي لا تنفع الإبرام أو كان أخسروا كلام المصنف فأصر على العيوب التي تنفع الأجزاء قال في لزومه عند مانصه وانظر هل عني عليه الصلاة والسلام عن ولعبيدنا إبراهيم أم لا اه (قوله لانه الوارد في الحديث) وأعجب بان ما ورد محمول على قصد التصفيف (قوله بخلاف الثاني) أي فيه الإجماع وذلك لان المعنى يجوز في حال كونها ضحية أحسن اذا عني الشاة التي يجوز في حال كونها ضحية ولا يخفى انه ليس لناشاة موصوفة بكونها تجزئ في غير تلك الحالة (ثم أقول) وفي الكلام شيء أيضا وهو أن ضحية ليس مصدرها

عنه وبين المؤلفات حكمها بقوله (وذهب ذبح) يعني أن حكم العتيقة التدب على المشهور ولم يمتك أن الحجاب غيره وسعي في المقدمات سبقتها وأشار بقوله (واحدة) هي أن التي ذبح في سابع الولادة وانما هي واحدة لبعض منها كان المولود ذكر أو أنثى حرا أو عبدا ولا ينع عبدا عن ابنه ولو كان ماذن أو لا ياذن سيدة وتعدد بعدد المولود وقوله واحد موصوف خذفت صفته أي واحد من النمل ليشمل البقر ونحوه وقد يقال لا يحتاج إلى هذا مع قوله (يجزئ ضحية) لانه عام في الشاة وغيرها وقال ابن شعبان لا تكون الأسم الغنم لانه الوارد في الحديث وجعله تجزئ ضحية واقعة بعد تكرر فهي صفة لها ومعنى تجزئ تكفي فهو فعل لازم فخصه منصوب على نزاع الخافض أي تكفي في الضحية ويحتمل أن تكون ضحية حال من فاعل تجزئ العائد على واحدة وضحية مصدر وكل من نصب على نزاع الخافض ويجي المصدر حال الموقوف على السامع كثره يحيى المصدر حاله الأول أولى اذ لا إجماع فيه بخلاف الثاني كما يظهر بالتأمل (من) في سابع الولادة (ش) هذا متعلق بالمصدر وهو ذبح والمعنى ان وقت ذبح العتيقة في يوم سابع الولادة لا قبله اتفاقا ولا بعده على المشهور ولا يعلم من كلامه حكم العتيقة عن المولود الميت في السابع والميت لا ينع عنه ابن ناجي وهو ظاهر المدونة وأشار بقوله (ثم ارا) ان شرط العتيقة أن تذبح نهارا من فجر السابع لغروبه لانها ليست متضمنة لصلاة فقيامها على الهدى بأولى منه على النجباء ثم ان المؤلف أطلق اليوم المقصد في قوله سابع الولادة على مجموع الليل والنهار ولا يلحق لقوله نهارا وكذا اليوم في قوله (والتي ومها) والآن يمتدح إلى قوله (ان سبق بالغنم) أي ففي يوم الولادة فلا يحسب من السبعة ان سبق ذلك اليوم أو المولود

لان الضحية اسم للذات المضحية بالآن يكون مرادهم بقوله ويجي المصدر حاله ويجاز بان يراد من ضحية فضضة وبعد ذلك بقدر مضاف أي حال كونها ذات فضضة (قوله متعلق بذبح) ويجوز ان يكون غير متبدا محذوف أي ووقتها في سابع الولادة (قوله ولا بعده على المشهور) أي في سابع نان أو نالت أو رابع كما قبل بكل كافي ت وهو يفيد انه اذا فات السابع الرابع اتفق على عدم الطلب بإبل قال الخطابي انه لم يقف على قول في الذهب انه ينع فيما بعد السابع الثالث وهو الظاهر اذ لم يذكر ذلك ان عرفة ولا التوضيح ولان شاس ولا الحاج ولا غيرهم من أهل المذهب قاله معني ت (قوله وهو ظاهر المدونة) أعني وهو المشهور (قوله من فجر السابع لغروبه) في المقدمات بسفح أن ذبح ضحوة الى زوال الشمس ويكره من بعد زوال الى الغروب ومن بعد طلوع القمر الى طلوع الشمس وتنع من قبل الفجر وفي عب والظاهر أن المستحب يحصل بمجرد طلوع الشمس وان لم تحل النافلة (قوله اليوم المقصد في سابع الولادة) لان المعنى في يوم سابع الولادة أي في اليوم الذي هو سابع الولادة والاحسن أن يقول أطلق اليوم على مطلق الزمن الشامل للنهار والليل وذلك لانه أن يرد باليوم مجموع الليل والنهار الذي هو الهيئة الجامعة منهما التي هي الحقيقة لفظ لم يصح قوله نهارا لانه يكون المعنى حالة كون المجموع نهارا وكذا يقال في قوله وكذلك اليوم في قوله والتي يوم الولادة بل أراد كما قررنا مطلق الزمن (قوله ان سبق بالفجر) فان ولده معه سبب ان لم يسبق بالفجر بل تقاربا (قوله ان سبق ذلك اليوم الخ) الصواب اختصاصه

بالمولود ابن غازی الضمير الغائب في سبق يعود على المولود المندلول عليه بالولادة اه وكان الواجب ان يبرز الضمير بقوله ان سبق هو
 اه والحاصل ان الناس ان يسمع للولود ويراد باليوم المعهود الذي هو من طلع الفجر الى غرو به ان سبق المولود الفجر وهذا لا يخبر
 عليه (قوله المشهور انه يستحب ان يتصدق بالغ) ومقابله انه مكروه في برام ولعل وجهها خوف اعتقاد الوجوب كعادته في غير هذه
 المسئلة اه وانظر لو ارادوا ان يفتروا وزن شعرو من غير خلق هل يندب لهم التصديق بما لم يوهوا ظاهرا منهم هنا (قوله ويازر كسر
 عظمتها) لا ينسب ولا يستحب وقيل يندب لان فيه مخالفة الجاهلية (قوله تكذيب بالغ) لا يخفى ان التكذيب يحصل بالحكم بالجهل كالحال
 المصنف وقوله الشارح في عدم ذلك يحتمل ان يكون ذلك في حكم الحرم عندهم وان يكون ذلك في حكم المكروه والحكم بالجهل ان تكذيب
 على أي واحد من الامرين (قوله وكره عليها) كلها وبعضها وفي بعض الشرايح الظاهر ان عمل معظمها مكروه وانظر حكم عمل
 الاخصية ولو لم يه اه والظاهر الاول اي انه يكره عملها ولو لم يه والعض الذي ليس بمعظم **تتمة** قال في ك وجد عندي مناصه وان
 ذبح اخصية لها وللعقيقة فلها لا تجزئ وان (٤٨) توأما أو بالعقيقة الواحدة أجزأ أو الفرق ان المقصود في الاولين ارافقة الدم ورافقة

الدم لا تجزئ عن اربعين ومن
 الولية الاطعام وهو غير متاف
 لا ارافقة فأكبر الجمع اه (قوله)
 ويعطى الناس ألفا كفاي والاطعام
 منها كوفي الاخصية أي فلا حله
 بل يأكل منها ومن الاخصية مائة
 ويتصدق بمائة ويعطى مائة
 وهو أفضل من العدة (قوله مع
 الغلام عقيقة) أي عقيقة مطلوب
 ذبحهم ولادة الغلام والاضلام
 الا ان الصغير ولا يخفى انه مفهوم
 لقب فلا مفهوم له (قوله فاهر بقوا)
 بفخ الهمة وتوقع الهاء أي فصبوا
 عنه دما بشاة صفة الاخصية يقال
 أهرق الماشاة أهرقه أهراقه
 والاصل اراق اريق ارافقة فأكبر
 الهمة أهراقه فاهراق ثم سكنت
 الهاء ثم ادخلت عليها الهمة فصار
 أهراق ثم حذفت الالف تخفيفا
 فصار أهرق وكان قوله فاهر بقوا
 تيسير لمراد من قوله مع الغلام

بالفجر بان ولد بعد يوم بعقد سبعة أيام من اليوم الثاني (ص) والتصدق بقرعة شعرة (ش) المشهور
 انه يستحب ان يتصدق بوزن شعرة المولود ذهباً أو فضة عني عنه أو لأو يستحب ان يكون ذلك
 في سابع الولاة قبل العقيقة عنه سواء كان المولود ذكراً أو أنثى (ص) ويازر كسر عظمتها (ش)
 يعني ان العقيقة التي تذبح في سابع الولادة يساح كسر عظمتها تكذيباً بالجاهلية في عدم ذلك
 وتقصيلها باهامن الفاضل (ص) وكره عملها ولو لم يه (ش) أي يكره ان يدعى الناس لها مخالفة
 السلف وخوف المباهة والمفارقة بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت والجيران والغني والفقير
 ولا بأس بالاطعام لمن جهاتياً ويعطى الناس في مواضعهم والولية الطعام المختلعة من مشقة
 من الولد وهو الجمع لان الزوجين يصبغان والفعل منها أول (ص) ولطخه بهما (ش) يعني انه
 يكره ان يطبخ المولود يوم العقيقة لما ثبت عنه عليه السلام انه قال مع الغلام عقيقة فاهر بقوا
 عندهما وأما مطبوخة الذي يفسر بعضهم اطعمة الذي يتركها كانت الجاهلية تفعله من
 تطبخ رأسه بهما وبعضهم بالخلق والصدقة يرتبها وكلام المؤلف هنا مبني على أحد القولين
 المشهورين في التطليح بالجماعة بالكرامة والحرمه كاذرهما سيدي أحمد زروق في شرح
 الارشاد وفي شرح الرسالة (ص) وختله وموسما (ش) يعني انه يكره ان يختن المولود يوم السابع
 وأخرى يوم ولادته لانه من فعل اليهود لا من عمل الناس وحدها الختان من حين يؤمر بالصلاة
 من سبع سنين الى عشر وحكمه السنية في الذكور وهو قطع الجليدة السائرة والاستحياب في
 النساء ونسي الخفاض وهو قطع أدنى جزء من الجليدة التي في أعلى الفرج ولا يندب له برام
 عطلة اخفضى ولا تنسك فانه أسرى الوجه وأعطى عند الزوج أي لا تسألني وأسرى أي
 أسرف لونه وأعطى أي ألذ عند الجماع لان الجليدة تشتمع الذ كرمع كالمها فتقوى الشهوة
 لذلك وإذا لم تكن كذلك فالامر بالعكس ويستحب ان يسبق الى خوف المولود الخلاء كإفعل

عقيقة (قوله) وبعضهم بالخلق والصدقة) ظاهره يجمع مع الامرين والظاهر بالاول فقط (قوله وكلام المؤلف عليه
 هنا مبني الخ) وذلك لانه لو ذبحنا فقوله بالكرامة كان الطبخ مكروها (قوله لانه من فعل اليهود) راجع للسابع كما دل عليه التقديمات
 فان كان اليهود يختن في السابع (قوله من حين يؤمر) ويكره قبل ذلك وظاهر كلام الجمهور ان الختان لا ذكروا الخفاض الا في
 والاعذار مشركاً بينهم سواء كان يبنين ان يقول وختن بالصدقة لانه الفعل وأما الختان فهو موضع الفعل اذا تقرر ذلك فقوله الشارح
 وسكبه أي الختان تسقى والتصدق وسكبه أي الختن (قوله والاستحياب) أي حوك الختان الاستحياب في الساموقوله وبسبب أي
 الختان في النساء الخفاض هذا مقام مقدمه على ان الختان فاصبر على الذكروا في الختان الخفاض (قوله أدنى جزء) أي أقل جزء (قوله)
 ولا تنسك) بفخ التاموسكون النون وفتح الهاء (قوله مع كالمها) أي الجليدة أي اذا كانت الجليدة كلمة تشد وتقوى ولا يحصل فيها
 وخوفان قلت اذا كانت تشتمع الذ كرمع كالمها فالاولى ترك الختان لأجل ازدياد القوة قلت الخفاض أمر تعبدى ففعله ويفصل
 بادنى شيء **تتمة** فان أسلم بالغ وخاف على نفسه من الختان فهل يتركه أو لا يقولان فان ولد محتوا فليل غراموسي عليه فان بني ما
 يقطع قطع وقيل قد كفى المؤنة واستظهر (قوله كإفعل الخ) أي لا تمسكه بقرعة

باب يذكر فيه البين (قوله على القرب) أي على معظم القرب الذي الجهاد (قوله من صلاة الخ) بأن القرب المنقسم إلى واجب ومنسوب وأرادنا المنسوب ما يشمل السنة ثم لا يخفى أن الصلاة تارة تكون واجبة وتارة تكون مندوبة وكذا الصوم وكذا الحج وكذا الزكاة بل هي الشامل للصلاة وحذفها والاولى ذكرها أو ما العمر تطلبت الامتدود بتوكلا الاضحية والعقيقة فيجاب بأن المراد ان تنقسم في الجملة (قوله وما يتعلق به) أي بما ذكر من الحج والعمر وقوله من أضحية بيان الضحية لا يخفى أنها الاختصاص بالعقيقة ليسا متعلقين بالحج والعمر ويوجب بأنه جعل الضحية متعلقة بالحج والعمر باعتبار أنها تفعل في أهمها وتسقط في العقيقة (قوله وكانت البين على رأي الخ) أي رأى غير ابن عرفة وأما رأى ابن عرفة فنقسم إلى ثلاثة قسم قوله والله التزام مندوب وغيره مقصوده القرب كما إذا قال ان فعلت كذا فعبدى حرفه لم يقصده القربة واتصافه الامتناع بخلاف ما إذا قال لله على أن أصلي ركعتين هذا قصد القربة فقط وكذا ان شئ الله مرضى فلي "صلاة ركعتين وما يجب باننا معلق ذلك الانشاء بأمر مقصود عدمه كقولك ان دخلت الدار فأنت طالق فهو معلق على دخول الدار وهو مقصود عدمه هذا في جانب البر وان لم أدخل الدار فأنت طالق معلقا على الطلاق على عدم الدخول والمقصود عدم عدم الدخول وهو الدخول فخرج أنت حر ان رأى أي من مرضه فلم يقصد عدم البره (قوله وتشعب فروعه) أي ثمرتها (قوله والبين مؤنثة) لانه وصفها بقوله كاذبة (٤٩) (قوله الحدث) لفظ الحدثين اقتطع مال امرئ

مسلم بين كاذبه أدخله الله النار فقبله ولو شيا فليأ قال ولو قضيا من أرائك (قوله مأخوذة) أي منقولة (قوله لانهم الخ) علة للقتل والعلاقة المجاورة (قوله وقيل البين) أي في الأصل القوة لا العضو نقلت السلف والعضو والعلة ظاهرة من كلامه وكأنه قال والله بين في اللغة الحلف منقولة (قوله لوفور) (قوله) أي لفظهم قوله (قوله عن الوجود والعدم) أي الاخبار عما يحتمل الوجود والعدم لأن إذا قلت يحتمل الوجود والعدم أو الاخبار عن الوجود كما في قواك أقوم وقوله والعدم كما في قواك لا أقوم (قوله فعل هذا التفسير)

عليه الصلاة والسلام بعد الله بن أي طلبة ولما انتهى المؤلف الكلام على القرب التي تنقسم إلى واجب ومنسوب من صلاة وصوم واعتكاف وحج وعمره وما يتعلق به من هدى وشبهه من أضحية وعقيقة وكانت البين على رأي تنقسم إلى القسم والتزام قربة بذييل أبواب القرب بسباب البين والتدليل على تعلقها بالقرب المذكورة فقال

باب يذكر فيه البين وما يتعلق بها

وهو باب ينبغي الاعتناء بكثرة وقائعه وتشعب فروعه والبين والحلف والإسلام والقسم ألقاظ مترادفة والأشياء جمع عين والبين مؤنثة في الحديث من اقتطع مال مسلم بين كاذبة الحديث وتجميع على عين أيضا والبين في اللغة مأخوذة من البين الذي هو العضو لانهم كانوا إذا اختلفوا وضع أحدهم بينه في عين صاحبه فسمى الحلف بينا لذلك وقيل البين القوة ويسمى العضو بينا لوفور وقوله على اليسار ولما كان الحلف يقوى النفس عن الوجود أو العدم سمي بينا فعلى هذا التفسير يكون التزام الطلاق والعناق وغيرهما على تقدير مخالفة عينها بخلافه على التفسير الاول وانظر نثره فيها شرعا لابن عرفة في النسخ الكبير وحدها المؤلف تبعاً لصاحب الحاوي الشافعي بقوله (ص) البين تحقيق ما يجب (ش) أي ثبوت لزوم ما لم يكن أصله واجبا أي ثبت ذلك بذكر اسم الله أو وصفته يعني أن البين بذكر اسم الله

(٧ - خرمي ثالث)

وهو أن أصل البين معناه القوة (قوله على تقدير مخالفة) أي كقولك ان دخلت النار فأنت طالق فقد التزمت الطلاق على تقدير مخالفة وحصل دخول النار (قوله بخلافه على التفسير الاول) وهو أن البين في الأصل العضو (قوله وانظر نثره فيها شرعا) ما لفته فقد عرفته وهو أن البين الحلف وعرفته ان عرفة شرعا بقوله قسم أو التزام مندوب غير مقصوده القربة أو ما يجب انشاء لا يتغير لقبول معلق بأمر مقصود عدمه وانظر توضيح ذلك في شرح هذا الكتاب (قوله لصاحب الحاوي الشافعي) كذا في نسخة أي علم اللفظ الشافعي وحدها المؤلف أي البين لا يلحق المتقدم بل يعني نوعه وهو القسم (قوله تحقيق ما يجب) عادة أو عقلا والتي يجب عادة أو عقلا شامل لما يمكن تأدبه وعقلا كقوله أقوم أو أصلي وان وجب شرعا أو استحبال عادة وعقلا كقوله لا تقلن زد الله عني ازهاق روحه لاعتني بجزوقته والسجود طاعة وتوكل عقلا كقولك والله لا شر من الجبر ولا يعقل القسم الثالث وهو أنه يمكن عادة مستحيل عقلا ذكل مستحيل عقلا مستحيل عادة وخرج بقوله ما يجب ماوجب عادة وعقلا كقوله ان الذين لا يجتمعان أو وجب عادة لا عقلا كقوله ان تجبل الجبوتى حجر ولا يعقل القسم الثالث وهو كونه واجبا عقلا لاعادة اذكل ماوجب عقلا واجب عادة واعلم ان البين المتعلقة بالماضي لا تكفر لانها ما أتوا وأغوس أو صادقة والمتعلقة بالمستقبل تكفر ولو أتوا وأغوسا وأما المتعلقة بالحال لا تكفر ان كانت غوسا ولا تكفر ان كانت لغوا أو ما أحسن ما قبل تكفر غوسا بلا ماضى تكون كذا * لغو مستقبل لا غير فامثلا (قوله ثبوت) الاولى تثبت

(قوله تحقق غير الواجب الوقوع) أي تحقق غير الواجب متصفا بالوقوع أي متصفا بكونه يقع في المستقبل فالمراد بقول المصنف تحقيق ما يجب المستقبل خاصة (قوله ثابتا) تفسيره لأجواب كذا لازما (قوله فلا قلت الخ) إشارة إلى أنه لا فرق في العين بين أن تكون على برآء حث (قوله وانظر تحقيق الخ) بمجاز كنه لا تظهر التحقيق (قوله بذ كرام الله) أي كآلهه والخالق والرازق ونحو ذلك (قوله بذ كرام الله) الباطنية والعلوية والساجدة وأراد الاسم مادل على الذات من حيث هي كآله أو باعتبار الصفة كآلهه والخالق والقادر والخالق والرازق وأراد بالصفة مادل عليها فعلم باعتبار توقفه عليها كالقدرة والارادة والحق جهاما يدل عليها كآلهه والسمع والبصر أشار إلى ذلك في ما عدا قوله والحق جهاما الخ (قوله فلا تنعقد بالنية) أراد به الكلام النفسي وقد كررنا في عرفه فيه الخلاف الذي في الإطلاق في تنبيهه قوله بذ كرام الله حقيقة أو حكما كقولك أقسم أن نوري باق وألحقه بظاهره (قوله أو وصفته الثانية) كآله شارحنأي كآلهه القدرة والارادة وأراد به ما يشتمل المعنوية عن عدم أثبتا وفضية الشارح لا تنعقد بالصفة النفسية ولا السلبية وفي عجب الانتقاد بالوحدة والقدم والتنظير فيما عداها والظاهر لا فرق في (٥٠) الانتقاد بالكل وفيه الانتقاد بالصفة النفسية كالوجود بخلاف الاسم الدال عليها

كالوجود يدخل الصفة الجامعة فتعقد بها العين كجلال الله وعظمته وذكر بعض شيوخه أنه لو قال والعلم الشريف ويريدون علم الشريعة فإنه ليس بمسلم ومن ذلك قولهم صوم العام بخلاف أن كفته على صوم العام فإنه التزام وهو عين اه (قوله ومثله الاسم) الجسر من حرف القسم كذا في التلخيص والحوار لكن لم يعلم منه هل هو مجرور أو منصوب أو مرفوع أو ما الجواب والتصحيح بزع الخافض فظاهر أن ما ألقى في عين كآله بعض الشيوخ ولعل الحكم فيه كالحكم في التوقف فلا فلا لا الخالف له لا فعل زعمنا وأنصبا أو جازا انعقدت العين له وقال التوسعي على ما نقلت أن نوري صرف القسم ونصبه لحذفه كآله لا فعلين وان كان خيرا فلا لا أن نوري العين تنبيهه قال الزمخشري والاصل باليوم الواو

أوصفته تحقق غير الواجب الوقوع وقصره واجبا ثابتا لازما فلا قلت والله لا قلت يدا في هذا اليوم لم يكمل عدم كلامه في ذلك اليوم خوف الحث وإذا قلت وأقله لا دخل الدار في هذا اليوم لم يسلك دخوله في ذلك اليوم خوف الحث وانظر تحقيق هذا الكلام في الشرح الكبير (ص) بذ كرام الله أو وصفته (ش) يعني أن العين الشرعية لا تنعقد إلا بأحد هذين التلخيص فلا تنعقد بالنية ولا بغيرها من الألفاظ كالتي وتقوم معها معظمتها بل إماما كروعة وأمرام لا يقال هذا تعريف غير مانع لأن قوله أو وصفته مفرد مضى فيه جميع الصفات مع أن صفة الأفعال خارجة من ذلك كما يصحح المؤلفون لا تقول هنا حذف والتقدير أو وصفته الذاتية والقرينة على ذلك المحذوف تصريحا فيما يأتي بصفة الأفعال وقوله (بأنه) ومثله الاسم الجرد من حرف القسم كآله لا فعلن (ص) وهما (ش) بحذف حرف القسم وإقامة ما التنبيه مقامه كما نص عليه النجاة (ص) وإياه الله (ش) أي ربه وهما من يجوز فيها القطع والوصل كما قاله نت وهما مع الواو أو ما مع عدمها فهي همة قطع ثم إنهم يجوز فيه اثبات الواو وعدم اثباته فتكون مقدرة أو ما حق الله وما أشبهه فلا بد فيه من ذكر حرف القسم كآله بعض مشايخ ز وأراد بالبركة المعنى القديم فإن أراد المعنى الحادث لم يكن بينا وانفراد المبرد واحدا منهم ما في كلام الأبي ما يفيد أنها عين (ص) وحق الله (ش) يحتمل أن يكون المراد به العظمة ويحتمل أن يكون المراد به التكليف التي هي صفاته ويحتمل استغفاره فلا ودية وظاهر قوله وحق الله الإطلاق وهو مقيد بما إذا لم يرد ذلك العبادات التي أمر الله بها فإن أراد ذلك فلا تنعقد به عين (ص) والعزير (ش) اختلف في معناها واشتقاقه فقيل هو الذي لا يغلبه شيء وعلى هذا فهو مشتق من عز يعز بعينه إذا اشتد وقال ابن عباس العزير الذي لا يوجد منه وقال الفراء يقال عز الشيء يعز بكسر العين إذا قل حتى لا يكون جديده فهو عزير اه واللام في العزير للكمال أي الكامل العزة يصح أن يراد به العهد الحضور لأن الله حاضر

التمام لقوله لا بد للها من الواو والواو من الباء اه (قوله وإقامتها التنبيه مقامه) المراد بالحرف هو الواو كما أفاده صريح نت ومقادير قاموس عدم هذا الهم من حالته (قوله وعدم اثباته فتكون مقدرة) ومع ذلك فيعين القطع لا لعل عدم الواو هذا ما يقتضيه القطع (وأقول) حيث كانت مقدرة والمقدر كالمفوض أنه يصحح الوصل في حالة عدم الذكر (قوله فلا بد من ذكر حرف القسم) انظر ما وجهه وما الفرق ولعل الفرق أن اسم الله تعرفت في القسم (قوله وأراد بالبركة المعنى القديم) هو المعنى المتعدي لعظم الموصوف كآلهه والتوسيع والسلبية وقوله فإن أراد المعنى الحادث هو عزير أو رزق أو ناسعه (قوله العظمة) وقد تقدم أنها وصف جامع (قوله التي هي صفاته) أي الأسماء والنبي الذين من أقسام الكلام (قوله استغفاره فلا ودية) أي لكونه الهامى معبودا يحق ثم لا يفتنى إن الاستحقاق وصف اعتباري أزلي لأن مرجعه الصفات الجامعة فهو جلال الله وعظمته (قوله عما إذا لم يرد بذلك العبادات) أي بأن أراد التكليف مثلا أو لم يرد شيئا (قوله وقال الفراء الخ) كلام الفراء بيان الشئ من معلى ما قال ابن عباس (قوله واللام في العزير للكمال) وتذا بنية اسم الله فإن فيها الماذكر من الكمال أو الحضور (قوله أي الكامل العزة) أي حتى يكون بينا لأنه حينئذ

يكون مصدوقه الله عز وجل (قوله هما عين حيث أراد الالح) مقصوده هما عين حيث أرادهما استحقاق صفات المدح ثم أقول الأحسن ما قلناه سابقا من أن الجلال والعلو من الصفات الجامعة والحاصل أن الجلال والعلو والكبرياء معنى وانها من الصفات الجامعة تقول جل بكذا دخل فيه جميع الصفات الثبوتية وجل عن كذا دخل فيه جميع الصفات السلبية (قوله وأما أن أراد الالح) ينبغي من عبارته أن الجلال غير العظمة مع أن نفس العظمة (قوله وهو يرجع لتبره الالح) أي النوع من خبره الذي هو الوجود (قوله لأنه مشتق) كذا في نسخة وليس فيما لفظ قبيل (قوله لأنه جمع القرات) فيه إشارة إلى أن فعلا ن بمعنى فاعل ثم لا يخفى أن القرآن أناس لا لفظا المخصوصة المدولة تلك النقوش والقراة في قوله جمع القراة لم يقطعها الحدث الذي هو وصف الشخص بل أراد به المقروء الذي هو نفس الالفاظ فحينئذ يكون المعنى سمى قرأ لأنه جمع بعضه إلى بعض أي أن القرآن الذي هو الهيئة الاجتماعية قد جمع بعضه ببعض إلى البعض الثاني من أجزاءه أي جمع السور بعضها إلى بعض (ثم أقول) ظاهر عبارته أن الاختلاف في تسمية الالفاظ الحادث قرأ وأن قوله لجمع الخ لعله التسمية ويكون المعنى واختلف في تسميته قرأ لأنه هذه الالهة وعدم تسميته قرأنا يدل على ذلك صريح عبارة عب فانه قال واختلف في تسمية الحادث قرأنا ورجع ذلك لأنه مشتق من القرو وهو الجمع لجمع القراة بعضها البعض وأنت خير بان المعنى القديم يسمى قرأنا وكلام الله كان الالفاظ الحادث كذلك ولكن الظاهر بل المتعين أن تسمية الحادث قرأنا أمر متفق عليه وأما النزاع في الالهة وحاصل ما فيه أنه اختلف في القرآن فقيل مهموز وقيل غير مهموز فلي أنه غير (٥١) مهموز مشتق من قرأت الشيء إذا ضمنت أحداهما إلى الآخر وسعى بقرن

(ص) وعظمته وجلاله (ش) هما عين حيث أراد عظمته وكبرياؤه واستحقاقه صفات المدح وأما أن أراد بالعلو العظمة التي جعلها الله في خلقه وبالجلال الجلال الذي فهم لم تنسجها العين (ص) وأرادته وكفاته (ش) أراد من صفات المعاني وكفاته التزامه وهو يرجع تقريه الذي هو كلامه ومومن صفات المعاني (ص) والقرآن والمصنف (ش) يعني أنه إذا حلف بالقرآن أو بكلمة أو آية منه أو بالمصنف أو أراد تقديمه فإنه يلزمه العين وبعبارة أخرى هذا إذا قوى المعنى القديم القائم بذات تعالى أو لا ينفيه أما أن قوى الحادث وهو اللفظ المتزل على محمد صلى الله عليه وسلم الدال على المعنى القديم فلا يكون عينا واختلف في تسميته قرأنا فقيل لأنه مشتق من القرو وهو الجمع لأنه جمع القراة بعضها البعض ومنه قرأت الالهة في الحوض وقرأت النافذتها في الضرع وأول من جمع القرآن أو بكر وهو أول من سمى المصنف مصفا (ص) وإن قال أردت وقتت فإنه ثم ابتدأت لا فعلين دين (ش) هو وتأنيته قال بانه لا فعلين كذا في هذا اليوم مثلا ثم مضى ذلك اليوم ولم يفعل المحلوف عليه فقيل له حنثت فقال إنما أردت بقولي بانه وقتت ما واعنته به ولم أرد تعلقه بالحلف ولا حلفت ولا بأقسم ولا بأقسمت ثم ابتدأت أي استأثقت قولي لا فعلين ولم أجعله المحلوف عليه فإنه يدين ويؤكل لديه ونصدقه في عقابته بلا

كأذ كر ذلك السبوطي في الاتفاق إذا علمت ذلك فعل قول شارحنا جمع القراة قاسم والاصل المذكور جمع السور كما تقدم فتدبر (قوله) وأول من جمع القرآن أي أمر مجمعه أمما هرز بن ثابت يجمعه لجمعهم من السبب والضاف وصدر إلى حال والعيب جمع عيب وهو جرد النخل كالوايكسطن الحوض ويكسبون في الطرف العريض والضاف بكسر اللام ويخلفه بجمعه خفيفة آخره فاد جمع نفقة بفتح اللام وسكون الخاء وهي الحارة الرافق وفي رواية والرافع وفي أخرى وقطع الاديم وفي أخرى والا كاف وفي أخرى والانسلاخ وفي أخرى والاقاب والرافع جمع رقعة وقد تكون من جلد أورو أو كأغصدا لا كاف جمع كتف وهو العظم الذي يلعب به أول الشاة كانوا إذا حلف كتبوا عليه والاقاب جمع قتب وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه ذكره السبوطي في الاتفاق (قوله وهو) أول من سمى المصنف ضم الميم أشهر من كسرهما فأما المصباح وكلامه يقتضي أن الجامع له متعدد وقد عرفت الجامع له أولا وأما الجامع له ثانيا فهو عثمان وسبب جمع عثمان كرهنا لا اختلاف الواقفين الناس في القرآن حتى نسب البعض الكفر للبعض ويقول البعض للبعض قراة أفضل من قراةك فلما شاهد أحد هذا بفتق ذلك الاختلاف فقال لعثمان بأد القرآن وأجمعه على حرف واحد قيل أن يختلف الناس فيه كاختلاف اليهود والنصارى فاستشار عثمان في ذلك جميع المهاجرين والأنصار فحضر على ذلك في رؤوفه فأمرا جميعه أربعة رجال زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث اه (قوله ياقه) مثله دخول الباء على سائر الصفات ولا تملأ التوا الهمام الباء الأولى في التين لولم يه تسمى (قوله لا فعلين) أي وأفعلن جواب قسم مقدرا قسم لا فعلين ولا يلزمه شيء لأن الفعل لم يلفظ به (قوله يؤكل لديه) عطف تفسير لقوله يدين

(قوله لا يسبق لسانه) أي في اليمين كألفاظه الشارح وغيره قال لا يسبق لسانه في اليمين أو مسبقه (قوله يخرج من قوله دين) في كلام عمر
 أن يمين يخرج من قوله دين لاقتضائه ذلك عدم قبول قوله مع أنه مقبول واليمين لازمة لعدم احتياجها إلى نية كالإقرار عرفة فآله الشيخ
 أحد مؤلفي ذلك يقول قوله إذا قبل له نعمت الخلف على كذا خلف الله مسبق لسانه فيصدق في قيمته الثانية ولا يلزمه لأجلها كفارة بل
 يخرج عما يفهم من الكلام السابق وهو يلزمه يمين وكانه قال دين ولم يلزمه يمين لا يسبق لسانه فتلزمه (قوله كقوله بلا) يخرج إليه كما
 يقع من بعض الناس كلما تكلم يقول لا والله بل والله أعلم أن نسخة الشارح بلا بألف والناسيبان ترسم به وأعلم أنهما موضعين
 أحدهما أن تكون الدنق يقع قبلها نحو كما تكلم من سورة بل أي علمت السورة لا يستألف من عوت بل أي يعظمه الثاني أن تقع
 جوابا لاستفهام دخل على نفي فتدبر باطلا سواء كان الاستفهام حقيقيا أو ليس زيد قائما فيقول بل أي أو يضا نحو ما يحسبون أنا
 لا نسبح سرهم ونحو ما هم بل أي قاله السوطي في الاقتان (قوله لا انتقام من لفظ لا آخر) أي كذا إذا أراد أن يلقظ بأن لا يأكل فسبق
 لسانه إلى أنه لا يشرب (قوله وكعزة الله) ثم انحل كون كل من أماته وعهده عينا أن أي بالاسم الظاهر فكان الأولى بالصف أن يأتي
 به (قوله وقوله) عطف تفسير على منعه بشق النون وقد تسكن ألفه القاموس (قوله عزاز) بشق اليمين والراي (قوله كلامه القديم)
 أي التي هو الأمر والنهي (قوله وعهده (٥٣) الزامه) يرجع للأمر والنهي (قوله الزامه) أي وعده وقوله فيرجع إلى خبره أي نوع

من خبره وقوله وخبره كلامه أي
 نوع من كلامه (قوله) وكذلك
 كفايته الزامه والزامه وعده
 (قوله وهو العهد المؤكد) لا يفتي
 أنه قد فسر العهد بالزام الذي
 يرجع للأمر والنهي ولكن التأكد
 بالخلف يناسب تفسيره بالآزام
 التي يرجع للوعد وقوله فيرجع
 إلى كلامه أي إلى نوع من كلامه
 (قوله وبالعزة) أي القوة التي في
 الخلق ويجوز أن يراد بها القدرة
 الخلقية بمعنى القوة بالقدرة
 التامة (قوله أنا عرضنا الأمانة) أي
 الطاعة وقوله ومن قوله وعهدنا
 إلى إبراهيم فبما أن عهدنا معناه
 أمرنا وأول الأمر صفته التي هي نوع
 من كلامه (قوله ولا يرجع له) الظاهر

يمين في الفتوى والقضاء (ص) لا يسبق لسانه (ش) يخرج من قوله دين وكانه قال وإن أردت
 وقت بهذا لك كفارة عليه لا يسبق لسانه فعله الكفارة والمراد يسبق اللسان غلبته وجريته كقوله
 بلا والله ولا والله لا انتقامه من لفظ لا آخر فان هذا يدين (ص) وكعزته وأماته وعهده وعلى
 عهد الله لأن يراد بالخلق (ش) يعني أن الخلف إذا ذكر يلزمه فيه الكفارة حيث حدث إذا قصد
 بصفة الله القدسية فآله منعه وقوله وأصل العزة الشدة ومنه قبل للأرض الصلابة عزاز ونعز
 الأرض إذا اشتد وأماته الله تكليفه وتكليفه كلامه القديم وعهده الزامه لقوله تعالى أو فوا
 بعهدى أي تكاليفي وذمته الزامه فيرجع إلى خبره وخبره كلامه وكذلك كفايته والميثاق هو
 العهد المؤكد بالخلف فيرجع إلى كلامه تعالى أمان قد قبلنا عهده وما بعد المعنى الميثاق لله في
 العباد المراد من قوله سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ومن قوله تعالى أنا عرضنا الأمانة على
 السموات والأية ومن قوله وعهدنا إلى إبراهيم فلا ينفصلها يمين والاستئذان راجع لما قبل وعلى
 عهد الله ولا يرجع لأن الاتيان يلقظ على مع إضافة العهد إلى الله منع من إرادته المخلوق وهو
 أنهى الكلام على اقتران المنصل من حرف أو مضاف شرع في اقتران المنفصل فقال (ص)
 وكألف وأقسم وأشهد أن قوى بالله (ش) يعني أن الشخص إذا قال أحلف أو أقسم أو أشهد
 لا فعلن كذا وقوى بالله أي وصفه من صفاته فأنها تكون عينا أو حري أن تلقظ بذلك (ص)
 وأعزم أن قال بالله (ش) يعني أنه إذا قال أعزم لا فعلن كذا فلا يكون عينا إلا إذا قال بالله لأن
 معنى أعزم أسأل فلا يكتفي بنية الجلالة بخلاف ما مر فآله لا يمكن فيه سؤال فكانت نية الجلالة وما

رجوعه بل راجع لما قبل الكفاية يضمن قوله وحسب الله الخ كأوقع التقييد بما إذا لم ير الحادث (قوله ينع) يقوم
 من إرادته المخلوق وهو ما عهدنا الله عليه أي ما طلب من العبادات (وأقول) هو يصح لا ينع (قوله المنصل) أي بالقسم أي على المنصل
 المقتدر وهو وصف مؤكده وقوله من حرف وهو حرف القسم (قوله أو مضاف) ظاهر العبارة أن عهدنا مضافا لمصلا بالمقسم به فيكون
 المضاف غير مقسم به والمقسم هو المضاف إليه وليس كذلك بل المضاف هو نفس المقسم به فالأولى أن يقول ولم فرغ من اليمين المنقوطة
 بها شرع في اليمين المقتدرة (قوله شرع في اقتران المنفصل) أي عن القسم به أي المقتدر معنى المنفصل لفظا الذي هو عبارة عن لفظ
 أقسم فأنه مقتدر معنى بالاسم أو الصفة منفصل لفظا (قوله وقوى بالله) وأما أن قصد غير ما لم يقصد شيئا فلا شيء عليه قال في لـ وماضي
 هذه كضارعه والمراد بقوله وقوى بالله أي قدر هذا اللفظ فالمراد من النية التقدير وليس من باب القدر بل بالنية خلافا لبعضهم لأن
 أحلف وأقسم وأشهد صريح في القسم لا عبارة غير ما نوى بالله أي لأن قصد نية إنشاء اليمين حدث فآله كان قصد مجرد
 الاخبار كذا في صيغة الماضي بأنه حلف لا غير كالمشلا أو قصد باللفظ بالمضارع في تلك الصيغة بأنه أن لم يسكت مخاطبه بحلف ولو
 نطق بالله لا يفعل أو يفعل كذا فلا ينع عليه (قوله وأعزم) أي وكذا أعزمت (قوله لأن معنى أعزم أسأل الخ) أقول حيث كان أعزم
 معناه أسأل فلو جبه كونه عينا أو لفظ بالله لأن غايته أنه قال أسأل بالله وهو إذا قال أسأل بالله لا يكون عينا إلا أن يكون القصده أنه إذا

قوله باق لا يراد منه معناه الذي هو السؤال بل الراد الحالف وعوضت بعثته لا يلا حول قال أعزم وفؤي بالله فهو مل وفرق يتعلق حق
 التبر في الإيلاء هو الاز وجبة فانه الإيلاء موجه على أنه حلف بخلاف باهنا (قوله لان العهد منه) أي من الخلق ف يرجع لاتزامه (قوله
 أملا عليه بما عهدتكم أي أو وجوده الاول كما إذا قال أعاهد الله أني لأفعل كذا والثاني كما لو قال أعاهد الله أني لأفعل كذا (قوله
 ذلك على الحلف) أي أو أنه أراد بهذا اللفظ عهد الله الذي هو صفته الزامه أو التزامه (ثم أقول) وهذا بعيد من اللفظ فالاول
 ترجيح القول الاول (قوله مل على الحلف) وكأنه قال عهد الله (قوله وخرج أبابع الله أي قبس (قوله لا بل على عهد) ومنه لا بل
 على عهد الله أو أعطيك عهد الله فليس بيمين ولو ذكره المصنف لفهم منه ما ذكره من الاول (قوله أو عزم) أي أو أعزم وما أعزم بالله
 السابقة فلربما في اللفظ عليك بل حلف فيها على نفسه فكان بيننا وما هنا بل فيها غير أكثر عب (قوله الأما فقلت) بكسر الهمزة
 وقصها كذا في عب وشب كالعني على الكسر عزم عليك بالله لا تفعل شيئا الأفعال كذا وأما القبح فهي القصص وكانه قال عزم
 عليك أحضرك على فعلك كذا هكذا ظهر لي ولم أره (قوله وحاشا لله) ولو أتى فيها ولو القسم وكذا يقال فيما بعده لا نقلا عن القرأني
 (قوله ونعاهد الله) بالله الالمهل لمن العود إلى الله وأما النال المحبة فعناء ما عهد من ذلك وقال غيره أي اعتصم به (قوله فلاشي عليه
 على المشهور) ومقابل ذلك والذي بعده ما في النعمي أنه عي (قوله أي براقتنا) (٥٣) أي تزويها من الله أي تزويها من الله عما لا يليق

به تزويها كذا أعاده بعض الشراح
 (قوله وكذا إذا قال معادله) أي
 رجوع الله أي أرجع لله رجوعا
 فلاضافة بمعنى اللام وأما لو أراد
 بمعادله وجوده كان عينا لانه
 حلف وجوده والاضافة بانية
 لا يفتي التصريح بالضاف اليه
 انه ما هو بمحفذ الفعل ومفعوله
 اذا اصل أرى الله راو صككنا
 يقال في غير هذا (قوله وكذا إذا قال
 الله راع) أي حافظ (قوله أو كفل)
 برفع اسم الحلالة وما بعده خبر فغير
 عين عند عدم قصد والافعين
 فقد قال التونسي في الله لا فاعن
 على أنه خبر فغير عين لأن بقصد به
 اليمين فان قصد به بحرف قسم
 مقدر فغير ملوم بقصد القسم لان
 غاية ما يقامه فصل بين الله وبين

يقوم مقامها بمنزلة التصريح بها (ص) وفي أعاهد الله قولان (ش) أحدهما أنه عيّن وهو قول ابن
 حبيب والثاني أنه ليس بيمين وأحسنه النعمي لان العهد منه وليس بصفة لله ولانه لم يحلف
 بالعهد فيكون قد حلف بصفة من صفاته انظر الشارح ولعل وجه القول أنه عيّن أملا عليه بما
 عهدتكم دل ذلك على الحلف به وخرج أبابع الله على أعاهد الله (ص) لا بل على عهد أو
 أعطيك عهدا (ش) هذا معطوف على قوله بذ كرسم الله أي فلا يلزمه عيّن ومنه لا بل على
 عهد الله (ص) أو عزم عليك بالله (ش) أي وكذا لا يستبعد اليمين بقول شخص لا شرعزم
 عليك بالله الأما فقلت كذا يخالف فلاشي على الفائل بذلك (ص) وحاشا لله ومعادله والله
 راع أو كفل (ش) يعني أن هذه الاشياء لا تكون أيماناً ولا كفارة فيها إذا قال انسان حاشا الله
 لا أفعلن كذا ولم يفعله فلاشي عليه على المشهور لأن معناه براقتنا أي براقتنا لله وكذا إذا قال
 معادله لا فاعن كذا ولم يفعله فلاشي عليه على المشهور وكذا إذا قال الله راع أو كفل على
 لا فاعن كذا ولم يفعله فلاشي عليه (ص) والتج والكعبة (ش) يعني أن الانسان إذا قال والتج
 والختار والرسول والكعبة والجر والبيت والكعبة يفتي عن الله ويحلف بغير الله وقبست اليمين على الاسم
 أو لا فاعن وحش فلا يكون عيّن لان التجي هي عن الحلف بغير الله وقبست اليمين على الاسم
 والظاهر يحرم الحلف بما ذكر كما في التوضيح وشهر الفاكهة والكراهة ومحل الخلاف
 اذا كان الحلف صادقا أو لا يصير قطعاً وأما الحلف باليس بمحض شرعاً كاللهم والنصب
 ورؤس السلاطين والأشرف فلاشي في تحريمه وان قصد بالانصب ونحوهما بما عيّن
 دون الله غير الانبياء تعظيماً فكثر وأما قصد تعظيم من عيّن من الانبياء في الحلف به يعيى

لا فاعن بجملة وهي راع وهذا لا يمنع كونه عيّن (قوله والجر) بفتح الجاء ومع أن يقرأ بالكسر (قوله وشهر الفاكهة الكراهة) وهو
 المعتدل لان معتدل الذهب الكراهة واستظهار الشيخ خليل أنه ملوم عند كآفاده الشيخ سالم ومافيل ان النبي صلى الله عليه وسلم
 حلف ببعض الخرافات فليثبت وبشرط ثبوته منسوخ وأما قوله تعالى والتيم ونحوه فهدأ من الله أنه لا يقسم بذلك وقول الخائف علم
 انه أو يعلم الله ليس بيمين خلافاً لما صاحب الفصول في الثاني كآفاده كلام البيان على ما نقل بعض شيوخنا عن بعض شيوخهم نعم يستحب
 الكفارة أحاطاً بتزبيل مائة علم الله مصدراً ما مل رد الحلف والأوجب الكفارة (قول ولا يصير قطعاً) وزاد في والأفضل السباب
 بل وربما كان بالنبي كثر الامة استهزاء (قوله كاللهم) أي خانه كان يحلف في الجاهلية (قوله والأشراف) أي شرف النبوي ومن ذلك
 نعمة السلطان وتبأني وحيات أبي وأس في غلظت في تحريمه والافقيه الخلاف بالمرمة والكراهة والمعتدل الكراهة (قوله وان قصد
 بالانصب) مفرد نصب بفتين مجزئ ونصب وعيّن دون الله أعاده المصباح (قوة تعظيماً فكثر) ظاهر من قصد تعظيماً هو ان لا يلحق
 كونه معبودات وبأنه أن محل الكفر اذا قصد تعظيمهم من حيث كونه معبودات وفي نقل المواق ما يفيد قوماً ما إذا كان التعظيم
 القاهرهم أن يلهو لكونهم معبودات

(قوله وكالخلق والامانة) الخلق تعلق القدرة بالخلق والامانة تعلق القدرة بالمتى (قوله والعلم) كذا في نهضة والاولى ان يقول والاعلم لانه القسم من صفة الفعل واعلم انه نص في الجواهر على انه يحرم الخلف بها (قوله فقد دخلت في قوله واصفته) الاولى دخلت في قوله باسم الله (قوله ومنه ان فعلت الخ) أي ولا يذم كفر ولو فعل لان قصده التباعد وانشاء الدين لا اخباره بذلك عن نفسه ولذلك اذا لم يكن في عين فاهي يتدو جواهره لا يزال يتدلى جعل ذلك عينا لا يرتد اذا قال هو يوم يودي حال قصده بذلك اغراضه يومه ليتزوجها (قوله بعضهم) أي بعض الخالفين (قوله وانظر ماذا يلزمه) الظاهر يلزمه الثلاث لانه لا يكون زانيا بالثلاث أو في الخلق ولا خلق هنا (قوله وغوس) سميت بلانها (٥٤) نفس صاحبها في الاثم (قوله بلاء بين صدق) نفاخر العبارة انه اذا تبين

صدق بتقوى كونه غموسا وتبقى عنه الحرمة وفيه كما قال التونسي قلتر لان عينه شا كاصمية فلا يسلط الله بظهور الامر بالخلف القسبي الصواب انه ابن عبد السلام جل غموسا وحده لفظا على انه وافق البر لان اثم حلقه شا كسلطه وهو ظاهر فقها لكنه يعبرن اعطاه او المراد فلا حرمة عليه مستمرة وانما عليه اثم الجراءة فقط كافي عب أي تمكن من الكبار فلا تنافي والحاصل انه اذا تبين الصدق لم يتمكن من الكبار والا كانت منها والغموس كبيرة ولو مرة فقط (قوله لا كفارة فيها) أي ان تعلقت بالماضي فان تعلقت بالمستقبل أو بالحال فانها تكفر (قوله وتوب) الاولى ان تقول بان يتوب ففسر الاستغفار (قوله كالمسبح) نبي ورسول اتقاها واما العزير فقد اختلف في تبونه كما اختلف في تبون لقسمان وذي القرنين (قوله وان لم يقصد تغليبها) أي أصلا واما اذا قصد تغليبها واما بلا حظ كونهم معبودات فهو كفر في غير ما تقدم يخالف ما هنا فاول عبارته يقتضي عدم الكفر وقوله وان لم يقصد تغليبها يقتضي الكفر وهو ظاهر النقل واما التوسيل بعض محققاته فحازر واما الاقسام على الله تعالى في الذم بعض محققاته كقوله بحق محمد اغفر لنا فخاص به صلى الله عليه وسلم (قوله واللعو) معطوف على غموس (قوله يعتقد) يراد الاعتقاد ما شمل غلبة الظن (قوله يعني ان لغو البين لا كفارة فيه) أي اذا تعلق بالماضي أو الحال لا الاستقبال فانه يكفر (قوله بل من لغو) لكن لا يستقيم الاجتزاف والتقدير حلقه على ما يعتقد فظهر تنبيهه أي اتفادوا قال عج كفر غموسا بلا ماض تكون كذا * لغو مستقبل لا غير فامتلا (قوله لان الاعتقاد هو الجزم) أي مطلقا سواء كان مطابقا أم لانه أعين من العلم أي باصلاح المتكلمين واما باصلاح النطق فاعلم هو الاعتقاد للشمل لظن القوي

فليس يكفر الان يقصد تعظيمه على أماله (ص) وكالخلق والامانة (ش) يعني أن الخلف بصفات الله العقلية لا يجوز ولا يتعصبها البين كالخلق والرزق والامانة يشهدن والاحياء والاحسان والعقلاء واما المشتقات من هذه الصفات كالخلق والرازق والحسي والميت فقد دخلت في قوله واصفته كامر (ص) أو هو يوم يودي (ش) أي قال هو يوم يودي أو نصراني أو مجوسي أو أمر تدأ على غيره الاسلام فعل كذا ثم فعله أو ان كنت فعلته وقد كان فعله فلا شيء عليه وليست غفرا ومثلها ان فعلت كذا يكون واقفا حتى رسول الله واما قول بعضهم يكون داخلا على أهله زانيا فسلطان فعل كذا فالتظاهر أنه طلاق وانظر ماذا يلزمه (ص) وغموس بان شك أو ظن وحلف بلاثنتين صدق (ش) يعني أن البين الغموس لا كفارة فيها بان شك الخالف حين حلقه فيما حلف عليه هل هو كالحلف لأو لا وظن لنا غير قوي أنه كذا وأولى المنه للكدب ولم تبين له صدق ما حلف عليه بان تبين له أن الامر على خلاف ما حلف أو بقي على شكه أما ان تبين صدقه ما حلف عليه لم يكن غموسا وكذا لو قيل بان قال في ظني أو ما أشبهه فلا يكون غموسا ويصير جوع قول المؤلف (وليست غفرا) خالف الغموس وتوب الى الله وتقرب اليه بما للدين حتى أو صدقة أو صيام أو يصير جوعه الى جميع ما من من الخلف بما لا يتعصب اليه العزير فالمراد بالاستغفار حيث أطلقه الفقهاء التوبة (ص) وان قصد بك العزير التعظيم فكفر (ش) يعني ان من حلف بالاث والعزير وغموسا لم يجز لمن دون الله حتى الاثية والصالحين كالسبح والعزير وقصد القسم بها تعظيمها من حيث كونهم معبودات فهو كفر يستقبلان تاب والاقبل لان التعظيم خاص بالله وان لم يقصد تعظيمها فحرام اتقاها في الاصنام وعلى خلاف سبق في الانبياء وكل معظم شرعا (ص) واللعو على ما يعتقد فظهر تنبيه (ش) يعني ان لغو البين لا كفارة فيه تنبيهه ولا غير منعقد وهو ان يحلف على شيء يعتقد فظهر خلافه كن اعتقد عدم مجي هـ يدخلف ما به ثم تبين أنه ما يقوله واللعو معطوف على غموس أي ولا يغموس ولغو وقوله على ما يعتقد ما يدل من لغو وقوله يعتقد أي يحزم به وليس المراد به العلم بليل قوله فظهر تنبيهه لان العلم لا يمكن ان يظهر فيه بحال لان الاعتقاد هو الجزم لا التليل والعلم الجزم المطابق لادليل (ص) ولم يقد في غير الله (ش) يعني ان لغو البين المذكور لم يقد في غير الخلق بالله كطلاق واعتق أو مشي أو صدقة بخلاف البين بالله فيصدق لاقوتها لانها البين الشرعية ومثله التذلل الى لا يخرج به حلقه على شخص مقبل يعتقد أنه زيد مثلا لان لم

وقوله وان لم يقصد تغليبها يقتضي الكفر وهو ظاهر النقل واما التوسيل بعض محققاته فحازر واما الاقسام على الله تعالى في الذم بعض محققاته كقوله بحق محمد اغفر لنا فخاص به صلى الله عليه وسلم (قوله واللعو) معطوف على غموس (قوله يعتقد) يراد الاعتقاد ما شمل غلبة الظن (قوله يعني ان لغو البين لا كفارة فيه) أي اذا تعلق بالماضي أو الحال لا الاستقبال فانه يكفر (قوله بل من لغو) لكن لا يستقيم الاجتزاف والتقدير حلقه على ما يعتقد فظهر تنبيهه أي اتفادوا قال عج كفر غموسا بلا ماض تكون كذا * لغو مستقبل لا غير فامتلا (قوله لان الاعتقاد هو الجزم) أي مطلقا سواء كان مطابقا أم لانه أعين من العلم أي باصلاح المتكلمين واما باصلاح النطق فاعلم هو الاعتقاد للشمل لظن القوي

(قوله كالأستثناء بان شاء الله تعالى) قال في له وظاهره افادة الاستثناء بان شاء الله في العيين بالله ونحوه وسواء قلته رفع الاسم في تنبيهه
 اطلاق الاستثناء على ان شاء الله حقيقة عرفية وان كان مجازا باعتبار الأصل لانه شرط (قوله أي حل العيين) أي عدم انتفاذه فانه
 بعض شيوخوا (قوله كالأن يشاء الله) يعني لا فرق بين الماضي والمضارع (قوله وما الحق به) أي وهو النذر الذي لا يخرج له (قوله
 لما يتوهم فيه انه من باب تعقيب الرفع) أي الذي لا يقع كان تقر لانسان فتقول له على ألف ثم تقول به عن خرق قولنا من عن
 خرق لا يقع أي أنه تعقيب الاقرار بما رفعه فلا يقع قطعه من تقر وان قوله تعقيب الرفع أي التعقيب بالرفع لان الرفع معقب به
 (قوله فبحث في معالي الاول الخ) أقول لاشئ عليه على كلا (٥٥) القولين كما افاده بحثي نت (قوله ونحوهما) أي من

يكن هذا المقبل زيد افعلى نذر ثم يتكشف له انه عمر ومثلا فانه لا كفارة عليه (ص) كالأستثناء
 بان شاء الله (ش) التشبيه راجع لقوله ولم يقد في غيراته والمعنى أن الاستثناء بان شاء الله تعالى
 لا يفيد الا في الحلف بالله كلفوا العيين فلا يفيد في الحلف بغيره من طلاق ونحوه ويلحق بالعيين
 بالله النذر الذي لا يخرج له فاذا قال أنت طالق أو أنت حر ان شاء الله أو الآن يشاء الله أو يريد
 فلا يتوهم بزمه وأما ان حلف بالله أو قال ان فعلت كذا فاعلى نذروا ستنى ثم فعل ما حلف على
 تركه فلا شئ عليه وقوله (ان قصد الاستثناء) أي حل العيين فيقيد المنطوق وهو عدم الافاد في
 غير الله وأخرى ان لم يقصد بيان قصد التبرك فليس مكررا مع ما يأتي من قوله وقد دمج عمل الله
 فيقيد المفهوم أي في مفهوم غير الله أي ولم يقد في غير الله مطلقا ويشيد الله ان قصد حل
 العيين أي مع بقية الشروط الاثنية لا التبرك وأنى بقوله وقد قيد بما يأتي لاجل شبهة بقية القيود
 (ص) كالأن يشاء الله أو يريد أو يقضى على الاظهر (ش) تشبيه في الجكن أي الآن يشاء
 الله وما بعده لا يفيد غير العيين بالله ويشيد في الحلف بالله وما الخ به على ما استظهره ابن رشد
 وهو قول عيسى في زيد أو يقضى وفي الآن يشاء الله اتفاقا وانما عنصر عليه وان لم يكن محمل
 خلاف لما يتوهم فيه انه من باب تعقيب الرفع فتوجه على الاظهر لارجع لقوله كالأن يشاء
 الله كما يوجهه لفظه اذ لا خلاف فيه وهل الاستثناء رافع للكفار فقط أو حل للعين من أصلها
 قولان القاسم وابن الماحشون مع القاضي وقسمها الامصار وتظهر فائدة الخلاف فيمن
 حلف واستثنى ثم حلف ما حلف أو حلف لا يحلف حلف واستثنى فبحث في معالي الاول
 لا الثاني ولو حلف لا يكفر حلف واستثنى فلا شئ عليه (ص) وأما في كالأ في الجمع (ش) يعني
 ان الاستثناء بالأو آخراتها من خلا وعدا ونحوهما يفيد وينفع في جميع متعلقات العيين
 مستقبلة أو ماضية كانت العيين متعقدة أو عموما وكذا لابن عبد السلام فمن حلف أن يشرب
 البصر أو يقتل من مات بعد موته ثم استثنى فلا شئ عليه وأما كون المراد بالجميع جميع
 الأدوات فغير بين لافادة هذان قوله بكالا (ص) ان اتصل بالعارض وفي الاستثناء وقصد
 ونطق به وان سار بجره كالسنان (ش) هذان روع منه رجوعه في شروط افادة الاستثناء منها
 أن يتصل بالمقسم عليه فلا انفصل لم يقد كان شئ أو غيره كالأو أخواتها الا أن يكون
 الفصل لعارض لا عيين رفعه كعالم ونحوه لا تذكر ومنها أن ينوي الاستثناء أي ينوي
 النطق به لان جرى على لسانه سواء افلا يفيد مشئته أو غيرها ولا يمنع نية الاستثناء أن يكون

شرطا أو صفة أو غاية أو بدل بعض
 نحو والله لا كلم زيد الا يوم كذا
 أو ان ضربني أو ان عمرو أو الى
 وقت كذا أو لا كلم الرجل ان
 عمرو (قوله في جميع متعلقات
 العيين) أي في جميع الأعيان بالله
 أو يقتل أو طلاق (قوله مستقبلة)
 وهو ظاهر وقوله أو ماضية كما إذا
 قال والله ما أخذت من فلان الا
 ثلاثة دراهم بعد كتي هذا رب
 ماضية مستقبلة نحو والله لا قطع
 الشمس غدا الا أن تكون محببة
 وقوله أو عموما ونحو والله لا قتل فلانا
 الميت الا ان يشاء الله فلا شئ عليه
 اه (قوله كانت العيين متعلقة الخ)
 أي وألغوا كما إذا قلت والله ما في
 الخزانة الا ثلاثة دراهم ثم تبين
 أنها أكثر فتلك العيين لغو ومع
 ذلك نفع فيها الاستثناء فالقول غير
 متعقدة كما يصرح به (قوله فمن
 حلف) كذا في نفسه وهو تفرع
 على قوله أو عموما الا أنك خير
 بأن جعلها عموما انما هو بدون
 الاستثناء كما تبين وأما مع الاستثناء
 فلا يقال لها عموما (قوله ثم استثنى)
 أي بأن قال والله لا شرين البصر

الاعظمة أو والله لا قتل زيد الميت الا أن رد فلا يمكن من الذهاب بقصره (قوله وفي الاستثناء) أي ولو بعد تمام العيين الا أن فيه
 حينئذ تنافض حيث لم يرد الاجراخ أو لا كما افاده بعض شيوخوا رجحهم الله ويحاج بان التناقض انما يعتري بين الجنتين وانظر في مع ما قبل
 في لاله الا الله وقيل لا بد أن ينو به قبل تمامه وعليه فهل قبل آخر حرف من المقسم عليه أو قبل آخر حرف من المقسم به يقولان (قوله منها
 أن يتصل بالمقسم عليه) أي حيث تعلق الاستثناء وأما ان تعلق بالمقسم به أي بعده كما في الطلاق والاستثناء بالأو أو أحدها أخواتها
 فهل لا بد من اتصاله بالمقسم به أو يكفي اتصاله بالمقسم عليه بخلاف (قوله كعالم ونحوه) أي كعالم أو تنافوا أو تنفس ظاهرا وهو
 اجتمعت أو تكررت

(قوله ففسد بالاستثناء محل العين) أي من أول النطق بالله أو في أثناءه حين أو بعد فراغه من غير فصل كما يقع لمن يقول لعالم فلان
الآن بشاء الله فوصل النطق بها عقب فراغه من المحلوف عليه من غير فصل امتثالاً لمرغفه ذلك (قوله لا التبرك) أي أو
التعريض إلى مشيئة الله تعالى أو امتثالاً أمره في قوله تعالى ولا تقولن لشيء أعيى فعل ذلك غداً الخ أي لو لم يقصد شيئاً وهذا انما يأتي
في إن شاء الله وكذا أن لم يقصد شيئاً وهذا يأتي في غيرها أيضاً (قوله وأمر الخ) محل نفعه أن لم يخلف في حق وجب عليه وأمرط
في انكاح أو عقد بيع والأمر يتعمد على المعتمد قال في ك وجده عسدي على قوله ونطق به ماضيه ويكني النطق بالأول فحذف المستثنى
كقوله لا أكلم زيداً أو شري غداً مثلاً اه وأتى بقوله بجر ك لسان مع قوله أو سر السلاتين وهم من المراد بالسر أعلا فأتى به أو تنبيها
على خلاف الشافعي القائل بأنه لا بد من إسماعه نفسه (قوله على المشهور) ومقابلها ما رواه أشهبان النية كافة إذا كان الاستثناء
بالأواحدى أو أكثرهما وقيد ابن زيد بن خلاف بما إذا كانت العين لا يقضى فيها بالنية أو كانت ولم تقم عليه نية وأما أن قامت عليه
نية وهي مما يقضى فيها بالنية فلا يقيد التقصير من غير نطق وأما الاستثناء الراجع إلى المحلوف عليه في بعض الأحوال فحوالاً عطية
زيد بن سارة أن قدم عمرو وإن كان كذا وكذا أو الآن يكون كذا فلا بد منه من غير ذلك اللسان بلا خلاف فآله في البيان (قوله الآن
يعزل الخ) الاستثناء منقطع (٥٦) لأن المستثنى منه فيه الأخرى بأداة الاستثناء قطعاً ولو كان الاستثناء متصل لكان

المراد بالنية إرادة الإجراء أو إرادة
استثنائية تطلقاً وليس مجرد إيد
المراد بجرها إخراجها بالنية وحيد
فالكافي في قوله كان زوجة للقبيل
وجوز بعضهم أن يكون متصلاً
وعليه فالعنى الآن يعزل أولاً فلا
يتعين النطق في الاستثناء ويكون
السلام على حاله في الاستثناء وقوله
كان زوجة تشبه في قاعدة نية
أفادها البدور هو أن المتصل من
قبل المفهوم والنطق فباعدت
من قبل المطلق (قوله في الحلال
الخ) مرفوع على الحكاية ويجوز
جره وهو واضح (قوله أي قبل
التلفظ باليمين) أي وفي حال
التلفظ باليمين فقد قال عبد الحق
إن لم يتوخر أجهل قبل تمام الحلال
عليه سرام فأخرجها استثناء

ففسد بالاستثناء محل العين لا التبرك ومنها أن ينطق بالاستثناء وإن سرام أو لم يسمع نفسه بل
بجر كة اللسان فقط فلا تنكفي فيه النية بالقلب على المشهور (ص) الآن يعزل في عينه أولاً
كان زوجة في الحلال على حرام وهي المحاشاة (ش) وهذا آخر جرح من قوله ونطق به يعني أن
الاستثناء فيما تقدم لا بد منه من النطق وأما مسألة المحاشاة فلا تحتاج إلى النطق والنية فيها
كافية يعني أن الحالف إذا عزل غير المحلوف عليه في قصده نية من أول وهلة أي قبل
التلفظ باليمين كعزله الزوجة في قوة الحلال أو كل حلال عليه سرام لا أكلمه بامتناع فكله
فلا شيء عليه في الزوجة وتلك النية تنكفه وتفسد في إخراج الزوجة ولا يحتاج إلى استثناءها
بالتلفظ وأعلم أن مسألة المحاشاة من قبيل العام الذي أراد به الخصوص بخلاف الاستثناء
فإنه إخراج لما دخل في العين أولاً فلو عام مخصوص وينضج ذلك بيناهما قال ابن السكيت العام
المخصوص عمومهما مراد تناول الاحكام لشرية التخصيص فالقول من قولنا قام القوم الأزيد
متناول الكل فزمنه أفراد معني يذو الحكم بالقيام متعلق بمعدداً يذو العام الذي يراد به
الخصوص هو أن يطلق اللفظ ويراد به بعض ما يتناول في دمجهم لانتقال ولا حكا بل هو كل
استعمل في بعض أفرادهم ولهذا كان مجازاً قطعاً وصورة المحاشاة من ذلك فإن الحلال من قوله
الحلال على سرام استعمل فيها الحلال في بعض أفرادهم ولا تسد درج فيه الزوجة ولما كانت
اليمين غير منعقدة وهي القفو والغموس ولا كفارة فيها ومنعقدة وفي الكفارة ما نحن ذكر
ما يشار كها في وجوب الكفارة وهو ثلاثة أشياء فبصر المومنجب الكفارة ذلك أربعة أشياء
مشيرة إلى أولها بقوله (ص) وفي النذر للمهم (ش) يعني أن النذر للمهم الذي لم يسم له بجر جانب

كفارة

شرطه النطق أي فاقتر زعموا طرأ نية العزل بعد النطق باليمين فلا تنكفي النية ولا بد من الاستثناء
نفعاً متصلاً وقصد باليمين به ثم نية معاداة لا توجب عليه نحر بما أحل الله (قوله وتلك النية تنكفه) أي ولو تم قيام النية
واختلف هل يحلف أولاً أو لا في وثيقة حتى فلا ينفعه العزل على الأصح فآله في التماسل والمحال أن تستل المحاشاة مجازاً قطعاً ومقتضى
ذلك أنه لا يكف بالقرينة فشرط القرينة عرف أهل البيان (قوله من قبيل العام الذي أراد به الخصوص) أي وذلك لأنه أراد بالحلال
ماعد الزوجة (قوله بل هو كل استعمل في بعض أفرادهم الظاهر أنه في المعنى يرجع إلى أنه كل استعمل في بعض أجزائه (قوله مجازاً قطعاً)
أي بخلاف العام المخصوص فبعض أقوال والمحال أنه اختلف في كونه مجازاً لا أكثر أو حقيقة أو مجازاً باعتبارين وليس فيه
وضم واستعمال ثان بخلاف العام المراد به الخصوص كذا أفاده بعض الشيوخ رجمهم الله تعالى (قوله ولا تندرج فيه الزوجة) فإن قيل
ما المانع من اندراجها فيه وتعلق الحكم بمعادها كافي العام المخصوص قلت عدم القرينة الدال على عدم تعلق الحكم بها والنية
أمر حق فلا يكون قرينة (قوله وهو ثلاثة أشياء) أي التي هي النذر للمهم واليمين والكفارة وأما قوله والمنعقدة الخ فهو متعلق باليمين بالله
وصفاته الذي تقدم الكلام عليه (قوله الذي لم يسم له بجر) أي الذي لم يسم له المنذور وقولاً ولانية فإذا عين بجره باللفظ أو بالنية
فله يلزمه ما عينه ثم إن النذر للمهم كاليمين بالله تعالى في الاستثناء والقفو والغموس

ويصلها في انذارا كثر لفظ التذير تكررت عليه الكفارة الا ان سبى الاتحاد بخلاف العين بالله (قوله ان فعلت كذا فاعلى نذر) في
 شرح عب وفي التذير المسمى أى التذير بسمه مخبرا ككته على نذرا وان فعلت كذا فاعلى على نذرو كلى نذرجت لم يعلمه فان علمه
 فحين فقه على صيغة نذرمطلقا وعلى كذا صيغته ان لم يعلم والافعين اه الا ان نص المواي يرد فقال التلغين ان قال الله على نذرو لم
 بين ما هو فهذا كفارة عين ونها ان قال على نذرا لم اشرب الخمر او غموم المعاصي فلا يفعله ذلك وكفر كفارة عين فان احسرا
 وفعل او لم سقط عنه النذر اه فانظر قوله وسقط عنه فله مصرح في انه نذر (قوله ان فعلت كذا فاعلى عين) او على كفارة عين كما يفيد
 نص المدونة فتهاون قال على عين ان فعلت كذا فاعلى كفارة عين ابن شاس لو قال ان فعلت (١) فعل كذا فعين واما لو جمع فقال على
 ايمان لزمه ثلاث كفارات واذا فوى بقوله ايمان يمين او احدة فان ثبت لا تعتبر واما لو بى عين فعمل تعتبر منه المسامحة في بناء على أن
 أقل الجمع اثنان او اثناء على أن أقله ثلاثا وتها كالت لا تعتبر منه لان أحدها العدد نص في معناها فلا تقبل التخصيص (قوله مجردا
 من ال) أى فكوت نذرمسلطا على عين وكفارة وكه بقول وفي نذرمهم ونذرين وكفارة أى وفى نذريهم منهم وفى نذرين وكفارة
 وفى حل بعض الشراح قوله وفى التذير المسمى الخ كلام المؤلف صادق بما اذا تم كل لفظ منها بالله على اوعلى وسواء علمه بشئ
 ككته على اوعلى نذرا وعين او كفارة ان فعلت كذا ام لا ولم يعلمه بشئ ككته على اوعلى نذرا وعين او كفارة (قوله والمنعقدة على بر)
 انما قال والمنعقدة ولم يقل والتي على لراح ان يخرج غيرها كالغمر (٥٧) والغصص قوله ككته ان فعلت كذا في هذا

كفارة عين كفهوه ان فعلت كذا فعلى "نذرا وعلى نذرا" فعلت كذا ثم يفعل المحلوف عليه أو على نذرا فعلى كذا أو لم يفعل كذا فعلى نذرا ثم يفعل المحلوف عليه أو الموعن شيئا لزمه ما عساه ان كان طاعما عن صدقه ونحوهما (ص) واليمين والكفارة (ش) يعنى وكذلك نازم الكفارة فى هاتين الصيغتين اذا قال ان فعلت كذا فعلى عين أو ان فعلت كذا فعلى كفارة فاذ فعل المحلوف على ترك لزمه كفارة عين وبعبارة أخرى معنى كلام المؤلف ان من التزم يميناً أو كفارة بشدرا وتطبيق لزمه كفارة عين ولا يقتصر على خصوص النذر كما فعلت ت وما تأنى فى كلامه الا لوقال المؤلف وفى نذرهم مجرد امن ال (ص) والمنعقدة على ريان فعلت ولا فعلت (ش) أى وكذلك نازم الكفارة فى اليمين المنعقدة على ركعة أو ان فعلت كذا فى هذا اليوم مثلاً فلا كفارة أو والله لا أفعله فى هذا اليوم ثم يفعل المحلوف عليه فى ذلك اليوم فله نازمه حينئذ كفارة عين وهاتان الصيغتان معناهما واحدان كل منهما مافية معروف فى فان قاعدة المنعقدة على برأ ان تكون على نفي الفعل أى ان يكون الفعل المحلوف عليه بعد اليمين غير مطلوب من الحالف ومجيب عين برأ ان الحالف فيها على رضى يفعل فله يحنث أى الحالف على البراءة الاصلية اذ الأصل رافة النية (ص) أو حنث بلا فعلين أو ان لم يفعل (ش) يعنى وكذلك نازم الكفارة

(٨ - خرشي ثالث) أواليت انعمه في الأول لاطالبه أو لأشكوه وفي الثاني لانتقلن أو أن لم انتقل فان قلت يمكن تقدير الترتب فهما أيضاً لا تترك العقوبة في الأول ولا تترك العقاب في الثاني قلت لا بدالة المحلوف عليه على ان المراد الانتقام في الأول ولانتقلن في الثاني مستفاد من لفظ ان عفوت وان أقمت أي من جوهر لفظه ما هو أقوى مما يستلزم من حاصل المعنى عجم والحاصل أن إن فعلت ليست صيغة ترمطفاً كاهو ظاهر المصنف بل صيغة براذالم ترد إلى صيغة الحنت من جوهر اللفظ وأما ما راد إلى صيغة الحنت من جوهر اللفظ كقوله أحر أنه طلق ان عفوت عنك أو أن أقمت في هذا البيت مثلاً فصيغة حنت (قوله أي الخالف على البراءة الأصلية) الأولى أن يقول أي أن الخالف على البراءة الأصلية أي لا يطالب في ريعنه بفعل بفسه بخلاف صيغة الحنت فله يطالب في ريعنه بأن يأتى بحالف عليه والأفلا يمكن أن يكون الخالف موافقاً لما كان عليه من البراءة الأصلية لأنه قبيل المين لا خرج عليه في الفعل أو الترتب بخلاف حاله بعد المين فانه أن فعل محالف على تركه حنت (قوله أوحنت بلا فعلين أو أن لم أقمل) ولا يجزئ به واسطة تقدير البر للفظ ترد لاؤه وان نافية في صيغة البر والخنت أن لم يذ كر لها جواب ومعناها في الحنت حننت لا فعلين لأنها نافية قولاً نافية فوني التي اثبات فاذ كر لها جواب فشرطية فهما كذا في عب الاله مخاف على التوضيح وحاصله أن أن في صيغة الحنت شرطية كقوله والله أن لم أتزوج لأقمت في هذا المبدء وأما أن في صيغة البر فهي للتي أن لم يذ كر لها جواب والأفهي شرطية خلافاً لظاهر ابن عبد السلام انتهى الفرياق لا غير وما ليه عجم حيث قال أي وأما إذا كانت شرطية فهي صيغة حنت كقوله والله أن لم تزد لاشريك لا ينقدرك الكلام بكونه على خلاف البراءة الأصلية لا يصارط ما به الفاعل

وهو الضرب لاما اذا اجتمع شرط وقسم كلهما كان الباطل القسم فلا بد منه لفظا وتقديره يختلف جواب المتأخر منهما قل ان مالك واحذف بقاى اجتماع شرط وقسم * جواب اخر فهو ملتزم وجواب القسم ابدامو كعذو كورا كان او عذو فاولا اذا كان مؤكدا كن صيغة حنت عجم (قوله او ان لم اكل هذا الطعام فعلى كفارة) لا يخفى ان هذا من افراد الكفارة (قوله اذا خالف بها على غير البراءة الاصلية) واما الخالف بصيغة البره فهو على البراءة الاصلية ولا يخفى ان هذا التعليل بما يؤيد ما قلناه سابقا (قوله كوا الله لا تكن زيدا الخ) ومن هذا القبيل لو قال عليه التلاوة لا تكن زيدا في هذا الشرع فانه لا يمنع من وطه زوجته فاذا كلم زيدا في هذا الشهر وروايت الاجنبية بدون الكلام ومن التاجيل ما اذا قال والله لا تكن زيدا بشهر كذا فاذا حلف بطلاق زوجته فيموز له وطه زوجته قبل الاجل ولا يبر به واذ مضى الاجل منع من وطه زوجته **تمت** ذكر المؤلف الصيغ قولم بذكر الحقيقة لان ذكر الصيغة يؤيد حتمه الحقيقة فله اذا كان (٥٨) صيغة البراءة قلن او ان لم افعل علم ان البرهان يكون الخالف باثر حلفه

مواثقا لما كان عليه من البراءة الاصلية وكذلك يعلم من صيغة الحنث ان الحنث يكون الخالف يحلفه مخالفا لما كان عليه من البراءة الاصلية (قوله او لمانع شرعى) كوطئها للسلطة فيجدها حائضا وقوله او عادي كذبح الحمام فسقط لا على قولنا (قوله الطعام عشرة مساكن) اعلم ان التعبير بين الثلاثة بالنسبة للشرع واما العبد قساقى (قوله سبق قل) وأحب بان مراده بالميتة لغة وهو الميت به ومراده بالخبر ما تم به الفائدة وهذا الجواب في بعض النسخ وليس موجودا في نسخة الشارح (قوله استغناء عن ذكرها اختصارا) لا يخفى ان هذا ذكرها يقول وهي فعل يلحق به من عهدته البين ينقسم الى كذا وكذا لاثرة في ذلك (قوله والا فالواجب عليك) وذلك لان معنى اطعام كونه يقدم لهم ما باكونه وهذا ليس بمراد (قوله بالساكن المحتاجين) كذا في نسخة بالساكن المناسب المحتاجون أى في مثل الفقراء بشرط ان لا ياتيه نفقة واحد منهم فتدفع المراتز وجهه اولها الفقير والمعتبر بما كمن محل الحنث وان لم يكن محل البين ولا بد الخالف او تهرل في يجوز نقل كذا له عدم (قوله واستغنى عن شرط الاسلام) الاولى وتلزم شرط الاسلام (قوله كافي في زكاة الفطر) أى من بره ببلد غريبة الاثنت ويجزى الفقيه اذا أعطى منه قدر ربح الفصح كذا في عب تعالى الشيخ سالم حيث قال وظاهر المصنف ان غير البرمته وهو المذهب قاله الشئى اه وهو غير صحيح فقد قالوا بالسنن واما اذا خرج الشيخ او الفقرة او غير ذلك فيخرج وسط الشيع منه وقال ابن عرفة في كون الواجب من غير البرمته وسط الشيع من غيرهم وقد يبلغ شيع البرمته ولا يفتى عن المذهب والباقي عن النوادر عن محمد اه اعاده محشى نت (قوله لتقارب البابين) أى في الوضع (قوله وظاهر الاول) كيف هذا مع قول المصنف الاقى ووجبه بالان قال ان المعنى يقتضى الوجوب به (قوله بحسب الاجتهاد عند مالك) وقال ابن القاسم حيثما اخرج جملة ما عدا النبي صلى الله عليه وسلم اجزأ من زادفه فوابه ان شاء الله تعالى اه

في الدين المتعقبة على حنث قوله والله لا تكن هذا الطعام مثلا او ان لم اكل هذا الطعام مثلا فعلى كفارة ثم لم ياكل الطعام لمخوف عليه حتى ذهب وقاعدة البين المتعقبة على حنث ان تكون على اثبات الفعل أى يكون الفعل المخوف عليه بعد البين مطوفاً بامن الخالف وسبقت عين حنث لان الخالف بها على حنث حتى يفعل المخالف عليه فيبر اذا خالف بها على غير البراءة الاصلية فكان على حنث وقوله (ان لم يؤجل) شرط في كون الصيغتين صيغتي حنث والمعنى ان الخالف اغيا يكون على حنث اذا لم يضرب لبينه اجلا ما ان اضربه اجلا فلا يكون على حنث بل يكون عينه على رضى ذلك الاجل كوا الله لا تكن زيدا في هذا الشهر او والله ان لم اكل قبل شهر لا أقسم في هذه البلدة فهو على رولا يحنث الا بضمه لم يفعل بل مانع او لمانع شرعى او عادى لا عقلى كايان (ص) اطعام عشرين مساكين (ش) هذا مبتدأ وخبر ما من من قوله وفي النذر الميم وما بعده كافي الشرح وقول الشارح في الصغير في النذر مبتدأ وما عطف عليه مبتدأ وانظر اطعام سبق قل والمعنى ان اطعام ما بعده من انواع الكفارة نالت ذكرها المؤلف بحسب في النذر الميم وما بعده وهذا شروع منه روجه الله في بيان الكفارة ذكرها انواعها استغناء عن ذكرها اختصارا وانعابر بالا طعام تبرك بالقرآن والافعال واجب عليك عشرة كعابره في الظهار واما العبد فلا بد منه والمراد بالساكن المحتاجين وانخرج الفنى والرقيق لغناه بسدوا ان يشاة لانه وان لم يتمكنهم فامور بالنفقة عليهم او يتخير عنهم فمصرفون من اهلها واستغنى عن شرط الاسلام وذكر المخرج في قوله (لكل مد) أى لكل واحد من العشرة متبعة عليه الصلاة والسلام كافي زكاة الفطر لتقارب البابين وهل الكفارة واجبة على الفقراء والتراخي وظاهر الاول وهل موجب الكفارة البين او الحنث وظاهر الاول لقول المؤلف وجزأ ان كثر قبل الحنث (ص) ونسب بغير المد سقز يادته ثلثه او نصفه (ش) يعنى انه لا تطلب الزادة على المد بالذمة المتشورة اقله الاقوان بها وقناعة اهلها باليسير ما بغيرها فتدب الزيادة على المد بحسب الاجتهاد كما عند

مالك

بالساكن المحتاجين كذا في نسخة بالساكن المناسب المحتاجون أى في مثل الفقراء بشرط ان لا ياتيه نفقة واحد منهم فتدفع المراتز وجهه اولها الفقير والمعتبر بما كمن محل الحنث وان لم يكن محل البين ولا بد الخالف او تهرل في يجوز نقل كذا له عدم (قوله واستغنى عن شرط الاسلام) الاولى وتلزم شرط الاسلام (قوله كافي في زكاة الفطر) أى من بره ببلد غريبة الاثنت ويجزى الفقيه اذا أعطى منه قدر ربح الفصح كذا في عب تعالى الشيخ سالم حيث قال وظاهر المصنف ان غير البرمته وهو المذهب قاله الشئى اه وهو غير صحيح فقد قالوا بالسنن واما اذا خرج الشيخ او الفقرة او غير ذلك فيخرج وسط الشيع منه وقال ابن عرفة في كون الواجب من غير البرمته وسط الشيع من غيرهم وقد يبلغ شيع البرمته ولا يفتى عن المذهب والباقي عن النوادر عن محمد اه اعاده محشى نت (قوله لتقارب البابين) أى في الوضع (قوله وظاهر الاول) كيف هذا مع قول المصنف الاقى ووجبه بالان قال ان المعنى يقتضى الوجوب به (قوله بحسب الاجتهاد عند مالك) وقال ابن القاسم حيثما اخرج جملة ما عدا النبي صلى الله عليه وسلم اجزأ من زادفه فوابه ان شاء الله تعالى اه

(قوله وحدها أشهب الخ) اعلم أن الخلاف بين أشهب وابن وهب ومالك حقيق أمّا خلفه مالك لهم ظاهر لانه قال بالاجتهاد والاحتياط لا يتقدم بثبوت لا يغيروا ما خلفه ما فهمي ظاهر الشارح والموافق خلافا لتت القائل والخلاف بينهما في تقدير المزمع بخلاف في حال اه أعز بأية الثلث اذا كان يكنى وزبادة النصف اذا كان لا يكنى الثلث (قوله والعلة تقتضي المنسبة) أي الباقى هي قوله لقلة الاقوات بها وقناعة أهلها بالبر لا يفتنى أن تلك العلة على بها الامام فقال لقلة الاقوات بها وقناعة أهلها باليسير وأما سائر الاصناف فلم يعش غير عيشنا فزبدون على المنهج بالاجتهاد اه الظاهر أن أهل مكة ليسوا في القوت كأهل المدينة ثم بعد كنى هذا وجدت في شرح شب وقوله في النفقات وعلى المدينة لقناعة أهل مكة لا تشارك أهل المدينة في ذلك اه (قوله أو رطلان بالبغدادي) مائة وعشائة وعشرين درهما مكيا والرطل البغدادي مائة وثلاثون مثقالا عليه الصلاة والسلام (قوله ويكون من أوسط عيشهم) أي عيش المكفر على ماسيا في الشارح وقال ابن عرفة في كون المعتبر عيش أهل البلد أي وهو المعتمد (٥٩) كاذ كره شيئا عبد الله أو المكفر غير البخل

ثالثه الارفع ان قدرا الخ فان قلت قوله عيش أهل البلد يخالفه ظاهر قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم قلت يمكن على حذف مضاف أي أهل بلدكم والمراد بالوسط حشد الغالب وقد بعد ذلك أو يتعمقه قوله تطعمون اذ أو أراه لقال من أوسط طعام بلدكم (قوله من لحم وأول الخ) المراد بالبلد الجلب لا المضروب (قوله أو قبل أو قطنة) بكسر القاف وقيل ليسن الادم وعليه فاعلاء اللحم وأوسطه البلب وأدناه الزيت وعلى الاول تقول أعلاء اللحم ولبسه البلب ولبه الزيت (قوله ويجزى فقار) بتقديم القاف وقصها وتخفيف الفاء التي لا ادم معه (قوله خلافا لان حبيب) أي من أنه واجب (قوله كما قاله أبو عمران والباحي) أي خلافا لاشتراط التوسى تساوهم في الاكل والمعتبر التسع المتوسط (قوله وكذا وغداهم)

مالك وحدها أشهب بالثلث وابن وهب بالنصف وظاهر كلام المؤلف أن غير البر مثله وهو المذهب وقيل يخرج من غير البر قدر مبلغ شبع الرجل وظاهر كلام المؤلف هنا في النفقات ان أهل مكة لا تشارك أهل المدينة في ذلك والعلة تقتضي الثلثة (ص) أو رطلان خبز ادم (ش) هذا معطوف على مدى لكل مسكين مدا أو رطلان بالبغدادي من الخبز وهما مائتان على المدفأة الوارد ويكون من أوسط عيشهم لقوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم ويندب ان يكون ذلك بادم من لحم أولب أو زيت أو قبل أو قطنة وغيره يجزى فقار على الاصوب قاله ابن تيمية وهو مذهب خلافا لابن حبيب (ص) كسبعهم (ش) يعني أن سبعهم يجزى كما يجزى من الخبز ورطلان سواء أكل كل مدا أو دونه أو أكرمه كلوا مجتمعين أو متفرقين متساوين في الاكل أو مختلفين كما قاله أبو عمران والباحي ولا بد ان يكون الغداء والعشاء عشرة وأحدة فلو غدى عشرة وعشى عشرة فجزى عشرة فأجزى في الظاهر كما في شرح (٥) أنه لا يشترط التوازي فلو غداهم مرة ثم غداهم أخرى بعدوا من مثلاً أجزأه وكذا الغداء وكذا لو غداهم في يومين فقط أو عشاهاهم كذلك فانه يجزى (ص) أو كسوتهم الرجل ثوب والمراد بخر وخمار (ش) تقدم أن المكلف يحفر فيما يكفر به في العين بالله تعالى وتقدم الكلام على الاطعام والكلام الآن على النوع الثاني من أنواع الكفارة وهو الكسوة فاذا كسا العشرة مسا كن فانه يكسو الرجل ثوبا أي يجزى به الصلاة كافي المدونة ويكسو المرأة ثوبين درعا بالمال المهمة القميص وخمار ومنهن القصيرة التي يجزى بها القصير ما لا يجزى الطويلة لطولها وفي معنى الثوب الازار الذي يمكن الاشمال به ثم ان قوله الرجل الخ جملته مستأنفة استثناءا بيانيا كان فاقال فانه لما يكسوه فقال الرجل ثوب (ص) ولو غروست أهله (ش) يعني أن الاطعام ليسا أن يكون من أوسط ما يأكل المكفر لانه لو أكل كسوتهم فلا يشترط فيها ذلك بل أطلقت الآية فيها فاذا كساها من غير وسط أهله أجزأه (ص) والرضيع كالكبير فيها (ش) أي فبعض الرضيع كسوة الكبير ويعطى مدا أو رطلين خبزا بادم وأما يعطى

هذا مفهوم بطريق الاولى من التي قبله ولو فرض أنهم ما يكون فقدر العشرة امداداً من رطلين يسعهم مرة ثانية هذا ظاهر كلامهم وانظر هل يشترط أن يكون عندهم جوع فان أطمعهم مرتين على شبع لم يكف ذلك وهو الظاهر وكذا المرض (قوله أو كسوتهم الخ) جديدا وكذا اليسار تنهيه بقوة فيما يظهر وفي بعض الطرق لا يشترط أن يكون غطي وهو المناسب لعدم اشتراط طبخ اللحم وقد ينافيه قوله لرجل ثوب بترجيع جسده (قوله يجزى به الصلاة) يحل على أجزائه على الكمال أي فيكون الثوب ساترا لجميع الجسد فلا يجزى عمامة وضوؤها ولا ازارا يبلغ أن يغطي به مثقال (قوله القميص) خاص بالخطب والظواهر انه لا يشترط بل الثوب الساتر كاف سواء كان قميصا ولا (قوله ومنهن القصير الخ) أي فبعض القصير ثوبا يقدر حافظه أي يعطى كل واحد منهم ما يشترطه فان ذلك هي كسوتها (قوله وفي معنى الثوب الازار الخ) قال الثاني والبرعة إعادة الفقير في كسوته عاده الاتفاق بردا أمثلا يدفعه رداه فلام مفهوم لقوله ثوب ودرع وخمار وأما قصير عليها لانه الغالب (قوله فاذا كساها من غير وسط أهله) في عبارة بعض الشراح ولو كانت الكسوة غير وسط أهله أي أهل المكفر وأهل بلده والمراد في هذا الفقير في نفسه فانه يسمى (قوله أي فبعض الرضيع كسوة كبير)

والظاهر اعتبار وسط في الطول في الكسوة كالكبير (قوله وإن لم يستغن به عن الرضاع على العتق) والمقابل بقوله لا إذا ن
يستغني به عن الطعام والحاصل أنه إذا بلغ حدا يستغني معه بالطعام جاز إعطاؤه قطعا والذي لا يأكل الطعام لا يجوز إعطاؤه قطعا
والذي يأكل ولا يستغني بالطعام فسه قولان مذهب المدونة جواز الإعطاء وهو المعتقد ومقابلها ما حكاه من بشر وعلى الإعطاء فندفع
إليه ما يدفعه الكبير وهو المعتقد وتدل قدر كفايته خاصة (قوله أنه لا يرجع) أي كلام أبي عمران من أنه لا يشترط المساواة في الأكل
كإعطاء جراحة كلام أهل المذهب (قوله وفيه) (٦٠) أي يبس بعض الأعضاء يبس الشئ ليس شرطا (قوله فهو) أي ما يجوز

حين الأخراج لاجن الحنف ولا حين
اليمين عن الثلاثة أنواع بأن لم يكن
عند ما يعا على ي الفلس (قوله فلا
يجزئ مطلقا من جنسين) وأما
من نوعي جنس فجزئ كالودع
لبعضهم أماداد ولبعضهم أطالا
أودع لكل نصف مسدور ولا
أوصفه وغدما وعشاء فجزئ
ومحل هذا كله إذا كانت كفارة
واحدة فيخرج ماله كل عليه
ثلاث كفارات مثلا فاطم عشرة
وكس عشرة وأعتق رقبة وقصد
كل نوع منها عن واحدة أجر أسواه
عين لكل عين كفارة وألم يمين
وأنما المضر أن يشرك بأن يجعل
العتق عن الثلاثة وكذا الأطعام
والكسوة وبه باهرة ولا تجزئ
الملققة أي من حيث أنها ملققة فلا
يتأني التكميل على هذه الأنواع
فيما يتأني فيه التكميل كالأطعام
والكسوة ولا العتق لأنها أجزأت
من حيث اتحاد النوع لأن حيث
التلفيق (قوله على المشهور الخ)
اعلم أن اختلاف أفعالها بالنسبة
للتلفيق بين الأطعام والكسوة
وأما بالنسبة للعتق فتتفق على
عدم الأجزاء فلا كان عليه مثلا
ثلاث كفارات فاعتق رقبة وأطعم

ما ذكرنا أن كل الولد الطعام وإن لم يستغن به عن الرضاع على العتق فمضير التنية وراجع
للكسوة وبعض أنواع الطعام كما مر وأما الشبع فلا يتصور في الرضيع شرعا وهو حقيقة في
الشرع فحين لم يتغن بالطعام وأما إذا ربه الصغير الشامل لمن يستغني بالطعام فهو كالكبير
في الشبع حيث استغني بالطعام لكن إذا سأل أي كلة كل الكبير على ما يفيد كلام التونسي
لا على ما يفيد كلام أبي عمران وظاهر كلام الشارع وأبي الحسن والشيخ عبد الرحمن أنه
الراجح (ص) وأعتق رقبة كالظهار (ش) وهذا النوع الثالث من أنواع الكفارة وهو العتق
ويشترط في الرقبة التي يعتقها عن عبته الله أن تكون مثل الرقبة التي تعتق في كفارة الظهار
فما يجب وما يستحب وفيما يمتنع وسيأتي تفصيل ذلك في باب الظهار عتق قوله لاجن وعتق
بمسدور عنه مؤمنة وفي الأجنبي تأويلان سليمة عن قطع اصبع وعي وجنون وبكم ومرض
مشرف وقطع أذن وصمم وهرم وعرج شديد وجذام برص وفي بلاشب عرض لا مشترى
العتق محررة لا من يعتق عليه وفي أن اشترته فهو حر عن يميني تأويلان إلى أن قال ونذب
أن يصلي ويصوم ثم إن التفسير بين الثلاثة بالنسبة للحر وأما العتق فتدل في المدونة وإذا حنث
العبد في اليمين بالله فكس أو أطعم بادن سبعة رجوت أن يجزئ وليس باليمين والصوم أحب إلى
وأما العتق فلا يجزئ وإن أذن له السيد فلا ولاه وأما ولاؤه لسيد وصومه وقوله في كل
كفارة كالحر (ص) ثم صوم ثلاثة أيام (ش) أي بقية التقضية للترتيب لماعلم أن كفارة اليمين
بالله مخيرة من ثمة فالمكلف مخير كما مر في الأطعام والكسوة والعتق يجزئ أي أحياه فان يجزئ
وقت التكفير منها كلها فانه يفتقل إلى الصوم لقوله تعالى في من يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك
كفارة عما نكحتم فلا حلقتم فلا يجزئ الصوم وهو قادر على خصلته من الخصال الثلاثة المتقدمة
وتتابع الثلاثة مستحب (ص) ولا تجزئ ملققة (ش) يعني أن الكفارة يشترط فيها أن تكون
من جنس واحد فلا تجزئ ملققة من جنسين كالو أطعم خمسة وكس خمسة على المشهور لأن
التغيير بين الأحاد لا يستلزم التغيير بين الأجزاء ويصح في قوله ملققة التنبه على الحال من
الضمير المستتر لراجع الكفارة والرفع على أنها صفة أي ولا تجزئ الكفارة الملققة وقوله
ومكررا بالنصب عطف على ما بالرفع عطف على الضمير المستتر لراجع الكفارة وصح ذلك لوجود
الفصل وهو الحال تأمل (ص) ومكررا مسكين (ش) تقدم أنه قال أطعام عشرة مساكين لكل
مدفعا لعدم تعاقبه تعالى أطعام عشرة مساكين فلو أعطى طعام العشرة بخسة مساكين
بأن دفع لكل مسكين مدين أو كس خمسة مساكين كسوة العشرة لم يجزئ شي من ذلك حيث لم
يكمل على الوجه الآتي للؤلؤف (ص) ونقص عشرة من لكل نصف (ش) هذا عطف على

عشر مرسا كين وكس عشرة فأن شرك لا يؤي العتق عن الثلاث وكذا الأطعام والكسوة فلا خلاف
في عدم أجزاء العتق لعدم تبعضه إذا لم أعنى عن كل عين ثلث رقبة واختلف في الأطعام والكسوة والمشهور عدم الأجزاء
ومقابلها لأن القاسم في الموازنة الأجزاء (قوله لأن التغيير بين الآحاد) أي الجزئيات لا يقتضي التغيير بين أجزاء الجزئيات (قوله
أي ولا تجزئ الكفارة الملققة) الأحسن أن شراى ولا تجزئ كفارة ملققة (قوله بالنصب عطف عليها) أي على ملققة والتقدير ولا تجزئ
الكفارة في حال كونها ملققة ولا في حال كونها مكررا مسكين أي مكررا مسكين (قوله وبالرفع الخ) أي ويستغنى في التابع مالا
يغنى في التبوع فلا بد وأن يقال مكرم مذكر فلا يسند له تجزئ بالتبوع وهذا وجه قوله تأمل

(قوله وهل محل الخ) أي فهو خاص بقوة ونافض كعشر ين ولا يرجع للملقة المكررة فلا يشترط الباقض بها (قوله وهو فهم القاضي عياض) قالوا تأمل تفرقة في الغداء والعشاء فهذه من في مراعاة وصول القدر إلى المسكن ولو في أوقات ولو بعد غداً ما يده هذا الظاهر هادو زعم أن ظاهره شرط الباقض بشئ أو بثلث (٢) وقول عياض تأمل الخ أن الغداء لا يبق معصوم إلى العشاء ولا العكس (قوله ولكن ينزع في مسألة النقص بالقرعة) قال عجم في شرحه الآن بكل راجع لمجمع ما سبق وقوله وهل إن بقي راجع لقوله ونافض وقوله وله نزعه راجع للمجمع أيضاً وقوله بالقرعة هذا في الملقة النافضة ولا يتأق فيما عداها **في تنبيهه** في دخول القرعة في النافضة محل ما لم يعلم الأخذ بغير العشرة والتعني الأخذ منه من غير قرعة قياساً على ما عساه إن عرفة في كدانة الظاهر إذا أعطاهما لثلاثة عشر ين من قوة الاظهار أن علم الأخذ بعد الستين تعين زعم ما يده القول لا الأخذ أنه لم يبين لأن الأصل عدم البيان (قوله الثانية) أي من ثابته أي جاز التكرير من أمداً ثابته كقوله سمعت في صراحة (قوله أن أخرج) شامل لما إذا أخرج قبل الوجوب أو بعده وليس بمراد بل المراد أخرج قبل الوجوب أي الحث كالأطعام السارح (قوله قبل وجوب الثانية) أي الحث فيها وهو يقتضي أنه إذا أخرج الأول حال وجوب الثانية أنه كرهاً بضامع أن (٦١) الظاهر عدم الكراهة كمن حلف أن

قوله ولا تجزئ ملقة والمسمى أنه إذا دفع العشرة أمداً التي هي الكفارة لعشر ين مسكيناً لكل نصف مد فإنه لا يجزئ له لأن العدم معتبر كإحرام الكف للثمن أي عشرة ين أو ثلاثين مثلاً وقوله لكل نصف أي جزء (ص) الآن بكل وهل إن بقي أو بثلث (ش) أي وعلى عدم الإجزاء فيها سبق الآن بكل العددي الأول والقدر في الثانية وهل عمل إجزاء التكليف في الثانية إن بقي بكل مسكيناً مأخذ لكل ببقية القدر في وقت واحد وعليه فلا يجزئ بقرعة المدف أو فوات وهو فهم إن خالفوا زعموا أنه ظاهر المدونة أو يجزئ التكليف ولو بعد غداً ما أخذوا ولا من يده وهو فهم القاضي عياض أو بثلث (ص) وله زعمان بين بالقرعة (ش) أي والكفر في مسئلة التكرير والنقص نزح المد والتوب المكرر في الأولى والخز في الثانية بشرط أن يبقى بيد المسكين لم يتلفه كأن يشعر بذلك لفظ النزح وكان وقت الدفعه بين أنه كفارة ولكن ينزع في مسئلة النقص بالقرعة لا بالصبر إذ ليس بعضهم أو من بعض ولما ذكر عدم إجزاء المكرر لمسكين خشى أن يتوهم عموم الكفارة الواحدة ولا كثر من دفع ذلك التوهم بقوله (ص) وجزاء ثلثته إن أخرج والا كروان كمين وظاهر (ش) أي جاز أعطاه أمداً كفارة ثابته لمساكين الكفارة الأولى إن أخرج الأولى قبل وجوب الثانية اتفاقاً فإن أخرج الأولى بعد وجوب الثانية فبكره دفع الثانية لمساكين الأولى مع الإجزاء لثلاثاً لتختلط النسي في الكفارتين ولو صحت في كل كفارة وحصلت كل من الأخرى بأن ينوي بعشرة أمداً معينة واحدة بعينها بجاز وسواء اختلف موجب اليمينين كمين بالله وظهارة أو اتفق كمينين بالله فبالثالثة في قوله وجزاء في قوله والا كرو ووجوب الظاهر بثلثة في الحث في الثانية (ص) وأجزأت قبل حثه (ش) أي وأجزأت الكفارة أي أخرجها بعد الحلف في عين البر والحث بمجموع أنواعها ولو

لا يدخل الدار ودخلها ثم حلف لا يدفع الكفارة لعشرة معينين ودفعها لهم فإن في هذه أخرج الأولى حال وجوب الثانية (قوله لثلاثاً) أي تتلصق ببقية الأولى بنية الثانية فلا يدرى هل الأولى الأولى والعكس وهذا الاختلاف لا يضر أي التباس كون الأولى الأولى والعكس لا يضر لأنه على كل حال أخرج ما عليه فلذا حكمنا بالكراهة لعدم الإجزاء وقوله ولو صحت أي بحيث لا يحتل التباس رأساً فلا منافاة ثم لا يخفى أن قوله لثلاثاً تختلط يقتضي أنه تعليل بالظنة وإن علم الكراهة احتمال الاختلاف ولو فرض عدم الاختلاف فينا في قوله بعد ولو صحت وعبارة شارحنا كعباز شهرام **في تنبيهه** كما يحصل الأمن من الخلط بنية

كل واحدة يحصل أيضاً بنية واحدة منهما معينة ليمين ك (قوله موجب اليمينين) المناسب وسواء اختلف موجب الكفارتين كيمين بالله وظهارة الخ (قوله ظلال الثالثة الخ) الاظهار أن الباقعة رابعة لقوله والا كره لانه يتوهم عند الاختلاف لا كراهة ثم بعد ذلك وحلت أن يهرام ما عليه باقية في قوله والا كره (قوله ووجوب الظاهر) انظر هل المراد الوجوب الذي تسقط الكفارة بالموت معه وذلك بالعود أو الوجوب الذي لا تسقط معه بالموت وذلك بالوطء ك (أقول) الثاني هو الظاهر (قوله وأجزأت قبل حثه) فيه إشارة إلى أن خلافه الأولى وإنما أجزأت قبل الحث لأن سبب الحكم أن تقدم على شرطه جاز ترتب الحكم عليه كالنفوع القصاص قبل زهوق الروح لتقدم السبب الذي هو الجرح وتقدم الزك قبل الحول لتقدم ملك النصاب واليمين هنا هو السبب والحث شرط جاز لتقديم الكفارة قبل الشرط وبعد السبب ولا يجوز ذلك قبل السبب اتفاقاً كما في الأكل كتقدم الغفوة على الجرح وتقدم إسقاط الشيع على البسم وإجازة الورثة قبل الإصاة ك (قوله بمجموع أنواعها) أي أخرجها بمجموع أنواعها أي الكفارة وقوله ولو بالصوم مرداعاً من يقول بعدم جواز تقديم الصوم دون غيره كره في الكافي والمسئلة ذات أقوال الأجزاء عدم الأجزاء الفرقين أن يكون على حث فيجوز تقديمها أو على ولا يجوز وقد علمت الرابع

(قوله وهذا في غير عين الحنث المزيل) أي هذا في البر والحنث المطلق وأما الحنث المؤجل فلا يكفر بواقعة ما في المواقف فانه بعد أن ذكر التعليل قال ما فيه فقصص من هذا أن مذهب المدونة أن الحالف بالله أن كان على ربه أن يكفر قبل حنثه والاولى بعده وإن كان على حنث فأن لم يضرب أحلافه أن يكفر ولا يفعل وإن ضرب أحلافه فلا يكفر حتى يمضي الاجل ونص التذييل من قال واقعه لا يفعل كذا فإن ضرب أحلافه فلا يكفر حتى يمضي الاجل اهـ (قوله فلا يجوز أن يطلق أو يعتق أو يمضي قبل الحنث) ظاهره سواء كانت الصيغة صيغة بر أو صيغة حنث مطلق أو ما مقيد بقدرة حنثه (قوله أو يعتد به) أي أو غير معتد به وأما أو شرطية أو معتد بهين وثلاثها الثلاث فيكفر قبل الحنث الخ (أقول) حاصل ما يفهم من عبارة شارحنا أن العين لما أن تكون بالله أو يعتق معنى أو غير معنى أو يطلق بالغ الغاية لا يؤمل أن يكون على بر أو على حنث والحنث لم يطلق أو مقيد فاما أن كانت على بر أو حنث مطلق فتكفر قبل الحنث في العين بالله أو يعتق معنى أو شرطية أو ما يعتق غير معنى أو يطلق غير بالغ الغاية فلا تكفر قبل الحنث وأما إذا كانت على حنث مقيد فلا تكفر قبل الحنث مطلقا فظاهره أنها إذا كفرت قبل الحنث لا يجزئ في نفي ذلك قوله وانظر تلخيص المستله في الشرح الكبير وتلخيصه على ما فيه وهذا كلام عج ان العين بالله أو وصفته أو بالعق المعين أو بالصدقة المعينة أو بالطلاق البالغ غايته يجزئ ما فعله ذلك قبل الحنث فله سواء كانت عين بر أو حنث فأن كانت العين يعتق غير معنى أو بصدقة كذلك أو يطلق لم يبلغ الغاية أو بصوم أو يمضي فأن كانت عين بر أو حنث (٦٣) وقيد ما أجل فانه لا يجزئ فعل شيء في هذا قبل الحنث فيها وأما عين الحنث التي

لم يعتن بها أجل فأن ما فعله من ذلك قبل الحنث فيها يجزئ لا العين التهاد فانه لا يجزئ فيها الكفارة قبل العود ولو حنث فيها وان كانت بصيغة الحنث كان لا تدخل الدار فأنت على كظهر أي اه المراد منه وإذا علمت ذلك فالواجب اتباع النقل وهو ما في المدونة الذي ذهب اليه شارحنا دون كلام عج فأن قلت كيف يجزئ بها في صيغة الحنث قبل حنثه إذا أخرجها له فيه عزم على الصدوق يحصل به الحنث قلت يمكن إخراجها مع التردد في عزم على الصدوق يجزئ به بعد الإخراج قاله عج وقد

بالصوم قبل حنثه سواء كانت على فعله أو فعل غيره وهذا في غير عين الحنث المؤجل أما هو فلا يكفر حتى يمضي الاجل كما في المدونة وأشعره أنجزت بعض الكفارة أن هذا في عين تكفر فلو كانت مما لا تكفر كطلاق أو عتق أو مضي فلا يجوز أن يطلق أو يعتق أو يمضي قبل الحنث فأن فعل لم يجزئ له ولزمه فعله مرة أخرى إذا حنث ابن عرفة في غير آخر طلاقه أو بعد معنى انتهى والصدقة كالعتق يفرق فيها بين المعين وغيره وانظر تلخيص هذه المسئلة في الكبير (ص) ووجبه (ش) يعني أن الكفارة يجب بالحنث اتفاقا فالحنث في عين البر بالقول وفي عين الحنث بعدلته وأشار بقوله (إن لم يكرهه) إلى أن وجوب الكفارة بالحنث محتمل إذا حنث طائعا أو كانت عينه على حنث كن حلف ليكلمن زيد في هذا اليوم ولم يكلمه فيه لما منع حصول أمان كانت عينه على بر أو كره على الحنث في ذلك فانه لا يلزمه كفارة ولا يحنث كن حلف لا أدخل الجاه متلافا كره على دخوله فانه لا يحنث ولا يلزمه كفارة لقوله أن لم يكرهه برأى مطلق بأن فاته المحلوف عليه في عين الحنث ولو لم يخلط طوعا أو كرهاً لم يكن المانع عقليا ولم يفرط كما يأتي أو فعله في البر المطلق طوعا لا إن فعله مكرهاً فلا يحنث على المشهور وقوله أن لم يكرهه بر منطوقه ثلاث صور ومفهومه صورة واحدة ووجه التفريق في عين الحنث بالأكراهية في عين غير البر أن عين الحنث الحنث فيها بالترك وعين البر الحنث فيها بالفعل وأسباب الترك كثيرة فخص في

يتوقف في أجزاءه تمامه على التردد في صيغة الحنث المطلق بالغ الغاية أن يقول إن دخلت الدار فمأه طلاق ثلاثا وأسباب طلقه ثلاثا ومقدماته عادت اليه بعدد وجب شرعي قبل دخول الدار ثم دخلها وهي في صحتها ثلاث على طلاق الحنث عليه أيحاز بمعنى أنه لا يعود عليه العين في الصيغة لا بد من خلاف ما إذا طلقه ثلاثا ثم عادت فلو لم يعد وجب طلاقه أو بعد عليه العين فلا يدخل الدار فأن دخلها حنث كما في عب (قوله أو كانت عينه على حنث) أي أو حنث مكرها أو كانت عينه على حنث (قوله أو كرهه على الحنث الخ) أي لو لم يغيره قال كذا به حنث بر كما يحنث أحلفته الدار الحالف على عدم حنثه لا غير قادر على ردها ولا على الزول عنها (قوله فانه لا يلزمه كفارة) سواء كان المانع عقليا أو عاديا أي يستتقرون أن لا يسله أن يكفره الفعل وإن لا يضره غير ما كراهه فلو أن لا يكون الأكراهية وان لا يكون عينه لأفعله طائعا لا مكرها وان لا يفعله طائعا لا مكرها بصدور الأكراهية وان لا يكون الحلف على شخص هو المكره (قوله أي مطلق) وأما لو كان البر مقيدا كان يقول والله لا أكلم زيد في هذا اليوم فبغيره لا يتوقف على الأكراهية يحصل حتى يقوأت الرمن فانه مؤلفه كذا كرهه شفعنا عبدا لله (قوله ولم يفرط) قيد في المفهوم الذي هو إذا كان المانع عقليا أي ان صيغة الحنث لا يحنث نعم المانع العقلي إذا لم يفرط وأما إذا فرط فانه يحنث وتقدم تبشيل المانع العقلي وإن شئت جعلته سائلا من المانع العقلي المتني أي ولم يكن المانع عقليا المقيد بعدم التفريط فيصدق المنطوق بصورته أيضا وهو ما إذا كان المانع عقليا وفرط (قوله فمضيق فيه) أي لكونه حلفا ويجزئ على شيء أسباب تركه كثيرة فهو داخل على التشديد على نفسه فلا تشدد عليه

(قوله ولما كانت العین الشرعیة الخ) لا یجوز أن یحذف بعد ان ما ذهب الیه المصنف راجعاً ثالث وذلك لانه قد ذكر فی اول البیان العین تنقسم علی رأتی ثلاثة أقسام علی رأي قسمین وهما إذا كان العین الشرعیة عند المصنف ختم واحد (قوله وفي علی الخ) أنهم قولة أشد من أن كان أحد لا یلزم وان كان العرف جرى به كما أن جاری العرف بالخلف بالشیء فی عرتو بالخلف بما یلزم قیسه طلاقة واحدة فی ك و وجد عندی ما منه ولا مفهوم لا یشد بل مثله أشق وأعظم کذا یبقی وهذا ما لم یکن نیتة فیعمل علیها وتصیر بحاشا وبقال مثله فی قوله وزیبقی الا عیان تازیعی فلو حکما کم فمأذ کر بطلقة واحدة بنقض و بعتر ثلثه یلزم عنه بعد تراخ الدون وما یلزمه شرعاً من نفقة وغیرهها فان لم یقدر علی الشیء حین العین لاشیء علیه ولا ھدی کین نذلوا الشیء یلزم الخالف ما ذکر المألف ولو جاهدنا بالحکم ویدلوا للفظ ان لم یفصل فی ذلك اذا اخطأ والجهل فی موجب الحث کالمع هذا هو الاصل * واعلم ان قول المصنف وفي علی الخ حکم هذا حکم من حلف ولم یدریم حلفاً کان بعقراً أو طلاقاً أو صدقة (٦٣)

وأسباب القتل قليلة ضعيفة فوسع فيه تأمل ولما كانت العین الشرعیة عند المؤلف محتمة بالخلف بالثقة وصفاته وما بعد ذلك التزامات لأیمان شرعیة وأنها الكلام علی الشرع وما يتعلق به من استثناء وتغیر وغیر ما ذکرنا وغیر ذلك شرع فی شیء من الالتزامات فقال (ص) وفي علی أشد ما أخذ أحد علی أحد من عیلة وعقته وصدقة ثلثه ومشیء یجوز وكفارة (ش) والمعنی أن المكلف اذا قال علی أشد ما أخذ أحد علی أحد ان لا یمسک بکلمة فانه یلزمه عند عدم التیة أن یطلق نسائه ثلاثاً وهو المراد بالثقة وان بعق عبده الذي یمسک عن عیلة حین العین لایوم الحث وان تصدق بثلث ماله الذي علیه حین عیلة الا أن یقتصر قتل ما بقی وان عشی الی بیت الله فی حج لافی عرتو وقول الشارح وأمرت غیر ظاهر وأن یکفر كفارة عین ولا یلزمه كفارة ظهار ولا صوم سنة (ص) وزیبقی الا عیان تازیعی صوم سنة (ش) یعنی أن المكلف اذا قال الا عیان تازیعی أو کل الا عیان أو جمیع الا عیان أو ایمان المسلمین ونحوها بما یدل علی العموم أن لا یقبل کذا وفعله أو لا یفعل وتکرر ولا نساه فانه یلزمه ما حصر فی المسئلة السابقة ویراد علی ذلك أنه یلزمه أن یصوم سنة كاملة وأشار بقوله (ان اعتد حلفیه) الی أن یصوم العام بالزیم الا اذا كانت العادة جاریة بالخلفیه أی إعادة أهل البلد الخالف أن یحلفوا بذلك ولا عبرة بعادة الخالف وحده قال المؤلف وینبغی فی غیر الصوم ایضاً أنه لا یلزم الا بالعادة اهـ وهل یلزمه ایضاً صوم شهرین متتابعین کثیری الظهار ولا یلزمه ذلك غیره تردد الیه وأشار بقوله (وفي لزوم شهری ظهار ترد) أی وفي لزوم صوم شهرین کثیری الظهار لو کان معزوجة وظهر منها فی کونه منوی التتابع والکفارة الی آخر ما بقی ولم یقبل ولا نساه کفاه بقوله وخصت نیتة الخالف (ص) وتحريم الحلال فی غیر الزوجة والامة لفقو (ش) یعنی أن المكلف اذا حرم علی نفسه شیءاً بما أباحه الله من طعام أو شراب أو لباس أو أم ولد أو عبداً وغیر ذلك سواء أقره أو جمع کقولهم فعلت کذا اذا حلال علی حرام أو قال الشیء الفسادی علی حرام فله لا یحرم علیه لأن الحلال والحرم هو الله تعالى الا الزوجة فقط فانه اذا حرمها حرمت علیه لان تحريمها هو طلاقها

وان یعق عبیده وان یتصدق بثلث ماله وان عشی الی بیت الله الحرام فی حج وان یکفر كفارة عین (قوله أن یطلق نسائه) أی التي یمسکها فلا تیشی علیه فی التي یتزوجها أو یعکها بعد الیمین وقیل الحث خلافاً لقول ابن الحسب بوم الحث (قوله وان تصدق بثلث ماله) وانظر لوشک فی رد المحتار نه القایة عنه هل حصل قبل الیمین فینقض ثلثه أو بعده ومثل ذلك أن لم یکن نیتة بنیء ولا عمل علیها ولو فی القضاء لوقال أردت جهته الیمین بالله ولم أر طلاقاً ولا اعتقاداً ولا غیره قبل (قوله الا اذا كانت العاقبة جاریة بالخلفیه) أی یصوم العام هذا هو التصقیق الذي یدل علیه النقل وكذا یقال فی حلقه بقوله علی أشد ما أخذ أحد علی أحد فالاعتبار فی الخلف بالیاسد فان لا بقوله الا عیان تازیعی وأی أشد ما أخذ أحد علی

أحد خلافاً لما صرح به بعض الشراح (قوله ولا عبرة بعادة الخالف) حینئذ کلامه شامل لما اذا اعتد الخالف وأهل بلده أو هم دونه سواء اعتادوا خلفهم أو لم یعتقد هذه ثلاث صور ومفاده انه لو كان له عاقبة ولا عاقبة لهم بالخلف به أصلاً له لا یلزمه سواء ولی اذ لم یکن له ولهم عاقبة بالخلف به وحل عجب أنا الاول من هذين یلزمه الخلفیه والحاصل انه ان اعتاد أهل البلد الخلف به باعتد الخالف الخلف به أو یصره أو لا عاقبة أصلاً فهذه ثلاث صورها الی الزوم فاذا لم یعتقد أهل البلد ولا الخالف الخلف به فلا یزوم فاذا اعتاد الخالف الخلفیه فقط أی وأهل البلد یعتقدوا ذلك ففيها الی الزوم عند عجب ونسعه عب دون ما یظهر من کلام شارحنا فهذه صور خمس باختصار وبالسطر تبعة وذلك لانه لما ان تكون عادة أهل البلد الخلف بصوم العام أو یصره بصوم العام ولا عاقبة لهم أصلاً لشیء ویجرى مثل ذلك وتعلم أحكامها بما ذکر (قوله انه لا یلزمه الا بالعادة) أی لا یلزمه عقیق من عیلة الا اذا جرى عرف بذلك وكذا لا یلزمه مشیء یجوز الا اذا جرى العرف بالخلف بذلك وكذا یقال فی غیره (قوله وفي لزوم شهری ظهار ترد) والقول بالزوم مع زمان بنیء ولا شیء الخ والقول بعدم ذلك لای محمد وجماعة

تطلق عليه ثلاثا دخل بها أم لا ولا يتو بقوله والامة معطوف على غيرهما بحرورة فيكون
في الامة لقوا ايضا فاعلم في الامة في التقدير في غير الزوجة لقوا وفي الامة لقوا الآن ينوي
بضم الامة عتقها وانما كفر عليه الصلوات والسلام في ضمير عام ولده ابراهيم لانه حلف بالله
لا يقربها وانما انقض المؤثف على الامة لدعي من يقول يلزمه كفارتين ولا يلوها حتى يتكفر
وعلى من يقول لا تغتفر والا فلا خصوصية للامة بل ماعدا الزوجة كذلك (ص) ونكررت
ان قصد تكرار الحنث (ش) يعني انما اذا حلف مثلاً أن لا يكلم زيد او فؤى انه كلما كلمه يلزمه
الحنث فانه يلزمه كفارة عين كلما كلمه وكذا لو قال والله لا جامعت زوجتي ونسيت التكرار يريد
واليمين واحدة وحيث لا اشكال مع قوة بعد او فؤى كفارات فانه كرر القسم ونوى بكل لفظة
كفارة ففعله ونكررت أي الكفارة ان قصد تكرار الحنث بتكرره لم يحلف عليه والحنث
في العين بكسر الحاء نقضها والنكث (ص) أو كان العرف كعدم ترك الوتر (ش) يعني أن العرف
اذا كان جارياً بتكرار الحنث في صيغة من صيغ الايمان فانه يتكرر الحنث على الحالف بمحنة
من قصد تكرار الحنث بها لان العرف كالشرط من حلف لا يترك الا واما ما عكس فانه يتكرر
عليه الحنث بتكرر ترك الوتر بحري العرف بالتكرار كما قال كذا ترك الوتر فعلي كفارة
فخصم كان لتكرار المفهوم من تكررت ومثل الوتر كل عبادتها وقت فعله فيه لا تقدم
عليه ولا تاخر عنه وهو دائم (ص) او فؤى كفارات (ش) صورته انه كرر اليمين على
شي واحد وقصد تعدد الكفارات كمن حلف بالله او بشي من صفاته أن لا يفعل كذا لشي واحد
ونوى ان يفعله فعليه كفارات بعدد المقسم به فان التكفارة تتعدد بتعدد ما لو فؤى التا كبد
او الانشاء دون الكفارات لم تتعدد اتفاقا في الاول وعلى المشهور في الثاني (ص) أو قال
لاولا (ش) يعني لو قال لا باع سلة تهذه من فلان فبقاله آخر وانما قال لا والله ولا أنت
فباعها منهما معا فاعليه كفارتان وفي الطلاق طلقتان ولو باعها من أحدهما ثم ردها عليه
فباعها من الثاني فعليه كفارتان ومن قال والله لا يعتد فلان ولا من فلان فكفارة واحدة
تجزئ به باعها منهما أو من أحدهما أو ردها عليه فباعها من انضمام الاخر فهو سواء لانه لم يتعدد
المخوف به بخلاف صورة المؤثف تعدد المخوف به فلذلك كتابيين (ص) أو حلف أن لا يحنث
(ش) يعني أن من حلف على شيء أن لا يفعله أو ان يفعله ثم حلف أنه لا يحنث في عينه هذه ثم
وقع عليه الحنث فان الكفارة تتعدد عليه واحدة لحنثه في عينه والاخرى ليلقه على ان لا يحنث
وقد وقع منه الحنث لان الثانية لما كانت على غير لفظ الاولى لم تجعل على التا كبد خلافا لما في
المسوط (ص) أو بالقرآن والمصحف والكتاب (ش) الاحسن أن يكون معمول الفعل مقدردل
عليه الحالف الخ كراي أو حلف بالقرآن وهو معطوف على مدخول الشرط اعني قصد أو ما
عطفه على قوله أن لا يحنث لكونه على تقدير حرف الجر فانه شيء لعدم تناسب المتعاطفين فان
المعطوف عليه محمول على المعطوف بمحلول به وكذا عطفه على مقدر بعد حلف وهو
المخوف به فيه نظرا لقضائه كون الحلف بالقرآن أو ما بعد فيما انحلف ان لا يحنث مع انه
غير مقصور على ذلك ومعنى كلام المؤلف ان من حلف بالقرآن والمصحف والكتاب على شيء أنه
لا يفعله وفعله فعليه ثلاث كفارات ولعل هذا ما يقصد التا كبد وما مشي عليه المؤثف خلاف
الراجح والراجح أن ليس عليه الا كفارة واحدة لان جميع أئمتنا قدموا لها واحدا بل لو قال
والمصحف والقرآن والكتاب وقصد التأسيس فليس عليه الا كفارة واحدة على المذهب (ص)
أول لفظه بجميع أو بكما أو بهما (ش) أي أو لفظ الحالف على التكرار لانه كونه متبلسا
بكونه جعاً كقوله ان فعلت كذا فعلي ايمان أو عهداً وكفارات أو متبلسا بكونه بكما أو بهما

(قوله وحيث لا اشكال) أي
بالتكرار (قوله والنكث) عطف
مزداد على قوله والنقض (قوله
مادام عكس) فرض مثال (قوله
صورته انه كرر اليمين على شيء
واحد الخ) بل وان لم يكرر اليمين
وقد نوى بالفعل الواحدة كفارات
فيلزمه بقدر ما نوى (قوله أو ما لو فؤى
التا كبد أو الانشاء) وسكت عما
اذا لم ينشأ والطاهر من المصنف
انه يلزمه كفارة واحدة (قوله
الاحسن الخ) الاحسنية ظاهرة
بالنسبة لعطفه على قوله ان لا يحنث
فان العطف صحيح الا أنه غير احسن
لعدم تناسب المتعاطفين وأما بالنظر
لقوله وكذا عطفه الخ فلا يظهر
الاحسنية لانه يفيد العين (قوله
ما لم يقصد التا كبد) أي بل قصد
التأسيس (قوله لان جميع أسماء
اقبال الخ) المناسب لان هذه الالفاظ
مدلولها واحد وهو الذات القديمة
ظاهرة في مثل العالم والقادر ولا
يظهر (قوله بل لو قال الخ) لا يظهر
هذا الاضراب وذلك لانه جعل
المصنف على التأسيس لقوله ولعل
هذا ما لم يقصد التا كبد (قوله فليس
عليه الا كفارة واحدة على المذهب)
أي الآن ينوي كفارات كما صرح به
بعض الشراح (قوله أو عهد) أي
جميع عهد يعني عين

(قوله فعليه بالفعلة الواحدة كفارات) ولوقى به عينا واحدة لان الجمع نص في معناه فلا يقبل التخصيص (قوله لامي ما) اقترنت بما كما قال المصنف أولا لان بينهما حافرة وهو ان معنى ما ان قصد به معنى كلفا تكرر وان لم يقصد التكرار بخلاف ما اذا لم يتقرر فلا تكرر الا اذا نوى التكرار (قوله اومتي ما حث ٣) او طلقك (قوله ففعله مرات) لاحاطة فلا لان المراد انه لا يلزم به البسطة بالفعلة الواحدة كفارات نظرا للتعددين (قوله والانشاء) عطف تفسير وقوله على المشهور ارجع لقوله وان لم يقصد التأكيدي بل قصد الخ فلذا قال بعض الشراح حاصله ان قصد التأكيدي فكفارة واحدة (٦٥) انفاطا او تعدد كفارات لزمه انفاطا والانشاء لا

قصد كفارات فالمشهور كفارة ووقى فعلت كذا فاعلى كفارة او عين في الاول تعدد الكفارة بالحث مرة فعليه بالفعلة الواحدة كفارات وهنا لا تعدد الا بعدد فعله بكل فعلة كفارة واحدة (ص) لامي ما (ش) يعني اذا قال الخالف متى ما كلف زيد اوان او اذا فعل كفارة عين ويجوز ذلك فلا تعدد الكفارة عليه بل يتحمل اليمين بالفعل الاول الان سري تكرر الحث وما مشى عليه الموافق هنا من ان معنى ما لا تقتضي تكرارها والمذهب خلافه لما مشى عليه في باب الطلاق من انها تقتضي التكرار كما اشارة هناك بقوله او كما حثت او طلقك اومتي ما وقع عليك طلاقا في فأتى طلاقا وطلقة واحدة (ص) وواقعه ثم واقعه وان قصد (ش) أي وان قال والله لا تفعل كذا ثم قال ووقى مجلس آخر واقعه لا ففعله مرات فليس عليه الا كفارة واحدة بالفعل الاول ولا مشى عليه فيما بعده وان لم يقصد التأكيدي بل قصد التكرار والانشاء أي انشاء عين نافية لما لم ينو تكرر الحث وتعدد الكفارة على المشهور ولا فرق بين مجرد الاسماء والصفات ومجموعهما خلافا لابن بشير حيث قال ان المحدث المعنى المحدث مثل واقعه والسميع والعليم وان اختلف المعنى تكرر مثل والعلم والقدرة والارادة فقوله وان قصد (ص) ان قصد تكرر اللفظ وهو تكرر اليمين وبعبارة أخرى أي وان قصد انشاء اليمين الثانية بعد اليمين الاولى فهو محمول على التأكيدي ينوي التأسيس ومثل اليمين بالله الظاهر بخلاف الطلاق اذا قال ان طلقك أنت طلاق فهو محمول على التأسيس حتى ينوي التأكيدي والفرق ان المحلوف به هنا في الظهار او لا هو المحلوف به اراقى الطلاق وان كان اللفظ واحدا فمعناه متعدد لان الطلاق الاول يضيّق العصمة والثاني يزيد هاضفا والثالث يبينها من العصمة (ص) او بالقرآن والتوراة والانجيل (ش) يعني انه اذا حلف بالقرآن والتوراة والانجيل لا افضل كذا ثم فعله فان عليه كفارة واحدة عند مضمون ابن رشد وهو جارعي المشهور وبه يعلم ضعف ما مشى عليه المؤلف فيما سبق من التعدد في قوله او بالقرآن والمصنف والكتاب لان ذلك كله كلام الله وهو مضمون من صفات ذاته فكأنه حلف بصفة واحدة (ص) ولا كلفه غدا او بعده ثم غدا (ش) يعني ان اليمين الثانية اذا كانت جزءا الاولى فان الكفارة تضاعفها كما لو حلف بالله لا كلفه غدا وبعد ثم حلف لا كلفه غدا وكلفه غدا كما لو كرر اليمين على غدتا لزمه كفارة واحدة بخلاف لو لم تكن الثانية جزءا الاولى فان الكفارة تعدد كما لو حلف لا كلفه غدا ثم حلف لا كلفه غدا او بعده فليزمه كفارتان ثم لا مشى عليه ان كلفه بعد غد وان كلفه بعد فقط فليزمه كفارة واحدة ولم انتهى الكلام على حد اليمين وصيغتها والموجبة للكفارة منها انواع الكفارة وتكرارها واتحادها سبع ذلك بالكلام على مقتضيات الحث والبروز كمن ذلك خمسة امور النية والبسط والعرف والقول والمصدق والقوى والمقصد الشرعي وبأباليته

(٩ - خرفي ثالث) خمسة امور ظاهر عبارة النبي صلى الله عليه وسلم في آخره تلك الامور وكما اراد بغيرها النية العامة وهو معنى صحيح يمكن ان يكون مرادهم بعد ان كتبته وجئت النقل عن النبي ان الخصم والقدس ستة الخسة المذكورة في المصنف والعرف الفعلي واعلم ان كون تلك تقتضي الحث أي في شئ خاص مثلا لا كل حثا مقتضى اللفظ انه يحث با كل أي ممن فلا نوى بخصوص من الضان تلك النية اقتضت الحث في شئ خاص

(قوله وخصت نية الخالف الخ) أي قصرت العام فالقول لخصت محذوف وكذا يقال في قوله وقيدت أي المطلق بمفعول قيدت محذوف خرج به أسماء العدد كمل على عشرة فلا يصح أن يقول أردت تسعة وهذا غير قوله على عشرة إلا ثلاثة مثلاً وأسماء الله تعالى فمتنع أن تستعمل في غير معناها فإذا حذف الله وقوله أردت بزمن باب اطلاق الفاعل على أن لم يقبل بنسبه إلا بالتأني فيهما تخصيص كذا في عب وأما فإن المخصص ليس مجازاً وظاهر عبارة أنه متجاوز (قوله أن تافت) أصله تافت فتمركت الباء وانفتح ما قبله انقلبت ألفا ثم حذف لتأنيهاً الساكنين (قوله حيث الخ) ظاهر العبارة أن تافت راجع لمسلتي التخصيص والتقييد وليس كذلك بل هو أي تافت راجع لسئلة التخصيص كأي دل عليه حله وأما المقيدة للمطلق فسيأتي أثر العبارة تأنيهاً موافقة لظاهر اللفظ أي فهي ليست مخالفة لانقص ولا زيادة وقوله أي مخالفة بنقص أي مصادفة له كونه ملتبسة بنقص كقوله والله لا كل معناوى شئى كل من البقر فهذه مصادفة ملتبسة بنقص أي خارج شئى عن العام وقوله حال كونه قصد المخالفة على حد سواء الأول أن يقول حالة كونه وجودها وعدمها على حد سواء إن قصته العبارة رجوعه أي ساوت لقوله وخصت أي وعمل بقوله كلاً أن تزج حياتها وأما قوله كان ثالثت ظاهر لفظه وإن كان فيه تخصيص العام مع النافاة المذكورة إلا أنه ليس مساواة بل قريب من المساواة وإذا كان في الأول وقبل مطلقاً في الإطلاق وغيره مع الرافعة وغيرهما بخلاف الثاني (قوله حال كون الخ) ظاهره أنه إن الله وقوله وسأوت متعلق بالمستثنين أيضاً وفي كلامه بعض المحققين الموافق للقول أنه قيد في تقييد المطلق فحاصله أن تافت قيد في تخصيص العام وقوله وسأوت قيد في تقييد المطلق ومعنى المساواة كما في توضيحه أنه يمكن أن يقصد باللفظ الصادر منه ماؤه وأن لا يقصد على حد سواء قال محشى نت وهذا يصور في تقييد المطلق وتعيين أحد (٦٦) محامل المشترك وقال عجم ثم أنه يعتبر في المساواة أن يحتمل اللفظ ماؤه الخالف وغيره على السواء المغة وعرفنا لو احتل ذلك لغة وكان احتمالاً في العرف للمعنى المنوي خرجوا كانت التسمية كالخالفه مخالفة قريبة فيقبل الآتي القضاء في الإطلاق والعتق المعين كن حلف لا يبطأ أمته وقوى برجه فان استعمال اللفظ في هذا مرجوح عرفاً والراجح استعماله في الجماع وإن كان استعمال اللفظ فيها لغة على حد

فقال (ص) وخصت نية الخالف وقيدت أن تافت وسأوت في الله وغيره كطلاق (ش) يعني أن النية تقييد المطلق وتخصص اللفظ العام حيث كانت النية منافية أي مخالفة بنقص حال كون قصد مخالفتها وعدمه على حد سواء أي يمكن إرادته وعدم إرادته بالسواء أو أخرى لو خالفت زيادة كالمقصود معنى عاماً وعبر عنه بلفظ خاص كالخالف لأن شرب فلان ماء أو لا ليس قواماً غزلاً أمراً به بقصد قطع المني فانه يصح بكل ما يتبع به منهما وأخرى لو وافقت ظاهر اللفظ وهي المقيدة للمطلق والمبينة لأجل الاشتراك وتصورها بن راشد بعد حذف أن تملكته فاحد عبيد حر أو فعائنة طالق وله زوجتان نسى كل منهما ما بذل وقال أردت فلاناً أو بذت فلان ولا فرق في تخصيص النية لفظ العام وتقييد المطلق بين أن يكون الجين بالله أو غيره كطلاق وعقمت فلاناً ومن قوله وسأوت وأوالحال من فاعل تافت أي خصت النية المنافية أي

سواء ما حاصل أن المفهوم من أطراف الكلام أن المساواة تكون في المطلق والمقيد ومع وجودها تنفع النية عند المقتى وعند القاضي مطلقاً ومع عدمها مع القرب تنفع عند المقتى وعند القاضي في غير الإطلاق والعتق المعين لأنهما معنده (قوله وأخرى لو خالفت زيادة) أي في الاعتبار لا في التخصيص والاطلاق المحدث عنهما وقوله وأخرى لو وافقت ظاهر اللفظ أي بأن لم تكن مخالفة لانقص ولا زيادة وهي المقيدة للمطلق والمبينة لأجل المشترك وكان على المصنف أن يرد ويقول ويقت لأجل المشترك ويمكن الجواب بأن مراد بتقييد المطلق ما يشمل تعيين أجال المشترك وقوله وصورة الخ فاعل تافت وتشرع مع ما قبله (تبيينه) لا يعني أن في كلام الشارع تنافياً وذلك لأن قوله حيث كانت الخ بقيد أن الخالفة بنقص تكون مقيدة للمطلق وقوله وأخرى لو وافقت يقتضي أن المقيدة لطلب لم تكن مخالفة بنقص بل موافقة وهذا هو المناسب أي النية المقيدة للمطلق لا تكون أبداً مخالفة بنقص بل موافقة (قوله فالواو الخ) أقول حيث علمت أن تافت راجع لتخصيص العام وقد جعل الشارع قوله وسأوت للسؤال يعلم أن قوله وسأوت فاصراً على تخصيص العام فلا يجري في المطلق (تبيينه) إذا علمت ما قرأنا من معنى النافاة (م) هو ما بقيد الشارع في قوله الآتي فقوله كمن شأن مع نية أخرج غيراً ولا إلى آخر ما سيأتي وهو ما ذهب إليه القرأني في قوله وذكره حيث قال الخالف باللفظ العام أن أراد بعض أفرادها يلتفت لتيته ويعتبر عموم لفظه لأن هذه النية مؤكدة وإن أراد أخرج غيره اعتبر تيته أذن شرط النية المخصصة أن تكون منافية لقتضى اللفظ قال محشى نت وهو يعيد من كلام المؤلف هنا في توضيحه ثم ذكر ما حاصله أن الاعتبار كونه بقصد فرد من العام كان يحلف بأنه لا كل معناوى شئى بذلك معنى الضأن وإن لم يلاحظ أخرج غيره أو لا يلاحظه أنه لا يلاحظ بغير ما نوى وليس من شرط ذلك أن يتعرض عند نسبة ما نوى من الأفراد إلى أخرج غيره فلو كان ما ذكره صحيحاً لتهوا عليه ولأن نية بعض الأفراد تستلزم أخرج غيره فلا يتعرض لأخراجه فعليه فقول المصنفين تافت على هذا بمعنى خالفت وليس

لاحتراز بل كاشف لصورة التخصيص لان المناقاة حينئذ سبب التخصيص والعوم لا غير ويمكن أن يكون شارحاً نظراً إليه حيث قال أي مخالفة بقص الخ غير أنه يتأني ما سابقاً في قوله كسب شأن في لا أكل مخالفة قدر (قوله حال كون الخ) الأولى أن يقول حال كون وجودها وعدمها على حد سواء (قوله وانظر الكلام في العام) لا يعني أن العام اللفظ الذي يستغرق الصالح له من غير حصر والمطلق اللفظ الموضوع للماهية بلا قيد والسكر اللفظ الموضوع لغيره المنتشر واللفظ فيما واحد كرجل وأسد والحاصل أن المصنف أراد بقوله وقيدت أي المطلق ويراد به هذا والمشتك اللفظي معين (قوله وبدعيانه (٦٧) أراد بجهايات ما دامت تحتها) لا يعني أن قوله ذلك من قبل العام الذي خصصته

النية وكما أنه قال لا تزوجها في أي وقت من أوقات حياتها بخصصته نته حيث أراد بجهايات ما دامت تحتها أي وأزواج غيرهما (قوله مع قيام البينة عليه) أي عند القاضي أي في الطلاق والعق والعتق المعين (قوله وتقدر عليه التسري) أي ويحلف (قوله وهذا المسئلة) أي التي لم يكن المحلوف لها زوجة فلا تزدولم تكن المحلوف لها زوجة فقال أن تزوجت ما عاشت فلا تزدولم تكن المحلوف لها زوجة فقال أن تزوجت ما عاشت وكانت زوجة لفلان أو ما أشبه ذلك لم تنزوي ذلك مع قيام البينة عليه ولم يكن له أن يتزوج ما عاشت إلا أن يخاف على نفسه العنت انتهى أي وتقدر عليه التسري وهذه المسئلة من مسائل المخالفة القسرية التي لم يوافقها العرف (ص) كانت مخالفت لظاهر لفظه كسب شأن في لا أكل مخالفاً أولاً كله (ش) يعني أن النية إذا خالفت ظاهر لفظه وانفتحت الاحتمال المرحوح القريب من المتساوي فحكمها حكم المساوية التي تقبل في الفتوى والقضاء إلا في الطلاق والعق والعتق المعين مع مراعاة أوقار الرقن حلف لا أكل معنا وقال نوبت من شأن أو حلف لزوجه في جارية أن كان وطئها وهو يريد بقدمه قبلت نيتي في الفتوى دون القضاء ومثله لا أكل وقال نوبت شهرامثلا بقوله كسب شأن أي كسبة من شأن مع نية إخراج غيره أو لا في لا أكل مع ما يأنى في إباحة ما عدا سنن الضأن وأما لو فوى عدم أكل من الضأن فقط في لا أكل مع ما من غيرية إخراج غيره وأما فاته بحث بجميع أنواع السمن لأن ذكر فرد العام مقصوراً بحكمه يؤيده ولا يخصه وأما المؤلف بقوله كان خالفت الخ مقصوراً بكاف التشبيه لرجوع الاستثناء إلى ما بعدهما والحاصل أن النية المناهية لظاهر اللفظ على أربعة أوجه مخالفة بأشده من دلوه كالأقصد معي عاماً كما مر مثله ومخالفة يكون قصد ها وعدمه على حد سواء وهذه أرادها المؤلف بقوله ككونه لعمه الخ وتزك الأولى لا حرومها ومخالفة موافقة لا احتمال المرحوح القريب من المتساوي وهذه أرادها المؤلف بقوله كان خالفت ظاهر لفظه الخ وهي التي يفرق فيها بين المرافعة وعدمها في الطلاق والعق المعين ومخالفة موافقة لا احتمال المرحوح البعيد جداً وهي المراد بقول المؤلف إلا في لا إرادة ميتة فلا تقبل في القضاء ولا في الفتوى (ص) وكذا كسب في لا يبيعه ولا يضربه (ش) هو من أمثلة المخالفة القسرية ومعناها من حلف لا باع عبده مثلاً أو لا يضربه فول كل من باعه أو ضربه وقد فوى أنه لا يبيعه ولا يضربه بنفسه فاته يعمل نيتي في الفتوى وفي القضاء أن كنت عييه بغير الطلاق أو بالعق المعين والأفلاو عليه يحمل قول المدونة وأن

المشتبه وذلك لا يقبل في العتق والطلاق في القضاء (قوله مخالفة بأشد) لا يعني أن هذه ليست من تخصيص العام ولا من تقييد المطلق (قوله ومخالفة موافقة) لا يعني أن هذه من قبيل تخصيص العام (قوله وكذا كسب الخ) هذا أيضاً يحمل أن يكون من قبيل العام أو تقييد المطلق وذلك لأن قوله لا يبيعه أي لا يقع بيع من جهتي الشامل للبيع الصادر منه مباشرة والصادر من وكيله فإن أراد بالإضافة العموم فيكون ذلك من قبيل العام وأن أراد الجنس فيكون من قبيل المطلق هكذا ظهر لي (قوله وعليه يحمل قول المدونة الخ) أي فقوله المدونة حنث معناه إذا كانت بطلاق أو عتق فعين عند القاضي وذكر في ك ما ضاع فقلت هذا التأليف مختصر ويكتفي فيه بالمثل الواحد فلم ذكر أربعة قلت قد يقال ذكر المثل الثاني لأنه لا يضاع وذكر الثالث والرابع وهو قوله وكذا كسب في لا يبيعه ولا

المشتبه وذلك لا يقبل في العتق والطلاق في القضاء (قوله مخالفة بأشد) لا يعني أن هذه ليست من تخصيص العام ولا من تقييد المطلق (قوله ومخالفة موافقة) لا يعني أن هذه من قبيل تخصيص العام (قوله وكذا كسب الخ) هذا أيضاً يحمل أن يكون من قبيل العام أو تقييد المطلق وذلك لأن قوله لا يبيعه أي لا يقع بيع من جهتي الشامل للبيع الصادر منه مباشرة والصادر من وكيله فإن أراد بالإضافة العموم فيكون ذلك من قبيل العام وأن أراد الجنس فيكون من قبيل المطلق هكذا ظهر لي (قوله وعليه يحمل قول المدونة الخ) أي فقوله المدونة حنث معناه إذا كانت بطلاق أو عتق فعين عند القاضي وذكر في ك ما ضاع فقلت هذا التأليف مختصر ويكتفي فيه بالمثل الواحد فلم ذكر أربعة قلت قد يقال ذكر المثل الثاني لأنه لا يضاع وذكر الثالث والرابع وهو قوله وكذا كسب في لا يبيعه ولا

بضر به إشارة إلى أنه من يرى أن كلامه من قرى التوكيل في البيع والضرب حكمها واحد خلافاً لمن فرق بينهما والتفرقة في المدونة
 ونصها وإن حلف بالضرب عبده فأمر غيره بضربه لا يبرأ لأن يتوهم بنفسه وإن حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره ببيعها عا حثت ولا
 يدين (قوله الأرافعة) حاصله كما قال مج أنه لم ينكر أن الحلف لانه أن ينكر الحلف وجلبت عليه البينة لم تقبل بنبته تخصص العام
 وتقييد المطلق ولو كانت عينه بغير مطلق وعقبت معصية ولو كانت موافقة بل أنكر أن يكون حثت لاعتقاد أن نبته تنفعه بأن يمدى
 عليه أنه حثت في حلفه بالطلاق أو بالعق المعتبر فيقيم الذي نبته أنه حلف بالطلاق أو بالعق المعين أنه لا يقول كذا أو
 ليعقل كذا في وقت معين وفيه له هذا حلف عليه فإدعى نبته تنفعه أن لو كانت عينه بغير مطلق وعقبت معصية (أقول) لا يخفى أن
 قول المصنف وبينه أقراراً بما يعقل كون البينة تشهد بالحلف وكذا الأقرار بما يكون بالحلف ثم إن قوله امره بقصة يقتضى أنه لو
 ذهب للقاضي من غير رفع وزد ذلك القاضي أنه لا يكون الحكم كذلك والظاهر أنه من قبل الفتوى لا من باب الفضل وقد صرح بذلك
 في التوضيح والمواق (قوله أو استخلف الخ) لا يصح عطفه على مراعاة لأن هذا لا يختص بالنسبة المخالفة لانه في المخالفة والمساوية
 والموافقة وليس من باب ما لا نبته فيه لأن البينة موجودة لكن تزلت منزلة لعدم ولا يصح من جهة العربية أن يصلح الفعل لا يصح
 عطفه على اسم لا يشبه الفعل فيجعل راجعاً (٦٨) لقوله وخصصت وقيدت أى وخصصت وقيدت الأمر فوجه وخصصت وقيدت

الافى استخلاف في وثيقة حتى لا
 أن هذا يخالفه ما في الطبخي فانه
 قال قوله أو استخلف الخ ليس هذا
 من تقييد المطلق ولا من تخصيص
 العام وإنما ذكرهما لأفاده الحكم
 (قوله أو عقد النكاح على أن
 لا يتسرى عليها) أى وحلف أنه أن
 تسرى عليها فهي طالق أى فالمراد
 بالحق ما يطلب بهدياً أو ودية
 أو تمليكاً لزوج أو غير ذلك (قوله
 وقال الحلف) أى لو كان لفظ
 الطلاق الصادر منه يقتضى واحدة
 (قوله كان الطلاق معلقاً) كان
 يقول وزوجه طالق إن لم يؤك
 رأس الشهر فيقول نويت واحدة
 ويقول الحلف أنما نويت أكثر
 وقوله أو مخبراً كان يقول عليه
 الطلاق ماله عندي ودية وقصد

حاضرة (قوله واحدة أو أكثر) أى كان الطلاق طلقة واحدة أو أكثر وقوله أو أبلا اله
 العبارة فيها حذف والتقدير مخبراً أو أبلا اله أى التخيير (قوله التوثيق) أى قطع النزاع المعلق في وثيقة حتى أى قطع نزاع متعلق بحق
 أو أن المعلق في وثيقة حتى أى متوثق فيه وهو من إضافة الصفة للموصوف أى حتى متوثق فيه أى باليمين (قوله فكأنه اعتاض عن
 حقه) أى كان هذه اليمين عوض حقه (قوله وليس المراد الخ) أى ولا كان الكلام قاصراً (قوله على أحد أقوال السنة) أن ذلك
 عبارة التوضيح ونصه والثاني وهو الذي لا يكون على وثيقة حتى إنما أن يكون بالله تعالى ولا لأن كان بالله تعالى فهي على نسبة الحالف
 والأقل ثلاثة أقوال الأول أن اليمين على نية المحلوق له ورواها ابن القاسم عن مالك وبه قال ابن وهب وصحون وأصمغ وعيسى والثاني
 أنهم على نسبة الحالف وهو قول ابن القاسم والثالث التمسك لأن المباحثون وخصمون أن كان مستحقاً فغسل نية المحلوق له وإن
 كان متطوعاً فعلى نسبة الحالف ومنه ص المصنف هذا الثلاث جمعاً للذين بالله تعالى وهو خلاف طرية صاحب المقدمات وابن
 زروق فأنهم ما خلا في نزاد أقوال آخرين أولها ما عكس الثالث الحالف متطوعاً فالبينة الغير لانه إنما حلف لأجله وإن استخلف
 فله نبته لانه كلكره فأنهم ما عكس آخرين أن يكون مستخلفاً ومتطوعاً فيما يقضي به عليه وأما غير ذلك فعلى نية

لنفعه

الحاشية وأما صيغ عن ابن القاسم وماتقدم عن مالك أن العالف تنبئ في الحلال عليه حرام لاختلاف العلماء في خلاف غيره والقول
سادس (أقول) إذا علمت ذلك فقول الشارح وفي غيرها أقوال ستة لا يظهر قدير (قوله لنفعه وهو أحد قولين) والقول الأول آخره
لا ينفع والراجح أنه لا ينفع (قوله لا أرادتم شيئا) محل هذا ما تمقرر به تدل على صدقه في دعوى الميتة ودعوى الكذب وأعلم أن
مثل إرادة الميتة إرادته المطلقة والمعقولة والأقرب عمل عليها إذا كان موثقا قبل الدين وأما ما كان حيا من الميتة حيث ماتت به ذلك كانت من
الخالفات القريبة كما تقدم في (قوله ثم بساط عينيه) كما إذا قيل له أنت تركي الناس بشئ تأخذهم منه خلف بالطلاق لا تركي وليس له
نية فانه لا يبحث بل يرمي إلى كونهما بحث بالتركه وكذا من حلف لا يأخذ خلفا فانه لا يبحث أن ذلك تلك الزجعة وأعلم أن الواقع
لا يرتفع البساط من طلق زوجته بالفعل بعاشرة حصلت منها ثم زالت تلك المساهرة فلا يكون ذلك بساطا كما ذكره شيخنا (قوله)
فيعمل عليه من تخصيص أو تفيد فيه قصور ولا نه لا يشمل ما أضاف البساط على التعميم فلا يحسن أن يكون قوله ثم بساط عينيه مععولا
لفعل مقدر والوجه معطوفة على جملة خصصت أي ثم اعتبر

(٦٩)

بساط عينيه والاعتبار يحمل على المعنى
للمراد من تخصيص أو تعميم قاله
الشيخ أحمد ومثال المعجم كما إذا
أمن عليه خلف لا يشرب له ماء
فانه يبحث عما ينفع به ولو عطا
كطاهر كلامهم اعتبار البساط ولو
مع مرافعة في طلاق وعق من
ولا بد من ثبوت كون الخلف عند
وجود البساط (قوله يبحث إذا
ذكرها الخالف) أي في حال حصول
البساط (قوله ثم عرف قولي) أي
عرف عام والشرعي عرف خاص
فلا إشكال بأن الشرعي داخل في
العرف القولي (قوله فإذا كان أهل
تلك البلدة لا يأكلون الشعير ٣)
أي والفرض أن لفظة الخبز يطلق
على خبز الشعير إلا أنهم لا يأكلون
الشعير وأما إذا كانوا لا يطلقون
اسم الخبز على خبز الشعير وحلف
أنه لا يأكل خبزا فلا يبحث أبدا

لنفعه وهو أحد قولين (ص) لا أرادتم شيئا وكذب في طلاق وحرما وأمرام وان يقتوى (ش)
هذا عطف على قوله كمن وهو إشارة إلى التبعة الخالفة الميتة والمعنى أن من قال امرأتى
طلاق أو أمي حر أو قال أردت امرأتى أو أمي الميتة فان نية لا تحمل ولو في الفتوى وكذا إذا
قال امرأتى حرام وقال أردت أن كنسها حرام فقوله وكذب عطف على ميتة والعامل فيهما
واحد وقوله في طلاق وحرما راجع إلى ميتة وقوله حرام راجع إلى مسئلة دعوى الكذب من
باب القبول والشرع الرب أي لا يصدق في إرادة الميتة في قوله امرأتى طالق وجاري حر ولا في
إرادة الكذب في قوله أنت حرام وان يقتوى (ص) ثم بساط عينيه (ش) أي وإن لم يكن العالف
نية أو كانت ونسب خطبها فانه ينظر في ذلك إلى بساط عينيه وهو السبب الحامل على الميتة فيعمل
عليه من تخصيص أو تفيد كما يعمل على الميتة من رأوحت فيما تنوي فيه وغيره وليس باستقلال عن
النية في الحقيقة فاعلموا مظهرها وهو محرم عليها بحيث إذا ذكرها الخالف وجعل مناسباً لها وعطفه
على التبعة باعتبار أن تلك نية صريحة وهذه نية ضمنية فحصل التعاير (ص) ثم عرف قولي
(ش) أي فان لم يكن العالف نية وليس ثم بساط يحمل عينيه عليه حلت على العرف القولي
لأنه لا يقصد الخالف وأحرز بقوله قولي عن الفعلي فليس يعتبر في هذا الباب مثال العرف
القولي اختصاص الخالف لا أن يكذب أياها الجار دون الخيل ونحوها واختصاص المألول
بالأبيض دون غيره ومثال الفعلي إذا حلف لا أكل خبزا فأنجز اسم لكل ما يخص في عرفهم فإذا
كان أهل تلك البلدة لا يأكلون إلا الشعير فقط فأكمل الشعير عندهم عرف فعلي فلا يعتبر فإذا
أكل الخالف خبز القمح حلت ولا يكون عرف أهل البلد الفعلي مخصصا قوة قولي أي عرف
منسوب للقول بأن يكون ينصرف إليه عند الإطلاق بحسب متعارفهم في إطلاق أقوالهم
(ص) ثم مقصد الفتوى (ش) أي ثمان عدم ما ذكر اعتبر مخصصا ومقصد الفتوى أي

خبز الشعير * ثم أعلم أن ما ذكره من عدم اعتبار العرف الفعلي في تسمية القرافي والتجدي في اعتبار مخصص العالم وبقي المطلق كما أفاده
الباقي انظر بحثي تحت (قوله ثمان عدم ما ذكر الخ) اعترض بأن المعقدان المقصد الشرعي يقدم على الفتوى وعلى فرض التسليم
فالمقصد الشرعي أما يخص من الفتوى وهو الغالب أو مساو كافي الظاهر لما عجزوا لاختلافه وشرطوا حثثا في شكل تحت الشارح بقوله
أولاً أملي مع قولهما فإن حلف لا يصلي فيجوز بالاعتفاء به ثبت أن الصلاة معنى لغويا وقوله ثمان عدم ما ذكر يقتضي أن لا
معنى لها في الدعاء وأجيب بجوابين عن قولنا كل معنى شرعي فهو بعض الفتوى أو مساو الأول أن يفرض في مثل أن كانا فانه الزيادة
والزيادة لما لم يكن لها من شرط كان الله في المسد كذا لعدم فإذا قال والله لا أركي ولم يكن له نية ولا بساط فانه يبحث بالزكاة الشرعية
لأن زيادة مال أو غيره كعلم الثاني يفرض في مثل القسطاس فانه لفظ أعجمي استعملته العرب بمحاوطة في غير لغتهم على القول ونوقحه
في القرآن فله مدلول شرعي وليس له مدلول لغوي لأن المراد بالشرعي ما وضعه الشارع لا ما وضعه أهل الشرع فانه حلف لا وزن
بالقسطاس فيجوز وزن الميزان الذي هو معنى الميزان في غير لغة العرب يبقى الإشكال في مثال الصلاة فبما أن تشبهه ولا يظهرناه
على أن المقصد الفتوى يقدم على المقصد الشرعي وتبينه ما يابا اعتباراً بأناس لم يعد عندهم المعنى الفتوى لصلافة فكان كالمعدم ويكون

قوله ثم ان عدم ما ذكرنا من حقيقة أو سكا كهذا (قوة) وهذا اذا كان المتكلم صاحب شرع (أي صاحب الشرع كافي الخطاب وأما له
 أراد به مقروى الشرع كالعالمية وقوله وكذا الخ أي أو لا يمكن صاحب شرع أن لم يكن من المقررين للشرع إلا أن حلفه على شيء من
 الشرعيات (قوة أوليت وضمان) أي أو لا تنوضنا (قوله من مقتضيات البكر الصاد (قوة أو صرقة الخ) إشارة إلى المانع العادي
 وانظر إلى عدل عن أن يقول ولو لم يكن شرعي أو عادي لا عقلي وكأنه تبع النص في ذلك (قوة حث اتفاقا) أي ولو كان المانع عقليا
 وأما ان التفصيل المذكور في المانع العقلي (٧٠) والشرعي والعادي الذي أفاد المصنف انهما هو في المانع الطارئ بعد الجبن

وأما اذا تقدم فلا يثبت المانع
 العادي للعقل وحاصل ما في المقام
 أربع وعشرون صورة وذلك أنك
 تقول يثبت المانع الشرعي تقدم
 أو تأخر أفت أم لا فطر أم لا فهذه
 ثمانية ولا يثبت المانع العقلي
 اذا تقدم أفت أم لا فطر أم لا فهذه
 أربعة وأما تأخر فلا حث في
 ثلاث وهو ما اذا أفت فطر أم لا فطر
 يؤقت ولم يفرط فاذا لم يؤقت وفرط
 فيصت وأما المانع العادي فلا
 حث بالتقدم فطر أم لا فطر أو لا
 فهذه أربع فلو يثبت بالتأخر أفت
 أم لا فطر أم لا ولا يثبت في التعميم
 من التسامح ألا ترى انما اذا كان
 المانع متقدما على الجبن فلا تأتي
 تقريب (قوله وان يادر ولم يكتسه
 الفصل فكم لو تفت) إلا أنه تأتي
 المخالفة في الجسلة في بعض الصور
 وهو أنه في الحث المطلق اذا
 حلف على شيء وكان المانع شرعا
 ويرزى عن قرب كما اذا حلف لبطان
 الزوجة وأطلق في يمينه ثم حصل
 حبس فانه يبروطها بعد زوال
 ذلك الحبس أفاده مجسئ ت
 (قوة فخلعه منه آخر) أي نزع
 (قوله ويعزم على ضمه) مقتضى
 المذهب عدم الحث كما قاله ابن
 عرفة وقد قال الشيخ أحمد ظاهره

مدلول لغوي فيجعل اللفظ على ما دل عليه لغة كقوله والله لأركب دابة ولس لاهل بلده
 عرف في الله أي قبل لفظ الدابة عندهم يطلق على معناه لغة وهو كل ما دب فانه يثبت حينئذ
 بركوبه ولو كان حلف لا يصلي فانه يثبت بالدعاء وهو الصلاة لغة ومقصده بفتح الصاد
 أي ثم ما يقدم من اللغة وكبرها وانما تقدم العرف القول على المقصد اللغوي لأن العرف
 القول بغيره التامخ والقاعدة ان التامخ يقدم على المسوخ (ص) ثم شرعي (ش) أي ثم ان
 عدم ما ذكره خصوص وقدمه شرعي ان فرحون وهذا اذا كان المتكلم صاحب شرع وكذا
 اذا كان الحلف على شيء من الشرعيات مثل أن يحلف بصلن أو لا أصلي أوليت وضمان انتهى
 ولما فرغ من مقتضيات البر والحث من التنية وما معهما شرعي في فروع تفتي على تلك الاصول
 وهي في انفسها أيضا اصول ومن قاعدته قالها باقى البلاء الحث وبلا تعديه فقال (ص)
 وحث ان لم تكن له نية ولا بساط بقوت ما حلف عليه ولو لم يشرع أو سرقة (ش) يعني اذا
 تعذر فعل المحلوف عليه فان كان الفعل غير مؤقت وفرط حتى تعذر حث اتفاقا وان يادر ولم
 يمكنه الفعل فكم المؤقت والمؤقت نية يكون تعذره عقليا كوت الحمام المحلوف بذيها اذا نزع
 متعذرا في الميت فلا يثبت وتارة يكون تعذره شرعا كحلف لبطان البسلة زوجته فيصدها
 حائضا أو يبيعن اليوم الجارية فيصدها سلا فذهب المدونة أنه يثبت كما قاله الشيخ خلا القول
 نخصون بعدم الحث في مسئلة البيع وتفرقة ابن القاسم وابن دينار في مسئلة الوطء بين أن
 يعض من عكته فيه الوطء فيصت أو لا فلا ورد المؤلف عليهم ما لو وتارة يكون تعذره عا ديا كالو
 حلف لبيضاء الحمامة غدا فخرقتها أو غصبت أو استحققت ومذهب المدونة الحث وقوله ولو لم ينع
 شرعي أي لو لم يفعل فان وطئ فهي مسئلة القولين إلا تنص في قوله وفي ردف لبطان أي البسلة
 فوجدناها حاضرا فوطئها قولان (ص) لا يكون حاصلا في لبيضاء (ش) أي ولا يثبت اذا كان المانع
 عقليا كوت المحلوف على ذبحه ووقفت وأطلق وادر ولم يفرط أمان كان غير مؤقت وفرط
 فالحث والكاف داخل على جام على قاعدته كما مر في قوله وكل من مطر من أنه يدخيل الكاف
 على المضاف مع أنها في الحقيقة داخل على المضاف اليه ويحتمل بقاؤه على حاله لا يدخل من
 حلف ليلبس هذا التوب في هذا اليوم وأخذ ليلبس فخلعه منه آخره فمصار رما دافلا
 حث على الخلف (ص) ويعزم على ضمه (ش) هذا معطوف على الجبر والاول وهو
 قوله بقوت الخ أي وكذلك يثبت الخلف على حث مطلق بالزعم على فعل ضمه ما حلف عليه
 كقوله لا أدخل دار زيد أو ان لم أتزوج فانت طالق ثم ينوي أنه لا يدخلها أو لا يستزوج لقوة في
 الظاهر ويعدم زواج فعد الباس أو العزم بقوله لا يثبت بالزعم على ضمه ما حلف في الحث المؤجل
 وكذا في البرقي تعميم الشارح في كلام المؤلف الحث والبرنظر (ص) وبالتسيان ان أطلق

انه يثبت بمجرد الزعم والذي في المدونة من قال لاسمائه أنت طالق واحدة ان لم أتزوج عليك فأراد ان لا يتزوج (ش)
 عليها فليطلقها واحدة ثم يرجعها فيزول عنه ولو ضرب أجلسا كان على بروليس لها ان يثبت نفسه قبل الاجل وانما يثبت اذا مضى
 الاجل ولم يفعل ما حلف عليه اه ومقتضاها لا يقع الطلاق بمجرد الزعم بطل بعض شيو خنا واذا كان لا يثبت بالزعم في الطلاق فأولى
 الجبن بالله (قوله وبالتسيان ان أطلق) أي في المحلوف عليه وأما ان تقدم فقال لا أفضل كذا عند افلا حث بالتسيان اتفاقا أو أمان قال
 لا أفضل عندا ولا تسيان فالحث اتفاقا فالشرط به فهو مانع موافقة ومخالفة

(قوله على المشهور) راجع للتسبيح أي خلافا للسيوري وابن العربي ويحمل رفع عن أي الخطأ والتسبيح الذي احتج به على عدم الخنث بالتسبيح على رفع الاسم والافتراق الواقع محال (قوله عند العامة) أي عامة العلماء (قوله ولا تفارقهم الخ) حاصله أن الخنث في العبد والخنث متفق عليه وقد مثل الشارح للخنث باعتري وأما التسبيح فنحن يحلف به لا يدخل دار زيد فدخلها تسبيح الحلف (قوله ومثال الخنث أن يحلف الخ) فهذا لا يقال له تسبيح وإنما يقال له خنثا (قوله وهو كذلك) أي على طريقة لا أكثر (قوله لشهرة الخ) فيه شيء وذلك لأن تلك الشهرة أدام يسبق النبي لفظ كل وأما ما سبق النبي لفظ كل فليس بمعنى الكيفية بل بمعنى الكل الجموعي كما هو مقرر في علم المعاني (قوله الكلية لا الكل) أي وفرض المسئلة أنه لا تية له وأما التوي (٧١) الكل حقيقة فإنه لا يحنث بالعض كذا

قرر بعض الشيوخ (قوله فنسحق بالاجزاء) متقرر على قوله لشهرة استعمال كل (قوله القضاء على المجموع) أي على الهيئة المجمعة من الأفراد فإذا استعمال المجموع في البعض مجاز كإفادته من حقيق من شيوينا وتيسر بها ما حانث بفعل البعض دون البر فإنه لا يحصل الانفعال الكل ووجهان قاعدة الشرع غالبان الانتقال من الحلق إلى التصريح يكتفي فيه بأحد سبب ومن التصريح إلى الحلق بالعكس فالحق على الإيجابية مباح وينهت هذه الإباحة بمجرد عقد الالب عليها ولا تنهت حرمة المبتوتة إلا بمجموع أمور من عقد الخنث ووطئه وغير ذلك (قوله وكذلك يحنث بشرب السويق) أي ذلك الماء كالفين الذي يذاب في الماء ثم يشرب (قوله وإن قصد الاكل) أي وإن لم يقصد التصديق بل قصد مدلول لفظ اكل ومثله إذا لم يكن قصد شئ أصلا (قوله وإن كان طعاما شرعا) أي وإن كان ماء زهر من طعاما شرعا أي لأن العرف

(ش) يعني أن الخائف إذا خالف ما حلف عليه بالفعل أو الترك فإنه يحنث سواء وقعت منه المخالفة عمدا أو خطأ أو جهلا ونسبانا على المشهور حيث أطلق في عينه بأن لم يقصد عدم لقوله تعالى ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم أن مضاعفة عند العامة فغنيمت والخنث بخالفة ما حلف عليه بالفعل أو الترك وهي حاصلة في التسبيح كحصولها في العذر وجوب مساوهم حاكما ولا تفارقهم على الحاق الخنثي بالعادم مثال الجمل أن يعتقد من حلف باليدخل الدار في وقت كذا أنه لا يخرسه الدخول في ذلك الوقت ومثال الخائف أن يحلف أن لا يدخل دار فلان فيدخلها لمعتقد أنها غير هذا في الفعل ومثاله في القول أن يحلف لا يذ كر فلان فأراد ذ كر غير مجزئ على لسانه ذكر الحلف عليه خطأ ولا كلن يذ كر فكله معتقدا أنه عمرو (ص) وبالعكس عكس البر (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا يفعل كذا ففعل بعضه كقوله لا أكل رغيفا فأك كل بعضه ولو لغة وأما بالنسبة إلى العرف فلا بد من الجس ولا ير بالعكس فإذا اكل لا كلن هذا الرغيف مثلا فلا يحنث في بره إلا كل جمعه على المشهور وظاهر قوله وبالعكس الخنث ولو قيد بكل فقال لا أكله كاهو كذا لشهرة استعمال كل بمعنى الكلية لا الكل فيتعلق بالاجزاء كقوله ابن عرفة والكلية هي الحكم على كل فرد بحيث لا يبقى فرد ككل رجل يشبعه رغيفان غالب الحكم صادق باعتبار الكلية والكل القضاء على المجموع من حيث مجموع ككل رجل يحمل الصخرة العظيمة فهذا الحكم صادق باعتبار الكل دون الكلية فقوله وبالعكس أي والصيغة صيغة بر وقوله عكس البر أي والصيغة صيغة حنث (ص) وبسويق أولين في لا أكل (ش) يعني وكذلك يحنث بشرب السويق والبر في قوله لا أكله لا كل شرعا ولو لغة وهذا إذا قصد التصديق على نفسه حتى لا يدخل في طعنه طعام والسويق والمين طعام وان قصد الاكل دون الشرب فلا حنث اتفاقا (ص) لا ماء (ش) يعني أنه إذا حلف لا أكل فشرى ما غافه لا يحنث ولو ما زهر من لاه ليس أكله عرفا وإن كان طعاما شرعا لأن العرف بقصد عليه (ص) ولا يتصرف في لا أتعشى (ش) أي ولا يحنث بالتسهر وهو الاكل آخر الليل في حلفه لا أتعشى لأن السهر ليس بعشاء إنما هو بدل من الغداء (ص) وذواق يصل حوفه (ش) فيما لا ينقسم الحلف أن لا يأكل طعام كذا أولا يشرب شراب كذا مذاقه فإن لم يصل إلى حوفه لم يحنث ولا يفي كلام المصنف من تقديره مضاف إليه ليصح الكلام ومعناه لا يحنث بكذا ولا مذاق شئ لم يصل لحوفه إذا حلف أن لا يأكله لأن القصد التغذي ولم يحصل ولا بعضه فقوله وذواق أي مذوق (ص) ووجود

يقدم عليه وأقتر على طرد الة السابقة لو كان قصده التصديق على نفسه حتى لا يدخل حوفه شئ وفيه نظر اه ك أي لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك وأجيب بأن معنى كونه طعاما أنه يقوم مقام الطعام في الغذاء والقوة ولا يلزم من كونه يقوم مقامه أن يكون طعاما (قوله ولا يتصرف في لا أتعشى) أي ما لم يقصد ترك الاكل في تلك الليلة يتصرف يتصرف في كلام المؤلف من تقدم مضاف إليه أي الذي هو شئ (قوله ولا مذاق شئ لم يصل حوفه) مقتضى كلام المؤلف أنه لا يحنث ووصوله إلى الحلق وهو ظاهر بخلاف الصوم والفرق أن الصوم هو الامتناع ومن وصل إلى حلقه شئ لم يحنث بخلاف الحلف على عدم الاكل فإن القرض من ذلك عدم التغذي عما يشغل المعدة والواصل للحلق فقط لا يحصل منه شئ من ذلك فله الشيخ أحمد (قوله أي مذوق) هذا إن شاق قوة أولا ولا بد من تقدير شئ

(قوله ونحوه) أى كسوم العام (قوله مما لا تعرفه) أى وأما لو كان مما يتبع فيه القهوجى وحده كتر فلا حنت (قوله فوسواه كنت الخ) هذا التعريف فيما إذا وجد له أقل فالخالص أنه إذا وجد له أقل لا حنت سواء كانت عينه مما يتبع فيه القهوجى أو لا وأما إذا وجد له أكثر فيحنت إذا كانت عينه مما لا يتبع فيه القهوجى (قوله بر بالدوام) أى دوام اللبس في المدة التي يظن لبس الثوب فيها والمدة التي يظن ركوب الدابة فيها فإذا كان مسافرا مثل مسافة يومين وقال وأنت لا تركب الدابة فتظاهرة أنه لا يراها إذا ركبها المسافة يتعاملها ولا يضره النزول ليلا ولا في أوقات الضرورات والظاهر أن ذلك يختلف بحسب الأحوال التي تعرض للإنسان مما يقتضي ركوبه المسافة يتعاملها وبعضها وقوله ولا يترفع الثوب أى في وقت النوم مثلا تأمل ذلك (قوله لا في كدخول) والفرق بين هذه وما قبلها أنه بعد ركبها بالدوام على ذلك ولا يمددا خلا بالجلوس في الدار ذكره

(٧٣)

أكثر في لبس مع غيره متسلف لا أقل (ش) معطوف على قوله وحنت بكذا يعنى وكذلك يحنت إذا حلف بطلاق أو عتق ونحوه مما لا تعرفه لمن ماله قرض خمسة عشر لبس مع الأ عشرة فوجد لها أحد عشر ولا يحنت إذا وجد لها تسعة لأن المعنى لبس مع ما يزيد على ما حلفت عليه كما يلبس على ذلك بساطا غيره وسواء كانت عينه بالطلاق أو بالله ونحوه س (ص) وبدوام ركوبه ولبسه لا يركب أو لبس (ش) يعنى أن المكلف إذا حلف لا يركب الدابة وهو مستوعى ظهرها أو لا لبس الثوب وهو عليه وغداى على ذلك مع الامكان حنت بناء على أن الدوام كالاستداه ولو حلف لا لبس أو لا يركب بر بالدوام ولا يشترط في ذلك الدوام في كل الأوقات بل بحسب العرف فلذلك لا يحنت بالز ولا ليلا ولا في أوقات الضرورات ولا يترفع الثوب ليلا قاله في توضيحه وهو فائدة قول ابن الحاجب بحسب العرف (ص) لا في كدخول (ش) أى فلا يحنت بدوام الدخول حيث حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها بخلاف ما إذا حلف بعد الدخول في الدخول ثم غداى على ذلك فإنه يحنت وذلك لأن استمراره على ذلك كالدخول ابتداء والسفينة كالدابة فيما إذا حلف لا يركبها أو الدابة فيما إذا حلف لا يدخلها (ص) وبدابة عسده في دابته (ش) قال فيها ومن حلف أن لا يركب دابة قتلان فركب دابة عسده حنت الآن تكون له نية لأن ما في يد العبد ليس له ألا ترى أن العبد لو اشترى من يعتق على سيده لعنت عليه وقال أشهب لا يحنت ابن المواز وكذا لو ركب دابة وله مما لا يركب اعتصاره لا يحنت عنده اه لكن تخصص عدا حنت بأشهب يدل على ضعفه وإن المذهب يحنت في دابة الولد كافي شرح س وقال أبو الحسن وأما حنت هنا لأن النية تلحقه في دابة عسده كالتلحقه في دابة المخاوف عليه والحنت يقع بأقل الأشياء اه وعلى هذا المالك كتاب كغيره (ص) ويجمع الاسواط في لا ضرر منه كذا (ش) أى ولا يبرمن حلف بضر من عبده مسلا مائة سوط يجمع الاسواط المائة وضره ضره واحدة ولا يعتب بالضره الخاصة منه بالاسواط المجموعة أصلا إذا لم يحصل بها الإيلام كإيلام الواحدة المفردة والاحتسب واحدة كما يشهد التعليل والفرق بين هذه وبين من رى الحسبات السبع في رى الجاهل في رمية واحدة فإنه يجعلها لكساة واحدة أن المقصود في الخاصة الرى وقد حصل بخلاف مسئلة المؤلف فان المقصود بالضره لا الإيلام يحصل (ص)

فعلى صدقة دينار أو كفارتين فلا يحنت باستمرارها على ذلك حين حلف لا تفرغ عام ما يتعلق بالخل في غير ذلك الشرح (قوله فلا يحنت بدوام الدخول) أى المكن لا تله حلف وهو مستوعى فيها قوله لعنت عليه (أى على السيد) قوله مما لا يركب اعتصاره (أى بأن وهب زيد لانه دابة وله اعتصارها وحلف أنسان لا يركب دابة زيد فركب دابة من زيد انش وجها بوجه فانه لا يحنت عند أشهب ويحنت عند غيره وأما إذا لم يكن للاب اعتصارها أو لم تكن تلك الدابة مسهوية للواد من والد زيد فإنه لا يحنت بركوب دابة ابن زيد المذكور والذي يفيد الطبعي أن دابة والده لا يحنت الحالف بركوبها ولو كان للواد اعتصارها والتي قاله الشيخ سالم أظهر (قوله لأن النية تلحقه في دابة عسده الخ) لا يخفى أنه هذا التعليل موجود في دابة الولد وإن لم يكن للاب اعتصارها (قوله على هذا) أى التعليل وهو أن

النية تلحقه في دابة عسده فالمالك كتاب كغيره مع أن التعليل بأنه أحرز نفسه وماه

و يلزم

يقتضى عدم الحنت والتي ينبغي أنه توقف عن وطه زوجته حتى يظهر هل يحزم أم لا كذا كره بعض الشراح (قوله ويجمع الاسواط الخ) ينبغي تقيدها إذا لم يكن كل واحد منفردا عن الآخر فيما عدا محل مسكه ويحصل بكل إيلام المفرد أو قري يمانه فإنه يحسب بذلك فالوضر به العدد المخاوف عليه كانه سوط له رأسان خمسين ضره فانه يجزأ خمسين حالة التوسى ونقله في التوضيح (قوله ولا يبرمن حلف الخ) أى ظاهرا إذا حنت الذي يقتضيه المنصف عدم البرقى التعبير بالحنت بالنسبة لهذه فتجوز زعمه أنه قد تقدم أن الباء تكون للحنث غالبا ويكون هذان غير الغالب الآن بعض الاجل المخاوف على ضرره فيه فيحنت حقيقة (قوله كما يشهد التعليل) أى للمستفاد من قوله إذا لم يحصل الخ وهو أن التصدا لا يلام

(قوله وأما البطارخ الخ) الآن من حلف لا يأكل لحم الحوت لا يحنث بأكل بطارخه لتقرر العرف في زماننا بأن لحم الحوت لا يظن على البطارخ يبقى النظر إذا قال لا أكل من هذا اللحم شبر اللحم الحوت فهل يحنث بأكل بطارخه لأنه متولد من لحمه فهو يحنث بفرعه وهو التاهر (قوله وانظر هل يدخل) لوجه ذلك التنظير لأن السموم (٧٣) لغمة موجود وعده مفرط معلوم واليمين مبنية عليه (قوله ومنه غسل الثقل)

أي أن الثقل يخرج منه غسل بطيخ عند قطع رأسه (قوله من غير تقييد بلفظ أونية) وانظر هل هذه النسبة مخالفة لظاهر مخالفة فقرة في فصل في ذلك كما تقدم أو موافقة بالنظر لعدم توهو التاهر فله الشيخ أجد (قوله وإطرية) بكسر الهمزة (قوله وديكة) ذكر كور السباح وقوله ودياجة أمث السباح وذكر في القاموس أن دال السباح مثناة وفي الصحاح أن فتح الدال أصح من كسرها (قوله ويسمن استهلك) فإنه يمكن استخلاصه بالماء الحار من السوق (قوله أحمته) وأما أن استهلك في طعام فلا يحنث بأكله كما أنه فيكون كمثل المستهلك والتاهر أن المراد باستهلاكه بالبطيخ أن يصير بحيث لا يمكن استخلاصه من الطعام (قوله ولم يبق له عين فاقته) تفسير لقوله استهلك (قوله خلافاً لأن ميسر) بفتح السين أي فاته بقوله لا يحنث إلا إذا وجد طعمه كما فاته ت (قوله لأن الزعفران هكذا يؤكل) يؤخذ من هذا التعليل ومن تعليل السن في سويق أن الحنث حيث وجدت إحدى العلتين المذكورتين فإن انتفاها حلت (قوله لا يكفل الخ) أكثر الشيوخ على الحنث ولكن يحمل عدم الحنث حيث لم يعين وأما أن عين بأن قال لا أكل هذا الخ فإنه

وبطعم الحوت ويضه وعسل الربط في مطلقها (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا أكل لحم الحيتان والطيولان الاسم يجمع ذلك قال تعالى لنا كلوا منه لحماً طرياً ولحم طير ما يشتهون وكذلك يحنث إذا حلف لا أكل بيضاً أو رؤساً كل بيض الحوت أو رؤسه والمراد ببيض الحوت بيض القوس والتمساح لأنهما أيضاً وأما البطارخ فقد دخل في لحم الحوت وانظر هل يدخل بيض الحشرات أو لحم الأذى في مطلقها احتياطاً لشمول ذلك لغة وأولاً لأن العرف لا يبعد هذا والعرف القولي مقدم على المقصد القوي وكذلك يحنث إذا حلف لا أكل عسلاً بأكل عسل الربط ومنه غسل الثقل بالخاء المعجمة بعبارة أخرى ولا خصوصية لعسل الربط أي والنمر وبوالزبيب ونحو ذلك وكذلك يحنث بأكل ما طبخ بالعسل ومراده بقوله في مطلقها مطلق كل جنس معز كأي مطلق اللحم والبيض والعسل من غير تقييد باللفظ أو اللينة أو الساطع أو الناعم أو السباح والنحل وغيرها (ص) وبكذلك وخشكان وهريسة وإطرية في خبر لا عكسه (ش) يعني أن من حلف على ترك أكل الخبز يحنث بأكله لهذه الأمور وأما من حلف على ترك شيء من هذه الأشياء خاصة فلا يحنث بأكل الخبز والنشكان اسم همي يقي على غمته وهو كعك عشتو يسكر وهو يفتح الخاء وكسر الكاف والأطرية قبل هي ما تسمى في زماننا الشعرية وقيل ما تسمى الرشته وما ذكر المؤلف لا يجري على عرف زماننا الجاري عليه عدم الحنث بما ذكر (ص) ويضاف نوع وديكة ودياجة في غم ودياجة لا بأحد ما في الآخر (ش) ابن الموائز من حلف لا يأكل غنما يحنث بأكل الضأن والمعز والخالف على أحدهما لا يحنث بالآخر والخالف على السباح يحنث بالديك والدياجة وعلى أحدهما لا يحنث بالآخر فقرة في غم راجع إلى قوله صان ومعر وقوله ودياجة راجع إلى قوله وديكة ودياجة من باب الف والتشديد (ص) ويسمن استهلك في سويق (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا أكل شيئاً كله مستهلكاً في سويق أي لته ولم يبق له عين فاقته الآن يتوبه خالصاً وسواه وجد طعمه أم لا على مذهبه خلافاً لأن ميسر (ص) ويرعفران في طعام (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا أكل زعفراناً كله مستهلكاً في طعام قاله حصون ولا يتوب لأن الزعفران هكذا يؤكل وأما النخل إذا حلف عليه ثم أكله مستهلكاً في طعام طبع به فلا يحنث كما قال الشيخ (لا يكفل طبع) لأنه لا يمكنه إخراج مختلف مسألة السويق لأن السن يمكن إخراج منه وأدخلت الكاف معاء ورد والخلاف ونحو ذلك (ص) وباستراحه لها في لا قبلتك وألا قبلتي (ش) يعني أن الشخص إذا حلف على زوجه بأن قال لا قبلتك أو ضاحجتك واسترخي إلهتي قبلته هي فانه يحنث التخي هذا إذا قبلته على نفسه وألا لم يحنث وإن قال لها لا قبلتي أنت أو ضاحجتى أنت حيث يتقبلها أو مضاجعتها سواء استرخي لها أم لا وسواء قبلته على الفم أو غيره إلا أن يتوب به لأنه حلف على فعله أو قد وجد في تسوية المؤلف بينهما في التقييد بالاسترخاء ونظر ولو قال ويتقبلها مطلقاً لا قبلتي كـ لا قبلتك وقبلها كأن قبلته أن استرخي لها وقبلته في فعله أو في زيادة ولا تكلف (ص)

(١٠ - ختبي ثلاث) يحنث بأكله واستهلك في الطعام وأشعر قوله طبع أنه لو وضع على الطعام حنث (قوله والخلاف) تميز الصفصاف (قوله وهذا إن قبلته على فمه) أي وأما أن قبلها هو فحنث قبلها أي فمها وأغمره اللينة الفم (قوله في تسوية المؤلف الخ) وأجب عن المصنف بأن قوله باستراحته فانه تفصل وهو عدم الحنث في الأول والحنث في الثاني (قوله ويتقبلها مطلقاً) مصدر مضاف للفعل ومعنى الإطلاق استرخي أم لا كانت على الفم أم لا (قوله لا قبلتك وقبلها) أي على الفم أولاً (قوله لو في بالسئلة) أي

فمن حيث أنه أقدم أنه في قبتي بحث حلقه استخرجي له أم لا قبلته على القسم أم لا وقولهم زيادة أي قوله كالأقبلت قبلها وقوله لا تنكف أي مع وضوح المعنى الذي لا يحتاج فيه لتكلف شيء في العبارة أي بخلاف كلام المجنف فيه عدم التوفية وفيه التكلف بأنه تنقص في الفهم (قوله ولو لم يفرط الخ) هذا بالنسبة لخلاف عرف مصر كذا ذكر في ك (قوله وكذا ولو لم يفرط على المشهور) لا يعني أن الخلاف المذكور اغما هو فيما إذا قال لأهلك قال أيا ما قال لأفارقتي فحينئذ قول المصنف ولو لم يفرط بالنسبة للأولى للخلاف وبالنسبة لثبته لنفع التوهم (قوله لأن الشهم متولين العلم) لا يقال إذا كان الشهم فرع العلم فلا يجب به إلا إذا أتى في عنه باسم الإشارة أو عن واسم الإشارة (٧٤) نحو حلقه لا أكل هذا العلم أو من هذا العلم لأن من المستثبات (قوله وبفرع أي

متأخر عن الميز في حلقه بخلاف
من طام هذه الفضة أو من لبن هذه
الشاة فيحبث بالقرع المتقدم
كالتأخر (قوله من كهنه الطلع الخ)
ان ليست متعلقة بأكل بل الحار
والجمر وصفه لوصف محذوف
لعله أي شيل من هذا الطلع والشئ
شامل للطلع وما يتوصله وحينئذ
ظهر الفرق بين الاتيان عن وعدم
الاتيان بها أي الاتيان للتبعض
ولا تملك أن أوابه أبعاضه انتهى
واعلم أنه لا يبحث بالثي تركه
الفرع عنه في حلقه على الفرع علو
قال لا أكل من هذا السرفلا
يحبث بالطلع (قوله أو هذا الطلع)
ضعيف والراجح أنه بمنزلة لا أكل
الطلع (قوله بالخلق على ترك الخ)
ظاهر أن الترجمة عن الاستفهام
يدين باب أو فصل (قوله أجزاء
الطلع) لكن مع تفسير الصورة
قتامل (قوله يعني إذا لم يأت باسم
الإشارة) اغماشت في هذه عما
قوله من المالحوق عليه وإن لم يأت
عن واسم الإشارة لتقصير هذه
المتوليات من أصلها قرأ فاقوا
بخلاف غيرها (قوله ومهيمنان

وبفراغ رحمة في لافارتك وأفارتني الابهني ولولم يفرط وان أحاله (ش) أى وعكنا بحث
انتفاذا حلف لا يفرق غريمه الابجحة ففر منه تحت حيث فرط وكذا لولم يفرط على المشهور
بان انقلت منه كرها واستغفالا وكما بحثنا القرامن غيرا حاله بحثت وان أحاله على غريم
فبحر قد قبله الحوالة ولا ينفق نقضها ولا ينفق قبضه من الحال عليه ولوقبل مفارقة
الحلف وميل الابهني حتى استوفى حتى أو أنقض حتى وأما القول لافارتك وأفارتني ولى
عليك حتى فانهير بالحوالة دون الرهن ومثله حلف لافارتني وأفارتك وبنى وبينك
معامله (ص) وبالشخصي في اللهم لا العكس (ش) يعني أنه اذا حلف لا كل لحافا كل شحما فانه
يبحث وان حلف لا كل شحما فكل لحافا فانه لا يبحث لان الشحيم متولد عن اللهم لا العكس
(ص) ويرى على لا كل من كهذا الطلع أو هذا الطلع (ش) عبر بعض الاشياخ عن هذا الفصل
بالحلف على ترك الاصول هل يقتضى الحنث بفعل الفصول وبعضهم بالحلف على ترك
الامهات هل يقتضى الحنث بالبيان وعبارة الشيخ فر بمن الاولى له وله بقرع الخ والاعنى
أن الحنث يقع بملاسة الفرع في الحلف على ترك أصله ان أفى في عينه عن واسم الاشارة أو
باسم الاشارة فقط كقوله لا كل من هذا الطلع أو هذا الطلع فحنث يسره ورطبه ويحونه وعر
وأمان أسقط اسم الاشارة من جمعا لافارتني والابن من حلف عليه وسواء عرف أو نكر كما
أشار اليه بقوله (لا الطلع أو طلع) فلا يبحث بالتولد من الفرع وأدخلت الكاف من قوله
كهذا الطلع اتمه والابن وغيرهما من كل أصل فحنث بالحق والسويق والخبز والسكر
وبان بدو السن والجن لان من التبعض والفر وماعه فيه أجزاء الطلع والزيد والسمن بعض
الابن والاشارة تناولت الجميع (ص) الابن ذرب وأمرقة لحم أو شحمه وخبره وعصر
عنب (ش) يعنى اذ لم يأت باسم الاشارة ولا بمن فلا يبحث بالتولد من الفروع الا في مسائل
خاص منها من حلف على ترك كل الزبيب والتمر والعنب معروفا أو منكرا فحنث بشره
لتبذ ما ذكر ومنها من حلف على ترك اللحم أو النعم معروفا أو منكرا فحنث بقرعة ما ذكر
ومنها من حلف على ترك كل القيم معروفا أو منكرا فحنث بأ كل خبره ومنها من حلف على ترك
كل العنب معروفا أو منكرا فحنث بشره عصره الا ان هذه كالاستغنى عنها لانه اذا حنث
بالتبذ فأولى بالعصية لانه اذا حنث في هذه الجنس فرب الفرع من أصله والعصية أقرب الى
العصيان التبدل هو عينه (ص) وبما أثبت الحنطة انوى الى الارادة أو سوء صنعة

حلف على ترك اللحم الخ) أفاد أن قول المصنف أو تحمله معطوف على لحم الاله يستغنى بأحدهما عن الآخر طعام
فلذلك يعطف على مرقه لحم أى لا كل اللحم وإنما هي حصة بشحمه وهو وإن تكررت لكن أعادها لجمع النظار وعلى حمل الشارح
لا تكون من النظار الخمس (قوله على ترك أى كل اللحم) ومثل الخطأ الشعر وغيره (قوله لانه اذا حنت بالنبيذ) أفاد أنه لا يحسن بآكل
فيما اذا قال أكل عينا ابن عرفة نقل ابن الحاجب الحنفى في الغيب بزيادة كنيذ التمر والزبد لا عرفة اه واستشكل الترمذى
الغيب بالنبيذ في الثلاثة قال لانه قال من حلف لا يأكل لبنا ق ك زيدا أو لا يأكل زبدا ق ك مينا أو لا يأكل ربطافا ق ك عرا أو لا يأكل
بمرا ق ك ربطافا ق ك عيسى وكذا لا يأكل قضا لا ميا على غسل التصبغ الفرق بين هذا وبين من حلف لا يأكل قرا يحنت
فيرب بزيادة (قوله أقرب إلى الغيب من النبيذ) أى من قرب النبيذ من الزبد (قوله بل هو عينه) فيه نظر بل هو بعضه (قوله انقوى المن)

فقطيته انه اذا لم يكن له شبهة في الاحتياط عليه ومقتضى قوة الارادة الخ انه يحتمل والمعلوم عليه مفهوم الاول شب (قوله لم يحتمل الخ) عدم الحث عما أثبت فيما اذا قوى الرضا مقتضى على ان الارض متغيرة لاثنية وآلا كان يحتمل لان الثابت عين ما خلف عليه فانه في ك (قوله حيث جوده) كالوضع للطعام ولم يقتضه عليه على عدم الكل ثم جوده فيجوز له ان كله بعدا ووجد رايه كربة فطيبته لارايته فيجوز له ان كله فهذا من بساط العين (قوله فالحجاب) (٧٥)

طعام (ش) يعني وهكذا يحتمل اذا حلف لا كل من هذه الحنطة فأكل مما أثبتته او مما اشتري من غيرها وهذا اذا قوى قطع المن كقول القائل لفلان انا ما جعلت ما عشت ولو اوجدت ما نأكله لضعف وان كان شئ في الحنطة من رداء او مومعة في الطعام لم يحتمل كل ما ذكر حيث جوده وقوله لارادته معطوف على معنى ما مر أي وما أثبت الحنطة ان حلف بقطع المن لارادته فان قلت لم اقتصر المؤلف على ما اذا أثبت الحنطة مع أن من قوى قطع المن لا يتقيد حنطه بما أثبتته بل لو بيعت واشترى من غيرها فانه يحتمل ذلك أيضا كما في المدونة فالحجاب انه اقتصر على ذلك مراعاة للمخرج وهو قوة لارادته أي فلا يحتمل عما أثبتته وأخرى ما اشتري منها (ص) وبالحام في البيت (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا فدخل عليه الحمام فانه يحتمل وأما لو حلف لا أدخل على فلان بيته فدخل الحمام التي لا يملكها فلا حث عليه ليست كبيت جاره واعلم ان الامور التي منها العرف كهمومها فذهابها لا يصح الحكم فيها بالحنث عصر الا ان اذ لا يطلق البيت على الحمام في عرف أهل مصر (ص) أو دار جاره (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا أو بيته فدخل عليه في دار جاره أي جار الخوف عليه فان الحالف يحتمل لانهما كان للجار على جاره من الحقوق وليس لغيره أشبه بيته أو لان الجار لا يستغنى عن جاره غالب فكذلك لو حلف عليه عرفا وصح عود الصغير على الحالف وتكون دار جاره الخوف عليه أي لكن على عود الصغير على الحالف يقتض مسئلة عما اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا بالتزوين لا يثبت بالاضافة فلا يحتمل (ص) أو بيت شعر (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيته أو بيتا فدخل عليه بيت شعر أو حلف لا أدخل بيتا أو لا سكن بيتا فدخل بيت شعر أو سكن بيت شعر فانه يحتمل لان الله تعالى قال بيوتات تصفونها الآية الا ان يكون له بيت معنى يستدل به عليه مثل أن يسمع قوما منهم عليهم المسكن فحلف عند ذلك فلا يحتمل بسكنى بيت الشعر (ص) كبس أو كره عليه حتى (ش) أي أن من حلف لا يدخل على فلان بيتا فيحتمل بدخوله على الخوف عليه المحس وسواء كان دخوله عليه طوعا أو كرها حتى لان صفة البر لا يمنع فيها الا كراه الشرعي لانه كالطوع فنه بقوله كره عليه على انه اذا دخل طوعا يحتمل من باب أولى وأما من الحالف فلا يحتمل بدخول الخوف عليه وان طاع الحالف بدخول المحسن حث بدخول الخوف عليه على كل حال اذا قوى الجماعة (ص) لا يحتمل (ش) يعني أن الشخص اذا حلف أن لا يهجم مع آخر تحت سقف فحلف معه في المسجد تحت سقفه فلا حث عليه كالحلف على الدخول لانهما كان مطلوبا بدخوله شرعا صار كانه غير مراد بالحالف (ص) ودخوله عليه ميتا في بيت علكه (ش) أي وكذلك يحتمل اذا حلف لا أدخل على فلان بيتا علكه فدخل عليه ميتا قبل أن يدفن لانه حقا من يهجم يهجم يجرى المثل وكذا لو قال لا أدخل عليه ما عاش أو بنيه أو حقه موت على ما في الرواية ابن رشد وهو الصواب لان الناس لا يقصدون بذلك التشديد انما يقصدون التأييد كقول الرجل لا أدخل هذا فلانا أو لا أدخل

الخوف عليه حسن طوعا أو كرها (قوله على كل حال) أي سواء دخل الخوف عليه طوعا أو مكرها (قوله لا يسجد) فان قال لا دخلت دار فلان أو دار فلان هذه ثم جعلت مسجد الخوف (قوله كالحالف على الخوف) الاول أن يجعل هذه مسئلة التصنف وقوله اذا حلف أن لا يهجم الخ يجعله انفرادا لمسئلة التصنف (قوله بملكه) لافرق بين ملك الذات والمناقب باجازه أو بعمر مسئلة حياته أو بخرها ك (قوله لان حلال الخ) أي الالية الحياتة الحقيقية فان دفن به لم يحتمل بدخوله بعد دفنه ومثل المصنف حلفه لا يدخل

عليه بيت فلان ما عاش فدخل عليه فيه قبل دفعه (قوله إلا أن شوى أن لا يجامعه) أي والاخت بشعوله عليه وان لم يحصل
 جالوس (قوله وكذلك ينبغي على قول ابن القاسم) يستفاد من عبارة تت ونحوه أن كذلك رائدة وأن المعنى ينبغي على قول ابن القاسم
 (قوله لأن دوام الإقامة لا يعد دخولا) وهو الرابع (قوله بحث كان الشاعقة قصودا به نفعه) أما إذا قصد الشاعقة عليه استعاقبه في ذلك
 النكاح لعله بما كثر فيه فإنه لا بحث (قوله فظاهر كلامهم أنها ليست كذلك) كذا قال عجم وقال الثاني وينبغي أن إذا خاله
 قبره وحل جنازته كذلك بل ذكر (٧٦) بعده أن تكفيه لا يحتمل أي ويجهزه والظاهر ما قاله الثاني ونوحيه بعضهم لما

قاله عجم بأن الفقه والصلاة عليه
 متعلقان بأحوال الاخترت مختلف
 التكفين والتفصيل فظهر من
 أمور الدنيا فلا يظهر أي فرق بين
 الفصل والصلاة (قوله بما إذا كانت
 معلوم الخ) كأن أعطوا قسلا ثمانية
 دينار مثلا (قوله يحتاج فيه لبيع
 مال الميت) أي بيع شيء من مال
 الميت وقوله لأن ذلك المال أي لأن
 ذلك الشيء الذي يباع أي ياديه
 لوضع أي فهو باق على ملك الميت
 إذ لو كان حقا للموصي لم يرجع
 بخلاف ما إذا كان ميعنا فهو لم يرجع
 على ملك الميت فإذا ضاع فلا يرجع
 للموصي به بشي فلهذا الاخت
 بالأك من التركة وبعض شيوخنا
 أخذ أنه لو عين للموصي ما أوصى
 بمن المهرام مثلا ووضعه يرجع في
 بقية الثلث (قوله أما إذا كان معين
 الخ) أي أو لا يعد وفاء الدين ولو
 قبل القسم خلافا لظاهر المصنف
 (قوله أو شائع) لأنه إذا كان شائعا
 لم يأكل جماعي فعمية الميت بل
 من شائع بين الوارث والموصي
 وهم أحيان في تنبيهه محتمل
 تفصيل المصنف في حلقه لغير
 قطع من فإن كان له بحث بما كثر
 منه بغير دعوى فإن كان حلقه

هذا الطعام أولا كالمز يداحي أو ما عشت يريد لا يفعل ذلك أبدا (ص) لا بدخول محمول
 عليه أن لم يشو الجماعة (ش) يعني أن الشخص إذا حلف لا أدخل على فلان يشافد دخل فلان يشا
 فيه الحالف فلا حاش على الحالف إلا أن شوى أن لا يجامعه في بيت هكذا في المدونة عن ابن
 القاسم ابن نونس قال بعض أصحابنا وكذلك ينبغي على قول ابن القاسم أن لا يجلس بعد دخول
 المحلوف عليه فإن جلس وتراخى حش وبصر كالتداعى هو عليه اه وفيه نظر لأن دوام
 الإقامة لا يعد دخولا للمحر في قوله لا في كدخول فيعتل أن المؤلف هنا لم يرش ما قاله ابن نونس
 عن بعض أصحابنا ذلك (ص) وتكفيه في لاتفعه حياته (ش) أي وحش بتكفيه في حلقه
 لاتفعه حياته أولا أدى إليه حقا ما عاش وبقتله من شتموه بشائه عليه في نكاح حيث
 كان الشاعقة قصودا به نفعه ويحتمل من حلف لا ينفق أخاه بنفق أولاده الذين نفقتهم عليه
 والمراد بتكفيه إدراجها في الكفن وأولى شراء الكفن ومثله تعذيبه وأما بقية مؤن تجهيزه
 والصلاة عليه فظاهر كلامهم أنها ليست كذلك لأن ما كان من نفعه لم يكن لها ليست
 نوابغ الحماية فإن لم يقبل حياته فإنه يحتمل بكل ما يقبله من مؤن التعجير والدفن كما هو الظاهر
 (ص) وبما كل من تركه قبل قسمها في لا كلف طعامه أن أوصى أو كان مدينا (ش) يعني أن
 الحالف إذا حلف لا كلف من طعام يزيد مثلا فإنه يحتمل إذا كل من تركه يزيد قبل قسمها بين
 مستحقها أن كل من يملك مدينا بدين محيط أو غير محيط أو أوصى بوصية قيدها ابن الكاتب
 عما إذا كانت معلوم يحتاج فيها لبيع مال الميت لأن ذلك المال لوضع قبل قبض الموصي
 لرجع في الثلث أما أن كثر معين لا يحتاج فيه لبيع مال الميت كما صاهه بعد عنه لفلان أو
 شائع كرجع أو ثلث فلا حاش وأما كان يحتمل الأك من التركة على الوجه المذكور لو جوب
 وقفها للدين أو الوصية فالضمر في تركه راجع للمحلف على كل طعامه (ص) وبكتاب ابن
 وصل أو رسول في لا كله (ش) يعني أن من حلف لا أكام فلا نافكتب الحالف مكتوب بالمحلف
 عليه أو أملا أو أمر به وصل إلى المحلوف عليه فإن الحالف يحتمل لأن القصد من هذه اليمين
 الحماية وهي غير حاصل مع وصول الكتاب ولو لم يقرأ المحلوف عليه على المذهب وكذلك يحتمل
 الحالف إذا أرسل إلى المحلوف عليه كلاما مع رسول أو بلغه فإن لم يبلغه الرسول فلا حاش إلا أن
 يسمعه المحلوف عليه وكذلك لا حاش عليه أن لم يصل الكتاب ولو كتبه الحالف عازما بخلاف
 الطلاق فيقع بمجرد الكتابة عازما ولو لم يصل لأن الطلاق يستقل الزوج به بخلاف المكالمة
 لأن تكون الأيدين اثنين (ص) ولم يتوفى الكتاب في العتق والطلاق (ش) يعني أن الحالف إذا
 ادعى أنه أراد بغير الكلام المشافهة قبلت نيته في الرسول سواء كانت عينه بالله أو بغيره لأنه

نحسب في المال حاش أن كان مقصودا ميعنا إذا جله الأرض فإن أحله كمال نشأ من معاملات فاسدة فيقول
 عن المال ليست بأمره فيجبر في ماله المصنف (قوله ويكتب) كتبه بمرية أو بغيرها حاش يفهمه المكتوب به أي شأنه ذلك (قوله
 أو أملا أو أمر به) لكن لا بد من قرأته عليه لأن الكاتب قد يتردد ويقتصر أو يصدق له (قوله وصل إلى المحلوف عليه) أي إذا ن
 الحالف ولو سمعا كلفه يخرج حمل الكتاب وسكوته (قوله ولو لم يقرأ) بل ولو لم يسمعه المحلوف عليه (قوله على الذهب) مقابل له لا بد
 من قرأته وعليه نهل بشرط كونها باللفظ أو لا قولان لا فرق على ما في المصنف من علم المحلوف عليه أنه من الحالف أولا (قوله إلا أن
 يسمعه المحلوف عليه) أي يسمع الحالف يقول الرسول بلغ فلانا كذا الذي هو المحلوف عليه

(قوله لا يزود وتنقص) أي والكتاب كلفه إذا قلتم أحد الساتين على هذا التعليل ينشئ إذا بلغ الرسول كلامه بعينه وشهدت البيئة على ذلك أن يكون كالكتاب لا ينوي فيه لأنه يحقق عدم الزيادة والنقص والحاصل أن النية انعام تعجيل في الكتاب لكونها مخالفة لتأخير اللفظ بخلاف الرسول (قوله لكن يحلف الخ) فإن نكل حس فإن طالب دين (قوله مذ كور في الام) اعترضه بحشى نت أنه لم يكن مذ كور في الام وانما هو مفهوم منها (قوله وبلاشارته) أي اشارتها في الافهام كذا ينبغي (قوله حيث كان يصير) أي سواء كان سميعا أو أصم وشمل المصنف الإشارة مع غيره لأن يحاشيه (٧٧) (قوله وبكلامه ولولم يسمع) ظاهر المصنف يشمل ما لو حلف وهو سلم لا كله فكله مأمم أنه يحث وقال ابن

عرفة قلت ينبغي أن حلف عليه سميعا فكله وهو أصم أم لا يحث وقال في ل وجد عندي مائمه ومثل العبد ما لو كالم الحالف المحسوف عليه وهو ميت (قوله أو رماء الحالف) أي راحعائه انمقاد النسل كما في ل أنه حيث لم يأم بأمر أحدا بتقطيعه ولارده ولم يكن أعرض عنه فانه يحث وعلى هذا فان وصل إليه من غير علم من الحالف فانه يحث على ما يقده النسل لاعلى ما يقده ظاهر كلام المؤلف اه (قوله وبلاذن) أي والضمير في قوله بلاذن أي الضمير المقدر لأن التقدير بلا اذنته أو أن التقدير بلا اذنه ويكون التنوين عوضا عن الضمير (قوله ولاسلامه عليه الخ) ظاهره يشمل السلام عليه في أثناءها متقددا لتمامها (قوله يعني الخ) لا يخفى أن هذا على فرض أن يكون الامام هو الحالف وقوله يريد ولو كانت انما يكون هذا اذا كان المأموم الحالف فيحسد يكون كلام المصنف شاملا لما كان الحالف الامام

يزود وتنقص لكن يحلف في العتق والطلاق لمحق العبد والوجه وشي في الكتاب ان كانت بينه وبين العتق المعين والطلاق وأما ما قال ينشئ فهم ما في الفضل مع المرافعة وتبديت تنوته بغير العتق والطلاق مذ كور في الام فلا اعتراض على المؤلف بانه في التهذيب غير مقيد ولو حلف ليكلم لم يبر بالكتاب ولا بالرسول مطلقا لان الحث يقع بان سبب بخلاف البركار (ص) وبلاشارته (ش) يعني لو حلف لأ كلم فلا فانا أشار الحالف إليه فانه يحث لان الإشارة كلام وسواء السميع والأصم ولا يحث في لأ كلم يدايا النسخ في وجهه وهو في الصلاة كلام وقوله وبلاشارة ينبغي حيث كان يصير والا فلا ينبغي أن يكون حكم النية في الإشارة حكمه ما في الكتاب فتقبل في غير العتق والطلاق (ص) وبكلامه ولولم يسمع (ش) يعني وكذلك يحث الحالف اذا كالم الحالف عليه ولولم يسمعه لهم أو يوم مستقل أو اشتغال بكلام غيره لكن يشترط أن يكون الحالف في مكان يسمع فيه كلام الحالف عليه عادة لولا المانع لان كان في مكان بعيد لا يسمع الحالف عليه كلامه عادة فانه لا يحث (ص) لا قرأته بقلبه (ش) مراده أن من حلف لا يقرأ أو لا يقرأ أجهرا أو لا يقرأ هذا الكتاب أو في هذا الكتاب فم عليه بقلبه فلا حث عليه فقال القرائة الحالف لا الحالف عليه لانه مر أن المشهور حث الحالف بمجرد وصول الكتاب الى الحالف عليه فكيف يقرأه هذا المتعين في تقرير كلام المؤلف (ص) أو قرأه أحد عليه بلاذن (ش) أي وكذلك لا يحث الحالف اذا كتب كتابا الحالف عليه فردا أو قال لرسوله إردده أو اقطعه فمصادوقه الحالف عليه فقرأه أو رماء الحالف فأخذه الحالف عليه فقرأه لم يحث فمضمر عليه الحالف عليه وبلاذن الحالف وقوله بلاذن متعلق بتدريسه تحذوق أي كما وصل بلاذن أي وصل الحالف عليه بلاذن من الحالف والمراد بالاذن ولو حكا كما إذا علم الحالف بذهابه وسكت (ص) ولاسلامه عليه بصلاة (ش) يعني أن من حلف لأ كلم زيد فافصل الحالف بقوم فهم الحالف عليه فسلم عليهم فردوا عليه السلام من الصلاة فان الحالف لا يحث بذلك يريد ولو كانت التسليم الثانية التي على يساره (ص) ولا كتابا الحالف عليه ولوقرأ على الأصوب والختار (ش) يعني اما اذا حلف لأ كلم فلا فانا كتب الحالف عليه كتابا وأرسله الى الحالف ووصل إليه وقرأه بلسانه فان الحالف لا يحث بذلك على ما صرح به ابن المواز وعلى ما اختاره الضمير بل لو حضر الحالف عليه وكلم الحالف ولم يجبه فانه لا حث عليه بذلك لان حلفه لا كتبه ولم يحلف لا كلفي (ص) وبسلامه عليه معتقدا أنه غيره (ش) يعني لو حلف لا كلمه فسلم عليه في غير صلا معتقدا أنه غيره أو ظانا أنه غيره فانا هو الحالف عليه فانه يحث فالمراد بالاعتقاد المزعم فان قلت هذا من الغفوة فلا يحث فيما يجرى فيه الغفوة قلت الغفوة الحلف على ما يعتقده فيظهر نفيه والاعتقاد هنا ليس في الحلف بل في فعل

أو المأموم ومحل ذلك حيث طلب الحالف بالسلام عليه لمكونه على يساره والاحت أي بأن كان حركه مع الامام ركعة ويدخل حينئذ تحت قوله لا أي وبسلامه عليه (قوله على الأصوب) أي من قول ابن القاسم والمصوب ابن المواز وقوله والختار أي من القولين عند الضمير وأنكر قول ابن القاسم بالحث غير واحد من أصحابه (قوله أو ظانا) أي أو كما أوتوهما بل هما أو بان (قوله فالمراد الخ) هذا التفرع لا يناسب المرفوع عليه (قوله ليس في الحلف) أي ليس في متعلق الحلف مثلا اذا قلت واقله ان في جبي دينار الكونك تعتقد ذلك فتبين ان فيه أقل أو أكثر فلا اعتقاد هنا في متعلق الحلف وهو ان في جبيه دينار

(قوله بل في فعل غير المحلوف عليه) زيد بل عرفنا زيد ليس محلوفاً عليه بل الجئت وعنده منوط بجائين لا باعتبار الاعتقاد ومن ذلك أقوال امرأته طلق ما هالكم وقد ورت قبل عينه ما لا يعلم فيخت الآن ينوي في عينه أنه فلاخت اه ويؤخذه أنه من قال عبد قلان سر وانكشف الامر أموره قبل قوله هذا فإنه يعتق عليه ولم يرمضوصاً (قوله أي لا يشترط أن يخرج الاله بالان قبل أن يسلم الخ) رد ذلك عيم بمصلحة ان المراد بالمحاشاة هنا المحاشاة بالسان وكذا باللسان تقتضت محاشاته على السلام أو قارنت السلام فان حاشته أثناء أو بعده فلا يمنع التلفظ بالمحاشاة ولا تنكح النسبة (قوله كماذا كان في القامحة) أي في الصلاة (قوله ولا يعلم أنه) لهافي الخروج ولأذن لها ثم رجع فخرجت فذهب ابن القاسم أنه يحتمل ومذهب أشهب لاخت ونوعا على شرطه لانه أنه ان لا يخرج من بين يديه الا برضاها فرضيت وأخرجها ثم طلبت الرجوع فانه لا يبرم خلاف قول ابن القاسم انه يبرم (قوله أي لا يبرح حتى يعلم) أي فلا تقول يبرح سبب كون زيد علم بالشئ الفلاني من زيد (قوله لانه يبرح ويتصرف) فيقومهم ان اعلامه كاعلم بخلاف كتابه فانه كقطعه (قوله وان كان انتقاؤه) أي هذا اذا كان الانتقاؤه ببل ولو كان الانتقاؤه من رسول الخائف

الاولى اسقاط فعل ويقول بل في غير المحلوف عليه وذلك لان الاعتقاد تعلق بزيدتين انه لم يكن المحلوف عليه عدم الكلام (قوله وأما عكس الخ) من فرع المصنف وهذا يعلم ان

غير المحلوف عليه فتبين خلافة وأما عكس كلام المؤلف وهو لو كلم رجلا ينظنه المحلوف عليه فأذاهو غير لم يحتم ولو قصده كما في الشارح الكبير وشامله ولا يقال هذا فيه العزم على الصد وهو وجب الحنت لا تقول العزم على الضد انما وجب الحنت في صبغة الحنت فقط (ص) أو في جماعة الآن بحاشية (ش) هذا معطوف على مقدراى وسلامه عليه حاله كونه وحده أو في جماعة الآن بحاشية بالية أو باللفظ فلاخت وصح عطفه على معتقد المراد بالحاشاة هنا القوي نوعي أن ينوي السلام على من عداه لا المحاشاة الاصطلاحية فانها لا تشترط فيكون أن يقصد السلام غيره ولا يشترط أن يعزله أو لا يشترط أن يخرج به بالية قبل أن يسلم وظاهر كلام المؤلف سواء رأى المحلوف عليه مع الجماعة أم لا وسواء عرف الجماعة أم لا وهو ظاهر المسئلة وقال ابن الموارس لم يعلم الخ جماعة ولم يفرق المحلوف عليه لم يحتمل لانه انما يسلم على من عرف (ص) ويقتضيه عليه (ش) يعني لو حلف لا كلمة سمعه يقرأ أو وقف في قراءة وتواستد عليه طرق القراءة ففتح عليه بأن أرشده ولفظه ما غلط فيه فانه يحتمل ظاهره ولو وجب عليه الفتح كماذا كان في القامحة لانه في معنى قوله قل أو اقرأ كذا بخلاف سلام الصلاة (ص) ولا يعلم أنه في الأخير جى الا بآذنى (ش) يعني أن من حلف على زوجته بالطلاق أو بغيره انما لا يخرج الابانة فاذن لها فخرجت بعد اذنه وقبل علمها بالاذن فانه يحتمل لانه قصد لا يخرج حتى لا يسبب اذنى وقد صدق عليها أنها خرجت بفرضه اذنه (ص) ويعلم علمه في لا علمه وان رسول (ش) يعني لو حلف انه ان علم بالشئ الفلاني ليعلم بزيد فانه يعلم بزيد فانه حتى علم من غير الخائف فانه يحتمل أي لا يبرح حتى يعلمه وان رسول أو كذب فقوله وان رسول مبالغة في القهوه وهو الاعلام التضمن لغير الخائف أي فإذا علمه بذلك الامر فان الخائف يبرح ولو كان الاعلام حاصل برسول لم يبرح للملصوف عليه يعلمه بذلك الامر وأخرى يكذب وانما بالخبر على الرسول لانه يبرح وينقص ويصح كون المبالغة في المنطق أي وبحث بانيته الاعلام وان كان انتقاؤه من رسول لكن كونها في المفهوم أتم فانه وعلمه اسم مصدر مراد به المصدر أي اعلامه ثم اختلف هل لا يبرح الخائف الا باعلامه بما وقع الحلف عليه ولو علم الخائف ان المحلوف له وصل له العلم بمن غيره وهو رأى أبي عمران وغيره أخذنا بظاهر اللفظ وأولاد من اعلامه الآن يعلم الخائف أن المحلوف له علم بالخبر فلا يطلب منه اعلام حينئذ ولا خست عليه وهو تقييد عن الضمى والى هذا أشار بقوله (وهل الا ان يعلم انه علم تأويلان) ومنها ما هو بمنزلة علمه بالعلم غيره عزلة اعلامه أم لا (ص) أو علمه وان في حلفه الاول في نظر (ش) هذا معطوف على علمه يعني أن من حلف بغيره أو قال أي لتقول شيئا من امور المسلمين انه ان رأى الشئ الفلاني فيه نظر للمسلمين ومصلحة لهم لينصروه بمقتضى المحلوف له أو عزل وتولى غيره ثم ان الخائف رأى ذلك الامر فعلته ان ينصروه الى الوالى الثاني فان لم ينصره به فانه يحتمل أي لا يبرح أو ما اعلام الاول والخالف ما ذكرنا لا يعتبر ومفهومه في نظره انه لو كان ذلك مما يخص المعزول في نفسه فان رآه بعد ذلك فليعلم منه بالاختوان لم يبرح كذلك حتى مات فلا شيء عليه وليس عليه رفع ذلك لورثته ولا لى وصيه ولا لى أسير بعده وقوله أو علم أى اعلام فأجرى مصدر المحرر دجى المزمع ثم يتعبر هنا هو علم الا ان يعلم انه علم تأويلان (ص)

دفعنا انشورهم أنه لا يبرح الا اذا كان الانتقاؤه حاصل من الخائف لكونه هو الذى حلف (قوله أتم فائدة) أي أظهر وعرفون هذا والمراد بالانتقاؤه العارفاً انه زيد بمعنى (قوله فعلة أن يخرج الخ) اعلم أن اعلامه بالرسول أو بالكتاب كفى (قوله وان لم يبرح الخ) أي وان لم يعلم بذلك (قوله فأجرى مصدر المحرر) لا يضاف هذا ما تقدم وذلك لان علمه مضمون مصدر بالتسمية لا علم مصدر بالتسمية فاعلم

(قوله وجرهون) وكذا يعمل غائب يعلم به في حلقه لآماله إلا أن ينوي في عينه أو علمه فلا يحسن به وكذا إن كانت له عرى ترجع
بوما فأن تصدق عليه صدقة وهو لا يعلم فبقيلها قال لاشئ عليه وإن قبلها فقولان بالحلف وعلمه لانها بالقبول صارت ماله الآن
(قوله فانه لا يحسن لأصاعلي المعتمد) أي لموار أن ينقص القيم (قوله فخله) هي العطية لا ينفي أنها الخارج عن واحد معناه كراهتهم
(قوله فانه يصدق ولا يحسن) ظاهر العبارة ولو في الطلاق والعق للمعين ولكن المعتمد أنه إذا ادعى خصوص العارية فانه لا يصدق في
القضاء إذا كانت الميمن بطلاق أو عتق معين (قوله فانه يصدق في ذلك ولا يحسن عليه الخ) ولو كانت عينه بطلاق أو عتق معين (قوله
ولا ينوي في إرادته الخ) لأعند الملق ولا عند القاضي فعبارة كانت الهبة (٧٩) أو الصدقة لأجنبي كما أفاد الشارح ذلك بقوله

وهكذا الخ (قوله فانه ينوي إذا
حلف) وكذا عكسه كما في بعض
الشرح الآن في العكس ينوي في
الفتوى وفي القضاء غير الطلاق
والعق للمعين وأما في التي قبل
فسنوي ولو في الطلاق والعق للمعين
عند القاضي (قوله أو وجد من لا يخل
ولو في غير بلده أو يصدق بأن يكون
ذلك في بلده الظاهر الأول وذكر
في لث أن من المنزل الذي لاوافق
مالا أو جدت شمر (قوله مقيد
بأن لا يخشى على نفسه) وكذا كل
ما يكون به مكرها كالخوف على
المال يكون حكمه كذلك (قوله تنبيهه)
عاشى عليه المصنف من على
مرافعة الظن ومن رأى العرف
أمره للصحيح فينتقل إلى ما ينتقل
إليه مثله قاله الشبي وأما وحلف
ليسكنها فعلى قول أشهب يبر يوم
وليلا وتعالى قول أصبغ بأ كثر على
رعى القصد لا يبر إلا بطول مقام
يرى أنه قصد ولا في عب وحلف
ليسكن فالحال يبرطول مقام يرى
أنه قصد رعا القصد حيث
لأنه بقدر معين (قوله من يوم
ترفع) أي لأن يمينه ليست صريحة
في ترك الوطء (قوله فأن عاد إليها
بعد انتقاله منها لم يحسن) أي إذا
رجع بعد انتقائه المسدة التي يبر

وجرهون في الأوبى (ش) يعني وكذلك يحسن إذا طلب منه إنسان أو عارية بخلق بالطلاق
أنه لا علق أو يلو ب مرهون حيث لانه سواء كانت قيمة الثوب تزيد على الدين أم لا وأما أن
نوى ماعد الثوب المرهون فلا حنث إذا كانت قيمة الثوب قدر الدين أو أقل وأما أن كان فيها فضل
فانه لا يحسن لأصاعلي المعتمد وينبغي أن يكون مثل المرهون العار والمستأجر كما في شرح (أ)
(ص) وبالهبة والصدقة في لا عار وبالعكس ونوى (ش) يعني أنه إذا حلف لأعارة فوجهه لغبر
أواب أو تصدق عليه فانه يحسن لأن قصده عدم نفعه وكذلك كل ما يتقنه به من فخله أو عرى
أو سكن أو تحميم وكذلك يحسن إذا حلف لأوجهه أو لا تصدق عليه فاعاره للعلة السابقة
وإن ادعى نية فانه يصدق فيما ادعاه يعمل عليه فإذا قال أردت قصر الميمن على العارية بدون
الهبة والصدقة فانه يصدق ولا يحسن بالهبة والصدقة وكذلك إذا قال أردت قصر الميمن على
الهبة والصدقة بدون العارية فانه يصدق في ذلك ولا حنث عليه بالعارية ولا ينوي في إرادة
خصوص الهبة أو الصدقة إذا حلف على أحدهما انتار جهما وهذا معنى قوله (لا في صدقة عن
هبة وعكسه) وهذا إذا لم يكن لأواب أن يتصرف الهبة من الموهوب وأما أن كان له الاعتصام
فانه ينوي إذا حلف على الصدقة أنه أراد خصوصها لعدم عصرها فلا يحسن بالهبة (ص)
وببقاء ولو للاق لا سكتت (ش) يعني أنه من حلف لاسكن في هذا الدار وهو فيها فانه يجب
عليه أن ينتقل منها فوراً ولا يبقاه فيها سكتى عرفاً فإن بقي ولو ليلاً بعد مئة من زيد على إمكان
الانتقال حنث قال في آخر جرح ولو في جوف الليل إلا أن ينوي في الصباح وأن تغالوا عليه في
الكراماً أو وحده نزل لاوافق فينتقل إليه حتى يبعد سواء كان لم يفعل حنث ثم إن قوله وبقاء
الخ مقيد بما إذا لم يحسن على نفسه لانه حينئذ ذكره في البقاء (ص) لا في الانتقال (ش) يعني أنه
إذا حلف لينتقل من هذه الدار مثلاً فانه لا يحسن ببقائه فيها إلى الصباح إذا كانت عينه
غير مؤجلة ويؤمر بالانتقال بسرعة ويمنع من وطء زوجته حتى ينتقل فان لم ينتقل
ورافعه ضرب به أجل الأيلام من يوم الرفع وأما أن كانت عينه مؤجلة فلا يحسن على ذلك
الأجل ولا يحسن الأيلام انتهى فأن عاد إليها بعد انتقاله منها لم يحسن بخلاف المسئلة
السابقة وهي مسئلة السكنى فانه إذا عاد إليها بعد انتقاله منها فانه لا يحسن لأن قصده أن لا يوجد
منه سكتى في تلك الدار حتى وجد حنث (ص) ولا يجزئ (ش) هو متعلق بحذف معطوف
على جله ببقائه فهو من عطف الجمل والتقدير وحنث ببقائه ولو ليلاً ولا يحسن بجزئ والمعنى أن
من حلف لاسكن هذه الدار أو خرج منها فخرن فيها فانه لا يحسن ليس سكتى وأما لو كان
له في الدار شئ مخزون وقد حلف لاسكنها فانتقل وبأقائه فانه يحسن ببقائه كما يفيد كلام

بأقامته بدخرو جمعه وانتقل وهي نصف شهر المشار إليها فبما تبقى بقوله كانت قلن فانه تنبيه في المك نصف شهر وندب كالحسن قال
لا ينتقل من هذه الدار (قوله وحنث ببقائه) أي زائد على إمكان الانتقال ولو ومن أو أكره لمرقته ماء وظاهر النقل ولو استمر في
مدة الفلانة سكتا (قوله ولو ليلاً) رد على أشهب لا يحسن حتى يكمل يوم وليلا وتعالى قول أصبغ لا يحسن إلا أن كثر من ذلك انتهى وتأمل
ذلك (قوله فانه يحسن ببقائه) هذا ما لم يكن في الدار مطامير فقد قال التونسي ينبغي إذا كانت المطامير لا تدخل في الكراء إلا بالشرط
وتركى وحدها فنزل الطعام أن لا تدخل في الميمن وإنه تركها إذا كان قد كثر المطامير منفرد قبل سكتها أو بعدها إلا أن لا يلحق
بالمطامير أن تبقى الإيجان سكتها ينبغي نقلها مع قسه

(قوله وانتقل في لاسا كنه) هذان حلفه لاسا كنه مداربيل قوه أو ضرب باحدار أي أو لاسا كنه في دار أو لاسا كنه من غير ذكر دار أصلا لان الصور ثلاث وفي كل من الثلاث ما أن تكون الدار محجور ساحة لا يوت بها وكل واحد في جنب منها أو ذات بيت واحد أو يوت متعددة في هذه تسع صور في الدار أو مالا كنه في حارة فان كانا معا في حارة واحدة فينتقل كل منهما أو أحدهما لحارة أخرى كانت القرية كبيرة أو صغيرة فإذا كان كل منهما في حارة والقرية صغيرة وحلف لاسا كنه فينتقل لبلد أخرى على فرسخ أو أكثر فان كبرت في القرض المذكور كذلك نسبة المنورة لم يتوقف السرى على الانتقال فإذ عتبه أنه لا يقر به ولا يسكن معه وإذا حلف لاسا كنه بهذه البلدة أو ببلدة فينتقل لأخرى على فرسخ وان حلف لاسا كنه وكل بقر به صغير تعين انتقاله حيث لا يتقولا بباط وان حلف أن لا يجتمع معه في مضي أو محبط فان كبرت البلدان فلا يقرب منه عرفا تأمل هذا ما في عب وفي خط بعض الشيوخ إذا كان كل واحد في حارة حين الحلف بعد عن حارته بخارتين أو ثلاث إذا كان البلدة مصر أو لا يكلف الخروج للبلدة أخرى وان كانت قريبة فخرج من القرية أخرى (٨٠) **تفصّل** ذكر الخطأ بين ابن عبد السلام أنه إذا كانا معا يحمل واحد

وفوقه يحمل الآخر فان انتقل أحدهما إلى البلدة والآخر في السفل أجزأه نص عليه أبو القاسم ويرى بعض الشيوخ أن هذا انما يكتفي إذا كان سبب الجنب ما يقع بينهما من أجل الماعون وأما العداوة فلا يكتفي ولا بد أن يكون كل مسكن مستغنيا برفاقه (قوله أي أو سكن الخ) كذا في نسخة فيصيح أن تكون أو بمعنى الواو (قوله أو ضرب باحدار) أي شرا في ضرب بهما الزايتين ولو لم يخرج أحدهما حتى يضرب بفقد يكون ضربه أسرع من الانتقال (قوله عندنا أكثر) مقابلة ابن الماجشون القائل بأن الجري دلفو (قوله) جعل لكل نصيب مدخل على حدته (الخ) ليس بشرط بل لا بد أن يكون لكل نصيب مرفق سواء كان لكل واحد مدخل أو لا كما يشبهه بهرام وأما أن كان لكل منهما مدخل مع

الواق (ص) وانتقل في لاسا كنه عما كانا عليه (ش) يعني لو حلف لاسا كنه في هذه الدار أو لاسا كنه في دار فانه لا بد من انتقال أحدهما وانتقالهما معا انتقالا يزول معه اسم المساكنة عرفا فيحترز عما إذا انتقل أحدهما إلى موضع الأخرى وسكن كل منهما في مكان الأخرى على ما يظهر فان هذه الحالة لا يزول معها اسم المساكنة عرفا فيثبت به أي لا يبرأ شار بقوله (أو ضرب باحدار) إلى أنه يخرج من الجنب أيضا بضرب الجدار بينهما ولا يشترط كون الجدار وثيقا بالطوب والجر بل يكتفي (ولو جريدا) عندنا أكثر جعل لكل نصيب مدخل على حدته ولو قسم منافع لأقسام رقية وقوله (بهذه الدار) متعلق بما كنهه أي في حلقه لاسا كنه بهذه الدار أو أخرى ان لم يعرف الدار (ص) وبأن يارتان قصد التنحي لا لدخول عيال (ش) يعني إذا حلف لاسا كنه فزاره فان كان حلفه لا لأجل ما يدخل بين العيال من الشئ بل قصد البعد والتنحي فانه يثبت بالزيارة لأن التباعد غير موجود مع الزيارة لانها موصلة وقرب وان كان حلفه لأجل ما يدخل بين العيال من الشئ فانه لا يثبت بالزيارة لانها ليست بسكنى عرفا وسكت المؤلف عما إذا لم يكن له قصد والظاهر أن المحول عليه مفهوم الشرط ويقيد بما إذا لم يكثرها نهارا أو بيت بلامرض (ص) ان لم يكثرها نهارا أو بيت بلامرض (ش) تقدم أنه إذا كان حلفه لأجل ما يدخل بين العيال فانه لا يثبت بالزيارة ومحل عدم الحث إذا لم يكثرها نهارا أو بيت بلامرض أو مالوا أكثرها نهارا أو بيت بلامرض بأن بات اختيارا فانه يثبت أي فلا يثبت إلا بالشئين مع أن القاعدة المر كبة من الشئين تنطبق باتفاه أحدهما فان أكثر الزيارة نهارا من غير مبيت أو بات بمرض أو بات بلامرض ولم يكثر الزيارة فانه لا يثبت عليه هذا ظاهر كلامه وكلام الشامل لكن الذي في نفس أبي الحسن عن ابن رشد التعبير بأو حيث تنفخوا أو هنا بمعنى أو كما هو موجود في بعض النسخ وما في الشامل

اشترا كما في المرفق فانه لا يشد كإيد عليه فرع الشارح (قوله متعلق بما كنه) الأولى أنه داخل في حيز المبالغة غير للرعد على ابن رشد القائل بأن الدار إذا كتبت معينة باسم الإشارة لا يكتفي فيها بضرب الجدار فإذ بالغ المؤلف عليها وتقدم المصنف حيث ذل وجريدا ولو في قوله في هذه الدار والحاصل أن المبالغة على شئين كافية لجدر أو لو قال بهذه الدار خلافا لأن رشد وعلى كفايته ولو جريدا خلافا لابن الماجشون (قوله لا لدخول عيال) متعلق بمحذوف معطوف على ما قبله أي لأن حلف لدخول عيال أو معطوف على المعنى أي حلف بقصد التنحي لا لدخول عيال (قوله الشئان) بفتح النون وسكونها بغض (قوله مفهوم الشرط) أي الذي هو قصد التنحي أي فلا يثبت ويقيد بما إذا لم يكثرها نهارا على ما يأتي (قوله أو بيت بلامرض الخ) إشارة إلى أن الواو في قوله وبيت للعطف على أكثره مجزوم وبالهاء محذوفة لاتقاء الساكنين أي والتي من نصب على المجموع (قوله بلامرض) أي مرض المحلوف عليه كافي بعض الشراح (قوله لأن القاعدة) أي وهو الحث وقوله المر كبة أي المر كبة متعلقان شئين الذين هما أكثر نهارا والبيت بلامرض وإصالة أن الحث انما هو في تلك الصورة وهي أكثر نهارا والبيت بلامرض (قوله التعبير بأو) أي والقاعدة أن أو إذا دخلت في حيز التي يكون التي منصبا على كل منهما كقوله تعالى ولا تطع من أعتا أو كفورا حينئذ نفخ في الصور ولا

(قوله ولو كان البعض الباقي قيمته في الدين) هذا إما صوراً بأن يكون له عليه عشرة مثلاً فرفعته بذلك سلعتهن يستحق أحدهما أو بالقيمة في العشرة ولا يأتي ذلك فيما إذا كان له عليه في أن يدفعهما ثم استحق أحدهما من هذا ظاهر المصنف (قوله ومثله يجري في الاستحقاق) أي أنه إذا لم يقم بذلك الاستحقاق بأن رضى رب الشيء المستحق أن لا يأخذ ما استحقه من رب الدين (قوله ما تقدم الخ) لم تقدم هذا وأسم الإشارة على قوله فلا حث بعد قوله والأوجه وهو المضافه أن إذا كان بحث ولو أجاز المستحق فكذلك بحث ولو رضى بعدم القيام بالاستحقاق إلا فارق فكيف يصح أن يقال لا حث حيث رضى بعدم القيام (قوله وأما فيه) أي نقص العدد ومثله نقص الوزن فيما يتعامل به وزناً (قوله قيمته أقل الخ) إشارة إلى أنه أراد بالبيع الفاسد المتفق على فساده والأحسن أن يراد به الفساد مطلقاً (٨٣) ويكون الضمير في قوله أن يفت أي العوض الشامل للقيمة في المتفق على فساده

ولو كان البعض الباقي قيمته في الدين وانما ليحسب في ظهور العيب بعد الاجل إذا ظاهراً رب الدين بالعيب ومثله يجري في الاستحقاق والأفلاحت ولا ينافي هذا ما تقدم من الحث ولو أجاز المستحق لأنه في الإجازة بعد القيام وأما هنا فلم يحصل قيام أصلاً وهذا في غير نقص العدد وأما فيه فيثبت ولو حصلت الإجازة قبل القيام (ص) ويبيع فاستظاف قوله أن لم يفت (ش) صورتهما حلف لبقضيه حقه إلى أجل كذا فباعه بعرض قيمته أقل من الدين بيعاً طيباً عند الدين وقاضيه بالثمن وفات المبيع في بداءه بالحق قبل الاجل بما يغوت به البيع الفاسد من حوالة السوق فاعلى فان مضى الاجل حث لان المعاوضة الشرعية لم تفصل الأهم إلا أن يوفيه الدين الحالف ما بقي من دينه بعد القيمة قبل الاجل أو يكون في القيمة وقاضيه فانه يبرقوله أن لم يفت بالثمن فوق على أن فاعله القيمة أو القيمة أي الآن يوفيه الحالف ما بقي من دينه بعد القيمة قبل الاجل (ص) كل ما يفت على المختار (ش) أي أنه بحث أن لم يفت المبيع حتى انقضى الاجل أي وفات بعده حيث لم يفت القيمة بالدين والأفلاحت كما في قوله قبل الاجل على المختار عند الضمى خلافاً للصون في قوله بالحث من غير تفصيل فالتشبيه تام أي في منطوق أن لم يفت وفي مفهومه وأما أن لم يفت بعد الاجل أيضاً فانه يفت اتفاقاً إذا المبيع حينئذ ما بقي ماله به يوم يدخل في ضمان المشتري ولا في ملكه فلم يحصل وفاه (ص) وبهتله (ش) يعني أن من حلف لبقضيه حقه إلى أجل كذا فوفيه به بالدين أو تصدق به عليه أو أبرأ منه وما أشبه ذلك وقيل للمدين ذلك فانه بحث مكانه لأن الحق سقط بمجرد قوله (ص) أو دفع قريب عنه وإن ماله (ش) يعني لو حلف لبقضيه حقه إلى أجل كذا فغاب الحالف أو لم يغب إلا أن بعض أقارب الحالف قضاه عنه من ماله أو من مال الحالف فانه لا يبرأ فلو كانت المدين مؤجلة ومضى الاجل فهو حاث مالم يعلم الحالف قبل الاجل ورضى بفاته به بذلك وأما أن كان الدافع عنه وكيله فان كان وكيله في القضاء ومغضاب وان كان وكيله في البيع والشراء والتقاضى فكذلك أن امره به الحالف والأفلاحة الضمير في قوله عنه للحالف وكذا في ضميره وكان ينبغي أن يقول وإن من ماله (ص) أو شهدا دينية بالقضاء (ش) يعني لو حلف لبقضيه حقه فشهدت بيته أنه قضاه لم

والثمن في المختلف في سباده لكن هذا ظاهر على نسخة الباء وأما على نسخة التاء فلا يظهر (قوله وقاضيه بالثمن) هذا يقتضي أنه باع السبعة بثلث مساو للدين ثم وقعت المقاصة بين الدين وذلك الثمن وحينئذ فقوله فباع بعرضاً أي بغيره لأن البيع وقع بنفس الدين مع أن المصنف صادق بأن يكون باع الدين بعرض قيمته أقل من الدين (قوله فاعلى) أي أعلى من حوالة السوق أي كغيره (قوله فان مضى الاجل حث) أي أقول المصنف ويبيع فاسد أي ومضى الاجل (قوله أو يكون مغطوف على قوله يوفيه الخ والاستثناء بالنسبة الأول متصل والثاني منقطع) (قوله أن لم يفت بالثمن الخ) الأحسن نسخة الباء وذلك أن نسخة التاء تفيد أن الحث حيث لم يفت القيمة وإن وفاه للمدين بقيت به قبل الاجل بخلاف نسخة الباء فان المعنى أن لم يفت الحالف أي عمر كونه بالقيمة

أو غيرها (قوله على المختار) اعترض بأن الصور التعبير بالقول لان مصنفنا قال بالحث وأشهد وأصبح بعدهم والضمى قال بالثاني أن كانت القيمة مساوية لتقاراً التي أن حصل بيده عوض حقه فهو اختياره في نفسه والجواب عنه أن التفصيل لما يخرج من القولين كان مختاراً من الخلاف (قوله ولم يدخل في ضمان المشتري ولا في ملكه) التي منسوبة على مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا ينافي أن الضمان يحصل من المشتري بمجرد القبض ولو لم يحصل شيء كذا فهم بعض الشيوع ويمكن أن يقال مراد الشارع الضمان بالفعل وأما أن لم يحصل شيء فعلياً الضمان لم يحصل بالفعل (قوله فانه يفت مكانه) ولو دفعه بعد القول وقبل الاجل ولكن في التوضيح أنه إذا قضاه بعد قبوله وقبل الاجل لم يفت وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم (قوله فان كان وكيله في القضاء) أي قضاء الدين الذي عليه وقوله والتقاضى أي يقبض الدين التي (قوله وإن من ماله) أي إذا حلف خلافاً لظاهر المصنف من أن الضمير في قوله وإن من ماله يعود على القريب

(قوله كافي مسئلة الهبة) هذا لا يأتي على ما تقدمه بل انما يأتي على ظاهر قول مالك وابن القاسم في توضيح مسئلة الهبة ولو قضاه بعد قبوله وقبل الاجل لم يحن وهو ظاهر قول مالك وأشهب والمحصل ان في المسئلة قولين فالاول اذهب لقول وهو الراجح وهنا ذهب لخلافه (قوله أو حكا كافي مسئلة القريب) لا يحن بعده هذا اذ ليس هنا أخذ والمصنف قد قال لا يدفعه ثم أخذ أجيب بان قوله ثم أخذ فيه فيمكن فيه الأخذ (قوله وهذا يصح الخ) ورجعه عجل لسئلة (٨٣) الشهادة تبع الشيخ عبد الرحمن وشبهته انه

في مسئلة القريب لا يشترط دفعه بل تكفي ايجازته وقد علمت رده بشوكة حقيقة أو حكا على كلامه بقوته مسئلة الهبة (في تنبيه) كلام المصنف هذا مبني على مراعاة الالفاظ وترك مراعاة البساط وهو خلاف ما تقدم ولكن الراجح كلام المصنف فيما هنا بخصوصه ولا غرابة في بناه مشهور على ضعف قال في وجده عندي مانصه فلواني المحلوفه في هذه المسئلة وقال أنا لا اقول في أخذه في دفع الحالف الحق لما كم لاجل البرم بأخذ ولا بغير الغرم انتهى (قوله قد دفع الحالك للدين) أي من مال المهنون (قوله فسولان الخ) لا يحن أن ظاهر عليه القولين ولو فرض ان الحالك لم يدفع عنه شيئا ولقد قال شب وان لم يدفع حتى مضى الاجل انتهى فهو صادق بعدم الدفع رأسا (قوله مقيدما اذا لم يكن للمهنون ولي) أي أواما اذا كان للمهنون ولي فلا يرد دفع الحالك لم يل ذلك بفرض في نفسه أذن له وليه بان يتداهل في شأنه يحلف لرب الدين انه بنفسه حقه في أجل كذا ما بين (قوله وانظر هل المفقود الخ) الظاهر انه ليس كذلك لانه محتار في فقد المدالاة ان يكون غنسه محتار به (قوله

ينفع ذلك ولا يبرأ لا يدفعه له اولو كيه ومثل الشهادة ما اذا كان الحق المحلوف على وفائه عوض عن عدا فحق أو ظهر به عيب ورده فانه لا يبرحق وفيه عوض العبد غير رد وشمله ما اذا اعترف المحلوف انه وصل اليه حقه قبل حلف المديان فان الحالف لا يبرأ لا يدفعه له ثم ان شاء أخذه منه أو لم يأخذه منه فقوله (لا يدفعه ثم أخذه) راجع للسائل الثلاث أي ولا يبرأ الحالف في ذلك كله الا يدفعه الحق قبل مضى الاجل حقيقة كافي مسئلة الهبة ومسئلة الشهادة أو حكا كافي مسئلة القريب اذا بلغه ذلك وهو غائب وأجاز دفعه وبهذا يصح ما قررته من أنه واصل الثلاث مسائل (ص) لان من دفع الحالك لم يدفع فقولا ن (ش) صورته حلف لبقضته حقه الى أجل كذا ثم حصل العالف حنونا في الاجل فان دفع الحالك عنه الدين في الأجل بر في عينه وورث من الدين وان مضى الاجل قد دفع الحالك للدين بعده في المسئلة قولان بالحنس نظر الدين عينه وعدمه نظر الدين الحنس التفويض في شرح (ه) بعد ان استظهر ان دفع جماعة المسلمين يقوم مقام دفع الحالك وان المعنى عليه والكران محلول كالمهنون قال ثمان الرازي قد دفع الحالك مائة قبله اذا لم يكن للمهنون ولي ويجري مثله في المعنى عليه والكران كذا ينبغي وينبغي أن يكون الاسير كالمهنون وتظهر هل المفقود كذلك أم لا وظاهر كلامه انه يرد دفع الحالك ولو كان المدفوع من مال الحالك ولو الولي مثله والظاهر ان المحسوس متى أمكن الوصول له فلا يبر بغيره والابر (ص) وبعدم قضاه في غدي لا قضيتك غدا يوم الجمعة وليس هو (ش) يعني لو حلف لبقضته حقه غدا يوم الجمعة أو يوم الجمعة غدا وهو ينظر كذلك والحال ان غدا يوم الخميس مثلا فان قضاه فيه فانه يبر في عينه اذ هو مسمى غدا عرفا ولا يضر غلطه في اسمه وان لم يقضه فيه حنن لان المعاه من قصد الحالف انما هو تحصيل القضاء لا تسمية اليوم فلا يلتفت الى قوله يوم كذا الا ان يرد اليوم الذي سمي فينوي ان كان مستقيا كقوله المشدائي (ص) لان قضاه فيه بخلاف لا كنه (ش) يعني انه اذا حلف لبقضته حقه في غدي فجعله اليوم فانه لا يحن لان فرضه الحال اقتضت ان الحلف انما هو على عدم تأخير عن اليوم ولذلك اذا قصد بعهده ان يدفع لغدا المثل فانه يحن بقضاه فيه بخلاف لو حلف ليا كلن هذا الطعام غدا قال كله اليوم فانه يحن لان العلم بقدر اداء اليوم والغرم انما القصد منه القضاء كافي المدونة قال ابو ابراهيم حله في الطعام على مقتضى اللفظ وفي الدين على المقصد ولذلك لو قصد بالدين اللدد بالتأخير وبالطعام الرغبة في اكله لكونه مريضا لانعكس الحكم ونحوه لا شهب (ص) ولان باعه به عرضا (ش) هذا معطوف على قوله لان قضاه قبله أي فلا حنن وصورة حلف لبقضته حقه الى أجل كذا فباعه به عرضا قبل مضى الاجل تساوى قيمته الدين الذي عليه فانه يبر في عينه فان كانت قيمته اقل من حقه لم يرد ولو باعه بقدر الدين لانه محتاط لحائب البراءة فبقع ما في سب وان كان الغن حائزا في مثل هذا (ص) وبران غاب بقضاه وكيل تقاض أو متوض (ش) أي وبر الحالف ان غاب المحلوفه أو تعيب واجتهد في

أو يوم الجمعة غدا الخ (خ) وانما اقتصر المصنف على ما ذكره لمتوهم ان الثاني فامح للاول (قوله فينوي ان كان مستقيا) أي في العين بالثمن وغيرها ولا ينوي عند القاض في الطلاق والعق المعين (قوله حله) أي حل ابن القاسم عينه في الطعام لان النص لان القاسم (قوله لبقضته حقه الى أجل كذا) وهو ذاتيا أو دراههم ولم يقصد عينه مضمومة وقد عينها يبرأ لا يدفعه العين وكذا اذا كان لا يئنه ولا يبرأ اذا حلف على نية القضاء المطلق فباعه به عرضا (قوله تساوى قيمته الدين) ودما القاني قال لا يشترط في هذا

المجمع أن تساوي قيمته الدين لأن الفرض أنه سيعجز وتقصيرت له ذلك غير ظاهر (قوله أو مقوض) بالمرصد مصدر ممي اسم
مفعول معنى فهو يض كقيل في قوله تعالى يا أيها المفتون أو معطوف على وكيل ونحو الموصوف (قوله كعارة غاب عليها) أي وهي
عامة غاب عليها والقاعدة أن العارة إذا كانت محالاً يغاب عليها ودعى المستعير ضاعها ولم تقم بضعة فانه يلزم فقها (قوله يدفعه) أي
يدفع الحق الذي هو قيمة الشيء المأر (قوله وانه) الأولى أن يقول وعملومات فانه يبر قضاء وارثه ويكون معطوفاً على قوله على كان
الخ ويجب أنه استثنى لسان الحكم (قوله وهل ثم وكل ضعة) لا يخفى أن كلام المصنف يقتضي تقديم وكيل الضعة على الخا كم
على هذا التأويل وليس كذلك بل هما عند موافق البراءة دفع لأحدهما فهو في رتبة الخا كم عياض وهو ظاهرها (قوله تنبيه) قال ابن
يونس قال بعض فقهاءنا وأما يدفعه إلى (٨٤) السلطان وإن كان السلطان لا يقتضي ديناً الغالب إلا أن يكون منقوداً إلا ذلك

حق الخالف لراهة نفسه ويرقى
عنه والراجح أن الخا كم يقدم على
وكيل الضعة (قوله أو ضعته)
أي يده وهذا أي قوله بل وكله
الخ تنصير من الشارح لو قيل
الضعة (قوله ويرقى في الخا كم الخ)
أطلق في الخا كم فيمثل السلطان
والقاضي والوالي وانظر وهل السعاة
هنا وفي ولاية السكاك مدخل لك
وسكت عن السراية في غيره
وحكمها أنها تحصل بالدفع لو قيل
القاضي المقوض دون وكيل
الضعة (قوله فإن كان الخا كم
عديلاً الخ) ظاهره وإن كان يماز
في نفس الأمر أو عند الناس
وهذا بناء على أن يتحقق مضارع
مبنى للفاعل وانظر هل يقبل قوله
أنه لا يحقق جوره أو ينظر لشهرته
عند الناس والظاهر أنه إن كان
مثله يخفى عليه ذلك قبل والأفلا
(قوله إذا لم يجد الخا كم العدل)
بان يمكن حاكم أصلاً أوجار أو
تعدر الوصول إليه (قوله ولا وجد
وكيلاً) أي غير وكيل الضعة إذ
ينبغي تقديمهم على وكيل الضعة
حتى على القول بأنه يبر بالدفع

طلبه فلم يجده بضاعة وكيل تقاض له دينه أو مقوض واحتكر بقله غاب عمالو كان وب الحق
حاضراً فإن السلطان يحضره ويجبره على قبض حقه إلا أن يكون الحق محالاً يجبر على قبضه
كعارة غاب عليها فتلفت عنده وما أشبه ذلك فغير من عنه يدفعه إلى السلطان وأدولومات يبر
بقضاء وارثه كما مر (ص) وهل ثم وكيل ضعة أو أن عدم الخا كم وعده لا كثرنا وبان (ش)
أي وهل إلى ما مر وكيل الضعة التي لم يوكله على تقاضي دينه بل وكله على قبض خراج رزقه
أو ضيعته فهو في رتبة الخا كم فأبهم قضاءه برأ وغايب ما تقدم وكيل الضعة إن عدم الخا كم
العدل أو الوصول إليه أمان وجدوا يمكن الوصول إليه فلا يبر إلا به وبان والحق أبو عمران
الصدق المطلق بوكيل الضعة وعلى هذا فالخلاف إنما هو حيث دفع لو قيل الضعة مع
وجود الخا كم هل يبر أم لا ظاهر بالدفع للسلطان مع وجود وكيل الضعة متفق عليه والخلاف في
البر بالدفع لو قيل الضعة مع وجود السلطان ولما كان البر من اليقين حاصله بقضاء الأشخاص
الأربعة والرافضين الذين حاصله بالأوابين دون الثالث وفيها في الرابع تفصيل أشار إليه بقوله
(ص) ويرقى الخا كم أن يحقق جوره والأبر (ش) يعني لو حلف ليقتضيه حقه إلى أجل كذا
فغاب البر الذين وخشى الخالف الحث بخروج الأجل وغايب بر الحق فدفع الحق إلى الخا كم
حيث لا وكيل أو كان وغاب فإن كان الخا كم عدلاً لا يجوز له أن يحجول الحال فإن الخالف يبر في عينه يدفع
الدين له ويبر من الدين أيضاً وإن حقق جوره يبر في عينه ولو يبر من الدين (ص) كجماعة المسلمين
يشهدهم (ش) التشبه في البر من اليقين لا في الأرقام المعنى أن الخالف إذا لم يجد الخا كم العدل
ولا وجد وكيل البر الذين فانه يأتي إلى جماعة المسلمين يعلمهم بحاله وياحب أن يفي طلب صاحب
الحق وإنه لم يجد لشهره أو تقيبه ويشهدهم على عدد الحق ووزنه ويقبض تحت يده إلى حضور
صاحب الحق يشهدوا له عند الحاجة إلى الشهادة فانه يبر حيث دفع عنه ولو مضى الأجل ومطل
ربه والواحد منهم يكتفي (ص) وله يوم وليلة في رأس الشهر أو عند رأسه أو إذا استهل (ش) يعني
إذا حلف ليقتضيه حقه في رأس الشهر أو عند رأسه أو إذا استهل فله ليلة ويوم من الشهر الثاني
فإذا مضى ذلك لم يوفقه حقه كان حاثياً وانما تقدم المؤلف اليوم على الليلة تعالياً واه والأفلا الأولى
أن يقول له ليلة ويوم لأن ليلة كل يوم قبله إلا ما استثنى كيو معرف فلكن هذا التوهم إنما
ينشأ على مذهب الكوفيين القائلين بأن الواو تنقضي ترتباً لا على مذهب البصريين (ص)

لقبهم مقام الخا كم في عدم تسان (قوله يأتي إلى جماعة الخ) أفادته لا يبر بحقه عند عدل من غير شاهد عدلين وإلى
(قوله ووزنه) أي فيما إذا كان التعامل وزناً (قوله ويقيته تحت يده) أي أو بعدل من المسلمين (قوله والواحد منهم يكتفي) عبارة
عبارة المصنف بجماعة اثنين عدلين فإن لم توجد عدلة فالجلب على حقيقته واعتمد بعض الشيوخ (قوله تنبيه) ظاهر عبارة المصنف
أنه يبر بذلك ولم ينسق الوقت من القضاء لكن كلام ابن بشر يشهد أنه يعتبر في البر أن يتسبب الوقت بحيث يخاف الحث (قوله من
الشهر الثاني) أي بالتسعة للشهر الذي وقع الخلاف فيه فلا ينافي أن الشهر الثاني هو عين الشهر المشار به بقوله في رأس الشهر مثلاً (قوله
كرومعرفة) أي الذي هو اليوم التاسع فانه سابق على ليلة الوقوف والكاف استقصائية فيقال ليلة عرفه ليلة التاسع
والحاصل أن اليوم التاسع ليلة قبله وليلة بعده ويوم التبر ليس ليلة أي بحسب الشرع فلا ينافي أن ليلة العاشر

(قوله يوم وليلة) فإذا قال رأيت هلال رمضان فله يوم وليلة من رمضان فإذا قال لا تسلاخ رمضان أو لا تقض رمضان فله يوم وليلة من شوال وإذا قال لا تسلاخ رمضان فله يوم وليلة من رمضان والحاصل اني تخلفه للام وان مثل اللام عندنا وإذا (قوله محمود الخ) وقول ت بالقصر غير صحيح كالأفاده شب ومخشي ت (٨٥) (قوله وهو الضم والجمع) أي لان الانسان عند نفسه

يضمه ويجمع عليه وعطف الجمع على ما قبله تفسير والقبر يفتح التاف وسكون الباء (قوله ولا ادارة) عين ما قبله (قوله والاول أحسن) أي لانه يجمع وجودان في المعطوف عليه كما لا يخفى إلا أن تقع ههنا ان قسمك مع ما بعدها وتوهم دخول الباء حيث لا أنك خير بان تلك العلة تقتضي المنع لاعدام الاحتمال وقيل في وجه الإحتمال ان الحرف بالوهم ضعيف وفيه تكلف تأمل (قوله لا أدخله) أي وقصد مجتنبها أو دلت قرينة أو بساط عليه (قوله فهو من باب الحذف والادخال) فإن قيل ما المانع من إبقاءه على ظاهره قلت المانع انه ليس بقصد دخوله بل الدخول منه للدار (قوله يعني انه اذا حلف الخ) أي فالصنف أهل قيد الادب منه وهو ذكركه مع اضافته أو تنكيره وهذا اذا لم يقصد علكه وأما وقال لا أدخل لفلان يتأملكه فلا يحسن دخوله بيت الكراه (قوله اذ البيوت انما تنسلكناتها) ولهذا لو حلف لا أدخل منزل فلان فدخل على رجل سكنه لم يكره من فلان فلا يحسن ك (قوله وما كل) أي طعاما (قوله دفع) أي دفعه له الحذف مقول كل طعامه لانه يعلم من كل انه كل طعاما وحذف مقول دفع لانه لا ينفك عنه في حذف عاقبه

والى رمضان أو لا تسلاخ شعبان (ش) يعني أي اذا حلف ليقضي فلا ناحقه الى رمضان أو لا تسلاخ فنظف القضاء شعبان لا غير بجملة ان تسلاخ شعبان وأسهل لرمضان ولم يوفه حقه كان حاشا لكونه مسلم في لاق الام للنس ابن عرفة أن من قرن الام بربو يذلل الهلال أو تسلاخه أو تسلاخه أو دخوله أو انقضاءه شأنه يوم وليلة (ص) ويجعل ثوب قياماً وعمامة في لاله لان كرهه اضيقه (ش) يعني أن من حلف لا يلبس الثوب الغلاتي فقطعه وجعله قياماً وهو فوقه يسفر ج أو سراويل أو عمامة وليس على هذه الحالة فإنه يحسن ومثل أن ينز به أو لفة رأسه أو جعله على منكبيه إلا أن يكون حلقه لاجل ضيقه أو لاجل سوء عمله فقطعه وجعله قياماً أو عمامة وليس عليه فإنه لا يحسن بغيره إذا كان الحلو على عمامة بلبس بان كان قياماً أو قياماً وما أشبه ذلك وأما ان كان لا يلبس وجهه مثل أن يكون شقة فإنه اذا قطعها وليس له يحسن ولا ينوي انه ارضيها قاله أبو عمران أي لانها لا تلبس على حالها كن حلق لا يأكل حنطة فأكل خبزها ولا ينوي فقوله ويجعل الخ معطوف على قوله وبفوت ما حلف عليه الخ والقيام بمجدود وجهه أقيمه وهو فارسي معرب وقيل عري مستقيم من القبر وهو الضم والجمع (ص) ولا وضعه على فرجه (ش) يعني أن من حلف أن لا يلبس الثوب الفلاني فوضعه على فرجه من غير لبس ولا ادارة فإنه لا يحسن ويحتمل حلف لا يلبس طبع على فراس فقته والتعجب إلا أن يكون نسو مشدودا لانه فيفتقه وزيل حشوه ويجعله اذا اراد أن يقرئ قوله ولا وضعه بالفعل كان معطوفاً على كرهه أي ولان وضعه على فرجه وان قرئ بالمصدر وجرته كان معطوفاً على التوهم أي توهم أن الباء داخله على كرهه وان مصدر الاول أحسن (ص) ويدخوله من باب غريق لا أدخله ان لم يكرهه ضيقه (ش) يعني انه اذا حلف أن لا يدخل هذه الدار أو من هذا الباب فقول الباب عن حاله الاول أو سد وفتح غيره ودخل منه الحالف فإنه يحسن إلا أن يكون حلقه لاجل مرور على ما لا يجب الاطالع عليه أو لضيقه ونحوه فإنه لا يحسن الحالف بدخوله لمخبر وأصل قوله لا أدخله لا أدخل منه فعطف الجار وصل الضمير بالفعل فهو من باب الحذف والإيصال (ص) ويقام على ظهره ويجتري في لا أدخل لفلان بيتا (ش) يعني انه اذا حلف لا أدخل دار فلان أو بيت فلان فدخل عليه في بيت يسكنه فلان فإنه يحسن وسوا مثل فلان الرقية أو المنفعة فقط بكرة وأعاره اذا البيوت تنسلكناتها فان أقام على ظهر ذلك البيت التي يسكنه فلان المحلوف عليه وسوا مثل الرقية أو المنفعة فقط فإنه يحسن والمراد بالقيام الاستسلام وما را (ص) وبأ كل من ولدنفع لمخالف عليه وان لم يعلم ان كانت فقته عليه (ش) صورته حلف شخص لا كل طعاما لا يدخله فدخل والى الحالف أو عيده ولادن العبد على زيد المحلوف عليه فاطعمه خبز الفرج أو العبد فأكل منه الحالف ولم يعلم ان من عنده زيد المحلوف عليه فإنه يحسن لكن بشرط أن تكون نفقة الولد على أبيه أي لازمة به ان يكون الابن عديداً الاب موسراً ولا بد من كون المدفوع الولد يسيراً فان كان كثيراً لم يحسن ووجه التفرقة ان اليسير لما كان الولد الدود

ولم يحذفه لانه لا يتجاوز الصفة من عائد (قوله فدخل والى الحالف) وروا المحلوف لو أكل منه الحالف ينبغي أن يفصل فيه كروا الحالف وانظر لوالنطق الحالف لقطوا كل منه طعاما من المحلوف عليه هل عوكوا الحالف فان كان يتفق عليه لعدم ما يتفق منه حث والاقلا ك (قوله فاطعمه خبزاً) أي أو أطعمه شخصاً آخر غير المحلوف عليه من خبز المحلوف عليه ويمكن شمول الصنف لتلك الصورة بقرائة دفع جميعاً المقول وقوله محلوف عليه صفة طعام أي دفع له طعام محلوف عليه (قوله فان كان كثيراً لم يحسن الخ) فينبغي يعلم

ان كسوة الولد ليست كالطعام فيما اذا حلف لا يسلم ما يسلمه فلان اولاً اكسى منه ثم ليس ما كساه لولده لانه من الكسر الذي ليس له رده كذا قاله عجم (قوله لكون الطعام لا ينتفع بما كساه الخ) الصواب ما في عجم لكون الطعام لا ينتفع الا بما كساه في الوقت (قوله وعبيده كوفده) وهل العبد شامل لمكاتبه وهل زوجته كوفده والظاهر ان المكاتب بغير طهر لعاقبة حاله هل يوفي أم لا (قوله وأما والده) وكذا ولده لعدم وجوب نفقته عليه فان قلت العدة الحاربه في اعطاء السير للوالد الفقير ترى في اعطائه السير للوالد الفقير قلت الفرق ان الوالد (٨٦) يحجو دلاله بخلاف العكس انتهى (قوله لا كلة الايام) ومثله لا كلة حيث لا نسيئة

ولابسط (قوله وثلاثة في كايام) ولا يصح يوم الحلف ان سبق بالغير لكنه لا يكلمه فيه فان كله فيه حنث وكذا بقال فيما بعد من كلام المصنف فان حلف بما ذكر مع الغير أو قبله بسبب وقبل بعدم الاتعاذ في الاولى فيحسب من وقت الحلف للقربوب ويكمل بقية اليوم الحلف فيه من اليوم الذي يلي اليومين العصيين وتظاهروا في كتاب التذوق ترجمه وحل بعض الشرح رجم الاول (قوله على المنصوص الخ) ومثله يحنث بكلامه أبدأ (قوله وهل كذبت في لا هجره الخ) ولا يسلّمه ان يهجره عقبيه عنه بل بان يكلمه ولا تظهر فائدة الحنث الا عند خوف الموت وان كانت على حنث بخلاف لا كلة سنة في حين يمينه يلزمه والفرق ان الهجر حلف على مستقبل لان ثوب التوكيد تخلص الفعل للاستقبال في وجد ب بخلاف لا كلة حلف ان لا يوجد منه فعل حتى وجد منه حنث (قوله) فان كان بينهما بمصادقة فالشهر طول أي فضلاً عن السنة (قوله فالشهر طول) أي غير بهجرته قطعاً بل وعشرون يوماً مثلاً (قوله وقيل

الابد) هو الراجح كما يفيد ما قصار شب وعب عليه وبعبارة عجم ولزمه سنة في حين وكذا ان عرفه زمان الخ الاصل فان عرف واحد من هذه الثلاثة لزمه الابد غير العرف وان كان الحين بمعنى الزمان لغة وهما متباينان لعم حيث قال قوله وسنة الخ أي أقول لان في الاول بين كونه منكراً أو مفعولاً أو ما بعده فيلزم في معرفته الابد انتهى وقال في التبيين العصر الدهر (قوله وأما هوقنة ولو عرف) وكانه نظري في ذلك العرف (قوله لا تزوجن أي ولم يقديعه بأجل كما هو ظاهر المصنف في حنثه لا يبرأ او يحمل حنثه على ما ذاع عن علي الشذوذ ان كانه مطلقاً وحين في أجل كذا في عجم ما يفسخ أو بغير نسيئة مخفي حنث على ما ذاع عن ابي الجبل (قوله ولا حنث) المراجع علم الله

(قوله ولا يرثه الخ) أي خلافاً للقاهر المصنف (قوله والوطء المباح) والمحصّل أنه لا يندم الوطء في البر كافي فشرح شب فلا يكتفي بالعقد في البر أو انظر: توقف البرعي الوطء المباح هنا بخلاف حلفه لأطعمها اليسيرة فوطئها ما شاء أو عيّن القربان لندوحة هنا (قوله ولا تكون من تشبه نساءه) أي في القدر والرقعة هذا كاهو مفهوم إذا كان الخالف رجلاً قالوا كل ما امرأته تعبير فيهما ما يعبر في الرجل إلا كون النكاح رغبة فأنه لا يعتبر في برها اتفاقاً كذا ينبغي وأما الرجل فهل لا بد منه (٨٧) من كونه تسكها كمنكر أو رغبة وتسكها لا

الاصل ولو دخل هو لا يبرئه الا العقد الصحيح والوطء المباح وأن تكون ممن تشبه نفسه
واشترط المقبرة أن تشبهه وتشبه زوجته لأم أغظ لها والظاهر أن الحلف على التبري
كلحلف على الزوج (ص) وبضم النون وجهه في لا أنكفل أن لا يشترط عدم الغرم (ش) صورتها
حلف أن لا يشكك بحال فتشكك بالوجه فانه يحث لأن ضمان الوجه يؤهل الحال والمثل والحث
يقع بأدنى شيء هذا أن لا يشترط عدم الغرم والافلاحت وقوله وبضمن الوجه بأن قال ضمن
وجهه وألا ضمن الوجه في قوله لا أنكفل لقفلان بحال كما يدل عليه قوله أن لا يشترط عدم
الغرم فهنا قرينة تعين المراد كما هو في المدونة فقوله تث في قول المؤلف في لا أنكفل وأطلق
وأرى لو أنكفل بحال غير ظاهر له إذا أطلق في عيینه بحث بكل ضمان ولا يتقصد شرط عدم
الغرم وإن قصد بالوجه بحث بالمال لا أشد علمي (ص) وبه وكيل في لا ضمن له أن كان
من ناحيته وهل أن عليه تأويلان (ش) الضمير في الضمان أي من حلف لا ضمن لقفلان
فانه يحث بضمناه لو كلف في مال المخوف عليه بشرط أن يكون الوكيل المضمون من ناحية
الموكل بأن يكون صديقه ملاطفاً ويأوهل الحث فيقتضي إذا علم الحالف أنه من ناحية
المخوف عليه وأما أن لا يعلم بذلك فلا حث عليه وأوالحث مطلقاً حيث كان من ناحيته في
نفس الامر سواء علم الحالف أنه من ناحيته أم لا فان قيل إذا كان فرض المسئلة أن المال
للمخوف على عدم الضمان فلا شيء استقر كونه من ناحية المخوف على عدم الضمان له
فالجواب أن الوكيل لا يقصد الحالف ولم يسمه لقضه فلذلك لم يحث إذا لم يكن من ناحيته أشار
إلى ذلك القاضي في مسئلة البيع الآتية وأما إذا كان من ناحيته فكان الضمان متى وقع من
الضامن ولو كان لذلك شرط عليه بكونه من ناحيته على أحد التأويلين **في تنبيه** على
التأويلين حيث لم يعلم الحالف أن المضمون وكيل المخوف عليه فان حث بتعلق سواء علم
أنه من ناحيته أم لا (ص) وبقوله ما ظنته قاله لغري بغيره ليسرته (ش) صورتها أعلم زيد
خالفه بأمر واستقله على كتمان ثم أن زيداً أسر لغري خالفه فأمر ذلك الغري بالخبر به فقال
خالفه للغري ما ظنت أن زيداً قال ذلك الأمر ليسرته فانه بحث بذلك فستر له قوله ما ظنته قاله
لغري منزلة الاخبار ولو لم يقصد قوله وبقوله عطف على قوله وبفوت الخ أي وبحث الحالف
بقوله أي الضمير بالغرض ما ظنته أي المخوف قاله أي الخبر المفهوم من السياق وقوله ليسرته
متعلق بقوله فغيره متعلق بقوله (ص) وبأدنى إلا أن لا يشكك في كل شيء تنعني (ش) صورتها
قال زوجها أن كل شيء قبل أن تفعل الشيء القلاف فانت طالق قال ثم لها بعد ذلك أذهي فانه
بحث الآن بذلك لأن قوله أذهي كلام قبل أن تفعل المخوف على فعله على المشهور فقوله
الآن متعلق ببحث القدر الذي يتعلق به أذهي أي وحث الآن بمجرد قوله أذهي أي
وحث وقت قوله لها أذهي ولا ينتظر وقوع الفعل (ص) وليس قوله لا بأبى بدأ القول آخر

ولو كرره ولو قال والله لأبالي (قوله لا في جانب البر) أي وأيضا المقصود حتى يسد أي بكلام يظهر انك الخاضع في دون ان أكون الخاضع لك (قوله وان كانت أقل منه حث) (٨٨) ما يهدف به المشتري ما قصته القيمة فلا حث ما يمكن الدفع على وجه الهمة

فيحت واستعراط الوفاء مبني على ان الافلاح بيع (قوله على المختار) ومقابلها المالك في المجموعة فقال رب نظرت خبر من وصيعة (قوله والافق المسئلة تفصيل) حاصله أنه تارة يتبين أنها أخذته وتارة يتبين أنه في محله وتارة يتبين أن الذي أخذته غيرها وتارة لا يتبين شي فإن تبين أنه بوضعه أو أنها أخذته فإن كان حين الحلف معتقدا أنها أخذته أو ظانا أو شاكلا فلا حث كانت العين يطلق أو غيره فهذه اثنتا عشرة صورة وأما ان كان حين العين جائزا بعد الم لاخذ فيقع الطلاق في صورتين إذا تبين أنها أخذته أو تبين في موضعه وغورس في غير الطلاق في هاتين الصورتين فهذه أربعة تضم لما تقدم يكون الجميع ست عشرة وان تبين ان غيرها أخذها ولم يتبين شي فإن كان حين الحلف جائزا بعد الم لاخذ أو شاكلا أو ظانا فلا يقع الطلاق عليه ولا كفاة في العين بالله لكونه غموسا فهذه اثنتا عشرة صورة وأما ان كان حين العين جائزا بالأخذ فإن لم يتبين أن أحدا أخذها فلا حث كانت العين بالله أو غيره كطلاق وان تبين أن غيرها أخذته وقع الطلاق في العين ولا كفاة في غيره وهو العين بالله لكونه لغوا (قوله بترك الخ) فلو أعاظته فقال لها اني اتي الشرق أو الغرب لم يكن إذا وانما هو سخر به (قوله فخرجت ابتداء إلى

لأ تلك حتى تبدأني (ش) صورتها حلف بالطلاق أو غيره أنه لا يكلم زيد أم لا حتى يسد أم بالكلام فقال له زيد عند ذلك اذن والله لأبالي منك فإنه لا يكتفون هذا بداءة يعتد بها في حل العين فإن كلف قبل صدور كلام غيره هذا منه حث وانما يجعل قوله لأبالي كلاما لأنه في جانب البر وهو لا يحصل الا بكلام يعتد به وجعل قوله ذهبي كلاما لأنه في جانب الحث وهو يحصل بأقل الأشياء (ص) وبالأفلاحة لا ترك من حقه شي ان لم تنف (ش) أي ان من باع سلعة لشخص بشئ ولم يقبضه من المشتري ثم حلف لا ترك من حقه الذي هو عن السلعة المبيعة شيأ ثم تقابل في السلعة المبيعة فإن كانت قيمتها حين الافلاحة قدر الثمن الذي بيعت به أو أكثر فلا حث وان كانت أقل منه حث فقوله ان لم يلف باليه المنة من تحت أي المبيع أي عوض ما وقعت الافلاحة فيه وباتنا المنة من فوق أي السلعة أي قيمتها ان لو بيعت الآن ولا بد أن يكون وفاء بمقتضا غير مشكوك فيه فلو كان مشكوكا فيه فلا ينفعه ويحث الخالف السابع (ص) لان أثر الثمن على المختار (ش) معطوف بحسب المعنى على قوله بالأفلاحة أي لا بد أن يكون الثمن والمعنى ان من حلف لا ترك من ثمن سلعة التي باعها شيأ فآثر الثمن على المشتري إلى أجل فإنه لا يحث على ما استأجره القمي من الخلاف لأنه حسن معاملة لا اسقاط من الحق ولا يبال الاجل له حصه من الثمن لانه اذا وقع التأجيل ابتداء (ص) ولان دفن الماله في جده ثم وجده مكانه في أخذه (ش) يعني ان من دفن ماله ثم طلب فلم يجده فأسلم مكانه الذي دفنه فيه فحلف بالطلاق أو بغيره ان زوجته أخذته ثم آمن في النظر ثانيا فوجد في المكان الذي دفنه فيه وأولى غيره فانه لا حث عليه في ذلك لان معنى عينه ان كان المال ذهب فبأخذه الآن ولم يذهب وهذا واضح حيث كان حين العين معتقدا أنها أخذته والافق المسئلة تفصيل انظره في الكبير (ص) ويتر كها لما في لاخرجت الا بآذني لان آذن لامر فزادت بلا علم (ش) يعني أنها دخلت على زوجته لئلا يخرج الا بآذنه فخرجت بغير إذنه حثت عليها ولم يعلم لكن ان لم يعلم بها فلا إشكال في الحث وكذلك ان علم بها ولم يمنعها من الخروج ولا يكون عليه بها عند خروجها وتر كها كالآذن لها في الخروج ولا مفهوم لقوله لاخرجت أي في حلفه لا فعلت أو لا تفعل كذا ولا بد من اذن صريح ولا يكفي السلم لان الآذن هنا في جانب البر فلا بد منه وليس قوله لان آذن لامر فزادت بلا علم من قبة ما قبله وانما هو مسئلة تستقل ومقتضاها ان من حلف لا يذن لزوجته الا في عبادة المربص ثم آفأذن لها في ذلك فذهبت اليه ثم زادت من غير علم فانه لا يثبت عليه وأما لو زادت وهو طافه فحث لان علمه كاذبه وعلى ذلك حل الشارح كلام المؤلف وضوء في المواق وهو نص المدونة وقوله بلا علم أي حال الزيادة فعله بعد فعلها الزيادة لا يوجب حثه ثم ان مثل ذلك ما اننا خرجت في الفرض المذكور لغبر ما أذن لها فيه فحصل فيه من أن يكون علم فحث أو لا فلا حث عليه وكذلك ذهبت لغبر ما أذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لما أذن لها فيه وأما ان حلف لا يخرجني الا بآذني فخرجت ابتداء إلى غير ما أذن لها فيه فانه يحث سواء علم أم لا وأما ان خرجت لما أذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لغبره ففيه قولان (ص) وبعدها بعد بطل آخر في لا سكنت هذا مدارا ودار فلان هذا لم يسه مادامت

له دار فلان (ش) يعني انه اذا حلف لاسكن هذه الدار أو دار فلان هذه فيباعها صاحبها الذي هو الحالف أو المحلوف عليه ثم سكنها الحالف بعد بيعها فله بحث في اسم الاشارة من التعيين فلا ينقل اليه انتقال الملك لانه اذا كره تلك البقعة الآن ينوي في المستقبل مادامت له ولو قال دار فلان ولم ينقل هذه قاعها فلان فسكنها الحالف لم يبحث ان لم ينويعها وظاهر قوله وبعدها لمساومة اهلها المحلوف أو كرها وقد علمت انه لا حتم مع الاكراه قيل وفي ذكر العود نظر لان الحث لا يتقيد بان كان ساكنها ثم عاد وأجيب بأن العود يطلق بمعنى الدخول كما في قوله تعالى ولتعودن في مكننا أي لتدخلن وهو المراد أي ودخوه على وجه السكنى الخ والشرط راجع للثانية ويصح رجوعه للمستثنين على معنى ما إذا كانت الدار الغيرة في المستقبلين (ص) ولا نخرت وصارت طريقا (ش) يعني انه اذا حلف لادخلت هذه الدار فخرت الدار وصارت طريقا فانه لا يبحث بالدخول فيها وقوله (ان لم يأمربه) شرط في مقدره عبس قوله ولا نخرت وصارت طريقا بل عليه كلام المدونة والتقدير أي وبنيت ودخلها مكرها ان لم يأمربه أي الا كراما المفهوم من قولنا مكرها وهذا المقدر معلوم مما مر من قوله ان لم يكره به وذكره هنا لاجل الشرط المذكور وبعبارة أخرى اذا حلف لادخل هذه الدار فخرت فان كانت عينه لاجل كراهته في صاحب الدار فانه لا يبحث بالدخول فيها وهي خراب وهذا هو مراد المؤلف وان كانت عينه لاجل كراهته لمعين الدار فلا عبر بها اذا قال فيها فان بنيت ثانيا فخر بها بحث الآن بنى مسجد افلا بحث بدخوله اما لو حلف أن لا يسكنها فهذا لا يبحث ولو جلس فيها أو نام فيها غير خراب اذا قل امتنعته منها ان كان له فيها امتعة والقدران الضعيف راجع للضعف كانه لم يأمره بالموقف فله ح وهو ظاهر لان هذا هو المتوهم لالا كراهة الاكراه المأمور به ليس اكراهها وانما بحث بالدخول بعد ان نخرت بحيث أمرهم بالتفرق معاملة بنقض مقصوده والافهم الدار زال عنها لان الدار اسم الساحة مع البنيان (ص) وفي لابعاضه أنه بالوكيل ان كان من ناحيته (ش) يعني انه اذا حلف لابعاض فلان أي لفلان شيئا ثم باع عن اشترى لفلان فان كان هذا المشتري من ناحية المحلوف عليه كقرية أو صدقة السلاطع وما أشبه ذلك فان الحالف يبحث وكذلك يبحث من حلف أن لا يبيع لفلان شيئا أي لا كون مسارا الشئ فدفع فلان ثوبا لرجل فاعطاه الرجل الحالف فباعه ولم يعلم انه ثوب فلان ان كان الرجل من ناحية المحلوف عليه كامر والا فلا واعلم ان التأويلين اللذين تقدم عند قوله وهو وكيل في الأخيرين ان كان من ناحيته وهل ان عليه تأويلان بآتيان هنا كما أجراهما والحسن (ص) وان قال حين البيع أنا حلفت فقال هو لي نعم انه ابتاعه وزم البيع (ش) هذا بالعاقبة في الحث والمعنى أن الحالف لو قال للوكيل عند البيع أنا حلفت اني لا أبيع لفلان وأشتري ان تشتريه بالو كاله فقالة الوكيل انما ابتاعه على الاكل فباعه ثم تبع بعد البيع بالبيضة العادية انما ابتاعه الحالف فان البيع يلزم الحالف ويبحث وقولنا البيضة العادية احتراز عما لو قال اشتري لنفسى ثم بعد الشراء قال اشترت للملوف عليه فان الحالف لا يبحث بذلك لكون الوكيل غير مصدق فيما يدعي ولو قال ان كنت تشتري لفلان فلا يبيع بيني وبينك فثبت انه اشترى لفلان لا ينبغي أن لا يبحث ولا ينعقد البيع وجزم الضمى بذلك (ص) وأجاز تأخير الوارث في الان تفرغ في (ش) صورتهما انه حلف بطلاق أو غير ذلك فبقيته حقه الى أجل كذا الآن يؤخره فلان صاحب الدين قيل أن يؤخره فأخبرته ورثة بذلك الدين فانه يجزئه لانه حسو ورث بشرط أن يكون الوارث رشيدا ولان على الميت (ص) لا في دخول دار (ش) الملوف محذوف أي لانه في دخول داره

أي بحث شخص آخر وقولت بالتسوية بنى قوله مادامت وبعبارة أخرى لانه يصدق برجوعها لاول بعد رجوعها عن ملكه (قوله الذي هو الحالف) راجع لقوله لاسكن هذه الدار وقوله أو المحلوف عليه راجع لقوله أو دار فلان (قوله مادامت) أي لملكها الذي هو الحالف في الاولى وفلان في الثانية (قوله والشرط راجع للثانية) يناق قوله الان ينوي في المستقبلين ووجه كونه راجعا للثانية انه لو رجع لاولي لكان يقول مادامت في ملكي وقد تقدم توجيه صفة ما قاله (قوله وهو ظاهر الخ) أقول الان الواجب اتباع المدونة (قوله ان كان من ناحيته) وهل لادن الدار ولا يشترط والغرض أنه يعلم بأنه وكيل والاحتث كان من ناحيته أم لا وامان لم يكن من ناحيته ولم يعلم بأنه وكيل فلاحظ (قوله ثبت انه اشترى لفلان) والفرق بينهما ان يقول بانه ان لم تأت بائع لكذا فلا يبيع فان الشرط باطل والبيع لازم كما سألني ان هذه لم تنبع قد البيع ابتداء والا تبة انفسد البيع (قوله الان تؤخر في الخ) ظاهره انه لو يؤخر الوارث انه يبحث وهو كذلك

(قوله وتصوره) أي الأذن وهو مقدم من تأخير والاصل الأباذن ونحوه من كل ما ليس من الحقوق التي تورث وعبارته المدونة قاصرة على الأباذن وليس فيها ونحوه من كل ما ليس الخ من غير مثل لا أدخل الدار الأباذن فلان لا أقصى له حقه الأباذن فلان (قوله مثل أن يكون) تمثيل للباط (قوله أوله فهل) هذا المظوف (٩٠) داخل في المظوف عليه (قوله فكم دخلها الخ) راجع لقوله أوله فهل

أهل (قوله أو يكون) معطوف على كونه في العبارة حذف والتقدير مثل أن يكون الحق شركة ولو قال مثل أن يكون شركة الخ لكان أوضح غشيل لقوله أن عمر الحق في الدار (قوله وتأخير وصي بالنظر) أي لكون التأخير بغير أمر وخوف الخجود أو انضمام فان جعل الحال سجل على النظر (قوله فمات رب الدين) ومثله الخ المفسر كما قاله ابن عرفة بتبسيطه قيدا لعمروان المسئلة يكون الحق من جنس حال الغرماء حتى يكون حوالة يقضى بها والواجب فسخ الدين في الدين أو الحسن وانظر أدام بغيض الدين هل يكون مثل تأخير الوصي أو مثل القضاء الفاسد كله المطلب (أقول) مقتضى كونه فسخ الدين أنه كالتفدية القاسد (قوله أو غيره من المسقطات للدين) أي لا أخذ الدين أي كتلف ماله (قوله لانه ليس له حق) أي لانه حيث أرى حين لم يبر (قوله وفما هدمه ريان الخ) والقياس الاتفاق على الخنث وأما أن كانت عينه أن وطئت تحت ذلك قاله ابن حارث قال المصنف ولا ينبغي أن يخلف فيه (قوله وفي لنا كنها) أصله لنا كنها فحذف تون الرفع لتوالي الأمثال ثم الباء للاتقاء الساكنين قصار لنا كنها والراجح القول بالخنث (قوله ولم يحلها ما حث نوات) والمشهور من القولين الخنث كما في شرح عب وشب فان قلت قد

قد لا يكتفي والمعتنى أن من حلف لا يدخل دار زيد ونحوه من كل ما ليس من الحقوق التي تورث الأباذن عمر وقات عمر وفأذن له ورثته فان ذلك لا يجوز إذا لاذن لا يورث قال العوفي والظاهر أن هذا حيث لم تكن نسبة ولا بساط والاحتمال عليه مثل أن يكون سبب عينه أن عمر الحق في الدار أوله فيها أهل فكر مدخولها لاجل أهله الأباذن فأنه لمن في أهل عروحي أو يكون الحق شركة بين زيد وعمر وليس بزمه لا يورثه لأن أصل عينه انما هو على أن لا يورث أحد الشر يكتفي الأباذن لا آخر والحق قد انتقل فيجزئ به بدل الخلف رواية ابن القاسم عن مالك في الجموعة إذا حلفت أمرأه لا تزوجت أمتها بعد فلان الأباذنه فمات فلان فلا تزوجها أباه الأباذن من ورثته انتهى (ص) وتأخير وصي بالنظر ولادين (ش) يعني لو حلف فمات وصيه حقه إلى أجل كذا إلا أن يؤخر مفاخر بالحق قبل أن يؤخره ورثته صفرا فخر ما لوصي عليهم فانه يجوز له الحالف ولا حث عليه بشرط أن لا يكون على الميت دين يحيط بسواه كان تأخير له لنظر أم لا وغايته انما كان لغير نظر كان آخفاً وحفظه وينبغي أن يؤخذ الدين حالاً كما ذكره بعضهم فتقيد المضاف تأخير الوصي بالنظر لاجل جواز الاندفاع على التأخير لا لاجزائه فلذا قيل لو حلف فوافق النقل (ص) وتأخير غريم أن أحاط وأراه (ش) صورته حلف ليقضيه حقه إلى أجل كذا إلا أن يؤخر مفاخر بالدين قبل أن يؤخره وعليه دين يحيط به لا فخره بذلك الغرماء فان ذلك يجوز أن أبرأه من الميت من القدر الذي أخره وأيه الحالف حتى يكونوا كالمقاضي من المدين وبعبارة أخرى وانما شرطت البراءة لاحتمال تعدد أخذ الغرم من الحالف بعد التأخير بتفليس أو غير من المسقطات للدين فتبقى ذمة الميت مبررة الترم فاما أبرأ مسلم من ذلك فان لم يبر ذمة الميت لا يجوز تأخير له لسحق في التأخير يؤخره (ص) وفي يره في لا طأنها فوطئها حائضاً (ش) يعني أنه اختلف فمن حلف لبطانها الآية أو مطلقاً فوطئها في الحيض أو في نهار رمضان مثلاً هل يبر بذلك أولاً ويبحث أن كان أجله مضى (قولان) منشؤه ما جعل اللفظ على مفهومه لغة وقد حصل أو شرطاً ولم يحصل بناء على أن المدعوم شرطاً كلعدهم حاصلاً شرطاً ريان القولين ولو فرط حتى حصل الحيض ووطئها وكانت عينه غير مؤقتة وهو ظاهر كلامهم هنا (ص) وفي لنا كنها فخطفتها ففسق خوفها أو كذا (ش) صورته حلف على زوجه لنا كنها هذه القطعة الهم فخطفتها ففسق فأ كنها ثم المرأة أخذت الهرة فذبحتها وشتت خوفها وأخرحت البضعة السهم منه قبل أن ينصل في خوفها متأتى فأ كنها يبر الحالف بذلك أولاً قالون وعملها ما حث نوات وأما حيث لم تتوان فلا حث اتفاقاً ولم تنسحق خوف الهرة وتوخر بها والمراد بالتواني أن يكون بين عينه وأخذ الهرة التي الخوف عليه ما يبره في قدر ما تتناول المرأة وتوخر زها وعدم التواني أن يكون بين العين وأخذ الهرة قد مر ما تتناولها وتوخر زها فقط كما يشهد كلام المواق وأشار بقوله (أو بعد فسادها) أمالي المسئلة البضعة لولا أخرت المرأة فأ كنها ثم أفسدت أو أوى ما حكي القضي فحين حلف على طعامها كنهه ففسد كنهه ففسد ثم أكله ففسد كنهه ففسد ما حكي انخرج عن حد الطعام وقال مكنون في العتية لا يبحث إلا أن يكون أراد أن يأكله قبل أن

سبق أن الحالف إذا لم يؤجل وحصل منه وفرط ففحصت بالانزع ولوعفلا وان لم يشرط حث بالمائع العادي وهو مخالف لما هنا قلنا ما تقدم لم يفعل الحالف عليه وهذا قد فعله (قوله ما يبره في قدر) المناسب أن يقول أن يكون قد مر ما تتناولها والمراد لانه الموافق للنقل ونص المواق وان تواتر قد مر أو أدت أن تأخذها وتوخر زها ففسدت ففسدت ثم أكله ففسد كنهه ففسد ما حكي (قوله المسئلة البضعة) أي

التي هي قطعة اللحم (قوله راجع لسئلة الفساد الخ) اعلم أن عمل القول الثاني الذي يقول بعدم الحنث إذا أخذتم بحدثنان أو كلها قبل أن تتغير والافتقار على الحنث فالمسألة كالمواقي التي لا تتغير جميع قوله الآن تتواني لسئلة الهرة وقيل التواني بما إذا لم تأخذها بحدثنان أو كلها لانه يتحقق حنثه على الحنث فلذا قال محشي نت قال صواب جعل قوله الآن تتواني في شق خوف الهرة (قوله فان قلت الفساد يتزامن الخ) أقول يرد هذا الجواب بان تقدم في قوله ما حكى الفخري فمن حلف على طعمها كانه قد قذف فقد فهذا الكلام يدل على التواني قطعا فلا يظهر كلام الشارح وانه قد قال محشي نت انه راجع لسئلة الهرة والمراد الآن تتواني أي بعد انحطاط (قوله لا كسوتها) المراد الجمع في الكسوة لا الزمان بان تلبسهما معا (٩١) في زمن واحد بل المراد لا كسوتها مجتمعتين بعد انحطاط (قوله لا كسوتها) المراد الجمع في الكسوة لا الزمان بان تلبسهما معا (٩١) في زمن واحد بل المراد لا كسوتها مجتمعتين بعد انحطاط

ولا متفرقين (قوله واعتذر عنه الخ) اعلم أنه لما ظهر للصفحة هذا الجواب لم يذكره وذلك لان هذه نسخة موافقة لتظاهر اللفظ والنسبة الموافقة لتظاهر اللفظ تقبل ولو في القضاء في الطلاق والعق المصين والجواب ان قوله ان كسوتك هذين الثوبين كما يحتمل ان المراد لا كسوتها جميعا يحتمل ان المراد لا كسوتها كل واحد بافتراده وبهذا الاعتبار صارت النسبة مخالفة لتظاهر اللفظ

باب التذور

(قوله فربنثة) فربنثة النون كذا في نسخة بنون بعد الساء الاولى أن يقول وكانت التذور عند بعضهم فربنثة في التراجم كقول صاحب الرسالة كتاب الايمان والتذور وفي بعض النسخ فربنثة من القرب بمعنى ان باب التذور بعد باب الايمان يقرب عندهم (قوله على الحرمة) أي التزام الحرمة (قوله ويعني أخص) الاوضح أن يقول كما يطلق بمعنى أخص (قوله هذين) أي اذا كان الامتناع من امر وقوله عامر أي في باب الايمان وقوله لا امتناع من امر محترز قوله بنسبة فربنثة كأن يقول ان فعلت كذا فعلى صدقة

يقصد وعليه فأنش الضم باعتبار الذات المحلوف عليها وقوله أو بعد فسادها طرف لمقدر معطوف على خطفتها أي وأن لم تخطفها أو أصككت بعد فسادها أي تركت بعد الحلف حتى فسدت الخ وقوله (قولان) محذوف من الاولين دلالة الثالث وقوله (الآن تتواني) راجع لسئلة الفساد فان قلت الفساد يتزامن التواني فلا يصح الاستثناء قلت لا تسلم ذلك انقد يقصد بسقوط شق بنسبة محذوفه من غير نون ولا يصح رجوعه على سئلة الهرة كما مر (ص) وفيها الحنث بأحد هاتين لا كسوتها وبنسبة الجمع واستشكل (ش) يعني ان من حلف بطلاق زوجته انه لا يكسو هاتين الثوبين وبنسبة عدم الجمع بينهما فكساها أحداهما فقط وبنسبة فانه يحث بذلك كافي للمدونة واستشكل الحنث حيث كانت بنسبة عدم الجمع واعتذر عنه بجمله على من رفعته البينة أي واليمين بالطلاق أو بالعق المصين ولو جاسمتنا قبلت بنسبة اتفاقها فقهوه بأحد هاتين أي الثوبين وصرح الجمع الضمير بفهم من قوله لا كسوتها وفي نسخة لا كسوتها أي ما هنا وقوله وبنسبة الجمع أي عدم الجمع لها بينهما والجملة حالة وأولى في الحنث لو لم تكن بنسبة أصلا ولما أنشى الكلام على الاعيان وكانت التذور فربنثة لها في التراجم وتشاركها في كثير من الاحكام جعل للتذور فصلا بالياء اليان فقال

(فصل في التذور) وأحكامه قال في التنبه في فصل التذور بالذال الجملة التذور جمع تذور ورجع إلى نذر بعض النون والذال يقال نذرت أنذر بفتح الذال المجع في الماضي وكسرهما وضما في المستقبل ومعناه الالتزام انتهى قال ابن عرفة التذور الاغم من الجائر ليجب امره على نفسه فامرا حذيت من نذرا بمعنى الله فلا يصح واطلاق الفقهاء على الحرمة نذرا بمعنى ان التذور يطلق بمعنى أعم ومعنى أخص والاعم يطلق على المنذور والمكروه والحرام لما ورد في الاطلاقات الشرعية والا حذيت النبي فتم قال ابن عرفة وأخصه لما مر بآدائه التزام طاعة بنسبة فربنثة لا امتناع من أمر هذين حسب ما مر قوله طاعة أخرج به المكروه والمباح والحرم والداخل في اعم وقوله بنسبة فربنثة أخرج به الامتناع لا يمتنع من أمر وهو عدم فعل المحلوف عليه اليان وقوله لا امتناع من أمر أخرج به الامتناع من أمر وهو عدم فعل المحلوف عليه وأركناه ثلاثة لثبوتها عند قوله كفه على أو على خصة والنسبة المترتبة على عند قوله واعمالهم بمناديب والنقص المترتب وهو ما أشار به بقوله (ص) التزامهم لم كلف (ش) يعني انه يشترط في المترتب للتذور ان يكون مسلما كافلا يلزم الكافر والظالم التذور ولو أسلم نذبه الوفاة ولا يلزم الصبي ويستحب ولا يلزم الجنون ولا يلزم الزوجة والضحية والبالغ والرقبي

دينار مثلا وقوله لا امتناع من أمر يشمل ما إذا قال ان كلفت زيدان فقل على أو على صدقة كذا مع انه في الاول نذر ثم ان العليقي انتهى لا يقصد به الامتناع كان شق الله مريض فقل كذا أو فقه على كذا نذر فصيغته كصيغة النذر من غير تعليق (فان قلت) بمقتضى كلامه أن ان شق الله مريض فنادى صدقة نذر وليس كذلك اذ لا يلتزم من صيغة وهي لله أو على (قلت) كلامه في بحث الصيغة بقيدان هذا ليس بنذر (قوله أخرج به اليان) هو الإشارة بنسبة فربنثة خلا لما أشار به في الشارح (قوله واستحب فوافقه) أي بعد بلوغه قاله عجم تبع الشريعة وقد جفت فيه بأن الصبي غير مخاطب بخلاف الكافر كذا في عاب (قوله ولا الجنون) وانظر هل يندب الوفاة بعد الاقامة والظاهر لا (قوله ولا يلزم الزوجة) أي غير المال وكذا المالان كل الثالث فاعل (قوله والمحبوب والبالغ) أي السفينة يلزمه أي ولو بالمال

لكن بعد العتق (قوله ولم يمنعه) أي إذا كان يضر به في عمله أو كان جلال (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة موضحة للآولي (قوله) ادعى وليه وندبره أي المال وقوله مطلقاً أي كان الثلث أودونه وورثه ودأبطل كان السبعة كذا أو أثنى ولا يلزمه بعد وشدته والحاصل أن الزوج في ذات الثلث يلزمها ما يراد زوج وردها بطل والعبد يلزمه نذر مالا أو غيره فان رده السيد فعليه إن عتق مالا أو غيره والسيد لا يلزمه فله رده بعد الشراء هو الموقوف (قوله أن نفسه وفي العالج) فيه أمران الأول ظاهره أن ابن القاسم يقول بأن نفسه كفارة عين مع أنه لا يقول بذلك إنما أفتى ابنه بذلك لأنه لو كلف ابنه المثلث فلا يقبل فيلزمه على ذلك الاستهانة بسببهم من الذين قد يكون طر يقاً إلى الاستهانة بغيره وهذا حسن من الفتوى عظيم الثاني ظاهره أن العالج غير الغضبان وكذا ظاهر عبارة غيره مع أن نفسه العالج بالنفسير لا في فقدان نذر الغضبان هو نذر العالج لأنه غيره ثم وجدت في كلام جرم ما يفيد أنه هو فالجدة ثم يفتي وهو أن كلامنا في النذر (٩٢) وما وقع لابن القاسم حلف (أقول) أن النذر الواقع من الغضبان هو بين عبدان

عرفة فجعله حلفاً أي باعتبار ما عند ابن عرفة فلا ينافي أنه نذر عند المصنف (قوله أقوال الشافعي) يحتمل أنه أراد بالجمع ما موقوف الواحد ويكون القول الثاني الزوم (قوله) وإيضاً عطف فغير (قوله) كلفه على نذر أن شئ الله حر برضى) يفخ المهرمة أي لكون المولى تبارك وتعالى شئ حر برضى (قوله) وان قال الآن سيدولي) هذا في غير المعلق وفي المعلق أيضاً حيث لم يجعل الاستثناء راجعاً للمعلق عليه فقط كما أشار المصنف بقوله في الطلاق الآن سيدولي في المعلق عليه فقط كالنذر والعتق (قوله) كنت طلاقاً انشئت) بكسر التاء وهو المناسب للقلمو يصح الضم وحاصل ما في المقام أنه إذا قال أنت طلاق انشئت بالضم أو بالكسر أو بالفتح يخاطب ذكر أو مطلقاً موقوف على المعلق على مشيئة كان الشخص المتكلم أو غيره وأما إذا قال على كذا إن شئ فسلان فتوقف على

إن عرفة ونذر ذي القربى يلزم الحر يلزمه ولم يمنعه من فعله انتهى وبعبارة أخرى وشمل كلام المؤلف أن وجه والمرضى حيث كان نذرهما بغير المال أو به ولم يذكر في الثلث فإن زاد فلزوم ودأبطل والتفرد من التبرع ولو أورد دماً زاد على الثلث فقط من تبرع المريض وشمل كلامه أيضاً السفيه وفيه نظر ادعى وليه وندبره مطلقاً وشمل كلامه العبد سواء كان الملتزم مالا أو غيره ما لم يكن أن كان غير مال فليس يدينه منه أنه أضر به في عمله كالأندرسالة ونحوها وإن كان مالا فعليه إن عتق ثم بالغ على لزوم النذر بقوله (ولو غضبان) أي ولو كان الناذر غضبان على المعرف ولما حكى عن ابن القاسم أنه وفي العالج كفارة عين وأنه أفتى ابنه عبد الصمد بذلك وكان حلف المثلث إلى مكة فحلف وقال إني أفتيتك بقول النبي طان عبد لم أفتك إلا يقول مالك ابن بشر وهذا أحد أقوال الشافعي وكان بعض الأشياخ يحمل اليوم بعدونه نذراً في معصية لا يلزم الوفاة والعلاج أن يقصد منع نفسه من شئ ومعاقبها بالزأما النذر كقوله الله على نذران كلف فلا تأخذوا ذلك مما يقصد به غيظ نفسه والتسديد عليها والتبر والرضا أن يكون على سبيل الشكر كلفه على نذر أن شئ الله حر برضى مثلاً وقد ذكر ح ما يفيد كراهة نذر العالج (ص) وأن قال الآن سيدولي أو أرى خبراً منه بخلاف إن شاء الله فحشيتة (ش) يعني أن النذر لازم لآذره وأن قال الآن سيدولي في عدم جعله نذراً أي فأخذه عن نفسه فانه لا ينعزل وهو لازم لأن السبب تقدم فترتب عليه الزوم والسبب هو التزام النذر وكذلك يلزم النذر ولو قال الناذر الآن أرى خبراً منه أي من هذا النذر فانه لازم ولا يفيد استثناءه فلو قال هذا نذر إن شاء فلان فانه لا يكون نذراً لا عيشته كانت طلاقاً انشئت أو أحسن فلو مات قبل أن يجيز أو رد فلا شئ على الحالف وأما أن علق النذر على مشيئة الله كان كلف فلا نافع على المشي إلى مسجد مكة أو على الحج إن شاء الله ثم كلفه ذلك على المشهور (ص) وانما يلزمه ما ندب (ش) يعني أن النذر لا يلزم منه إلا ما كان مندوباً عنه أوتر كلفاً يلزم في المباح كسدر على أن أمشي في السوق إذا فرقة قيسه والمكروه أمشي كسدر على أن أمشي فلا بعد العصر والمكروه أمشي كسدر على شرب الخمر والواجب لا يلزم بنفسه كصلاة الظهر مثلاً ونذر المحرم محرم

مشيئته وأما إذا قال على نذر انشئت بالضم فإن النذر يلزم ولا يتوقف على مشيئته بخلاف ما إذا قال وفي أنت طلاقاً انشئت بالضم فإن الطلاق لا يلزم والفرق أنه بعد التعليق في الطلاق دون النذر وأما الآن سيدولي فيمنع في رجوعه للمعلق عليه فقط في البابين ولا يمنع إذا رجع للمعلق فقط وهو هو المعلق عليه كما إذا قال على كذا ان دخلت الدار الآن سيدولي ورجعه دخول الدار الآن رجعه لصيغة النذر فقط وأوله للمعلق عليه فهذا تحقيق المقام (قوله إن شاء الله) الحاصل أن الاستثناء بان شاء الله ونحوه لا يفيد في النذر غير المأمور مطاً أي معلقاً أو غيره معلق سواء ردها للمعلق عليه فقط أم لا (قوله) وانما يلزمه ما ندب أي بأن رجعه لصيغة النذر فقط وأوله للمعلق عليه وأما المعلق عليه فلا يشترط فيه أن يكون مندوباً بل يكون واجباً أو مندوباً أو مكروهاً كقوله أن أمشي الظهر مثلاً أو أن لم أشرب الخمر أو أن لم أصل ركعتين قبل العصر أو أن لم أمشي إلى كذا أو أن لم أصل ركعتين بعد العصر في صدقة دينار فانه يلزمه أن لم يوجد المعلق عليه وأما أن وجد فلا يلزمه شئ وورد على المصنف نذر صوم رابع القمر والأحرام

بالجم قبل زمانه أو مكاته في أنه يلزم مع أنه مكروه أحجب بأن الصوم والاحرام مطعونان مع قطع النظر عن الزمن وغير مطلوبين عند ملاخضته فالنذر متعلق بما ينظر الحال الاول وانظر نذر صلاة بعد فجر وفرض عصر وبقيّة المكروهات هل يلزم أيضا نظرا لطلق النفل أولا نظرا للوقت لا شدة فكمه ذاتي كذا ذكرنا وتأمل مع صوم رابع النحر (قوله وفي كون المكروه الخ) أي وهل القدوم على نذر الواجب مكروه أو خلاف الاول انظره (قوله الا كثر مع ظاهر الموطأ) راجع للاقول وهو ان نذر المكروه والمباح حرام وقوله والمقدمات راجع للثاني من أنه مثلهما (قوله المطلق) يفتح الميم وكسر الطاء يستعمل واحدا وجعا (٩٣) أي جمع مطية يذكر ويؤنس وقال الاصمعي

المطى التي غط في سيرها أي غدت في سيرها كذا أفاده المختار (قوله غير الصلاة) لا شك أنه شامل للصوم وساقى أن الصوم لا يلزم في غير النذور (قوله الاخوات) جمع أخ (قوله والمنسبة) جمع شيخ كما قاله الاصحاب أو اسم جمع له كما أفاده المصباح (قوله بالنية) أراد بالنية الكلام النفس (قوله لأنه هناك في شاة بعينها) وأما هنا فلا في شاة بعينها وفي بعض النسخ تضعيف هذا وإن المعتمد ما تقدم (أقول) وهو الظاهر ويدل عليه ما تقدم لنا فكلام الشارح لا يظهر والحاصل أنه يستثنى من قوله وأنه يلزم به ما نيب الضمة (قوله أي الاقدام عليه الخ) ظاهرا أنه تفسير مراد الحقيقة مع أنه حقيقة (قوله والتزامه مباح) فيه أنه وسئل نذر بقبضته أنه يكون مندوبا أو بغير بعض الشيوخ كما أفاده منضا عبد الله ان المعنى والتزامه مباح أي تخصيصه من بين افراد المنسود وهو المباح وفي ذاته مندوب (قوله وفي كره المعلق الخ) ينبغي أن يجعله في حق من لم يعتقد نفع النذر والاحرام قطعاه

وفي كون المكروه والمباح كذلك أو مثلهما أقول الا كثر مع ظاهر الموطأ والمقدمات انتهى وعلة حرمة نذر المباح لأنه عظيم بالمعظم الشرع ومثل قوله ما ندب من نذر بارة قبر رجل صالح أو حتى فاته يلزمه أن أعلى فيه المطلق فقد قال ابن عبد البر كل عبادة أو بارة أو غير ذلك من الطاعات غير الصلاة فليز الأمان السهو وحدت لثقل المطلق مخصوص بالصلاة أو ما زاد الأحملة من الأخوان والشبهة ونذر في الثواب بطون نحو فلا اختلاف فيه وتوقف بعض الناس في زيادة القبر أو ثار الصالحين ولا توقف في ذلك لأن ضمن العبادات انتهى من مختصر البرزني لملو (ص) كلفه على أو على ضمة (ش) أشار إلى الضمة كلفه على ضمة أو كتمان قبل الظهور ولولم يلقظ بالنذر على الضمير أو على ضمة ولولم يلقظ بالجلالة وينظر في النذر كالعين إلى التمة ثم العرف ثم اللفظ وتقدم اختلاف في انعقاد العين بالنية دون اللفظ فان قيل تمثله للنذور بقوله ضمة وهي سنة يقال المراد بالمنسود المطلوب طلبا غير يلزم فبشمل السنة وما دونها ولا ينافي جعله هنا الضمة يجب بالنذر مع قوله هم ان المشهور لا يجب الا بالذبح لأنه هناك في شاة بعينها (ص) ونذر المطلق (ش) أي ونذر التزام النذر المطلق غير المكروه والمعلق وهو ما وجبه المرء على نفسه شكر الله على ما كان ومضى كمن شق حريضة فنذر أن يصوم أو يتصدق وما ليس شكر اعلى شي حصل فباح أي الاقدام عليه والتزامه مباح (ص) وكراه المكروه وفي كره المعلق زدد (ش) يعني ان نذر المكروه مكروه كنذر صوم كل خيس أو اثنين لانه مما عاين به على كد أو وخافة التفریط في الوفاءه وأما النذر المعلق بمسبوبات كان شق الله من يرضى فعلى صدقة كذا أو ان رزق الله كذا ففي المثلث أي مكة أو غيره من القرب فهل هو مكروه أم لا كونه أتبعه على سبيل المعاوضة لا القربة أو خوف توهم الجاهل منه من حصول القدر أو مباح تردد ومن المكروه ونذر الترم كنذر عتق عبد ثقلت مؤنته عليه فله تفعه تخلصه منه وابعاده ونذر التخرج كنذر شي كثير يشق عليه أو مالا يطيقه فمهرام ومع كون المكروه مكروها فهو لازم ولا يشك مع قوله وانما يلزم به ما ندب لأن المراد منه ما ندب في الجملة مع قطع النظر عن العوارض وهذا مندوب في الجملة والكره عارضة وإذا لم يكن المكروه مكررا في المعلق لأن المكروه متفق على كراهته والمعلق يختلف في كراهته فتقول من قال ان المعلق لا يلزم فيه تقرر ولا يقضى بالنذر ولو كان لعين ولو كان عقلا لأنه لا دفعه الامع التمة ومتى قضى عليه بغير اختياره لم يصح منه نية فلي يكن فيه فوطه (ص) ولزم البدنة بنذر هاتان عجز بقرة تسبع شاة لا غير (ش) يعني ان من نذر هدى بدنة نذر هاتان أو غير معلق وهي الواحد من الابل ذكرنا أو أثنى فانه يلزمه اخراجها فان عجز الناذر عن البدنة فله المشهور أنه يلزمه أن يخرج بقره فتقول التلليل البقر من البدن

من فعله كان شق الله مريض أم لا كان من فعله يتفق على كراهته ما لم يكن نذرا مباحا فلا كراهية كذا تقول (قوله نذر الترم) أي التخصير (قوله فله تفعه) تعلق لقوله تعلق وقوله تخلصه منه تعلق لقوله نذر (قوله ونذر التخرج) أي الضيق والشقة (قوله لانه لا وفاق) أي لا يصح الا نذر موقوفه الامع التمة أي نية الوقوف وقوله فليكن فيه ونفعه أي وفاءه صحيح وتأمل في المقام يظهر لك السرام (قوله لا غير) أي لا غير السبع مع القدرة على اكتمالها خلافا لما في كتاب محمد بن عيسى (قوله ذكرنا كان أو أثنى) أي فالثاني البدنة الواحدة لا التائب لأنه لا قول ولم يقل وزمنه (قوله فالمشهور أنه يلزمه) ومقابلها ما قال ابن رافع لا تجزئ البقرة لأنه لا يلزمه الا ما نذر (قوله البقر من البدن) أي لأن أصل البدنة عظيمة البدن فيشمل الابل والبقر انتهى والظاهر أن قوله من البدن يجوز لاحقية ولا

لكن كانت البقرة في مرنبتها (قوله فلان عجز عن البقرة) وانظر من نذر مرقه وجزعها هل يلزمه سبع شياء كلها وهو الظاهر أو يجزئه
 دون ذلك لأن البقرة التي يقوم مقامها الشياه السبع هي التي وقعت عوضا عن البدنة بخلاف ما اذا وقع النذر عن البقرة (قوله هل يلزمه)
 أي اذا لم يقصد الحرامسة والحاصل كآمال (٩٤) محضى نت انفاذا نذر رابطا أو الصوم بفرضه وكذا اذا نذر صلايا يمكن معها

اخراجہ (قوله سواء كانت عينه على رأوحت) ومثل العين النذر قول المصنف الآن ينقص
 تخليق كان اتفاق أو غيره قبل الحنث أو بعده فط أو لم يطر كانت عينه على رأوحت ولا فرق بين العين والنذر قول المصنف حين عينه
 فرض مسئلة فغشيت الشارح أو لا يصغة نذراى ومثله العين النذر إشارة آخر العبارة هذا هو التصحيف خلافا لغيره وبعبه عب أفاده غشيت
 ثبت (قوله ويصحب دينه) أى وما يتحقق في حجة الفرض بلا مرف أو الكفارة والى كما أتى عليه والنذر السابق

(قوله قالته هروانه يلزمه ما مضى) له ومقابلته ما روي عن مالك أنه لا يلزمه غير الثالث وما حكاها القمي عن محسنون لا يلزمه الا
 ما لا يحصى بما هو الفرق بين من سعى شيئا بخبره كله ولو أتى على جميع ماله ان الذي سعى ابقى لنفسه ولو انما ظهر ومواجهه والذي قال
 ما لي ادخل جميع ذلك فكان من المخرج المرفوع فوجب قصره على الثالث (٩٥) (قوله لانه يمكن فيما سعى الخ) ويكون قوله أتى على

الجميع أي اما لقطا أو افعافا بتبنيه
 يترك له في هذه أيضا كقوله
 قبل فالجميع قد مر عليه من دين
 وما يصرف في حج فرض بلا صرف
 وكفارة ونذر سابق وما يترك للفس
 (قوله ولا من يبلغه له) الاولى
 أن يقول بأن لم يصل من يبلغه
 له على وجه الامانة فنصدق بما
 اذا لم يصل من يبلغه رأسا أو يبلغه
 لاعلى وجه الامانة (قوله يستبدل
 به مثله) أي ولا يشتري بشئ فرس
 سلاحا ولا عكسه لا اختلاف
 منفعتهما كما قاله الشيخ أحد بابا خلافا
 لتنظيم عم (قوله اقرب شي اليه)
 حاصله انه يقول فان امكن شراء
 مثله سيفا فالامر ظاهر فان لم يمكن
 أن يشتري به سيف فان يشتري به
 رخ (قوله كافي مسئلة الولف)
 تشبه في المتن لانه في المتن يجعل
 في شخص فاذا وقف عبدا على
 خدمة المصعد ثم هجر ذلك العبد
 عن الخدمة لم يمسد لكن يمكن أن
 يجعل بواباته يباع ويشتري بثمنه
 نصف عبدا متلاحا لا يمكن شراء
 عبدا كامل (قوله يلزم عندا شهب)
 ومقابلته لان الموازن أنه يبيعه
 ويشتري بثمنه سالما وعلى اختلاف
 فيها في المعين وأما لو لم يكن معينا
 بأن قاله على هدي معيب ولم
 يبيعه فانه يلزمه هدي سالم
 انظر الشراح (قوله هو راجع
 لقوله كهدي) أي منطوقا وأشارته
 الى ما تقدم من أنه الخ أي من

انشاء الثاني وقولنا بعد لزومه بشئ ما اذا كان الاول نذرا أو عينا ومعلوم أن النذر يلزم
 بلفظه والعين بالحدث فيها وان لم يخرج الاول حتى انشاء الثاني فهل يجوز ثلث ماله مرة واحدة
 أو لا يجوز ثلث ماله أو لا يخرج ثلث الباقي ثم كذلك قولنا ومنه ماله اعملا لم يخرج حتى
 عقد الثانية صار كأنهم ماله واحدة أو ان كلاً منهما معين مستقلاً فإذا كانت العين الثانية غير
 الاولى كما اذا كانت الاولى للجهاد والثانية صدقة للفقراء وقلنا يلزم لم فقط لهما فهل يقسم
 على قدر الجاهات أو يختص الاول وهو الاظهر تقرير (ص) وما سعى وان معناه أتى على الجميع
 (ش) تقدم انه اذا قال مالي للفقراء صدقة ونحو ذلك فانه يجوز اخراجه ثلثه وأما اذا سعى شيئا أو
 عينه قالته هروانه يلزمه ما مضى بنحو نصف أو ثلثين أو عتبه كهدي فلا تدارى الفلاسنة
 أو ما على الفلاسنة صدقة للفقراء من ماله لانه يلزمه أن يخرج ذلك كله وان استغرق ذلك المعين
 جميع ماله فقوله أتى على الجميع صفة لمعين بالمقابل بالمائة أيضا اذا أتى فيه ذلك لان المراد
 به أن يقول نصف مالي أو جميع مالي الا كذا ونفسه بحث لانه يمكن فيما سعى وهو غير معين أن
 يأتي على الجميع كأن يقول ألف من مالي ولا يكون ماله غير ألف وقوله وما سعى عطف على
 البدنة (ص) وبعث فرس وسلاح له (ش) عطف على فاعل لزوم والضمير في محله يرجع للجهاد
 والمعنى أنه اذا قال فرسي أو سبقي أو غير ذلك من أنه الحرب في سبيل الله أو نذر الله تعالى أو
 حلف بذلك وحش فانه يلزمه أن يرسله الى محل الجهاد هذا ان امكن إرساله دليل قوله (وان
 لم يصل بيع وعرض) أي وان لم يمكن وصول ما أهدها في سبيل الله من دابة أو سلاح أو نحو
 ذلك الى محل الجهاد بان لا يجد من يعلم ما تهو ولا من يبلغه له فانه يبيعه هنا ويرسل غنمه الى
 محل الجهاد يستبدل به مثله من خيل أو سلاح هذا اذا بلغ غنمه أن يشتري به مثله فان لم يبلغ
 ذلك اشتري به اقرب شي له فان لم يبلغ ذلك دفع غنمه للغنم ولا يجعل في شخص مثله كافي
 مسئلة الولف (ص) كهدي ولو معيبا على الاصع (ش) التشبيه في لزوم الارسال والبذل
 والمعي أن القروا الابل والغنم الهدي يلزمه ارسالها الى محل الهدي وهو مكة أو بني ان امكن
 فان لم يمكن فلها تباع ويعوض بثمنه غيره ويغفره الى الحل ان اشترى بمكة الفصحى يشتري
 من حيث يرى انه يبلغه ولو وجد محل الأول ببعض الطريق لا يؤخر رجاء أفضل منه بمكة
 ويلزم عندا شهب نعم الهدي للمعين بعينه ولو معيبا كعلي نذر هذه البدنة العربية ونحوه مما
 لا هدي على الاصع لان السلامة انما تطلب في الواجب المطلق فان لم يصل بيع وعوض بثمنه
 سلما ونفقة بعينه على بيت المال وقوله ولو معيبا في بعض التفسير الياسع وهو معيب وفي
 بعضها بالنون يعني وهو معين (ص) وله فيه انما يسع الابدال بالافضل (ش) هو راجع لقوله
 كهدي وأشار به الى ما تقدم به انه اذا قال فرسي في سبيل الله أو قال هذه البدنة هدي
 ونذر ارسال ذلك الى محله فانه يباع هناك ويعوض بثمنه في محله لكن ثمن الفرس أو السلاح
 لا يعوض به الا من جنسه في محل الجهاد وأما الهدي فانه يجوز أن يعوض بثمنه من نوعه ومن
 غير نوعه وهذا معني قوله وله فيه أي في الهدي سلما أو معيبا يسع الابدال بالافضل كالو
 باع الغنم واشتري بثمنها بلا أو بقرا وهذا هو الاصع عند ابن الحاجب لان المطلوب من الهدي

نحيت المنطوق ومن حيث المفهوم لان المنطوق متعلق بالهدي ومفهوم قوله فيه أي الهدي ان غير من الفرس ليس فيه هذا الحكم
 وهو شرما لا فضل (قوله وهذا هو الاصع عند ابن الحاجب) أي لانه قال فان لم يصل باع وعوض من جنسه ان بلغ أو أفضل على الاصع
 واعلم ان مقابل الاصع ما حكاها ابن شيران عليه أن يشتري من نوع الاول ولا يتخالف الى الافضل

(قوله وان كان كسوب بيع) أي وجوبها واشترى به هدي أي على المذهب والتأويلات الاثنية ضعيفة كما في شرح شب (قوله يعني فان كان الفتي يخذل الانسان الخ) وأما اذا جعل في سبيل الله ما ليس بفقرس ولا من آلة الحرب كقوله عبد في سبيل الله فانه يدفع عنه ابن يغزوه كذا في شرح شب (قوله وأهدى به) بالبناء الفعل ليشمل فعل رب الثوب وغيره (قوله وأولا أولام) بفح الهمة وسكون الواو الا لان الاولى مقبل بقومه ومقابل وأولا الثانية اختلف ولا اعتراض في اتیان معادل لهل لان ابن مالك في التسهيل وابن هشام في معنيته صرح بأنه يؤخذ لهل معادل قليلا ومنه الحديث هل تزوجت بكر أو ثيبا (قوله نديا) حل الشارح الا ان يقتضى أن ندبا مرتبط بفعل محذوف والتقدير ترك التقويم ندبا أي ترك التقويم حال كون الترك المفهوم من قوله ترك ندبا أي ان البيع الواقع في المدونة انما هو على سبيل الذنب فاذا كان (٩٦) كذلك فالنوق في المشاركة بقوله أو التقويم لم يأت على سن الاوول والافعال

أو هو أي البيع الذي هو عبارة عن ترك التقويم اذا كان في غير عين أي اذا كان الالتزام في غير عين وهو التذخر (قوله وان ما في العتبية مفسر) أي مفسد أن قوله في المدونة بيع أي ندبا (قوله لان ترك المكر ومندوب) أي لان ترك المكر هو الذي هو التقويم مندوب وانما كان الترك مكرها يلزم أن يكون البيع مندوبا غير أن في التعديل شيئا وذلك لانه يقتضى تقدم الاختيار بكرامة التقويم وليس كذلك فالقول ان قلنا بالتوفيق فيحصل الامر بالبيع الواقع فيها على الذنب لا على الوجوب فلا ينافي الحكم بحجوزا البيع الذي هو ترك التقويم لان المندوب بخلاف الشخص في فعله أو تركه والحاصل أن الترك لم يكن واقعا لفظ المدونة بل البيع (قوله أو يقال الخ) معطوف على قوله فترك التقويم بحسب المعنى لان المعنى فيحصل البيع الواقع في المدونة على الذنب أو يقال الخ (قوله أو يقال التقويم) أي جواز

شئ واحد وهو اللحم توسعة للفقر أو لحم الأبل أكثر بخلاف منقعة الفرس والسلاح فانها متنافيان (ص) وان كان كسوب بيع (ش) يعني فان كان الفتي يخذل الانسان والتمسه هديا مما يخالف الهدى في المادة كالثوب والعبد والفرس فانه يبيعه هنا يرسل عنه بشرى به هدى سليم على هدى في العادة ولا يرسله بعينه لموضع الهدى (ص) وكره بعنه وأهدى به (ش) يعني انه بكرمه ان يرسل ما هو كالثوب لا يرام تقبضه سنة الهدى لان حبسه يصح صرفه في بهيمة الا نعام فبعث ذلك بعينه بطل هذا الحصر فان أرتكب المكر وهو أرسله فانه يباع هناك وبشرى به هدى سليم يخرس يحصل الهدى فقوله وأهدى به راجع لهما أي وبيع وأهدى به وكره بعنه وعلى تقدير بعنه أهدى به أي بتمنه (ص) وهل اختلف هل بقومه أو لا ولان ندبا أو التقويم ان كان بيعا أو بيات (ش) في المدونة في الذنبا انما أهدى تو باو نحو هدا يبيعه ويبعث عنه ولا يبيعه بعينه وهو معنى قوله وان كان كسوب بيع وكره بعنه ووقع في العتبية وفي المدونة في موضع آخر من التذخر أو تزقوعه على نفسه وأخرج فيتمنه قال في التوضيح وهو ظاهر المدونة في كتاب الحج محل كثير من الاشياخ ذلك على اختلاف واكتفى بظاهر اللفظ وحده بعضهم على الوفاق وأما ما وقع في العتبية مفسر لما في المدونة والى ذلك أشار بقوله وهل اختلف أي قول مالك في المدونة والعتبية مع موضع آخر من المدونة فلفظ اختلف بالبناء للفاعل أي وهل ذلك حل على الخلاف أو لا وكان قائلنا قاله وفي أي شيء اختلف فقال هل يقوم على نفسه كافي العتبية وموضع آخر من المدونة أو لا يقوم على نفسه بل يبيعه كما في المدونة هنا لا يرجع في الصدقة فيقول له اذا قلنا بالتوفيق فترك التقويم الواقع فيها على أي وجه فقال ترك ندبا لا وجوب فلا يخالفه بين قوله لا يبيعه وقول العتبية ان شاء ما عه لان الامر فيها بالبيع امر نذبي لان ترك المكر ومندوب والمندوب موكل بفعله وتركه كافي المنشئة أو يقال التقويم الواقع في العتبية ان كان الالتزام حصل بين حث فيها لان الخالف لا يقصد قرينة فلم يدخل في خبر العائد في حثه كالكلب يعود في قيثه والبيع الواقع في المدونة على من التزم بغير عين فهو متطوع فاصد القرينة فدخل في الخبر فهذه تأويلات ثلاث لهذا زيادة كلام ابن غازي (ص) فان عجز عن عرض الادنى ثم نزلة الكعبة يصرف فيها انما حاجات والامتدح به

التقويم الواقع فيها يكون الامر بالبيع هاديا على هذا التوفيق على طريق الجواز (أقول) في ذلك شئ لان الرجوع (ش) في الهبة بعضها مكره فقط (قوله) في يجوز ان يقرأ أولا الاولى بتشديد الواو ظرف أي ابتداء من غير بيع فيكون تفسير الاختلاف أي هل قوله يتقو به مختلف قوله يبيعه وقوله أولا المطوف محذوف أي أو لم يختلف بل يبيعه ندبا والتقويم جواز ابن عبد السلام والاحوط عندى لمن أراد التقويم ان لا يكتفى في ذلك باحضار السلعة لاهل المعرفة وقوله اللهم عن قيمته بل يدخله السهو وقوله ينادى عليها فانما بلغت غناؤم زد عليهم فخير حسنة (قوله فان عجز عن عرض الادنى) حل الشارح مفاد ان هذا راجع لقول المصنف وان كان كسوب بيع والمعنى حينئذ ان بيع فيشترى به هدى كبركة فان عجز عن عرض الادنى مع ان المتبادر من المصنف انه كان مطوبا بالا على أو لا فان عجز عن عرض الادنى مع انه في مسئلة الثوب لم يكن الهدى متعينا على أعلى ولا في أدنى فالاحسن أن يكون راجعا لقوله وفيه انما بيع الابدال بالافضل كما قال القاضي ولعل الاحسن رجوعه للسنتين أما رجوعه لقوله وفيه انما بيع الابدال الخ فظاهر

وأما مجموعها الثانية التي هي قوله وإن كان كتب ببيع فن حيث أنها أشارت إلى أنها ذابيع الثوب فالأولى أن يشتري بدينه لا بقرنولا
سائة فإذا جعزعرض الأدنى فقدر (قوله إن احتاجت إلى ذلك) عبران إشارة إلى أن احتاجها لمشكوك فيه لأنها لا تقتضى فتن
ولا يكسر والالامالوك وبأثما من الطب ما فيه الكفاية ومكانها شوص بمخالها بالهو بعد الكسر بزبدتها على ما كان فلم يبق الآن
تأكل الخنزيرة وليس من قصد التذوق من وخرتها بنوشية (قوله فإنه يصدق به) أي التاذر أو غيره على خزنها أو غيره كما أفاده عجم
(قوله فان خزنت الخ) ليس هذا هو تعليل المصنف المناسب لتعليل المصنف أن يقول يعني أن المال الاستعظم ومنع الخ إلان ولا ينهم
لخدمة الكعبة ولا يمتنع عليه السلام وإذا امتنع التمر كفاؤا في الانتزاع قال الحب الطبري ولا يسعدان يقال هذا إذا حافظوا على
حرمة ولا زما الأدب في خدمته ولا أجل عليهم مشرف وليس هذا المسألة من التذر وإنما إلى أنها استطراد أو كما هو جواب عن
سؤال المقدرد وتقدر بهل يجوز دفعه لغير الخنزيرة فان قلت حيث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال هي لكم بابي عبد الدار سائلة تالفة
لا تنزعها منك إلا ظالم فكان قضية ذلك أن يسند الأعلام للنبي صلى الله عليه وسلم لا لإمام (٩٧) قلت النبي صلى الله

(ش) تقدم انه اذا هدى شياً أو عداً أو نحو ذلك مما لا يهدى عادة فإنه يبيعه هاتوا لرسله ورسول عنه يشتري به هدى سليم في عمل الهدى وأشارنا الى أن الثمن الذي كروا إذا خرج عن شراء مبدئية أو بقرعة فإنه يشتري به أهل الهدى وهو شاة وهو مراد بالادنى فان خرج عن شاة فإنه يرسله الى خزنة الكعبة بصرفه في مصالحها واحتاجت الى ذلك فان لم يخرج اليه فإنه يصدق به في أى مكان (ص) وأعظم ما لك أن يشرك معكهم غيرهم لاتهموا ليه منه عليه السلام (ش) يعني أن مالكاً استغنى ومنع أن يشرك مع خدمة الكعبة غيرهم في القيام بمصالحها وخدمتها والتصرف فيها والحكم عليها فان خرجت منهم أصحاب عقدها وحلها فلا يشركهم غيرهم في ذلك (ص) والتمنى لمصدمكة ولو لصلاة (ش) تقدم انه قال لزوم البدنة بمنزله أو عطف هذا عليه والمعنى أن من نذر التمني الى مسجد مكة في حج أو عمر أو نذر التمني لمصدمكة لا لاجل صلاته ولو نذر لغيره بلزمه ذلك في الاولى بلا خلاف وفي الثانية على المشهور وروى ذلك ما مشياً لارا كما خلافاً للقاضي اسمعيل في قول من نذر التمني للصلاة لا للتحل لا على بل ركب ان شاء وأما مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فإنه اذا نذر التمني الى أحدهما بلزمه ذلك على المشهور وبأنتماراً كما كانا في عند قوله وتمنى للمدينة أو لبلدان لم ينزله صلاة مسجد هماً أو يسميها بركب واعلم أنه لا فرق بين الصلاة والصوم والاعتكاف في لزوم ذلك اذا نذر شيئاً من ذلك لاحد المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة وبلاده (ص) وخرج من بها أو في بصرة (ش) يعني أن من نذر التمني الى مكة وهو قاطن بها سواء كان المسجد أو خارجاً عنه فإنه يلزمه أن يخرج الى الحل وبقى بغير ما مشياً في بابيه وان أحرّم من الحرم خرج للحل وركباً أو مشياً منه لمكة (ص) ككعة والبيت أو جزئه (ش) التشبيه تلم أي كونه اذا نذر التمني لمكة أو الى البيت أو جزئه المتصل بالحجر والمترجم والكن والباب والناذرون فإنه يلزمه الاتيان اليه ماشياً وأما من قال ان مكة أو الى المسجد الحرام لان ذلك يحتوى على البيت والبيت لا يؤتى

(١٣ - ختري ثالث) ولا فرق في ذلك كاهن الرجل والمرأة إلا أن المرأة تقيد بالوجوب بعد اتمام بعضها ضرر بظن بانكشافها ولم يحش منها الفتنة والاميل بزمها المشي بل ربما امتنع عليها (قوله في الاولى) أى التي هي قوة ومشي السجدة كما في حج أو عمره وقوله في الثانية التى هي قوة ولولا صلازمة قوة في اياه) أى رجوعه وقوة وعشى منه أى من الحل الى مكة (قوله التشبيه تام) أى فغيره عليه ما تقدم في قوة ولولا صلازمة (قوة الحاجر) بكسر الحاء وسكون الجيم ظاهره ولو اخرج عن سته أذرع من الحجر كذا قل عجم وقال عيسى نت مراده اطر الاسود واما الحاجر بسكون الجيم فقص ابن حبيب على عدم الزوم فيه ونزاعه أو محمد بن الحسن ايضا ولذا قلنا كلامه على الحاجر الاسود المتفق عليه وهكذا ضبط في كلام ابن الحبيب (قوله لان ذلك يحتمل الخ) قضية حل السارح وأولايه جعل مقابل المبالغة الحج والعمرة وما بعده الصلازمة لها الصوم والاعتكاف أنها اذا نذر المشي للسجدة الحرام ولم يلحظ شأ صلازمة لانزله المشي وقضية ذلك التعديل الزوم ويؤخذ الجواب من شرح شب فانه قال وفيهم من قوة ولولا صلازمة أن من نذر المشي لسجدة مكة فأنجز بالوصول فقط انه لا شئ عليه ولو ظن أنه قد فرغ من عمله انغرق فيقهو نذر معة اه فصار الحاصل أنها اذا نذرت المشي للسجدة مكة أنوى مجرد الوصول

فقط لي يزمه الذهاب وأما إذا لم يلاحظ ذلك بل أطلق فإنه يزمه والمقام قابل للتكلم وحسب (قوله والاحلف) أي من البلد الذي حلف به لا الموضع الذي حلف فيه من البلدا يمكن به نية (قوله والاحلف) أي والاثن حيث حلف لأن من حيث حلف وقوله وأما معطوف على الضم المصروف أعني حيث ألقى أو من مثلهان حيث ولو قال وأحت أن كان مثله كان أظهر في المراد وقال في لجج وجد عندى ما تصبه وصدق فيما نواه (٩٨) لان التذلل يقضى به (قوله أن حث به) أي أن حث بذلك المائل لان قصد التقرب

البداء في حج أو عمرة (ص) لا غير أن لم يتوسك (ش) يعني أنه إذا نذر المشي إلى موضع غير المواضع التي تقدمت أنه يزمه الاتيان إليها فإنه لا يزمه شي بسبب ذلك كالنذر المشي إلى زعم أو إلى المقام أو إلى بقعة الشراب أو إلى المسرة وما أشبه ذلك من الأجزاء المنفصلة عن البيت ما هو داخل المسجد وأخارجه ومحل عدم الزوم في المنفصل عن البيت وحزته أن لم ينو أحد التكسب الحج أو العمرة فله نواه فإنه يزمه حينئذ الاتيان ماشيا إلى ذلك المحل ويدخل مكة محرما ما قوى وصار كالنصل عندا كثر الشيوخ وعزاه عياض للدونة (ص) من حيث نوى والاحلف أو مثله أن حث به (ش) يعني أن من نذر المشي إلى مكة أو حلف بذلك وحث به فإنه يزمه المشي من موضع فواه في التذلل والحلف فإن لم تكن به نية فإنه يزمه المشي من موضع نذره وفي الحلف من موضع حلقه فإن حث بموضع غير موضع الحلف فإنه يزمه المشي منه أن كان مثل موضع الحلف في البعد فإن كان دون موضع الحلف ولو يسيرا رجع لموضع الحلف ومشى منه وقبل إلى البسير عشى من موضعه ويهدى والمراد بالتبعية في المسافة لا في السعوية والسهولة ومتضى قوله أن حث به أنه إذا مشى من مثل موضع الحلف ولم يكن حث به أنه لا يجوز وكلام القمى في ذلك يفيد أنه يجوز ونقل الشارح وابن عرفة وغيرهما يدل على أن الحث به ليس بشرط (ص) وتعين على اعتد (ش) يعني أن من نذر المشي إلى المسجد مكة مثلا ولا نية أنه يزمه أن عشى من الموضع المعتاد للعائدين وغيرهم والمطالعين فقط وأما المعتاد لغيرهم فقط فلا عشي منه ونزل المعتاد للعائدين فإن لم يكن إلا شدا عرف بموضع ولا هناك نية فمن حيث حث أو نذر (ص) وركب في المنهل (ش) أي في مكان النزول لمواضعه وما يتعلق به أعني أن يكون فيه ما دام لا (ص) والحاجة (ش) أي وركب في طريقه لحاجة نسبا أو عاد لها أو جهاد فارق ماقبله (ص) كطريق قري في اعتيدت (ش) يعني أن من نذر المشي إلى مكة فله أن عشى في الطريق القريب أن كان معتادا للمشى فيه فإن لم تكن معتادة فليس له أن عشى منها وظاهر كلام الشارح كعبارة المواضع اعتبار الاعتداء ولو لغير الحالفين والذي يقره أكثر شيوخنا أنه انما يعتبر الاعتداء للحالفين فقط أولهم وآخرهم أما لو اعتيدت البعدى للحالفين والقري لغيرهم مشى من البعدى ثم إذا كان كل من القري والبعدى معتادا فله المشي في أيهما شاء أو أن لم تعدوا واحدة منهما فإنه عشى البعدى كما أشاره (٥) فشرحه (ص) ويجوز اضطره (ش) يعني أن من يزمه المشي إلى مكة وهو في جزيرة في الصبر مثلا ولا يمكنه الوصول إلى البر إلا في السفن فإنه يجوز له أن يركب في السفينة إلى البر ثم عشى ما بين من طريق مكة وقوله ويجزى المصطوف على يحصل في المنهل وقوله ويجزى يدخل في عمومه القديم والحادث (ص) لا اعتيد على الراجح (ش) يعني أن البحر المعتاد لغير الحالفين كالتجار والنجار لا يركب به بل عشى من محل اعتداد الحالفون للمشى منه وأما لو اعتاد الحالفون ركوبه يركبه (ص) لتعلم الأفاضة (ش) يعني أنه إذا جعل مشيه

على تلك الناحية ولا منية للأراضي بقى أن المناصب أن يقول المصنف من حيث قوى والأعتد والاحلف أو نذرا أو مثله وقول المصنف وتعين الخ لا يفيد بيان المرتبة (قوله ونزل المعتاد للحالفين) وأما لو لم يكن الحالفين معتادا أصلا وليس هناك الاعتداء لغيرهم فإنه عشى منه نية عليه حج (قوله وركب) أي جواز (قوله لمواضعه) متعلق بركب أي ركب لمواضعه والأمور التي تتعلق به فيما كان من معنى التقديم ولا يتم منه بأن يرجع هو ونزل عن دأته وعشى منه (قوله وظاهر كلام الشارح كعبارة المواضع اعتبار الاعتداء ولو لغير الحالفين) ولو كان الحالفون اعتادوا وغيره فاقوله والقى الخ مقابله لكن الظاهر أن المواضع لا يقول ذلك (وان لم تعدوا واحدة منهما) زاد في لجج وانظر إذا مشى في القري التي لم تعد هل يأتي بالمشي مرة أخرى أو يتفرق ليا بينها وبين البعدى من التفاوت فيكون بمنزلة ما ركب فيفضل فيه فصله والاول هو الأنفهر انتهى (قوله ولا يمكنه الوصول الخ) ظاهر العبارة أنه إذا أمكن الوصول بالمشقة بالتخليق فإنه لا يجوز له الركوب وتعين عليه التخليق أي فلا يركبه إلا إذا تعذر التخليق

ثم إن كانت مسافته قليلة جدا فلا شئ عليه وإن كانت قليلة وله بال فعله الهدى وإن كانت كثيرة ونزل الرجوع ومشاه إلى كركب فيها وإن لم يزل فعله الهدى كن يقدري على الرجوع عشى ما ركب فيه كثيرا فيجوز في ركوبه ما جرى في ركوب المسافة من نذر المشي والظاهر أنه إذا كانت تحصل لمسافة فادحة بالتخليق يجوز له الركوب (قوله بل عشى من محل اعتداد الحالفون للمشى منه) فلو اعتاد الركوب غير الحالفين ولم يعتد الحالفون شيأ فبينه حج بقوله بعد قول المصنف اعتيد ثم إن قوله لا اعتد أي لغير الحالفين

فانه لا مركبه ولا بد من اعتبار قيد آخر وهو ان يكون معتاد العالفين فان لم يكن الاما اعتيد لغرض العالفين فانه مركب وذكر الشيخ احمد
ومحقق نت ما يقوى كلام عي خلافاً لظاهر عبارة المواقف فانه لم يبق كلام ابن نونس (قوله وعلى هذا يقوئه الكلام على سبي العرة)
وعلى الاول يقوئه الكلام على السبي اذا اخرج بعد طواف الاضحية (قوله ورجع الخ) هذا اذا كان ركوبه في غير المناسك فلو ركب فيها
فلا يجب عليه الرجوع بل لو اقام بمكة الى قابل فخرج ومشاهداً لجزءه ولا يلزمه (٩٩) الرجوع على الفور (قوله ان ركب كثيراً) أي

ولو اضطراراً (قوله بحسب المسافة)

متعلق بمسافة أي ان الكثرة

والقلة باعتبار المسافة حيث استوت

المسافة فيه معافي الصعوبة أو في

السهولة والآن وانظروا وبحسب

صعوبة المسافة وسهولتها وأنها

وخوفها مع المسافة حيث اختلفت

المساحة في ذلك ويعول في الكثرة

المذكورة على قول أهل المعرفة

بذلك (قوله فعليه وجوباً ان يرجع

ثانياً) أي من بلدان كان قد

ذهب للذهاب أو يرجع لموضع الركوب

ان كان قد مكث بمكة للعام القابل

(قوله على المشهود) ومقابلته بالان

المأشور من أنه يرجع فمضى

جميع الطريق وقبل اذا كان قد

ركب الجبل أو لا قبل لا يرجع ولو

ركب كثيراً (قوله ويؤخر طعام

رجوعه) فان قلتم أجزاع

الكره قد كره الشيخ أحمد فالتأخير

حيث أنه منسوب (قوله الجابر

النسكي) الذي هو الحج وقوله

والجابر المالكي الذي هو الهندي

(قوله بحسب المسافة) أي اذا

استوت المسافة صعبة وسهولة

كانت قدم (قوله يعني) وكذلك يلزمه

الرجوع في العام القابل أي من

بلدان كان ذهب للبلد وأمان

كان قد مكث في مكة للعام القابل

فمضى قوله يلزمه الرجوع أي يلزمه

الى مكة في حج فانه يلزمه أي ينشئ لتقام طواف الاضحية فيركب في رجوعه من مكة الى منى
ويركب في رمي الجمار وأمان أن طواف الاضحية فانه يعني في رمي الجبل قوله لتقام الاضحية وله
بسمه لا ركوب ولو لم يكن راجع لقوله والمشي لمسجد مكة والغيران فوي نسكا كما هو مشهور
(وسمعا) يصح رجوعه للعمرة المفهومة من الكلام وللأضحية المتقدم ذكرها والمعنى على الاول
انه اذا جعل مثبته الى مكة في عمرة فانه يلزمه المشي الى تمام سبقتها فقط وأما الحلق فانه من
واجباتها لمن أركبها والمعنى على الثاني انه اذا جعل مثبته الى مكة في حج فانه ينتهي مشيه
لتقام الاضحية وسمعا ان كان يرجع أولاً وعلى هذا يقوئه الكلام على سبي العرة (ص)
ويرجع وأهدي أن ركب كثيراً بحسب المسافة (ش) يعني أن من لزمه المشي الى مكة أو الى
المسجد الحرام بأن تنزل ذلك وحلف وحث فلما مشى ركب كثيراً فقلبه وجوباً ان يرجع ثانياً
في العام القابل يعني ماركبه فقط على المشهود وعليه هدى لبعض المشي ويؤخر طعام
رجوعه ليصنع الجمار النسكي والجابر المالكي ولو تقدم في عام مشيه الاول أجزاء والقلة والكثرة
في ذلك بحسب المسافة فقد يكون الركوب كثيراً وهو قليل بحسب المسافة كن لزمه المشي
من أفر بقة وقد يكون الركوب يسيراً وهو كثير بحسب المسافة كالمصري والمدني وما أشبه
ذلك ولا يهزأ أن ينشئ عدداً بأم ركوبه اذا قد ركب ركوبه أولاً ولزوم الرجوع في غير اليسير
جداً أو البعد جداً كما في بيان ذلك (ص) أو المناسك والاضحية (ش) يعني وكذلك يلزمه
الرجوع في العام القابل اذا ركب المناسك والاضحية معاً لان ذلك لما كان مقصوداً بالذات وان
كان يسيراً في نفسه أشبه الكثير والمناسك هي أفعال الحج من حين خروجه من مكة الى
رجوعه منه لمشي والاضحية هي رجوعه من منى الى مكة لطواف الاضحية ومثلها للركوب
المناسك فقط لا الاضحية فقط واذا رجع في العام القابل فانه يعني أما كن ركوبه وعليه الهدي
استحباً كما في كلام المؤلف لان بعض العلماء لا يرى المشي الى مكة فقط وقوله أو المناسك
معطوف على كثيراً أي أو ركب في فصل المناسك وقوله والاضحية الواو بمعنى مع لا يعني أو لئلا
ينافيه قوله كالاضحية فقط (ص) نحو المصري (ش) هو فاعل رجوع والمعنى أن المصري حكمه
حكم القرين في لزوم الرجوع يعني ماركب وقوله شيوخنا يترجمه رجوع وأهدي بركب وأهري
شروا المدني وسياق حكم العيد على قوله وكأفر يقف فانه يلزمه الهدي فقط من غير رجوع
فاشتمل كلامه على الاسماء الثلاثة (ص) قابلاً يعني ماركب في مثل المعين (ش) يعني
انه اذا لزمه المشي بأن ركب كثيراً وقلتم يلزمه الرجوع في العام القابل يعني أما كن ركوبه فاذا
رجع في العام القابل فانه يرجع في حج ان كان حينئذ قد مضى أو فاما وفي عمرة ان مضى أو فاما
فان سأل لم يجز وقوله قابلاً صفة لغيره أي من قابلاً وهو أولى من تقديره عاماً قابلاً لشعوره بان
يدرك الحج في عامه أو لئلا يكتفه فيه الرجوع في عمرة (ص) والافه الخالفة (ش) أي

التوجه لقطعا (قوله الى رجوعه منه) أي من عرفات أي الى رمي جرة العقبة (قوله الى مكة) فقط لا الى عرفة ولا من عرفة فارجعه

لمنى (قوله لان بعض العلماء يقول ان الانسان اذا نذر المشي الى مكة لا يلزمه الا المشي الى مكة وأما الذهاب لعرفة

أو غير هان لا يلزمه المشي في ذلك وهو تعليل لقوله وعليه الهدي استحباً (قوله نحو المصري) وكذلك ما توسط بين مصر وافر بقة وأولى

القرين بين مصر وأما القرين بين افر بقة فعلى حكم افر بقة كذا ينبغي أخاه عي (قوله يعني ماركب) أي ان نذر لم اذا كتبت

أما كن ركوبه بمنبوطة الى الشيء الجميع لانه لم يأت بقدره (قوله لشعوره ان يدرك الحج في عامه) لا يعني أن الرجوع في سبيله ليس

المراد أنه يرجع من بلد لانه لا يعقل الا في عالم اذا كان ذهب لبلده وأما اذا كان في العام نفسه أى والفرض ان زمن الوقوف لم يأت فالرجوع ليس من بلد بل من مكة مثلاً اذا وصل اليها أى أما كن ركوبه فيمشيها فلان ذلك آخره الثاني عام فانه يجزئته أنه أوالحسن عن عبد الحق (قوله بنى وعرفة) أى الكائنة بنى وعرفة (قوله لان علمها أقصر) أى فليس فيه تلك المناكث التي في بنى وعرفة (قوله وناولها غيره ما على جواز الخلفه ولو كذب وألالمناكث) لكن يقال انه اذا كان في الاول ركب المناكث ورجع في العام الثاني وأتى بعمره لا يأتى منه مشى فلا تافد في رجوعه انه لم يكن له فائدة الا لو كان يقرب على الرجوع مشى مع أنه متى أتى بعمره لا يترتب على الرجوع مشى الآن يقال ان المراد انه وان كان يحرم ما بعمره في العام الثاني يذهب وحشى أما كن الركوب في حال اسراره بالعمرة وهذا يستبعد في قسمونه (١٠٠) نظهر اعتماد التفسير (قوله حيث نزل حين خروجه) وأدلى بجزء ذلك انها نزل

وهي ظن الجز أو اعتقادها أو الشكها
وطنها أو اعتقادها معها أو شكاها
(قوله مع الهدى) أي استحيابها هذا
للعذر أو لم يخرج به العذر فقلعه الهدى
ولولا كمالان العام المعين لشي قد فسد
الهدى هذا صا دق بقطعه على كمال
ذكر المقابل له الذي هو قوله والاشي

وعشرون (قوله كما إذا ركب الخ) غنبل
 نج أوفاته لعذر كمن أومشى فيه وفاته
 لم أن الصورت (قوله ولزمه قضاؤه)
 أمامها أو انظر الأسع (قوله على ما فسه
 قوله فهو مقابل لا تظهر المقابلة لأنه
 ع) هذا ظاهر أن يقدر على منى شيء

عمارك فان قدر على مشي بعضه فان كان يسيرا بحيث لو ركب لا يلزم فيه شيء او يلزم فيه الهدى فقط فلا يرجع وان كان فوق ذلك
فخرج ويظن في الباقي فان كان بحيث لو ركب وجب فيه الهدى ركب واحد وان كان دون ذلك ركب واحد وهذا هو الظاهر من
شرح سب (قوله وكافر يقي) معطوف على كان قل فيقرأ المطفوف عليه بفتح الهمزة وبأن المصدرية وتسبق مع ما بعدهما بصدراى
كقيل وكافر يقي لاجل ان يعطف اسم على اسم ولا يصح قراءة ان بالكسر وما بعدها فعل لانه لا يصح عطف اسم على فعل صريح (قوله
نسبة الى افرقيسة) حيث باقر يقي بن اربعة ملك العين لانه اول من اقتضاه الله البكرى (قوله وكان تفرع الخ) قال الخطيب ولم اومن
صريح وجوب الهدى بل ظاهر كلام النحوي انه لا شيء عليه (قوله في غير العاد الخ) واما العاد كالفرق في غير عصر الشهور وشقوه لياتي
لبيان الخ فلهذا ولائهم كان لعذارا لا (قوله وسوا فرق منبه لعذارا لا) (١٠١) لكن مع عدم العذارا ومع العذارا لا (قوله)
على ظاهر المودنة) ومقابلها ما

على قوله كان قل أي فلا يلزمه إلا الهدي وهذا في خروجه للزلة الثانية أما الأولى فقد مر أن
لمن أولاً القدرة (ص) وكثير بقي (ش) تقدم أنه أخيراً جمع ثانياً نحو المصري لأن بعد تدان
من مكة بعداً كثيراً فإنه لا يلزمه الرجوع ثانياً إذا ركب كثيراً في الأولى وأما يلزمه الهدي فقط
كلا فرقي لبعدهما ومشتق رجوعه وأفرقي بنسبة إلى أفرقية بكسر الهمزة وتشديد الباء
وتخفيفها (ص) وكان فرقه ولو بلا عذر (ش) يعني أن من لزمه الشيء في مكة ففرق الشيء
على غير العادة بأن شئ مدة وأما مهمه أخرى ثم كذا إلى أن وصل إلى مكة فأن ذلك لا يجوز
وهدي فقط وسوا فرق منه بعداً وألفه على ظاهر المدونة وظاهر كلام المؤلف الأجراء
ولو أنهم وجب في عام خر وهو قول التنوخي خلافاً لـ (ش) (ص) وفي لزوم الجميع بمعنى عقبة
وركوها أخرى تأويلان (ش) صورتها مثل الشيء في مكة أو طلف بذلك وحشني عقبة
وهي رأس ستة أميال وركب أخرى ففعل كذلك طول طريقه فهل يلزمه في العام التناول
أن يحشي الطريق كلها لا يميزه من محشي لأحسب بذلك من الرخصة العادلة لركوبه جميع
الطريق أو ما يقر به من ذلك أو يلزمه أن يحشي أيا ما سكن ركو به فتأويلان ومعلمها إذا
كانت أيا من ركو به يوماً كن منه مضبوطة ولا أمشي الجميع بانفاق وفرض المؤلف في
التناقص والمال وركب كثيراً جمع وأهدى ولعل الأهدى فقط كالمس (ص) والهدي واجب
الأفغن شهد الناسك فغلب (ش) يعني أن الهدي في جميع ما مر واجب أي سواء وجب
معه الرجوع إلى مكة أو لا الأفغن شهد الناسك راكباً أو أفاضه وأهمل فاته نديب في
سنة الهدي (ص) ولومشي الجميع (ش) يعني أن وجوب الهدي ونهيه حاصلان ولو لمشي في
رجوعه جميع الطريق في العام التناول لأن الهدي ترتب في خدمته فلا يسقط عنه بمعنى غير
واجب (ص) ولو أنفسد أمته ومشي في قضاءه من الميقات (ش) يعني لو نذر الشيء في مكة أو
حلف بذلك وحشني بفعله مشبه في حجة ثم أنفسد الجميع وأغريه على أن يفته ما شاء أو
راكباً عليه هديان هدي الفساد وهدي تبعيض الشيء في العمان لأن الشيء بعد الأجرام
في فساد أفعي واعتبر الشيء قبل الفساد فصار تبعيضه وإذا فته على شيء في قضاءه من موضع
أنفسد وقد علمت أن الفساد إنما ينسلط على ما بعد الأجرام وسواء أحرماً أو لأم الميقات أم لا

في معنى ثاني عام في تلك الحجة الامبال فلواتفق انه احرم قبل المقات بخمسة امبال واقسده بعده كذلك فمضى من جهة امبال قبل المقات وهذه التي اشار اليها الشارح بقوله فلواحرم اول المقات الخ فلواحرم بعد المقات بخمسة امبال ثم افسده فانه بمعنى من موضع الاحرام واعلم ان المتخصص الخفي انه يصرح من المقات الشرعي ولا عبرة بما قدمه من العام الاول فقول الشارح فانه بمعنى في فضائه من موضع الافساد اي وان كان يحرم من المقات خلافا لما ثبت في كسبه ويقولون عجم لواءحرم قبل المقات لا تبني ان يحرم منه ثانيا وبشي من محل احرامه بل يصحح المني القاسد في الاول اه **تنبيه** في قوله لان المني الخ واضع فياذا انعم ما شيا وما اذا انعمه راكبها فاهذا تفريق المني اذا اتي بعضه في زمان وبعضه في زمان آخر **قوله** من موضع افسد) الاولى من موضع احرامه وقوله من موضع الافساد الاولى ايضا من موضع الاحرام وحاصل ما في المقام انه معنى ثاني عام من موضع الاحرام من العام الاول كان الاحرام اولاً من المقات اقول اول بعد واما الاحرام ثاني عام فهو من المقات ويحاج بان المراد من موضع الافساد اي من موضع قسط عليه

الاقساد فهو من الاحرام (قوله فانه يجعله في عمرة) أي يتصل منه بفعل عمرة (قوله وله أن عشي) أي عليه أن عشي (قوله وأما من نذر الحج ماشيا) محتملة قوله يعني أن من الحج ويتصل منه بفعل عمرة ويدل عليه عبارة عب فانه قال وأما من نذر الحج ماشيا فانه يتصل منه بفعل عمرة فانه إذا قضاه ركب فيها الألف بقية المناسك وهي ما زاد على السبي (قوله الألف بقية المناسك) المناسك الألف المناسك لأن الذي بعد السبي الواقع يستلطف أو القدر المقدم انتهى المناسك (قوله إن لم ينذر) بقية الياء لكن الفاء مضمومة وأمكن سورن لانه فعله ثلاث من باب نصر أو ضرب (قوله وجعل في حج) (١٠٢) ظاهر في قوله أو مشيا مطلقا وحلف به كذلك وأما بالنسبة لقوله

بأن نذره عن فلامعني لكونه جعله في حج والقرض أنه نذره عن الحج لا يجوز عن العمرة والحج أو أن قال نذره على المشي لكثرة في عمرة الألف حين نذر وجسه فوي الحج القرض الذي هو عليه والعمرة التي نذر المشي لها فهو في المعنى طارئة وقوله وجعل في حج بالنسبة لهذه أنه جعله في حجة القرض مع العمرة ولعل الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم في الصوم من أنه إذا فاد نذرا لم يجز عن واحد منهما أن الصوم لا يقبل النسبة فأنشبه الصلاة وهي إذا شرك في نيتها تبطل ولا تجزئ عن شيء مما فاد الحج يقبل النسبة في الجلة فبعد شبهه بالهالة (قوله فلا يجب فعل هذا) أي بل يستحب جعله في فعل عمرة كما يفيد كلام أبي الحسن والحلاب (قوله وفي الساسي خلافه) لأنه قال وظاهر كلامهم ولو لم يأت الترخي بناء على أن ما في النسبة أصالة لا يجوز إلا أنبان بغيره انتهى ولو أحرم حين أتى المقتات بحجة الاسلام أجزأه نذر في عن نذره بعمرته أو بحجته أو حتى من حيث أحرم أولا ولو أحرم لم ينز فرضا ولا نذر انصرف للقرض فانه بعض

فقول المؤلف ومشى من المقتات أي كان أحرم أو لا من المقتات فلو أحرم أولا قبل المقتات وأفسد جميع قبل المقتات فله عشي في قضائه من موضع الاقساد من المقتات (ص) وإن فانه جعله في عمرة وركب في قضائه (ش) يعني أن من نذر المشي إلى مكة فجعل مشيه في حجة ولم يكن عين في نذره وأحلفه بجاولا عمرة فقاته الحج الذي أحرم به فانه يجعله في عمرة لزوجه إلى عمل عمرة يتصل بهما من وجبه ونقض به نذره وله أن عشي فيها تمام السبي ثم يقضي حجه الذي فاته على حكم القنوت وركب في قضائه جميع الطريق لأن النذر قد انقضى وهذا التماس هو القنوت وعليه هدى لغوات الحج وقيل يلزمه المشي في المناسك والأول مذهب المدونة وأما من نذر الحج ماشيا فانه قاله ركب في قضائه الألف بقية المناسك والمراد بقية المناسك ما زاد على السبي بين الصفا والمروة فانه عشي فيه (ص) وإن حج نذره وفرضه مفردا أو فاد نذرا أو عن النذر وهل إن لم ينذر حجاً أو بلان (ش) صورته أن شخصاً عليه حجة الضرورة ونذر المشي لكثرة وجع ناو نذره وفرضه مع مفردا أو فاد نذرا بأن أحرم بالعمرة وقدمه في نذره وجعلها عن النذر والحج عن القرض أو أحرم بالحج والعمرة معا فوي بما فاد نذره بطريق الاشتراك فانه يجزئ عن النذر في الصورتين ولا يجزئ عن القرض وعليه قضاءه فبالا وهل أجزأه من نذره فقط وعدم أجزأه عن القرض مقيداً إذا لم ينذر أو يعني في عينه بهما بأن نذره أو مشيا مطلقاً أو حلف به كذلك وجعل في حج وأما من نذر الحج ماشيا أو عشي في عينه فوي بحجه نذره وفرضه فلا يجزئ عن واحد منهما وهو قول ابن الموز أو أجزأه من نذره فقط غير مقيد بل هو مطلق في ذلك تأويلان (ص) وعلى الضرورة وجعل في عمرة ثم حج من مكة على الفور (ش) يعني أن من نذر المشي إلى مكة بأن نذره نذرا بهما أو حلف به وحدث وهو ضرورة أي لم يجب حجة الاسلام فمطلوبه أن يركب في مشيه في عمرة فيدخل مكة بطواف البيت ثم يسبي بين الصفا والمروة ويصلق أو يقصر وقطع من عمرة وانقض نذره ثم حج حجة الاسلام من مكة وهذا على القول بأن الحج على الفور ويكون متعاضداً لهما ما على القول بالتراخي فلا يجب فعل هذا ونحوه في ح وفي الساسي خلافه وأما المؤلف فعقوله أن غير الضرورة ليس كذلك فخص بين أن يجعل مشيه في حج أو عمرة وظاهره كالدونة سواء كان مغرباً أم لا وهو كذلك فقوله بجعله أي جعل مشيه الذي قصده أجزأه من عمرة ثم جعل منها ثم حج من عامه لانه أرفق بقوة على الفور متعلق بيجب أي على القول بوجوب الحج على الفور (ص) وجعل الاحرام في أنا محرم أو أحرم أن يقيد يوم كذا (ش) يعني أنه إذا قال أنا محرم بصفة اسم الفاعل يوم كذا لم يجب أو عمرته فانه يجب عليه انشاء الاحرام من ذلك اليوم وكذلك إذا قال إن كنت فلاناً وإن فعلت

(قوله وظاهره كالدونة) هنا متعلق بمفهوم قوله وعلى الضرورة وقوله سبي كذا في نسخة مصححة بل وبخطه في ل وهو الموجود في الشيخ أحمد الزرقاني لأن أصل العبارة وكان تكة التعميم أنه إذا كان مغرباً سبياً ثم حج أنه يصرفه في حج لكونه محله مبيداً (قوله يعني أنه إذا قال أنا محرم بصفة اسم الفاعل يوم كذا) أي أنا محرم يوم أقبل كذا فانه يوم يقبله يلزمه الاحرام كذا فأقاده جهر أي نذره على أنا محرم يوم أقبل كذا والظاهر أن ما فاد بهرام ليس بلازم بل مثله لله في أنا محرم يوم كذا ومنه إذا قال إن فعلت كذا أنا محرم يوم كذا كالمثال الذي بعده (قوله وكذا إذا فاد) ٢ أو لم يصح بذلك لكن فوي يوم حنة

٣ (قول المحقق قوله وكذا إذا فاد) ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا ذلك ٨١ مصحح

(قوله لان التقيد) أى القى هو الشرط عند العائنين (ثم أقول) وفيه تطور لان التعلق بالشرط من قبيل المطلق وسبباً فى التحريم من المطلق لا مشهور إنما إذاقوا الاحرام يوم الحلت ثم الاحرام يوم الحلت ولولا قوله لان القصد الخ لجلت عبارة على ذلك (قوله) ولا يؤخره عند مالك لا شهر (الرجح) ذكرتم ما تفصله لان التقدير فرصة على ارادة القوية وهذا قول مالك وقال عبد الوهاب لان النذور المطلقة مجملها على الفور وأبعد السبب الذى علق عليه انتهى فظاهر ان كلام عبد الوهاب بمقابل وتأمل (قوله حبس قيد) أى يوم كذا الفظأؤنة لان المراد بالقيد الذى فيه المصنف يوم كنا والحاصل أن إتيانه بالجلمة الأسمية كالتحريم أو الفعلية كانا أحرم يوم كذا فلا يلزمه الانبذ كأن يقول لله على أو على أن تحرم الخ أو بقصد بقوله أن تحرم الخ التزم ذلك وأما مجرد الالتيان بالجلمة الأسمية أو الفعلية فلا يلزم فيه شي وهذا ظاهر فى النذور أى دون التعلق قال المازرى قول أن تحرم ركعتين بعد غدا فإنه لا يكون محرم ما فى وقت بعد غدا الانبذ انتهى وأما التعلق على أمر قصد عدمه كان كلف فلا نأفأ تحرم وأحرم يوم كذا فإنه من وجده المعلق عليه فالتعلق على أمر قصد عدمه دليل على الالتزام وعبارة خشيت كالعمره مطلقاً أى غير مقيدة يوم كذا مع كونها مقيدة بالاحرام بأن قال مثلاً ان كلف فلا نأفأ تحرم بعمرة تخاف فرضها المدونة أم الوالم يشيده بالاحرام ما قال ان كلف فلا نأفأ على عمرة وأما ابتداء على عمرة فلا يلزمه تعجيل الاحرام بل يستحب وكذا قوله لا الحج (١٠٣)

كذا فانا احرم بصيغة المضارع حج او عمرة ثم كالم فلا نأوفعل الشيء المحلوف عليه فانه يتعين عليه انشاء الاحرام من وقت ختمه لان القيد قد رتب على ارادة القنوة وهذا شامل للحج والعمرة ولا يؤخر عنه ذلك لا شهر الحج ولا وجود رقة لانه متيق على نفسه حيث يقيد بغيره ويتيق على احرامه فقرة يجعل اتم انشاء الاحرام فيجب بدفعه عن التمتع الاولى وقوله ان قيد اليوم كذا لفظا ونية (ص) كالعمرة مطلقا لم يعدم حصية (ش) أى كما يجعل الاحرام بالعمرة ناذرها حالة كونه مطلقا بكسر اللام أى غير مقيد بزمن ان وجد حصية كما اذا قال ان كنت فلانا فانا نأجرم أو احرم بعمرة وكله فان لم يحسمن بعبه فلا يلزمه تعجيل الاحرام حتى يعهد وأما المقيدة بغير الاحرام بها ولعدم حصية كالحرم فقرة كالعمرة تشبيهه في وجوب تعجيل الاحرام ولا يصح فتح الاحرام من مطلقا لقتضاه ذلك أن التعجيل في العمرة لا يفيد من الشرط المذكور سواء قيد بأم لا وليس كذلك (ص) والحج والمشي فلا شهره (ش) معطوف على العمرة أى لا نأجر الحج والمشي حال كونه مطلقا فلا يلزم بالتعجيل تحذف مطلقا من الثاني لدلالة الاول عليه كما قال ان كنت فلانا فانا نأجرم أو احرم حج أو قال ان كنته فعلى المشى الى بيت الله الحرام واذا لم يؤمر بالتعجيل فليزعم كل منهما عند أشهر الحج فقرة فلا شهره جواب شرط مقدر كاترى واللام بمعنى عند وهذا اذا كان يصل الى مكة في أشهر الحج وان كان اذا خرج من بلده في أشهر الحج لا بدركه فان يجب عليه أن يجرم وان عسى من الزمن القى اذا خرج فيه يصل الى مكة في أشهر الحج وإلى هذا أشار بقوله (ان وصل والاخر حيث يصل على الاظهر) أى فيجعل

مقيد بالارحام ولا الزمان فلا يلزم التجهيل بل يستحبها أو عر وجود حجة أم لا في أشهر الحج أو غيرها هذا المخلص من كلام أهل المذهب فلتقفه بالعين وشذعه بالفتن ومن غرض الظرف عمافي كلام الشروح (قوله أي أنشاء الارحام) عندنا بان ذلك اليوم لأن المراد ظاهره من تعجيل الارحام الآن فيدبر دقوة ذلك من غير حصول المعاق عليه ومن غير انبان اليوم (قوله غير التجهيل) الاولى أي تهيئة الارحام حين قوة انما عزم يوم كذا انما فعلت كذا أو انما عزم يوم ففعل كذا (قوله أي كما يجهل الاحوام بالعرفه تاندها) التجهيل هنا من يوم التذخر والاحت والحاصل ان المقيد بالشرط من قبل المطلقة (قوله فيجهل الاحوام) أي ما يجهل على نفسه ضرر ان الارحام (قوله وليس كذلك) أي لانه اذا قيد بحرم ولا يشترط ذلك الشرط (قوله غنظ مطلقا من الثاني) أي الذي هو قوفه لا الحج والشي (قوله لانه الاول عليه) أي التي هو قوفه كالمر مطلقا (قوله فانه كل منها عند أشهر الحج) فيه نظر بل قوله فلا شهره راجع الحج مخصوصه وأما تانذر المشي فلا يجب عليه القور ويعنى في أي عام أو أود (قوله وان كان اذ خرج الحج) أي كل لغري (قوله على الاظهر) اعلان الذي قال من حيث اصل ابن ابي زياد وقال القاضي بخبر من بلده غير عزم أو انما أدركته أشهر الحج أحرّم وقال ابن عبد السلام الظاهر مذهب أبي محمد ظاهره أن المؤلف أراد فكل ينبغي أن يعبر بصح أو أخصن والحاصل أن التقيد يوم كذا املا يجب تفعل الاحرام عند ذلك الزمن سواء كان النسب رؤا والحواف بها أو عزم سواء وحد وقفا أم لا وأما عند علم التقيد

فإنهما يفتقران فلا يحرر بهما إجماعهما بشرط وجود حصة فقط ولو قيل أشهر الحج وأما الحج فلا يجب التحجيل وإنما يلزمه عند أشهره أو من حيث يصل انتهى (قوله من الوقت الذي يصل فيه) أي إذا خرج فيه يصل للمكة في أشهر الحج (قوله يخرج من قوله ويحل الأحرار ومن قوله الخ) نسج لأنه لا يخرج من ذلك بل معطوف على العمرة كما تقدمه وأيضا لأخراج فرع الدخول ولم يكن دخلا في العمرة (قوله ولا كفارة عين على المشهور) خلافا لما روي عن مالك أن عليه كفارة عين (قوله ما بين الباب إلى المقام إلى زمزم الخ) والذي في المطايوت وهو رام الحطيم ما بين الباب إلى المقام وقال ابن حبيب الحطيم ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام أو محمد بن تميم تفسير ما بين حبيس ذلك كله حطيم الجدار من الكعبة والقضاء الذي بين البيت والمقام إلا أن انتهى فحاصله أن الحطيم الفراغ إلا أنه قد تقدم أنه يلزمه فيقتضي أنه بعض حائط البيت (قوله يحطم القنوب) أي يهلك القنوب أي الدعاء فيه (قوله جعله على أنه أراد بناءها) وكذا إذا بردشيا (قوله ولو أراد أنه ينقض عليها) (١٠٤) كذا في نسخة بتأنيث الضمير (قوله لم) أي ثلثة (قوله يعني أنه إذا قل كل

ما أكسبه في الكعبة) ذكره في الشامل (قوله أو هو صدقة) ذكر ما ينشد (قوله فانه لا يلزمه شيء) ظاهر سؤاله كان في عين أو غير عين وليس كذلك بل يصدق بعدا إذا كان في عين بأن علقه على ما يقصد امتناعه كان كل شيء يدا فكل ما أكسبه أو أفيده صدقة ولم يصدق ذلك بحد أو مكان أو مال أو شيء على وجه النذر بأن نذر التصديق بمسح ما يكتسبه أو يفيد قوله قد عني صدقة كل ما أكسبه أو أفيده فانه يلزمه ثلث ما يكتسبه أو يفيد لانه إذا لم يكن من المال لا يكتسبه فيه كالأداء أو مكان أو وجه العين وقيد بزمن أو مكان أو وجهه وهذا كله إذا لم يجعه لعين والألزامه في الصور كلها (قوله كن عسفي الطلاق والعنق) كما إذا قل كل امرأة أتزوجه طائعا فلا يلزمه شيء أو قال كل رقيق أملاك فهو

الأحرار من الوقت الذي يصل فيه والمؤلف استعمل حيث هنا في الزمان وهو قليل في العربية ولو قال متى بل حيث كان أولى فقوله الحج يخرج من قوله ويحل الأحرار ومن قوله كالعمره مطلقا أي أنه يحل الأحرار في العمرة المطلقة لا في الحج المطلق والمشي أي الذي لا يقيد بحج أو عسرة (ص) ولا يلزم في مالي في الكعبة أو بابها (ش) يعني أنه إذا نذر ما في الكعبة أو بابها فانه لا يلزمه التضرب في ذلك ولا شيء عليه ولا كفارة عين على المشهور ورويه ما في الحطيم ونحوه لانه نذر لا قربة نفسه والحطيم هو ما بين الباب إلى المقام إلى زمزم وسمى بذلك لانه يحطم القنوب كما يحطم النار الحطب حال في المدونة لانه لا ينقض فتعني أو بالحسن جعله على أنه أراد بناءه فذلك قال لا شيء عليه ولو أراد أنه ينقض عليها لم يزل ولو قال مالي في كسوتها أو طيبها دفع ثلثه إلى الحجية بصرفونه فيها إن احتاجت فانه في المدونة (ص) أو كل ما أكسبه (ش) يعني أنه إذا قل كل ما أكسبه في الكعبة أو في بابها أو في حطيمها أو هو صدقة للقراء أو هو في سبيل الله وما أشبه ذلك فانه لا يلزمه شيء في ذلك المخرج والمشتق وهو كمن عم في الطلاق والعنق أو ما أن عن زمانا أو مكانا فقل كل ما أكسبه في الزمن الفلاني فهو في الكعبة أو في رباحه مثلا أو قال كل ما أكسبه في المكان الفلاني فانه يكون في الكعبة أو في السبيل فانه يلزمه ثلث ما يكتسبه في ذلك الزمان أو ذلك المكان يدفعه لغيره في الكعبة بصرفونه فيها إن احتاجت إليه (ص) أو هدي لغريمكة (ش) حاصل هذه المسئلة أن من نذر ما يصح هديه بلفظ هدي أو لفظ بذقة فانه حرم مكة أو نواها أو أطلق لزمه سوقه لها حيث كان الحمل فربما يجهل يصل منه فان كان بعيدا فانه يشتري بقتنه مثله أو أفضل منه من مكان يغلب على ظنه أنه يصل منه وإن سمي بقتة غير مكة فان قصد تعظيمها حتى كأنها مكة لم يلزمه شيء وإن قصد الرفق بقراءاتها كذلك لانه نذر معصية لأن سوقه لغريمكة ضلال وإن من نذر ما يصح أن يهدي بلفظ جزو أو ربع أو نحو ذلك فان قصد عكة بلفظ أو نية تحريم مكة الآن بقلده أو بشعره فكأن هدا فحرم فيه نفسه لانه وإن جعله لغريمكة بلفظ أو نية أو أطلق لزمه ذبحه أو شحرمه بوضع نذره ولتصدق به وله أن لا يضره ويظم

المساكين

حرفا لا يلزمه شيء من ذلك (قوله أو ما أن عن زمانا أو مكانا فقل كل ما أكسبه في المكان الفلاني فانه يكون في الكعبة الخ) أي قصد الانفاق عليها لا البناء (قوله أو في رباحها) بنقطة يحطه فيكون الحليم لا الجاهل وهو كذلك في المصباح بالحليم فقرائه بالخلفا (قوله فانه يلزمه ثلث ما يكتسبه) الرابح ما قد تمنان أنه يلزمه الكل (قوله بلفظ جزو) إن قلت أي فرق بين جزو وبذقة قلت ذكر بعض شيوخنا أن البذقة ما به تذاذع في مكان مخصوص والجزو ما به تذاذع في مكان غير مخصوص (قوله فيصير عليه تفصيله) فان ساقه في حريم وقتبه في عرفه فذبحه في منى والافقي مكة (قوله أو أطلق) معطوف على قوله وإن جعله لغريمكة الخ أي وأطلق أي فليجعل له مكة ولا يغرمها باللفظ ولا نية (قوله لزمه ذبحه الخ) أي يحرمه بعنه ولو لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ولو قصد به الفقراء الملائمة ففقولهم من نذرنا الصالح وأراد به إعطاء الفقراء الذين هم موضع فانه يلزمه أن يعث به إليهم فنية لا يسعهم أن يهدى إلا فليصير أن يهدي لأن سوقه لغريمكة ضلال كذا أفاده عجم وأما ما لا يهدى به كتب أو دراهم أو دماحة أو طعام فانه قصد بطلان الملازمين للقرآن شرب أو لغيره ولو أغنياء أو سبله إليهم وإن قصد نفس النبي صلى الله عليه وسلم أو ولوي

أى التوابية تصديق به وعوضه وان لم يكن لهم قصد أو مات قبل علم قصده فينظر لعادتهم وانظر إذا لم يكن لهم عادت فان كانوا تارة كذا وتارة كذا ولم يقبل أحد الأمرين ولا يلزمه بعثتوا لسمع ولا زيت وقد على القبر الشريف وغيره ولو نذر فلان بعثت مع شخص وقبلة من صاحبه فاستظهر تعين فعله بجزء شرط الوافى المكر وهو لا يجوز له أخذه لأن أخرج مال الإنسان على غيره وجه القربة لا يخرج عن كونه ماله فلا يسوغ لغیره تناوله كذا فى عب (أقول) انظر قوله بجزء شرط الوافى المكر وقوله هنا يحصر ولا يكره (قوله فان أراد ذلك الخ) أى فان أراد ذلك لمزمه التصديق بجميعه اذا ملكه أى يلفظ جميع مال الصغير أو ليس كذا بغير جميع مال نفسه لان الذى نذر مال الغير قد أتى مال نفسه لنفسه (قوله ونذر هدى فلان) أى نذر على ان اهدى فلانا أى ان يصحبه هدى (قوله لما كان يصح أن يباع وهدى غنمه) أى بان يبيع التوب يعبر (قوله فيخص لزوم ١٠٥) الهدى الخ) حاصله انه اذا قل على هدى فلان فان كان فلان حرا الرمة وان كان عبدا لغیره فلا يلزمه شئ وأما عبده فيلزمه فقول الشارح فيخص لزوم الهدى من قوله الخ الشاهد ليس فى قوله وأعلى نحر فلان الذى لا يلزمه شئ بل فيما اذا لمسه كما اذا تلفظ بالهدى (قوله ولو قربى) قال فى لـ وأشار بالبالغة ليرد قول ابن الحاجب التابع لأن بشران كان أجنبيا فلا شئ عليه وان كان قريبا فعلى التفصيل الا ترى ومنه فى شب انتهى (أقول) الظاهر ولو أجنبيا بدل قوله ولو قربى بيان فلا شئ عليه مطلقا (قوله أن لم يلفظ بالهدى) أما ان تلفظ به كسمى هدى فلان أو نحو همد فافعله هدى وان قصد حقيقة النحر فلا شئ عليه لانه معصية وأما ان لم يقصد واحدا منهما فهو كالاول ثم لا يخفى أن قوله أن لم يلفظ بالهدى الخ صادق بصورتين حقيقة النحر وعدم نيته والمشهور فى الثاني أن عليه الهدى ولو لم يذكر مقام ابراهيم والتظاهر أن نية ذلك كذلك (قوله أود كر مقام ابراهيم) والمراد بمقام

المساكين قدر له (ص) أو مال غير (ش) معطوف على فى مالى من قوله ولا يلزم فى مالى فى الكعبة أى ولا يلزم التسدىق فى مال غير (ان لم يرد ان ملكه) فان أراد ذلك عند نذر ان ملكه فهدى أو صدقة فانه يلزمه اذا ملكه لانه تعليق والفرق بين نذر مال فلان ونذر هدى فلان هو أن مال الغير لما كان يصح أن يباع وهدى غنمه فكأنه اراد هدى غنمه وهو لا يملكه فلا شئ عليه كالتأمل عبد فلان حرا ومال فلان صدقة ولما لم يصح بيع الحرق كما تصدبه الهدى غنمه قلت فيخص لزوم الهدى فى قوله أود على نحر فلان الخ فلان الحريم هذا الفرق وسيأتى الكلام عليه (ص) أود على نحر فلان ولو قربى (ش) المشهور انه اذا قال لله على نحر فلان الاجنبى أو قال لله على نحر قربى فلان أو قال لله على نحر نفسى من كل مال ملك كالحرا أو ان فعلت كذا فعلى نحر ما وأنا أنحره أو هو بدنة فانه لا يلزمه فى ذلك شئ لانه معصية وقوله فلان أى الحرس وأما العبد فان كان عبدا بنفسه فعليه هدى وان كان عبدا بغيره فلا شئ عليه (ص) ان لم يلفظ بالهدى أو نذر أو يد كر مقام ابراهيم (ش) تقدم أن هذا عام فى القريب والاجنبى ومغفوسه فانه ان تلفظ بالهدى كسمى هدى فلان أو نحو همد أو نوى الهدى أو ذكر مقام ابراهيم أو غيرهم من أمكنة النحر كذكر أومى أو موضعان مواضع فانه يلزمه الهدى فى القريب والاجنبى معالان ذلك قرينة فى اراد القربة ولا فرق بين النذر والحلف (ص) والاجب حينئذ كسائر الهدى بدنة بقره (ش) يعنى حيث أمرنا بالهدى فى المسائل المتقدمة فانه يتدببه ان يكون من الابل فان لم يجد من البقر فالنحر يصدق الغنم فقول هدى حيث شئى من لفظ بالهدى أو نذر أو ذكر مقام ابراهيم أو نذر أو كاسحب فى نذر الهدى المطلق بدنة بقره ثم شاة لم يذكرها لانها آخر المراتب والاحية منصبة على المراتب والا فالهدى فى الجلف واجب وقوله (كذا لحلف) بالمسء وهو المشى بلا تفصل ولا خفى بمحتمل التشبيه فى الاستصحاب الا ان الاستصحاب فمما قلته فى حصة الهدى مع لزومه له وفى نذر الحلف ومثله الزحف والحبو فى استحباب الهدى يلزمه الحالج متعلا أو قافيا بمحتمل التشبيه بقوله (ولا يلزم فى مالى فى الكعبة) كالا يلزم الحلفا وما معه فى نذر الكاف داخل على الحلفا وفى نذر كالحلفا (ص) أو حل فلان ان نوى النعب (ش) يعنى أن من نذر أن يجعل فلانا الى بيت الله على غنمه أو أراد بذلك اتعاب نفسه فله لا يلزمه نحر حتى ماشيا وجوا أو يستحب له الهدى وليس عليه احتياج فلان (ص) والاد كزوج به بلا هدى (ش)

(١٤ - خرنى ثالث) ابراهيم قصصه وله اقام مصلاته فانه لا يلزمه شئ كما اذا نوى قتله ولو مع ذكر مقام ابراهيم أو جعل ذلك لاقسام ثلاثة ان قصد الهدى والنحر بقره ذلك اتفاقا وكذا ثبت لانية واذ قصد المعصية لم يلزمه شئ اتفاقا (قوله أو غيرهم من أمكنة النحر) ليست المزة لفتن من أمكنة النحر خلا لآلى الحسن على الرسالة (قوله ثم شاة) والفرق بين ذلك وما قدمه المصنف من سبع شيان عام نذر البدنة بلفظها وانما يقاربها البقرة أو السبع شياء وما هنا نذر الهدى المطلق أو ما يشبهه كنحر فلان بغيره من أفراد الهدى المطلق الشاة الواحدة (قوله الزحف والحبو) الزحف معصية وكذا الحبو العطف معا ولا يخفى أنه عصى فى نذر الحلفا مستعلا ن شاة أو جافى نذر الحبو عصى على العادة (قوله كالا يلزم الحلفا) أى ويلزمه المشى

(قوله فلاشي على الخائف الا حجاج الرجل) أي قلبي عليه أن يحج هو (تيسره) ان قال ان قلت كذا فانا احببه بضم الهمة
 فقلت أحجمن ماله إلا أن يأتي فلاشي عليه وان قال أنا احب حجرا كبا وجع فان أحج وجعهم فان شاعسل وان
 شاعرنا وقال ان المتر التذمر مثل البين (قوله ان العرف الخ) هذا لا يتبع شيأ مع قوله إلا أن لاقر بيقه وقوله قد جاءت فيه السنة أي
 فهو يعبد وقد يقال المراد بالعرف السلف الصالح فيكون من قبيل قوله السنة (قوله ومطلق المشي) وأولى ذهابه أو اثباته
 قد كرم المصنف عدم الزوم فيما يتوهم انه قر به أو لا غير وهذا جواب غير قول الشارح ولعله انما عبر بالمشي (قوله وببيت المقدس)
 يقع للمحرم وسكون القاف وكسر الحال أي (١٠٦) يحمل القدس أي الطهارة من الاصنام والمقدس بضم ففتح وتشديد أي الطهر

أي وان لم يرتد اتعاب نفسه بجمعه على عتقه وانما اراد اجماعهم وأولانية فله ان يحج بهرا كبا
 ولا هدى عليه فان أي فلان أن يحج مع الخائف حج الخائف وحدهما كبا ولا هدى عليه وان
 نوى اجماعهم ماله فلاشي على الخائف الا حجاج الرجل فان أي الرجل فلاج على الخائف
 (ص) ولغا على المسير والذهب والركوب لمكة (ش) يعني أن من نذر المسير إلى مكة أو نذر
 الذهاب إليها أو نذر الركوب إليها أو حلف بذلك فله ان يزمه شيء في ذلك إلا أن يقر به فيسه إلا
 أن ينوي أحد التسكين الحج أو العمرة فله ان يزمه ذلك كبا إلا أن ينوي عاشيا فان قلت قد مر
 أن من نذر المشي لمكة يزمه وأنت خير بان الذهاب والمسير مساويان لذلك قلت قال الشيخ دواد
 ما قصدوا الفرق بين المشي وغيره ان العرف انما يلفظ المشي ولانه قد جاءت فيه السنة
 بخلاف غير من الالفاظ المذكورة انتهى (ص) ومطلق المشي (ش) المشهور أن من قال على
 المشي من غير تقييد بمكة ولا بيت الله بلفظ ولا تيسره فانه لا يزمه شيء إذا المشي على انفراد
 لا طاعة فيه وأزعم ما شهب المشي إلى مكة (ص) ومشي المسجد وان اعتكاف (ش) يعني أن
 من نذر المشي إلى مسجد غير المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدنية وبيت المقدس ولو
 اعتكاف أو صلاة فيه فانه لا يزمه ذلك ولو قال ولغا اثنين لمسجد لكان أحسن لانهما كلاهما
 لزوم الركوب ولعله انما عبر بالمشي لاجل قوله (الا القريب جدا فقولان تحتلها) والمعنى
 ان من نذر أن يصلي أو يعتكف في مسجد قرب جدا كالامال البصرة غير المساجد الثلاثة
 هل يزمه الاثنيان اليهما مشيا أو لا يزمه في ذلك قولان تحتلها المدونة وعلى القول بعدم
 الزوم يزمه فعل ما نذر به عوضه كن نذرهما بمسجد بعد (ص) ومشي المدينة أو ايلها ان لم
 ينزل صلاة بمسجد يهما أو يصومهما فركب (ش) هذا عطف على المسير والمعنى أن من نذر المشي
 إلى المدينة أو إلى بيت المقدس فانه لا يزمه ذلك لا مشيا ولا ركبا فان نوى صلاة أو صوما أو
 اعتكافا بمسجد يهما أو صوم المدينة أو ايلها أي وان لم ينزل الصلاة فله ان يزمه
 الاثنيان اليهما ركبا أو مشيا ولا يزمه المشي لانهما معا عطف على أن أصلي فيهما
 وظاهره ولو كانت الصلاة نافلة فان قبل ما للفرق بين قوله على المشي إلى هذين المسجدين
 وبين المشي إلى مكة فانه غير كونهما يعني فاجواب عن ذلك من وجهين أحدهما ان
 المشي إلى المدينة مثلا لاقر به فيه وما عاهاه وسيلة إلى ما يفقر به والمشى إلى مكة فيمقر به لانه
 يحرم من المقات تأميمه أن المشي فيه أنسب لعبادة الحج لانه يعني في الناسك وفر به الصلاة

وتطهر خلو من الاصنام وابعاده
 عنها (قوله ولو لا اعتكاف أو صلاة)
 فيه أن ما قبل المبالغة هو الصلاة
 فلما سبلة أن يأتي به على وجه
 يفيدانه ما قبل المبالغة (قوله لاجل
 قوله الخ) أي لأن أحد القولين
 يزمه المشي (قوله والمعنى أن من
 نذر أن يصلي أو يعتكف) وسكت
 عن الصور ونظر فيه بعض الشراح
 فقالوا وانظر لو نذر صوما بمسجد
 قرب جدا فهل يزمه فعله عوضه
 وهو الظاهر ألا يزمه أصلا
 انتهى (قوله كالامال البصرة)
 يقصر بما قسره عب القريب
 وهو ما على ثلاثة أميال وقال الخطاب
 هو أي القرب جدا ما لا يحتاج فيه
 لأعمال المشي وشدة الرجل (قوله
 أو ايلها) هو بيت المقدس بهمة
 مكسورة ثم شقان تحتسا كنة
 ثم لام مكسورة ثم ياء أخرى ثم ألف
 مجذوز هذا هو الأشهر وحكي فيه
 القصير ولفظة ثلاثة بحذف الياء
 الأولى وكسر الهمة وسكون اللام
 والمد ومعناه بيت الله وحكي
 الأيلياء بالالف واللام وهو غريب
 كذا في بعض الشراح إلا أن قوله

بيت الله مشكل لان بيت الله هو المسجد لا البلد إلا أن يقال هذا معناه بحسب الأصل (قوله وظاهره ولو كانت الصلاة متفقة
 بالغة على النافلة لا يمكن في الشافعي النافلة قولان أو الحسن إلا أن ينوي أن يقم هناك إنما يقتل فيضحي ذلك الصلاة
 الفرض ولعله جريان القولين في النقل لان المضاعفة مختصة بالفرض واختلفت الأحاديث في قدر المضاعفة في مسجد ايلياء في رواية
 بمضاعفة صلاة في أخرى بخمس ألقا وفي أخرى بمائتين وخمسين وفي أخرى بعشرين ألقا (قوله والمشى إلى مكة
 فيسقرية) الأولى أن يقول والمشى إلى مكة قر به لقابله قوله وسيله (قوله لا يحرم من المقات) حاصل ذلك انه لما كان يحرم من
 المقات وقد وجدت عبادة في الطر بق قصر المشي فيها عبادة فرجع الحال إلى أن المشي في الذهاب لمكة قر به هذا الاعتبار وهذا
 الكلام الذي ذكره الشارح أصبه الشيخ أحمد الزرقاني (قوله لا يمشي في الناسك) أي لا يمشي في السي وفي الطواف

(قوله وهل وإن كان ببعض الخ) وقال وهل مطلقا كان أخسر (قوله وقال النعمي لا يلزمه) هذا القول هو المشهور وشهره ابن الماحب (قوله بمسجد البلاء) أي بمسجد بيت المقدس السمي بالبلاء (قوله والمدينة أفضل) أي ثواب العمل فيها أكثر من ثواب العمل في مكة والحاصل أن الثلاثة التي هي المدينة ومكة وبيت المقدس أفضل من باقي البقاع ولو للمساجد المنسوبة بمكة صلى الله عليه وسلم كسجديهما والفتح والعدوى الخليفة وغيرها اهـ (قوله التي نبتت أعضاها للمصطفى صلى الله عليه وسلم) أي ضمت جسده الشريف صلى الله عليه وسلم أي مسمت أعضاها لكل القبر فمما سمي أعضاها أفضل من جميع بقاع الأرض حتى الكعبة والسجوات والعرش والكرسي والروح والقلم والبيت المعمور وبلية الروضة وبلية الكعبة فالكعبة أفضل من بقية المدينة اتفاقا وأما المسجدان فيقطع النظر عن الكعبة والقبر الشريف فمسجد المدينة أفضل ولما زيد من مسجد النريف حكم مسجد عند الجمهور بخلافه لأنزوى في فائدة عدم الجوار بمكة أفضل قال مالك أفضل أي الرجوع أفضل من (١٠٧) الجوار (قوله كما يأتي) أي بعضه وهو اثنتان المشاركة بقوة وتعين الخ

باب الجهاد

اعلم أن الجهاد يقبل الهجرة كان حراما ثم أذن فيه لمن قاتل المسلمين ثم أذن فيه مطلقا في غير الأضر الحرم ثم أذن فيه مطلقا من شرح الضرر (قوله أحكام الجهاد) أي الأحكام المتعلقة بالجهاد اعلم أن ما يتعلق بالجهاد أحكام متعلقة به كالعقوبات (قوله والشقة) عطف تفسيرا (قوله قتال مسلم) فإن قلت القتال المذ كروا أصله المقاتلة في اللغة فهل المقصود هنا ذلك أو ليس المقصود قلت ليس المقصود لأن القتال بقدر راد به الفعل والا كان حذو غير منعكس عما إذا قتله كافر وهو ثابت أو يقال المراءى من شأنه ذلك أو لا تنوع لاشك فلا تضرب في التعريف (قوله كافرين) وأما قتال المحارب المسلم فلا يقال به جهاد (قوله المحارب) أي الذي يقطع طريق المسلمين

منافية للنهي (ص) وهل وإن كان ببعضها أو لا لكونه أفضل خلاف (ش) هذا مفرع على مفهوم قوله إن لم يوصلنا بمسجدنا والمعنى أن من كان بأحد المساجد الثلاثة ونذر أن يصلي في أحدها فهل يلزمه الاتيان إليه مطلقا أو سواه كان المسجد الذي هو فيه فاضلا كان نذر من بمكة الصلاة بمسجد بلية أو عكسه ابن بشير وهو الظاهر من المذهب وقال النعمي لا يلزمه الاتيان إلا إذا كان المسجد الذي هو فيه مفضلا أو كانا كان بمسجد بلية ونذر الاتيان إلى مسجد المدينة أو إلى المسجد الحرام وعليه فلا يأتي من هو بالمدينة أو بمكة إذا نذر الصلاة بمسجد بلية وإلى هذا أشار بخلاف (ص) والمدينة أفضل ثمكة (ش) لما قال المؤلف وألا لكونه بأفضل أخذ سبع الأضل من غيره فقال والمدينة الخ قد علمت أن بيت المقدس مفضل بالنسبة إلى مكة والمدينة وأما ما تقدم ذكره في الخلاف فيهما بين الأئمة في الفاضل منهما فذهب مالك إلى أن المدينة أفضل من مكة وبه قال أكثر أهل المدينة وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه أن مكة أفضل من المدينة وبحمل الخلاف المذ كرو في غير البقعة التي ضمت أعضاها للمصطفى عليه الصلاة والسلام فأنما أفضل بقاع الأرض والسماء * ولما انتهى الكلام على النذر كان هو أحد الأسباب الثلاثة المعينة للجهاد كما يأتي في قوله فيجاء العدو أعقبه بالكلام عليه فقال

باب ذكر فيه أحكام الجهاد وما يتعلق به

وهو لغة التعب والشقة وحنه ابن عرفة بقوله قتال مسلم كافر أو غزوى عهد لاعلاء كلفا لله تعالى وأحضره وأودعه أرضه فخرج قتال الذي المحارب على المشهور من أنه غير نقض وقوله لاعلاء كلمة الله بنقض أن من قاتل للغبية أو لأظهار الشجاعة وغيرهما لا يكون مجاهدا فلا يستحق الغنمة حيث أظهر ذلك ولا يجوز له تناولها حيث علم من نفسه ذلك وقوله أو حضوره أو دخوله بالرفع عطف على قتال وأشار به إلى أن الجهاد أعظم من القتال أو الحضور لقتال والضمير في الحضور يعود على القتال وضميره يعود على إعلام أو على القتال وضميره يعود على قتال (قوله على المشهور) وأما على أنه نقض فيكون جهادا قال في ك بعد قوله على المشهور هذا إذا لم يتبعه هذا الذي يقتل كما يأتي في باب الجزية عند قوله لمحارب بنحو ينقض بقتال فاقسم ويرد على التعريف الضال ببلدنا وقد يقال هذا المحارب الجاهد والتعريف أعظمه للجهاد الحقبي انتهى (قوله وغيرهما) أي قاتل لأن يعطى من بيت المال عثمانة مثلا (قوله حيث أظهر ذلك) أي فلا يعطى من الغنمة إن أظهر ذلك هذا بعدد الظاهر بل المعين أنه يسهم له لانه منوط بالمقاتلة ثم بعد كذا هذا وجدت شيئا كتب على قوله حيث علم من نفسه ذلك مانعه وأما بحسب الظاهر فيسهم له لا تسهم له بدون من شروط السهم كونه قاتل لاعلاء كلمة الله أو أن هذا ما نسبته للجهاد الكامل والحاصل أن من عرفه أنما قال لاعلاء كلمة الله كما هو الظاهر بل المعين إشارة إلى أنه ينبغي أن لا يكون الجهاد إلا لله لا شيء آخر فلا ينافي أنه يسهم له بقدر (قوله ولا يجوز له تناولها) مطلقا أظهر ذلك أم لا (قوله حيث علم) أي أوطن فيما يظهر (قوله أعظم من المقاتلة أو الحضور) الأول أن يزيد بقول أو السخول (قوله يعود على القتال) الاظهر أن الضمير عائد على المسلم وله ما تدعى القتال (قوله وضميره يعود على إعلام أو على القتال) الأقرب عودته على القتال

(قوة وإضافة الكلمة) إطلاق الكلمة على الشهادتين مجاز من إطلاق اسم الجزء على الكل (قوة وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) والعبادة مأمو به من جعله للعبادة أنطق بالشهادتين وأراد بها الطاعة والذل إذا كان يعمل المدي وغيره لا يضرب بضر إذا كان متريدا بين المدي وغيره على البدلة (قوة ثم الجهاد داخ) اشارت إلى أن الجهاد له معان أخر غير ما تقدم (قوله عن الشهوات المحرمة) بل وبالجملة لا لانهما متعلقان بالجنبي (قوة أهل المناكر) جمع منكر (قوة ومن) أي ومن الجهاد باليد (قوة ولا ينصرف بحث أطلق) الظاهر أنه حقيقة في الكل شرعا لأنه أظهر في جهاد الكفار بدليل قوله على أربعة أقسام لأن التباين من ذلك الحقيقة (قوة يعني الخ) لا يخفى أن هذا الوجوب على الامام يعني والجهاد المتعلق بالامة فرض كفاية فكيف يقول يعني أنه يجب الخ فالاحسان (١٠٨) يبقى المصنف على ظاهره فيقول والمطلوب بتفصيل ذلك أي فرض الكفاية الامام

يحتمل عود على الكافر وقوله على القتال ويحتمل أن الضمير الاول قائم على القتال والثاني للقتال ولا على الكفة ولم يقل لاعلاء كلمة الاسلام محافضة على ذكر الجهاد في الرسم للبركة وإضافة الكلمة الى الله على معنى الكلمة التي أمر الله بها وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ثم الجهاد على أربعة أقسام جهاد باقلب وهو مجاهدة الشيطان والنفس عن الشهوات المحرمة وجهاد بالانفس وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد باليد وهو جرح الامراء أهل المناكر بالضرب والادب باجتهادهم ومنه إقامة الحدود وجهاد بالسيف ولا ينصرف بحث أطلق الا اليه وهو المراد بقوله المؤلف (ص) الجهاد في أهم جهة كل سنة (ش) يعني أنه يجب على الامام أن يعين طائفتين من المسلمين لجهاد الكفار في كل سنة ويكون في أهم جهة للعدو مع قلة خوف غيرهما تكون كلمة الله على العليان تساوي الطرفين خوفا فالنظر للاسلام في الجهة التي يذهب اليها الناس في المسلمين ككفاية لجميع الجهات والواجب سدا لجميع (ص) وان خاف محاربا (ش) يعني أن الجهاد فرض كفاية وان حصل الخوف من محاربين وسواء كان المحارب في طريق المجاهدين أو على حدة أي في جهة فهو مبالغة في الحكم المذكور بعده وهو قوله فرض كفاية مقدم عليه (ص) كزيارة الكعبة (ش) المراد بزيارة الكعبة إقامة الموسى أي الوقوف بعرفة في كل سنة لان زيارة الكعبة ليست فرضا نصب على الامام أن يرسل جماعة في كل سنة لأقامة الموسى أن كان اماما ولافعلي جماعة المسلمين ولا يكتفي أقامته بالعمرة (ص) فرض كفاية (ش) يعني أن الجهاد كل سنة مرة واحدة ولو مع خوف محارب فرض كفاية على المشهور ويسقط بفعل البعض لقوله تعالى فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدن درجة وكلا وعد الله الحسنى فلما وعد الله القاعد والمجاهد الحسنى علم أن الخطاب به للجميع على سبيل البدلية وأنه يسقط بفعل البعض ولو كان على الاعيان لكن القاعد بلا ضرر عاصيا (ص) ولومع والجار (ش) يعني أن الجهاد فرض كفاية ولو مع الواجب الجائر في حكمه وهو الذي لا يضع الجنس في موضعه ولا يبيحهم ارتكاب الانحرف الضارين لان الفوز ومهمسا عانة لهم على جورهم وترك الفوز معهم خذلان للاسلام ونصرة الدين واجبة والمراد بالوالي أمير الجيش (ص) على كل حرد كر

يجوز بالأحرار أو بالوقوف بعرفة وهو الظاهر واليه يشير الشارح بقوله أي الوقوف بعرفة تفسير الموسى ثم رأيت مكلف في عب ما يؤدى بالمثل (أقول) ويبقى النظر في أن من كان عليه الحج الفرض وقتلته بفرض الكفاية هل ثواب فرض الكفاية يتوقف على نفي ذلك وهو الظاهر لا (قوله فيجب على الامام) فانه مقدم (قوله والافعلي جماعة المسلمين) ظاهره أنه تعين عليهم أن يرسوا طائفة منهم فيكون حاصلة أن الجهاد متعلق بالمسلمين كفاية وتعين ولا يخفى بعده بل يقال هو واجب كفاية عليهم كلهم فقط فان ذهب طائفة فقد حصل المطلوب والافعلي كلهم تأمل (قوله ولا يكتفي أقامته بالعمرة) أي الموسم لا بالمضي المتقدم بل معنى التسك الذي يفعل في تلك الاماكن فتدبر (قوة فرض كفاية) اذا قام به البعض سقط عن تلك البلد وما قاربها لأنه يسقط عن جميع البلدان ولو تعددت كفايا لـ (قوة على المشهور) مقابلة لاثني شعبان حيث قال وقطعة الطريق يخففو السبل أحق بالمجاهدين الروم لاصلاح شرهم بدون الكفار غالباً (قوة الحسنى) أي دخول الجنة (قوة ولا يبيحهم) (الراجح أن الذي لا يبيح بالجهاد لا يقتل معه

(قوة اقوله بخطاب الكفار الخ) ولا نافي وجوبه على الكافر حرمه استعانة بمشرك لانه في حرمته علينا وما هنا في وجوبه عليهم ولا يزم على ذلك أن يجاهد نفسه لان الكلام هنا من تحت ذمتنا ولا يتوقف ذلك على اسلامه كاداء الدين كذا في عب ويقال بل يجب على كل كافر ولو حربا الجهاد أي جاهد غيره من الخريجين يعني أن أي كافر يجب عليه أن يجاهد من كفره من الكفار فالحرب مثلا يجاهد من غيره لان نفسه (قوة كالقيام بعلوم الشرع) تدخل النسل (قوله وأقراؤها) أي القدر (قوله وقراءتها) أي في نفسه (قوله وتدريبها) في نسخة مصححة بعد الراميو بعد الباء أي ما تطالع المرء في بعض النسخ وتدريبها (قوله وتحققها) ذكر الالة (قوله وتبذرها) تبين ما هو صحيح مما ليس بصحيح من الكتب المحتوية على علوم الشرع (قوله وتجميعها الخ) أي أن كانت القاعدة عامة وقام دليل على تجميعها بقيها على تجميعها وان قام دليل على تخصصها فخصصها كما هو مقرر وفيه تنعاطي العلوم الشرعية (قوة كأيضا في الأصل) عبارة في لفظ فان العلوم الشرعية ما وضعها الشارع وعلوم الشرع (٩٠) العلوم المنسوبة لشرع أي العلوم التي ينتفع بها فيه فيشمل الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والمطلق والطب والاصول والعروض ونحوها انتهى أي للمجوهية وكيمياء (أقول) لا يضي أن الشرعية منسوبة لشرع وتصدق تلك النسبة بالعلوم الآلية فالحق انه لا فرق بينهما فالاحسن أن يبقى علوم الشرع على ما هو المتبادر منها وأوردوا لها لانه لا يستلزم الواجب الاله فهو واجب (قوله لا على وجه الازام) خرج القضاء أي القضاء بمعنى الحكم فهو الاخبار بالشئ على وجه الازام غير أن ابن عرفة عرفة اصطلاحا بأنه صفة حكمية توجب لموصوفها فتوحيكمه الشرعي فيكون قد نزع جرحه قوة الاخبار (قوله دفع) إشارة إلى أن كلام المؤلف على حذف مضاف وفي بعض النسخ والدره

مكلف قادر (ش) وهذا متعلق بفرض والمعنى أن الجهاد يجب على الحر الذي كراهي الحق العاقل البالغ القادر على ضدهم كإثباتي ولعل المؤلف أضاف الاسلام لقوله بخطاب الكفار بقروع الشريعة كما هو معروف المذهب (ص) كالقيام بعلوم الشرع (ش) تشبيهه في قوله فرض كفاية لا يقيد وهو كل سنة والمراد بقيامها حفظها وإقراؤها وقراءتها وتدريبها وتحقيقها وتهذيبها وتجميعها ان قام دليل على تجميعها وتخصصها ان قام دليل على تخصصها وتعبيره بعلوم الشرع أحسن من تعبيره بالعلوم الشرعية لان العلوم الشرعية ثلاثة الفقه والحديث والتفسير كإثباتها الأصل (ص) والقنوي (ش) يعني ان الانقسام الارشاد الى الحق واجب على المكلف كما يجب التعليم والقنوي هي الاخبار بالحكم الشرعي لا على وجه الازام سواء كانت بكتب أو اخبار لكن ان توقف الحكم على الكتب وجب (ص) ودفع الضرر عن المسلمين (ش) يعني أن دفع الضرر وكف الأذى عن المسلمين أو ما في حكمهم كما همل القيمة من فروض الكفايات اطعام جائع وسرعة نزع ثياب الصدقات ولا يثبت المال بذلك قال مالك وكان عمر رضي الله عنه يحض إلى الحواشي يخفف عن أنقل في حمله من الأحرار والرقين ويزيد بن رزق من أقل في رزقه (ص) والقضاء (ش) أي من فروض الكفاية القضاء وهو من أعظم الراتب لما فيه من فصل المسومات ودفع التاراج وإقامة الحدود ونصر المظلوم وكف الظالم (ص) والشهادة (ش) يعني أن تحمل الشهادة من فروض الكفاية وأما أدائها فهو فرض عين على من طلب منه فكل من طلب منه الاداء تعين عليه وأما قبل الطلب فلا يجب (ص) والإمامة (ش) أي الإمامة العظمى فرض كفاية على من تفرغ فيه شروطها مع وجود من يشاركه ولا تعين عليه وأما الإمامة الصلوة ففرض كفاية أيضا حيث كانت أقامتها في البلد على امر في فصل صلوات الجامعة (ص) والأمر بالمعروف (ش) لم يقل والنهي عن المنكر لما علمت أن الأمر بالنهي نهي عن ضده فنه نظر كما بيناه في الشرح الكبير والمعنى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية بشرط أن يكون

موضع الضرر مصدر دأبني دفع وهي أولى لانه لا يحتاج الى تقدير (قوله كاهل الأمة) دخل بالكاف المسائين والمؤمنين (قوة من اطعام جائع) قصور (قوله ويزيد بن رزق) أي في أجرة الخ ففصل عمر من دفع الضرر عن المسلمين (قوله ودفع التاراج) المنازعة والمخاصمة فان لم يصلح للقضاء الا واحد تعين عليه (قوله وإقامة الحدود) أي والتعازير (قوله يعني أن تحمل الشهادة ففرض كفاية) أي اذا وجد أكثر من تصابب والتصين (قوله وأما أدائها ففرض عين) ظاهر ولو أكثر من تصابب فتعين على من طلب منه ولو كان غيره موجودا وهو ظاهر قوله مالك وقال الثقاتي ما حصل له أنه فرض عين على من تعين عليه بان لم يجد غيره أو افترض كفاية وبواقته ما يفهم من كلام مجي فاتفق العمل والاداء في كل تارة يكون فرض عين وتارة كفاية (قوة الإمامة العظمى) ويشترط أن يكون الامام الاعظم واحدا الآن تتلخى الاقطار بحيث لا يمكن إرسال نائب عنه (قوله وقوله تقرر) وذلك لان كلامنا في الامر القضي والنهي القضي وقد تقرر في أصول الفقه أن الامر القضي ليس هو النهي القضي قطعاً ولا يشتمل على الاصح انظر المحلى وقوله الامر بالنهي نهي عن ضده في الامر النفسى

(قوله وأن يأمن الخ) لا يلزم من وجود هذا الشرط وجود ما بعده (قوله ويبقى الجواز أو التدب) أو الشك **تنبيه** اعلم أن التدبيلات والمكرهات تدخل فيها الأمر والنهي على سبيل الإرشاد من غير تعسف قال ابن عرفة خوف العزة من الخطئة ليس من الضرر قاله البدر (قوله ولا استراق سمع الخ) عطف خاص على عام وقوله ولا استراق سمع أي بحيث يستطهر ليسبون أو يخذفون أو يقتلون ولا استنطاق درج كان يتطهر هل يشربون الخمر أو لا والظاهر أن حرمة الاقدام على ذلك لا تنع وجوب النهي بعد ذلك (قوله اليد) هذا شأن الأمراء وقوله ثم البان (١٠٠) هذا شأن العلم وقوله ثم القلب وهو شأن عامة الناس إلا أنك شير بالله القلب

الأمر على ما للعرف والمسكر للابنهي عن معروف يعتقد أنه مسكر أو أمر بمسكر يعتقد أنه معروف وأن يأمن أن يؤدي إنكاره إلى مسكر أكبر منه مثل أن ينهي عن شرب خمر فيؤدي إلى قتل نفس ونحوه وأن يعلم أو يظن أن إنكاره يزل المسكر وأن أمره بالمعروف مؤثر فيه ونافع وبفقد الشرطين الأولين يحرم الأمر والنهي وبفقد الثالث يسقط الوجود يبقى الجواز أو التدب والمشهور عدم اشتراط العدالة وأذن الأمام ابن تيمية ويشترط ظهور المسكر من غير تحسيس ولا استراق سمع ولا استنطاق درج ولا بحث عما أخفى يبدأ أو يوب أو يحاقق فإنه حرام وأقوى مراتب الأمر بالمعروف البدر في المسكر برفق وإن تم القلب لم يلزم منه من ضل وبقي من شروط تغيير المسكر أن يكون مجمعا على تحريمه أو يكون مدرك عدم التحريم فيه ضعيفا وقال الشيخ زروق في شرح الإرشاد القرق الثالث من فصل فاعلموا بغيره وهو يعتقد التحريم أنصكر عليه وإن اعتقد التخليل لم ينكر عليه إلا أن يكون مدرك القول بالتخليل ضعيفا بنقض قضاء القاضي عنه وإن لم يعتقد التحريم ولا التخليل والمدرك فهما متوازنان شد قوتك برفق من غير إنكار ولا توخي لأن من باب الورع انتهى (ص) والخرف المهمة (ش) يعني أن الخرف المهمة من فروض الكفاية كالنباطة والحياكة والطباخة والبناء والبسج والشراوم وشوهاذا لا يقوم صلاح العالم إلا بها وانحصر بالمهمة من غيرها كالتصريف والنجاش للسقف (ض) ورد السلام (ش) أي من فروض الكفاية ورد السلام يسقط رتق واحد ويتعين على الواحد في حق غير المؤذن والملي وقاضي الحاجة فإنه لا يجب عليه الرد لكن لا يجب الرد على الملي والمؤذن في حال التسلية والاذان فإذا فرغ كل وجب عليه الرد ولو لم يرد إلا ما اعتبر الأصماع في الحديث كان السلام حاضرا وأما قاضي الحاجة فلا يطلب منه الرد ولو بعد القراخ كاهو ظاهر كلامهم وأما عارفي القرآن فهل هو كذلك وهو ما عليه صاحب المدخل أو يثنى السلام عليه ويحب الرد عليه وهو المعتقد كما ينفيد كلام الواشربسي (ص) ويجهز الملت (ش) يعني أن تجهز الملت من غيل وكفن وصلاة وغيرهما من فروض الكفاية أنا فاهمها البعض سقط عن الباقي لكن في التسل والصلاة على أحد القولين المتقدمين في بابي هذان التجهيز الملت فرض كفاية وهذا لا يستفاد مما تقدم في الجناز (ص) وفك الأسير (ش) يعني أن فك الأسير المسلم من أيدي العدو فرض كفاية ولو جميع أموال المسلمين (ص) وتعين بفتح العبد وأن على أمر أو على من يقر به من عجزوا (ش) تقدم أن المجاهد من فروض الكفاية إذا فاهمها البعض سقط عن الباقي وذكرناه قد يتعين على كل أحد وإن لم يكن من أهل الجهاد كالمرأة أو العبد ونحوهما

عليها الرد ع (قوله وهذا الاستفاد) لأن غاية ما أفاده فيما تقدم أن الفصل والصلاة واجبان على أحد القولين **كما** ويكون ذلك فرض كفاية متى آخر وكذا الذين واجب وأما كونه فرض كفاية فمضى آخر يستفاد من هنا (قوله ولو بجميع مال المسلمين) لا يعني أنه إذا كان بجميع مال المسلمين صار فرضاء عليهم لا كفاية فلا تظهر بالمسألة وأن احتج في فكك لقتل كان ذلك فرض كفاية عليهم وسياقي يقول ويؤدي مال المسلمين ثم عاله **تنبيه** محل كونه فرض كفاية إذا كان مال المسلمين وأما أن كل جملة أو من التي فلا (قوله وأن على امرأة) مباغتة تعين أي وأن كان التعين على امرأة فلا فيجأ إذ لا كبيرة فائدة فيه لانه لا خصوصية للمرأة لأن العدو إذا فاهو على درهم تعين (قوله وعلى قريبهم) مستأنف أو معطوف على قوله على امرأة قريب بمعنى مقارب أو ودي قريبهم وهكذا في نسخته وعلى قريبهم وفي غيره كذلك (قوله وغيرهما) كلصبي اللطيف لقتل شخصنا عبد الله

(قوله يعني أن الامام اذا عين طائفة) أي ولو غير عدل كما تقدم عجم (قوله كانت عن مخالفين فرض الجهاد أم لا) والحاصل أن تعيين الامام بتعيين ولو على صبي مطلق لقتال أو امرأ أو عددا أو ولدا أو سيدا ويخرجون ويؤمنهم الولي والزوج والسيد والاولاد ورب الدين (قوله وسقط) هذا ظاهر بالنسبة لما هو فرض كفاية أما فرض العين فمقتضى ما سبق أنه لا يسقط لجميع هذا الأمر فعين أن الكلام هنا بالنسبة لما هو فرض كفاية فله الفضي ففائدة ما علم أن الالة النافعة للرجوع على الاعي والاعرج والمرضى محمولة على الجهاد وأما غيره فهم كغيرهم (قوله في ذهابه وأباه) ويعتبر ما يريده من لم يقض ضاقتة العذر في محل العدو أقوى من الخ (قوله أو يحجز الخ) كذا في نسخة أو بمعنى الواو وهذه العبارة أصلها من حاشية الفضي لأنها بالواو وهي ظاهرة ولعله انما عبر بأوتطر الما يتفق في الجارح فلا ينافي أنه بالنسبة للراد (١١١) في اللفظ يتعين أن تكون الواو بمعنى الواو (قوله وكل من يقضيه) فالويل وكل لعدم ما يقضيه الا أن يحصل له يبيعه وشرائه لكانت له منه وسقط عنه حينئذ والحاصل أن القدرة على الاداء تكون اما بوجود من الدين كأن يكون عند مداهم أو ذاتهم وعليه كذا وتكون بما إذا كان عنده عرض وعليه ذنا وران عدم ما يقضيه الا أن يأن لم يوجد شيء من ذلك الا أنه اذا كان يمكن من تحصيل الدين يبيع وشراؤه وأخذ وعطاه فارب الدين منعه منو يسقط حينئذ واستشكل سقوط خطابه مع التسفيرة على وفاء الحال بأنه اذا ترك وفاءه مطلقا ترتب عليه ترك فرض الكفاية وترك أداء الدين وإن وفاءه فلا وجه لسقوط فرض الكفاية عنه وأجيب بحسبه على ما إذا كان رب الدين قائما وتعذر فضاؤه لعدم من يقوم مقامه كما كمدل أو رجاعة المسلمين (قوله كوالدين في فرض

كأذا أبا العدو مذنبه قوم فان عجزوا عن الدفع عنهم فله تعيين على من يعرضهم أن يقاتلوا معهم العدو لم يفت من يعرضهم معرفة العدو فان خاف ذلك بأمانة ظاهرة فليلزموا مكانهم (ص) وتعيين الامام (ش) يعني أن الامام اذا عين طائفة فخرج لقتال العدو فله تعيين عليها ذلك ولا يسمعها أن تخالف سواء كانت هذه الطائفة التي عينها الامام من نبي العدو أو من لا كانت ممن تخالف بفرض الجهاد أم لا كالعدو ونحوه كان هناك مانع من منع أحد الا بون أو رب الدين أم لا (ص) وسقط عرض وصبا وجنود وهي وعرج وأقربه عجز عن محتاجه (ش) هذا شروع منه رجسه انه في الكلام على ما يسهل فرض الجهاد المانع من وجوبه على المكلف الماحص أو شرعي وبدا الكلام على الاول بما هما والمعين أن المرض الشديد يمنع من وجوب الجهاد ما لم يقبض العدو كما قال في الجواهر ويمنع من وجوبه بالعجز الحسي وبالوانع الشرعية فلا يخاطب مرض ولا عسبي ولا مجنون ولا أعمى ولا عرج ولا أتي ولا عاجز عما يحتاج اليه من شرا سلاح وما يركبه وما ينقذ في ذهابه وأباه والضمير في قول المؤلف يرجع الجهاد والسقوط هنا مستعمل في حقيقته أن كان طارئا أو محجزا أن كان أصليا كالصبا أو اقربته لانه لم يرتب عليها إلا الاحتياط بسقوطه فليسقط فيها عدم الخطيب وأشار المؤلف إلى الموانع الشرعية بقوله (ورق دين حل) فليس للعدو لوم كما لا يسافر بغير إذن سيده لأن حق السيد عين والجهاد فرض كفاية وفرض العين مقدم على فرض الكفاية وكذا نحن عليه دين حال وهو قادر على أدائه الا أن وان كان يحمل في غنائه وكل من يقضيه وان لم يقدر على وفاءه خرج بغير إذن ربه (ص) كوالدين في فرض كفاية بصرا وخطر (ش) هذا مشبه في السقوط وهو على حذف مضاف أي تمت والدين ذرية أي وسقط الجهاد بسبب مرض ونحوه كلسقط فرض الكفاية عن الولد مع والدين منه أو أحدهما وانما صرح بقوله فرض كفاية ليقيد التصريح المذكور الحكم بالنسبة لفرض الكفاية مطلقا جهادا أو غيره كطلب علم زائد على الحاجة الا أن كلام المؤلف يوهم أن قوله بصرا وخطر محسلة الجهاد وان محسلة الجهاد منع والدين منه اذا كان ركوب بحر أو سير بخطر وليس كذلك بل لهذا المنع من فرض الكفاية لا بقصد ذلك فلذا قال بعض صوابه كبحر أو خطر بالكافي الاخلاصة على تبحر بالهاء المتناقضة فوقه والجيم من باب التفتحة ثم الباء الاخلاصة على جرحه البرأى بصيرة تشبها في التبع ائس له تعلق بالجهاد (ص) لاجد (ش)

يقدم أو بقرع والظاهر تقديم المانع وقوله في فرض كفاية ولو علما كفايا فلا يخرج له الا بانها لم يحدث كان في بلد من يقضيه اياه ولا يخرج بغير انهما بشرط أن يكون برعي أن يكون أهلا (قوله كطلب علم زائد على الحاجة) أي فالمراد بالحاجة فرض العين (قوله متعلق بمسئلة الجهاد) الاولى أن يقول متعلق بمسئلة فرض الكفاية لأن الصنف قال كوالدين في فرض كفاية (قوله لصير تشبها في المنع الخ) فان قلت ما الفرق بين فرض الكفاية لهامنته من مطلقا وبين التجارة لتعاضدها منته من مباحر أو بخطر أجاب عجم بأن فرض الكفاية لما كان بقومه الغير كان لهامنته مطلقا بخلاف التجارة لكن فدل على أن المراد بفرض الكفاية التي لهامنته حتى في البر الامن خصوصا بالجهاد وأما غيره من فرض الكفاية كطلب علم زائد على الحاجة فليس لهامنته منه في البر الامن والحاصل حكما أنه بعض شيوخنا والوالدين اذا امتنع من العلم الكفائي فلهما المنع اذا

كان ذلك في بلد هما ولم يكن في بلد هما ولكن يلزم عليه السفر في البحر أو البر والخروج والاقلام منع لهما وتحصل أن فرض الكفاية غير الجهاد هو كالسفر للجهاد سواء أوهل السفر في بيل مصر يعتنق السفر في البحر أو يخص الصالح وهو الظاهر (قوله وان كان برهما واجبا) قال محضون وأجابوا أن يسترضى ما لذاته فان أياها ان يخرج وقيل كالواحد (قوله لان منعه منه مظنة التوهين) ظاهر هذا ولعلم منهما الشفقة وفي المواق ما يفيد تقسيم كلام المصنف عليه أن منعهما كراهة اعانة المسلمين وكذا قال القاتاني ظهر منه ميل لاهل دينه فليس له المنع (١١٣) والافله المتع لانهم علم أن مقصودا الشفقة فلا فرق فيه بين الجهاد وغيره انتهى

عطف على الدين أي سقط الجهاد لمنع والدين لا منع جدد وجدة وان كان برهما واجبا (ص) والكافر كثير في غيره (ش) يعني أن الشخص الكافر سواء كان أباً أو أمّاً كالسلم فيجب طاعته على ولده الا في الجهاد فلا يكون كالسلم فليس له أن يمنع ولده المسلم من السفر الى الجهاد في فرض الكفاية لان منعه منه مظنة التوهين للاسلام (ص) ودعوة الاسلام ثم بزيه (ش) يعني أن المسلم لا يقابل المشرك حتى يدعو الى دين الله جل من غير تفصيل الشرائع الا أن يسأل عنهما فحينئذ والدعوة واجبة سواء بعدت دار الكفر عن دار الاسلام أم لا بل بغية الدعوة أم لا وأقل الدعوة ثلاثة أيام والية كالمرد ثم ان أوامر قبول الاسلام دعوا الى أداء الجزيه اجبالا الا أن يسألوا عن تفصيلها وعمل المعوقه ما يعالجها بالقتل والاقتولان غير دعوة لانها حينئذ حرام (ص) يجعل يؤمن (ش) متعلق بدعوا بالاسلام والجزيه أي لا يدعو الا في محل آمن ولا يكف عنهم اذا أجابوا الاسلام والجزيه إلا أن يكون يجعل يؤمن غولهم (ص) والاقتولوا وقتلوا (ش) أي وان لا يجيبوا الجزية وأجابوا لها ولكم جعل لاتألمهم أحكامنا فيه قوتلوا أي أخذ في قتالهم وادانهم عليهم قتلوا أي جاز قتلهم الاسبعة لا يجوز قتلهم الخ (ص) الا المرأة الا في محقاتها (ش) الاستثناء الاول من الواو في قوتلوا والثاني من مقدردل عليه الاستثناء الاول أي فلا تقتل الا في محقاتها وفي سببه ولعلم أنها ان قتلت أحد أقاتها تقتل فيه ولو بعد أسرها وان لم تقتل أحد أقاتها قانت بالسلح ويحرمه كالرجل فانه يقتل أيضا ولو بعد الاسراء قانت برى اجزائه وتجوها فاتها بالقتل بعد الاسراء اتفاقا وفي حال القناتة على الارجم ويجزى في الصبي ما جزي فيها من التفصيل (ص) والصبي والمعنوه (ش) يعني أن الصبي المطلق لا يقتل الا في قتالها فكالمرأة وكذلك المعنوه وهو الضعيف العقل لا يقتل والمجنون المطلق أخرى وان كان بقيت أحيانا تقتل (ص) كشيخ فان وزمن وأعي وراهب منعزل بدير أو صومعة بلارأي (ش) يعني أن الشيخ الفاني أي الذي لا بقية فيه والزمن واقعداً أو شلل أو فلج أو جذام والاعوى والراهب المنعزل بدير أو داراً أو غاراً أو صومعة لا يقتلون حيث لم يكن لهم يد ولا تدبير اما ان كان لأحد من هؤلاء رأي يقتل وانما في بقوه كشيخ وما بعد مقرونا بالكافر يرجع قوله بلارأي لما بعدا (ص) وترك لهم الكفاية فقط (ش) يعني أن من نهي عن قتله اذا رأى الامام عدم أسيرها بان أن كل من نهي عن قتله يجوز أسره الا الرهبان فانه ترك لهم ما يشعرون فيه من أموالهم ولا تؤخذ كلها فجوزون فان لم يكن لهم مال في أموال الكفار فان لم يكن للكفار مال وجبت على المسلمين مواساتهم (ص) واستغفر قاتلهم (ش) يعني أن من قتل أسداً ممن نهي عن قتله قبل أن يحازو يصير مغتصاً فانه لشي عليه من دية ولا كفارة الا الاستغفار

وانظر عند جبهل الحال (قوله) سواء بعدت الخ أي خلافتان يقول بدي من بعدت داره دون من قريب وخلافتان يقول ان بلغته الدعوة لا يدعى والادعي (قوله كالمرد) أي وبكل مرة فرض وكل مرة يوم فنادى عواقي اليوم الثالث أهو قوتلوا أول الزابع بغيرة دعوة لا في بقية الثالث والمراد بالاسلام وهو الاتقان من الكفر وهو الشهادتان فيمن لم يقتضيهما فهو موعود رسالة المطبق صلى الله عليه وسلم مثلاً فيمن شكر العلوم والمخالف الله تعالى كل فرقة الى الخروج عما كثر به (قوله) قوتلوا من غير دعوة) زاذ في الا ان يمكن فعل بعضها فيجب فعل ما يمكن معه فعله (قوله) متعلق بدعوا بالاسلام أما تعلقه بدعوا فهو اصطلاح وأما تعلقه بالاسلام فعناءاً به مرتبط بمعنى فلا يتاني المتعلق اصطلاحاً مجزوف كما يظهر من تقريره قندبر (قوله أو أجابوا) المناسب زائداً أو أجابوا للاسلام الخ الظاهر أن السراة قالوا اسلم ولم يسلموا بالفعل وأما لو نطقوا بالشهادتين مثلاً فانتكف عنهم القتال (قوله واعلم الخ) أي فلا قسم غشاة ظاهرة من كلامه

والظاهر كما يستفاد من كلام جمع تعين هذا التفصيل من غير نظر للاصل الا في الاسرى (قوله قتل) أي جاز قتلها لاساني أي من التصير (قوله وزمن) عطف خاص على عام (قوله التي لا بقية فيه) أي لا قوتية أي لا يطبق القتال (قوله أو فلج) هو عدم الحركة (قوله بدير أو صومعة) وانما لم يقتل لان الفصل ترهه لانما أشد كقربا لتركها لاهل دينه فكان كالتامة ومثل الراهب الراهبة وانما قال بدير أو صومعة لان الراهب في الكنائس يقتل (قوله ولا تدبر) عطف تنقيصاً والتدبير هو النظر في عواقب الامور (قوله أموالهم) هذا هو الصواب فيقول من قال من أموال الكفار خلاف الصواب

(قوله أي التوبة) أي فالاستغفار بحث أطلقه الفقهة فأراد به التوبة وشروطها ذكر في ك (قوله فعل) فأنهم ماديهم بالانتماء (أمران) مفاد النقل لادنه على قاتل الراهب والراهبة كأفاده محشى تن (قوله كن لم تبلغه دعوة) ينشئ أن يقيد بغير من وجد سدسها في جبل أعجى أصرفان الأصل ولادنه على الإسلام أنظر ع (قوله وان حزوا) أي يجوز الان الحزوا لجمع (قوله وإذا كان كذلك) أي لا يتل فيه أن يقال إن الشيخ القاني وحموه لا يقتلون ومع ذلك ليسا حزينين و يجب بأن المعنى وإذا كان لا يقتل فنجعلنا الحكم الواقع أقرب على ذلك من حيث الواقع (قوله وآلة) ولو كان فيهم ناسو صبيان ولو خيف على الفدية أي لأن الموضوع عنهم أن يكرهوا في الحصن لما ساقى في قوله والحصن (قوله لم يوتوا بالفرق على المشهور الخ) ومقابل ما حكى ابن حبيب عن مالك أنه لا يجوز قطع المأمن عنهم (قوله بالمجنين) بفتح الميم وكسر هاء وفتح الجيم الذي ترى به المجازة كما قاله الجوهري (١٣٣) كالتفلاخ (قوله بشرطين) فبما أن الشروط ثلاثة وكان لا يلاحظ مجموع قوله أن

أي التوبة إلا الراهب والراهبة فإن على قاتلهما ديتهم بالانتماء (أمران) كما يأتي (ص) كن لم تبلغه دعوة (ش) بر دأن من قتل أحدا من لم تبلغه دعوة ينسأ عليه الصلاة والسلام قبل أن يدعو إلى الإسلام أو إلى غيره فإنه لا شيء عليه غير التوبة ولو في غير جهاد (ص) وان حزوا فقيمتهم (ش) أي وان قتل من يجوز أمره وهم من هذا الراهب والراهبة بعد أن حزنوا وأصاروا متخافين فقيمتهم واجبة عليه جعلها الإمام في الغنية (ص) والراهب والراهبة حرا (ش) تقدم أن الراهب المنزل يدبر لا يقتل على المشهور وإذا كان كذلك فإنه لا يسترق ولا يوسر والراهبة كذلك فقوله حرا من باب قلب المذكر كعري المؤنث والظاهر أن هذا الخبر بهي الثانية لهم ما قبل القدرة عليهم ما على قاتلهما مائة حردفع لاهل دينهما والمراد بهما المذنبان بدر بلا رأى لما بدليل الإنسان بهما مع عرف (ص) قطع ما عا (ش) يعني أنه يجوز قتل العدو إذا لم يجبروا إلى ما يدعو إليه بجميع أنواع الحرب فيجوز قطع المأمن عنهم لم يوتوا بالعطش أو يرسل عليهم لم يوتوا بالفرق على المشهور وأوتوا بالآلة كضرب بالسيف وطعن بالرمح وروى بالمجنين وما أشبه ذلك من آلات الحرب فقوله قطع ما عا متعلق بقولنا (ص) وينزل أن لم يكن غير هاء لم يكن فيهم مسلم (ش) يعني أنهم يقاتلون أيضا بالنار بشرطين أن يخاف منهم ولم يكن غير هاء لم يكن فيهم مسلم فإن أمكن قتالهم غير هاء يقاتلون بالنار عند ابن القاسم ومضون وكذا أن كان فيهم مسلم لم يجز قواهم لكن اقتضاهما كرا إلى في قوله وينزل يرجع الشرطان وفي زمانه وظاهر قوله وينزل الخ سواء خيف منهم أم لا ومفهومه أن أمكن غير هاء أو كان فيهم مسلم لم يروها وظاهره أيضا سواء خيف منهم أم لا أنظر الشارح (ص) وان بسفن (ش) مبالغة في المفهوم أي فإن أمكن غيرها أو كان فيهم مسلم لم يروها وان كنا نحن وبأهم في السفن على المشهور فأولى كانوا هم ونحن في حصن وقصد المبالغة الد على حكاية ابن زرقون الاتفاق على جواز رميهم إذا كنا نحن وهم في السفن لأننا لم نرمهم بهار ومناجها (ص) وبالحصن بغير تحريق وتريق مع ذمة (ش) تقدم أن المشركين إذا كانوا في الحصن ومعهم ذرارهم يجوز رميهم بالمجنين ولا يجوز تحريقهم ولا نفر يقهم ومثل الذراري النسا ومن باب أولى إذا كان في الحصن مسلم أن لم يقتل على المسلمين والحاصل أن المسلم يرى سواء كان

(١٥ - خرقى ثالث) على المسلمين فلا شك أن اضربهم وان لم تخف فهل يجوز أراقهم إذا انقروا القتلة ولم يكن قتلهم إلا بالحراف في المذهب قولان الجواز والمنع انتهى فأتى ترى قوة الجواز حيث قدمه فيكون الأولى حل في الموافق لت كائننا (قوله وظاهره أيضا سواء خيف منهم أم لا) لا يعتبر ذلك الظاهر بل إذا خيف منهم على تقدير عدم رميهم بالنار فإنهم يقاتلون بها ولو أمكن غيرها وكذا أن كان فيهم مسلم وخيف على جماعة المسلمين (قوله أي فإن أمكن غيرها الخ) غير ظاهر بالنسبة لمفهوم الشرط الأول لأن الرابع قتالهم بها حيث لم يكن فيهم مسلم وكنوا بأهم بسفن سواء أمكن غيرها أم لا وأما أن كانوا بأهم يروا أو أحد الرقيق يقاتلون بها لا يمكن غيرها والأفتدك الغير فيه ذمة أربعة أقسام حيث لم يكن فيهم مسلم فإذا علمت ذلك فكلام ابن زرقون هو الرابع (قوله أو كان فيهم مسلم لم يروها) لأن الخاف على جميع المسلمين كما أفاده ع وقد تقدم (قوله أن لم يخف على المسلمين) أراجع لكل الأطراف باعتبار الطرف الأخير وهم المسلمون وأد المسلمين جماعة وأما بالنسبة للذراري والنساء فيرجع إلى المسلمين ولو واحدا

(قوله لكن على المشهور في الاول) لعل جرى الخلاف انه يمكن السلم ان يهرى في الحرب فلا يملكه ذلك بخلاف الحصن (قوله العموم) فيه دونها أي لان شأن الذرية ان تكون فيه بخلاف السفن فيقول ذلك فاراد بقوله العموم في الحصن استحصال ققتل جميع الذرية بخلاف الحصن (قوله الانحوف) وان قل الخوف (قوله وعلم لم يقصد التسرس ان لم يخف) أي بان لم يخف على المسلمين أو خفف على أهلهم أو على بعضهم واعتار كروا اذا توسوا بذ و قتلوا ان ترسوا بعلم ولم يقصد التسرس عند الرى مع ان المسلم أشرف من ذر يهتم لان نفوس أهل الاسلام جبلت على بغض أهل الكفر فلا يوجب قتالهم لترسهم بذ يهتم مع عدم قصد التسرس لربما أمدى ذلك لقتل ذر يهتم بعدم تحفظ المسلمين منه لبغضهم ولا كذلك اذا ترسوا بعلم فله البرموى وهو يقتضى انه يجوز قتالهم حال ترسهم بالمسلمين وان لم يكن خوف أصلا وهو ظاهر المصنف والجواهر اذ قوله بعلم المصادق بعدم الخوف من أصله بخوف يسير بدليل الشرط بعينه والاستثناء قبله خلاف قول الشيخ اجدقاه على قوله وعلم على ما اذا خيف منهم ولو أبدا كثر بجعل لكان أخضر والمحصل انه اذا خيف على أكثر المسلمين فيقاتلون ترسوا بعلم أو بذرية ولا يعتبر فيها عدم قصد التسرس فانها ان يحصل الخوف منهم لم يكن دون الاول وفي هذه الحالة فيقاتلون ولا يقصد (١١٤) التسرس المسلم وان ترسوا بذرية لم يهرى ذلك وفي هذه الحالة يكون المسلم أشد حرمة

من ذر يهتم فانها ان لا يخاف منهم أصلا فقاتل ترسوا بعلم فلا يقصد التسرس وان ترسوا بذرية تركوا (قوله قاعدة الاسلام) أي قاعدة معنى الاسلام أو أراد القاعدة أهل الاسلام وقوله وجوههم عطف تفسير وتنبه أشعر قول المصنف بعلم أنهم لو ترسوا بعلم لم يتركوا الظاهر انه يضمن من رماهم بالنار فيتمه حيث لا يجوز رميهم بها ولو ترسوا يوجب سأل ذلك النبي من شرح عب (قوله وجوههم) لا يخفى ان استحصال جهودهم الذي هو أكثر المسلمين يضمن عظم الشر وانهم زام المسلمين وخوف استحصال قاعدة الاسلام وأهل القوة منهم فرجع كلام المصنف لكلام الجواهر وانفسر ما المراد

في السفن أو في الحصن لكن على المشهور في الاول وبالاتفاق في الثاني وأما الذرية فانها لا تراه في السفن وتراه في الحصن والفرق العموم فيه دونها وقوله والحصن معطوف على مقدراى قولنا في غير الحصن والحصن وأقوى ما يعرف فانتبهنا على خروجه من حين المسالفة (ص) وان ترسوا بذية تركوا الانحوف وعلم لم يقصد التسرس ان لم يخف على أكثر المسلمين (ش) يعني ان العدو اذا ترسوا بذيارهم أو بناسهم بان جعلوهم ترسان يقاتلونهم فانهم يتركوا الخوف القاطع الان يخاف منهم فيقاتلوا وحذو ان ترسوا بعلم فانهم يقاتلون ولا يقصد التسرس بالرى وان خفنا على أنفسنا لان دم المسلم لا يساح بالخوف على النفس الا ان يخاف منهم على أكثر المسلمين فسقط حينئذ حرمة التسرس الا انهم تركوا الجواهر فيقودوا زائدة حيث قال اذا ترسوا بهم في الصف ولو تركناهم لانهم المسلمون وعظم التسرس وخيف استحصال قاعدة الاسلام وجوههم وأهل القوة منهم وجب الدفع وسقط مراعاة التسرس انتهى ولو أبدا كثر بجعل لكان أخضر (ص) ورمي بلسم (ش) وهذا سر وعنه رحمة الله في ممنوعات الجهاد بعدد ترك جازاته يعني ان المسلمين يحرم عليهم أن يرموا العدو ببلى أو برمح مسوم خوفا من أن يعاد عليهم ولا يمس من فصل من مضى والذي في النوادر عن مالك الكراهة وجعلها المؤلف على التعريم ممنوعون جعل السهم في قتال النمل ليشربها العدو (ص) واستعانة عشرة لا الخدمة (ش) يعني انه يحرم علينا أن نستعين بكافر في الجهاد الا ان يكون خادما لنا في هدم أو حفر أو روى من حديق وما أشبه ذلك والسبب الطلب فالممنوع طلب اعانتهم وحيدته فنخرج من تلقاء نفسه لا يحرم علينا معاونته وهو ظاهر سماع يحيى خلافا لالاصبح

بالمسلمين الذين اعتبر الخوف على أكثرهم هل هم المقاتلون للكفار دون المترسعين بهم أو هم المقاتلون والمترسون وليس المراد بهم الموجودين في ذلك العصر أو اقليم وكلام المواقيد على الاول وجزءه بعض الشيوخ كما افاده في فاذا علمت ذلك فتوجه وان خفنا على أنفسنا المراد الجنس أي بنس أنفسنا المتحقق في بعض الجيش (قوله بعدد ترك جازاته) المتعلقة بالقاتلة (قوله وليس من فصل من مضى) هذه العلة لا تنتج الحرمة بل تنتج مطلق النهي الذي تتضمنه الحرمة فهو تعطيل لبعض الذمى الا انك شير بان ظاهر المصنف حرمة ذلك ولو ما نوه قبل وقوله خوفا من أن يعاد عليهم موجود مع ذلك أيضا (قوله وكمر محضون) والكره اعطى لبها ولو كان القتل بذلك فيه مثله لجازا قبل القدرة عليهم وحرمة المثة الا تية خاصة بما بعد القدرة والفرق بين القتل والنسب ان قد لا تجوز اذا رجعت الينا لتعرف بخلاف النبيل (قوله أن نستعين بكافر في الجهاد) فاذا اختلطوا مع المسلمين في طوافهم وسراياهم وأذن لهم الامام فأصابوا قسم بينهم وبين المسلمين خالهم لا يخمس وان خرجوا وحدهم فأصابوا قتلهم ولا يخمس فان حكموا واسلم اليهم بينهم فليقسم على حكم الاسلام ولا يأثمهم لاساقفتهم (قوله أورى من مضى) قد يقال هذا الاستعانة في القتال لا في الخدمة (قوله خلافا لالاصبح) فهو ضعيف أي كلام أصبغ فانه قال ينبغي أشد المتع فقد قال صلى الله عليه وسلم ليهودي تبعه ارجع لن استعين بعشر لك

(قوله والمراد بالمشرك الكافر) أي يطلق الكافر لامن أشرك مع الله غير ملصقة (قوله خشية الالهة) أي بوضعه في الارض والمشي عليه يتعاملهم (قوله فيه الايات الخ) يتعارض معنى الجز من القرآن الآن في شرح عب أن المراد بالصف ما قابل الكتاب الذي فيه كالا فهو ينبغي تحريم السفر بكتب الحديث الكفاري لاشتماله على آيات كثيرة تحرمه مما ذكره ولو طلبه الملك لشد به خشية الالهة (قوله والمصحف قد يسقط ولا تشعربه) فيأخذونه فقصص منهم اهانتهم (١١٥) (قوله وفرار) وان لم يكن القتال متعيناً بان كان كفائياً أو متدبواً كالتي ياتي

والمراد بالمشرك الكافر واللام في خلدته امامية في واما معني على (ص) وارسل مصحف لهم وسفر به لارضهم كراهة في جيش آمن (ش) يعني انه يحرم علينا أن نرسل المصحف الى ارض الحرب خشية الالهة وأيضاً لم يتجزأ عن النعاسة فيسومهم وهو منزه عن ذلك ولا بأس أن نرسل الكتاب الى دار الحرب فيه الايات من القرآن والاحاديث ندعوهم بذلك الى الاسلام وكذلك يحرم علينا أن ناسفر بالمصحف الى ارض الكفر ولو كان الجيش أماناً خيفة أن يسقط منا ولا تشعربه فتشاة الالهة ونصبر ما عظم الله وكذلك يحرم علينا السفر الى ارض الحرب اذا كانت مع غير جيش آمن وأمامه فانه يجوز السفر بها الى ارض الحرب لانها تنبع عن نفسها والمصحف قد يسقط ولا يشعربه وصرح أنه عليه الصلاة والسلام كان يفرق بين نسائه اذا غزى الوعدا لامن معه فالاستتاف في كلام المؤلف راجع لما بعد الكاف وآمن امامهم فاعل أو فعل ماضٍ وسواء كانت المرأة أمة أو أمة والاقتال محرمة الخ (ص) وفرار ان بلغ المسلمون النصف (ش) يعني أن المسلمين حيث بلغ عددهم نصف عدد الكفار فانه يحرم عليهم الفرار حيث لا فرار الا مام وقد كان سبحانه وتعالى يمنع الفرار مطلقاً بقوله ومن أولهم ومشدود الآية ثم نسخها بقوله ان يكن منك عشرون صارون بغير امانتين وقيل ليست بناسخة بل محضة لتلك ثم نسخها بقوله الا ان خفف الله عنك الآية والفرار من الكفار ولا يجوز شهادته الا ان تظهر توبته وتوبته كغيره وكلام ابن عرفة القائل بأنها لا تعرف الا بشكر رجهاه وعدم فراره اه غير منقول والواو في قوله (ولم يلقوا النبي عشر ألفاً) واو الحال وهو راجع لفهم قوله ان بلغ المسلمون النصف أي لان تقصوا عن النصف فيجوز الفرار والحال أنهم لم يلقوا النبي عشر ألفاً فهو في مفهوم فان بلغ عدد المسلمين اثني عشر ألفاً فراروا ن زاد عدد الكفار على الضعف حيث لم يختلف كلتهم وأن يكون معهم السلاح فان اختلفت كلتهم جاز وكذا ان كان العدو يحمل مدد ولا مدد للمسلمين واذا اعتبر هذا فيما بلغوا اثني عشر ألفاً اعتبر فيما بلغ المسلمون النصف وكانوا دون اثني عشر ألفاً (ص) الاعتراض وتجزأ ان خفف (ش) يعني أن الفرار حرام بالقيء المذكور الا في حق المخوف والقتال والمخيف في قتله فانه لا يحرم في حقه الفرار والمخوف هو الذي يظهر من نفسه الهزيمة وليس هو قسده فان تبعه العدو رجع عليه فقتله وهو من مكابدة الحرب والمخيف هو الذي ينحاز الى أمير الجيش فتقوى به أو الى فئة بشرط أن يكون المخيف يخاف على نفسه خوفاً ينافي اقرب المحاز الىه ولم يكن المحاز أمير الجيش (ص) والمثلة (ش) يعني أن المثلة وهي النكال عند القدرة على الكافر حرام علينا لانه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وأما قبل الظفر عليه فيجوز لنا أن نقتله بأي وجهه من وجوه القتل (ص) وحل رأس ليلد أو ال (ش) يعني أن جلد رأس الكافر من بلد الى آخر حرام وكذلك جلده الى الولا والمراد بالوالي أمير الجيش

الحقيقة لانه ليس فراراً في الحقيقة (قوله ولم يكن المحاز أمير الجيش) فأمر الجيش لا يجوز الفرار ولو أدى الى هلاك نفسه (قوله والمثلة) بضم الميم ويكون المثلة ويقع الميم وض المثلة أي الآن يكونوا مثلاً للمسلمين (قوله وهي النكال) أي تشويههم بالقتل عند القدرة عليهم (قوله وكذلك جلده الى الولا) ولو في البلد الذي في شب في قول المصنف وحل رأس الخ والتظاهر بحل ذلك ما لم تكن مصلحة فيه شرعية كاطمئنان القلوب هنا بالجزيرة عتقه قد جعل رأس كعب بن الاشرف للديرة ورأس أبي جهل لغيره وأما جلدها في البلد الا لوالي فان خلافه لا يفتلح

(قوله أو قن طائعا) حاصله انه اذا أو قن طائعا كان على وجه المعاهدته أم لا كان يمين أم لا فلا يجوز الخيانة فيه لأربع صور وانما جرى اختلاف فيما اذا كان يمين لانه لا يقال انه اذا كان يمين فهو عترة المكره وان لم يؤمر باليمين ولا يفسر فيه الخيانة اتفاقا وأما ان أمن مكره على وجه المعاهدته أم لا يمين أم لا (١٦) فله الخيانة فيما شام نفسه أو غيرها وقال الخبي لا يمين في العهد وان كان مكرها

عليه لان ذلك يؤدي الى الضرر بالمسلمين ويرون أي الكفار ان المسلمين لا يؤفون بالعهد فالصور ثمانية غير ضرورة عدم الائتمان وأسافا تنازع الاسريون أمنه هل وقع الائتمان على الطرغ أو الاكراه فالقول للاسير بما يقبضه قول المصنف الآخر والقول للاسير في الغداة وبعضه تنبيه ان امن مكره او سلف مكره هالم يحسن وأما ان سلف طائعا حث به ربه وخيانته لهم في شيء من أموالهم مع جواز ذلك (قوله والقتال) ليس مشتمل على مجاهد مع وال جائز ولا يقسم الغنية القسمة الشرعية ما يقبضه ما يستحقه منها فقاتن ذلك ما شاع من شرح شب (قوله سقط عنه التعزير) أي التي هو الابد (قوله وجاز أخذ محتاج) فبعد ما نرى سديها اذا لم يأخذ بنية القتل والارحم (قوله وحراما) أي محتادا وأما لو كان من أهل احرمة المولود فلا (قوله أخذ كل ما يحتاج منهم) ما يحتاجه الاول ان يقول يعني أنه يجوز أخذ كل ما يحتاج من الجيش ما يحتاجه من الغنية فكل ما يحتاج هو في المعنى بدل بعض من ككل والمعنى يجوز الجيش كل محتاج منهم الخ بلغت بهم الحاجة الى الضرورة أو لا

(ص) وخيانة اسرا أو قن طائعا (ش) يعني ان خيانة الاسير حرام اذا أو قن سواء أو قن على نفس أو على مال فلا يجوز له أن يأخذ شيئا من أموالهم بما قدر على حله ويهرب به سواء أو قن طائعا على وجه المعاهدة أي بان أعطاهم عهدا على أن لا يخرجهم أو على وجه المعاهدة نحو ائتمان على كذا من غير عين أخذه ومنه فان كان يمين فالحمد أن حكمه في الحرمة كالائتمان بلا عين وأشار بقوله (ص) ولو على نفسه (ش) لقول الخبي اذا أمنوه على أن لا يهرب لم يكن له أن يهرب وكذلك ان أعطاهم عهدا على أن لا يهرب وتركه متصرف لم يكن له أن يهرب وقال الخبي وبي وان المجاشون لله الهرب والاختصن أموالهم وان اتهموه وان اخلفوه فلا حث عليه لان أصل عينته اكراه ابن رشد وقول ثالث وهو الاصم في النظر ان اتهموه على أن لا يهرب ولا يقتل ولا يأخذ أموالهم حازه الهرب طرمة المقام بما دار الحرب دون القتل وأخذ المال أنليس بواجب عليه والى هذين القولين أشار المؤلف بالو واحتج بقوله أو قن طائعا عمال لم يؤقن أو قن مكرها فيصوره أخذ أموالهم والهروب بها (ص) والقتال وأدب ان ظهر عليه (ش) القتل من الغل وهو المالح الجارى بين الشكر والقتال يدخل ما يأخذه من متاعه فقيل له قال ويقال غل يغسل ويقل بالكسر والغصم وعرفان عرقه بقوله أخذ ما بيع الاتفاق به من الغنية قبل حوزها قال ابن القاسم يؤدب القتال فان جاءه ثيابا سقط عنه التزير لانه يسقط بالتوبة واعلم أن الغل لا يبيع سهمه من الغنية ولزوم الدليله اذا ظهر عليه قبل أن يجيئنا ثابما وهذا كذا كان قبل حوز المغمور وأما بعد فانه يجد كما في عنده قوله وحدان وسارقان حيز المغم (ص) وجزأ أخذ محتاج نعلوا وحزأ ما ورة وطعاما وان نعلوا وعلفا (ش) يعني أنه يجوز العيش أخذ كل ما يحتاج منهم ما يحتاجه من الغنية قبل القسم ولونها الامام ظاهر أو خفة نعلوا وحزأ ما ورة وطعاما ومصلح من نحو فلفل وان كان المحتاج اليه نعماد يجه على المعروف ذكر في المدونة والموطأ وغيرهما ويرد بدلها في المغم ان لم يجمع اليه وعلفا والادبهم ولعل المؤلف لم يأت بالو ويقول ولونعما وعلفا رد القول بالمنع في قول ابن الحالب وفي أخذ الانعام للحد الذي قولان لقوله في توضيحه القول الآخر أي بالمنع لم أر معروفا (ص) كتب وسلاح ودابة (ش) المشهور انه يجوز للجاهد أن يأخذ من الغنية عند الاحتياج شي وبالبس وغيره لطعامه أو على متاعه وسلاحا ودابة لقتال أو ليركبها الى بلده بشرط ان يرضى عند أخذ ذلك أن يرد الى الغنية اذا فرغ من الانتفاع به وبالبس أشار بقوله (ليرد) أي يئسبه رد ما استغنى عنه من ذلك لانه عليه ملكه وهذا هو السر في ادخال الكافر اليه جمع القليل بعد ما بخلاف ما قبله بان يأخذ بنية عليه لان الانتفاع به مع ذهاب عيته بخلاف هذه فانه ينفع بها مع بقائه بها وبالبس أصلا كنية الرد على ظاهر المدونة (ص) ورد الفضل ان كرفان تعذر تصدقه (ش) يعني ما أتيه أخذ من الغنية لا بشرط الرد وهو ما عدا التوب وسلاح والدابة اذا فضل منه شيء كثير كنهف دينار فانه يزمه أن يرد الى الغنية ان أمكنه رد اليها فان لم يمكنه لتفرق الجيش تصدقه كله لانه كمال جهلت أو بابه بعد اخراج الخس على المشهور

(قوله ولونها الامام) في ل فان ناهم الامام عن الأخذ فلا يجوز لهم الأخذ (قوله المشهور الخ) ومقابله ماروا على وابن وهب أن مالكا قال لا ينفع دابة ولا سلاح ولا شوب (قوله ودابة للقتال) أي ويكون سهماء أي القوس للقتال عليه (قوله لان الانتفاع به مع ذهاب عيته) أو انه باقه القيمة كالابرة (قوله وبالبس أصلا) أي وأخذ بلبانة أصلا (قوله على المشهور) ومقابله لا يخرج في حضا

(قوله راجع لما قبل الكفاف أيضا) أي كلهم راجع لما بعد الكفاف أي من حل كلام المصنف هذا تعلم أن قول المصنف ورد راجع لما بعدهما فالتوهم هو أنه لا يرجع لما قبل الكفاف بل يرجع لما بعد الكفاف بالخصوص فن ذلك الخلق تعلم أنه راجع لهم ما في كلام غيره أن ما بعد الكفاف وبمطلقا (قوله قيمته الدرهم ونحوه) أي بما كان أقل من نصف دينار وواقفه ما في شرح شب فانه قال والمراد باليسير ما لا ينفقه الدرهم وشبهه وهو أحسن من عبارة فانه كان المراد بالكثير ما تنفعه لا تدعى الدرهم لأن كل يسير وهو ما لا ينفقه الدرهم وشبهه عند ابن القيس (قوله المستغنى عنه) أي ويحتاج للبلد والاردهان كثر (قوله المستغنى عنه الخ) في شرح عي اعتماد التصيل وهو أن الجواز ما فضل عن الحاجة وأما إذا لم يكن عند واحد لا يحتاج إليه فلا يجوز فيه إلا ما هو تقيد بظاهر وجزء في الشامل بهذا التقيد لكن في رد النساء اتفاقا وفي رد الفضل على أحد القولين وأما مع التساوي فلا يتوهم والتظاهر يجوز إذا كان بعضهم محتاجا لما وقعت المبادلة فيه والآخر غير محتاج وأفهم قوله منهم عدم الجواز مع غيرهم حيث اشتملت على ربا بفضل أو نسا وهو كذلك وظاهر ابن عبد السلام عدم (١١٧) اعتماد هذا التفصيل فيكون شارحا متابع ابن

عبد السلام (قوله ولو تفاضل أو تأخير) أي أو هما معا ويجوز ابتداء خلاف التعبير بالمضي فانه يقيد الكراهة إلا أنه يقول ضعیف فقول السارح ومضت بكراهة ضعيف (قوله ومحل ذلك إذا وقعت قبل القسم) وأما بعده فلا يجوز (قوله للاختصاص) أي لا يجوز إلا في بلدهم فلا يجوز تأخيرها عن بلدهم (قوله خوف الفوات) أي فلا يرى خوف ارتدادها إذا كان أسلم من إقامة المدعيه والتظاهر أنه إذا خيف وقوع مقصد من إقامة المدعيه يؤخر (قوله ولو لم تكن إذا كان فيه نكابة بل ولو لم تكن فيه نكابة هذا مقتضى تقسيمه الآتي (قوله انك أم لا) لا ينبغي أن صورة تلك داخلة في قوله أولان انك فالتناسب محل قوله

ومن باب أولى رد ما فضل مما أخذ منه بنية رد الكاتب ونحوه فقوله ورد الخ راجع لما قبل الكفاف أيضا ومفهوم الشرط أن الشيء اليسير الذي لا ياله مما قيمته الدرهم ونحوه فانه يباح له أكله ولارده إلى القيمة لأنه في حكم الحاجة أي في حكم ما هو محتاج إليه (ص) ومضت المبادلة بينهم (ش) أي ومضت بكراهة المبادلة بينهم في الطعام المستغنى عنه والحاجة اليه عنده أو غيره ولو تفاضل وتأخير وبعبارة أخرى ومضت أي وازنت أنه يجوز ولو كانت تفاضل في الطعام إلى بوي المتعددين الجنس ومحل ذلك إذا وقعت قبل القسم (ص) وييلدهم إقامة الحد (ش) قدم الجوار والجور للاختصاص والمعنى أنه يؤذن للإمام أن يقيم الحد وفي بلاد العدو وسواء كان الحد لله أولا دعى لأن أقامته مطاعة فذا وجب أقاله ولا يجوز أن يؤخره من غير عذر خوف القوات فالمراد بالجواز هنا لا إذن فان إقامة الحد ببلدهم واجبة (ص) وتخرب وقطع محل وحق أن انك أو ترج (ش) بمعنى أنه يجوز لجماعة المصلحين أن يهضموا منازل المشركين و يقطعوا أشتجارهم ويخلطهم ويغيرهم ويحرقوا ذلك أن كان فيه نكابة لهم ولورجى المسلمين فان لم يرج فاقطع المسلمين فانه يحرق ولو لم تكن فيه نكابة لهم فان عدم النكابة ووجبت بقيت فقوله انك أي الفصل السابق وهو التقرب والقطع والتعصير وقوله انك رجيته أم لا وقوله أو ترج انك أم لا ومفهوم التقيد وهو أن ليس بك ورجيته المنع والصور خمس ولما فهم كلامه جواز الأمرين دون أفضله لاحتدما ما أوجب عدم الانتكاه وعدم الإدخال فيهم منه الحكم أو التقابل رعايهم المنع وقد وقف ما في الفضل من ذلك أشار بقوله (والتظاهر أنه) أي الالتلاف بالقطع والحرق ونحوهما (مندوب) البه في حال عدم الإدخال كدور بقوله أو ترج (ك) نذب (عكسه) وهو الإبقاء مع الإبقاء ولا ينافي الجواز أن انك إذا المنسوب يجوز تركه وبعبارة أخرى والتظاهر عند ابن رشد ولو شافى كلام ابن رشد كلام المؤلف إذا الجواز يجمع التسبب ويفارقه وقد رد (ه) في شرحه كلام المؤلف

أو لم ينك أي لم ينك لاجل دفع التكرار فقوله فالصور خمس المنسب أربع وقوله المنع بقيد أن قوله أو لا بقيت أي وجوب (قوله بل ربما يتوهم المنع) أي وهو الذي يرميه أولا (قوله وقد توقف ثالث في الفضل) مرتبط بقوله أفهم جواز الأمرين (قوله انك أي الإبقاء مع الإجماع انك) وأما الانقاص الرجا لا يشك فتقدم أنه يتعين الباقين أن استظهار ابن رشد متعلق بالفرعين (قوله إذا المنسوب يجوز تركه) المراد بالجواز خلاف الأولى (قوله إذا الجواز) أي الذي حكمه المصنف بجمع التسبب الذي قال به ابن رشد محل على خلافه وحاصله أن قول المصنف انك أي بغيرهم أي ورجيته فان ترج مع ذلك تعين التعصير وقول المصنف أو ترج أي لم تنك وإن لم تنك ورجيته تعين الإبقاء وقوله أو لم تنك أي جواز التقرب بجماعه مندوب فيما إذا ترج ولم تنك وهي الصورة الثانية من صور الجواز وقوله كعكسه فيما إذا رجيت وانك تعني الصورة الأولى من صور الجواز كذا في عب وهو مخالف للراجح فان عجب محل قوله والتظاهر أنه مندوب فيما إذا ترج وكان في ذلك نكابة كما يشهد نص ابن رشد وقد تقدم أن هذا الصورة وجوب القطع وبما معه عند غير ابن رشد وقوله كعكسه أي حيث رجيت وانك كما يفهمه كلام ابن رشد لما حلل أن عجب قبل قول المصنف انك أي أو لم ترج عا على به عب ومثله في شب وحل قولنا التظاهر الخ بعد كزنا كعكسه لا لعب وقد كزنا كعكسه والحاصل أن الصورة أربع

صورة يجب فيها القطع وإما به وهو ما إذا كان في ذلك نكاح ولم ترج وصورة لا يجوز فيها واحد منهما وهي ما إذا لم يكن في ذلك نكاح ورجعت وصورة رأت يجوز فيها ما ذكر وعدمه وهو ما إذا كان في ذلك نكاح ورجعت أو لم يكن في ذلك نكاح وقوله والظاهر أنه مندوب أي حيث لم ترج وكان في ذلك نكاح كما يفيد نص ابن رشد وقد تقدم أن حكم هذه الصورة وجوب القطع ومأمعه عند غير ابن رشد وقوله كعكسه أي حيث رجعت وانكح كما يفيد كلام ابن رشد أيضا اه وفي شرح شب أن المعتدل الأول وكلام ابن رشد ضعيف وقول شارحنا مندوب أي في حال عدم الإجماع المذكور ظاهره ولو كان فيه نكاح لعدو ولكن المعتدلان القطع ومأمعه واجب وقوله وهو الإجماع مع الرخصة ظاهره ولو لم يكن فيه نكاح ولكن الرجوع انه إذا لم ينكح ورجعت تبعد الإجماع (قوله الخ إذا جاز يجامع التذب) أي في الصورة الثانية أي لأن المحكوم يجوز أنه المحكوم مندوب وقوله يفارقه أي في الأولى لأن المحكوم يجوز أنه هو التضييق وهو غير المحكوم بنديه (قوله ويجاز وطء أسير) المراد الجواز عدم الحرمة والافهم مكره وقول مالك اه كره ذلك لما أخاف من يفادونه بآرض الحرب (قوله بشرط أن يتيقن) أي (١١٨) يحرم وطؤه ما نكح أو شك في وطئه ما من الكافر وتيقنه يحصل بعدم غيبة الكافر

عليهما بخلاف ما إذا قارب عليهما ولا تصدق المرأة في عدم وطئه فيها بظهوره وانظر إذا تفرقت عدم السلامة وظاهر الشارح عدم الجواز والظاهر الجواز (قوله وأجهز عليه) أي بعد العرقبة أي وجوب صادق بقطعه نصين ويرى غتمه وغير ذلك وظاهر المصنف ولو لم ينكح ولو رجع فيصاف الشبهة ولعل ذلك لأنه يمكن انتفاع المصنف بعد ما فعل به في الجملة إذا نبهه أو كذلك لقطع والتضريب (قوله وأن يعرفوه) معطوف على قوله أن ينكحوا والعرقبة قطع العرقوب قال الأصمعي ولكل ذك أربع عرقوبات في رجله وركبتان في يديه فعرقوبة الذاب في رجلها عشرة ألكب في يديها فإذا علمت ذلك فنقول النقل كما في محشي تحت أن المعنى ويجوز الإجهاز عليه والمعنى وذبح حيوان وعرقبته والإجهاز عليه قال الباجي اختلف أصحابنا في صفة العرق فقال المصريون من أصحاب مالك تعرقب أو ذبح أو يجهز عليها وهذا مذهب المدونة وقال المدنيون من أصحابهم يجهز عليها كرهوا أن يذبح أو تعرقب ابن حبيب وبه أقول لأن القرح مثله والعرقبة تعذيب اه وشبهه لابي الحسن والحاصل أن الشارح حمل قول المصنف وأجهز عليه أي عقب العرقبة ورده المحشي المذكور بأن النقل أن المعنى يجهز النكح والعرقبة وهو طريفة المصيرين وهو مذهب المدونة وطريفة المدنسين الإجهاز (أقول) فلي هذا المراد من الذبح حقيقة لا الألفاظ فتدبر (قوله أن أكلوا) أي استحلوا في دينهم الخ أي ولوطننا والابن تقي فالتعذيب لا يظهر محرمه مطلقا لاحتجالي أهله حال الضرورة (قوله خلافا لفرقة النخعي) فانه يقول بحرق وجوب أن الكافر يجهز إليه قبل الأفساد ولا فلا يجب حرقه (قوله وأرقتي الخ) مقابل لالحل به أولا لاقتد قال عجم وما ذكرناه من نكح التضرع بن هو الموافق لما ذكره ابن رشد في القطع والتضريب حيث حصل به نكاح ولم ترج لاعني مذهب البه غريم من وجوب ذلك اه والمتاسب لما يتقدم الوجوب فهو العلل عليه (قوله لمع أن ذلك جائز) الأولى أن يقول ومفهومه عدم الطلب وهو كذلك لأنه جائز والحاصل أنهم ان أكلوا الميتة بحرق المذبح والعرقبوان لم يأكلوا الميتة بحرق المذبح حلالا (قوله التشبيه في جواز الاتلاف) المراد به الإذن

على وجه يخالف هذا انظر نصه في الشرح الكبير (ص) ووطء أسير ورجوعه سلتنا (ش) هذا معطوف على الجائز والمعنى أنه يجوز لاسر المسلم أن يتأخر عنه وأتمته المسيئين معه بشرط أن يتيقن أن السباي لهم ما يطأه لال السي لا يعدم نكاحا ولا يزيل ملكنا بخلاف العكس وهو أن سينا يعدم نكاحهم ويزيل ملكهم كآياتي وهذا يدل على أن أدار الحرب لا تحل مال مسلم وفي بعض النسخ سينتادل سلتنا الأولى جبههما لال الموضع ع أنهم ماسينا ولا بد من سلامتهما من وطء الكفار أي سينتاولنا (ص) وذبح حيوان وعرقبته وأجهز عليه (ش) يعني أنه يجوز للمجاهدين إذا ظفروا بصدوقهم أن يذبحوا ما قدروا عليه من أفعالهم وغيرها إذا جازعوا عن الانتفاع بذلك ولا يشترط في الذبح أن يكون على الوجه الشرعي لأن المراد منه إزهاق الروح وأن يعرفوه بجهزوا عليه ثلاثا بوجع والعطش (ص) وفي الفصل أن كثر ولم يفسد عليها روايتان (ش) أي في حوائز اتلاف النفس بإحلالها لملة بحرق ولحمه إن كثر ولم يكن القصد إتلافها أخذ عليها روايتان والكثرة ما في إتلافه نكاح العدو فان كان اتلافها لأخذ عليها السليين فيجوز اتلافها أو لا يجوز في هذه الحالة إذا كانت فليته ومفهومه أن كثر أنهم لو قلت كره اتلافها (ص) وحرقت أن كوا الميتة (ش) أي حرق وجعوا سواء أكلوا يرجعون إليه قبل أن يفسد أم لا خلافا لفرقة النخعي وقوله وحرقت الخ راجع لقوله وذبح حيوان الخ وارتضى (هـ) في شرحه أن حكم التضريق التذب ومفهومه عدم الطلب لم يأكلوا مع أن ذلك جائز ولا يقال في ذلك تعذيب لأنقول التعذيب في الخ لافي الميت وقول الشارح وأما أن كانوا في لايأكلها فلا يصح معنى لا يطلب حرقه (ص) كتابع جرحه من حمله (ش) التشبيه في جواز الاتلاف والمعنى أن السليين إذا جرحوا

والإجهاز عليه قال الباجي اختلف أصحابنا في صفة العرق فقال المصريون من أصحاب مالك تعرقب أو ذبح أو يجهز عليها وهذا مذهب المدونة وقال المدنيون من أصحابهم يجهز عليها كرهوا أن يذبح أو تعرقب ابن حبيب وبه أقول لأن القرح مثله والعرقبة تعذيب اه وشبهه لابي الحسن والحاصل أن الشارح حمل قول المصنف وأجهز عليه أي عقب العرقبة ورده المحشي المذكور بأن النقل أن المعنى يجهز النكح والعرقبة وهو طريفة المصيرين وهو مذهب المدونة وطريفة المدنسين الإجهاز (أقول) فلي هذا المراد من الذبح حقيقة لا الألفاظ فتدبر (قوله أن أكلوا) أي استحلوا في دينهم الخ أي ولوطننا والابن تقي فالتعذيب لا يظهر محرمه مطلقا لاحتجالي أهله حال الضرورة (قوله خلافا لفرقة النخعي) فانه يقول بحرق وجوب أن الكافر يجهز إليه قبل الأفساد ولا فلا يجب حرقه (قوله وأرقتي الخ) مقابل لالحل به أولا لاقتد قال عجم وما ذكرناه من نكح التضرع بن هو الموافق لما ذكره ابن رشد في القطع والتضريب حيث حصل به نكاح ولم ترج لاعني مذهب البه غريم من وجوب ذلك اه والمتاسب لما يتقدم الوجوب فهو العلل عليه (قوله لمع أن ذلك جائز) الأولى أن يقول ومفهومه عدم الطلب وهو كذلك لأنه جائز والحاصل أنهم ان أكلوا الميتة بحرق المذبح والعرقبوان لم يأكلوا الميتة بحرق المذبح حلالا (قوله التشبيه في جواز الاتلاف) المراد به الإذن

فيوافق قول الشيخ سالم التشبي في وجوب الحرق وعلى كلام عجم فيكون ذلك مندوبا لا واجبا (قوة اللنوان) يكسر اللوا ويجوز
لقصها (قوله لما يكتب فيه اسم الجماعة) أي المعلنين لقتال العدو أي بانهم أناسا مخصوصين لقتال العدو ويعين لهم شيئا من بيت
المال (قوله على أن لكل شخص شيئا) أي عشرة عثمانية أو أكثر فقوله وأهل مصر أهل ديوان واحد أي أهل دفتر واحد وهذا مقوله
بحسب تفسيره الديوان (قوله أهل مصر الخ) تظهر غرضه في قوله بعد وجعل من قاعدته وحاصله أنه يجوز أن يخص جماعة بعثمانية
مثلا لا يكونوا اثنين لقتال متى عرض وفي ذلك المبدأ الديوان الواحد أن يكون أهل عطاه واحد كديوان مصر وأن اختلفت
أقواهم كخزقة وجواو بشية مثلا (قوله وتناط بهم أحكام) أي أمور يحكمهم بها تكون كل واحدة أربعة عثمانية مثلا واعلم أنه
على جعل أهل مصر ديوانا واحدا يكون قوله لاطنفة أي أهل مصر مثلا وقوله بفتح الجيم وأما منه ما فتنه أنه يجوز للشخص أن
يكتب لنفسه شيئا في الديوان أي إذا كان العطاه حلالا وان يكون محتاجا وان يأخذ في حاجته المعتادة لامثاله لا أن يمنها فيحرم
انظر نغمه في عب (قوله يعني لو عين الخ) أي ان الامام اذا عين طائفة (١١٩) للجهاد وجعل لهم عثمانية لكل شهر مثلا

فأراد واحد منهم أن لا يخرج
ويعطى واحد اندراهم أو المعطى
له من العثمانية مثلا لا يذهب
فانه يجوز أن كانا ديوان واحد
فان قلت قد تقدم أن الجهاد يعين
على من عينه الامام عند قوله
وتعين الامام فلا يجوز زلاحد
أن يخرج عنه قلنا الأمر كله كرت
الآن المجهول أنه لا يخرج للجهاد
الا بذن الامام كما نص على ذلك
غير واحد من الاشياخ فكانه
عينه عنه قال الشافعي وغيره ولا
يخرج أحد مكان أحد الا بعد علم
الامام وان قبيل قالوا يستحب
للإمام إذا أناه إلى رجل من يقوم
مقامه أن يقبله ويرسله عنه
فلا اعتراض حينئذ وهذا الجواب
أخبره على رأي الشافعي وأما
على ظاهر المدونة فلا يأتي إلا أن
يقال تعيين الامام واجب عليه
انشرح أعين من أن يكون بنفسه

جعل شيء من متاع الكفار أو متاع المسلمين جاز لهم اتلافه بالحرق وغيره ليحصل للعدو النكابة
وعندم الانتفاع به فالمراد بالجل النفع أعين من البيع وغيره (ص) وجعل الديوان (ش) أي
وجاز جعل الديوان وهو اسم لما يكتب فيه اسم الجماعة على أن لكل شخص شيئا وأهل مصر
أهل ديوان واحد وكذا الشام وجعل بفتح الجيم بأن يجعل الامام ديوانا لاطنفة بجميعها وتناط
بهم أحكام (ص) وجعل من فاعل من يخرج عنه أن كانا ديوان (ش) يعني لو عين أمير
المؤمنين طائفة للجهاد في سبيل الله فأراد أحدهم أن يجعل ابن يخرج عنه جلا فان ذلك جائز
ان كان الجاعل والشارح ديوان واحد ومفهومة المنع ان لم يكونا ديوان واحد وان وقع وزل
ينبغي أن يكون السهم للشارح ويرد الجعل (ص) ورفع صوت مرابط بالتكبير وكره التطريب
(ش) يعني أنه يجوز رجحان المرابطين أن يرفعوا أصواتهم بالتكبير في حرسهم لان التكبير
شعارهم ويكره التطريب وهو التخي بالتكبير وهو صوت يشبه صوت المغاني وفي عبارة
التطريب خفة تصيب الانسان لحزن أو سرور وكذلك يجوز رفع الصوت بالتلبية ورفع
الصوت بالتكبير في الخروج للعبدين وأما غير هذه المواضع الثلاثة فالمراد أفضل (ص) وقتل
عين وان آمن والمسلم كالزنديق (ش) يعني أنه يجوز قتل الجاسوس وهو مراد بالعين هنا وهو
الذي يطلع على عورات المسلمين وينقل أخبارهم للعدو فالجاسوس رسول الشر ضد
الناموس فالمراد رسول الخير وسماه كان هذا الجاسوس عندنا نكحت الذمة ثم تبين أنه عين للعدو
بصكائهم بأمر المسلمين فلا عده أو دخل عندنا بأمان والسه الإشارة بقوله وان آمن لان
الامان لا يتضمن كونه عينا ولا يستلزم مضمون الآن يرى الامام استرقاقه ويحل جواز قتله
ان لم يسلم والشهور ان المسلم اذا تبين أنه عين للعدو وقوله يكون حكمه حينئذ حكم الزنديق أي
فيقتل ان ظهر عليه ولا تقبل توبته وهو قول ابن القاسم ومضمون (ص) وقبول الامام
هديتهم وهي همان كانت من بعض لكفرة (ش) أي جاز قبول الامام وأمير الجيش هدية

أوتائه (قوله وإذا وقع وزل) تشبيه السهم بالجعل لا بالعهده قاله ابن عرفة والظاهر بينهما أي بين القاعد والجاهل (قوله ورفع صوت
مرباط بالتكبير) قال صاحب المدخل هذا اذا كانوا جماعة وكان التكبير في الصلاة كان واحدا كرفع صوت بالتكبير قال
القاضي فينبغي ان يفيد كلام المؤلف جملة اذا كانوا جماعة وكان التكبير في الصلاة أي عقب الصلاة ومنه التهلل والسيح الواقعتان
عقب الصلوات الخمس اه (أقول) فيه نظر بل التكبير وهم في حرسهم بدون التقيد بدار الصلاة قال في المدونة وجازر التكبير في الرباط
والحرس على البحر ورفع الصوت جبالا والتهاروا كره التطريب (قوله صوت المغاني) جمع مغني وكأما أرادنا لفتن وقوله في نفسه كانه
أراد خفة (قوله وان آمن) أي دخل بلادنا بأمان هذا اذا آمنه معتقدا التغيرين فان آمنه معتقدا العين فكذلك لا انه لا يجوز زعده
عليه (قوله لان الامان الخ) أي لو كان تأمينه يتضمن كونه عينا كان لا يقتل وقوله ولا يستلزم عطف تفسير (قوله وهو قول ابن
القاسم) ومقابله ما قاله ابن وهب من أنه يقتل الآن تنوب (قوله جاز قبول هديتهم) أي جاز زدها عليهم (قوله وأمير الجيش) أي
أو أمير الجيش أي أمير الجيش يقول المؤلف وقبول

الامام لا مقهوره وعمل الجواز ان كان في الكفار رنة وقوة لا ان ضعفوا أو أشرف الامام على أخذهم فقصدا للتوهمين ما (قوله وحيث قبلها الامام أو غيره) من أحاديث الجليش (أقول) الحاصل أن المهدي إذا كان غير الامام فالحمد لله اما الامام أو غيره وفي كل أمان يكون لكفر اية الام لا فقهذ أربع وفي كل أمان أن يكون دخل بلده أم لا غيرته يستعد كونهم من غير الامام لغير الامام لغير كفر اية (قوله هي) أي الامام (قوله وفيه) كانت من الطاغية ان لم يدخل بلده أي اقلجه يبيح له لا خصوص بلدا الملك ولا فرق في هاتين أعني المنطوق والمفهومين أن يكون غير أيام لا فقهذ أربع وأمان كانت من الطاغية لبعض الجليش فهي ان كانت لكفر اية دخل الامام بلدا اعدت أم لا لا لا جاعته عند الامام فيفصل (١٣٠) فيها كالاتمام وبيعد أن يكون من الامام لغير الامام لا لكفر اية (تنبه)

اختصاصه صلى الله عليه وسلم بهدية المقوقس مارية وسيرين وبغلة شهباء مات عنها واتخذ مارية ام ولد واعطى حسنا ساعرين من خصائصه بهيابة وجلالته (قوله) فكل منهما يقتل بكل حال (الخ) هذا الكلام اصله ثلث وكنيت اعترضته بأن الكفار كلهم على وجه واحد يدعون للاسلام ثم لغيره ثم يقتلون لا فرق بين ترك وغيره فلا معنى لقوله يقتل الروم والترك بكل حال والقطب والحشة يقتلون في بعض الوجوه اذا أوال الاسلام وكان بعض شوخنا من علماء المغرب توقفوا غير وجدت محشيت اعترضه فقال لم أدر من فصل في قتالهم ولم ادرك الوجوه التي يقتلون فيها دون غيرهم وان أرادوا أوال الاسلام أو الجيزة فلا خصوصية لهم بل كل الكفار ذلك حكمهم وان أراد في حال قوتهم فلم أر من قاله ولا يمكن أن يقول أحد ان من ضعف من هؤلاء يستترك ولا تعرض لهم لا يجوز به ولا نفيها فلا جعل ذلك فلا جملته ذكر الروم للاجتماع

أهل الحرب وحيث قبلها الامام أو غيره من أحاديث الجليش هي له أولى أنته خاصة ان كانت من بعض لقربة أو صداقة بينهما أو مكافأة أو سواد دخل بلدهم أم لا ولما قبل البعض بالطاغية علم أن المراد بالبعض غير الطاغية أي الملك وحيث قيدت كلامه انها اذا كانت للامام من بعض الكفار لقربة فهي له سواد دخل بلدهم أم لا وهو كذلك ومفهوم لكفر اية انها اذا كانت من بعض الكفرة لا يكون الحكم كذلك والحكم في ذلك أنه لا يباح ما أن يكون قبل دخول بلدا العدو أو بعد دخوله فان كانت قبل فهي في جميع المسلمين وان كانت بعده فهي لليش (ص) وفيه ان كانت من الطاغية ان لم يدخل بلدهم (ش) أي أو الهدية في جميع المسلمين ان كانت من الطاغية ما لم يدخل بلدا العدو فان دخل فهي لليش ولا فرق هنا بين أن يكون الملك غيري بالامام أو غيري قرب والظاهر ان وجه عدم مراعاة القربة في هدية الملك تكون الغالب فيها الخوف من الامام وجيشه ولذلك لم تكن له والطاغية ملك الكفر مطلقا كان ملك الروم أو غيرهم وان كان اسم الطاغية مخصوصا بملك الروم (ص) وقاتل روم وترك (ش) المراد بالجواز الاذن اذا القتال فرض كفاية وبعبارة جازر بجنا قتال روم وهم من ولد الروم من عيصون اصحب بن ابراهيم وهم الذين تسبهم أهل هذه البلاد الان في ترك جبل من الناس لا كتاب لهم فكل منهما قاتل بكل حال لقوة القربتين أما ضعفاء الكفار من القطب والحشة فيقتلون في بعض الوجوه اذا أوال الاسلام لانهم لسماقتهم عيانا للرضا بالقتل والصغار والأمن غالب على المسلمين منهم وبهذا يدفع قول الشارع مفهومة ان قتال غيرهم من القطب والحشة لا يجوز والمشهور وجوازه (ص) واحتجاج عليهم بقرآن وبعت كتاب فيه كالأية (ش) يعني انه يجوز اذا جادلوا ان ضج عليهم بالقرآن اذا آمنتم بسبهم أولي أنزل عليه لقوة تعالى قل بأهل الكتاب تعالوا الى كلمتسواه فيمناو ينشك ألا تعبد الا الله ولا تشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله يمجوا أيضا صنعت الكتاب الى أرض الحرب فيه الآيات من القرآن والاحاديث لتدعوهم الى الاسلام فقوله عليهم أي على الكفار مطلقا لا بخصوص كونهم روماء وترك (ص) واقدام الرجل على كبريان لم يكن يظهر شجاعة على الاظهر (ش) يعني أنه يجوز للرجل ان يقدم على ما زاد على اثنين من المشركين لقتالهم وهو مراده الكثير أي جمع كثير وان علم ذهاب نفسه بشرط أن يحض نية الله وأن يعلم من نفسه الكفاية وأن يكون في ذلك نكاحية لهم وأمان فعل ذلك لاجل أن يظهر شجاعة من نفسه فانه لا يجوز له فصل

على جواز قتالهم وفي بعض النسخ وقاتل فوب وترك وهو الصواب والمراد السودان وان كان

ذلك

النوبة بالضم اسم الجبل منهم والمراد بعض السودان وهم الحشية لانهم جنس منهم فيكون أشار بذلك لرد ما روي عن مالك انه لا يجوز ابتداء الحشة والترك ما حرب بقوله صلى الله عليه وسلم اتركوا الحشمة اتركوا كرمكم واتركوا التلماز كرمكم وعمل الحديث على الارشاد وان قتال غيرهم في ذلك الزمان أولى أو لم يصح عنده تلك الامور فاذا علمت ذلك فوجه التخصيص ما ذكره الامام (قوله والصغار) عطف مرادف (قوله اذا آمنتم بسبهم) أي وأمانهم له وأراد بالاحتجاج التلاوة عليهم لعلمهم رجوعا الى الحاشية التي يقول انصم بالحقيقة فيها (قوله فيه الآيات) بولوا كثر من ثلاث على الاظهر (قوله انه لم يكن يظهر شجاعة) العبارة صادقة بامرير لكن المراد قصد وجه الله تعالى (قوله وان علم ذهاب نفسه) أي ان هازق دوحه (قوله وان يكون في ذلك الخ) تفسير بل قبله

(قوله رأس الحصن) أى كبيره (قوله وبأمان) بحرف ابن عرفة الامان بقوله رفع استباحة دم الحرى ورقه وماله حين قتاله أو العزم عليه مع استقراره تحت حكم الاسلام مدة ما تقوله ورفع مصدر مناسب للامان لانه ما سم مصدر وقوله استباحة الخ احترز به من رفع استباحة دم غيره كالمنعوق القاتل وقوله ورقه أخرجه المعاهد وقوله حين قتاله احترز به عن الصلح والمهادنة والاستئمان (قوله مطلقا) حال من الوفاة أو مفعول مطلق وهو الصواب وذلك لانه لو جعل حال الامن الوفاة لا فادعى فسادا وذلك لان المعنى ووجب الوفاة فى حال كونه مطلقا وأما فى حالة التقيد فلا يجب الوفاة معناه وليس كذلك وبكى اخباره بأنه آمن غير مدون غير الامام كما مير الجيش فلا بد من بيعة تشهد على أنه آمن غيره ومثل الامام لا مير المحولة ذلك (قوله على المشهور) ومقابله ما لان الموازين أنه لا بأس باعائه لكن قال الساسطى توسط المسلم وأراد اظهار عليه منعه (١٢٣)

غير ذلك فانه يجب علينا أن نؤديه بذلك ولو قال أفتح لكم على أن تؤمنوا على فلان رأس الحصن فرضوا وفتح فلان مع الر جل استأنف وكنى كذا على فلان لانه لا يطلب الامان لغيره الامع طلبه لنفسه (ص) وبأمان الامام مطلقا (ش) يعنى أن من آمنه أمير المؤمنين فانه يجب له الوفاة بذلك التامين سواء كان فى بلد ذلك السلطان الذى آمنه أو فى بلد غيره من سائر بلاد المسلمين فأى أقل من فقهه ودمه معصوم ولا يحل لاحد أن يستعين من ذلك شيئا وإذا أراد هذا المؤمن أن يرجع الى بلده فلا يجوز لاحد أن يعرض له بل يحل سبيله لانه وجب له الوفاة فى كل بلد من بلاد المسلمين وسواء آمنه قبل الفتح أو بعده ومثل أمير المؤمنين أمير الجيش (ص) كالمبارزة قرن (ش) يعنى أنه يجب على المبارزة قرن الوفاة بما شرطه عليه من القتال والجلوس أو راكبين على بعيرين أو فرسين أو ربح وخيما أو بشيئ ذلك والقرن بالكسر المكافى فى الشصاعة أى كالمبارزة مكانته فى الشصاعة فالتشبيه فى وجوب الوفاة وسواء خيف عليه الضعف والغلبة أم لا على المشهور لان مبارزته كالمهدي على أن لا يقتله الواحد (ص) وإن أعين بانه قتل معه (ش) أى وإن أعين الكافر المبارزة من واحد أو جماعة بانه قتل المعان مع معينه وإن كان بغيره فانه قتل المعين دون المعان ثم ان الضمائر الثلاثة رابعة لقرن وضمير معه عائد على المعين المفهوم من أعين (ص) وإن خرج فى جماعة مثلها إذا فرغ من قرنه الاغاة (ش) يعنى يخرج جماعة من المسلمين لجماعة من الكفار فانه يجوز لمن فرغ من المسلمين من قرنه أن يعين أخاه المسلم على قرنه نظر الى أن الجماعة خرجت لجماعة أى فكان كل جماعة غزاة فسرنا واحد وقوله ولما لم يخبر مقدم الاغاة مبتدأ وإذا نظرت فى تجردت عن الشرط فلا جواب لها (ص) وأجبروا على حكمه من نزول على حكمه ان كان عدلا وعرف المصلحة والانتظار الامام (ش) يعنى أن المشركين إذا نزولوا على حكر جعل مسلما عدلا قد عرف المصلحة للمسلمين فان العدو يجبر على حكمه فان لم يكن هذا المؤمن عدلا ولو عرف المصلحة أو لم يعرف المصلحة ولو كان عدلا أو انتصا لجماعة فان أمير المؤمنين ينظر فيما آمن فيه فما كان صوابا أنشأه وما كان غير صوابه رد وبغاية أخرى قوله عدلا أى فيما حكم به من الامان وغيره وان لم يكن عدلا شهادة (ص) كتأمين غيره ألقيا (ش) تشبيهه فى نظر الامام

الضمائر الثلاثة أى ضمير أعين وانه وقتل (قوله نظر الى أن الجماعة خرجت لجماعة) وأما لو خرجت جماعة فى مقابلة جماعة على أن كل واحد ابتداء فى مقابلة واحد فلا فاسائل ثلاثة (قوله نزول على حكمه) أى نزول من حصنهم أو قدموا بلدا على حكمه الخ أى إذا أنزلهم الامام من حصنهم أو مدبنتهم أو قدموا بضارة مثلا على حكم غيرهم أجبر وأعلى ما يتحكم به بعد الوقوع والسرول والاقلا يجوز له ابتداء أنزالهم على حكم غيره وأزال التى صلى الله عليه وسلم بنى قرينة على حكم سعد بن معاذ إذا كان تطيب القلوب الانتصار الاوس لان بنى قرينة مساوى الاوس موسى حلف لامولى عتاقة والاصل فى مثلها لصف أنه لما نزل بنو قريظة القليلة المشهورة من اليهود من قلعهم وكان عليه الصلاة والسلام فيما ذكره ابن اسحق قد حاصره خمس وعشرين ليلة وقذف الله تعالى فى قلوبهم

الرعب على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم له وكان قريظته لجاء على حمار فلما دعا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا السدكم فجلس الخ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ان هؤلاء نزولوا على حكمك قال فأتى أحكم أن تقتل المقاتلة وأن تسب الذرية قال لقد حكمت فيهم بحكم الملك (قوله على حكمك) أى أتباع حكمك من نزولوا أى قتل أو أسرا أو وضو ذلك (قوله وما كان غير صوابه) وتولى هو الحكم بنفسه فغيرا مصلحة من قتل أو أسرا أو غيره ولا يرد عليهم ما منهم (قوله وان لم يكن عدلا شهادة) فيشمل الحر والعبد والكبير والصغير اعلم ان هذا غير موافق للقول بالعدل لانما لا يتعقب حكمه فالعدل الشرط فى الجواز وعدم التعقب لافى الصحة فان كان عبدا أو صيبا لم يصح حكمه وكذا ان كان امرأ أو نصر حنك كراهة ابن شمس وابن عرفة وغيرهما فالعدل الذى قلنا انها شرط فى الجواز لافى الصحة يعنى عدم الفسق مع كونه من الرعايا كرافقه حتى نت

(قوله العدد الذي لا ينحصر) أي الأبعد وليس المراد الاقليم المعروف وهو أرض ذات بلدان كاقليم مصر واحد الاقليم السبعة الهند والجزيرة ومصر و بابل والروم والصين والسابع الترك و يابوجوج وما جوج ومقدار كل اقليم سبعة مائة فرسخ في سبعة مائة فرسخ من غير أن يدخل في ذلك جبل ولا واد والبحر الاعظم محيط بذلك كله ويحيط به جبل كاف كما قاله ابن الجوزي كذا في شرح شب وفي عبارة عب خلافة ومنه وخامسها الروم والترك وسادسها يابوجوج وما جوج وسابعها الصين واما المغرب والشام فمن مصر بدليل اتحاد الميقات والدية اه (قوله فهل يجوز) أي ابتداء (قوله أو بعضي) أي ان أمضاء الامام أو يقرأ بعضي ابتداء الفعل فلا يحتاج الى قبله لانه من أمضى أي يجوز للامام أمضاؤه ورده وقوله من مؤمن ضائع لان (١٢٣)

فالسواد على قوله ميز وكان ينبغي أن يقول من ميز واشترط الاسلام يفهم من قوله لانما تم ان حصل التأويلين فيبدأ كحيث كان عدلا وعرف المصلحة والاعتبار الامام وقوله مية مائة مائة من غيره كيتون أو صبي لا يعقل فباطل اتفاقا (قوله ولو صغر) يقتضي أنما عاقل البالغة وهو الحر البالغ فيه الخلاف وليس كذلك فالواو الحال ولو كان الحر البالغ العاقل خيسا وهو من لا يسأل عنه ان غاب ولا يشار وان حضر الآن الشارح تبين حيث قال تأمين المعيز من صغير (قوله والاستثناء الملح) فيه تسامح لان هذا ليس استثناء وانما هو اداة شرط والاصل وان لم يؤمن الغير اقلها بل آمن واحدا أو جماعة محصورين (قوله والمعنى) لكن اختلف لا يعني ما في عبارته من التسامح وذلك لان الخلاف بالوفاء للدونة والخلاف لا يجوز في وعده (قوله وعليه) فقول ابن المحدث خلاف الآن في فهم الخلاف والوفاء عسر امكن

والمعنى أن غير الامام اذا آمن اقلها فان الامام ينظر في امضائه ورده بالمصلحة لما علمت ان تأمين الاقليم من خصائص الامام والمراد بالاقليم العدد الذي لا ينحصر (ص) والاقول يجوز وعليه الاكثر أو بعضي من مؤمن ميز ولو صغر أو رقأ أو امرأ أو أخرج على الامام (ش) لما ذكر ان الامام ينظر في تأمين غير العدل ومن لا يعرف المصلحة تعرض هنا حكم تأمين المميز من صغير وعبد وامرأة والاستثناء الذي ذكره منقطع بخلاف ما قبله والمعنى لكن اختلف في تأمين ماذ كره يجوز ابتداء وليس للامام فيه اختيار وعليه عبد الوهاب وغيره وهو ظاهر قول المدونة يجوز انما المراد العبد والصبي ان عقل الامان يقول ان المجاشون خلاف أولا يجوز ابتداءه ولكن ان وقع بعضي ان أمضاء الامام وان شاعده وهو قول ابن المجاشون وهو لا ينبغي حجب وقوله ماوافق لها هو يحتمل قوله لا يجوز أي بعضي واما ما انشأ على على الامام المبطل الكبير الحر فيصير ويجوز بانفاق ونظامه كلام المؤلف ان فيه التأويلين وليس كذلك وأشار بقوله (لا ذنباً وأخاف من هم) الى أنه لا يجوز ان منهم لان مخالفة الاولى في الدين يحمله على سوء النظر للسلب واذا اتهم المسلم على ذلك في بعض الاحوال فالكافر أو في ذلك فقهه من مؤمن متعاقب محذوف حالا أي حاله كونه واقعا من مؤمن ومعنى مية مائة مائة على عقل الامام وعرف غرته وقوله لا ذنباً معطوف على من مؤمن لانه واقع في موضع الحال وقوله (تأويلان) راجع الى قبله لا لوقته هناك لكان احسن وقد علمت ان الخارج على الامام ليس داخل في التأويلين كافي نقل المواضع وغيره (ص) وسقط القتل ولو بعد الفتح (ش) راجع للجيب أي ما قبل لا ذنباً وأخاف من هم أي الوفاة ما فتح لانه بعضهم وسقط القتل واما ان الامام مطلقا وسقط القتل وكذا من غير اقلها وأمضاء الامام وسقط القتل أي وغيره من الاسر والاسترقاق ان وقع قبل الفتح وان وقع بعد الفتح فلا يسقط غير القتل محصورين والامام براه في غيرهما انما انقصر المؤلف على القتل مع انه لا ضرورة فيه حيث وقع الامان قبل الفتح لا قبل المبالغة على ما بعد الفتح اذ لا يسقط حيثئذ الا هو دون غيره (ص) بلفظ أو أشارت بمفهمة (ش) متعلق بتأمين لان التأمين بلفظ أو أشارت بمفهمة يتضح ان سقوط القتل بذلك أي يلزم منه ذلك فيشبه فائدة كون التأمين بلفظ أو أشارت بمفهمة وكون سقوط القتل بذلك بخلاف نقله بسقط فانه لا يشيد الا واحد وهو كون السقوط به فقط لانه لا يتضمن كون التأمين بذلك أي لا يلزم منه ذلك فكلام نت أولى من كلام ابن غازي ثم شرط جواز الامان وامضائه

ينبغي أن يقول بعد أو بعضي وهل هو خلاف أو وفاق وتأويلان لان الجواز لا تأويل فيه لانه نص المدونة (قوله لا يجوز تأمينهما) أي ولا بعضي (قوله حاله كونه واقعا) فيه تسامح فالاولى حاله كون ذلك الغير كائنا من غير الخ (قوله بلفظ أو أشارت بمفهمة) أي يفهم الكافر الامان شخصيا أو ظاهرا وان لم تصدبها الشرا الامان بل ضده كما يفهم ماذ كره الشارع والمواق وعليه يجب حذف وان قلته من فها أمضى أو رد له لانه مقتضى اهانته وكذا اذا قصبه الشرا الامان فانه يحصل له الامان وان فهم منها الكافر فذلك (قوله فانه لا يشيد الا واحدة) بل يشيد كون التأمين بلفظ أو أشارت بمفهمة (قوله فكلام نت أولى من كلام ابن غازي) عبارة تت وصيغة التأمين محصل أو حاصل أو معتبر بلفظ الخ اه فانت تفهم من ذلك أن تت جعله مرطبا على حذف والشارح فهم أن هذا يتضمن كونه متعلقا بتأمين وابن غازي جعله متعلقا بسقط

(قوله ان لم يضرب) كذا في نسخة غيره قوله شرط وفي العبار حذف والتقدير شرط جواز الامان مضون قوله ان لم يضرب (قوله أو استوى حالات الخ) أي بان تردده هناك مصلحة أو ليس هناك مصلحة بل انتفاء الضرر فما حاصل أن المصلحة ما تم تحقيقاً أو احتمالاً لا قبول بل ولتوقيع عدم المصلحة بل الداعي لانتفاء الضرر دليل قول ابن شاس (قوله لا في الصحة) لان تخييره يقتضي الصحة (قوله كثر افرهم على فتح حسن) هذا اغنيائي على مذهب يحنون أن الامان بعد الفتح لا يصح ولا يأتي على مذهب ابن القاسم القائل بجهة الامان ولو بعد الفتح فالحق مثل بلا ضرر على مذهب بان يكون أمن جاسوساً مثلاً يبي التنظر في التأمين بعد الانراف وقبل الفتح هل هو تأمين مطلقاً أو كبعد الفتح يكون أماناً لا سقوط القتل فقط والظاهر من كلامهم الاول هذا حاصل بحثي تت (قوله فان الامام يخبر في رده) انظر مامعني تخييره في رده مع فرض أنه يضرب وأجيب بان المراد الضرر في الحال وتوقع المصلحة فيما بعد (قوله وان ظنهم ي) أي من غير اشارة مثلاً لم يقصده المؤمن (١٣٤) كقوله ليس مركب العدو أرخ قلعتك فظن ذلك أماناً (قوله أو جعل

السابق في قوله فهل يجوز الخ قوله (ان لم يضرب) الامان بالسلمين بان حصلت به المصلحة أو استوى حالات المصلحة وعدم الضرر وهو ضرر قول ابن شاس لا تسترط المصلحة بل عدم الضرر اه وبعارة قوله ان لم يضرب راجع لجميع صور الامان وهو شرط في الزوم لا في الصحة أي فان أشرك كثر افرهم على فتح حصن وتيقن أخذه فامتهم مسلم فان الامام يحجز في رده فله يصحون (ص) وان ظنهم ي فقاء أو نهي الناس عنه فمما أو نسوا أو جعلوا أو جعل اسلامه لا ماضاه مضى أو رد محله (ش) الضمير المنصوب بظن والمجرور بن راجع الى الامان والمستتر في نهي راجع للامام والمعنى أن الخرى إذا ظن الامان فامهم عقداً على ظنه كجاء حلف المسلم على أنه يقتله فمما الخرى وقال ظننت بذلك الامان أو نهي أمير المؤمنين عن التأمين فيما القوا وأمنوا المانسات المقاتلة لهم وأما عصيان الاصره واما جهل بان جهلوا حرمة المخالفة أو جعلوا النهي بان لم يعلموا فامتهم أو جعلوا الخرى في اليان فان الامام يخبر بين امضاه أو رده الى المحل الذي كان فيه قبل القدوم ولا يجوز قتلته ولا استرقاقه وكذلك يخبر الامام في المضاه أو ردغه. اه اذ انزل الخرى على تأمين من ظنه مسلماً فذا هو ذى أو لا يعلم عدم اسلامه وجعل أن أمانه ماض كمان الصبي والمرأ تغلب بعد ذلك وهو في أي في ت المسائل (ص) وان أخلفه قبل بأرضهم وقال جئت اطلب الامان أو بأرضنا وقال ظننت أنكم لاتعرضون لتاجر أو بينهم ما رمانه (ش) يعني أن الخرى إذا أخذت في أرض العدو وهو مقبل اليان لم يخف مناه قال لتاجت اطلب الامان منك فانه يصدق في مقاتله ومواري مأمنه وكذا إذا أخذت في أرضنا ومعه تجارة ودخل عندنا بالامان وقال لنا انما جئت لا تخبر وظننت أنكم لاتعرضون للتجار فانه يقبل منه ويردى مأمنه ومثله إذا أخذنا من أرض العدو وأرضنا وقال جئت اطلب الامان فقول ردأمانه في المسائل الثلاثة كجواب مالك في الاولى والثالثة وحكي في توضحه عليه الاتفاق في الثانية وقوله وقال ظننت أنكم لاتعرضون لتاجر أي والحال انه تاجر وكذا إذا أخذ بأرضهم وقال ظننت أنكم لاتعرضون لتاجر والحال انه تاجر وأما لو أخذ بأرضنا وقال جئت اطلب الامان غي الخطأ خلا فهاذا أو جرد بأرضنا وقال جئت للاسلام أو لقد جعله ردأمانه أم لا والظاهر أنه يجري مثل ذلك فيما إذا قال جئت اطلب الامان

اسلامه) أي عدم اسلامه وقبل ان المعنى أي تصوره على خلاف ما هو عليه وكذا يقال في قوله لا ماضاه ومحيث فسر جعل الاسلام بما تقدم فيشمل اعتقاد الاسلام أو ظنه وهل الشك في اسلامه أو توهمه بمنزلة الظن والاعتقاد أي ظن الاسلام أو اعتقاده فيمضيه أو يرد محله أو بمنزلة اعتقاده انه ذى ونص الواقع في شرح قوله والافهول يجوز الخ فيفيد الثاني (قوله لمحله) أحسن من قول ابن الحاجب لما منه لصده على ماذا كان قبل التأمين بمحل خوف فانه لا يرد بحيث تأمين بل لمحله قبل التأمين (فان قلت) ما وجه الرد في هذه المسائل ما عدا مسئلة أو جعل اسلامه لمحله وبأن في المسئلة التي بعدها أنه ردأمانه فلنا لعل وجه ذلك فمقد عوا في الثانية بتوضيحها في هذه عيج وبعد هذا كاه فالواقع لنقل ما قلناه ابن الحاجب من أنه ردأمانه (قوله الى المحل

الذي كان فيه قبل التأمين) أي الصادق بكونه محل خوف (قوله مقبلاً) حال من تأمل فاعل فقول أخذ بجمله وقال جئت حاليه على تقدير قدومه لمحله وقال ظننت (قوله هل ردأمانه أو لا الخ) اعلم أنه اذا وجد بأرضنا عين قوله وان أخذ ببلدنا فأرضنا وبلدنا الحكم فيهما أو احدهما وان المسئلة ذات خلاف فالاول هو ما اشارة بقوله فان أخذ بقدر دخوله الخ وهذا هو المعمود الثاني ما قلناه محضون من أنه في مسواخذة بخبر بدخوله أو يعد طول فدى الامام فرأ به لا في الجاسوس فيقتل والحاصل انه تاجر وجد بأرضهم وتارة بأرضنا وتارة بينهما وفي كل امان بان يقول جئت اطلب الامان أو أنكم لاتعرضون لتاجر فانه لكم واحد في الثلاثة أراض فيما إذا قال ظننت أنكم لاتعرضون لتاجر وأما إذا قال جئت اطلب الامان وأخذنا ما بأرضهم أو بين الارضين فكهما ما واحد في أنه يرد أمانه وأما إذا أخذنا ما بأرضنا وقال جئت اطلب الامان فيجوز على ما إذا قال جئت اطلب الاسلام وقد علت ما فيه من القولين ومثل ما إذا قال جئت للاسلام إذا قال جئت لقتله كجواب مصر به

(قوة قبل منه وردا لمنه) انظر فان القياس انه يطلب منه ما ادعى انه ساءه فان حصل منه والا كان ذلك قرينة على كذبه (قوله) وان قامت قرينة فعلها) أي فاعل عليها سواء صدقت قوله أو كذبت وقال الشيخ ما حاصله ان قام دليل على صدقه أو لم يقدم دليل بانه صدق ولا بالكذب كان أمنا ولم يترك أو على كذبه كنز بقا ينقض الاخذ (قوله وقبل هم حل) أي في مخرجاتنا على عب (قوله) وقيل ان رد واغلبة الخ) هذا هو الظاهر (قوة تأمين حري ينزل لآخر ينصرف بانقضائه) أي اعطاه الامان الآن هذا أمنا خاص لانه ينزل لآخر يعني انه يؤمن لتزوة لارض الاسلام لشر او لحوم فاذا فرغ سبه (١٣٥) انصرف الامان وهذا القيد اخرج به

المهادنة وغيرها كما ذكره في لا ولا يخفى انه لا ينهل صور الاستئمان كلها فانه لا ينهل ما اذا دخل على الاقامة واذا علمت ذلك فليست السبب والثبات لطلب بل لا زائد ان فان قلت اذا قلنا زائدتين فيرجع للامان قلت هذه حقائق اصطلاحية لهذه الاقلاط فلا رد شي (قوله في غير مرة) لاحاجة لهذا القيد لانه اذا قتل في معركة وكان ماله معه فهو غنمة للسلطان (قوله ولم يؤسر قبل موته) وأما وأسرقه حل موته فانه الذي أسره (قوله وأدخل على التجهيز الخ) اشارة الى ان مفهوم قوله ولم يدخل على التجهيز تفصيلا ولا اعتراض في ذلك (قوله ولا يمكن في هذه الوجوه من الرجوع لو اراده) أي لانه تمهم ان يكون جاسوسا (قوله ولقاتله الخ) قال ابن غازي والصواب كافي بعض النسخ اخير قوله وقاتله ان أسرقه قوله قولان لانها جارية في قوله وان مات عندنا الخ وفي قوله والا أرسل مع دته لو ارته وفي قوله كوديعه فهو كالشئ من المحلات الثلاث أولها عند قومن الآخرين بل لاله الاول عليه (قوة مع دته) أي اذا كان قتل ظلمنا في بلدنا (قوة

فيقول بحث الى الاسلام فان اخذ في رد حقه وحده كان قدومه مقبل منه وردا لمنه وان لم يظهر عليه حتى طالت اقامته عندنا لم يصدق في قوله ولا يكون لمن اخذ في رد حقه الامام فيه رآه ولا يقتل الا ان يعلم انه جاسوس للعدو (ص) وان قامت قرينة فعلها (ش) يعني ان المشرق اذا اخذنا في بلده وهو مقبل البناء واخذنا في بلدنا وقد دخل بلا أمنا أو اخذناه بين البلدين وقاتلته قرينة تدل على التجار أو الحاربة على عليها (ص) وان رد برجع في امانه حتى يصل (ش) أي وان رد المأمون برجع قبل وصوله الى امانه فهو على امانه السابق حتى يصل الى امانه فاذا قام فليس للامام الزامه الذهاب لانه على الامان ولا مفهوم ما رجع فنرد قبل الوصول الى امانه ولو اخذنا رده على امانه كاهو ظاهر كلام ابن ونس وان ردوا بعد باوغيهم ما منهم برجع غالة أو اخذنا رقبيل الامام بخير انزلهم وان شاعردهم وقيل هم حل وقيل ان ردوا غلبة فالامام بخير وان ردوا اخذنا رقبيلهم حل • ولما أنهى الكلام على متعلق الامان شرع في شي من متعلقات الاستئمان وهو كالاتم ان عرقه تأمين حري ينزل لآخر ينصرف بانقضائه فيما يتعلق بذلك ما اشار اليه المؤلف بقوله (ص) وما بان عندنا فانه في ان لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجهيز (ش) يعني ان الخري للمسا من اذا مات عندنا في غير معركة ولم يؤسر قبل موته فان ماله ودته ان قتل يكون فاليه المال ان لم يرده في بلدنا وارث ودخل البائع الاقامة وكانت عادتهم ذلك أو جعل ما دخل عليه ولا عادة أو دخل على التجهيز وكانت عادتهم ذلك وطالت اقامته فهما يعرف تنزلا طول الاقامة منزلة الدخول عليها ولا يمكن في هذه الوجوه من الرجوع لو اراد سلطان وحده وارث في بلدنا سوا ما يصح أم لا فانه لو ارته سواه دخل على التجهيز لا والاراد وارثه وارثه في دينهم كافي التوضيح ومفهوم ولم يدخل الخ انه لو دخل على التجهيز وكانت عادتهم التجهيز ولم تطل اقامته فمهما فرسل لوارثه كما ياتي وأما مال الصلي فبأن في باب الجز به وأما العنوي فبأن في باب الفرائض (ص) وقاتله ان أسرقه قتل (ش) هو دته حري ينزل عندنا بأمان فنقض العهد حاربنا فأسرناه ثم قتلنا فان ماله ودته بكون ان أسرقه ثم قتله لا تصح رقبته بأسرقه قبل قتله والقولان الا ان في الوديعه مختصان بما اذا قتل من غير أسرقه ان كان من أسرقه الجيش أو مستندا الجيش فانه مختص كسائر الغنمة والاختصاص بولا مفهوم قوله ثم قتل بل حيث أسرقه لا بأسره سواه قتل بعد أو لم يقتل قوله ثم قتل قتله الأسر أو غير وعليه القيمة لا لاسرانه بأسره صار رقبته (ص) والا أرسل مع دته لو ارته (ش) يعني ان الخري اذا دخل عندنا بأمان ومات وله وارث عندنا أو لم يكن له وارث ودخل على التجهيز وكانت عادتهم التجهيز ولم تطل اقامته فهما أو قتل عندنا في معركة قبل الاسر فان ماله ودته لو ارته في الصورة الاولى ويرسل

وله وارث عندنا الخ) فيه اشارة الى ان قول المصنف والا أرسل الجز راجع لقوله ان لم يكن معه وارث وما بعدهما الا ان الارسال بالنسبة لما اذا كان معه وارث راجع الى دفع (قوة أو قتل عندنا في معركة قبل الاسر) أصلها الشيخ سالم قال عجب ويجب جله على ما اذا دخل على التجهيز أو كانت العادة التجهيز ولم تطل اقامته وأما اذا طالت اقامته أو دخل على الاقامة فلا يرسل لوارثه بل يكون نفيا بطريق الاولى من ماله فاصل كلام عجب انه اذا لم يكن معه وارث ودخل على الاقامة أو مات في معركة أو قتل في معركة قبل الاسر فانه في الطريق الاولى وقول الشيخ سالم أو قتل عندنا في معركة كاتابع له الشارح يحصل على ما اذا دخل على التجهيز

أو العادة التجهيز ولم تطل إقامته. فبرس ماله ودينه لوارثه (أقول) اعلم أن الموضوع أنه دخل على الإقامة أو كانت العادة الإقامة فعمل عجب بعيد عدى تسليبه فلا يسهل لكونه إذا قتل في معركة يتناوب بينه برس ماله ودينه لوارثه مع فرض أنه حاربنا وقتل في تلك المعركة فالواجب القطع لكونه غنيمة (قوله فإن لم يكن له وارث فليت المال) هذا للدميري لأن نصوصهم كما قال الخطاب أنه لاحق للساكنين في ماله ابن عبد السلام بل بيعت ماله ودينه إلى بيلده (قوله كوديعته) تشبيهه في قوله والارسل مع دينه لوارثه وليس تشبيها في جميع ما تقدم ولم يظهر لي محتم (قوله تشبيهه في جميع ما مر) هذه العبارة الشيخ سالم كالوا إلى التي هي حل قوله والارسل مع دينه لوارثه قال عجب فالعنى أن وديعته حيث مات عندنا ولم يكن معه وارث في ما دخل على الإقامة ولو حكمنا ودخل على التجهيز أو خرج من بلدنا ومات ببلده فأن ترسل لمن يرسل له ماله وكل هذا حيث لم يقابل المسلمين فإن قاتلهم فإن أسر كان غنيمة حيث كان من أسرهم من الجيش أو مستند الله والإاختصاص بها وسواقتل بعد الأسر أو مات أو بيع في المعركة وظاهر كلام ق أن هذا متفق عليه وإن قتل دون أسر فهل يكون فدا أو يرسل لمن يرسل له ماله وإلى هذا أشار بقوله وهل وإن قتل الخ الشيخ كرم الدين (قوله لخصصها بقوله وهل وإن قتل في معركة) محل القولين على ما ذكره الشيخ سالم حيث دخل على التجهيز وأما ودخل على الإقامة ولو حكمنا فإنها تكون فداء لأنها إذا كانت فدا في هذا الجالة مع عدم المقاتلة مع المقاتلة الأولى اهـ فإذا علمت ذلك فخاصة أنه إذا دخل على الإقامة حقيقة أو حكما ولم يكن معه وارث فماله ووديعته في ما لم يقتل في معركة يتناوب بينه وأولى وقتل في معركة يتناوب بينه إذا كان ذلك بدون أسر وأما ما مع الأسر فماله ووديعته لا أسر وأما إذا دخل على (١٣٦) التجهيز ولم تطل إقامته فماله الذي معه يرسل لوارثه ولو قتل في معركة وكذا دينه وأما

وديعته التي عندنا فحقها قولان هل يرسل لوارثه أو تكون فدا هذا حاصل كلام الشيخ سالم على تفصيل عجب السابق (أقول) هذا لا يظهر وجه وهو أنه إذا كان قتل في معركة يتناوب بينه فماله الذي بيلده غنيمة ولا يظهر كونه يرسل لوارثه وأما الوديعة فيقال لا يخفى فيها قول بأن يرسل لأنهم لم تكن معه بل هي أمانة عندنا وكيف يعقل على كلامه إن المال الذي بيده يرسل والوديعة التي ليست بيده فيها القولان بل الذي يظهر ما قلنا من أن ما بيده غنيمة وأما وديعته فيعبري هم أقول بالارسل لكونه أبقاها عندنا أمانة بعد كسبي هذا وجدت عجب وجه ثم موافقا فذكر ما فيه والحاصل أن مال المؤمن الذي منه وديعته إن قاتل ثم أسره فهو لمن أسر وسواقتل أم لا سواء كان معه وارث أم لا وهذا ما لم يكن الذي أسرهم من الجيش أو مستند الله ولا كان غنيمة ونس لأرباب الدين الذي عليه تعلوق في ماله الذي يمدونه يقصدون على من أسروا في وديعته فمما تفرقت الوديعة في هذا والمال الذي بيده وأما إن قتل في المعركة من غير أسر فهل تكون وديعته فدا أو ترسل لوارثه قولان وأما ماله الذي معه فانه حيث قتل في المعركة من غير أسر يكون فدا أي غنيمة مطلقا وقال بعض الشراح إذا دخل على التجهيز أو كانت العادة التجهيز ولم تطل إقامته فانه يرسل لوارثه كما إذا لم يقابل أصلا وإن لم يأسر ولم يقتل في معركة كغفاله في حيث لم يكن معه وارث ودخل على الإقامة حقيقة أو حكما فإن لم يدخل على الإقامة حقيقة أو حكما لم يكن معه وارث فانه يرسل لوارثه ثم ذكر كرض المواق المفيد لبعض ما قاله (قوله التي تركها عندنا) أي ليس المراد الوديعة العرفية بل المراد المال الذي تركه عندنا كما أفاده محسن نت (قوله والوديعة في هذه الجالة) أي غنيمة ولو عرير بيل كان أحسن (قوله وإلا فإنه تسليط الخ) عليه فكيف إذا قيل رجاء بنج الحرمه بل هذه موجودة ولو كان إلا جذا إلى المال الآن يقال إذا أخذ مال المالك وحدهم تكون برخص فيقتني ذلك ثم يرد فيه آخر به يجوزنا جاعا لشراء أمتعتهم وفيه تقوية لهم (قوله واستبلاهم) معطوف على تسليط عطف مسبب على سبب (قوله وأن فيه تقوية) أي يكونون بها أهل قوته ولا يلزم ذلك التسليط إلا أن الشأن ذلك ولا يلزم من التسليط القوة لأن الشأن ذلك (أقول) لا تظهر تلك الصلة لأنهم مجموعة في غيره فالأولى أن يقول لكونه ردها (قوله ويجوز ضمها أو لأهل الشرك منهم) عبارة الخطاب فرع ويجوز ضمها أو لأهل الشرك

أن ما بيده غنيمة وأما وديعته فيعبري هم أقول بالارسل لكونه أبقاها عندنا أمانة بعد كسبي هذا وجدت عجب وجه ثم موافقا فذكر ما فيه والحاصل أن مال المؤمن الذي منه وديعته إن قاتل ثم أسره فهو لمن أسر وسواقتل أم لا سواء كان معه وارث أم لا وهذا ما لم يكن الذي أسرهم من الجيش أو مستند الله ولا كان غنيمة ونس لأرباب الدين الذي عليه تعلوق في ماله الذي يمدونه يقصدون على من أسروا في وديعته فمما تفرقت الوديعة في هذا والمال الذي بيده وأما إن قتل في المعركة من غير أسر فهل تكون وديعته فدا أو ترسل لوارثه قولان وأما ماله الذي معه فانه حيث قتل في المعركة من غير أسر يكون فدا أي غنيمة مطلقا وقال بعض الشراح إذا دخل على التجهيز أو كانت العادة التجهيز ولم تطل إقامته فانه يرسل لوارثه كما إذا لم يقابل أصلا وإن لم يأسر ولم يقتل في معركة كغفاله في حيث لم يكن معه وارث ودخل على الإقامة حقيقة أو حكما فإن لم يدخل على الإقامة حقيقة أو حكما لم يكن معه وارث فانه يرسل لوارثه ثم ذكر كرض المواق المفيد لبعض ما قاله (قوله التي تركها عندنا) أي ليس المراد الوديعة العرفية بل المراد المال الذي تركه عندنا كما أفاده محسن نت (قوله والوديعة في هذه الجالة) أي غنيمة ولو عرير بيل كان أحسن (قوله وإلا فإنه تسليط الخ) عليه فكيف إذا قيل رجاء بنج الحرمه بل هذه موجودة ولو كان إلا جذا إلى المال الآن يقال إذا أخذ مال المالك وحدهم تكون برخص فيقتني ذلك ثم يرد فيه آخر به يجوزنا جاعا لشراء أمتعتهم وفيه تقوية لهم (قوله واستبلاهم) معطوف على تسليط عطف مسبب على سبب (قوله وأن فيه تقوية) أي يكونون بها أهل قوته ولا يلزم من ذلك التسليط إلا أن الشأن ذلك ولا يلزم من التسليط القوة لأن الشأن ذلك (أقول) لا تظهر تلك الصلة لأنهم مجموعة في غيره فالأولى أن يقول لكونه ردها (قوله ويجوز ضمها أو لأهل الشرك منهم) عبارة الخطاب فرع ويجوز ضمها أو لأهل الشرك

منهم قالة في النوادر ونظامه ولو اولادهم لانه يصدق عليهم انهم اولاد اهل الشرك (قوله هو بهم) ظاهره انه لا كراهة في قبول الهبة وليست كالشره والا كان يقول وكره لغير المالك اشتراؤه وسلعة واتهاجم أي قبول الهبة وبعضهم يسوي بينهما ومثل الهبة الصدقة أي ان تحقق القصد منهم لله تعالى والاول لم تصور صدقة منهم لـ (قوله على ١٣٧) الاظهر ومقابلته لا ينزع عنه قوله على

وبهم ثلها (ش) الضمير في فانت يرجع السام وفي يرجع البيع والمعنى ان الحرب اذا باع السلع اغترم بالكلية بعد قدومه اليها امان أو هو بالادب بعد عدمه وقدومه اليها فانتوت على مال الكهان ذلك وليس لمالك الكهان ان يأخذها ممن اشتراها بالثمن الذي سعت به ولا ممن وهبت له حبرا لان الامان يحقق ملكهم ولانه بالعهده صارت له حرمة ليست له في دار الحرب بخلاف ما وقع في المقاسم أو باعوه أو وهبوه بدارهم كباقي ما عند قوله وله بعده أخذه فتمت به بالاول ان تعدد وعند قوله آخر الباب للمسلم أو نفي أخذ ما وهبوه بدارهم بجهات أو بعضه بان لم يبيع قبضي والمالك القن أو الزائد (ص) وانتزع ماسرق ثم عيبه على الاظهر (ش) يعني ان الحرب اذا دخل عندنا بامان ثم سرق في زمن عهده شيان أموال المسلمين والغنم بين وخرج به الى بلده ثم عاد اليها بامان ومعه ماسرقه أو عاد مع غيره فانه يتزعم جميع ماسرقه ولقائى المؤلف عيب للمهول لكن اذا عاد هو به قطع على مذهب المدونة كالمقتل ان قتل ثم هرب ولا يزال ذلك عنه امانه وقوله على الاظهر متعلق بانتزع (ص) لا حرار مسلمون قدمو عليهم (ش) المشهور ان الحربيين اذا قدموا اليها بامان ومعه ماسرون غنمهم منافعهم لا ينزعون منهم ولهم أن يرجعوا بهم الى بلدهم ومواء كافوا ذروا انا امان الاررار ومن العبيد ولهم وطه اناته هم عند ان القاسم في أحد قوليه والقول الآخر انهم ينزعون منهم وهو الذي عليه أصحاب مالنا وبه العمل وببازر توجه قول ابن القاسم ان الامان يحقق لهم الملك على القول بان دارهم قلقت والمشهور انهم لا تخلط وأعمالهم شبهة ملك ولان القاسم قول آخر انهم ينزعون منهم بالقيمة وهو الذي عليه أصحاب مالنا وبه العمل ويحل الخلف فيما غنموا لا للمسرق ثم عيبه فانه ينزع منهم كما هو وما قاله المؤلف يجب كتمه (ص) وملك باسلامه غير الحر المسلم (ش) يعني ان الحرب اذا أسلم فاعطيت كل ما يبيده من الاموال وغيرها فقدم بها أو أقام ببلده الا الحر المسلم ومنه القطة فانه لا عليه ويؤخذ منه بجهانا وكذا ما تحقق انه حبس ولما كان معنى ملك كل من فاشية حرمة ملك ما يستفيد من خدمة أو مال بخلاف أم الولد أخذ في بيان ذلك فقال (ص) وقد ثبت أم الولد (ش) يعني انتم على سداد الولدان بفديتها من أسلم عليها بقبضتها يوم اسلامه لتبها باجرة اذ ليس فيها غنرا الاستمتاع فان كان مليا والا انعت نعمته والقيمة على انفاقه وقوله وقد ثبت الخ الا ان غوت هي أو سيدها وبعبارة كلامه هنا على من ذكر من أم الولد وما بعد حاجت أسلم عليهم الكافر الحربى وقدم اليها بامان أم لا ويسده أم ولا لمسلم أو مدبرا ومتى لا جمل ثم أسلم فان أم الولد تنقذ من مال سيدها والمدير يعنى من نكث سيده كالحاقه بانه وبين حكم المتفق لا جمل وباقى الكلام على ما اذا غنموا وقسموا وقسم ما يفيدهم كسهمهم اذا قدم بامان وهم بيده وهو انهم يبقون بيده وسكت عن الكتاب اذا أسلم عليه الحربى وحكمه انه يسقى على كتابته ويستوفيه من أسلم وهو يسده فان وفى الكتابه تخرج او الولد أو سيده أو الارل هو يسده (ص) وعنى المصدر من نكث سيده ومتى لا جمل بعده (ش) يعنى فان كان من جهل ما يد الحربى الذى أسلم مدير ومتى لا جمل ومكتب فاما المدير فانه يستخدم هذا الذى أسلم عليه وان يؤاجر مودة حياة سيده الذى

وبهم ثلها (ش) الضمير في فانت يرجع السام وفي يرجع البيع والمعنى ان الحرب اذا باع السلع اغترم بالكلية بعد قدومه اليها امان أو هو بالادب بعد عدمه وقدومه اليها فانتوت على مال الكهان ذلك وليس لمالك الكهان ان يأخذها ممن اشتراها بالثمن الذي سعت به ولا ممن وهبت له حبرا لان الامان يحقق ملكهم ولانه بالعهده صارت له حرمة ليست له في دار الحرب بخلاف ما وقع في المقاسم أو باعوه أو وهبوه بدارهم كباقي ما عند قوله وله بعده أخذه فتمت به بالاول ان تعدد وعند قوله آخر الباب للمسلم أو نفي أخذ ما وهبوه بدارهم بجهات أو بعضه بان لم يبيع قبضي والمالك القن أو الزائد (ص) وانتزع ماسرق ثم عيبه على الاظهر (ش) يعني ان الحرب اذا دخل عندنا بامان ثم سرق في زمن عهده شيان أموال المسلمين والغنم بين وخرج به الى بلده ثم عاد اليها بامان ومعه ماسرقه أو عاد مع غيره فانه يتزعم جميع ماسرقه ولقائى المؤلف عيب للمهول لكن اذا عاد هو به قطع على مذهب المدونة كالمقتل ان قتل ثم هرب ولا يزال ذلك عنه امانه وقوله على الاظهر متعلق بانتزع (ص) لا حرار مسلمون قدمو عليهم (ش) المشهور ان الحربيين اذا قدموا اليها بامان ومعه ماسرون غنمهم منافعهم لا ينزعون منهم ولهم أن يرجعوا بهم الى بلدهم ومواء كافوا ذروا انا امان الاررار ومن العبيد ولهم وطه اناته هم عند ان القاسم في أحد قوليه والقول الآخر انهم ينزعون منهم وهو الذي عليه أصحاب مالنا وبه العمل وببازر توجه قول ابن القاسم ان الامان يحقق لهم الملك على القول بان دارهم قلقت والمشهور انهم لا تخلط وأعمالهم شبهة ملك ولان القاسم قول آخر انهم ينزعون منهم بالقيمة وهو الذي عليه أصحاب مالنا وبه العمل ويحل الخلف فيما غنموا لا للمسرق ثم عيبه فانه ينزع منهم كما هو وما قاله المؤلف يجب كتمه (ص) وملك باسلامه غير الحر المسلم (ش) يعني ان الحرب اذا أسلم فاعطيت كل ما يبيده من الاموال وغيرها فقدم بها أو أقام ببلده الا الحر المسلم ومنه القطة فانه لا عليه ويؤخذ منه بجهانا وكذا ما تحقق انه حبس ولما كان معنى ملك كل من فاشية حرمة ملك ما يستفيد من خدمة أو مال بخلاف أم الولد أخذ في بيان ذلك فقال (ص) وقد ثبت أم الولد (ش) يعني انتم على سداد الولدان بفديتها من أسلم عليها بقبضتها يوم اسلامه لتبها باجرة اذ ليس فيها غنرا الاستمتاع فان كان مليا والا انعت نعمته والقيمة على انفاقه وقوله وقد ثبت الخ الا ان غوت هي أو سيدها وبعبارة كلامه هنا على من ذكر من أم الولد وما بعد حاجت أسلم عليهم الكافر الحربى وقدم اليها بامان أم لا ويسده أم ولا لمسلم أو مدبرا ومتى لا جمل ثم أسلم فان أم الولد تنقذ من مال سيدها والمدير يعنى من نكث سيده كالحاقه بانه وبين حكم المتفق لا جمل وباقى الكلام على ما اذا غنموا وقسموا وقسم ما يفيدهم كسهمهم اذا قدم بامان وهم بيده وهو انهم يبقون بيده وسكت عن الكتاب اذا أسلم عليه الحربى وحكمه انه يسقى على كتابته ويستوفيه من أسلم وهو يسده فان وفى الكتابه تخرج او الولد أو سيده أو الارل هو يسده (ص) وعنى المصدر من نكث سيده ومتى لا جمل بعده (ش) يعنى فان كان من جهل ما يد الحربى الذى أسلم مدير ومتى لا جمل ومكتب فاما المدير فانه يستخدم هذا الذى أسلم عليه وان يؤاجر مودة حياة سيده الذى

بارض الحرب (قوله وقد ثبت أم الولد) في قوة الاستتصاف من قوه وملك باسلامه لان معنهما ملكا واستقر ملكه الا انه لا يشترط استقراره عليها ملكه (قوله فان كان مليا) الجواب بخلافه والتقدير فتؤخذ منه كما هو ظاهر (قوله الا ان غوت الخ) فان كانت انتقض الامر ولا يرجع على مالكها بشئ واذا مات سيدها نزلت حرمة بغير موهنة (قوله وقدم اليها بامان أم لا) أي قبل اسلامه

(قوله فاذا مات سيده) وانظر اذا علم كونه مدبراً ولم يعلم سيده أو علم ولم يعلم موته وينبغي أن سبق بدفع أسلم إلى مضي مدة ثم يبرئ سيده مع تقدير كون سنة وسطاً ثم يخرج رزاقه في ذلك (قوله والا فلا معنى الخ) بل له معنى وهو الرد على المقابل وهو ابن شعبان واحمد بن خالد فانه ما قالان بأن الحر المسلم يترقى إلى الاول بأخذه ثم يفرغ عرض اواراهيم الاندلسي بعوض (قوله للستامن) الاولى الذي أسلم (قوله فان شطع على المذهب) وقبل ان يسرق فوق حقه نصاً (قوله انا زني بأمر آخر) أي لم يفتحه وبقوله اودات مغنم حربة غنماها (قوله على المشهور) بتبادله راجع للتمتع وان هنالك مفصلين كثر الجيش وقتله فيحذف اذا كثر الجيش ولا يحذف اذا قل (قوله غنمية وفي مختص) قال الشيخ ابن عرفة الغنمية ما كان يقاتل أو يحجب يقاتل عليها اه قوله ما كان يقاتل أي ممالك يقاتل استرازا فاما ما بشره أو به أو غير ذلك (١٢٨) وقوله أو يحجب يقاتل عليها ليدخل به المالحى عنه أهله فلما ان يكون بعد نزول الجيش أو قبله فان كان بعد نزول الجيش فهو غنمية وما انجلي عنه أهله قبل خروج الجيش فهو في مخرج الباجي بأنه ما انجلي بعد خروج الجيش وقبل نزول بلد المدعو والمختص بأخذه معناه والمال المأخوذ من كافر المسي بالمختص بأخذه ولا يسمى غنمية ولا فاء مأخذ من مال حربي غير مؤمن دون عمله أو كرهادون صلح ولا قتال مسلم ولا قصد مغرورج اليه مطلقاً على رأى أو زيادة من أحرار الذكور البالغين على رأى قوله ما أخذ من مال حربي يشمل الغنمة وغيرها وقوله غير مؤمن لم يخرج به ما أخذ من المستامن وقوله دون عمله احتز به بما هو عليه الحربي وقوله أو كرهادون بالغ وغيره فأخرج من المصالحين بقوله دون صلح وقوله ولا قتال أخرجه بالغنمية لانها لاجل القتال وقوله ولا قصد أخرجه بماذا كان المال بحيث يقاتل عليه فاذا قصد القتال أو انجلي أهل المال فلا يختص بأخذه

دبره فاذا مات سيده الذي دبره عن ثلثه ان حمله الثلث ولا يشبه الذي أسلم عليه بشئ لانه انما كان عاكاً منه النعمة فقط فان لم يحصل الثلث الا بعضه فانه يرق بأقيه لهذا الذي أسلم عليه وأما المعلق إلى أجل فانه يخدم هذا الذي أسلم عليه إلى الاجل الذي علق عقده عليه فاذا جاء الاجل عتق ولا يشبه هذا الذي أسلم بشئ لانه انما عاكاً منه النعمة فقط كالدير وإلى هذا أشار بقوله (ولا يتبعون بشئ) فالضهير يرجع للمعلق لاجل والدير والحر المسلم الذي يترع عن أسلم عليه بمجاناة نص على ذلك الغنمي وجنون وعبارة ومعنى قوله ولا يتبعون بشئ حيث كان الحربي الذي أسلم عاوض على من ذكر بشره وأخوه والا فلا معنى لقوله ولا يتبعون بشئ وأما المكاتب فانه اذا أدى الكفاية عتق ولا يؤخذ لسيده الذي عقد كتابته وان لم يؤدها رقب لهذا الذي أسلم عليه ولو ضوح أمر المكاتب ليد كره المؤلف (ص) ولا خيار للوارث (ش) يعني ان سيده اذا مات وماله عليه دين يستغرق المديراً أو بعضه فانه يرق مقابل الدين للستامن وكذا ان يترك سيده غيره عتق لثمنه فقط ورق بأقيه للستامن لتقدم حقه على أرباب الدين فيما يستغرقه دونهم فهو أولى ولا خيار للوارث السيد فمبارك منه بين اسلامه للستامن أو أخذه ودفع قيمته (ص) وحذف ان وسارقاً خير الغنم (ش) يعني ان الغنمية اذا حشرت وصارت بين أيدي المجاهدين ثم ان أحدهم سرق منها نصاً كان دون حقه أو مساوياً أو فوقه فانه يقطع على المذهب الاضعف الشبهة هنا فلو تدار الحدود كذلك انا زني بأمر آخر بنة اودات مغنم فانه محقق الجيش أو كره على المشهور ومفهوم قوله ان حشر الغنم انه لو سرق قبل حوزا الغنمية فانه لا يقطع فقوله ان حشر الغنم راجع السرقة فقط لان السرقة اعتبر فيها الخوض وحوز كل شئ بحصه ولما كانت أموال الكفار المأخوذة منهم ثلاثة أقسام كما قال ابن عرفة ممالك من مال الكافر غنمية ومختص وفيه وسما في الكلام على الآخرين والكلام الا في الغنمية فأشار إليها بقوله (ووقفت الارض تكسر والشام والعراق) والمعنى ان الارض المفتوح ببلدها عنوة تصير وفقاً للمسلمين بمجرد الاستيلاء عليها من غير احتياج إلى حكم على المعتد ولا تقسم بين الجيش كغيرها من أموال الكفار لتعمل على في أرض مصر والشام والعراق ماله بلعني ان بلاداً وأصحاباً أو أعرق قسم الارض المأخوذة

لانهم من الغنمية فأخرج بذلك كما تقدم مثال المختص بأخذه المالح في خدمه ما بر به أسيراً وتاجر عنوة أو من أسلم بدار الحرب وخرج بماله أو ما غنمه النسيون قوله مطلقاً على رأى أشار إلى الخلاف فان ما أخذه من أموال الكفار المحاربين الاحرار الذكور البالغين غنمية بلا خلاف وما غنمه أهل النمة مختص بهم وما غنمه العبد والصبان والنسب لا يكون غنمية ومختص بهم وقبل يخصص (قوله على المعتد) ومقابله ان الاتصير وقفاً غير الاستيلاء أي فينتاح حكم أي لا تصير وقفاً حتى يوقف فقوله أي من غير احتياج إلى حكم بالوقفية أي لا يحتاج إلى انشاء وقفية فلفظ الحكم غير مطلقاً علمت ذلك فند كراه ما قاله محقق ت و حاصله ان المراد بوقفيته كاعتباره مقومة لا الوقف المصطلح عليه وهو التحصيل ثم اختلف هل كان بمجرد الاستيلاء أو كان بعد تطيب نفوس المجاهدين (قوله لعل عر) قال في ذلك معنى أو فقها عر أظهر وقتها ونازع فيه وأطام الدليل عليه وهو مراعاة مصالح المسلمين لئلا يوقفها ثم نزل بالامام امر كتبه من الجيش والعسا كرم لا لقتال لا يجتمع ما يحرمهم

(قوله فزع) أي فقال وليس المراد ضم التي هي عطية الكذب (قوله الأخير) لعل ذلك لمصلحة اقتضت ذلك لم يعلم بها (قوله ولكن لا يؤخذ الدور كراه) اعلان القول بأن الدور وقف أعما يتناول الدور إلى مصادفها الفتح فإذا انهدمت تلك الأبنية وبني أهل الاسلام دورا غيرها فانهذه الأبنية لا تكون وقفها والارض باقية على وقفيتها (قوله ومذهب مالك الخ) وهو مذهب أبي حنيفة أيضا ومذهب الشافعي انه افترض صلطا (قوله ان أوقف عليه) أي قوتل عليه حقيقة أو حكما كذا انشئ العدو بعد دخول الجيش بلاده (قوله أو سوقا على سوادها) أي جعلوا مساقاة على الأشجار فالمراد بالسواد الأشجار وهو معطوف بحسب المعنى على قوله أعادتها وكان قال لعمارتها أو لاساقاة على سوادها أو معطوف على ان أقرت فان قلت (١٢٩) اذا أقرت بأبدى أهلها الساقاة على سوادها فإن

عنته وأي ذلك عليهم وكان يلا من أشد الناس عليه كلاما فزع من حضر ذلك ان عمر دعا عليهم فقال اللهم كنهم فلم يأت الحول وواحد منهم حتى عبد الوهاب ولم ينكر أحدهم النصابة عليه ذلك وتلا عثمان وعلى على مثل ذلك وقد غنم عليه الصلاة والسلام غنما وأراضى فلم ينقل انفس منها الأخير وهذا اجاع من السلف وبعبارة ووقفت الارض التي ليست بجوات ماعدا أرض الدور على القول بأن دورهم تقسم على حكم الغنمية وأما على القول بأنها لا تقسم وهو المذهب فافرضهاو بنائها ووقف ولكن لا يؤخذ للدور كراهية فقلت كأرض الزراعة ولو وقعت الارض التي ذكرنا انهم لوقف فبعضي حيث قسمها لمن يرى قسمها ومذهب مالك ان مكة لم تكن عنوة (ص) وخمس غيرها ان أوقف عليه (ش) قد جعلت حكم الارض العنوة وأما غير الارض من المال والكرعاي الخيل وغير ذلك فانه يجمع أي يقسمه الامام خمسة أخماس الخمس لله واربعة لقوله تعالى فان لله خمسة والرسول والاربعة أخماس يقسمها الامام بين المجاهدين كما يأتي عند قوله وقسم الاربعة لموسم الخ لكن بشرط التخصيص المذكور الايجاف عليه بالخيال والركاب أي الا بل أي يكون القتال سببا في أخذه (ص) فخر اجها والخمس والجزء لا له عليه الصلاة والسلام ثم المصالح (ش) تقدم ان أرض العنوة وقف لمصالح المسلمين ولا تقسم وأما خارجا بها ان أقرت بأبدى المسلمين أو أهلها لعمارتها أو سوقا على سوادها والخمس الذي لله ورسوله أي الخمس الخراج بالقرعة من غنمة أو ركاز كما مر عند قوله وفي نذرته الخمس كل ركاز والي هو الواجب في العنوة والصحة وعشرون حمل الغنم وخراج أرض الصلح محله بيت مال المسلمين يصرفه الامام في مصارفه باحتجاده فبعد من ذلك ما ل النبي عليه الصلاة والسلام على جهة الاستصحاب ثم يصرف للمصالح أي العائد نفعها على المسلمين ~~صكنا المساجد والقناطر والقرو وعمارة الثغور وأزواق القضاء وقضاة الديون~~ وعقل الخراج وتزويج الاعزب ونحوهم وأشهر كلام المؤلف ان النبي لا يملك تخصيصه (ص) وبذلك ينقسم المال وينقل للأحوج الاكثر (ش) يعني ان الامام عند التقسيم الذي وما في حكمه يبدأ من جبي فيهم حتى يغنوا عن سنة ثم ينقل ما فضل لغيرهم أو وقف لنواب المسلمين هذا اذا استوت الحاجة في كل البلدان فان كان غير فقراء البلاد أكثر حاجة فان الامام يصرف القليل لاهل البلد الذي جبي فيهم المال ثم ينقل الاكثر لغيرهم وقوله ونقل للأحوج وجوبه الاكثر وقوله وبذلك الخ الباء هنا بالنسبة لمصالح المسلمين فلا تنافي في الدعاة لا له عليه الصلاة والسلام قبل ذلك قال بانه لا له عليه الصلاة والسلام حقيقة (ص) ونقل منه السلب

الخارج قلت يراد بالخارج ما ينهل الخراج على الأشجار (قوله فيبدأ من ذلك ما ل النبي الخ) و يفسر نصيبهم لانهم لا يعطون من الزكاة (قوله على جهة الاستصحاب) أي ان كان في المال سبعة والادنى بالأحوج فلا حرج أي فالترتيب في قول المصنف ثم المصالح على جهة الاستصحاب كما مر مصرح به (قوله وعقل الخراج) أي ان لم يكن عاقلة (قوله ونحوهم) كعانة محتاج وظاهر كلامه ان الامام لا يبدأ من ذلك بنفسه وعياله وبه قال ابن عبد الحكم فان ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم وقال عبد الوهاب يبدأ بنفسه وعياله ثم يتقدر بغيره واحتج بحججه انه (قوله وبذلك بن الخ) أي وجوبه على بعد له عليه الصلاة والسلام (قوله بن جبي فيهم) المال أي في بلدهم الخراج وأن الخمس أو الجزية له أي باعتبار كل بلدة جبي به المال والظاهر ان المراد كل بلدة المدينة كرشيد واسكندرية من اقليم مصر (قوله حتى يغنوا غنى سنة) قال في وقتهم في آله انهم يعطون باحتجاده الامام أي لحقيقة يكون قسوه وبذلك الخ بعد الاشراف (قوله لنواب

(١٧ - ثم هي ثالث) المسلمين أي لصالح المسلمين وقوله هذا أي محل اعطائهم ما فيهم حتى سنة اذا استوت (قوله فان الامام يصرف القليل) ظاهره وان لم يغنوا به تقدم انهم يعطون حتى يغنوا فحصل على ما اذا لم يكن غيرهم أحوج ذكره بعض الشراح (قوله ونقل منه السلب) السلب مفعول نقل سلبا لعب فان عبارة توهبه انه يزيد عليه وليس كذلك وحاصل توضيح ما في المقام الذي نقلناه من بعض شيوخ أهل المغرب يدل عليه النقل ان السلب قسمان كلي وجزئي فالكل هو المشاركة بينهم من قتل قتلناه فله عليه والسلب اذا أطلق لا ينصرف إلا إليه والجزئي هو الذي يأخذ الامام من الغنمية كسيف ونحوه يعطيه للقاتل وكل يحسب من الخمس الذي يخرج من الغنمية والمصنف لما قال السلب فهم به باعتبار ما قلناه لا ينقل الكل ولا ينقل الجزئي فلذا قال الشارح ولو حذف

السلب لكان أشمل أي لانه يتناول الكل والجزئ وكل من القسمين محسوب من الخمس قال ابن عرفة النفل ما يعطى الامام من خمس الغنمة مستحقا لمصلحة وهو جزئ وكل في الاول ما ينبت لاعطائه بالفعل والثاني ما ثبت بقوله من قتل قتيلا فله سلبه قال القاضي في التبيين والنفل يفتح الفاء وسكونها مع الازاد على السهم ومنه نافذة الصلاة قوله ولا بأس بالتفضيل ان اختلف فلهم علمه ظاهره ولو في السلب الكل (قوله أي الذي سلبنا منهم) أي من ذواتهم عما كان عليهم من ثوب وغيره المشارة بقول المصنف وللمسلم فقط سلب اعتد وقوله وغير السلب أي كان يعطى الامام ذلك المقاتل سوارا وغر ذلك من الغنمة لاقتال وكل محسوب من الخمس (قوله فلو قال ونفل منه) أي من الخمس وقوله لم يذكر السلب أي الذي هو الكل (قوله لكان أشمل) لتناوله السلب الجزئ والكل والسلب في المصنف قاصر على الكل ههنا معناه فلا (١٣٠) تكون من القاصرين وأما الله حق اليقين وعصبة النبيين فإذا علمت ذلك

فما كتبه شيخنا عبد الله من ان المراد ان غير الماخوذ من أموال الكفار لم يفسد وهو موقوف في بيت المال كالجزية والعشر وانخراج ويحوز ذلك من قبل منته بالاولى من السلب اه غير ظاهر (قوله ولم يحوز ان لم يقبض القتال) علم ان المصنف اذا عر بلا يجوز زعمه اذ الحزمة هذه فاعده كغيره من أهل المذهب فالمصنف مقيد بالحزمة وبعضهم يحمله على الكراهة وظاهر صريح عبارة المصنف (قوله ان لم يقبض القتال) اما لو اقتضى القتال فهو جائز و يكون معنى قوله من قتل قتيلا الخ من كان قتل قتيلا (قوله يعني ان قول الامام) ومثله والى الجيش ومثل من قتل قتيلا من جاني بشي من عين أو متاع أو خيل فله ربعه مثله اما لجعل قبل انقضائه القتال من غير السلب من السلطان فلا بأس به (قوله لانه حكم بما اختلف فيه) اذ هم ان اجازه كما جحد (قوله ولا يعتبر ابطاله بعد المقتل) أي بعد حوزة (قوله بل يستحق من فعل شي الخ)

لصلة (ش) يعني ان النفل في الشرع هو ان ياد من خمس الغنمة فان لامر المؤمنين ان أن يزيد من الخمس وهو مرجع ذمير من ملئ شاء من المجاهد في أي يزيد ما يرى يادته ان كان لصلة كقول بعض الأخذ وشماسته أو يرى ضعفان الجيش في غيرهم بذلك في القتال لا لغير مصلحة فان استروا نفل جميعهم أو ترك ولا يتسلب بعضهم ولا بأس بالتفضيل ان اختلف فلهم والسلب بالضرر أي الذي سلبنا منهم وغير السلب ينقله الامام من باب أولى فلو قال ونفل منه لم يذكر السلب لكان أشمل وأخصر (ص) ولا يجوز ان لم يقبض القتال من قتل قتيلا فله السلب (ش) يعني ان قول الامام للمجاهدين قبل القدرة على العدو وهو مراده بقوله ان لم يقبض القتال من قتل قتيلا فله سلبه غير جائز لان ذلك يؤدي الى ابطال نياتهم والى فسادها لان بعضهم ربما ألقي نفسه في المهالك لاجل الفرض الذموي فبصر قتاله لاثواب فيه لكونه قاتل لاجل الغنمة اما بعد القدرة على العدو فان ذلك جائز اذ لا محذور فيه ومن فاعل يجوز أي لم يحوز هذا اللفظ قبل انقضائه القتال والمراد لم يحوز هذا اللفظ ومارد فيه وما كان معناه (ص) ومضى ان لم يطله قبل المقتل (ش) يعني اذ قلنا بعدم جواز قول الامام قبل انقضائه القتال من قتل قتيلا فله سلبه فان وقع مضى لانه حكم بما اختلف فيه الا ان يخص على ابطاله قبل جواز الغنم فانه يطل حينئذ ولا شيء من قتل بعد ذلك من سلب المقتول وله سلب من قتله قبل ابطال ولا يعتبر ابطاله بعد المقتل بل يستحق من فعل شي من الاسباب ما رتبته الامام عليه (ص) وللمسلم فقط سلبا اعتد (ش) يعني ان الامام اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل المسلم قتيلا فله سلبه المعتاد وجود مع المقتول حال الحرب كفره ودرعه وسيفه ودرعهم ومنطقته عافيه من طية وفرسه الم ركوبة أو اموالوك بيده أو يد غلامه لاقتال وما يأتي من قوله ودانية لا يخالفه اذ هو محمول على دابة ليست كذلك ومفهوم المسلم ان الذي الذي مع الجيش ليس له اذ قتل قتيلا الا اذا اجاهله أمير المؤمنين فانه يأخذ سلبه وبعض ذلك ولا يتعقب وكذلك لو قتلته امرأته فلا شيء لها الا ان يحكم بذلك لها فغضى كما قاله المحققون وانما لم يقتصر المؤلف على قوله مسلم زاد قوله فقط لان الاول مفهوم غير شرط وهو لم يتبره بخلاف الثاني لاعتباره زوما (ص) لاسوار و صلب وعين (ش) هذا مفهوم قوله اعتد ومثل العين وهو الذهب والفضة طوقه وقرطه الذي في اذنيه وتاجه الذي على رأسه لانه

سواء كان بعد حوزة الغنم أو قبله كآيين من الشارح والمغتني كافي التنبيه الموضوع الذي يجمع فيه أموال الغنائم للؤلؤ
 اه وظاهر الشارح انه الغنمة (قوله لم يثبت على دابة ليست كذلك) بان تكون يد غلامه غير مهية لاقتال أي بان تكون جنديا (قوله وكذلك لو قتلته امرأته) أي فالمرأة السليمة القاتلة لا تدخل في قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه وكذا باقي من لا يسهم له الا ان يتعين عليه الجهاد فيج العاد ووعلى هذا فالمرأة التي يسهم لها تدخل في قول الامام المذ كرو وكذا الصبي الذي يسهم له لتعين القتال بفتح العاد أيضا واظهر من تعين عليه بتعيين الامام من امرأته وضو هائل هو كن تعين عليه لفتح العدو (قوله الا ان يحكم بذلك لها) أي الا ان يحوز لها الامام (قوله لان الاول) وهو قوله مسلم (قوله بخلاف الثاني) أي الذي هو قوله فقط أي لاعتباره زوما وعند جميع الناس وأما ما تقدم فهو ان قد يبدو محتمل ان المعنى بخلاف الثاني أي الذي هو مفهوم الشرط أي ولم يكن هنا

(قوله تقدم بانه) الفسد عطفه على قوله لا سوارا الخ أى على التثنية لا على المنية (قوله اذا سمعه بعض الجيش) في قوة التعليل وهو في نخصته هكذا أى بالف واحدة بعد الذل وقال فيك ويدخل العسكر الثاني مع الاول ان كان امرهما واحدا في قوله من قتل قتيلا له (قوله واما ان قال الامام الخ) لعل وجهه انه اذا عين فهو غير داخل على اتساع الطاعة فتقتصر على ما يتحقق به العطاء ولو واحدا بخلاف ما اذا قيل من قتل قتيلا (قوله فالاول) فيحصل من الشرح ان القيود ثلاثة أن لا يأبى الامام بمبايدل على العوم وأن يعلم الاول من مقتوليه وأن يقتلهما مرتين (قوله وقيل له أكرهما) انما كان القول الثاني في هذه المسئلة أكرهما نصيبا بخلاف التي قبلها فانه أنفلهما لانه في هذه كل منهما فيه أولية بخلاف التي قبلها فان الاول واحد فقط والاقبل محقق والكثير مشكوك فيه فأخذ المحقق وترك المشكوك فيه وهما جرى قول بأنه أنفلهما انما اذا كانا معا لان (٣٣) القلة مواز بقلية فتقضى من جمع الكثيره فلو فرض

اتهم قتل خمسة في آن واحد وجهل
 الآخر فإذا قلنا القول الذي يقول
 أخذ النصف فإنه بأخذ من كل خمسة
 أما إذا قلنا بالأكفيا فحقن عليه
 أمثلة أكثر (قوله ولكن للزاة)
 أي ولم يكن من امرأة (قوله أو)
 يحض نفسه) فهو موصوف
 ممن قتل كان قال الفرس هو أحدكم
 هو من قتل قتلا سلبه أو زاد
 مثاله سلب من قتل ولو تعدد كفره
 ابن عرفة الآن يضم اليه من يتهم
 في شهادته أو أقراره دين في
 مرض انتهى (قوله وبه الخ) أي
 يعلم من كلام المصنفات التثنية
 بالبطل والبطل صحيح وإذا كان
 صحيحا فودخل في السلب المعتاد
 وإذا دخل في السلب المعتاد
 والبطل في قوله من قتل قتلا فله
 سلبه لا كون المقصود منه تقوية
 قلب المجاهدين دخل في السلب
 المعتاد الفرس لأنه بقوى قلوب
 المجاهدين بالاولى فإذا قلنا من قتل
 قتلا فله سلبه فمدخل الفرس في
 السلب والحاصل أن المعنى وبه

للولك وقوله (وإبـه) تقدم سـله (ص) وإن لم يسمع (ش) هو ما بلغه في استمـتاق السـب والمعنى أن أمير المؤمنين إذا قال من قـتل قـتيلا فـله سـله فإن من سمع قولـه بعد أو غـيبة سوا إذا سمعه بعض الجيش (ص) أو تعدد (ش) يعني أن أمير المؤمنين إذا قال من قـتل قـتيلا فـله سـله يقتل رجل من المسلمين قـتل من الكـفارة يـأخذ سـلبهم وأمان قال الإمام باقرن ان قـتل قـتيلا فـله سـله فإن ذاك المعنى سـلب قتله ان انفرد وقوله (إن لم يقتل قتيلا) صوابه ان لم يعين قاتلا لان موضوع المسئلة أنه قال من قـتل قـتيلا فـله سـله وقوله (والأقالول) أى والأباين عن قاتلا لا لأن قال قـتيلا فالاول فقط مالم يأت عايدل على اليوم ككل من قتله فلو جعل المقتول أولاً بحث لم يكن ما عايدل على اليوم أو قتل اثنين معا فإن في الفرع الاول قولن أحد هما أنه نصفهما والثانى أنه أكله أو في الفرع الثانى قبل نصفه ما قـولـه أكثرهما (ص) ولم يكن لكـامر أذا لم تقتال (ش) هو معطوف على قوله وللمسلم فقط سـلب اعتدوا والمعنى ان امير المؤمنين إذا قال من قـتل قـتيلا فـله سـله يقتل المسلم امرأة كافرة أو صبيا أو ضعفا فانيا وشيوخهم وعامره أنه لا يجوز له قتله فإنه لا سـلب له منه إلا أن يقتل هؤلاء فـله سـلب من قاتل منهم لجواز قتله حينئذ قـوله ان قـتل قاتل أى المرأة ومن ذكر كرمها أى قالت قتالا يقتضى قتلها بأن قـتل أو قالت بالسلاح لان قالت باجبار ونحوها ولم تقتل أحد افاه بمنزلة عدم مقاتلتها (ص) كالامام ان لم يقتل منك أو بخص نفسه (ش) قتله في المقـد وهو استمـتاق المسلم السـلب بعقـبه وهما كون السـلب معتادا ولم يكن لكـامر أو والمعنى ان الامام كـفر من أحاد الجيش هذا ان لم يقتل منك فإن قال من قـتل منك قـتيلا فـله سـله أو قال ان قـتلنا فأقتلنا في سـله ثم انه قـتل قـتيلا فلا سـلب له في الحالتين لأنه أخرج نفسه في الصورة الاولى بقوله منك وخص نفسه في الصورة الثانية أى حانى نفسه فلا سـلب له (ص) وله الغلبة ان قال على يقتل (ش) يعني أن الغاية التي يقابل عليها أخذه في السـلب المعتادونه المؤلف بالادنى على الاعلى لأنه اذا دخل البغل الغير المعتاد فأحرى الفرس فإذا قال امير المؤمنين من قـتل قـتيلا على يقتل فهو له قـتل قـتيلا على يقتل البغل الذي كرم البغلة الاثنى فلو قال من قـتل قـتيلا على يقتل بـغـله فهو له قـتل المقتول على يقتل ذكر كرم لم يكن له عدم صدق البغلة على البغل الذي كرم مثل البغل والبغلة الجاروا لانوا بالجل والناقـة

مدخول الاثني في السلب المعتاد على دخول الاعلى في السلب المعتاد وقوله لانه اذا دخل البغل أى الشامل للذكر والانثى المدعى هو أدنى من الفرس دخل الاعلى والظاهر أن حكم الجمار كذلك وان كان لفظ المصنف لا يدل عليه (قوله لصدق البغل الذي ذكر) لا يثبت أن البغل الذي ذكر لا يصدق على الخلة الاثني (قوله ومثل البغل الخ) حاصل كلامه أن الجمار الذي ذكر يصدق على الاثني التي هي الاناث دون العكس وقوله وبالجل والتاقه أى أن الجمل الذي ذكر يصدق على التاقه الاثني دون العكس ولا يثبت أن الثعلوب لا يصدق أن يصدق الجمل ويكون حاصله أن البغل يصدق على الذكر والانثى بخلاف البغلين والجمل يصدق بالذكر والانثى بخلافه التاقه فهو قاصر على الاثني والجمار صادق على الذكر والانثى بخلاف الاناث فهو قاصر على الاثني وبعد كتبى هذا وجدت في بعض الشراح ما يفيد أنه الحمد فإذا علمت ذلك فمقال هذا الذي قرره باعتبار عرفهم من إطلاق الجمل على ما يعم والجمار على ما يعم والبغل على ما يعم والا فلا تن البغل لا يصدق على الاثني وكذلك الجمل فثبت أن أقال على نغل لا تدخل الاثني وهكذا

(قوله لان كانت يد غلامه) أي التي لبست مهبأه لقتال (قوله أن عطفناه) أي عطفنا دابة فيما تقدم على الثبت وهو صلب اعتسده (قوله وان عطفناه) أي دابة على المنى أي التي هو قرة سوار وصليب (قوله وان قدرد كراهه نصف نصيبه) المناسب فله نصيب كامل فحينئذ يعطى نصف نصيب (قوله أي في الناشئة) الظاهرة تفسير حقيق أي الصلح القتال (قوله لكان أنحصر) لا يمكن حذف بالغ عائل (قوله كتابر) كانت تحبارة تتعلق بالبحش من مطعم ومبلس أم لا وقوله وأجير كانت منافع عامة كرفع الصواري والاحبل وتسوية الطرق وأوصافه كآجير خدمه ويسهم (١٣٣) وللأجير ويحط من أجره بقدر ما عطل من خدمته وليس مستأجره أخذ

سهمه عوضا عما عطل من خدمته
مختلف مؤثر نفسه في خدمة
أخرى لان ذلك قريب بضمن
بعض بخلاف السهم بما كثرما
استأجره ولان القتال لا يشبه
الخدمة ولا يقابل أجره أجره لالان
فيه ذهب نفسه وانما يجبر
مستأجره فيما تقارب لا في ما تاعد
(قوله لكونه سواد) أي جماعة
المسلمين (قوله تابعة) أي ليست
مقصودة الذات وقوله أو متبوعة
أي مقصودة بالذات (قوله ولو أطلق
القتال) أي والفرض ان انه قاتل
(قوله وضد الحاضر) أي العاصم
والاولى بانه قد لا أحصل قوة
والمرضى تنبيهه ما ذكره
المصنف من أن الضد لا يسهمه
ولو قاتل ما لم يتعين عليهم بغيره
العدو فسهم لهم وهل يتعين
الامام كذلك أم لا وهو ظاهر
الاطلاقهم (قوله ان اجزوا قاتل) أي
وأطلق القتال وانما ترك الضد
ضد الاطلاق للاستغناء عنه بقوله
وقاتل بنه على أن المراد بالقتال
المعبر واليمن كونه ذكرا وان
كان لفظ الضد يعني شاملا لذكر
والانثى واعلم ان عدم الاسهام
منه بدونه والرسالة والاسهام
قوله في كتاب محمد فالاول هو الرابع
(قوله لا المصطلح الخ) أي لان الضد
المصطلح عليه لا يكون الاعنى وهذا ذوات وانما اشد باعتبار الوصف (قوله قبل القتال الخ) فيه إشارة إلى أن المراد
بالقتال الالتقاء فاذ امتاز قبل الالتقاء فلا يسهمه واذ امتاز بعد الالتقاء فيسهمه أي ولو لم يقاتل وهذا قول وقوله بعد المراد بالقاء القتال
إشارة لقول آخر وانه اذ امتاز بعد الالتقاء قبل القتال لا يسهمه ومفاد عجز ترجمته ومفاد الشيخ ما ترجمه الاول ورايت ما يفيد
ترجمه كلام عجز والفرق بين الميت قبل القاء والصال من أنه يسهم لثاني دون الاول ان الصال ينته القزو واستمرت إلى أن يخلف
الميت فان نيته انقطع بالمرث (قوله ولو بعد دخول بلد العدو الخ) أي والخلاف فيه اذا دخل كاهو مفاد بهرام

فانه
بالقتال الالتقاء فاذ امتاز قبل الالتقاء فلا يسهمه واذ امتاز بعد الالتقاء فيسهمه أي ولو لم يقاتل وهذا قول وقوله بعد المراد بالقاء القتال
إشارة لقول آخر وانه اذ امتاز بعد الالتقاء قبل القتال لا يسهمه ومفاد عجز ترجمته ومفاد الشيخ ما ترجمه الاول ورايت ما يفيد
ترجمه كلام عجز والفرق بين الميت قبل القاء والصال من أنه يسهم لثاني دون الاول ان الصال ينته القزو واستمرت إلى أن يخلف
الميت فان نيته انقطع بالمرث (قوله ولو بعد دخول بلد العدو الخ) أي والخلاف فيه اذا دخل كاهو مفاد بهرام

(قوله وأخرج) أي الآن يقال ما كبا أو أوجلا فيسهمه ويغني بتره في الاعي أيضا وفي قوله وأشل (قوله أن لم تتعلق بالجيش) أي ولو تعلقت بالسلمين مثال تعلقتها بالجيش كحسرى جمع القوم وأطاعة سوق ومثل تعلقتها بالجيش قطعها بأمر الجيش كتسببه صلى الله عليه وسلم لعثمان وقد خلفه على بنته لتجهيزها ودفنها (قوله ولو كانت بهم منقعة الخ) تحمل المنقعة على نحو يرى السهم وأما لو كان لهم تدبير فيسهم لهم (قوله وضال بلدنا الخ) المعتمد أنه يسهم للضال بلدنا وكذا من يدلها برح فان رداختار إلى يسهمه (قوله وان ضل عن الطريق برح) أي يسير برح أي الضلال على حقيقته ويجوز أن يكون في عبارة المصنف استخدام بأن يقال قوله وان ضل برح أي وان ضل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى رد برح (قوله لانه بكثر السواد) أي في بلاد العدو (قوله وان برح) لا يخفى ان مبالغة البرح هنا لا تظهر (قوله مضاف محذوف في قوله يبلدهم) المراد بالظرفية الارتباط وذلك لأن المحذوف إنما هو مضاف وهو مضاف إليه أضيف إليه خلاف فليس المضاف منظر وفا في قوله يبلدهم بل مر بظ كفرننا (قوله وبخلاف من يض شهد الخ) أي والمرض منعه من القتال فلم يقاتل كما هو مفاد المواق (قوله الآن يكون ناراى ١٣٣) أي أو ما تقدم من قوله ولو كان منهم منقعة

يحمل على منقعة خاصة من يرى سهم فلا تنافي فندبر (قوله كالقوة لعل الظاهر أن يقول وهو القوة) (قوله أو مرض بعد أن أشرف) قال السهوي رضى في شرحه وقوله أو مرض أى وانقطع بعد أن أشرف على الغنمة معطوف على شهد الذى هو صفة مرض فهو في موضع الصفة أيضا معطوف بأولى لاحد الشئين (قوله وانقطع قبل الاشراف) أى ولم يحضر القتال في الصور الأربع ثم أعلم ان ههنا الجمل الذى حل به شارحا قول المصنف ومرض شهد كفرن رضى قال به عبد الوهاب وهو الذى يدل عليه النقل أيضا وحصل في خلافه فقال المراد من حصول المرض عقب ابتداء القتال محضا كابتدئه في الحالة الاولى ونفسه الاولى أن يحضر في الجيش وهو محض برح كذلك حتى ابتداء القتال فمرض

فانه لا يسهم له على المشهور ولو مات بعد إلقاء أسهمه والمراد بإلقاء القتال (ص) وأعي وأخرج وأشل ومتخلف لحاجة أن لم تتعلق بالجيش (ش) أى وكذلك لا يسهم لاعمى ولا لأشل ولا لا قطع يد أو رجل ولو كانت بهم منقعة على المشهور وكذلك لا يسهم لمن تخلف لحاجة في بلاد الاسلام لأن تكون من حوائج الجيش فانه يسهمه (ص) وضال بلدنا وان برح بخلاف يبلدهم (ش) يعني ان الغزى اذا ضل من الجيش في بلاد المسلمين فانه لا يسهم له لأنه لم يحصل منه منقعة للجيش وان ضل عن الطريق برح أتت على مرض كسه ولو كانت مركب الأمير بخلاف من ضل من الجيش في بلاد العدو فانه يسهم له لانه بكثر السواد في بلاد العدو وان برح وهذا التفصيل الذى ذكره المؤلف تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وهو منقطع النظر التمرح الكبير (ص) ومرض شهد كفرن رضى (ش) هو معطوف على مضاف محذوف في قوله يبلدهم أى بخلاف ضال يبلدهم وبخلاف مرض شهد القتال من ولهم برح كذلك حتى انهم لم العدو فانه يسهم له لأنه محضر سبب الغنمة وهو القتال فان لم يشهد المرض يض لا يسهم له الآن يكون ناراى والمراد بالمقد الذى رأى كذلك بل أولى منه وكذا سائر من قلنا لا يسهمه ممن تصور منه رأى كالأخرج والأشل انتهى وكذلك يسهم لفرس الرهيص أى الذى به مرض في باطن خافره من وطئه على حجر أو شبهه كالقوة وانما أسهمه لانه بصفة الاصحاء (ص) أو مرض بعد أن أشرف على الغنمة (ش) أى يسهمه بلا خلاف وأما أن لم يشرف فأشاره بقوله (والاقتولان) أى أو الابان مرض وانقطع قبل الاشراف فيشمل من خرج من بلاد الاسلام مرضا ولم يرزل أو محصيا مرض قبل دخول بلاد العدو أو بعد دخولها وقبل القتال أو بعده وقبل الاشراف فقولان بالإسهام وعلمه في كل من الصور الاربع حكاهما ابن بشر ولا يدخل في قوله أو الامور والامتناع أى يخرج مرضا ثم يصح قبل دخول بلاد العدو أو بعد الفخول وقبل القتال أو بعدهما وقبل الاشراف فانه يسهمه في هذه الصور بلا خلاف لان كلامه في حصول الامتناع لا في زواله ويجرى في مرض الفرس ما يجرى في مرض

وتغذى به المرض الى أن هزم العدو فان مرضه لا ينعمه سهمه على المشهور وهو مراد المؤلف بقوله ومرض شهد فانه معطوف على مندخل بخلاف يبلدهم انتهى المراد منه (قوله وانقطع قبل الاشراف) أى وانقطع عن القتال كما سئل يحضر القتال هذا للقتلى وحل عجب بخلافه فقالوا لا يقتولان يشمل من خرج من يبلدهم مرضا واستمر حتى انقضى القتال ومن خرج محصيا ومرض قبل دخول أرض العدو أى أو بعد دخول أرض العدو وقبل ابتداء القتال ولو سيرا واستمر كذلك أيضا فها ويجرى في مرض الفرس ما جرى في مرض الانسان فقلت هو ان من شهد ابتداء القتال محصيا ثم طرأ له المرض فقد شهد ابتداء القتال محصيا وفي الصورة الثلاث انما شهد جميع القتال مرضا وهذا على ما يفيد ح وأما ما يشهد كلام القلتاني من أن المرض منعه من حضور القتال في الصورة الثلاث فالفرق ظاهر وهذا يصح فيما ذكر القلتاني بأنه لا وجه لقول بالإسهام في الصورة الثلاث لان شرط الإسهام حضور القتال ولم يوجد

اللهم الآن يقال حضور القتال انما هو شرط في الاسهام في حق الصحيح لا في حق المريض وفيه ما لا يخفى وأما كلام ح فيقتضى انه شهد القتال في الصور الثلاث كما ذكرنا وحديثه فيقال ما وجه القول بعدم الاسهام و يجب بان حضوره على هذا الوجه كالحضور عند صاحب هذا القول انتهى (وأقول) وهو في الصور الثلاث لم يقاتل خلافا لعاب واعلم ان الصورة الرابعة لا ينبغي ادخالها وان كان كلام المصنف يظهر وشملها وهي ان احضر القتال مصححاً مرض قبل الاسراف على الغنمة لان الاسهام في هذه يفهم من قوله ومريض شهد بالاولى انتهى (قوله وبه يعلم ان قوله الخ) وذلك لان الهمر نوع من المرض (قوله ولقارس مثلاً فارسه) ظاهره ولو كان الامام الاعظم وجعل السهمين للقارس يفيدانه بنسختهما ولو كان القارس عبداً فبكونه لسببه وهو أحد الترددين والاخرهما للقارس فلا سهميه (قوله اما العظم مؤنة القارس) كأن المراد بالمؤنة ما يتعلق به من كل واحد خدمة لا خصوص الاكل (قوله ولهذا) أي ولهذا المذكور من التعليل (قوله والقتال الخ) معطوف على الارباب (قوله عند الحاجة اليها) مقاداة به بقيد الاسهام بما اذا احتل قتالهم ولو ببعض مكان من البر فلا يسهم (١٣٤) للقارس اذا كانوا في سفينة ذاهبين الى ما لظاه (قوله أو برؤونا الخ) لا يشترط في هذه الامور ان ذن الامام والضمير في قوله

بما يراجع البرزون وما بعده (قوله بقدر به على الكر) أي وقت القتال عليها ولو لم يكن كذلك وقت دخول بلد العدو (قوله هو الدابة الثقيلة) أي الغلظة الاعنه كما هو المألوف عندنا فيحمل عليه الامتعة (قوله وعكسه مرف الخ) والظاهر ان المرف في الحكم كالجهين وان لم يصح به المصنف ورويه (قوله أي يردى) أي لكونه برؤنا (قوله ومن الأدنى) أي والجهين من الأدنى فهو عطف على من انسل (قوله يتعدى الخ) أي ان ثارة يتعدى نفسه ونارة لا يتعدى أي بنفسه فلا ينافي انه يتعدى بحرف الجر (قوله اذا كان يتوقع رؤوه كالصحيح) هذا لبراهمه ونصه يعني ان القارس المريض اذا كان يتوقع رؤوه فهو كالصحيح بهم حكاه

الآدمي من التفصيل وبه يعلم ان قوله قارس رخيص يجري فيه جميع التفصيل المذكور (ص) ولقارس مثلاً فارسه (ش) يعني ان القارس له اسهامان ولقارساهم واحداً اما العظم مؤنة القارس وما لا فائدة المتفعة به ولهذا يسهم بلخل ونحوه (قوله وان يسفينة) مبالغة في الاسهام للقارس والمعنى ان القارس له اسهامان ولو كانت السفينة ولصاحبها سهم لان المقصود من حمل الخيل في الجهاد الارباب للعدو وقوله تعالى ترى هؤلاء بعد وفادته وعدوكم والقتال عليها عند الحاجة اليها الا ترى ان الفراء تور كواخيهم لاجل المضيق وكانوا على ارجلهم انه يسهم للقارس سهمان ولصاحبها سهم فلا فرق بين البصر والب (ص) أو برؤنا وهيئاً وصغياً بقدر به على الكر والقارس (ش) يعني ان القارس يسهم له اوان كان برؤنا أو هيئاً كالصحيح للقارس في السفينة والبرزون هو الحاجة الثقيلة أي الغلظة الاعنه الحاجة الخفيفة والارباب اشهر وأرق اعضاءه والجهين من الخيل من أبوهرى وأمه بنطية أي يربته وعكسه مرف اسم فاعل من أقرض وهو من أمه عريسة وأبو بنطية أي يردى ومنهم من عكس ومن الأدنى من كانت أمه عريسة كالمتفعة وأبوهرى وكذلك يسهم للقارس الصغير والقصير في قوله بما يراجع القارس البرزون والقارس والجهين والصغير والكرفي الحرب الرجوع اليه بعد الثرى يقال كره وكربته فيتعدي ولا يتعدى والقارس العري يعني الهروب (ص) ومريض رجي (ش) أي وفارس مرضي يعني ان القارس المريض اذا كان يتوقع رؤوه كالصحيح بهم وبعبارة أي يرجى الانتفاع به وقتل عليه فليس تكرار مع قوله قارس رخيص لان ذلك مرضه في حافره فهو بصفة الاعضاء فلذلك لم يشبهه بالرجاء وليس مراده الانسان حتى يأتي فيه الاجال الذي ذكره ثم لانه فهم قوله رجي أي يرجى رؤوه وليس كذلك فالقارس في مرض رجي الانتفاع به عند الحاجة اليه (ص) وبمحس (ش) أي وكذلك يسهم القارس محزون وسهامه لغازي عليه لا في علفه وملاحه وهل سهمها القارس المعاد

النوادع محزون وكذا نص عليه في الجواهر وقال أشهب وابن نافع لا يسهم لانه لا يمكن القتال عليه الات فاشبه الكبير انتهى فاذا علمت ذلك تعرف انه لم يقاتل عليه ويجري فيه الصور المتقدمه في الأدنى فهو غير المريض المتقدم التي حكى بصران الصور فيها (قوله أي يرجى الانتفاع وقتل عليه) ظاهره انه لا بد من قتال عليه وان موضوع المصنف انه وقتل عليه بالفعل ولا يظهر ذلك أما لا ينتقل بمرام فيدخله والثاني انه اذا قاتل عليه بالفعل لا ادعى الى اعتبار رجاء الانتفاع (قوله لانه فهم الخ) أي وشأن رجاء البعده ان يكون في الانسان لا في القارس بل يقال انتفاع وليس كذلك بل رجاء البعده يقال في القارس أيضاً ثم ظاهره انه لتعليل في الاجال على تقدير رجوعه للانسان وليس كذلك لو نصت وبهم لقارس مرضي رجي رؤوه قاله محزون خلافاً لاشبه وفي كلامه اجال لانه ان اراد به الرخيص كاتل الاقهي فقد قدمه وان اراد غيره ففيه اجال ما اذا لم يعلم منه وقت مرضه ولكنه في كلامه غيره كذلك وأيضاً لا يعلم منه هل يصير رجاء البعده في الرخيص أم لا الخ فاذا علمت ذلك تعلم ان كلام الشارح غير ظاهر وهو تابع في ذلك للفقيه في حاشيته ثم ان كلامه لا يظهر لانا لمصنف قدم القارس الرخيص فاذا كان يكون كلامه في غير الرخيص

(قوله وقائل عليه) راجع لقوله لكن ان كان مخصو يامن الغنمة الخ قال في كذا مناهضه وانما قيل في المخصو من الغنمة وقائل عليه في غنمة أخرى لانه تقدم أنه لا يأخذ من الغنمة الا ما احتاج اليه بقصد الدار والا كان متعديا فلا يسهم له انتهى خاصه ما هنا اذا أخذ من الغنمة لانيته الرد وهو معنى القصب وقائل في ذلك الغنمة لا يسهم له (١٣٥) قوله وكذا لو أخذ من العدو والخنزير الخ أي لمؤنة الجيش (قوله لا أعف) مجرور بفتحة

الجيش (قوله لا أعف) مجرور بفتحة نيابة عن الكسرة والوصية ووزن الفعل (قوله وما بعده) الذي هو قوله ويصير وثان أي فرس ثان (قوله فان قاتل عليه كل واحد) أي ولو غير متساوين (قوله مقدار الخ) الاضافة للبيان (قوله عليه) النسب له وقوله من ذلك أي من أجل ذلك وهو المقتله عليه ونسبة الشارح حضر والمناصب حصل وهذا ظاهر ان لم يتساوا وأما لو تساوا فينهما كما يفيد الشامل (قوله بنسبة ماله من الفرس) الاوضح بنسبة ما لغيره من الفرس فلو فرض ان كان ماله نصف الفرس وقائل كل منهما مومن فكل واحد يأخذ من ماله وقائل أحدهما أربعة أيام والاخر مومن فالاول أخذ ثلثي السهمين والاخر الثلث ويدفع أجر المثل بنسبة ما لغيره من الفرس فاذا كان أجر الفرس اثني عشر درهما دفع الذي يجاهد أربعة أيام لمن يجاهد مومن درهمين وقوله وعليه أجر المثل نأخذه وعلى كل واحد أجر المثل ولا يظهر بل الذي عليه أجر المثل أحدهما فقط وهو الذي يجاهد أربعة أيام (قوله وظاهر الخ) لانه جعل المستند للجيش كجوهج يكون كعضو بعض الجيش اذا كان ذنبا لاشيئ (قوله الا ان يكونوا مكاثنين) أي مساوين

لغيره أو المستعير قولان وانظر اذا قاتل العبد على فرس سده هل له سهم الفرس أولا (ص) ومخصو من الغنمة أومن غير الجيش ومنه ليه (ش) أي وكذلك يسهم للفرس المخصو لكن ان كان مخصو يامن الغنمة أومن غير الجيش وقائل عليه في غنمة أخرى فسيها للقتال عليه وعليه لاجرة الجيش وكذا لو أخذ من العدو قبل القتال فله سهم واحد له الجيش لاجرة وان كان مخصو بأوهار يامن الجيش فسيها له ان لم يكن معه غيره للقتال عليه ولا جرة على رايه وأما ان كان مع ربه سواء فسيها للقتال وعليه لاجرة وأما الفرس المكثرة فسيها له رايه لايه (ص) لا أعف وأكبر لا تنفع به قتل ويبر وثان (ش) يعني أنه لا يسهم له ولأولاد وأعمال يسهم للقتل وما بعد لان منافعهما غير مفارقة لفتنة الخيل قال في التنبيه الجفاه الهزيلة والاعف الموزول يقال بعف بعف العين وكسر الجيم بعف كفتح جرح بفتح فرح والجمع عفاف وقوله لا أعف عطف على كفرس رهص وليس عطفاً على قوله فرس من قوله وللفرس لانه لا يشد عدم الاسهام بالكلية مع المال مراد (ص) والمشارك للقتال ودفع أجر شريكه (ش) يعني ان الفرس المشترك بين اثنين أو جماعة اذا قاتل عليه أحد الشر كله فسيها لمن قاتل عليه ويدفع لبقية الشر كله أجر المثل بأن يقال كم أجره هذا فاذا قيل كذا كان لهم بنسبة ما لهم من الفرس فان قاتل عليه كل واحد من الشر كصنابة فلكل واحد مقدار ما حصل عليه من ذلك وعليه أجر المثل بنسبة ما لهم من الفرس (ص) والمستند الجيش كجوهج (ش) يعني انه اذا خرج من الجيش واحداً وجماعة باذن الامام أو بغيره فغنموا غنمة فأنهم لا يختصون بها بل يشاركهم الجيش في ذلك لانهم إنما غنموا اذ لم يفرموا الجيش وقوله وكذلك اذا غنم الجيش غنمة في غيبة هؤلاء المستندين له فان الجيش لا يختص بها أيضاً وظاهر كلام المؤلف انه اذا كان المستند للجيش ممن لا يسهم له ان ما غنمه يكون جميعه للجيش وكلام ابن رشد يدل على خلافه ونص المواقيع ابن رشد فان غزوا أي الكفار مع المسلمين باذن الامام أو بغيره اذ منه مفردين تركت لهم غنمتهم ولم يتخمس وان غزوا مع المسلمين في عسكرهم لم يكن لهم في الغنمة نصيب الا ان يكونوا مكاثنين أو يكونوا هم الغالبين فتقسم الغنمة بينهم وبين المسلمين قبل ان يتخمس ثم يتخمس سهم المسلمين خاصة انتهى (ص) والافله كتلصص ويخمس مسلم ولو عبداً على الاصح لا ذى (ش) أي وان لم يكن انما خرج مستندا للجيش ولا تقوى به بل خرج غازيا وحده من بلاد المسلمين فان ما غنمه يخص به دون الجيش وهذا معنى قوله كتلصص أي ما غنمهم اذ لم يستندوا للجيش بل خرجوا من البلد متلصصين فان حكمهم حكم الجيش المنفرد فيما غنموا فهو لهم وقوله كتلصص مثال لقوله والافله لكن هذا المتلصص ان كان مسلماً فإنه يتخمس ما غنمه ولو عبداً على الشهور وهو قول ابن القاسم واليه أشار بقوله على الاصح وسواء كان هذا المسلم ذكراً أو أنثى بالفاو وغيره وأما الذي فاته لا يتخمس ما غنمه قولاً واحداً القوله نعمالي واعلموا أن ما غنمتم من شيء فانه لله حصة فان طلبا للؤمنين وقوله لا ذى عطف على مسلم (ص) ومن عمل سراً أو سها (ش) مذهب المدونة وهو المشهور ان من عمل سراً أو برى

للمسلمين في القوة (قوله بل خرج غازيا وحده) هذا محاذل تحت الكافي في قوله كتلصص وليس هو المتلصص لان المراد به فيما يظهر الذي يخرج في خطف سهمين شيأ وليس قصده القتال وقوله كتلصص أي مثلاً يدخل من خرج غازيا وحده ومنه يقال في قوله لكن هذا المتلصص الخ ولا يخفى ان المتلصص يصدق عليه انه ليس مستند للجيش وما قاله الشارح من كونه متتابعاً فيه للقافي ويجهل عجب تشبهاً وهو أظهر (قوله فانه لا يتخمس الخ) أي سواء كان مستنداً للجيش أم لا كذا في عب (قوله ومن عمل سراً) معطوف

على قوله ذي (قوله وقيل شيء من عيذان) أي من عيذان ثلاث تعقد رؤسها ويرجع بين قوائمها كلقبان أي كلمة القبان أي كالألة التي يوضع عليها القبان كلعروف بالسييا عندنا بصرم تعلق على التياب والشقاق فإذا علت ذلك فالقولان برحان لقول واحد (قوله أو العمل الخ) أولهما كإيهام الخلاف كما يفيد توافقه لهما متقاربان انتهى بل متباينان وذلك لأن الأول فعل النبي والثاني فعل السلف الصالح وتبين من ذلك أن المراد بالسنة الطريقة التي تكون مع التسبب وإذا كان الشأن القسم بيلدهم فهل يكون تركه مكروها أو خلاف الأولى في شرح شب (١٣٦) الأول (قوله كثرة العدو) الأوضح كره العدو (قوله فلا يقسمون حتى يعودوا)

أو يقر بوافي محل آمن وأما السرية اختار حجة من البلد فتقسم حيث آمن كما أفاده في شرح شب (قوله هل يجب عليه أن يبيع الأربعة الخ) ليس متوقفاً للنقل في الباقي وابن عرفة وأبا الحسن وغيرهم التبعين ينبني الخ أي هل ينبني للأمام أن يبيع الخ (قوله لا تهم المشترون الخ) فيه ان المشتري هم أهل الدنيا منهم (قوله فلا يبيعه باتفاق) فيه نظير القولان جاريان في الجنس أيضاً (قوله حسا يبيع الغنمة) بأن يخص كل واحد مثلاً فرس أو جمل أو ضو ذلك (قوله على ما ربه ابن نونس) اعترض بأنه ليس لأن ونس في هذا ترجيح وإنما هو اختيار النبي من الاختلاف وعبارته المصنف في التوضيح اختلف في السلع فقبل يجمع في القسم ابتداء وقبل ان حل كل صنف القسم بانقراده لم يجمع والاجمع اللغوي وهذا أحسن وأقل غرراً (قوله وأخذ معين) أي شخص معين أو يجهسه كيش مصر فيدخل قول ابن عرفة لو هرب عدمن مع غنمه جيش آخر رد للأول محالاً ولا يخص مرتين (قوله وشهدته البينة) ظاهره أنه لا أخفى فيه براءة واحد وعين مع أنه يكتفي (قوله وجل

سهماً أو صنع مشجبا أو قصة أو غير ذلك في بلد العدو فإنه يخص به ولا يخص وسواء كان سيرا أو كثر كما هو ظاهر وهو المشهور فيكون تفسيدهم مخنون للدولة بالسر خلافاً كما عند ابن رشد والمشجب بكسر الميم والشين المجبة وبالجيم اسم آلة كاللقبان وقيل شيء من العيذان يركب عليه كالثياب وأقهرهم قوله من عل أنما أفضله عما كان معمولاً بأخذه ابن حبيب وما وجدته مضروعة في يومهم فلا يستأثره وإن دق (ص) والشأن القسم بيلدهم (ش) يعني إن السنة الماضية التي فعلها النبي عليه الصلاة والسلام أو العمل الذي مضى عليه السلف إن الامام يقسم الغنمة في أرض العدو لأنه أنكر لهم وأعطى لقلوب المجاهدين وأحفظ للغنمة وأرفق بهم في التصرف ببلادهم وهذا إذا أمنوا كثرة العدو وكان الغنائم جيشاً وأماناً كانوا سريه من الجيش فلا يقسمون حتى يعودوا للعيش وسكت المؤلف عن احتياج القسم إلى حاكم ومن ابن قزوين على أنه لا بد منه إذ لو فرض ذلك لجمع الناس لمصلحتهم الطمع وأحب كل لنفسه من كرامته الأموال ما يطلب غيره وهو مؤلفان (ص) وهل يبيع يقسم قولان (ش) يعني إن الامام أو الأمير هل يجب عليه أن يبيع الأربعة إلا بغيره أو لا يبيعهم من قول المؤلف أقرب إلى ما قبله يدخل التقويم من الخطأ لأن لا يجزم من يشتري فيقسم الاعيان ولا يجب البيع بل يجرى فان شاعوا وقسم الثمن وإن شاعوا قسم الاعيان بحسب ما رآه من المصلحة واعترض بعضهم الأول بأن سعيها ببلد الحرب ضار لخصمها هناك وأجيب بأن رخصها يرجع لهم لأنهم هم المشترون وهم أحق برخصها وأما الجنس فلا يباع باتفاق وهذا يفهم من قول المؤلف يقسم (ص) وأفرد كل صنف أن يمكن على الأرجح (ش) هذا مبني على أن الامام يقسم سلع الغنمة لأنماها فيقسم كل صنف من سلع الغنمة خمسة أقسام إن أمكن ذلك حساباً فاقسام الغنمة وشروطاً بأن لا يؤدي إلى تفرق أو ماله على ما رجحه ابن نونس فإن لم يمكن الإفراد ضم إلى غيره (ص) وأخذ معين وإن ضم ما عرفه قبله محالاً وحلف أنه ملكه (ش) يعني إن المسلم والذي إذا وجد أحدهما من متاعه في الغنمة شافله قسمها وشهدته البينة ذلك فإنه يأخذ به بغير عوض لكن بعد أن يحلف الجمن السريعة أنه ما عا ولا وهب ولا تخرج عن ملكه بناقل شرعي وأنه ما عا على ملكه إلى الآن فيستحق قبضه وأخذ به بالطريق الشرعي كالتساق لا بد من ثبوت ملكه مع عينه وتسمى هذه العينين الاستظهار وهي مكرمة الحكم ولا فرق في ذلك بين المسلم والغني المصحة وهذا كله إذا كان صاحبه حاضراً في الغنمة بدليل قوله (ص) وجل له أن كان خيراً أو لا يبيع (ش) أي وإن غرق شيء لشخص غائب جمل له أن كان الجمل خيراً أو لا يبيع وأنفذ الامام بيعه وليس له بغير غنمه وكلام المؤلف صادق بما إذا كان يبيعه خيراً من جهله أو استوت مصلحته بيعه وجهله والنقل بقيد

له أن كان خيراً) وحلف أيضاً وانما حل مع احتمال أنه لا يحلف لأن الأصل فيه لم يمتح أن يحلف مع أن ذلك البين استظهار وهي مكرمة الحكم وقد قبل انما غير واجبة وذكر عجي عن ابن عرفة أنه يدفع من غير عين قال ت وعليه كراهة فإن زاد على قيمته دخل في قوة ولا يبيع له وانتظرنا أن يمكن له ذلك نعم هل يتلو أو يحمل ولو زادت جرته على قيمته بيلد له إلا أنه ذكر في فقال وجد عندى مائنه وعلى أنه يحلف إذا وصل إليه متاعه أو نكل عن العين فإنه يوضع في بيت المال حيث تفرق الجيش فظهر أن المألفات ثلاثة (قوله بما إذا كان يبيعه خيراً من جهله) الظاهر أن البيع حينئذ واجب وقوله واستوت الخ الظاهر أنه جاز

(قوله والاول جعلها بمعنى على) أي فعلى تشعر بتمتع ذلك ولا يظهر هذا الا اذا ثبتت الصلحة فقط ولا يظهر فيما اذا استوت (قوله على ما قاله ابن عبد السلام الخ) ومقابله أنه يضيى بغير متعلق ولا يأخذ به الا بالتمتع وهو قول حصون قال لا تم حكم واقف اختلافا بين الناس وقيل لا يضيى مطلقا وأخذ به بلاغين وهو قول ابن القاسم وابن حبيب (قوله ولا ناحيته) اما لو علمت ناحيته به ولو لم يعرف عنه فإنه لا ينقسم وهو له ك (قوله وهذا هو المشهور) ومقابله ما لا ينزوا القاضى عبد الوهاب من أنه يوقف (قوله غير مخلص) وذلك لأنه ان رجع الى صدر المسئلة يكون المعنى وأخذ المصنفين وان نصيا ما عرفه لان لم يتعين وحيد حيث لم يتبين أن قسم أو وقف وان كان راجعا الى قوله ولم يضمن قسمه فيكون المعنى أنه يضيى قسمه والكلام في الجواز ابتداء فانه مبرم وقال الشيخ أهداه معطوف على معنى ما تقدم من قوله وجعل له ان كان خيرا ان اعتاده وان كل جعل ما عرف خبر اجل له ان تعين ربه لان لم يتعين أى ربه فلا يحمل بل يقسم ويحتمل ان يقال انه يخرج مما يفهم من الاخذ وهو عدم قسمه أى وما عرف أنه مسلم أو ذى فلا يقسم ان تعين المذكور من المسلم والذي لا ان لم يتعين فيقسم (قوله بخلاف القطة) الفرق بينهما وبين (١٣٧) ما لا يعرف ربه على المشهور معنى على ان ما يأخذه

الحري من مال المسلم على وجه القهر يصير له شبهة ملك عندنا وعند أى حنفية خلافا لما ساقى واذا أسلم تقرر ملكه عليه وإذا أوفقه قبل اسلامه ثم أسلم لم يطلب به اجااعا والقاسم ينزل منزلة بخلاف القطة لاحق للثقة فيها وجد عندى مانع بخلاف القطة والمسئلة بها الهام من كون ربه لم يتعين والافوقه وأخذ من الخوان أخذ الامام القطة يعرفها ستة ان شاء تصدق بها على المسلمين وليس له أن يملكها الا ليس أن ينسلف من المال ك (قوله لقطعة مكتوب عليها) أى ويجرد الكتابة يكتفى في القطة بخلاف القيس فلا تكتفى الكتابة عليه بل لابد من البيئة ولعل وجه ذلك ان التقاطع من فعلهم فالكتابة منهم بخلاف الحس والفرق بين ذلك

ذلك واللام في قوله له لتعليل أى ببيع لاجله أى لاجل ابطال التمسك له لاصلة ببيع لان الشئ لا يباع للمالك والاولى جعلها بمعنى على أى ببيع عليه (ص) ولم يضمن قسمه الا لتأول على الاصح (ش) أى واذا قسم الامام ما بين المالك على المجاهدين لم يضمن قسمه جهلا أو عداوة له بأخذه بلاغين الا ان يكون قسم ذلك المتاع متا ولا بأن يأخذ بقول بعض العلماء ان الكافر على مال المسلم فيضى على صاحبه وليس له أخذه الا بالتمتع لا يملكه بما خالف فيه الناس فلا ينقض على ما قاله ابن عبد السلام انه اختيار الشيوخ بخلاف الجاهل لا يملكه بما خالفه الجاهل للذهاب (ص) لان لم يتعين (ش) يعنى فان وجد في الغنمية مال مسلم أو ذى ولكن لم يعرف عن صاحبه ولا ناحيته فإنه لا يوقف ويقسم بين المجاهدين لتعلق حقهم وهذا هو المشهور والنقل من خارج أنه يجوز قسمه ابتداء فخرجه من أخذ من آمن لم يضمن قسمه غير مخلص (ص) بخلاف القطة (ش) يعنى انا اذا وجدت عندهم قطعة مكتوب عليها ذلك أو وجدها أحد من جماعة الجيش في دار الحرب فانها لا تنقسم وتوقف به لا خلاف فانه ان زاد وسئل القطة الجيش الثابت تحبسه والا فقولوا لا تقدم ان المشهور قسم ما لم يتعين ماله ولا يوقف فلو كان ذلك مما لا تعلق رقبته كعتق لأجل أو مديروا أو مكاتب أو أم ولد جهلت عين المالكهم فتكلم على ذلك هنا بقوله (ص) وبيعت خذمة متعتق لأجل ومدير (ش) يعنى انا اذا وجدنا في الغنمية قبل قسمها متعتقا لأجل أو مديرا أو مكاتباً وعلما ان ذلك لمسلم غير معين فان خدمة المعتق الى أجل تباع الى ذلك الأجل اذ لم يبق لسيده الذى اعتقه الى ذلك الأجل فيه الا لخدمة فيض من اشتراء الى ذلك الأجل ثم يعتق حينئذ فان جاهر به خير في اسلامه فيصير حق مشتر في خدمته يحاسب بها من غنمه ويخرج حرا ولو حل أجله قبل استيفائه ففى اتباعه مبتاعه ببقية غنمه قولان وان استوفاه قبل أجله فهل يرجع له بقولان

(١٨ - خرقى ثالث) والذي أخذونه من ناقه ان ما يأخذونه من ناقه الهام شبهة الملك لا اخذ المذكور بعد هذا كله فهذا غير صواب بل الصواب ان القطة التي التقطوها من مال المسلم كالذى أخذوه على وجه القهر وانما المراد بقوله بخلاف القطة أى بخلاف القطة التي تأتي في باجأى انا اذا وجدنا القطة في بلادنا ولم نعرف مال الكهل انقسم بها بل تعرف بخلاف ما لم يعرف مسلم مما غنمه الكفار فاننا انقسمه كما فانه يضمنى نت (قوله فان جاهر به) في المارة حذف سقط منه وأصلها لت فان جاهر به خير في غنائها و اسلامها لمشتريه التمس ان استخدمه مشتر في الاجل خرج حرا ولا شئ له ربه وان جاهر بنصف خدمته خير في الباقي وفهم من قوله بيعت خدمته ان رقبته لا تباع وهو كذلك فلو بيعت ثم علم فادبه فداؤه وان تركه صار حق مشتر في خدمته يحاسب الخ (قوله اتباعه) أى المعتق لاجل وقوله مبتاعه فاعل اتباع والمصدر مضاف الى المفعول فالاتباع على ان تسليم الخدمة تقاض وعدم الاتباع بناء على ان التسليم عليك والراجح اذ حل الاجل قبل الاستيفاء لا يبيع ببقية غنمه والراجح اذا استوفى غنمه قبل الاجل لا يرجع له بل يبقى خدمته لن هو بيده كذا في شرح عب (قوله فهل يرجع له) أى على ان التسليم تقاض ولا يرجع على أنه عليك

(قوله وان استقدمه المشتري بضمها) ما تقدم كان قد جازى بغير تسليم الخدمة (قوله خير في الباقي) أي تسليم العبد وقد اتم هذا فيما سعت خدمته كما كتبه شيخنا عايدة والطاهر انه يجري أيضا اذا سعت رقبته ثم قدم السيد أيضا (قوله وكذا نافع خدمة الدبر) لتشكل بأنها عذوبة حياة السيد وهي غيرة معاونة الغاية وأوجب بأنه يباع من خدمة الدبر بقدر رقبته ثم ما ذم من الخدمة عن ذلك يكون كالقطعة لتفرق الجليش وعدم معرفة أعيان من يستحقها وتظهر هذا انه لا راي المدعي الثاني بوجوبها العبد إلا -تية قوله وعبد خمسة عشر عاما وحشد فيكون معناها مختصا بالمباي وقال ابن عبد السلام وانما ينبغي ان يؤاخر هذا الدبر زمانا محدودا بما يظن حياة سيده اليه ولا يراد به على الغاية التي تد كرف كآب الاحارة ثم عاش هذا العبد وسيد حتى جازا تلك الغاية فالزبادة على الغاية من خدمته تكون كالقطعة لا لتراق (١٣٨)

والشهادة بأنه مكاتب كما يرى في وان استقدمه المشتري بعضا خير في الباقي وان جاء بعد حوال الأجل خرج حوالا لشيء ربه وكذلك نافع خدمة الدبر اذ لم يبق لسيد الذي رقبته الا الخدمة فانه محزون (ص) وكاتبه (ش) أي وكذلك نافع كتابة المكاتب اذ لم يبق لسيد الذي كاتبه فيه الا الكتابة وليس فيه خدمة لانه امر بنفسه وماله فلا يباع رقبته ولا يؤاخر في المثل وبعكاتب فان أدى هذا المكاتب كاتبه لمن اشتراه من الممنوع فانه يعتق ولا يؤاخر للمسلمين وان عجز عن ادائها لم يرقن اشتراه وان جاء سيده بعد ان يعت كاتبه فمداها طاله الى مكانها وان أسلمها وعجز عن رقبته ليعتق انتهى ويحل كون الولد للمسلم اذ لم يعلم السيد كما هو فرض المسئلة فان علم سيده بعد ذلك كان ولاؤه (ص) لا أم ولد (ش) يعني انه اذا وجد في الغنمة قبل قسمها وأم ولد لم يعلم ولا يعرف عنه فان خدمتها لا يباع اذ ليس لسيدها ان لا الاستمتاع وسر الخدمة والاستمتاع لا يقبل المعاوضة ويسر الخدمة لغرض فيزعت عنها فتقوله لا أم ولد أي لا خدمة أم ولد وصفة الشهادة ما قاله ابن عرفه فقصه وانما تتم الشهادة في الدبر يقولهم أشهد بانقوم ويسمونه ابن سيده دبره ولم ينالهم عن اسم ربه أو سموه ونسبناه قلت وكذا في أم الولد والمعتق لا أجل لانتهاى وسأقي قسم رقابهم جهلا (ص) وله بعد ما أخذه بمنه والاول ان تعدد (ش) هذا مفهوم قوله سابقا قبله بجائز فانه يعرف به يرجع للمعين من مسلم أو ذمي والضمير للمعور وبالظرف يرجع للشم والضمير في أخذه بمنه يرجع للبيع والمعنى أن المعين من مسلم أو ذمي اذا عرف ماله بعد ان قسم في الممنوع وأثبت به الطريق الشرعي فانه يأخذه بمنه الذي بيعه أو قوم به على ما هو به من سلامة أو عيب خفيف أو فاحش وان آمن من هو سيده واختلف قول محزون لبيع مع امر او اختلفت أثمانه فالمشهور انه لا يخسر ولا يأخذه الا بالثمن الاول خاصة الذي بيع أو قوم به في المقاسم ان تعدد البيع فيسهو والفرق بينه وبين الشفع بأخذه باعنا من الثمن انه هذا اذا امتنع من أخذه بالثمن الاول فقد سلم مهمة ملك أخذه من الغنمة فيسقط حقه والشفيع اذا سلم للاول صار شريكين وكل شر يك باع خلفه فليس يك عليه الشفعة فلذا يأخذ باعنا (ص) وأخير في أم الولد على الثمن وأتبع به ان أعدم الآن غوث هي أو سيدها (ش) صورة المسئلة أن أم الولد يعتق في الغنمة جهلا بحالها ثم علم حالها وتبين سيدها فانه يجزى على قدرها بالثمن الذي يعتق به

ومكاتبه يكون بالشهادة (قوله بعد ان قسم) قصور والاحسن ماله عجب بان يقول وله بعد سواء كان ذلك المعين أو لغريمين بين البيع أو القسم أو لعين حينما ولكن كان البيع خيرا له من جهلا ولعين وتناول الامام بيعه أو قسمه باعه أو قسمه (قوله فانه يأخذه بمنه الذي يبيع به) أي على القول بالبيع لي قسم وقوله أو قوم به على القول بشفعة الاعيان أو قيمته ان أخذه احد من الغنمين دون تقويم أو جهل ما قوم به عليه أو جهل غنمه فانه مفهوم قوله سابقا قبله بجائز واعتبر القيمة في هاتين الصورتين يوم يأخذه ربه كذا ينبغي ومن ما قسم ما بيع من خدمة مدبر ومعتق لاجل وكاتبه فان أخذه بمنه وأما ما قسم بلا ثمن فإخذه ربه بجائز (قوله فالمشهور لا يخسر) فلأول الادلة لا يخسر الاول سقط حقه ومقابله انه يأخذ باي غن شه (قوله يعتق في الغنمة) جهلا أو قسمت بعد تقويمها جهلا بأنها أم ولد أو تابع بعد القسم (تبيينه) لو اعتقها مستتر بها أخذت بجائز محتون هذا اذا اعتقها عاليا بأنها أم ولد والاف كالمولم يعتقها ولولا أنها أخذت بها بالثمن وقاصصة بقيمة ولها على انه أم ولد ولم تذكر رتبها وشراؤها عليه فذاوها

(قوله لهما) متعلق بمحذوف أى سلة كونهما راجعين لهما على حالهما الذى كانا عليه من العتق لاجل والتدبير (قوله وتزكهما) أى تزك السيل لهما (قوله مسلما لخدمتهما) حال من الفاعل المحذوف وهو (١٣٩) - يا تزك لاولاه جعله حال من المضاف اليه والشرط

موجود وهو عمل المضاف فى الحال وقوله مسلما لخدمتهما أى مسلما خدمة كل واحد منهما فى الحال فى معنى التثنية طابق فى الحال صاحبها وقوله مسلما أى إلى تقاضيا لا غلظا يدل عليه قوله واتبع عاتق (قوله وقيل يرجع لسيده) أى على القول بأنه يسلمها تقاضيا وظاهره أنه ضعيف (قوله فى اتباع العبدما بنى) أى وء سدم اتباعه فالاتباع على أنه يسلمها على جهة التقاضى وعدم الاتباع على أنها تسلم غلظا (قوله وسياق المؤلف الخ) هكذا

يشيد أن العبد إنما يسلم تقاضيا فبأنى مقتضى كلامه أولا (قوله لم يتبع بشئ) إنما على أنها تسلم غلظا وهو أحد القولين المتقدمين (قوله يرجع لسيده) بناء على أنها تسلم تقاضيا لا يثنى ما فى ذلك البيان من الغلق (قوله ويؤخذ من قوله مسلما أنه يسلم الخ) لأن تقول معنا مسلما أى على وجهه التقاضى فيكون ما نسبنا أولا وأخرا على القول بالتقاضى (قوله والسماه) أى أما ذاته أو عن خدمته فينطبق عليه ما بعد (قوله ما يقوم به) وهذا قاصر على ما إذا لم يكن مذكورا والمحال أنه يستفاد من كلامه بترجيح القول بالغلظ فى العتق لاجل والتقاضى فى التدبير (قوله عندئذ القاسم) وقال غير مان جهة الثلث عتق ولا يتبع شئ والمناس أن يقول الشارح عند مضمون (قوله ولم يعذر) والظاهر

أوقرمت به فى القاسم وإن كان أضاعف قيمتها وأخيار السيد لكن إن كان سيدها موصرا أخذنا الثمن منه حالا وإن كان معسرا فانه يتبعه فى خدمته أما لو قسمت فى الغنيمة مع العتق لمعها أنهم أولم يدخل مسلم فإن سيدها يأخذها من اشتراها من المغنم بلا عن ومحل وجوب الفداء إن لم يمت أحدهما قبل الفداء أما إن مات قبله فلا شئ على سيدها لأن الرقبة تعذر تخليصها بالموت إذا المقصود بالفداء تخليص الرقبة وإن مات سيدها قبل أن يعذبهما خرجت حرة بمجر دموه ولم يكن للشرى عليها ولا على تركه سيدها شئ أن لم يدين بابت اغماهو لتخلص الرقبة وقد فأت بموت أحدهما (ص) وفداءه عتق لاجل ومذكر الحالهما وتزكهما مسلما لخدمتهما (ش) صورة المسئلة أن العتق إلى أجل والمدبر قسميا فى المغنم جهلا بالعتق والتدبير أى لم يعلم بالعتق والتدبير إلا بعد القسم فإن عرف مالكهما فانه يخير بين أن يعذبهما بما وقع به فى المغنم ويرجعانه على ما كانا عليه قبل القسم فيضد العتق إلى أجل أو يخدم المدبر إلى موت سيدهم فيقتن من الثلث وهذا معنى قوله لهما ما بين أن يسلم خدمتهما وقعا فى سهمه غلظا فيستوفيهما من مزار فى سهمه وإن كثرت وقيل يرجع لسيدهما وفى قبل عتقه فإن تم لأجل أو مات السيد قبل الاستيفاء فى اتباع العبد عاتق قولان وسياق المؤلف فى المدبر أنه يتبع فالعتق لاجل كذلك فلا فرق بينهما قال فى توضحه وينبغى أن يفيد قول من قال بعدم الاتباع هنا وفى العتق إلى أجل عما إذا لم يكتأ ما كان كما يرجع عليهم القروهما انتهى فإن تم لأجل ولم يوف لم يتبع شئ فإن وفى السيد إلى أجل باق يرجع لسيدهما تقدم من أنه يسلم خدمتهما غلظا هو ما فى النوادر عن ابن القيسم والقول بالتقاضى نقله ابن نونس عن مضمون وبعبارة يؤخذ من قوله واتبع عاتق أنه يسلم الخدمة تقاضيا يؤخذ من قوله مسلما لخدمتهما أنه يسلم الخدمة غلظا فيؤخذ من كلامه أولا وأخرا القولان (ص) وإن مات السيد المدبر قبل الاستيفاء من جهة الثلث واتبع عاتق (ش) يعنى أن العبد المدبر إذا وادى حديق الغنيمة وقسمت جهلا أو علمين بتدبيره فإن خدمته يباع فى حالة العلم بتدبيره ويتابع رقبته فى حالة الجهل بتدبيره ثم إذا أعلن السيد الذى دبره وأسلم من هو فى يده ثمنات سيده الذى دبره قبل أن يستوفى ما وقع به فى المغنم بما قتر به عليه وجهه الثلث فانه يعتق ويتبعه الذى وقع فى سهمه عما بقى عليه من عن خدمته أو رقبته عندئذ القاسم وسياق حكم ما إذا حل الثلث بعضه (ص) كسمل أو ذى قسما ولم يعذرا فى سكوتهما بأمر (ش) التشبيه فى الاتباع والمغنم أن المسلم أو الذى أذا قسما فى الكفتم جهلا بجهل لهما والحال أنهما لا يعتذر لهما فى سكوتهما بأمر من الأمور بأن فردى وهما ما اتكن من مصادره ولم يخبرا بجهل لهما مع علمهما أن الاسترقاق لا يلزمهما فإنهما يكونان سريين ويتبعان بما وقع به فى المغنم وأما أن كان لهما عذر بأن كان كل منهما مسفيرا أو قليل الفطنة أو كثير الغفلة أو غما يظن أن ذلك فرق فانه لا يتبع حيث ذبش (ص) وإن حل بعضه ورق باقيه (ش) أى وإن مات السيد واستغرقت الديون بيع المدبر ورق جميعه من هو سيده وإن حل الثلث بعضه أى بعض المدبر كان لم يترك السيد غيره عتق ثلثه ورق ثلثه للغازى وإن استغرقت الديون بعضه فما استغرقت الديون للغازى وعتق من الباقي ثلثه ورق ثلثا الباقي للغازى فالخامس أن الغازى يقدم على الديون ليستضى ما تستغرقه ويعتق ثلث الباقي

العل بقوله لهما أن تالذا مع من أخذها فى العذر وغيره ولم يفرق بينة أى مع المين (قوله أو كثير الغفلة) أى تكون الفطنة عنده إلا أنه لا يستعملها فكثيره الغفلة (قوله وإن حل الثلث بعضه) هذا وقوله وإن استغرقت الديون بعضه تفسير قول المصنف وإن حل بعضه الخ (قوله كان لم يترك السيد غيره) أي لا يدين

(قوله فقد أسلم ما اشتري) فيما أسلم الخدمه في ذلك كالجناية ولكن انما نظر لكونه دخل أولاً على الرقبه هنا بخلاف الجناية (قوله وعليه ديون الخ) لاجحة في تقرر المصنف تلك بل المصنف يقرر دون ذلك بأن يكون ما عند السيد الا المذبر بدون دين أو يقرر بالجميع واعلم أن في مسئلة الديون العبد (١٤٠) انذار لا يكون الا للبيعي عليه (قوله لان السيد انما أسلم الخ) الحاصل أنه في مسئلة

الخاتمة أسلم الخدمه ومسئلة الغنائم السلم في الاصل الرقبه فاذن لاجحة لقول الشارح لان الامر لا في خلاف الخ (قوله لان الامر لا الخ) أي لان السيد أسلم الخدمه ولما استغرقت الديون آل الامر الى الرقبه (قوله هذا اذا قسمت رقبته جهلاً) وأما لو بيعت كتابته وأداها فصرح جراً وأما لو بيع مع العلم بأنه مكاتب فلا يبيع بشئ ظاهراً له وقوله وان أدى المكاتب والاقتن الخ يدل على التخصيص للمكاتب ولولي القداء من بلاد الحرب أولاً وسأني ما يقيدان التخصيص للسيد أولاً في قوله وان أسلم لمعروض لأن نقل ما يأتي في غير المكاتب له (قوله التي اشتراهه) فيه اشارة الى أن فرض المصنف اذا بيعت رقبته لا اعتباره وأما لو بيعت خدمته لا اعتقاد أنه مدير فان لوارث الخمار لان المشتري لم يدخل على أنه مكاتب رقبته (قوله أسلم أو فدى) واذا فداه سيده فإنه يفسده بجميع الثمن ولا يحاسب بما أخذه منه لانه كالتساقط بقوله فان قلت فان قلت لا شيء الخ) أي قبل ان أدى المكاتب نفسه رجع بحاله والاقتن ويخبر سيده بعد ذلك (قوله وان تصرف مضى) بالبناء للفعل كالمضط المصنف ان المالك أي تصرف الاخذ من نكاح المهرم والمشتري منه أو موهوبه (قوله فلا يعصى

تصرفه) خضع بل يعصى على العدة كما تأده ابن ونس هذا يحصل ما في الخطاب ورد عليه بحسبى تت بأن الصواب أنه لا يوفى بالبيع وأنه لم يفهم كلام ابن ونس على وجهه (قوله باستيلاء) قال في له وأما غير العبد فتفوتها بذلك تأجيله بالا لئلا يمدام بما فيه خير به ولو نقص ولشئ عليه لم تنقص

في

(قوله ابن عرفة مقتضى النفي الخ) فان عبد السلام قال وانظر لرد أو كاتب في هذه المسئلة انتهى أي فاصلة التوقف وأما النفي فقد تردد لان الرد الذي في المصنف النفي أي يقتضي كون التدبير والكاتب كالتعنى أي الناجز ان التعنى لاجل مفوت (قوله ويحل فوت الخ) فيه إشارة الى أن قوله ان لم يأخذ ما جاعل لاقبل الكاف على خلاف قاعدته الاغلبية والفرق بين أخذه من المغم وأخذه من حرى بقوة تسلط المالك في الاول (قوله وبموضع به) ان كان عينا فله حيث يشاء وأما كونه أمثالا فغيره فله في موضع دفعه من بلدهم ان أمكن كتسلف برميثله بموضع التسلف الآن بتراضاع لم يجز وان لم يكن الوصول فحقه هناك كقولهم ابن عرفة وبصدق المشتري منهم في غنه قال ابن القاسم ان لم يستكر بحيث يستدل (١٤١) على كذبه فأخذه بيمينه ابن رشد تفسيره

ان لم يدع وجهه معرفة غشه صدق المشتري فيما يشبه دون عين وفيما لا يشبهه بها وما لا يشك في كذبه بيمينه وما اشتراه حيث اشتراه وان جهلت فأقرب يحل وان ادعيا صدق المتابع بيمينه ان أشبه والا فرب بان أشبه والا فقيمته ومن نكل صدق الآخر وان لم يشبه وكل هذائه على ما في اختلاف الشفيع والمتابع في ثمن النقص (قوله بجانا) المناسب كونه معلولا لاخذ لامتياز عافيه اذ بعد ذلك عطف قوله وبموضع لا يمتنع عطف المتنازع فيه فيكون كذلك وهو غيرين كما لا يخفى قاله ابن رافعي لانه يؤدى الى ضياع قوله به أي الذي هو بعد قوله وبموضع فالاحسن أن يكون قوله وبموضع معطوف على محذوف والتقدير لمسلم أو ذي أخذ ما وجبه بغير عرض بجانا وأما اذا وهو وبموضع فأخذه بالعرض (قوله ان لم يبيع فيضى) والفرق بين هذا وهو انما إذا أعاده الذي طأوض عليه ليس له الا الثمن وبين الذي وقع في القاسم فان ربه اذا عرقه بعد التسليم يأخذ بالثمن

في قوله وبالاول ان تعدد بخلاف المشتري من حرى بسلاطير بغير فوت ولو بالبيع كاسرع الفرق والراجح من التردد المشار اليه بقوله (وفي الموحل تردد) أي وفي العتق الموحل تردد بل يعنى أم لا لانه كالتعنى لان التدبير اذا كان فوفا على العتق لاجل ابن عرفة مقتضى النفي وابن بشر وابن عبد السلام عدم وقوعه على قول ابن القاسم ان الكفاية والتدبير كالتعنى انتهى ويحل فوت ما أخذه من الغنمية باستيلا دون ما عساه ان أخذه بنية تلكه أمان أخذه بنية رده لانه يقولون بالامضاء وعدم الأمضاء بما ذكر واليه أشار بقوله (ان لم يأخذ على رده لربه والا فقولان) والراجح عدم الامضاء (ص) ولمسلم أو ذي أخذ ما وجبه بدارهم بجانا (ش) يعنى ان من دخل دار الحرب فهو همى في سلمة أو عبد ما حرب بدار الحرب أو غار عليه الحرب فذا قدم بذلك الموهوب له فان ربه لمسلم والذي أخذه منه بغير عرض وإذا كان المعطى له أخذه من الحرب بغير بان اشترا منه أو وجبه له هبة ثواب فان ربه لا يأخذ من الذي هو معه الا بعد أن يدفع له تقريبا معروض عليه واليه أشار بقوله (وبموضع به) فقوله بدارهم متعلق بوجوه وقوله بجانا بترادفها لاجل ان عليه وانما يقبل المؤلف وبني لشمع والهبة ومفهوم دارهم انهم لم يوهبوا وباعوه بدارا بعد دخولهم اليها بان كان ذلك بقوت على ربه وأما ما وجبه بدارا بقبل تأنيته فكل ما وجبه بدارهم (ص) ان لم يبيع فيضى ولما لكان الثمن أو الزائد (ش) يعنى ان محلي أخذ المالك لشيء ان لم يفته الماوض أو الموهوب له فان أفاته بعتى أو ابلا فلا ليليل له اليه كاسرع ويبيع فانه يعنى لكن يكون لسا لكان الثمن فيما اذا وجب بجانا والزائد فيما اذا طأوض عليه كالمواض عليه بضره وباعه بخمسة عشر فله الخمسة الزائدة وعليه فقوله ولما لكان الثمن أو الزائد لفي ونشر مرتب وليس له رجوعه بقله ان اغتله (ص) والاحسن في المفقدى من امر أخذه بالقضاء (ش) يعنى ان من فدى شيئا من أيدي المصوص ونحوهم من كل ظالم هل يأخذه من الغادى بغير ثمن ابن رشد وهو الاقرب لان اللص ليس له شبهة بل خلاف الحربى ولا يأخذ الا بعد أن يدفع القصد الذي فداه من أيدي المصوص قياسا على ما فدى من دار الحرب قوله أخذه بالقضاء أي الذي لا يمكن التخلص الا به فان أمكن التخلص بلائى أو بدون ما دفع فانه يأخذ في الاول بلائى وفي الثاني بما يتوقف خلاصه عليه (ص) وان أسلم لمعاوض مدير ونحوه استوفت خدمته ثم هل يتبع ان عتق بالثمن أو بجاني قولان (ش) يعنى ان التدبير والمعتق الى أجل اذا أسلمها مسيدها لم طأوض

الذى وقع به في القاسم حسبما تقدم ذلك عند قوله وبعد فله أخذه بالثمن وبالاول ان تعدد ما فله عبد الحق ان الذى يقع في القاسم قد أخذ من الصدوق وجه القهر والغلبة فكان أقوى في رده الى ربه والذى اشتراه من دار الحرب اغتيل بالطوع ولو شاء الذى كان يده لم يبيع بدفعه فكان أقوى في امضاء ما قبل فيمنه البيع انتهى (قوله والاحسن) أي والقرول الاعسن أي الاربح وقوله أخذه بالقضاء أي ان لم ينفذ ليليل كالأرباح جمع شئ والطاهر انلو تنازع المالك مع المشتري في ان القصد المثلث أو الرجوع انه يدل بقوله القادى بينه لان هذا امر لا يعلم الأمن قبله ومقدى بكسر الدال لانه من فداه يقدره لامن ففداه بده لا مله ضعيفة وأصل مقضى مقدوى اجتمعت الواو والياء والسابق منهما كما كن فقلت الواو ياو ادغمت الياء في الباء فقلت كسر التسلط الياء فلو اختلف في قدر القادى بيني أو يجرى على ما تقدم قريبا

(قوله فانه يملك خدمتهما) أي ولو زادت على عوضه والفرق بين هذه المسئلة والسابقة ان تلك المدبر والمخبر وقع في سهمه بخلاف هذه فان فيها الماخرة فبهي اشد ولذا جرى قول فانه ياتبع بجميع الثمن وامان اسلم معاوض مكاتب استوفيت كائنه فان عجز رقه وان أدى قالوا لمعاقد هاورايت مانسه انه يجبر على قدام الولد فلا تدخل في قوله ونحوه (ثم اقول) ان هذه المسئلة كانت من المصلحة فمن التوازن والتقليد والتقاضى (قوله ان فر) (١٤٣) اعلم ان بقراره المينا يكون حرا ولو كان فراؤه المينا بعد نزول جين سبهم زاد الشيخ

عن ابن حبيب ولا ولاطر عليه ولا يرجع اليه ان اسلم انتهى (قوله والاعم) أي فيصور ان يكون المصنف أراد هذه الصورة فقط فلذلك نص على الاخرى (اقول) ويرد ذلك بان الاخرى تفهم بطريق الاوّل بل هذا العموم شعور لا بدني كما يقتضيه كلامه فالمناسب أنه انما صرح به وان كان بعض مفهوم شرط ردا على ائتمبال القائل بانه مجبر داسلامه يكون حرا تامل (قوله وهنم) بالقال المجبة والمهسة سبامها أومرتين أوسيت هي قبل املامه وقدمه المينا بامان أو قبل اسلامه وبعد قدومه المينا بامان أوسيت هي فقط ففي هذه الاقسام ينهدم النكاح بينهما الاما استثنى (قوله وتسلم بعد الخ) ومثل اسلامها في عدم الفسخ عتقها قبل حيضة (قوله الا في صورة واحدة) طاهر ذلك والمصنف انما اذا تعلق السبي بالزوج وحده ان النكاح ينهدم مطلقا وليس كذلك لامه اذا اسلم بعد سبه فانه يفر عليها لانها تخبر لانها سارة تحت عبوسها وتقدم سبه على قدومها بامان أو تأخر وسواء تقدم اسلامه على قدومها أو تأخر لكن لا بد في ههنا من كون اسلامه في عتقها (قوله ثم اسلمت بعد ذلك

عليها من أيديها لصوص أو في دار الحرب أو غنم ذلك عتق خدمتهما فيخدم المدبر الى موت سيده الذي يدره والمعتق لاجل يخدم الى ذلك الاجل فاذا مات سيده الذي يدره والنكاح يحل له أولها الاجل في المعتق لاجل وقد وقفا ما فديها فلا كلام انما سباعتقان ولا يتبعان بشي وان لم يوفنا ذلك قول يتبعهما الذي عاوض عليها بجميع معاوض عليها منه ولا يحبس عليه شي بما اغتلبهم ثمة لانه كالقائد ولا يتبعهما الا عبا في عليهما فقط قولان والمعتق مانه يبيع عبا في يبيعه كلام المواق (ص) وعبد الحرب يبيعه حرا أو يبيعه حتى غنم (ش) يعني ان عبد الحرب اذا فر الى بلاد المسلمين قبل اسلام سيده فانه يكون حرا لانه غنم نفسه وسواء اسلم أم لا فلا مفهوم لقوله يبيعه وان قدم عتال فانه يكون له ولا يغمس وكذلك يكون حرا اذا اسلم وبيعه عند سيده في بلاد الحرب حتى غنمه المسلمون وسيده مشترك وهذا اذا خرج النيا كافرا أو مسلما قبل اسلام سيده بل قبل قوله (لان نخرج بعد اسلام سيده) اي لان نخرج النيا كافرا أو مسلما بعد اسلام سيده فترقه وسواء سبق اسلام احدهما اسلام الآخر أو تساويا في الاسلام (ص) أو مجرد اسلامه (ش) معطوف على نخرج لاعي بعد كائنه قال لا يفر وجهه أو مجرد داسلامه أي العبد وليس تكرار مع مفهوم الشرط لان قوله أو يبيعه حتى غنم معطوف على تره ومفهوم فر أو يبيعه حتى غنم أعظم من مجرد داسلامه والاعم لا يلزم ان يصدق باخص معين لان يصدق بعام اذا اسلم ونخرج بعض ديارهم أو حوزهم أو حوزة ولم يصل النيا واذ لم يصل النيا لا يكون حرا على المذهب (ص) وهنم السبي النكاح الا ان سبي وتسلم بعده (ش) يعني ان الزوجين الكافرين اذا سبيا جميعين أو احداهما قبل الاخر فان النكاح يفسخ بينهما ويحل وطؤها بعد الاستبراء بحضة ولا عدل لانها صارت أمة الا في صورة واحدة فانه لا يقطع بينهما وهي ما اذا اسلم الحربى سواء كان عتقنا بامان أو اجاب النيا ثم سبنا زوجته ثم اسلمت بعد ذلك في العدة فانها يقران على نكاحهما ثم غيا في الاسلام لانها صارت أمة مسلمة تحت حرم مسلم فان لم تفرق بينهما لانها أمة كائنة تحت مسلم وهو لا يجوز له أن يتزوج الامة الكافرة وانما له أن يطأها بالملك (ص) وولده وماه في مطلقا (ش) الضمير في وولده راجع الى اسلم المتهوم من قوله بعده والمعنى ان الحربى اذا اسلم وفر النيا أو يبيعه في بلاد حتى غنمها ببلاد فانه يملك الذي جلبت به أمة قبل اسلامه رقه بذيل قوله ورفان جلبت به يقرب وماله غنمة العيش الذي يدخل ببلاد وهو حراده بالنى مولود غيره لكان أحسن وأما زوجته فهي غنمة انما قالوا كذا مهرها واذا كانت غنمة ففعل يفسخ نكاحه لملكه جرائها وعلى قول ابن القاسم لو سرق من الغنمية يقطع لم يفسخ ولا فرق في ولده بين الصغير والكبير يفر الحربى ببلده أو سرح النيا وتزل ماله وولده اسلم عند نافي أماته أو في بلاد وهو معنى الاطلاق واماله الذي جلبت به بعد اسلام الاب فانه لا فرق انما قالوا (ص) لان الصغير ككائبة سببت أو مسلمة (ش) هذا عطف على قوله في والمعنى ان الحربى

في العدة) لاحتق ان عتقها التي تحل بها السبي أو غير محضة فعنى اسلم في عتقها أي اسلم قبل أن ترى الغنم (قوله وفر النيا أو يبيعه في بلاد) وهذا هو المشهور وفيهما التوسى على ان يخرج وامان لم يفسخ فبنيخ أن يتبعه ماله وولده لان غيره لم يجوز وقد بقيت يده على ماله (قوله ولو عجز الخ) أي لان التي موضع ميث المال والغنمية تقسم بين الجيش (قوله وكذا مهرها) أي المأخر وقوله على قول ابن القاسم المأخر هو القاتل أي انه على قول ابن القاسم اذا سرق من الغنمية يقطع يده لضعف شبهته على هذا القول لا يفسخ نكاحه لضعف شبهة الملك (قوله لم يفسخ) هذا هو الظاهر

(قوله تأويلان) أي على المدونة أي على قولها ان بلغ ولها وقتان فأتى في ثم قال في الفتية وكبير ولها في فتية هما ابن أبي زيد على ان المراد القتل بالفعل وقسمها بن شيولون على ان المراد الصلاحية للقتال وان لم يحصل منهم قتال بالفعل وكلا الشيخين خالفوا فيه لان عادة ابن شيولون لا يتأول ويحمل على ظاهر اللفظ وعادة أبي محمد يحمل على التأويل لا على الظاهر وهذا الظاهر ما قاله ابن أبي زيد رضي الله عنه (قوله تخصيص المسئلة بذلك) أي تخصيصها بأولاد المسئلة بل في المدونة تخصيصها بذلك (باب الجزية) (قوله على قتال الكفار) أي طالب قتال الكفار حصل قتال بالفعل أم لا (١٤٣) ظهر قوله أتبعه (قوله من المجازاة) مقابلة

تقتضي الجزية من الجانبين وذلك ان الجزاء منا تأمينهم ومنهم الجزية وقوله والجزاء أي ما يجازى به كالجزية (قوله وقيل إنها أي الجزية) (قوله إذا قضى) أي إذا أدى فهو مغاير للمصلحة (قوله أي لا تقتضي) أي تؤدي (قوله الجزية الضمنية) أي أو أوالا المصلحة فهي ما التزم كافر منع نفسه أداءه على ابقائه ببلد تحت حكم الاسلام حيث يجري عليه وقوله منع نفسه جعل من فعل وفاعل ومفعول وقوله أداءه مفعول التزم وقوله تحت حكم الاسلام مقتضاه ان التراضي منهم على ترك القائلته بمال مع عدم كونهم تحت حكم الاسلام لا يكون جزية صليبية وسيأتي في تعريف المهادنة ما يفيد انه انتهى من شرح شبه وقوله لأمته الخ خرجت السلية كإقال في لكن قد علمت من تعريف المصلحة اشتراكهما في بقا الكافر تحت حكم الاسلام فأنظر ذلك وقوله وصونه أي حفظه تفسر وقوله باستقراره أي على الدوام لخرج الحرس إذا دخل بأمان للقضاء مصلحة (قوله والى المعقود عليه)

اناسي حرة مسئلة أو حرة كاسية فوطها وأتت بأولاد عنده ثم غنم المسلمون ذلك الحري والحرة والأولاد فان الأولاد الصغار الذين حدثوا من المسئلة أو من الكاسية عند الحري لا يكونون فاعلي المشهور بل أحار تبعها لهم بخلاف الكبار في (ص) وهل كبار المسئلة في أو أن قالوا تأويلان (ش) الموضوع بحاله يعني أن الجزية المسئلة اناسيت وأتت بأولاد عند الحري فان كانوا صغاراً فهم بمنزلة كاسر لا يكونون فاعلاً وأما الكبار فهم في أي غنمية فلو عبر به لكان أظهر وهل هم في دوران يقاتلوا لانهم على حال عندهم القتال والبس ذهب ابن شيولون وأهم في ان قالوا بالفعل والبس ذهب ابن أبي زيد وعدوا له بآو بلان وأما كبار الكاسية ففي اتقاهما كإقال عرفه وصرح ابن بشر وابن مارت خشاكية الشارح اختلف في فهم فيه فظهر وقول بعضهم ليس في المدونة تخصيص المسئلة بذلك ليس كما ينبغي ولقد أجادنا المؤلف في تخصيص كلامه بكبار المسئلة رحمة الله ونفعنا به (ص) ولما لامة لمالكها (ش) يعني أن المسئلة إذا كانت أمة وأتت بأولاد عند الحري ثم غنمها المسلمون فالمشهور أنهم لمالكها مسلماً وأما سواء كانوا صغاراً أو كباراً من زوج أو غيره لتبعية الولد لأمه في الرق والحرية (تبسبه) الولد يتبع أمه في الرق والحرية ولا يسه في الدين والنسب وأداء الجزية وقد صرح أبو الحسن في شرح الرسالة بأن ولد الزانية يتبع أمه في الرق والحرية والاسلام وفي ابن تاجي في شرح المدونة ما يفيد ما يعلم ما في شرح س ولما هي الكلام على قتال الكفار أتبعه بما ينشأ عنه من جزية ومهادنة وفك أسير وغير ذلك من متعلقاته وبدأ بالكلام على الجزية لأنها لاها الامر الثاني المانع من القتال كإمر في قوة ودعوا الاسلام ثم جزية قال في التبيسة الجزية بكسر الجيم مأخوذة من المجازاة والجزاء لانها جزاء ما كفنا عنهم وتمكنهم من سكنى دارنا وقيل إنها من جزى يجزى إذا قضى قال تعالى واتقوا وما لا تجزى أي لا تقتضي وجعها الجزية بكسر الجيم مثل حية وولى انتهى وشرعت في السنة الثامنة وقيل التاسعة من الهجرة ابن عرفة الجزية العتوية ما لزم الكافر من ماله لا منه باستقراره تحت حكم الاسلام وصونه انتهى ولما تعلق الكلام في هذا الباب بأربعة أبحاث العقد والعائد والمعقود عليه والمكان الذي يسكنه فأشار إلى الرابع بقوله سكنى الخ والى المعقود عليه بقوله لكافر والى الأولين بقوله

(فصل) (ص) عقد الجزية بآذن الامام (ش) والمعنى أن الجزية به أي اذن الامام (الكافر) ذكر ولو شرعياً على الشهور في سكنى موضع مخصوص على اعطام مال مخصوص بشرط كون الكافر على وصف مخصوص والعائد الامام لا غيره فلو عقده مسلم ابتداءً انصرف اذن الامام لم تصح لكن يمنع الاغتسال أي من القتل والأسر ويجب عليه اذا بذلوه ورأه مصلحة الا أن

فيه ان الكافر عائد كالامام وأما المعقود عليه فهو السكنى والمال فظهر ما قيل في البيع واعلم ان الجزية ينتهي حكمها إلى تزول سبيلنا عيسى عليه السلام ثم لا يقبل الا الاعيان لفيض المال وعدم النفع بحيث تدوا بما يقبل الاعيان (قوله عقد الجزية) لا يعني ان الجزية قد عرفت انها المال المعروف فاذاً يكون في الكلام ذكره كالمناصب أن يعبر بالثمة بدل الجزية كآطه بعض المحققين (قوله اذن الامام) أي باذن الامام أي أؤنائبه (قوله سكنى موضع مخصوص) أي غير مكة والمدينة واليمن وقوله على اعطام مال مخصوص وهو الاربعه دنانير أو الاربعون درهما وقوله على وصف مخصوص هو كونه بصح سبأه (قوله ويجب عليه) أي يجب السعد على الامام اذا بذلوه أي طلبوه أو بذلوا المال المفهوم من المقام الحاصل أن حكمه الجواز وقد ندرج له صلة وقد تعين والمعنى يظهر أن يقال ان تعينت المصلحة في

الجزيرة وجبت وإن تر بحت المصلحة فماتت بحت وإن استوى الأمر أن أي المصلحة وعدمها جازت حواء استوى الطرفين وإن تعينت
 للمصلحة في عدمها حرمت وإن تر بحت المصلحة في عدمها تر جمع عدمها هذا ما ظهر فقلعه بقبول (قوله شمولاً) أي وأما عمومها البدلي فهو
 الغالب (قوله فأنه طريقه لهما) أي طريقة ضعيفة (قوله المعاهد قبل انقضاء عهده) فلا يصح سبأه ولو طالع مقامه عندئذ لا
 أن يصير بها الإمام عليه حين ير بدلالة فيصير من أهلها وليس له حينئذ الرجوع على أحد القولين إن الحالج ومجملها بعد الوقوع
 وأما ابتداءه فلا يجوز ضرب به عليه لا خوفاً بآمان (قوله ولا من غير قادر على شيء) أي لا تؤخذ في وقت أخذها ممن ليس بقادر ولعل
 الأحسن أن يقول فلا تضرب على عاجز وانظاره أن المراد بقادر على الدفع قدرته على الكسب فتصير على القادر على الكسب ثم حين
 الأخذ يؤخذ منه على قدر وسعه (قوله ولا ممن أعنته مسلم ببلد الألام) وظاهر أي الحسن أن العبرة بحمل العتق وإن كان العتق
 يحمل آخره حتى التفرغ إذا أعتقه مسلم وكافر مشرك كأي منهما لم يصح عليه ولا يؤخذ منه نظر العتق المسلم أو

(١٤٤)

يؤخذ منه نظر العتق الكافر
 والتظاهر أنه إذا كان عتق المسلم
 الغالب أو التصف لا يؤخذ لان
 الإسلام يعول ولا يميل عليه وأما إذا
 كان أقل فهل كذلك المثل المذكور
 وهو الظاهر وليرى (قوله وإذا بلغ
 الصبي الخ) لعله مراعاة لقول أبي
 حنيفة يؤخذ من أول السنة أو من
 يقول بعدم اشتراط التكليف
 ثم اعلم أن محل أخذها منه عند
 بلوغه إذا تقدم لضر به على كباره
 الأحرار أولاً كقوله في عدم
 عندنا صبا والافقو كغيره في عدم
 الأخذ (قوله وإذا طرأ الخ) الظاهر
 أيها كالمصبي وإذا أخذت من
 الصبي والعبداً المجنون عند البلوغ
 والمسلم به والأخافة فالتظاهر أنها
 تؤخذ ما يجر ورصول من يوم
 أخذها وأما الفسق إذا استغنى
 فلا يطالب بمضامى قبل غناه
 بل يتدأ بمسحول من يوم غناه كما
 في شرح عب (أقول) والظاهر
 أنه مثل الصبي بل أولى كما بسلم مما

قدمناه فتدبر (قوله ولعله استغنى الخ) يتأني ما تقدمه (قوله سكتي) مصدر سكت إذا أقام
 فيها (قوله غير مكة الخ) أي بما في حكمها من أرض الحجاز أي ولوصيها وأما خاص المؤام الكفو وما معه بالذ لا جبال ضرب الجزر به عليه
 (قوله منصوب بترغ النافض) مقصور على السماع (قوله جزيرة العرب) من الجزر وهو القطع ومممت بذلك لاتقطاع الماس من وسطها
 لاختناها بجزر القلزم من ناحية المغرب وبجزر فارس من ناحية المشرق وبجزر الهند من الجنوب قال الأصمعي هي ما بين أقصى عدن إلى
 وبقا العراق طولاً ومن جدوة وما والاها من ساحل العراق إلى أطراف الشام عرضاً (قوله وهي مكة الخ) أي وما الخلق بذلك من أرض
 الحجاز (قوله وضرب لهم عز ثلاثة أيام) الظاهر أن تخصيص الثلاثة بالذ كركلون الثلاثة كانت انذاك مظنة انقضاء الحاجة
 ولا تذلو كانت الحاجة تقتضي أكثر لكان ذلك كذلك (قوله يستوفون) أي يحصلون حوائجهم (قوله يصح الخ) الحاصل أن
 الإلزام للبيعة أو بمعنى على أو معنى مع

مال

(قوله والمذهب أن المال شرط لاركن) أي المال شرط في عقد الذمة لاركن فيه ولا يصح أن تقول في عقد الجزية ثم ائمه أو أنهم بغير جزية أخطأوا بخبرون بين الجزية والرد لمأمنهم فيظهر أنه لما ركن أو شرط في صحة عقد الذمة ولا يفتقر شرط الصحة مع الركن إلا في النحول خارج المأهية وعدمه (قوله للعنوى) خبر مقدم والمال بمعنى على وأربعه دنانير أو أربعون درهماً مبتدأ مؤخر والجملة مستأنفة استئنافاً بتأويلها عن سؤال مقدر كأن قال قال له أنت ذكرت المال فامضه داره فقال على العنوى كذا والصلى ماشط والعنوى منصوب للعنوة بنفع العين وهي الفهر والغلبة (قوله أربعة دنانير) شرعية وهي أكبر من دنانير مصر وقوله أو أربعون درهماً شرعية وهي أقل من دراهم مصر (قوله في سنة) أي في كل سنة أي قرباً إلى الثلاثين على المسلمين سنة في نحو ثلاثين سنة وذلك بم العنوى والصلى (قوله ثم ينظر عند أخذها) فيه إشارة إلى (١٤٥) أنه يضرب عليه متى كان قادراً على الاكتساب

ثُمَّ ينظر عند الأخذ (قوله والظاهر آخرها) ومن اجتمعت عليه جزية سنتين أخذت بهما إن كان القرار لا يصح لأن الفقير لا يجز به عليه ولا يطالب بها بعد غناه ولا تثبت المدعيها الأبينية أو دليل وتعبيره بالاسم لا يوافق مصطلحه والموافق التعبير بالفعل (قوله ومثله للباحي) أي هذا الاستظهار من المصنف موافق للباحي (قوله أو مفعول) ظاهره أنه مفعول به وليس كذلك بل هو منصوب بترغ الخافض أي يؤخذ في آخرها أو يبنى تقييده بما إذا كان يحصل له اليسار في الاختراف كان انما يحصل له اليسار في الأول أخذت فيه لأن تأخيره لا آخرها يؤذي لسقوطها (قوله ونقص الفقير) أي عند الأخذ لا عند الضرب لأنها تضرب عليه كاملة كافي له وقوله بوسعه معمول محذوف أي وأخذته بوسعه أو ضمنه متى احتسبها رأى اعتبر الفقير بوسعه أي طاقته (قوله والصلى ماشط) بالبناء

مال وبه قد أي العقد على مال وبأن الإمام أي إذن الإمام مع مال أي محصور بأعمال والمذهب أن المال شرط لاركن (ص) للعنوى أربعة دنانير أو أربعون درهماً في سنة (ش) يعني أن المقدار الذي يضرب على كل من أهل العنوة أي أربعة دنانير أو أربعون درهماً في كل سنة ثم ينظر عند أخذها متى كان غنياً بذلك أخذ منه ومن كان قادراً على بعضه أخذ منه ما قدر عليه ومن كان غير قادر على شيء سقطت عنه ولا يطالب بها بعد غناه قال ابن عبد السلام ولم يعلم من كلام المؤلف أي ابن الحاجب حكم أهل غير الذهب والورق وقد قال مضمون على نقل بعض الشيوخ وإن كانوا أهل قبل إقرار ضامهم عليه الإمام اه أي ما راضاهم عليه ابتداءً وعند الأخذ وأهل المعز والذئب والعروض كذلك كآلة الشيخ كرم الدين (ص) والظاهر آخرها (ش) يعني أن الجزية تؤخذ ممن ضربت عليه آخر الحلول كذهب الشافعي وهو القياس كلزكاة ومثله للباحي ابن رشد وكذلك الصلحة إذا وقت مهمة وآخرها منصوب بترغ الخافض أو مفعول لفعل محذوف أي ما تؤخذ آخرها (ص) ونقص الفقير بوسعه ولا يزال (ش) يعني أن الجزية تؤخذ من الفقير بقدر حاله ولودرها واحد أو لا يزال الغنى على القدر المتقدم ذكره (ص) والصلى ماشط وإن أطلق فكذلك (ش) تقدم الكلام على الجزية العنوية والكلام الآن في الجزية بالصلحة وهي على ماشط أن الرضى الإماماً ومن يقوم مقامه وله أن لا يرضى ماشط وبقاتله ولينزل أضعاف الأول على المذهب وما يأتي ضعيف وإن أطلق في صلحه ولم يشترط قدر فعله ما يلزم العنوى وهو أربع دنانير أو أربعون درهماً (ص) والظاهر أن بذل الأول حرم قتاله (ش) يعني أن ابن رشد استظهر أن الصلى إذا بذل القدر الذي على العنوة فإنه يلزم الإمام أن يقبله منه ويحرم على الإمام أن يقبله وحقه أن يعبر بالفعل لأنه من عند ابن رشد لا من الخلاف (ص) مع الأهانة عند أخذها (ش) أي وتؤخذ كل من الجزية تبين مع الأهانة وجوباً أي الأدل والشدة لهم عند أخذها قوله تعالى حق يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ويؤخذ من كلامهم عدم قبول النائب في ذلك لأن المقصود حصول الأهانة والأذل لكل أحد بعينه عسى أن يكون ذلك مقتضياً لغيرهم في الإسلام (ص) وسقطنا بالإسلام (ش) أي الجزية والأهانة والمراد بالجزية المطلقة الشاملة للعنوية

(١٩ - خروى ثالث) للفاعل وقوله أن الرضى إشارة إلى أن عبارة المصنف حذفاً وما ذيل على قرأته بالبناء لافعال كما قلنا ويصح أن يقرأ بالبناء للمفعول أي ويكون الشرط إماماً من الحسيني ولا بد من الرضا على كل وقوله ما يأتي ضعيف أي الذي هو قوله والظاهر الخ (قوله أي الأدل والشدة الخ) وقد ما قبل في أهاته أن يصحوا يوم أخذها يمكن مشهور كسوق ويحضر واقبسه قائمين على أقدامهم وأعان الشرية فوق رؤسهم بخوفهم على أنفسهم حتى يظهر لهم ولغيرهم أن مقصدنا منهم إظهار ذلهم لا أخذ أموالهم ويرى أن لنا الفضل في قبولهم ثموتهم ثم يجب كثرة بعد كافر لقبضها ويضع على عنقه ويدفع دفعاً كما تأخر ج من تحت السيف عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا فينبغي استحضار ما جيلوا عليه من نفعهم لئلا تكذب نبينا أو أنهم لو قدر وأعلينا لاستأمنوا شيئاً فاستأمنوا على بما شأنا

(قوله واضحة المجاز ثلاثاً) من عطف الخاص على العام لان هذا من أركان المسلمين كـ (قوله ثلاثاً) أي ثلاث لئلا أو أياً واحداً وحذف التاء مع حذف المعدود وجاز ولو كان المعدود مذكراً (قوله الظلم) أي ما كثر مما فرض عليهم (قوله مدان) الذي في تـ صاع والذي في المواق مدبان تشبه مدى مكال بـ سم سبعة عشر صاعاً (قوله وثلاثة أقطاب زيت) كل قسط ثلاثة أقطاب بالشاي لا بالمصري وبعبارة أخرى وزن كل قسط تسعة أقطاب (قوله والحيرة) نسخة كـ والجيزة قال والذي في عبارة بعضهم والحيرة بالكسر بلد قريب من الكوفة بدل الجيزة لان الجيزة تقعون من سكانها فيها (قوله ولا أدري كم الخ) استظهر بعضهم أنه يرجع في ذلك لاجتهاد الامام (قوله والعنوى حـ) أي والصلي كذلك (قوله وكان منهم) عطف مسبب على سبب أي لانهم اذ لم يكن لهم وارث من أهل دينهم غير أنهم المسلمين (قوله وعليه) أي على أمر الذي هو العقد ومقاله يقول (١٤٦) انه عبد المسلمين ويترب على الحرية أنه لا يجوز النظر إلى شعور نسائه أهل

الزينة ولا صدورهن وعلى أنهن اما فيجوز ذلك (قوله اللمعل الخ) فيه أن ولده عليه الجزية فخصته أنها ورت مع المصنف قال فالأرض للمسلمين سواء كان له وارث أم لا (قوله حيث يجوز الشراء) أي بان كانت أرض موات كما أنه بعض شيوخنا حترز ذلك صن أرض الزراعة فانها وقف لا يجوز شراؤها (قوله أن ما اكتسبه من المال قبل الفتح الخ) فان قلت انه قبل الفتح غنمه قلت انه اذا قرى البلاد لا بد أن يترك له شيء يتعيش به (قوله فهو للمسلمين) أي في بيت المال هذا وأما بعض شيوخنا فلا والذي في عجم أن العقد خلاف هذا التفصيل وهو أنه ان مات فان ماله للمسلمين ان لم يكن له وارث سواء اكتسبه بعد الفتح أو قبله اهـ (أقول) وإذا علمت ذلك فليحذر بنص الشيخ عبد الرحمن الذي هو أصل عبارة الشارح وهو وأما غير الأرض من جميع أموالهم فله أو وارثه وشهره ابن الحاجب لكن في المدونة وان كان الذي أسلم من أهل العنوة لم يكن له ماله ولا أرضه ولا داره قال ابن

والصلي وهذا أولى لأنه يعلم منه حكم الاهانة بطريق المنطوق وعلى عهد الصلي على الجزية يتبع ليعلم منه حكم الاهانة لا بطريق الالتزام وظاهر قوله وسقطا بالاسلام ولو ظهر منه الفصل على اسقاط الجزية في السنين المنكسرة وهو كذلك (ص) كأركان المسلمين وإضافة المجاز ثلاثاً للظلم (ش) يعني أنه يسقط عنهم لاجل الظلم ما قد عزم من الخطأ بوضي الله معهم الدنيا ببر والديارهم في كل شهر على كل نفس وهو من الخطة مدان وثلاثة أقطاب زيت على من كان الشأم والحيرة وقرر على كل من كان بمصر ارباب من الخطة في كل شهر على كل نفس ولا أدري كم من الولد والعسل والكسوة وقرر عليهم أيضاً أن يضيقوا من مريضهم من المسلمين ثلاثة أيام وقرر على أهل العراق خمسة عشر صاعاً من التمر في كل شهر على كل نفس مع كسوة معروفة كل من عمر رضى الله عنه يكسوها الناس لا أدري قدرها له مالاً وقوله للظلم على المسلمين (ص) والعنوى حـ (ش) يعني أن العنوى بعد ضرب الجزية به عليه سرفى من قتله شخصاً مائة دينار لان اقراره في الأرض لعمادتهم من ناحية المني الذي قال الله تعالى فاما ما وان العنافة فلا يعنون من هبة أموالهم والصدقة بها وأن يحكم بذلك عليهم المسلمون وأن لا ينعوا من الوصية بجميع أموالهم الا اذا لم يكن لهم وارث من أهل دينهم وكان ميراثهم المسلمين وعليه يأتي قول ابن حبيب اذا أسلوا كانت لهم أموالهم ولم تنزع منهم والى هذا أشار المؤلف بقوله (ص) وان مات أو أسلم فالأرض فقط للمسلمين (ش) أي الأرض المعهودة في قوله ووقفت الأرض وهي التي أقربت بيده يوم الفتح اذ لم تقر بيده الا ليعمل فيها عاتنة على الجزية ابن زرقون وأما الأرض التي اشتراها بعد العنوة حيث يجوز له الشرائع من جهة أمواله حكمها حكم ماله عنده ولم أرضها فيها وكان الأولى أن يفرع قوله وان مات الخ بالفاء لأنه مفرع على الحرية ومفهوم قوله فقط ان ماله ليس للمسلمين لكن على تفصيل وهو ان ما اكتسبه من المال قبل الفتح فهو للمسلمين أيضاً ما اكتسبه بعده فهو له فان قيل ما هنا خلاف لما ساقى في باب القراض من قوله ومال الكفاي الحر الموزى بالعين بـ لا هل دينه من كورته فطوب ان ذلك في غير العنوى جميعاً من الموضعين (ص) وفي الصلي ان أجلت فلهم أرضهم والوصية بمالههم وورثوها (ش) الخبار والمحرور متعلق بقدره والى الحكم في الصلي وقوله فلهم أرضهم جواب الشرط والشرط وجواب خبر البتة المقدرة فاذا أجلت جزيتهم على البلد بملحوت من أرض ورواها من غير تفصيل ما يخص شخصاً ولا ما يخص الرقاب من الأرض فلهم أرضهم ان أسلوا ابن القاسم ويبيعونها البلى ولا يرا في الجزية بزيادتهم ولا

يونس عن أبي محمد ريدع الله الذي اكتسبه قبل الفتح وأما ما اكتسبه بعد الفتح فهو له اهـ ففهم الأرض فقط فيه تفصيل على بنص ما عتد ابن يونس فلا يعترض به على المصنف اهـ والحاصل أنه ان مات قتله لوارثه ان كان له وارث فان لم يكن له وارث فله للمسلمين أي ماله الذي يدينه من الموت اكتسبه قبل الفتح أو بعد موته بـ يده (أقول) ظهر لك أن الخلاف فيه اذا أسلم وقد علمت أن ماله قبل الفتح غنمه وقد أعجبنا بتمتد فقلت يستبعد كونه اذ لم يسلم في ذلك المال بيده واذا أسلم تنزع عنه قلت لا بد لانه اذا أسلم صير له استحقاق في بيت المال (أقول) ويمكن جواب آخر بان يكون المراد ان هذا المال الذي اكتسبه قبل الفتح يظهر حين فتح البلاد حتى ينقسم بين الفاتحين وما ظهر الا بعد تفريق الجيش فصار لا موضع له الا بيت المال هذا ما ظهر وعليه بالنظر في المقام والله أعلم (قوله فلهم أرضهم ان أسلوا) وأولى

وانما هذا بذكر إشارة للقرينة وبين العنوى. (قوله فلا هل موافقهم) كذا في نسخة شيخنا عبد الله كاتبا عليه أي الدين يؤدون عنهم الجزية كذا ضبطت بخطه اه وفي شرح شب خلافه لأنه قال المراد موافقهم من بينهم وبينه مودة وقد كروا أنه لا بد أن يكون من أهل دينهم فإن كان من أهل دينهم ولم يكن بينهم وبينه مودة فلا وارث بينهم انتهى قال في الصباح وواحد مودة وواحد اؤد كره قبل أن الاسم المودة في تنبيه في شرح شب كأن الأرض لهم أموالهم لهم فلو قال المصنف فلهم أرضهم ومالهم والوصية بهم ما وورثا عنهم فإن لم يكن لهم وارث فلو ماتهم من أهل دينهم لا فائدة المراد انتهى (قوله وخراجها على البائث في المستثنى) وهذا أقول ابن القاسم ومقابلته لا لأشبه الفائل بأخر خراجها على المشتري فلو ابتاعها المسلم على أن يخرجها عليه كان البيع حراما قاله ابن القاسم (قوله إلا أن عوت أو يسلم) تقدم مفهوم عوت وأن فيه نظرا وكذا يقال في مفهوم (١٤٧) يسلم والظاهر أنها إذا أسلم تسقط عنه

رأسا فلا يطالب بها بائع ولا مشتري وذلك لأنه إذا أسلم تسقط عنه الخساراج والأرض له وإذا كان الأمر كذلك فله إذا باعها ثم أسلم فلا يطالب بها المشتري ولا البائع (أقول) والظاهر أنه إذا مات البائع بنعم ورثة البائع لا يمكن الحكم الشارع بأن النسبوع البائع يظهر أن التعلق يكون من جهة فليق بهوارثه لا المشتري والذي يظهر أنهم إذا أسلموا تسقط عنهم وعن المشتري لأن الأرض تكون لهم إذا أسلموا وتسقط الجزية عنهم بالإسلام وقدغة حكمها عنهم المشتري وقوله وحكمه حكم الذي قبله هذا هو الذي أفاده بقوله فالحكم فيه ما سواه وهو أن أرضهم لهم أن أسلموا الخ (قوله في الأقسام الثلاثة) الأول هو ما أشار به بقوله وفي الصلحى أن أجلت الخ والثاني ما أشار به بقوله وإن فترقت على الرقاب الخ والثالث هو ما أشار به بقوله وإن فترقت كذا الشيخ كرم الدين الخ) فصار الحاصل أن رب الأرض إذا باعها ففسر راجها

ينقص بقصصاتهم ولا يبرأ أحد منهم إلا بأداء الجميع لأنهم جملوا الوصية بمالهم بعضهم أو كله وورثوها فإن لم يكن لهم وارث فلا هل موافقهم من أهل دينهم من الجزية شيء عوت بعضهم وذهب ابن حبيب إلى أن الأرض موقوفة للجزية لا تباع ولا تورث وليست لهم أن أسلموا (ص) وإن فترقت على الرقاب فهي لهم إلا أن عوت بلا وارث فلمسلمين وصيتهم في الثلث (ش) يعني أن الجزية الصلحية إذا وقعت مفترقة على الرقاب كعلى كل رقبة كنا وأجلت على الأرض أوسكت عنها فلهم أرضهم والبايعود الضعيرين قوله فهي لهم أي فالأرض لهم برؤيتها ويبيعونها وتكون لهم أن أسلموا وتورث عنهم مع مالهم أن ماتوا فإن مات واحد منهم ولا وارث له فخالفه وأرضه للمسلمين لأجل مودته وصيتهم في هذه الحالة في الثلث فقط أن لم يكن لهم وارث والألف لهم الوصية بجميع مالهم وفي هذه الحالة تزيد الجزية بزيادة ثمنهم وتنقص بقصصاتهم وحكم ما إذا فترقت على الأرض أو عليها حكم ما إذا فترقت على الرقاب (ص) وإن فترقت عليها أو عليها فلهم بيعها وخراجها على البائع (ش) يعني أن الجزية الصلحية إذا وقعت مفترقة على الأرض فقط أي أجلت على الرقاب أوسكت عنها كعلى كل شجرة كذا أو وقعت مفترقة على الأرض وعلى الجاهج معا كعلى كل شجرة كذا وعلى كل رأس كذا فأرضهم لهم يبيعونها لمن شاءا وخراجها على البائع في المستثنى وهذا أقول ابن القاسم في المدونة وانظر إذا مات البائع هل يتبع المشتري خراج الأرض دائما أو ورثة البائع وبعبارة وإن فترقت عليها أي الأرض أو عليها ما أي الأرض والرقاب فالحكم فيه ما سواه وهو أن أرضهم وأموالهم لهم أن أسلموا ولورثتهم أن ماتوا إلا أن عوت بلا وارث فلمسلمين كإي القسم الذي قبله ويزاد هنا قوله ولهم بيعها وخراجها المضروب عليها على البائع إلا أن عوت أو يسلم وسكت عن المال في هذا القسم وحكمه حكم القسم الذي قبله وعلى كل حال الأرض لهم في الأقسام الثلاثة إلا أنهم إذا باعوها في التسعين الأولين لا يكون خراجها على البائع وفي هذا القسم خراجها على البائع والمراد بخرابها مضرب عليها وسكت المؤلف عما إذا فصلت على الرقاب وأجلت على الأرض أوسكت عنها هل يكون على من باع الأرض خراجها أو لأولاد كذا الشيخ كرم الدين أنه لا يكون خراجها على من باعها بل يكون عليهم أي على أهل الصلح جميعهم كأن الحكم كذلك

على أهل الصلح جميعهم في التسعين الأولين وفي الثالث على البائع فافترق الحكم في الخراج عند البيع وإن ساوى الثالث الثاني في شيء آخر الذي قد تقدم بيانه في تنبيه في ابن تونس وجه خامس وهو ما إذا أجبت على الرقاب دون البلد قال فلهم بيع الأرض وتورث عنهم كما لو كانت مفصلة على الجماعة انتهى (أقول) قد جلت ماله الشيخ كرم الدين في القسم الثاني وهو ظاهر بالنسبة لما إذا فترقت على الرقاب وأجلت على الأرض أي بالنسبة للأرض لا بالنسبة للرقاب لأن الأرض لا تدخل لها في ذلك ويبقى ما إذا فصلت على الرقاب وسكت عن الأرض وباع أحد أرضه والظاهر أنه لا يتعلق بالأرض خراج على المشتري وانما الذي هو مضروب على بائعها يكون عليه مطلقا وفي شرح عب وعلم فمقرؤنا أن كلاما منسثا كون أرض الصلح وماله ومستثله وصيته بما وستهل خراج الأرض تجزى فيه أربعة أقسام وهي كون الجزية مفترقة على الأرض فقط أو على الرقاب فقط أو عليها أو مجملتها وسكت عنها إذا أسلم فيكون له أرضه وماله سواه أجلت الجزية عليه أو فصلت على الرقاب والأرض أو عليها انتهى وتأمل في المقام بقية الصور تريد

(قوله ان شرط) أي ان طاع الامامه ذلك أي ان سألوا حاكمه ذلك والافاعنوى معقولا يتأق منه شرط (قوله يسكنو معهم) كذا بخطه بجذف فون الرفع أي لا يلبس في السلون باختطاطها كما ساقى سانه هذا والعقد الذي عليه المحققون وتجب به الفتوى انه لا يمكن العنوى من الاحداث فلفظا (١٤٨) سوا من شرط أم لا ^{في تنبيه} لو أكل البحر كنسبهم فالظاهر كافي لأن

لهم الاحداث بالشرط على أي ماقاله المصنف (قوله كأنهم المنشؤون لها) لا يعني ما في بعده هذا اذ في الاحداث انظارا وشكوكا الكفر بخلاف الترميم فتدبر (قوله لا يلبس الاسلام) أي لا يجوز لكل من العنوى والصليبي الاحداث يلبس الاسلام التي بعد اوعليها (قوله اختطها المسلمون) أي نزلها المسلمون قال في النهاية انقطعت بالكسر الارض تحتها الانسان لنفسه بأن يعل عليها علامة ويخط عليها خطا العلم انه قد احتازها وبه سميت خطط الكوفة والبصرة انتهى (قوله فان كان حصل من المنع) أي منع الاحداث سئل التاصر عن استراة الموددارا لاجل جعلها معدلهم فأجاب بالمنع وبعبارة أخرى ولا يجوز دفع دارهم بجعلها كنيسة ولو لم يكن معهم في البلد مسلم ويجب التصديق بجميع الشن في الكراهة بالرائد في البيع (قوله الخيل النفسة) المعتمدة عن من ركوب الخيل نفيسة أم لا (قوله الكاف) بضمين جمع كاف فاذا علمت ذلك فقول الشراح البرذعة الصغيرة تفسير لفرد هو كاف للجمع كما يتبادرن بعبارة فتدبر (قوله البرذعة الصغيرة) أي كالعراقة التي تجعل تحت البرذعة (قوله ونظور السكر) أي في مجلس غير

اذا وقع الصلي على الرقاب والارض بجمل لكن ذكره على سبيل البحث (ص) وللعنوى الاحداث كنيسة ان شرط والا فلا (ش) يعني ان العنوى يجوز ان يحدث كنيسة في بلد العنوة المقر بها اولها وفيما يختصه المسلمون يسكنو معهم اذا اشترط ذلك عند ضرب الجزية وفيه شرط فان لم يشترط ذلك عند الضرب فانه منع من احداث الكنيسة ولا يعرض لهم في كنائسهم القديمة وان بلا شرط (ص) كرتما المهدم (ش) يحتمل التشبيه التام فيجوز مع الشرط لامع عدمه ويحتمل الناقص وهو عدم الجواز ولو مع الشرط وهو الرأج وحينئذ يقال ما الفرق بين الاحداث والترميم يقال ان الترميم فيه بقاء الشيء على ما هو عليه فتجوز به وبوصل لهم الى اغراضهم من بقاء الكنيسة على ما هي عليه بخلاف الاحداث فان المسلمين فيه كأنهم المنشؤون لها وبقي الاحتمال الثاني قصر محبة فقهم الشرط لانه لا يصح به الانكسمة وهي ذكره يشبهه (ص) والصلي الاحداث (ش) يعني أن الصلي يجوز ان يحدث كنيسة في غير بلد المسلمين ويجوز له أيضا أن يرمم ما نهض من الكنائس القديمة وسوا من شرط ذلك على المسلمين عند ضرب الجزية عليه أم لا على المذهب (ص) وبيع عرصتها أو حائط (ش) يعني أنه يجوز للصلي أن يبيع عرصه الكنيسة أو حائطها بخلاف أرض العنوة فلا يجوز لهم بيع شيء منها لان بيعها في الله تعالى على المسلمين وحائطها بالمرأ بالنسب ما عطف على لفظ عرصتها وأعلى محلها لانه في محل نصب على أنه مفعول المصدر (ص) لا يلبس الاسلام (ش) أي التي بارض الاسلام أي التي انفر داختطاطها المسلمون أي التي كان بها المسلمون قبل فتح أرضه لا للبلد التي اختطها المسلمون بعده أو معه فانه لا يمنع من ذلك هذا ما يؤول عليه ومنع المذكور ان لم يحصل مفسدة فان كان يحصل من المنع مفسدة أعظم ارتكب أخف المفسدين هذا معنى قوله (الافسدة أعظم) (ص) ومنع ركوب الخيل والبغال والسرور وجادة الطريق (ش) يعني أن الذي غنوا أو صاحبها منع من ركوب الخيل النفسة ومن ركوب البغال النفسة ومنع من الركوب في السروج ولو على الجبريل ركوب على الكف عرصابان يجعل رجله معافى جانب الدابة البني أو اليسرى والأحسب البرذعة الصغيرة التي تجعل تحت البرذعة الكبيرة وأما الجبال فهي في عرف قوم كاتلجس وفي عرف آخرين كالجبريل دونها فتعبر على هذا وينع من جادة الطريق أي وسطها اذا لم يكن خاليا قال الجوهري جادة الطريق معظمها والجمع جواد (ص) والزم بليس عيظه ومنزلة الزنار ونظور السكر ومعقده وبطلساته وأربقنا آخر وكسر النافوس (ش) يعني أن الذي يلزمه أن بليس شيئا عيظه عن زى المسلمين ثلاثية بينهم ولهمذا اذ قل بليس الزنار فانه يلزمه التعزير والزنار بضم الزاي هو ما يشبه الوط علامة على الفذل وكذلك يعزرا اذا أظهر السكر وانغزير والبحر بالقرعة بين المسلمين وكذلك يعزرا اذا أظهر معتقده في المسبح عيسى بن مريم عليه السلام وأغيز ذلك مما لا ضرر فيه على المسلمين وكذلك يعزرا اذا بطلساته على مسلم أو بحضرته والمراد ببطلساته أن يشكلم ولا يحترم الحاضر وإن لم يكن سببا ولا شتما وكذلك يعزرا اذا

خاص بهم فيشمل الاسواق وحوايرهم التي يدخلها المسلمون ولو لبيع أو في بعض الاحيان فيها يظهر وأما ما ظهر وفي أظهر بيوتهم وعلمنا ذلك رفع صوتهم أو رؤيتهم من دارنا المقاتلة لهم فلا (قوله ومعقده) مالم يكن فيه ضرر للمسلمين كنتغيرهم عن اعتقادهم فيقتض عهده (قوله وأربقنا آخر) نظاره من كل مسلة ذلك ولا يختص بالخاكم فانه ت (قوله هو ما يشبه الوط) هو خطوط كثيرة ملاونة بالوانا شتى تنسج في الوط وقوله ولهذا الخ بقيدته اذا لبس البريطة والطور ولا يعزير والحاصل انهم متى لبس ما فيه علامة على

نه لا يهز (قوله ولم يقل وكسرت الخ) العتد أن تكسر كما يفيد محشيت وغيره (قوله لها حس) أي في وقت الضرب (قوله وكذلك تشيع جنازتهم) أي أكرام وتكريم فاذن لا حاجة لقول الشارح (١٤٩) لأنها أكرام (قوله وتطلع) الأولى الإطلاع كما يفيد

حل الشارح وأجيب بأن التطلع التسبب وشأنه الإطلاع (قوله والتأمين) عطف مرادف (قوله والذب) أي الدفع (قوله واستغاثه) السيق والتسارعا تدان أي امالة أي استنادا في جوارفة ولا شك أن ذلك من جملة الجاه (قوله يخشاه الحاكم) أي القاضي وخشية القضاة من أصحاب الجاه حاصل في عمومنا هذه (قوله ومنها إذا غضب حرة مسلمة) ولابد من أربعة شهود برونه كالمرد في الكهنة ولها أصداف من ماله ولها منه على دينها أي مسلمة لأب له وكذا إذا زنى بها طائفة فولد لها على دينها وقوله لم الولد تابع لبيه في الدين والتب محمول على المنسوب لبيه (قوله الذي لا حارس) نفسه لانكشف أي انكشافه كونه لا حارس له أي يخاف عليه (قوله وعورة العدو) أي وعورة المسلم بالنسبة للعدو ما انكشف من حال المسلم الذي يتوصل منه أي من أجله إليه (قوله أو تنقذه) أي اختلقه من قبل نفسه وهما في المعنى واحد وإن اختلفا لفظا لكنه كما قرأه وقوله أو عيسى خلق محمد قال الساعلي لا ينبغي أن يدخل في التزويج إذا شك في قصد التخصيص (قوله مسكين محمد) قال ابن القيم سألتا مالك بن نضر في عصره أنه عليه أنه قال مسكين محمد خيركم أنه في الجنة ماله لم ينفع نفسه حين

أظهر الخمر ويرها ولا يضمن لهم شيئا فيها وأمان لم يظهر الخمر وأرأفها مسلم فانه يضمن لتعديه ولم يقل وكسرت أو أتينا لان أو أتينا من جملة مال الذي ولا يجوز لأحد اتلافه وكذلك بمنزلة رجل الخمر من بلد إلى بلد وإذا أظهر ضرب النفاق وسوء شبهة لها حس يضربونها لأجل اجتماعهم لصلاتهم فانه يسكر ويعز ولا شيء على من كسره ومثله الصليب إذا أظهر وفي أعينهم واستغاثهم ويتعنون من الزنا ولا يتعنون من الزواج بالنسبة والامهات أن استغاثوا ولا يتعنون من ركوب الجير ولو نفيسة ولا يكونون ولا تشيع جنازتهم لان الكسب تعظيم وكرام وكذلك تشيع جنازتهم لأنها أكرام ولو قريبا (ص) ويتنقض بقتال ومنع جزية وتعد على الأحكام وغصب حرة مسلمة وغرورها وتطلع على عورات المسلمين (ش) لما ذكر الأمور المنوعة منها أهل الذمة وليست نقض العهد أخذت بتكلم على الأمور التي ينتقض عهده بأحد هاوز كراتها سبعة وقد علمت أنه إذا انتقض عهد الذي يصير كالحربي الأصلي في النظر فيه إذا طفر به بأحد الأمور الخمسة الغير في صفها إلى إحدىها بأحد استرقاقه منها قتال الذي للمسلمين لأن ظلم ركبه لما فاته الأمان والتأمين فيسقط ما كان عليهم من الحماية والذب عنه فان كان عن ظلم ركبه فلا يكون نقض العهد ومنها أن يتنقض الذي من أداء الجزية التي قررت عليه عوضا من حق دمه فيسقط ما كان له من الأمان لأن ذلك كالصبي يخضع على شروط فان لم يوف بها انتقض الصلح ومنها أن يقر الذي على أحكام المسلمين بأن يظهر عدم المبالاة بها ويستعين على ذلك بما أوسع له الذي جرحه من المسلمين بخشاه الحاكم على نفسه أو ماله أو عرضه فيسقط ما كان له من الأمان عندهم ومنها إذا غضب حرة مسلمة على الزنا أو وطئها بالفعل واحترز بنفسه الحرة عما إذا طاعته على ذلك فانه لا يكون نقض العهد واحترز بالحرة المسلمة من الأمة المسلمة فانه إذا زنى بها طوعا أو كراهة لا يكون نقض العهد مالم يهاد على أنه إذا قسما من ذلك انتقض عهده فينتقض وكذلك إذا زنى بالحرة الكافرة طوعا أو كراهة فانه لا يكون نقض العهد ومنها إذا غر الحرة المسلمة وقال لها أنت مسلم فتزوجت به ووطئها فإذا هو كافر واحترز بذلك بما إذا علمت بأنه كافر فإن تزويجه به لا يكون نقض العهد ويقرق بينهما ومنها أن يطلع على عورات المسلمين فيكون نقض العهد والمراد بعورات المسلمين أن يطلع الحريين على عورات المسلمين يكتب يكتبها لهم والعورة الموضع المنكشف الذي لا حارس عليه وعورة العدو ما انكشفه من ماله الذي يتوصل منه اليهم قال الله تعالى أن يسوتاعورة وثلاث ما خوذ من عورة الإنسان المنكشفة (ص) وسبني بحال بكفره قالوا ليس بنبي أولم يرسل أولم ينزل عليه قرآن أو تنقذه أو عيسى خلق محمد أو موسى محمد يحضرهم في الجنة ماله لم ينفع نفسه حين أكلته الكلاب (ش) أي وما يكون نقض العهد الذي سببه لم يثبت نبوته عندنا بل يظلم بكفر الساب به كقوله مثلا محمد ينزل عليه قرآن أولم يرسل أوليس بنى وأخلق القرآن من قبل نفسه وأعيسى خلق محمد اعلمه الصلاة والسلام وما أشبه ذلك وأما كفر الساب به كقوله لم يرسل النبي انما أرسل إلى العرب كالنبيك والوفد يخوهم فليس نقض لان الله أمرهم على مثل ذلك لكن يعز ذلك بمر البليغ والمراد بما يكفر به ما يقر عليه وبما كفر بهما أقر بما عليه وقوله ليس الخ مثال

أكلته الكلاب لو قتله واستراح الناس منه قال مالك أرى أن يضرب عنقه وقوله في الجنة أي أمره بآل إلى الجنة وقوله أكلته الكلاب أي أكلت ساقه أي قصبة ساقه (قوله سبني بنبوته عندنا) سواء ثبتت عندهم ولا فلا تاسب به ودي أو سليمان نقض ولا ينفعه قوله ليس بنبي عندنا احتراز عما اختلف في نبوته كالحضر

(قوله) وذكروا على وجه التبرى) هذا خلافا لما قاله الزرقا لانه قال إن نسبهم لغفره لغفره لغفره لغفره بل لكونه كلاما متجاذبا لا ينبغي أن ينسبه الى نفسه وعلى هذا الضمير للكتاب وغيره قاله القاتل وقالوا قال ذكروهم ولكن اولى في هذا من أن ينسب الى نفسه من الله عليه وسلم يجوز تركه كما وأولى بعد الموت كما كتب ان القاسم اذا مات جواب سؤال وردن مصر انتهى (قوله) وقتل ان لم يسلم) أى غير فارقه من القتل (١٥٠) ولاشك انه أسلم (قوله) وأما غيره (الخ) في عب خلافه وذلك انه قال وقتل ورحوما

في السب وغصب الحرمة المسئلة
وغرورها أن الإسلام وأماق التطلع
على عورات المسلمين فيصير الامام
فيه بين القتل والاسترقاق وأماق
ثقله فينظر فيه كالأمري بالأمور
لجسمة المتشعبة كذا في النقل
و ينبغي قياس من اجز به والقرود
على مسئلة القتل والفرق به
وبين المسلم يقتله واقتل توبته
أن المسلم كاتلم أن طائفة موافق
لظاهره فلما وجدنا خالف ذلك
استحق القتل بخلاف الكافر
نعرف أن طائفة التقيص لكننا
متعنهم من اظهاره فاذا خالف استحق
القتل ما ليسم (قوله فان حكمه
حكم المسلم المحارب) أي من قتل
أوصل أو قطع أو نفي (قوله وحاربوا)
أي كسروا الكفار لمسلمين
وأما اذا حاربوا بمحاربة المسلمين
فان الامام يخبرهم للضرورة ثم
يتصرفهم كما يحل في المرددين
(قوله فكل المرددين) في المال والدم
(قوله ولا تؤخذ أموالهم الخ) أي
بل يؤلف فان قتلوا فيصير مالهم
فيها (قوله على المشهور الخ) ومقابلته
مالا يصيب من أنهم كالكفار
الحريين يسترقون وأولادهم
وعيالهم (قوله وصالحا) عطف تفسير
(قوله فيخرج الامان والاستئمان)
فان المراد فيهما تحت حكم الاسلام

(قوله وللإمام المهادنة الصلحة) مستوية فيها وفي عدمها فإن كانت المصلحة فيها فقط

تُعِينت وفي علمها اشتهت ويمكن شمول كلامه للفقهاء الأولين يجعل الامم مستعجلة في حقيقة ما هووا تخشع في الاول ويجازها في الثاني وهي عصى على وتنجس للاختصاص فيمثل الثلاثة وراشحات المهادنة الشامل لتركها والحاصل أن المهادنة تعزيم الاحكام الخمسة (قوله ان لا) ولم يعمف هذا الشرط الثالث بالواقع جعل الشرطين السابقين أعني الامام والصلحة كالموضوع للمهادنة وقوله ان خلاى المهادنة يعنى الصلح واعدها (قوله لقوله تعالى) دليل العموم لان ظاهر الآية الاطلاق يعرض وبغيره

(قوله خالية منهم الخ) أي من الكفار أي إذا كانت قسرة بتأليم من الكفار فلا يجوز إبقاؤها تحت بدالكفار أي بحيث يسكنون فيها وأما إذا لم تكن كذلك فلا يكون ذلك فاسدا (قوله لا تلوفهم الخ) إشارة إلى أن قوله لا تلوفهم مستثنى من مفهوم قوله أن خلا الخ ويصح أن يكون مستثنى من قوله وللإمام المهادنة أي لا تتوقع خوف فلا يجوز عقد مهادنة حصول الأمن الآن (قوله ولا تح) أي واجب فلا يشافي قسرة ونسب أن لا تزيد (قوله وفي عهدنا شرطنا تلوف) (١٥١)

للمسلمين خالية منهم وأما يجوز أن يسلم وكفار أو أن يأخفوا منا ما لا لا تلوفهم فيجوز كل مانع وأشار إلى الشرط الرابع بقوله (ولاحد) لمدة المهادنة بطول أو قصر بل على حسب اجتهد الإمام وقد راجع الحاجة ولا يخلل لما قد يحدث من قوتا للإسلام وفي عهدنا شرطنا تلوف وبعبارة أخرى وجهه قوله ولا حد من أنفة أي به البيان الحكم وليس شرط في المهادنة خلافا لثلاث لأن الشروط ثلاثة فقط وأشار بقوله (ونسب أن لا تزيد على أربعة أشهر) إلى أنه ينبغي عندنا في عران أن لا تزيد على تلك المدة لاحتمال حصول زبادة قسرة للمسلمين وأما قوله أي حيث كانت المصلحة في ذلك وفي غيره على السواء إلا أن ما فيه المصلحة وبعبارة مختل أن قوله وإن حال راجع لفهم قوله أن خلافا عن كسرت بقا مسلم أي فإن تضمن عقد المهادنة شرطا فاسدا لم يجوز ولو كان الفساد بسبب التزام مال بذنعه لهم فكافروا وهو أمس بقوله لا تلوف ويختل رجوعه لفهم قوله لمصلحة أي فإن لم تكن مصلحة لم تجز المهادنة وإن على مال يدفعه العدو ولنا لقوله تعالى فلا تنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون (ص) وإن استعسر خيانتهم نذروهم (ش) يعني أنه يلزم أن توفي لهم عما اشترطوا علينا في تلك المدة إلا أن يستعسر الإمام منهم الخونة فله يجب عليه أن ينذعهم أي بطرحه ونقصه ونفذهم ويعلمهم بأن لا عهد لهم وأنه مقاتلتهم أن قبل كيف تنقض العهد المتفق بالتلوف وهو تلوي قبل إذا ظهرت آثار الخيانة ودلائلها وجب نذره خوف الوقوع في المهلكة بالتعدي وسقط البين هنا بالتلوي للضرورة (ص) وجب الوفاء وإن رد رهاق ولو أسلوا (ش) تقدم أن الإمام يلزمه أن توفي لهم بشرطهم والعهدة التي اشترطوها عليه حتى لو اشترطوا أن رد لهم من جاء منهم مسلم من الرجال فإنه توفي لهم بذلك وفاء بالعهد وأما النساء فإنه لا يجوز ردهن إليهم لقوله تعالى فإن علمت منهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار فقوله وجب أي وجب الوفاء عما أجزأهم وشارطناهم عليه وإن كان رد رهاق ولو أسلوا حيث وقع اشتراط ردهم وإن لم يشترطوا في الرد أن أسلوا وقوله ولو أسلوا متبعا إذا كان لنا عهدهم رهاق ونسكوهم حتى رد إليهم رهاقهم وأما أن لم يكن لنا عهدهم رهاق ولنا عهدهم ولم يحسبهم رد رهاقهم فلا رد لهم رهاقهم حيث أسلوا ثم إن قسرة ولو أسلوا لا يعارض قسرة فيما عدا خلافا عن كسرت بقا مسلم لأن الإسلام فيما سبق سابق على الشرط وهما معه أي ولو أسلوا في المستقبل لا نلوا لقتل أو ما سبق في البقاء وهذا في الرد لا يلزم من الرد البقاء لوجوه ذلك أو فداءه وقوله (كن أسلم) أي كسرت من أسلم وليس رهاق فإنه توفي به كان أسلامه سابقا على الشرط أو بعده ولا يعارض قسرة أن خلافا لأن ما سبق في البقاء وهذا في الرد لا يلزم من الرد البقاء فقوله من قال أنه تكرر عليه قسرة وجب الوفاء وإن رد رهاق ولو أسلوا أو عاده لرب عليه قسرة (وإن رسولا) نشأ عن غير تامل وأما بالغ على الرسول لتسليمهم أسلم أنه ليس داخل تحت الشرط وأيضا فإنه

للمسلمين خالية منهم وأما يجوز أن يسلم وكفار أو أن يأخفوا منا ما لا لا تلوفهم فيجوز كل مانع وأشار إلى الشرط الرابع بقوله (ولاحد) لمدة المهادنة بطول أو قصر بل على حسب اجتهد الإمام وقد راجع الحاجة ولا يخلل لما قد يحدث من قوتا للإسلام وفي عهدنا شرطنا تلوف وبعبارة أخرى وجهه قوله ولا حد من أنفة أي به البيان الحكم وليس شرط في المهادنة خلافا لثلاث لأن الشروط ثلاثة فقط وأشار بقوله (ونسب أن لا تزيد على أربعة أشهر) إلى أنه ينبغي عندنا في عران أن لا تزيد على تلك المدة لاحتمال حصول زبادة قسرة للمسلمين وأما قوله أي حيث كانت المصلحة في ذلك وفي غيره على السواء إلا أن ما فيه المصلحة وبعبارة مختل أن قوله وإن حال راجع لفهم قوله أن خلافا عن كسرت بقا مسلم أي فإن تضمن عقد المهادنة شرطا فاسدا لم يجوز ولو كان الفساد بسبب التزام مال بذنعه لهم فكافروا وهو أمس بقوله لا تلوف ويختل رجوعه لفهم قوله لمصلحة أي فإن لم تكن مصلحة لم تجز المهادنة وإن على مال يدفعه العدو ولنا لقوله تعالى فلا تنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون (ص) وإن استعسر خيانتهم نذروهم (ش) يعني أنه يلزم أن توفي لهم عما اشترطوا علينا في تلك المدة إلا أن يستعسر الإمام منهم الخونة فله يجب عليه أن ينذعهم أي بطرحه ونقصه ونفذهم ويعلمهم بأن لا عهد لهم وأنه مقاتلتهم أن قبل كيف تنقض العهد المتفق بالتلوف وهو تلوي قبل إذا ظهرت آثار الخيانة ودلائلها وجب نذره خوف الوقوع في المهلكة بالتعدي وسقط البين هنا بالتلوي للضرورة (ص) وجب الوفاء وإن رد رهاق ولو أسلوا (ش) تقدم أن الإمام يلزمه أن توفي لهم بشرطهم والعهدة التي اشترطوها عليه حتى لو اشترطوا أن رد لهم من جاء منهم مسلم من الرجال فإنه توفي لهم بذلك وفاء بالعهد وأما النساء فإنه لا يجوز ردهن إليهم لقوله تعالى فإن علمت منهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار فقوله وجب أي وجب الوفاء عما أجزأهم وشارطناهم عليه وإن كان رد رهاق ولو أسلوا حيث وقع اشتراط ردهم وإن لم يشترطوا في الرد أن أسلوا وقوله ولو أسلوا متبعا إذا كان لنا عهدهم رهاق ونسكوهم حتى رد إليهم رهاقهم وأما أن لم يكن لنا عهدهم رهاق ولنا عهدهم ولم يحسبهم رد رهاقهم فلا رد لهم رهاقهم حيث أسلوا ثم إن قسرة ولو أسلوا لا يعارض قسرة فيما عدا خلافا عن كسرت بقا مسلم لأن الإسلام فيما سبق سابق على الشرط وهما معه أي ولو أسلوا في المستقبل لا نلوا لقتل أو ما سبق في البقاء وهذا في الرد لا يلزم من الرد البقاء لوجوه ذلك أو فداءه وقوله (كن أسلم) أي كسرت من أسلم وليس رهاق فإنه توفي به كان أسلامه سابقا على الشرط أو بعده ولا يعارض قسرة أن خلافا لأن ما سبق في البقاء وهذا في الرد لا يلزم من الرد البقاء فقوله من قال أنه تكرر عليه قسرة وجب الوفاء وإن رد رهاق ولو أسلوا أو عاده لرب عليه قسرة (وإن رسولا) نشأ عن غير تامل وأما بالغ على الرسول لتسليمهم أسلم أنه ليس داخل تحت الشرط وأيضا فإنه

بالمباغة ولذلك قال شب ولما كانت هذه المبالغة أي التي هي قوله وإن رد رهاق غير مفيدة للخلاف أي بالوفاة عليه بقوله ولو أسلوا اه وبعبارة أخرى أن الخلاف غير المذهبي رداعي أي حشقة ولولا لخلاف المذهبي رداعي ابن حبيب ورهاق جمع رهاق أو رهيئة اه (قوله إن رد إليهم من جاءنا) الأولى حذف ذلك لأن كلامنا في حبس الرهاق لا في أسلم من غير رهاق (قوله مقسدا) فيه تمليل لا لتقييد وكذا يقال في قوله كن أسلم الخ والحاصل أنه توفي بذلك وإن لم يكن لنا عهدهم رهاق على العقد (قوله لا يتوهم الخ) حاصله أنهم إن اشترطوا علينا أن رد لهم من جاءناهم مسلما فنوفي بذلك الشرط ونؤذي كل من جاءناهم مسلما ولو كان رسولا منهم

أوسلوها وقوله أيضا لعل الناس أن يقول ثلاثتهم عقد دخوله تحت الشرط لأنه ما هنا اختيارهم فعد كره في مقام التحليل
 * وأعل أن مثل قوله وإن رسولاً جاءهم فلو لم يأتوا (١) من جفانهم كره ما هنا لأنه لا يجب رد الرسول (٢) تنبيه على
 الرسول بقدر رضاه حاجته فإن أبطأ أمر الإمام بانراه ولا يسع شياً لاجل ولونظره على الرسول دين أو حق المسلم أو نأوسرب أو غير
 ذلك فإنه يحكم عليه بحكم الإسلام (قوله وأما المرتد فلا بد) لقوله تعالى فإن علمتموهن مؤمنات الخ وبقي لعموم الآية ولو كانا
 عندهم مسلمة سافرت في جيش آمن وأسرهما وتوقف تحصيلها على ردائي أسلت (قوله على طريقتين بشر) وطريقه بقية ابن حارث
 عن ابن عباس عن رسول الله عن معن بن عدي (١٥٢) من ماله فأن لم يكن فن ريت المال (قوله فديت المال المسلمين) أي من يمكن

جاء اختياره وأشار إلى شرط الرد بقوله (إن كان ذلك) أي أن كان من أسلذ كره وهذا شامل
 للرأثن وغيرهم وأما المرتد فلا ترد ولو وقع شرط رد هاهنا بما لا يفسد أعظم ولما ذكر
 وجوب رد المسلم إليهم بالوجوه السابقة كان مقننة سؤال تقديره بما يغفل عنه أنه ترك في
 أيديهم فذكر جواب ذلك بقوله (وفدي بالتي) ثم قال المسلمين ثم قاله (والمعنى أن الأسير
 المسلم من تقدم وغيره ولو هرب إليهم طوعاً من سر أو عبيد يجب فداؤه وبسبب في فداؤه بالتي
 وهو بيت المال على طريق ابن بشر وابن رشد ثم اعترض بيت المال أو لم يوصل إليه أو كان
 وقصر عن الفداء فديت المال أو عما قصر عنه بيت المال على قدر ما إليهم ولو استغفرها
 ما لم يخش استيلاء العدو ذلك فأنه إن عرفة والأسير كأحدهما إن كان له مال ثم انزع
 المسلمون ذلك فديت به إن كان له مال وإما فقد مال المسلمين على ماله لأن المصلحة في تعلق
 الفداء بمال المسلمين أشد منها في تعلقه بماله لأن ذلك يحميهم على قتالهم للكفار مع إن تسره
 من مال المسلمين أشد من تسره من ماله وقلنا المسلم احترازاً من الأسير الكافر فليس يحكمه
 كذلك (و) إذا فداه واحد من المسلمين أوجاعه مع علم الفادي وأنه أن الإمام لا يفديه من
 بيت المال ولا يجلسا يفديه به من مال المسلمين وفداءه بقصد الرجوع (رجع عتق المثل وقية
 غيره) وهو القوم (على المثل) والمعلمان يتبع) ذمتهم وأما أن علأوشك أو ظن أن الإمام يفديه
 من بيت المال أو يجزي من المسلمين ما يفديه به وفداءه بقصد الرجوع فأنه لا رجوع له لجهل على
 التبرع وتقربطه وإذا جهل أن الإمام يأنزه ما يفديه من بيت المال أو يجزي من المسلمين
 ما يفديه به أو يفديه من ماله وفداءه بقصد الرجوع فأنه رجع أيضاً والقاهر أنه لا بد من حلفه
 كما شرطه قوله في باب الرهن وحلف الخطي الرهن أن ظن لزوم الردية ورجع وجه هذا الجمل
 يتدفع التناقض بين جعله الفداء واجبا على المسلمين وبين الرجوع به على الفدي (ص) أن لم
 يقصد صدقة ولم يكن إخلاص بدونه (ش) يعني أن جعل الرجوع بالفداء لم يكن الفادي
 بيت المال ولم يقصد الفادي صدقة على الأسير بالفداء ولم يكن إخلاص بدونه ذلك القدر وأما
 أن كان الفداء من بيت المال أو قصد الفادي بالفداء الصدقة على الفدي فلا يرجع شيء كما
 لا يرجع بالرائد على ما يمكن أن يفدي به عادة كما إذا أمكن فداؤه بما كان الفادي لا يرجع شيء
 على الأسير مما دفعه عنه للعدو (ص) لا يخرج ما أوزجاً إن عرفة وأعتق عليه إلا أن
 بأمره به ويلتزمه (ش) هذا يخرج من قوله ورجع عتق المثل وقية غيره يعني أن الفادي

الآخذ منهم من أهل قطره لا مابد
 جدا وأعادته مع تقدمه في الجهاد
 لبان تأخير عن التي ومعنى
 ذلك أن الإمام يتولى ذلك بنفسه
 أو يشائيه بأن يجزي من الناس
 ويخلص الأسارى ولا يرجع لمن
 دفع شيئاً على الأسير ولو قصد
 الرجوع ويد على ذلك أنهم جعلوه
 كواحد منهم (قوله مع أن تسره
 الخ) وذلك لأنه إذا كان يجزي من
 المسلمين بسل الأمر لأن كل واحد
 يدفع شيئاً لا مشقة عليه فيه بخلاف
 فداؤه بماله (قوله ولا يجسد)
 معطوف على قوله لا يفديه (قوله
 رجع عتق المثل) يدفعه لفادي
 في محل الفداء فإن تعذر عقبتيه
 بمحل الفداء وهذا ظاهر إذا كان غير
 عين واختلقت فينبه بكان دفعه
 وسكان قضائه (قوله وقية غيره)
 بحيث إذا بان الفداء قرض وفيه
 المثل مطلقاً قاله البد (قوله على
 الملى والمصد) ولو فداه علما
 بعده (قوله وإذا جهل) هذه
 غير صورة الشك المتقدمة لأنه في
 صورة الشك يعلم أنه يأنزه لكن

يشك في كونه هل الإمام يقع منه ذلك أم لا (قوله والتظاهر أنه لا بد من حلفه) أي في صور الرجوع
 (قوله ورجع الخ) أي ولو لم يفتقر بخلاف المتفق على صغير يعلم أنه فقير فأنه يجوز على التبرع والفرق أن الكبير قادر على الكسب
 قاله السدر (قلت) يلزم على هذا أن الأسير إذا كان مسقراً افتقر إلى الرجوع عليه الفادي وتقدم قوله أن لا يوجد له البد (قوله
 وجه الجمل) أي المشاركة بقوله وإذا فداه واحد الخ (قوله أن لم يقصد صدقة) أي بأن قصد الرجوع أو لا قصد له والقول بقوله في قصد
 الصدقة وعدمه إذ لا يعلم إلا من جهة كذا قال ع (قوله ولم يكن إخلاص بدونه) هذا وجهه ولكن النقل أنه لا يستبعد ذلك التقيد
 فخرج ولو أمكن إخلاص بدونه (قوله أوزجاً) ولا تحرم عليه بالفداء المذكور لأنه إنما افتقر إليها (قوله إن عرفة) وانظر هل
 القول بقوله في عدم المعرفة (قوله إلا أن يأمر به الخ) محل الشارح هو المجتهد وأما جعل الواو في المصنف بمعنى أو وإن الأمر كافي

(١) من جفانهم هكذا في النسخ ولعل الصواب من جفانهم كما هو ظاهر كتبه مصححه

فضعيف ثمها ذكر من أن القادي يرجع على الاسير اذا أمر بالقتال فيقتدى بغيره الاب المعدم وأما الاب المعدم فلا يرجع عليه وانه القادى ولوفاء بأمره وكذا لو شهد ومثل الاب الاميل يقال وكل من يجب (١٥٣) عليه نقتنه من ولده كذلك إذا طه عجم (قوله)

يقع الميم وكسر الدال اذا كان مجرما على القادى بجرم نكاح كل من جماعى الاخر أو كان زوجا فان القادى لا يرجع عليه عاده عنه للعدو في فداائه ان كان القادى عالما بحال العدو بأنه زوج له أو بأنه مجرم له أو كان القريب ممن يعق عليه كالأصول والنصول والخاشية القريبة ولو لم يعلم به الا بأن أمره بالقتال فحال كونه المسمى بقتل الميم وكسر الدال ملتزما بالقتال فان القادى حينئذ يرجع عليه بما دفعه عنه في فداائه ولو لم يعلم أنه قريبه الذى يعق عليه أو لم يعلم أنه زوج له وبعبارة أخرى لا جرم ما على من الاطرب هذا هو ظاهر كلامهم وحينئذ يخرج المجرم من السهر والرضاع (ص) وقدم على غيره (ش) يعنى ان من فدى أسير من العدو وعلى الاسيرين لغير القادى فان القادى يقدم على أرباب الدين لان الفداء آكد من الدين دليل ان الأسير بقدى بغير رضاه باضعاف قيمته ولا فرق بين مال الاسير الذى يقدمه وماه الذى يبذل الاسلامى ان القادى يقدم على أرباب الدين في الجميع والبسبب قوله (ولو لم يجرم ما يبد) وأشار بالوجه الفاسد ان الجواز ان يفتحن على يد مبعوث دينه وهو في غير ما يبد أسوة الغرما (ص) على العدنان جهلا أو قدرهم (ش) يعنى ان من فدى جماعة بغير معين كعشرين أسيرا بألف وفيهم الفنى والفقى والشرى والوضيع والحرف والعبد قسم فداؤهم على المعدم من غير تفاضل بينهم ان جهل العدو قدر الاسرى من فنى وفقر وغيرهما فعلى كل واحد في المال عشرة وبن يجرى سيد العبدين فداؤه واسلامه وان علموا قدرهم وشعروا بسببه قسم على تفاوته (ص) والقول للاسير في الفداء أو بعضه (ش) يعنى أنه اذا اختلف الاسير والقادى في أصل الفداء اعتقل الاسير فدفعتى بغير شئ أو لم تفتدى أصلا أو في قدره فقال القادى قد شئت بكثير وقال الاسير بدونه ولو يسيرا كان القول للاسير عند ان القاسم في العتية يمينه في الفداء كله أو بعضها ولو اتى بما لا يشبه ان لم يكن للقادى يمينه ابن رشد وليس هذا على أصولهم والاشبه اذا اختلفا في مبلغ الفداء ما يصدق الاسير ان أشبه والا فالقادي ان أشبه والاحلاف لازمة ما يصدق منه من ذلك المكان وكذا ان تكلا ويقضى للعالف على النا كل وحق المبالغ في قوله (ولو لم يكن في يده) أن يقال ولو كان يده ماى أن القول قول الاسير في أصل الفداء ولو كان يده القادى ولا يتوهم انما كان يده القادى أشبه الرهن فيكون القادى أحق به والفرق بينهما ان الرهن يباع والاسير لا يباع ولك أن تقول القول قول الاسير ولو كان مال الاسير بيد القادى وعلى هذا الضمير في يكن يرجع لمال الاسير لا للاسير نفسه وهذا كلام طويل انظر في الشرح الكبير (ص) وياز بالاسرى المقاتلة (ش) المشهور انه يجوز فداء أسارى المسلمين من أيدي العدو بالاسرى عالى من شأنه القتال الذين عندنا من العدو اذا ايرضوا الانك لاقتلهم مترقب وخلاص الاسارى تحقق (ص) وما أخر واختر على الحسن (ش) هذا معطوف على قوله بالاسرى أى ويجوز أيضا الفداء من غير ان يشرى بالبيعة على ما استظهره ابن عبد السلام وصفه ما يفتل في ذلك أن يأمر الامام أهل الفئمة أن يدفعوا ذلك الى العدو ثم يحاسب الامام أهل الفئمة بقيمة ذلك مما عملهم من الجزية فان أوفوا لم يجب راعى ذلك ولو لم يكن بأسا بتباعد ذلك لهم وهذه ضرورة وانه ظاهر كلام المؤلف أنه يجوز الفداء بما ذكر ولو أمكن الخلاص بغيره وهو ظاهر النقل (ص) ولا يرجع به على مسلم

(٣٠ - غرضي ثالث) التي من شأنه القتال قبله القسمة بما اذا غشى انظر وعلى المسلمين الآن يحلفوا على عدم القتال ويرى أنهم يوفون بذلك ولا بأس بالنداء بصغار أطفالهم اذا بسلاوا باقى اذارضى وكانوا الاسترقاق من لئ (قوله وهو ظاهر النقل) أقول والقاهر أنه لا بد من صلحة في الجملة والا لما كان للشرع معنى الان كلام المصنف في الجواز أى ويفهم منه الفداء

الطعام بالاول وقوله ولا بأس بابتاع ذلك لهم أي اذا امتنع أهل النعمة من ذلك **(قوله يعني أن القادي اذا كان)** حاصلا أن الصور ثمانية وثلاثون القادي امام مسلم أو كافر والمفدى كذلك وفي كل امان يشتري معاذ كرا أو يكون عنده فلذا كان القادي مسلما فلا يرجع اذا كان ماذ كره عنده كان المفدى مسلما أو كافرا أو مازا اشتراه ف يرجع بثمنه مطلقا كان المفدى مسلما أو كافرا ثم ان الشارح يشرح الطيحي تبعا لهرام فيها اذا كان القادي مسلما واشتراه في أنه يرجع بثمنه ولكن في شرح عب على ما يوجب به بعضهم أنه لا يرجع مطلقا واشترى والتظاهر التفصيل وهو أن المسلم اذا وقف القدي على الشراء ف يرجع بالثمن وأما إذا لم يتوقف فلا يرجع **(قوله بقيمة)** البحر ومأمعه) أي سواء اشتراه أو لافهذه صور أربع في القادي الذي وسقت أر بعقة في القادي المسلم **(قوله اذا كانوا على كونها)** أي يصح عندهم ملكها أو مازا كان لا يصح عندهم ملكها فيكون كالسليم فيصير عليه حكمه وفي عب خلافة فانه قال ومفهوم قولنا قادي مسلم أنه لو كان القادي كافرا يرجع **(١٥٤)** به على مسلم مفدى بثمنه عندهم لا بثمنه سواء اشتراه أو كان عنده فان قدي

كافرا يرجع به سواء اشتراه أو كان عنده ان ارتفاعا للثمن انتهى وقوله يرجع به أي بعثه **(أقول)** وكلام شارحنا أحسن نعم لا يظهر كلامه الا اذا كان يتبر من المثلثات وأماقتل الخنزير فلا يظهر الا الرجوع بثمنه فتدبر

باب المسابقة

(قوله المسابقة) مقابلة من الجانبين باعتبار ارادة كل منهما السبق لا باعتبار هاتفهما **(قوله القمار)** مصدر قامر مقامرة وقمار اذا غلبه وفي شرح شب والقمار بكسر القاف وهو اللعب يقال تقامروا اذا لعبوا **(قوله غير ما كسبه)** أي اقصرأ ككسبه انما يجوز لنا تعذيبه باكله أو بما فيه مصلحة كالكي **(قوله وحصول الخ)** انظره فان المعوض انما هو السبق لا الثواب الا أن يقال لما كان الناشئ عن السبق الثواب كان الثواب معوضا بهذا الاعتبار **(قوله وعقد المسابقة الخ)** أي

(ش) يعني أن القادي اذا كان مسلما فانه لا يرجع بالثمن وانفخر يروى المتيه وما أشبه ذلك على الاسر المسلم أو الكافر وهذا اذا فادى من عنده مالا واشتراه يرجع بثمنه على الاسر كائنا ما كان أو مازا كان القادي فيمافانه يرجع على الاسر مسلما أو كافرا بقيمة البحر ومأمعه ان كانوا على كونها أو قال المؤلف ولا يرجع به مسلم وأيقط حرف الجر لكان أحسن **(ص)** وفي التحليل وألحارب قولان **(ش)** يعني أنه اختلف هل يجوز فداء المسلمين من أي العدو بالخيال وبألحارب أولا يجوز الفداء بذلك قولان لان القاسم وأشهب قالان القاسم يقول بجمع ذلك لان بيع الخيل منهم السلاح معصية وأشهب يقول يجوز الفداء بذلك وعلمه ما حثم بخش بسبب ذلك الظهور على المسلمين * ولما انتهى الكلام على أحكام الجهاد وما يتعلق به شرع في الكلام على ما يتقوى به عليه وهو المسابقة فقال

باب

(المسابقة) مشتقة من السبق يسكون الياء مصدر سبق اذا تقدم وبقيها المال الذي يوضع بين أهل السباق قال القرافي المسابقة مستقاة من ثلاث قواعد القمار بكسر القاف وتقدب الحيوان تقريبا كة وحصول العوض والمعووض لشخص واحد انتهى قوله وحصول العوض الخ أي في بعض الصور وهي ما اذا كان الحاصل من غير المتسابقين على ان يأخذ السابق كما يأتي والمعووض هو الثواب لان السبق له ثواب لتدريسه على الحروب وانما استثبت من هذه القواعد المنوعة لمصلحة الجهاد وعقد المسابقة لازم بمجرد وقوعه كإيا في آخر الباب **(ص)** يجعل في الخيل والابل وبينهما والسهم **(ش)** أي المسابقة حال كونها بالجمل جائزة فيما ذكر فقط فلا يجوز في غيره الا يجانأ كإيا في قوله في التحليل خبر المسابقة فهو متعلق بمحذوف لكنه خاص أي جائزة فيما ذكر دليل قوله فيما يأتي ويجوز فسادها مجانا وقوله في التحليل من الجانبين كفرنس أو أفرس وقوله وفي الابل كذلك وقوله وبينهما أي التحليل من جانب والابل من آخر ولا يدخل الفيل في ذى الخيل ولا الجمار ولا البغل في ذى الحافر لانها لا يقاتل عليها والاشهر عند الشافعية الجواز للتحفة في الخيل المذكور **(ص)** ان صح بيعه **(ش)** أي ان شرط المسابقة

ان

فهي اجارة تشبه الجمالة **(قوله يجعل)** اغنيبه ليكون محل الخلاف وأما في رجل خافز

باتفاق انتهى لـ وعلم أنه ملحق عليه جعل لكونه شبه الجمالة من جهة أنه لا يسبق الاتباع العمل الذي هو السبق انتهى لـ **(قوله والسهم)** فيه صورتان الاصابع والتابع ادبه يعلم ما في التسرع في التعبير بالمسابقة **(قوله أي جائزة)** المراد بالجواز الاذن اذ قد يجب ان توقف معرفة الجهاد عليها وقد تنب **(قوله لكنه خاص)** الحاصل أن العامل اعتمد خاصا لان القر ينفع في ذلك فائمه وهو الجواز ويجعل تقدير العامل عام اذا لم تقم رية على الخصوص **(قوله في التحليل من الجانبين)** في لـ وانظر هل يشترط اتفاق التوع فيما بين الابل أو الخيل أو ولو اختلفت الاول هو التي اقتصر عليه من في شرحه انتهى من لـ وانظر لظهر الجمل فساد بعد السبق هل يرجع بجعل مثله أو لا شيء لـ انتهى **(قوله لدخوله في التحليل المذكور)** أي المذكور عندهم أي الذي هو قوله لاسبسق الا في خوف أو اثر أو فصل انتهى وسبقه بفتح الواو المتحدة وهو المال الماخوذ في المسابقة ويرى بالكون مصدرا والمعنى على رواية الفتح لاسبسق

مستحق وعلى راية السكون يكون المتيقن السابق مستحق في مقابلته العوض (قوله فلا يكون غرراً) أي إذا غرر أو من أين أو بغير شارد (قوله ويجوز على عتق عبده منه) يمكن دخوله في كلام المصنف لأنه بقدر تنوعه في ملأ الحق عنه دليل أن الولاء وقوله وعلى جرح عدل المعارض قوله إن صيربه لغيره على ما نأجعله على ما يملكه أحدهما من العاوضة المالية وأما لو جاعله على أن يدفعه عن جرحه ٤ إذا أغلبه بالتيقن فلا يعتبر هذا الشرط والمحصل أن قوله وعلى العفو معناه يعفو عن الدية (قوله وعن المبدأ والغاية) يشمل ما إذا كان تبصير أو إعادة (قوله ولما ضاع السهام) أي (١٥٥) الغاية بالسهم (قوله من خيل أو أبل) أي سواء

كلان من خيل أو إبل أو فأر أو
 النعش بالخص لا بالإص ولا
 بالنوع وقوله فأرى أن لا يكتمنى
 بذكر الجنس أراد به النوع كتميل
 وأوبل وصح بذلك ابن شاس
 ويوسف بن عمر وقال القفا قوة
 والمركب أى بالخصى ووقع
 التصريح به في كلام ابن عرفة في
 عدمواصر لا بالنوع لأنه لا يكتمنى
 خلافاً لتأنيده وتفسيره في السبق
 عرف بلداً المتباين فإن كان
 عرفهم أن السبق إنما يكون بجوارزة
 فرس أحد هـ مابعض الآخر أو
 كلها أو ذلك مع بعضها فاعتدوا
 معنائل به هذا هو الظاهر وما
 ذكره الخطاب من اختلاف فيه
 لعله حيث لا عرف ونصه فرع
 اختلاف اتخاذ يكون السابق سابقاً
 قبل أن سبق وأذنيه وقيل يصدره
 وقيل حتى يكون رأس الثاني عند
 مؤخر الأول (قوله وإن جهل رمية)
 أو الإطال وإنما قال عجب ولا بد من
 جهل الرمي (قوله عدده وصفه)
 أى عدد متعلق وصفه متعلقه
 (قوله فلا معنى له إلا ما تقدم)
 المناسب أن يقول فلا معنى له أى
 صحيح (قوله أو خاصراً) من خاصرة
 الإنسان وهو جانبه (قوله أو

إنه يصح بيع الجعل فلا يكون غرراً ولا لجاجاً ولا لاخراً وخبراً أو ميسرةً ودعماً أو ولدٍ ومسدراً
ومكاتباً أو اسيراً ويجوز على غنى عبدٍ عنه أو غنى غيره أو بعملٍ له أو غلاماً معبراً أو على العفو
عن جرحٍ عمد أو خطأ ويجوز على عرض موصوفٍ أو سكتي منتمية لموسسة ومن وجبه له حازان
يصاله أو يؤثر رهن أو جيل وحاص به القراء (ص) وعين المبدأ الغاية (ش) تقدم أنه قال
أن صح بيعه يعني أن الجعل بشرط في جواز أن يكون مما يصح بيعه وعطف هذا الالزام عليه
أي فيشترط في المسابقة والمناصفة السهام تعيين المبدأ الذي ينشأ منه والغاية التي ينتهي إليها
ولا يشترط تساويهما في المبدأ أو في الغاية (ص) والمركب (ش) أي وعين المركب من خيل
أو ابل وظاهر عدم الاكتفاء بالوصف فأمر أن لا يكتفى به ذكر الجنس ويشترط في التلصيل
مقاربة الخصال كما في الأكل فلا تكون فرس أحدهما مضاعفة تقطع أو فارهاها تقطع بقدره
لميجز (ص) والرامي (ش) يعني أنه يشترط أيضاً معرفة الرأى أو جعله رمي وفي بعض النسخ
والرأى فإن كان المراد بشعين الرأى عدده وصفته فهي المسئلة لا التسمية وإن كان من حيث
رأيه ونفسه فنسخة إلى الرأى أحسن وإن كان من حيث حقيقة فلا معنى له إلا ما تقدم فأنظر
في ذلك (ص) وعدد الإصابة ونوعهما من خرق أو غيره (ش) يعني أنه يشترط أيضاً معرفة عدد
الإصابة كاربعة من عشرة مثلاً بشرط معرفة نوع الإصابة من كونه خسفاً وهو الذي ينقب
ويشت أو خرقاً فإنه الذي والزأي المجهتين وهو الذي يشق ولا يشت أو خرقاً فإنه الملمحة وهو الذي
يصب طرف الغرض فيخذه أو خاضعاً بالخاطبة الملمحة والصادوراء الملمتين وهو إصابة أحد
جانبَي الغرض ولا يتخذ منه شيئاً (ص) وأخرجه متبرع أو أحدهما كان سبق غيره أخذه وإن
سبق هو فلن يحضر (ش) الضعيف في آخر جملة عائداً على الجعل وهو السابق بفتح الباء وهو معطوف
على فعل الشرط من قوله إن صح بيعه والمعنى أن السابق بفتح السين متبرع غير المتسابقين
من وال أو غيره بل أخضع من سبق أو أخرجه أحدهما أي أنه إن سبق غير يخرج الجعل أخذه
وإن سبق أخرجه الجعل كان الجعل لمن حضر وكان الأول أن يقول على أن يسبق لأن كلامه
بوجه جواز القول على الإطلاق وبمحكمه بما قاله المؤلف وليس كذلك وانظر هل المراد
عن حضر من حضر العقد أو المسابقة وانظر لم يكن سبق لمن يكون الجعل وانظر لم يحضر
أحد لمن يكون الجعل (ص) لأن آخر حالاً أخذ السابق ولو لم يحمل عكس سبقه (ش) هذه
صورة ثالثة من صور الجعل والمعنى أنه إذا أخرج ككل متماحلاً من عند متساويين
أو متفاوتين على أن من سبق منهما يأخذ جميع السابقين فإن ذلك لا يجوز إلا بخلاف إذا لم
يكن معهما غيرهما للقاعدة التي ذكرها القرافي وهي منع الشرع في باب المعاوض من اجتماع

فإذا كان الجعل من أحدهما أو من مثنى ع ومثنى غير مثنى جـ قلت ما ذكره القرافي جزءة والعلة التامة في ذلك هي اجتماع العوضين مع حصول ما ينظر منه قصد (١٥٦) الغالبة وذلك فيما إذا أخرجه كل منهما على أن من سبق بأخذه ما يجعوا وإذا أخرجه

العوضين لشخص واحد وذلك منعنا الإجازة على الصلاة ونحوها لمصلحة مع عوضها فاعلموا
أن حكمه المعاوضة انتفاع كل واحد من المتعاضين بما جاز له والسابق له أجزا التسبب إلى
الجهد فلا يأخذ الجعل وأما لو كان معهما غيرهما ولم يخرج شيء على أن من سبق أخذ جـ
الجعل ولا يفرق من سبقه غيره فإجازة ابن المسيب وقال به مالك مرة وقال عياض مشهور قول
مالك منعه ليعود الجعل فخرجه على تقدير سبقه ووجه مقابله أن جميع الجعل صار كالتسعين
أخرج أحدهم لدون الآخر ومحل الخلاف إذا كان الثالث يمكن سبقه في الجري والرى
لقوة فرسه ووفو وقوة ساعده أمان أمن سبقه منع اتفاقا ومضى محلا لا نهما كأنتهما محلا له
وجه الحرمة على زعمهم وجهه يمكن سبقه صفة لعل لأنه تكروه وأما تحقيق سبقه جاز (ص)
ولا يشترط تعيين السهم والوزن وله ما شاع لا معرفة الجري والرى كـ ولم يجعل مـ (ش) يعنى
أنه لا يشترط في المناقضة تعيين السهم الذى يرى به رؤية أو وصف ولا تعيين الوقت رقة أو طول
أو مقام له ماؤه أن يأخذ أى سهم وأى وزن شاء وكذلك لا يشترط معرفة كل واحد جري فرس
صاحبه أو يعبره لا يشترط جعل كل واحد منهما مـ كـوب الأتروالا كان قد اراد لا يشترط
معرفة من تركب عليها من صغير أو كبير ويكره أن يحمل عليها الاتحمل صابطه وتكره
السابقة بين الصبيان وبين الصبي وغيره والكراهة في حق وليه وفي حق البالغ السابق له
(ص) ولا استواء الجعل (ش) هو معطوف على تعيين السهم ولأننا كبـ كـدالنى أى ولا يشترط
استواء الجعل المتبرع به بل يجوز أن يقول المتبرع أن سبق فلان فله كذا وأن سبق فلان فله
كذا (ص) أو موضع الإصابة (ش) عطف على الجعل أى ولا يشترط استواء موضع الإصابة
فلا يضرب أن يشترط أحدهما إصابة موضع والاخر على منته أو أدنى ويرضى كل منهما بما
اشترطه صاحبه (ص) أو تساويا (ش) عطف على استواء أى لا يشترط تساوى السابقين
أو المتأخرين في المسافة نهما ولا في عدد الإصابة في التأخر وهذا في بعض النسخ كما يفيد كلام
بعضهم وفي نسخة السامح والموافق والرافى ومن وافقهم تساويا بمضمر المرفة المؤنثة أى
الصفة المذكورة أعين صفة السابق أو الإصابة وفيه تكلف ونسخة ابن غازى أولى (ص)
وان عـرض السهم عارض أو انكسر أو لفرس ضرب وجه أو نزع سوط لم يكن مسبوقا (ش)
يعنى أن السهم الذى يرى به اذا عـرض له عارض في طريقه فموقوف عن سيرة كهجة أو انكسر
السهم أو القوس أو حصل للفرس عارض في طريقه بان ضرب بان وجهه فموقوف عن جـ
أوزع أنسان القوس أو سوطه الذى يسوق به الفرس فموقوف جـ لم يكن مسبوقا بشئ من ذلك لـ
وقوله أوزع سوط فيه حذف مضاف يدل عليه المقام أى أو عـرض لصاحبه نزع سوط (ص)
بمختلف تصحيح السوط أو حزن الفرس (ش) يعنى أن السوط اذا ضاع من صاحبه أو حزن
الفرس لمحت أو أقطع لحام الفرس أو سقط الفارس عن فرسه أو انفرد عن دخوله الساردق
أى الخيمة فله بعد ذلك مسبوقا (ص) وجاز فاعلم اعدا محاجا (ش) يعنى أن المسابقة تجوز
محاجا أى من غير عوض في غير ما مـ كالسفن والطير لا يصلان الخيل بسرعة وعلى الأقدام ورى
الحجارة والصراع اذا قصد ذلك الإلحاح على الحرب لا المبالغة كفعلى أهل القسوق (ص)
والافتقار عند الرى والريز والتسمية والصباح (ش) يعنى أنه يجوز الافتقار أى ذكر المفضل

أحدهما قبل حصول ما ينظر منه قصد
المغالبة لأنه أخرج شيئا لا يعود له
انتهى لـ (قوله وأما لو تحقق سبقه
جاز) قال عـ وفيه نظر انشروط
السابقة سهل كل جرى فرس
صاحبه الآن يقال هذا الشرط في
فرس المتسابقين خاصة لافى فرس
الجلل أيضا فـ رقة سبقها لا يضرب
انتهى وفي عـب ولا يقال الشرط
فى فرس المتسابقين لافى فرس
الجلل أيضا فـ رقة سبقها لا
يضرب لأنه قول فى الشافى جـ رى
هر رقة من أهل فرسا بين فرسين
وهو يعلم أنه يسبقه فهو حرام إذا
تحقق سبقه ولكن خاب وسبقه
غيره فينبى أن يكون لمن حضر
(قوله ولا يشترط تعيين السهم الخ)
فيصير تنازلهما يعربى بين أو
بقارستين أو بعبية وفارسية ولا
يجوز إذا لهما سرفتهما فى الثمانين
دون المختلفين وأقل الفرق كفى
عـب أنه فى المختلفين قد دخل على
عدم قصد عين من مـ مادخل عليه
بمختلف دخولهما على المختلفين
استداه وهذا كله اذا دخل على
إصابة الفرس وأما اذا كان على
بعد الرمية فلا يجوز لأن رى
الركبة لفتها أعدد من رى
البرية فهو كالسابقة بـ ريق
يقطع سبق أحدهما (قوله مـ كـوب
الآخر) أى جرى مـ كـوب
الآخر (قوله ونسخة ابن غازى)
أى التى هى التسمية (قوله أى
الخيمة) التى فى الصباح ما يدار حول

الخيمة من شق بلا سقف انتهى ويطلق أنضاع ما يندفوق صحن البيت وقال أبو عبيدة هو القسطا وقد قال ابن عرفة عند
ولابأس أن يجعل لاسرا دقا أو خططين دحـ أولاً وأجازوا وألاهوا السابق (قوله وجاز فاعلم اعدا محاجا) حتى الزانى قولين بالجواز والكره
فحين نطرح باخرا حـ شئ التصارعين أو المتسابقين على أرجلهم أو أحدهما وغير ذلك عالم ترفيقه سنة (قوله والافتقار عند الرى) بان
يذكر مناقبه لقول النبي صلى الله عليه وسلم أن ابن العواتك من سليم أى ذوات الرواح الطبيعية من سليم (قوله والريز) أى انشاد الشعر

لا بخصوص العصر بخصوص ولكن الأكثر في الحرب الرجولة وافق الحركة والاضطراب (قوله انما مشية) بكسر الميم (قوله بائيل) أي السهام (قوله اليوم يوم الرضع) جمع لم يلتم فيه الوزن قال السبيل يجوز الرفع في معاني اليوم واليوم ورفع الثاني ونصب الأول على جعل الأول ظرفاً قال وهو جائز إذا كان الطرف واسعا ولم يصف عن الثاني والرضع جمع راضع وهو اللبث فبعناه اليوم يوم الأمان أي يوم هلاك الأمان من قولهم لثمر راضع وهو الذي يرضع الأيمن من ثدي أمه موكل من نسب إلى ثؤم ظله ووصف بالرضع والرضاع والأصل أن شخصاً كان شديد البخل وكان إذا أراد حلب ناقته أرتضع من ثديها لئلا يجعلها يسمع صياحه أو من غير بصوت أو لئلا يفلطدون منه البقر الخ فقلوا في المثل الأمان من راضع انتهى وقيل إن بلام من المبالغة طرفه ضيف لئلا يفتن صرع شانه للابث يسمع الضيف صوت الملب فكثرت في صارك لثمر راضع ما فعل ذلك ولم يقل وقبل المعنى اليوم يعرف (١٥٧) من رضع كريمة فأنجبت أولئكية فنجبت أو

اليوم يعرف من أرضه عنته الحرب من صغره وتدريبهم من غيره وقال النبي صلى الله عليه وسلم حين نزل يوم حنين عن بقلته أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب (قوله) لأحدث الراي أي أحدثه (قوله) لأجل الأحاديث الخ) كقول النبي صلى الله عليه وسلم أنا ابن العواذل الخ (قوله) كالاجارة فنه تشبه الشيء بنفسه لأن الجعل في السابقة اجارة والجواب من وجهين الأول تشبهه اجارة خفية باجارة شهيرة الثاني أن المراد اجارة غيرها (قوله في معاملة) لا يعني أن النكاح لغة العقد فلا مشاركة في المعنى القوي ويجب بانه أراد بالمعنى ما يتحمل المثلون لا التزاي وذلك لأن الجهد والمشتة لازمان للنكاح وقوله فهو الجهد أي لانه الجهد والمشتة أي أن من لوازمه ذلك وقوله غير دليل لكون النكاح جهداً ومشتة لأن السعي على العيال مشقة أي من جهة العيال الزوجة (قوله) أو كما قال) لفظة فقال عند

عند الراي بالانتساب إلى أب أو قبيلة لانه اغرا لقبه به بالتصريح في المشي في الحرب كقول أبي حنيفة فقال له عليه السلام انما مشية بغيرها الله أي مثل هذا الموضع وكذلك يجوز الراي عند الراي غير مسلم عن شملة الناكور غير حجت آثار القوم أرمهم بالنسل وأرجح وأقول أن ابن الاكوع السرم يوم الرضع وكذلك يجوز التسمية عند الراي كما فعلنا أنا ابن فلان ويجوز الصباح عند الراي لما فيه من التشجيع واشغال النفس عن التعب (ص) والاحد ذكر الله لأحدث الراي (ش) أي والأولى من ذلك كالهذو كراهه عند الراي بالتكبير وغيرها أحدث الراي بان يفتح ويذكر كمنابيه وفي بعض النسخ الراي موضع الراي والمراد بجديته الافتخار والريز والتجبة والصباح وفي بعض النسخ لأحدث بلام الجبر والتعليل جمع حديث وهو المروي عنه عليه السلام وهي متعلقة بجواز أي جاز الافتقار ومما له لأجل الأحداث الواردة والأفلاصل فيها المنع لسانها من الاعجاب وانخلاء (ش) تنبيه ويجرى في قتال العدو وفي القتال الجائر بين المسلمين قوله والافتقار الخ (ص) ولم العقد (ش) يعني أن عقد المسابقة بين المتسابقين أو بين الرايين أذوق جعل لا زعم جرد صدوره كزوم عقد الاجارة فلا يخل الا رضاهما معا أو اتفاقهما كالاجارة أي إلى أن زوم العقد يتوقف على رشد العقاد ولا انتهى الكلام على ما أراض من مسائل الجهاد أشبهه بالكلام على شيء من مسائل النكاح لانه يشركه في معناه لغة فهو الجهد والمشتة تطيران من الغيوب ذوق باليكفر حاصلات ولا صوم ولا جهاد الا السعي على العيال أو كما قال عليه الصلاة والسلام وافتحمه ذكر شيء من خصائص المعطى صلى الله عليه وسلم لما نزل في شأنس كما قاله بعض أكثرتها في النكاح قال وليس كما ذكرنا مشهور رابن فنه أشبه ما قال به الامام شيخنا العلماء كوجوب الضحي واستبداده بجميع الناس قال وليس ما قيل باختصاصه به صلى الله عليه وسلم يحصو رافعا ذكر أي آخر ما قال وفائدته كرهه الخاص وان كان أكثره قديمي حكمها بونه لثبوتها بعظم قدره ولثباتها به فيها أحد قد كرهها مندوب أو واجب قال بعض وهذا هو الظاهر فقال

(ص) خص النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب الضحي والأضحي والتجهد والوتر بحض (ش) يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم خص عن أمته بوجوب الضحي والواجب عليه أقدر كتمان والأضحي أي الضحية والأضحي لغة في الضحية وهذا حيث لم يكن حجاباً والأفوه كغيره

الشد في لفظ الرواية (قوله واستداده جميع الجنس) فنه تقرب من جنس الجنس (قوله وليس الخ) أي لأن الشارح ذكر أشباهه أئمة على ما قال المصنف وما اختص به زاد على ذلك أي يجب عليه إذا رأى ما يجهه أن يقول لبك ان العيش عيش الآخرة في وجهه حكماء في الرضوان يؤدى فرض الصلاة كاملة لا خلل فيها أو اتهم كل تطوع شرع فيه وأن يدفع بالتي هي أحسن (قوله لتتوبه) أي لا اعلام بعظم قدره (قوله) وثلاثاً بناسي أي يتدنى (قوله وهذا هو الظاهر) الأحسن التفصيل أن تلن الاقتداء به هو واجب وان احتل على السوء أفاد كرهاً مندوب (ش) باب خص النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بوجوب الضحي) البادئة على المقصور (قوله عن أمته) ويعمل عن غيرهم الانبياء وحينئذ لمعني أنه خص بجميع ما ذكر بخلاف غيره من الأنبياء فإنه لم يشاركه في جميعها بل بعضها قاله الشيخ أجدان رافعي (قوله أفقه) لا أوسطه ولا أكثره فقد تقدم أن أفقه ركعتان وأكثره ثمان وأوسطه ست وأقارها أن الواجب الماهية باعتبار تحققها في الأقل أو الوسط أو الأكثر (قوله والأضحي أي الضحية) أراد المعنى وقوله والأضحي أراد اللفظ أي والأضحي باللفظ المتقدم بل معنى اللفظ فيه شبه استخدام وقوله لغة في الضحية أي لغة ثابتة في معنى ضحية أي لأن اللغة الأولى بهذا المعنى لفظة ضحية أي فطالت يدل عليها لفظان لفظة ضحية ولفظة أضحي (قوله وهذا) أي وجوب الضحية في حقه

(قوة في مخاطبة الهوى) أى إن حصل موجب (قوله على المختار) ومقابله قول أن أوله أمانة الصلاة بعد العشاءه كان قبل النوم أو بعده وقبل التهجد هو النوم والصلاة بعده فهو مجموع الأمرين بقى شئ آخر وهو أنه يلزم عن هذا المختار أن من لم يمتحى وصلى آخر الليل لا يقال به متجه ولا يحصل له ثواب التهجد وهو بعيد غاية البعد الآن وأبعد النوم أى بعد وقت النوم نام أم لا أو بعد بقوله بعد النوم نظر الاغلب وكذا قال فيما نهر ما قبل في الضحى فقال الواجب المأهبة المتحققة في ركعتين أو أكثر (قوله يحتمل رجوعه لوثر) أى فقد أى وأما التهجد والضحى بغيره فيه فهم بطريق الأولى لأنه إذا كان الوتر مع سهو لسه وتعد بالحضر فأولى ما هو أشق منه كالتهدى أى قال الاحتمالين وأحد (قوله يحتمل رجوعه للتهجد) أى وأما الضحى فلا بد فيها التفتيد حيث لم يكن حاجا (قوله والسؤال) بمعنى الاستئذان لا بمعنى الآية (قوله ولم بين المؤلف وغيره من المالكية) أى وأما الشافعية فقد عذلت الواجب عليه منه عندهم نفعه لكل صلاة هل المردف رضة أو نافذة وكذا يقال الواجب مأهبة الاستئذان المتحققة في مرة واحدة (قوله والأصحاح) ومقابله أنها لا تين بمجرد الاختصار كأفاد المخطوط وكانت خاطئة بنت الضحك في عصته صلى الله عليه وسلم فاختار الدنيا فحقها عليه الصلاة والسلام فكانت بعد ذلك تلغظ البعر (١٥٨)

اللدنة هكذا واما من اسبق قال
او بعد سدد عندنا غير صحيح لان
ابن شهاب يروي عن عروة عن
عائشة انه صلى الله عليه وسلم
حين خبر في نائه ما جاء فاضارت
الله ورسوله وتابع أزواج التي
صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى
(قوله اذا أخذت) راجع لقوله
ولا يرسل ما الخ (قوله لكن نسبح
هذا) أي الذي هو قوله أن يتوضأ
لكل صلا الخ وقوله ولا يتكلم
عطف العام على الخاص (قوله
وطلاق مرغوبه) أي على القرض
والتعذر ليكون لم يقر ذلك منه
صلى الله عليه وسلم ولا يرسله وقوله
تعالى وتحثي في نفسك ما الله مبده
لما لا أراد به أمره يعتبر بوجهه اذا
فاراد به فهو صلى الله عليه وسلم
انما رغب في مقامها بتعذر الله وما
ذلك لا يعمل عليه كما افاده السنوي

في الحاجة بالهدى والله جد هو صلاة القليل بمقدم على المختار والوتر وقوله يحضر بمحمل
رجوعه لوتر كمال القرافي أنه لم يكن واجبا عليه بالسفر بدليل ابتداء فيه على راحته وبمحمل
رجوعه للهجد والوتر وصلاته الضحى (ص) والوالت (ش) أي من خصائصه عليه السلام
أنه يحب عليه السواك حضرا أو سفر الكل صلاة قاله الشافعية قال بعض ولم يبين المؤلف ولا
غيره من المالكية فيما علة ما هو الذي كان فرضا عليه منه (ص) وتغيير نسائه فيه (ش) أي
ومن خصائصه عليه السلام أنه يحب عليه أن يتغير نسائه أي في المقام معه طلبا لالتواء أو
مقارنته طلبا الدنيا والأصح أن من اختارت الأنبياء بغير اختيارها وليس المراد به التفسير
الذي يوقع فيه الثلاث كأنه قوم وهو على سره عليه السلام أن يخبر في باقع الثلاث لأنه
نهى عنه ومن الخصائص أن يتوضأ لكل صلاة ولا يرتسلا ما ولا يتكلم إذا أحدث حتى
يتوضأ لكن نسخ هذا (ص) وطلاق مرغوبته (ش) هذا شر وعنه رجة الله في كرشى مما
وجب علنا لاله بعد أن أنهى الكلام على ما أورده مما يخص بوجوبه عليه والمعنى أن النبي
عليه السلام إذا وقع بمرء على زوجة متخص وغب فيها وجب على ذلك الشخص أن يظلمها
لتزوجها صلى الله عليه وسلم وإذا ظلمها ذلك الشخص فانه يحرم على غيره أن يظلمها ومن باب
أولى إذا رغب على أمه عليه وسلم في خلية أن لا يظلمها غيره ويجب عليها إقامته عليه
السلام وعمه بعضهم هذا فيه وفي غيره من الأنبياء عليهم السلام (ص) واجابة المصلي (ش)
يعني أن من خصائصه عليه السلام أنه إذا غلبت شخص في حال صلاته فانه يجب على ذلك
الشخص أن يجيب عليه السلام وعمه مما سر في قول المؤلف أو وجب لانه إذا غلب بشر
بطلان صلاة العجب (ص) والشاور (ش) هذا من القسم الذي يجب عليه عليه السلام يعني

في مجرى الصغرى وما عدا ذلك هو ما يقدمه بعض الجهلة أن الذي أخفاه النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه هو العشق ومن يهبط في حب وحب فراق في بدايات التزويج بعد موم ذلك أمر ما ماسكها بصلته وخشنة من مثالة الناس انتهى والحاصل على المفسد أن نكاح من ذنب كان بأمر الله نسخها من كل في الجاهلية من عمر أرواح الأديعاه وأما أخفى في نفسه ذلك خوف من طعن المنافقين ووضعه أن الله تعالى أراد نسخ ذلك التحريم أوى إليه أن زيد الأنا طلق زوجته فتزوج بها فالمحاضر زيد بطلقة خاف أنه إن طلقها لزمه التزويج هو وأبصر سيد الطغمة فيه فقال لزيد أمسك عليك زوجك وأخفى في نفسه ما أرى إليه وعزمه على نكاحها فلذلك عوبت انتهى ومرغوبه فيه الحذف والاصل مرغوب بها قال البدور وانظر لوامع زوجهم طلاق المرغوب به هل يطلق عليه وهل عليه شيء (قوله وتزوجواهم) أي أنتم من وجب عليه الكلام في صلاته وتكلم بطل صلاته قال ابن العربي وينافي غير موضع أن هذه الآية تدل على وجوب اجابت عليه السلام وتقدم على الصلاة وهل تنق الصلاة معها أو تطل مسألة أخرى وهى الخصوصية بشاركة فيها غير من الانبياء غير أن المعتد أن الصلاة لا تطل باجابة صلى الله عليه وسلم ومثاله في عدم بطلان الصلاة إذا بدأ بالصلى بالخطاب فقال السلام عليك وأسلام عليك قاله النووي قال عجم والظاهر حينئذ قصره على ما فيه ذكر كما عبر به النووي لما كان كلاماً جنيبياً ظاهره قول به إجماع لا تطل صلاة باجابته أنه لا فرق بين اجابته بضمون بأمر الله أو بغيره

ما فعلت الشيء القلاني جواباً لقوله عليه الصلاة والسلام هل فعلتموه وانظروا ثم معنى وجوب حاجته عليه الصلاة والسلام اعتقاد أن الله واجب على أمته حاجته إذا نادى أحداهم في صلاته في حياته عليه الصلاة والسلام كما وقع ذلك لاني وانظر بعدهما إذا وقع ذلك والظاهر الصحة خلافاً لما في عب (قوله الاحلام) جمع حمل الأتاة العقل أي ذوى العقول الكاملة (قوله الآراء) جمع رأى ما يراه الشخص (قوله والحروب) والمعنى في رأى في الحروب وغيرها (قوله لاني الشرائع) لا يرد على ذلك مشاورته في الإذعان وفعله قبل الوسى به لانه قبل أمر الله بالمشاورة إذ قصته في السنة الثانية من الهجرة وأولاً قولان يرجح الحافظ أن خبر الثاني وأما الأمر بالمشاورة بقوله تعالى وشاورهم في الأمر في السنة الثالثة اتفاقاً كما في المواهب (قوله بل على الولاة) وحينئذ لا يصح عنده في الخصائص (قوله وفيما أشكل عليهم) عطف خاص على عام (قوله ووجوه الكتاب) أي بحاصل القرآن (قوله والعمال) معطوف على الولاة جمع عامل وهو الحاكم الذي يرسله السلطان في البلديات خراجهم مثلاً (قوله وعمازها) (١٥٩) الخ أي حيلة العباد أي عمارة بلاد العباد أو

أن المراد عمارت مصالح العباد أي استئثارها ودوامها (قوله نحو زينداد) يضم الخاء وكسر الزاى وفتح اللام وسكون النون (قوله فالتقصيص) عليه الصلاة والسلام (قوله أي يقوله أولاً ولا خصوصية الخ) أي يقطع النظر عن كونه كامل العلم وأما قوله في ذلك فالتقصيص باقية والاحسن أن يذكره على أنه جواب عن الاعتراض المتقدم (قوله فيشاركه في ذلك) أي إذا جازع عن الوفاء قبل موته وبذا منه في غير معصية أو فقه أو تاب منها (قوله وأضماها) أي عيالاً وهو بفتح الصاد (قوله فعلى والي) الظاهر أنه التفنن وأما كفاية العيال فواجبة عليه (قوله من قضاء الدين على السلطان) وسيد السلاطين هو صلى الله عليه وسلم والظاهر أن

ومن خصائصه عليه السلام أنه يجب عليه أن يشاور ذوى الاحلام من الصابرين في الله عنهم في الآراء والحروب والمهمات لاني الشرائع فليبينوا طرارهم وتأليفهم لأنهم عليه السلام يستفهمهم على ولا خصوصية له عليه السلام وجوب المشاورة بل على الولاة مشاوره العلماء فيما لا يعلمون وفيما أشكل عليهم من أمور الدين ووجوه الكتاب والعمال والوزراء فيما يتعلق بمصالح العباد وعمازها كما في القلاني عن ابن خزيمة فالتقصيص له عليه السلام كونه كامل العلم والمعرفة ويجب عليه المشاورة (ص) وقضاه من الميت المعسر (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام أنه أمانات أحد من المسلمين وعليه دين فله يجب عليه أن يقيه عنه من ماله الخاص به وأمان بيت المال فيشاركه في ذلك جميع الولاة ولا مفهوم لقوله الميت بل على كذلك ولا بد من كونه مسلماً والأصل في ذلك حديث من ترك ديناً أو شيئاً فعلى والي أي فعلى قضاؤه والي كفاية عليه ابن بطال هذا ناسخ ترك الصلاة على من مات وعليه دين (تبيينه) قال القرافي الأحداث الواردة في الجبس عن الجنة بالدين منسوخة عما جده الله من قضاء الدين على السلطان وكان ذلك قبل أن تفتح الفتوحات (ص) وإثبات عمله (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام أنه إذا عمل علان أعمال البر والقرات أنه يجب عليه أن يشته ودام عليه أي لا يقطع حتى بعد تاركه للمرة المألوفة عليه أبداً لأنه ورثه كان يصلي الضحى حتى نقول لا يتركه ويتركه حتى نقول لا يفعله وورثاً أيضاً كان يصوم حتى نقول لا يفطر ويصوم حتى نقول لا يصوم (ص) ومصابرة العدو الكثير (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام أنه يجب عليه أن يصار العدو الكثير إلى أئدة على الضعف ولو أهل الأرض

هذا على القول بأن الذي كان يقضيه انما هو من المصالح وأنه واجب عليه وعلى من بعده من السلاطين والحاصل أن صدور العبارة يفيد أنهم من ماله الخاص به وأن ذلك مقتضى حاجته وأنه لم يكن يصلي أولاً على من مات وعليه دين لكونه لم يجب عليه القضاء وكان الميت يجس عن الجنة لذلك فليوجب عليه القضاء من ماله الخاص به صار الميت لا يجس على من مات وعليه دين لكون القضاء واجباً على السلطان ولا سلطان إلا هو صلى الله عليه وسلم ومن المعلوم أن السلطان يقضى من بيت المال فالشارح رحمه الله تعالى أشار بالقولين وحاصل المسئلة أنه اختلف العلماء هل كان القضاء واجباً عليه صلى الله عليه وسلم أو فقط على من كان يقضيه من خالص ماله نفسه أو من مصالح المسلمين والي الأخير وهو كونه من المصالح ذهب القرافي في بحث قال والله ذهب ابن بطال من أنه يقضى على الله عليه وسلم من المصالح وأنه واجب عليه وعلى من بعده من الأئمة قال ابن حجر وقوله على قضاءه أي عيانيه أي الله عليه من الغنائم والصدقات قال وهذا يلزم المتولى لأمر المسلمين أن يفعله من مات وعليه دين فأن يفعل فالعامة عليه أن كان حق الميت في بيت المال في يقدر ما عليه من الدين ولا فيسقط انتهى كلام ابن حجر قال الخطيب وإذا علم هذا فعلى القول بأنه كان صلى الله عليه وسلم يقضى هذا الدين من ماله نفسه فوجه الخصوصية ظاهره وعلى القول بأنه صلى الله عليه وسلم انما كان يقضيه من ماله الخاص فوجه الخصوصية جازم وهو ما علم أنه أعلم انتهى كلام الخطيب (قوله أن تفتح الفتوحات) جمع فتح أي فتح بلاد الكفار فالظاهر أنه لا خصوصية حينئذ فمأله والله أعلم انتهى كلام الخطيب (قوله ففتح أي فتح بلاد الكفار والأتان بأموالهم) (قوله أي لا يقطع) جواب عن سؤال الظاهر تقديره وأجيب أيضاً بأن المراد عمل الخالص به كفايته بالإضافة

(قوله موعود من ربه بالصحة) أي من القتل قلائداً في الشج في وجهه وكسرت رعايته أو أن قوله والله بصعكم الخ كان بعد الشجر وهو واثق أن تقول في التعليل أنه أعظم الناس وأصح الناس وفي الصابرة الظهار لثقت وفي عدمها التحفاض لشأنه وتحفله وذلك لا يليق بعنقه صلى الله عليه وسلم فتدبر (قوله أن يغفر المنكر) ولو صغير (قوله لأن أفراره يدل على الجواز) لأنه السلطان ألا كبروا والخليفة الأعظم الكل ودفعه فقال انصرف كونه الانكار بزبد اغراء لاستقامته أن الأفرار يدل على الجواز وقوله صريحاً في ظاهرها (قوله على آله) ويجوز إعطاء الخ كقولوا إلى آله كونه على الراجح وما ذكر من أن الصدقة سرام عليه في الخاصة به فيجوز أن يوقف عليه معنلان الوقف صدقة تطوع فإن لم يكن عليه بخصوصه فلا يحرم وقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال الله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلمة (قوله من الصنف) أي من صنف الغنم وهو ما يربأخذ من الغنمة قبل قسمها كانت حراما عليه دون العامة كلساجد ومياه الآبار (قوله من الصنف) أي من صنف الغنم وهو ما يربأخذ من الغنمة قبل قسمها ومنه كانت صفة (قوله في غير الغزو) (١٦٠) وأما في الغزو فهي للجيش على ما تقدم من التفصيل (قوله إذا بلغوا الخ) قال

عب وهو ظاهر لأنه لا ينتقل من حرمة إلى حل إلا بعد الضرورة إلا أن ضننا السلوتي نقل لنا عن الشيخ فنهنا الله به أنه يأخذ الخ كقولوا إلى آله كونه على الراجح وما ذكر من أن الصدقة سرام عليه في الخاصة به فيجوز أن يوقف عليه معنلان الوقف صدقة تطوع فإن لم يكن عليه بخصوصه فلا يحرم وقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال الله تعالى لا تأكلوا أموالكم التي هلك بالظلمة (قوله من الصنف) أي من صنف الغنم وهو ما يربأخذ من الغنمة قبل قسمها كانت حراما عليه دون العامة كلساجد ومياه الآبار (قوله من الصنف) أي من صنف الغنم وهو ما يربأخذ من الغنمة قبل قسمها ومنه كانت صفة (قوله في غير الغزو) (١٦٠) وأما في الغزو فهي للجيش على ما تقدم من التفصيل (قوله إذا بلغوا الخ) قال

لا موعود من ربه بالصحة بخلاف أمته إذا زاد عدد الكفار على الضعف فإنه يجوز لها الفرار (ص) وتفسير المنكر (ش) يعني أن من خصائصه عليه السلام أنه يجب عليه عتاق المنكر بغير شرط من الأمن على النفس وظن التأثرو يجب عليه الظهار الانكار ولا يسقط كون المرتكب زبده الانكار أغرا بغلاف الأمانة لأن أفراره يدل على الجواز ولو كان المرتكب كافرا صريحاً ومناقفاً ويشاركه غيره من الأنبياء * ولما انتهى الكلام على قسمي الواجب عليه والواجب علينا لا حله شرع في قسمي الحرام عليه وأولنا لاجله في الأول قوله (ص) وحرمة الصدقتين عليه وعلى آله (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام أنه يحرم عليه وعلى آله وهم بنوهائهم كل شيء من الصدقتين أي الواجبة كل كاهن والكفارة والندوة والتطوع صيانة لمنصبه الشريف لا يباحها من ذلك إلا خذوه من المعطى لأنها أو ساخ الناس قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وأموال التي عليه السلام من ثلاثة أوجه من الصنف والهبة في غير الغزو وخمس الخس وتقدم في مصرف الزكاة عن ابن مروق أن الأكرام لم يعطوا ما يستحقون من بيت المال وأضر بهم الفقر أنهم يعطون من الزكاة وأن أعطاهم أفضل من أعطاهم غيره فله ح قلت وتقدم عن شارح الموطأ أنهم أعطوا من بيتهم إذا بلغوا إلى حاجة سباح لهم فيها كل المنة (ص) وأما كاهن (ش) أي يحرم عليه السلام أن يأكل كل شاة تحت كريمة من فوجو يصل وكرات وقيل لأنه يناجي الملائكة وأما المطبوع من ذلك فصوز والظاهر أن ما في حكم المطبوع كالصنم المنقوع في الخنق حتى يذهب رائحته كذلك (ص) أو متكتك (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام أنه يحرم عليه أن يأكل متكتك وهو النقص في الجلود كالتبرع فان الجلود على هذه الهيئة يستدعي الاستكثار من الأكل وإنما كنه جلوسه عليه السلام لا كل جلوس المستوفز وقوله أو متكتك منصوب عطف على قوله كنوم (ص) وأما كاهنه (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام أنه يحرم عليه إذا كرهت امرأته نكاحه لغيره أو غيرها أن يسكنها بعد ذلك لغيره الصائفة أقاله عليه الصلاة والسلام أعوذ بالله منك وقوله صلى الله عليه وسلم لها لقد استعذت بمعاذ الحق بأهلك وأما الضاري زاد في الأعوذ وتجهر عليه مؤبداً انتهى وقوله الغيرة احترازاً عما إذا كانت الكراهة فله عليه الصلاة والسلام فإنه كفو وتبين من غير دواء الأعيان

المستوفز) قال في المصباح استوفز في فعله قد علمتصاغر مطمئن وهو أحسن الجملات اسم ثم ابقي على الر كبتين وظهور القدمين ثم نصب دله العتي والقعود على السري والمحصل أن العتيدان الاتكام التربع كما في شرح شب (قوله لغيرة) بفتح الغين وقوله وأغبرها كعظيم كائنات الذي مثل به فإن قلت ليس فيه كراهية لكاحه لأنهم بعدد وجهه قلن له أنه بهيعة ذلك قلت براد كراهية ولو صورة والكراهية صورة ظاهرة من قولها ذلك ولو بالتعليم (قوله أعوذ بالله منك) أي أتخصن بالله منك (قوله لقد استعذت بمعاذ) ضبطه بعضهم بفتح الميم على أنه مصدر وأسم مكان من عاذ الثلاث أي استعذت بعباد عظيم أو بمجمل العباد هذا باعتبار اللفظ والأفالة منزعة عن المحل وضبطه القسطلاني في شرح الضاري بضم الميم قالوا بالتي يغضبني وهذا أغيا يأتي على أنه من أعاذ الغير كرهة تعالى وأنى أعذها بك وأقصر في النهاية على التفتح فإنه قال العاذ المصدد والزمان والمكان أي لقد طلت إلى مجاوبت عاذ قوله الحق بأهلك بهم زوصل وفتح الحاء فعل أمر من عاذ الثلاث وأما القسطلاني في فتح الهمزة وكسر الحاء أمر من الحق إلى باقية في حق يقال سقطته وألحقته بمعنى تبعته وأنبهته فأدغم عني تت قال المناوير وي أن نساهلته أن تقول

ذلك وقل لها انه كلام يهيم أي جوارى نسائه أي صغار نسائه (قوله أمة) بمعنى من نخسنته (قوله شرجيل) بضم الشين كخبطه أهل الحديث (قوله وقيل ملكة) عندي ضبط بفتح على الميم ولا أدري بصحته (قوله لقوله تعالى الخ) الأولى والأولى بقيدته لتبديل نان (قوله لا يجل لك النساء) أي لا يجل لك أن تطلق أمر أو تسلب غيرها كقوله ابن عباس (قوله الذي أنت أجورهن) لا ينجس أنه يجوز أن يتزوج بالمره ولعل التقيد بذلك لأن شأنه ذلك وإن كان يجوز أن يتزوج بغيره (قوله لا أعرف) أي أشد شرفا كأنه ضمه تبعده أي أنه أشد تباعدا من وضعه نقطة أو أن الملقى أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف أي أشد شرفا في حال وضعه نقطة في رحم مسلمة من نفسه في حال وضعه نقطة في رحم كافرة في معنى في وأغافلنا ذلك لأن ظاهر العبارة أنه يفضل على وضعه نقطة في رحم كافرة فلا معنى في ثم يفتي أن هذا التحليل والذي بعده موجودان في الأمة وكذا الحديث يخص المسلمة فتقتضي ذلك كله حرمة التسري مع انه مساح كأشارته بقوله بخلاف التسري وهذا اختار ابن العربي ومعه كالنكاح ولكن المعتمد الأول والحاصل أن التعديل المتقدم ظاهر في منع التسري بوطء الأمة الكافرة ولذا قال به ابن العربي ولكن المعتمد الجواز الأول أن يقول لأنه أشرف من أن يباشر كافرة أعظم من أن تكون الباشرة بوطء أو غيره (قوله وهو غنى عن الأول) الأولى ولا يعقل الأول (١٦١) (قوله ابتداء وانها) أي في مبدأ أمره

ومنها فإذا علمت ذلك فلا يظهر عند ذلك من خصوصيات وانها ذلك لعدم شرطه (قوله وأما وطؤها) ما لا بد من طهر (قوله) زاد في الأعراس ولو قدر نكاح أمة كان ولده منها حراما ولا يزنه قيمة ولا يشترط في حقه حينئذ خوف العنت ولا تقيد الطول وله الزنا على الواحد وقال الشيخ سالم في تقريره ولو غرر بغيره لم يكن لها عليه صداق واختلف في موطنه ذلك الذين هل تكون من أمهات المؤمنين (قوله لا لاطفها) ظاهره حتى التي مسها وينبغي حمله على التي دخل بها ولم يمسها وهو الذي طلعت له النفس فانه عجز عن شخصه البدن لأنه يقال أي فرق بين المطلقة التي مسها وبين الأمة التي فارقتها عت أو بيع أو عتق (قوله بيع) أي في أم الولد ١ (قوله وسواء كانت حرة أو أمة) صرح هذا التعميم لقوله ولعل المراد بالنكاح الوطء وذلك لأنه لو

اسم المرأة المذكورة أمة بنت النعمان بن شرجيل وقيل ملكة البنية (ص) وتبدل أزواجه (ش) يعني ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه أن يبدل أزواجه إلا في خيرهن فاختاره بغيرهن مكافأتهن لما خيرهن فاختاره لقوله تعالى لا يجل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أبغىك حسنهن وإن نسخ ذلك بقوله تعالى أنا أحلنا لك أزواجك التي آتيت أجورهن لتكونن من المنة عليهم بترك الزوج عليهم فهو من خصوصيته أو لأقبل النسخ (ص) ونكاح الكتابة والأمة (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه أن يتزوج بكاتبه لأنه أشرف من أن يضع نقطة في رحم كافرة وأنها تكره بحسبه وتكره سائر الرأى أن لأزواج الأمن كان معي في الجنة فأعطاني بخلاف التسري ما أتباع ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه أن يتزوج بأمة مسلمة لأن نكاحها عدم الطول وخوف العنت وهو غنى عن الأول ابتداء وانها لأنه أن يتزوج بغيره وعن الثاني للصفة وأما وطؤها ما لا بد من طهر (ص) ومدخولته لغيره (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم على غريمه أن يأخذ من دخل بها التي عليه الصلاة والسلام ما عتيا أو لطفها وكذا التحريم السري وهو ما إذا أتت فارقتها عت أو عتق أو بيع وبعبارة أخرى أي ونكاح مدخولته لغيره وسواء كانت حرة أو أمة ولعل المراد بالنكاح هنا الوطء حتى يشمل الوطء عتق المحرم وطء موطونه به الملك ومفهوم مدخولته أن من عقد عليها فقط ليست كذلك ففصل ولو قال وموطونه بدل ومدخولته لكان أولى (ص) ونزع لأمته حتى يقال (ش) يعني أن من خصائصه عليه الصلاة والسلام إذا لمس لأمته أي آلة الحرب مثل الخود فهو محرما عليه أن يزوجها حتى يقال أو حتى يحكم الله بينه وبين محاربه بقوله حتى يقال مسامحة والأولى أن يقول حتى يلاقى العدو أو حتى يحكم الله بينه وبين محاربه ولذا قال بعض الصواب ما في بعض النسخ ولا يصح غيره حتى يقال أو يحكم الله بينه وبين محاربه وكذا سائر الآيات انتشاره عليه الصلاة والسلام في ذلك (ص) والمن يستكثر

(٢١ - ختم ثالث) أر يد النكاح المقدام ص ذلك المعتمد أن من مات وهي في عصمته لم يحرم على غيره وإن لم يدخل بها كما يقصد من شاس والحاصل أن من مات عنها لم يحرم على غيره مدخل بها أم لا وأما التي وطئها وطلقتها فحرم على غيره مطلقا في حياته وبعد مماته وأما التي عقد عليها ولم يدخل بها وطلقتها فحرم لغيره بعد موته وهل كذلك قبل موته وهو ظاهر القرطبي أم لا لأن فيه ابتداء كما هو المشاهد فكذا لا تحرم مطلقته بعد الماتة وقبل المس كالمعتمد الشورى الشافعي كالتى وحديث كسها ما يباح في فائدة تزواجه صلى الله عليه وسلم سبع عشرة عقد على خمس وبني بنتي عشرة وما من عن تسع أي وهن سودن وعاشة وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجوهر بوصيفة وميمونة هذات ثنتين في تزوجه صلى الله عليه وسلم بن (قوله لأمته) بالهمز جعله لام كبره وقدره وتخفف (قوله مثل الخوذة) التي يجعل على الرأس وقوله أو غيرها كالدرع (قوله أو حتى يحكم الله بينه وبين محاربه) أي يصلح ولا يحصل قتال أي ويسقط قوة والحكم بينه وبين محاربه كذا قالوا إلا أن يقال له معنى آخر فتدبر (قوله الأولى أن يقول حتى يلاقى الخ) أي يقول أمهات وأمهات وهذا لا ملاقات العدو وأما معاقلة أو لا أو الحكم بينه وبين محاربه كذا قلنا فمناها واحد (قوله ولأنك قال بعض) أي ولأن أن الأولى أن باقي واحد منهما الشاملة للآخرين القتال أو الصلح وجمع بدون قتال (قوله الصواب الخ) أي والحكم وجد بالهاش صوابه في غير أم الولد هكذا في نسخ الشارح والمحقى التي بأيدينا بالالمهمة والذى في القاموس بالذال المعجمة همصه

بينه وبين محاربه أعم من أن يكون يقتل العدو أو أن يرمي من غير قتال فيكون من عطف العام على الخاص بأوفى إذا الثاني ما عدا الأول بل الأول أن يقتصر على حق حتى يلاقي العدو وعلى قوة حتى يحكم الله الخ لموله كقترنا وأجاب بعض عن المصنف بأن قوله حتى يقتل حقيقة أو حكما (قوله أنه يحرم عليه الخ) أي لأن فيه بعض بذلة لا يلبق بحصه الشريف صلى الله عليه وسلم (قوله فما أخذ ككثيرا) صادق الطلب وعنده (قوله على أحد الأقوال) أي في الآية فقد قيل فيها غير ذلك فمن ذلك لا تختص بمهلك ريبك ومن ذلك لا تختص على الناس بالنسبة تأخذ منهم أجزاعا ومن ذلك لا تضعف عن الإيمان تستكثر منه (قوله على أحد الأقوال) أي بينها المحقق ولو في اثنين كانها (قوله وخاتمة الآية) من إضافة الصفة للموصوف ثم أقول لا يخفى أن هذا الظاهر مذكور في السبع والأعين فلو حقه نسبته للأعين ثم لو أراد بدلالة الآية ذات الصلح فتقدر (قوله هي أن تظهر خلاف ما بين) بأن يظهر المان والقداء وريد القتل وسمى خاتمة الآية لشبهه بالخاتمة لا خفاته (قوله وهذا في غير الحروب) قد رتب فيه بأن الذي يقع منه في الحروب أنما هو اظهار ما قد هوهم خلاف ما بين لانه كان إذا أراد أن يذهب إلى محل يسأل عن سهولة الطريق إلى محل آخر وكيف ماؤه ويجوز ذلك بما هوهم الذهاب إليه لانه يقول (١٦٣) أنا ذاهب إلى محل كذا وقصد الذهاب إلى غيره والأول ليس من خاتمة الآية على

تفسير الجواهر بأنه الذي ظهر خلاف ما مضى وأما الثاني فهو وإن كان من الممكن مقتضى ما تقدم أنه ينافي في الحروب كذا قال عجم قال عجم وقد يقال ما كان فعله يورث قطعاً (أقول) لا نسلم ذلك تأمل وحديث الفتن في وجوه قوم وان قالوا بالنظر هو كالحرب من حيث المعنى وبش من باب علم (قوله ولا يحرم على غيره) أي كأول أراد أن يذهب لموضع كرامة ويحذف أن ذهب من باب معين بفتح الفير فيذهب من باب آخر بوقع في وجههم أنه ليس ذاهباً لموضع كرامة فلا يحرم (قوله السلي) بكسر السين وقصها السلي يذكروا يؤث (قوله في إهمال حقه الخ) بل اشتغال من قوله التقدم السلي أو بسبب إهمال حقه أعلما فيه من إهمال حقه ويكون المراد بالهاربة لا خصوص قاطع الطريق

(ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه لمن يستكثر بأن يعطى قليلا فما أخذ كثره أو بأن يعطى عطية فينتظر ثوابها على أحد الأقوال في الآية وكلام المؤلف قريب من لفظها (ص) وخاتمة الآية (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم عليه خاتمة الآية وهي أن تظهر خلاف ما بين وهذا في غير الحروب فقد أجمع إذا أراد سفر أن يورى بغيره ويسمى ما ذكره خاتمة الآية لشبهه بالخاتمة لا خفاته ولا يحرم على غيره إلا في محظور (ص) والحكم بينه وبين محاربه (ش) أي يحرم على غيره أن يحكم بينه وبين محاربه بقوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم أي أن تقوى التقدم السلي في إهمال حقه وتضييع حرمته ويكون المراد بالمحاربه بينه وبين التي خصوصه (ص) ورفع الصوت عليه (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم علينا أن نرفع أصواتنا عليه لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي الآية والنهي يدل على فساد المنهى عنه وأما غير ابن عباس وجابر بن سمرة كن يكلمنه عائشة أصواتهن فالتقارنه قبل النهي ورفع الصوت على كلامه كرفعه عليه لأن حرمته مستثناة حرمته صحا فافترى كلامه وجب على كل حاضر أن لا يرفع صوته عليه ولا يرفع عن لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن الآية وكلامهم في الوجه من الحرمة مثل ما لقرآن الآية معان مستثناة بذكر رفع الصوت في مجالس العلماء لانهم ورثة الأنبياء وعند قبره الشريف بذكر قيام قارئ كلامه لاحد قيل وتكتب عليه خطبة إشارة بعض (ص) وذا منهم ورواه الطبراني (ش) أي ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه يحرم علينا أن نتأذى من ورواه الطبراني لقوله تعالى إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثر لا يعلقون ولو أنهم سمروا حتى يخرج إليهم لمكان خير الهمة والخبر يجمعها جرات وهي الموضع المحجور عليهم من الأرض بما حاط أو يحجوه (ص) وباقه (ش) أي ومن خصائصه

(ثم أقول) في الكلام يهت من وجهين الأول أن السلي معناه السلي أي المنسوب للصالح فهو غير الصالح المنسوب غير عليه المنسوب إليه مع أن هذا التقدم هو الصالح لأن المعنى لا يكن منك صلي بين النبي ومحاربه بما في ذلك من إهمال حقه وتضييع حرمته ويحجب بالنسبة التي إلى نفسه فتجوز وعند قصد المبالغة الثاني أنه على هذا المعنى الذي أشاره الشارع بكون محاربه عليا مع أن ساق المصنف فيما يحرم عليه فالأول أن يكون من تمة قوة حتى يلاقي العدو كما أشار به سابقا (قوله والنهي يدل على فساد المنهى عنه) لا يخفى أن الفساد إنما يظهر في العبادات والعمالات وأما هنا فلا يظهر الفساد لأن رفع الصوت ليس من ذلك (قول لقوله تعالى الخ) هذا دليل قاطع على أن كل من حضر قراءة القرآن يجب عليه أن يستمع لقراءته وإن الكلام في تلك الحالة حرام إلا الضرورة لأن قراءتها كما هو ظاهر وراجع (قوله الآية معان مستثناة الخ) أي كإحاطة مسه لغيره وموتى وجوز أقرانه لحجب (قوله قبل وتكتب عليه خطبة) هذا يؤيد بأن الكراهة كراهة تحريم وفي كلام بعض الشارعين ما يفيد أن المستثناة ذات قولين وعلى كل فكلما دل على ضعف الحرمة وإن الاعتماد الكراهة (قوله وهي الموضع المحجور بما حاط الخ) لانه إنما كان أحبب منهم في أشغاله المهمة فزارجه عن تلك الحالة سواء أديب انتهى وهو يفيدان تدا من ورواه الطبراني على الوجه المذكور لا يحرم كتاب يناديه من لا يحصل له بتداه تراج كناديه أو أكرهه وبما قالوا أكثرهم وقوله لمكان خير الهمة أي خبره تنق عنهم الام فصع الغليل للدعوى

(قوله يا محمد) سعي يا محمد قبل محمد كالعاص وقال ابن القيم بالعكس (قوله ولو بعد موتي) عند فقده أم لا حيث لم يثبت بالصلاة عليه والاجاز وانظر هل مثل ذلك الشناعة يا محمد أم لا ويثبت بذاته يا محمد بناؤه بكنيته (قوله من غيراً كل وشرب) غير الصحيح ان عليه الصلاة والسلام نهى عن الوصال فقبل انك واصل فقال في لست كأحدكم اني أبيت عند ربى يطعمني ويسقي وفي معناه أقوال للعلماء منها ما قاله السيوطي انه على ظاهره وانه يطعمه من طعام الجنة كرامة له صلى الله عليه وسلم وطعام الجنة لا يبطر وقيل يعطى قوة الطاعم والشارب (قوله بلا عذر) كعصرو (قوله من غير ضرورة) تقتضى قتاله كان يقبض العدو بالقتال وقوله بخلاف غيره أى من غير ضرورة أى على أحد القولين في قتاله بالحصر كما تقدم في الحصر فقد قال المصنف فيما تقدم وفي جواز القتال مطلقاً كان الحاصر مسلماً أو كافراً ومنعه وحمل الخلاف (١٦٣) اذا كان بالحرم ولم يقبض الحاصر بالقتال والاجاز بلا خلاف فخلاصته ان

عليه الصلاة والسلام أنه يحرم على الغير أن يدا به يا محمد أو يا أجدوا غا كانت المحبة رضى الله عنهم نادونه بارسول الله يا نبي الله وظاهر قوله ويا محمد ولو بعد موته كما استظهره السيوطي وفي بعض الجواشي قوله ويا محمد الآن يثبت عن عائشة بالتعظيم كأن يقول صلى الله عليك يا محمد (ص) وياحه الوصال (ش) هذا شروع عنه رحمه الله في ذكر المباح أى من خصائصه انه يباح عليه الصلاة والسلام الوصال بأن يتابع الصوم غير كل ولا شرب وحكم الوصال في حق غيره الكراهة (ص) ودخول مكة بلا إجماع وبقتال (ش) أى من خصائصه عليه الصلاة والسلام انه يباح له دخول مكة بلا إجماع من غير عذر ولا لافلا خصوصية له ويباح له أيضا ان يدخل مكة بقتال من غير ضرورة ولا يجوز لغير ذلك (ص) وصلى الغنم (ش) أى من خصائصه عليه الصلاة والسلام انه يباح له أن يأخذ من صنى الغنم قبل قسمه ما أراد منه ويتفق منه ما أراد على نفسه وعلى أهل بيته وعياله ومنه كانت صفة (ص) والجنس (ش) صوابه وجنس الجنس ابن العربي من خصائصه عليه الصلاة والسلام صنى الغنم والاستبداد بجنس الجنس (ص) ويروج من نفسه ومن شاعوا بلفظ الهبة وزا تعد على أربع وبلا مهر وولى وشهود و بإجماع وبلا قسم (ش) أى من خصائصه عليه الصلاة والسلام انه يباح له أن يزوج من نسائه من أراد نكاحها لنفسه ولغيره ويباح بذلك بغير إذن المرأة وبغير إذن وليها ويتولى الطرفين لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ومن خصائصه انه عليه الصلاة والسلام يباح له اذا وهبه امرأه نفسها أن يزوجها ويصنع نكاحه علم بمجرد الهبة من غير ذكر مهر ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه يزوج ما أكثر من أربع نسوة وغيره من الانسائه ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام ان يعقد نكاحه أو نكاح غيره بلا مهر يدفعه لها ابتداء وانها مولاى من جهة المرأة ولا يشهد ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام ان يعقد نكاحه في حال إجماعه بالحج أو بالعمرة أو في حال إجماع المرأة التي يزنيها ومن خصائصه عليه الصلاة والسلام انه لا يجب عليه ان يقسم بين زوجاته بل يباح له ان يفضل من شاعتهن على غيرها في الميث والكدوة والنفقة واخص عليه الصلاة والسلام بإباحة المكث في المصحب حينا ولا تنقض وضوءه بالنوم ولا بالنس في أحد الوجهين وهو الاصح (ص) ويحكم لنفسه ولولده ويحتمل (ش)

والاجاز بلا خلاف فخلاصته ان الخصوصية باعتبار أحد القولين بالنسبة لمسئله الحصر وان الحصر ليس ضرورة وان الضرورة انما هي غاية وحاصل ما في شرحه الكبير انه اذا كان لضرورة كعصر فيجوز على أحد قولين ففاداه انه لا يفسر الضرورة لا يجوز انفاها وقوله يقال ان موجب القتال عذروا العذر ضرورة ففاداه ان النبي صلى الله عليه وسلم يقاتل من غير موجب أصلا ولا هبة (قوله ومنه كانت صفة) تزوج بها صلى الله عليه وسلم وحمل عتقها صدقها (قوله صوابه) أى ليكون ماشيا على المعتد (قوله وزوج من نفسه ومن شاع) بغير إذن المرأة ووليها وبجارة عب وزوج من شاعن الرجال بغير إذن وكذا النساء كما قال النووي بغير إذن ولا ان شاء وليا (قوله و بلفظ الهبة) ظاهره ولو يفسره معطوف على محذوف والتقدير بغير لفظ الهبة و بلفظ الهبة وظاهر ان الهبة منه مع ان الشارح فسر ها بالهبة متبا وبارة شب و بلفظ الهبة أى من جهة

المرأة فلا تناسب على هذا ان يكون قوله و بلفظ الهبة منه متبا محذوف أى يزوج بلفظ الهبة (قوله وبلا مهر الخ) أى بالهذه الثلاثة مجمعة ظاهره مساو كان نكاحه أو نكاح غيره وكلام الخطاب شعر بان ذلك خاص بما اذا عقد لنفسه لا لغيره (قوله بمجرد الهبة) متعلق بقوله ان يزوجها وقوله بغير مهر تفسير لقوله بمجرد الهبة أى فلا ينافي انها اذا وهبه امرأته ما ينتقبها يتوقف حصول النكاح على قوله قبلت مثلا (قوله يدفعه لها) ابتداء وانها لم يتلقا فاصح بلا مهر تدفعه ابتداء مولا بمن دفعه اتمام قوله وبلا مهر من جهة المرأة تنكر اربع قوله وزوج من نفسه (قوله أو في حال إجماع المرأة) أى أو في حال إجماعه ما عا ولو صاحب ذلك إجماع الولى (قوله في البيت والكسوة الخ) فيه ان الواجب انما هو القسم في الميث فقط ثم هو لا يقتض وضوءه بالنوم أى لانه يظن قلبه لانه تابعه من ولا ينام قلبه وقوله ولا بالنس ظاهره بمجرد الجنس وهو مناسب لمذهب الشافعي في أن مجرد الجنس من غير حائل ناقض وان لم يحوطه ومذهبنا لا بمن في صيدته

أو وجدنا (قوله على غيره) أي ولوعده (قوله إن يحصى له ما أراد) أي يحصى له ما أراد من الموات الذي يكون فيه الكلا ثم عايداهما
 وثبت أنه صلى الله عليه وسلم حتى التقيع ٢ وهي ثلاثة أميال بالربقة لقاها صلى الله عليه وسلم وأما غيره صلى الله عليه وسلم فلا يحصى
 الأبرار ما تأتي وهو أن يكون قليلا وعافيا ويحتاجا إليه وكونه للقرن (قوله على قول مرجوح) أي أو الراسخ أنهم يرون (قوله خشية
 أن يتوهم الخ) أي يقع في وهمه أي في ذهنه ذلك (قوله أنه وورث أم أين) أي وورث من أبيه أم أين بركة الحبشية وبعض غنم وغيره أي
 وبصدق ورثها من أبيه أعتقها (قوله لأنه كان) وفوز في كون ذلك إرثا لأنه كان قبل ورود الشرع ولا حكم قبل الشرع وأجيب
 بأن الله لم يحكمه مطلقا كان ما حصل قبل الشرع مما قبل ما بعده

باب النكاح (قوله وغير ذلك من متعلقاته) أي كل جمعة والطهارة لم يكن مراد مسائل النكاح فقط (قوله محتاج إليه) أي محتاج
 لمسائله أكثر وتوقعها (قوله وفيه) أي في النكاح بمعنى العقد أي باعتبار ما يرتب عليه من الوطء أو النكاح لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى
 الوطء (قوله دفع غوائل الشهوة) جمع غائلة بمعنى الشروكا أنه قال دفع الإشارات التي تنشأ عن الشهوة من الزنا وغيره (قوله على الآية
 الدالة) أي على محصل أسباب اللذة الدالة (١٦٤) بدليل التعليل (قوله لما هو) أي لأجل محصل ما هو من جنس تلك
 الآية وهي إلتحاق الحور العين (قوله

وأتم) مرادف لما هو أعظم (قوله بقاء) البقاء ثبوت (قوله إلى يوم
 القيامة) أي أدامها النفخة الأولى
 (قوله وإرادة رسوله) أي ورغبة
 رسوله (قوله مكارمكم الأم) أي
 رسل الأمم والمفاعلة ليست على
 بابها لأنها كانت على معناها كان
 المعنى أن كل واحد منه والآن فيه
 قبل صاحبها في الكثرة فأنما
 أغلظهم في الكثرة يعني أن أمي
 أكثر من أمهم وهم كذلك أي وكل
 واحد منهم أمته أكثر من أمي
 وليس هذا مراد بل المراد أن
 أمي تكون أكثر من أمهم
 كثرة الدالة (قوله وبقائه ذكر)
 أي ويترب على بقاء الذكر أي
 الذكر الحسن العطاء بمن يسع

باب

وفي بعض النسخ فصل ذكر فيه مطالبية النكاح وأركانه وشروطه وموانعه وغير ذلك من
 متعلقاته وهو باب مهم محتاج إليه لكثرة وقوع مسائله وفيه فوائد أربع دفع غوائل الشهوة
 والتنبيه بالذلة الدالة على الذلة الدالة لأنه إذا ذاق هذه الذلة وعلم أنه إذا فعل الخير ما هو
 أعظم سارع في الخيرات لما هو من جنس تلك الذلة لما هو أعظم وأتم وأبقى وهو الذلة بالنظر إلى
 وجهه الكريم والمساواة إلى تنفيذا راد الله تعالى ببقائه خلق إلى يوم القيامة ولا يحصل ذلك
 إلا بالنكاح وأراد رسوله لقوله تناكحوا تناسلوا فاني مكارمكم الأم يوم القيامة وبقائه ذكر
 ورفع الدرجات بسبب دعاؤه الصالح وحسن العقد والوطء وفي أحدهما وما هو محل الحقيقة قال
 أهل هو حقيقة في كل واحد من العقد والوطء وفي أحدهما وما هو محل الحقيقة قال

اسمه (قوله الولد الصالح) أو أدام ما شئت إليه كروا لاني ولما أدركتونه صلحا أن يكون مسلما (قوله خلافا بين والاقرب
 أهل الشرع واللقية) ظاهر الباري أن أهل القية قالوا قالوا لخالقنا فيه قول أهل الشرع وأهل القية في أنفسهم لم يختلفوا وكذلك أهل
 الشرع خالفوا أهل القية ولم يقع بينهم اختلاف في أنفسهم فنكون المشتبهات تخولين لكن قولهم هو الخ يفيدان المشتبهات أقوال
 ثلاثة ففي العبارة تختلف (وأقول) حاصل ما هنا أن كلام التوضيح يفيد أن أهل القية اختلفوا على أقوال ثلاثة فقبل حقيقة في العقد
 والوطء وفي مجازي الشدة عليه فقبل مجازي مساو وقيل راجع وهو الصحيح فعلى هذا اتفق أهل القية على أنه في الوطء حقيقة اتفاقا وقال
 بهرامو يستعمل في الشرع في الوجهين لكن على سبيل الحقيقة فهي جميعا أرفق أحدها حقيقة وفي الآخر مجاز ابن عبد السلام
 والآخر صالح هذا غاية ما قال غير أنه محتمل إلى أن ذلك خلاف خارجي بمعنى قبل أنه في الشرع حقيقة فيهما وقيل حقيقة في أحدهما
 ومجاز في الآخر وأنه مجرّد تردد وشك والظاهر الأول وقد تدل عليه عبارة شب ونصه وهل هو حقيقة في الوطء مجازي في العقد أو بالعكس
 أو حقيقة مشتركة بينهما أقوال انتهى فعلى الأول يكون معنى قول الشارع خلافا إلى أي اختلاف بين أهل القية بعضهم مع بعض
 وأهل الشرع كذلك لأن المراد أن اختلاف بين أهل الشرع واللقية يكون أهل القية اتفقوا على قول خالفوا فيه أهل الشرع وأهل
 الشرع اتفقوا على قول خالفوا فيه أهل القية ٣ قول الحمدي التقيع أي بالتون كما في الزمخاني اه

(قوله مجاز في العقد) أي مجاز راجح أي مجاز من سبل من إطلاق اسم المبيع على السبب وأما قوله في الشرع على العكس أي فهو مجاز من سبل من إطلاق اسم السبب على المبيع (قوله وفائدة الخلاف) أي بين أهل الشرع المخالفين أي حيث كان الأمر كذلك فعبارة محتملة لأن يكون أهل الشرع اختلفوا على أقوال ثلاثة (قوله على أنه حقيقة في الوطء) هذه محتملة لقولين الأول حقيقة في الوطء أي كالمحقيقة في العقد فيكون مستر كإين أهل الشرع الثاني حقيقة في الوطء أي ومجاز في العقد (قوله مندوب إليه) الجار والمجرور نائب الفاعل (قوله في الجملة) أي في بعض الأحوال ساقى بقول الشارع أن الندب هو الأصل أنظر ما لم يرجع إلى كون الندب هو الأصل وماعدا خلاف الأصل وكأنه إنما كان هو الأصل لمكون الأغلب من صفات الناس هي الحالة الغضبية للندب (قوله إن احتياجه إليه) أي يرغب فيه أي ولو قطعه عن عبادة غيره واجبة (قوله من مهر ونفقة) أي بين مقدار ما له من مهر أو أقل أو أكثر فائدة في النسل ولم يحش العنت ولم يقطع عن عبادة غيره واجبة (قوله من مهر ونفقة) أي بين مقدار ما له من مهر أو أقل أو أكثر فائدة في شرح شب (قوله في حق القادر ويحشى على نفسه الزنا) المدار على خشية الزنا فحق الزنا واجب عليه التزوج ويحرم ولو عجز عن النفقة كما ساقى (قوله خيرة فيها) أي في الثلاثة والزواج أولى أي لقوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة فليزوج فانه أغض بصير وأحسن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه وجاه فقدم النكاح على الصوم والسراري يطبع بطباعه من الولد انتهى وأيضا الزوجة أحفظ من السرية في نفسها وماله والباية بالموحدة (١٦٥) والمدود الهزمية وأخره هاء تأنيث هو النكاح

والسراريه مؤن النكاح فهو على حذف مضاف (قوله من لم يستطع) أي لم يرغب فيه وقوله ولم يقطع عن العبادة أي التي ليست واجبة رجا النسل لم لا كذا أفاده صح وقد يقال رجاء النسل فيه بقا طاهر ذكر وتنفيذ أراد فاته تعالى ورسوله فهل يرجع ذلك على العبادة التي ليست واجبة (قوله) وياح في حق من لا يحتاج إليه أي ليس له رغبة فيه ولا يرجو نسلًا ولم يقطع عن عبادة غيره واجبة ولم يحصل موجب التصريم والحاصل أن الشخص أماراغب فيه أم لا

والأقرب أنه حقيقة لفظة في الوطء مجاز في العقد وفي الشرع على العكس المخ و فائدة الخلاف من زنى بامرأته لم يحرم على إنسه وأبى على أنه حقيقة في الوطء أم لا يحرم على أنه مجاز في الوطء حقيقة في العقد ولم يعرفه المؤلف بل ذكر حكما من أحكامه فقال (ص) ندب لاحتياج ذي أهبة نكاح بكر (ش) يعني أن النكاح مندوب إليه في الجملة فيندب لمن احتياجه ولم يحش العنت وكان ذا أهبة أي له قدرة على كفاية الزوجة من مهر ونفقة وكسوة وقد يجب في حق القادر ويحشى على نفسه الزنا فأن قدر على التسري مع صغيرتيهما فإن ذهب عنه بالصوم معهما خسر فيها والزواج أولى وقد يذكر في حق من لم يحش اليسير يقطع عن العبادة ويحرم في حق من لم يحش العنت ويضرب بالمرأة لعدم قدرته على النفقة أو على الوطء أو يتكسب من موضوع لا يجل قال بعض مفهومي ولو عجز عن العنت زوج ولو عدم النفقة وفقرها والظاهر وجوب إعلامها بذلك وياح في حق من لا يحتاج إليه ولا نسله والمرأة متساوية للرجل في هذه الأقسام التي التسري يقول المؤلف ندب هو الأصل ويندب أيضا أن يتزوج بكر أنثى وكان الأولى أن يقول وبكر الفيدان كونها بكر أم مستحب آخر (ص) ونظر وجهها وكفها فقط يعلم (ش) يعني أنه يندب لمن أراد نكاح امرأته إذا برأها أنها ولو لم ينجسها إلى لمسها والاحرام

والراغب أما أن يحش العنت أم لا فالراغب إن حش العنت وجب عليه ولو منع اتفاق عليها من حرام أو منع وجود مقتضى التصريم غير ذلك فإن لم يحش نذبه رجا النسل أم لا ولو قطعه عن عبادة غيره واجبة وغير الرغبات خافه بقطعه عن عبادة غيره واجبة كره رجا النسل أم لا وإن لم يحش ورجا النسل يندب خان لم يرج النسل أبى وأعلم أن كلا من قسم المندوب والباطل والمكر ومقتيد بما إذا لم يكن موجب التصريم يقول المصنف ندب يحتاج نرج قسم المباح والمكر وما أحد قسمي المندوب وهو ما إذا كان غير راغب ورجا النسل ونرجه ومشكل ويحاي بان في المفهوم تفصيلا وعلى قسم الواجب وبعض ما يندرج في المحرم فيقبل على طفر جهما فقال ولم يحش الزنا ولم يحصل موجب حومة (قوله الأقسام) من الحرمة والوجوب وشروط ذلك وقوله لا في التسري أي لا لا يبيح أن المرأة تكن عبدا من مملكتها بخلاف الذكر ولو مملكتها من الأناث (قوله ليفيدان كونها بكر الخ) أي لأن البكر لم يجز أن الرجال فلا تنفس أحواله بأحوال غيره وأيضا هي دومة تنقب ومهره لم تركب (قوله تنظر وجهها وكفها الخ) هذا ضعيف والمعتمد حواظر النظر كما يفيد النقل أفاده يحش نت (قوله في حياته أي ما سأل الخ) فلهذا هذا العبار مع المصنف أنه إذا علم أنه لا ينجسها ويجوز أن ينظر عليها وإن لم يسأل وإن لم يرج لا يجوز له ولو منع عليها مع أنه إذا كان النظر لها يعلمها دون استغفاله فمعنى ذلك وأصل ذلك لأن الظان قد قدس حاله وإن علم الخاطبة أنها لا تنجب هي أو لو لم يميزه النظر وإن كان قد حطب انتهى وقوله والأمر الواجب للحرمة لأن الفرض أنه لا ينافي الظاهر الكراهة لأنه مظنة قصد الذنوة وأيضا يعارض قوة بدو بكر ما استغفاله ما بعد كجي هذا وبسبب في مخرج عب مائه فلان علم بعدم الجاهة يميزه النظر كما قال ابن النطال إن يحرم من أن حش تنقوا لا كره وإن كان تنظر وجهه الأجنبية وكفها جائزا لأن

فعل هذا منطقتة قصد المذلة انتهى (قوله فقط) أي تفرق فقط لا من وجهها وكيفية فقط لا يزيد (قوله ووكيفية مثله) لكن ان كان رجلا فالامر بظاهر وان كان امرأه فتنظر لوجهه والكفين مندوب وماعداها جائز قال ت ت والظاهر ان المراد ظاهر الكفين وباطنهما والاسابع للعصم واستظهر جواز فعل المصيرين من فتحهما وتنظر أسنانهن لكن ظاهر قولهم ينظر لوجه العجاء والبدن لخصب البدن بذلك (قوله ويصحبها) أي على الظاهر وقاها لشفاعة فان المسئلة ليست منصومة للالكفة (قوله المبيع لوطه) احترازاً عما إذا كان مخصصاً لمبيع الوطه كسكاح العبدون اذ من سيده فانه صحيح وليس له الخيار الا لأنه لا يبيع الوطه لعدم اذن السيد ومثل الصحيح الفاسد اذا مات (قوله المستقل عليها) وأما المشتركة فلا يجوز وطؤها ولا النظر الى عورتها (قوله محرمية) احترازاً من أمته اذا كانت عمة أو خالة مثلاً وقوله ونحوها هو ما أشار إليه بقوله بخلاف الامة المعتقة الخ فلا يجوز وطؤها حاله شبهة نكاح النعسة (قوله ولعله انما أطلق) أي لم يقدم المصنف بقوله المستقل على كمالها الخ (قوله لان الجواز بجامع الخ) أي بمعنى الاذن والا فقد يراد به استواء الطرفين (قوله ويصح في حق) ليس هذا من المواضع (١٦٦) التي يحذف فيها الفاعل فانه انساب أن يكون فاعل حل ضميراً عائداً على الاستمتاع

وحق عاطفة ما بعد عاقله والفصل
 موجود (قوله أي حل النظر الخ) أي وحل لهما النظر أي فالفاعل ضمير يفهم من المقام (قوله) وأتظر جميع البدن الخ عطف مغاير وكانه يقول حل لهما خضن النظر أو تظر جميع البدن وكذا يقال فيها بعد ولا يخفى ان الانتهاء هنا ليس بحسب المسافة بل بحسب ما يتوهم من عدم جواز النظر اليه (قوله الى ضعف الحديث الوارد في النهي عنه) أي فقد ورد اذ جامع أحد كم فروجه فلا تنظر لفرجه فانه لو ورد التي ثم ان نظره في غير جماع يورثه ورد بأنه منكراً أي دون نظره الخ كره فيها فظهر وبالمعنى أصبح في تحقيق جوازه بقوله للسائل عن ذلك نسمة ويطهسه بسانه انتهى ولم يرد أصح حقيقته لان له ليس من مكروه الاختلاق (قوله خلا الوطه في الدبر) أي فيضوز أن يتبع بظواهره ولو وضع الذر عليه خلا فلا تقول ت ت جمع التمتع بالدبر بالنظر ودليل حرمة وطه الدبر غير السائر وصح من أي امر أتفي دبرها فطليه لعنة الله (قوله نسأو كم حرث لكم) الحرث اشارة الى الارض للزراعة وقوله أي موضع حرث أي حيث الفرج وكانه قيل فرج نسائكم كالارض التي هي موضع الحرث (قوله ما أي اثنا ذلك الحمل) التي هي والفرج الذي هو شبه مجمل الحرث (قوله لانه مزرع) أي موضع زرع الدرية وهو بضم الميم أي لان المأذون فيه مزرع (قوله محرمات) بفتح الميم جمع حرث وزان جمع، أي انما الارحام كالارضين لانحرث أي عمل حرثاً (قوله ففرج المرأة) المناسب لقول تلعب فرجها المرأة ولكن لما كان الوضع في الرحم انما يكون واسطة الفرج عبره (قوله والحرث بمعنى المحترث) كذا يراعى في نسخة أي بعد الحاء تاء وبما التواضع والكرامات أن يقول والحرث بمعنى المحترث وزان جمع كافلتا بقي انه ان يريد بالحرث المحترث لا يحتاج لحذف مضاف فيكون ذلك من شارحنا اشارة الى وجهه فان في الآية الواحد

تنظر وجهها وكيفية فقط بعلمه بالانتمائه نفسه ووكيفية مثله اذا أمن المفسدون بكمه استفعالها لثلاث تنظر أهل الفساد لتنظر محارم الناس ويقولون نحن خطاب ويصحبها أيضاً ينظر منه الوجه والكفين وانما تقتصر الرؤى على الوجه والكفين لانه يستدل بالوجه على الجمال وبالكفين على خصب البدن فلا حاجة لذكرها ذلك ثم ان كلام المؤلف في شيء لاقتضائه عدم استحباب النظر لغير ما ذكر وفي الاستحباب لا يتق الجواز مع انه منهي عنه (ص) وحل لهما حتى تنظر الفرج كمالك (ض) ضمير لهما عائداً على الزوجين والمعنى انه يجوز لكل واحد من الزوجين أن ينظر في نكاح الصحيح المبيع لوطه الى جميع جسده صاحب به حتى الى عورته من قبل أو من دبر وقاها للبرزخ خلا لا لافقهسي والبساطي في تقصيصه بالقبول وكذلك الرجل مع أمته المستقل عليها وليس بها مانع من محرمية ونحوها بخلاف الامة المعتقة الى أجل أو بالبضعة واصله أطلق على المصلحة وانما عدل عن جازي الحل لان الجواز بجامع الكراهة بخلاف الحل ويصح في حق ان تكون عاطفة على مقتضى حل لهما النظر أو تظر جميع البدن حتى تنظر الفرج وان تكون جارية أي وينتهي النظر أو تظر جميع البدن حتى تنظر الفرج أي الى نظر الفرج وانما خص على الفرج للاشارة الى ضعف الحديث الوارد في النهي عنه (ص) وتتمع به دبر (ض) يعني أنه يجوز للزوج والسيد أن يتبع كل منهما بما صاحبه بجميع وجوده الاستمتاع خلا لوطه في الدبر ولا يجوز لقوله تعالى نسأو كم حرث لكم فانوا حرثكم أي نسئكم أي موضع حرث فهو من مجاز الحذف أي اتنا ذلك الحمل كيف شئتم من خلف أو قدام باركة أو مستلقية أو مضطجعة وذكر الحرث دليل على أن الانثيان في غير المأذون فيه محرم وشبههن بعمل الحرث لانه مزرع الدرية وعليه قول تلعب انما الارحام أرضو ن لنحرثات فلعننا الزرع فيها وعلى الله التيات ففرج المرأة كالارض والنطفة كالسدر والولد كالنبت والحرث بمعنى المحترث ووحده لانه

أن يتبع بظواهره ولو وضع الذر عليه خلا فلا تقول ت ت جمع التمتع بالدبر بالنظر ودليل حرمة وطه الدبر غير السائر وصح من أي امر أتفي دبرها فطليه لعنة الله (قوله نسأو كم حرث لكم) الحرث اشارة الى الارض للزراعة وقوله أي موضع حرث أي حيث الفرج وكانه قيل فرج نسائكم كالارض التي هي موضع الحرث (قوله ما أي اثنا ذلك الحمل) التي هي والفرج الذي هو شبه مجمل الحرث (قوله لانه مزرع) أي موضع زرع الدرية وهو بضم الميم أي لان المأذون فيه مزرع (قوله محرمات) بفتح الميم جمع حرث وزان جمع، أي انما الارحام كالارضين لانحرث أي عمل حرثاً (قوله ففرج المرأة) المناسب لقول تلعب فرجها المرأة ولكن لما كان الوضع في الرحم انما يكون واسطة الفرج عبره (قوله والحرث بمعنى المحترث) كذا يراعى في نسخة أي بعد الحاء تاء وبما التواضع والكرامات أن يقول والحرث بمعنى المحترث وزان جمع كافلتا بقي انه ان يريد بالحرث المحترث لا يحتاج لحذف مضاف فيكون ذلك من شارحنا اشارة الى وجهه فان في الآية الواحد

مصدر

(قوله التمس التزوج) أي طالب التزوج ويجوز عطف المحاولة مرداف (قوله زمر ترك) أي جماعتكم (قوله عمل ذلك) أي قدر الخطبة المذكورة (قوله عليه بالصاد) أي كاشف به كلام الصحاح (قوله ويحتمل انطوى) أي وهو عني نسخة الصاد (قوله فأنكحوه) أمر بالامر المستقبل فلم يكن عقدا بخلاف زوجهما وأنكحكم فنقول قبلت فكلام الشارح لا يتم (قوله عمل ذلك) أي الخطبة بالضم المذكور وحينئذ يفهم هذا ان الفصل بين الايجاب والقبول بالخطبة المذكورة غير مضر والطاهر ان الفصل بينهما بالكون قد رها كذا بقي ان طاهر عبارة يعطى ان الخطوب اليه يقول أما بعد الخ وهو لا يصح فاذن يكون قوله عمل ذلك أي من قوله الحمد لله الى تمام آية وقوله اقولا ليدنو القاهر انه يدو أما بعد فيقول أما بعد فقد اجبت الخ (قوله وبنغي الخ) أي لان الزوج طالب فينبغي ان يقدم الوسيلة وقوله والى عند العقد أي لانه صار مطلقا الآن فيقدم الخطبة وتبين ان الطلب أربع بقول المصنف وخطة أراد الحسن فائدة يستحب كتمان الامر للعقد ويخوفه بالمقدمات ولعل وجهه (١٦٧) سعى أهل الفساد في ابطال الخطبة لمحدث

استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان (قوله تقليل الخطبة) يضم الخاء قال عجم قال بعض الاكارم اقلها ان يقول الزوج الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت نكاحها لنفسى (قوله واشهره) عطف تفسير وأما خطبة الكسر فينبغي اختيارها كتفتان وانما تدب الاخفاء خوفا من المسدة فيسبون بالاقصاد بينه وبين أهل الخطوبة (قوله والطعام الطعام) أي الذي هو الوليمة (قوله وتتمته) بالهمز أي على غير وجه الدعاء والاكسر مع ما بعده أي التتمته وبعبارة عجم أي ويستحب تهنئة كل من الزوجين والدعاء لكل بعد العقد وقبل الدخول اه وبعبارة بصرام أي وبما يستحب أيضا تهنئة العروس والدعاء عقب العقد أو المخول وهكذا قال ابن حبيب في التوارد (قوله واشهاد عدلين)

مصدر تخور جل صوم وقوم صوم (ص) وخطبة بخطبة (ش) الخطبة مستحبة وهي يضم الخاء اسم للالفاظ فقال عند الخطبة بالكسرة وهي التمس التزوج والمحاولة عليه صرح بها مثل ان يقول فلان يخطب فلانة أو غير صرح به كيدنا اتصالكم والدخول في زمر ترككم من الخطاب والجمية بأن يقول الاول الحمد لله والصلوات والسلام على رسول الله الذي آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تعونوا الا واثم مسلون واتقوا الله الذي تاسلون به والارحام ان الله كان عليكم قريبا * وبأيهما الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا لاسديدا الآية ثم يقول أما بعد فان فلانا غيبكم وانطوى اليكم وفرض لكم من الصداق كذا وكذا فأنكحوه وبجيبه الخطوب اليه عمل ذلك ثم يقول أجبتك وانطوى اليه بالصاد ومعناه الانواع الاضمار ويحتمل انطوى بالماء الملهمة كما قال بعض فقهاء خطبة بالضم وهو كلام مسجع يخالف النظم والتميز بخطبة بالكسرة وهي التمس التزوج (ص) وعقد (ش) أي ونسحب الخطبة بالضم عند عقد العقد من المتزيج بأن يأتي بماسح من الحمد ومأمعه الى قوله فأنكحوه وبجيبه المزج بعمل ذلك ثم يقول زوجهما فلانة ابنتي أو أختي أو بنت فلان وأنكحها وبنغي ان يبدأ الزوج بالخطبة عند الخطبة والى عند العقد (ص) وتقليلها واعلانه (ش) أي وبما يستحب تقليل الخطبة وإظهار التكاح واشهره اطعام الطعام عليه (ص) وتهنئته والدعاء (ش) بعينه أنه يستحب ادخال السرور على كل من الزوجين كفرحنا لكم وسرنا فاعلمتم ونحو ذلك يستحب الدعاء لكل من الزوجين بعد العقد وقبل الدخول بان يقال بارك الله لكل منك في صاحبه وجمع ينكح في خبره جعل منك ذرية صالحة فالضمير في تهنئته يرجع لاحد الزوجين لا بعينه أو لغيره من ذكر أو أنثى (ص) واشهاد عدلين (ش) أي ينبغي اتياع الشاهد عند العقد فان لم يفعل ففسد الدخول والافصح كما يأتي وأشار بقوله (غير الرأى بعقده) الى ان الشهادة على الرأى عقد وليته لا تجوز ولومع غير لانه ينهم في السر عليها وان شهد بتوكلها غير عدول وعلم منها الرضا والدخول بعد عليها مضى التكاح

أي أقل ما يكفي عدلان انما يقول شهادة عدلين مع ان شهادتهما من غير عدل بذلك كفاية لان الكلام في الاحتياط ولا يحصل ذلك الا بشهادتهما وكذا في جانب الزوج بقلوب يحصل اشهاد لكان الواجب متروكين الدخول فبأنتم الاول بهنك ترك الواجب كذا قاله الشيخ أحد وان صح التكاح لان الصفة منوطة بالشهادة والحاصل أن أصل الاشهاد أي على التكاح واجب وأما احضارهما عند العقد فمستحب فان حصل الاشهاد عند العقد فقد وجدوا لان الاحتياط والواجب وان فقدت العقد وجد عند الدخول فقد حصل الواجب وفات الاحتياط وان لم يوجد اشهاد عند العقد والدخول ولكن وجبت الشهود عند واحد منهما فالصحة قطعا وان لم يحصل الوجوب والاحتياط وان لم توجد شهود عند واحد منهما فافساد قطعا (قوله وعلم منها الرضا) أي الرضا بفضل الوكيل وحصل الدخول بعد عليها وأشار بذلك الى أنه فرق بين الشهادة على العقد والشهادة على التوكيل والحاصل كما هو المنقول ان شهادة غير العدل على التكاح من مستور وفاسق وعدم ولو كانت الزوجة ذمية قال الرزقي في مسائل التكاح عن السيموري لا يشهد في التكاح الا العدول في الوكالة يعني في توكيل المرأة التي من يعقد نكاحها في العقد غيرها ان ترك ما ذكر يعني من شهادة غير

المردول عليها في الو كلف على العقد وعلم منها الرضا والدخول بعد علمها مضى النكاح ٨١ (قوله والمراد بالولي الخ) أي ليس المراد بالولي من يسائر العقيد بل من ولاه النكاح ولو لولي العقد غيره باذنه وكذا لا يصح شهادته هذا المتولى لأنها شهادة على فصل النفس (قوله بلاه) يحتمل كون ضمير بلاه متصلا بآتي بعد لا أو متفصلا أصله وحذف واو وأنيبه كذلك اختصارا وصكلا هما خاص بالضرورة قاله ابن هلال (قوله ولاحدان فشا) قال عجي ظاهر كلام المصنف أنه إذا انتفى الفشو وجب الحد ولو جرحا لحكم الشهادة وهو كذلك (في تنبيه) تقدم أنه يكفي عدلان عند العقد وكذلك أن وجدا عدلين بعد العقد وأشهداهما على وقوع العقد كفي أنظر عجي (قوله ضمير بلاه) تدعى الأشهاد لا يفتي أي صادق بصورتين لأن تعدد الشهادة أصلا أو بتوحيدين أو شهادته وهو مسلم في الأول دون الثاني فان النكاح صحيح (قوله بطلقة بائنة) وإنما كان الطلاق بائنا لأنه بشرط في الرجعي تقدم شرطه صحيح ولم يحصل هنولذا كان الطلاق بائنا لحكم ما حكمه أم لا (قوله بائنا ثما) أي دخولهما وقوله باسم النكاح أي باسم هو النكاح أي أو شهداهما على دخولهما دخولاً تاماً بمسما باسم النكاح بأن يشهدان فلا تدخل على فلانة لأنه تزوجها وشرطه أن يكون غير ولي المرأة وأما ولي الرجل فمقتضى التعليق أنه كذلك حيث ولي العقد وفي الخطاب (١٦٨) شهادة الولي لا تدرك الحد نوعياً بقاؤه (قوله ولو علمنا) أي الزوجان لا يفتي أنه

يحتمل أن يكون علم مبنيًا للقبول وثائب القاعل وجوب الأشهاد ويحتمل أن يكون مبنيًا للقاعل والذم لولي محذوف أي ولو علم العقد وجوبه وسرعة الدخول بلاه (قوله سدا الذريعة الفساد) أي لوسيلة الفساد وهو العقد بلا شهاد (قوله إذا لم يشأ الخ) أي لا يريدان أن يجتاعا على فساد في حالة من الأحوال الأقعلا الفساد وادعيا سبق العقد بغير أشهاد (قوله فيؤدي الخ) ارتفاع حد الزنا أي بان وقع منه منوط أو قوا أو ثبت بالنسبة أو بربعة شهود ون الروفي المسكن وقوله والتعزير أي أن لم يثبت ذلك (قوله وضرب بالدف) أو أو بمسني أو وكذا في قوله والدفان (قوله لغير فاسق) لا يفتي أن صورته المسئلة تسع لأن الخطاب الأول أما

والمراد بالولي من له ولاية العقد ولو لولا غيره باذنه (ص) وفسخ إن دخلا بلاه ولاحدان فشا ولو علم (ش) ضمير بلاه تدعى الأشهاد والمعنى أن الزوجين إذا دخلا بلاه أشاد فان النكاح يفسخ بينهما بطلقة بائنة ولا حد على الزوجين أن كان النكاح والدخول ظاهرًا فاشيا بين الناس أو شهدا بائنا ثما باسم النكاح شاهد واحد ولو علم أنه لا يجوز لهما الدخول بلا شهادتهما لم يكن ذلك ظاهرًا فاشيا بين الناس فانهم يصحان أن أقرا بالوطء وأثبت بينة وإنما فسخته بطلاق لأنه عقد صحيح ويفسخ جبراً عليهم سدا الذريعة الفساد لا بشا أن يثبت بينة وإنما فسخته بطلاق لأنه لا يقع له ويدعيان سبق العقد بغير أشهاد فيؤدي إلى ارتفاع حد الزنا والتعزير ويحصل الفشو بالولاية وضرب بالدف والدفان (ص) ورم خطبتهما كنية لغير فاسق ولو لم يقدر صدق (ش) يعني أن المرأة إذا ركت ثمان خطبها واقفته على ذلك وهو غير فاسق وسواء قدرها صداقا أم لا فإنه يجرم حيث نعتي غيرها أن يخطبها وبعبارة وبمحل الحرمة إذا ركت لغير فاسق في دينه ولو نكرت ركت إليه ذميمة فيجرم بخطبها على مسلم وقوله في الحديث أخيه خرج مخرج الغالب أما إن ركت لغير فاسق جازا الخطبة على خطبته من هو أحسن حالاً منه ولو يجهول الحال لأنه ضمير من الفاسق وكون المجرم كلف في الحرمة ولو ظهر ردّها وكذلك ركون غيره ما لم يظهر ردّها وكل من يقوم مقام المرأة مثل أمها كركونها ما لم يظهر ردّها ويكره قل رجل تزك من ركت إليه بعد خطبته لأن من اختلاف الوعد فال بعض ولا يجرم على المرأة وأولها بعد الركون أن يرجعاً عن ذلك إلى غير الخطاب وقد صرح به ابن عسكرفي شرح العمدة (ص) وفسخ إن لم يكن (ش) أي وإن ركت بغير الحرمة وخطب من ركت لغير فاسق وعقد فان نكاحه يفسخ قبل الدخول وجوباً بطلاق من غير مهر ولو لم يقم الخطاب الأول وما يفتي في قوله وعرض أن ركت لغير عليه

صالح أو مجهول حال أو فاسق والثاني كذلك فخر في سبع وجه وفتي اثنين والمصنف يفيد التسع ستة بخطوة من وثلة بتفهيمه وذلك لأن قوله لغير فاسق شامل لصالح ومجهول كان الثاني حالاً أو فاسقاً ومجهول حال فهدية وأما إذا ركت لغير فاسق فيجهول حال لافسق (قوله ولو لم يقدر صدق) أي خلا فالان واقع وظاهر المواطن أنه لا يفتي بركونها بل حتى يقدر الصدق (قوله ركت) وكن من باب قد علم من باب تعجب (قوله وركون المجرم) أي ولو يسكنه (قوله وكل من يقوم) أي وركون كل من يقوم ولا يعتبر ردّها أو غير مجبرها مع ركونها (قوله ركت إليه) أي بنسبتها أو بوليها ليكون شاملاً للصورتين (قوله ويرجعان ذلك إلى غير الخطاب) الأولى أن يقول إن رجعا عن ذلك الخطاب إلى غير عالم بكن سبب الرجوع خطبة ذلك لغير (قوله وفسخ إن لم يكن) حيث استمر الركون أو كان الرجوع لأجل خطبة ذلك الثاني فإن كان لغيرها لم يفسخ وظاهر المصنف الفسخ ولو لم يعلم الثاني بخطبة الأول وانظره ومحل الصمغ حيث لم يحكم بصدقه كبر أو مالاً لم يفسخ والمراد بالبائنا ركنه السر وانكر الميس (قوله ولو لم يقم الخطاب الأول) أي بان رضيت تركه الثاني فإن تزوجت الثاني وادعت هي أو مجبرها أنها كانت رجعت عن الركون الأول قبل خطبة الثاني وادعي الأول أن الرجوع بسبب خطبة الثاني ولا قرينة لاحدهما ظاهر أنه لم يمل بقوله أو قول مجبرها لأن هذا لا يعلم

الامن جيهما وهو موجب للصحة بخلاف دعوى الاول وذكر الشيخ الثاني انه لا يضمن الشهادة على الرجوع لاختطبة الثاني (قوله من وفاة وطلاق الخ) أي أو من شبهة نكاح لانها تعد بثلاثة فروع (قوله من غير المطلق) الاولى أن يقول معتد من غير الخطاب (قوله قائم لا يحرم) أي حيث لا يمكن بالثلاث (قوله أن لا يأخذ غيره) هذا الحصر غير مراد فالاولى أن يقول بان يتوقف كل منهما صاحبه أن يأخذ من بعد كتبي هذا رأيت الخطاب قال ماصه والمواعدة أن يعد كل منهما صاحبه بالتزوج فيحتمل مفاعلة لا تكون الا من اثنين (قوله فيم الجبر وغيره) أقاد الخطاب أن هذا قول ابن حبيب ولكن حتى ابن رشد والاجماع على أن مواعدة غير الجبر تغبر عليها كلعنة من أخذها فيكفره فالنائب للصنف أن يقتصر عليه (قوله وهو المناسب لاطلاقها) أي المدونة (قوله كاستبراء من زنا) الاولى أن يقول وان من زنا فيشمل المستبراء من مك أو شبهة مك (قوله أو من غصب) (١٦٩) معطوف على قوله من غير ولا تفهم أنه

حل المصنف على صورة الزمانه
 كما قد يتوهم بل أراد المصنف الزنا
 منه أو من غيره ويقاس عليه
 الغصب (قوله يعني أن المعتد من
 طلاق غير رجعي أو موت) ومثل
 ذلك المعتد من شبهة نكاح والاولى
 زيادتها لان قول المصنف معتدة
 شامل للعنة من شبهة نكاح
 (قوله أو شبهة) هو المشابه بقوله
 وان شبهة والحاصل أن المعنى
 وتأخير مجها هوء هذا اذا كان
 وطأ مستند النكاح بل وان كان
 مستند الشبهة نكاح فاصله حينئذ
 أنك تقول طرأت عدة من نكاح
 أو شبهة نكاح على عدته من نكاح
 أو شبهة أو استبراء من زنا أو غصب
 فالصور ثمانية لان الظاهر انما
 عدة نكاح أو شبهة والمطروء عليه
 عدة من نكاح أو شبهة أو استبراء
 من غصب أو زنا (قوله فلا يتأيد
 تحريمها لانها زوجة) وهل يعد
 الواطئ لانه زنا حينئذ لكنونها
 زوجة الغير أو لا والشيخ في باب
 الزنا ما يدل على أنه يعد قال بعض
 واقتروا الصبي هل يؤبد

من ان العسر من مستحب هو قول ابن وهب وهو موقوف على القول بعدم الفسخ وهو ضعيف
 والمشهور ما هنا من الفسخ قبل البناء لابعده (ص) وصريح خطبة معتدة (ش) يعني أن
 المعتد من وفاة وطلاق رجعي أو ما من مسألة كانت أو كاستبراء أو أمة يحرم التصريح لها في
 العدة بالخطبة والتعريض لها باثر وهذا اذا كانت معتد من غير المطلق وأما ان كانت معتدة
 من مطلقها فانه لا يحرم عليه أن يصريح لها بالخطبة في العدة منه (ص) ومواعدتها (ش) أي
 ويمأجرح ايضا مواعدة المعتدة النكاح بان يتوقف كل من صاحبه أن لا يأخذ غيره ولا انها
 مفاعلة من الجانين فان كان ذلك من أحدهما دون الآخر فركره (ص) كقولها (ش)
 تشبيه لافدة الحكم وهو مصرح بالخطبة عليه ومواعدته وأطلقه فيم الجبر وغيره وهو
 المناسب لاطلاقها (ص) كاستبراء من زنا (ش) يعني أن المستبراء من زمانه وأولى من غيره
 أو من غصب حكمها حكم المعتد من طلاق أو غيره في تحريم التصريح بالخطبة لها في زمن
 الاستبراء وفي تحريم المواعدة لها أو أوليها بالنكاح وبفسد النكاح وبفسخ وتزوجها بعد
 تمام ما هي فيه من عدة أو استبراء اذا يحصل منه طء ولا تلذفان حصل شي منهما فيقول
 (ص) وتأخير مجها هوء (ش) يعني أن المعتد من طلاق غير رجعي أو موت والمستبراء من
 غيره من زنا أو غصب أو طرأت نكاح أو شبهة نكاح في عدتها أو في استبراء لسواء كانت
 هذه المستبراء حاملا أو غير حامل فانه يتأيد تحريمها على والمأهلها الصدق ولا ميراث
 بينهما لانه عقد مجمع على فساد وأما الرجعية فلا يتأيد تحريمها لانها زوجة كائن عليه ان
 القاسم في المدونة وكذا المستبراء من زناه (ص) وان يشبهه (ش) بأؤسية عطف على عقد
 أي وتأخير مجها هوء بنكاح بل وان يشبهه من نكاح كوطأ القلط وأشار بقوله (ولو بعدها)
 الى أن العقد اذا وقع في العدة فلا فرق في الوطء الذي تأديه التحريم بين أن يكون في العدة أو في
 الاستبراء أو بعد العدة أو بعد الاستبراء وبعبارة البالغة راحة لقوله طوء لان المراد به طوء
 نكاح ولا يصح رجوعها لقوله وان يشبهه لأن من وطئ امرأة ليست في عدته معتد أنها
 زوجته فانه لا يتأيد عليه ولو انضم ذلك خطبته ماها في العدة كأشار إليه الشيخ كرم
 الدين (ص) وعقدته فيها (ش) يعني أن مقدمات الجماع من قبلة ومباشرة كالجاء على عقد
 عليها في العدة أو في الاستبراء وموقت المقدمات في العدة أو في الاستبراء فانها تتأيد على فاعلها

(٣٣ - غرضي ثالث) تحريمها كالبالغ (قوله وكذا المستبراء من زناه) فلا يتأيد تحريمه يستبرأ من هذا الماء الفسد
 ويهيمه الأول ان كان بقي منه شيء لانه استبراء طرأ على مثله ثم يعقد عليها ان شاء (قوله وان يشبهه) كان الأولى أن يقول وان
 بائنه لان الاشتباه الالتباس في المحل والشبهة السبب المسوق للاقدام وهذا ليس معه ذلك لان نكاح العدة لاشبهه فيه أي وان
 كان وطوء في العدة اشتباه أعظم (قوله كوطأ القلط) أدخلت الكلف الاكراه كطأ طفي لك الا انك خير بان الاكراه غصب فيكون
 من قبيل الزنا والمراد بالوطء الخلو وتوطأ طرأ على عدم الوطء اه (قوله أو في الاستبراء) أي من زنا أو غصب (قوله لان المراد به طوء
 نكاح) لا يقال فيه انما قبل البالغة صادق على ما بعدها وهذا يتأيد لاننا نقول ما قلته ظاهر غير معتد التصريح بالبالغ عليه فيحصل
 المعنى هذا اذا كان وطأ مستند النكاح بل وان كان مستند الشبهة نكاح فقد نظر الشارع لذلك (قوله أو في الاستبراء) أي من زنا

وأغضب هذا الذي يدل عليه سياق الكلام ومثل ذلك المستبرأ من ملك أو شبه ملك (قوله أي عقدمة النكاح في العدة) ومثل ذلك مقدمة النكاح في الاستبراء من زنا وأغضب (قوله وكذا يقال في مقدمات الملك في عدة النكاح أو شبهته) أي يحرم خالصه إن أمة معتدة من نكاح أو شبهة نكاح استبراء شخص وقيلها في حال عدها ولو لم يطأها فانه يتأدخّر بها أو ما لو قيلها شخص في تلك الحالة أفعلى حال عدها من نكاح أو شبهة نكاح معتقدا أنها أمة وليس ذلك في الحقيقة فلا يتأدب إلا من مقدمات شبهة النكاح كما تقدم (قوله كانت من أي شيء) أي سواء كانت مستبرأة من زنا وأغضب أو ملك أو شبهة ملك فخالصه حينئذ أطوأه مستند الملك أو شبهة ملك على عده من نكاح أو شبهة فهذه أربعة يتأدبها التحريم وبيق ما ناظر أطوأه بملك أو شبهة على استبراء من زنا وأغضب ومثل ذلك استبراء من ملك أو شبهة ملك فهذه ثمانية لا يتأدبها التحريم التي هي مرادة من قول المصنف أو ملك على ملك على ماسا في بيانه فقول الشارح من طلاق زوجها قبل ومنه ما إذا سكنت معتدة من شبهة نكاح (قوله إن أمة مستبرأة فألج) الأولى أن يقصرها على أمة مستبرأة من ملك كما هو المفاد (١٧٠) من المصنف ومثلها مستبرأة من شبهة الملك طرأ عليها عدة من نكاح أو شبهة نكاح

فتأدب التحريم بقول الشارح أو غيرهن من زنا وأغضب الأولى حذفه لتقدمه في قوله وتأدخّر بها أو طه وان شبهة إلى آخر ما تقدم (قوله أو انتقال ملك) معطوف على قوله من زنا وأغضب والمعنى أو غيره من أجل انتقال ملك يبيع أو موت وان لم يقر بها السيد فقصار حاصله أن الأمة المستبرأة من سيدها الواطئ لها بالفعل أو المستبرأة لتكون سيدها أو أمة أو مات ووطئها مستند النكاح أو شبهة نكاح فانه يتأدب التحريم وقد تقدم ما إذا كانت مستبرأة من زنا وأغضب ووطئها مستند النكاح أو شبهة وقولنا فيما تقدم مستبرأة من ملك شامل لما إذا كانت مستبرأة لتكون سيدها ووطئها أول كونها بيعت أو مات السيد (قوله أو شبهة فانه يتأدب الخ) فيه شيء لأنه لا يصح استلاك في

لأن وقعت بعدهما وبعبارة أي عقدمة النكاح في العدة من نكاح أو شبهة أو أمة مقدمات الشبهة في العدة فلا يتأدب بها التحريم قبل معتدة من غير معتقد أنها زوجة فلا يتأدب تحريمها بملك وكذا يقال في مقدمات الملك في عدة النكاح أو شبهته (ص) أو ملك (ش) يعني وكذلك يتأدخّر به الأمة إذا وطئها سيدها أو مستبرأ بملك في عدها من طلاق زوجها أو مومنه فقوله أو ملك معطوف على نكاح المقدور هو خاص بالمعتدة من نكاح أو شبهة وأما المستبرأة فلا يتأدب تحريمها وطه أو ملك كانت من أي شيء وصورة قوله (كعكسه) أن أمة مستبرأة من سيدها أو غيرهن من زنا وأغضب وانتقال ملك يبيع أو موت تزوجها شخص في استبراءها ووطئها شبهة نكاح أو شبهة فانه يتأدخّر بها عدا (ص) لا بعدد أو زنا (ش) هذا يخرج عما قبله والمعنى أن العقد إذا وقع في العدة أو في زمن الاستبراء فصار يقابل الوطء ومقدمته فانه لا يتأدب تحريمها عليه وكذلك لا يتأدب تحريمها عليه إذا زنا بها مرة في عدها أو في استبراءها فانه تزوجها بعد غم ما هي فيه (ص) أو ملك عن ملك (ش) يعني أن الأمة إذا كانت تستبرأ من سيدها أو من غير ما شترها شخص ووطئها بالملك في ذلك الاستبراء فانه لا يتأدب عليه ذلك لأن المقصود من الملك الخيمة دون الوطء فضعف الوطء فيه ومثل الوطء في الملك شبهة الملك (ص) أو ميتة قبل زوج (ش) يعني أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً ثم تزوجها في عدها ووطئها فيها فانه لا يتأدب تحريمها عليه بذلك لأن منعه منها كان لأجل العدة بل حتى تسكن زوجها غيره ولأن الماعز أو إناث ووطئها في عدها من زوج بعده تأدب تحريمها كإفادته التفرقة في كلامه وأشار بقوله (كأحرم) إلى أن الوطء المحرم لا يؤدب التحريم على فاعله كقبح أو غير أو بلاوي أو خامسة أو جوع بين محرمتي الجمع بنكاح أو ملك فقصوه محرر بنضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المقترحة ليتناول ما هو أعظم مما يتناولوه من ضبطه بنضم الميم وسكون الحاء أو كسر الراء

حيز قوله تزوجها شخص الخ (قوله إن المقدار إذا وقع في العدة) أي من نكاح أو شبهة وقوله أو في زمن الاستبراء أي كان مخصوص الاستبراء من زنا وأغضب أو ملك أو شبهة ملك فهذه صورتان في طرق العقد نقط (قوله إذا زنا بها مرة في عدها) لافرق في تلك العدة بين أن تكون عدة نكاح أو شبهة وقوله أو في استبراء لافرق في ذلك بين أن تكون من زنا وأغضب أو ملك أو شبهة ملك (قوله أو ملك) أي لاوطء أو ملك ومثله شبهة الملك كما قال الشارح آخر أو قوله عن ملك أي طرأ على استبراء ناشئ عن ملك ومثله زنا وأغضب أو شبهة ملك وقوله من سيدها أي ووطئها بالجملة كالأمة المبيعة أو التي مات سيدها عنها (قوله أو من غيره) وهو شبهة الملك والزنا والغضب فجعل ذلك ثمان صور وبيانه أنها مستبرأة من ملك أو شبهة ملك أو زنا وأغضب أو طرأ ماوطء مستند ملك أو شبهة ملك والحاصل أن صوراً لا بعدد أو زنا انتاعشر بصور ما عدا غير مسائل المقدمات ست وثلاثون صورة يباينها أن المرأاً أمة معتدة من نكاح أو شبهة نكاح أو مستبرأة من زنا وأغضب أو ملك أو شبهة ملك والطرأ كذلك ستة وستة وثلاثين فتأدب التحريم في طرق ووطء بنكاح أو شبهة في واحد من الستة فهذه ثمان عشر وكذا في طرق ووطء ملك أو شبهة طرأ على عدة نكاح أو شبهة نكاح فهذه أربعة انضم للثاني عشر تكون الجاهة ستة عشر وما عداها لا يتأدب وكلها تؤخذ من المصنف تصرفاً يحاول قياساً كاتنين بمخارفرنا (قوله ليتناول ما هو أعظم)

أَيُؤْتِلُهَا لِمَنْ أَوْ قَسْدًا أَوْ عَلَى زَوْجِهَا أَوْ قَطْعًا لَهَا زَوْجُهَا أَمْ تَزَوُّجُهَا بِالْمَقْدَمِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ تَقْضَاهُ عَدَّتْ قَهْرًا لَا تَبْدَحُ بِهَا عَمَّا عَدَّتْ وَتَلِكُ
لَا نَافِيَ أَنْ تَنْكَاحَهُ بَيْعُهَا قَبْلَ الْبَيْعِ بَعْدَهُ (قوله في عَدَّتْهَا لِنِكَاحِ) أَيُ أَوْشِبَتْهُ أَوْ الْمُسْتَرَامَةُ مَطْلَعًا وَبَسْتَنِي مِنَ الْعِدَّةِ عَدَّةُ الْمَرْأَةِ
الْمَطْلُوعَةِ طَلَا رَجْعًا فَجَعَلَ التَّرَبُّصَ أَجْمَاعًا ثُمَّ جَوَّزَ فِي غَيْرِهَا فِي حَقِّ مَنِ عَزَّيْنِ التَّصْرِيعَ وَالتَّرَبُّصَ وَأَمَّا عَدَّةُ نَوَاحِيهَا (قوله
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ كَثِيرًا) أَيُ حَبَّتْ أَيْ الْكَافُ (قوله فَهُوَ حَقِيقَةٌ أَبَدًا) فَقَوْلُهُ كَثِيرًا رَاغِبٌ اسْتَعْمَلَ فِي حَقِيقَتِهِ وَهُوَ مَيُوتُ الرِّجَالُ هَلَا الْأَنْ
غُرْسُهُ الْتَوَارِعُ لِكُنُودِهِ تَزَوُّجُهَا (قوله بِلَا زَمَانٍ) أَيُ بِاسْمِ لَزَامَةٍ هَذَا عَلَى طَرَفَةِ السَّكَاكِ وَأَمَّا عَلَى طَرَفَةِ الْقَرْوِ بَنِي فَهِيَ اسْتِعْمَالُ
اسْمِ الْزَمُومِ فِي الْإِزْمَامِ وَأَسْمِ الْزَمُومِ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْإِزْمَامِ مَعَ الْقَرْوَةِ الَّتِي لَيْسَتْ عَانِفَةً (قوله كَقَوْلِنَا فِي شُعَاعَةِ الْخَلِّ) فَطُولُ الْقَامَةِ
يُزَمُّهُ طُولُ حَائِلِ السِّفِّ وَالْكَرْمُ يَزَمُّهُ كَثَرَةُ الرَّمَادِ فَدَعَوْنِي بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ عَنِ الْزَمُومِ بِاسْمِ الْإِزْمَامِ وَذَا عَلِمْتُ ذَلِكَ فَلَمْ أَنْسِبْ أَنْ
يَقُولَ كَقَوْلِنَا فِي وَصْفِ الْفَخْصِ بِالْعُلُولِ (قوله حَائِلِ السِّفِّ) أَيُ الْخَطِيبُ الَّتِي يَحْمِلُ بِهَا السِّفِّ (قوله بِخِلَافِ مَا جَاءَهُ النُّفْقَةُ عَلَيْهِمْ)
أَيُ فَلْيَجُوزْ (قوله لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ) وَلَوْ كَانَ الْمُسَاعِفُ مِنْهَا الْإِشْرَاطُ أَوْ عَرَفَ ذِكْرَ الشَّمْسِ الْخَفِيفِ عَنِ الْبَيَانِ أَنَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُنَافَعُ
مِنْهُ فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهَا رَجَعَ عَمَّا عَاطَاهُ لَانِ الْبَيَانُ أَعْطَى لِأَجْلِ مَا لَمْ يَمْنَعْ أَهْ وَلَعَلَّ ذَلِكَ كَلَامُ الْإِشْرَاطِ أَوْ عَرَفَ وَكُلُّ ذَلِكَ قَبْلَ الْعَقْدِ فَإِنْ
أَهْدَى وَأَوْتَقَى بَعْدَ الْعَقْدِ مُطْلَقٌ قَبْلَ الْبَيَانِ هَلْ كَذَلِكَ لِتَعْلِيلِ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا أَهْ مِنْ شَرْحِ عِبِّ فَلَا عَلِمْتُ ذَلِكَ فَاعْلَمْ دِمَا فَرَرَهُ
شَارِحُنَا وَكَلَامُ الْبَيَانِ مُعْضِفٌ بِمَا فَرَرَهُ مِنْ حَقِيقَةِ السَّلْوِيِّ رَجَعَهُ اللَّهُ (قوله ١٧١) وَتَقْوِضُ الْوَلِيَّ وَأَوَّلَى الزَّوْجِ (قوله لِفَضْلٍ)

أه لا يعني أن الطرق ثلاث فحينئذ كان ما قلناه صحيح منقولاً وبعدهما الجزولي حيث حكم بالجوهرية الاستشارة (قوله التي تسوء) وصحبت عيوب الإنسان مساوية لأن ذكرها يسوفاً فيما يدل من الهبة والمساوي جميعاً مستغنية عن قبض البسرة وأصلها مسوغة على وزن مفعلة بفتح الميم والعين ولهذا زادوا في الجمع فتقول المساوي لكما استعمل الجمع مخففاً (قوله ولا يقتصر على ذكر مساوي الرجل) أي خلافاً للشارح في الصغرة فإنه خصه بمساوي الزوج دون الزوجة (قوله انظر مرشحنا الكبير الخ) هذا الجملة يجمعها قول القائل تظلم واستغث واستغث وحدد * وعرف ببدعة فسق الجاهل

فقوله تظلم يشمل غيبة الظالمين

تظلمه عند حاله كم ذكره هاني برجوز والهاو المكاس وحسنه يشمل خطبة التناكح والمشاورة في الشركة والمراقبة في السفر ومجاورة داراً وبستاناً ونحوه مبدئاً به وقوله وعرف يشمل التعريف باسم غير جنس كالإخراج ونحوه والتعبر به عند حاله كم والرواة ومن سأل

الحاكم عن حاله وبدعة يشمل الظاهرة التي يدعيها والباطنية التي يلقبها بالنظر به أه انما ذلك ظهر لك أن الشارح سكت عن ثلاث استغث واستغث وفسق الجاهل وعليها يكون عد قوله والتعبر به عند حاله كم والرواة واحداً والبدعة بشيئين أحدهما

ومجاورة دار أو بستان أو نحو واحد ولا يعني أن قوله وحسنه هاني برجوز يرجع لتفسيره واستغث فلا حاجة لخصوله لما تحت تظلم وذلك

لأن دخوله لما تحت تظلم بوجوب الاستغناء عن قوله واستغث على أن ذكره هاني برجوز والهاو المكاس تحت حاله كم وأيضاً المكاس داخل في قوله غيبة الظالم والخاص أن الشارح أدخل تحت قوله تظلم أموراً أربعة قد علمت ما فيها من التداخل ولو جعلها سبعة كافي النظم وإن كان يدخل تحت البعض متعدد كان أحسن فندير

(قوله مخافة أن لا يحصل ما وعد به الخ) الظاهر التعليل بخلافه وذلك لأن الشارع علم ما منع النكاح في العدة والخطبة فيها والمواعدة من الجانبين علم أن القصد للتابع من ذلك النكاح من فعله وفعله أسبابه ولما كانت العدة من أحد هما سابقا بالجملة وليس فيها تبع من كل وجه حكم بالكرهية فقط دون الحرمة (قوله فانه يستحب له أن يفارقها) فان انقضى بها للعدتها انقسام المراتب الزانية المبيحة فربما تغير لصدقها على زوجها ليعتد به في تزويجها أو غيرها (قوله ثبت بالنية) أي بأربعة شهود يرون للزوج في المحلة حدثت أو لا وظاهر العبارة حدثت أو لا وفي كلامه صواب ما يفيد أنها اذا حدثت أو لا لا يكره تزويجها أي لان الحد جابر وذكر أيضا ما قد يقال انما اذا ثبت ولم يتحدد بحرم تزويجها إلا في نفسه اقرارا على المعصية وقال ثانيا من جواز تزويجها بالزانية أن يكون ذلك من غير استبراء فلا يبقى ما ينافي به من وجوب استبراء الزانية عند ابدان تزويجها كالأدوية وجوب نكاحها ثلاث حضن ان كانت حرة وحبوسة أن كانت أمة فتدبر (قوله بعدها) متعلق بتزويج (قوله فانه يستحب له فراقها) ظاهر العبارة أنه يتعذر به الاستصحاب من بين الأولين دليل العرض الثاني اذا (١٧٣) عرض وأبى يستحب له فراقها أي يطلقها وما غاد النقل انما هو الاستصحاب

عقد من أحد هما (ش) تقدم اذا وعد كل واحد من الزوجين صاحبه بالنكاح اضرارها لانها مفاعلة لمن الجانبين وما اذا وعد أحدهما صاحبه دون أن يعد الآخر فذلك مكر ومخافة أن لا يحصل ما وعد به فتكون من باب اخلاف الوعد (ص) وتزويج زانية (ش) يعني أنه يكره للرجل أن يتزوج المرأة المتاهرة بالزنا فان تزويجها فانه يستحب له أن يفارقها والمراد بالزانية من شأنها ذلك بان يعرف ذلك منها ثبت بالنية أم لا وأما من تكلم فيها وليس شأنها ذلك فلا كراهة (ص) أو مصرح لها بعدها (ش) أي وبما هو مكره وأن يتزوج الرجل المرأة التي صرح لها بالخطبة أي أو واعدها في العدة ثم تزويجها بعدها بنكاح ما ذكر من الزانية والصريح لها بالخطبة في العدة اذا تزوجها بعدها لولا الإشارة بقوله (وتدبر فراقها) أي فراق ما ذكر من الزانية والصريح لها في العدة (ص) وعرض ركة تغير عليه (ش) يعني أنه يستحب لمن عقد على امرأة كاستفساره أن يعرضها عليه فان طلقه وسامحها منها فلا كلام ولا إشكال فانه يستحب له فراقها الضمير في قوله عليه راجع للغير الذي كانت ركة اليه وهذا مبنى على القول بعدم الضمير وهو ضعيف والمذهب ما مر من أنه يفسخ ان لم ين (ص) وركته أولى وصدق ويجعل وصيفة (ش) يشترط في أن النكاح أركان خمسة منها الأولى فلا يصح نكاح بدونه ومنها الصدق فلا يصح نكاح بغيره صدق لكن لا يشترط ذكره عند عقد النكاح بل هو ازكاح التعريض فله عقد بلا ذكره فراقا وتراضيا على إسقاطه واشترطا إسقاطه أصلا فان النكاح لا يصح كإبائ في عقد قوله أو بإسقاطه ومنها المحل أي ما تقوم به الحقيقة وهي لا تقوم إلا من الزوج والزوجة الغاليين من الموانع الشرعية كالإحرام والمرض وغير ذلك المحل من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا بالاعتقاد ومنها الصيغة الصادقة من الأولى ومن الزوج أمن وكيلهما الدالة على انعقاد النكاح ابن الحاجب هي لفظ يدل على

قول الخطيب الظاهر أن الزوج والزوجة تركان لان حقيقة النكاح انما هو جلبها والولى والصيغة شرطان التامد أي ختم وجههما من ذات النكاح وأما الصدق والشهود فلا يبق عدهما من الأركان ولا من الشروط لوجود النكاح بدونهما لان المضرا ساقط الصدق والشهود بلا شهود اه فريد عليه ان حقيقة النكاح العقدان خصوص ولا يتصل الا بالصيغة كما أنه لا يتصل بالابراز والزوجين حيث انهما يحصلان لا من حيث انهما متقومان لحقيقته (قوله فلا يصح نكاح الخ) بمعنى أنه لا يصح النكاح مع إسقاطه (قوله فلا يصح) التفرع بجماع الشرطية أيضا وكذا يقال فيما بعده (قوله فان تراضيا على إسقاطه) أي بدون اشتراط وقوله واشترطا إسقاطه الظاهر أن الشرطية لا تغفل إلا من أحدهما على الآخر (قوله أي ما تقوم به الحقيقة) من قيام الصفة بالموصوف لان قيام الكل بالجزء (قوله لا تقوم) أي لا تحصل من قيام الكل بأجزائه لكن يتأخر قوله لان المحل الخ وذلك لان صوابه العقد وكذا قال لان العقد من الأمور النسبية ومن المعام أن التعدد في الاعراض في حقيقتها (قوله لان المحل من الأمور الخ) لا يفيق أنه تعليل لقوله وهي لا تقوم إلا من الختم فنقول كذا في نسخة أي لفظ المحل وصوابه لان العقد من الأمور النسبية (قوله الدالة على انعقاد النكاح) هذا يفيد أن الصيغة ليست من أركان النكاح فالكل لا يصح شكل ولو أرادوا بالركن ما كانوا يتوقف عليه الحقيقة لكن أحسن

(قوله كأنكمت الخ) فان قلت أنكمت خبر عن شيء وقع في الماضي وكلامنا لفظ بنفعه النكاح في المستقبل فالجواب أن المراد بهذه الصيغة الاشبه وان دللت على الاخبار عن الماضي والاشبه بسبيل وقوع صدقته كقول الحاكم حكمت انتهى (قوله وملكت وبعت) لا يخفى أنهم مامن محل التردد عند المصنف (قوله وكنك وبعت بنسبة صدق) هذا بصدق أن ملكك وبعت لا يتوقف على تسمية الصداق ولعل الفرقين الهبة والبيع أن المتبادر من الهبة هبة غير الثواب بخلاف البيع فإن شأنه المعاوضة وان لم يصرح به بخلاف الهبة فلما كانت ليست في مقابل عوض باعتبار ما قلنا اشتراط ذكر الصداق فنذكر هذا وقد ذكر عرج أن من موضع التردد ملكك وبعت ذكرهم أم لا وأما هبت مع ذكر المهر فليست من موضع التردد كذا تصدقت ونحوه وهو مشكل مع هذا الكلام (قوله الصيغة تحصل بوجد الخ) فيه أن هذا بصدق أن الهبة والبيع وان شئت قلت أو لا فالناس لبقوله الهبة تفسيره أن يقول الصيغة تفسر بأنكمت (قوله أو بقاء التصوير) اعترض على التصديق بقاء التصوير وكفى الاستقصاء بأن ما لا يعرف غيراته لا يخفى أن التفسير به والتصور به مرجعهما إلى شيء واحد وظاهر عباراتهم نافية فتدبر (قوله لا تفي هبة المراءنة في الخ) فيه نظر بل الأولى هو الواجب أيضا لأن قول المصنف ونسخ وان هبت بنفسها ضبط (١٧٣)

وهبتا مع عدم ذكر الصداق لا يخفى ظاهره اتفاقا مع أن فيه خلافا (قوله ولنوعها الخ) لا يخفى أنه لا يظهر فرق بين هبت وتصدقت عند تسمية الصداق فواجبه القول بالبقاء تصدقت دون هبت (قوله قولان القصار) اعلم أن ابن القصار لا يشترط ذكر الصداق لافي الهبة ولا في الصدقة (قوله ونظير من كلام المؤلف تجميع قول ابن رشد) أي بأنه لا يتعديده إلا أنك خبر بأنه إذا دخل في موضع التردد لم يكن المصنف حاكما بالعائنه جرما كما قد يشاد من كلامه (قوله وسواء ذكرهم أم لا) يقال أي فرق بين لفظ تصدقت بنعقد على هذا القول وإن لم يذكرهم بها بخلاف هبت لا بد فيه من ذكرهم

التأيد مدحا لحياة كأنكمت وملكت وبعت وكذلك هبت بنسبة صدق اه وقدم المؤلف الكلام على الصيغة لفظه الكلام عليها فقال (بأنكمت وزوجت) الهبة تفسريه كأن تأثلا قاله ما الصيغة فقال الصيغة تحصل وتوجد بأنكمت الخ أو بقاء التصوير أي والصيغة مصورة بأنكمت الخ (ص) وبصداق هبت (ش) أي بنعقد النكاح إذا وقع بلفظ الهبة من ولي المراءنة تسمية الصداق وانما قلنا من الولي لأن في هبة المراءنة نفسها خلافا سائق في فصل الصداق عند قوله ونسخ ان هبت بنفسها قبل الدخول ومفهوم قوله بصدق أن هبتا مع عدم ذكر الصداق لا يخفى ولا يتعدي ابن عرفة وفي كون لفظ الصدقة كالهبة ونحوها قول ابن القصار وابن رشد قال بعض ونظير من كلام المؤلف تجميع قول ابن رشد لاقتصاده على لفظ الهبة وأدخل ما عداها في التردد بقوله (ص) وهل كل لفظ يقتضي القيام بالحياة كبت ترد (ش) أي وهل مثل أنكمت وزوجت كل لفظ يقتضي البقاء مدحا لحياة كصكبت وتصدقت وملكت وأعطيت وأبعت وأحلت وأطلقت وسواء ذكر مهور أم لا ولا يتعدي بقاء عدا أنكمت وزوجت كما عند ابن رشد والاول قول الأكثر وإلى طريقة الأكثر وابن رشد أشار بالتردد وأخرج ما لا يقتضي التأيد كما وصفت لأخلاقه وهبت لاقتضائه التوثيق وأبعت وأعمرت لاقتضائهما التوثيق ولا مدخل لفظ الوقف والحبس والاعمار في ذلك فله ابن فرعون فلا بد من إخراجهما من كلام المؤلف ولعل قول المؤلف كبت إشارة إلى إخراج ما (ص) وكصقلت (ش) أشار بهذا إلى الصيغة الصادرة من الزوج بعد قول ولي المراءنة أنكمتك أوزوجتكم وما أشبه ذلك فيقول الزوج قبلت أو رزيت أو أخرت وما أشبه ذلك وهذا مدخل الكاف وفي إقصاءه على قبلت دلالة على أنه لا يحتاج زيادة

ما تقدمه ما هذا الاخص التقليد (قوله ما عدا أنكمت وزوجت) أي وما عدا هبت بنسبة صدق وقد علمت من تقرر بالشرح أن لفظ أحلت وملكت وبعت مساوية لفظ تصدقت ولج تقرر آخر تبعه عيب فقال وحاصل ما ذكرنا أن وقوعه بنفس لفظ النكاح والترديد مع ما تصرف منهم ما على ثلاثة أقسام قسم لا يتعدي ولو في النكاح واقرن بلفظ الصداق وهو لفظ الوقف والحبس والعمرى والأجارة والارهن والعامة والوصية وقسم يتعديها إذا اقترنت بلفظ الصداق وهو لفظ الهبة والصدقة والعطية ونحوها كالخصة وتسمية الصداق تضمن إرادة النكاح بما قرنها وقسم فيه التردد وهو لفظ الهبة والصدقة وما معها من قسم ذلك الصداق وقسمه النكاح وكذا لفظ الإباحة والاحلال والاطلاق والبيع والتعليق ونحوها إذا قصد بها النكاح أو شيء معها الصداق انتهى وهذه تفرقة لم يظهر وجهها في السك وان أقر بعض شيوخنا (قوله والى طريقة الخ) والراجع عدم الانعقاد (قوله لا خلافة) أي لأن الوصية غير لازمة لأن الوصي أن يرجع في وصيته (قوله ولا مدخل لفظ الوقف) لا يخفى أن هذا الحل بصدق أن لفظ الوقف والحبس والأعمار لا يؤولهم انعقاد النكاح بمختلف هبت وما عداها وان لم يتعدي لكن يتوهم الاعتقاد بأن حجه ولا يظهر فرق أصلا فلا يقال وكذا لفظ الوقف والحبس ونحو ذلك كان أحسن

(قوله وقرن الكاف) وذلك لانهم لو كانت التشبيه لم تكن مقترنة بالواو والفرق بين كافي التمثيل وكاف التشبيه أن كافي التمثيل تدخل
 الافراد وكاف التشبيه لا تدخل شيئا وحيث ان الكاف التمثيل في العارية تحذف والتقدير وصيغة الزوج مثل قبلت (قوله على أنها
 للتمثيل) أي محذوف والتقدير والصيغة العارية مثل قبلت ثم رد على ذلك قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمقوسا وأجوابا أن الواو في
 المعنى داخل على الجمله أي وجعلناكم أمقوسا وأجوابا جعلت قبلتكم خسر القيسل أو عدولا كما جعلت قبلتكم متوسطة بين المشرق والمغرب
 وما هنا لم تكن داخل على الجمله بخلاف ما هنا قبل قد قال أيضا أنها في الحقيقة داخل على محذوف كما ظهر مما قررنا لأن المعنى
 والصيغة العارية مثل قبلت (قوله وروحي فيفعل) لما لم يكن تقديم الإيجاب على القبول شرط بل مندو بما فقط ذكر انعقاده بتقديم
 القبول على الإيجاب وقوله فيفعل بأن يقول رب وحيث أو فعلت فلذا يرى لفظ الانكاح أو التزويج من الولي أو الزوج فيكني أن يحسبه
 الآخر بمبادل على القبول دون اشتراط صيغة معينة وخالفه لمعنا لفظ الانكاح والتزويج غير مغفر وأشعر انما له قاله
 باشتراط القبول بين الإيجاب والقبول وصريحه في القوانين ولا يضر التفريق اليسير وتقدم أنه بالخطبة لا يضر (قوله بخلاف البيع
 الخ) لا يخفى أنه لا يظهر فرق وذلك لأن التصور يختلف أن لو قال في البيع بعني هذا السلعة بعشرة فقال البائع بعثكمها كان البيع بازم
 وهذا انظر وقوله وروحي فيفعل ولو قال (١٧٤) الرجل لا تزنيكم أي بأى شيء أصدقت ابتكث فقال له الولي بعمارة فقال

الزوج أخذت بها فلما ظهرا أنه لا بازم
 الاب لأنه لو وجد أنكحت ولا
 زوجت ولا دعت فتدبر وهو نظير
 قول المشتري لمن أوقف سلعة في
 السوق وقال له يكمي نعم قال في
 التوضيح ماضيه لكن ذكر بعض
 المتأخرين أنه اختلف إذا قال
 تزوجني ولست أو تبعني سلعتك
 فقال قد بعثت من فلان أو زوجتها
 على أربعة أقوال بازم ولا بازم
 والفرق بين أن يدعى ذلك بأمر
 متقدم أم لا يدعيه الآخر
 اللفظ والفرق فيسلم في النكاح
 لا البيع انتهى (قوله من بعد)
 بكسر الجيم وهذا هو المعتمد ولو
 قامت قرينة على إرادة الهزل
 من الجانبين وكذا الطلاق والعق

نكاحها وهو كذلك وقرن الكاف بالواو يدل على أنها التمثيل لا التشبيه خلافا لما شراح (ص)
 وروحي فيفعل (ش) يشير بهذا إلى أنه لا يشترط الترتيب في صيغة النكاح بمعنى أنه لا يشترط
 أن يكون كلام الزوج بعد كلام ولي المرأة بل إذا بدأ الزوج فقال لولي المرأة زوجي ولست بكذا
 فيقول الولي تزوجتكها به فإن النكاح يقع بذلك كبيع فلا حاجة لزوج بعد ذلك أو ولي المرأة
 لا أرضى لم يقدم وزمه النكاح واليه أشار بقوله (ولزم أن لم يرض) أي وإن لم يرض أحدهما
 على المشهور بأن قال عقب فعلت أو زوجت لا أرضى بخلاف البيع إذا وقف الرجل بسلعته
 في السوق البيع فقال له المشتري يكمي فقال البائع عي بما عي فقال المشتري أخذتها فقال
 البائع لا أرضى أنه يخلف ما أراد البيع وأخذ سلعته والفرق أن النكاح من بعد محذوف
 البيع ولأن العادة تجارية بمعاوضة السلع وإيقافها للبيع في الأسواق فناسب أن لا يزم ذلك
 في البيع إذا حلف لاحتمال أن يكون قصد معرفة الأيمان ولا كذلك النكاح كما في ح (ص)
 وجبر المالك أمه وعبد بلا اضطرار (ش) لما قدم أن كان النكاح وقدم الكلام على الصيغة
 أخذ لأن يتكلم على الولي وهو ضرر بان غير مجبر وسباني ويجبر وهو المالك المسلم في أمته
 وعبد وسواء كان هذا المالك ذكرا أو أنثى لكن الاتي وكل من يعقد كما في عند قوله
 ووكلت مالكة ثم بعد المالك لا في ابنته البكر والتي ثبت قبل بلوغها وقدم المالك على
 الاب لأنه أقوى منه في التصرف لأن المالك يجبر الصغيرة والبكر والتي ثبت قبل بلوغها وقدم المالك على
 وغيرهما قاله كروالاتي لانهم ما مل من أمواله فله أن يعطيه ماله بأي وجه شاء ثم الوصي

والزوجة واختلف في تمكنه منهما ثم اقرار على نفسه بعدم قصد النكاح حين الهزل فقبل يمكن منها ولا يضره بشرطه
 أنكاره وهو ما ذكره أبو عمران وهو الموافق لما يأتي من قول المؤلف وليس أنكار الزوج طلاقا وقيل لا يمكن وبزعمه نصف الصداق
 (قوله ولأن العادة تجارية بمعاوضة السلع) أي يعرضها للبيع كما أقام المصباح فقوله الشارح وإيقافها عطف تفسير (أقول) فإذا
 علمت ذلك فنقول هذا التعليل أغنا عن لزوم لا عدمه فكيف يقول الشارح فناسب أن لا يزم ذلك في البيع بل المتسببة الزوم
 (قوله لاحتمال الخ) أي لو كان قصد ما يعطى في السوق أي وليس قصد البيع ولا يخفى أن هذا استند كما أثرنا على قوله وإيقافها
 البيع فلا حسن ما فيهم من قوة وقرن بينهما لأن قياس مقاصد في اختيار السلع في الأسواق من غير إرادة بيع بخلاف النكاح
 فتدبر (قوله لاحتمال أن يكون قصد معرفة الأيمان) أي قصد معرفة ما يعطى فبما الأيمان لأنه قصد نفس البيع (قوله وهو
 المالك) أي المالك لا من نفسه ولا قول غيره يستلحق المالك الصداق لأنون في التجارة تصح رقيقته (قوله كذا أو أنثى) فيه
 إشارة إلى أن آل في المالك لا استغراق وهذا إذا كان أرق في لاشأته فيه ولا تبعض وسباني التبعض والفصل في ذي الشائبة
 وهذا كله إذا كان رقيقه ورقيق محجور ممن يحبه وصغير ومذروأ ومقومه على لأجل ما لم يرض السيد أو يقرب الأجل ويخرج
 إلى المكاتب غلبت به جبر رقيقه

(قوله اذالم يقصد بذلك) الاولى حذف القصد ويقول اذالم يحصل اضارهما لقصد ادم لا (قوله وهو عدم جبر) تفسير العكس ولا يخفى ان المعنى لا يظهر لان التقدير لا عدم جبر السيد مع الاضرار (قوله أى لا عكس هذا الفرض) هذا التفسير ينافي مقتضى العطف على الثالث (قوله وهو ان العبد والامة) يتبادر منه أنه تفسير العكس ولا يظهر بل هو تفسير لعدم العكس فالحق انهم عطف الجمل والمعنى لا عكس هذا الفرض وعكسه هو جبر العبد والامة السيد والمعنى لا عكس هذا الفرض يصح (قوله أو التكليف) معطوف على منع والتقدير اذا كان فيه التكليف به أى يمنع حق واجب والمناس أن يحذف نفسه (قوله والشارح) أى في قوله وبني أن يشيد اذ اقصا السيد بذلك المصلحة ولم يقصد الضرر وأما اذ اقصا الضرر أمر بالبيع أو التزويج (قوله أى ولا يجبر مالك الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وأما لك بعض معطوف على ما تقدم من عطف الجمل (١٧٥) فعلى ما قلنا سابقا يكون معطوفا على قوله لا عكس والتقدير لا عكس ما تقدم

بشرطه الا في فالسيد ان يجبر أمته وعبداه على التزويج اذالم يقصد بذلك اضرارهما اما ان قصد بذلك الاضرار فلا يجوز له جبرهما على النكاح كما اذا زوج أحدهما بذى عاقل كإدام و برص وما أشبه ذلك (ص) لا عكسه (ش) وهو عدم جبر السيد مع الاضرار اذ عكس الجبر عدم الجبر وعكس عدم الاضرار الاضرار وبعبارة عطف على الثالث أى لا عكس هذا الفرض وهو أن العبد والامة لا يجبران الثالث ولو قصد السيد منع النكاح اضرارهما وهذا هو حقيقة العكس ولا يؤمر بالبيع أو التزويج لان الضرر انما يجلب رفعه اذا كان فيه منع حق واجب أو التكليف به والحق لهما في النكاح والشارح ينبع التوضيح وفيه نظر (ص) ولا مالك بعض (ش) أى ولا يجبر مالك بعض لكن لو تزوج الذكركم غير اذنه فإنه الردولة الاجازة سواء كان مشتركاين أو اثنين أو بعضهما وبعضه ملكا وأما ان كان المزوج أنى فيختم رد النكاح والمآ التصدير أشار بقوله (وله والولاية والرد) أى حيث كان المزوج ذكرا ولا يخفى أن الرد ليس قسما للولاية بل قسم منها وقسمها الآخر الاجازة ولما أفهم كلام المؤلف عدم جبر البعض ذكرا أو أنى وهو بعض من فيه شائبة حرية استعرد الكلام على بقية ذوى الشائبة بقوله (ص) واختاروا لأنى بشائبة ومكاتب يضاف مدبر ومعتق لأجل ان لم يرع السيد ومعتق لأجل (ش) يعنى أن الذى اختار من عند نفسه أن السيد لا يجبر من الاث الاتى الى فيها شائبة حرية كدبرة ومكاتب ومعتقة لأجل وأمومة ولدان حق السيد انما هو فيما قبل الحرية والحق له فيما بعد ما عقدت كاحب بيع لما يكون من الاستمتاع الآن وبعد العتق وما بعد العتق لاحق له فيه وليس له من قبل ذلك العقد اذا صرن للحرية ولا يجبر من الذكور من لا يتزوج ما لمن مكاتب ومعتق كما مر بخلاف المدبر ان لم يرع السيد من ما عتق وأعتق لأجل ان لم يقرب لأجل فإن مرض السيد في المدبر أو قرب لأجل في المعتق لأجل فلا يجبرهما لعدم ملكة تزاع ما لم يحدثنه بنى على المؤلف شرط بغير المدبر والمعتق لأجل صرح به النسخ من جهة اختياره وهو أن لا يجبر عليه ما من الصادق ما يضر به ما في المطالبة اذا اعتقا ولعله استغنى عنه المؤلف بقوله سابقا الاضرار لحصول الاضرارها وأما الخدمة فلا تزوج الا برضاها ورضاهن له الخدمة ان كان من جهة

(قوله ولا أنى) بالرفع معطوف على مالك أى مالك البعض فلا يجبر ولا أنى بشائبة ومكاتب فلا جبرهما بصرف أنى وما عطف عليه الحر أى بالعطف على المضاف اليه أى ولا مالك أنى (قوله ومكاتب) أى ذكر وأما المكاتبه فهى داخل في قوله ولا أنى بشائبة هذا والذي يجب بالفتوى انه ليس له جبر أم الولد والمكاتبه وله جبر المدرة والمعتقة لأجل ما لم يرع السيد يقرب لأجل ويغتم رد نكاح أم ولد بنزويجها جبراً أو زوجها غيره بغير اذنه على المذهب كذا في عب وهو ضعيف والمعتد أنه جبر أم الولد مع الكراهة (قوله) ويقرب لأجل) في حد قرب لأجل بالاشهر أو الشهر فلان مالك وأصبحت طاه ان عرفه وهو يقتضى تزوج الاول لعز ومالك ولتقدمه (قوله يعنى أن الذى الخ) فيه إشارة لاعتراض على المصنف وأنه كان الاولى أن يقول واختار (قوله لأن حق السيد الخ) ينبى بمقتضى نكاح كل أنى بشائبة زوجة أو تزوجت ولو أجاز سيد ما له الخيار في الذكرا كالتقدم شائبة البعض اذ لا فرق بين شائبة وشائبة انتهى قد علمت ما تقدم من الكلام في شائبة البعض

(قوله أي أن مرتبة) أي في الجبر وليس مرادها أنه بعد الملاك في الولاية الأب لا ليس المذهب بل الابن بل المالك ثم ابنه ثم الابن
غير الجبر ثم هنا الترتيب الرتبى (قوله ما لم يكن له ولي فالجبر الخ) ومن المعلوم أنه لا يكون له ولي إلا نفسه (قوله فيجبري الخ) في العادة
تتقدم وتأخر والاصل فيجبري في جبره بانتبه على النكاح على الخلاف عند ما ذكرنا (قوله وتنتظر اتفاقية من تنق) حيث كانت ثبائتها
(قوله لأنها لم تعسفت) من باب ضرب (قوله وهل سنها ثلاثون) بيان للبداهة ومنها لا حجة وقد وجدته خلافاً لغيره فإنه جعله بياناً
لأنها (قوله وأنها الستين) أي قبل من الواحد والخمسين وقبل من الثاني والخمسين وهكذا (قوله تنسب) قال في الشامل وله تزويجها
لمن هو دونها قدراً وأما لا بد من مهر المثل وبضرير وقيح منظر وفي التوضيح ولا تزويجها أربع دياراً وان كان صدقاً مثلها ألفاً
ولا كلام لها ولا غيرها قال في المدونة (١٧٦) ولا يجوز للسلطان ولا لأحد من الأولاد أن يزوجه أباً قبل من صدقاً مثلها وينبغي

الحرية والاكتفى رضاعاً له الخدعة (ص) ثم أب (ش) ثم هنا الترتيب الرتبى أي أن مرتبة
الأب متأخرة عن مرتبة السيد عند علمه وأما مع وجوده فلا كلام لأب وقوله ثم أب عالم
بكنه له ولي فالجبر حيث نكح له فإن لم يكن له ولي فيجبري على الخلاف في جبره بانتبه على النكاح
المشأ إليه بقوة قيام باقي وقصر فقبل الجبر محمول على الإجازة عند ما ذكرنا لأن القاسم كذا
ينبغي كما أشاره (هـ) في شرحه (ص) وجبر الجنونة (ش) يعني أن الأب يجبره بانتبه الجنونة
بالفقه ولو كانت ثيباً وكذلك الحائض (ص) أي يجبرها الجنونة بالفقه إذا لم يكن هناك أب وتنتظر
أخفاً من تنق لتأذن وقوله وجبر الجنونة ولو كان لها ولد (ص) والبركر (ش) يعني أن الأب له
جبره بانتبه البركر الصغيرة اتفاقاً وأخبارها إذا بلغت على المشهور والبالغ غير العائسة بل (ولو)
كانت (عائسة) على المشهور وقيل ليس لجبرها كما عند ابن وهب لأنها لم تعسفت صارت
كالكاتب ومنها خلاف هل العلة البركة وهي موجودة أو الجهل يصلح النساء وهي مفقودة
والعائس هي من طالت فأتمها عند أهلها وعرفت مصالح نفسها ولم تنزوج وهل سنها
ثلاثون أو ثلثون وثلاثون أو خمسة وثلاثون أو أربعون أو ثمانون أو تسعون أو مائة
لستين أقوال (ص) (الالكتمى) (ش) يعني أن ما حرم من أن الأب أن يجبره بانتبه البركر مقيد
بعدم الضرر وأشار بقوله (على الأصح) لقول الباقر رأيت سبضون أنه لا يزوجها في الكتمى
وهو الأصل ظهر عندي وفي العنين والمحبوب قال وجه ذلك أن كل ما أراد أن تقتصره نكاح الزوج
من العيوب فليس للأب أن يزوجه بذلك كما ظهر بعد عقد النكاح انتهى ولو لمثلها لا يهاقد
تبراً (ص) والتيبان صغرت (ش) يعني أن الأب أن يجبره بانتبه التيب إذا كانت صغيرة
لأنها في حكم البركر يريد أن ثبت نكاح صحيح فلا يزول بلبت بكارتها بغير إجماع كما لو زادت
بعارض من عود دخل فيها أو ثبتت بما أشبه ذلك فلا خلاف أن جبرها وبالله أشار بقوله
(أو بعارض) ببقاء الجهل بالمصالح كما كانت قبل التيب بفلواز بلبت بكارتها وبطوامر كما لو زادت
أوزني بها أو غصبت فالشهور وهو مذهب المدونة أن جبرها وبالله أشار بقوله (أو بعارض)
خلافاً للجلاب ولعبد الوهاب جبرها لأنهم تكرر زناها أو الأقلا لجبره بطلع جلباب الحداء عن
وجهها واستظهر المؤلف أنه يفسر وإن عبد السلام أنه خلاف والله ما أشار بقوله (ص)
وهل أن تكرر الزنا أو يلبان (ش) أي وهل يجبر الزانية مطلقاً وتجبها إلا أن تكرر ولا تجبر

لولى أن يختار وليته زوجاً سالماً
وكره حر أن يزوجه وليته الرجل
الصحيح (قوله الأتخني) مقطوع
الذي كرفاه الأتخني أو مقطوع
الأتخني قائم الذكر إذا كان لا يمتنع
فلا يجبرها على الأصح وأما أن كان
يعني فلا حجة عليه أي لأنها تلتد
ينزل المخ في (قوله الأتخني)
دخل بالكاف فيجنون يخاف عليها
منه أو أربص أو مجذوم ينزلها
(قوله وفي العنين الخ) حذف من
عبارة الباقر شيئاً والاصل وهو
الأظهر عندى في النص وفي
العنين والمحبوب الأناك خبر بيان
نص المواق يفيد أن محض ما يقول
بعدم الزوم في الكتمى والعنين
والمحبوب لا خصوص الكتمى فقط
(قوله لأنها قد تبرأ) أي ولا يكرها
الفرار وأما لو برى هو فيكسه
الفرار وهذا هو الفرق بينهما
(قوله يريد أن ثبت نكاح صحيح)
ببطل قوله لا يقاسد أي أو ثبت
الصغيرة بعارض أو بعارض
وكلامه هذا يفيد أن قوله

أو بعارض الخ في خصوص الصغيرة وليس كذلك بل المراد أو بلفظ ثبت بعارض غير جاع فعلي هذا
يكون قوله أن صغرت شاملاً للتي ثبت نكاحاً أو غيره (قوله كما لو زنت) أي تعدت فعل الزنا بها (قوله أو زنتي بها) أي بان فعل بها
وهي نائمة أي ولو ولدت الأولاد (قوله فالشهور وهو الخ) هذا بقدر ضعف كلام الجلاب الفاضل لعدم الجبر مطلقاً بقدر (قوله خلافاً
للجلاب) أي فإنه يقول لا يجبرها مطلقاً وعبد الوهاب يفتي بأن قولاً ثلاثة ولعبد الوهاب قول بوافق فيه الجلاب
(قوله بطلع جلباب الحداء عن وجهها) الجلاب إلا زناها في المصباح أي بطلع الحداء الشبه بالجلباب وبطلع ترسيم (قوله أنه تفسير)
أي للذوق أي بتقيد فقوله لا يجبرها الزانية معناه أن تكرر الزنا وقوله وإن عبد السلام أنه خلاف أي يقول المدونة يجبر
الزانية أي مطلقاً (قوله وهل إن الخ) أي ومطلقاً فالخروج إشارة لتأويل الخلاف خارجاً لقول عبد الوهاب والمذكور تأويل لوافق

تتمه كلام الخطاب بقضى أن الخلاف بين اشهرت بالزنا وحدث فيه وكلام الفاكهاني بقضى اعتبار كثرة نكاحها جدا وانما قال المصنف تكرار الزنا لم يقل تكرره أى الحرام لأن الحرام يشمل الفسب فلو قل تكرر ولا وهم جزاء أن الخلاف فيه وليس كذلك بل يحبرها اتفاقا (قوله هذا يخرج الخ) فيه نساجيل عطف على ما قبله (قوله إن درأ الحد) بدخل فيه الزوج وأزال تكرارها وجهلا حرمة ذلك راجع للجمع عليه وكأنه قال هذا إذا كان غير مجمع عليه أو كان مجمعا عليه إلا أنه درأ الحد وفاسد مدسة النكاح وأما ما لا بدرا الحد كالمرام فله جبرها فيه (قوله وعدم جبرها) أى التى ثبتت بفاسد (قوله ثلاث توهم مساواتهما) أى المال والنكاح (قوله المشهور الخ) ومقابلته لأن عبد البران لجبرها (قوله ولو قيل البلوغ) أى ولو كان الترشيد قبل البلوغ أى فلا جبر له بعد البلوغ ويجبرها قبل كذلك نقل عن بعض شيوخ شيوخنا (قوله عطف على محل بفاسد) فيمضى لأنه لا يكون التقدير لأن ثبتت بفاسد ولأن ثبتت بكذا رشدت فلما نسب عطفه على المقدر في قوله لا بفاسد أى ولا يجبر شيئا بفاسد ولا يجبر بكذا وأوجهه ثلث مما لو لا قدر رأى ولا يجبر بكذا ويجيب عن الشيء المتقدم بأنه يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المتبوع (١٧٧) (قوله وأنكرت الخ) ولو واقفها على علمه أو جهلت خلفه بها

ثأ وبالن على المدونة (ص) لا بفاسد (ش) هذا يخرج بمقابلته والمعنى أن البكر البالغ إذا زلت بكذا تنكح بفساد ولو جمعا عليه إن درأ الحد فلا جبر لا يباع عليها إذا طلقها زوجها أو مات عنها أو فسح نكاحها تنزل بالمدونة الصحيح للقول والحدود المدونة وعتباته التي كانت تسكنه كما يأتي عند قوله وسكنت على ما كانت تسكن وعدم جبرها إن تكن سقيمة بل (وان) كانت سقيمة (سقيمة) على المعروف إذا بلان من ولاية المال والنظر فيه ولاية النكاح وبالغ عليها ثلاث توهم مساواتهما (ص) وبكر رشدت (ش) المشهور أن البكر إذا رشدها أبوها لا جبره عليها بعد ذلك ولا غيره وصار حكمها حكم الثيب البالغة وانقطع جبره عنها فإذا زوجه فلا بد من نطقها وأما معاملتها فلا يجبر عليها فيه وقوة رشدت أى وثبتت ترشيدها بانفراد الأب وأبينة إذا أنكر وقوة رشدت بأن يقول لها أبوها رشدتك وأنت حرشدة أو أطلقت يدك أو نحو ذلك ولو قيل البلوغ وقوله وبكر بالنسب عطف على محل بفاسد أهو في محل نصب لعطفه على يعارض وهو في محل نصب إذا التقدير أو ثبت يعارض (ص) أو قامت بينة مائة وأنكرت (ش) المشهور أن البكر إذا قامت بيمينها عند زوجها مائة من بلوغها فإقرارها قبل المسس أنه لا جبر لها عليها لأن إقامة السنة توجب تكبيل الصدق على الزوج منزلة الوطء ومفهومه وأنكرت المسس وسواء صدقها الزوج أو كذبها أو صرى لو أقرت بالمسس فقامت على أنكارها المسس تحتها فائدتان الأولى إذا لم يجبرها بعد السنة وهي مقربة بما حكم الأجبار فأحرى إذا ادعت المسس المقتضى عدم الاجبار الثانية أنه انما يجبرها فيما نقص عن السنة كسنة أشهر إذا كانت حين الاجبار منكرة للمسس تضمن ذلك لإقرارها ببقاء الاجبار حتى لا يكون ذريعة إلى اجبار ثيب ولما كانت أسباب الولاية خاصة وهي خمسة الأول وهي أنى المؤلف الكلام عليها وخلافه الأول وهي الوصاية شرع الاتفها وهي على خمسة أقسام وهي وصى أمر مالا بالاجبار فلا خلاف أن ذلك ونزل منزلة الأب في حياته ومماته وإلى الإشارة بقوله (ص) وجبروصى أمر مالا بالاجبار وعين الزوج (ش) يعنى أن الوصى له

(٣٣ - عرشي ثاني) أو بعده بالقرب كذا لا ينزله رشده (قوله حتى لا يكون) يفرض على قوله أنه انما يجبرها إذا كانت حين الاجبار فينبغي أن لا يكون الاجبار ذريعة إلى اجبار ثيب ووجه ذلك أن شأن المرأة إذا دخل بها الزوج أن يزول البكارة فالقول ببقاء الاجبار حينئذ يكون ذريعة إلى اجبار ثيب فلما جعلنا الموضوع أنها منكرة للسس فلا يكون الاجبار ذريعة إلى اجبار ثيب والأولى أن يقول فلا تكون الثيب محبرة كما يظهر بالنأمل (قوله خاصة) ومقابلها العامة التي هي ولاية الاسلام (قوله الأول) هي أحد خمسة وبقيتها تصيب أو يصاوت كماله وسلطته في بيان المسألة التي شملها الإصاها ولها وصى أمر مالا بعين الزوج وثانها وصى أمره الأب بالنكاح ولا يدخل تحت الخلاف الثلاثة الباقية وهي وصى على مالى أو على ضيعتي وتفرقة ثلثي ولا مقدم القاضي لاختلاف النقل فيها لعدم مناسبتها لقول المصنف فقد كملت الصور والداخل تحت قوله وصاها اه (قوله وجبروصى) أي ذكر وأما الاتي فهل لها الجبر حيث نص لها على الجبر كذهب إليه شيخنا ناجي وقوله وصى ولو رقيقا لك (قوله وعين الزوج) وهذا ما لم يكن المعين فاسقة إذ ليس الأب ولاية عليها بالنسبة للقباض وكذلك لو كان حال الإصا غير فاسق وقدر حاله فلو وصى أن لا ينزوجه ولا يضرب المعين أن

يكون له زوجات أو امرأى ولو طرأ ذلك وكان حال الإصاعز أو ما بينهما وإنه النكاح ان فرض فلان مهر المثل فليس كالأب
 الجبر لا في أنه التزوج بدون مهر المثل (قوله بل أو صاه بالنكاح) ظاهر في كونه قصر موضع الخلاف على صورة فقط وهي ما إذا اقتصر
 على انكاح بنات غير أن هذه فيما قولان غير تشهير وقوله فقال النحوي الخ كلام النحوي وعبد الوهاب فيما إذا أمر الوصي بالجبر فلا
 يناسب ذكره هنا فلو اقتصر المؤلف على قوله أمر أبياً وعين له الزوج ويحذف قوله والخلاف أو يقول والاقولون لكان أحسن
 هذا ما إذا دحضت وفي شرح عب أن موضع الخلاف خمس صور زوجها من أحببت أو زوجها أو أوتت وصى على بنات أو على
 بضع بنات أو على بعض بنات لأن البعض منهم فهو بمثابة مال وصى على بنات والراجح في الصور الخمس الجبر اه وفيه نظر لأنه غير
 منقول غايه ما فيه أنه إذا أوصاه بالنكاح فبضه قولان بدون تشهير وابن عرفة قائل بالآول فهو الراجح وقائل أيضاً بالجبر فيما إذا أوصاه
 على بضع بناته ولم يذكر فيه ما قولاً مشهوراً بعد الجبر ومثل الوصية بالنكاح الوصية بالتزويج سواء قال من أحببت أو لا وصى على
 بنات أو بعض بنات بدون لفظ نكاح وبضع ليس بجبر من كما أفاده عجب فلو قال المصنف وجبر وصى أمره أبه أو بالنكاح وأعطى
 الوصية ببضع الأنثى وأعني الزوج (١٧٨) لطابق الراجح على كلام ابن عرفة وغيره وقوله وهو كاحدهم في الثيب) فلو كان

لها أخوة فهو كاحدهم أو أعمام
 فهو كاحدهم وهكذا (قوله في الثيب
 البالغ غير الرشيدة) فيقوم الوصي
 مقام الأب ويقدم على الابن وأما
 إذا كانت رشيدة ولها ابن فهو
 مقدم حتى على الأب (قوله
 لا تزوجه الخ) بيان لوجه التشبه
 فلان ينفى أن الوصي مقدم على الابن
 وغير من الألام وموافقه أنه لا ولاية
 له في الرشيدة أصلاً والظاهر أنه في
 الرشيدة يقدم على الأخ وابنه ومن
 بعده فلا ينفى أن ابنته مقدم عليه
 (قوله) وخرج عن ذلك مسألة
 بالاجماع أي فالسيد إذا قال
 ما ذكره في أمته جرم لا يكون
 كذلك فإن قلت قوله نص عليها
 أسبغ يقتضى أمه البتة في المدونة

مع أن مقتضى التأويلين على المدونة أنها في المدونة فلو باب النكاح خصوصاً بصيغ كونها بالاجماع
 أي وصفها بكونها مجمعة عليها فلا ينافي أن المدونة ذكرت هذه المسئلة (قوله أنمت) معمول لمقدّر تقديره وضع النكاح في قول الابن
 مت وقوله جرم متعلق بحذف تقديره وكان قوله المذكور جرم مخوف أم لا وقوله جرم مفهوماً لوقال ذلك في محضه لم يصح وهو
 كذلك وذلك لأن مسألة المرض خرجت عن الأصل فلا يقاس عليها غير ما قلنا صرح مرضه بطلت وصيته (قوله وقد حصن الصحة) أي
 قيد المدونة أي فهو أحد المؤولين لفظ المدونة وقوله لا أن أبسدها (قوله وقال يحيى الخ) أي فيكون من الذين أبسدها
 المدونة على ظاهرها فيكون من المؤولين وقوله ولهذا أي ولكون يحيى بن عمر قال يصح مطلقاً قال ابن بشر ولا يصح لهذا التعليل
 والجواب أن في العبارة حذفاً والتقدير وهو ظاهر أي كلام يحيى بن عمر ظاهر وظهوره قال ابن بشر الخ أي فهو من المؤولين القائلين
 بالإطلاق (ثم أقول) هذا الكلام مع قوله بعد ابن رشد يقتضى أن ذلك صريح المدونة وما قاله حصن مقابل للمدونة وليس تأويلها
 ولا تقيداً مع أنه تقدم أن حصنوا قيد المدونة فتدبر (قوله وهل أن قبل بقر موت) والقرب بالعرف ورؤي بخط بعض أنه سنة وأخذ
 أن القبول قبل الموت عدم (قوله فالبالغ) مقبول فغل محذوف أي تزوج الولى البالغ أو بالغ مبتدأ والخبر محذوف والتقدير فالبالغ
 تزوج لأخيه ما قبل قبولها في دعوى البلوغ كما ذكره البرزنجي

(قوله خيف فسادها) المتبادر منه خوف الزنا وإن كان الشارح أراد بخوف الفساد يشمل الخوف من جهة فقرها (في تيسره) مقتضى كلام المصنف أن غير البالغ إذا لم تكن بنية لا تزوج مطلقا وقال ابن حارث لا خلاف أن غير البالغ إذا قطع الأب عنه النفقة وغاب وخشى عليها الضمة أنها تزوج والمشهور أنه لا تزوجها إلا السلطان أو من يقوم مقامه في ذلك لأنه حكم على غائب انتهى أي إذا كانت غيبته بعيدة كما يذهب كره عند قوله وزوج الحاكم في كافر بقية وظاهره وإن لم تبلغ عشرة ولا أدلت بالقول قال عجم ويجب أن يحسن في تزويجها قبله أي بظاهرها والظاهر أن المصنف عليه الفساد (قوله أن يخاف عليها الفساد) الظاهر أن المراد به غلبة الظن وقوله في حالها أي بأن يخشى عليها الزنا وأضعية بالفقر وقوله وأما بالاختصاصي أن الفساد في المال أي بأن يصارع المال بالوصي وبالمقام من قبل القاضي ويجب أن يفرض ذلك حيث لا وصي ولا أمكن مقدم من جهة القاضي (قوله وكان لها ميل للرجال) لا يخفى أن هذا التعميم في ما إذا كان الفساد من جهة حالها بالزنا (قوله وأن تكون محتاجة) أي أو أن تكون محتاجة هذا التعميم في ما إذا كان الفساد في حالها بالفقر (قوله لا دخوله فيما قبله) أي لأن خوف الفساد يستلزم الميل للرجال ويستلزم الاحتياج للزوج (قوله وأن تكون قد أغت عشرة أعوام) أي فيكون قوله عشرة أي أغت (قوله بأن ثبت الخ) قصور للشارح أي أن المراد بالشارحة وثبوت ما ذكر ثم إنك خير بالله إذا كانت المشاورة عبارة عن ثبوت ما ذكر فلا حاجة لقول المصنف خيف فسادها فكان يقول لا ينبغي ثبت عند القاضي موجب أي المقصر بقوله بأن ثبت الخ وقوله خوف فسادها تقدم أنه قال في مالها وحالها (١٧٩) فذكر عجم أن هذا فيما إذا خيف

فسادها بالزنا أو مالها وأما خوف الضمة بعدم النفقة عليها فهو مسوَّب للزوج وبها وإن لم تبلغ عشرة وإن لم تأذن بالقول اه (أقول) لا يخفى أن خوف فسادها بالزنا فليس له من اختلاط الانساب فكان أولى بعدم اعتبار ما ذكر من خوف الضمة بالفقر وقد بحث في ذلك مسج بعض شيوخنا فلم يسله (قوله وبلوغها العشر) أي عملها بالوافق ما قبله (قوله وبلوغها العشر) أي وإن لم تتهاو وقال الزرقاني أغتله قوله وأن

لهم وليس لهم ولاية الأعلى البالغ فقط بكر أو ثيبا ولا يزوجهن إلا بأذنهما ورضاها لكن هذه البالغ إمام أن تكون ثيبا أو بكر فأما الثيب فانه يشترط نطقها بكما في وأما البكر فنهى تنصيص فان كانت من الإكثار السبع الآية في كلامه فانه يشترط نطقها بأصوات كانت من غيرها فانه لا يشترط نطقها بكما في عند قوله ورضا البكر صحت (ص) الآية خيف فسادها وبلغت عشرا وشورا والقاضي (ش) هذا مستثنى من مفهوم البالغ باعتبار عموم الأحوال أي أن الولي غير الجبر لا تزوج غير البالغ بحال الآية وهي من لأب لها فتزوج بشرط أن يخاف عليها الفساد في حالها وأما بعد تزويجها ولا يحتاج إلى زيادة وكان لها ميل للرجال وأن تكون محتاجة لدخوله فيما قبله وأن تكون قد أغت عشرة أعوام كما ذكر وأن يشاور القاضي الذي يرى ذلك بأن ثبت عند خوف فسادها وبلوغها العشر في أمر حينئذ الولي بترجيحها وإن تأذن بالقول لغاصها أو لوصيها غير الجبر أن تزوجها وللحاكم أن لم يكونا وبعبارة وشور القاضي ما لكا أو غير ما بين ثبت عند ينها وفقرها وخالفها من زوج وعدو رضاها بالزوج وأنه كفوها في الدين والحرية والنسب والحال والمال والصدوق وأنه مهر مثلها في غير الملكية

تأذن بالقول) معطوف على قوله بأن ثبت واعلم أن قول المصنف لا ينبغي مخرج من قوله فلا جبر عند الساطي وجماعة وعند بعضهم مخرج من مقدار أي بالغ لا غير هذا الخلق البسر (قوله أو لوصيها غير الجبر) وأما لو كان وصيها جبريا لم يستغنى عما ذكر (قوله وفقرها) وإنه ما أوصى أبوها لاحد ولا أن أحدا من القضية تقدم عليها مقديما (قوله وفقرها) هذا إذا كانت تزوج لخوف الضمة بعدم النفقة (قوله وخالفها من زوج وعدة) لا يخفى أن هذه شروط في تزويج الحاكم لم أر اتفاق لأولي لها فذكر كراهتها فاعلموا لا اعتبار ما يمكن اعتبارها من كائين (قوله ورضاها بالزوج) وقد تقدم أنه لا بد أن تأذن بالقول في خسوف الفساد بالزنا أو المال لا في الضمة بعدم النفقة (قوله وأنه كفوها في الدين) أي أنه ليس بفسق وقوله والحرية أي بأن يكون مثلها في الحرية أي يتأهل على الرقيق غير تكفه (قوله والحال) ما بعد من المشرع كره من على لا يخفى أن غير الشرع والمولى والأقل بها كف التشرع والعرب والعظم بها والمعتد أن المال ليس من الكفاة فيثبت ما أن يقال هذا ما شاع على ضيف أو أن المطالب اعتبارها فإن لم تعتبر فلا نسخ ومضى النكاح وفي خط الشيخ أجد الشراوى وتكون هذه مخصصة لقوله الكفاة الدين والحال فقط والظاهر خلافه (قوله والصدوق) أي بأن يقدر على الصدوق (قوله وأنه مهر مثلها في غير الملكية) أي كزوج ما هنالك الآية لم تكن مالكة لأمر نفسها أو ما لو كانت مالكة لأمر نفسها أي بأن كانت ترسدها فلها الرضا بكون مهر المثل ولا يخفى أن كون المهر مهر المثل أفعالها عند الامكان وأما عند عدمه فلا يعتبر وقوله بكارها وثبوتهما يختلف المهر بالثبوت وبالكراهة وأيضا فيقيد أنه لا بد من نطقها بخلاف البكر التي ليست من السبعة وتقدم أن هذه شروط في التي تزوجها القاضي فذكر كراهتها باعتبار ما يناسب المقام هنا

(قوله وبنت أيضا الخ) أي لسانه من جالته وأحفظ ما لها وهذا يظهر في التي زوجت لحرف الفساد في مالها وبالزنا ولحرف النسيعة لان الجاهل في كل بنسبة يصحها أنراوغني (قوله لثلاثين الخ) إنما كان يلبس لان مقتضى المقام أن يراد المالورة ومقتضى التشديد أن يراد التفصيل أي التجهيز وبذلك ندفع ما يقال انه اذا قرئ بالا دظام تعين انهن باب التفعيل فكيف يقول يلبس (قوله مع فقد الشرط وبعضها) الذي يفيد نقل الموان وحلها واختصاص قوله بالاصح ان دخل وطال فمهموم القصد الاول وهو خوف فسادها ولم نرمذ كرمي باقي مفاهيم القيد اه (أقول) فحينئذ معناه ان المطلوب ابتداء أن تكون بلغت عشرين افعلى فرض اذ لم تبلغ عشرين وزوجت صح النكاح (قوله بان ولدت الاولاد) قال بعض وبنيت أن يكون المراد ولادة ولد بن فأكثر وان ليس المراد حقيقة الاولاد بل ما وازي ذلك من السنين بمنزلة ذلك ويقال مثل ذلك في مسئلة ولاية عامة مسلم كشر بقد دخل وطال وولادة أمين ليست كافية فيما يظهر (قوله فان لم يدخل أولم يطل ففسخ على المتهور) ومقابلها ما رواه ابن حبيب عن مالك وأصحابه انه يفسخ وان ولدت الاولاد ما روى عن ابن القاسم من انه لا يفسخ (قوله ١٨٠) وقدم ابن الخ) ولومن زمان ثبت بجلال ثم زنت فانت به منه فان ثبت

أمر نفسها وبكرتها وتوابعها فله الجزوى اه وبثت عندها أيضا ان جهاز الذي جهزته به مناسب لها وهذا متى قوة وشور القاضي وشور باقي لا بالانظام لثلاثين باب المعاملة بباب التفصيل (ص) والاصح ان دخل وطال (ش) أي وان زوجت النسيعة مع فقد الشرط أو بعضها فان النكاح يصح ان يدخل بها الزوج وطال مكنها معه أصح بان ولدت الاولاد ولم ير الولد الواحد والستين طولاً فان لم يدخل أولم يطل ففسخ على المشهور (ص) وقدم ابن فانه (ش) الكلام الآن على أولياء الثيب البالغ فهو تفصيل لقوله ثم لا جرحه بالغ والمشهور ان الذي يتولى نكاحها هو الابن ثم انته وان سفل فيقدم كل منهما على الاب لانهم أقوى عصمة من أبيها في المراث وغيره وبعبارة الكلام هنا في الأولياء غير الجهرين فرض الجاهل ان اذا كان من زنا فانه لا يتولى جبه الاب كما يفهم مما مر اذ لم يفرق في الحرام بين أن يشأ عنه ولما لا وتقدم الابن على الاب مقسدا اذ لم تكن محجورا عليها والافلا المقدم الاب (ص) فأب (ش) أي فان لم يكن لها ابن ولا ابن فابوها هو الذي يتولى نكاحها والمراد بالاب الاب الشرعي لا المطلق من خلقت من مائه لان الاب الزاني لا عبرة به فان لم يكن لها فابوها ثم ابنه وان سفل ثم الجد أو الابنية وأما الجد فقدمها بقدم عليه والمشهور ان الاخ وابنه يقدمان على الجد في ولاية النكاح وكذلك يقدمان في الولاية وفي الصلاة على الجنائز فان لم يوجد الجد فالقلم وهو ابن الجد ثم ابن العم وان سفل ثم عم الاب فابنه ثم عم الجد كذلك صعودا وهبوطا واكتفى بذكر المسموعة من ذكر والى هذا أشار بقوله (فأخ فابنه فجد فعم فابنه وقدم الشقيق على الاصع والمختار) يعني ان الاصع عند ابن بشير وغيره والمختار عند النعمي وهو قول مالك وابن القاسم وحسن ان الاخ الشقيق وابنه والعم الشقيق وابنه يقدم كل منهما على غير الشقيق قياسا على الارث والولاية والصلاة وأما الاخ لأم فلا كلام له كالجدة لأم الامن باب ولاية الاسلام وعليه في فصل في تزويج كل منهما كما يأتي وروى علي بن زياد عن مالك اذا

زنا ابتداء فانت به أو كانت مجنونة أو سفية قدم الاب ووصيه عليه وقوله وقدم ابن الخ أي على جهة الاولوية (قوله والمشهور ان التي يتولى عقد نكاحها هو الابن) ومقابلها ان الاب مقدم على الابن وهذا كله في الحرية وأما الأمة فالكلام بسببها (قوله مقديما اذا لم تكن محجورا عليها) أي عالم تكن في حجاب أو وصى فيقدم كل على من ذكر وأما المقدم من قبل القاضي فيعبر فيه ذلك على القول بأنه في منزلة الاب (قوله وأما الجد) لعل الاولى أن يقول (قوله وأما الجد لان ظاهره ان أبا الجد يقدم على العم وليس كذلك بل العم يقدم على أبي الجد وأولاه على جد الجد (قوله والمشهور ان الاخ وابنه الخ) ومقابلها ان الجد وأباه وان علا مقدمان على الاخ وابنه قال عجم

يفصل وإصلا ولا محانة * نكاح أخا أو ابنا على الجد يقدم وعقل ووسطه بباب حضنة * زوج وسومع ان باقي الارث والعم (قوله ثم عم الاب) لا يخفى انه كان المناسب أن يقدم أبا الجد على عم الاب الذي هو ابن لأبي الجد والحاصل ان ظاهره ان أبا الجد لا يقدم على عم الاب مع انه يقدم عليه وانما كان ظاهر ذلك لانه جعل أول الجد ووليه العم وبعد ذلك نأوه ووليه عم الاب مع ان أبا الجد مقدم والحاصل ان كل جد يقدم على ابنه وقوله صعودا وهبوطا المراد بالصعود جد الجد وعم الجد والجد والجد والجد وهكذا والمراد بالهبوط ابن عم الجد وابن ابنه وهكذا بل قال تت جدد وان علا وهو ظاهر المصنف وقال به صاحب التلخيص وابن راشد (قوله واكتفى بذكر المسموعة من ذكر) فانه نظر لانه يلزم عليه استواء المراتب الآن يقال ان كل على ما هو معه لو لم يكن ان لا يبعد لا يستحق مع وجود الاقرب (قوله على الاصع والمختار) ومقابلها أنه مساو (قوله وان الاخ الشقيق الخ) الحاصل ان قول المصنف وقدم الشقيق أي في الاخوة وبنينم والأعم وبنينم ولا ينافي ذلك في الابن وابنه والاب والجد مع استواء المراتب والا فالأخ للاب مقدم على ابن الاخ الشقيق (قوله وروى علي بن زياد) هو مقابل لما يأتي

(قوله فولي أعلى العتيق) أي العتيق لأرأى وهو معتق بكسر التاء المقتضى بكسر التاء (قوله ثم معتق العتيق) أي ثم عصته ثم اعتقل ثم عصته ولم يقل ثم رتبته لأن رتبته وأخته وزوجته وهو من وأخاه لأمه يرتفع ولا يهملهم لأنهم لا يرتون إلا ولا غلا ولا يورثونه بالنسب إلا أن يرث الولاد واستغنى المصنف عن ذلك كله بقوله فولي أذن ذ كرمولي بطريق الجري ويستفاد هذا الترتيب بينهم من حيث أنهم لا يتصفون حقيقة بكونهم موالى الأعمع هذه الترتيب أذ معتق العتيق مثالي على حقيقة مع وجود عصبة العتيق وإذا اختلف مذهب المولى والزوجة عمل بذهب المولى (قوله ثم هل الأسفل) هو عتيق المرأة التي تريد التزوج وانظر هل الأسفل على الأول وإن نزل أوفى معنتها خاصة لاق معتقه ولا في ولادته والظاهر الأول كذا استظهره عجم وتبعه عجم وفي كذا نفعنا عن ابن عباس النص في أن المراد بالأسفل خصوص التي اعتقته المرأة لأن من أعتقه العتيق بالفتح في التأفلا حاجة (١٨١) للتنظيم (قوله وأولاوصح) لا يخفى أن

العادة وهم أن المني رتبته مع أن المني ولا يشترط رأسا وهو الظاهر (قوله وهو القياس) بل هو المشهور كما قاله ابن رشد (قوله أعما تسحق بالتعصب) أي أو ما يقوم مقامه من الولاية في الحكم أو الكفالة في الكافل (قوله أو ما يشق) وهو الظاهر (قوله أو غاب) أو بمعنى الواو أي مات أوها غاب أهلها أي عصبتها أي لم يوجد كل من أبيها وأهلها ولا يظهر بقاؤها لأنه بصل المعنى من مات أوها أو لم يمت وغاب أهلها وهو لا يصح (قوله وذلك أقل الكفالة) أي ما ذكر من العشرة والأربعة (قوله قد علمت) أي من خارج هذا يؤيد بيان الزناج اعتبار ظاهرها وهو ما في شرح عب ورج القائل الأول وهو أن الكافل

زوج الأخ للأعمى (ص) فولي (ش) أي كان فقد ولي النسب فولي أعلى العتيق ثم معتق العتيق (ص) ثم هل الأسفل وهو فسرنا أولا وصح (ش) أي كان أن يوجد المولى الأعلى ولا عصبة فهل تنقل الولاية للمولى الأسفل وهو العتيق أي يكون له ولاية على من أعتقه وبه فسرنا المدونة وأولا لأنه على من أعتقه كافي الخلاب ابن الحاجب وهو الأصح قال في التوضيح وهو القياس لأن الولاية هنا أعما تسحق بالتعصب ولم يعتبر قول ابن عبد السلام لأخلاف في ثبوت ولا تدرج أن عرفه ينقل أي عجم في الكافي وابن الجلاب وابن شاش لا ولا يهمل (ص) فكافل وهل أن كفلا عسرا أو أربعا أو ما يشق تردد (ش) يعني أن الكافل الذكر إذا كفلا صبية ورأها إلى أن بلغت عنده فله تزويجها وشاها والمراد بالكفولة هنا مات أبوها وأغاب أهلها واختلف الأسيان في حذر من الكفالة التي يكون للكافل الولاية بها على الصبية فقال بعض الموقفين عشرة أعوام وقال أبو محمد صالح أربعة أعوام وذلك أقل الكفالة وقال أبو الحسن لا دخل لها وإنما المقصود منها الظاهر الشفقة والحنان على الصبية وإن ذلك يورثه عند نكاحها ولومات زوج المكفولة وأطلق فهل تعد ولاية الكافل ثالثا إن كان فاضلا ورأها إن عادت لكفالاته والمراد بالكافل القائم بأمرها ولو أجنبيا لأن يستحق الحضانة شرعا وإثبات المؤلف بالوصف ذكره شعير بانراخ الكفالة فلا ولاية لها وهو المذهب (ص) وظاهرها شرطا للفتاة (ش) فدل على أن ظاهر المدونة كالكفالة في أن ولاية الكافل في نكاح مكفولته مقصورة على المني دون الشريعة التي لها قدر (ص) حاكم (ش) يعني أن ولاية الحاكم وهو القاضي متأخرة عن مرتبة من ذكر من الولاية الخاصة أي أن لم يكن أحد من تقدم من الأولاد تزوجها القاضي بعد أن ثبت عند ما يجب إثباته وإنما تأخرت مرتبة الحاكم عن مرتبة المولى لقوة عليه الصلاة والسلام والولاية كلمة النسب وبعبارة قال الجزولي وغيره تزوجها الحاكم بعد أن ثبت عنده عصبتها وانها غير محرمة ولا محرمة وأنها بالفقرة الأولى لها أو عضله وأوغيته وخلوها من زوج وعدها وشاها بالزوج وأنه كفوها في الدين والحرة والنسب والحال والمال والصداد وأنه مهر مثلها في غير المالكة أمر نفسها بكنائهم أو شوهاوا كانت غير بالغة فيثبت عنده فترها ولو بلغها عشرة أعوام فكثر (ص) فولاية عامة مسلم (ش) هذا

زوج الشربة أيضا وهو ظاهر المصنف لتدعيه الإطلاق وهو يؤيد بأرجحته والحاصل أن الدرر جعل الإطلاق معتق المصنف والتقييد استثنائا لأمته وهما قولان كافي التوضيح (قوله لجنة) أي علة وأرباط (قوله عصبتها) أي أنها غير مبررة (قوله غير محرمة) من الأحرار والمحرمة من التحريم وبصح العكس والعطف مغاير وقوله أو عضله أي أوثقت عضله وأوغيته (قوله في الدين) أي مجلس بفاسق وقوله والحال أي السلامة من العيوب ولو في غير ما يوجب الخسار أو ما عليه من صفات الكلال تقررات والظاهر أن المراد به ما يشل ذلك كله وقد تقدم في النتيجة معنى ذلك (قوله في غير المالكة) أي وأما المالكة أمر نفسها إلى التي هي الرشدة فلها أن ترضى بأقل من مهر المثل (قوله فقرها) أي أو خوف الزنا أو الخوف على مالها (قوله حية) فان زوجها الحاكم قبل إثبات هذه الشروط فالظاهر الأضمار لم أر في ذلك نصا فان وجدنا يناقض ذلك عمل به أو الأقلا فأدنا لخطاب واعلم أن هذه المطالب الأربعة عشر نص عليها ابن بطون وابن ناجي والنوادر والتلقين والمبطل وأن فرحون والعزل إلى كل من الحمل وبصر والشام والجلد بغير مهاوي جميع الأسلام قاله البدر (قوله فولاية عامة مسلم) أي كل مسلم معناه أنها حية على كل مسلم فلا تأكلها ولا يحسب على الباقي على طر في فرض الكفاية ويدخل

فيها الزوج يفتقر حينئذ الطرفين كافي ابن الم قال القسطلاني في شرح النصارى الولاية بالفتح في القرابة والعق وبالكسرى الامارة
 اه (قوله حقيقة ومسلمانية) أي وسودا حاصل ما يستفاد من عجم ان الحقيقة والمسلمانية والسودا من حيث مطلقا وان غيرها شريفة
 باعتبار انصافه للحسب وأموال أوجال وأحوال وهذا ظاهر فيما اذا لم يوجد وصف في كل بالشرف كسؤال البجلة ونحو ذلك والمراد
 بالحسب مفاخر الآباء وهو يتضمن طبقات المراد بالسودا كالأهل مالك قوم من القطب يقدمون من مصر الى المدينة وهم سود
 اه أي لا كل سوداء (قوله أو ولاية) وهي الحاكم (قوله ولا يجوز الاقدام على ذلك ابتداء) وفي شرح شب المشهور يجوز ابتداء
 وذلك كالحطاب الله بكر ما ابتداء (قوله وهذه الرواية) أي الحاكم بالجملة (قوله علم النشوي) ومقابل ما رواه أشيب من أنه ليست بولاية
 (قوله لكن ان حصل دخول الخ) ظاهره انه اذا لم يحصل دخول لا تعزير مع انها ارتكبا محرما وهو محب للتعزير فظاهر في ذلك والخاصل
 أن التعزير مقتضى الحرمة (قوله كسريفة ان) (١٨٩) دخل وطال) لكن بشرط أن يكون صوابا ولا فله فسحبه ولوطال

بعد الدخول لانه نص ابن القاسم
 وقول مالك قال البدر قوله كسريفة
 أي وباعاقب الزوج والزوجة
 والشهود ولم يجز ابتداء انتهى
 (قوله والمال والجد الخ) تفسير
 للقدروا الواف في قوله والمال الخ
 عني أو (قوله كالسنتين الكثير)
 المراد به الثلاثة السنين فأكثر
 لا يعني أن التعزير بقوله سنتين ثم
 قوله فأكثر بنافي فان قبل ان
 آل اطلقت معنى الجملة فنقول
 الكثير متحققا واحدا على واحدة
 مع ان السنتين لا كشفان الآن
 يقال بنظر لكون آل اطلقت معنى
 الجملة واطلق الجمع على اثنين
 حينئذ تتحقق الكثير بثلاث وقوله
 أو ولدت الاولاد أراد بثلاث ولدين
 فأكثر (قوله فالولد الواحد)
 والثوأم يتزلة واحد فيما يظهر
 (قوله غالب غيبة بعيدة) أي
 كالثلاثة الأيام (قوله فله يكتب
 اليه) فان كتب اليه فأما
 النكاح أو ود فالمر ظاهر وان

شروع منه على الولاية العامة وما يتعلق بها والمخفى ان ولاية الاسلام عامة لا تختص بشخص
 دون آخر بل لكل أحد فيه ما تدخل لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض
 كانت المرأة شريفة أو دنيسة فلا عقدة النكاح بالولاية العامة في أمر آدم دنيسة كعقبة
 ومسلمانية مع وجود الولي الخاص وهو غير مجبر بالمشهور وهو قول ابن القاسم أن النكاح صحيح
 واليه أشار بقوله (وصحبا) أي بالولاية العامة أي بسببها (في دنيسة) أي في عقد نكاح
 امر آدم دنيسة (مع خاص) أي مع وجود ولي خاص ذي نسب أو ولادة أو ولاية (لم يجبر) ولا يجوز
 الاقدام على ذلك ابتداء وهذا الرواية عليها الفتوى والعلم وسوا من دخل بها أم لا لكن
 ان حصل دخول عزو الزوجان فلا عقدة كحاج بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص وهو
 مجبر كالاب في ابنته والسيد في أمته والوصي في البكر على ما مر فان النكاح لا يصح ولا بد من
 فسحة ابدأ ولو أجاز به الجبر (ص) كسريفة ان دخل وطال (ش) يعني المرأة الشريفة أي
 صاحبة القدر والمال والجاه والنسب اذا عقد نكاحها بالولاية العامة مع وجود انخاص
 وهو غير مجبر فان لم يشر على ذلك الأبعد ان دخل بهاز وجها وطال مكثها معه كالسنتين
 الكثير أو ولدت الاولاد فان نكاحها لا يفسخ حينئذ فالولد الواحد والولادة والسنة والسنان
 لا يكونان طولاً ولولوى الاقرب حينئذ النكاح واجزه وكذلك الحال كما ان لم يكن لها ولي
 أو كان لها ولي ولكن غالب غيبة بعيدة رده واجازته وأمان كان ولها غالب غيبة قريبة فانه
 يكتب اليه قالة الفمى ووقف الزوج عنها واليه أشار بقوله (وان قرب فلا قرب أو الحاكم
 ان غاب الرد) أي وان غريب زمن الاطلاع على نكاح الشريفة بالولاية العامة مع وجود
 الخاص من وقت عقده دخل أم لا فلا قرب من الاولاد أو الحاكم ان غاب الاقرب أي بعدت
 غيبته كالثلاثة الأيام كما يأتي في قوله كغيبه الاقرب بالثلاث فالرد مبتدأ خبره الجار والمجرور
 قبله (ص) وفي محتمه ان طال قبله تأويلان (ش) يعني وعقد على الشريفة بالولاية العامة
 مع وجود الولي الخاص غير المجبر وطال الزمان بعد العقد وقبل الدخول فهل يقتض الفسخ
 ألا يقتض ويجزى الولي بين الاجازة والرد ولا فرق على هذا التأويل بين عدم الطول قبل البناء

أو

(قلت)

ولكن الظاهر انما اذا قال لا عقدة في فقد صار كعدم فتنقل الحق لا بعد فان سكت عنه مع حضوره فله فقرار وليس للحاكم كلام فلو لم
 يكن لها ولي وعقد شخص من المسلمين مع وجود الحاكم فليحكم أي بالولاية ولي خاص (قوله أي وان قرب زمن الاطلاع) أي من زمن
 العقد (قوله وفي محتمه ان طال قبله) أي اطال ما بين العقد والاطلاع والطول بالعرف له والظاهر جريان التأويلين ولو حصل طول
 بعد الدخول ولا صدق لهما ويرجع به ان كان دفعه والا فلا شيء عليه مالم يلمسها بنشئ فتعاض بقدره وانظر هل الفسخ بطلاق أم لا (قوله)
 ولا فرق على هذا التأويل بل) ظاهر البشارة أن المراد التأويل بالتعزير ولا يظهر قالوا ان يقول ولا فرق على التأويل الاول وقوله لقول ابن
 القاسم المتطاهر انه دلل للتصير قبل البناء بعد عدم الطول مع انه لفظ المدونة الواقع فيه التأويل فنقول يقتضيه الفسخ يعتبر
 مفهومه وقوله ان اجازة الولي بالقرى بومن يقول بالتصير لا يعتبر مفهومه

(قوله ان كان صوابا) وأما ان لم يكن صوابا فله ردّه بتنبه يعلم من ذلك ان عقد الولاية العامة مع الشريعة صحيح قطعاً للتصريح في الرد والاحتياط في حالة القرب ولو كان فاسداً لفسد العقد الفسخ ولا لجل ذلك لم يقل المصنف ان دخل وطال لانه يتعبر بمفهوم الشرط فيقتضى عدم الصحة مع عدم الدخول وعدم الطول مع غير ما يلزم فكان يحتاج للجواب بأنه قد مرهقوه لمحيص من التفصيل (قوله وقال غير ابن التبان) أي تان التبان فاعلى بالاول لانه قال ان كان قبل البناء القرب فلولى انازته وقصته وان طال قبل البناء فليس الا للفتن وان كان يقرب البناء فله أيضاً قصته وانه اذا طال فليس له فسخه (قوله وباب بعد الخ) وباب في قوله وباب بعد عن من نحو شرب بعماء الجمر ويصح جعلها لتعديبه على تقدير مضاف أي بانكاح ابعد فان قلت قوله لم يجز يقتضى ان القاضي يقتضى بذلك ان قصده فكيف يتصور امضاؤه بوصف كونه ابعد قلنا لكونه مختلفاً فيه لان بعض أهل المذهب فاعلى بالجواز والمراد بالبعد المأخوذ عن الاخر في الزمة وبالأقرب المتقدم عليه في الترتيب فيمثل تزويج الاخ للاب مع الشقيق (١٨٣) (قوله والا فسخ) أي لو قلنا من باب الاوجب لفسد العقد الفسخ وقوله ولما الخ حاصله ان

أو بعده يعني ان الولي يخفى في الرد وعنده لقول ابن القاسم في المدونة ان أجازة الولي بالقرب جاز سواء دخل أم لا وان أراد فسخه بعد ثبوت النكاح فذلك له وأما ان طالت أقامته معه وولدت الا ولاداً مضت ان كان صواباً فله ما ذكر وقال غير ابن التبان وهو ان سعدون الولي مخبر في الاجازة والردوان طال الزمان قبل الدخول انتهى (ص) وباب بعد عن اقرب ان لم يجز (ش) أي وصح النكاح بالولاية العامة وبالأبعد مع وجود الاقرب غير الجبر كحكم مع أخ وأخ لابع مع شقيق والصحة مبنية على ان تقدم الاقرب من باب الاولي لان باب الاوجب والافسخ ولما أفاد الصحة خشي ان يتوهم منها الجواز فقال (ولم يجز) أي بانكاحه على ان تقدم الاقرب على الابع من باب الاوجب وانظر كيف جمع بين القول بالصحة المبني على ان تقدم الاقرب على الابع من باب الاولي والقول بعدم الجواز المبني على ان تقدم الاقرب من باب الاوجب الا ان يقال ان امضاه بعد الوقوع للخلاف والاطلاع على العورات ولو قيل انه من باب الاوجب والاولى رجوع قوله لم يجز للجميع أي لقوله وصح ما وما بعده (ص) كما حد المتحقق (ش) يعني ان حكم الولين اذا استوثق بالفرقة كالمتقين والعلمين والاخوين حكم الابع مع الاقرب فيصح نكاح أحدهما مع وجود الآخر ولا يجوز الاقدام على ذلك ابتداءً فلكيف للتنبه والتفصيل معاً كذا ذكره المأخوذ وحينئذ فيمثل كلامه غير المتقين كما ذكرنا ثم ان المرتضى ان التنبه في الصحة فقط لا في عدم الجواز أيضاً انه جاز ابتداءً ولما كان غير الجبر يحتاج الى اذن وليته ذكر ما يكون انما هما مقسما الى بكر وثيب فقال (ص) ورضا الكرم صحت (ش) يعني ان البكر يكفي في اذنها بالزوج والصداق سميها ولا يشترط نطقها بالمحليل علمه كونه من الامتناع من النطق ولما بلغها من الحياء وثلاث في ذلك الى الميل للرجل وهذا في البكر البالغ غير المجبرة وهذا يصدق بما اذا مات أو فقد أو غلب غيبة بعيداً أو نحو ذلك وكما يكتفي بصحتها بالزوج والصداق يكتفي به في نفق وضالوليها في نفي عقد نكاحها أي اذا كانت حاضرة واليه أشار بقوله (كتفو بضاً) اذ لا بعد الولي غير المحرم الا بتقوى بعض منها عند ان القاسم بكر كانت أو ثيباً فله كفو بضاً المرأة والمقدور عليها وقوله فيما

(قوله فالكيف للتنبه والتفصيل معاً) بأن يجعل مثلاً لاخذوف كالتساويين كاحد العلمين وحينئذ فيمثل الخو يشمل أي من أمهتها القافة بايون ان اذ لم يكونا مجبرين والا فلا بمن فسخ النكاح وان أجازة الاخر كاحد الوصيين المجبرين وأحد الشرى يكن ولا يخفى ما فيه من التسلف فالناسب جعلها للتنبه ويقتضي البكر رضاها بغيرها بما ذكر (قوله ان المرتضى الخ) أي حوله الاول ناظر فيه للظاهر المتناذر (قوله ورضا البكر صحت) فيها قلب والاصل وصحت البكر رضاها بغيرها بغيرها وبقي التي لا تجبر وبنا في التي يجبر وان كان الشارح قصره على الاول (قوله أو وضو ذلك) أي كأن عضله أو هوا (قوله أي اذا كانت حاضرة) هذا لا يكون الا في الثيب وأما البكر فيكتفي صحتها في النفق حاضرة أو غائبة (قوله عند ان القاسم) ومقابله ما لان حبيب من انكاز ذلك وقال هو سق له فداستخلفه انه عليه والولي أحق به منها (قوله بكر كانت الخ) أي فالضمير طائفة البكر لا على المتقدم بل على مطلق الخطوبة بذكر أو ثيباً فهو استخدم وهو ان تذكر الشيء بمعنى وتعيده عليه الضمير يعني آخر ولو جازاً وشبهه الاستخدام وهو ان تذكر الشيء بمعنى وتعيده باسمه

الظاهر بمعنى آخر كأن تقول ورضا البكر صحت كنفويض البكر أي لا بالعمى المتقدم بل بمعنى مطلق المخطوطة أي بأن يقال لها شهد عليك أنك فوضت العقد ولو قيل أو هل تفوض له في العقد فسكت في هاتين الصورتين فيكتفي به فهما غائب أو حضرت وأما إن تستل وأرادت أن تفوض لوليها في العقد فلا تصور البكرت بل لا بد من نطق أو ما يقوم مقامه (قوله فأن رضيت فاصني) من باب قتل أي فاصني عبد المثل ويطلون الجالس عنده أقليلًا لتلاخبات وتحميل في وقت دخوله ما يقتضيه من المسارعة إلى الانكار (قوله وظاهره الاكتفاء غير صالح) أي ظاهر المصنفان (١٨٤) الاعلام يكفي منه مرة واحدة (قوله دعوى جهله) من إضافة المصدر لفعله (قوله

بالله) يقع البناء واللام (قوله وقلة المعرفة) عطف تفسير (قوله خلافا لعبد الجسد) فانه يقول بقبل دعوى الجهل إذا عرفت حاله وقلة المعرفة (قوله وان منع أو نفرت) في لـ عن نفير فلو زوجت مع النكر لا بد من الفسخ أي دأبني أولى من الفتات عليها لأنه اشترط في الفتات عليها ألا يظهر منها منع وهذا قد أظهرته (قوله هو رضا لا احتمال أن تكون بكت على فقد أيها) أي لا احتمال راجع على مقابلة الذي هو كراهية التزويج والام يظهر كونه رضا فان أنت قبل العقد بتناهي فظاهر اعتبر الأخير منها (قوله وأما أنها في العقد فيكي في الصمت) أي إذا كانت حاضرة في المجلس لأن غاب عنه فلا بد من نطقها أو يشاركها في ذلك البكر على ما قاله عجم (قوله تبركا بالحدث) جواب عما قال حيث كان المراء بالاعراب الإفصاح والظهور فلناسب التعبير بذلك المعنى الظاهر (قوله كبر ردت) ردتا أوها أو وصيها وهل للاب رد ترشدها إلى ولايته قولان ومعلمها لما يظهر ما لم يثبت موجب الرد وأعدمه والاتفاق على ما ثبت (قوله وما أرادتها) عطف

بأنى والنيب تعرب أي في تعيين الزوج والصدوق وأما نفوضها في العقد فيكي فيه الصمت وبعبارة كنفويضها أي أذهب لوليها في العقد فيكي فيه الصمت ولا يشترط فيه النطق ولو يدا وهذا إذا كانت المخطوبة حاضرة في المجلس والأفلا بد من نطقها إن كانت شيا ورضا البكر صحت حضرت أو غابت (ص) ونذب لإعلامها به (ش) يعني أنه يستحب إعلام البكر أن صحتا ذن منها فسال لها أن فلا تخطبك على صداق قدره كذا المجل من كذا والمؤجل منه كذا فان رضيت فاصني وان كرهت فانطقي وظاهره لا اكتماع ولا ينشعبان ثلاثا (ص) ولا يقبل دعوى جهله في تأويل الأكثر (ش) يعني أن البكر إذا سكنت حتى عقدت كانها ثم قالت لم أعلم أن الصمت أن قاله لا يقبل دعواها ذلك على تأويل الأكثر من الاشياخ لشهرته عند كل أحد ولعل مقابله هو تأويل الأقل يعني على وجوب إعلامها وظاهر كلام المؤلف ولو عرفت بالله وقلة المعرفة خلافا لعبد الجسد (ص) وان منع أو نفرت لم تزوج (ش) لا إشكال أنها إذا منعت عند استئذانها بديل على المنع لا تزوج والا فلا عبرة فائدة استئذانها ومثل ذلك إذا نفرت عند استئذانها بأن قامت أو غطت وجهها حتى ظهر كراهتها (ص) لأن فصحت أو بكت (ش) يعني فأنها تزوج لان الصمت دليل على رضاها وأما البكره فقال في كتاب محمد ورضا (ش) احتمال أن تكون بكت على فقد أيها وتقول في نفسه لو كان في حيلها احصت إلى ذلك (ص) والنيب تعرب (ش) المراد بالاعراب الإفصاح والظهور ومعنى ذلك أن النيب لا تأذن إلا بالنطق لفتها على به صحت البكر المتقدم وقوله تعرب أي في تعيين الزوج والصدوق وأما أنها في العقد فيكي فيه الصمت كما مر وسكنا ما بعد هاتين الإكراهات فالحال تعرب ولم قبل تنطق بتركفظ الحديث (ص) كبر ردت أو غطت أو زوجت بعرض أو ورق أو عيب أو شمة أو اقتبعت عليها (ش) لما ذكر أن رضا البكر صحتها وأن النيب تعرب عن نفسها حتى أن تبوءه أن الصمت كاف في كل بكر وأن النطق خاص بالنيب فدفع ذلك عما ذكره في هذه المسائل ومعنى ذلك أن هذه الإكراهات السبع لا يكون رضاهن إلا بالنطق كالنيب الأولى البكر البالغ المرشد ولو ذات أب لانه لما شهدا علم من ذلك أنها عارفة بمصالح نفسها وما رادتها فصار لفت غيرها وحكمها حينئذ حكم النيب فإذا زوجها لا بعدد وجوده ولا بد مضى ذلك • الثالثة التي عضلها أي منها وليها عن النكاح من أب وأخيه فرفضت أمرها إلى إلحاحكم فروجها فلا بد من نطقها وأما ألحاحكم أي هاتين زوجتها بعد تحقق العضل منه فانه يحرمها ولا يحتاج لأنها كما يقدره كلام المواقف والشارح • الثالثة التي زوجت بعرض أي ولا يلبها ولا وصي ينظر في مالها فلا بد من نطقها لأنها باعته مشترية والبيع والشراء لا يلزم الصمت وانظر ما ردد على التعليق في الكبير • الرابعة التي زوجت بعنه فيه رد

مراد بلانته (قوله التي تزوجت بعرض) أي كل الصداق أو بعضه وهي من قوم لا زوجونه ولو (قوله فلا بد من نطقها) الامن قوم تزوج بها فلا يحتاج لنطقها على المعقد أو ذات أب أو وصيه فلا كلام لها (قوله وانظر ما رادها) أي فيرد عليه أن البيع يكفي فيه عايد على الرضا والصمت يدل عليه واعلم أن الوصي لا تزوج بدون صداق المثل وله أن يزوج بالعرض بخلاف الأب يزوج بدون صداق المثل وبالعرض إلا أن قال ذلك في العوضين الحقيقيين والبعض مع الصداق ليس كذلك وفي عبارة أخرى ما يقتضي أحدهما والبيع والشراء إلحاح أن الاشارة منها لمثل النطق لأن البيع يلزمها وهو خلاف ما يقدره جعلها من النظر التي تعرب عنها ولا يراد بالاعراب ما قبل الصمت لينتمى الاشارة لانه خلاف ظاهر كلامهم

(قوله ولو كان لا يبايع الخ) بالغ على ما ذكره فعلمنا قال الأب مجبر فيه ذلك (قوله وقيل ان كان لا يبايع الخ) مفاد في اعتقاده هذا القول (قوله وعند ابن غازي الخ) كلامه ليس بظاهر في التي تزوجت بنى عيب (قوله لو لم يكن كانت هذه الخ) الاحسن أن يقال ان النكحة حقيقة في التي لم تبلغ وأما وصف البالغ بنفيه فهو تزوج صحيح كلام المصنف (قوله التي تصدى الولي عليها) وكذا إذا كان الاختيار على الزوج أو الولي وأما إذا كان الاختيار على الزوج والزوجة معا فلا بد من فسح النكاح مطلقا دخل بها أم لا ولو وجدت الشروط (قوله بالبلد) ولو بعد طرأها لانهما كانت البلدا واحدة قبل وبعد الطرفين منزلة (١٨٥)

ولو كان لا يبايع وزوجها أو باه بناء على أنه غير كف فلا يجبر عليه ولا بد من النطق وقيل ان كان لا يبايع فلا بد من نطقها ولو على القول بأن العبد كف لم يلزم في تزويجها منه من زيادة العرة التي لا يحصل مثلها في تزويجها من عبد غير أبيها فالمسألة التي تزوجت بنى عيب وجب لها الخيار بكونه وحده أو مع ولد مجبر وعنده ان غازی ان هذه في البينة كافي للثبوت قبلها وانما ينكحها هنا لا لا لئلا ينطق لأن ذلك عيب تدخل عليه وبارزها السادسة البينة الصغيرة المحتاجة وهي المقدمة في قوله لا ينكح فسد ما رواه أئمة أعلامنا من الظاهر ولما كملت هذه مقدمة الحاجة ذكرها بوصف النكح وان لم يقتض التبرع بها السابعة التي تصدى الولي عليها وهو المراد بالاختيار فيزوجها بغير اختيارها ثم تساند بعد العقد عليها فتفتقر اجازة تالي النطق لأن الولي لما تصدى عليها افتقرت لتصريح نسق العدا فقوله أو اقتبأت أي البكر المفتات عليها وهي لا تكون الا غير مجبر فاذا المجبرة لا تصور فيها اقتيات (ص) وضع ان قرب رضاها بالبلد لم يترتب حال العقد (ش) يعني ان نكاح المفتات عليها بغير كونها يصح بشرط ان رضيت بالنطق كما مر وقرب زمن رضاها من العقد بان يكون العقد بالسوق أو المسجد ويسار إليها بالمهر من وقته واليوم من حين العقد بان بعد فلا يصح وقيل يصح وسبب الخلاف هل الخيار الحكمي كالشرطي أم لا وكون المراد بالبلد الذي وقع فيه الاختيار فلا كالبلدين ولو تفرقا لم يصح ولم يقر الولي الواقع منه الاختيار بالاختيار حال العقد بان ادعى أنها أو سكنت فان أفسر بالاختيار فسح أبدا اتفاقا وقرب رضاها وان لا رد قبل رضاها فان ردت لم يعتبر رضاها وان قرب ولما أفهم قوله وبأبدمع أقرب ان لم يجبر ان نكاح غير المجبر معه غير صحيح استثنى من ذلك أشخاصا ثلاثة أشار إليهم بقوله (ص) وان أجاز يجبر في ابن وأخ وجد فوض له أمور مبنية جاز (ش) أي وان أجاز النكاح ولم يجبر كسب أو أب في عقد صدر بغير اذنه من ان الجبر وهو أخو المجبر وأخ له وهو عمه أو جد المجبر وهو أبو المجبر ياب شرط أن يكون المجبر فوض لمن ذكر من الأشخاص الثلاثة أمور يثبت نفوه فيه بينة لا بقول المجبر فقوله يجبر بالابوة أو بالملك أو بالوصية وقوله فوض بالنصر أو بالعادة وقوله بينة متعلق بفوض والبينة تشهد على النفوذ بالصيغة أو بالعادة بان تقول رأينا قريبه المذكور يتصرف في أموره وهو حاضر ساكت والمراد بالنفوذ بالصيغة التي حلنا كلامه على ما يعمه وهو ما يحتاج لاجازة هو ان يقول فوضت له جميع أموري وأتقصد مقامي في جميع أموري أو نحو ذلك ولم يصح بالتزويج أو النكاح أو بالصرح بأحدهما فلهذا الاحتياج الى اجازة وهو المراد بقول الشيخ عبد الرحمن لا بالصيغة أمانا كان بها المجبر في ذلك الى اجازة فالنفوذ بالصيغة له ضرورتان كما

(٢٤ - ثمرتي ثالث) عليها ما عرفت من الفسخ والحاصل ان جهة الشروط ستة الزايف هو كونه بالبلد وان لا يقر بالاختيار حال العقد وان لا رد قبل رضاها وان لا يثبت على الزوج (قوله بينة) متعلق بمحذوف والتقدير وثبت ذلك بينة خلافا لما سارح في جعله متعلقا بفوض (قوله وهو أخو المجبر الخ) هذا لا يتأني في الاما اذا زوجت بنته لانه لا يملك واحد وهو ان الزوج أخو المجبر أو ابنه أو جد (قوله وجد المجبر) ويحصل جديا بالمجبر (قوله يتصرف في أموره) أي يتصرف في أموره تصرفا تاما كصرف الوكيل المفوض اليه حتى يكون بمنزلة المصريح به فان شهدت بالتصرف في بعض حوائج فلا (قوله هو ان يقول) خبر المراد وقوله هو ما يحتاج هذا ما عرفت من الصيغة والعادة مع انه لم يحمل العبارة على معنى عام انما جعلها على المعين قبله (قوله له ضرورتان) أي هو أحدهما يحتاج لأن يكون واحدا لا محتاج لأن

(قوله بل والأجنبي عند بعضهم) وهو الأجرى وابن حجر زلما منا كانت العلة تقوى الأب فلا فرق وذلك لأن تعلق الحكم بمسقط يؤذن بالعلية قال شب وحيد نقوه في ابن وأخ وحيد لا مفهومه وفي شرح عب تضعفه بل شارحنا حيث يقول فلا قال في أولى الخ فإنه قال ومفهوم قول المصنف في ابن أن الزوج الأجنبي المقصود له تصاويعاً بغير المولى بل بمصر لم يصح وإن أجازته وهو كذلك وما ذكرناه من أن من له ولاية العقد عليها لا يفيضه ولو تقوى بضامته النص من أجازته المحرر هو المتخذ كالأب في أبي زيد من أن المقصود له بالنص لا بغيره فيجب إيراد المحرر بابتدائه ولا يصح دارسكاه ولا عبده ولا يطلق زوجته لأنه معزول عرفاً عن هذه الولاية حيث لم يصح له على واحد منها (قوله أن قرب ما بين الإجازة والعقد) والظاهر أن القرب هنا القرب المشار إليه في السابقة (قوله وسخ تزويج) هذا إذا كانت النسخة جارية عليها لم يفسد عليها الفساد وكانت الطريق مأمونة ولا تقع العقاض فيزوجها (قوله كسرة أيام وشهرها) أي ذهاب يومين التحوير محتمل لخمس وعشرين لأنك خبر بأنه تعارض مفهوم هذا مع مفهوم قوله فزوج الحاكم كما كان أزوجها على مسافة شهر والظاهر أن ما قارب كلابي (١٨٦) حكم كل ويبقى الآخر في المتوسط والظاهر أن يلحق بالعمرة وفي عبارة عب

عليه ولا خصوصية لهؤلاء الأشخاص بل غيرهم من بقية الاولياء مثلهم بل والاجنبى عند بعضهم اذا قام هذا المقام كذلك فلو قلنا في وثيقها كان اتمل واخصر (ص) وهل ان قرب تاويلان (ش) أي وهل يحمل ذلك الجواز اجازة المخير ان قرب ما بين الازواج والعدة والسبب ذهب جديس أو مطلقا كما ذهب اليه أبو غرآن تاويلان تحتسملها المدونة ولما أفهم قوله وان اجازة المخير الى غير الأشخاص الثلاثة لا يجوز ذلك كله للمعدة بدون اذن المخير ولو اجازة حضر المخير أو غاب قربت غيبته أو بعدت ذكر ان الغيبة ثلاثة اقسام قريبة وهي المشار اليها بقوله (ص) وفسح تزويجا كما أو غير ما ينشئ في كثير (ش) يعني أن الحاكم أو غيره من الاولياء كالحجج عندنا وزوج الرأفة المخبرة بغيرا كانت أو نيبا صغيرة أو كبيرة مجنونة في غيبة أبيها بغيبة قريبة كعشرة أيام ونحوها فان التزويج يفسخ وان وولدت الاولاد وأجازت الأب ما لم يتبين ضرر الابناء والازوجت وبصر كالعامل الحاضر فتقدم الى الامام ما مان بزوجه والا زوجها عليه قالة الرجاس ومثل الأب السيد في أمته وانما لم يقل بحرية لبسعل الامنة لاجل الاقسام بعد فاتها خاصة بالمرأة (ص) وزوج الحاكم في كلو بقية (ش) هذا هو القسم الثاني وهو بعد الغيبة يعني أن لها كما أن تزويج ابنة الجبر اذا غاب عنها غيبة بعيدة وغايتها كما قاله مالك مسافة افر يقية ألى القبر وان اختلف في ابتداءها فعدان رشمير لان ابن القاسم هو وليه الموثق بقوله (وظهر من مصر) واستبعد ابن عبد السلام واستظهر قول الاكر من المدينة لان المستثناة وانما قاله بالمدينة واعلم ان من المدينة ومصر نحو شهر وبين مصر وافر بقية نحو ثلاثة اشهر وتكونت المدونة على عدم اشتراط الاستيطان للمعدة فتوزلت ايضا على اشتراط الاستيطان بالفعل ولا يكتفى بظننه واليه أشار بقوله (وتوزلت ايضا الاستيطان) (ص) كغيبته الاقرب الثلاث (ش) تشبه في أن لها كما تزويجها والمعنى ان الولي الاقرب غير المخير اذا غاب غيبة مسافة ثمان بلدان أو اثلاث

من البدن هذا هو الذي ينبغي عبارة عب وزوج الحاكم في كثر شدة بحيث لا يرى قدمه بسرعة ظاناً بغيتته المسافة المذكرة ولو اذات تفقه ما لم يصف عليها ضاعة ولا يمن انهما بالقول ولو خيف فسادها خلافاً لقول الشئ بجبره في هذا الما لا يدون انهما اه ولكن اعتمد بعض شيوخنا كلام الفهم في تنبيه في قبض الشارع قول المصنف وزوج بالبالغ دون غيرها ما لم يصف ضعة كره البدن (قوله وتؤزل ايضاً الخ) هذا ضعيف والعنيد الاول وعلى الخلاف اذا غاب غيبة انتفاع بحيث لا يرى قدمه بسرعة ظاناً ولم تعد الثقة ولم يخش عليها الفساد واما من لا تقول اقامته على الوجه المذكور فلا تزوج حيث لم تعد الثقة ولم يخش عليها الفساد فان علمت الثقة وخشى عليها الفساد فامتنع تزوج فيزوجها السلطان هذا ما له عجز لانه مخالف للقول وذلك لا يذم كراين رضاء انها تزوج اذ قطع عنها الاب الثقة وخشى عليها الضيعة اتفاقاً وهكذا بالواقع اعتبار الاخرين وهكذا انقله ان عرفه توجهه مقابل لا اعتبر قطع الثقة فقط اكله محشي نت (قوله كعبه الاقرب الثلاث) ظاهره وان لم يحصل من الغالب غرض وذلك لان غيبته عن غيره غرضه

حتى يبين الله على النظر وقوله أمته أي لافي ابتداء كره فيك (قوله ان يكون صدقها الخ) نسخة الشارح أن يكون صدقها يزيد عما يجبر عيب التزوج ويؤاخذ على صدقها مثلها (قوله يصير عيب التزوج الخ) كان يكون ثقتها خسرته وحبب القروج أربعين وصدقها مثلها يقطع النظر عن كون تزويجها عيا عشر مثلاً فيزوجها بأحد عشر من نهي أزيد من صدقها مثلها ومن عيب التزوج يصعدوا الحسن أن يقول بأن يزيد صدقها على ما يجبره عيب التزوج وعلى صدقها مثلها فتأمل (قوله ومنع احرام الخ) العبرة بوقت العقد خلا أو عجزاً في الشلطة أو أصدقهم فان وكل خلا فلا يصدقوا ولا يحرم فسدوا وكل عجز ما قبل العقد لا ولا يبيع حل لم يفسد ويستثنى من ذلك اذا كانت الولاية (١٨٨) السلطان وهو محرم ونائبه ولو تراضيا لحل فبيع العقد لهم مبالغ الناس وكذا اذا

كانت الولاية ابتداء لقاضي وهو محرم ونائبه لحل فكذلك صحيح اذا علمت ذلك تفهم معنى قول الشارح ولا يكون الخ (قوله بالرى) أي فلو لم يرم جيرة العفة وطواف وركع طواف ثم عقد فان عقده يفسخ **تنبيه** يتدب أن يؤخر حتى يحل أو يقصر والحاصل أنه يستمر المنع في الخ حتى يطوف طواف الأفاضة ويصل الركعتين ان كان فصل السبي قبله والافتمام السبي فان أفاض وقد كان قد قدم السبي وعقد قبل صلواته ركعتين ففسخ حيث سرب فان تباعدت يفسخ ولا فرق بين كون الخ مهيأ أو فاسداً والتظاهر ان البعد الرجوع للبدل ولعل الفرق بين مضموعه وفسخه قبل تمام الركعتين وبين جواز وطئه قبلها مطلق فراق أهله فأي له قبل الركعتين بخلاف من أنشأ عقد قبلها ففسخه أحداث مالمس فيه نكاح حاضر (قوله لسلسلة) متعلق بمحذوف أي كما يمنع وصف كفر ولاية كفر لسلسلة (قوله مانع أضاف من محبة عقد نكاح ولسته السلسلة) فلو تزوجها ففسخ أباها (قوله ما لم يكن من شيء الخ) أي والهجرة كانت في بدء الاسلام

ولو أبازر مبيد أو أوليه ابتداء الحرة. وبعبارة توارى بدليله الفضل أن يكون صدقها يزيد عما يجبر عيب التزوج ويؤاخذ على صدقها مثلها ثم ذكر أن شرط الولي أن يكون حلالاً لا بقوله (ص) ومنع احرام من أحد الثلاثة (ش) يعني ان احرام الكائن من أحد الثلاثة وهم الزوج والزوجة والولي يمنع من محبة عقد النكاح فلا يقبل زوج ولا تاذن زوجة ولا وجب ولي محرم ولا يكون ولا يجوزون الى انعام الاحلال بالرى والطواف والسبي والخ والعرة بخلاف شره الامتوه محرم فائز ولا يطاحن بحل لانه لا ينكح الامن بحله وطؤه بخلاف الشراء فيكون له اعم (ص) ككفر لسلسلة (ش) لماذا ذكر ان احرام عن من محبة عقد النكاح ذكر ان كفر الولي مانع أضاف من محبة عقد نكاح ولسته المسئلة اذ لا ولاية عليها لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافر على المؤمن سبيلاً وسواء في ذلك الفري والمرد والحرب (ص) وعكسه (ش) أي ان الحكم كذلك في عكس هذا الفرع المذكور وهو أن يكون الولي مسلماً والمرأة كافرته على المشهور لقوله تعالى ما لم يكن ولا بينهم شيء فلو تزوجها ففسخ بتعريض يلزم قوله وان عقد مسلم للكافر ترك أي اوان عقد مسلم لا يترك بل يفسخ فقصود المؤلف أنه لا ولاية للمسلم على الكافر وأما الفسخ وعدمه فشي آخر (ص) الامة ومعتقة من غير نسائها الجزية (ش) هذا مستثنى من قوله وعكسه والمعنى ان المسلم اذا كانت أمة كافر تاذ معتقة كذلك فانه يجوز له أن يزوجه بشرط أن تكون المعتقة من غير نسائها جال الفري يزودون الجزية بأن أعنتها وهو مسلم ببلاد الاسلام وأما ما اعتقها كافر ثم أسلم فلا يزوجه الا أهل الكفر لأن تسلم (ص) وزوج الكافر لمسلم (ش) هذا نفريع على المشهور من أن المسلم مسلوب الولاية على الكافر فكأنه قال واذنا فرغنا على السلب فان الكافر زوج ولسته الكافر تسلم وأولى الكافر فان لم يكن الكافر عتق كافر فاساقفتهم فان امتنعوا ورفضت أمرها للسلطان جبرهم على تزويجها لانه من دفع النظام الذي تطلره ولا يجبرهم على تزويجها من مسلم ثم استظهر دفعه لانه متعلق بما هو فيه وهو أنه لو تبحر المسلم وعقد على ولسته الكافر تبعدان فلتا سلب ولسته عنها فقال (وان عقد مسلم للكافر ترك) ولا يتعرض لها ناذالم تعرض لهم في الزنا اذا بطلتوه فأمرى النكاح ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه لما أعانه على ذلك وان عقد عليها لم يفسخ أبداً خلا فلا يصح وهذا ما لم تكن الكافر بمعتقة العاقد فلا يفسخ ان كانت كاهية بخلاف اذا كانت أمته فانه لا يصلح ما تأتي من قوله ان الامة الكافر فاذن أوطأ بالملك ثم أشار الى أن شرط الرشد في الولي يختلف فيه وقول ابن القاسم عدم اشتراطه بقوله

شرط محبة أو ان الكافر بطريق الاولى قال الشيخ والحسن وتأمل الاستدلال بالا يفتح انها نسخت بقوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وأجاب بعض شيوخنا بأن نسخ المطلق لا ينافي منه نسخ خصوصاً (قوله فانه يجوز له أن يزوجه) لعبد كافر أو غيره للمسلم وأما الكافر اسطرطها فظاهر كما قال الشيخ ساله ان لا يصح لان عليه عدم تزويج الحر الامة استرقاق الولد وهي موجودة فظاهر قول المصنف كراهية كراهية كان مسلماً أو كافر أو قال القاتل اطلاقه يشمل عقده ككافر فسر كان أو ورقاقا لغير (قوله) وأما ما اعتقها كافر أو أعتقه لمسلم ببلاد الحرب (قوله زوج الكافر لمسلم) مع مراعاة أن كان النكاح وشروطه في الاسلام غير ولها (قوله ولا يجبرهم على تزويجها الخ) لانه بغير رضاها (قوله لما أعانه على ذلك) أي لما أعان الكافر على ذلك العقد لا من الأمور بعنه

على ذلك العقد (قوله وعقد السفه) أى سواء كان محيرا أم لا (قوله له وغيره) لفظة لم يذكرها عجم ولا الشيخ سالم لأنه لا قى قول المصنف ولو لم يفسه فسفه عقده وقصر كلام المصنف على تزويجه لغيره لأن الكلام هنا فى الأوليه وقد يقال قصد بيان الحكم (قوله) والظاهر أنه يتقرر (وله) فإن لم ينظر مضى (قوله والظاهر الخ) فيه أن المراد بالدين التدين وهو كونه ليس بفاسق وهو لا يقتضى الفسخ وقوله العقل أن أراد كماله بأن لا يكون عنده طيش فنقول هذا لا يقتضى الفسخ وإن أراد أن لا يكون مجنونا ولا معتوها فظاهر غير أنه لا يصح على أنفسه بنافي كون عقله كاملا (قوله وهذا لا ينافيان السفه) لأنه صرف المال فى اللات والنسبوات ولإباحة (قوله وصح توكل زوج الخ) وانظر هل لو قيل أن يوكل هنا أولا (قوله لاوى) (١٨٩) بالجر عطف على قوله زوج (قوله مع أنه قيل) كذا نسخة الشارح أى

مذهب ابن مالك كونه قلب لا لضرورة ومذهب غيره أنه ضرورة (قوله وكفوها أولى) أهل المراتبه انه واجب ثم ان هذا فى غير الجبرية كإيل عليه ما ذكره المصنف من أن الأب يحير الجبرية إلا لخصه وهذا شأنه لا يجب عليه جارية كفتها كأه وبينه بعبارة أخرى فى غير جبرية كعميرتين منه عضل قال فى ك وهذا ما لم نكن نمسبه وتدعو لمسلم فلا يجابه حيث امتنع أهل الألبان الإسلام ليس بكفه عندهم انتهى (قوله كما عند الباجي الخ) الظاهر أنه راجع لقوله ويحتذفيز وجهها لما حكم (قوله ويحتمل أن تزويج الحاكم الخ) إذا دقت النظر تجد هذا الاحتمال هو الصواب لأنه حين يتبادى على الامتناع يصير كالمعدم فتنتقل الحق إلى بعد وأما لما حكم فلا يظهر كونه وكيلا له إلا إذا لم يظهر منه امتناع كان يكون غالبا مثلا (قوله ولا يعضل الخ) اعلم أن الذى يفهم من كلام المدون أن الأب يكون عاضلا

(ص) وعقد السفه ذوالرأى باذن وله (ش) أى وعقد السفه له ولغيره على وليته إذا كان له رأى باذن وله فإن لم يكن له ولئ هو ذو رأى جازا نكاحه اتفاقا وانظر لو عقد ذوالرأى بغير اذن وليه والظاهر أنه يتقرر وله وأما ضعف الرأى فى فسخ والمراد بالرأى العقل والدين وهذا لا ينافيان السفه (ص) وصح توكل زوج الجميع (ش) يعنى أن جميع من تقدم عن لا يجوز لهم عقد النكاح من جهة المرأة لتقص فهم مجنونان يكونوا وكلامهم جهة الزوج فيقبلوا فى سماع عيسى لأب أن يوكل الرجل نصرانيا وعبدًا وأمرأة على عقد نكاحه إن عرفة وزادته بن شاس أو صبيا لأعرقه وعقرته المشذلى بأنه فى النوادر عن ابن حبيب ويستثنى من كلامه الحرم فلا يوكل ولا يوكل والمعتوه وأما فى المرأه فلا يوكل الأمن نصح أن يكون وليا لها ولهذا أشار بقوله (ص) لاوى إلا كمو (ش) أى لاوى المرأه فلا يوكل على نكاحها الأمن يكون منه على استحكال شروط الولاء لأن الحق لله فلا يوكل كافر ولا عبيدا ولا صبيا ولا امرأة وأدخل المؤلف الكافى على الضمير على مذهب ابن مالك مع أنه قيل لضرورة (ص) وعليه الأحابه لكف وكفوها أولى فيما مر إلخ كما تمزوج (ش) يعنى أنه يجب على الولي غير الأب أن يكره إباحة المرأة إلى كف معين دعته اليريد وهي بالغة لأنها لو لم تجسد لا تمتع ككونها مضطرا إلى عقد كذا ذكره صاحبان دعا الولي إلى كف غير كفتها أحيت وكان كفوها أولى من كفتها لأنها دوم العشرة فيما مر إلخ كما تمزوج ومن دعته إليه فى المستثنى فإن فعل فواضع وأن عمدا على الامتناع فبإله عن وجهه فإن رأه صوابا ردها إليه والاعتراض لا يرد أول كف هو حيث يذو زوجها إلخ كما بعد ثبوت ثبوته عنده وملكها أمر نفسها وإن المهر مهر مثلها وكفاة الخاطب كما عند الباجي مع بعض الموقفين وإن شاعروا العقد لغير العاضل من الأولياء ويحتمل أن تزويج إلخ كما أنما هو عند عدم الولي غير العاضل ويجوز هذا الاحتمال ابن عبد السلام فى قول ابن الحاجب فإن امتنع الولي زوج الحاكم (ص) ولا يعضل أب بكر أبه متكر رضى يتحقق (ش) يعنى أن الأب فى ابنته الجبرية لا يكون عاضلا وخاطب أو مخاطبين وهو مراده بالتكر رأى بدمتص من الخطاب لما حصل عليه من الحضانة والشفقة ولله بالخصا ص نفسه فى معامل الأم من حالها أحوال الخطاب ما لاوافق حتى يتحقق اضراءه فإن تحقق طاعة الامام أمان تزويج والأزواجها عطفك ولوائى السؤلف بل عرض لا كان أولى لأن اتسق الماضى والتسقى المستقبل ولوعبر بتعدد بدل متكر ولكن أولى لأن

بصق الضرر وإن لم يحصل منه ومن مخاطب كن علم من حاله منعه إياها من النكاح تكر مخاطبها أم لا (قوله ولا يعضل أب الخ) مفهوم بكذا أنسن لا يجبر بعد عاضلا من أول وهلة وكذلك الوصى الجبر بعد عاضلا يرد أول كف فهو ليس كالأب وفى بعض الشراح ولا يعضل أب ومثله الوصى الجبر (قوله بكرا) ومثله النيب الجبرية متغير (قوله فان تحقق) أى لو مرة قاله الامام الخ وانظر إذا زوج الحاكم قبل العرض على الأب امتناعه فلو زوجها إلخ كما قبل تحقق العضل فسح (قوله والأزواجها) أى فإن لم تزوج زوجها إلخ كما ولا يساهء ونحو امتناعه إلا مع لئالسؤال مع تحقق العضل (قوله ولو أفاق الخ) فيمقتضى بل الاتيان بالأفضل لأن المصنف يتكلم على الاستكمال المستقبل (قوله ولو عبر بتعدد الخ) عبارة هذه تقتضى أن تحقق العضل إنما يكون إذا تعدل الان العقد ولو متكر وعبرة شب أحسن لأنه قال وقوله وبدر بالتزويج أولى لأنه يشعل كلامه ما إذا كان التكر من مخاطب واحدا ومتعدد كلام

الشارح مبنى على قرأته ريدون تنوين وأما مع التنوين فالسختان بمعنى وإن ادعى عضله العقد وأدعت هي عدمه فالقول قوله وعليها البتة الذي تدعيه وهذا إذا كان من أهل الصلاح والاسئال الحيران وكلام مشارحنا ظاهر في قرأته بتنوين ردا له عبر بصدق وأما قرأته بالاضافة فهو نص في صورته واحتفظ (قوله وإن وكلته من أحب) أي وكالة تفويض وأما وقالت به من أحببت بضم التاء فلا بد من أنها فائز وجهان غير تعيين فانه يجري على مسئلة القسوى أي فيصح أن قرب رضاها بالبلد لم يقرب به حال العقد عجم (قوله وظاهره) ولو بعدوا ظاهره أيضا ولو بعد جدا (قوله وسواء طال ما بين التعيين) أي التعيين الطارئ بعد العقد وثالث قال عجم ولو بعد ما بين العقد وعملها (قوله والمبالغة راجعة للاجازه) وأما الرقيقة طالق القرب بخلصان الرادعا يكون إذا كان الامر قريبا أو أجازة ولو بعد فمقدامة في حالة البعدا لم يحصل اجازة يكون الامر موقوفا وهذا غاية البعد فلنأبى ما يفيد النقل أن الرادع في عين القرب والبعد وصرح بالتعميم شب (وأقول) انما بالغ على الاجازة رادعا على أن حبیب القائل بأن الاجازة انما تكون بالقرب وأما أن بعد فليس الرضا الانسكاك حديد بعد فسخ الاول (قوله لا العكس) أي لا العكس في الحكم والتصوير في الجملة أما في الحكم فظاهر وأما في التصویر فلا أن المولى في الاولى امر أو المولى في هذه رجل أي وكل شخص كذا كان أو أوتى ولما قلت في الجملة نعم لو كان الرجل وكل امرأة كان عكسا في الحكم والتصوير (قوله فان انسكاك يلزمه) ان كانت تليق به طاعة في النسيطة (قوله على أحد القولين) راجع لما اذول امر أو أكثر وجه (١٩٠) فزوجه من نفسها (أقول) اعتمد المقابل عجم ونعنه عجم وبث فائلا يستقي منه ما اذاز وجهه من نفسها فانه

ثبت حيثما انفك بين الاجازة والرد لان التسويك على شيء لا يفعله مع نفسه فليس للمولى على بيع أو شراء أو نحوهما أن يبيع أو يشتري لنفسه (قوله لان الرجل اذا كره الخ) لا يقال كون خلاصه بيده مع عدم نصف الصداق قبل النكاحه ضايعا لعل عليه وأما بعده فقد تلذذنا نقول كما تدخل على الغرم بتوكيله وظاهر كلامه في هذا المستفسر سواء كانت صفته زوجية من أحببت أنت أو أنا أو زوجي وأطلق كذا في عجم

مأخوذ به المؤلف يصدق على تكرر مخاطب واحد لمن غير متعدد والضمير في تحقق طالع على العزل المفهوم من بعض (ح) وإن وكلته من أحب عجم والافها الاجازة (ش) يريد أن المرأ اذا قالت لو كليلها زوجي من أحببت وأولى ان لم تقل من أحببت فلا بد ان يصح لها قبل العقد ذلك وج التي أحبه فلوز وجهان غير تعيين معتمدا على عموم أنها فله أن يعجز النكاح أو رده وظاهره مساو وجه من نفسه أو غيره وهو كذا في المدونة وسواها وجهها بغير مثل أو بدونه وسواها بزم ما بين التعيين والعقد وبعد واليه الاشارة بقوله (ولو بعد) والمبالغة راجعة للاجازه وأما الرقيقة شرط القرب ولا لاجل ذلك انصر على الاجازة وأشد بقوله (لا العكس) الى أن الرجل اذا كره لرجل أو لرجل من وجهه من أحب فزوجه من غير أن يستأنه أو امرأته فزوجه من نفسها وعقد ذلك ولها فان النكاح يلزمه على أحد القولين لان الرجل اذا كره النكاح قدر على حله لان الطلاق بيده بخلاف المرأة (ح) ولا ينعم ونحوه وان عجم ويجهل من نفسه تزوجته بكذا وتزويج الطرفين (ش) يعني أنه يجوز لابن العم والمعتق الاعلى والاسفل على ما فيه والحاكم ومن تزوج بولاه الاسلام أن يتولى طرف عقد النكاح ان عين لها أن يزوجه من نفسه ويشهد على رضاها احتياطا لمن منازعتها

(قوله ولا ينعم) غير مقدم تزوجها مستأذنه وقوله وتولى الطرفين بكسر اللام مصدر تولى عطف فان على تزوجها عطف مرادف أو مفسر والاولى أن يتركه عطف تزوجها لانه مرادف أو مفسر وقوله ان عين من يزوجهما منه وبشرطها وزول قوله تزوجته بكذا الخ الباء لتصور وقوله وتزويج أي يقع منها الرضا حين يقول تزوجته بكذا أو قبل أو والاول أنه يقع منها الرضا حال بعض الشيوخ والحاصل أنه ان وقع منه تعيين نفسه وتعيين ما تزوج به قبل أن ياتي بهذا الصفة كان قوله تزوجته بكذا تصورا لصيغة التزويج يحفظ وان لم يقع منه واحد منها قبلها كان تصورا للصيغة التزويج وتعيين نفسه وتعيين ما تزوج به وان وقع منه واحد منها قبلها بأن يقع منه تعيين نفسه دون تعيين ما تزوج به كان تصورا للصيغة التزويج وتعيين ما تزوج به وان وقع منه تعيين ما تزوج به وجها دون تعيين نفسه كان تصورا للصيغة التزويج وتعيين نفسه (قوله أنه يجوز) أي أو أمال الرضى فكره ذلك فهو مستثنى (قوله والمعتق الاعلى الخ) بان قول المصنف ونحوه أي فأراد المصنف بقوله ونحوه من بعد ما لا لايجاب والقبول من الطرفين (قوله على ما فيه) أي من خلاف المتقدم (قوله ان عين لها) أي في صفة التزويج أو قبل (قوله ويشهد على رضاها) الاشهاد ليس بشرط بل يستحب كالحصر به في شرح العدة فله الخطاب أي رضاها الحاصل حين نقلته بذلك أو رضاها السابق على الصيغة المستمرة والحاصل أنه اذا عين لها قبل الصيغة المذكورة أنه يرد تزوجها من نفسه وعين لها الصداق وحصل منها الرضا لحوال نطقه بالصيغة فانه يكفي بذلك والرضا منزلة التفويض وانما المشرط رضاها ولو بالسكر كما هو ظاهر كلامهم وقال في ذلك وحده على ما فيه ولا يحتاج لقوله قبلت لان قوله تزوجته بكذا في قبول وقال الشيخ سالم قوله تزوجته بكذا لايجاب وقبول من جانبه وكذا قال تزوجته بكذا وقيل له

(قوله الرد) أي صريحاً وقوله بمقابله أي بقوله تزويجها (قوله ان ادعاء الزوج) أي الزوج العهدة أي المهر الذي عتبه
 الوكيل (قوله في أيها يصدق) انظر هذا مع ما يأتي في باب الوكيل لا يصدق إلا بالشهرة ولا يظهر وأما قوله سرراً
 فلا يعزل قولاً واحداً (قوله وبعبارة وان ادعت الخ) إشارة لترجيح أحد القولين المشار إليهما بقوله في أيها يصدق قولين (قوله فان
 السلطان ينظر) فمقدم لا كلف في الثانية فان تنازعوا في العدة فقدّم أحداهما وأفسه فأنه ما استروا فيه زوج الجميع
 وهذا هو الذي يجب المصير إليه وان كان تخلاف ظاهر المصنف (وأقول) (١٩١) يمكن جعل المصنف عليه وقوله وترضى أي إذا

كانت من يعتبر رضاها والاعطاب
 رضاها (قوله وان أذنت لوليي)
 كلام المؤلف شامل لما إذا أذنت
 لهما معاً أو مرتين ويجعل هذا
 التفصيل على أنه لما عني لهما هذا
 الثاني كانت ناسبة للأول أو اتحد
 اسم الزوجين أو اعتقدت أن
 الثاني هو الأول فأن دفع ما يقال ما
 ذكره المصنف لا يتصور لأن
 أشهر القولين أنه لا بد أن يبين
 لهما الزوج والإفلاهما لغيره فان عني
 كل من الوليين الزوج فلا يتصور
 فيها التفصيل وتكون للأول
 مطلقاً عليها بالثاني وان لم يبين
 كل منهما الزوج فلها البقاء على
 من اختارت القاعلية بسواء
 كان الأول أو الثاني من غير تقرر
 التلذذ من الأول أو الثاني وقوله
 أو تلذذ بهم ولا حد عليه لغيره
 طالباً للأول كأي العيار أي الخلاف
 لأن من سهل لم يشهد استحقاق
 الثاني لها بالتحول بعدم العلم غير
 أن قضيت أن يكون مع العلم الفسخ
 بطلاق مع أنه لا يطلق إلا بالشال
 هذا خلاف ضعيف جداً وقسمت كاخ
 الثاني بلا خلاف كأي التوضيح
 (قوله لوليي) وكذا الأولياء
 (قوله يعني ان المرأة الخ) وكذا
 الجسريد أن لوليي حكمه حكم

فان لم يشهد على ذلك والمرأة متفرقة فهو جائز لفظ ذلك أن يقول لهما قد تزويجت على صدق
 كذا وكذا وترضى به وأني بقوله وبولي الطرفين وان كانت مستغداً بمقابله للرد على من يقول
 ليس له بولي الطرفين أي بما يوافقها (ص) وان أنكرت للعقد صدق الوكيل ان ادعاء الزوج
 (ش) يعني إذا قالت المرأة للوكيل لم تزوجني فان الوكيل مصدق بلا عيب إذا ادعى الزوج
 النكاح لهما مرة بالأذن والوكيل حاكم مقامه وان لم يدع الزوج صدقته وظاهر قوله
 ان ادعاء الزوج ولو كان هو الوكيل ولو صدقته على وقوع العقد وادعت عتبه قبل العقد وقال
 الوكيل بل بعده حتى ابن شبيب في أيها يصدق قولين وبعبارة وان ادعت عتبه قبل العقد
 وادعى أنه عقد قبل العزل فاقول قوله الآن بطل ما بين التوكيل وعقد النكاح نحو ستة
 أشهر والأقبل قولها ويجعل على العزل (ص) وان تنازع الأولياء المتساوون في العقد
 أو الزوج نظرنا حكم (ش) أي إذا كان لهما أولياء وهم في الميزة سواء أخوة أو بنواخوة
 أو أعمام أو بنو أعمام فاختلقوا بينهم تنوّل العقد منهم على الزوج أو اختلقوا في تعيين
 الزوج بأن يرد كل منهم تزويجها لغير من يريد الآخر ولم تعين المرأة أحد الزوجين
 والأجبت إلى ما عتبه ان كان كذا كما حرّفان السلطان ينظر فيمن يري العقد منهم في الأولى
 ولين تزويجها ومنه في الثانية فتقوّم المتساوون في العقد أي في الدرجة من نسب أولاد
 (ص) وان أذنت لوليي عقداً للأول (ش) يعني ان المرأة إذا أذنت لوليي أن تزويجها
 كل من يجعل ففسدها كل على زوج فتكون للزوج الأول دون الثاني لأنه تزويج ذات زوج
 ومفهوم وليي أن لو كان الولي واحداً فلا يحسن نسخ الثاني ولودخل بها وفي قوله أذنت دلالة
 على أنها غير مجبرة وهو واضح (ص) ان لم تلذذ الثاني بلا علم (ش) يعني أي حكمها للأول ان
 اتفق تلذذ الثاني منها بعد مات ولم يوافقها على المذهب بل علم منه أو من العاقلة بالأول
 فهي الأولى في صورتين بأن لم تلذذ الثاني منها أصلاً وتلذذ بها علم والثاني في صورة ما تلذذها
 بلا علم منه أنه لم يدخل كونها الأولى إذا تلذذها الثاني طالعاً ثبت علمه بالبيئة أي بان تشهد
 البيئة على إقراره قبل التلذذ فإنه عالم أنه ثان وأما أقر بذلك فقط بعد التلذذ فلا تكون للأول
 لاحتمال كونه وتكون الثانية زوجة ولكنه يفسخ نكاحه عملاً بإقراره ويحكون قصده
 بطلاق لأنه مختلف فيه كافي ز (ص) ولو تأخر فرفضه (ش) بمابقة في مفهوم الشرط أي
 أنه إذا تلذذ الثاني بلا علم فلها أن تكون له ولو كان التفويض أي الأذن للولي الذي عقد الثاني
 متأخراً عن الأذن لعاقدة الأول وقوله تفويضه من إضافة المصدر إلى مفعوله والاصل
 تفويضه له وقال الباقون فوضت لاحده ما بعد الأخر فالنكاح الأول ويفسخ نكاح
 الثاني ولودخل وقوله (ان لم تكن في عتدة وفاة) شرط في المفهوم أيضاً أي الثاني ان تلذذ

المرأة إذا أذنت لوليي (قوله ان لم تلذذ) والمراد بالتلذذ أراحه الستور وانظر هل تلذذ الصغير فوت كالكيوم لا لأن هذا خلاف
 قولنا الشارح عقد مات وطه ومافله صرح به بعضهم وارضاء الخطاب لأنه قال وانظر لو خلاهما تم تصادق هو والزوجة على أنه لم يقع
 منه تلذذ ولا طه بالحكم هل تكون هذه المخلوقة فوعا لى الأول أو لا تكون فو تاظهر نصوصهم ان الدخول فوت (قوله والثاني في
 صورة الخ) ويحل كونها الثانية أي أنها وان لا يكون الأول تلذذ قبل تلذذ الثاني والا كانت مطلقاً (قوله تفويضه لى أي العاقلة
 الثاني المفهوم من المقام والمراد التفويض التسبب للزوج الثاني بالإضافة تأتي لا دفع لإبادة

(قوله ان لم تكن حالة التلذذ الخ) أي بان عقد ودخل في حياته أو عقد في حياته ودخل بها بعد وفاته ثم يصدق المصنف بصورة غير مودة وهو ما إذا كان عقد الثاني في عدة وفاته الأول ودخل بها الثاني بعد العقد وذلك لأنه في تلك الحالة يتأخر عنها على الثاني (قوله أمان تلذذني الثاني) أي بكون العقد بعد وفاته الأول أو قبل وفاته وهي المشار لها بقوله ولو تقدم العقد الثاني لم يلحقني ان كلام المصنف بقيدته إذا تلذذني في عدة وفاته لا تكون له وهل يتأخر بها عليه إذا واطفي في العدة وقد عقد قبل وفاته الأول أم لا لان العقد وقع على ذات زوج والذي يظهر الأول نظر الوقوع الوطء في العدة وهو الذي جزموا به في مسألة المفقود كذا قرروا وأظنه ليج (قوله اختار من نفسه لامن الخلف) أي اختار من نفسه مقابله يقول ابن المواز (قوله وجواب ز فيه نظر) قال الشيخ أحدنا قبل ما سألنا الخلف الذي اختار من ابن رشد فالجواب ان تشبه ابن المواز ذلك لمن عقد ودخل قبل الموت أو الاطلاق بقيد القول الثاني اذ مذهب ابن عبد الحكم أنها لا تنقوت (١٩٣) على الأول بحال فقد ثبت من هذا قول انهم الأول مطلقا وقول انهم الثاني مطلقا

وحيث يتوهم وجهه أن يقال ليس ما اختار من ابن رشد أحد القولين بل هو قول ثالث بالتفصيل فكان المناسب لاصطلاح المصنف التعبير بالفعل دون الاسم وقد تقدم ما يشبه هذا باب الأيمان بالنسبة للموتى ولعل المصنف لما رأى ان ما اختاره ابن رشد بعض ما تقدم لا غير مفعله فحذف من الخلف وكذا يقال فيما تقدم ثم ان قول محمد ان ذلك غرضه الخيل يدل على انه دخل غرضه ولم يقدس غرضه بذلك عنه ابن عرفة في نقله انتهى قال القاتلي وكان المناسب لاصطلاحه التعبير بالفعل فيقول على ما ظهر وهو اعتراض لا شك في صحته وجواب ز فاسد لان هذا علم بالتلف والرواية لا الاحتمال (قوله وما وقع في الشارح) أي من ان محل فسخها ما لم يدخل بها أحدهما فان دخل كلتيه دخل بها (قوله لاجل ينة) على تفصيل عقد الثاني (قوله لاجل ينة يعلم) أي فالبينة شهدت

بها غير طام فانها تكون ان لم تكن حال التلذذ في عدة وفاته أمان تلذذني الثاني في عدة وفاته الأول كأن ماتت عنها قبل النحول الثاني ثم دخل بها الثاني بعد موته وقبل انقضائه عدة فيفسخ نكاحه وتردلا كمال عدة الأول بوثرته وقوله وفاته لبيان الواقع لا الاحتراز اذا تكون العدة هنا لعدة توفه لان طلاق الأول انما يكون قبل النحول والمطلقة قبله لعدة عليها اذ لا يتأني أن يكون لا الأول دخل بها وتكون لثاني وقوله (ولو تقدم العقد على الاظهر) مبالغة في مفهوم الشرط الثاني أي ولو كان التلذذ في عدة وفاته الأول تقدم العقد على موت الأول على الاظهر فيفسخ نكاحه وترث الأول و يتأخر بها عليه وقال ابن المواز بقر نكاحه معها ولا ميراث لهما من الأول غرضه ما اذا عقد ودخل قبل موته انتهى وهذا المؤلف باو وكان المناسب لاصطلاحه التعبير بالفعل لان ابن رشد اختار من نفسه لامن الخلف وجواب ز فيه نظر انظر الشرح الكبير (ص) وفسخ بلاق ان عقدا من أولبينة يعلمه أنه ان (ش) أي وفسخ عقد كل منهما ان عقدا من واحد وتحققا أو شك بالاطلاق أو ما حصل دخول منهما أو من أحدهما مام لا وما وقع في الشارح عما يخالف ذلك لا يقول عليه ويوهم وقوع العقد في زمن واحد كالشك في ذلك كاهو ظاهر كلام أبي الحسن وعقد الثاني لاجل ينة يعلمه أنه ان بلاق أو يضاوترد لاول بعد الاستبراء وقوله أولبينة المعطوف على فاعل قميص محذوف وأولتقسيم يعني الواو كآري والضمير في يعلمه لزوج بدليل قوله (لان أقر) انه فان أي لان أقر الثاني انه عقد وهو عالم بالاول ثم يبرأ أو أقر بعد نبأته أنه بنى وهو عالم بالاول فيفسخ نكاحه بطلاق لاحتمال كنه في دعواه العلم بالاول و بزمه المهر كملاد وحكم ما اذا قامت ينة على علم الولي انه الثاني حكم ما اذا قامت على علم الزوج أنه فان فيفسخ بلاق (ص) أو جعل الزمن (ش) أي وكذا يفسخ النكاح بطلاق ما لم يدخل بها أحدهما اذا جهل الزمن للعقدين بحيث لم يعلم السابق منهما فان دخلا معا كانت لاولهما دخولا وان علموا الفسخا بصورة أو جعل الزمن أجهل تقدم زمن أحدهما على زمن الآخر مع تحقق وقوعهما في زمنين وأما مع احتمال اتحاد زمنهما فهو داخل في قوله ان عقدا من كاس (ص) وان ماتت وجهل الاحق

بأقرار قبل التلذذ انه دخل وهو عالم انه فان خلاصته شهادة البينة بعد النحول كان أقر قبل النحول انه عالم بأنه فان في سوامه قد علمه أو حدث له الميراث فان بعد العقد (قوله لان أقر الخ) حاصله ان الأقرار بعد النحول ويحتمل صورتان الأولى أن يقر فيقول عقدت وأنا عالم بالاول ثم دخلت الثانية أن يقول دخلت وأنا عالم بالاول (قوله ويبرمه المهر كلاما) ولا تكون بالاول (قوله وحكم ما اذا قامت ينة) أي قامت ينة أي أقر اربعة العقدان هذا الزوج فان قال عي تخلف من هذا اذ ادعى كل من الزوج أو الزوجة انه علم قبل التلذذ ان الزوج نان وثبت ذلك ينة فانها تكون لاول ومثل ذلك ما اذا ادعى الولي انه عقد للزوج وهو عالم بأنه فان وثبت ذلك ينة وأما اذ ادعى الزوج بعد التلذذ انه كان عالم بأنه فان يفسخ نكاحه بطلاق وأما دعوى الزوجة أو الولي كل في هذه الحالة فلا يعمل بها وتيق زوجة الثاني وفاته الفسخ بطلاق انه لو تزوج بها عند ذلك كانت عنده على ملتين (قوله ما لم يدخل بها أحدهما) وان دخل بها أحدهما كان أولى بها (قوله وجهل الاحق) جملة حاله فيمقدر فيقال

وقوله في الارث قولان (ش) أي فان ماتت المرأة فمات الزوج قبل دخول الثاني أو الثاني بعد دخوله أي الذي بقضى بالزوجة لو علم وهو لما الأول قبل دخول الثاني أو الثاني بعد دخوله فاختلف في ثبوت الارث للزوجين منها وعلمه على قولين للتأخيرين وأصكرهم على سقوته وبعبارة ومحل الخلاف إذا كان بين العقد نزلت وأما ما وقع في زمن ولوشكا أو وهما فلا ارث اتفاقا لأنه مفسح بلاطلاق كما هو متفق على فساد (ص) وعلى الارث فالصديق والافزاد (ش) أي وعلى القول بالارث فلا لازم لكل من الزوجين الصديق كله لأنه مقر وجوب ذلك عليه الورثة فلا يستحق شيئا إلا بعد دفع ما قر به ولو لم يكن له مال إلا الصديق ويقع الارث فيه وعلى القول بعدم الارث فلا لزوم للزوجين ارثه على تقدير الارث فمن كان صدافه قد مرته تأفل فلا شيء عليه ومن كان ميراثه أقل من صدافه غرم ما زاد على ميراثه لاقرار ببقونه عليه فلو كان ميراثه أر يمين صدافه لا يكون شيء ولا عليه كإذا كان مساويا وإن لم يكن له مال غرم الصديق وبهذا التفر يظهر الفرق بين القولين وكلام المؤلف حيث ادعى كل منهما أنه الأول وان شككنا فلا غرم كافى نت وعليه فان شكك أحدهما فلا غرم عليه ونرى الآخر الزائد من الصديق على الارث (ص) وإن مات الزوج فلا ارث لاصدق (ش) أي وإن مات الزوجان أو أحدهما والمسألة بمحلها من جهل الارث فلا ارث لهما منها ولا صدق لهما عليها اتفاقا لأن نسب الارث والصدق إلى جهة ولم تثبت لانا نسك في زوجة كل منهما وبعبارة الفرق بين موتهما أن الزوجية في موتها محققة وكل يدعيها وهذا لا عين دعوى محققة على كل منهما وفي شرح (ه) مانصه بتبعية المؤلف عن بيان كونهما التقدي في هذه الأول أم لا لا فمن تعرضه والذي ينبغي الجزم به أن يقال إنها تعتد عدة وفاة حيث كان يشك النكاح بطلاق وذلك حيث حصل الاقرار بالنكاح أو حصل نكاحها في زمانين فإن كان مفسح بلاطلاق كالأزواج العقدان في زمن تحقيقا أو شكاً فأنما تعتد عدة طلاق ولا تحب عليها العدة في هذه الحالة إلا أن يحصل دخول ولو من أحدهما لان نكاحها في الأول من المختلف في فساد وفي الثاني من المجمع على فساد تأمل (ص) وأعدلية متناقضتين ملغاة (ش) أي وأعدلية إحدى يمتين متناقضتين ملغاة كالأول أحدهما يمت أن نكاحه سابق ونكاح غيره لاحق فأقام غير يمتية على عكسه وكانت أحدهما أعدل من الأخرى فان زيادة العدالة كفرها من المبرهان لا يمتية في باب الشهادة غير معتبرة هنا للقيام بالانتماء شاهد وهو ساقط في النكاح دون البيع فنسقط اليقين لتناقضهما وعدم مرجح وبينه تيقيد قوله فيما أتى في باب القضاء وبما يصدق عليه النكاح وأشار بقوله (ولو صدقتها المرأة) إلى أنه لا يقضى بالعدل من اليقين ولو صدقتها المرأة لأنهم سألوا المصنف عن الزوجين بلا يمتية فلا يلتفت إلى القول المراد من حيث لا يمتين حذف في كلام المؤلف أي وأعدلية إحدى يمتين متناقضتين ملغاة تحذف المضاف والمضاف إليه الذي هو الموصوف وأبقى مفعله للدلالة عليه ولما كان النكاح الفاسد بالنسبة إلى الفسخ وعدمه أقساما ثلاثة وهي ما يفسخ قبل الدخول وبعده إن بطل وما يفسخ قبل الدخول لا بعده وما يفسخ بأبشع في ذكرها على هذا الترتيب

محل القولين إذا ادعى كل
أنه الأول وأدعى أحدهما أنه
الأول وقال لا أثر لأدري وأعلم
الأول والثاني وقال الأول للثاني
أنت تملئ ذلك الثاني بل تلذخت
غير عالم (قوله أي وعلى القول بالخ)
هذا التفرير يصدر في لو وقد
نقله به راجع من الباب ناقلا عن
بعض المذاكرين (قوله قدس
ميراثه) أعين مالها كإذا كان
يخصه من مالها غير الصديق عشرة
فناظر وصدافها عشرة وقوله فاقبل
ظاهر وقوله ومن كان ميراثه أقل
كإذا كان يخصه من ميراثها
عشرة فناظر وصدافها عشرة
بندرافاته بغرم عشرة (قوله وبهذا
التفرير يظهر الفرق بين القولين)
وذلك لأن القول الأول يقول
بالارث من مالها كان مالها كثيرا
أقل قليلا ويدفع الصديق ورث
منه كان قليلا أو كثيرا أو لم يكن
له مال أصلا لا الصديق
بخلاف الثاني فانه على تقدير إذا
لم يكن له مال فانه يغرمه ولا ارث
وإذا كان ما يخصه أكثر من
صدافها بأضعاف مضاعفة
لا يأخذ منه شيئا (قوله وكلام
المؤلف) أي الذي هو وقوله وإن
ماتت وجهل الآخر ففي الارث
قولان إلى قوله وعلى الارث
بإدخال الفاعل (قوله وكل يدعيها)
الأول لتعليل (قوله وتلخصت

في الارث قولان (ش) أي فان ماتت المرأة فمات الزوج قبل دخول الثاني أو الثاني بعد دخوله أي الذي بقضى بالزوجة لو علم وهو لما الأول قبل دخول الثاني أو الثاني بعد دخوله فاختلف في ثبوت الارث للزوجين منها وعلمه على قولين للتأخيرين وأصكرهم على سقوته وبعبارة ومحل الخلاف إذا كان بين العقد نزلت وأما ما وقع في زمن ولوشكا أو وهما فلا ارث اتفاقا لأنه مفسح بلاطلاق كما هو متفق على فساد (ص) وعلى الارث فالصديق والافزاد (ش) أي وعلى القول بالارث فلا لازم لكل من الزوجين الصديق كله لأنه مقر وجوب ذلك عليه الورثة فلا يستحق شيئا إلا بعد دفع ما قر به ولو لم يكن له مال إلا الصديق ويقع الارث فيه وعلى القول بعدم الارث فلا لزوم للزوجين ارثه على تقدير الارث فمن كان صدافه قد مرته تأفل فلا شيء عليه ومن كان ميراثه أقل من صدافه غرم ما زاد على ميراثه لاقرار ببقونه عليه فلو كان ميراثه أر يمين صدافه لا يكون شيء ولا عليه كإذا كان مساويا وإن لم يكن له مال غرم الصديق وبهذا التفرير يظهر الفرق بين القولين وكلام المؤلف حيث ادعى كل منهما أنه الأول وان شككنا فلا غرم كافى نت وعليه فان شكك أحدهما فلا غرم عليه ونرى الآخر الزائد من الصديق على الارث (ص) وإن مات الزوج فلا ارث لاصدق (ش) أي وإن مات الزوجان أو أحدهما والمسألة بمحلها من جهل الارث فلا ارث لهما منها ولا صدق لهما عليها اتفاقا لأن نسب الارث والصدق إلى جهة ولم تثبت لانا نسك في زوجة كل منهما وبعبارة الفرق بين موتهما أن الزوجية في موتها محققة وكل يدعيها وهذا لا عين دعوى محققة على كل منهما وفي شرح (ه) مانصه بتبعية المؤلف عن بيان كونهما التقدي في هذه الأول أم لا لا فمن تعرضه والذي ينبغي الجزم به أن يقال إنها تعتد عدة وفاة حيث كان يشك النكاح بطلاق وذلك حيث حصل الاقرار بالنكاح أو حصل نكاحها في زمانين فإن كان مفسح بلاطلاق كالأزواج العقدان في زمن تحقيقا أو شكاً فأنما تعتد عدة طلاق ولا تحب عليها العدة في هذه الحالة إلا أن يحصل دخول ولو من أحدهما لان نكاحها في الأول من المختلف في فساد وفي الثاني من المجمع على فساد تأمل (ص) وأعدلية متناقضتين ملغاة (ش) أي وأعدلية إحدى يمتين متناقضتين ملغاة كالأول أحدهما يمت أن نكاحه سابق ونكاح غيره لاحق فأقام غير يمتية على عكسه وكانت أحدهما أعدل من الأخرى فان زيادة العدالة كفرها من المبرهان لا يمتية في باب الشهادة غير معتبرة هنا للقيام بالانتماء شاهد وهو ساقط في النكاح دون البيع فنسقط اليقين لتناقضهما وعدم مرجح وبينه تيقيد قوله فيما أتى في باب القضاء وبما يصدق عليه النكاح وأشار بقوله (ولو صدقتها المرأة) إلى أنه لا يقضى بالعدل من اليقين ولو صدقتها المرأة لأنهم سألوا المصنف عن الزوجين بلا يمتية فلا يلتفت إلى القول المراد من حيث لا يمتين حذف في كلام المؤلف أي وأعدلية إحدى يمتين متناقضتين ملغاة تحذف المضاف والمضاف إليه الذي هو الموصوف وأبقى مفعله للدلالة عليه ولما كان النكاح الفاسد بالنسبة إلى الفسخ وعدمه أقساما ثلاثة وهي ما يفسخ قبل الدخول وبعده إن بطل وما يفسخ قبل الدخول لا بعده وما يفسخ بأبشع في ذكرها على هذا الترتيب

(٣٥ - ختمت)

وهي المشار إليها وهي أول من الزمن أي وإن لم يحصل دخول (قوله وأبقى مفعله للدلالة عليه) أي للدلالة على الموصوف بفسقه أي وأما
الدلالة على المضاف فأخوته من المعنى لأن موجب الغاضلين الأمرين إنما يكون قائما بأحدهما

أقوله أومن امرأته كذا في نفسه أومن امرأة الأنا لم يوجد في غيره من امرأة والأحسن أن يقول المصنف وفسخ نكاح أوصى الزوج بيمين بكنتم شهوداً من امرأته لأنه لا بد أن يكون الموصى بالكساح الزوج والموصى بالكنتم الشهود (قوله أو بمنزل) أي عن منزل (قوله الحكم بنكاح السر) لا يعني أن المصنف لم ينكح على حكم نكاح السر (وأقول) أقول بمرام أن الحكم البطان وأما الخطاب أن الحكم المراد للشارح هو المصنف فقد قال وبقول المصنف فميدل بطريق الالتزام على أنه ممنوع قال ابن عبد السلام لا خلاف أنه عليه في المنع منه انتهى فإذا علمت ذلك فقول الشارح ثم أشار بما بالصراحة أو بالاتزام فهو بالنسبة للحكم بالاتزام والعلامة قد يستعملون الإشارة لغير أشبل الصريح (قوله والمشهور بالخ) مقابلة قول يحيى بن يحيى (قوله أنه التواصي بكنتمه) الحاصل أن نكاح السر هو ما أوصى فيه الزوج والشهود بكنتمه إذا لم يكن الكتم خوفاً من ظالم أو قاضٍ أو فلا يضر وأن أبداً أولى فقط والأول وجه فقط أوهما الشهود دون الزوج فلا يضر أيضاً كذا توافق الزوجان والولي على الكتم دون إصاء الشهود فلا يضر أيضاً كذا نسخة حاولو وفسخ موصى بكنتم شهوداً من امرأته الخ ونحوه في المواضع فانه قال له وفسخ موصى بكنتم شهوداً من امرأته فإذا علمت ذلك فقول الشارح أنه المتواصي بكنتمه أي المتواصي فيه الشهود فإذا كان كذلك فقول المصنف وإن بكنتم شهوداً أو أوصى به أو أحوال وانما فسخ لأن الكتم من أوصاف الزنا قال عجي فهم من قوله (١٩٤) بكنتم شهوداً أنه لا يكون نكاح سر بإصافه شاهد واحد بكنتمه بل يفهم مما تقدم

أنه لو كثرت الشهود وأوصى بكنتمه ما عدا شاهد بن يفهم أنه لا يكون نكاح سر وسأقي للشارح أنه يجعل الواو للبالغة وسأقي ما فسخه فإذا علمت الذي قرأه يكون قول البايع أن اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يعلم البينة بذلك فهو نكاح سر انتهى ضعيفا (قوله امرأته الخ) ففسيخته في كلت امرأة غيره لم يكن نكاح سر ويقال إن ابن عرفة إنما قال امرأته نظرا للشأن لأن الشأن أن ذلك بكنتم عن امرأته (قوله أو بكنتموا ذلك عن أهل منزله) عبارة مبرم في حله أو بكنتموا ذلك في المنزل الذي نكح فيه ويظهر وفي غيره أو عكسه فإذا علمت ذلك ففسخ عن ذلك بقوله من امرأته إذا كان عن

فقال (ص) وفسخ موصى وإن بكنتم شهوداً من امرأته أو بمنزل أو بإمام أن لم يدخل ويطلق (ش) بشر بهذا الحكم نكاح السر والى معناه والى ما يقرّب عليه والمشهور أنه المتواصي بكنتمه ولو شهد فيه جماعة مستكرهت وقال يحيى بن يحيى هو أن لا يشهد فيه شاهدان قبل الفحول وإذا قرعنا على المشهور فلا فرق بين أن يسأل الشهود أن بكنتموا ذلك من امرأته دون أخرى وظاهر امرأته أو غيره ها هو ظاهر ما حكاه المؤلف عن الواضحة وفي كلام ابن عرفة امرأته أو بكنتموا ذلك عن أهل منزله دون غيرها أو بكنتموه ثلاثة أيام ونحوها وإن حبيب التميمي ولو يمين فقط فإن ذلك كله نكاح سر وهذا كله إذا كان التواصي بالكنتم قبل العقد أو حسبه وأما لو أمر الشهود بالكنتم بعده فانه ليس بنكاح سر ويؤمنون بأشهادهم ولا بد أن يكون للزوج في نكاح السر مدخل فلا تستكتم الولي والزوجة دون الزوج ولا يضر وأما ما يترتب على هذا النكاح فأمران أحدهما الفسخ بطلقة لأنه مختلف فيه ومحصل فسخه ما لم يدخل ويطلق فإن دخل وطال فلا فسخ لحصول منقطة الظهور المطلوب على المشهور وتعب قول ابن الحاجب يفسخ بعد البناء وإن طال على المشهور بأنه غير موجود فسل عن كونه المشهور بقوة وفسخ أي بطلاق ولها السمي بالفحول إن كان والأفصا في المثل وقوله موصى أي بكنتمه بدليل المبالغ في بقية وإن بكنتم شهوداً دون الزوج وجه والولي على المشهور الرد على يحيى بن يحيى القائل بأن نكاح السر هو أن لا يشهد فيه شاهدان قبل الفحول كما سر والطول هنا بما يحصل فيه الفسوخ والثاني أنه يعاقب الزوجان والشهود مع الهمد لا مع الجهل واليه الإشارة بقوله (وعقبوا والشهود) وظاهره وإن لم يحصل دخول وهو ظاهر لا تركابهم

أمرأة فأولى المنزل (قوله ونحوها) إن كان المراد فاذ لا يتوهم وإن كان المراد البيوان فابعد بموافقة الصبيان فلذلك قال بعض المراد بالإمام الجنس أي جنس الآباء أي المصنف في اثنين فيصدق باليمين (قوله لأنه مختلف فيه) وذلك لأنه لا يرى لأصحاب مالك أن هذا النكاح جائز وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي (قوله على المشهور) أي خلافاً لما أفاضه المصنف من الخطأ (قوله أي بكنتمه) لا يعني أن بكنتمه نائب القاعل فهو عند تحذف الجارم المضاف فافصل الضمير واسترق عامل (قوله أو بالخ) لا يعني أن ما قبل المبالغة أن يكون الموصى بكنتمه هو الشهود والزوج والولي أي الذي يوصى هو الزوج وحده فقط وإذا علمت ما ذكر قلنا رد على إصاء الشهود بالكتم فينبغي أن تكون الواو للبالغة باعتبار المذكور وإن تكون الواو للعال كالمكره وأما لبعاب بعض السراج (قوله الرد على يحيى بن يحيى) لا يعني أن الرد على يحيى بن يحيى لا يكون طالاً والبالغة بل تكون الواو للعال أي لأصا على أنه إذا كانت للبالغة تكون الرد بما قبل المبالغت ما بعد ما خلافاً لما إذا جعلت الواو للعال فالرد ليس بالواو بل الرد بيمين كون نكاح السر هو الموصى بكنتم الشهود (قوله والطول هنا) أي خلاف الطول في نكاح الستة (قوله وعرفاً) أي لا وإن ما لم يكون ناجحين والافعال عقب على الأولياء والأرجح نصب الشهود لمفعول معه لضعف رفعه عطف على ضمير الرفع لعدم الفصل والنصب مختار لضعف السبق *

وتظاهر المصنف ولو شهدوا عند من يرى جواز ذلك لان الانسان لا يجوز له أن يشهد إلا بما يجوز في مذهبه (قوله الانهيار) أي أوليا
 أي أو بعض ذلك (قوله هذا عطف الخ) فيه مسامحة انما المعطوف جاز وهو فسخ قبل الدخول وجو او المعطوف عليه هو قوله وفسخ
 الشكاح المتواصي بكتمه (قوله عند ان القلم) ومقابله يفسخ ولو دخل (قوله لا نه يزيدو تنقص) لانه اذا كان الشرط منه يكون
 الصداق ازيد او اذا كان منها يكون الصداق قليلا (قوله لاسدحها) والاولى أن يزيد أو ينقص لان اقتضاه على ما ذكره هو أنه يفسخ
 عند اختياره ما لمطلقا لا أنه يفسخ (قوله أو على ان لم يأت بالصداق) كذا فلا شكاح وجابه (وأما ان وهبت
 له وقبله فالتظاهر انه حكم ما إذا أتى به من التفصيل (قوله ويثبت بعده بالمسمى) (١٩٥) وهذا اذا مسمى شيئا وكان حلالا ولا الاصل
 المثل والشكاح في هذه والى قبلها

فاسد لعقده (قوله عند الاجل)
 أي عند عدم الاجل أي في اليوم
 المتم للاجل واماقوله حتى انقضى
 الاجل أي بعد عدم الاجل (قوله
 فلا شكاح بينهما قولا واحدا) لا قبل
 الدخول ولا بعده لانه لم يحصل
 عقد بالكلية لانه لمعنى ولم يحصل
 المعلق عليه إلا أن يحبره بالفسخ
 يدل على انه منقذ (قوله وظاهره)
 أي ظاهر قول التوضيح فلا شكاح
 بينهما قولا واحدا الخ هذا معناه
 قال الشيخ أحمد قول المصنف
 وجه به منقذ لاسر من أحدهما ان
 النجى لا يصير بسببه محصا الثاني
 انه ان لم يحبره يفسخ قبل الدخول
 ويصد وهذا كالصريح في كلام
 ابن رشد (قوله الاخبار المجلس)
 بحث فيه بعض الشيوخ بأن
 اشترطه في البيع فسد فأولى
 الشكاح بل البيع أولى بالصدقة لان
 اختيار عقده في الجلة وأجاب بان
 الشكاح مبني على المكايمة فسوخ
 فيه ما لم يفسخ في غيره (قوله أو
 لتفريق الصفة) كمد سواي
 أفين على أن يعطيه ألفا مثلاً أي

الخصيان لكن قال ابن ناجي ان المعاقبة انما تكون بعد الدخول أي وان لم يحصل فسخ (ص)
 وقبل الدخول وجو باعلى أن لا تأنيبه الانهيار (ش) هذا عطف على قوله ان لم يدخل ويطل
 أي وفسخ الشكاح المتواصي بكتمه ان لم يدخل ويطل وفسخ قبل الدخول وجو اذا انكسر بشرط
 أن لا تأنيبه أو تأنيبه الانهيار وأوليا وعضى بالدخول عند ان القلم ويسقط الشرط ولها مهر
 المثل وان كان حامدا للعقد لم يفي الشرط من التأثير في الصداق لانه يزيدو تنقص لذلك وانما
 كان يثبت بعد الدخول بخلاف شكاح التثنية لدخوله هنا على دوام الشكاح يسده الى المات
 وتنصيف الزمن لا تأنيبه في العقد بعد الدخول وانما قال المؤلف وجو بالثلاث فهو مان هذا
 الشكاح لما كان عضى بعد الدخول يكون الفسخ فيه استحبابا فندفع ذلك التوهم (ص) أو
 بخلاف لاحدهما وغيره على ان لم يأت بالصداق كذا فلا شكاح وجابه (ش) أي وما يفسخ
 قبل الدخول وجو باو يثبت بعده بالمسمى ما اذا تزوج حها على خيار وما أو أكثر الزوج أولها أو
 لتفريهما أو غيرها وكذلك الجواب فيمن تزوج امرأة على أمان لم يأت بالصداق الذي وقع
 به العقد أو بعضه الى أجل كذا فلا شكاح بينهما وفي به عند الاجل أو قبله وان لم يأت به حتى
 انقضى الاجل فلا شكاح بينهما قولا واحدا فانه في التوضيح وظاهره انه يفسخ اذا واصله ان لم
 يأت به أصلا والبالغي بخلافه حتى على اختيار المجلس فلا ينصر على العقد (ص) وما قد
 صدقه (ش) هو معطوف على موصي بكتهم فهو فيؤخذ منه ان ما مر فاسد لعقده أي وما
 يفسخ قبل الدخول لا بعد عدمه من الشكاح لصدقه اما عدمه جواز بيعه كما في أوله فرب
 الصفة شكاح مع بيع أو لتضمن اثباته رفعه كدفع العبد في صدقه وسأني ذلك كله (ص)
 أو على شرط يناقض كأن لا تقسم لها (ش) معطوف على قوله على أن لا تأنيبه الانهيار لانه مما
 فسد لعقده أي أو وقع الشكاح على شرط يناقض المقصود منه كشرط أن لا تقسم لها في الميث
 مع غيرها وأعاد العامل البعد وكشفه على أن لا ميراث بينهما أو على ان لها شفعة مسماة في
 كل شهر وكذا لو شرط نفقة زوجة الصغرى والفقير أو البعد على الأب أو السيد وفسخ قبل
 ويثبت بعد جهر المثل ويسقط الشرط ويكون على الزوج في البيع ولو شرط نفقة الكبير
 المالك أمر نفسه في نفس العقد على غيره كان الجواب كذا ان حبيب الان ترضى الزوجة
 لكون النفقة على غير الزوج فثبت العقد ومثل ذلك أو على الزوج جمل لا نفقة لانه ليست
 بدین ثابت في اللمة كالهر ففسخ قبل ويثبت بعد لا بشرط الجمل بالنفقة كشرط طاع

انه جعل بعض السلفة ساعوا بعضا فاجتمع البيع والشكاح ويثبت بعده بصدق المثل ولعل قسمته تفرق صفة مع انه
 جمع بين بيع وشكاح في صفة ان القصد بصفة الشكاح وصدتها وكذا بصفة البيع فقد فرق الصفة عن وحدتها (قوله أو على ان
 لها نفقة سمعاني كل شهر) لعل وجه ذلك لانه محتمل أن يطرأ ما يقتضي أن لا تكون تلك النفقة المراتل المذكورة والظاهر انه دخل
 في ذلك ما لو جعل لها درهم معينة في كسوة لها كل سنة لاحتمال ارتفاع السعر (قوله ولو شرط نفقة الكبير الخ) كذا في نسخة
 الشاوي وفي العبارة حذف والتقدير نفقة زوجة الكبير (قوله لا أن ترضى الزوجة الخ) مقاد النقل ان هذه الاستثناء مرتبط بقوله
 ولو شرط نفقة الكبير الخ ولكن الظاهر انه لا فرق بين ذلك وبين ما قبله في جواز ذلك وقوله لكون النفقة كذا في نسخة الشارح بالإلام
 وهي بمعنى الباء (قوله لا نه ليست بدین ثابت في اللمة) فيه نظير على قاعدة المذهب

ان الجملة تكون دين لازم أو لا بل الى الزوم الآن يقال شرط المجلس بالنفقة كشرط النفقة على غير الزوج ذكره في ك (قوله وهذا الخ) أي على كون الفسخ في التزام النفقة على الأب أو السيد (قوله ما بين الخ) ومثل ذلك يجري في العبد فلا شرط في أصل النكاح نفقة زوجة العبد على سيده ولكن قاله ما يفسح قبل البناء ويثبت بعده بهر المثل وبطل الشرط ويكون على العبد وجهه انه قد عوت السيد قبل انقضائه العصة ولو شرط ائتمان مات قبل انقضائه العصة لم يرجع على العبد جاز كأفاده الخطاب (قوله ففسد انفاقا) والحكم ما تقدم من الفسخ قبل الدخول والحاصل انه اذا شرط نفقة الزوجة على أبي الصغير والسفيه وسيد العبد فاختلف فيه بالخوار وعده مؤلما لعدم الفسخ ومحل هذا الخلاف في آخر ما قال وأما اشتراط نفقة زوجة الكفاة فاتفق على المنع ولا بدخله الخلاف في المسئلة الأولى لظهور الغرر والفساد في هذه كأفاده الخطاب (قوله ولو اختلفا في الطوع والشرط الخ) هذا جاز في السيد والسفيه والسفيه كأفاده الخطاب (قوله فالقول قول مدعي الشرط للعرف) خالف في ك قلت واظهره ليعارض ما ذكره هنا في العبد قول المؤلف ونفقة العبد في غير تراج وكسب الاعرف لان الاصل استواء العرف والشرط أو يفرق هنا بينهما انتهى ك (قوله اذا شرط أن يؤثر عليها غيرها) هذا يكون منه وقوله أو يؤثرها على غيرها هذا يكون منها أو من ولها (قوله ولا يعطى الولد للعسل المراد أن لا يعطى الولد انه لو حمل فراق لا تسحق (قوله فان النكاح معه صحيح) أي ولا يفسخ قبل ولا بعد

غير الزوج وهذا ما بين ان ان مات الملتزم قبل البلوغ أو الرشد رجعت على الزوج والاجاز انفاقا ولو شرط سقوطها بعوت الملتزم ولا تعود على الزوج الا بالبلوغ أو الرشد فسد انفاقا ولو طوع بها منطوع بعد العقد جاز وسقطت بالموت لانها لم تنقض ولو اختلفا في الطوع والشرط في صلب العقد فالقول قول مدعي الشرط للعرف (ص) أو يؤثر عليها (ش) أي وما يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بهر المثل اذا شرط أن يؤثر عليها غيرها أو يؤثرها على غيرها أو لا يعطى الولد أو على أن أمرها سيدها اذا عتد على الشرط المناقض بعد الدخول ثبت النكاح وألغى أي بطل الشرط المناقض ووجب لها من القسم وما معه ما يجب لغيرها وإليه أشار بقوله (والقي) واحترز بقوله يناقض عن الشرط المكروه وهو لا يقتضيه العقد ولا ينافيه كشرط أن لا يتزوج عليها أو لا يفرجها من مكان كذا فان النكاح معه صحيح ولا يأنف الشرط وكرو عن الجائز وهو ما يقتضيه العقد ولو لم ذكر كشرط أن لا يضر بهما في غير تركوكه وتجوهرهما فان ذكره وحذفه سواء كما ساقى (ص) ومطلقا كالنكاح لاجل (ش) يعني ان النكاح المؤجل وهو نكاح المتعة يشيخ بعد البناء كما يفسخ قبله ويعاقب فيه الزوجان ولا يبلغ بهما مبلغ الحد والولد لاحق وفحشه بغير طلاق وقيل وهو هل فيه المسمى بالدخول أو المثل قولان ابن عرفة ولو قيل بالمثل على أن المؤجل لاجلها كانه وجهه الأقوى الاحسن المسمى لان فساد له عقده وأدخلت الكافي كل فساد لعقد غير ما تقدم من نكاح الخيار وتعلق النكاح على اتيانه بالسداد (ص) أو ان مضى شهر فأناتزوجك (ش) الموطوف محذوف وهو معطوف على معنى ما مر أي لو فسخ ان قال أناتزوجك مدة كذا أو قال ان مضى شهر فأناتزوجك أي ورضيت بذلك هي ولها أو فسد به ان تمام العقد بحيث

ولا يأنف الوفا به وانما يجب قطع وهذا الكلام فيما لا يتعلق فيه فان علق طلاقها أو طلاق من تزوجها على طلاق الزوج أو طلاقها أو عتق من ينسرى بها عليها على وقوع ذلك منه وقع ما علقه عند وقوع المعلق عليه (قوله ومطلقا كالنكاح على) الكافي بمعنى مثل معطوف على نائب فاعل فسخ وبمطلقا حال من النكاح أي فسخ مثل النكاح لاجل ومما شبه حالة كون النكاح لاجل مستوفيا فيه أو غير مدخول فيه فان قلت ما يشبه النكاح لاجل فالجواب ان المراد بشبهه ما لم يصر فيه بالتأجيل كأن علم الزوج الزوجة بأنه مفارق بعلمه ومثلا كافي تزوج أهل الموسم من مكة بعد سفره وظاهر المسنف كاللدونة وغيرها قرب

الاجل أو بعد بحيث لا يذكره أحد هما والفرق بينهما في عدم وقوع الطلاق على أجل لا يبلغ عمرهما ان المانع لا يحتاج اذا وقع في العقد أشد تأمرا من المانع الواقع بعده فانه ابن عرفة وظاهر كلام أبي الحسن أن الاجل البعيد الذي لا يبلغه عمرهما لا يضر بخلاف ما يبلغه عمر أحدهما فيضر وهل يعتبر على كلامه في قدرته عاتون أو سبعون أو خمس وسبعون الا تنفي الفقد وهذا كله اذا علم الزوج المرأة أو وليها ما قصد من الاجل وأما ان يقع ذلك في العقد ولا شرطه إلا أن الرجل يقصده وفهمت المرأة أن ذلك منه فانه يجوز وقيل بالفساد فان لم تفهم المرأة ذلك فليس بتمتعاً اتفاقاً (قوله وفسخه بغير طلاق) وهو الرأب وهذا يقيد بالجمع على فساده وحينئذ فنفسك امرأتك نكاح متعة ولم يتلذذ بها أن يتزوج بأمرها (قوله لاجل) أي العين بينهما ان الصداق يقبل ويكره باعتبار ذلك (قوله لان فساد لعقده) لا يخفى أنه فساد لعقده لأنه لو جد ما يؤثر خلاف في الصداق وهو موجب صدق المثل (قوله وتعلق النكاح) معطوف على قوله نكاح الخيار (قوله وان مضى شهر) هذا نكاح متعة تقدم فيه الاجل (قوله وقصد به ان تمام العقد) أي ولو كان هذا وعدا فيهما لا يضر تقل في غير واحد من القرويين

(قوله المختلف في صحة وفساده) أي لا المختلف في جوازه وعدم جوازه لا ذاقائل (١٩٧) يجوز الشغار وانكاح العبد وقوله ولو كان

الانكاح خارج المذهب) أي
المختلف القائل بالصحّة أي فذهبنا
قائل بالفساد وغيرنا كالشافعية
مثلا قائل بالصحّة وقولنا الشغار
أي صريح الشغار وفي عب ولا
يدفع من حكم ما حكم فهو بائن
لأرجعي ومعنى قولهم فسخ بطلاق
احتياجه لحكم فان عقد مضمّن
عليها قبل الحكم بالفسخ لم يصح فانه
الخطاب (قوله أحد الثلاثة)
الزوج والزوجة والولي وقوله
بنفسه أي تنكح بنفسه أو بوكيله
بل ويشترط أن يكون الوكيل
حلالا (قوله والحرم بعقده) أي
فما يعتبر فيه العقد وقوله ووطئه
أي قيام بعرفه الوطء (قوله فانه
يصرم عليه نكاح أمها) أي دون
أبها وإنه فلا يصرم عليها نكاح
أمها وأما نكاحها فيصرم عليها
(قوله لا تنقح الخ) أعلن المختلف
في فساد لا بد من الحكم بنفسه
فان عقد عتي من نكحت فاسدا
مختلفا قبل الحكم بنفسه لم
يصم العقد وأما التقي على فساد
فلا يحتاج الفسخ فيه لحكم بل
لا يحتاج لفسخ أصلا هكذا في شرح
شب وهو غير ظاهر بل مفاد
الفصل أن المختلف في فساد
لا يحتاج لحكم إذا تراش الزوجان
على الفسخ أو الزوج والولي عليه
فتدبر (قوله وسقط الفسخ قبله)
ظاهره حتى في المختلف فيه فليس
كالطلاق قبل البناء في الصحيح وقوله
سواء كان متفقا على فساد أو
كفر وقوله ومختلفا في أي بائي
(قوله وما اتفق على فساد لعقده
الخ) أي كنكاح العتد والمرأة

لا يحتاج إلى استئذان عقد آخر ثم إن المؤلف أجاب عن أربعة أسئلة وهي هل الفسخ بطلاق
أم لا وهل التحريم بعقده ووطئه أم لا وهل فيه الإرث أم لا وإذا فسح هل للرأفة مثنى أم لا
فأجاب عن الرابع بقوله فيما يأتي وما فسح بعقده فليس في الخوع عاقبة بقوله وفيه الإرث وعما
قبله بقوله والحرم بعقده الخ وعن الأول بقوله هنا (ص) وهو طلاق إن اختلف فيه كهرم
وشغار (ش) يعني أن الفسخ في النكاح المختلف في صحته وفساده ولو كان اختلاف خارج
المذهب حيث كان قويا يكون طلاقا بمعنى أن الفسخ نفسه طلاق أي يحكم عليه ما طلاق أي
يكون طلاقا بآئنة لأنه يحتاج إلى إيقاع طلاق في قولهم فسخ بطلاق أي أن الفسخ متى وقع كان
طلاقا لفظ الزوج وأما كمال الطلاق أو لم يافظ مثال المختلف فيه كنكاح المحرم من أحد
الثلاثة بنفسه أو بوكيله هج أو عورة وشغار بضع بضع (ص) والتحريم بعقده ووطئه (ش)
يعني أن النكاح المختلف فيه يقع به التحريم تاريخه بعقده كما إذا تزوج امرأة وهو محرّم بطلاق
نكاحه قبل الدخول بها فإنه يحرم عليه نكاح أمها أو نارية ووطئه دون عقده كما إذا تزوج امرأة
وهو محرّم مثلا بفسخ نكاحه بعد الدخول بها فإنه يحرم عليه نكاح ابنها ولو فسح قبل الدخول
لم يحرم عليه (ص) وفيه الإرث (ش) أي وفي النكاح المختلف فيه الإرث إذا مات أحد
الزوجين قبل الفسخ سواء دخل الزوج أو لم يدخل وهذا في غير نكاح الشغار أما هو فلا يرث فيه
كأمر عن الدولة لأنه متصل فهو كالعدم بمثابة تلف السلعة في زمن الخياري ثم استثنى من الإرث
فقط ما لو كان سبب الفسخ التوارث فقال (النكاح المريض منهما) فلا يرث فيه الشيء سواء
مات الصحيح أو المريض قبل الفسخ لأن سبب فساد نفسه أدخل وارث (ص) وانكاح
العبد والمرأة (ش) عطف على قوله كهرم أي أن من المختلف في فساد النكاح الذي وقع فيه
ولي المرأة أعيد أو أمر أن تلغها أو لغيرها فلفعل نابع البينة أخرى عن عمله على أنه في صحته
قال ولا أعلم من قال يجوز كون العبد واليا والاختلاف في نكاح المحرم وانكاح المرأة بنفسها لا
حقيقة ثم عطف على قوله اختلف فيه قوله (ص) لا تنقح على فساد فطلاق (ش) أي فليس
الفسخ بطلاقا ولو قال الحاكم أو الزوج أو الولي ففسخته بطلاق كان فسخا المختلف فيه بطلاق
ولو قال من ذكر فسخته بالطلاق (ص) ولا يرث كمنامة (ش) أي ولا يرث في النكاح المتفق
على فساد إذا مات أحداهما قبل الفسخ كالخامسة ولا عبرة بخلاف الظاهرية (ص) وحرم
وطؤه فقط (ش) يعني أن العقد في النكاح المتفق على فساد لا ينشر الحرمة بل إنما ينشرها
الوطء إن كان الحد كأن يجهل في الخامسة للحكم وفي الزنا خلافه أي ومقدمات الوطء
كالوطء لا عقد على خامسة فصل له أن يتزوج بها وألا أثر للعقد فان وطئا أو تلذذا من أنشر
الحرمة واحتراز بقوله فقط عن العقد فانه لا يصرم لامعادن الوطء حتى يخرج مقدمات لانها
محرمة كالوطء ولو قال لم يحرم عقده لكان أحسن ثم شرع تنكح على الواجب للرأفة في
النكاح الفاسد إذا فسح أو طلق فيه فقال (ص) وما فسح بعقده فليس والافساد في المثل (ش)
يعني أن النكاح إذا فسح بعد البناء لا يكون فسادا لا لصداقه أو لصداقه فان الواجب فيه
المسئ أن كان وصح وإن لم يكن فيه مسمى كصرح الشغار أو كان فسادا الواجب لها صدق
المثل (ص) وسقط بالفسخ قبله (ش) أي وسقط المسمى وصدق المثل بالفسخ قبل الدخول
وسكت المؤلف هل تحقق المرأة في الفساد بالموت شيئا أم لا والحكم أن ما فسد صدقه سواء
كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه وما اتفق على فساد لعقده وما اختلف في فساد لعقده
وأثر خلا في الصدق كنكاح الجمل فانه لا يجب للمرأة في شيء من ذلك شي بالموت وأما

على عموم أو ثلثها (قوله وأثر خلا) والمراد بآئنة الخليل في الصدق أن يوجب نقصا فيه أو زيادة ولعل وجه كون نكاح الجمل يؤثر خلا

في الصداق انه لما كان التصدي به باحتمال الباطن ابا حقه شرعية ولم تستوف فيه الشروط فبفساد في فقه الصداق قصد الزوج التحليل به فقط ولا يخفى ان هذا فيما اذا فسح لاقصدا اطلاق والاعتكاف مع ما يأتي بالمصنف حينئذ فقمشي على أحد قولين (قوله اولاً فساد بدليل الخ) اشادة الى أن الاستثناء متصل واذا كان كذلك فعرو على المصنف فرقة التلاعين قبل الدخول فنع انصف المسمى لانه يتم أن يكون لاعنه البفسح فقط عنه النصف فعمول بنقص مقصوده وهي فسخ لا طلاق ودعوى الزوج الرضا المحرم وانكرته الزوجة فيفسح وعليه نصف الصداق وأما اذا ثبت الزنا بسنة أو الرضا بسنة فلا يزم فيه عدم اهتالم الزوج نعم لوجعل الاستثناء سقطها لم يرد عليه ما ذكر وذلك لان النكاح في فرقة المتلاعنين صحيح استدا وطراؤه مافيه الفرقة وكلامه في الفساد ابتداء ومثله الرضا الغالب طر والدعوى فيها على صحيح والعقد في نكاح الدرهمين انما يمكن فساد بالنظر لا تروا الامر وهو رضاه بانماهم الصداق ولما كان قادرا على انعام الصداق ولم يكن الزنا نصف الدرهمين (قوله وانما اقتصر الخ) وأجيب بان نكاح الدرهمين لقب عندهم لكل ما نقص الصداق فيه عن ثلاثة دراهم أو ربع دينار (قوله لدفع توهم الخ) أو لدفع توهم ان الصداق انما يتصرف حيث كان صداقا شرعيا أو امان كان دونه فيكون له (١٩٨) جميعه (قوله ان الاستثناء من الفسخ فقط الخ) أي من الفسخ بعد الدخول

وعبارة الشيخ أحمد فالجواب من وجهين أحدهما ان الاستثناء محتمل رجوعه لاصل الكلام وهو الفسخ بعد وليس جرد ان كان صحافي نفسه الثاني انه اذا كان من قوله وسقط ففساد عدم السقوط وحتمية فمحتمل أن يقال انما تستحق نصف المفروض حيث كان صحيحا وأما في مثل هذا فتستحق نصف صداق المثل لان هذا المفروض غير معبر فلذلك لم يستغن عن قوله فنصفهما انتهى ويصح أن نقول قوله من الفسخ فقط أي من متعلق الفسخ المشارة بقوله وسقط بالفسخ قبله والتقدير وسقط بالفسخ الكائن قبله لالحاصل في كل فساد الانكاح الدرهمين فليس الفسخ ماصلا فيه تدبر (قوله أحكام الفسخ الثلاثة) الاول هو

ما اختلف في فساد لعقد ولا تأثره في الصداق كنكاح المحرم فانه يجب لها الصداق بالموت (ص) الانكاح الدرهمين فنصفهما (ش) أي سقط كل من المسمى وصداق المثل بالفسخ قبله كان فساد لعقد أو لصداقه أو لهما أولهما أولاً فساد بدليل قوله الانكاح الدرهمين ونحوهما ما هو أفضل من ربع دينار اذا أبي الزوج من انعامه فنصفهما واجب للرأ لأنه ليس فاسدا حقيقة بل في اطلاق الفساد عليه تسامح وهذا يزاو فرقة المتلاعنين قبل الدخول فالواجب للرأ نصف المسمى وانما اقتصر على نكاح الدرهمين ورم ادما يأتي في قوله وفسدان نقص عن ربع دينار أو ثلاث دراهم المتبعة للسدنة وانما قال فنصفهما مع أن الاستثناء بنفسه لدفع توهم ان الاستثناء من الفسخ فقط وان كان خلاف السباق وقوله (كطالقة) مصدر مضاف لفاعله أي ان طلاق الزوج في النكاح الفاسد كفسخه فبغير طلاقه ان اختلف فيه لان اتفق على فساد فلا يزم فيه طلاق وفيه المسمى ان طلق بعد الدخول ان كان والا فساد المثل وسقط الصداق فيه ان طلق قبل الدخول الانكاح الدرهمين فنصفهما فأعاد بالتشبيه أحكام الفسخ الثلاثة (ص) وتعاوض المتلذذ (ش) يعني أن النكاح الفاسد اذا فسخ بعد أن تلذذ من المرأة بشئ دون الوطء فانها تعطي شأ وجوب بحسب ما راء الامام من غير تقدير على ما بين القاسم في ارضاء ستورها وعدها (ص) ولولي صغير فسخه فلامهر ولا عدة (ش) يعني أن الصغير المميز اذا اول عقد نفسه من غير إذن وليه فان وليه ينظر ما هو الاصل واذا فسخه فلا مهر للرأ على الصغير ولو افترضها لانها سلطنة أو وليها على نفسها ولا عدة عليها من وطنه لانه كلاهما ما لولم قبل الفسخ فعدة الوفاة دخل بها أو لم يدخل بها ثماته يجري منهما ما جرى في الفسخ من قوله ما يأتي ولومات وتعين بونه راجع ح فان قلت فقد تقرر

قوله فيه بطلان الثاني قوله وفيه المسمى الخ الثالث قوله وسقط الصداق الخ وحينئذ فقد استكمل المصنف أحكام فسخ الفساد وأحكام طلاقه وأما أحكام الموت فقد ذكرها بالشرح رحمه الله تعالى ونفعنا به الآن الشيخ أحمد ذكر عن ابن رشد انه لو كان فساد لعقد ولم يوتر فلا في الصداق يكون لها نصف الصداق بالطلاق والمسمى بالموت قال الشيخ جاد وعلي هذا فقوله في العنة وأموت واحد يعمل على الصحيح والفساد الذي لا تأثر لعقده في الصداق ومقتضى التوضيح ان كلام ابن رشد هو المذهب اه (قوله يعني أن النكاح الفاسد اذا فسح بعد أن تلذذ) لان زوجين أن يكون متفقاً على فساد أو مختلفاً فساد (قوله بحسب ما راء الامام) أي أو فائيه أوجاعة المسلمين أي بقدر حالها واهاله بأن يقال مثل هذا لا يتلذذ بمثل هذه الا بعرض قدره كذا وكذا (قوله ولولي صغير) الا لام الاختصاص فيمثل التخيير عند استواء المصلحة في الفسخ والا يعاود تعين البقاء أو الفسخ عند تعين المصلحة في ذلك (قوله يعني أن الصغير المميز) أي سواء هو على الجماع أو لا وقوله من غير إذن وليه كان وليه كذا أو أوائ فان لم يكن له ولي فالحاكم فان لم يكن فالحق فالفسخ صحيح اه ك (قوله ولو افترضها) الآن عليه ما شأنها (تنبه) قال الحطاب قول المصنف فسخ عقده ببدول الله أع بطلاق وهذا الالة نكاح صحيح أي آخر ما ذكر (قوله راجع الحطاب) قال الحطاب فرغ فلما ورد النكاح حتى مات الصغير فالظاهر أن حكمه

حكم النفيه وكذا انما تمت الزوجة واقتراب عرقه اه (قوله قلت اجاب التراقي الخ) قال المشكلى الاول فى الفرق أن يقال الطلاق حذ من الحدود ولا حذ على الصى ولذا بشرط طلاق العبد والسكاح جرى مجرى المعامضة فلذلك خبره ولم يأتى أحد من اللاحل على أن الطلاق حذ من حدود الله لقوله تعالى تلك حدود الله ونصت المدينة أعضا على أنه من الحدود (قوله وأجبرت) المعطوف محذوف والجملة صفة لموصوف محذوف أيضا والتقدير أزواج نفيه بشروط أجبرت وقوله فى التطبيق ليس جواب الشرط بل الجواب محذوف واللام عنى على والتقدير وان زوج بشرط الخ خبر فى التزامها ما ثبت السكاح وعدم التزامها ما ثبت لم يلزم عليه التطبيق أى الفسخ بطلاق (قوله وبلغ) أى فيما يستوفيه البلوغ وأما ما يستوفيه الرشد فلا يكتفى فيه بالبلوغ ولا يفتى بكلامه فيه قبل رشفه (قوله ذكر أو أنثى) نعيم فى قوله أو غيره (قوله كطلاق من يتزوجها عليها) أى كأن تزوج عليها فهى أو التى يتزوجها طالق لا لا يلزم المكلف اذا وقعت منه كقوله فى العقد لا يتزوج ولا ينسرى عليها فان العقد صحيح وكبر ما ذكره ولا يلزمه ما التزمه وله ولا يفسخ لاقبل ولا بعد بل يستحب الوقامه (قوله وعليه يفرع) أى وعلى القول بان الفسخ (١٩٩) بطلاق يفرع ظاهر عبارة تهرام انه على

ان طلاق الصبي لاشع بالكية والنكاح يصح عقده فيه ويخبر فيه الولي فما الفرق قلت اجاب
الفرق بان عقد النكاح سبب للاحقة والولي من اهلها والطلاق سبب للضرر ولم يخاطب به
اغماض طيبه ولبسه كزكاته (ص) وان زوجه شروط او اوجزت وبلغ كرهه التطلق
(ش) يعني ان الصغرا اذا عقدت وله اب او غير ذ كر او اتى على امر او شرط عليه للرأه
شروطا كطلاق من يزوجه عليها او عتق من يسرى بها عليها او عقدت وهو على نفسه على هذه
الشروط و اجازها عليه ثم بلغ الصغرة فان رضيت تلك الشروط فالامر واضع وان كرهها فله
البقاء فتلزيمه التطلق فيسقط عنه ولا تعود عليه الشروط ان تزوجه او يرق من العصمة
المعلق فيها شي بمخلاف من تزوج على شروط وهو بالغ ثم طلقها فان تزوجه امان الشروط تعود
عليه ان بقي من العصمة المعلق فيها شي لان عادت بعصمة جديدة وهذا فائدة تخير الصغرا
بلغ فلا يقال لا فائدة في النص على التخيير اذ من المعلوم ان لكل زوج التخيير بين الابقاء
والطلاق واذا قوله هذا التطلق ان اقره بطلاق وهو المشهور وعليه ينصر قوله (وفي وجوب
نفسه الصادق) أي وفي وجوبها عليه أو على من تحمل عنه اذا طلق وعدم وجوبه فلا يلزمه
شي ولا على من يتحمل عنه (قولان علىهما) أي على بعض القضاة بكل منهما وعلى كل
القضاة بطلاق أو بنفيه اذا عسكت المرأة بالشروط واما ان أسقطتها فلها ذلك ولو عجمورة دون
أبيها فيلزمه بالطلاق النصف انفاها وكلام المؤلف محتمل ان يحصل دخول امانا عند
بلوغه وعليه لزومه الشروط وان ادعى عدم العلم بصدق بيعة وان دخل قبل بلوغه سقطت
عنه وان علم بها لانها مكنت من لازمه الشروط وان دخل قبل العلم فكى ابن بشير في لزومها
ثلاثة أقوال بالشابغير الا بناء على لزومه القبل الدخول وسقوطها وتخيره فيها (ص)
والقول لهما ان العقد وهو كسر (ش) يعني ان الزوج اذا حال عقدت أو عقدت لولي على هذه

يجوز فتحه على تقدير حرف الجر أي في ان المقدود حذقه في مثل هذا مكرر على ان الجملة محكية بالقول ان كان ذلك اللفظ عين اللفظ الواقع من المرأة وان كان معناه فيجوز النسخ اقله للمعاني (قوله وعلى الزوج البينة) أي وعلى السبي أوليه اثبات ان العقد وهو صغير لا ينفذهما على انقضاء وهي تدعى الزوم وهو أوله يدعى عنده ويريد خلافة (قوله والا حلف الولي) أي ولي المرأة هذا اذا كانت المدعى من وليها أو وصيا أو مالوك كانت منها تختلف هي ولو سفيهة ويؤثر بين الصغير والبالغها وأما ما وقعنا على وقوع العقد في حال الصغر واختلف في التزام الشرط بعد البلوغ فاقوله بيمين وله ردعاه على صهره (قوله بائة) ليست بجزيرة ولا ان الطلقة اذا قيدت بائة كانت بئنا (قوله يعني ان السيد) الادم للتصير أي فله الرد ولو كانت المصلحة في الامضاء لان السيد لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده مطلقا قرب بنكاح العبد وبعد التقيد (٣٠٠) بالقرب فيه نظر (قوله وله الامضاء المشهور) مقابله ما قاله أبو الفرج انه يسفخ

لانه نكاح فيه خيار وحصة الباي (قوله ووارث السيد كهر) اذ هو سيده أيضا وان لم يحصل ابتداء الخلق في سيادته (قوله فاقول قول ذي الفسخ) فان فسره على أنه ان وقع لذي ايجازته حاز لم يفسخ القصة على هذا (قوله ان يبيعه) وليس للشترى فسخ نكاحه فليس كوارث والموهوب له كالشترى وينبغي ان الصدقة كالمهر والكتابة والتدبير بعد التزويج كالبيع (قوله الان ربه) فان اعتقه المشتري فمأطع على عيب التزويج يرجع بارشه على البائع العالم فقط (قوله يرجع عليه بارشه) وتطهر ولو كان البائع عالما به أيضا (قوله بصيغة فرج) فانه قال فرج لوروش المشتري بالعبد على ما هو عليه فان نكاحه يفسخ على ما تقدم فان المأطع بعد رضاه على عيب قد سبق قال ابن بشير في الرد على ما طلع عليه وهل بعد العيب الذي يرضى به نقضا لان رضاه يقتضي انه كلفا عند التأخير قولان في ذلك أحدهما انه يرد ما تنص وليس

الشرط وأما صغيره وقالت المرأة أو لولها بل عقده وأنت كبير فاقول قولها وعلى الزوج البينة والاحلف الولي (ص) والسيد رد نكاح عبده بطلقة فقط بائة (ش) يعني ان السيد رد نكاح عبده كان قنا أو ناشئة من مكاتبه فدونه اذا تزوج بغيره فانه وله الامضاء المشهور واذا فسخ يكون بطلقة واحدة بائة لا أكثر ولا الثانية ان وقع الثمن واحتز بالعبد من الأمة فان نكاحها بغيره اذن سيدها يفسخ رده ووارث السيد كهر ولو اختلف وارثوه في رده وامضائه فاقول قول ذي الفسخ (ص) ان لم يبعه (ش) يعني ان ما مر من ان السيد رد نكاح عبده المتزوج بغيره اذ لم يبعه والا فلا ماله حينئذ زوال نصه وبقا للشترى ان كنت علة التزواج فهو عبده دخلت عليه والا فلا رد فان غلبته فلا رده لنكاحه واذا سقط رد البائع النكاح يبيعه لغيره زوال ملكه لو عاد ملكه عادة الرد واليه أشار بقوله (الان ربه) أي يبيع التزويج وقد كان حين يبيعه غير ما يقع ودية اختيار فيه كما كان قبل يبيعه وقوله (أو يعتقه) معطوف على يبيعه أي ان رد السيد لنكاح عبده فقيده ان لا يبيعه أو يعتقه فكل من يبيعه وعتقه أي ناجز مقبوت لرد زوال ملكه بكل منهما وهو مفهوم ربه انه لو رد بغيره لم يكن الحكم كذلك والحكم ان المشتري اذا طلع على عيب التزويج ورضاه رده بسبب أخفا فيه قولن أحدهما ان البائع يرجع عليه بارشه لانه لم يرض به كما حدث عنده وليس للبائع حينئذ رد نكاحه لانه اخذ ارش من المشتري والثاني ليس البائع الرجوع على المتاع بارشه والبايع حينئذ رد نكاحه والا لول يبيعه على ان الرد بالعيب ابتداء بيع وهو مراد من قال ان الرد بالعيب نقض البيع من حين الاطلاع عليه والثاني مبني على ان الرد بالعيب نقض البيع من أصله أشار الى ذلك الشارح بصيغة فرج وأما ان يطلع عليه المتاع ورضاه بغيره فالبائع رد نكاحه حيث لم يكن اطلع عليه قبل البيع وهذا يفهم عما ذكرناه من الشارح بالاولى (ص) ولها ربيع دينار ان دخل (ش) يعني ان السيد اذا رد نكاح عبده والحال انه قد دخل بالزوجة فانها استحق عليه ربيع دينار في حكم العبد المكاتب والسر والمعتق لاجل أو بعضه وترد الزائدة ان قبضته فان أعتدت انعتب وصرح المدونة وان عرفت ان ربيع الدنانير من مال العبد لان مال السيد (ص) واتبع عبده مكاتب عما يقو وان لم يخر ان لم يطله سيدا و ساطان (ش) يعني ان العبد والمكاتب اذا اعتقا فانهما يتبعان بما يقو لآراء عليهما بعد ربيع دينار غير المرأة

السيد الاول فسخ والثاني انه لا رد ما تنص والسيد الفسخ وأي هذا ينص على الخلاف في الرد بالعيب هل هو بالخربة نقض البيع من أصله أو نقضه الا ان فان جعنا نقضه من أصله لم رد ما تنص وكان السيد الاول الخيار وان جعلناه نقضه الا ان رد ما تنص ولم يكن الاول خيار اه (قوله بالاولى) وذلك لانه اذا اطلع عليه المتاع على القول الثاني وقد ثبت للبائع الرد فلو اذ لم يطلع عليه المتاع وذلك انه اذا اطلع عليه المتاع فقد جرى فيه قول بأنه ليس البائع رد نكاحه مع ذلك قد قلناه رد نكاحه على القول الثاني فأولى ما يجري فيه قول بعدم الرد (قوله ولها ربيع دينار) أي ان كان بالفا (قوله وان لم يخر) ونسخة ان غير الفهموه ان لم يخرها بل أعفها العبد انه عبده والمكاتب انه مكاتب أو سكا فلابد ان يبيعه وعليه اقتصر المتطعي وعليه اختصر المدونة أبو محمد وابن أبي زنين وأبو سعيد قال الثاني وهي أحسن واعتمد على أيضا

(قوله وحمل اتباعهم الخ) المعتد أن السيد والسلطان الاسقاط عن العبد وان غر وأما المكاتب فلهما الاسقاط عنه ان لم يغر وكذا ان غر ورجع ورقا فان خرج رافلا بعتراسقاطهما عنه (قوله فامتنع أن يجيز) اما استدأ أو بعد سؤال بان قال لأرضى أولا يجيز والتأهر أنه لا يشمل ردود (قوله بان كان بالجلس) عياض القريب في المجلس (٣٠٩) فان طال أياما لم يجزه قاله ابن وهب والمعتبر مفهوم أما ما إذا كان كذلك

فقطه بان كان بالجلس لا مفهوم له بل مثله اليوم واليومان لا الثلاثة (قوله بل هو فرع من مقضب) أي فهو قسم لقوله وللسيد في الجله وليس قسم حقيقة (قوله إذا أوقعه السيد) أي إذا وقع النبات السيد (قوله وصدق السيد الخ) فان شك هل أراد فرقا أم لا لفرق ولا اجازة له بعد (قوله ولو مات) ورزها حبث حصل الموت قبل الفسخ فان فسخ بعده رد المال فيما يظهر (قوله على المشهور من قول ابن القاسم) ومقابلها ما نقل عن ابن القاسم من أن النظر يفوت بالموت وتوارثان فان لم يكن الفسخ وفي فإتي قوله وتصرقه قبل الجرح محمول الخ (قوله وقيل ينتقل ما كان لولي) ضعف كأقال القاتن (قوله وتعين لموته) ومفاده أنه يموت يحصل الفسخ ولا يتوقف ذلك على فسح الحاكم وهو الموافق لنقل الأئمة خلاف ما يشهد كلام الشيخ كرم الدين وبفضحه الحاكم لا لولي لأن يموت انقطعت ولايته وانما تعين الفسخ بموته لان في امضاءه ترتب الصداق والميراث بدون فائده وأما اذا ماتت كان لها الصداق بأخذها ورزتها ولزوج الميراث فاشبه المعاضة (قوله ربي من مالها) أي لامن مال السيد قال عجم المراد بمال المأذون الذي حصل له من هبة

بالحرية أو أخيرا بها رقيما لان الجرحا كان لحق السيد وقد زال بالعق بخلاف السفه فلا ينبع كما يأتي لان الجرح عليه لحق نفسه وحمل اتباعهما بما بقي ان لم يسطه السيد عن العبد قبل عتقه أو سلطان بان رفع السيد الامر اليه أو يكون غائبا لان السلطان يذب عن مال الغائب والمكاتب كالعبد (ص) وله الا اجازة ان قرب (ش) أي حيث علم وامتنع من الامضاء فلهامضاء ذلك الشرط وهو اشارة لما في المدونة من قوله فيما اذا كلم السيد في اجازته فامتنع أن يجيز ثم اجاز أن أراد باول كلامه فسحها الفسخ وان أراد أنه لم يرض ثم اجاز فذلك جائز ان كان ذلك قريبا اه ومعنى قوله ان قرب وقت اجازته من امتناعه بان كان بالجلس ولم يمتهم ولم يطل فليس قسم قوله وللسيد رد المال بل هو فرع من مقضب وانما قسم قوله وللسيد رد المال هو الاجازة بانده من غير تقدم امتناع وهو لا يتقدم بالقرب (ص) ولم رد الفسخ أو بشك في قصده (ش) يعني أن يحصل كون السيد الاجازة بالقرب بحيث لم يرد بامتناعه الفسخ أو بشك في قصده بامتناعه هل قصده الفسخ أو الغضب اما إذا اراد به الفسخ أو بشك فيه كان فرقا واقعا ان يجوز و يكون نباتا احتياطا كتطهر شك في الحذف فلهذا مناسب لاحد القولين في لزوم النبات اذا أوقعه السيد والاحسن خلافه ان القاسم يصدق السيد في عدم ارادة الطلاق في المجلس ما لم يمتهم (ص) ولولي سفه فسخ عقده ولو ماتت (ش) يعني أن السفه البالغ اذا تزوج بغير اذن وليه فله فسخه بطلقة بائنة ولاشئ لها قبل النكاحها بعد مبرع وبنار وله امضاؤه لمصلحة وبنيت انشيار لولي ولو ماتت المرأة على المشهور من قول ابن القاسم اذ قد يكون ما لم يمتهم من الصداق أكثر مما من الميراث وفي قوله له الفسخ والامضاء تساهل لتعين الامضاء لمصلحة وتعين الفسخ لعدمه الآن يقال الام لا اختصاص بالاختيار والتخير ويحصل على ما اذا استوى الامضاء والفسخ في المصلحة قولهم بطلم الولي حتى يخرج من ولايته ثبت النكاح على الاصح وقيل ينتقل ما كان لولي وقوله (وتعين لموته) أي وتعين الفسخ من قبل الشرع لو لم يمتهم من قبل الولي لغوات نظره موت السفه ثم ان المرأة لا تزني (ص) ولما كان وما دون تسر (ش) يعني انه يجوز للمكاتب والعبد المأذون في التجارة التسري ببد من مالها والمباغة في قوله (وه ان بلا اذن) من السيد لها في ذلك راحة للستين ثلاثتهم في المكاتبه لان من الاذن خوف عجزه كالزوج في المأذون لانه في ماله كالزوجه (ص) ونفقة العبد في غير نكاح كسب المعروف كالمهر (ش) هنا حذف مضاف أي ونفقة زوجته العبد المأذون في تزويجها بوثق أم لا محسوسه عليه في غير نكاحه وكسبه فتكون فيجب اوجبه أو بوصي له أو نحو ذلك ما لم تكن عادة بالافاق من الخراج والكسب والا فمن ذلك والذالم يجنب من أين يتفق ولم يكن عرف بما ذكر فرق بينهما الآن ترضى بالمقتلعهه بلا نفقة أو يتطوع بها متطوع وحكم المهر كالنفقة لا يكون من كسبه ونكاحه الا اذا جرت العادة بان المهر من ذلك ولا يباع البدي نفقة زوجته التي والمدير والمعتق لأجل كالعبد والمكاتب كالمهر

(٣٦ - خبري ثالث) وهو هو المراد بمال المكاتب الذي يده ولا يتأق فيه تفصيل بان منه ما هو للسيد ومنه ما هو له اه (قوله وان بلا اذن) ظاهره أنه ليس للسيد منعه من التسري بخلاف النكاح فله النع (قوله هنا حذف مضاف) أو يقول ان نفقة مصدر يعي اتفاق مصدر مضاف للقائل وأما نفقة ولد العبد فان كان رافعا يبت المال الاقلى السيد (قوله سواء وثقت أم لا) أي استقلت ببيت أم لا (قوله والمكاتب كالمهر) وأما المأذونه في التجارة فيكون فيها السيد من المال المأذون فيه فهو في ربهه وفيما أتت به من نحو صدقة لافي غلته فهو رافعا لغير المأذون فيه في أن نفقة زوجته لا تكون من غلته ويحذفه في أنه يكون في ربح المال الذي يسه

(قوله والمراد الخ) هذا كلام الزرقاني قال بعض الشراح وحينئذ فغطف الكسب على الخراج من غطف العام على الخاص تأمل (قوله كاجارة) أدخلت الكساف الجعالة أى أجر نفسه فى صنعة أو خدمة (قوله الآن يشترطه) أى أو يجزى به يعرف (قوله بل ولو جبره) أى أو بأمر العقد (قوله ووصى) ولوأثنى لأنه من قبل الزوج (قوله وحاكم) عبر بالحاكم دون القاضي لأنه أعم (قوله بخنونا) أصليا مطغناوات كان جنونه بعد رشده جبرالها كقفل الأب أو وصى لأنه الأولى له ما علمه المراد المجنون إلا كرا لا انتهى فلا يجبرها إلا الأب والوصى على تفصيل سبق فى قوله توصى (قوله لزوم طلاقه) فيه أنه لا لزوم طلاق الأصلحة والجواب أن يقال لما احتمل وقوع ذلك الأصلحة كالعدم لاحتمال وقوع ذلك (قوله وأعلم أن محل جبر الوصى الخ) ويقدم القاضي مثله (قوله بمجبره المذكور) أى الذى هو الصغر ثم بعد ذلك ما قلناه الشارح رده بحسبى ت بأن هذا القصد غير معتبر بل المراد مطلق وصى هذا الذى يفسده طلاق أهل المذهب كالصنف ويدل عليه جعلهم مقدم القاضي مثله (قوله وكذا السفه على القول به) أى لا تكون الأصلحة ولا بتأني أن يقال فى السفه محبت يجبر لأنه بالغ ولأنه وإن الوصى (٣٠٣) يجبر البالغه أن عين الأب الزوج لأن جبره له معلل بالبركة فله نعم الخير

لا يفتى أنه تقدم أن المصلحة فى الصغير تزوجه من شربة أى لاكتساب الولد الشرف والموسرة أمرها ظاهر وفى ابنه المملان شأنها الشفقة بابن عمها هذا ما ظهر لى وهل بنت عم كذا وهو الظاهر وأما بنت الخالة وبنت الخال فهل هما كذا والعلة تفيد ورر فاذا علمت ذلك فظاهر الشارح أن المصلحة فى الشبه كذا إلا أن فى شرح شب أن الخلاف فى السفه حيث خيف فساد وأمن طلاقه والناسب عدم الجبر لأن السفه لا يجبر إذا كانت نيبا اه (قوله وان كان كل من الأب الخ) أى الآن الوصى لا فى فيه من ظهور المصلحة (قوله أن أعدموا) أى ولو أعدموا أى ولو كانوا أعدموا وحينئذ فلا إشكال أى أعدموا كلا أو بعضا أى فاعدموا به فعل الأب كلا أو بعضا

والمبعض فى يومه كالخروف ومسيده كالعبد والمراد بالخراج ما يشأ عن كاجارة وبالكسب ما كان ناشئا عن مال (ص) ولا يضمنه سيدا لأن الزوج (ش) يعنى أن السيد أجاز زوج عبده فإن المرعى العبد الآن يشترطه على السيد مثل المهر التفقة أى ولا يضمن ما ذكر من نفقة ومهر سيدا لأن الزوج بل ولو جبره كما هو ظاهر ما حله الموافق وح فليس السيد كالأب إن الصداق عليه حيث جبر عبده ولما كان الجبر على النكاح مخصوصا بالانثى وجبر الذكرك على سبيل التطفل عليها مخصوص بأشخاص ثلاثة فى ذلك كونه لا نه على خلاف فى بعضا من ذلك بقوله (ص) وجبر الأب ووصى وحاكم بخنونا احتاج وصفه وأولى السفه خلاف (ش) يعنى أن كل من الأب ووصيه وإن سفل والحاكم يجبر المحنونا إذا احتاج للنكاح للأخدمة بأن يخفف منه الفساد لأن الحدوان سقط عنه فلا يعان على الزنا وهذا إذا كان مطبقا فإن كان يفتى أحيانا تنتظر أفاقته كما فى المجنونة وكذا يجبر الصغير لمصلحة كزوج يجه من شربة أو موسرة أو ابنة عمه وكذا يجبر السفه وقيل لا يجبر الزوج ومطلاقه والصداق أو نصفه من غير فائدة وأعلم أن محل جبر الوصى فى مجبوره الذكرك حيث يكون له جبر الانثى وأنه لا يجبر الصغير حيث كان فيه مصلحة كذا السفه على القول به وإن كان كل من الأب والوصى يجوز فى ذلك على المصلحة (ص) وسداقهم أن أعدموا على الأب وإن مات أو أبسر وبعده ولو شرط ضده (ش) يعنى أن الأب إذا تزوج وله الصغرى والمجنون والسفه ولو نفقوا يضادوا كلوا وقت الجبر معدمين فإن الصداق يكون على الأب على المشهور ولأنه لا فائدة لوفى تفسيره بتمته بالصداق مع فقره وعدم حاجته فى الحال ولا نفق على المشهور بين حياة الأب أو موته ويتبع به كدبر إن تم فتمته فلا ينقل عنه موته وسواها من الولد على فقره أو أبسر بعبد جبره ولو قبل القرض فى التفويض ولو شرط الأب الصداق على الولد يسقط عنه وأما صداقهم أن تزوجه الوصى أو والحاكم فى ماله أو على من تحمل عنهم (ص) ولا فعليه بالانشرط

(ش)

فلو أعدم الأب أيضا تسع أو ثلها ميسارا كما قاله الشيخ سالم فى عبارة أخرى فإذا أعدموا تسع الأب والحاصل أنه يتبع الأب فى عدمه ما وفى عدم الابن ويتبع الابن فى ماله ما وفى ملاء الابن فقط ومقاد هذه العبارة أنه لا يتبع أوله ما يساير أبلا تغرد على الأب فقط والظاهر العمل بتلك العبارة (قوله على الأب) أى إذا كان المتوفى له الأب ولو لم يشترط عليه وأما الوصى فلا لزوم إلا الموصر لاصل الصداق ومثله الحاكم وسواء كان الأب موسرا أو معدما أو مؤخفا من تركه بعد الموت لا يقال أنهم صادقة لم تقبض لأنهم أعرض وفى عبارة أخرى واقتصر على الابن من الجبرين لأنه المختص بهذا الحكم أى هو مال الوصى والحاكم فلا تملك عليه ما هو عليه من غير تفصيل (قوله بعد) أى بعد تمام العقد وأشار بالقول إلى أن القاسم أيضا أنه على الولدان بشرط عليه وفهم جماعة السدقة عليه وبه جرى العمل عند الشيوخ (قوله فإن الصداق يكون على الأب على المشهور) ويقابله ما لا نال القاسم أن يابوه قال أصبغ وابن حبان الأب ابنين أن الصداق على الزوجة ولأنه لا يكون على الأب شىء منه فقوله وعدم حاجته فى الحال لا يظهر فى المجنون لما تقدم فيه فاذن يراد بعدم حاجته فى الحال بالنسبة لبعض (قوله ولا فعليه) وأن أعدموا بعد وقوله الانشرط ويجزى فى الحاكم والوصى أيضا

ما ذكر فانه يكون الصداق في مال المجهورين أو في مال من يحمل الآن بشرط الصداق على الحاكم أو الوصي فيعمل به وظاهره ولو كانا حال الشرع معدمين وإعلم أن المصنف تكلم على الجبر وأما لو أن الأب ولده في النكاح ولما له فزوج وكتب الصداق عليه ثم مات فطلبت الزوجة صداقها من الأب وقالت اذلك كفقد له عليه قال ابن رشد تزلت بقصة وأفتى الشيخ عبد الحميد في الفتاواه لا شيء على الأب وهو الظاهر فكذلك في السيد إذا نكح له اهـ قاله الشيخ سائر وقد يرقى بان السيد لا يضمن صداق العبد إذا جبره على النكاح بخلاف الأب (قوله وكل ما تقدم هو متصوص الخ) والظاهر أنه إذا أراد به قول المصنف وصداقهم ويرى بما فهم من بهرام (قوله وهل إن حلف الخ) أي أو الفسخ مطلقا وهو المذهب وأفهم كلامه أن غير الرشيد ليس كذلك وقه تفصيل فإن كان مليقا للصداق عليه لا بما إذا كان عليهم في حالة جبر الأب لهم فالو في حالة عدم الجبر وإن كان (٣٠ ٣١) معدما في حالة الجبر الصداق على الأب وأما

في حالة عدم الجبر فهل هو كذلك أم لا (قوله فقال الرشيد إنما أردت الخ) هذا حصل الشارح (قوله أو شرطته الخ) هذا حال الباطي ولكن المسئلة مفروضة في كلام القسبي وابن بشير وابن عرفة والتوضيح وغيرهم وعليهم قرومن يعتد به من شراحه أن الأب قال إنما أردت أن يكون على الابن وقال الابن إنما خلعت أن ذلك على أبي وعلى هذا يتفرع قوله والأزلم النكاح أي بمجرد نكاحه من غير انقلاب على قاعدة ما كان التمس ابن بشير ويجوز على إيمان التمس لأن الزوج جفو وله الاعتقاد على أحدهما وعلى فرض الباطي فليس بين تهمة لا مكان تحقيق الدعوى فلا ينافي عليه قوله والأزلم النكاح فافهم أفاده محقق ت أن الشارح في لزأجاب عن ذلك فقال قال لا شيء مما طولب الأب بالصداق لأنه إذا زوج الرشيد بانه فهو وكيل عنه وسأني في باب الوكالة أن الوكيل يطالب بالثمن بشال إنما يطالب به حيث قبض

(ش) أي فأن لم يكرهوا وقت جبر الأب لهم معدمين بل كانوا أغنياء ولو ببعضه فان ما أسر وابه من كل أو بعض عليهم دون الأب وسواهم شرط عليهم أو سكت عنه الآن بشرط على الأب فيكون عليه على المعروف قال الشارح وكل ما تقدم هو متصوص في تزويج الأب الصغير ونص القسبي على أن السفيه مثله ولم يرم نص على المجنون كذلك اهـ (ص) وإن تطارحه رشيد وأب فسخ ولا مهر وهل إن حلفوا والأزلم التا كل تردد (ش) الصغير المنصوب في تطارحه راجع إلى الصداق السابق ذكره ومعنى التطارح أن كل واحد من الأب والرشيد يدان بأن يضمن الآخر به كما إذا زوج الأب ولده الرشيد وبأن العقد بانه صداق ولم يبين الصداق على أبيه ما فقال الرشيد إنما أردت أن الصداق على الأب وأمرطته على الأب أو قال الأب إنما أردت أن يكون على الابن وأمرطته على الابن فان النكاح فسخ ولا شيء في عواحد منهما إن لم يبين بالزوجة وهل الفسخ وعدم المهر مقيد بقول ابن الموزان حلفوا بانه هما الصداق سوه إن نكحاهما ويقضى بالخالف على التا كل وحده أو الفسخ غير مقيد بذلك على الأول بسد الأب بالخالف لانه المباني للعقد وقيل بقرع فحين يبدأ ويقهر من قوله ولا مهر أن الزوج لم يدخل وأما لو دخل فيخلف الأب ويبرأ من كان المسمى أقل من صداق منها أي أو مثله غرم الزوج صداق المثل بلعين وإن كان أكثر من صداق المثل حلف وغرم صداق المثل قاله القسبي وأما غرم صداق المثل حيث كان المسمى أقل منه لأن المسمى في هذه الحالة ألفي وصار المعسر قيمة ما استوفاه الزوج وهو صداق المثل فلا يبال لا شيء دفع للزوجة ما لم ندعه (ص) وحلف رشيد وأجنبي وأمره أن أنكره والرضا الأمر حضورا أن لم ينكره وأجبر دعلمهم وإن طال كثير الأزلم (ش) يعني أن الأب إذا زوج ابنه البالغ المأثلا لمر نفسه أو لأجنبي بزوجته من زعمه أو كيهلها ورضاها أو المرأة بزوجها غير مجبر بزوجم أو كيهلها ورضاها أو ينكر كل من الابن الرشيد والأجنبي والمرأة الرضا بالعقد أو لمره والحال أنهم حاضرون للعقد فلا يخلو من ثلاثة أوجه أما أن ينكروا الرضا بالعقد أو لمرهم من غير مبادرة بالانكار فيخلف الابن الرشيد والأجنبي والمرأة على الآخرين و يسقط عنهم النكاح والصداق عن العاقد والمعقود به وأما أن ينكروا حين علمهم بذلك العقد فلا يضمن على واحد منهم سواء كانوا حين العقد حضورا أو غيبا

السلعة وهذا القايض إنما هو الزوج فاتفق البيع والنكاح وكلام المؤلف حيث لم يحقق الزوجة وأولها الدعوى على أحدهما (قوله وقيل بقرع فحين يبدأ) المتصوص الأول (قوله أقل من صداق مثلها) كذا في نسخة قهزاد أي أو مثله فليست هذه نسخة الشارح (قوله حضورا) حال من الزاوي أنكره ولا يستغنى بالرضا عن الآخرين بل لا بد منهما أي أنكره والرضا إذا ادعى عليهم الرضا دون الأمر وقوله والأمر إذا ادعى عليهم الأمر أي الآن فالواو بمعنى أو ولو عطفه بأو كان أحسن وأذا دخلت في حسرتي فهو نصب عليهم ما معا ولا حاجة لقوله حضورا فانه لا كبير فائدة فيه فكان يقول أنكره والرضا الأمر أن لم ينكره وأجبر دعلمهم والعلة تسع المدونة (قوله فيخلف الابن الخ) فيخلفون ولو ادعوا أنهم لم يعلموا إلا بعد تمام العقد أخذ حضورهم المجلس يقتضي علمهم على العلم وتعلق حق الغير فان نكل لزلم النكاح (قوله وأما أن ينكره وأجبر عليهم) لأنه لم يأت من الابن بوجوب ما يلبى على الرضا

(قوله بعد ما حصلت الخ) قال عجم ظاهره وان لم يتقدمه علم بذلك لانه منطه العلم فان لم يحصل ذلك المذكور من التثنية والدعاء وطال الامر بعد العقد ثم لم يعلم فانكر بمجرد العلم فاحتمال العلم فاطاهر انه يحلف أيضا (قوله فلو قامت له ينسبة) أي عليه ينسبة (قوله والفرق بين التاكل) أي الإشارة بقوله وأما في الحالة الخ (قوله وغيره) هو من أنكر بعد الطول (قوله هو أن التاكول) أي عن اليقين فيحصل الموجب للتكول عن اليقين لا لا التاكول (قوله وهو متبادر) أي لانه امتداد وهو تعليل لقوله اتم ما أي اتم ازمه التكاثر اتمها ما لا يتحققا لقوله لا يظهر منه انكار (٣٠٤) أي في أول الامر فلا ينافي أنه رجع بعد ذلك ولما كان في ذلك دقة أمر

بالتأمل ويجوز أن يكون انما أمر بالتأمل لأن التامد انما هو في السكوت وقد عقبه بالانكار دفعة فليس فيه تماد فان قلت سابقا أن التاكول ليس طلاقا فكان المناسب تكفنه منها ولا عبرة بانكاره فاجاب أن الامر والرضا لما كانا غير ثابتين هنا بل محتملان وكان النكاح هنالك ثابتا بالبنية كان الانكار هنا فاقول هنا لا شعفا (قوله فلها المسمى) أي أوربع ديار منه ان كان الزوج سقيا أو عذرا و غير ذات سيده والياء في الطلاق والتفاسد بنية قوله ففاعل رجع هو النصف أي وما عطف عليه التي هو قوله والجمع وقوله وبالطلاق الخ أي وما عطف عليه وهو بالفساد لئلا اعتراض (قوله ولا يرجع أحد منهم الخ) الحاصل أنه ان صرح بالحل بان قال والمهر على حمل لا يرجع مطلقا وان صرح بالجملة بان قال والمهر على حالة ترجع مطلقا ففرقوا هنا بين الحل والجملة وهذا اصطلاح لهم ولا مشاحة في الاصطلاح لأن الحمل أصله أن لا يطلب غير الحمل بشئ والجملة أفضلها الثمن فظهر رآي هذا الباب لا لثقله بل بآب معروف لا باب مشاحة من لا

وأما ان ينكره بعد طول بعد عقد النكاح فيسار كلاً النكاح فقوله وحلف الخ أي بعد طول يسير دليل على قوله وان طال كثير الزم الطول والعرف والقول بأنه يوم أو بعضه قول ابن وهب وهو ضعيف وبعبارة بأن يحصل الانكار بعد غم العقد وبعد ما حصلت التثنية والدعاء على حسب العادة (تنبه) اذا أنكره بعد الطول وقلنا يلزم النكاح فانه لا يمكن منها ولو رجع عن انكاره لا بعد جلد وبأنه نصف المداق فلو قامت له ينسبة واستمر على انكاره لم يمكن منها فان رجع لها فاطاهر تكفنه منها وأما في الحالة التي يسار به النكاح فيها ان تنكلا ولا يلزمه ان حلف فانه يمكن منها بعد تنكوه حيث رجع عن انكاره والفرق بين النكاح وغيره هو أن النكاح انما يترتب من انكاره فيفسد نفسه وبهية النكاح وغيره ان كل وهو من طال سكونه انما يلزمه النكاح اتمها وهو متبادر على انكاره لم يظهر منه تكذيب تأمل (ص) ورجع لآب وذى قدر زوج غيره وضمن لآبته النصف بالطلاق (ش) يعني أن الآب اذا زوج ولده الصغرى والرشيد ضمن صداقه أو اذا الفدا اذا زوج غيره على أن الصداق عليه أو الآب اذا زوج ابنته لآبته وضمن الصداق لها عنه فطلق الولد بعد ولوغه أو من معه قبل الخول فأخذت الزوجة نصف الصداق فان النصف الآخر يرجع لآب الزوج ولده أو لآب الصغرى والزوج غيرة والضامن لآبته وليس الزوج فيه حق لان العطي انما فسد بالانكاح وان يكون على حكم الصداق ولو اطلع على فساد النكاح رجع لمن ذكره رجع الصداق يريد اذا وقع التفرق قبل النكاح ولو اطلع المسمى بالخول كأمه واليه الإشارة بقوله (والجمع بالفساد) ففاعل رجع في كلام المؤلف هو النصف والطلاق متعلق بجمع وكذلك لآب والتقدير ورجع لآب نصف الصداق بالطلاق وذى القدر وضمن لآبته معطوفان على المجرور وهو لآب (ص) ولا يرجع أحد منهم الآن بصريح الجملة أو يكون بعد العقد (ش) أي ولا يرجع أحد من الآب وذى القدر والضامن لآبته على الزوج بما أخذت منه الزوج من نصف أو كل على ما مر ان كان التزام من ذكره الزوج بلفظ الحمل كان في العقد أو بعد ما إذا حل لا بقصد به إلا القربة لانه عطية لا رجوع فيها للعطية وان كان التزام من ذكره الزوج بلفظ الجملة تير جمع كان في العقد أو بعد جملة الزوج وان كان التزام من ذكره الزوج بغير اللفظين بل كان بلفظ الضمان أو على أو عندى أو نحو ذلك فان كان حين العقد حل على الحمل وان كان بعده حمل على الجملة فقوله أو يكون أى الدفع والضمان ونحوه بعد العقد ثم ان كلام المؤلف حيث لا عرف ولا قرينة يتخالف ما ذكر من التفصيل وأما ان وجد عرف يتخالفه كما إذا جرى العرف بان من دفع عن شخص صداقه أو تحمّل به عنه أى بلفظ رجع به فانه يعمل بذلك وكذا ان قامت قرينة تدل على ذلك (ص) ولها الامتناع ان تعدد أخذته حتى يقرر وتأخذ الحال وله الترك (ش)

سابق غير أنه هنا فرقوا بين الجملة والضمان مع ان الجملة بمعنى الضمان (قوله أو يكون أى الدفع والضمان الخ) سابق الصواب أن الصبر قائم على الضمان المفهوم من قوله وضامن هذا الموجود في كلام الائمة أطلعه حتى نت فاطره واعلم أن هنا كله حيث وقع ذلك مما أي بشرط فسه رجوع ولا عديمه ولا الافة بالشرط اتفاقا (قوله حتى يقرر) بره كرهة وبديل فرأى يقين لها الصداق وقرأ البناء للفاعل والمفعول ونسجة الدال أحسن (قوله وله الترك) لو دفع لها عند الامتناع وتبع به الحاصل ولا يجبر على الدفع ولو كان له مال لانه لم يدخل على غريمي فان فارق ثمنات الحمل اتبع تركه متى طرأ له مال ولو كان الحاصل

عدها فكنت من نفسها مات فلا شيء على الزوج والمراد بالتعذر التعسر لان التعذر لا يشترط ومفهوم ان تعذرا لم يلزم تعذرا لاخذ
 لكونه ملما فليس لها الامتناع لاي شيء ان تعذرا لاخذ يكون في المعين وغير المعين كافي النفوذ بخلاف الاخذ فلا يكون الا في معين
 (قوله يعني بعين لها مصادا في نكاح النفوذ الخ) ظاهر العبارة وان لم يقبضه واليه ذهب بعض الشراح وقال عجم عن الشيخ كريم
 الدين حتى يعينه ويقبضه وهو ظاهر كلام ابن الحاحب وهو ظاهر لانه اذا كان لاخذ متعذرا فلا فائدة في تقرير الصداق وحله
 وعلى هذا فيختلف نكاح النفوذ بين الذي الصداق فيه على غير الزوج ونكاح النفوذ الذي الصداق فيه على الزوج فانه يكتفي
 الثاني التعيين وان لم يقبضه كما يفيد قول المؤلف وله اطلب التقدير (قوله أي بطل (٣٠٥) الضمان على وجه الجمل ان ضمنها)

سباني ان لمرأة ان تنزع نفسها من الفحول والوطء بعد ما في آخر ما يأتي في باب الصداق حيث
 كان الصداق على الزوج وذلك كرهنا ان لها ايضا ذلك اذا كان على غيره وتعذر أخذها من
 المتممل به حتى يعين لها مصادا في نكاح النفوذ وتأخذ الجمل بالاصالة أو ما كان مؤجلا
 وحصل في التسمية وسواء كان الصداق على غير الزوج ويرجع به المتممل على الزوج أم لا
 لان الزوجة لم تدخل على تسليم سلعها بمجانا والزواج الترتلي ولا شيء عليه في حالة عدم رجوع
 من قام بعن الزوج عليه وأما في حالة رجوعه عليه وهو ما اذا صرح بالحالة أو كان بلفظ
 الضمان ووقع بعد العقد فانه ليس له الترتل أي الغلط بمجانا بل انطلق غرم لها النصف وان
 لم يطلق وغرم لها الصداق لم يتبع به الحاصل لان الحامل في الفرض المذكور اذا دفع شيئا
 رجعه عليه ولما كان التزام المهر جلا وسجلا وغيرها كما هو وكان الجمل صلة لا رجوع فيه
 جرى مجرى الوصية اذا وقع في المرض فيسقط الوارث وينفذ من الثلث نصه أشار الى ذلك
 بقوله (ص) وبطل ان ضمن في مرضه عن وارث (ش) أي بطل الضمان على وجه الجمل ان
 ضمن أحد مهر في مرضه الخوف عن وارث ابن أو غيره لانه وصية لوارث والنكاح صحيح فلا
 كانت المرأة قبضته من الضامن ثم ماتت ودنه وان كان الزوج كبيرا وقد دخل وأوصفها ودخل
 بعد بلوغها بعتة الزوجة به فاعمال بطل الضمان على وجه الجمل وأما على وجه الجملة فتصح في
 المرض لوارث من الثلث وهم من قول المؤلف عن وارثه من غير وارث أخيه أو غيره
 ويكون وصية من الثلث ولما كان من صورته ضمان الاب صداق ابنته عن زوج غير وارث
 خصها بالترك الخلف فيها بقوله (لزوج ابنته) فيصوره لانه لم يغير وارث ولما كانت الكفارة
 مطلوبة في النكاح طلبا لاداء المودة بين الزوجين أعقب المؤلف ما ذكره من أن كان النكاح
 بالكلام عليها لم يقبل انها حق لله وشرط في صحة العقد بقوله (ص) والكفارة الدين والحال
 (ش) الكفارة لغة المائنة والمقاربة والمراد بالدين التدبير أي كونه غير فاسق لقوله ولها
 وللولي تركها أي ترك الكفارة بمعنى التدبير أي زيادة الديانة لاجبني الدين أي الاسلام لانه ليس
 لها الولي تركه وتأخذ كافر والمراد بالحال السلامة من العيوب التي ثبت للزوج بها الخيار
 لامن العيوب الفاحشة خلافا لما قاله في التوضيح فان قلت تفسير الكفارة المائنة والمقاربة
 لا يوافق ما فسرها المؤلف به قلت المراد بالمائنة والمقاربة المائنة والمقاربة في الدين والحال (ص)
 ولها وللولي تركها (ش) أي وللولي تركها أو تبييعا ولها ترك الكفارة والمراد بالفاسق بالجرعة

(قوله لامن العيوب الفاحشة) مطلقا سواء ثبتت بها الخيار أم لا بل المراد ما ثبت به الخيار كالجذام والبصر والجنون ويمكن أن
 يكون أراد بالفاحشة ما ترتبها بخلاف الذم المعروف عند الناس بالمبارك فانه ليس من العيوب التي ثبت للزوجة بها الخيار وان
 كان من العيوب الفاحشة فقد نقل لتامنا السلوى عن الشارح ما قلنا من ان المبارك لا يثبت بها الخيار (قوله فان قلت تفسير
 الكفارة) فيه ان الذي تقدم معنى لقوى فلا ردالا اعتراضا وكلفه فهم أن هذه المعنى القوي مراد في الفقه (قوله قلت المراد الخ) حاصله
 انه ليس المراد مطلق مما قلناه ومقار به بل المراد المائنة والمقاربة في الدين والحال وحديثه فكل كلام المصنف فيه حذف والتقدير
 الكفارة المائنة في الدين والحال الا انه يرد ان المعنى القوي مطلق فتدبر (قوله وأرضها الفاسق بالمحاربة) ولو سكبها يؤمن عليها
 منه لبعض الحق لهما ويكون النكاح صحيحا على العقد فان يؤمن عليها ردها لا ما بان ومنيت لان الحق لله تعالى حيث شئوا جوب

حفظ النفوس (قوله الفاسق بالمحارحة) والفاسق بالاعتقاد فهو كالفاسق ببحارحة أو أشد لا يصيرها إلى اعتقاد ومذهبه يتابعه
 انه غير كافر والحاصل أن الاجماع منعقد على حرمة نكاح الكافر المسلمة كافي التوضيح ومنع ولوا سلم بعده يؤيد الآن بعدد
 مجهول قال أبو الحسن الصغير وان زوج انتهم من سكر فاسق لا يؤمن عليها رد الامام وان رضى وتلك اذا أوصى أن تزوج بانتهم من
 سكر فاسق لم يجوز ذلك عليها كآلوهة الاب (قوله فان تركت المرأة حتى الولى باق) قال الشيخ سالم فان رضى بغير كف مطلقا وليا له الفسخ
 ما لم يدخل ابن خورنشد فان دخل فلا شك في عدم الفسخ ثم ان ظاهر ان الرجل لو كان معصيا وشو ذلك من عيوب الفرج ورضيت
 المرأة ولم يرض هو يكون القول قوله (قوله فطلق) قال الزركاشي هي الفاء الفصيحة وفيه نظر لان الرابع من الفاء الفصيحة هي الواقعة في
 جواب شرط مقدور وهالس كذلك كافي شرح (٣٠٦) عب بل الفاء لترتيب فقط بدون تعقيب لكن ما ذكره الشارح هنا في الفاء

والعيب الفاحش العيب فان تركت المرأة حتى الولى باق والعكس وعلى هذا المؤلف أعاد
 الجار والمطغ على الصغير الخ فوض لا تكون كل منهما كافي في الترك دون الآخر (ص)
 وليس لولى رضى فطلق امتناع بلا حدث (ش) يعنى أن الولى اذا رضى بغير كف وزوج منه ثم
 طلق طلاقا باتنا أو رجعا وانقضت العدوة أو ادعوا فترضى الزوج وانتمعت الولى منه
 فليس له الامتناع حيث لم يحدث فيه ما يوجب الامتناع بعقاصلا (ص) واللام التكلم في
 تزويج الاب الموصرة المرغوب فيها من فقير ورويت بالنفى ابن القاسم الاضررين وهل
 وفاق تأويلان (ش) ونص المدونة وقد أتت امرأته مطلقا الى ما لم تقات ان ابنة
 في حجرى موصرة مرغوة بافها فارادوها فان تزوجها من ابن أخ فقصر وفي الامهات معصدا
 لاماله فترى في ذلك متسكما قال نعم انى لأرى لك متسكما عياض وكذا روينا به بالاجاب
 لاعلى التنى واليصح الكلام الاب لا نهما ألت أن لها تكسما قال نعم ثم أعاد عليها أنه رأى لها
 متسكما من روى فلا رأى أى على التنى لم يستقم مع قول قبل ثم واخسل المعنى وانقض بعض
 كلامه بعضا قال ابن القاسم بعد الكلام السابق وأنا أنار ما مضى الاضررين واختلاف
 قول ابن القاسم هل هو خلاف لقول مالك أو وفاق فهم من جملة على الخلاف وهو مذهب
 مسنون وقال بقول ابن القاسم أقول قال ويعنى بالضرر ضرر البدن وأما الفقر فلا ومنهم من
 قال هو وفاق ولعل ابن القاسم لم يتكلم على الفقر الفاحش المضر بها وانما تكلم على أن ابن
 الاخ بالإضافة الى ما له فقصر لضعف حالها وكذا يفسرها وأن ابن القاسم تكلم على ما بعد الوقوع
 وما لم امنكهم قبله وقال لها متسكما ولم يقل ان النكاح مفسوخ وبعبارة وهل قول ابن
 القاسم وفاق وخلاف وهذا يتأق على كلا الرايتين أما على رواية الاثبات فوجه الخلاف أن
 الامام جعل لها التكلم وابن القاسم جعل فعل الاب ما مضى فتنفى انه لا تكلم لها اذ لو كان
 لها التكلم لكان لها الرد ووجه الوفاق أن جعل قول الامام لها التكلم حيث كان يلحقها
 الضرر البين كما قال ابن القاسم وأما على رواية التنى فوجه الخلاف أن الامام لم يجعل لها
 التكلم مطلقا وابن القاسم جعله حيث الضرر البين ووجه الوفاق أن كلام الامام ليس على
 إطلاقه بل هو مقيد بما لا يمكن ضرر ولشيوخ في الوفاق غير هذا الوجه أيضا (ص)

الفصيحة أحد أقوال (قوله وانقضت
 العدة) وأما لو لم تنقض العدة فهي
 زوجة ولا كلام لها ولولها (قوله
 ولام) أى المطلقة وأسقطه المصنف
 لانه وصف طريق خرج على سؤال
 سائل (قوله التكلم) أى بان ترفع
 لها كما كيف نظر فيما أراده الاب هل
 هو سواب فيدها إليه أم لا وقوله
 في تزويج أى في ارادة تزويج (قوله
 من فقير) ابن أخ له أو غيره فأسقط
 المصنف بان الاخ لانه وصف طريق
 خرج على سؤال السائل وفي كذا من
 تقر بقوله في تزويج بانتهم وغير
 الاب أولى بذلك وأما الام فخاص بها
 مطلقة أم لا ومثل الفقر من
 يعتر بها من أهمها سافهة أيام
 وبشكل هذا الفرع عما تقدم من
 قوله الاكتفى أى فليس لاب
 أن يجبر انتهم على انصى ونحوه
 من العيوب الفاحشة أى أما
 الفقر فليذكره ولو لم يجبرها ولا
 كلام لا خدش على الامم جعلهم
 هنا كلام التكلم لأن يقال متى
 ما هنا على أن المال يعتبر في الكفاية

ولا مانع من بناءهم وعلى ضعف (قوله فترى) بغير الهمزة لم تكن موجودة في نسخة الا انه على حذف الهمزة (قوله والولى
 متسكما) أى تكلمها (قوله ثم أعاد عليها) أى مؤكدا لقوله ثم (قوله لم يستقم مع قولهم) أجيب بأنه مستقيم وان قوله ثم معناه ما جبت
 سؤاله قال جماعة من الشيوخ رواية الاثبات أصح قاله السدوق بعض شيوخنا وقد تقدم المصنف قول مالك وتقدمه الاثبات على
 قول ابن القاسم وعلى رواية التنى بشرط ترجيحها (أقول) وقضية ما تقدم أن الرابع كلام ابن القاسم من أنه ليس لها التكلم أى
 الاضررين أى من حيث الفقر (قوله ويعنى بالضرر ضرر البدن) أى كالتلون والحدام والبرص (قوله لم يتكلم على الفقر المضربها)
 أمى وأما الامام فقد تكلم على الفقر المضرب بها أى يقول ابن القاسم الاضررين أمى لا للفقرين مضر بحالها (قوله حيث كان يلحقها
 الضرر البين) أى بفقر ابن الاخ وهو المراد بقول ابن القاسم الاضررين (قوله لم يجعل لها التكلم) فقط سواء كان يحصل بفقر ابن
 الاخ الضرر البين أم لا (قوله ما إذا لم يكن ضرر) يحصل لها بفقره (قوله ولشيوخ في الوفاق) أى بان ابن القاسم تكلم على مسداق

الثلث والامام على مادونه أو انه عند مالك يحشى منه أكل مالها وعند ابن القاسم لا يحشى منه لكن ردها ناله حالة العسفة إذا
 معنى ذكر المقر فحفظنا ذلك المانع الخوف منه أو عدم أمانيته (قوله والمولى الخ) هذا يقيد أنه لا يشترط في الكفارة تعصب ولا نسب
 والتسبير جمع الأبناء والامهات والحسب المناقب والصقات الحسنة كالكرم والعلم والشجاعة والتقوى وبإضافته قوله الآتي
 ولغيره رد المولى المنسوب لأنه بانتسابه كونه وقع العقد على اشتراط أن يكون كذلك وأما هنا فيحصل انتساب ولا اشتراط (ش) قوله
 والاقبل جاهها) أراد بالاقبل ما يشغل القدم (قوله وفي العبدتان ببلان) المذهب أنه ليس بكفء كذا في شب (أقول) وصححه عبد الوهاب
 وفي شرح عب أن الرابح أنه كف وهو الاحسن لأنه قول ابن القاسم (أقول) والظاهر التفضل لما كان من جنس الابيض فهو
 كف لأن الرغبة فيه أكثر من الارحار وبه الشرف في عرف مصرنا وما كان من جنس (ص ٧٠) السود فليس بكفء لأن النفس تنفّر

منه ويقع به الذم والخسة (قوله
 ذكر أو أني) لا يحشى أنه باذن على
 ذلك الحيل الاستغناء عن قوله
 وفصوله فالأولى أن يقال وحرم على
 الذكر أصوله لأننا فلنحتاج
 لقوله وفصوله إلا أن يقال أراد
 التخصيص على تعلّق النحر من
 الجانبين غير مكفء، دلالة الالتزام
 في مقام الضبط والبيان (قوله لأن
 الجسم خلق من مائه) أي أخذت
 قوه وأولخت من مائه أي انفرد
 عن العقد (قوله على المشهور) أي
 فهي بنت أو كانت على المشهور
 خلافاً لما يقول أنها ربيبة فقوله
 لاربيبة معطوف على قوله بنت
 أو كانت فتقابل المشهور أنها
 كاربينة فيلزم حلها لابن الواطن
 وابنه وأجاز ابن الماحشون جميع
 ذلك وجعلها أجنبية وبه قال
 الشافعي (قوله فيصير على صاحب
 المهر تزوج بنته) ومثل من
 خلقت من مائه من شره من
 ابن امرأه زنى بها حال وطئه فلها
 تحريم عليه لأنها بنته رضاعاً
 وكذلك المخلوقة من طهرناً أبيه

والمولى وغيره بشر بف الاقل جاهها كف (ش) يعني أن كل واحد من هذين الثلاثة كفءان
 هو دونها في المرتبة فالأولى أي العتق كفء للعريفة وغيره الشرف كفء لغيره والأقل جاهها
 كفء لمن هو أقوى منه جاهاً (ص) وفي العبدتان ببلان (ش) أي وفي كفارة العبد للحر
 وعدم كفارة لهلها تأويلان وظاهر قوله وفي العبدتين لو عبدانها (ص) وحرم أصوله وفصوله
 (ش) أي وحرم على الشخص ذكر أو أني أصوله وهو من عليه ولا تمييزة أو بواسطة
 فيصير على الذكر أمه وأمهان وعت وأم أبيه وأمهان وعت وأم أبي أمه وأم أبي أبيه
 وعلى الأنثى أبوها وأموها وعت وأموها وأموها وعت وأموها وعت وأموها وعت وأموها وعت
 وهو من عليه ولا تمييزة أو بواسطة وإن بعدت فيصير على الذكر بنته وإن سفلت
 وعلى الأنثى ابنها كذلك وقوله أصوله وفصوله أي من النسب وأمن الرضا فبأنى (ص)
 ولو خلقت من مائه (ش) يعني أن الرجل إذا زنى بامرأة فخلقت منه بانية فلها نحر عليه كما
 يحرم عليه من بانه من ثبت نسبها منه لأن الجميع خلق من مائه فهي بنت أو كانت على
 المشهور فحرم عليه وعلى أصوله وفروعه لاربيبة ومثل البنت الابن المخالفة من مائه فيصير
 على صاحب المهر تزوج بنته (ص) وزوجتهما (ش) خبر والتنبيه راجع إلى أصل
 الشخص وصله يعني أنه يحرم على الشخص أن يتزوج امرأته زوجها أحد من أبائه وإن علواً
 أو بنيه وإن سفلاً ويجوز أن يتزوج أم زوجة أبيه وابنة زوجة أبيه التي لم تزغ ببلان أبيه
 والمناسب لأول الكلام حذف التاء لأن المراد بقوله وحرم على الشخص النكاح ذكر أو كان
 أو أنثى لكنه استكمل على ظهور المعنى المراد وإنما لم يقل وزوجها ما بالتنبيه لأنه جعل الإضافة
 للبفس فيصدق بالفرد والمتعدد ثم أشار إلى بقية الضابط فقال (ص) وفصول أول أصوله (ش)
 أي وحرم على الشخص فصول أبيه وأمه وهم أخوته وأخواته أشقاء وألأب وأولادهم
 وإن سفلاً (ص) وأول فصل من كل أصل (ش) يريد أنه يحرم الفصل الأول خاصة من كل
 أصل ما عدا الأصل الأول لأن الأصل الذي على الأصل الأول هو الجد الأقرب والجدة القرى
 وابن الأول عم وأخت وابن بنت عمه وأختة وابن الجدة المزدكورة وابن بنته كذلك وهم أول
 الفصول والنحر مقصور عليهم وأما أولادهم فهم حلال وأما فصول الأصل الأول فهم
 حرام وإن سفلاً كما مر (ص) وأصول زوجته (ش) أي وبما يحرم على الشخص أصول

أوابنه وصرح صاحب الفس بأن من زنى بجملة لا يجوز له أخذ بنتها التي تلدها بعد الزنا لأن زرع غيره سبق بجائه وأما المخلوقة من
 ماء أخيه فلا تحرم كذا كره البصري في شرح الإرشاد لأنها بمنزلة لاربيبة لا بمنزلة بنته وهو أحد قولين ومقتضى كلام بعضهم ترجيح
 ويدخل في قول المصنف وإن خلقت من مائه ما إذا انقطعت منه في نحو جام ووضعته في فرجها ثم جلت منه فيصير على ذلك أنها
 خلقت من مائه حيث عل ذلك وانظر حليمة الابن من الزنا هل يحرم على أبيه من الزنا ومقتضى كون الخلق من الزنا كونه الصلب
 الحرمة وانظر ذلك (قوله لكنه استكمل على ظهور المعنى المراد) بأن يقال ترجيع الضمير للأصل والفصل بالمعنى المتقدم بل يعني آخر
 وهو أنه كره في العبارة استخدام ويجري هذا فيما تقدم من كون المراد بالأصل الذكر والأنثى (قوله فيصير بالفرد والمتعدد) أي
 والمتعدد مرادها (قوله أصول زوجته) ولو كان الزوج صغيراً أو مجنوناً

(قوله وبثلذذه) أى قصد لذته ووجدانها كوجدانها فقط وفي التصديق حده قولان وكل ذلك باطن الجسد وهو ما عدا الوجه والكفين وأما حدهما فلا يحرم مطلقا كباطن الجسد مع انتفاءهما (قوله وبثلذذه) ظاهر المصنف كغير حرمته الفصول بالتلذذ ولو كانت الأم وقت التلذذ به أصغر من تعدد الفليس كتنقض الوضوء (قوله ولو ينتظر) أى لباطن الجسد ولو من فوق حائل خفيف يشق والحاصل أنه لا يمتنع قصد التلذذ به ووجدان التلذذ أو أحدهما في جميع المقدمات من قبله ومباشرة وملاعبة ونظرا لا في خصوص النظر وهذا كله فيما عدا الوجه والكفين مطلقا أى سواء التذنب بالنظر أم لا لأنه سواء كان بالنظر أو باللمس أو القبلة نيل مهما كان جلس أو قبلة لا يختص بوجهه وغيره من بقية الجسد (قوله والمعطوف محذوف) لاحذف بل المعطوف قوله فصولها (قوله كاللذ) يشتمل من تلذذ بامتهجوسة عليها فإنه يحرم عليه (٣٨) ينتهوا وأما هاتوا شبهة المثلث مثله (قوله واعلم أن الخلاف الخ) أى اختلف في وطئه ومقدماته هل يحرم كالباغ أم لا والرابع عدم التزويج (قوله سواء اعتبرنا فيه كونه بقوى) أى كما عبره بعضهم وقوله أو كونه مرافقا أى كما عبره آخر لا يخفى أن الذى يقوى على الجماع أعسم من كونه مرافقا (قوله سواء اعتبرنا الخ) فان لم يكن كذلك فوطئه كالعدم باتفاق القولين وكذا مقدماته وهذا

سواء كان له في الوطئ والالامس وأما الوطئ وأقوى الملوقة فظاهر المصنف بترمة فصولها بالتلذذ ولو كان التلذذ به وقته صغيرا (قوله هل ينشر الخ) بل من الخلاف في قوله أن الخلاف الخ (قوله شرعى في تفصيل ذلك) أى تفصيل بعض ذلك أى تبين بعض ذلك أى وهوان التزويج بالعقد الصغير والفاقد المختلف فيه وأما المجمع عليه فلا يحرم الأوطؤه (قوله وإن كان فيه نوع تكرار) أى نوع من التكرار باعتبار البعض فقط وهو أن التمتع على فساد لا يحرم فيه الأوطؤه الصغير والمختلف في فساد العقد فيه وحده كافى في التزويج أى غير العقد على الإفلا يحرم البتة وظاهره أن قول المصنف وهو إطلاق أن اختلف فيه فيه تكرار وليس كذلك وإعلان بالقباض المتفق عليه ما تنفق عليه أهل المذهب والمجمع عليه ما أجمع عليه الأمة إلا أن الرادها بالتفق عليه المجمع عليه (قوله وسوم العقد) أى عقد النكاح على صغير أو كبير لا رقيقا غيرا ذن سبده ورد عقده فلا يحرم ذلك لأنه لا راد أن يقع من أصله وانظر فيما هو مثله في عدم البت من عقد الصبي والسفوف والظاهر كذلك فليس كالعقد الفاسد المختلف فيه لأن الفاسد المختلف فيه لا يمتنع فيه بعض الأثمة فهو غير متفق على حله بخلاف نكاح نحو الصبي والعبد غيرا ذن سيده فهو متفق على حله وقبل يحرم ولا يشترط كونه لازما وانظر في ذلك ومثل عقد النكاح عقد البيع بفصل فيه من كون البيع مختلفا في فساد فيجوز الوطء المستند اليه وبين كونه متفقا على فساد فيجوز ووطؤه ندر الحلو الأفلو لا يجرى في المقدمات ملجأ في الوطء (قوله وفي الزنا خلاف) أى في قبل المرأة أو غيرها

العقد على الإفلا يحرم البتة وظاهره أن قول المصنف وهو إطلاق أن اختلف فيه فيه تكرار وليس كذلك وإعلان بالقباض المتفق عليه ما تنفق عليه أهل المذهب والمجمع عليه ما أجمع عليه الأمة إلا أن الرادها بالتفق عليه المجمع عليه (قوله وسوم العقد) أى عقد النكاح على صغير أو كبير لا رقيقا غيرا ذن سبده ورد عقده فلا يحرم ذلك لأنه لا راد أن يقع من أصله وانظر فيما هو مثله في عدم البت من عقد الصبي والسفوف والظاهر كذلك فليس كالعقد الفاسد المختلف فيه لأن الفاسد المختلف فيه لا يمتنع فيه بعض الأثمة فهو غير متفق على حله بخلاف نكاح نحو الصبي والعبد غيرا ذن سيده فهو متفق على حله وقبل يحرم ولا يشترط كونه لازما وانظر في ذلك ومثل عقد النكاح عقد البيع بفصل فيه من كون البيع مختلفا في فساد فيجوز الوطء المستند اليه وبين كونه متفقا على فساد فيجوز ووطؤه ندر الحلو الأفلو لا يجرى في المقدمات ملجأ في الوطء (قوله وفي الزنا خلاف) أى في قبل المرأة أو غيرها

(قوله وأقبح بالتحريم إلى أن مات فقيل له لم يحوت ما في الموطأ فقال سارت به الزكبان) وبقي هنا بحث كيف يكون المعتمد والمنهور هو المرجوع عنه أي مع الكراهة وقد تقر في الأصول أن المرجوع عنه لا ينسب إلى قائله فضلا عن كونه معتمدا مشهورا وقد يجب عن هذا بأن أبايع الإمام أخذوا من قواعد ما يرجع عنه وإن كان لا ينسب (٩ ٣٠) إلى نفس الإمام وإنما ينسب للمذهب على أنه يمكن

أن يقال لم يعتبروا نقل ابن حبيب رجوعه لانقراده بجمع أنه لم يدركه مالكا (قوله فالتدب بفتح الخ) ومثل بنتها سائر فروعها وأصولها (قوله فتد) على حد سواء في تلذذه فالتدب بفتح الخ) وأما به فالراجح فيه حرمة زوجته عليه والذي ينبغي التحريم راجعا إلى التلذذ (قوله فالتدب بفتح الخ) قال يحيى بن بل الصواب والمتعين فالتدب بفتح الخ) بغير طهره وهو محل التردد كما في الطواخر وابن الحجاب وابن عرفة وغيرهم أما الوطء فالشهور التحريم وعبارة المؤلف تدل على ذلك إذ لا يقال في الوطء التلذذ محض تمت وذكر النصوص المقتضية ذلك فراجعها أن شئت (قوله نذبت التزوة الخ) واعلم أن استعمال التزوة في الخروج إلى السائقين والخضرة خطأ قاله تيسر قال الشيخ كرم الدين وبني إذا صدقت الحرة الاب أن تؤخذ بأقرارها فلا يجوز أن تنزج الولد وطأ هذا أنه لا يتطرق لمساواة الأمة لانها ما هي محبة الولد أو ضدها (قوله فقال ابن حبيب لا تحل) وهو محمول به (قوله وكذا نأبها) أي الاب لانه أو بالتمسك بنسب البائع أو بأبها أحدهما لا يجبي غيرها

بالفساد وتارة يكون مجمعا على فساد فان كان مختلفا فله كبحر وشغار وانكاح العسد والمرأة فان عقدته بنسب حرمة المصاهرة كما ينشرها الصحيح وإن كان مجمعا على فساد فلا يعتبر عقده في انتشار الحرمة وإنما ينشرها الوطء بشرط أن يدرك الحد من الواطئ كمن تسكن معتدة أو ذات محرم أو رضاع غير ما أن علم على حد في ذات المحرم والرضاع وفي حد العالقي نكاح المعتدة قولان سائمان وقد أفهم قوله أن در الحد أم أن لم يدرك كما مر لم يفت إلى وطئه في انتشار الحرمة لانه شبهه بالزواني نشر الحرمة طوعا أو نفاقا ومذهب المدونة ففيها وإن زنى بأمر زوجته أو ابنته فلفظها فاعلمها إلا كثر على الجواب وذهب جمع إلى ترجمه على ما في الموطأ من عدم نشره وإن كان حبيب أن مالكا يرجع على الموطأ وأقبح بالتحريم إلى أن مات وانه قبله إلا نحو الأول قال سارت به الزكبان وعدم النشر به هو مذهب الموطأ والرسالة وعليه الأكثر بل قبل جمع الأصحاب وشهر ما بن عبد السلام خلاف فذا زنى بأمره يجوز لاني أن تنزج بفتح الخ) وأما هو لا سهو وإنه أن تنزج وهو على الثاني لا على الأول (ص) وإن حاول تلذذا بزوجه فالتدب بفتح الخ) فتردد (ش) يعني أن من أراد أن يتلذذ بزوجه في ظلام مثلا فوعتبه على ابنتها فالتدب بفتح الخ) أو مقدمته سواء كانت منه أو من غيره ولم يشعر بها فقد تردد الإشباح في تحريم أمها على زوجها ورافها وجوبها وعدم تحريمها وعدم جوب الفراق ولو قصد ولم يتلذذ لم ينشر على الصحيح والموطأ بان امرأته لا ينشر عند الأئمة الثلاثة خلافا لابن حنبل والثوري وإن وقع الالتذاذ منه على ابنة عمه جاز في نفسه اختلاف السابق في قوة وفي الزنا خلاف ولا يقال إذا التذبا بفتح الخ) بزوجته بوطء محرم زوجته عليه قول واحد إلا أنه شبهة وهو محرم اتفاقا فلم يجرى التردد هنا لانقول وطء الشبهة إنما هو الوطء غلط فمن تحمل مستقبلا وإذا كان وطء أخت الزوجة غلط لا يحرم ما ينشأ على زوج أختها الواطئ لها لأنها تحمل مستقبلا قولها وطء شبهة وأما وطء بنت الزوجة غلط فليس بوطء شبهة لأنها لا تحمل مستقبلا فهو من محل التردد (ص) وإن قال الاب تكسها أو وطئت الأمة عند فساد الابن ذلك وأنكر نذبت التزوة وفي وجوبه ان فشا أو بلان (ش) أي وإن قال الاب عقدت على المرأة وهو المراد بالنكاح عند قصد الابن العبد عليها أو وطئت الأمة أو تلذذت بها بنسب أو عند قصد الابن ذلك وأنكر الابن ذلك ولم يعلم سقبة ملك الاب لها لم يقبل قوله لكن نذبت لان أن تنزح عن نكاح المرأة وطء الأمة أن لم يكن ذلك فاشأ من قول الاب قبل شراء أو نكاح الابن فانفساق قول الاب قبل اراد قال ابن ذلك فهل يجب الفسخ أو أعانينا كذا التزوة بالفتوى ولا يجب تأويله على المدونة (تيسره) من ملك حار به بانه أو به يعلمه ولم يعلم هل وطئها أم لا فقال ابن حبيب لا تحل واستحسنه القسفي في العلية وقال نذبت في الوطء أن لا يصيب ولا يحرم وكذا نأبها ثم غاب قبل أن يسئل (ص) وجع جس (ش) هذا معطوف على قوله أو هو فاعل لفعل محذوف دل عليه حرمة الأول والمعنى وحرمة على الحرة والعبد جمع جس من السائق عقده ولو سمى لكل واحد صدقها فهو بفسخ نكاح الجميع أو عقوده بفسخ نكاح الخامسة أن علمه والا فالجميع ويجوز ما دونهن بالوجين بشرط تزوج الواحدة بالآخرى أم لا ذامى لكل وسياق ذلك كله

(٣٧ - خرمي ثالث) يصح ثم اشعر الاجنبي والذبان بأما أخبره بأنه يصح أو كان البائع واللاجنبي وباع الاجنبي الولد وحصل مثل ذلك فهل يصل بذلك أولا والظاهر أنه إذا كان مثل هذا الاجنبي يصدق في قوله أن يصدق (قوله وهو فاعل الخ) يتأق قوله هذا معطوف على قوله أو هو فاعل الخ فتدبر (قوله ذامى) أو نكحها نكاحا قويا

(قوله الى المشهود) مقابله ما قاله ابن وهب من انه لا يجوز له الزيادة على اثنين (قوله آية) موصولة وصلتها بمفعول وآية مفعول أول نائب فاعل قدرت وقوله كرامفعوه الثاني والتقدير لو قدرت التي هي معهاد كرامحت الاخرى وهي مهمة لا تنصق الا بتقديرهما معا (قوله شامل للزناومتها) لان لو قدرت الجارية ذكر الحمل ان يعقد على سيده او قدرت السبيضة كرام يحل ان يعقد على أمته (قوله لم يتنوطه أمزوجه) المناسب (٣١٠) أن يقول لم يتنوطه أمزوجه (قوله والا حلف للمهر) أي والا تصدق أنها الثانية

بأن ادعت انها الأولى أو قالت لا علم عندى مفهوم حلف انه ان لم يحلف غرم النصف بمجرد نكوه ان قالت لا علم عندى لأنها تشبه دعوى الاتهام وبعد حلفها ان كذبت فان نكحت فلا شيء لها وخلصته أن الزوج يدعى أن فاطمة مثلاً هي الأولى وخديجة الثانية وهي تكذب فاقول قوله في أن فاطمة هي الأولى واستشكل قبول قوله في تعيين الأولى بالله مخالف لما تقدم في ذات الوليين من عدم قبول قوله هناك ولعل الفرق عدم قبول الزوجة لزوجين في آن واحد والزوج يقبلهما في آن واحد فان ادعى جهلها وادعت كتمانها لجهل مثله فلكل منهما ربع صدقها لانها لم تنصف صدقاً غير معين فلكل واحد من صدقها بالنسبة قسم النصف عليها لان كل واحد زوجة وطعنا وطلقت قبل البناء فان ادعت كل واحدة أنها الأولى مع دعواها لجهل فلكل واحدة نصف صدقها ان حلفت ولأشئ لمن نكحت منهما فان ادعت احدها ما أنها الأولى وقالت الاخرى لا أدري حلفت للندعية وأخذت نصف صدقها ولأشئ الاخرى فان نكحت فلكل واحد ربع صدقها هذا كله ان كان الزوج حياً فان لم يقع عليه الا بعد موته فهو ثمانية ما اذا ادعى عليه حي أو ادعى جهل الأولى فان ادعت كل واحدة أنها الأولى فانها تخلف وتأخذ جميع صدقها والميراث بينهما من نكحت لأشئ لها (قوله لانه مدع لسقوط الخ) فإذا دخل المايعين عليه لوجوب المهر بالنيام فارقها وبقي على نكاح الأولى المدعية أنها الأولى وموافقتها لها في دعواها ونكاحها لم يحلف للاخرى أم لا (قوله ثلاثة أوجه) الأول ان تدخل جهل الثاني لم يدخل واحدة الثالث دخل باحداهم لموارده بالتأخذ (قوله هل يدرا الحديق الواطئ) بان كان جاهلا بأنها بنتا (قوله وبالغ الخ) لأصح ما لفته لان شرطها أن يكون ما بعد هذا خلافاً لما قبلها ولا يصح هذا ذلك لان ما قبلها بجمعها عقد واحد

في كرامه عند قوله وجع امرأتين الخ وأشار بقوله (ولقد الرابعة) الى المشهور وهو ان العبد يباح تزوج فائمه ورابعة كغير لان النكاح من العبادات والعبد والحرف فيها سواء بخلاف الطلاق فهو من معنى الحدود فكان طلاقه نصف طلاق الحر كافي للحدود (ص) أو اثنتين لو قدرت أنه ذكر كراحم (ش) فاعل حرم رجع النكاح أي ويحرم الجمع بين كل امرأتين اذا قدرت احدهما ما أنها لو كانت ذكر كراحم عليه نكاح الاخرى وكلامه شامل للزناومتها فيبتمع الجمع بينهما وليس كذلك بحجاب بخصوص هذا الضابط بما يتنوع جمعها لقراه أو صهر أو رضاع وان جعل فاعل حرم رجعها لوط مفترحت المرأة أمها لان المالكة اذا قدرت رجلا حاله وطه أمته بالملك كالتفريح المرأة بنت زوجها أمزوجهما سواء جعل الضمير في حرم لوطه أو النكاح لانه اذا قدرت المرأة كرام لم يتنوع وطه أمزوجه ولا نكاح ولا يفترحه لانها أم رجل أجنبي وبنت رجل أجنبي وحينئذ فكل الموقوف على هذا غير محتاج للتقييد السابق (ص) كوطئها بالملك (ش) اعلم أن الجمع بين الرأتين ما ان تكون نكاح كراحم وأما نكاح مملوك وسباقي وأما مملوك وهو مراده بهذا الكلام والمغنى انه لا يجوز الجمع بين المرأة ونكاحها أو عمتها في الوطء بالملك ولو طرأ مملوكها على الاخرى بعد وطئها حتى يهرج الوطء ثم يجوز جمعها للخدمة أو احدهما للخدمة والاخرى لوطه فالضيم في وطئها للتين لو قدرت أن تدعى كراحم ولما كان صور جمع المهر منى الجمع اما نكاح أو علة أو بنكاح ومكش شرع في حكم هذه الاقسام لو وقعت فقال (ص) ونكح نكاحاً ثانية صدقت والا حلف للمهر بلا طلاق (ش) يعني أنه انا جمع بين كالاختين في عقد نكاح واحد فمضاً بدأ وان أفرد كل واحدة منهما في عقد وهو مراده بهذه المسألة ثبت نكاح الأولى ونكح نكاح الثانية مع البينة وكذا ان صدقته انها الثانية وسواء دخل بها أم لا والقبح بلا طلاق لانه يجمع على فساده وان لم تصدقه في كونها الثانية يرد على ذلك بانه لم يدخل بها فان الزوج يحلف على تكذيبها لانه مدع لسقوط نصف الصداق عنه الواجب لها بالطلاق قبل المسس لو ثبت انها الأولى والقبح بطلاق فقوله بلا طلاق متعلق بنفسه وهو راجع لما قبل الاوأمأ أخره لاجل أن يشبه به ما بعده (ص) كالم وابتها بعقد (ش) التشبيه في القبح بغير طلاق سواء كان قبل الدخول أو بعد الدخول في عقد لظرفه وحذف ما تعلق به أي كراحم وابتها بجمعها في عقد ولما كان لتأيد الضمير وعلمه ثلاثة أوجه أشار إليها بقوله (ص) وتأنى بغير عهدها ان دخل ولا ارت (ش) يعني انه اذا عقد على أم وابنتها ووطئها فمما يحرم عليه أن يدبر إذا كان جاهلا بالضمير وأما له ما فاته ينظر الى نكاحه ذلك هل يدرا الحديق الواطئ أم لا يجوز على ما هو وأما منع الارت ان مات قبل الفسخ لو احدة منهما فواضع للاتفاق على فسادهم يكون لكل واحدة منهما صدق السيس وعليهما الاستبراء ثلاث حيض وبالغ على القبح بلا طلاق وتأييد

فهو ثمانية ما اذا ادعى عليه حي أو ادعى جهل الأولى فان ادعت كل واحدة أنها الأولى فانها تخلف وتأخذ جميع صدقها والميراث بينهما من نكحت لأشئ لها (قوله لانه مدع لسقوط الخ) فإذا دخل المايعين عليه لوجوب المهر بالنيام فارقها وبقي على نكاح الأولى المدعية أنها الأولى وموافقتها لها في دعواها ونكاحها لم يحلف للاخرى أم لا (قوله ثلاثة أوجه) الأول ان تدخل جهل الثاني لم يدخل واحدة الثالث دخل باحداهم لموارده بالتأخذ (قوله هل يدرا الحديق الواطئ) بان كان جاهلا بأنها بنتا (قوله وبالغ الخ) لأصح ما لفته لان شرطها أن يكون ما بعد هذا خلافاً لما قبلها ولا يصح هذا ذلك لان ما قبلها بجمعها عقد واحد

(قوله ويحتمل أن تكون ان شرطية) هذا هو المنسب (قوله وأبى ما إذا لم يدخل واحد) هذا هو الوجه الثاني (قوله وان دخل واحد) هذا هو الوجه الثالث (قوله ان كانت البنت) أي المدخول بها (قوله وان كانت الام) أي المدخول بها الام وقوله فكذلك على المشهور رأى ثبت نكاح الام على المشهور ومقابله أنهم يحرمان لأن نكاح البنت الفاسد ينشر الحرمة على أقالده بحسب تنبيه رحمة الله رحمة واسعة (قوله حرمت أبدا الخ) أما الام فلا تنال العقد على البنات يحرم الامهات وأما البنت فلا تنال المدخول بالامهات يحرم البنات وعلى هذا ولو كان العقد فاسدا كما هنا (قوله فيحرم أبدا ان كانت الام) أي ان كان المدخول بها الام أي فالام مدخول بها قطعاً لكن لم يعلم هل هي الاولى أو الثانية وانما حرمت الام لاحتمال أن تكون الام (٣١١) هي الثانية والعقد على البنات يحرم

الامهات وحرمت البنت لان المدخول بالامهات يحرم البنات وقوله واميراث أي حيث حكمتا بقضيهما معا (قوله ويفسخ نكاحهما) معاستا بقوله ان كانت البنت لانها ان كانت الاولى فالامر ظاهر وان كانت الثانية فالعقد على الامهات لا يحرم البنات (قوله فان مات الزوج) أي في هذه الصورة وهي ما اذا علمت المدخول بها وجهيل كونه الاولى أو الثانية (قوله أقصى الاجل) أي الاربعة أشهر أي على تقدير ان تكون الاولى وثلاثة قروء على تقدير ان تكون الثانية وقوله وصوب أن لاميراث لها أي للدخول بها أي لانه لا ميراث مع الشك لانه على احتمال أن تكون الاولى ترث وعلى احتمال أن تكون الثانية لا ترث وسكت الشارع عما اذا دخل واحدة وكان عقدهما معا والحكم انه يفسخ نكاحهما ويحرم عليه التي لم يدخل بها وقيل له التي دخل بها بعد الاستبراء بانفاق ان كانت البنت وعلى المشهور ان كانت الام وبقي ما إذا لم يعلم المدخول بها في القرض المذكور

الفرع ان دخل بها ما لم يزوم الصداق وعدم الميراث بقوله (وان ترتبنا في العقد) ويحتمل أن تكون ان شرطية والجواب محذوف أي وان ترتبنا فكذلك في الأحكام الاربعة وبقي ما إذا لم يدخل واحد ودخل واحد من المترتبين وهي الاولى ثبت عليها خلاف ان كانت البنت ويفسخ نكاح الثانية وثابت وان كانت الام فكذلك على المشهور وان دخل بالثانية وكانت البنت فرق بينهما وبينه وكان لها صداقها وله تزويجها بعد الاستبراء وان كانت الام حرمتا أبدا واميراث ومثل ذلك ما إذا لم يدخل المدخول بها أي الاولى أو الثانية فيحرمان أبدا ان كانت الام ولا ميراث ويفسخ نكاحهما ولو تزوجا بعد الاستبراء ان كانت البنت فان مات الزوج سكن على المدخول بها أقصى الاجل وصوب أن لاميراث لها ولا صداق واميراث لغير المدخول بها ولا عدة عليها (ص) وان لم يدخل واحدة حلت الام (ش) يعني أن الشخص اذا جمع في عقد واحد بين الام وبنتها فانه يفسخ ويجهل أن يتزوج الام لان العقد على البنت يحرم الام اذا كان محصواً أما الفاسد المتفق على فساد فلا وهذا هو المشهور بخلاف البعد الملك ابرأه مجرى الصحيح وأما حلية البنت فلا خلاف فيها لان العقد الصحيح على الام لا يحرم البنت فأمرى الفاسد ولذلك اقتصر المؤلف على حلية الام وقولنا في عقد واحد احتراز عما اذا عقد عليه مع عقد مترتبين فانه يفسخ عقد الثانية فقط بخلاف وعكس الاولى كانت الام أو البنت فإن كانت التي فسخ نكاحها الام فهي حرام أبداً وان كانت البنت كان لها أن يطلق الاولى وهي الام وتزوجها وهذا مع على الاولى والثانية وأما مع جهل ذلك فقد مر عند قوله ويفسخ نكاح ثانية الخ (ص) وان لم تعلم السابقة فلا يرث ولكل نصف صداقها (ش) يعني أن الشخص اذا عقد على الام وبنتها مرتين ومات ولم يدخل واحدة ولم تعلم السابقة في العقد فان الارث بينهما بالتبوت سببه وجعل مستحقه ويجب عليه لكل واحدة نصف صداقها لان بالموت تكمل عليه صداق وكل منهما تدعيه من غير مصدق فيؤخذ منه نصف الصداقين فعلى لكل واحدة نصف صداقها سواء اختلفت الصداقات أو استويا في القدر كما في المدونة (ص) كان لم تعلم الخامسة (ش) تشبيه في وجوب الميراث والصداق لامن كل وجه والمعنى ان الشخص اذا تزوج خمس نسوة واحدة بعد واحدة ووجع أربعاً بعد واحدة وأربعاً بعد واحدة وثلاثاً بعد واحدة وأربعاً بعد واحدة في كل واحدة بعقد ومات الزوج ولم تعلم الخامسة في تلك الصور فان الارث يقتسمه أختها لان نكاح أربع صحيح ولن مساهمتين صداقها فان دخل بهن فلهن خمسة أصدقة وأربعاً فلهن أربعة أصدقة ولن لم يدخل بهن نصف

(قوله حلت الام) وأولى البنت وكل من يستزوجها منهن ما بقي على العصبة كاملة وتسكت أيضاً اذا علمت الاولى والثانية ودخل باحدة منهما وجعلت وكانت عتقدين وانما ظهر تصديق الزوج لانه غام فان جهل فذلك واحدة أقبل المهرين كان مات من غير تعيين أو مع الجهل والميراث بينهما في الصورتين فله عجب (قوله وأما مع جهل ذلك فقد مر) لم يصر (قوله ولكل نصف صداقها الخ) وانظر هذا مع ما تقدم في قوله وان مات وجهيل الآخر في الارث قولنا فان سبب الميراث في كل محقق والجهل في تعيين مستحقه ولعل الفرق التفرق على عدم اجتماع رجلين على امر أو تدوين اجتماع امر أو ترجيح في الجدل وان لم يكن معانفين فيه (قوله وأربع الخ) وسكت الشارع عما إذا لم يدخل واحدة أصلاً وما إذا دخل واحدة فقط وما إذا دخل باثنين وما إذا دخل

ثلاث فان لم يدخل واحدة فاربعة اصدقة يقتضيه على قدر اصدقتهن فلكل واحدة اربعة اجناس صدقاتها كاتحاده المحققون وان دخل ثلاث فالدخول بين اصدقتهن وللاقتين صدق ونصف لان واحدة من رابعة قطعوا الاخرى تدعى اربعة وان انخاسة من المدخول بين والوارث منازعتها قسم الصدق المتنازع فيه بينهما وينسب فكون لهما صدق ونصف والمراد انه يكون لكل واحدة من صدقاتها نسبة خمسة صدق ونصف عليهم فلكل واحدة ثلاثة ارباع صدقاتها كثيرا وقل وان دخل باثنتين فلتغير المدخول بين صدقات نصف لان لاثنين من صدقات قطعوا والصدق الثالث يزارع فيه الوارث لانه يقول ماعلى الاثنان فقط وان واحدة من التي لم يدخل بها خمسة قطعوا فلا شئ فيها ومن يقل ان الخامسة ليست واحدة منابل هي واحدة من الاثنين دخل بها قلنا ثلاثة اصدقة كوامل قسم ذلك الواحد (٣١٣) بينهم نصفين واذا قسم اثنان ونصف على ثلاثة خص كل واحدة ثلاثة ارباع

صدقاتها واثنين صدقاتها وان دخل واحدة فلكل واحدة صدقاتها الاثنته هذا هو المناسب خلافا لما في عب (قوله) ولما قدم ضابط محررات الجمع لا يخفى أن البنت والام لا يورثون وبجهما لادعية ولا ترتبافلا يدخلان في محررات الجمع (قوله) او عتيا الخ) اشارة الى أن الاولى للمصنفان يقول وحلت كاغت ولا حاجة فذلك لان العلة التي في الاخنة تقتضى جريانها في الجمع (قوله) فان صدقتها الخواب محذوف أى ترصدت الى أقصى امد المحلل وان لم يصدق الخاب وهل منعه من النكاح يسمى عدة فلولان وعلى الاول فهي احدى المسائل التي يعتد فيها الزوج ومنها من تحتها أربع زوجيات فطلق واحدة واراد أن يتزوج غيرها ومنها اذا مات ولد المرأة من غير زوجها وادى جملها منه فليس وطؤها حتى يستبرأها لاجل ارث جملها ان كان بأخوة لام أى ان كان الارث بسبب اخوة لام (قوله) ووزوال ملك

صدق لانها تدعى انها ليست بخامسة وان الخامسة احدى المدخول بين ويدعى الوارث انها هي الخامسة فلا شئ لها فيقسم الصدق بينهم نصفين ولما قدم ضابط محررات الجمع وكان بعض افراده تحريره مؤيد كاليت مع الام على ما مر وبعضها مقيد كالاثنتين وما مهمما نكاح على ما ينزل ذلك القيد وأشار الى أن السابقة اما متكررة أو مملوكة والى ما ينزل ذلك القيد فى الاولى بقوله (ص) وحلت الاخت بينونة السابقة (ش) يعنى أن الشخص اذا عقد على امرأة سكاخ فلا يحل له وطء أختها أو عتيا مثل سكاخ أو سكاخ مادامت الاولى في عتية اللهم إلا أن يبينها اما بان يخالها أو يطلقها ثانياً أو واحدة وهي غير مدخول بها أو يضر وجهها من العتية كان الطلاق رجعياً والقول قولها في عدم انقضاء عتيتها لانها مؤتمنة على فرجها فاذا ادعت احتباس الدم صدقت بينهما لاجل الثقة الى انقضاء السنة فاذا ادعت بصددها فحرم كذا نظر هالنساء فان صدقتها لم يحل أختها مثلها والام يلزم الزوج التبرص الى أقصى الجمل قاله عبدالحق (ص) أو زوال ملك يعنى وان لاجل أو كاتبة (ش) ماذا كرمي المسئلة التي فرغ منها خاص بالنكاح كأمرو والكلام الآن فيما اذا وطئ الامسة ملك الميمن وأراد أن يتزوج من تنبع الجمع معها من عدة ونحوها أو بطاها ملك الميمن فلا يحل له حتى يهرم فخرج السابقة يعنى ناجز وان لبعضها أو مؤجل أو كاتبة لانها أحرزت نفسها وماله وليس السيد وطؤها والاصل عدم عزمها خلافا للحنفى ويؤخذ من كلام المؤلف منع وطء المعتقة لاجل ولم يصرح به في هذا الكتاب وصرح به في الرسالة وانما امتنع وطؤها لان فيه فوات من نكاح المتعة فاذا وطئها وحلت صارت أم ولد وسقط عنها خدمتها بذلك فيحل عتقها حينئذ وقبل لا يحل ابقاء أرض الجنابة ان حرجت وقيمتها ان قلت ولا يجوز له وطؤها بعد ذلك سواء عمل عتقها أو بقت الى أهلها وان لم يعمل بقت معتقة لاجل فلها حكمها ومثل العتق لاجل عتق البعض قاله النخعي (ص) أو انكاح بجل المتوتة (ش) يعنى أن الشخص اذا عتق أمته لشخص عتدا اصبحت لازماً له بجله أختها أو عتيا أو نحوها ممن يهرمه أن يصعبه معها هذا هو المراد بقوله يحل المتوتة وان لم يدخل الزوج بها ونظر كلام المؤلف المشعر بأنه لا بد في الحلبة من دخول الزوج لانه الذى يحل المتوتة متروكة ولكن عدوله عن لفظ نكاح الذى

الخ) المراد بالملك السلب الشرى على الوء الام ملك الرقة بدليل قوله أو كاتبة وانكاح فان كلاً لا ينزل ملك الرقة هو وانما ينزل ملك الوء أى لم يتلقه سلب شرى على الوء أى أو زوال حل الوء (قوله خلافا للحنفى الخ) راجع لقوله أو كاتبة فان النخعي يخالف فيها كما يستفاد من صريح بهرام (قوله) لان فيه فوات من نكاح المتوتة أى لان فيه شبهة نكاح المتعة أى العدة على امرأة لاجل (قوله خدمتها) أى الخدمة التي تزام المعتقة لاجل (قوله بقاء أرض الجنابة) الحاصل أن الذى يقول شيجيل عتقها يقول لما سقطت خدمتها صار لافائدة في قائمها أم ولد فيخرج عتقها والمقابل يقول هناك فائدة في قائمها أم ولد وهو بقاء أرض الجنابة ان حرجت وقيمتها ان قلت فلا يخرج عتقها وليس المراد انه بعد عتقها في قتلها القمعة بل في قتلها الدية كما هو في كل ركائس شرسته أصالة أو طارئة بالعق قد تدرج التدر (قوله عتق البعض) فيقول أختها نكاح أو ملك حرمه وطء البعض وان لم يكمل عليه عتقها فدين وان حصول التبريم بعتق البعض لا ينافي أن عتق البعض يوجب التكميل اتحاد عجم (قوله عتقها اصبحت لازماً أى اوقاسدا

يعنى بمجرد الدخول أو غير لازم كسكاح عبد أو صبي بغير إذن ثم أحيزه وكسكاح ذى عيب أو غرثه مرضى آخر فقتل بوطء ثان وفى الأول تردد (قوله لأن سكاك أفعال الخ) ويكون قوله بحل المبتوتة أى بحل وطوء المبتوتة بأن يكون لازماً وأن لا يطاقه أو شأنه بحل المبتوتة لوطئ (قوله لاحتمال ربتها) أى بتأخر الحضي (قوله وحضيها فى كل سنة فى آخرها) وأما إذا لم تحض فى آخرها وكانت تحض بعضى السنة فلما حاضت تبين أنهن ذوات الأقراء فننظر أماً حضة أو ستة بيضاء فان حاضت ستة بيضاء حلت وان جامتها الحضة تنظر أماً الحضة أو ستة بيضاء وحيت فصل (قوله وهكذا) أى بأن كانت (٢١٣) عادت بها أن يأتها الحضي فى كل عشرين سنة

مرة (قوله اكتفت بثلاث سنين) من طلقها ولو كانت عادت بها أن تحيض قبل السنة بخلاف لعب لأن التبرص سنة إتمامها لا حقال الاحتباس لن تصكون عادت بها الحيض قبل السنة فتدبر (قوله حيث خرجت من الموضع) والنواضة هي الجارية التى أقر السيد وطئها وكانت تعلقة الآن الموضوع عنها أنه معترف بوطئها وأراد أن يطاق اختياراً وكذا أن كانت فيها عهدة أو خيراً فلا يحل الأعضى ذلك وقوله دلس فيه مفهومه أروى (قوله وعهدة شبهة) أى استبرأ من وطئ شبهة فاطلاق العدة عليها يجوز (قوله وردة) أى فى أمة بموكة وأما ردة الزوجة حرة أو أمة فهو داخل فى قوله يبتوتة السابقة لأن ردة أحد الزوجين طلاق بائن لأن تكون قصدت بردها ففسخ السكاح فلا يكتفى ذلك فى حليلة الاخت لا تلم يقع طلاق بيمينه أو أن هذا مشهور مبنى على ضعف وهو أن الردة غير طلاق (قوله واستبرأ) أى بأن زنى بها الإنسان أو فخصها أو انه وطئها إلاخت مع أختها ثم يريد العود للاولى بعد أخذها فاستبرأ الثانية فلا تحل الأولى

هو مصدر الثلاث الصالح لأن زياده الدخول إلى السكاح بالى الذى لا يصلح أن يراد به إلا العقد دليل لذلك لأن سكاك أفعال أى إيجاد العقد (ص) أو أمر أو إيقاع (ش) يعنى أن الأمة إذا أسرها العدوا وأبقت أماً أو أسيد علم من عودها منه فله بحل له أن يطاق بالملك أو بالسكاح من يحرم جمعه معها من أخت ونحوها وانما يقيد الأمر بالاياس لأنه مغلته بخلاف الأياق فذلك حسن التقيد فيه بالاياس وكلام المؤلف فحين وطأ الملك وأما من وطأ بالسكاح فلا يحل من يحرم الجمع معها بأسرها أو إبقاها فان طلقها فى حال أسرها طلاقاً بائناً حلت من يحرم الجمع معها من أخت ونحوها وان طلقها طلاقاً جعماً لم تحل كاختها إلاعضى خمس سنين من أسرها لا احتمال حملها وانخرأ إلى أقصى أمداً لجل وثلاث سنين من يوم طلقها لا احتمال ربتها وحضيها فى كل سنة فى آخرها وان كانت عادت بها فى الحضي فى كل خمس سنين مرة لم تحل إلاعضى خمس عشرة سنة وهكذا وان أسربت بغير نفاسها كتفت بثلاث سنين للأمن من حملها كما قاله ح وقوله بعضى خمس سنين من أسرها أى أن كان مسترسلاً عليها لوقت الأسر والافتقار إلى الجمعة من يوم أسرها عنها أو مثل أسرها بغير نفاسها ما إذا تحقق فى حملها بغير ما ذكر وقوله كتفت ثلاث سنين أى من يوم طلاقها ما لم تكن عادت بها أكثر فيعمل بما علم من عادت بها (ص) أو سبع دلس فيه (ش) يعنى أن بيع السيد لأمته المعبية ببيعها حصصاً كافى فى حليلة من يحرم اجتماعها معها حيث خرجت من الموضع ولو كان السيد طلقها بالعب وكتمه عن المشتري وأحرى أن لم يعمله لأن المشتري التمسك فيها (ص) لا فاسد لم يفت وحض وعدة شبهة وردة وأحرام ونظائر واستبرأ وخيار وعهدة ثلاث وأخذ مائة وهبة لمن يعترضه منه وان يبيع (ش) يعنى أنه لا أثر لهذا الاشياء فى حليلة كالاخت من المحرمات الجمع فإذا باع الموطوءة بعبا فاسداً أو زوجة تزويجا فاسداً ولم يفت بها فالحق سوق فاعلى أو دخول لم يحل له الأخرى وكذا إذا حاضت لأن زمنه يسير ولا يحرمه مع الاستمتاع وأما المعتدة من شبهة أى التى غلطها فهي وإن كانت تحرم فى الحال إلا أن زمنه قصير وأقص منه زمن الاستتابة بالنسبة إلى المردة وهو ثلاثة أيام والغالب رجوعها إلى الاسلام لنسوق القتل وزمن الأحرار يجمع أو عرة قصير وأما الظاهر فلا يحل الأخرى لأن المظاهر قادر على رفع تحريم المظاهر منها بالكتابة ولا يحل كالاخت بيمين على ترك وطء أختها ولو بغيرها وأما الاستبراء من مائة الفاسد فهو كعدة الشبهة وأما بيع اختيار واحد المتبايعين أو لاجتناب فلا يكتفى بغيره في البيعة وحليلة الأخرى لعدم انعقادها كالأبى الأولى وحرم الثانية فلا تحتاج الأولى إلى استبراء إلا أن تكون عادلو طئها زمن الإيقاف فلا بد من استبرائها لفساد مائة لعدم انعقادها وعهدة الثلاث مثله لأنها على ملكه البائع حتى ينقضى اختيار واحترز بعهدة الثلاث من

بهذا الاستبراء ذكره فى لـ الآن هذا خلاف المشهور والمنهوانه أن الأبى الأولى لا يجب عليه استبرأها إلا أن يكون وطئها زمن الإيقاف كما يعلم مما يأتى (قوله وزمن الأحرار يجمع أو عرة قصير) أى وأما امره مقبل زمانه فهو أمر نادرومكرو وأما قوله وعهدة شبهة فعنه أن انساناً وطئها غلطاً فاتها استبرأ إلا أنه يقال عدة شبهة (قوله وأما الاستبراء من مائة الفاسد) فظاهر العبارة أنه محل قول المصنف واستبرأ على خصوص هذه الصورة أعنى من مائة الفاسد وهو ما لاوطئ الاخت مع أختها ثم ريد العود للاولى كما بينا وقد تقدم تصويرها بغيرها وقال بحشى ثب بل المتعين وهو ما دل المؤلف أنه إذا باع الأولى بيعاً فيه استبرأ أى بمائة

فلا تحصل الثانية فهو كقول ابن شاس وابن الحاجب ولا يبيع فيه استبرأ ولا على العهدة أو الخمار و يدل على ذلك قوله بالعهد أو الخمار
 اه (قوله أدائها) جمع داو وهي الجنون والجنان والبرص (قوله أو نحو ذلك) أي كأن يخدمه أسنتين أو ثلاثا (قوله فالمراد بالسنة
 ماعدا السنين الكثيرة) سيما في أن المراد بالسنين الكثيرة أربعة فما فوق (قوله قبل حصول مقوت الاعتصار) متعلق بمحذوف والأصل
 وأراد أن يطلأ أخنها قبل حصول مقوت الاعتصار (قوله بعد حصول الخ) راجع لقوله أو ولغير أنه متعلق بمحذوف أي وأراد أن يطلأ
 أخنها بعد حصول مقوت الاعتصار أي يعبرش غسلا فإلا أنه يعصرها بالعوض فإن قلت شراء الولي مال محجور به لا يجوز فكيف يكون
 له انتزاعها بالبيع فالجواب أن الممنوع شرأه مال محجور به الذي لم يهبه له وأما ما وبه فبكره شرأه ولا ينع كباقيده كلامي إلى الحسن
 واعلم أن الهبة لمن يعصر لاجلها الاخت ظاهرا وتحتل بها فيما بينه وبين الله فإله الخطاب (قوله شرأها) فأذا أن المصنف أطلق
 البيع على الشراء وكأله قال وإن شرأه (قوله أو ولبعد فواتها) حاصله أنه إذا كان وهبها لاسنه وفاتت فانه لا تحصل له أخنها لأنه قادر على
 اعتصارها بالشرع أو بواقفه ما في شرح عب (٣١٤) أو لا وليس كذلك بل متى حصل مقوت جاز له وطه كاختها حينئذ تقول لك ما فيه

الصواب والحاصل أن الصور
 ثمانية وذلك لأنه ما من بهم لمن
 يعصر هائمه أو ما لغبره في كل
 أمال ثواب أم لا وفي كل ما أن تقوت
 عند الموهوب له أم لا فإذ كانت
 عند الموهوب له زيادة أو نقص
 حلت الاخت لثواب أم لا كانت لمن
 يعصرها منه أم لا فإن لم تقم
 تحمل أن كانت لمن يعصرها منه
 كانت لثواب ولوقبه أم لا ولغيره
 تحمل أن كانت لغير ثواب كأن
 يكون لثواب وقبه فقد بر (قوله
 وحازها غير المتصدق) هذا بالنسبة
 لحلية أخها وأما بالنسبة لأحصة
 الصدقة فيكون حوزة لمحموده والحوز
 أما حقيقة وهو ظاهر أو حكا كما إذا
 أعطتها المتصدق عليه أو وهبها
 قبل الحوزة فيبقى فعله وبعد هذا
 كله فنقول اعترض المصنف ابن
 فرحون بأن الصدقة لا تكون
 لفسدة الأب على انتزاعها بالبيع

عهدة السنة فإنها ككيفية في تعريم البسعة وحيلة الأخرى أطول زمنها ونور أدائها وقد نص
 ابن حبيب على أن استخدام الأمه مشهرا أو سعة أو نحو ذلك لا يحصل أخها السيد فالمراد بالسنة
 ماعدا السنين الكثيرة كما يأتي وأما هبة الأمة فلا يكون في حلية أخها مثل إذا كان الواهب
 قادرا على الرجوع فيها أما باعتصار كان إذا وهبها لولده الصغير قبل حصول مقوت الاعتصار
 الا في باقيه في باب الهبة وأما بشرائه من الموهوب كان إذا وهبها لمحجور من بنيه أو ولد بعد حصول
 مقوت الاعتصار فقوله وإن يبيع بمالقة في الاعتصار بمعنى مدلوله القوي وهو الرجوع أي
 وإن كان يقدر على الرجوع في هبته بشرائها من الموهوب من بنيه أو ولد بعد فواتها (ص)
 بخلاف صدقة عليه إن عجزت (ش) الضمير في قوله عليه يرجع إلى يبيع الاعتصامه والمعنى
 أنه إذا قصد بالموطوءة على من هو في حجره وحازها غير المتصدق بكسر الدال فإن ذلك يكون
 كافيا في حلية وطه كاختها وهبها لغير ثواب لاجنبي لا يعصرها منه أصلا يحصل كالاخت وإن
 كانت ثواب فلا يحمل كالاخت حتى يعوض عنها أو تقوت عنده وتجب فيها القيمة قاله الجزولي
 (ص) واخذ أسنتين (ش) يعني أن الشخص إذا أخدم موطوءة سنين كثيرة بحسب العرف
 كالخمس فأنفق فإن ذلك يحصل له وطه كاختها ومثل السنين الكثيرة حصة الخدم ولذا ذكر أن
 الثانية لا تحمل إلا مع نوع من الوجوه السابقة تكمل على ما إذا حصل وطه الثانية بغير موطوءة
 فقال (ص) ووقف إن وطئها لغيره فإن أبي الثانية استبرأها (ش) يعني أن الشخص إذا
 وطئ كالأختين من غير موطوءة الثانية فانه يوقف عنهما لغيره من شاهنهما بغير محذور
 أنفاق أن أبي الأولى وحرم الثانية استبرأ على الأولى من غير استبرأها الآن يكون عادلوها
 في زمن الإيقاف فلا بد من استبرأها لفساد مائه وإن أبي الثانية استبرأها لفساد مائه
 الحاصل قبل التحريم وإن كان الولد لأحقابه فقد ينظر أثره في القسمة فإذا أنسب شخص هذا
 الولد إلى شبهة في نفسه لم يحدث فتشأن من هذا الماء الواقع قبل الفسخ (ص) وإن عقد

كافي حتى الينم فلا يتم ما ظاهره المؤلف يحتمل ث (قوله كالحصة فما فوق) بل الأربعة كذلك كما صاعده ولا
 يحمل للخدم بالكسر أن يطلأ الأمة الخادمة في تلك المدلول قول زمن الخدمة أما أنه يطل حوزا لهبة أو لا أنها قد تحمل من أول وطه
 فيؤدي إلى استخدام أم الولد فإن قلت حيث حرم وطه الخادمة فلم يحمل به الاخت ولو كانت مدته قليلة كسنة قلت لعله مراد أن
 يقول أنها لا تحرم حيث قلت مدته وهو ضعيف فإن قلت ما الفرق بين منع وطهها وبين حوزا وطه السيد لا يجوز كافي بمعنى الحكام
 وظاهره كإقال الزقاني أي الشيخ أحد طائفت المدونة أم لا وحينئذ فلا يكون إيجابا في حلية أخها لعل لاهل المأثرة إذا حلت
 انصبحت الأخت وسطقة عن المأثر لا جرم فلا ضرر عليه بخلاف الخادمة فإنه يطل حق من خدمتها إذا حلت من سيدها وإن
 وجب عليه أن يخدمه مثلها أن يسر كافي المدونة فإن وطئ المخدوم يقع الدال فقال بعض الشراح يحذور قال أصبغ لا يجحد وأما
 المؤثرة فيميز لسيدها أن يطلأها من الأجرة وقال بجرمة وطه الخادمة أو الحسن (قوله ووقف إن وطئها) أي أو تلتذ بها (قوله
 الآن يكون عادلوها في زمن الإيقاف) هذا في الموطوءة أي بالملك وفيما إذا وطئ أحداهما بملك أو غير ذلك سواء تقدم التسكاح

فاشترى

على الملك أو تناز ولا يشمل ما إذا كانت من نكاح فانه ان أبي الاول فانه لا يستبرأ ولو وطئ في زمن الانكاح فانه عجم (قوله فان وطئ) في بعض التسخير فبما التفرع كافي المدونة وان الحايض في جملها ولو ورد على الاول ان المفرع عليه تقدم العقد من بعض المفرع وهو قوله أو عقد بعد تلذذه الخ عكسه فكيف يترفع ما هو عكس الشيء عليه ورد على الثاني فوات الربط اه البدر قال بعض شيوخنا رحمه الله يجب ان الاول يجوز ما ان يكون التفرع باعتبار المنطوق والمفهوم المفرع عليه فان مفهوم قوله وان عقد فاشترى عكس ذلك أو يكون التفرع على نوع من التغليب وهو باب واسع والجواب عن الثاني ان الربط مفهوم من المقام (قوله وبكل ذلك لامنه) أي ولا يحتاج لشي من السنوات السابقة وإذا اختار تحرير المزوجة كان ذلك قبل البتة بل يكون عليه نصف المداق أو لا تفرقه أو الحسن وهذا منتهى مسئلتهم أسلم على أكثر من أربع قال بعض الظاهر انه إذا اختار بعد البتة انظر السمي كاملا وهذا أيضا جاري المسئلة التي قبلها وبشرى (٣١٥)

الشراح (قوله والمبتوتة) ولو أدخل ذكر ملفوظة بخبرفة كيفية فلا تحل ولا تحضن بذلك وان كانت خفيفة حلت وتحضن بذلك والظاهر انه لا يحلها إدخال الذكر في هوام الفرع لأنه لا يوجد حبالا كافيهم من كلام ابن عرفة المتقدم والظاهر أن وطئها غير حلال والنهي لا يحلها اه (قوله بالغ) أي الواطئ بالغ ولو كان حين العقد غير بالغ (قوله قدرا الخفيفة) أي فحين لأخفئة خفيفة أو يرفع أو لا أخفئة فمن هي له أي في طبقة وفي غيرها عدم ويؤخذ ذلك من قوله بالمنع (قوله هذا معطوف على فاعل حرم) يراد أن حرم مسلط عليه فيسلم أن يقول حرمت والجواب انه يقتصر في التابع فلا يقتصر في المتبوع أو المراد الجنس أي حرم هذا الجنس (قوله وان ينزل الخ) والمراد بالعسل في الحديث الايلاج تصغير عسل لانها حالة تسميه

فاشترى فالاولى (ش) يعني انه اذا عقد في امرأة نكاحا ثم اشترى من يحرر جمعها معا فانه يتبادى على نكاح الاول وسبق الثانية عنه فلهذا فقط إذا عذرو في ذلك (ص) فان وطئ أو عقد بعد تلذذه باختيارها فلا يكون (ش) يعني فان تجرأ وطئ المشتراة بعد عقد النكاح على نكاحها أو عذرو على كالاخت بعد تلذذه بمقدمه جاع فافوقها باختيارها فلا يحلها فانه يجب عليه في الوجهين أن يوقف عنهما حتى يحررهما ثم يشاء اما المنكحة بالبنتونة أو المملوكة بزوال ملك بغيره فلا تخين قوله فكل الاول أي فكل المفرع الاول وهو قوله ووقف عنهما بالحرر فهو جواب عن الفرعين ومفهوم قوله بعد تلذذه أهلو كنفسا تلذذه باختيارها فانه لا يكون الحكم كذلك والحكم انه ان أبي الاول ولو لم يفسد مدة أبيان الثانية وان أبي الثانية ووقف عن الاول أي كف عنها وبكل ذلك لامنه (ص) والمبتوتة حتى يوطئ بالغ بقدر الخشفة (ش) هذا معطوف على فاعل حرم يعني أن المتبوتة وهي المستوفدة مطلقا فلا يلزم واثنين للبعد أو مافي معنى الثلاث كالتيه مسلمة كانت أو كناية لا يحل وطؤها لمن طلقها ولو بالملك حتى تنكح زوجها مرة مسلما بالاعتماد الوطئ يدخل بها ويصيرها كزوجة المتبرع بها ولو حصل الانتشار بعد الايلاج وان لم ينزل ثم طلق أو عوت ولا يشترط في الزوج الحرة بل الاسلام ويؤخذ من قوله لان انه لا يكون الاصححان أن تكون الكفار فاسدة فلا يحتاج إلى وقوع في بعض التسخير من زباد تمسك لانه عليها بالزمن التكرار (ص) بالمنع (ش) يعني أن الايلاج المسد كور لا تحل بالمبتوتة الا اذا كان ابلا جامعا فان كان معنوطا فلها التحمل به كما اذا وطئها في حال احرامها ونحوه ويدخل في الوطئ الممنوع الوطئ في الدبر وقول الشارح لو قال في قبيل لكان أحسن غير ظاهر لانه حينئذ يشمل الدبر ويدخل في الممنوع الوطئ في المسجد والوطئ في الفضاء مستقبل القبلة ومستدبرها كافيده قول ابن عرفة وكل وطئ نهى الله عنه أي فلا يحلها وفي التبصرة ما يغتلفه (ص) ولا تكرر فيه (ش) أي في الايلاج بان يصاد فاعلى الايلاج أو لا يلزم منها القرار ولا انكاره فله فيه يتنازع فيه قوله ولا تكرر مع ما قبله أي بالمنع فيه ولا

حلاوة العسل بخلاف الانزال يقال به تسليط الحاصل ان الرجل لا يزال في لذة في الملاعة حتى اذا لم يقدح حصل لذة العسل ثم لا يزال يتبع نفسه ويجهدها الى أن ينزل فيحصل له فتور وهو سدد بلذته ويحتم بالولهذه ذهب ابن عرفة والى تسليط العربي الى ان حالة الجماع لانه يمنع من حالة الانزال وقال الغزالي بالعكس قال ولو دامت لفتلت (قوله) ويؤخذ من قوله) أي يؤخذ الاسلام من قول المصنف لازم (قوله لانه) كذا في نسخة أبي لان الاذن لا يكون الاصححان أي وأن تكون الكفار فاسدة فتقوله لان معني مع أي ممر أن أن تكون الكفار فاسدة (قوله ولو قال في قبل الخ) أي بعد قوله بالمنع (قوله لانه حينئذ) أي لانا المنع في قول المصنف بالمنع حينئذ أي حين قلنا ويدخل في الممنوع الوطئ في الدبر ينزل الدرأ فيخرج الوطئ في الدبر بقوله بالمنع فلا حاجة الى زيادة في قبل (قوله) ولا يعلم منها قرآن أي لقية الزوج أو موته بعد الملوقة ثم أو أشار لحطاب الذي بقوله فرع اذا قلت الخافون غاب الحطال وأما قبل أن يعلم منه اقرارا أو انكارا صدقت فانه الخمي ونقته ابن عرفة يقول الشارح أول يعلم منهما أي معان لا شاف أي ثم ندعي الامسية والظاهر أن مراده ما ليحصل تصديق ابتداء أو ما لو أنكر ابتداء ثم اعترف بعد ذلك وادعي انه كان كاذبا في الانكار فلا يصح

(قوله فلو جامعها الخ) انظر هذا مع قوله في الحديث حتى تزوق عسلته و تزوق عسلتك فانه يقتضي عدم الاحلال بوط القمي عليه و كان الامام فهم من دليل آخر ان العبرتي معي فقط (قوله لا معة لزام) أي فاستغنى المصنف عن هذا التفسير بقوله سابقا لازم (قوله على المشهور) ومقابله أنه لا يلحقها (قوله وان كان مختلفا في هذا الماخ) فقتضيه أن كل نكاح فاسد مختلف في فساد لا يصح أن يدعى أن نكاح الحرم والمراة (٣١٦) مختلف فيه والعبد يصح أبدا (قوله أو لا يلحقها) وهذا هو المناسب وقوله صرح

فمفهوم الشرط أي من حيث ذكره متعلق الجواب أي جواب الشرط وذلك المتعلق هو قوله بوطه (قوله راجع لمفهوم الخ) ويصح وجوه ثلاثة لأنطوق أيضا على أن قوله بوطه إنان حال من ضميربت أي أن لم يثبت بعده حال كونه حليمة أو بوطه إنان احترازًا عما ثبتت به حليمتها بوطه فإن فاعلما تحمل فيكون المقصود من هذا مفهوما وإما قلنا حال احترازًا من تعلقه يثبت فاعله يصبح بالاول ولايه يقتضي أن الثبات هنالكا يكون حاصل بالاول بخلاف الحليمة فيثبت (قوله تردد) الحاصل أن في حلها بالوطه الاول وعنده تردد البالي لقوله لم أرفبه نصوص على أنه محتمل الوجهين الاحلال وعنده قال المؤلف وأعله أشار للتلفظ في النزاع محل هو طوماء هل ينقض أم لا ه (قوله كحل) وينبغي أن يفسح بطلاق لانه مختلف فيه (فائدة) بعاقب الحلل ومن علم ذلك من الزوجة والشهود والولي برا والامضى وأتقروا قوى الزوج الحلل امسا كما على التأييد وشرط عليه أن يظهر الزوجا هووافق على ذلك يظهر اقول يكون نكاحه فما سنده ومن الله بصيرا وهو الظاهر كما

في فساد ما يقع قبل الخول وبعد غيظنا لا يظهر قول الشراح سابقا كان مختلفا في فساد فيض قبل ويثبت بعد وقوله
الطلق مفعلة الامساك وقوله خاطه أي الامساك أي غيظه وقوله ان أعجبته شرط في الامساك وقوله من نية التلصص بيان لما
انتم عليه شرط في نية التلصص وقوله وقيل مهر النسل هذا القول هو الموافق للقواعد ذلك لان ذلك النكاح فاسد ويؤثر خلافا
الصداق والقاعدة أي متى أثر خلافا للصدق وجب صدق النسل

(قوله من يلا بعد) فان قرب المكان الذي طرأت منه فلا تصدق (قوله واندراس العلم) أي العاريترو بجها (قوله الا أن قال نفقة الخ) أو بأشدة الزوجة ليست بحسنة الرق (قوله وأولاده) أي أو ملك ولده ويصح أن يكون معطوفا على الضمير في ملكه والفصل باللام بين المتضامين لا يضر فقد جعل الرخصي من ذلك قوله تعالى وما هم (٢١٧) بضارين من أحد في قرأتهم تحفظ النون

اذ لا فرق بين اللام وغيرهما من
سوق الجار (قوله ولا لرجل أن
يتزوج) هو أعم مما قبله ويريد
بقوله وان نزل لان الولد يشمل الاتي
(قوله الذكر) صفة لولده وقضيته
انه يتزوج بملك بنت بنته لما حمله
الشاعر

بنو بنو أبناء بنو بناتنا

يشوه أبناء الرجال الأبعد
كذا كتب بعض شيوخنا وكذا في
عب مثل شارحنا وفي شب
المصوم وهو واخى كما قاله بعض
شيوخنا المحققين (قوله وسواء
كان الابن الخ) أي المشارة بقوله
التي للابن في مال ولده (قوله لان
الرق الخ) فيه شبه مصادرة (قوله
يعني أن الرجل الخ) هذا التصوير
فيما اذا سبق الملك النكاح فقول
الشارح ولا فرق بين أن سبق
الملك النكاح هو عين التصوير
المذكور وقوله أو يسبق النكاح
الملك هو عين المبالغة في المستنف
فمعنى المبالغة وتسخ النكاح
هذا اذا سبق الملك بل وان طرأ
ملكه أو ملك ولده لها أو بعضها
بعد التزويج وحل له وطؤها الملك
قبل الاستبراء قولان لان القاسم
وأشبه (قوله أولها) فيه تظنر
لان ولها اذا ملك زوجها لا تسخ
ولعل الأولى أو ودها وبجانبه
أراد وليا مخصوصا الذي هو ودها
(قوله لا اندراجا الخ) لا يعني أن تلك

الامساك المطلقة المستتره شرعا في الاحلال لما حمله ان أعجبت من نية الصليل ان لم يقبضه
و يفرق بينهما قبل البناء بعده تخليقة بانه ولها المسمى بالنساء على الأصح وقبل مهر المثل
(ص) ونية المطلق ونيتها الخ (ش) يعني أن المستبر في تحليل المبسوطة نية التحلل لان الطلاق
بيده وأمانة المطلق ونية المطلقة فلو (ص) وقبل دعوى طارئة التزويج كما ضرت أمنت ان
بعد دعوى غيرها قولان (ش) يعني أن المبسوطة اذا ادعت انها تزوجت ثم طلقت وأرادت الرجوع
لمن طلقها فلا يخافوا ما أن تكون طارئة على تلك البلع من يلا بعد يشق عليها اثبات ما دعيه
أو حاضرة فيها فان كانت طارئة فانما تصدق في أنها تزوجت بثلاثة الاثبات عليها وكفت ذلك
وأما الحاضرة للبلدية فتصدق أيضا بشرط أن يطول الزمان من يوم طلقها ودعواها التزويج
بما حكم فيه موت شهودا واندراس العلم ان كانت مأمونة فان لم تكن مأمونة تمتع الطول فهل
تصدق كالمأمونة أو لا تصدق في ذلك قولان ثم ان قوله وقبل الخ كالسنتن في قولهم لا بد في
الاحلال من شاهدين على العقد وأمرين على اختلاف توافق الزوجين على الوطء وقوله أمنت
خاص بما بعد الكاف ومثل دعوى التزويج ودعوى الطلاق والموت للزوج الثاني (ص) وملكه
(ش) هذا معطوف على فاعل حرم أصوله وقصوره والمعنى انه يمنع على الرجل أن يتزوج بأخته
وعلى المرأة أن تتزوج بعبيدها لان الملك ينافي الأزوجة طلب أحدهما بحق الرق ومنه النفقة
والاخر يحكي الزوجية ومنه النفقة وهو ظاهر في تزويج المرأة أو ما في تزويج أمته فلا ينافي
لانهما للبلدية بالنفقة على كل حال وهو يطالب بحق الزوج من استمتاع وخفصة وذلك لان
الملك الا أن يقال نفقه الرق ليست كنفقة الأزوجة فتناهيها أيضا وشمل الملك الكامل
والبعض وهذا الشائبة أو أمانة الولد والملكة وأشار بقوله (أولاده) والمراد بالجنس يشمل
الذكر والاتي فلا يجوز للبعد أن يتزوج بأمة ابن ابنه ولا لرجل أن يتزوج بأمة ولده ولا ذكر
وان نزل ولا للمرأة أن تتزوج بعبد ابنها أو ابنتها بقوة النسبة التي للابن في مال ولده وسواء كان
الابن حرا أو عبدا وانما علم عليه ذلك لان الرق من موانع التزويج بالنسبة الى المالك (ص)
وتسخ وان طرأ بالطلاق (ش) يعني أن الرجل اذا تزوج بأمة نفسه أو بأمة ولده فانه يفسخ قبل
الدخول وبعده بلا طلاق لانه عقد مجمع على فساد ولا فرق بين أن يسبق الملك النكاح
أو يسبق النكاح الملك كما لو ملك تزوجته أو زوجة أبيه أو زوج أمه بشرا أو بهيمة (ص)
كرأف زوجا (ش) التشبيه في فسخ النكاح بلا طلاق والعنى ان المرأة الحرة أو الامه اذا
ملكته هي أو أولها تزوجها بوجه من وجوه الملك فان النكاح يفسخ بلا طلاق وهذه الصورة
تشبه أن تكون مستغنى عنها لاندراجا في قوله وفسخ وان طرأ وانما ذكرها ليرتب عليها
قوله (ولو بدفع مال ليعتقنها) أي ان المرأة اذا دفعت لسيد زوجها مالا أو سألته من غير دفع
مال ليعتقنها ففعل فان نكاحها يفسخ لخبره في ملكها تقديرا وهو قول ابن القاسم ولهذا
كان لا بد لها واذا اعتقه سيده عنها بغير سؤال منه افسخ ولها الولدان كانت حرة ولسيدها
ان كانت أمة (ص) لان رد سيدها من لم يأن لها (ش) يعني أن الامه التي لم يأن لها

(٢٨ - نوى ثالث)

العلامة تخرج الاستنف حقيقة لاشبه الاستنفه (قوله أو سألته) أي أو رغبت في عقها عنه وأما
لو دفعت مالا ليعتق عن غيرها أو سألته أو رغبت في عقته عن غيرها ودفعت له مالا ليعتق من غير تعيين المعتقد عنه أو سألته أو رغبت
كذلك فانه لا يفسخ النكاح (قوله وهو قول ابن القاسم) ومثاله ما لا شهيد من أنه لا يفسخ لانه لا يستقر في ملكها حقيقة وليس لها فيه
الاولاد كما لو اعتقه سيدها من غير سؤالها (قوله واذا اعتقه سيدها عنها) لا يعني انه رد ملكه أن الدخول في الملك تقديرا وجبها أيضا

(قوله بجبائلا المأذون لها الخ) أي المأذون لها في شرائه هذا إذا كان الأذن صاحباً بالتصبير بل ولو كان صاحباً لاسباب الأذن في التجارة ذي عوم أي عوام سواء كان صاحباً بالتصبير أو صاحباً بطريق التضمين أي طريق الاستئجار بسبب كآفة أي آت الحاصل بطريق الاستئجار بسبب الكتابة أو مصوراً ثالث الطريق بالكافة ويصح أن تقول إن قوله أو تضمن معطوف على محذوف أي هذا إذا كان صاحباً بطريق التصبير بل ولو حصل بسبب الأذن عام في التجارة فتصريح أو استئجار بسبب كآفة فإن الكتابة تضمن الأذن في البشارة فلا لازم للكتابة على الأول الأذن في التزويج وعلى الثاني الأذن في التجارة فلا تضمن الأذن في البشارة إلا في شرأ زوجها (قوله فيفسخ) وإن كان من زوال أيضاً لا نزاع في الأولى في مضيقه ورده وفي الثانية في مقامه على ملك المشتري وفي انتفاء السيد فالباع فيها ثابت فعلاً بخلاف الأولى (قوله تجزى على بحث ابن عرفة) أي فهم ابن عرفة وقص في أول نكاحها أن اشترت زوجها بعد البناء ففسخ نكاحها وتبعه بهما قوله لا تتبعه إلا أن يرى أنها وسيداً فخرت أي ففسخ نكاحها فلا يجوز ذلك وبقيت زوجة قلت ظاهره أن اعتزاه وحده لغو وفيه نظر اه فبحث ابن عرفة وقوله وفيه نظر وقوله وقصد ما وحده فلا يفسخ على بحث ابن عبد السلام ووافقهم ابن عرفة انما النزاع فيها إذا قصد وحده فإن عبد السلام (٢١٨) يقول بالفسخ قد مر (قوله لقصد السيد الأضرار الخ) لا يصح هذا التعليل

لها سيدها في التجارة إذا اشترت زوجها بغرض أن تسيدها فإلما بلغه ذلك رد شرها فان نكاحها لم يفسخ بذلك لعدم تمام الشراء بخلاف المأذون لها ولو بمومن في التجارة أو تضمن بكتابة يفسخ (ص) أو قصد بالبيع الفسخ (ش) أي قصد سيد الزوج مع زوجة الحرة أو الأمة بالبيع أي بيع العبد لها الفسخ فلا يفسخ ويرد البيع معاملة لها بمقتضى قصد ما ومثله قصد السيد فقط بالبيع الفسخ فتسقط التثنية تجزى عن نص المدونة ونسخة الأفراد البناء للفاعل تجزى على بحث ابن عرفة وقصد ما وحده فلا يفسخ على بحث ابن عبد السلام (ص) كهبتها العبد لبيعتها (ش) تشبيه في عدم الفسخ يعني أن من زوج أمته من عبده ثم إن السيد وهب الزوجتزوجها وتوصل بذلك إلى أن يتزوجها منه والحال أن العبد لم يقبل الهبة بل ردّها فان الهبة لا تتردد كرد البيع فيما مر ولا يفسخ النكاح لقصد السيد الأضرار وسواء كان العبد عتقه مثله أم لا وسواء قصد أن لا يعبده أم لا حاله بنفسه أم لا لو قبل العبد الهبة لفسخ نكاحه ولو أراد سيد الفسخ وانما اقتضى إرادته السيد وعدم إرادته أدام يقبل الهبة وبه يتم قول المؤلف (ص) فأخذت من جبر العبد على الهبة (ش) أي فأخذت من التفرقة للذ كور جبر السيد عبده على قبول الهبة أو لا يمكن التفرقة معني لما كان من خيرات شبيهة الأب في مال ولله حرمة ملكه عليه وعدم قطعه لسرقته ما له وعدم حده أن يوطى جارية فرعه أشار إلى هذه الفروقات إلى ما يترتب عليها بقوله (ص) وملك أب جارية أنه بتلذذه بالقيمة (ش) يعني أن الأب وإن علا على جارية أنه وإن سفل جبراً أو كبيراً ذكر أو أنثى حر أو عبداً جبر وتلذذه بها بشئ من الجماع أو مدهاً من سكاك أو غيره لقوة الشبهة لكن لا يجادل بالقيمة يوم الوطء ولو لم يحمل وينسج بهان كان بعد ما ويتابع عليه لم يحمل وعليه وله النقص

(قوله أي فأخذت من التفرقة المذكورة) وفي الحقيقة انما الأخ من مفهوم لبيعتها أي فان لم يقصد السيد انتزاعها والزيادة منه دخلت في ملكه ولو لم يقبل الهبة فبفسخ نكاحه فيؤخذ من ذلك أنه يتغيره على قبول الهبة (قوله على الهبة أي من غير السيد وأما من السيد فلا يسئل عنه كذا في لؤ وشب والراجح القول بعدم جبر العبد على قبول الهبة كما يفيد كلام ابن عرفة والظاهر أن المراد هبة غير السيد وأهبة السيد في غير هذه الصورة (قوله حرمة ملكه عليه) أي حرمة تزويج ملك الولد على الأب (قوله أشار إلى هذه الشبهة) أي جنس المرأة لا أنها ثمرات ثلاثة وظاهر العبارة هنا ثمرات أو حرول يظهر ذلك ويحاج بأن يعتبر البعض باعتبار كل واحد أي أن كل واحد بعض الثلاثة وقوله وما يترتب عليها أي على الثمرة وهو الملك بالقيمة أو إرادته الترتيب الحكم به عند وجودها لا أنك خير بان المصنف بشر تلك الثمرة بل أشار إليها بتسليها (قوله بتلذذه) بالاحسية أي ولو بالوطء لانه وإن كان عداً فهو من وطء الشبهة وقوله بالقيمة الباعوض أي ملكها يتبع بعض القيمة أي بسبب تلذذه فلا يبره تعلق حرفي مرضى القظ والمعنى يعامل واحد (قوله ذكر الخ) عنه يعلم أن الأولى للصف أن يعبر بالولد (قوله بسكاك أو غيره) لا يظهر قوله بسكاك (قوله يوم الوطء) أي أو يوم التلذذ (قوله ويتابع عليه) أي ولو لاين

(قوله لكن تكون القيمة في رتبة العبد) ويحمل نطقها بضمه فيجب بها ان عتق (قوله ما لم يعلم بوطء الام فانه محدد) هذا خلاف الرابع والاربع انه يؤيد ما لم يعذر به حمل واحد عليه فشهدت بوطءها بعد علمه بوطء الولد على الرابع والحاصل ان الاب لاحد عليه بوطء جارية بانه مطلقا لم يعلم بوطءها بغيره (قوله وحسد الابن مطلقا بجارية ابية علم بوطءها بيسلمها ام لا وكذا يحسد اذا وطئ جارية نفسه بعد علمه ان اباه تلذذها ان لم يعذر به حمل (قوله وحرمت عليهما) هذان كان الابن بالقول لا يحرم على الاب كافي كفاية الطالب وهذا عند عدم الحمل كايده عليه ما بعده (قوله ووطئها الابن قبل او بعد) يتناقضه اولها بعدان ووطئها الابن فهو يشهد بان ترتيب المتقدم ليس بشرط الا ان قضية كون الولد يحسد اذا وطئ جاريته بعد علمه بتلذذه ابية سم التحريم على ابية بوطئه اباه (قوله وأولدها أحدهما) الحاصل انه نارة تلذمن أحدهما فقط ويعلم أولاً ونارة تلذمن كل واحد ويعلم السابق أولاً وفي كل امان ان يقع الوطآن في طهر واحد أو لافان ولدت من أحدهما فقط ولم كانت أم ولده وتعتق (٢١٩) عليه ما جاز سواء كان هو الاب أو الابن كان

وطئهما في طهر أو طهرين وأما لو لم يعلم من أيهما الولد في صل ان وطئها في طهر واحد فألقاها كالأمة المشركة بوطئها الشر كان في طهرين أمقتة القافة فهو ابن فهو تعتق عليه سواء اب أو الابن وان لم تعلمه واحد عقت عليهما كالأمة المشركة بوطئها في طهرين بان استمرها أخذها بخصوة ووطئها بعد وطء الآخر لها في طهر آخر وحدث ولدها الوطآن في طهرين فان ولدت لأمة أشهرها كثر من وطء الثاني لحقه به وعقت عليه ولا قل لحق بالاول لانه كان في بطنها عند حبسها لان الحامل تخص عندما مات وأما لو ولدت من كل منهما ولدا فاعتقت على السابق منهما ان علم والاعتقت عليهما وكل من عقت عليه وحده كان الولد وفي العتق عليهما الولد لهسما ويغرم الاب قيمتها في كل الصور ولو عتقت على ابية وحده

والزيادة والابن التمسك بها في عدم الاب وقيل يتماثل بها مطلقا ان كان ما موطأ فان حملت لم ينع وقت أم ولده بوطئها بعد استبراء ثمان من مائه الفاسدان لم يكن استبراءها قبيل وطئها والافله ووطئها من غير استبراء وبعبارة ذلك أبو الوليد اوان علا جارية أسنة وان سفل لكن تكون القيمة في رتبة الاب حيث كان عبدا أو حرة سيدة في اسلامه أو ذمته واحد على الاب لشبهة ما لم يعلم بوطء الام فانه محدد وينبغي أن يحسد الابن اذا وطئ جاريته بعد علمه بتلذذه ابية بها (ص) وحرمت عليهما ووطئها (ش) يعني ان الاب اذا وطئ جارية بانه بعدان ووطئها الابن فانه يحرم عليهما لان وطئ كل منهما مخرج من المعالي الاخر وسواء ووطئها الابن قبل أو بعد ومثل الوطء التلذذ (ص) وعقت على مولدها (ش) يعني ان الأمة اذا حرمت عليهما معا بأن ووطئها الابن ثم الاب وأولدها أحدهما فاعتقت على من أولدها منه ما جاز الا ان ليس له فيها سوى الاستمتاع وقليل الخدمة والقاعدة ان كل أم ولدهم ووطئها على مولدها فاعتقت بغير عتقها عليه ولذا يعتق بغير النقص عليه ان أولدها غير عالم (ص) ولعبد تزوج ابنة سيده (ش) يعني انه يجوز للعبد ولومك ان تاتى تزوج ابنة سيده البكر أو البالغ التيبس لكن براضا سيده ورضاه كافي النكاح الاولين المدونة وأخذت عدم كفاية العبد للحرمة وكذا يتزوج ابن السيد ما كانت له فان مات السيد فصح النكاح والكفاية قائمة كانت الانسة متزوجة بالمكاتب أو الابن بالمكاتب أو أشار بقوله (ينقل) لقولها كان مكاتب يستقفه وجهه الاشياخ على الكراهة وهي متعلقة بالزوجة أو بالسيادون الزوج فلا منافاة بين قول المؤلف وتجاوز وقوله بنقل لاختلاف متعلقهما وهكلا الكراهة بان النكاح معرض للفسخ لموت الاب فتره ويرجى بواز نكاح الامنة ابية وأجيب بقوله عليه الوطء بالملك بفساد الابنة ورد بانه قد يكون معه وارث ويجوز نكاح الزوج أمقروسته وهو لا يستقل بارثها فالا حسن التعليل بانه ليس من مكارم الاخلاق ومؤذي النافر والتقاطع لان النفوس تألف من ذلك (ص) ومثل غيره (ش) يصح حرق عطا على لفظ ابنة ونضبه عطا فعلى محله لان تزوج مصدر مضاف الى مفعوله والمعنى انه يجوز للعبد ان يتزوج على غيره بشرط اسلامها فقط سواء خشي العنت أم لا

وتكون قيمة فن باتفاق ان كان الولد لغيره وان لحق بالابن فمكنتك على كلام أبي الحسن وان يؤنس ويؤيد الاب في الصدور كلها ان لم يعذر به حمل واحد عليه اهـ ملخص من شرح صحيح فاذ علمت ذلك يكون قول المصنف وعقت على مولدها أي خمس مولدها الصادق بواحد منهما او بينهما (قوله ابنة سيده) ذكر اوائى (قوله يجوز للعبد ولومكاتب) المبالغة على المكاتب باعتبار قوة لهما بعد بنقل دفع المانيونهم ان المكاتب أعز منه وماله فيجوز بلا ثقل (قوله فأخذت) أي من اشتراط رضا البنت البكر (قوله وكذا يتزوج ابن السيد) أي بنقل (قوله بنقل) يصح حرقه بنقل بضم الثلاثة وسكون القاف وبكسر هاء وقع القاف ولا يصح قرأه به بكسر هاء وسكونه القاف لانه المتاح (قوله لاختلاف متعلقهما) فانه اذا كان الجوازم من جانب الزم ان يكون الجانب الآخر كذلك وكذا يقال اذا كانت الكراهة من جانب تكون الكراهة من الجانب الآخر فلان انسابه ان اراد الجوازا لاذن الصادق بالكراهة (قوله ويجوز ان لا يعطى على قوله يجوز نكاح الابن (قوله وهو لا يستقل) أي فلا يتأى الجواب بالحلية (قوله والتقاطع) أي التباعد وهو معنى ما قبله

(قوله لان الولد رقيق على كل حال) سواء مشى العنت أم لا كان واجدا للحال يعني ان الحر لو تزوج الاسمة وقتلنا بجوارحه فولد رقيقا على كل حال فالاولى التعليل بان الامتنع من سماع العبد (قوله أي وبإباح الخ) هذا يؤذن بخلاف المدعى لانه يفسدان قوله ملك غيره نائب فاعل فعل محذوف (قوله فتقوله غيره الخ) التفرع لا يناسب المفعول عليه (قوله كالشيخ الفاني) أي وعقبه وعقبته فيما يظهر لحزم العرف بالامن من جملتهما (قوله وكأما مآخذ) أي وان وجد الطول ولم يخش زنا (قوله للعلة المتقدمة) أي للملاحظة العلية المتقدمة في حال انتفاها فتقوله وهو منصف جله خالية (قوله وعلم محقرنا الخ) والضابط كل من يعتق ولده على سبيله فلا يحتاج الى تقسيمها ثم اذا كان المالك لهاسر الانه اذا كان (٣٣٠) المالك رقيقا لا يعتق الولد عليه (قوله والا فان خاف زنا) فان لم يغب بالآب أربع

تزوجهن فان خشي الزنا في واحدة تزوجها بلا شرط وهل هذان الشرطان في الابتداء والانتهاه أوفى الابتداء فقط فلولان الرابع الثاني وابن القاسم اراهما شرطين لا في الابتداء ولا في الانتهاه وظاهر المصنف ولقد روى عن شراة أمسة وهو قول ابن القاسم خلافا لاشبه وظاهره ان مطلق الشرف كاف ولو هوها وظاهره ان المأثور ضمت أن تزوجه بغير ذمته لا يجوز أن يتزوج الامة لانه واجد للطول ولا يلزمه السلف ولو وجد من يعطيه ولا يجوز أن يتزوج الاخرى حيث تنكحه الاولى ثم الاقوله والرابع الثاني (قوله وعدم) فعل ماض معطوف على خاف (قوله والطول هو المال) وهذا كلام أصبغ وهو خلاف رواية محمد بن أن القدرة على النفقة لا تعتبر والرابع كلام أصبغ وهو أن المراد بالطول القدرة على الصداق والنفقة كما فاده بعض شيوخنا فقوله المصنف وعدم ما تفسير ما أبهة لينحل الصداق والنفقة والباقي قوله بمعنى مع ولا تفسير ما يصدق

كان واجدا لطول الحر كما لان الولد رقيق على كل حال ويصح رفع قوله وملك على أنه مبتدأ وللعبد خبره بقدر خاص أي وبإباح العبد ملكا غير سببه فتقوله غيره أي غير سببه وغير نفسه بأن تكون الامة ملكا للسيدة ولا يخفى (ص) حر لا يوليه (ش) يعني أنه يجوز للحر الذي لا يوليه كشيخ الفاني أو المحبوب أن يتزوج الامة كالسيد لان علة خوفه ارقاق الولد منتفذة هنا (ص) وكأما مآخذ (ش) يعني أنه يجوز لأصل الحر أن يتزوج بامته يكون الولد منها حرا كزوجه بامته أو أمه أو جدته وان علته للعلة المتقدمة وهو خوف ارقاق الولد وهو منتفذ هنا وكل هذا اذا كان المالك للامه المذكورة حرا أمالو كان المالك عبدا والزواج حرا فانه لا يجوز لان الولد يكون رقا للسيدة الاعلى وكل هذا اذا كانت الامة مسلمة وانما لم يبعد المؤلف المسئلة بهذا العلم التقيد الأول من كون العلة في المنع خوف الاسترقاق الولد ولا ينبغي الا اذا كان المالك للامه حرا وأصل التقيد الثاني بما عاين في قوله وأمه بمالك وعلم محقرنا أن الكافي في كلام المؤلف داخلة على الجند لما علم من عاداته احوال الكافي على الاول ومقصوده الثاني كقوله وكلمين مطركام (ص) والا فان خاف زنا وعدم ما يتزوج به حرة (ش) يعني وان لم يكن الزوج بالصفة المتقدمة بل كان حرا وتوقع منه الحمل والامه ملك لمن لا يعتق ولدها عليه من اجنبي أو أحدا صوره رقيق فانه لا يجوز أن يتزوج الامة الا بشرط منها أن تكون الامة مسلمة كأمه ومنها أن يعتق العنت ومنها أن يكون عادم الطول أي لا يجد ما يتزوج به مرة فغير مغالبة والطول هو المال الذي يقدر به على تنكاح الحر والنفقة عليهن منه من نقدا وعرض أو دين على ملي أو ما يملك يبيعه أو إجارته أو ادارته كما قاله ابن زحون وقال غيره والكتابة طول وكذا خدمة المفق لأجل بخلاف خدمة المدرولة لانه لا يملك بيع منافع المدرة الطويلة أو ما عبد الخدمة وما يتركوه وكتب الفقه الحاجة اليها من جلة الطول (ص) غير مغالبة (ش) يعني فان وجد ما يتزوج به حرا لانه لم يجد الاسرة طلبت منه أكثر من مهر مثلها بما لا يتفر منه فانه يجوز له حينئذ أن يتزوج الامة لعذره قياسا على الماء في التيمم على التعليل في الجمع وعلى غلبة المعنى في الإشارة الى أن هذا الادب من مدافعة ومراوضة لان مغالبة مفاعلة وهي من الجانبين (ص) ولو كانت بامته حرة (ش) البالغة بالنسبة لكتابة راجعة فتقوله مرة أو لمفهوم قوله وعدم ما يتزوج به مرة والمعنى على الاول ان شرط تزوج الامة أن يخاف الزنا وان بعدم ما يتزوج به مرة مسلمة أو كتابة والمعنى على

وتجعل الباعل العوض لانه كلام مجدد وهو ضعيف (قوله الادارسة) ظاهره ولو كان كافيا فاضل عن حاجته فانه عجم الثاني والفرق بين دابة الر كوب وعبد الخدمة وكتب الفقه وبين دار السكنى ان الحاجة لها أشد من الحاجة لهذه الامور (قوله لانه لا يملك بيع منافع المدرة الطويلة) وظاهره أنه يملك بيع منافع المدرة القصيرة والظاهر أن الطول والقصير يجري على ما تقدم في باب الجهاد يعني شي آخر هو أن قوله بخلاف خدمة المدرة لا يقتضي أنها ليست طولاً مطلقاً وكون لا جوف المدرة القصيرة يكون طولاً لبعض الحرار وهو ظاهر عجم (قوله بما لا يتفر) الباعل لتصوير رأي تصويره الاكثر (قوله بما لا يتفر منه) بان زادت على الثلث على ما تقدم في باب التيمم (قوله لا يدفع من مدافعة ومراوضة) أي ومداومة على الدفع أي فلا يسوغ له تزوج الامة بمجرد اعتقادها فانه بل لا بد أن يذهب يسأل الحر في مدافعتها وتدافعه فيجدها تطلب الزنا فيشدد تزوج الامة والمراد بالغالية أن تطلب أن يزمن

مهر مثلها الى ما عتسرفا (قوله جازفة نكاح الامة ولو تحتمرة) بهذا يعلم أن المبالغة الاولى في أن الحرة تنفع نكاح الامة ولو كانت
 نه الا فالحق يقول الكتابة لا تنفع نكاح الامة الثانية مبالغة في أن الحرة لا تنفع نكاح الاستمخالطين يقول تنفع نكاح الامة
 فيه مختلف موضوع الاغياين وتعا كسر المشهور لان المشهور في الاول المنع وفي الثاني الجواز في عبارة المصنف حذف والتقدير ولو
 تحتمرة فتلازم مع الطول اومع وجود من يعقده فانه يفسخ بطلاق وانظر ولودخل او ما لم يدخل انظره (قوله تقرر شعر السيدة) أي
 على المشهور ومقاله قال ابن عبد الحكم من أنه يتنفع نظرهما لسدتهما ولو كانا كليلين لهما وودعن فلا يخيلان معها في بيت (قوله
 وبقة أطرافها) هكذا ظاهرا في السلام ونسبه شارحا ومفادا عجم عدم ارتضاها وأفاد شيئا عابدا الله أن العدم ظاهرا في المصنف وهو ينظر
 الشعر فقط ولا يجوز له نظر بقية أطرافها ولا الخلو فيهما لو ما وقع الشيخ سالم بن النقل عن (٢٣١)

انتهى والحاصل أن الخلو لا يجوز
 على المحدث وأما بقية الأطراف
 فرأيت ما يقوى ما قاله الشيخ سالم
 (قوله على ما شهر ابن ناجي) اراجع
 للخلوة فقط كيدل عليه عبارة غيره
 ومنع ذلك ابن عبد السلام (قوله
 ويتنفع فيها لانه شرك) ولو لا زوج
 كانا وودعن أم لا وانظر في البعض
 من شرح شب (قوله وسكى
 الضمى فيه الخلف) أي في الملائق
 لهما في نفسه من رق الخ نص الضمى
 واختلف في عد زوجها وعبد
 الاخير هل يدخل عليها ويرى
 شعرها (قوله كفى وغدا زوج)
 المراد بالضمي مقطوع الذك فأن
 الانثيين وأخرى المصوب وأما
 انضى ذهاب الاثنين فأن المذكور
 فهو غزاة السام (قوله وروى جواز
 الخ) قال الضمى والصواب المنع
 اليوم فحين لا زوج لها وإن كفلها
 زوج فلا بأس في حال حضوره
 ومنع عبد الاخير جملة (قوله فلا
 يلزم من عدم وقوف بنت)
 بنت وإن لم يكن له وبنوه بعض تكرار

الثاني فإن وجد ما يتزوج به غيره مغالية لا يجوز له نكاح الامة ولو كانت الحرة الغير المغالية
 كتابة لان عدم ارتفاق الولد يحصل بنكاح الكافرة وبالنسبة لقوله أو تحتمرة جواز نكاح
 الامة أي أن خاف زنا وعدم ما يتزوج به جازة نكاح الامة ولو تحتمرة لا تنفعه ان ليس وجودها
 تحتمرة طولها على المشهور ولو تزوج الامة بشرطه ثم زال المبيع لم ينفسخ نكاحه والظاهر لا يفسخ
 أيضا ولو تزوج الامة بشرطه ثم تبين أنه على خلافه (ص) ولعبد لا شرك ومكان وغدا
 تقرر شعر السيدة (ش) يعني أن العبد لو غدا أي التبيع المنظر يجوز له أن ينظر إلى شعر سيدة
 وبقي أطرافها التي ينظرها محرما وما لا يخلو به على ما شهر ابن ناجي بشرط أن يكون كاملا لها
 وأنما نص على الشعر لانه التوهم والمكان لا يغد منه ويتنفع فيها لانه شرك ولو لا زوج
 وأسرى على الاثنين لهما في نفسه من رق أو وسكى الضمى فيه الخلف أيضا (ص) كفى وغدا
 لزوج (ش) يعني أن عبد الزوج إذا كان خبيثا فانه يجوز له أن ينظر إلى شعر زوجته تنسبه
 ان كان وغدا لان كان منظر فلا يجوز له أن ينظر إلى شعر زوجته كفى وغدا
 (ص) وروى جواز وان لم يكن لهما (ش) أي وروى عن مالك جواز رؤية انضى إلى شعر
 المرأة وإن كان لاجني فقوله لهما بغير التنية كافي بعض النسخ وهو الصواب كما قال ابن غازي
 لانه عدل لايهم في النفل فلا يلزم من عدم وقوف بنت على هذا النسخ عدم وجودها
 وانظر الاعتراض عليه أيضا في الشرح الكبير (ص) وخبر الحرف مع الحرف نفسها بطلقة
 بالتمية (ش) يعني أن الحرة اذا تزوج الامة بشرطه كما مر ثم وجد الطول للحرة فلا ينفسخ نكاح
 الامة فاذا تزوج عليها سر ولم يعلم الحرة بالامة لا يفسد زواجها فانه ثبت لها الخلف في نفسها
 لا في نكاح الامة فان شاعت أطلعت مع الامة وإن شاعت طلقت نفسها طلقة واحدة فأنه لان
 بها زول ضررها فان أوقعت أكثر فلا يلزم الزنا اذا الزوج على المشهور واحتقر بالحر من العبد فانه
 اذا تزوج الامة على الحرة أو تزوجها على الامة لاخبار للحرة لان الامة من نساء العبد ولما
 كان لاخبار للحرة في نفسها لا في الامة سواء سبقت الامة عليها كما مر أو سبقت هي على الامة
 على المشهور وهو مذهب المدونة شبه إحدى السلتين الأخرى فقال (كزوج أمة
 عليها) يعني أن الرجل إذا كان تحتمرة ثم تزوج عليها أمة بشروطها بان لم تكن الحرة تعفه

لان قوله وان لم يكن لها يصدق بعد الزوج وقد تقدم وقوله بل لا جني ليس مؤدى المارة وقوله ويجعل قوله وان لم يكن لها بل كان حرا
 غير ظاهر لان موضوع المسئلة في العبد من بلان التكرار بالنسبة لما قبل المبالغة على نسخة التنية (قوله بالتمية) صفة كاشفة وأخبار
 لشداء المحذوف لان الطلاق الذي وقع له المرأة كطلاق الحرة يكون ناشئا بخلاف المعتقة تحت العبد فانها تختار رجوع مالها من
 الطلاق وهو طلقان على ما سبقت والفرق ان شرطها على زوجها العتيق مسرعا لها أن توفى جميع ما لم يكن الطلاق بخلافها حيث التساوى
 معه واذا اختارت الفراق قبل التناقل في المال لان الفراق يلزم قبلها ولم يجعلها لها فوضعت الحرة بالامة ثم رجعت فليس لها اختلاف
 ما اذا أرادت الفراق فلها أن ترجع (قوله فلا يلزم الزنا اذا الزوج الخ) أي خلافا لقول محمدان وأوقت الثلاث لزمته (قوله على المشهور
 وهو مذهب المدونة) مقالة ما أشار اليه الشارح بقوله وقيل الخ وقوله وقيل غير ذلك أي من الذي هو خلاف المشهور وقد قيل ان
 كانت هي السابقة على الامة فتخصير في نفسها وان كانت الامة هي السابقة فلا يخيل لها الا انها تركت النظر لنفسها وقيل ان نكاح

الامة بنسخه وقيل ان كانت الحرة سابقة انسخ نكاح الامة والاقلالة وقع بأمر حازم (قوله فالت أكثر) متعدوا واحداً ويحتمل تعدثه
 لاثنتين والتقدير فالتقت أكثر له (قوله تبنوا) أم الولد والمكاتبه بلا شرط ولا عرف) والظاهر الآن يجري عرفاً وأشرط بعدم التبنو
 وعبارته الشارح محتملة (قوله والسيد السفر) ولوطال السفر (قوله فانه يجوز للسيد أن يسافر بها السفر الطويل) كذا في نسخة
 وقوله كما كان قبل البيع المناسب أن يقول كما كان قبل السفر وما وجد في بعض النسخ من قوله أنه ينبغي أن يسافر بها ليس في
 نسخة (قوله ما يمكن العرف عدم السفر) أي وأشرط عدم السفر (قوله ما يمكن العرف السفر) أي أو يحصل شرط (قوله فإذا
 بوئت ليس لزوج أو أخرى عند عدم التبنو) الا (٢٢٣) بشرط أو عرف كافي شرحه ولو تعارض الشرط والعرف في جميع ذلك

فيقدم الشرط على العرف ولو
 جاهل به لان الشرط بمنزلة العرف
 انما هو شرطه بخلاف ما في شرح
 عب من أن الزوج الحر السرى من
 بوئت كالعبد في البير الذي لا يخلف
 ضرر عليها فيه دون الكبير لكن
 ما ذكره ومن كونها تستخدم سيدها
 يؤيد ما قلناه شارحاً (تنبه)
 فظاهر كلامهم أنه إذا شرط التبنو
 فلم سيدها فبها من الاستعمال
 يشغلها عن زوجها ونفقها على
 زوجها كان أو عبداً ما بشرط
 على السيد بوئت أم لا وأما المصلحة
 فلا تبنى في بيع سيدها الا بشرط
 أو عرف (قوله الأربع دينار) أي
 له وقوله خلق الله ما لا إذا أخذته
 كعصا رضعها فغير عوض بخلاف
 ما إذا أخذت ربيع دينار ولكن
 هذا ضعيف والمعقولة أن يأخذ
 كله أي وقوله خلق الله نقول هو أي
 السيد فقام مقامها وما لها من
 خلق الله حاصل بأخذ جميعه
 لنفسه (قوله تادته باذن سيدها)
 لأنه في تلك الحالة ليس له استقاطه
 بخلاف ما إذا لم يكن بانتفذه
 استقاطه (قوله فوضع جميع
 الصداق) وفرواً بقبل البخل

يشبه تحليل الامة وأغارة الزوج بخلافه بعد فاته تزني في ختمه وفي من الشروط أن
 تكون من يتزوجها كالتعق لاجل أن يشرب التخل والمذرة إذا لم يرع السيد (قوله من مصادرو العموم) الأولى حذف من
 أي أن الاستئنه دليل العموم وأن في العبد حذفاً للتقدير لان الاستئنه من ذي سيرة أو العموم وكأنه قال لان الاستئنه من
 العلم (أقول) وإذا استقلت من فلا عزم أيضاً فلا يكون الاستئنه الاستقطاع وان اعتبر الإضافة على معنى كل من أجزاه
 منعاً لها الأربع الخ محمد لا يجبه فالتخلص أن يكون مستثنى من محذوف والتقدير ولو لا نبي شيأ الأربع دينار (قوله الآن قال)
 الخ) أو يقال إنما في بين ليقيد المتع مع وجود الدين لا يصح لا كلا ولا بسبب اختلاف لو أيقظ من لا وهم أجمع وجوده ليس له وضع

وأخذ

الكل وله وضع البعض وليس كذلك (قوله ولا يترك منه ربع دينار) أي عليها وهذا راجع لقبول المبالغته فليس متعلقا بالقتل (قوله
لاربع دينار) أي على أحد القولين وتقدم أنه ضعيف (قوله لا الظالم أي (٣٣٣)

فلما باع الصديق لأمه تقرر
بالمس (قوله تأويل الخ) أو
الأول باعها فقدم حقه والثاني
لم يعها فقدم حق الزوج قاله ابن
المواز ذكره ت بعكس ذلك
أو الأول زوجها من بعده والثاني
من أجنبي أو بعده غيره قاله ابن
عبد الحكم وأسقطهما المستف
لضعفهما لأن البيع طار على
التزوج فالصديق ليس لافرق
بين البيع وعدمه وعبد لا يمنع
الفتح بشروطها كالأجنبي وعبد
الغرة لافرق بين عبد الغرة وعبد
(قوله وان قتلها الخ) هذا إذا كان
يتزوج مالها (قوله وسقط بيعها
قبيل البناء) وإذا سقط منع
البائع والمشتري فليس لها منع
نفسها من الزوج ويتبعه البائع
بالصديق في نفسه ولو أعتقها
سيدها ولم يستثن مالها ففتح
نفسها حتى يقبض صداقها
كالمحرر وأما إذا استثنى مالها فلا
كلام لها لأن المال ماله ولكن
ليس له منعها من الزوج بخلافها
لن زوجها (قوله وسقوط المنع)
مبتدأ وقوله من البائع والمشتري
خبر أي كائن من البائع والمشتري
الخ وقوله ذكر العلة أي الخ هي
قوله لسقوط الخ والحكم الذي هو
مضمون قوله وسقط الخ وهو
السقوط وقوله والصورتان وهما
البيع قبل البناء (قوله يعني إن
الإنسان إذا أعتق أمته) وكذا
إذا اشترط سيده العبد على

وأخذه وان قتلها (ش) يعني أن السيد إذا تزوج أمته ثم قتلها فإنه يقضى له بأخذ صداقها من
زوجها حتى يأمر لا يشتكل عليه الصديق بالقتل إذ لا يتم السيد في قتل أمته لأخذ صداقها
وظاهر قوله وأخذ الخ أن له أخذ جميعه ولا يترك منه ربع دينار والا كان يترك قوله الأربع
دينار عن هذا وهو قول ابن القاسم ومثله الشيخ كرم الدين وقال ابن الحابس الأربع
دينار على المتصور لحق الله تعالى له وعزاه بعضهم للذوق (ص) أو باعها فكان بعد
(ش) يعني أن السيد إذا تزوج أمته ثم باعها لم يسافر بها إلى مكان بعيد يشق على الزوج
الوصول إليها فإنه يقضى له بأخذ صداقها من زوجها أو يشفقه أن يطلقها قبل البناء وقوله يمكن
بعيد متعلق بمقدار أي أو باعها حتى يمكن بعده إذا كان الزوج يتصرف عن اشتراها أو الأفل
بأن الزوج شيء ويقضى على السيد رد إليه أن كان قبضه متى قدر على الوصول إليها دفعه وإليه
أشار بقوله (لا الظالم) ومثله هو جها لمكان لا يعلم فلو طلق الزوج بعد بيعها الظالم أو هو جها لمكان
لا يعلم فالظاهر أنه لا شيء على الزوج من الصديق (ص) وفيما يتركه تجهيزها وهل هو خلاف
وعليه الأكثر والأول تبوأ أو جهزها من عنده تأويل (ش) تقدم أنه يجوز للسيد أن يأخذ
صديق أمته التي تزوجها وان قتلها أو باعها زوجها أو لغيرة الأربع دينار كافي نكاح المدونة إلا
أن يشترطه المتابع فيكون له وظاهر أن السيد يحبس صداقها حتى يكمل تجهيزها أو يقع
الرهون منها أن السيد يتركه أن يجهز أمته بجهزها أو يخلف النسب في ذلك فقال أكثرهم مافي
الموضعين خلاف وقال ابن عبد السلام قال أمته ليس ذلك بخلاف بل هو فاق واختلفوا
في التوفيق بين ذلك فقالت طائفة منهم معنى مافي كتاب النكاح أن الأمه لم تبوأ مع زوجها
يتبادل أ قامت عن نفسها بخلافه أخذ صداقها وان معنى مافي الرهون أنها لو تمت مع زوجها يتبادل
في ترك سيدها أن يجهزها ومراعاة الوفاء بالأول ما مر من أنه يجوز لسيدها أن يأخذ صداقها
وقالت طائفة منهم معنى مافي كتاب النكاح أن السيد جهزها من عنده بخلافه أن يأخذ صداقها
وأما مافي كتاب الرهون أنه لم يجهزها من عنده في تركه أن يجهزها بصداقها فقوله تأويل
بالتثنية وهما تأويل بالخلاف وتأويل بالوفاء وتأويل بالوفاء بوجهين (ص) وسقط بيعها
قبل البناء منع تسليمه السقوط تصرف البائع (ش) تقدم أن السيد له أن يمنع أمته التي تزوجها
من الدخول على زوجها حتى يقبض صداقها منه فان باعها سيدها قبل البناء من غير زوجها
فله ليس له أن يمنع زوجها من الدخول عليها لسقوط تصرف السيد لأنها رجت عن ملكه
بالبيع وليس للمشتري أيضا أن يمنع تسليمها من الزوج لأن الصديق ليس له وأما هو باعها
لأنه من جعلها مالها إلا أن يشتريها المشتري فيكون له المانع وأما ما في قوله وصداقها ولو
يباع الخ فتصور أمته باعها زوجها فمافيه وسقط الخ ذكر كراهة والحكم والصورة قوله لسقوط علة
لسقوط وسقوط المنع من البائع والمشتري إلا أنه عليه في جهة البائع وتركه في جهة
المشتري لوضوحه لأنه ليس له حق في صداقها لأنه كآلها وأما مالها البائنه إلا أن يشترطه المتابع
(ص) والوفاء بالزوج إذا اعتق عليه (ش) هذا معطوف على المصدر في قوله منع تسليمها
والمعنى أن الإنسان إذا اعتق أمته على شرط أن تزوج به أو بغيره فليمتنعها استعت من
ذلك فإنه لا يقضى عليها به ولا يتركها الوفاة لأنها ملكت نفسها بمجرد العتق والوعد لا يقضي به

مما لو كها إذا أعتقته أن يتزوج بها (قوله ولا يتركها الوفاة) هذا معنى قوله المصنف فلا ينافي حوازه وأحقها به ولما لم يترك من عدم القضاء
عدم لزوم الوفاة قال ولا يتركها الوفاة (قوله والوعد لا يقضى به) مفاده أن تصورها أن يقول لها إن أعتقك على أن تزوجني فتظن
ذلك فتقول لأفعل ذلك فيعتقها فأبليس هناك تطبق لفظة بل معنوا فلا جرم من المستلكن حتى يحتاج لفقرين وعبارة هي أعمالنا جعل

نصفها في نظري أن يتزوج فلا يلزم ذلك وقال عجم في كبيره وانظر لو قال ان تزوجتني فقد أعطيتك هل هو كذا إذا أعطته على أن تزوجه
لمسؤول التعليق فيها أو يفرق بين التعليق بأدائه أو من التعليق المعنوي فإذا لم تزوجه لا تعق وبذلك ما بقي للصنف في التعليق
من أنه إذا قال أنت حر وعليك أن تزعم التعليق والمال بخلاف حران أعطيتي ألقاها ويجوز الوطء بالتزويج حيث كان الشرط
جائزا بخلاف غير الجائز كالواعتق أمته على أن تصدقها أعظمها فانه لا يجوز الوطء به لأن التعليق غير مقول كافي القصاص (قوله فالجواب
ان وعد الرقيق كلا وعد) والوعد الذي يلزم بسببه التوريث هو الوعد المعتبر وهو وعد الإقرار لأنه يردان هذا من القدر والقرني
وهو لا يلزم وانظره (قوله وصداقها الخ) اعلم أن التأويل لكلام العتية ونصها مع أبو زيد بأن القاسم من قبض مهر أمته ببيعها
السلطان في نفسه من زوجها قبل سائه لا يرجع زوجها بغيرها على ربه لأن السلطان هو الذي باع منه اهـ فإذا علمت ذلك فخاصه
ان المدونة على أن الصداق يسقط عن الزوج بالبيع وقد علمت لفظ العتية فهل ما في الكاين خلاف وعليه أبو عمران قال وفرض
العتية في بيع السلطان وصف طردى (٢٣٤) وعند غيره وفا يحمل العتية على أنه لا يرجع به من الثمن بل يبقى

في ذمة السيد ويباع السلطان
وصف طردى أيضا أي أنه يلزم
الموافق أن يكون لأفهم
السلطان وحينئذ قوله أولا
ولكن الخ إشارة للوفاق وقوله
ولكن الخ من تمهيد قوله أولا فهو
من تمهيد الوفاق وأما التأويل
بالخلاف فقد أشبهه بقوله ولو
يباع سلطان ولما كان قوله أولا
معناه لا يسقط فيقتضى دفعه
وعدم الرجوع به مطلقا عن المراد
بعد سقوطه أنه يبيع به ذمة
البائع ولا يرجع به من الثمن وقال
الشيخ عبد الرحمن ومحمى تت
أن قوله ولكن راجع لما قبل
التي أشارت إلى الوفاق وقوله
أولا إشارة إلى التأويل بخلاف
وعليه فصدر المسئلة وبجزها من
تمة التأويل بالوفاق ووسط بينهما
التأويل بخلاف والأول أحمد

فان قيل هذا وعد أدى إلى التوريث فلا يلزم فالجواب أن وعد الرقيق كلا وعد لأنه مقهور بسبب
الملكية وأيضا الشارع مقتضى الحرية وهذه المسئلة بخلاف من قال لا لأنه النصرة أنه أنت
حر على أن تسلي وتأيي الاسلام أنها لا تعق والفرق بينهما أن الأمة النصرة كأنه قال لها
أنت حر وإن شئت الاسلام لانها ملكك فدها الاسلام رضانا لا تعق وفي الأمة التي أعطته على
أن تسكه انما صار لها بالخيار بعد التعليق وحاصلها أن الاسلام يرداها قبل التعليق بخلاف نصرفها
في تزويج نفسها منه فانما يكون لها بعد التعليق أدقيلها لا تصرف لها في ذلك لانها في ملك السيد
فالتعق في الأولى معلق على أمر يرداها قبل التعليق بخلافه في الثانية (ص) وصداقها وهل ولو
يباع سلطان لنفسه أولا ولكن لا يرجع به من الثمن تأويلان (ش) يعني أن السيد اذا باع الأمة
المتزوجة تزوجها قبل سائه فان الزوج يسقط عنه نصف صداقها وان قبضه السيد لانه
الفسخ جاعل فيه فلو باعها السلطان لزوجها قبل البتة فليس السيد فهل كذلك يسقط عن
الزوج النصف وهو ظاهر المدونة ولا يسقط عنه النصف وهو ما في الاسعة من أن القاسم وهل
ما في الاسعة خلاف ما في المدونة أو وفاق ذهب أبو عمران إلى الخلاف وذهب كثير من الأسيان
إلى الوفاق بحمل قولهم قال انه لا يسقط على معنى أنه لا يرجع الزوج به من الثمن الذي يدفعه
ولكن يبيع به البائع في ذمته وقولهم قال انه يسقط على معنى أنه يسقط أخذ من الثمن ولكن
يبع به ذمة البائع فقوله وهل ولو يبيع سلطان أي لأجل فليس إشارة للخلاف وقوله أولا ولكن
لا يرجع به من الثمن إشارة للوفاق أي أنه يسقط يبيع السلطان لنفسه ولكن لا يرجع به من الثمن
بل يبيع البائع به في ذمته لا بمنزلة دين طرأ بعد الفس (ص) وبعده كالمها (ش) الضمير في
بعد يرجع إلى البائع والضمير في قوله كالمها يرجع إلى الأمة يعني أن السيد اذا باعها الزوجا بعد
البتة نصف صداقها حينئذ كالمها يكون لسيدها ان تزاعه فمن يتزوج ما لها وبيعها ان عتقت

لعدم تشبيهه والتأويل بخلاف ظاهر العتية (قوله يسقط

عنه نصف صداقها) إشارة إلى أن قول المصنف وصداقها على حذف مضاف أي نصف صداقها وقوله وهو ما في الاسعة أي أسمعها أي
ز بدان القاسم الذي ذكره في العتية (قوله يحمل قولهم قال انه لا يسقط) أي الذي هو معنى قول العتية لا يرجع زوجها بغيرها أي
قوله قولها معنى لانه تقدم أن التأويل لكلام العتية وقولهم قال انه لا يسقط على معنى أنه يسقط أخذنا الخ الأولى أن يقتصر على قوله
يبع ذمة البائع أي بأن يقول على معنى أنه يبيع به ذمة البائع (قوله أي لأجل فليس إشارة للخلاف) فله الرجوع به ان شاء ولو لم يمتها
وهو ظاهر إطلاق المدونة كأقادم بعض الشراح وقوله أولا ولكن لا يرجع الخ فيه إشارة إلى أن قوله ولكن من تمة تأويل الوفاق كما
قررنا ولكن لا يرجع به من الثمن ولما كان قوله يسقط محتملا لرجوعه من الثمن استدرك وقال ولكن لا يرجع به من الثمن (قوله لانه
بمنزلة دين طرأ بعد الفس) هذا ظاهر حيث دفع الزوج للسيد بعد الفس لا قبله فقلت بل هو ظاهر في دفعه قبلها أيضا لانه انما يقرر
تعلقه بذمة السيد بعد بيعها وزوجها لترتب فسخ النكاح عليه المقتضى لسقوط الصداق وأما قبل البيع فلم يقرر كونه بذمته لانه أخذ
على أنه صداق أمته اهـ عجم

(قوله لان بيعت) أي فهو السيد وأما إذا اعتقت تكون لها هذا معنى يشعرونها ما يشترط المشتري وهو زوجها والا كانه غي (قوله وفي الهبة قولان) أي إذا وهب الرجل حل الواهب أو للهوبه (قوله من سيد أو سلطان) أي كان البيع صادرا من سيد أو سلطان (قوله وغير ذلك) معطوف على قوله يكون السيد والمعنى وبثت غير ذلك من أحكامها (قوله فقط) أي بطل في الأمة فقط (قوله والا بطل العقد فيها معا على المشهور) كان مقابله يقول يبطل في الأمة فقط (قوله على المشهور) سيأتي مقابله قول يصحون وقوله ولا يقال الخ أي الذي صح به يصحون (قوله فلا يتعين الخ) قد يقال تعين بالنسبة بيان بطلان الأمة كذا ولا سيده كذا الآن يقال ذلك التسمية لقولان الصداقين ولا أن لها يجوزهما معا فقدم التعيين بالنظر في ذلك والاحسن التعديل بأنه مؤثر للشاخن والتبايض (قوله والا جازا العقد فيها) أي الحرة والأمة حتى في الأمة وسيدتها فالحاصل أنهما جاز (٣٣٥)

وسيدتها أو أمة قد علم الجواز فانه يبطل فيه ما في الأمة وسيدتها وفي غيرها يصح في الحرة وبطل في الأمة كأفاده بعض شيوخنا (قوله بخلافنا) أي حيث لم تكن إحدى الجنس أو أمة لا يصح نكاحها لفقد شرط والاصح نكاحها فقط وهذا يدخل تحت قوله قبله مع حرة أي جنس بشل الواحدة والمتعددة (قوله والمرأة ومهرهما) يبين أن بقصدنا الم نكح احدهما أمة لا نكاحها فبفسخ فيها نكاحا على التي قبلها (قوله وسيدها) مفعول معه ولا نزاع في جواز عزل السيد عن أمته وأم ولده وان تأذن إذ لاحق لها وهل العزل أن تجعل في الرحم خوفة ونحوها ما يمنع وصول الماء للرحم (قوله فان انتم جملها الصغر) أي أو كانت أمة كالسنة أو لا الرابسة بفردون بالأذن دون السيد (قوله ولو كانت صغيرة) تخير والحاصل أن الحرة تستقل بالأذن في العزل بجائز أو يوض فان أخذت مالا على العزلة مئة فلها أن ترجع وترد جميع ما أخذت ابن

لان سعت وفي الهبة قولان ولا يسقط عن الزوج بيعه أو ولته من سيد أو سلطان وغير ذلك من أحكامها (ص) وبطل في الأمة أن جمعها مع حرة فقط (ش) تقدم أنه يجوز للأنتان أن تزوج الأمة إلا بشرط فلا تأن أن تكون الأمة مسلمة وأن يكون طامدا طول الحرة وأن يخفى على نفسه الزنا فإذا علمت هذه الشروط أو بعضها وعقد على الأمة مع الحرة عقد واحد وسواء مسمى لكل واحدة صداقها أم لا فان النكاح يصح بالنسبة إلى الأمة باطلا وبالنسبة إلى الحرة صحيح على المشهور وهو قول ابن القاسم ولا يقال القاعدة أن العقد إذا جعلت حلالا أو حراما غلب جانب الحرمة وبطلت كلها لأن قول هي فيما لا يمكن المعاوضة على الحرام محال كالجاءت بغير نخل وخرق عقد البيع أو بين زوج وخنزير وما أشبه ذلك بخلاف الأمة مع الحرة في عقد فان نكاحها صحيح عقد عدم الطول وخوف الزنا فلا يراد احتجاج بصحون في بطلان العقد فيها ومحل فسخ نكاح الأمة فقط حيث لم تكن الحرة سيدتها أو لا يبطل العقد فيها معا على المشهور ولا اتحاد المال لان السيد تلك الصداقين فلا يتعين الحلال من الحرام وهذا حيث امتنع تزويج الأمة كالمهر الموضوع والا جازا العقد فيها أو تصور حليلة تزويج الأمة مع الحرة فها إذا خشي العنت في أمهينة فانه تزويجها بلا شرط كافي الواضحة (ص) بخلاف الجنس والمرأة ومهرهما (ش) يعني أن من عقد على خسر نسوة في عقد واحد فان النكاح يفسخ في الجميع أي قبل الدخول وبعده طال الزمان أو قصر وسواء مسمى لكل واحدة صداقها أو لم يسم ولا يرث الواحدة منهن ومن ينفق بهما من قبلها المسمى ان كان والا فصداد المثل وقتد بالاقراء ان كانت ممن تحيض وكذلك إذا جع بين المرأة ومهرهما كمهما مالا في عقد واحد فان النكاح يفسخ فيها مالا ولو ولدت الأولاد ولا يرث كافي جميع الجنس وأما الفسخ في الجميع هنا لعدم تعين الحرام بخلافه في الأمة مع الحرة (ص) ولزوجه العزل ان أذنت وسيدها كالمرة إذا أذنت (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يعزل عن زوجته لكن ان كانت أمة فلا بد من انذارا من سيدها أو كزوج حيث كانت ممن تجعل لحقه في الولد ولا تستقل دون السيد فان امتنع جملها صغرا أو كبر أو حل استقلت قلة النكاح وان كانت حرة فبكي اذنها وان لم تأذن ولها أن تظهر كلامهم ولو كانت صغيرة (قوله لا يجوز للرجل أن تفعل ما يسقط مافي بطنها من الجنين) وكذا لا يجوز للزوج فعل ذلك ولقب الأربعة وقيل بكرة قبل الأربعة للرجل أن يشر ب ما يسقطه ان رضى الزوج بذلك انتهى (والذي ذكره الشيخ عن أبي الحسن

(٣٣٦ - خروشي ثالث) عبد السلام القاسم أن تزوجه ما منع من الاجل انظر ع (قوله لا يجوز للرجل الخ) عبارة غيره فوضع ذلك القول وهي رجعا أشهر جواز العزل بان الخ إذا سار داخل الرحم لا يجوز اخراجه وهو كذلك وأشد منه إذا تعلق وأشد منه إذا تعلق فيه الروح أجماعا له ابن جرير ومفاد التعلل ترجحه بل رجحه بعض الاشياخ وبعضهم غير بالمشورة وقال وقهم من قوله العزل ان الخ إذا سار داخل الرحم لا يجوز اخراجه وهو كذلك على المشهور ولا يجوز للرجل أن تفعل ما يسقط ما بطنها من الجنين انتهى (قوله ان رضى الزوج) وقال يوسف بن عمر بكرة اخراج المني من أم ولده انتهى ويوسف بن عمر يحتمل أن يقول في الحرة القول الأول (قوله والذي ذكره الشيخ) أو أوالحسن الخ وافقه القاسم وظاهر ذلك الأول والثالث شاربان في الزوجة مطلقا وفي الأمة ولو بشأبة حيث لم يعزل عنها سيدها وظاهر ما أضافه ابن مازة أن يفتي فيسقط بغيره مخصصا ان خافت القتل بظهوره وكافي عيب الآن قول

عب و يئس الخ لم يرضه بعض شيوخ شيوخنا و يئس لا ماضى له وهو مواع و بغيته فأنبى لكن لا ينطق به أهله بعض شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله أن يسبب في قطع مائه) أي بحيث لا يلد أصلاً بخلاف قوله أن يقل نسله (قوله أن قطع مائه الخ) هذا التعليل لأحدى الصورتين المشار اليها بقوله أن يسبب في قطع مائه وسكت عن تعليل الثانية التي هي قوله ولا أنناخ (قوله وأراد الكافرة) أي من جهة الفقه وأما من جهة أنقواعد النجوة فيقيم لأن الاستثناء معيار العموم (قوله من معيار) من زائدة أي أن الاستثناء دليل العموم (قوله وفي ترك التامع الخ) لم يرد حاصلة أنه معطوف على قوله أصوله فيكون المعنى وحرم الكافر مع أن الصواب وحرمت الكافرة فأجاب الشارح بأنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع أي الذي هو المعطوف فلا يصح أنك تقول أنتداه وحرم الكافرة (قوله وعلى قول ابن القاسم) المناسب أن يقول وقال ابن القاسم (قوله لأنها تغذي بالخر) أي وأنزلت ورواها عنه أئمة له المنع ولو تضرر برأى نفعه ذلك لفسخه على ذلك بخلاف ما بقى في التفقات من (٣٢٦) منعهم أن كل التوم وماله رائحة كرهية (قوله وهو يقبلها) أي

والحال أنه يقبلها ويضاحجها وقوله وليس له منعها أي وإلحال أنه ليس له منعها وقوله من ذلك أي من كونها تغذي بالخر وأنزلت بر وقوله ولا من الذهاب للكنيسة أي ولا منعهم الذهاب للكنيسة (قوله فائدة زائدة) وكذا لا يمنعها من فريضة بل ولا من صامها ولا يطعمها صائفة لأن الصام من دنياه وهو يفسد عليها ذلك (قوله ولأنه لا آمن الخ) لا يقال هذا وجوب حرمة مدار الطرب لا تأتقول هذا غير محقق فلذا كرهه (قوله ولو يهودية تنصرت) أي أو مجوسية أو دهرية تنصرت أو تمودت بالعكس (قوله الدين اليهودية) أي الدين المجوسية أو الدهرية وكذا يقال في قوله الدين النصرانية (قوله بناء على أن الكفر كله مله واحدة) مقتضى تلك الصلة أنهم ما واثقوا المجوسية أو دهرية تم قبل وليس كذلك فلا حسن حذف تلك العبارة أي ولو قلنا أن الكفر مل

أنه يجوز قبل الاربعة ولا يجوز للرجل أن يسبب في قطع مائه ولا أن يستعمل ما يقبل نسله فإله ح وانظر هل المرأة كذلك فيها لأن قطع مائه واجب قطع نسله أم لا (ص) والكافرة (ش) هذا معطوف على أصوله أي وحرم نكاح الكافرة أو وطء الكافرة وهو أولى ليكون الاستثناء في قوله وأمنهم بالملك متصلاً ومراده الكافرة غسر الحرة الكفاية بقرينة ما بعده وإما أطلقه ليصح الاستثناء لأن الاستثناء من معيار العموم أي دليل العموم وفي ترك التامع ما في قوله والمنتوبة من أنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع وأما إذا كانت حرة كفاية فانه يجوز نكاحها مع الكراهة على قول مالك وإليه أشار بقوله (الاحرة الكتابية بكرة) وعلى قول ابن القاسم يجوز بلا كراهة لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلك أي الخراف وأما كرمالك ذلك في بلد الاسلام لأنها تغذي بالخر وتغذي ولم يجهده هو يقبلها ويضاحجها وليس له منعهم ذلك ولا من الذهاب إلى الكنيسة وقدمت وهي حامل فسدن في مقابر الكفار وهي حرة من حفر النار (ص) وإذا كذبنا الحرب (ش) يعني أن كرم تزيج الحرة الكتابية في دار الحرب أنشد من كرم تزيجها في بلد الاسلام لتركها له ولأنه لا آمن من تربسته على دنياه وأن تدس في قلبه ما يتمكن منه ولا تبالي باطلاع أبيه على ذلك (ص) ولو يهودية تنصرت وبالعكس (ش) يعني أن الحكم المتقدم وهو جواز نكاح الحرة الكتابية مع الكراهة لم يرد عليه مله واحدة لا فرق فيه بين أن تكون النصرانية باقية على دنيا أو انتقلت إلى دين اليهودية وكذلك اليهودية لا فرق بين أن تكون زائدة على دنيا أو انتقلت إلى دين النصرانية بناء على أن الكفر كله مله واحدة فلو انتقلت اليهودية أو النصرانية إلى المجوسية أو إلى الدهرية وما أشبه ذلك فانه لا يجوز نكاحها (ص) وأمنهم بالملك (ش) تقدم أنه قال الاحرة الكتابية بكره معطوف هذا عليه والمعنى يجوز للسل وطء الامه الكتابية بالملك حراً وعبد الا بالنكاح ولا أمة المجوسية بهم لأن النكاح عاقل لأحكام وكذلك وطء حرائرهم بالنكاح جازو طء ما منهم بالملك وكل من منع وطء حرائرهم بالنكاح منع وطء ما منهم بالملك (ص) وقرر عليها أن أسلم (ش) الضمير في قوله عليها يرجع لزوجة الحرة الكتابية والمعنى

ان

فالحكم كذلك وقول النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه أي الذين المعتبر ولو تزوجت مسلمة مجوسية أو

كان لم تعد ولو تعدت ولو تعد المسلم نكاح المجوسية زعم وقرى بأن اقتداء النكاح للرجل حقيقة ولأنه مجاز (قوله أهل الكتاب هم اليهود والنصارى من عداهم مجوس عسكوا بصفت شئت أو اندرس أو أبراهيم أو يوراد و ذلك لأن تلك مواضع لأحكام وكذلك من جمع بين دينين اه خلاص من شرح الموطأ كأفاده بعض شيوخنا ونقل الجزولي عن بعض المؤرخين أنه كان للجوس كتاب ورفع وسبب رفعه أن عظيمهم تزوج ببناته فأراد ربه فقصن بجهنمه وقال لهم نعم الذين دين آدم الذي زوج الإخ اخته فرفع الكتاب عقوبة لهم انتهى (قوله والدهرية) بضم الدال نسبة الدهر بقصته على غير قياس (قوله وأمنهم) بالنصب أي لامة التي هي من أهل الكتاب ولو كانت ملكا للسلطان لاضانه بمعنى من لا أتبعه إلا ما لا يمتنع أن التي هي ملكا للسلطان يجوز بغير الملك و يصح الرفع على أنه مبتدأ حذف خبره أي وأمنهم كذلك (قوله وقرر عليها أن أسلم) مع الكراهة على المذهب لأن الدوام لا يتبدل كان صغيراً أو كبيراً أو أمانة

أسلم وقتهم مجوسية فإن كان بالغارق بينهما ولا وقف حتى يبلغ فيفرق أن لم تسلم (قوله بل الاسلام) أي بل يقال ان الاسلام هو المصح
له أي لا ترغب فيه أي لا ترغب للغير في الاسلام (قوله وأنكحتم فاسدة) أي ولو كانت مستوفية للشرط من صدق يتعامل به في
الاسلام وعلى مسلم وشاهد من مسلمين ولا عدو ولا مانع لا تنفاه كون الزوج مسلماً شب (قوله فقول من قال الخ) لا يخفى ان هذا القائل
هو القرافي فعنده أن اسلام الزوج ليس شرط صحة وهو ظاهر لانه لا يظهر كونه شرط صحة الا اذا كانت المرأة مسلمة وأما كونها كافرة
فما وجه كونه شرط صحة فقوله غلط بتأمل وجهه نعم ان كل النفل عن الاقدمين هكذا فليست بقول المصنف فيما يأتي وفي لزومه الخ
يؤيد كلام القرافي (قوله وأسلمت) أي أو تم بدت أو نصرت (قوله أو مجوسية) لا يظهر ذلك لانه يقتضي انه يقر على الحر الممجوسية
وليس كذلك بل يبين أن اراد الامة الكتابية (قوله ان عتقت) أي الامة الكتابية فقوله وسواها هذا لا يناسب ما قبله (قوله خاص
بالامة) أي الكتابية (قوله وقوله وأسلمت عام الخ) يأتي أول حمله (قوله راجع لامة) أي الكتابية ولا فرق بين أن تكون الامة
والمجوسية مدخولاً في ما أم لا (قوله ولم يعد كالشهر) قال عجب ثم ان قوله ولم يعد (٣٣٧) كالشهر لا يجري في مسألة العتق فلذا أسلم

ونحنه أمة فإن عتقت عقب
اسلامه أقر عليها والا فلا وهذا
يفيد كلام ابن عرفة بل يفيد ان
اسلامها كعتقها في الغالبان
بكون عقب اسلام الزوج فليس
كاسلام المرأة المجوسية وينظر
ما للقرن (قوله ونحن) لم يبين النحو
في المسدونة قلت كم الطول قال
لأدري والشهر أو كونه قليل
وفي بعض روايات أرى الشهرين
أي قليلا انتهى فعله أرا بدعوه
شهر آخر بدليل رواية أبي الخ
ومخلصه أن الشارح أشار بدعوه
لما دخل تحت الكاف في قوله
كالشهر وأما الكاف في قول الشارح
كالشهر وبدعوه فاستقصائية (قوله
وهل غفل) أي عنه منه خذفت
الخار وأصل الضمير بعامله (قوله
وكتت الفرقة بينهما) ولو أسلمت
بهذا وكذا وأما ان توقفت فلا كذا

أن الكافر إذا أسلم ونحنه كتابية فإنه يقر على نكاحها ترغيبا للاسلام بل الاسلام هو المصح
فهو مسلم ونحنه كتابية ما لم تكن من مجارمه ولما كان من تقرر عليه ما يتوهم صحة نكاحهم
رفع ذلك بقوله (ص) وأنكحتم فاسدة (ش) يعني ان نكحة الكفار فاسدة على المشهور ولا
يتأتى استيفاء الشرط لان من شرط صحة النكاح اسلام الزوج فقول من قال انه اذا استوفى
الشرط فصحيح والا فلا غلط (ص) وعلى الامة والمجوسية ان عتقت وأسلمت (ش)
يعني كما يقر الكافر اذا أسلم على الحرمة الكتابية يقر على نكاح الامة والمجوسية الحرمان عتقت
الامة بعد اسلامه وأسلمت الحرمة المجوسية وسواء كانت الامة كتابية أو مجوسية فقوله
ان عتقت خاص بالامة (قوله وأسلمت عام الحرمة والامة من أي دين لانهما تصير أمة مسلمة تحت
مسلم فيشترط خشية العنت وعدم الطول كابتداء نكاح الامة السلمة ومثل الاسلام اليهود أو
التنصير للحرمة على ما مر وبعبارة قوله ان عتقت راجع للامة وقوله وأسلمت راجع لهما ونصير
أمة مسلمة تحت مسلم ولا يشترط على الراجح وجود شرط تزويج الامة لان النوازل ليس
كالابتداء اذا عتقت ذلك فلا يبين ما قبله من كونه لفا ونشرا من تبا (ص) ولم يعد
كالشهر (ش) هو مثال الذي لم يعد أعمالا للثني الذي هو حرف لم لا للثني وهو لفظ يعادى
ولم يعد الزمان أي ما بين اسلامه ما بل كثر غير ما كالشهر ونحوه (ص) وهل غفل أو مطلقا
أو بلا ن (ش) أي وهل يتقرر النكاح في الشهر ان غفل عنها ولم توقف حين أسلم وأما ان لم
يغفل فيعرض عليها الاسلام حين اسلامه فإن أنه وقعت الفرقة بينهما فيكون قول ابن
القاسم وقفا لقول مالك أو يقرر النكاح في الشهر مطلقا غفل عن ايقافها أم لا فيكون قول ابن
القاسم خلافا لقول مالك أو بلا ن (ص) ولا تنقصة (ش) أي لا تنقصة للكافة إلى أسلم
زوجها قبله لان المانع من قبلها وهو تأخر اسلامها لم يسقط بهما زوجها في تلك المدة التي بين
اسلامها وما لا تنقصة في مقابلة الاستمتاع قاله النخعي وكتلام المؤلف مقيد بغير الحامل مطلقا

غفل عنها (قوله وقفا لقول مالك) أي لان قول مالك مطلق ونصه وان أسلمت بقيت زوجة ما لم يعد ما بين الاسلامين (قوله غفل عن
ايقافها أم لا) لا يخفى ان قوله أم لا صادق بما اذا لم توقف أو ثبت كجهوم فاشترحنا وعليه فقرر عجب فخل القرنين اذا اطلعت عليها قبل
مضى الشهر وعرضنا عليها الاسلام وأبت والشيخ أجد كلام آخر فاطره ما شئت ثم أقول اذا كان كذلك فقد انقضى التأويلان على انه اذا لم
يطلع عليها أو أسلمت في المدة المذكورة فإنه يقر عليها وكذا اطلعت عليها ولم يعرض عليها الاسلام وأسلمت في المدة المذكورة أو اطلعت عليها
وعرضنا عليها وأجابته أو أسلمت بعد المدة المذكورة لا يقر عليها ومن أنه اذا عرض عليها الاسلام ولم يحصل منها ما به بل توقفت
فإنها لا تدين بالتأويلين قال عجب وماذا كراهة في التأويل الاول من أنه اذا اطلعت على ذلك وقت اسلامه يعرض عليها الاسلام الخ يشمل
ما اذا اطلعت على ذلك وقت اسلامه أو اطلعت عليها بعد في أثناء المدة المذكورة وهو ظاهر كلام الراسي ولكن كلام أبي الحسن يقتضي
انه انما يعرض عليها الاسلام اذا اطلعت على ذلك وقت اسلامه ولا بعده وحينئذ فطلب الفرق تأمل انتهى (قوله ولا تنقصة ولو أمة خلافا
لبعض الشراح لقد رتبها كالحرة عليه دون العتق (قوله بغير الحامل مطلقا) أي أن الحامل مطلقا الخ أي حصل منها ابتغاء أم لا لها

الثقة (قوله) ومن حصل منها المتناع) أما إذا لم يحصل منها المتناع فلها الثقة ثم لا يلحق أن عدم المتناع صادق عما إذا أحاطت للإسلام وعما إذا توقفت أما إذا أحاطت للإسلام (٣٨) فلا يتوهم لأنها تصير زوجة لها الثقة فالكلام حينئذ في توقفه ولم يمنع فلها الثقة

ومن حصل منها المتناع بعد وقفها (ص) وأولست ثم أسلم في عدتها (ش) المسئلة السابقة تقدم فيها السلام الزوج على اسلام زوجته وهما تقدم اسلامها على اسلامه والحكم أنه يقر عليها إذا أسلم في عدتها فإن انقضت عدتها قبل اسلامه فقد باتت منه ولم يقر عليها والمراد بالعدة الاستبراء بقوة في عدتها دليل على أن اسلامها بعد البناء وباتت مقهومة (ص) ولو طلقها ولا نفقة (ش) المباحة في أنه يقر عليها ولو طلقها في عدتها قبل اسلامه وبعد اسلامها بعد البناء لا عبرة بطلاق الكفر فإن لزوم الطلاق فرع صحة النكاح والكفار أنكحهم فاسدة ولو أسلم بعد انقضاء عدتها فزوجها كانت عنده على ابتداء عصمة كأي المدونة ولا نفقة لها في المدة التي بين اسلامها واسلامه لان المانع من قبلها باسلامها قبله والثقة في مقابل الاستمتاع ولان الزوج يقول أنا على دين لا أتقل عنه وهي فعلت ما حال بيني وبينها وهذا هو المشهور واختاره الفهمي وصححه ابن نونس وقال ابن رشد هو الاقرب والى ذلك أشار بقوله (على التخيّر والاحسن) وهذا ما لم تكن حاملا ولا لفلها الثقة والسكينة بخلاف (ص) وقيل البناء باتت مكانها (ش) تقدم انه إذا أسلم في عدتها يقر عليها وتكلم بها على أن الكافرة إذا أسلمت قبل البناء فله لا يقر عليها وقد باتت بحمد اسلامها ولو لم يقرها وان قبضته ورضه ولو أسلم عقب اسلامها تنسقا وكلام المؤلف فيها إذا كان الزوج حاضرا والاقتل السلطان خوف أن يكون قد أسلم قبلها فله في كتاب الحضرة الى أرض الحرب من المدونة وانظر تفصيل المسئلة فيه (ص) أو أسلم (ش) يعني وكذلك يقر على نكاحها في هذه هي ما إذا أسلم معا في وقت واحد بمحضرتنا أو جازا الياسمين ولو كان أحدهما بعد الآخر فانه ما يقران على نكاحهما بقوة أو أسلما معطوف على أسلم الاعلى قبل البناء (ص) الا الحرم (ش) يعني ان جميع ما مر من المواضيع التي يقر فيها مع زوجته محله ما لم يكن بينهما من النسب والرضاع ما يوجب التفسير في بينهما في الاسلام فإذا أسلم على عنه وما أشبه ذلك فله لا يقرق شيء من ذلك على زوجته وبقرق بينهما لان الاسلام لا يقر على شيء من ذلك ففعله الا التحريم راجع لجميع الباب من قوله وفرو عليها ان أسلم الى هنا (ص) وقبل انقضاء العدة والاجل وعادها (ش) يعني أن الكافرا إذا عقد على كافرة في عدتها أو عقد عليها الى أجل معلوم ثم أسلم معا أو أسلم الزوج وحده قبل انقضاء العدة والاجل وقال نحن نتمدى للاجل المدخول عليه فانهم لا يقران على نكاحهما ويقع بينهما حالان في الاقرار على ذلك سقي زر غير دعيهما في الاولى واجازة نكاح المتعة في الاسلام في الثانية نفقوه وعادها بقصد الثانية وأمان قال بعد الاسلام نحن نقضى أبدا فانهم يقران لان الاسلام صحه كائنه ما يقران على نكاحهما إذا أسلما وأسلم الزوج بعد انقضاء العدة (ص) ولو طلقها ثلاثا (ش) هذا راجع لقوله وقر عليها أن أسلم وقوله أو أسلمت ثم أسلم في عدتها وقوله أو أسلم يعني أن ما تقدم من أنه يقر عليها ولو كان طلقها قبل الاسلام ولم تقع بينهما ميونة بأشدهما لماعت أن الطلاق قبل اسلامها باطل لان لزومه فرع صحة النكاح مع أن أنكحهم فاسدة والاسلام صحه ذلك فغيا الاسلام وكرر هذا مع قوله سابقا ولو طلقها للاجل قوله ثلاثا ولم يرتب عليه قوله وعقدان بأنها ونسبها على خلاف المغفرتين اعتبار طلاقه فلا محله إذا أسلم الأبعد زوج (ص) وعقدان بأنها باطل محمل (ش) أي وعقد

أي فمابين الاسلامين الذي هو بعد الايقاف (قوله) ثم أسلم في عدتها) ما لم يحضر عقد هاعلى غيره والاخافه وما لم يكن غائبا ويدخل بها غيره ما لم يثبت انه أسلم قبل اسلامها وأما إذا كان حاضرا في البلد وما في حكمه ولم يعلم بزوجهما بالثاني فلا نفقة على الاول بدخوله (قوله) والمراد بالعدة الاستبراء أي لان أنكحهم فاسدة وقوله وهذا هو المشهور) ومقابل ما لان القاسم من أن لها الثقة (قوله) باتت مكانها) ليس المراد الطلاق البائن حتى يتوهم أن لها نصف الصداق بل ذلك فسح (قوله) نظر السلطان أي أن كان قريب القربة فلا تبين بميردا سلامها بل ينظر في ذلك السلطان (قوله) وانظر تفصيل المسئلة فيه) لم أر من ذكره (قوله) أو أسلم قبل البناء أو بعده (قوله) ولو كان أحدهما بعد الآخر لانا لما اطلعنا عليه ما مسلمين لم يثبت اسلامهما الا الآن فلا عبرة بالترتيب في هذه الحالة وانما راي حيث ظنا باسلام كل منهما باتفراده (قوله) وقال أي أو قال أحدهما خلافا لظاهر المصنف (قوله) أو ما ان قال أي معا (قوله) إذا أسلم أو أسلم الزوج بعد انقضاء العدة) ولو حصل وطء في العدة حالة الكفر كما يفيد بعض عباراتهم وأمان حصل الوطء في العدة بعد اسلامهما أو اسلام أحدهما يتأيد

التعريم (قوله) إذا أسلم أو أسلم الزوج بعد انقضاء العدة ما لم يحصل وطء في العدة بعد اسلام أحدهما والا تحرم عليه تبينا (قوله) وعقدان بأنها باطل محمل) يقيدان البيونة بالثلاث لان الحمل انما يكون في الطلاق الثلاث مع أنه غير لازم فلهذا قال الشارح أي أن رجوعها الخ

(قوله أى أخرجهما من حوزة) وأما لم يخرجهما من حوزة وأسلم فإنه بشر ولا حاجة للعقد ولو كان لفظ بالطلاق الثلاث حال الكفر (قوله أى حيث وجب التفرق) إشارة لاصلاح المصنف وذلك لان ظاهره انه متى أسلم أحدهما بفسخ أو يكون بلا طلاق (قوله لارثة فباشئة) أى أن نفس الارتداد طلاق بائنا لانه بنشأ بعده طلاق وتفسد المراتب ان لا تقصد فسخ النكاح والاي فسخ ثم ان الذي يقيد كلامه ان عرفه اعتدائه اذا ارتد أى قبل الفسخ لغيره لهانف الصداق وان ارتدت فليس لها شيء (قوله نظرا الى أن الخ) لا يحصى ان كلامه أصح جار ولو كانت الزوجة مجسوسة وانظره ثم بعد كنى هذا رأيت ثم قال ولولدين زوجته اليهودية وأنصرانية قال الشارح ويحصل ما هو أعم فإنه يجعل على المشهور وأصبح لا يحال الخ (قوله طلقها) (٢٢٩) أى زوجته الكافرة ويحصل طلقها أى

الثلاث (قوله أو ان كان صحيفي الاسلام) فان لم يكن صحيفي فلا يلزمه شيء وقوله وقال بعضهم لا يلزمه شيء ومعنى قول المصنف أو لا ثم ان عمل الخلاف اذا خلا احكم بينهما يحكم الاسلام هذا مراده به قال ابن شبلون ثم ان هذا صاذا يحكم الاسلام في أهل الاسلام ويحكم الاسلام في أهل الكفر وأما ان قالوا يحكم بينهما يحكم أهل الاسلام في طلاق الكفر أو بما يجب على الكافر عندهم وانفصى الصرف ان مراده ذلك أو قامت قرينة عليه إلغاء أى التلى الطلاق أى حكم بعدم لزومه على أحد الزوجين وأما قالوا لا يحكم بينهما يحكم الطلاق الواقع بين المسلمين أى أو دل العرف على ذلك أو قامت قرينة عليه حكم بالطلاق فان كان فلا نا منع من مراجعتها الا بعد زوج لان رجوعها قبل ذلك رجوع عا التزم وليس هذان محل الخلاف وأما قالوا لا يحكم بينهما يجب في ديننا وما عفى التوراتم تحكم بينهم لا لا لا ندري هل هو مما غرام لا وعليه هل منسوخ

عليها اعتداجد بلا محلل ان بانها أى أخرجهما من حوزة بما بعد فراق عندهم وان لم يحصل منه طلاق (ص) وفسخ لاسلام أحدهما بلا طلاق (ش) أى حيث وجب التفرق وفسخ لاسلامهما وللاسلام أحدهما لاجل مانع من الموانع ككونها غير كاتبة أو أمية أو مجرما فهو فسخ بلا طلاق على المشهور بخلافه ما سمع عيسى (ص) لارثة فباشئة (ش) يعنى ان أحد الزوجين اذا ارتد فان الفرقه تقع بينهما بطلقة بائنة على مذهب المدونة لارعية خلافا للزوى وغيره والخلاف عدم رجعتان تاب في العدة على الاول لا الثانى وقيل يفسخ بلا طلاق وفائدة اذا تاب المرتد منهما تكون عنده على ثلاث وعلى المشهور تكون عنده على تطبيقين وأشار بقوله (ولو لدين زوجته) الى أن المشهور أن ردة أحد الزوجين فسخ بطلاق ولو ارتد الزوج الى دين زوجته كما اذا تزوج المسلم نصرانية أو يهودية ثم ارتد الى دينها وقال أصبح لا يحال ينسب بينه وبين زوجته نظر الى أن سب الخيل يوجب المسلة وبين المرتد استيلاء الكافر على المستوفى ليس كذلك هنا وعلى هذا فلا تحرم عليه الكاتبة اذا عاود الاسلام (ص) وفي لزوم الثلاث لى طلقها ورافعا لىسا أو ان كان صحيفي الاسلام أو بالفراق مجلا أولا تأويلات (ش) فلا شياخ على المدونة في هذا المسئلة أربعة أقوال وموضوعها كما قال المؤلف أن التلى اطلاق زوجته الكافرة ثلاثا أو الى الثلاث بعد الضمير من قوله طلقها أى الثلاث لم يفرقها ثم رافعا لىناوتر اضيا با احكامنا فقال بعضهم يلزمه الثلاث وقال بعضهم لا يلزمه شيء ومعناه لا يحكم بينهم وقال بعضهم ان كان النكاح صحيفي الاسلام بان توفرت فيه شروط نكاح المسلمين فالتحكم بينهم بحكم المسلمين والا فلا تعرض لهم وقال بعضهم تفرق بينهم بجملا من غير نظر الى عدد فقل له اذا رضيت قبل محلل اذا أسلم وقيل لا بد من محلل كالقول الاول وكذا على الثانى حيث كان صحيفي الاسلام ولا يشترط رضا أساقفتهم وهو ظاهر المدونة ولان القاسم في العتية لا بد من رضاهم ومفهوم رافعا نا لا تعرض لهم عند عدم الترافع ولما كان قوله فاسما وأنسكتهم فاسدة وقوله وقرر عليها أن أسلم لا يعلم منه هل يقرر عليها بغير صداق أصلا أو بما وقع عليه من الصداق ولو فاسدا أو بصادق المثل أشار لبيان ذلك هنا بقوله (ص) ومضى صداقهم الفاسدا أو الاسقاط ان قبض ودخل والا فكالنفويض (ش) اشتقت هذا الجملة على مستثنين الاولى اذا تزوج الكافر الكافرة بصادق فاسد عندنا كما لو تزوجها على خير ونحوه ومضى تنقسم الى أربعة احكام تارة تقبض الزوجة هذا الصداق

بأقرن أم لا (قوله للاشياخ) خبر مقدم وقوله أربعة أقوال مبتدأ مؤخر أى تأويلات وفي الواقع هى تأويلات وأقوال في الخارج ويحصل أن لا يكون قوله للاشياخ متعلقا بقول المصنف تأويلات وان كان لفظ ش المشار به لا شارح بعده يكون قوله أربعة أقوال خبرا مبتدأ محذوف أى هو أربعة أقوال (قوله بفرق بينهم بجملا من غير نظر الى عدد) فترام لطفة واحدة كاستفاد من بعض النصوص (قوله ومضى) لم يقل وجاز لانه حكم وقع في غير الاسلام فلا تحكم عليه بجواز وقوله قبض بالنهال لجهول لبشعل قبضها وقبض غيرها ممن له قبضه وهو شرط في الفاسد (قوله ومضى صداقهم الفاسد) هذا التفصيل موضوعه أسلمه على ان أسلمت فقط ولم يسلم ظننا تين فجزر الاسلام ان كان قبل البناء (قوله والا فكالنفويض) يدخل تحته ثلاث صور في الفاسد وصوره في الاسقاط (قوله أربعة احكام) المناسبة أقسام لان الاحكام ليست أربعة كما هو المفهوم من كلام الالى

(قوله وان لم يدفع له ذلك الخ) حاصله انه اذا دفع أقل من صدق المثل لا يلزمه الا أن يرضى ولا يلزمه هو أن يفرض والحاصل أنه يلزمه صدق المثل في صورتها واحدة وهي ما اذا حصل دخول دون قبض ويختص في باقي الصور بين أن يفرض المثل فيلزم الزوجة وبين أن لا يفرض ذلك فثبتت الزوجة بالخيار في الفراق والبقاء وكلام ابن عرفة يدل على أن قول المصنف والافعال في بعض فاعلم ان يمكن الصدق خبرا وباعته المرأة والا فلا تسمى لها بالانكحول غير أنها ان بلغ ربع دينار وشربها اياه كعدم قبضه او لو تحقت بعدها وقيمتها الا أن ربع دينار لم يكن لها بالانكحول غيره (قوله أو (٢٣٠) الاسقاط) معطوف على الجراى يستلزم انكاح بالاسقاط (قوله فان انكاح لا يثبت) أي الا أن يكونا قد اتفقا

على ذلك النكاح قبل الاسلام على وجهه صحتهم في زعمهم فبعض أيضا ففي مفهوم الشرط تفصيل (قوله أو المضي المذكور مطلقا) أي سواء استحلوه أم لا (قوله طردى) أي لا يفهمه لغة ولا على سبيل الشرط فيعين لقوله وصف طردى (قوله لانه لا يوجد كافر لا يستحل ذلك) لا يخفى أن ذلك يدل على انه لسان الواقع فثبت أن لا يظهر قوله وصف طردى (قوله فيعين انه لا فرق) أي انه فاسد مطلقا هذا لا يلزم الاعلى ان قول المدونة وهم يستحلونه قيد للحكم بالفساد لا قيد للاقتضاء وقضية وقوله وصف طردى انه قيد في العبارة تنبيه على بحث ابن عبد السلام في هذا الشرط بقوله وهو ظاهر ان وجد من الكفار من لا يستحل الخمر وشبهه وجهه انما يتوجه على من مثل الصدق بالخمر والخمر ولا يتوجه على مثال المصنف لان الفاسد يستحل حالما يستحلونه في دينهم قطعاً كالنية عند بعضهم (قوله أربعة) أي ان شاءوا ان شاء اختاروا أقل وان شاء لا يختاروا (قوله لكونه كرجعة) أي لكون الاختيار كرجعة أي

والذي تزوج أمة بشرطه ثم بطله ما طلاقا رجعا فيه لأن راجعها وان كان واجدا لطلو المرأة (قوله أو شرطه) معا كذا في نسخة ما وفي شب أيضا او والظاهر أنها لا تردد الا أنه تقدم ان كلام الزوج والولي دكن ومن المعلوم انهما الواقع منهما الرضا ولم يقع الرضا في السابق تركنا لشرطها (قوله يختار له وليه) فان لم يكن له وفيه فالتسلط يختار له ذكره بعض وفي عبارة القاضي بدل السلطان وكل صحيح (قوله وان أو آخر) وفي بعض النسخ وان أوائل أي يختار وان أوائل خلافا للنفقة في تعيين الأوائل من غير اختيار تلك النسخة الصحيحة خلافا لقوله بهرام للمضي لهذه النسخة فأفاده وت ورد بان معنى اختار أي أتى في معناه ان شاءوا القاعدة أن ما قبل لأولي بالحكم مما بعدهما ولا يظهر هنا وأما التبع فلا معنى له بعد قولنا أي أتى في معناه ان شاءوا (قوله وأسلما) الاولى

أن يدكره عقب قوله أو يجوزين بأن يقول أو يجوزين وأسلمنا (قوله وأما وابتها) بالنصب على حذف مضاف أو والواو بمعنى أو وفي بعضها بالجزم معطوف على أختين وظاهره يشمل ما إذا كانتا عقدين وعلت الأولى وانتقد من أنها إذا كانتا عقدين وعلت الأولى تمنع فهو في الصحيح بخلاف ما هنا (قوله والأحرمت الإجماع) أي من البنت أم لا (قوله أي إذا أراد أن يني) إشارة إلى أن البقاء غير متعين عليه (قوله البنت انتفاها) أي إذا كانت البنت المدخول بها في حق عليها انتفاها وعمر الآخر انتفاها التي هي الأم وقوله والأم على مذهب المدونة أي إذا كان المدخول بها الأم فله ينفي عليها على مذهب المدونة ويقارن البنت ومقابل مذهب المدونة يقول لا يتعين ومس الأم كالأصل أنه أن يتزوج البنت (قوله ولا يتزوج) بالجزم ٣٣١ بلا التماسه وهي تحزم فعمل الغالب كثيرا والنهي للتحريم (قوله ولا يدخل هذا في كلام المؤلف) لأن قوة من فارقها يفهم منه أن هناك ممن لم يفارقها مع أنه لا يصح وعب صحيح كلامهم بمرام وجهه على ما دامس كلامهم مما قلنا يلتفت لهذا المفهوم المتقدم وبعض الأشياء يجعله على التي لم يدخل بها وإن النهي على سبيل الكراهة وهو التي يفهمه ابن عبد السلام وهو الموافق للنقل فيتعين الصبر إليه (قوله وفارق من مسها) أي في صورة أو أحدهما وأما في الصورة الأولى وهي ما إذا مسها فالمناسب له وفارق أحدهما (قوله واختار بطلاق) كلامه في الاختيار وأما كونه يمكن منها أو لا فشيء آخر فإن كان الطلاق قبل الدخول كان بائنا وإن كان بعده

معاً أو أحدهما لم لا تزوجهما في عقد واحدة أم لا كما تنسب أو رضاء (ص) وأما وابتها لم يمسها وإن مسها موطأ واحداهما تعينت (ش) يعني إن الكافر إذا أسلم على أم أو بنته أنكحهما في عقد أو عقدين وأسلمنا فإن كان لم يمسها فانه يختار من شاء منهن إلا أن العقد الفاسد لا أثر له على المشهور ولا لحرمات الأم مطلقاً وإن دخل بهما معاحل الكفر أو لئذ لم يمسها مطلقاً ولا لوطه الشبهة بنشر الحمة وإن دخل بواحدة فقط تعينت البقاء للأقرب أي إذا أراد أن يني فلا يني إلا بهما وحرمات الأخرى البنت انتفاها والأم على مذهب المدونة وسواء عقد علمه أم لا (ص) ولا يتزوج أبه أو يومه من فارقها (ش) يحتل أن يكون كلام المؤلف في الأم وابتها خاصة وهو التباين من كلامه وعليه شرح الشارح والموافق وسينشئ فلا وجه لمرة من فارقها من على أيه أو بئس ما همس التي أمسكها أم لا لأن ابن بك من واحدة من مسها لم يكن إلا العقد وعقد الكفر لا ينشر فإن من واحدة من مائة من مفرقة من لم يمسها ومن من مسها لا يوجب تحريم من عقد عليها ولو جسد على أيه أو بئس لوطه البنت في عقد النكاح الصحيح لا يحرم أمه على أصله وفرضه وأما أن مسها معاً فابتها تحريمها معاً على أصله وفرضه ولا يدخل هذا في كلام المؤلف ويحتل أن يجعل النهي على التحريم ويكون كلامه في محرم في الجمع غير الأم وابتها وكانت التي فارقها مسها إلا أن مسها بمنزلة العقد الصحيح كن تزوج أختين وحصل منه المس فيهما أو في أحدهما وفارق من مسها فانه يحرم على أصله وفرضه (ص) واختار بطلاق أو نظاه أو أبلاء (ش) فقدم ما إذا أسلم على أكثر من أربع زوجات أو أسلم على أختين أو على أم وابتها أو على من لا يجوز جمعها إنما يختار البعض وفارق البعض الآخر وأشارنا إلى صفة الاختيار ونسب على أنه لا يشترط أن يكون بصريح اللفظ كقوله اخترت فلانة بل يكفي بغيره مع اللفظ مما يدل على فعل أو قول فأشارنا إلى ما يدل على القول بما قال والمعنى أنه بعد الطلاق يختار من طلقها يعني أنه ليس له أن يختار غيرها بعد ذلك بعد الطلاق مختاراً من طلقها منها إلا أن يكون من زوجة فظاهره ملزم لمقامها زوجة وكذلك بعد الإجماع مختاراً وهل الإجماع اختياره مطلقاً وهو ظاهر كلام المؤلف ووجه ابن عرفة وابن عبد السلام كما يفهمه توجيههما وإن اختلفا في التوجيه أو اتخما واختارا أن أقت كواحدة لأطول أو بعد خمسة أشهر أو قيد بعمل كالأطول الأفي بل ذلك أو الأفي لا يكون اختياراً لأنه يكون في الأجنبية وانظر بحث ابن عرفة وابن عبد السلام فيما كتبهما على تت والظاهر أن العاين من الرجل يكون اختياراً واقتصر لمان الزوجة فقط وأما العاين لمعاً فيكون فصلاً للنكاح فلا يكون اختياراً وأشارنا إلى الاختيار الفعلي بقوله (أو وطه) فإذا وطئ واحدة بعد إسلامه من أسلم معه علمنا أنه قد اختارها فإلا وطه دلالة قطعية وقد ما نه كذلك والوطه

على مقتضاه من رجع وغيره من بالغ النهاية وغيره (قوله عملي على فعل أو قول) الأولى أن يقول كما كان قولاً أو فعلاً (قوله وإن اختلفا في التوجيه) فوجه ابن عبد السلام ذلك بأن الإجماع في العرف لا يكون إلا زوجة قال بشرط قرار العرف بذلك قال ابن عرفة قلت لا يحتاج إلى تقرير العرف به لأن العرف العام في استعمال أداة السلب إنما هو فيما قبل السلب وهو المعبر عنه عندهم بالعدم المقابل للسلب كقولنا لا يصبر لافياً لا يقبل وهو المعبر عنه عندهم بالسلب المضاد للإيجاب كقولنا لا يحاط لا يصبر فقوله واغته لا وطه تدل على جعلها بائناً فإلا وطه ولا سيما كون النفي مقسماً عليه ولا تقبله إلا كونهما زوجة (قوله وانظر بحث الخ) كأنه ما تقدم من بحث ابن عرفة مع ابن عبد السلام فإذا كان المناسب انظر بحث ابن عرفة مع ابن عبد السلام والزمن قصير (قوله والظاهر أن الإجماع الخ) ظاهره يتوهمه (قوله أو وطه الخ) مستفادها قبل الأولى لأنه إذا كان فعل ما يقتضيه العصمة أو يوجب فيها خلا

يحصل به الاختيار وأولى الزمات المرتب اعتبارا على وجودها (قوله وفي تقديره) خسر مقدم قوله نظر مستد أمؤخرو وجه النظر
ما تقدم من التبعيم في قوله سوائه في به الاختيار ألا (قوله والقدر) أعير يختار غير من فيمن نكاحها كافي بشرح عب (قوله
لكن أظهر) لأن ضمير نكاحها مشعر به من المصنف أنه ما تدعى القومع أنه أعماها ما تدعى المرأة الواقعة مضاعفها البذل لوفال واختار
طلاقا لا فيصح لكن أخصر (قوله بخلاف الطلاق) والقرفين الفسخ والطلاق مع أن كلامه لا يحل الابعاد أن المطلقة نصف
النساء وأما الطلاق اختيارا فليس له أن يختار أربعها غير بخلاف (٢٣٣)

الضخ (قوله مبنى للفاعل) أى
وقوله نكاحهما مضارع (قوله
ولو قال الخ) وأجيب بأمرين
الأول أن المراد أخوات من أصل
الثاني أن حل أحدهما هو قوله
واحدى أختين مطلقا (قوله

حالم يتزوجين) حاصله ان اذا
اختار اربعا لم يجبر دان اختار
الاربع حمل الباقي للاربع واج
فقد رآه حصل العقد على
الباقي من رجل آخر فبين ان
المختارات أخوات فله ان يختار
من حصل العقد عليهما وترجع له
ولا يفوتها الاذن حول الثاني أي
الوطء أو ان السلذذ مالم يعلم بان
مختارات من أسلم أخوات فلا
يقوت بذلك هذا هو الذي ينبغي
كما هو الفقه ومن عب (قوله أي
فلا يختار جميعهن) المتسببان
بقول فيختار واحدة ممن ويترجم
بأي الأربعة من سواهن لان
الفروض انه اختار اربعا وظاهر
أنهن أخوات (قوله وأما ان لم
يختار شيئا) أي بان فارق الكل
(قوله والاذن المخرج) فاذا اختار
اثنين فللباقيات صدق يقتضيه
وثلاثا فللباقيات نصف صدق
(قوله التسمية تام) الأحسن أنه

تشبيه في قوله ولا شيء لغيرهن أي إذا
والأزلم عليه تشبيه اختيار باختلاف
مختار من واحدة الخ المناسب لما قلناه
وقيل بطلاق وهما في ثنت (قوله وعو
انه إذا أسلم على أربع فقط له الاختيار

اختيار سواه في الاختيار أم لا لأنه ان قوى به الاختيار فظاهر وكذلك ان لم ينو له الا ولم ينصره
الى جانب الاختيار ليعين صرفه الى جانب الزنا التي عليه الصلاة والسلام يقول رذا الحدود
بالشبهات وفي تنطير ابن عرفة المشار اليه بقوله وفي كونه اختيارا بذاته أو بشرط أن ينوي ذلك
نظر اه نظر (ص) والفرقان فسخ نكاحها (ش) ال عوض عن المضاف اليه أي وغير امرأة
فسخ نكاحها أي تلك المرأة وقال وغير من فسخ نكاحها لكان أظهر والمعنى أن من أسلم على
أكثر من أربع وقال واحدة فسخت نكاحها فان قوله ذلك لا بعد اختيارها لها ولكنها تنه منه
فلا تقل لا بعد جديد لان قوله ذلك اعلم بأنه لا يختار له ان يكون في النكاح الجمع على
فساده بخلاف الطلاق وفيه في كلامه فعل ماض مضي ففاعل (ص) أو ظهر أنهم أخوات
مالم يتزوجن (ش) معطوف على معنى ما رأى واختار غير من ظهر أنهم أخوات ولو قال واحدة
من ظهر أنهم أخوات لكان النكاح احسن اذ كلامه يقتضي انه لا يختار واحدة من ظهر أنهم أخوات
وليس كذلك لما علمته وقوله مالم يتزوجن راجع لقدر بعد قوله أخوات أي فلا يختار جميعهن
بل واحدة منهن بقي الأربع من سواهن مالم يتزوجن ويدخل بهن أزواجهن أو تلذذهن ولو
قال واحدة من ظهر أنهم أخوات وبقي الأربع من سواهن مالم يتزوجن من تلذذهن غير عالم
لأفاد المراد بلا كلفة (ص) ولاشئ غيرها أن يدخل به (ش) الضمير في غيرها من رجع لمن
اختارهن والضمير في قوله أن يدخل به يرجع لغير من اختارهن والمعنى انه اذا اختار البعض
وفارق البعض قبل أن يدخل به فانه لا شيء من الصدقات لان نكاحه فسخ قبل البناء وما كان
كذلك لا شيء عليه وقد علمت أن الفرقه هنا فسخ بلا طلاق ومقتضى قوله ولاشئ غيرها أنه اختار
بعضهن وأما أن يختار تسبعا فليس حكمه كذلك وهو كذلك فيكون الأربع منهن غير معينات
صدقات صحبان لكل واحد منهن نصف صدقاتها وانما قسم اثنتان على عشرة نكاح بل واحدة
منهن خمس (ص) كاختياره واحدة من أربع رضىعات تزوجهن وأرضعن امرأة (ش)
التشبيه تام والمعنى أنه اذا تزوج أربع رضىعات في عقد واحد أو عقدين نكاحا صحبا ثم
أرضعن امرأة فانه يختار منهن واحدة ويشارك الباقي ولاشئ لمن فارقها لانه لا يفسخ قبل الدخول
والزوج مغلوب عليه وما هذا شأنه لا شيء عليه والفسخ هنا بغير طلاق وهو قول ابن القاسم فلو مات
كان لهن صدق واحد يقتسمنه أربعة أطفال فلهن قبل الدخول لزمه نصف صدق يقتسمنه أربعة
وكلام المؤلف فيما اذا كانت المرضعة من لا يجرم رضاعها على الزوج والاب يجرم من واحدة كما
اذا أرضعن أمها وأخته ولاشئ لولا واحدة منهن من الصدقات اذ لا تضل واحدة منهن لان تكون
زوجة (ص) وعليه أربع صدقات ان مات ولم يتزوج (ش) يعني أن من أسلم على عشر نسوة
أو أسلم على أربع ومات ولم يتزوج منهن واحدة فانه يكون لهن أربعة أصدقات لا شيء عليه

ثلاث الاثني بقارهن لاثني لمن وليس تشبهان الاختيار
 لم عليه تشبه الشيء بنفسه وقوله وأرضعتن امرأتا المتأخر ههنا لافاء الواو وقول الشارح فانه
 فانه اذا اختاروا واحدة فقلنا لا يوافق لانه فسخ قبل الدخول الخ (قوله والقبح هنا بغير مطلق)
 ليه أربع صدقات) راجع لقوله واختار المسلم أربعاً (قوله أو أسلم على أربع ومات) يفهم من ذلك
 مع أنه يجوز التلفع لغير

(قوله غيرن) وذلك أن الورثة يسلمون لهامدا صافا وضفاوا تنازعوه في النصف الباقي فتدعى كل أن المطلق في المخلوق بها فيكون لهامدا فان وتدعى الورثة انهم غير مدخول بهامدا صافا ونصف بقسم النصف الآخر بينهما وبين الورثة فحصل لكل واحدة صدق غيرن (قوله وهل ينح الخ) وهو الراجح (قوله مرض أحدهما) ولو مرض ضامعا لاتفق على المتع كاهو مفهومه اذ المرضة لا تنفع المريض حاجته بالبأساء كل المرض الخوف متطاولا كالس والجدام أولا **فتبينه** يستثنى من المصنف صحيح طلاق حاملادون ثم مرض فيجوز له نكاحها بعد جديده قبل عام سنة أشهر من حلها الثلاث بلفظ الخلع أو في مقابلة تعرض (٣٣٤)

لأن أعتما فلا يصح لهما صارت
هريرة شرعا فصارا هريرة
بقوله وما أثاره وهو ما أثاره
بقوله ويلحق بالهريرة (قوله وانما
لمنع من وطء زوجته) جواب عما
يقال ان في وطء الزوجة ادخال
وارثته في عمن ادخال وارث
فاجاب بما قال (قوله وحامل سنة)
صورتهما طلاق زوجته فلا فائده
ولو كان مصما وأدان بقدر عليها
بعد ان مضى العمل سنة فانه يحجر
عليها لانها هريرة وما أغرز زوجها
فلا يصور نكاحه لها فيفسخ
النكاح الا ان وضعت قبل العنود
على فسخه فيصح النكاح (قوله
والهريرة بالدخول المسمى) ولو كان
المسمى بعد العدة تنقو بضاومثل
الدخول منه أو موتهما قبل الفسخ
فيقتضي بهن رأس المال فالخامس
ان لها المسمى بأي واحد حصل
دخول أو موتهما أو موته قال عجم
وسكت المصنف عن حكم ما اذا لم
يحصل دخول ومقتضى كلامه انه
لا شيء فيه مطلقا وليس كذلك اذا
فيه اذامات أو امانات الصدوق لان
هذا مما ساعد عليه واختلف فيه
ولم يؤثر خلا في الصدوق وما كان
كذلك فيه الصدوق بالموت اهـ

والنصف الآخر تنازعا فيه الورثة فيقسم بينهما منصفين فيكون لهما ثلثة أرباع الصداق والورثة
ربعه وهذا هو المشهور بالجري على قوله فيما يأتي وقسم على الدعوى أن لم يكن يبدأ أحدهما فإن
انقضت العدة قبل موته فالصداق على ماذكر المؤلف والوراث بينهما منصفين وكذلك إذا كان
الطلاق باثناوان لم يدخل واحدة فلكل ثلاثة أرباع الصداق والوراث بينهما مساوون دخل بكل
فلكل صداقها كلها والوراث بينهما مساو إلا أنه إذا كان الطلاق رجعا لم تكن هذه الصورة من
صور الالتباس أي والحكم بما فيه وإن عات الطلقة وجهل المدخول بها أي ولم تنقض العدة
فالتي لم تطلق الصداق كلها وثلاثة أرباع الميراث والاخرى ثلاثة أرباع الصداق وربع الميراث
فإن انقضت العدة أو كان الطلاق باثنا فلي كل من طلق جميع الصداق وجميع الميراث والتي طلقت
ثلاثة أرباع الصداق ولا شيء للميراث وإن جهل كل من المطلقة والمدخول بها فلكل واحدة
صداقها بنصفين والميراث بينهما مساو (ص) وهل يمنع مرض أحدهما الخوف وإن أذن الوارث
أو أن لم يمنع خلاف (ش) موانع النكاح أربعة الرق والكفر وتقدم كون الشخص خفي مشكلا
ولم يذكره ولو بالمرض وما ألتحق به وهو ما أشار اليهنا والمعنى أن المريض مرضا مخفيا لا يجوز
فإن يتزوج وإن أذنته الوارث الرشيد في ذلك احتمال موت الآخر أو صبره وغيره ووارث
وسواها احتاج المريض إلى النكاح أو لم أدهو المشهور عند الفخمي انتهى عن إدخال الوارث وإنما لم
يمنع من وطء زوجته لأن في النكاح إدخال الوارث تحقيق وليس عن كل وطء حمل والقول الآخر
يقول منع النكاح المذكور وإن أذن الوارث مقيد بعدم الاحتياج إلى النكاح أو إلى من يقوم به
ويجده في مرضه وعليه احتاج إلى ذلك حازة النكاح وإن منعه الوارث منه قال في الجواهر
وهو المشهور وإلى ذلك أشار بالتفصيل على المريض في ذلك كل مجبورين حاضر صفا للقتال
ومقترب لقطع ومحبوس للقتل وحامل سنة (ص) وللمريضة بالدخول المسمى (ش) يعني أن
المرأة إذا تزوجت في حال مرضها ودخل بها الزوج فإنه يقضي لهما من رأس ماله بالمسمى قل أو كثر
لقول المؤلف وتقرر بالوطء أو نحر (ص) وعلى المريض من ثلثة الأقل منه ومن صداق المثل
(ش) التعبير بالثبيل على أن الكلام بعد الموت وحسنه يخص كلام المؤلف أن المريض
مرض مخفيا أو تزوج في مرضه ودخل ولم يفسخ النكاح فتارة يقولون فيكون عليه من ثلثة
الأقل من المسمى وصداق المثل وتارة يصح فبالفسخ النكاح وأما إذا فسخ بعد الدخول فثمات
أو صح فقال العسقلاني مناصه وإن دخل بها فسخ أيضا وكان له المسمى تأخذه من ثلثة مبدأ
إن مات وإن صح من مرضه ذلك أخذته من رأس ماله اه فالضمر في منه عائدا على المسمى

فصله على المريض الخ) الفرقان الزوج في الأول مهم فتبرعه معتبر بخلاف الثاني فلذا كان في الثالث وهل

تقدم يئنه الصحة على يئنه المرض أو تقدم يئنه الاعدل أقوال ثلاثة ذكرها في المعيار (قوله فتارة يموت) اعلم انه انما مات فله الاقل من المسمى ومن صدق المثل دخل أم لا فلا مفهوم لقوله ودخل والفرض ان لم يفسخ ولو صح قبل الفسخ لا يفسخ (قوله الاقل من المسمى) ولو بعد العقد فهو يضا (قوله وان دخل بها ففسخ أيضا) فان لم يدخل وفسخ قبل موفية فلا شيء عليه (قوله تأخذ من ثلثه مبدأ) أي على ما بعده على ما يأتي في قول المصنف وقدم لضيق الثلث فلتأخير ثم بدو بوجه ثم صدق مرض (قوله فاضعير عائد) أي فضعير منه في كلام المصنف عائد على المسمى في تنبيهه سكت المصنف عن الارتداد وحاصله لا رت لاحدهما يموت صاحبه فان الميت الصحيح

أو المريض قطعاً في موت المريض وكذا في موت الزوج الصحيح وعلى ما استظهره ابن عبد السلام في موت المرأة العجينة (قوله وهي إحدى المعونات الأربع) أي فكان مائلاً ولا يحكم بالفسخ ولو صرح بجمع مائلاً وقيل أحوال الفسخ في بعضهم ذلك على اختلاف في فساد هذا النكاح هل هو في الورثة أو لوقته . والثانية من المعونات كان الامام وأبو يعقوب بن عبد الله بن أبي عمير في خروج من الأصحابة قبل زواجهما من غيرنا كدم أرع معهود وأبناؤه بتأكد نذير به وهو الرابع دون المعهود الثالثة من حلف لا يكسوز وجهه فافتلت ثيابها الموهنة فقال أولاً لا يحنث ثم أمر بمعهود وقال لا يحنث كافي . ثم ورد عليه الشيخ أحمد وقال النص عن ابن القاسم أنه لا أمر بمعهود أبي الامام أن يجيب أي لا يحنث ثم عمل الحنث الذي هو الرابع إذا لم يكن له نية وأولى أن تؤى عدم نفعها فانوى خصوص الكسوة لم يحنث بفك الموهنة الرابعة من سرق ولا عين له أو له يمين فلا تكن (٣٣٥) يقول بقطع رحله السرير ثم يرجع لقطع يده اليسرى (قوله

فكلامه يعيدنا على المرض الأقل من ثلثه ومن المسي ومن صدق المثل وهذا حيث مات بعد دخوله وقبل فسحده دليل كلام العصفوني (ص) ويجعل الفسخ الآن بصح المرض منهما (ش) أي يجعل بفسخ نكاح المريض وقت العتور عليه ولو كانت المرأة حائضا كإثباتي في باب طلاق السنة الآن بصح المرض منهما فلا يفسخ وبصح لان المنع انما كان خوف موته وقد بان عدمه وهو الذي يرجع اليه ما لا ثم وأمر بمحو الفسخ وهي احدي المعونات الاربع (ص) ومنع نكاحه النصرانية والامة على الاصح والمختار خلافه (ش) يعني انه اختلف في نكاح المرض لامة المسلمة والحررة النصرانية هل يجوز ذلك أم لا فقال بعض الاشياخ لا يجوز ذلك لان الامة قد تفتت والنصرانية قد تسلم قبل موت الزوج فيفسد من أهل المرات وهذا القول طلبة ابن حمز ورحمه بعض البغداديين والقول الآخر بقول يجوز اذ لان العتق والسلام نادرا والاصل عدم حرارة الطوائف الخمسة وهو أحسن * ولما كان الحق في العصب والغر ولا تدعي أعظم لماتم المرض لان المنع قد لحق الورثة على قول فقال

فصل يذكر فيه أسباب النسيان لا حذر الزوجين أو إلهما أو ابتدأ بالعيب فقال (ص) النسيان أن يسهى العلم أو لم يرض أو يتلذذ (ش) يعني أن العيب الذي يوجب النسيان لا حذر الزوجين على صاحبه شرطه أن يكون موجودا عند العقد أو قبله فلا طاري بعد ولا يوجب خيارا إلا ما استثنى كما يأتي بشرطه أيضا أن لا يكون أحد الزوجين عنده علم بعيب العيب قبل العقد أو الاغترار أو يكون عنده علم ولكن لم يرض به أو يكون عنده علم ولكن لم يتلذذ من زوجته بشئ من مقدمات الجماع فان علم السليم بعيب العيب ورضى به بالفعل أو بالقول أو بالتلذذ بعده علمه فلا خيار للسليم ولا يحتاج إلى قوله أو يتلذذ لانه فعل داخل فيما قبله وفي المدونة عنكم ما طاعة نعيمه رضا (ص) وحلف على نفسه (ش) يعني إذا أراد أحد الزوجين أن يرد صاحبه بالعيب الذي به فقال العيب السليم أنت علفت بعقل العقد ودخلت عليه أو علفت به بعد العقد ورضيت أو تلذذت ولاينة للذي تشبه بها ما أطاعوا أنكر السليم ذلك وأراد العيب أن يحلفه على نفي ما ادعاه فانه يلزمه أن يحلف فان حلف على نفي ما ادعى عليه من العلم والرضا أو التلذذ ثبت له النسيان وإن نكل حلف العيب وسقط النسيان وانظر لزكلا قال بعضهم لم أر فيه

كان الحق الورثة فيجبوز عند ان الوارث تأمل **(باب الخیار)** عزه بعض الاشياخ بأنه يمكن أحد الزوجين من رد صاحبه لكسب يظهر تغلب السلامة عند تولفت لكسب ليشمل القروود بالجرم أو الاسلام اه (قوله أو لم يرض) أى صريحاً والتزاماً (قوله أو يكون عندهم) أى بعد العقد لا قبله وان كان هو ظاهر العبادة (قوله أو يكون عندهم) أى علم حدث بعد العقد أو علم المراد في الجميع لان النسخه صرح بان وبعد النفي بقيد العموم أى يكون نفياً للنقض كلها لان أحدها كقوة تعالى ولا تطع منهم أجمعاً **وكفورا** **(تنبيه)** ظاهر كلامه اذا علم بالبيع وادعى حصول نسيان قبل العقد أو قبل التلذذ بمقبل منه ولا يقبل منه الخلف في نفي العلم وهذا الخلف قوله وحلف على نفيه لا اختلاف في موضوعهما ويستثنى من كلامه زوجة العترض اذا اطلقت على عيبه حال العقد وبعد حيث خرجت الرقعة اقام حيث لم يحصل ما رجته (قوله أو يكون عندهم) أى بعد العقد الخ لان المناسب لما قدمه أن يقول أو يكون رضى ولم تلذذ إلا أنه انما يقل ذلك لانه لا حظ أن التلذذ قد من اقرار الرضا (قوله تمكيتها الخ) ظاهره وان لم يبا والمداور على التمكين وساقى في قول المصنف وان كل عتقه اقرار العدم بما يقيد (قوله وانظر لوكلا) المناسب أن يقول وانظر لو نكل أى العيب بعد نكول السلم وقوله حال بعضهم أن أرضه فضاو القاهر انه ثبت تسليم الخبار كحال القاعدة

(قوله يبرص) كان البرص يسيراً أو كثيراً في المرأة كما هو في الرجل على أحد قولين في السيرة وهذا في رص قبل الفقد أو ما أحدثت بعته فلا ريب بالسيرة اتفاقاً في الكثير خلاف ذلك أطلق هنا وقيد البرص الحادث بعد الميلضر وأما الجذام المحقق فيوجب القيام مطلقاً قليلاً أو كثيراً قبل العقد وبعد (قوله هذا متعلق بالخبر) هذا على التحقيق وأما على المشهور عند الخاصة فهو الخبر وهذه مسألة معروفة (قوله لانه) أي الاسود من مقدمات الجذام ومع ذلك هو أكفر سلامة وأقل عدوى وأصدق الانتشار من الأبيض كذا في شرح شب ويشبهه في لونه البهق أي يشبه البرص البهق يبيض بعرض الجذام خلاف لونه ليس من البرص طالع في المختار فإذا علمت ذلك فقوله في لونه أثلون الأبيض الذي هو أحد فرعي البرص (قوله التقليل) أي يكون قشره مدوراً يشبه الفلوس بخلاف الاسترخاء فاعلمت ذلك فالنسب أن يقدم التشهير على التقليل (٣٣٦) (قوله والطير منه يتراخ) التشهير في منه الظاهر أنه عائد على البرص مطلقاً

بل ما قرع عن شرح شب
نصاً ثم إن التشهير في حلف يرجع لمدى عليه الشامل للرجل والمرأة وهذا أولى من رجوعه للسليم إذ قد يكون العيب بكل منهما وأفراد التشهير في قوله على نفسه مع رجوعه لمتعد ذلك كون العطف بأو وترد العين إن كانت دعوى تحقيق أو الافتراء وحاصل العيوب في الرجل والمرأة ثلاثة عشر أربعة مشتركة فيها الرجل والمرأة وهي الجنون والجذام والبرص والعذوبة وأربعة خاصة بالرجل وهي الخصاص والجب والعتة والاعتراض وخمسة خاصة بالمرأة وهي القرن والرتق والضر والعلف والافضاء وأصناف ما هو مختص بالرجل لضميره وما هو مختص بالمرأة لضميرها وما هو مشترك بينهما بدأ به لعمومه فقال (ص) يبرص (ش) هذا متعلق بالخبر ولا فرق بين أبيضه وأسوده إلا رد من الأبيض لانه مقدمات الجذام ويشبهه في لونه البهق ولا خیار فيه والناتج على الأبيض شعراً يبيض وعلى البهق أشقر وإذا خفس البرص يبرز من ماله ومن البهق دم وعلامة البرص الأسود التقليل والتشهير بخلاف الآخر والطير منه يتراخ ويرى عاتق لغيره (ص) وعذوبة (ش) أي ولا حدان زوجين أي رد لا آخر إذا وجد به ذلك يقال للرجل عذوب بكسر العين واسكان الذال المعجمة وفتح الباء المعجمة وسكان الواو ويقال للرجل عذوبة وهو الذي ينقو عند الجذام هذه عوارثهم ولا يزالون قولاً واحداً وفي البول في الفرس قولان وقول الشارح وتبعه نت هو الذي يحدث عند الجذام عرواية بالمني (ص) والجذام (ش) أي لأحد الزوجين أن يراد آخر إذا وجد به جذاماً لا بد أن يفسد بالين كالجذام في الحوادث بعد العقد والمراد بكونه بينا متحقق كونه جذاماً (ص) لا يجذام الأب (ش) يعني أن جذام الأب أو الأم لا ينسب به الخبار فلا يراد أحد الزوجين صاحبه بذلك بخلاف لو اشترى بقيقاً فوجد في أحد أصولهم أباً أو وحداً وأم جذاماً فذلك لأنه عيبان الشراعي على المشاحة (ص) وبخصاه وجهه وعنته واعتراضه (ش) هذه العيوب المختصة بالرجل يعني أن الزوجة إذا وجدت زوجها أحد هذه العيوب الأربع فعلياً أي ترده منها انطوى وهو الذي قطع منه النكح أو الاثنينان فيسقط في الجواهر بما إذا لم ينزل لأن الخيارات انما هو لعدم غم الذلة لا قوطه ولذلك لا ترد العقيم وانخصى المقطوع الاثنين إذا أتت مثله وسئل الاثنين كقطعهما وقطع الحشفة كقطع الذكر على الرابع كأي شيد كلام ح غان حكم خصامه بؤكل لجهه بارتزافيه من صلاح لحومها من غير كراهة ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن خصاء

يل ما قرع عن شرح شب
يقرب رجوعه للأبيض
(قوله وعذوبة) كذا في
نسخته وهو مخالف لما
ضبطه (قوله وفتح الباء
الخ) كذا ذكره بعضهم
وذ كر الجواهرى أنه بالباء
بالتنوين من تحت لا بالباء
(قوله ولا يزالون) أي الريح
عند الجذام وقوله وفي البول
في الفرس قولان معناه
الخطاب تر جمع الثاني وتبين
بعد ذلك نفاذ هذا وإن
كلام الخطاب فيما إذا كانت
متكراً القيام بالبول لانهما
يتولى في الفرس (قوله
رواية بالمعنى) أي حينئذ
يكون أراد بالحدث الغائط
فقط وكذا استظهر بعضهم
أن المراد به الغائط خاصة
وبعضهم جعله شاملاً للبول
وهذا هو الذي ينبغي اعتناؤه
وبعد كتب هذا وجدته

من جنس بعض الاشياخ وانظر لم يعرف أن البول منه أو منها حيث لا قرينة تنبئ المراد في الزعر قولان
والزعر فلهذا العانة (قوله تحقق كونه جذاماً) أي لو لول كان شك في كونه جذاماً مافرق بينهما ولو كان البرص والجذام بكل منهما فإنه
يشتبه لكل واحد بالخيار صاحبه لانه زعمنا بكل واحد سبب الاجتماع بخلاف ما إذا كان بكل واحد العذوبة فيما يظهر والظاهر أن
جنون كل كجذام كل كافي ابن عرفة (قوله لانه عيب) أي في باب البيع دون ما هاتان الشراعي على المشاحة (قوله منها انخصى)
ظاهراً منه مقصود رجع أنه في المصنف مجرد قوله هو أي انخصا الشخص الذي الخ وهذا ليس بظاهر فقد در مضاف وهو أي انخصه
صفة الذي قطع منه الذكر الخ وكذا يقال في الجب (قوله وقيد) أي قديمه مطوع الاثنين (قوله لان اخبار الخ) في العبارة حذف
لا يستقيم الآية والتقدير لان اخبارنا هو لعدم قيام الذنطة لعدم الوطه أو عدم الولادة وإنما لا يراد بالمعظم ويراد بالخاصة قائم
الذكر مقطوع الاثنين الذي ينزل ولوقت عدم الوطه لما كان رد ذلك (قوله وقطع الحشفة) وانظر قطع بعضها والظاهر أن

اخيل

يقال الاكثر كالكل (قوله فقبل نهي تحريم) التاخر ان المراد يقال بعضهم وليس مراده التضعيف (قوله وذهب) أي يحصل
 ذهاب النسل منها وقوله مع ان المقصود منها الكوب أي الكوب الخاص وهو الكوب في الجهاد (قوله يكذب) أي يعترف بشئ كالجنون
 بحيث لا ينع الاق الطاحون (قوله والمراد هنا) أي في باب النكاح بخلاف باب البيع فلما ردهما كان طارئا وقوله والعيوب الواو
 للتعديل والمناسب ان يقول والنكاح يخالف البيع ثم لا يفتي ان هذا المراد يقتضي اشدته النكاح على البيع الآن هذا التعديل يقتضي
 العكس لان المعنى ان البيع رد وجوده العادة السلامة منه أي بخلاف النكاح فله لا رد بكل ما العادة السلامة منه بل بشئ خاص لان
 النكاح مبني على المكارمة فيساق فيه بخلاف باب البيع لانه مبني على المساحة (٢٣٧) أنه يعكس على ذلك ما ذكرنا

باب البيع أن العنة
 والاغراض لا رد بها (قوله)
 وربما كان عدم انتشاره
 في امرأة دون أخرى (هل
 نكح خلتى أو أبا مرطراً
 كسهر فائدة) لو كان
 خنثى يحكموا به بحكم
 الرجولية فلا خيار لها فله
 البدر وانظر في عكسه وهو
 ما إذا كانت الاثني خنثى
 يحكموا به بحكم الاثناث
 (قوله والخنثى به الخ) هو
 خلاف المذهب (قوله)
 وفوزع وجه المتازعة انه
 خلاف تفسير القرافي
 وبهرام الاول والجواب
 انه قول في القصة في المباح
 وأفضاها جعل مسلكها
 بالانقضاء واحدا وقيل
 جعل سيد الحيض والغائط
 واحدا (فانقلت) هذه
 الامور رافعا تدرك بالوطء
 وهو يدل على الرضا فتبقى
 الخيار (قلت) الوطء الحال
 على الرضا هو الماحصل بعد
 علم زوج بالخيار لا الماحصل

الخنثى فقبل نهي تحريم لان ذلك يقتضي القوة وذهب النسل منها مع ان المقصود منها الكوب وأما
 البغال والجهير يقال ابن يونس يجوز خصالها الذليل فيه اعانة على الجهاد وقال أيضا الفرس يكذب يجوز
 خصاله وحكموا الاجماع على تحريم خصه الا أدى ومنها الحب وهو الذي يقطع ذكره أو انشاء معا والمراد
 هنا عدم ما ذكره وخلفه والعيوب بخلاف البيع لانه رقبته يوجد ما العادة السلامة منه لان النكاح
 مبني على المكارمة ومنها العنة بضم العين والعين تطلق على من ذكره كالزور وعلى المعترض لكن ذكره
 للمعترض دليل على ايراد الاول فهو من عطف الغبار والعين لغته هو الذي لا يشبهى النساء يقال امرأة
 عنية أي لا تشبهى الرجال ومنها الاعتراض وهو الذي له كلفة الرجال ولكن لا ينتشر وربما كان
 عدم انتشاره في امرأة دون أخرى (ص) وبقره وأوتها وبقره وأوتها وبقره وأوتها (ش) الكلام
 الآن في عيوب الزوجة وهي خمسة ولذا أضافها لضميرها منها القرنى يبرز فرج المرأة يشبه
 قرن الشاة ناره تكون غلظا فيصير علاجه وتارة يصكون لها وهو الغالب فلا يصير علاجه
 ومنها الزرق يفتح أوله وتأتيه وهو انسد انسد الف كزبح لا يمكن معه الجماع الا اذا انسدت
 بعظم لا يمكن معالجته وبطم أمكنت ومنها البصر وهو من الفرج لا منه فرج لا فائدة الثلاثة
 والخبط بالفتحى بجر النظم والاف لكن المؤلف مثنى فيما يأتي على أنه غير عيب بخلاف باب البيع
 فهو عيب سواء كان بالفرج أو بالطم ومنها العفل يفتح العين والقاصم يبرز فرج المرأة يشبه اذرة
 الرجل ولا تسلخ غالبا من ريش وقبل رغوته في الفرج تحدث عند الجماع ومنها الانضاه وهو عبارة عن
 اختلاط مسلك الذي ذكره البول حتى يصير مسلكا واحدا وقال الساسي هو زوال الحجاب بين مسلك
 البول ويخرج الغائط اه وفوزع بان هذا ليس معنى الانضاه وهو ظاهر في كونه رد بها انتهى (ص)
 قبل العقد (ش) في محال نصب حال من قوله برص الخ أي الخبار برص وما عطف عليه كالثان
 قبل تمام العقد فلا يحتاج الى قوله الشارح قبل العقد وحسنه وأما ما حدث بعده فمضى تفصيل أشار
 اليه بقوله (ص) ولها فقط الرذ الجذام العين والبرص المضرا لثنتين بعينه (ش) أي وفوزعة
 فقط دون الزوج الرذ الجذام العين ضد الخلق وان قل والبرص المضرا لثنتين بعينه (ش) أي وفوزعة
 أي بعد العقد وقبل الخول وكذلك بعد الخول فتقوله بعينه صادق بعد الخول أيضا كأنقله
 أبو القاسم الجزيري في وثائقه لا يسيرها (ص) لا ينكح اعتراض (ش) مطوف على الجذام ويريد
 به بعدان وعظم ولومرغ فلا خيارها وأما قبل الوطء فيأتي أن لها الخيار بعد أن يدخل الحرس وتوالعبد
 نصفها (ص) ويجوز أن هو ان مررت في الشهر قبل الخول وبعد (ش) الاشكال في ثبوت الخيار جيزون

قبله ولا رد يكونه زوا فانية أو صغيرة ثبت أربع سنين ولا باسقاطه وحق فرجها حيث لا شرط (قوله ولها الخ) ثبوت الرذ لها الاثنى
 يكونه بعينه كجاء في قوله وفي برص وجذام يري برصا مائة ومثلها الجنون (قوله وان قل) أي فالمراد بالجنون الخنثى وان كان قتيلا
 (قوله لا يسيرها) هذا شاق صدر العادة الا كما يأتي على قول أشهر القائل لا رد بها لتمام الانقضاء ولا يمكن النظر اليه والمعتقد
 الاول (قوله لا ينكح اعتراض) أدخلت الكاف لخصه والحب وكراهة كالماتم من الوطء وكذا لا رد بحيث لا يفتي من الذي يحصل
 به الوطء (قوله فلا خيار لها) هذا حيث لم يتبين فيه والافها الخيار بعد الوطء كما حدث فيه ولو بعد العقد (قوله وان مررت في الشهر)
 قضته لو كان ثاني بعد شهرين لا رد والظاهر انه كناية عن الكثرة كقوله في محمودهم ولو لم يعد شهر (قوله قبل الخول) بعينه
 ظاهر الشارح أن الضمير في بعده راجع للعقد فلا يشمل ما بعد الخول والاحسن أن يرجع الضمير لما بعد الخول

(قوله وأما الجنون الحادث لاحدهما) ظاهره يرجح أن ذلك في الرجل والمرأة وليس كذلك بل يخص بالحادث الرجل فيثبت له الخبر لا الحادث المرأة بعد العقد فلا خيار والحاصل أن ما حدث قبل العقد ثبت لكل الخائر في صاحبه وأما الحادث بعد العقد وقيل الفسخ أو الحادث بعد الفسخ فإن كان قائما بالرجل ثبت له أن الخيار وإن كان قائما بالمرأة فلا خيار وعكس جل كلام المصنف على ذلك فيكون معنى قوله ويخونها ما أي بدسب الجنون أي القديم قبل العقد أي لها الخيار بخونها وله الخيار بخونها أو جنونها جميعا أولى وأما قوله قبل النكاح الخ فهو معمول نحو قول (٢٣٨) أي وإن حدث بالزوج قبل النكاح بعد العقد أو بعد الدخول فلها الخيار بدونه قد يقال

لا حاجة لذلك الحذف فيجعل قوله قبل النكاح الخ من جملة الغاية على التفصيل المتقدم في قوله ولها الخ (قوله لأن المصروع تخافه النفوس) هذا بقيد الرد بالتي عسدا بمصر يصرف في وقت دون وقت كما هو معروف عندنا (قوله سنة) أي قرية إن كان سرا وإن كان عسدا فيرجل نصفها أو التأجيل أعني يكون في مهلة يوم الحكم (قوله فكل الموقوف الخ) أي لأنه ذكره في التي لم يرد العقد (قوله إن شرط السلامة) ظاهره أن العرف ليس كالشرط وهو ظاهر كلامه غير أن أيضا ولعل الفرق بينه وبين جملة في كثير من الأبواب أنه كالشرط أن النكاح مبني على المكسرة (قوله من سواد وكبر) أي وغيرهما بعد عياصرا فلا بد من هذا (قوله ولا يجعل الثاني) أي الذي هو قوله من العيوب أومن كل عيب (قوله ما)

أحدهما الكائن قبل العقد على ما مر وأما الجنون الحادث بأحدهما بعد العقد وقيل الفسخ وهو المراد هنا فإنه لا يثبت به الخيار ولا يشترط فيه أن يستغرق كل الأوقات بل يكفي في ذلك ولو حصل مرة واحدة في كل شهر ويبقى فمساواة لأن المصروع تخافه النفوس وتفر منه (ص) وأحلافه وفي برص وجذام رجي ووهما سنة (ش) في بعض النسخ ثاببات أو أوى وأحلاف الجنون وفي الجذام والبرص حسرت رجي ومن ذكسنة ولا فرق بين ما كان من هذه قبل العقد وما حدث بعده وكلام المؤلف بوجه أن هذا فيما حدث بعده لا سيما نسخة أحلا باسقاط أو أو فان قلت على هذه النسخة ما وقع أحلا قلت هو جواب شرط مقدرا أي وإذا قلنا بالخيار أحلافه وفي بعض النسخ رجي ووهما ضير المفردة المرونة فيمثل الثلاثة وهو الذي يجب اعتقاده كما يفيد كلام ابن عرفة وابن عات وإن كان ظاهر المرونة التأجيل في الجنون ولو عدم رجاء البولان بأمر رجي من رداء البرص والجذام وبواقفه ما في بعض النسخ من تشبه ضير روهما ولكنه غير معمول به ويمكن لجميع هذه النسخة يجعل ضير التنبيه على ما على الزوجين فلا ينافي شموله للثلاثة ووافق عبارة ابن عرفة وابن عات وعليه فاستندبر إلى الزوجين استناد حقيق وإلى الجذام والبرص مجازي والاصل في الاستعمال الحقيقة تأمل (ص) وبغيرها أن شرط السلامة (ش) أي ويثبت الخيار بغير العيوب المتقدمة من سواد وفرع واستحاضة وصغر وكبر ما بعد عياصرا فإن شرط السلامة سواء عين ما شرط السلامة منه أو قال من العيوب أومن كل عيب ولا يحمل الثاني على عيوب ترتبها من غير شرط لشموله لغيرها أيضا والقول قولها في عدم شرط السلامة إذا ادعاء الزوج قاله ابن الهندي والفرق بين العيوب المتقدمة وبين غيرها من نحو السواد والقرع من أنه لا يرد بها إلا بالشرط وما تنقسم ردها من غير شرط أن تلك العيوب بما عاهاها النفوس وتنقص الاستمتاع أو لا تناسر في الولد أو لا الجذام أو الجنون شديد لا يستطيع الصبر عليه والبرص وعيب الفرج مما يخفى وأما غير ذلك من العيوب بالغالب عليها بما لا يخفى فغير المشروط مفترضا في استعمال ذلك وإذا شرط الزوج السلامة من عيب لا يرد به إلا بالشرط ولم يوجد ما شرطه فإن أطلع على ذلك قبل البناء فلما أن رضى وعليه جميع الصداق أو يشارك ولا شيء عليه وإن أطلع على ذلك بعد البناء حدث لصداق مثلها وسقط عنه ما زاد لأجل ما اشترطه أي ما لم يكن صداق مثلها أكثر من المسمى ورجع عليها بما زاد المسمى عليه محدث زاعله ولا يرجع بجميع الصداق فليس كالعيب الذي يثبت به الخيار فها من غير شرط (ص) ولو يوصف الولي عند الخطبة (ش) الخطبة بكسر الخاء معي التماس النكاح وهذا ما علقه أن الزوج يهرد الزوجة على المشهور وإذا وجدها على خلاف ما وصفها ولها أو غيره بمحضته وسواء صدر سؤال من الزوج أو لا فإن اختلاف جاري في صورتين على ما عند الشئ (ص) وفي الرد أن شرط العينة ترد (ش) يعني أن الموقوف إذا كتب

تعاقد النفوس كالجذام والبرص وغير ذلك (قوله أو لا تناسر إلى الولد) أي وهو الجذام فقط فيما يظهر وقوله أو لا الجذام والجنون ظاهره أن البرص ليس مثلها مع أنه مثلها فيما يظهر (قوله مفترضا في استعماله) أي في طلب علم ذلك أو في السببية فقد رويضاف أي بسبب عدم استعمال ذلك (قوله وإن أطلع على ذلك بعد النكاح) أي فلا رد وكذا الزوجية ما عني أن لها من الجهاز كذا ومن المال كذا (قوله عند الخطبة) أي من الزوج أو وليه (قوله على ما عند الشئ) ومصدرها في نوضه مطرقة ابن رشد أن اختلافها عما إذا صدر الوصف ابتداء من الوصف أو صدر سؤال من الزوج فيفتي على أن شرطه واجب الزوج وحده فلا يصح قبول كلام المصنف لهذه الصورة لأن لو شعر به إلى الخلاف مع أنه لا خلاف الآن يقال أن لو التمسبب له من دفع التوهم (قوله إذا كتب الخ) أي فالرد بالشرط النكاح والقول بعدم الرد يعطل بأن العقد تجارية بتلفيق الموقوف

(قوله كما إذا كتب الموثق أنها سلسة) قال بعضهم انحطاق بين صحة وسليمة لأن الأول ما دلت عليه في تلفيق الموثقين وهو جبر العادة بالثاني ذكره مبرم في كبره (قوله لا يخلف الظن) أي المتفنون أي تختلف (قوله وتنق الغم) والفرق بين تنق الغم وتنق الغم هو أن المقصود الإجماع من الزوجة وقاعها في الفرج فنحنه هو المانع لانتق الغم وظاهر المصنف كان تنق الغم من تفسير المعدة أو من التعبير بوضع الأسنان لزوجها بالتلفيق (قوله معطوف على بصر) انظره فان لا تلطف إلا المفردات ثم هذا يأتي فيه البحث الثاني من أنه لا يوافق المعنى المقصود من مقابلة الشرط بخلف الظن وقوله جرى مجرى الصحيح هو الذي بدأ الحدود لو جمع على فساد فقول السراح لا يقران عليه لا يظهر لأن ظاهره ولو بدأ المذموم أنه إذا جازى المجزى الصحيح (قوله فهو) أي مفهوم من شرط السلامة (قوله إلا أن يقول عذراه) استثناء منقطع فان المشتكى منه بالنسبة لخلف الظن لا ضمن أمنته وهذا بالنسبة (٣٣٩) لا لا شرط فهو من غير الجنس (قوله ولا علم

أنه أخصصة العقل والبدن وتنازع الزوج والولي فقال الزوج أنا بشر طهرك وأنتكر الولي ولا يثبت فقال
 ابن أبي زيد بلاد به وهو الذي كان يفتي به أشياخنا وقال غيره له الرد أو المشرط الصحة باللفظ فلا خلاف في
 أن الزوج إذا كان كذا كتب الموثق أنها سلسة البدن كما في التوضيح (ص) لا يخلف الظن كالفرع
 والسوا من بعض وتنق الغم (ش) معطوف على بصر الخ ويصح عطفه على معنى أن شرط السلامة
 وتقديره وبغيرها بشرط السلامة لا يخلف الظن ثم هذا نصريح مفهومه لم يرب عليه ما بعده ولو أراد
 عطفه على قوله بكذا عراض فقال ولا يخلف الظن فيكون العاطف الواو ولأننا كيد الثاني ولا يوافق المعنى
 المقصود من مقابلة الشرط بخلف الظن والمعنى أن الظن إذا تخلف فانه لا يوجب لصاحبه كلاً ما قد
 الزوجة فإذا تزوج إنسان امرأته من قوم يرضون ظنهم كذا فلا ذاهي سوداء وظنهم أنها سائلة الرأس
 فوجدها قرعاً أو تزوج امرأته فوجدها منسنة الغم وهي البضراء أو الألف وهي الخصماء فله لارده
 بذلك (ص) والثبوت إلا أن يقول عذراه في بكرة زرد (ش) هو معطوف على القرع فهو من أمثلة
 ما خالف الظن أمثلة إذا تزوج امرأته ظناً أنها بكر ثم تبين أنها ثيب ولا علم عند الأب فلا رده بذلك إلا أن
 يقول أن زوجها بشرط أنها عذراء وهي التي لم تزل بكراً تهاجر بل فإذا وجدها ثيباً فله رد وسواء علم الولي
 أم لا كانت الثيب ببنكاح أم لا وأما إذا شرط أنها بكر فوجدها ثيباً بغير وطء بنكاح ولم يعلم الأب بذلك
 فبسته تردد بل يخير وقيل لا وهو أصوب لو وقع اسم البكرة عليها وإن زنت ولأن البكرة قد تدر ثوبية أو
 نكر رخيص لأن البكر عند الفقه هي التي لم توطأ بعد صحيح أو فاسد جازى مجرى الصحيح فعلى هذا لو
 أزبلت بكراً ثيباً أو ثوبية أو بنكاح لا يتران عليه فهي بكر أم من العذراء أمان علم الأب فهو ما يأتي
 من قوله وإن علم الأب بثبوتها بلا وطء وكتم فلزوج الرد على الأصح وأخرى بوطء ولو شرط البكرة وثبت
 بنكاح رد مطلقاً علم الأب أو لا (ص) والازدواج الحرة الأمة والحرة العبد (ش) هو معطوف على
 الاستثناء الذي قبله وهو قوله إلا أن يقول عذراه لكنه منقطع في المعطوف لأن مقتضى مما استثنى
 منه الأول كآلة الجزى وعندي أن ليس بمنقطع بل هو مستثنى مما قبله وهو بخلف الظن وكذلك
 والحرة العبد إذا حرم معطوفة على الحرة والعبد معطوف على الأمة إذ ليس هنا شرط الحرة

عند الأب بل ولو كان عنده علم به (قوله وأما أن شرط أنها بكر فوجدها ثيباً) أي أو كتبها الموثق ولم يعلم أنه من تلفيقه (قوله بغير وطء) نكاحه الخ) بقى أن أن أن لا يجزى العرف باستواء البكر لعذراء فإن جرى باستواءهما كما يصرفه عند الشرط الرد وأن يتفق مع الزوج على لتأخير بكره كان ادعت أنها بكر وأدى عدها فالتقول لها في وجودها على ما ساق في قول المصنف بكذا ثم إلى آخر ما سبقت (قوله ولأن البكرة الخ) كذا في نسخة بالواو وفي العبارة حذف والتقدير ولو وقع اسم البكرة هذا إذا زالت بغير زنا بل وإن زنا فافصح قولنا هذا إذا كانت بغير زنا لأن البكرة قد تدر ثوبية أو لا داخل على محذوف كجاء

ولكن الأولى قلب المبالغة أي هذا إذا ثبت بزنا بل وإن بغير زنا وصح ذلك لأن البكرة الخ (قوله وثبة) أي فترت وقوله لا البكرة لتعليل وقوع اسم البكرة عليها وقوله أو فاسد جرى مجرى الصحيح أي في دهر الحدود لو جمع على فساد وقول السراح لا يقران عليه لا مفهومه (قوله والحرة العبد) ولو بثنائية (قوله معطوف على الاستثناء الخ) لا يخفى أن المعطوف عليه مقرون بأن المصدرة به فهو تأويله نقل ابن هشام في المتن عن بعضهم أن الاسم المؤول من أن والفعل اسم مرفوع فأنبغ ما يقال عطف المصدر على الفعل وهو غير جائز وقول الألفية واعطف الخ فهو في اسم يشبه الفعل كالمفعول وغير ذلك المصدر (قوله لكنه منقطع في المعطوف) أي التي هي رقوة والازدواج يظهر ذلك أنه متصل في المعطوف عليه مع أنه منقطع أيضاً كما بينا (قوله بل هو مستثنى مما قبله) لأنه معطوف على المستثنى والمعطوف على المستثنى مستثنى (قوله وهو بخلف الظن) أي أفراداً ولو قال مستثنى مما استثنى منه الأول لكان أحسن وقوله وكذلك والحرة الخ فيه أن تزوج التي هو المعطوف مسطوع والحرة العبد فنشد لا يظهر قوله وكذلك الخ (قوله إذا حرم) فهو من باب العطف على معول عامل واحد وهو جائز (قوله إذ ليس هنا شرط الحرة) تعليل لقوله بل هو مستثنى مما قبله وهو بخلف الظن

(قوله نعم) إذا كان الاقطاع باعتبار أن هذا من باب الغرور (أي لامن باب خلق الظن (قوله في حله) أي سهل المصنف وقوله إن عرفة مقول القول (قوله دون بيان) أي تزوجت الأمة الحر ولم يتغير بها ثم أمة وتزوجت الحر والعبد ولم يتغير بها ثم عبد (قوله غرور) خبر نزويج وقوله واضح خبر قول وانما كان واضحا للأن غالبان الحر والحرمة انما يتزوجان مثلها (قوله والمسلم مع النصرانية) ولا يكون المسلم من الدنور القديمة بقوله انه قد لا نفر منة لاجل صارقة عن ذلك اذ لو كان من ثم تدانك لما اقر عليها (قوله يعني أن العبد اذا تزوج الخ) ومثله لو تزوجت الأمة عبدًا قلته حرا (قوله الآن بقرا) داخل في قوله وبغيره ان شرط السلامة كونه موصفا (قوله ووجه كونه أربعة الخ) اذ لمثل ذلك تعلم (٢٤٠) قصور ما حل به سابقا وقد أثرنا له الاثني عشر بأن المتبادر أن العبد غير الأمة والمسلم

في السورين نعم ان كان الاقطاع باعتبار أن هذا من باب الغرور فيستقيم فلذا قال المواق في حله بان عرفة وقول ابن الحبيب تزويج الحر أمة والحرمة العبدون بان غرور واضح انتهى أشار الى ذلك الرموني (ص) بخلاف العبد مع الأمة والمسلم مع النصرانية (ش) يعني أن العبد اذا تزوج امرأته انما ينظنها حرة فذا هي أمة أو تزوجت النصرانية رجلا قلته نصرانيا فذا هو مسلم أو تزوج المسلم امرأة ينظنها مسلمة فذا هي نصرانية فانه لا بد لاحدهما على صاحبه الحصول المساواة في الرق بين الأمة والعبد والحرية بين المسلم والنصرانية (ص) الآن بقرا (ش) يعني أن العبد اذا قلل للامة أنه حر والمسلم اذا قلل للنصرانية أنه على دينها ثم ظهر خلافه فلا ممة أن ترد العبد والنصرانية أن ترد المسلم لانه غرها وقوله بقرا بالبناء للحوصل أو بالبناء للفاعل ونائب الفاعل الغروران والفاعل على نسخة البناء للفاعل هو الغارزان وعلى كل نيشل الغرورين الجانبين فهو راجع للغرور الاربعية المشتمل عليها قوله بخلاف العبد مع الأمة والمسلم مع النصرانية ووجه كونه أربعة أن قوله بخلاف العبد شامل لغروره لها وبغيره له وكذا قوله والمسلم مع النصرانية (ص) وأجل المعترض مسنة (ش) تقدم التنبيه على أن المعترض هو الفقيه آله كآلة الرجال الأئمة لا تنتشر فإذا كان المعترض سواه وهو مقر باعتراضه ولم يتقدم منه وطه زوجته أصلا فإنه يؤجل سنة للعلاج سواء كان قديما أو واحدا أو السنة من يوم الحكم لأن يوم الرفع فإذا مرت سنة فإنه يطلق عليه حينئذ وانما كان أحده سنة لتزوجه الفصول الاربعية فان المواضع التي في فصل دون فصل وإذا قامت زوجة المعترض وهو مريض فلا يضرب له الاحل الآن بل حتى يصح فذا صرح صحة بيعة ضرب الاجل فلو مرض ثانيا فلا تزوجه في أجله والى هذا أشار بقوله (بعد الصحة من يوم الحكم وان مرض) أي بعد أن ضرب به الاجل وهو صحيح وسواء استغرق مرضه جميع السنة أو بعضها (ص) والعبد نسفها (ش) يعني أن العبد المعترض الذي لم يتقدم منه وطه زوجته أصلا وهو مقر باعتراضه يؤجل نصف سنة ولو كان فيه شائبة شبهة كالدير ونحوه بعد الصحة من يوم الحكم كالحرة (ص) والظاهر لا تنفقه لها فيها (ش) أي والظاهر عند المؤلف لا تنفقه لامرأة المعترض في السنة قياسا على ما قاله ابن رشد في امرأته المجنون اذا عزل عنها لا تنفقه لها لأنها منعت نفسها حتى يؤدي صداقها اذ لم يلزمها الا فكسمة قاصر أم المعترض أخرى في وجوبها لها

غير النصرانية (قوله وأجل المعترض) يفتح الراء فله أبو الحسن مقيد بقراره ووجهه بره وعدم تقدمه وطه منه وقوله سنة أي قرينة (قوله قديما) بأن كان حاصلا قبل العقد وقوله أوحادنا بأن كان حاصلا بعد النكاح (قوله من يوم الحكم) هذا اذا تزوجت الأمة وأما إن لم يتراجع أو تزوجت نصرانيا على ذلك فمن يوم التراضي بهرام (قوله الفصول الاربعية) فصل الشتاء وفصل الصيف وفصل الخريف ثم لا يخفى أن هذه العلة تأتي في العبد مع أن المصنف قد قال والعبد نصفها (قوله وان مرض) سواء كان بقدر في مرضه ذلك على علاج أولا (قوله والعبد نصفها) بعد الصحة من يوم الحكم أي لأن

تحدد بعدة النكاح عذاب والعبد على النصف من الحر والعلل الشرعية أمارات يختلف بعضها بعضا بخلاف العلة العقلية فلا منافي بين هذا التحليل وبين تعليله التاجيل في الحر بالسنة بغيره والفصول الاربعية (قوله أي والظاهر عند المؤلف الخ) وأما ابن رشد فالحل اختار عدمها في امرأته المجنون حيث لم يدخل والافلها النفقة مدة تأجيله سنة أو نصفها فلا يصح قياس المختصف المعترض على المجنون (قوله اذا عزل عنها) أي اذا أجل سنة وعزل عنها أي لم يدخل بها والافلها النفقة مدة تأجيله سنة أو نصفها كما هو الواقع في كلام ابن رشد (قوله بما) أي بسبب جنون لا قدرته لها على رفعه (قوله ومذهب المدونة لها النفقة الخ) أي لامرأة المجنون قال في المدونة في كتاب النكاح وتسلم للمجنون وتنفق على امرأته في زمن التسليم فان برئ والافريق بينهما ذكره ابن غازي والحاصل ان كلامه زوجة المجنون والا حذم والارض والمعترض مستوفى في وجوب النفقة بالدخول أو التكن مع الدخول فان منعت واحدا من نفسها سقطت نفقتها الا زوجة المجنون على غير ما استظهره ابن رشد لشدته خوف ضررها (قوله أذ لم له مال) تعليل لقوله كاهن العسرى أي ان باهر أن العسرى لها النفقة لاحتمال أن يكون له مال (قوله فامرأته المعترض أخرى) أي

لارساله

من امرأة المعسر وقوله ولها أي قولنا لاراسه (قوله وهم) أي غلط وحاصلها هذا القياس غير صحيح إلا أن خبره بأن كون المستفهر المصنف خلافا لاصطلاحه أول الكتاب من أنه يشير لتغير المشايخ الأربعة وهو داخل فيه يصح أو يستحسن (قوله هذا إذا دعي بعد السنة انه وطئ فيها) فإذا دعي بعدها الوطء يصدق قطعاً وما أفاد من أنه إذا دعي بعدها الوطء فما يصدق لابن هرون وقال غيره فإن ادعى بعدها الوطء قبل المصنف لم يصدق فيه الوطء وعلى ما به يرد أن يسقط حقهما من الفرق بدعواه ألا (قوله وأما لو ادعى فيها الوطء لم يعتد به) ذلك بل اعتماداً على قولنا دعي فيها الوطء حلف (٣٤١) فإن نكل حلفت وقرى بينهما قبل

تمام السنة كما في المدونة وقوله والابتناء الخ أي وإن لم تحلف بقت زوجة (قوله وإن لم يدعه) صادق بما إذا صدق على عدم الوطء أو سكت (قوله أو بامرأته) بان تقول أنت طالق أو طلقك أو طلقت نفسى منك أو أنا طالق منك (قوله فولان) رجح كل منهما (قوله صبر ورثه بائناً) فيه نظر بل هو بائن لكونه قبل البناء بل الحكم لرفع خلافه من لاري أمر القاضي لها في هذه الصورة (قوله كطلاق المفسرة والمملكة الخ) أي من حيث كونه ماناً (قوله بلا أجل) أي بلا أجل ثان لأن الأجل قد تقدم ضربه وضرب أولاً وأما الورضيت ابتداءً بلا تقدم ضرب أجل ثم قامت فلا بد من ضرب الأجل (قوله وهذا بقيدته) قوله أول الفصل أولم يرض فانه بقيدانه رضا

لاراسه عليها وهذا يفرق بين امرأتها المجنون والمعترض ولهذا وهم بعض المؤلفين في قياسه (ص) وصدق ان ادعى فيها الوطء بينه (ش) أي وصدق المعترض ان ادعى في السنة الوطء بينه بعد اقراره بالاعتراض وضرب الأجل على ظاهر المدونة (ص) فإن نكل حلفت والابتناء (ش) هذا إذا دعي بعد السنة انه وطئ فيها وأما لو ادعى فيها الوطء فانه يحلف ويطلق خيارها فنكح زوجة الأجل وليس لها أن تحلف لأن بقية الأجل من حقه فإن حلف أو وطئ عنده بطل خيارها وإن عأدى على انكاره حلفت والابتناء زوجة فالمراد بطل ما بعد السنة بما قبلها ويمكن أن يكون كلامه فيما بعدها أي وصدق ان ادعى بعدها الوطء فيها فانه س في تقريره (ص) وإن لم يدعه طلقها ولا فهل يطلق الحاكم أو بامرأته ثم يحكم بقولان (ش) يعني وإن لم يدع المعترض الوطء بعد انقضاء السنة بل واقفاً على عدمه فانه يزعم بالطلاق ان اختار به الزوجة فإن طلق الزوج فواضع وله أن يقع من الطلاق ما شاء وإن أنى أن يطلق فهل يطلق الحاكم عليه واحدة فائنة فإن زاد لم يلزم الزائد بخلاف الزوج أو بامرأته الحاكم الزوجة بايقاع الطلاق فتوقعه ثم يحكم بذلك قولان وفائدة حكم الحاكم بما أوقفته المرأة صبر ورثه بائناً أو لا كان رجحاً كطلاق المفسرة والمملكة (ص) ولها فراقه بعد رضا بائن (ش) يعني ان من رضيت بعدمضى السنة التي ضرت لها بالمقام معه مدة ثم رجعت عن ذلك الرضا فلها ذلك ولا يحتاج لضرب أجل بعد ولو قالت أنا رضيت أو بالمقامعه أو بدافليس لها فراقه حسنة كما في النص انظر المواضع وهذا بقيدته قوله أول الفصل أولم يرض وقوة النص قطعي أن زوجه المجدد لها القيام فيه وإن لم تقدر رضاها بالمقامعه بأجل آخر وكان الفرق شدة الضرر في فرع الجذام ولا كنفك المعترض (ص) والصدق بعدها (ش) يعني ان المعترض إذا أجل سنة ولم يحصل منه وطء زوجته واختار فراقه بعد ما قبله الصداق كاملاً على المشهور لأنهم لم يكتسبوا نفسها وطال مقامه معها وتلذذ بها وأخلق شورتها أو عرجان جعل مائاً أطلع في التكميل للتذذ وأخلق الشورة قطارها منتهى المحرم أحدهما لا تكميل ولو طلق المعترض قبل السنة فلها النصف كما أفهمه الطرف واحتج ابن الحارثي بالاستصاق امرأته المعترض الصداق بعد السنة بالقياس على المجهوب كما أشار إليه المؤلف بقوله (كدخول العنين والمجهوب) ثم يطلقان والجامع حصول انتفاع كل منهما بحسب الامكان وقد يفرق بان المجهوب انما يدخل على التلذذ وقد حصل بخلاف المعترض فانه انما يدخل على الوطء التام ولم يحصل وبأن مسألة المجهوب ومن معه ترجحت بالاجماع وقولنا ثم يطلقان أي باختیارهما أحرازاً بما إذا طلق عليه ما ليسهما فاقى عند قول المؤلف ومع رد قبل البناء لصداق وبعد دفع عيبه المسمى ومعها رجوع جميعه على ولها الخ (ص) وفي تجهيل الطلاق ان قطع ذكره فيها قولان (ش) يعني ان المعترض إذا قطع ذكره في أثناء السنة

(٣٤١ - ختري ثالث) مطلق من حيث أنه لم يقيد (قوله بأجل آخر) أي غير الأجل الأول المشار به بقوله وأجلانيه وفي برص وجدام الخ (قوله فلها الصداق كاملاً على المشهور) ومفاده ما روي عن مالك من أنها لها نصفه (قوله قطارها) لا يعني ان معنى كلام الامام ان الكس سنة مظنة ذلك فينشد لا يأتى قوله قطارها الخ (قوله فلها النصف) أي وتعاين التلذذ بها زيادته في ذلك بالاجتهاد وبضرورة وقوع الطلاق قبل تمام السنة فما اذا رضى بالفرق قبل تمامها فما اذا قطع ذكره (قوله بالقياس الخ) قضيتها ان الكاف إذا خلت على المشبه به هو بعيداً فظاهر ان الكاف إذا دخل على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء بعد ذلك رأيت ما وافقه فقهاء الجدل (قوله والمجهوب) وأولى منه الحمى (قوله وبأن مسألة المجهوب) أي فهي مسألة جماعية فمعاها باق على أصله فلا يرضى عليها شيء (قوله قطع ذكره) بالبناء المجهول وأما لو قطعه هو فيجوز الطلاق قطعاً ولها النصف حينئذ ولو نظر لقطعته

هي عداوا الظاهر يسقط خيارها الاول من مسئلة المصنف على القول بأنه لا يطلق عليه جلة وهو مصيبة نزلت به (قوله فهل يجعل عليه الطلاق) وعليه نصف الصداق (قوله من غير تجديد على المشهور) ومقالة يقول شهر بن (قوله ولا يجبر عليه اذا كان خلفه) مرادهم بالخلفه ما كان اصلها في ابتداء الامر حين الولادة وغيرهما ما كان عارضا سبب كما اذا خضعت والتفت فخذها فان النعم والعم والافا لكل بخلق الله تعالى (قوله ٣) وتفصيل النسخي ضعيف حاصل كلامه انه يقول ان لم يكن عليها في القطع ضرر ولا عيب في الاصابة بعده كان القول قول من دعى اليه منها فان طلبها بعد رضاها وقبل القطع لزمه نصف الصداق وان كرهت فطلق فلا شيء عليه وان كان في القطع ضرر ولا عيب بعده خربت دونه وعكسه خردونها وان كان فيه ضرر وبعد عيب في الاصابة خبرك منها والحاصل ان الذي يفهم من كلام النسخي انه ناره يجبر كل واحد منهما (٣٤٣) صاحب على التداوى ناره لا يجبر واحد منهما الا سحر وناره تجبره فقط وهو ما اذا كان

عليها فيه ضرر ولا عيب معه وناره تجبره ما حفظ وهو ما اذا كانت لا ضرر عليها ويحصل معه العيب (قوله والنسخي تفصيل) اعتمدته عجب واقول تفصيل النسخي ظاهر معقول وان كان ظاهر كلام النسخي وضعفه كما قال المغاني قال عجب وماذا كان الخيل لكل واحد منهما فلا يقع القطع الا باتفاقهما عليه وكذا عدله (قوله وصدق الخ) وأجرا ليس عليه لقيام المانع به على دعواها في تنبيهه قال الشيخ سالم وان استوى النظر للمويرة واليس في المنع والنظر يحصل العلم القوي دون اللبس الا ان اللبس اشبه ويحصل به العلم الذي تقع به الشهادة وقوله منطمة اللذة أي كمالها والافا الظاهر

فهل يجعل عليه الطلاق حيث طلبت الزوجة ذلك اذا لا فائدة في التأخير حينئذ وهو قول ابن القاسم أولا يجعل عليه الطلاق الا نسي عصى الاجل لعلها ترضى بالاقامة معه بلا وطه حكاه في البيان عن مالك قولان وقيل لا يطلق عليه جلة وتكون مصيبة بها وانفقوا على أن قطع ذكر المولى في الاجل يبطله وتثبت الزوجة وكذا من قطع ذكره بعد البناء لم يكن مولى لا يفرق بينهما كما يؤخذ من قوله فيعاسر لا بكم اعتراض (ص) وأجلت الرقعة للدواء بالجملة ولا يجبر عليه ان كان خلفه (ش) يعني ان الزوجة اذا أرادت أن تتداوى لم ترق فاعا توصل ذلك باجتهاد أهل الخبر من غير تجديد على المشهور وليس للزوج أن يمنعها من ذلك بل يلزمه أن يصبر لعلاجهما ولا خصوصية للزوج بذلك والظاهر أن أجرة القطع على الزوجة لان عليها ان تمكن زوجها وهو من جملته وبعبارة وأجلت الرقعة للدواء واخيرا للزوج حيث أرادت التداوى فيما اذا كان خلفه أو غير خلفه وأما ان امتنع منه وطلبه الزوج فلا يجبر عليه ان كان خلفه وتجبر عليه فيما اذا كان غير خلفه كما يفيد كلام الشارح وابن غازي ولا خصوصية للزوج بل غير من دما للفرج كذلك فتوجب له للدواء لا تجبر عليه ان كان خلفه والنسخي تفصيل انظره ان ثبتت (ص) وجس على ثوب منكر الخلب ونحوه (ش) يعني ان المرأة اذا دعت على زوجها ان يجبر أو عصى أو عصى أي دعت كرسفيرا وكذبها فاته يتوصل الى معرفته ذلك بالجلس على الثوب بظاهر اليد لا بباطنها لان باطن البسطة لا يثبت فلا ير تكسب العلم من العلم من ذلك بظاهر اليد (ص) وصدق في الاعتراض كل ما أتى دائما (ش) يعني ان المرأة اذا دعت على زوجها ان معترض وأكذبها فلا يمكن أن يعلم بالجلس بل يصدق الزوج في نفيه بين كافي المدونة وقول نت من غير عين فيه فنظر وكذلك المرأة تصدق مع عينا في نفي دافعهما من عقل وقرن ورتق وما أشبه ذلك اذا دعت زوجها أن يفرجها ذلك ولها أن ترد اليه على زوجها ولا يتقرر اليها النساء كما قاله المؤلف فالمراد بالداء الذي لا يثبت برجال ولا بنساء أما ما يثبت بالرجال كالبرص والجذام في الوجه والكفين فلا يثبت الا بالرجال أو كان داخل الشاب وهو في غير الفرج فلا يثبت الا بالنساء في كلامه بجمال وهو اخف من الفساد الا لازم على جواب الساطي انظر نصه في نت (ص) أو وجود حال العقد (ش) يعني ان الزوجين اذا تنازعا في عيب فرج المرأة بعد صدور العقد عدة فقال الزوج كان موجودا حال العقد فلا يخفى في الرد وعدمه وقالت الزوجة بل حدث بعد العقد فلا يخبرك قال قول المرأة في نفي وجوده حال

تحصل اللفظ (قوله بل يصدق الزوج في نفيه الخ) يستغنى عن هذه مما تقدم العقد لانه اذا ثبت في زواجه بعد وجوده فأولى بصدقه في نفيه وأجيب بأنه ذكره لاجل قوله كل ما أتى دائما فتدبر (قوله مع عينا الخ) في شرح شب وظاهر انما الخلف ولو كانت مضية وانظر الحكم في الصغيرة (قوله وهو اخف من الفساد الا لازم على جواب الساطي) وبعبارة نت واعتراض الشارح بأن دما هو مضمون قولها في البرص ونحوه وليس كذلك ايجاب عيبه الساطي بأن دما للفرج قسم بقية العيوب عند حال المذهب انتهى اى قسم من العيوب ووجه الفساد انه يقتضي انها لا تصدق في البرص الذي في الفرج لا تلبس دما بالمعهود وليس كذلك

(٣) قول الحنفى قوله وتفصيل النسخي ضعيف ليس هذا في نسخ الشرح التي بأيدينا

(قوله وسواء كان ذلك الاختلاف الخ) رجع خلافه وهو ان هذا اذا كان التراجع بعد الفحول أو ما لم كان قبله وبعد العقد بان يعتد
 الزوج على اخبار امرأته بذلك والظاهر الاطلاق كما قاله شارحنا فالقول قول الزوج في وجود حال العقد بين نص عليه ابن رشد
 في شرح الغنية اهـ قال البساطي ولهم في الاستصحاب المعكوس اضطراب ولم يتغير وهذا وسيأتي اعتباره في مواضع والاستصحاب
 المعكوس هو انصاح ووجود الشيء على ما قبله في المعكوس حتى ينتهي ويتبين انه لم يكن منه وما غير المعكوس وهو المستقيم فهو انصاحه
 على ما بعده في المستقبل حتى يتبين ما يقطع (قوله أو بكارتها الخ) على أحد القولين المتقدمين أو أراد بها العذراء أو هو متبرع
 على ضعيف وهو ان الثوبه يرد بها وهو ظاهر ما نقله المواق وت (قوله معطوف على في ذاتها) في الحقيقة هو معطوف على نفي فهو
 حينئذ نفي قوله بعد أو معطوف على نفي المقدور ويؤيد هذا قوله والمعنى الخ (قوله يمكن كونه منه) يدل على انه لو تحقق كونه منه
 لا تخلف وهو الموافق لما يأتي من أن المرأة اذا قامت بجعل تحقق على أن الزنا باوقع غصبا صدق بغير عين فالة الشيخ سالم زاذق لكن
 هذا على قول يمتنع من نظر النسالة ولم يش عليه المؤلف (قوله راجع للسائل الثلاث) كذلك الثاني وقال عجم لا يصح
 ذلك لما تقدم في الأول من الثلاث من انها تخلف ولو كانت سفية وانظر الصغيرة وفي الثانية من قول الجواهر واذا كان موجودا
 حالة العقد فالبيعة على الزوج فان لم يكن الزوج مينة فروى ابن حبيب (٢٤٣) عن مالك أنه ان كان الأول أباً وأخاً

تقبله المبين وان كان
 غيره ما فآمين عليها قال
 فعمل عمل المبين محصل
 الثرم وكلام الثاني هو
 الظاهر اذ لا فرق (قوله
 وحلف عبد وسفیه مع
 شاهده) أي اذا ادعى
 العبد أو السفیه على
 انسان عتق وأقام على
 ذلك شاهداً واحداً قلته
 يحلف منه ويحقق المال
 (قوله قلته لانه هناك ان لم
 يحلف بغيره وهنا لا غرم
 عليها) أي عندهم الحلف
 كذا في نسخته والمناسب
 العكس فيقول قلته لانه

العقد وسواء كان ذلك الاختلاف قبل الفحول أو بعده (ص) أو بكارتها (ش) معطوف على في ذاتها
 والمعنى انها تصدق في نفي ذاتها وفي وجود بكارتها أو معطوف على نفي المقدور أي انها تصدق في أنها بكر
 وأما لو ادعت انها كانت بكر أو زال الزوج البكاره فلها تعرض على النساء فان شهدن أنها بكر أو زكمت
 كونه منه ديت وحلفت وان كان بعد ادركه بدون عين على الزوج وقال ابن مهنون عنه لا بد من
 عين أنه ليس منه اهـ (ص) وحلفت هي أو أوهان كانت سفية (ش) راجع للسائل الثلاث ومثل
 السفية الصغيرة وأغابر الضمير الذي قلنا كيد لا يلزم العطف على الضمير المرفوع من غير فصل اذ
 قوله أو أوهان عطف على الضمير المستتر في حلفت أي المرأة الزانية بدل قوله أو أوهان كانت سفية
 بكر أو أنثى ان قيل سيأتي أن السفية والعبد يحلفان عند قوله وحلف عبد وسفیه مع شاهده فلا شيء
 حلف أو أوهان قلنا لما كان الغرم متعلقا بحلفه فالغرم عن نفسه لانه هناك ان لم يحلف بغيره وهنا
 لا غرم عليها فان قيل كيف يحلف الأب ليسحق الغرم قال أمر الأب بالحلف لانه مقصر بعدم الاتهام
 على ان وليته سالمة أو بضالوا توجهت اليه على حال عاتكل فيسقط المال وينبغي ان الأولى القرب كالأب
 فعمل المبين محصل الغرم (ص) ولا ينظرها التسم (ش) راجع لكل عيب بالفرج ولا يقصر على السائل
 الثلاثة أي ولا ينظرها التسم اعليا أو ابتداء بدليل قوله (وان أتى امرأة تني تشهد انة قبلت) أي
 تشهدان لا زوج على ما هي مصدقة فيه كل رتق وضوء قبلنا ولا يكون تعددهما النظر بجرحة (إما عذرهما
 بالجهل أو على قول يمتنع يجوز التفرغ الى الفرع أو لعل المانع من نظرهما حق المرأة في عدم الاطلاع

هناك ان لم يحلف أي الأولى لا غرم فلذا أمر السفية بالحلف وهنا بغيره فلذا يحلف وأصل هذا الكلام لان فحله فانه قال ان قبل ساقى
 ان السفية يحلف فلا شيء حلف أو أوهان قبل لما كان الغرم متعلقا بحلفه فالغرم عن نفسه (قوله فان قبل كيف يحلف الأب
 ليسحق الغرم) لا يخفى انك قد علمت أن حلفه هنا اعلمه وليدفع الغرم عن نفسه فلا ريب (قوله بقال أمر الأب بالحلف) كانه حوالب
 بالمتع وكانه قال لان لم يمتنع ليسحق الغرم بل لانه مقصر الخ (قوله وأيضا الخ) هذا الجواب عما يقرب الاشكال وهو أن حلفه ما عاها
 ليسحق الغرم الذي هو الزوجة (قوله فعمل المبين محصل الغرم) أي فالوضع الذي فيه المبين هو الموضع الذي فيه الغرم على تقدير عدم الحلف
 (قوله جبراعيا أو ابتداء) تنوع في التعبير والمال واحد (قوله وان أتى امرأة تني الخ) ومثل المرأة الواحدة قال في عن تقرير
 هذا كالسنتين من قوله كالمراة في ذاتها فكانه قال الا اذا أتى الزوج بأمرأتين تشهدانه بخلاف ذلك فيعمل بشهادتهما سواء لتصدق
 تستنفذوا ظاهره ولو حصلت الشهادة بعد حلفها على ما دعت وقوله (إما عذرهما أو ان جنابة النظر من الصغار وان تكاب الصغار
 لا يكون جرحة الا اذا كانت من صغار النسبة) (قوله قبلت) اغفلنا لان شهادتهما وان لم تكن مالا فهي قول له لان من شرهما سقط
 الصدق عن الزوج فانه يبرام (قوله أو على قول يمتنع الخ) بل يقول يمتنع بغيره على أن ينظرها النساء (قوله أو لعل المانع الخ) أي في
 هذه المسئلة لا مطلقا (قوله أو لعل المانع الخ) برده لانه قد تقرر في بحث سفر العودة انه لا يجوز النظر لفرج المرأة ولو روي (قلت)
 أوجب يحمل ما في سفر العودة على ما اذا لم يكن ذلك لتنع شرعي كما ذكره في هذا المسئلة ومنه الطيب اهـ

(قوله والغالب الخ) جواب عما يقال قد عرفنا ان النظر الى عودتها حق لها الا ان قول المصنف وان آتى بامر اثنين ظاهر في شموله لزومها ولو كانت غير طاعة أو قهر راعيلها وحاصل الجواب ان الغالب انما يكون نظرها اليها بتكيتها (قوله هذا) أي عمل التردد ان يعلم الاب بذلك والحاصل انه اذا وجدها شيئا فان لم يكن شرط فلا رد مطلقا وان شرط العذارة فله الرد مطلقا وان شرط الكرامة أو زلت سكران فله الرد سواء علم الاب بالادب أو بغير سكران من زنا أو كونه وعلم الاب وكنتم فالرد على الاصح وان لم يعلم الاب ففيه تردد (قوله فلزوج الرد) أي ورجع بالصدق على الاب وعلى غيره المتولى العقد كما يستول المصنف وعلى غار غير ولى العقد (قوله ومع الرد قبيل البناء الخ) قال عجب سواء حصل الرد بلقظ الطلاق أو باقظ غيره فيما اذا كان العيب به أو ما اذا كان العيب بها فان رد بغير طلاق فكذلك وان رد بطلاق فعليه نصف الصداق (قوله النحول) أي النحول المعهود عند الناس وقوله وأنخلقوا أي خلوة زيارة مثلا (قوله منكرة) أي منكرة الوطء أي بان حصل فيها اعتراف بالوطء اذا كان كذلك فالاحسن أن يراد بالبناء الوطء لانه الذي يتقرر به التكامل ومثله إقامة سنة (قوله كفر ورجعية) ولوقوع الغرور من كل محبرة يصير على حكمه (قوله على ما مر) يرجع لقوله أو من رقيق مثله (قوله فقع عيبه) أي فقع الرد بسبب عيبه وليس المراد مع وجود عيبه فقط حتى يرد أن العيب قد يكون لكل منهما وتردهي ولو اراد كل منهما الرد فعليه صدق أمثلها فيما يظهر الا ان كان المسمى دونه فليس لها سواء كافي شرح عب (قوله لان العيب على الرد) لا يخفى ان ذلك اغماره على قوله فالمسمى أي فالمسمى انما يشئت للعيب أي لردبه (قوله رجع بجميعه) أي أي الصداق الذي غرمه لزوجته كان النكاح صحيحا أو فاسدا وترده بغير شرط وأما ما رد فيه بشرط

(٣٤٤)

على عودتها والغالب انما يكون نظرها اليها بتكيتها (ص) وان علم الاب بنيتها بلاوط وكنتم فلزوج الرد (ش) تقدم ان وجود التوبة ليس بعيب الا أن يشترط انما عذرا أو انما بكر وثبتت سكران ولو جمعا على فساد ان در الحسد وان ثبت بوثبة أو زنا أو بضو ذلك فهل له الرد أو ليس له الرد لان اسم الكرامة صادق على ذلك تردد هذا ان لم يعلم الاب بذلك فان علم وكنتم عن الزوج المشروط للكرامة فلزوج الرد قال بعض الموفين وهو الصواب وأليه أشار بقوله (على الاصح) وقال أنشب لارد ومفهوما بلاوط أنه لربست من نكاح أسروى فان تزوج الرضا نقاشا ولولم يعلم الاب بذلك ولما انتهى الكلام على ما وجب الرد وما لا وجب شرع في الكلام على ما ترتب على الرد من أمر الصداق قبل النحول وبعده فقال (ص) ومع الرد قبيل البناء فلا صدق (ش) يعني ان العيب اذا ظهر بأحد الزوجين ورد السام إذا العيب قبل البناء فإنه لا شيء للزوج من الصداق لان العيب ان كان بالزوجة فهي غار ومدة لاشئ لها وان كان بالزوج فغاة الفراق من قبلها مع بقا صلتها فالو لاف آتى بعبارة تشمل الزوجين جميعا وكلام المؤلف شامل لما اذا كان الرد بعيب وجب الرد بغير شرط أو بعيب لا وجبه الا بشرط وحصل ذلك والمراد البناء النحول أو انخلقوا التي تقع فيها منكرة (ص) كفر ورجعية (ش) التشبيه تام والمعنى ان أحد الزوجين اذا غر صاحبها بالرجعية سواء وقع الغرور من رقيق غار أو من رقيق مثله على ما مر من قوله الآن يعرف او علم الغرور بذلك قبل البناء فإنه ان رد بصاحبه ولا شيء للزوج ومن الصداق لان الغار ان كان هو الزوجة فظاهر وان كان الغار هو الزوج فكذلك لان الفراق حاسن قبلها ومثل الغرور بالرجعية الغرور بالدين كما تقدم في قوله والمسلم مع النصرانة الا ان بقا كذا كره بعض بلقظ بنعي (ص) وبعده فقع عيبه المسمى (ش) أي وان حصل الرد بعد البناء أي بعد ثبانه بن تصور وطوء كالخسوف والأبرص فقع عيب الزوج يجب لها المسمى لتدليس ولو قال فعليه المسمى ولعياها رجع بجميعه إمكان أولى لان العيب على الرد وقولنا من تصور وطوء الخ احسن ازمان المحبوب والفتن الذي ذكره كل رواه انقصي المقطوع الذي ذكره لانه على من ذكر كما قلناه ان عرفة (ص) وهما رجع بجميعه على ولى ولم ينف كان وأخ ولا شيء عليهما (ش) يعني فان سكن العيب بالزوجة وقد دخل بها قائمها نسحق الصداق جميعه بالنحول ولو بكر أو رجع الزوج بجميعه على ولى الذي لا يخفى عليه أمرها كابنها وما أشبه ذلك فلما رد بالتبعية فسخا العيب وليس المراد بها السفور واذا رجع الزوج على ولى الذي لا يخفى عليه أمرها فان الأولى لا يرجع بشئ منه على الزوجة لانه لم تكن حاضرة العقد والولى هو الذى غرمه ودلس عليه (ص) لاقية الولد (ش) معطوف على بجميعه

السلامة فانه رجع عما زاد المسمى على صداق مثلها لكن زوج ينشئ على ان لها من الجهاز

كذا وكذا فزوج جد (قوله على ولى لم ينف) هذا في عيب يظهر قبل البناء كالجنون والبرص وأما ما يظهر الابد البناء كعيب الفرج فهوذا يستوى فيه العرب والاجنبى (قوله كان وأخ) ورجع على من ذكره أيضا بالزوج ان خشى فله ما والام يفر ما له الابد غرمه لمرأة فان زوج من ذكرهم وجود الخبر باذنه فالنصرم على الخيرة فانه في التوارد (قوله ولا شيء عليهما) اذا لم تكن حاضرة العقد (قوله ولو بكر) بالغ على البكر دفعا لما يشوبه من انها لا تستحق لان تكرارها معها (قوله وليس المراد بها السفور) أي فقط (قوله فان الأولى لا يرجع بشئ منه على الزوجة) وكذا والاولى القربى وأما ما ويختلف شيئا فلا يرجع الزوج عليها

يعنى

(قوله وتولى الغار العقد) أى وقد أخبر بأنهولى أى وألم يخبر بشئ وأما ما أخبر بأنه غيرولى فلا يرجع الزوج عليه بشئ من الصداق ولا من قيمة الولد كما أن الزوج لا يرجع على الأجنبية التي غير طاهرة ولم يتول العقد بشئ من ذلك (قوله والزوج بوطئه الخ) أى فاطوته هو سبب اتلاف الولد أى أن نفسه على سبب الجارية لأن سبب الجارية لم يملكه حينئذ (قوله والغار سبب السبب) وذلك لأن الغار سبب في الوطء سبب في اتلاف الولد وقوله والمباشر مقدم مهور روح العلة (قوله وكتم من وطء) جواب عما يقال فقد علنا أن المباشر مقدم لكن يقال لاى شئ قدم المباشر وكل منهما سبب في اتلاف الولد فلناسب غرهما معا (٣٤٥) وحاصل الجواب أن اتلاف الغار والولد غير

يعنى إذا غر الزوج غير السيد والامة بحرة الامة وتولى الغار العقد فعلى الزوج المسمى بقيمة الولد لانه حو رجع على الغار بالمسمى لانه قيمة الولد لأن الغار سبب اتلاف الصداق على الزوج والزوج بوطئه سبب اتلاف الولد فهو المباشر لا تلافه والغار سبب السبب وكتم من وطء لا ينشأ عنه والولد المباشر مقدم على التسبب أو ما غرته الامة فعليه الأقل من المسمى وصداق المثل وهو قوله فيما يأتى وعليه الأقل وأما لو غر من لم يتول العقد فلا شئ عليه وهو قوله فيما يأتى لأن لم يتولها وأما لو غر السيد فلا صداق لها وهى أمة محملة عليه فيما عليها وفي جميع قيمة الولد وسبب في تهمته ذلك وقياس المحملة أن لاقية على المفروك كما قاله من في شرحه وكلام عجم يخالف لهذا في الصورة الأخيرة واعتمد فيها الرجوع الأقل من المسمى وصداق المثل (ص) وعليه وعليه أن تزوجهما بحضورها كاتنين ثم الولي عليها أن أخضعه لا العكس (ش) يعنى أن الولي القريب إذا تزوج ولته وهما معا كاتنين العيب من الزوج بأن كانت المرأة حاضرة مع الزوج في مجلس العقد فعمل الزوج بالعيب بعد الدخول بالزوجة فان الزوج حينئذ بالخيار بين أن يرجع بجميع الصداق على الولي أو يرجع على الزوجة لأن كلامهما فاقد مدلس لكن انرجع الزوج به على الولي يرجع على الزوجة وانرجع الزوج به على الزوجة فان الرجوع لرجع بشئ منه على الولي لا ينافي ما ذهبوا إليه المباشر فلا اتلاف (ص) وعليها في كل العمل الأربع دينار (ش) الكلام إلا أن في حكم الولي البعيد الذي يخفى عليه حال الزوجة فان الزوج إذا دخل بعد الدخول بأن زوجته معيبة فانه يرجع عليها بالصداق وترك لها ربع دينار طبق الله ثلاثين ريالاً عن البضع عن الصداق وأدخلت الكاف القريب الذي يخفى عليه أمرها والاربع دينار يجعل به البضع ثم ما قبل الثلاثين دينارهما وما يقوم بأحدهما (ص) فان علم فكالتقريب (ش) يعنى أن الولي البعيد إذا علم بالعيب وكتمه عن الزوج حكمه حكم الولي القريب في الرجوع عليه فقط أن كانت غائبة وعليه وعليها أن زوجها بحضورها كاتنين (ص) وحلفه أن ادعى علمه (ش) يعنى أن الزوج إذا ادعى على الولي البعيد كتم العلم أنه علم بالعيب وغرره وأكذبه الآخر وأنكر علمه بذلك فلزوج حينئذ أن يحلف ذلك الولي فان حلف برئ وإن نكل حلف الزوج أن الولي علم بالعيب وغره ورجع على الولي بجميع الصداق لأن الزوج لما حلف نكل صدقه فيما ادعاه على الولي فقد استحق الزوج الصداق بتكول الولي وحلفه واليه أشار بقوله (فان نكل حلفه) أنه غرره ورجع عليه (ش) أى فان نكل الولي حلف الزوج أنه غره ورجع عليه ولا يخفى أن حلف الزوج به بعد تكول الولي انحاز ومفرغ على دعوى التحقيق وأما إذا اتهم الزوج الولي بأنه عالم بالعيب وأنه غره فسل توجه على الولي البين أيضاً لا فقال ابن الماز لا عين عليه وقال غيره عليه البين وهو الجارية على المشهور في وجه عين التهمة والغرم بمجرد التكول ولا يحتاج إلى عين من الزوج واليه أشار بقوله (كتمانها على المختار) أى كتم وجه البين على الولي باتهام الزوج به بالعلم

عنه ولد فظهر أن الأولى الشارح أن يؤخر قوله وكتم من وطء الخ بعد قوله والمباشر مقدم ويصدق القول بأن يحصل هذا وجهاً ثانياً **تنبيه** اعترض على المصنف بأن قوله لاقية الولد في غير محله وإنما عمله بعد قوله وعلى غار غيرولى وتولى العقد فكان بقول عقبه ولا يرجع عليه إن غره بحرة بقيمة الولد (قوله وأما لو غره السيد) حاصل هذا أنه لو غره السيد ولم يتول العقد فبقي قولنا أحدهما اللازم له القيمة أى قيمة الامة لأنها أمة محملة الآخر اللازم ربع دينار تنظيراً لصورة العقد وأما وتولى العقد فالقيمة لا غير (قوله وقياس الخ) فالشيخ سالم يقول بأن الفقه ما تقدم ولكن القياس أنه لا يلزم المفروض بقيمة الولد ولكن سبب الشارح الجرم بأنه لا يلزم قيمة الولد حيث يقول ولو غره السيد يمكن

للسدقية والى على الزوج على ما ينظر (قوله أن لا قيمة على المفروك) أى قيمة الولد ولكن الراجح أنه لو غره السيد عليه الأقل من المسمى ومن صدق المثل وقيمة الولد ما حصل أن الامة الفارة بغير الزوج بقيمة وله ما في جميع الصور في غرور الأجنبية أو السيد أو غرورها (قوله وعليه وعليها) الواو يعنى أو يتيقن أن تزوجهما بحضورها كاتنين ثم الولي عليها أن أخضعه لا العكس ومن صدق المثل ولكن الذى في تزوجهما بحضورها كاتنين (قوله كاتنين) حال من الضمير المستتر في تزوجهما ولا يكون الأمر فوطاً من الفصل البارز الضوب وهو صحيح كقصة عبد الله راكبين (قوله الأربع دينار) تمة ترك لها أن يضارب ينار في الغرور بالعقدان كما منهم لو أمسن الولي فيرجع عليه بكل الصداق (قوله في تزوجه) في جمعى من

(قوله فان نكل الزوج) أي في دعوى التحقيق (قوله وكذا وحلف الولي لاتباعه للزوج الخ) ومقابلها قاله ابن حبيب من أنه اذا حلف الولي رجوع على المرأة (قوله فان نكل) أي الزوج صوابه فان حلف أي الولي العبد رجوع الزوج بعد عيبه أن الولي غره على الزوجة على اختيار هذا هو الذي فيه اختيار الشئ والمذهب خلافه أي أن الولي البعيد اذا حلف أنه لم يغره لم يرجع الزوج على الزوجة لا قرارمان الولي هو الذي غره كما لا يرجع عليه في حلفه فالحاصل انه متى حلف الولي أو نكل الزوج أو انما يكون ذلك في دعوى التحقيق لا غره على أحد لا على الولي ولا على المرأة وانما الرجوع في صورتين على الولي احدهما أن ينكل والدعوى دعوى اتهام بغرم فيها يجرى التناول والثانية أن يحلف الزوج بعد نكل الولي في دعوى التحقيق بغرم الولي أيضا (قوله والمعلول عليه تصويب ابن غازي الخ) وبعبارة ابن غازي قوله فان نكل رجوع على الزوجة في اختيار هذا المذهب كره الشئ هكذا انهم اختار الشئ ان يرجع الزوج على الزوجة اذا وجد الولي القريب عديا وحلف (٣٤٦) له الولي البعيد انه لم يعلم وهو قول ابن حبيب في الفرعين وغيره عن اختياره بقوله وهو

أصوب في السؤال فتأمله في تبصرته تجده كما ذكرته فلا قال المصنف فلا عسر القرب أو حلف البعيد رجوع عليها على اختيار لكان جيد انتهى وكلام الشئ ضعيف في الفرعين والمذهب انه لا يرجع عليها فمما عا (قوله بناء على ما فهمه من التبصرة) ونص التبصرة أي تبصرة الشئ لا يدل لما قررته كذا في شرح شب ولفظت فان نكل الزوج أيضا رجوع على الزوجة انتهى المقصود منه (قوله وعلى غار) ويرجع عليه بجميع الصداق ولا تترك له ربع دينار فله حج (قوله فان كان مجبرا الخ) ومثله السيد في امته (قوله

الآن الصواب كما قاله بعض اسقاط قوله على المختار اذ ليس للشئ فيه اختيار فان نكل الزوج عن البين بعدو جهها عليه فلا شئ له على الولي ولا على المرأة وقد سقطت تباعته عن المرأة لا قرار به لم يعلم الولي وانه غره وكذبه وكذا وحلف الولي لاتباعه للزوج على أحد على المشهور وكذا الرجوع للزوج على الزوجة في عسر الولي القريب فعقول المؤلف (فان نكل رجوع) الزوج (على الزوجة على المختار) معترض بخلاف الشئ والمقدم يعرف بالوقوف على الانتقال والمعلول عليه تصويب ابن غازي وتقرر تحت حمل للث على ظاهر مناه على ما فهمه من التبصرة (ص) وعلى غازي غرولي بولي العقد (ش) يعني أنه اذا غر الزوج شخص بأن قال له هي سالمة من العيوب أو قال له هي حرة ثم بين خلاف ما قاله بعد ان دخل بها زوجها فهذا القار لا يتناول ما يتولى عقدة النكاح أولا فان لم يتولى عقدة النكاح فانه لا غره عليه لانه غرور بالقول والزوج مقرط حيث لم يقبض لنفسه وسواء كان الغار وليا أو أجنبيا لكن ان كان أجنبيا فظاهر ان كان وليا فان كان مجبرا رجوع عليه وان كان غير مجبر فالرجوع على من تولى العقد حيث علم بغرور الولي وسكت وان تولى عقدة النكاح فلما ان يخبرانه بولي أو سكت فانه يرجع عليه وبالله اشارة بقوله وعلى غازي الخ وإمانه يخبرانه بغرولي أي خاص وانما تولى عقدة النكاح بولاية الاسلام العامة أو بالوكالة فانه لا غره عليه ويؤدب والله اشارة بقوله (الآن يخبرانه بغرولي) أي خاص ومثل الاخبار بأنه غرولي علم الزوج بذلك (ص) لان لم يتوله (ش) فلا غرامة عليه لانه غرور بالقول والزوج مقرط ولما كانت قاعدة الشرع أن الولي تابع لامة في الرق والحرية وخرج ولما لامة الفارة عن ذلك لاجتماع العصاية على حرته تعالى بيته اشارة الى ذلك بقوله (وولدا المغرور بالخرف فقطر) يعني أن الامة اذا غرت الخرافة لانه في حره فغره على ذلك ثم اطلع على ان الامة بعد ان دخل وبعثت منه فان ولده يكون حرا الاحتمال لاجتماع العصاية على ذلك ويستثنى من قوله لم الولي تابع لامة في الرق والحرية مستثنان هذه وأم الولد التي ولدها من سيدها واخرت بالخلاف المغرور من العبد المغرور فان اولاده من الامة يكونون ارقاطا لسيدها مهم لان العبد لا يغرم قيمة اولاده لعدم ملكه بخلاف

فالرجوع على من تولى العقد أي ويكون من افراد قول المصنف وعلى غازي غرولي بولي العقد وسكت عما اذا كان غر الحرة عام بأن كان الولي واحدا من العصبة غير المجبور بولي العقد أجنبي بوكالته ولم يعلم بالغرور والظاهر أن حكمه حكم ما اذا تولى العقد في نفسه التفصيل المتقدم بين كونه يفتي عليه امره ام لا (قوله حيث علم بغرور الولي وسكت) أي بأن يكون ذلك الولي وكل ذلك الا جنبي في العقد وما اذا لم يعلم بغرور الولي فهل ينزل منزلة العاقد ويجري فيه التفصيل المتقدمين أن يكون يفتي عليه امره ام لا لانه لو نكل صار بمنزلة العاقد وهو الظاهر (قوله لا أن يخبر) فلا يرجع عليه مع توليه العقد ولو علم وغر ولا علمه ما لم يقل أنا اضمن لك انها غير سوداء أو خصوص ذلك فرجع عليه لضمانه (قوله الآن يخبرانه بغرولي) الآن اذا لم يطلع على ذلك الا بعد الدخول فانه يرجع عليه بالانفاق اطلع على خلاف الوصف قبله فهو بالخيار ان شاعق وعليه جميع الصداق وان شاعق فارق ولا شئ عليه (قوله لا ان لم يتوله) ويتأ كذا بعد الا ان يقول أنا اضمن لك كذا فيرجع عليه ايضا بما زاد على صداق مثله اذا لم يجد ما على ما ضمن وليا كان او غيره (قوله وولدا المغرور) من امة ولو كانت امة او من سيدها (قوله وولدا المغرور) وانما اراد امة امة فليس تجرأ اليقر بين المهرين لان الماهر ليس الاجازة الى ان يفسم

تزوجها بعده الولد فمهرق (قوله فانه يهرق فمهرق) أي السيد الامه ان اذن لشخص في الاختلاف ولم ياذن له في الغرور فان اذنت له في الغرور فلا قيمة للولد (قوله فقال المتولي) أي والامه (قوله والحال ان السيد لم ياذن له في ان يقول الخ) زاد في له في الغارة وهذا يعلم ان التفرير واحد لا تها المارضية بقول الولي وسكت فقد عرت والحاصل ان اول الحل يقتضي ان الغارة لا يقتضي ان الغارة المتولي فمهرقها تناف والجواب ما عرفت انه لا يقتضي انها اذا اتفق المتولي معها في الغرور واخبر بها له على خاص او سكت يهرق فيكون غرورها لا تأثيره فيكون قول المصنف على غير ما عرفت في القسمة لا لا صورتي (٣٤٧)

في قوله وصورة الخ بمعنى أو (قوله أو من صدق المثل) الاول أن يقول ومن صدق المثل (قوله وتوالت أيضا) أي ان المدونة توالت على الاول وهوان عليه الاقل فقد تأول ابن رشد والاكثر المدونة على هذا القول وهو نص ابن القاسم في العتية وتوالت أيضا على ان عليه الاكثر وقوله وأكرر معنى العبارة وأنكر هذا القول أشهب وقال ليس لها الا السمي وليس المراد انكار التأويل بل انكار القول ثم هافت غيره ان التأويل الثاني ليس هذا بل اختم فادان الثاني ان عليه صدق المثل وان زاد على السمي ولم تؤت المدونة على هذا القول (قوله احتراز عما اذا أمسكها فليسه السمي) هذا اذا كان المهرور حرا وأما اذا كان المهرور رقبا فانه يرجع عليها بالفضل على مهر مثلها وان أمسكها فان عليه صدق المثل فهو

الخرفانه يهرق فمهرق وصورة كلام المؤلف انه عقد الامه لشخص وكله سيدا على أن تزوجه فقال المتولي انها عرت وأخبره على حتى لا يتوجه عليه غرم والحال ان السيد لم ياذن له في ان يقول انها عرت ولو غره السيد لم يكن للسيد قيمة ولداه على الزوج على ما ظهر وعلى الزوج قيمة الامه (ص) وعليه الاقل من السمي وصدق المثل (ش) يعني ان الحر المهرور يارز به تلك الامه الغارة اذا فارقتها الاقل من السمي أو من صدق المثل اذ من جهة الزوج ان يقول ان كان السمي أقل فقد رزيت به على انها عرت فرضا عليها على انها أمة أو ولي وان كان السمي أكثر من صدق المثل فلا يارز به الا صدق المثل لانه يقول لم ادفع السمي الا على انها عرت وقيل عليه الاكثمن السمي ومن صدق المثل وتوالت أيضا وأنكر وقيل لها ربيع دينار كرامة الغارة كرامة والفرق على المشهور ان الامه الغارة قد حدث فيها عيب يعود ضرره على السيد فلازم الاقل بخلاف الحر فلا شيء له الا ربيع دينار وفهم من قولنا ان الامه اذا عرت الحر الخ ان الغارهي أو ما غره غير ما فعله السمي وهو كذلك وقولنا اذا فارقتها احترازا عما اذا أمسكها فليسه السمي وانما يجوز له ان يمسكها بشرط خوف العنت وعدم الطول واذن سيدها لها في اختلاف نسخا أبدا (ص) وقيمة الولد دون ماله عنده وألا فان اذن لها في النكاح ولم ياذن لها في الاختلاف نسخا أبدا (ص) وقيمة الولد دون ماله يوم الحكم (ش) تقدم انه قال وعليه الاقل من السمي وصدق المثل وعطف هذا عليه وتقدير ان الحر المهرور يهرق لسيد امهم قيمة أولاده على انهم أرقاء أمسك أو فارق ولا يهرق الاب لسيد امهم شيئا من أموالهم انما يهرق له القيمة فقط وتعتبر يوم الحكم ان كان حيا لا يوم الولادة لان الضمان سببه منع السليمين الولد وهو انما يتحقق يوم الحكم فلو مات الولد قبل يوم الحكم سقطت قيمته على الاول والثاني فلو استحققت حاملا فالقيمة يوم الولادة اتفاقا (ص) الاكبيده (ش) يعني ان يحمل غرم القيمة على الحر المهرور وما لم يكن الولد يعتق على سيد امه فان كان يعتق على سيد امه فانه لا غرامة على الاب المهرور حينئذ لقيمة ولده كما عرفت والامه أمة أو أمة محد من أب أو أم وأمة أمه بالحره فتزوجها ما تاحر يما وأولادها هم على بعد ذلك برقبها فان الولد يعتق على جد امه وعلى جدته ولا قيمة فيه (ص) ولا ولا (ش) أي الولد والولد والولد ونحوه على الولد المذكور لانه عتق على سيد الامه بالامه أي يخلق على الحره لانه عتق بالملك حتى يكون فيه الولد وفائدة في الولد ان الجد مع انه برته بالنسب تظهر لو قيل به في الجسد كلام اذ لا يرب بالنسب (ص) وعلى الغرور أم الولد (ش) عطف على المقدراى وعليه أي المهرور قيمة ولده يوم الحكم على ان يرقى في غير ولد امه والولد المهرور على الغرور في أم الولد أي في ولد امه الولد الغارة لو يارب يبعه لاحتمال ان يعتق سيد امه قبله فيكون حرا أو احتمال ان يعتق قبل سيد امه فيكون رقبا (ص) والمدة (ش) أي وجب القيمة على الزوج المهرور في ولد المدة على الغرور في المدة لا احتمال موته قبل السيد فيكون رقبا أو بعده ويحمله الثلث آخر أو يحمله بعضه ولا يحتمل منه شيئا فغير

يفارق الحر (قوله وتعتبر يوم الحكم) أي يوم الحكم بقيمة الولد (قوله الاكبيده) وعليه في أمة الجد الاقل من السمي وصدق المثل (قوله كما عرفت الامه أيه) فلو عرت أمة الاب والامه تزوجه او طهرها وبعثت منه ولد ملكها بثلثه بالقيمة ولا قيمة عليه للولد ولا صدق المثل ولا يتفسخ النكاح (قوله لو قيل له) أي الولد (قوله وعلى الغرور) وأما ولد المصعة فبغير قيمته بقيمة غرم الاب قيمة البعض الفين يوم الحكم ويهرق قيمة ولد المصعة لاجل على الغرور في الاجل على رجاها العتق باليه الى الاجل وخوف موته قبل انقضائه (قوله أو احتمال) كذا في نسخة باي وهي معنى الوالو (قوله على المشهور الخ) ومقابله يقول ابن والمدة يهرق قيمته وهو نص ابن المواز

(قوله فاحتمالات الرق أكثر) مثلاً لو كانت قيمته ثمانين وثلاثين ويحتمل أن يكون رقاً خالصاً حالين وحرى في سائر واحد من بعضه
 حر وبعضه رق فالرق سائر ثمانين ونصف والحرية في حالة ونصف فاقسم الثمانين وثلاثين على ثمانية أنصاف فيض كل واحد أربعة فيكون
 لاحتمال الرق عشرون وللحرية اثنا عشر فيخرج من السبيل الأم وهذا قريب (قوله وهو ليس بمفهوم شرط) الواو بمعنى أو أي أن
 على التصريح بالقيمة الخلاف أي القوة القول بالخلاف الذي يقول لا يسقط وهو أشبه بالقائل تعتبر القيمة يوم الولادة لأنه يوم مشد أنلف
 على سبيل فلو مات الولد قبل يوم الحكم لم تسقط قيمته أو لأنه ليس بمفهوم شرط (قوله فانه لا يلزم الأب شيء) (قوله لان
 ذلك) أي الاقتصاص أو الهروب قبل يوم الحكم يومه وذلك أن القتل كان قبل الحكم بالقيمة فبايعه من اقتصاص أو هروب يكون قبل
 الحكم يومه وذلك لأنه لا قبل (٣٤٨) تعذر الحكم بشيئة (قوله لأنه انعدم بيعها بحكم) أي فلا يمكن تعديداً

حتى يكون السبي على الحاني
 شيء (قوله بالأقل من ثمة
 القيمة أو الدية) المناسب
 الواو مثلاً الدية ألف دينار
 وصالح بخمسائه والقيمة
 ستمائة مثلاً فان الخمسمائة
 يأخذها السيد ويرجع
 السبي على الحاني بمائة
 التي هي ثمة القيمة فتمة
 الدية خمسمائة وثمة القيمة
 مائة والمائة أقل من
 الخمسمائة فلو كانت القيمة
 اثني عشر مائة يرجع السيد
 على الحاني بخمسمائة التي
 هي ثمة الدية فتمة القيمة
 سبعمائة وثمة الدية خمسمائة
 والخمسمائة التي هي ثمة
 الدية أقل من السبعمائة
 التي هي ثمة القيمة فيرجع
 بثمة الدية (قوله إذا عفا
 الأب قولان) حاصله أنه إذا
 عفا الأب فلا يبيع بشيء
 والخلاف أنما هو في اتباع

ما لا يحمله الثلث من بعضه أو كله فاحتمالات الرق في ولد المذرة أكثر منه في ولد الأم (وص) وسقطت
 بوجه (ش) الضرب في قوله سقطت عائدة على قيمة ولها العارية وفي موته يحتمل أن يعود على موت الوالد
 والمعنى أن قيمته انما تعتبر يوم الحكم فإذا مات الولد قبل الحكم باسقطت قيمته من الأب المعروف في كل
 مامر فهو مفهوم قوله في مامر يوم الحكم وصرح بملقوة الخلاف فيه وهو ليس بمفهوم شرط ويحتمل
 أن يعود على موت سبيل الأم والمذرة والمعنى أن سبيل الأم والولد والمذرة إذا ماتت فإن التقويم يسقط
 عن الأب وفروج والد للحرية (وص) والأقل من قيمته أو دينته ان قتل (ش) يعني أن ولد الممر
 الممر وإذا قتل قبل الحكم على أبيه بقيته فانه يلزم بأب الأقل من الدية أو القيمة يوم القتل والدية تشمل
 انطباعاً وصلى العمد فان كانت الدية أقل من قيمته فلا يلزم الأب غير هاله أنه هو الذي أخذه والدية بمنزلة
 عين العبد وان كانت القيمة أقل من الدية فلا يلزم غير هاهن فله مالو كان الولد صافاً ولو اقتصر الأب أو
 هرب القاتل فانه لا يلزم شيء لأن ذلك قبل يوم الحكم بالقيمة وإذا كانت القيمة أقل إذا هاله الأب من أول
 تجرد الدية فان لم يلف الأول من الثاني وهكذا ولو أنلف الأب الدية وهو عديم لم يكن للسبي على الحاني شيء
 لأنه انعدم بيعها بحكم ولو صالح بأقل من الدية يرجع السيد على القاتل بالأقل من ثمة القيمة أو الدية وهل
 يرجع السيد على الحاني إذا عفا الأب قولان ويختص الأب من دية انطباعاً بقدر القيمة والساق يسنه
 وبين الورثة على القراض (وص) أو من غريمه أو ما تقصها انقتسه (ش) يعني أن الامة العارية إذا
 ضرب شخص بطنها فألقت جنباً ميتاً وهي حية أي خرج الجنين كله منها وهي حية فأخذ الأب فيه من
 الحاني عمريه من ثمنه أو عبداً أو وليدة تساوه فان الأب يلزمه أن يقرم للسبي الأقل مما أخذ من
 الغريم أو من عشر قيمة أمه يوم الضرب فإدم بقوة أو ما تقصها عشر قيمة أمه وعبر عنه عما ذكر
 للاختصار إذا لا يعرف ثمنه قال الواجب في جنين العارية ما تقصها وان كان هو قول ابن وهب في
 باب الجنائيات أمان خرج حيا فقيه الدية ويرجع فيه إلى قوله الأقل من قيمته أو دينته (وص) كبرحه
 (ش) يعني أن ولد العارية إذا جرحه شخص أي جنى عليه فميدون النفس فصالح أو هو على ذلك الجرح
 أو أخذ دية من كان فيه شيء مقدرم من الشارع فانه يقرم للسبي الأقل مما قبض من الجناني وما بين قيمة
 الولد بصحبه أو مجروحاً ويرجى وذلك بعد أن يدفع الأب إلى السبيدية الولد ناقصاً (وص) ولعده تؤخذ
 من الابن (ش) يعني أن الأب إذا كان معسراً بأم مات أو غلس فان القيمة تؤخذ من الابن عن نفسه لأنها

السبي الحاني وظاهر هذا الخلاف سواء وقع العرق في عمد أو خطأ وهو ظاهر
 في العمد وأما في الخطأ فينبغي أن يبيع السيد الحاني (قوله ويختص الأب من دية الخطأ) وكذا صلح العمد (قوله والباقي الخ) كالأوجب
 للولد أو لولد (قوله أو من عشر قيمة) أو بمعنى الواو وكذا يقال في نظائره وذلك لأن الأقلية انما تكون بين شيئين (قوله وان كان قول
 ابن وهب في باب الجنائيات الخ) فانه قال في جنين الامة ما تقصها سواء جرت أم لا فإذا علمت ذلك فالمناسب أن يقول ألا يعرف ثمنه قال
 عليه الأقل من غريمه أو ما تقصها وان كان ما تقصها قول ابن وهب في باب الجنائيات (قوله قيمة الولد ناقصاً) أي يوم الحكم مثلاً قيمته سلباً
 عشرون وثلاثمائة فبايعه بحكمه أو مجروحاً وعشره فينظر الأقل من الأمرين الذي قبضه من الحاني وما بين القيمتين يقرمه
 للسبي زيادة على قيمته ناقصاً فإذا كان قبض من الحاني خمسة فيدفعها الأب زيادة على قيمته مجروحاً فإذا كان قبض خمسة عشر فيخرج
 عشره زيادة على قيمته مجروحاً فالضابط مع أن الأقل الأمرين يقرمه الأب للسبي زيادة على قيمته مجروحاً (قوله فان القيمة تؤخذ) هذا

بنامعلى ان نسخة المتن بالناء الثمانين فوق والاولى قراءته بالثمانين تحت أى يؤخذ الملام الاب من قيمته والاقبل مما أخذ وما نصه
 قيمته حجر وساعن قيمته سالما (قوله من ترك الميث) كان الابن أو الاب وقوله بجنة أى انه اذن جناية فيها شئ فتؤخذ من تركه (قوله
 من أولهما يسارا على الشهور) انظر المقابل وعبارته كعبارة مبرام (قوله أى قيمة نفسه) القسط يطلق على القدر لافعة فلا حاجة الى ان
 يقال وفى التعبير بالقسط تسامح لانه يقتضى ان الجميع قيمة واحدة وان لكل واحد منها مقسطا مع ان المراد القيمة (قوله رجعت القيمة
 لسيدها) سواء كان هذا السيد هو الذى عقد الكتابة ابتداء أو اخراشترى كتابة أمه (٣٤٩)

قيمة الولد للشرى ان اشترى ما لها
 أو اشترى الولد لغير من كاتب أمه
 نبعلا لتحقاق أمه من يدم كاتبها
 فانه يفرم قيمته المستقيمة في تنبيه
 بقى أولاد المعقاة لاجل فقته
 قيمة خدمتهم على أنهم احرار عند
 ذلك الاجل (قوله وقيل قول
 الزوج انه غر) لانه ادعى التغلب
 (قوله يعنى ان الزوج الحسر) أى
 الشامل للرجل والمرأة (قوله بين
 كاي فسد شرح الشامل) ونظر
 الخطاب في العين وقيل بلاعين
 وانظرا ما أراد بشرح الشامل هل
 هو شرح البخارى (قوله ما طلع
 السليم على عيب الميعب) أطلق
 العبارة وهو طريقة ان القاسم
 وقيد عبد الملك بما اذا كان موجب
 اختيارها وأما لو كان موجب
 اختياره بان كان العيب بالرجل
 فليس كالعدم بل تأخذ منه ما دفعت
 له وهذا التفصيل بشيده ما فى الطلع
 عطا على ما يرد فيه المال لها أو
 لعب بخساره وهو الموافق لما فى
 المدونة أيضا والحاصل ان المصنف
 مشى هنا على قول ابن القاسم في
 الاطلاق ومشى فيما يأتى على قول
 عبد الملك ورجح على الاقوال

فى معنى القصد وهو أوله ولا يرجع بشئ منه على أبيه وكذلك الاب اذا غر مفاهاه لاي رج
 بشئ منه على ولده وبخاصة بغير ما المغلس وتؤخذ من ترك الميث كجنايته ودل قوله ولعدمه
 الخ أنهم ما لو كانا مدين أن القيمة تؤخذ من الاب فان كانا معسرين فانها تؤخذ من أولهما يسارا
 على المشهور ولو عسر ولد الابن بالولد لكان أحسن كافي المدونة وكما عر به هو فى قوله بعد (ولا
 يؤخذ من ولد من الأولاد الا قسطه) المرتب على الاب أى اذا تعدد الولد وكان الاب معدما وفيهم
 المعسر والموسر فانه لا يؤخذ من الولد الموسر الا قسطه أى قيمة نفسه لاقية من عسر من اخوته
 ولان قايبتهم أومات فليسوا كالجملاء يؤخذ بعضهم عن بعض (ص) ووقف قيمة ولد المسكينة
 فان أدت رجعت للاب (ش) صورة المستفزة لامة بالحر بقدر زوجها على ذلك وأولها علم
 بعد ذلك ونبت أنهم مكتوبة فان أولادها تؤخذ قيمتهم على أنهم ارفعون وضع على يدا من فان أدت
 الام كتابتها تخرج حرة وترجع القيمة للاب لان الغيب كشف انها عند عدد الكتابة كانت حرة
 وان هجرت عنها أو عن بعضها رجعت القيمة للسيدة المكشوف الغيب عن رقها وانما يقوم ولد
 المكتوبة على غروره كولد ام الولد والمدبرة بل قوم على انه رق لانه أدخل فى الرق منهما الآخر الى
 قولهم المكتوب عبد ما بنى عليه درهم (ص) وقيل قول الزوج انه غر (ش) يعنى ان الزوج احرز
 ادعى على السيدة أو على الامة أنهم ما غر بالحرية وكذا ما قال بل أنت علت بعدم الحرية فالقول
 قول الزوج بين كاي فسد شرح الشامل (ص) ولو طلقها أو ما تأم اطلع على موجب خيار
 فكالعدم (ش) يعنى ان الزوج اذا طلق زوجته ثم اطلع السليم على عيب الميعب فدفعت الزوج
 لها الصداق كملات ان كان دخلها أو نصفه ان لم يدخل بها وبصر العيب كالعدم وكذلك لو مات
 أومات أحدهما فلا قيام لورثة السليم على ورثة الميعب ولا لحي على ورثة الميث والارث ثابت
 بينهما تنفريط السليم فى الفسخ عن حال الميعب والموت بكل الصداق سواء دخل بها أم لا وفى
 كلام ت ت نظر (ص) ولولى كتم العى ونحوه (ش) أى مع عدم شرط الزوج السلامة مما
 ذكر لان السكاح مبنى على المكارة بخلاف البيع ولذا وجب فيه تعيين ما يكره المشتري (ص)
 وعليه كتم انفى (ش) يعنى ان الولي يجب عليه كتم الفواش عن وليته سواء كانت زنا وغيره
 من سرقة ونحوها وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة من انفى (ص) والا صمغ الاجنم
 من وطء امه (ش) يعنى ان الانسان اذا اشتبه بالجنام فانه منع من وطء امه لان ذلك يضر بهن
 حينئذ والتمع المراد بهنا الحيلولة والبرص عنة الاجنم بجماع العلة كفى الطرور والزوجة
 أولى بالتمع من الامة لان تصرفه فى الامة أشد من تصرفه فى الزوجة (ص) ولغيره يترد المولى

(٣٣٠ - ترمى ثالث) بعض شيوخنا وما هنا هو الصواب (قوله وفى كلام ت ت نظر) لانه جعل اذا دخل بها عليه نصف
 الصداق (قوله الخلى) بقصة على الخافق نسخة مضمون بها الصحة من المختار (قوله وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة) لم يرقه ع
 بما حاصله لانه لشرط السلامة وجب اعلامه بذلك (قوله اذا اشتبه بالجنام) فيه إشارة الى تنقيد كلام المصنف عن اشتبه بالجنام لى ووافق
 النقل وتقرره له المراتب السديد بالتحقق كوشه جذا أو برضا أو لا والظاهر ان المراد الرضا لا التحقق كونه جذا أو الظاهر لا نفقة
 لا مرأا لجذام أو لا برص حيث منعت نفسها خوفا العدى (قوله والتمع المراد به الحيلولة) والظاهر أيضا انه يحرم عليه ذلك واذا وجدها
 ابتغى فلا ردها لما يشترط فليدفعها فان دفعها فلا صداق لكان لم يكن غيبها وان بنى بها فليس صداقا هو يرجع به على من غر فان كانت

هي الغارة ترك لها ربع دينار وردت ما في (٣) والقبيلة بكسر الهمزة وفتح الجيم وتشديد الميم القليلة وحكي بعض القوم بن تحق الام وكسر
 الفين ثبت الزنا (قوله لا العربي) لا يعني ان مفهوم أول كلامهم آخره شمار ضان في القاري المنتسب العرب وكل الام بن عرفة بقيدان
 المتعريف مفهوم الثاني (قوله اني فخذ من العرب) المراد بها القبيلة لا خصوص الفخذ كما بينه في باب الخنايات (قوله من قبيلة اخرى أدنى
 الخ) ارجع ان لها الردى وحده أدنى مما انتسب أو اشتراط فلا انتساب بغيره الشرط سواء كان أدنى من قبيلة أو مساويا لها أو أعلى
 فهذه ثلاث صور ولادها ان وجوده من قبيلة مساويا لانتساب أو اشتراط أو أعلى ولو كان أدنى من قبيلة ثم انه يجري فيها اذا كان
 المشتراط الرجل مثل ما جرى اذا كان (٣٥٠) المشتراط المرأمن التفضيل المتقدم كأفاده عجم (قوله والمراد بالخال) الظاهر ان

العرب يسلم على ظاهرها والاشل
 الفارسية (قوله غير مدخول عليه)
 لا يعني انه في الكل مدخول عليه
 أي يجوز حصوله (قوله بخلاف
 الغرور) هذا التعليل يظهر في صورة
 واحدة وهي تزويج الأمة الحر
فصل ولو ان كل عتقها فراق العبد
 (قوله لا خلفه الخ) أي لا يمنع
 الفصل من العتق فقهه ولو ان كل
 عتقها أي بتلافي امرأة أو مولات
 بان أعق السبي جميعها ان كانت
 كلمة الرق أو باقية ان كانت مبعدة
 أو عتقت بإدائه كآبائها أو كانت مدبرة
 وعتقت مسن ثلث ماله أو أومر له
 وعتقت من رأس ماله احترازا عما
 اذا لم يكمل عتقها بان صارت مبعدة
 أو مدبرة أو مبعدة لأجل أو مكاتبه
 أو مسئولة كالأذا كان عنده أمة
 متزوجة تبعد وعزل عنها القليلة مثلا
 فوطئها السيد بعد استئذانها من ماله
 العبد مبعدة وأنت ولو فتكون
 أم ولد أو كان هذا الوطء لا يجوز
 أفاده محشى نت (قوله فقط) أي
 لمن كل عتقها فقط فراق العبد فقط
 (قوله وله افرافه) هذا اذا كانت
 بالغة رشيدة وينظر السلطان

المنتسب لا العربي الا القرشية تزوجه على انه قرشي (ش) يعني ان الرجل اذا تزوج امرأة
 وقال لها اني من القبيلة الفلانية يعني انه انتسب الى فخذ من العرب فتروجه على ذلك فلما دخل
 بها وجده غير عربي أي وجده مولى أي عتقا لقوم من العرب فانه ثبت الخبار في رده
 وعذمه فلو وجده عربيا لانه ليس من القبيلة التي انتسب اليها بل من قبيلة اخرى أدنى منها فانه
 لا خيار لها وأما القرشية تزويج رجلها على انه قرشي فقدمه سبالا قرشيا فلها ان ترد عند ابن
 القاسم لان قرشيا بالنسبة لغيره من العرب كالعرب بالنسبة للرومي والمراد بالعربية من
 لم يتقدم عليها في لاحد وليس المراد بها من تتكلم بالغة العربية وإنما كان لها رد المولى مع انه
 قدم ان المولى والاقل جاهها وغير الشر يف كنه لانه واقع غرور يرسد ذلك قوله المنتسب
 هو لما اشهر ما أراد من الكلام على السبعين الأولين للخيار وهو العبد والغرور شرع في الثالث
 وهو العتق وآخرهما الضعيف سبب الفرقه فيه لان الخيار فيه المثل من الزوجين وفي هذا
 لزوجه فقط ولان السبب فيه ما غرم مدخول عليه وهذا مدخول عليه ولو اواز السكاح فيه مع
 العبد بالرق من الزوجين بخلاف الغرور فقال

فصل في اتمام الكلام على اسباب الخيار وهو العتق عاطفا على قوله قبله وللعربة رد المولى
 بقوله (ص) ولو ان كل عتقها فراق العبد فقط بطلقة ثالثة (ش) يعني ان الأمة اذا صارت حرة
 وهي تحت عبد كالأمة بطلقة ثالثة بقيت تحتها ولو افرقه بطلقة ثالثة على قول الاكثر سواء
 بنت الواحدة أو أمة بها بان قالت اخترت نفسي فقط أو عمران لا معنى لقول بانها رجعة أدلو
 ملك رجعتهم لم تكن لاختيارها معنى ولها ان تقضي بان تتين كأي رواية الأقل للدونة ورجع اليها
 ماله بقوله (أو اتنتين) اشارة لرواية الأقل فليست أو التفسير (ص) وسقط صداقها قبل البناء
 (ش) لما أطلق المؤلف في الفراق فعمل ما كان قبل البناء بعده وكان الحكم بالنسبة للصداق
 مفترقا أشار إليه الآن والمعنى ان نصف صداقها يسقط عن زوجها العبد اذا اختارت زوجها التي
 صارت حرة فراقه قبل البناء لا معنى قبلها ولو اختارت المقام معه لم يسقط لانها لم تنحل من أموالها
 فيبيعها اذا عتقت الآن يكون السيد أخذها واشترطه قبل العتق كما يأتي (ص) والفراق ان
 قبض السيد وكان عديدا (ش) يعني ان السيد اذا قبض صداق أمة من العبد ثم تجوز عتق أمة
 قبل البناء وكان السيد عديدا لم يثبت لزوجه المذكور خيار وتفسير لزوجه حرة
 تحت العبد لان السيد لا قبض صداقها وهو عديم صاري بنا عليه فلو مكنت من اختيارها فاختارت

للمغيرة بالهبة وكذا الشهية ما لم تبادر لاختيار نفسها ولو رضيت الصغيرة معها لم يلزمها على قول ابن القاسم ان
 لم يكن حسن نظر ولزمها على قول أشهب (قوله ولها ان تقضي بان تتين) المعنى انه اختار في لزومها ما ادعى الواحدة بعد الوقوع وأما
 ابتداء فتدق على انها تؤمر باقاع واحدة فقط هذا واستبعد محشى نت كون أو اشارة للخلاف بأنه لم يبعد بل هي التصدير على القول
 المرجوع عنه (قوله اذا اختارت زوجها الخ) هذا يشير الى ان قول المصنف قبل البناء ليس متعلقا بسقط بل متعلق بمحذوف وهو اختارت
 الفراق (قوله لان السيد لا قبض صداقها وهو عديم) لا يلزم ذلك بل المدار على أنه كان عديدا يوم العتق ولو كان وقت قبض الصداق مليا
 (٣) قول المحشى والقصة الخ هذه العبارة ساقطة في بعض النسخ وهو الصواب وكان المحشى نقل عبارة عبد الباقي فوقع فيها اسقاط
 وتحرى من النسخ ونقصها مع شي من البناء ولا رقة ان وجدها بانه زنا وهو ارباق ولهم لغة بكسر الهمزة وهي لام الجر وفتح الفين
 وحكي بعض القوم كسرها وتشديد القليلة أي لسكاح حرام ومدهم لشدته يقع الرام كسرها أي لسكاح حلال اه كسبه مصححه

وخلاصة ما هنا ان عجم والشيخ سالم يقولان وكان عبد عيايوم العتيق والشيخ ابراهيم يقول وكان عبد عيايوم العتيق واستمر عدمه وهو يرجع لما قاله عجم والشيخ سالم كما هو ظاهر وقال الشيخ اجدو كان عبد عيايوم القيام وان كان حين العتيق ملبا غيبة من اعتق وهو على وعليه ديون سابقة وكان موسر لها حين العتيق ثم مات عليه ارباب في حال عدمه (قوله ان بنى العتيق الموجب لخيارها) أي واذا انتفى العتيق انتفى الخيار فصارت ثبوت الخيار يؤدي لنتي الخيار فاضح وقوله وما أدى ثبوت أي والخيار الذي أدى ثبوتها الى نفسه أي في ان خيار بنى العتيق (قوله لانه اذا كان الخ) تعليل لقوله ففيه الحذف (٣٥١) (قوله جلة ماضوية أي جلية) (قوله فلذا افتدرا فاد) أي لاجل كونها ماضوية جلية (قوله وبعدها) أي بعد البناء لها ولو في نكاح تفويض (قوله وهي مفوضة) جلة حالة من فاعل رضيت أي في حال كونها متكوحة تفويضا وفي قوله مفوضة ناسخ لانها ليست مفوضة وانما المفروض نكاحها فلو في بها قبل الفرض فلها صداق المثل رضيت الا (قوله فرضه بعد عتقها) وأما ما فرضه قبل عتقها واشترطه السيد فانه يعمل به والحاصل انه اذا أعتقها السيد قبل فرض الصداق ثم فرض لها بعد العتق ولم يكن بنى بها قبل العتيق فصدادها لها ولو اشترطه السيد (قوله الا ان يأخذ السيد) أي قبل عتقها من الزوج على وجه الاتزاع (قوله أو بشرطه) راجع لقوله وبعدها أي الا ان يشترط السيد لنفسه بعد ما ملكته قبل عتقها أو امام ما ملكته بعد عتقها فلا يشترطه فظهر صورتان اشترط ما ملكته قبل العتيق واشترط ما ملكته بعد العتيق فلا يشترطه في الثاني وفيه في الاول وأما ما اشترطه في حال عتقها قبل البناء في نكاح التسمية فالظاهر ان يقال يعمل بشرطه لها بسبقه وفيه مروي

نفسها وقع الفراق ووجب الرجوع على السيد لولا ماله سواها وعليه دين سابق على العتيق وهو الصداق وهو مانع من العتيق فيجب بيعها في دينه فصار خيارها يؤدي الى بنى العتيق الموجب لخيارها وما أدى ثبوتها الى نفسه انتفى فقوله والفراق عطف على صدقها والموضوع انه وقع العتيق قبل البناء ففيه الحذف من الثاني دلالة الاول عليه لانه اذا كان قد في المعطوف عليه لا يلزم جريانها في المعطوف أي وسقط اختيار الفراق قبل البناء ان كان قبضه أي الصداق السيد قبل عتقها وقد كان عبد عيايوم عتقه ثم لم يكن عبد عيايوم ماضوية فلذا افتدرا فاد ما لو حصل ذلك بعد البناء كان لها الفراق لانها اسقطت الصداق بالسبس (ص) وبعدها (ش) يعني أن الامه اذا اختارت نفسها بعد كمال عتقها ناحت العبد بعد البناء فاتها تسحق الصداق ويكون لها الا ان يأخذ السيد أو بشرطه فانه يكون له كافي (ص) كالرضيت وهي مفوضة بما فرضه بعد عتقها (ش) التشبيه في أن الصداق يكون لازمة لا للسيد ولو اشترطه وصورة المسئلة كآمال المؤلف زوج أمته نكاح تفويض ثم يخرج عتقها ثم فرض الزوج لها صداقا ورضيت بالقام معه وذلك قبل البناء فان الصداق يكون لها لانها ملكته بالقرينة المتأخرة عن العتيق والسيد انما اثارع المال الذي ملكته الامه قبل العتيق وهذا انما ملكته بعد عتقها ولهذا اثارع الزوج وأطلق قبل أن يفرض لها لم يكن لها شيء من الصداق فقوله بما فرضه متعلق برضيت وقوله بعد عتقها لها متعلق بفرض فهو مال يحد لها بعد عتقها (ص) الا ان يأخذ السيد أو بشرطه (ش) هو راجع لقوله وبعدها (ص) وصفت ان لم تكنه انما مارضيت وان بعدسة (ش) صورة المسئلة كآمال المؤلف أن السيد يخرج عتق أمته وهي تحت عبيد وسكنت مدقة والحال انما لم تكنه فيها ثم طلبت الفراق بعد ذلك وقالت لم أرض بالقام معه وانما سكت لا تغتفر في نفسي فاتها تصدق في ذلك ولا عين عليها فقوله وصدت أي في دعواها انما مارضيت بالقام معه وان سكوتها لم يكن ناشئا عن رضا وان بعدسة أي بعد الوقوف كآمال وقفها الحاكم هذه المدقة لا أو غفل عن ذلك ابن عرفة ونقل ابن عبد السلام سقوط خيار الطول المدقة ونقصه عن العتبية انما يخطف وان بعضهم اجراء على ايمان التهمة لا اعرفه انتهى (ص) الا ان فسقطه أو تكنه (ش) هذا راجع لقوله وان كل عتقها الخ أي الا ان فسقط خيارها بان تقول اسقطت واختارت القام معه فلا خيار لها بعد ذلك وكذلك اذا مكنته من نفسها فاعتقه كاي شعير التكئين من الوطه أو من مقدماته ولم يفعل ويدخل في قوله أو تكنه ما اذا تلذذت بالزوج لانه اذا تلذذت به لم يحاول له يكون مسقطا فمعي اذا تلذذت بدون محاولة (ص) ولو جعلت الحكم لا العتيق (ش) يعني الا لامة اذا علقت بعتقها واسقطت

خلاف هل قلت بان تعدد الكل أو النصف أو الثلث شيئا (قوله ونقل ابن عبد السلام) حاصلة ان ابن عبد السلام ذكر قولين أو لهما انه يسقط خيار الطول المدقة الثاني وهو العتبية انه لا يسقط بل تحلف وقوله وان بعضهم اجراء على ايمان التهمة أي ونقل أن بعضهم الخ لا يقيد كونه عن العتبية بل بدونه ايمان الزوج انما هي على انها اسقطت حقها حين مكنت تلك المدقة ولا هم اضعف لان القول قولها بغير عين وقوله اجراء على ايمان التهمة أي لو لم يثبت وجهها (قوله الا ان تسقطه) وفيه مروي وكذا الصغرة اذا كان الاسقاط حينئذ نظرا لها والاول بانها كما تقدم (قوله ولو جعلت الحكم) بان لها الخيار أو بان تحكينها لامة يسقط وان لم يشتر الحكم عند الناس

وقوله كوطئة المنة كالحج) تشبيه في انه يعاقب أي قبل علمها بالفتير أو بالتبليق وقبل علم ذات الشرط بزواجه مثلا كأن قال لها ان تزوجت فذلك فأمر بك بذلك فتزوج عليها ثم ما قبل علمها بالزواج (قوله ولو ادعى عليها العلم وخالفته) بأن تصادق على المسيس والطوع واختلفا في علمها بالمتى فالقول قولها هذا صورة فان ادعى عليها الاصابة وخالفته فان أنكرت الخلفه فالقول قولها مع غيرها وان اعترفت بها فالقول قوله مع عينه وان تصادقا (٣٥٣) على المسيس وادعى الطوع وادعت الاكرام فالقول قوله مع عينه وأما

لو نسيت العتق فلا تعذر بذلك
(قوله ولها الا كثر من المسمى الحج)
هذا ان كان نكاحه صحيحا أو فاسدا
لعهده فان كان فاسدا صدقه وجب
لها بالدخول مهر من مالها اتفاقا قاله
الخطاب (قوله وتظاهر الحج) هذا
يعارض صدور حله وعبارته في ذلك
هكذا ومفادهم بام ترجيح هذا
التعميم وهو ظاهر (قوله معذورة)
لازم لقوله معذورة (قوله أو بينها)
ولو كان تأخيرها لحض فقوله
الاتي بالاتخير لحض محله حيث
لم يمتد قبل ذلك (قوله أو بينها)
الحج) اعاد كرم الرب عليه قوله
لا رجعي والاقتسام ان الاختيار
لا يكون الا مع وجود العصة (قوله)
فلم تخترني (أنها) أي ولها نصف
الصداق لاطلاقها قبل اختيارها
نفسها ولا يدخل هذا نص قوله
ويستدركها قبل البتة لانها ما
اذا اختارت فراقه قبل طلاقها
(قوله معطوف على التوهم) أي
مع التوهم أي معطوف على قوله
أن تسقطه مع توهم حرف الجر
(قوله أو عتق) ظاهره وان تسلم
هي بعثها ولكن الفراق الذي
ذكر بين التأخير للحض وغيره
ربما يشعر بان المسئلة في العالة
(قوله عتق بصيغة الماضي) أي
لا بالمصد عتف على رجعي فاته

بخيارها أو مكنت زوجها فانه يسقط خيارها ولا قيام لها بعد ذلك ولو قالت كنت أجهل ان
التسكين يسقط خيارى ولا تعذر بالجهل أمان جهل العتق ومكنت من نفسها فان ذلك
لا يسقط خيارها وهي باقية على خيارها العذر بها بعد علمها بعنتها ويبنى أن يعاقب الزوج
ان وطئها على العتق والحكم كوطئة المنة كالحج) والتخيرة ذات الشرط قبل أن تختار ولو ادعى
عليها العلم وخالفته لكان القول قولها محمد بن نصر بن كافي الجواهر (ص) ولها الا كثر من
المسمى وصادق المثل (ش) يعني أن الامة اذا كمل عتقها تحت المصدق قبل البتة ما لم تسلم
هي بعثها حتى وطئها المصدع علمت بذلك فاختارت الفراق فاته بزمه لها حيث لا كثر من
المسمى بينهما من صدق المثل لانها وطئت وهي حرة فان كان المسمى هو الا كثر قد رضي به
على انما أمة فراضا به على انه حرة أخرى وان كان صدق مثلها كثر من المسمى فيدفعها لها
وجوبه بالانه قبية ضعتها وتظاهر كلام المؤلف أن لها الا كثر سواء اختارت الفراق أو والبقاء كان
الزوج عالما بعنتها أم لا كما قرره الجيزي هنا وليس كسنة الفارة المتقدمة في قوله وعليه الاقل
من المسمى وصادق المثل مع الفراق ومع الامسك لها المسمى كما مر ان تلك غارة متعددة
وهذه معذورة معذورة ومجمل كلام المؤلف أن العتق وقع قبل الدخول بها والافليس لها
الا المسمى فقط لانها استحقته بالمسيس (ص) أو بينها لا رجعي (ش) عطف على قوله
الآن تسقط الحج) والمعنى أن الامة اذا كمل عتقها تحت العبد فلم تخترني أي بانها فاته لا خيار
لها بعد ذلك لزم لي محل الطلاق لان ابقاعها الطلاق بعد ذلك لا يجعل له أمانا كان الطلاق الذي
أوقعه الزوج رجعا فانه لا يسقط خيارها ولها ان تختار الفراق لتسقط رجعتي ويلحقه طلاقها
وهو طقة ثابتة بانه وقوله لا رجعي معطوف على التوهم أي توهم حرف الجر أي باستقاطها
أو تمكينها أو بينونتها لا رجعي (ص) أو عتق قبل الاختيار (ش) عتق بصيغة الماضي
يعني أن العبد اذا عتقه سيده قبل أن تختار الامة فراقه فلا خيار لها حيث لا سبب خيارها
انصاف زوجها بالرق وحيث زال رقبه سقط خيارها والحكم بدور مع العلة وجودا وعدما (ص)
الاتخير لحض (ش) يعني أن الامة اذا كمل عتقها تحت العبد في حال حضها ونسائها من
ايقاع الطلاق في حال حضها وأمرها بتأخير ايقاع الطلاق إلى انقضاء زمن حضها فعتق
العبد قبل فراغ زمن حضها فان ذلك لا يسقط خيارها لانها معذورة بالتأخير على المشهور
ان الاستثناء من معنى قوله أو عتق الحج) أي فان أنكرت الفراق حتى عتق سقط خيارها الاتخير
لاجل حضض فقد استسقي تأخيرها من تأخير (ص) وان تزوجت قبيل علمها ودخولها فانت
يدخل التالى (ش) يعني أن الامة اذا عتقت تحت العبد فاختارت الفراق وتزوجت بغيره ثم ثبت
بالينة أن زوجها عتق قبل اختيارها نفسها ولم تكن قد علمت بذلك حتى دخل بها الزوج وتلك
بها فانها تقوت على الاول بذلك حيث لم يكن عنده علم كذات الاولين ولا مفهوم لقوله ودخولها

لا يصح كما هو ظاهر (قوله الاتخير لحض) فان أوقعت فراقه في الحضي لم يجز على الرجعة لانها طلقه بانه
(قوله على المشهور) ومقابل ما صوره التمس من سقوطه (قوله ثم ان الاستثناء الحج) ظاهره انه مستثنى من قوله فان أخرت الحج وفيه
تسليم لمن محذوف والتقدير فان أخرت سقط خيارها في كل حالة الا في حالة التأخير لحض (قوله قبل علمها الحج) والاصل عدمه
ان تنازغ فيه كذات الاولين في تشبيه كلام ابن الحاجب والشارح فيبدان هذا فيما اذا كان الزوج غائبا أو أمانا كان حاضرا قاله
لا نقوت بدخول التالى واستظهر ابن عرفة العكس وتظاهر ما في شرح تيب العموم (قوله حيث لم يكن عنده علم) بأن الاول عتق قبلها

وأيه سقط خيارها (قوله ولها أن أوقفها الخ) أي الزوج عند إلحاقكم بحضرة تعتقها وإذا اعتق العبد منه سقط خيارها (قوله في المذاكرات) كأن يصنعوا في ولية فتبتدأ كروا في العلم (فصل الصدق) (قوله الركن الخامس وهو الصدق) مأخوذ من الصدق هذا الكذب لأن دخوله بينهما دليل على صدقهما ومعنى كونه ركناً أنه لا يصح إسقاطه إلا به بشرط تسببه عند العقد فلا رده إن صح نكاح التفويض ولم يقع فيه تسمية (قوله اثباتاً) كالطهارة والانتفاع وقوله ونفياً أي كالجور وأنت خبر بأنه يلزم من اشتراط الإثبات اشتراط النفي (قوله وثمرة) محتملة وقوله والمعلومية (قوله على التيقن) وأما بيع الثمرة التي لم يبدل صلاحها على القطع فله يجوز (قوله أنه يجوز النكاح على الشبهة) أي يجوز نكاح امرأة على أن يعطيهما جهاز بيت كإثباتي (٣٥٣) تصويره (قوله وأعلى عدمن رقيق) كأن يجعل لها أربعة من الارزاقو يطلق (قوله أعطيت السكة الغالبة) بأن يجعل لها عشرة دنانير ويطلق وصيكتان في البلد محبوب ومحبوبة ومحبون ومحبوبات

من العشر من الغالب (قوله كنز زوج برقيق) لم يذكر كرجواناً تعطي من الأغلبان كان والأحسن جمعها بالسوية وأراد بالسودان ما يشمل الحبش أو أراد بالحبش ما يشمل الحبش (قوله كالبيع) أي يجوز أن يعقد الشراء على الإلزام على عبيد مختاره المشتري من عبيد معينة (قوله بهذا العلم) أي الصدق وقوله أي إن هذه الصورة الخ يفتدأ من تشبيه أحد المتعاريين بالأخرين تشبيه الخاص بالعام (قوله يريد وهو حاضر) أي العبد المختار يشترط أن يكون حاضراً وأن يكون مملوكاً بالبيع والزواج ولابد أن يكون المختار منه متعدد ومثل الحضور غيبة العبد المختار منهم إذا وصفا (قوله أمالو كل العبد ثانياً) أي الذي يختاره من عبيد غائبة فلا بد من وصفهم أي وصف العبد الذين يختار منهم واحد أو أكثر بغيره والواقع ليس كذلك لأن كلام ابن

أي وقبل دخول الزوج الأول بها إذا لفرق بين أن يكون دخل بها أو لا فلي الوجهين نفوت بدخول الزوج الثاني بها أو لا فلهذا يلازم (ص) ولها أن أوقفها تأخير تنظر فيه (ش) يعني إن الامة إذا كمل عتقها تحت العبد فلو وقفها زوجها بحضرة العتق وقال ما أن تختار بين أي تختار في المقام معي أو الفرقا فقال أمهلوني حتى أنظر واستشير في ذلك فقامت محاب لذلك والتأخير موكول إلى اجتداد الامام فلو وقع للزاري في المذاكرات من تحديه بثلاثة أيام ضعيف وقوله تنظر فيه صفة تأخير ثم انه لا نفقة لها في مدة التأخير لأن المنع منتهاء ولما نهي الكلام على أركان النكاح إلا بربعة شرع في الكلام على الركن الخامس وهو الصدق وأخره بطول الكلام عليه فقال

فصل الصدق كالئن (ش) يعني إن الصدق يشترط فيه ما يشترط في الثمن اثباتاً ونفياً فيشترط فيه الطهارة والانتفاع والقدرة على التسليم والمعلومية لا تخبر ولو كانت الزوجة ذمية ولا أتق وثمرة لم يبدل صلاحها على التيقن ولا يلزم أن يعطى المشبه حكم المشبه به من كل وجه لأن الفرق في هذا السبب أوسع من الفرق في البيع ألا ترى أنه يجوز النكاح على الشبهة وأعلى عدد من رقيق كإثباتي وبعضهم كتب على قوله كالئن أي في الجور أو عدمه لا في الجور أو دون ربع دينار غناها وإذا سقط ذكر سكة الدنانير أو الدرهم أعطيت السكة الغالبة يوم النكاح فإن تساوت أخذت من جميعها بالسوية كنز زوج برقيق لم يذكر كرجواناً ولا سوداناً وفي البيع يفسدان لم يكن غالب (ص) كعبد تختاره هي لاهو (ش) الأحسن تفرقه بالفاء كإفعل ابن الحجاب ونصه بعدم امره فهو زعي عبد تختاره لا يختاره كالبيع التوضيح لأنها إن كانت هي المختارة فقد دخل على أنها تأخذها أحسن فلا غرر بخلاف ما إذا كان الزوج المختار وقوله كالبيع تشبيه لا فائدة الحكم وقوله كعبد الخ تمثيل أو تشبيه أي إن هذا الخاص مشبه بهذا العام أي إن هذه الصورة مشبهة بغيرها من صور الصدق المستوفى لشروط الثمن المستفادة من قوله الصدق كالئن وقوله كعبد أي على عبد غير موصوف كإفعله المؤلف برده وهو حاضر أمالو كأن غائبة فانه لا يجوز نفي يصفه كإفعله ابن الحجاب ولقنله أمالو كن العبد غائبة لا بد من وصفه ولا فسد (ص) وضمانه (ش) أي إن ضمان الصدق إذا ثبت هلاكه كضمان المبيع وقد علمت أن البيع تارة يكون صحيحاً وتارة يكون فاسداً وكذلك النكاح فإن كان النكاح صحيحاً فإن الزوجة تضمن الصدق بمجرد العقد وإن كان فاسداً فلا تضمنه إلا بالنقص وهذا ما يحصل طلاق قبل الدخول والاقبالي

الحاجب فيما إذا كان المبيع عبداً بعينه غائبة فانه لا يجوز بيعه إلا إذا وصف لكل هن إذا كان له عبيد غائبه ووصفوا فهل يصح النكاح على أن يختار واحداً من هؤلاء العبيد الموصوفين بالصفة المعينة فذلك هو ظاهر (قوله إذا ثبت هلاكه) أي أو كل من مالا يغيب عليه (قوله تضمن الصدق بمجرد العقد) أي فإذا تلف ذلك الصدق ولو كان سداً الزوج فضمته من الزوجة أي فيسحق على الزوجة والفرض أنه مما لا يغيب عليه أو يغيب عليه وقام على هلاكه كنية (قوله وهذا) أي ما تضمنه من قوله فإن كان النكاح صحيحاً الخ (قوله والاقبالي) أعني قول المصنف وضمانه أن ثبت هلاكه أو كان مما لا يغيب عليه منها الخ فانه لا يحصل طلاق قبل الدخول والفرض ما ذكر من كونه مما يغيب عليه وقامت على هلاكه كنية أو كان مما لا يغيب عليه وحصل تلف قيمته مسواه كل بيد الزوج أو بيد الزوجة فنضاع من يده لا يفرم

لصاحبه حصته وأما إذا كان عينا غايب عليه ولم يتم على هلاكه يئسه وحصل طلاق قبل الدخول فضا منه من الذي يسده كان الزوج أو الزوجة في ضامن من يده يفرم لصاحبه ما يخصه وهذا في الصحيح ومثله الفاسد لعقد حيث وجب المسمى وقوله وإن كان فاسدا فلا تفضيه إلا بالقبض ما لم يكن فاسدا للعقد ويجب فيه المسمى كما تقدم بأن كان فاسدا للصدقة أو لعقد وجب فيه صدق المثل على ما يأتي إن شاء الله تعالى والحاصل أن مثل الصحيح الفاسد لعقد حيث وجب فيه المسمى وأما إن وجب فيه صدق المثل أو كان فاسدا للصدقة ففي هاتين الصورتين لا تفضيه إلا بالقبض لكن الضمان في الفاسد لصدقه مستمر ولو قامت هناك يئنه وفي الفاسد لعقد الذي وجب فيه صدق المثل الضمان حاصل الآن تقوم يئنه (قوله كالبيع على خيار) خبر إن وقوله لم يئنه هلاكه كمر بطل بالمشبه ومثله يقال في المشبه وقوله فضا منه عن هلاك يئنه أي الزوج أو الزوجة وهو مفرع على قوله كالبيع على خيار إذا كان سدا لزوج واحد يضاعه وقد كان دخل بالزوجة فيضمن قيمته للزوجة وإن كان يدها ضاع عليها وإن كان لم يدخل وطلق قبل البناء فغير لها نصف القيمة وإن كان يدها غرمت له نصف القيمة حيث كان الطلاق قبل الدخول (قوله وإن كان سبب ضمه نانه) أي فهو وبدون ذلك الجمل من عطف السبب على السبب (قوله بخلاف البيع فيفسخ) البيع إذا كان المبيع معينا واستحق (قوله ومثل المثل) معطوف على قوله بقيمة المقوم وقوله ولو تم وما أو الأول المال (قوله وترجع ٣٥٤) بقيته أي إذا كان معينا وقوله أو مثله إذا كان مثليا ولو موقوما (قوله ولفظه

يجرور) تسحب بل الضمير في محل نصب باعتبار كونه مفعولا وفي محل جر باعتبار كونه مضافا إليه ثم إن ذلك على ضعف كما جرى على ذلك ابن مالك في قوله وليس عندي لازما وألجوه ورجع على خلافه وهو أنه لا يجوز العطف على الضمير المحذوف من الأمع إعادة التلافيز وحسن ذلك في كلام المصنف الرفع لأنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه (قوله يعني إن استحقاق بعض الصداق) ومثله تلف بعضه (قوله فيما) أي في النكاح والبيع ولا يناسب بعد قوله يعني أن استحقاق بعض الصداق فالناسب أن يقول يعني إن استحقاق البعض أو تلف البعض أو تعب

(ص) وتلفه (ش) يعني أن تلقه إذا لم يئنه هلاكه كالبيع على خيار ولم يئنه هلاكه كوك كان عينا يغيب عليه فضا منه عن هلاكه يئنه أو ما كان عينا يغيب عليه أو قامت على هلاكه كبيئته فهو قوله وضمانه لأن معنائه ثابت هلاكه كالفصل ضمه على صورته وتلفه على صورته حتى يتغير وإن كان سبب ضمه تلفه (ص) واستحقاقه (ش) أي واستحقاق الصداق من يدها جمعه بوجوب رجوعها عليه بقيمة المقوم المعلن ولا يفسخ النكاح بخلاف البيع فيفسخ ومثل المثل أو الموصوف ولو موقوما (ص) وتعيينه (ش) أي اطلاع الزوجية على عيب قديم فيه بوجوب خيارها في التماسه أو إردئه وترجيح بقيته أو مثله على ما مر في الاستحقاق من غفرق (ص) أو بعضه (ش) بالنصب أو بالجر مر أعلاه الضمير أو لفظة في قوله وتعيينه لأنه مصدره مضاف لفعله فجعل الضمير نصب ولفظه مجرور يعني إن استحقاق بعض الصداق أو تعيب بعضه مستوفيا ما قال فيها إن تزوجها بعد بعثته أو أمة بعثها أو أدار بعثها فاستحق بعض ذلك فإن كان الذي استحق من الدار فيه ضرر كان لها أن ترد بضمها أو تأخذ منه بقيتها أو تجلس ما بقي وترجع بقيمة ما استحق وإن استحق منها مثل الثلث أو النسي التافه الذي لا ضرر فيه رجعت بقيته فقط وأما العبد والأمة استحق منها مائة قل أو أكثر فلها أن ترد بقيته وترجع بقيمة جمعه أو تجلس ما بقي وترجع بقيمة ما استحق ولو كانوا جماعة رقيق أو جلة ثياب فاستحق بعضهم المجهل ذلك فجعل البيع في استحق من الدار التي التافه الذي لا ضرر فيه استوى النكاح والبيع فليزم الباقي بحصته من الثمن ويرجع بغير ما استحق ويستويان أيضا إذا استحق الكثير أو ما فيه ضرر في أنه يحضر في الرد

البعض مستوفى البيع والنكاح وأعلم أن تعيب البعض يجرى فيه ما جرى في استحقاق البعض وكذلك تلفه إلا أنه والتامسك لا يكون فيما لا معية لا يجرى فيه ما جرى في استحقاق البعض المعين وأعلم أيضا أنه حيث ثبت الرجوع بعوض الصداق أو بعوض بعضه وكان مقوما معينا قائما ترجع بقيمة ما استحق أو تلف أو تعيب لا عما وقع في مثالبه وهو البضع وأما في البيع فترجع بحصته من الثمن وهذا مفهوم عما تقدم (قوله فيه ضرر) المفهوم من قوله بعدم مثل الثلث أن ما زاد على الثلث ضرر في كل حالة وأما الثلث فدون فتارة وتارة وقوله الذي لا ضرر فيه مفضل أي مثل الثلث وأدنى منه الذي لا ضرر فيه وقوله جرت أي التي هو الثلث فدون الذي لا ضرر فيه وقوله أو أكثر وهو ما فيه ضرر ما فوق الثلث مطلقا أي في كل حالة أو الثلث فأقل عند وجود الضرر بالفعل على الثلث بدليل قوله بعد وأن استحق منها مثل الثلث (قوله فعمل ذلك بمجمل البيوع) خاصة إن المبيع لو كان متعددا ككتاب مثلا معناه فإذا استحق أكثره أو تعيب أكثره أو تلف أكثره أو ما لو كان موصوفا فلا ينقص البيع ورجع بالمثل ولو استحق أكثره هذا ما سألني في البيع ولكن هذا نافية قوله التي فإن كان كثيرا أي آخر ما سألني والمقول عليه ما سألني كما أفاده قوله بعد فإن كان كثيرا أي فوق النصف ووجب رد الخ (قوله فتنى استحق) هذا كالحاصل لما تقدم وكذا قال والحاصل (قوله الشيء التافه) وهو الثلث فدون (قوله إذا استحق الكثير)

أي وهو ما زاد على الثلث وقوله أو ما فيه ضرر أي هو الثلث قد دون الذي فيه ضرر وقوله فلا يزال الباقي بحصته من الثمن وهذا في البيع وأما في الصداق فترجع بقيته فإذا علمت ذلك فتقول هذا بخلاف المسألة في البيع من أن الثلث من حصة الكثير وسببها في البيع أنه إذا استحق جزء شائع في الدار فإن كان الثلث ما كثر فغير المستحقين الربوا خذ جميع غنمه والنسك بالباقي بما ينوب من الثمن في الكثير كالثلث فأكثر مطلقا انقسم أم لا اتخذت لفظة أم لا كالأقل من الثلث أن لم ينقسم ولم يتخذ لفظة فان انقسم أو اتخذت لفظة فيثبته الباقي بما ينوبه من الثمن (قوله وبقرتان في كيفية الرجوع) راجع للثنتين المشار لهما بقوله في استحق وقوله ويستويان أيضا (قوله وأما استحقاق المعين) فإذا كان البيع معددا واستحق بعضها المعين (٣٥٥) (قوله أي فوق النصف) وأما النصف فغيره فان كان الباقي أكثر من النصف فمالم الباقي ينسبته من الثمن (قوله وخبرت المرأة الخ) مفاده أنه إذا كان النصف فأقل ينعين أن يتسك بالباقي ويرجع بقيمة المستحق (قوله أو عرض) أي معن أو موصوف وقوله فلا يتفسخ السكاك بل ترجع مثل المثل ومثل المقوم الموصوف وقيمة المقوم المعين وقوله وغيره ما شارة للعدد والمكيل والموزون والمعدود أقسام المثل والحاصل أن المثل ما حصره كبل أو وزن أو عدد ولا فرق بين أن يتفق كل المثل أو ببعضه

(قوله وفي بيع السلعة بالصفة) أي القسومتان المعنيتان وأما التليين المعينان إذا استحق أحدهما أو وجد معيبا فهل البيع يتفسخ لحينئذ يراد بالسلعة ما يشمل المقوم والمثل أو غيرهما يقوم مقامه (قوله وفي البيع بفسخ) أي بحيث وقع على عينه وقد قصر القاضي عما عارض في تصور المسئلة لأنه إن كان فسخها فلا التباس وإن لم يفسخها فهو فاسد وكله ما وقف على ما في السماع من جواز بيع قليل المثل إذا كان فسخها بقسدها أو رباها

والتسليم وبقرتان في كيفية الرجوع في أنه في البيع يرجع بالثمن أو بعضه وفي النكاح ترجع بالقيمة أو بعضها هذا حكم الجزء الشائع أما استحقاق المعين فان كان كثيرا أي فوق النصف وجب رد الباقي في البيع وغيره المرات في السكاك في رد الباقي وترجع بقيمة الجميع أو التسليم به وترجع بقيمة المستحق وبقرتان في السكاك من البيع فمن تزوج بمكيل أو موزون أو عرض أو غيره فاستحق قبل البتة فلا يتفسخ النكاح وفي بيع السلعة بالصفة إذا استفت أحدهما أو ردت بعيب ولم تفت الآخر فان البيع يتفسخ بقول المؤلف (كالبيع) خبر عن قوله وضمنه وما عطف عليه على تسامح في بعضها كأمرك ذلك (ص) وإن وقع بقله خسل فإذا هي خرقله (ش) يعني أن السكاك إذا وقع بقله خسل بعينها حاضرة مطمينة فإذا هي خرقله بقضى الزوجة بمثل خسلها لا بقيمة النكاح ثابت كن تزوجت به فوجدت بعيبا فخلها وتوجد ولا فقيمتها وفي البيع يفسخ وعكس كلام المؤلف لو تزوج بقله خرقلها خسل ثبت السكاك أن رضاء أي بالنظر كنا ك على أنها في العدة فقطهر انقضواها ثبت النكاح ولا خيار لو أحدهما كان المعتد هي العين المشتراة وأما نحن فنعلق حق الشبه فبان خلافه وفي الأولى هي تقول لم أشتري منك خلان كرهت وهو يقول لم أبع خلان كرهت ففرق بين العدة على ما يعتقد أن أحدهما لعنه وبين ما يعتقد أن رسمته لا معارضه (ص) وإجاز بشورة (ش) وهذا وما بعده كالمستحق من قوله الصداق كالمثل إذا لم يصح أن يكون شيء من هذه غنا وأوسع من باب النكاح في الفرز باب الرهن أذهب جوارزهن العبد إلا بئ ولا يجوز رهن الجنسين وأوسع من باب الرهن في الفرز باب الخلع وباب الهبة أن يجوز فيهما هبة الجنين وأن تخالفه على الجنين والمعنى أن النكاح يجوز على الشورة أي على شورة بيت أن كان معروفا كافي المدة (ص) أو عد من كابل أو ورق (ش) يعني أن النكاح يجوز على عدد من الإبل في الذمة غير موصوف أو على عدد من البقر كذلك أو على عدد من الغنم كذلك أو على عدد من الرقيق كذلك ولا يجوز النكاح على عدد من النخري في الذمة ولو وصفت كما هو ظاهر كلام ابن عبد السلام وأهل الفرق بين المسئلة والنخري أن النخري في الذمة يقتضي وصفها ناصا أو عرفا ووصفها يستدعي وصف مكانه فيؤدي إلى السلفي المعين كذا كروه في منع الصداق على بيت بينه لأنه يؤدي إلى وصف البناء والموضع كما أشار إليه الناصر القاني (ص) أو صداق مثل (ش) يعني

فقتلها خلا وهذا المسئلة بخلاف البيع فانه ساقى وعدم حرمة ولو لبعضه (قوله أن رضاء) وأما أن لم يحصل رضا فيفسخ قبل الدخول وبشبعه بعدا بصدق المثل كره بعض شيوخنا (قوله كنا كج) تشبه في مطلق النكاح وان اختلفت من جهة أنه في المشه لا يكون إلا رضاء ما بالنظر بخلاف النكاح في العدة فثبت بدون الرضا (قوله لأن المعتدة) أي لأن المرأة المعتدة كالماتة المشتراة بالصداق أو عصبها وقوله وفي الأولى هي ما إذا دخل على الفخرتين أنه دخل (قوله بشورة) بفتح السين وضمها بها المرأة (قوله بشورة بيت) أي جهاز بيت أن كان معروفا أي أن كان ما يشاور به معروفا فليس المراد بيتا معينا (قوله يقتضي وصفها ناصا أو عرفا) أما النص فظاهر وأما العرف بأن اعتدعدهم إن من تزوج امرأ على غير نكاح فليس لها في الموضع الفلاني نصفه كذا وكذا (قوله فيؤدي إلى السلم في المعين) أي وهو لا يجوز (قوله على بيت بينه) ظاهره أن كان في ملكه أو ملك الغير وصف أو لا وهو مقتضى التعليل بكونه يؤدي إلى

السلم في العين وهو قول ابن حجر غير أن الراجح أنه إذا كان فمكه ووصف يكون جائزا والتاخر أن الشعر إذا وصف كذلك (قوله فان كنت حاضرة فقلها الوسط من شدة مثلها) حاصله انه اذا تزوجها على جهاز بيت وكنت حاضرة فبعضها جهاز وسط من جهاز الحاضرة فلذا كان جهاز الحاضرة معروفا على اوصاف ثلاثة فبعضها الوسط من تلك الاوصاف الثلاثة فاذا كان على وجه واحد فالأزمت ذلك الوجه الواحد فاذا كان على وجهين فلا يمكن وسط فالغالب واذا لم يكن غالب فالظاهر نصف كل (قوله ولها الوسط من ابل والغنم) قبل وسط ما يتنكح به الناس ولا ينتظر الى كسب البلد وقيل وسط من الانسان من كسب البلدور بوجه عجي ثم وسط الاسنان يكون منه الجيد والردى والمتوسط غير اى الوسط في ذلك فيكون لها وسط الوسط من الاسنان لا على الوسط ولأدناه و يعلم ذلك بالقيمة وتعتبر القيمة يوم العقد كإلى التوضيح وسكت الشارح من الوسط من الرقيق والمراد ايضا الوسط من السن وقد علمت انه يكون منه الجيد والردى والمتوسط يعتبر المتوسط فاذا كان في البلد بضع وجنس وسود يؤخذ من الأغلب ثم يعتبر الوسط في السن وفي الجودة والرداة فان لم يكن أغلب فيؤخذ من جميعها بالسوية ويعتبر السن والجودة والرداة فيؤخذ وسط الوسط والابل ان كانت نوطا واحدا في الموضوع كجفت أو عراب فالأحر ظاهر وان كانت نوعين كجفت وعراب فيجوز في قسمها ما جرى في الرقيق اذا كان من نوعين فيؤخذ الأغلب ان كان والاثنى كل ويعتبر الوسط في السن والجودة (٣٥٦) والرداة على ما تين (قوله الى صدق المثل) أى بالنسبة لصدق

المثل (قوله باعتبار) أى كأن باعتبار (قوله باعتبار الرغبة في الاوصاف التي تنصرف في صدق المثل الخ ٣) (قوله من الجبال والحسب) أراد بها بسبب النسب بمعنى ان من قامت به تلك الاوصاف ويرغب فيها باعتبارها تارة يصدق بمائة دينار وتارة يصدقين وتارة بشائين فانه يدفع لها تسعين (قوله فولان) أى على حد سواء وأما غيره من ابل وبقر وغنم فبقي قولان أيضا لكن المعتقد منهم ما عدا ما شرط ذلك وهو يفرق بين الرقيق وغيره بكثر الاختلاف بين أحاد الرقيق وأصنافه بخلاف أصناف غيره (قوله وقيل بالوسط من ذلك الصنف) أى وقال بعضهم يفسخ قبل الدخول وينت بعد بالوسط من ذلك الصنف وهذا القول لان عرفة وظاهر بعض الشراح اعتمد (قوله فيها من ذلك الصنف) الأولى من ذلك الجنس أى جنس الرقيق مثلا الرقيق ينقسم الى برى وجنسى وترك فالوسط الجنسى ثم يعتبر الوسط في السن وفي الجودة فيكون لها وسط الوسط (قوله وتعطى من الوسط الأغلب) الأولى أن يقول وتعطى من وسط الأغلب فان لم يكن وسط من الغالب تنبيه اعلم ان اضافة الصنف الجنس الرقيق تشعر بجواز شبهة قطن أو كان أو برى وان لم يزد كرمته وهو كذلك لانه أسهل اختلافا من جنس الرقيق ولها الوسط مما أشبهه ان كان والاذا الأغلب (قوله فالمراد بالجنس الصنف الخ) قضيه أن يقول فالمراد بالجنس النوع لان النوع أقرب الناس من الصنف لان الجنس يتنوع الى اقسام والنوع يصنف الى اصناف وبعد فهذا كله ليس جاريا على اصطلاح المناطقة لان الجنس هو الحيوان والانسان والفرس ونحوهما وانواع والرقيق صنف من النوع الذى هو الانسان (قوله اذا أطلق فله ولم يقيد) وأما لو قيدا لآخر ظاهر (قوله هو شأن الناس) أى ما ذكر من كون المراد أكله الاثنا شأن الناس (قوله أن الصغير راجع للرقيق وغيره) وذكر كحشى نت ان الرواية في الرقيق ونحو ذلك على العرف فيعمل بالعرف في غير الرقيق أيضا لو نزل الرواية مع ابن القيم من نكحت بأرؤس اشترى لها الامالة العبد وليس فيه شبهة الاما جري به على الناس اه وذلك لأن النكاح مبني على المكارمة

انه يجوز ان يتزوجها على أن يصدقها صداقا مثلها وقوله (ولها الوسط حالا) راجع للأسائل الاربعة وهي الشودة وما بعدها فان كنت حاضرة فقلها الوسط من شدة مثلها في الحاضرة أو دوية فالوسط من أهل البادية ولها الوسط من ابل والغنم والظاهر ان المراد بالوسط الى صدق المثل باعتبار الرغبة في الاوصاف التي تنصرف في صدق المثل من الجبال والحسب (ص) وفي شرط ذكر جنس الرقيق قولان (ش) يعنى أنه اذا تزوجها على عديم الرقيق فهل يشترط أن يذكركم صنفه قليلا للفرق بين برى ومثلا ولم يزد كرمته ففسخ قبل الدخول وينت بعده بصدق المثل وقيل بالوسط من ذلك الصنف أولا يشترط ذكر الصنف من الرقيق وتعطى من الوسط الأغلب ان كان ثم أغلب وان لم يكن أغلب ثم صنفان أعطي من وسط كل صنف نصفه فان كانت الاصناف ثلاثة أعطي من وسط كل صنف ثلثه وهكذا فالمراد بالجنس الصنف كما مر لاحقة الجنس لان فرض المسئلة أن الجنس عين لانه قال وبعد من كابل فتعين الجنس متفق عليه (ص) والاثنا منه ان أطلق (ش) عطف على الوسط أى وللأنا الخاصة من جنس الرقيق ان أطلق فسمو لم يقيد بذكر أو انات قال مالك هو شأن الناس فالصغير في منه للرقيق فلا يقضى بالاثنا من غير معنى الاطلاق وظاهر كلام الشارح ومن وافقه ان الصغير راجع للرقيق وغيره (ص) ولا عهدة (ش) أى ليس للراة على الزوج عهدة في رقيق النكاح ثلاثة ولا سنة كما أتى مع تناقض باب الخبار من المسائل التي لا عهدة

(٣) قول الحشى باعتبار الرغبة الخ هذا هو لفظ نسخ الشارح الى ما يدى لفضل الحشى أراد أن يكتب شيئا منها اه

(قوله والاولى لها بها) في عب وشب اعتماد خلافه وهو انه لا يعمل بالشرط هنا ايضا (قوله درك البسب) بفتح الدال والراء فيها الفخ والسكون أي ضمان البسب ولكن ساقى أن المعتد أن هذه الاسلام درك المسب من الاستحقاق فقط (قوله من عب) أي من أجل وجود عيب أو استحقاق (قوله وبه يعلم الخ) حاصله ان الباسط يقول المراد بالهبة التمنان من العيب والاستحقاق فلي كلاهما لو وجد عيب قديم في الرقب أو استحق من بهالاته ترجع بعلى زوجها مع انما ترجع (قوله على المشهور) أي أن المشهور لا بد من كون الدخول معاوما فان لم يكن معاوما فسخ النكاح ومقابلها ما هو ظاهر كلام محمد بن جواز ذلك قال لان الدخول بدراهم أو نفقوا كالحال حتى شاعت أخذه (قوله يرصد لها الاسواق) لا يختص أي بها مجهول زمنه فكانهم تنظروا (٣٥٧)

فهاهم جريان العادة بها ما لم تسترطها والاولى لها بها وأما هذه الاسلام وهي درك المسب من عيب أو استحقاق فلا بد منها وبه يعلم ما في كلام الشارح وتبعه الباسط من أن المراد بالهبة الضمان (ص) والى الدخول ان علم (ش) يعني انه يجوز للرجل أن يتزوج المرأة على صدق معاوم بينهما يدفعه لها عند الدخول عليها ان كان الدخول معاوما عندهما على المشهور كالتبيل عند فلاح مصر والرابع عند أرباب الابنان والجد ان عند أرباب النصار فان لم يعلم وقته فان النكاح ينقض قبل الدخول (ص) أو المصرة إن كان مليا (ش) أي وجاهز لتأجيل الصدق أو بعضه الى مصرية الزوج بشرط أن يكون مليا أي عنده أمتعة يرصد بها الاسواق ويجوز ذلك إذا كان له رزقة ما يمتنع من ذلك ما يكون بملياً (ص) وعلى هبة العبد لفلان (ش) يعني أنه يجوز للرجل أن يتزوج المرأة على هبة عبيده ليد مثلاً أو على ان ينصدق به عليه ولا مهر لها غيره (ص) أو يعتق أباها عنها أو عن نفسه (ش) يعتق منصوب بأن مضرة جواز الاعتقاع على هبة من قوله أو على هبة العبد انزه في أو بلى ان يجب الزوج عبده لفلان أو يعتق أبا الزوج عنها ولو لمها أو يعتق أباها عن نفسه والولاه فلنطلقها قبل التناقص من نصف قيمته وجزء عقده وينفذ دخول العبد في ملك الزوج قبل العتق كما عتق الأوهو على ملكها ولا مفهوم لا يسهل كل من يعتق عليها كآخها ولو لها كذلك (ص) ووجب تسليمه ان تعين (ش) يعني ان الصدق يجب دفعه للزوجة إذا كان معينا عرضا كان أو حيوانا ناقصا أو أصامنا كانت الزوجة مطيعة لوطه أم لا كان الزوج بالغا أم لا لان ذلك مثل بيع الشيء المعين وهو لا يجوز تأخير تسليمه بعد سعه لما يليق ذلك من الفرز لانه لا يدري كيف يقبض لا مكان هلا كقبل قبضه (ص) والأفلاها منع نفسها وان معيبة من الدخول والوط يفسده (ش) يعني أن الصدق إذا كان غير معين بان كان مضمونا في ذمة الزوج فان الزوجة ان تمنع نفسها من زوجها أن يعتق على أي أن يدفع لها ما حل من صداقها وسواء كان حالاً من أصلها أو حل عليه بالتخيوم كذلك لها أن تمنع نفسها من عتق الزوج بها بعد اختلاعه بها وقيل ان يصحبها إلى يسلم لها ما حل وسواء كانت الزوجة صحيحة أو معيبة أي طرأ عليها العيب بعد العقد كالتق والجنون ونحوهما أو كان العيب قبل العقد ورضي به الزوج وانما كل لها منع نفسها حتى تقبض صداقها لانها

(٣٥٨ - خشي ثالث) ولا يجوز تأخير تسليمه هذا الكلام يقتضي ان التعجيل حق لله تعالى وأنه بقصد العقد بالتأخير وهذا باق اذا وقع العقد بشرط التأخير وما مان لم يشترط فالحق لها في تعجيل المعين ولها التأخير اذا لم يحظر وقته لدخوله في ضمانها بالعقد وهذا ظاهر كلامهم فانه محشى تذكر النقل (قوله كيف يقبض) لا يختص أن كيفها استفهام عن حال القبض أي صفة القبض مع وجود غيره أن تلك العلة التي هي قوله لا مكان هلا ك تأنية فالتأنيب أن يقول لانه لا يدري هل يقبض أي لا يدري جواب هذا السؤال (قوله والأفلاها منعها) ليس القصد التخيير في المنع والتعجيل على حدسوا بل بكرها لها عند ما لا عنكته قبل قبض ربيع دينار حتى الله تعالى ولورضيت بالمقامع به لا يمتنع كان لها منع نفسها حتى الله تعالى ولا يسقط باذنه في الوط ولم يحصل فان تمكنه قبل ذلك ووطها لم يكمره ووطها تأنية قبل قبض ربيع الدينار ولا لها منعها (قوله وإن معيبة) بل ليس لها امتناع من دفعه ولو بلغت حد الساق (قوله والوط بعد) أي وإن مكنت من الدخول فلها المنع من الوطه وسيأتي الشارح أن المراد بالدخول الخلق (قوله وانما كان لها الخ) هذا يؤذن

بأنها اذا وقع العقد بشرط التأخير وما مان لم يشترط فالحق لها في تعجيل المعين ولها التأخير اذا لم يحظر وقته لدخوله في ضمانها بالعقد وهذا ظاهر كلامهم فانه محشى تذكر النقل (قوله كيف يقبض) لا يختص أن كيفها استفهام عن حال القبض أي صفة القبض مع وجود غيره أن تلك العلة التي هي قوله لا مكان هلا ك تأنية فالتأنيب أن يقول لانه لا يدري هل يقبض أي لا يدري جواب هذا السؤال (قوله والأفلاها منعها) ليس القصد التخيير في المنع والتعجيل على حدسوا بل بكرها لها عند ما لا عنكته قبل قبض ربيع دينار حتى الله تعالى ولورضيت بالمقامع به لا يمتنع كان لها منع نفسها حتى الله تعالى ولا يسقط باذنه في الوط ولم يحصل فان تمكنه قبل ذلك ووطها لم يكمره ووطها تأنية قبل قبض ربيع الدينار ولا لها منعها (قوله وإن معيبة) بل ليس لها امتناع من دفعه ولو بلغت حد الساق (قوله والوط بعد) أي وإن مكنت من الدخول فلها المنع من الوطه وسيأتي الشارح أن المراد بالدخول الخلق (قوله وانما كان لها الخ) هذا يؤذن

بغيرها في ذلك وقد قلنا ليست غيرة بل بكرة لها ذلك فاذن في هذا التعديل شيء (قوله ولها أيضا الامتناع من السفراخ) أي حتى تقضى
 ما حل من صداقها (قوله ولو بعد الوطء) هذا قول (قوله لا منع لها) أي من السفر بعد الوطء أي موسرا أو معسرا هذا قول ثان لأن
 مكنته ولم يفعل فأداهذا عب قهره (قوله عند ابن ونس الخ) أي أن ابن ونس يقول لا منع لها بعد الوطء إلا أن يكون موسرا
 فلها منع نفسها منه وهذا قول ثالث ومفاد عي ترجمته فهو الموزل عليه (قوله وعند غيره) هذا قول رابع وبني أن يكون تنقيدا
 لخل اختلاف (قوله وغاية المنع من المذ كورات) أي التي هي الدخول والوطء بعدهم السفر (قوله على المشهور) راجع لقوله أو مولا
 خل الخ أي خلافا لابن عبد الحكم (٣٥٨) (قوله لا بعد الوطء) أعلم أن بعض الشراح قال ليس المراد بالوطء أي في قول المصنف

لا بعد الوطء الوطء بالفعل إذا التحكى
 منه مسقط لغيرها فلو قال لا بعد
 التحكى من الوطء لفهم منه مسئلة
 ما إذا حصل منه الوطء بالفعل بالأولى
 (قوله ليس لها أن تمنع نفسها من
 زوجها) أي من كونه يطؤها وهو
 قصور فالأولى أن يقول لا بعد الوطء
 فلا منع لها من وطء ثان ولا من
 السفر ثم لا يخفى أن كلام المصنف
 جار على طريقته ابن عبد السلام
 أشار إليها بقوله وعند ابن عبد
 السلام لا منع لها منه بعد الوطء
 (قوله ولو لم يفرها من نفسه) الأولى
 حذف قوله من نفسه لأن الفرر
 هنا في الصداق (قوله على الأظهر)
 ومقابل قولان أولهما ليس لها ذلك
 وأن فرها وثانيهما التفرقة بين
 أن يفرها ولا (قوله وأولى أن فرها)
 كما إذا سرق شيئا وجعل لها صداقها
 أو علم أنه مغضوب وجعل لها
 صداقها اه (قوله أن يبلغ الزوج)
 طالبا أو مطبأا وقوله وأمكن
 وطؤها طالبة أو مطبأة وكذا
 أن لم يكن وطؤها من حيث لم تبلغ
 حد السباق فإن بلغت حد السباق
 لا يجبر كالتى لم يكن وطؤها (قوله
 على المشهور) ومقابلها ما لا ينفى
 كتاب ابن شعبان أن يفرخ الزوج

القدرة على الوطء كلف كالمرأة (قوله وعهل الخ) والظاهر لا نفقة لهما كلفي بعدها (قول المصنف لا أكثر)
 محترضة وقال المصنف وعهل سنة فقط لا يستغنى عن قوة لا أكثر فتقدر (قوله فإن شرطوا الخ) ومثل ذلك ما إذا وقع بعد العقد
 ويدخل تحت قوله والا (قوله وللرض والصغر) الحاصلين لها قبل البناء فهل لا تقضاهما وإن زاد على سنة وإن لم يشترط فيهما
 والمراد من بلفظ مع حد السباق مرضه البالغ حده كرضاهذا مفاد عب إلا أن محشى تذ كروا صاحبها أن كلام المؤلف موافق
 لدقته في أن الحكم ذلك وإن لم تبلغ حد السباق والمذا على كونه لا يمكن وطؤها

(قوله وقد رمى الخ) وكذا جعل هو قد رمى مثله أمره ولا تنفقه لها في الحالين (قوله الآن يصف) وأما حلف الزوجة فلا يعتبر حلفت على الدخول أو عدمه وحدها ومع الزوج لأن الحق له ومعنى جبره لها إذا دبرت جبره يدفع حال الصدق لا على الدخول وفي شرح شيخنا غزاليهما إذا حلفا معاً عنه بحث والعشر حلفها الآن حلفها مقدم فيجوز الزوج فظاهر هذه العبارة المخالفة لقول عجم حلف المرأة بالثبوت لا بالظاهر وسوا حلفت فقط أو حلف الزوج وقال شيخنا غزالي يمكن حمل قول عجم وحلف المرأة الخ فيما إذا حلفت هي فقط وأما لو تعارضا بأن حلف كل واحد حلفاً غزالي من خط شيخنا أجد النفاذ وبعبارة لـ وحلف المرأة لا يلتزم إليه كإظهار كلام المؤلف كضربه ولو حلفت هي أيضاً على عدم الدخول حتى تبيهاً ما عرفنا في حديث الزوج لأنها حلفت على حلفها وإن كان هو أيضاً صاحب حق لكن حلفها أصلي اهـ بلفظه (قوله أي وكان الأب قد مطلق الزوج) أي بأن تنكح لم يشرع في التهيئة إلا بعد ما بان من العقد فلا ينافي أن الحلف قبل مضي مدة التهيئة فلا يقال إذا كان الحلف قبل مضي مدة التهيئة فلا ينافي مطلق (قوله والمؤلف أطلق) أي حلف باقعه وبغيره حصل مطلق أم لا وهو المعتمد إذا فاده بعض شيوخ شيخنا (قوله لأن حذف المجهول يؤذن) لا يخفى أن هذا لا ينفي (٢٥٩) في الاعتماد الآن تكون نصومهم كذلك

(قوله الولي) لا خصوص الأب (قوله لا خيض) أي أو نفاس وزاد عجب فقال أو جابيان وطهران وجهاً الأول ومات واعتدت بالاشهر وهي جنب فلا تنكح لاستمتاعها بغير طهر وفيه شأن الجنب لا تنكح من الجماع (قوله ولا أقام يئس) أي وليس من يئس الطين بعصره كالقبال ونحوه وإن تجري النفقة عليها من يوم طهره للدخول وأما أن كان يئس بعصره كالقبال فإنه يتأولم به ابتداءً واذالم تجبر النفقة عليها من يوم طهره للدخول فظاهر الفسخ عند عدمها مع عدم الصداق على الراجح وكذا إذا صدقته وأقامت بينة بالعصر فإنه يتأولم به ابتداءً (قوله ستة أي) وبنظر وانما اعتبروا ذلك لأن

الحالة (ص) وقد رمى مثله أمرها الآن بحلف المعلن اليه (ش) يعني أن الزوجة تعجل أيضاً زماناً بقدر ما يتميز فيه مثلها بحسب العادة وهذا يختلف باختلاف الناس من غنى وفقير وينكح الزوج من الدخول على الزوجة قبل مضي ذلك الزمن المقدر العادة الآن بحلف الزوج بالطلاق والعقوبة لا يدخل عليها اليه بغير دليل قبل مضي مدة التهيئة فلهذا يستدل بالتمنع من الدخول عليها وقصدنا الحلف بما إذا كان يطلق أو يعتق أي وكان الأب قد مطلق الزوج نكح بعضهم والمؤلف أطلق حكم البرزى واستظهر الإطلاق شيخنا الشيخ ق ملاحظ بقوله لأن حذف المجهول يؤذن بالمعوم ولم يحل الأب الزوج بالدخول والمراد بالأب الولي (ص) لا الخيض (ش) يعني أن الزوجة لا تعجل لأجل حيفها بل يمكن الزوج من الدخول لأنه يستمتع بها دون الوطء (ص) وإن لم يجد أصل لثبات عسرته (ش) يعني أن الزوج إذا طهر زوجته قبل الدخول عليها بحال صدقها عليه فإدى العدم ولم تصدقه ولا أقام بينة وليس له مال فظاهر فإنه يؤجل لها حكم لثبات عسرته أن أعطى حلاً بالوجه والامتنع كسائر الدون ولا يكفل بحصول المال بناء على أنهم لا يخلط شباب العقد ولو قال لثبات عسرته لكان أخصرو كلام المؤلف هذا قبل الدخول وأما بعده فإنها المطالبة ولا نسخ وأشار إلى قدر مدة تأجيله لثبات عسرته بقوله (ثلاثة أسابيع) ستة ثم خمسة ثم ثلاثة ولا يعد منها اليوم الذي يكتب فيه الاجل ثم إنه أن ثبت عسره في الأسابيع المذكورة أو صدقته فيه أعذر القاضي للأب أن كان عنده مانع والأحلف الزوج على تحقيق ما شهد به من عدمه (ثم تلوم) له (بالنظر) ثم طلق عليه قاله ح ثم قال فإن لم يثبت عسره في الأسابيع فلم يصح حواجكمه والظاهر أنه يجب أن جعل حاله ليستبرأ أمره انتهى وقولنا وليس له مال فظاهر احترازاً عما إذا كان له مال فظاهر

الاسواق بغالب السداد مرتين في كل ستة أيام فربما تجبر في ستة أيام في سوق فربما حال المهر وجعله ثت تعصفاً والقي في المنطقة ثمانية أيام ثم خمسة ثم أربعة ثم تلومون بثلاثة وهكذا عذر ابن عرفة للخطبة (قوله أعذر القاضي للأب) أي في البينة التي أقامها على الصدم بأن يقول القاضي للأب أن المظن في تلك البينة (قوله فإن كان عنده مانع) جواب أن محذوف والتقدير أداما أي المانع (قوله والظاهر أنه يجب الخ) أي فإنهم المصنف من أنه بعد الثلاثة أسابيع يتأولم به ولو ثبت عسرته غير مراد فلذا قال والظاهر أنه يجب (أقول) وسأني في السداد وحسب ثبوت عسرته أن جعل حاله ولو بالصفة بحسب وجهه ثم قال المصنف وأخرج المجهول أن طلق حبه بقدر الدين والشخص فيعير مثله بالآلة كخبره بأن الشارح قد ذكر أن التأجيل لثبات العسر إنما هو إذا أعطى حلاً بالوجه فكيف يقال بعد ذلك يجب يستبرأ أمره أي أن يأتي بحسب الوجه الآن يقال إن ضمان الأول فإمره على الثلاثة أسابيع ثم يظهر كلام القاضي القائل فإذا انقضت الثلاثة أسابيع ولم يثبت عسرته فحكمه حكم المنيح ويضرب لأنه يئس به ولم يؤجل الدين تلك الأسابيع لأن الكاحم يئس على المكاملة فيكامل الزوج بأن يؤجل ثلاثة أسابيع قبل أن يئس مع جعل حاله وأما ظاهر الملا فمجلسي أن يئس منه بمرسوم لم نعلم المتعجب لا يوجب

أما شرر ذلك والأطلس نفسها (قوله فأنه يؤخذ منه ويؤرخ الخ) هذا إذا كان معلوم المأخوذة مآل ظاهر فإذا كان معلوم المأخوذة ليس له مآل ظاهر فحكم عليه إمامان بطلاناً وأطلق عليه الأئمة بذهاب ماله فيهل مدة لأضرر عليها فيها (قوله وعمل الخ) هذا ضعيف والمعمد الأول وفي شرح عب ويحبس أن يأت بحميل وجهه على هذا القول أيضاً والحاصل كما قال شيخنا عبد الله أن الثلاثة أسابيع متفق عليها بخلاف انما هو في المدات في قولهم بعد الأسابيع فهل هي بالنظر بلا تحديد وهذا هو الراجح ومقابله يقول مدة التلوم سنة وشهر أي بعد الأسابيع وهذا (٣٩٠) التقرير هو الصواب اه (قوله لأن الغيب يكشف عن الجائبات) أي لأن ما غاب

عنا هو الله تعالى أي الذي لم تكن مشاهدين له بأصناف يكشف عن الجائبات (قوله ويختلف في التلوم) لم تكن لفظة في موجود في نت ولا في شب وهي الظاهرة أي في بقول يتسلموه في يقول معنى لفظ المدونة أنه يتلوم لكل لكن يختلف في قدر المدونة في برجي يسره فلوله المدونة من لا برجي لا ومن يقول لا يتلوم له يقول أن معنى قوله ويختلف الخ أنه إذا كان برجي يسره يتلوموه وإذا كان لا برجي يسره لا يتلوموه أصلاً (قوله ثم بعد انقضائه الاجل) أي أجل التلوم (قوله طلق عليه) فإن حكمه بالطلاق قبل التسليم فأنظر أنه صحيح (قوله أفاده الخ) فإن قلت أذا عرف ما نهضه مضموم المعارف فيما تقدم يعرف بيان الاختلاف في الحكم قلت قد يغفل عما تقدم فتدبر (قوله وتقرر بطلوه) أي وتقرر رقاعه بطلوه ان قلنا انها غلبت بالعقد النصف أو وجب ادائها وان قلنا انها غلبت بالعقد الجميع والمذهب انها غلبت بالعقد النصف ولا يخفى أن هذا عام في نكاح التسمية والتفويض في تنبيهه إذا أزال الزوج بكارة زوجته بأصبعه فإن طلقها قبل البناء فلها نصف الصداق مع ارض البكارة

فانه يؤخذ منه ويؤرخ بالبناء أو أشار إلى قول مقابل لقوله ثم تلوم بالنظر بقوله (وعمل بسنة وشهر) ستة ثم أربعة ثم شهرين ثم شهر ويحبس في مدة التلوم على القولين أن يأت بحميل وجهه تقرير اه (ص) وفي التلوم لمن لا برجي وصح وعنده تأويلان (ش) يعني أن الزوج إذا ثبت عسره تأثر برجي يسره وتأثر لا برجي يسره فالأول يتلومه قولاً واحداً واختلف فيمن لا برجي يسره هل يتلومه وجوباً بالان الغيب يكشف عن الجائبات وهو تأويل الآخر وصوبه المتبعي وعياض أو لا يتلومه ويطلق عليه نأجراً وتأثره فضل على المدونة تأويلان على قولها ويختلف في التلوم فيمن برجي ومن لا برجي (ص) ثم طلق عليه (ش) أي ثم بعد انقضائه الاجل ونظروا العجز طلق عليه بأن يطلق الحاكم أو نوقعه الزوجة ثم يحكم الحاكم (ص) ووجب نصفه (ش) يعني أن الزوج إذا طلق وأطلق عليه لعسر ما لم يهر فإنه يجب عليه زوجته نصف الصداق لأنه يتهم على أنه أخفى ماله عنده وكلام المؤلف صريح في أن ذلك قبل الدخول (ص) لا في عيب (ش) يعني أن الزوجة إذا ردت وجه العيب بمن العيوب المتقدمة قبل البناء أو ردت الزوج زوجته لعيب قبل البناء فإنه لا شيء لها على الزوج وقد مر في باب انخيار الزوجين عند قوله ومع الرذيل البناء لاصداق ولم يفسد هذا زيادة على ما مر في الفصل المذكور ويمكن أن يكون أفاده بيان اختلاف هذا مع ما قبله في الحكم وإن اجتمعوا في أنه مغلوب على الطلاق فيها ولما كان الصداق ثلاثة أحوال يتشكل تأثره وينشطر تأثره ويسقط تأثره كما إذا حصل في التفويض موت أو طلاق قبل البناء أشار إلى أن أسباب الحالة الأولى ثلاثة بقوله (ص) وتقرر بطلوه وان حرم (ش) يعني أن الصداق يتشكل بأحد أمور ثلاثة الأول بالوطء من بالغ ليطقة ولو في حضن ونحوه في قبل أو دروا لواقضه بانقضاء عاقلة (ص) وموت واحد (ش) الثالث عما يتقرر به الصداق المسمى على الزوج الموت لأحد الزوجين أو له أو لهما معاً قبل الدخول ولو غير بالغ وهي غير مطبقة وشمل قوله وموت واحد ما لو قتل نفسها كراهي زوجها كأنقعه الشارح آخر باب النافع عند قول المؤلف وفي قتل شاهده حتى تردد ذلك السيد يقتل أمته للزوجة فلا يسقط عن زوجها الصداق وظاهر كلام المؤلف أيضاً سواء كان الموت متيقناً وبحكم الشرع وهو كذلك كأنقعه الجزيري في وثائقه من مائة في جماع عيسى في مفقود أرض المسلمين (ص) وأما مدة (ش) الثالث عما يتقرر به الصداق إقامة الزوجة عند زوجها سنة بعد الدخول عليها أي الخلو لا الوطء وظاهره ولو كان الزوج عبداً وقال بعض يبنى أن أن يقتصر في العبد إقامة نصف سنة ولا يمين فيسقط قوله وأما مدة سنة يكونه بالنكاح مطبقة لأن إقامة المذكورة تزل منزلة الوطء (ص) وصدقت في خلوته للاهتداء (ش) يعني أن الزوج إذا دخل بزوجه خلوته اهتداء أي خلى بينه وبينها ثم تنازعا بعد ذلك في الميسر فقال

وبعد لها الصداق فقط (قوله الأول بالوطء) ولو حكما كدخول العتق والمحجوب ولو من غير انتشار (قوله وموت واحد) هذا في نكاح التسمية وكذا في التفويض حيث حصل الموت بعد التسمية لاقبلها فلا شيء فيه كما إذا طلق فيه قبلها وقوله وكذلك السيد يقتل أمته) وبيح النظر في قتل المرأة زوجها هل تعامل بتنبض مقصودها ولا يتشكل مسداً أو يتشكل وظاهره أن لا يتشكل لها بذلك لانهما لو اتسلا بكونه ذرية لقتل النساء أزواجهن (قوله وصدقت في خلوته للاهتداء) هذا إذا اتفقا على الخلو أو أما إذا اختلفا في الخلو قال ابن عرفة رحمه الله تعالى وإمامان أنكرا الخلو صدق يمين فإن تكلم جميع الصداق (قوله في خلوته للاهتداء)

من الهذو السكون لأن كل واحد من الزوجين سكن لا شتر وأعلم أن الهذو خلوة الاختدام هي المعروفة عندهم بمرحاه السور كان هناك
ارخاصورا وغلق باباً وغيره (قوله) وتحلف على ما ادعته الخ) فان نكحت (٢٦١) حلف الزوج وانزمت نصفه وان نكل غرم

الزوج ما أصبتها وقالت هي بل أصابني فانها تصدق في ذلك وسواء كانت ثيباً أو بكر أو سواء كان
الزوج صالحاً أم لا وتحلف على ما ادعته ان كانت كبيرة أو صغيرة لأن هذا أمر لا يعلم عليها وأما
ان كانت صغيرة فانه يحلف الزوج لرد دعواها ويغرم نصف الصداق فإذا بانفتحت حلفت ان
شعلت وأخذت بقية الصداق فان نكحت فليس لها تحلف الزوج ثابة وأما ان نكل الزوج
فانه يغرم جميع الصداق وليس له تحلفها إذا بانفتحت طاله ح وانما لما الجميع نكحوا لأن الخلوة
بغيره شاهد ونكحوا بغيره شاهد آخر وذلك كافي في الاموال ولومات الزوجة الصغيرة قبل
البلوغ ورثت عنها وحلف وارثها ما كانت تحلفه وأشار بقوله (وان عانت شرى) الى ان
المعروف من المذهب أن المرأة تصدق في المسيس اذا خلجها الزوج خلوة اعتداء ولو كان
الوطء مصاحباً لما منع شرى كانا كانت صائفة أو محرمة أو ما أشبه ذلك وبالغ على تصديقها
في تلك الحالة فخالقته لمعاذ تصديق مدى الصحة وانما رجع مدى الفساد لتطبيق الوجود
العادي على المانع الشرعي اذا خلج على الوطء امرجلى لشدة حرص الرجل عليه في أوّل
خلوة وشدة شوقه اليها فقال أن يفارقها قبل الوصول اليها وقبل لا تصدق الا على من يليق بذلك
(ص) وفي نفسه (ش) معطوف على مقدري وصدقت في دعوى الوطء في خفاقة الاختداء
وفي نفسه بصدوق وانفتح الزوج على النبي والانه قوله فيما يأتي وان أقره فقط وأشار بقوله
(وان سفيمة وأمة) الى أن المرأة تصدق في خلوة الاختداء في الوطء وفي عدمه وان كانت
سفيمة أو أمة أو صغيرة فلا راي تعلق حق المالك والخارج بذلك لأن كثرة فساد الوطء لها
والاحسن ذكر الصغيرة لانه يتوهم فيها أنها ليست كذلك (ص) والزائر منهما (ش) عطف
على الضمير المستتر في صدقت المرفوع والفصل موجود أي وصدقت الزائرة منهما في الوطء وعدمه
على البديهة مع عين من حكما تصدق منه ما ظهر ولو صغيرة فإذا زارها في بيتها وقت
أصابني وقال هو ما أصبتها فاقول قوله لأن العادة أن الرجل لا ينشط في غير بيته وان زارته
في بيته وقالت أصابني وقال هو ما أصبتها فاقول قوله لها بكرة كنت أو ثيباً لأن العادة أن الرجل
ينشط في بيته وبعبارة وصدقت هو في عدم الوطء اذا كان هو الزائر وان كانت هي الزائرة
صدقت في الوطء وان كان زائراً وادعى الوطء وكذبته في غيري فيه قوله وان أقره فقط الخ
وكذلك اذا كانت زائرة وادعت عدم الوطء وكذبته اخن كان كل منهما زائراً أي زاراً غيرهما
في صدق الزوج كما رتبته التحليل وأما ان اختلفا في بيت ليس به أحد تصدق المرأة لانه ينشط
ففيه (ص) وان أقره فقط أخذن كانت ضمية (ش) يعني ان الزوج اذا احتج زوجته
خلوة اعتداء أو خلوة بارة أو تعطرت بينهما فاقول قوله لو قالت هي لم يطأني فلهذا أخذ
بأقراره وانزمت جميع الصداق ان كانت المرأة سفيمة أو أمة أو صغيرة ولو عبر بما يشعل الصغيرة
والامة فكان أحسن وقد يقال ان المؤلف أراد البسطة المحجور عليها لما سبب الرقا وعدم
حسن التصرف في المال ورتبه مقابلته بقوله (ص) وهل ان ادم الاقرار الرشيدة كذلك
أوان أ كذبت نفسها تاويلان (ش) يعني ان الزوج اذا أقر أنه أصاب زوجته وقالت الرشيدة
ما أصابني واستمرت على انكارها فلهذا هل يؤخذ الزوج بأقراره يؤخذ منه جميع الصداق
كالسفيمة سواء استمرت على اقراره أم لا وبغيره المدونة أولاً يؤخذ منه جميع الصداق

عليها (قوله واستمرت على انكارها) أو سكنت (قوله هل يؤخذ الزوج) أي لا احتمال لوطئه لها لأنه أو غيب عطفها بحجب لانه أمر لا يعلم
إلا منه ولذلك لم يشترط في ذلك عدم تكذيبه بخلاف ما يأتي في باب الاقرار فانه ما لم يعلم من غيره (قوله سواء استمرت على اقراره أو لا) حاصله
ان صاحب القول الأول يقول يؤخذ بأقراره اذا أنكرت وكذبته استمرت على اقراره أو لا وأولى ما استكت وهو تابع في ذلك للقائي وفي

شرح ثبت وعب خلافه وهو ان صاحب الاول يفصل في مفهوم ان ادم الاقرار وهو اذ اديم الاقرار فيقول ان سكنت يؤخذ باقراره الاول وان كذبت فلا يؤخذ باقراره الاول ونقل الخطيب عن ابن عرفة ما يشهد لتقريره وهو انهما ان انكرت ورجع عن اقراره قبل رجوعهما فانه يسقط عنه النصف عند صاحب القول الاول (قوله وهو على المشهور بيع ديتار الخ) ومقابلته ما نقل عن ابن وهب من ابيانه درهم ونقل عنه ايضا انه لا حد له ان النكاح يجوز بالقليل والكنى (قوله خالصة) قيد هادون بيع ديتار لا خالص غالبا فلا يدين خلوصه ايضا كظاهر القول (قوله وانه ان دخل) هذا مخالف لقاعدة الفاسد لا يفسد الا به (قوله فان لم يمتعه فسخ) أي فان عزم على عدم اعلمه فسخ ولا يكون ذلك الا عند ارفاق عدم البناء وخلاصته ان قوله فان لم يمتعه فسخ ظاهره عزم على اعلمه او على عدم اعلمه اولم (٣٣٣) يزمع على شيء ولكن المراد وعزم على عدم الانعام وأما وعزم على البناء فانه يلزمه

الانكاح كذبت الزوجة الرشيدة نفسها ورجعت الى قول الزوج انه اصابها قبل رجوعه عن اقراره وهذا اذا شرط المؤلف ادمه اقراره فان ادمه ادمه انما تعتبر في قوة أو ان أكذبت نفسها ما على التأويل الاول ان الرشيدة كالسبية فساد عليه ادم الزوج على اقراره أم لا والتقدير حيث نزل الرشيدة كذلك مطلقا أو ان كذبت نفسها وهو مدمم الاقرار * ولما أنهى الكلام على شروط الصداق شرع في الكلام على النكحة القاسية فخلل في الصداق لفقد شرط وبدان ذلك بالكلام على القاسد لأفقه وهو على المشهور ربع دينار وثلاثة دراهم أو ما يساوي أحدهما ولا حد لا كره فقال (ص) وقد ان نقص عن ربع دينار وثلاثة دراهم خالصة أو مقومهما (ش) ومن عاده المؤلف ان يستغنى بالاضداد عن الشروط كافي قوله في الامامة وطلت باقتداس من كان كافرا الخ فكانه قال شرطه ان يكون الصداق ربع دينار وثلاثة دراهم أو عر ضا يساوي ربع دينار وثلاثة دراهم خالصة فان نقص عن ذلك فسد لكن فساد مقيد اذا لم يدخل ولم يمتعه فان أمته فلا يفسخ وكذا ان دخل فانه يمتعه وجوبا والى هذا أشار بقوله (وأنه ان دخل) والا فان لم يمتعه فسخ (ص) أو بما لا يملك كخمر وحر (ش) أي وقد افسد ان نقص عن ربع دينار وتزوج بها بشي لا يجوز تملكه كخمر وحر لان شرط الصداق ان يكون مقولا يفسخ تلكه شرعا فان اطلع على ذلك قبل الدخول فسخ ولا شيء لها وان اطلع على ذلك بعد البناء فساد المثل (ص) أو باسقاطه (ش) يعني وكذلك يكون النكاح فاسدا اذا دخل على اسقاط الصداق بالكلية فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده صداق المثل (ص) أو كقصاص (ش) معطوف على مدخول البناء أي أو وقع بكقصاص وأدخلت الكاف ما أشبهه معاه وغير مقول كسكاحه بقرانه لها شيامن القرآن أو بعقمة على ان يصير صداقها عقما فانها اتفاقا على ذلك فان العتق ماض والنكاح فاسد قبل الدخول ويثبت بعده صداق المثل (ص) أو ابني (ش) أي وكذلك يكون النكاح فاسدا يفسخ قبل البناء ويثبت بعده صداق المثل اذا وقع على عبد ابني أو بعير شارد أو ثمة لم يبد صلاحها وشبهه اذا وقع على دار لغير على أنه يشترع لها من ماله لانه قد لا يعيها فهو من الفرار وعلى ان يشترع لها من ماله او يجعل ميسره فيها صداقها لئلا يترك الفرار له لا يعلم هل يحصل له ذلك أم لا واليه أشار بقوله (ص) أو دار فلان أو ميسرتها أو بعضه لا أجل مجهول أو لم يقيد

انكاحه كالوحي أو ما اذا لم يزمع على واحد منهما أي فلم يزمع على البناء ولا على عدمه فله الخيار الا ان تقوم الزوجة بحقه التضرر وهي باقية على تلك الحالة ثم تقول كما فادوا ان هذا الفساد المحكوم به ليس فسادا مطلقا بل فسادا مقيدا بعدم الانعام فلا يقال ان كلامه فيه تناقض (قوله لفسخ) بطلاق ووجب فيه نصف المسمى (قوله أو بما لا يملك) الاولى ان يقول بلا يبيع لاقصاه كلامه انه يجوز بجدد الاضحية وجدد المنة بعدئذيه وليس كذلك (قوله أي وقد افسد الصداق) الاولى ان يقول أي وقد افسد النكاح (قوله فان اطلع على ذلك بعد البناء) أي ولو كانت الزوجة ذمية ولو قبضته واستهلكته عند ابن القاسم وقال أشبه لها ربع دينار الفضي وهو أحسن لان حقها في الصداق يسقط بقبضها لانها استعمله وبيع حق الله (قوله أو باسقاطه) الباعلية والمعنى وقد انعقد بسبب اسقاطه أو أنها

بعض مع (قوله أو كقصاص) وجبه عليها أو على غيرها في العبارة حذف والتقدير أو وقع بعدم قصاص لان صورة المستثنى امرأته قتلت أو رجل مثلا واسحق ذلك الرجل دمه فانفتت معه على أنه يتزوج بها ويجعل عدم قتلها صداقا لها فانه لا يجوز أن كان أخوها مثلا قتل ولذا في الرجل واسحق عليه القصاص فانفق معها على أن يعقد عليها ويجعل صداقها تركه القصاص من أخيه (قوله كسكاحه بقرانه لها شيامن القرآن) كأن يقرأ لها سورة يس مثلا أو ما لو تزوجها على تعلمه فساق ان فيه قولين (قوله على ان يجعل صداقها عقما) وما ورد من أنه على الله عليه وسلم تزوج صفية وجعل صداقها عقما من خصوصيته صلى الله عليه وسلم لم يصح عمل (قوله أو ثمة لم يبد صلاحها) أي على التيقية وما على القطع فيجوز بشرطه الا (قوله كرهنا الفرار) لانه لا يدري هل يسعها أو لا ولا يدري هل يتابع في يوم أو يومين مثلا

(قوله أومضى شئت) بكسر التاء كالمفعاد محشى ت ثم ذكر أن المعتقدان متى شئت يجوز وهو قول ابن القاسم في المنطبعة والى مبصرة أو إلى أن تطلبه المرأة وهو لا ينمي ما أو معدم لا يجوز فانه ابن الماجشون وأصحح وقال ابن القاسم إن كان مملعا جاز ونحوه لأن الحجاب وقال ابن عرفته يفسح وعن ابن حبيب عن ابن القاسم كونه إلى أن تطلبه ككونه إلى مبصرة (قوله أولم يقيد لأجل) المتبني المشهور من مذهب مالك وأصحابه وبه العمل وعليه الحكم أنه يفسح قبل البناء (٣٦٣) ويثبت بعده صدق المثل (قوله لو قال

الخ) وأجيب بأن مراده زاد على الدخول في التحسين بأن حصل إتمامها (قوله وهذا القول هو المرجوع إليه) أي الذي رجع إليه ابن القاسم والمرجع عنه الأربعة أي والأربعة عن ابن القاسم الأربعة وفي شرح عب والظاهر الفسخ من التحسين ولو كانا صغيرين يلفهما عمرهما وإن نقص عن التحسين لم يفسد وظاهره ولو نسبوا جدا أو طعنا في السن جدا (قوله كتراسان) معناه بلغة الفرس مطلع الشمس والاندلس بفتحين وأضعتين (قوله لا بشرط الخ) أي ما لم يكن عقار يجوز بشرط الدخول فيه وظاهر كلامه أن مجرد الشرط بوجوب الفساد أو أن يحصل دخول بالفعل وكذا ظاهره أن الشرط مؤثر ولو تواضعا على إسقاطه بعد ذلك (قوله جدا) ثم هذا كله فيما وقع على رؤيته سابقا أو وصف

الأجل (ش) يعني وكذلك يكون النكاح فإسد الصدقة يفسخ قبل البناء ويثبت بعده ما لا كثر من المسمى وصدق مثلها كأي شيء أتت زوجه بصدق معلوم لكن بعضه لأجل مجهول كوثاق أو مسمى شئت وبعضه لأجل معلوم أو حال ككثرة الفرجين شئت وقوله أولم يقيد لأجل معطوف على مدخول الشرط أي وفسد النكاح إن لم يقيد لأجل أي أجل الصدق كإلزام أو زاد على تحسين سنة (ش) لو قال أو يحسن سنة لتوافق ما يجبه الفتوى من أن الصدق إذا أجل بخمسين سنة فإن النكاح يفسخ قبل ويثبت بعده الدخول لأنه مظنة إسقاطه إذا لم يعيثن إلى ذلك غالب الأسماء إذا كانا مسنين وهذا القول هو المرجوع إليه كما نقل المواقف في (ص) من أن المرجوع إليه الأربعة ليس بصواب وكذلك لو أجل بعضه إلى أجل لأن حكم البعض حكم الكل في التأجيل والحلول وفي كلام المؤلف نظر انظر شرحنا الكبير (ص) أو عيّن بعد كتراسان من الاندلس وإجاز كصر من المدينة لا بشرط الدخول فيه إلا القريب جدا (ش) يعني أن النكاح يكون فاسدا إذا وقع على صدق معين غائب عقارا أو غير معينة بعيدة كتراسان التي هي بأقصى المشرق من الاندلس التي هي بأقصى المغرب لا تتقاطع خبره وظاهره سواء كان على وصف أو رؤيته متقدمة على العقد لا يفسخ بعده ما لم لا والذي قرره الشيخ الخيزمي أن كلام المؤلف في الموصوف وأما ما كان على رؤيته متقدمة حكمه حكم البيع بفصل فيه بين أن يكون بعد رؤيته بغير بعد ما يمنع أو لا يجوز ويختلف باختلاف المبيع أه إمان كانت الغيبة متوسطة فانه لا يفسخ كصر من المدينة المشرفة لأنها مظنة السلامة ولا فرق بين العبد والدار والضمان من الزوج في غير العقار ومن الزوجية في العقار كالبيع وحل الجواز إذا لم يشترط الزوج الدخول قبل أن تقبضه الزوجية فإن شرط ذلك فلا يجوز ولودخل بغير شرط جاز وهذا ما لم تكن الغيبة قريبة جدا فإن كانت كذلك كالومين والثلاثة فانه يجوز اشتراط الفسخ قبل قبضه بلا خلاف ثم إن المؤلف استغنى عن التبيين بهذا التمثيل بقوله كتراسان الخ ولم يثل المثل القريبة قال فيها جدا ثم إن المؤلف ابتدأ بالبعيدة جدا لأن المقام لعطف الفاسدات بعضها على بعض ونحوه بالقرينة جدا وأوسط المتوسطة بينهما وحكم الصدق إذا وقع في الغيبة البعيدة جدا كالصدق الذي فيه غرر فإذا مات بالدخول صح النكاح غير المثل كما مر في قوله وأتى ويجوز الصدق بالعين الغائبة بشرط اشتراط خلفه أن تلفت كما سما في الآية (ص) ونحوه بعد القبض أن تلف (ش) يعني أن النكاح إذا وقع بعد أتى أو بعد رضاء أو بعد رضاء وقتنا بفساده ما صدق فانه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل فإذا قبضته المرأة بعد ذلك فانه تفصح بالقبض فإن لم يفت في يدها بان لم يقبل عليه الأسواق ولا تغير في بدنه فانه ترد إلى زوج وتأخذ منه

على ما تقدم أمّا غائب لم ولم يوصف فلا خلاف في فساده ولها بالدخول صدق المثل قال عجم وبقى النظر فيه إذا اشتراط الدخول قبله فيما بين القرينة جدا وبين كصر من المدينة وبقى النظر أيضا في حكم ما كان دون كتراسان من الاندلس وفوق كصر من المدينة والظاهر أن ما قارب كلاب على حكم ما قارب والمتوسط يحتاج فيه في حكم البعدي الأولى (قوله كلاب ومين والثلاثة) ونحو ذلك كذا كتب بعض الشيوخ وبفسر بالأربعة والخمسة فلان أصحح قال بها (قوله بالعين الغائبة) أرادها بالتقديس وصورتها أن يقول أدقم لك العشر من دينار التي في صندوق في أسكنه بقرينة أو فانه إن اشترط الخلف أي إتمامها صاعداً أعطيك بدلها وذلك لأن العين لا ترد إتمامها (قوله) ونحوه بعد القبض (الخ) ليس الفوات شرطاً في الضمان كما ينادر من عبارته بل القبض كافٍ في الضمان والفوات مرعب عليه أي ويردقته إن فات فقوله في البيوع الفاسدة وإنما يتقبل ضمان الفاسد بالقبض أحسن (قوله) إن الحجاب ونحوه بعد القبض لا قبله

كالسعة في البيع الفاسد فلا خلافات في بدن أو سوق ونحوه. كان لها وتقرم القيمة طاله حتى نت (قوله فاعلى) أى مان تغفر في بدنه فان
التعفى في البدن أعلى من حوالة السوق (قوله لكون المسمى حراما) لا يخفى انه في تلك الحالة يقال له فاسد لعقد ومصادفه كسكاح الحرمان اذا
جعل فيه خمر وقوله ونحوه أى كسب أدنى (قوله وكذا في الفاسد لعقد) أى الذى يجب فيه المسمى لكونه صحيحا فان قوله نعلمه منها
ولو كان مما لا ينافى عليه أو ظاهرا على هلاك كينته (قوله فالفسد لعقد المخرج) أى سواء وجب فيه المسمى أو صدق المثل (قوله يتفقان فيما
إذا قبضته) فيكون الضمان منها مطلقا ولو ثبت هلاكه (قوله وأما بعده) أى بعد الدخول فيقتفان أيضا في الضمان حيث تلف بيدها
بعد قبضته المخرج ولو قامت على هلاك كينته (قوله حيث تلف بيدها) أى لا تضمن إلا إذا تلف بيدها أو ما إذا تلف بيدها فلا ضمان عليها
(قوله وأما الفاسد لعقد) أى والفرض انه بعد الدخول (قوله فضمان الصدق فيه) فإذا كان بيد الزوج وكان مما لا ينافى عليه أو ينافى
عليه و قامت على هلاك كينته فضمانه منها أى الضمان منها لا يتوقف على كونه بيدها بخلاف ما تقدم وتلك العبارة أى التى هي قوله
وبعبارة أخرى عبارة عجم وقد حيلناها (٣٦٤) يقتضى مقادير كتب بعض شيوخنا ما يوافقه ويظهر منه أن الفاسد لعقد الذى يجب

فيه المسمى لا يطعلى حكم
الصحيح إلا فيما إذا كان بعد
الدخول وأما قبل الدخول
فحكمه حكم الفاسد لمصادفه
والفاسد لعقد الذى يجب
فيه صدق المثل في كونه
أذا تلف بيدها ضمنه للزوج
مطلقا قال في شرح شب
بعد ذكر عبارة عجم وذكر
بعض الشارحين ما يقيد
أن الرجوع أن ضمان الصدق
فيه كضمانه في الفاسد
لمصادفه اه وقال القاضى
موافقا لقول المصنف
وضمنته أى ضمن الضمان
الذى يصل عليه في السكاح
الفاسد كان فاسدا لمصادفه
أو لعقده على المذهب وفى
شرح عب ما يخالف ذلك

صدق مثلها وان قامت في بدنها بان حالت عليه الاسواق فاعلى فانه يبقى في بدنها وتوقع قيمته للزوج وم
قبضته وتأخذ صدق مثلها كما في السوء الفاسدة وبعبارة كلام المؤلف في الفاسد لمصادفه أو لعقده اذا
وجب فيه صدق المثل لكون المسمى حراما ونحوه وكذا في الفاسد لعقد اذا حصل فيه الضمان قبل
الدخول كما إذا قبض الضد قبل الدخول وهما بيدها فان ضمه منها فالفسد لعقد ومصادفه يتفقان
فيما إذا قبضته وتلف منها قبل الدخول وأما بعده فيقتفان أيضا في الضمان حيث تلف بيدها بعد قبضه
وكان الواجب في الفاسد لعقد صدق المثل وأما الفاسد لعقد حيث وجب فيه المسمى فضمن الصدق
فيه كضمانه في الصحيح (ص) أو بمغصوب علماء لا أحد هما (ش) هذا أيضا من الاماكن التى يكون
السكاح فيها فاسدا لمصادفه بأن عقد على عبد أو على عرض مغصوب والزوجان معا يعلمان قبل العقد
بالغيب فانه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده صدق المثل وأما علم أحد همدان إلا عرفان السكاح
لا يفسخ وترجع على الزوج بمثله أو بقيته له دخوله على هذا العوض حيث لم يعلم دخوله على ذلك حيث
علم دونها (ص) أو باجتماعه مع بيع (ش) المشهور أن السكاح في هذه المسئلة فاسد لمصادفه يفسخ قبل
البناء ويثبت بعده صدق المثل وهو ما إذا اجتمع مع البيع أو القرض أو الشركة أو البعالة أو الصرف
أو المساقاة أو الفراض في عقد واحد ليهل بما يخص البضع من ذلك ولتفاني في الاسكام بينهما فان
السكاح مبنى على المسامحة والبيع وطامعه على المساقعة وقد صور المؤلف الاجتماع المذكور بقوله
(كدار) مثلا (دفعها هو أو ابوها) أى دفع الزوج دار زوجته على أن تزوجه أو بأخذ منها مائة دينار
فإذا رخصها في مقابل البضع والنصف إلا عرف مقابلة المائة فقد اجتمع البيع والسكاح في عقد واحد
وكذلك الحكم بفساد السكاح ودفع الدار أو الزوجة أو الزوجة نفسها للزوج على أن تزوجه أو يدفع
للزوجة مائة دينار مثلا فالمائة التى يدفعها الزوج بعضها في مقابل البضع وبعضها في مقابل الدار فقد

كله فانه قال والمراد بالفاسد هذا الفاسد لمصادفه أو لعقده اذا وجب فيه صدق المثل لكون المسمى حراما وأما الفاسد
لعقد حيث وجب فيه المسمى فضمن الصدق منه كضمانه في الصحيح بعضى بالعقد كسب يد كرم في الصحيح بقوله ونعلمه ان هلك بينه
أو كان مما لا ينافى عليه منها والاثن الذى بيده وبعد هذا كله فالراجح كلام القاضى من أن كلام المصنف يحمل على الفاسد مطلقا
(قوله أو بمغصوب علماء) وانما يعتبر علمهما إذا كانا رشدين والا فلا يعتبر عزم وليهما وعلم المجبرة كالعدم وكذا علم الجبر (قوله على عبد المخرج)
لم يذكر التقود والمثلان وظهر عبارة غيره العموم (قوله له دخوله على هذا العوض) جواب عما يقال هل يرجع لصدق المثل فأجاب
بما أحسنه انه انما يرجع لصدق المثل لا لا دخل على هذا العوض حيث لم يعلم أى قيمته أو مثله فيقومان مقامه (قوله أو القرض)
والحاصل ان مثل البيع التقودا لمجموعة في «جسر مشق» وان قلت السكاح بالبناء يثبت البيع لانه تبع والسكاح هو المقصود وانما
البيع قبل البناء لا يثبت السكاح لانه هو المقصود الا عظم وانما في السكاح وكان البيع قائما فيه القيمة لمالكه أو يلغى فيقال لا يبيع
فاسد مضمي بالقيمة مع عدمه ففوت في البيع (قوله ليهل المخرج) لا يخفى انه هذا لا يأتى فيما إذا سمي لكل فالاولى التعليل الثانى أو يجزى
وتلك التسمية عند الاجتماع لا تعتبر لاحتمال المساواة أكثر (قوله كدار دفعها أو ابوها) ولزاد ما يدفعه من قيمة الدار على ربع دينار

(قوله بان يقول الاب الخ) أي يقول المشرى فقلت ذلك (قوله أو يقول الزوج بعنك داري بعشر توتزوجت انتك تقو بضاً أي
بقول الولي فقلت ذلك بمعنى اشتريت دارك بالعشر توتزوجت انتك تقو بضاً وقوله أو يقول الزوج الخ أنت خير بان صيغة النكاح
انما تكون من الذي يتولى الطرفين لامن المرأة وتظاهر العبارة أن هذه الصيغة الصادر من المرأة صيغة النكاح ولكن ليس
الحكم كذلك بل نقول صيغة النكاح ما يقوله الرجل بعد بان يقول فقلت ذلك وتلك ذلك بكفي ثم بعد هذا كله اعترض بحشيت
بان النص ليس فيه التصريح بالبيع نقل ابن عرفة مع سحنون ابن القاسم من أنكح ابنته من رجل عن ابن ابي عمير داراً جازكها
وقولاً تزوج ابنتي بخمسين وأعطيت هذه الدار فلاح فيه لانه من وجه النكاح (٣٦٥) والبيع ابن رشد يقوم منه معنى خفي وهو

سواء اجتماع البيع مع نكاح
التقويض بخلاف نكاح التسمية
هذا هو الذي عني المؤلف وأما
تصوير من تبعه بان يقول
بعنك داري بمائة وزوجت ابنتي
تقو بضاً لتفعل لتفعل بموازها
لأنها أشد في البيع للتصريح
بالبيع فيها بخلاف ما في البيع
فله تلفظ بالعطية وعليه باقي
فروق ابن محرز وقول من ليس
صورتها ما قال ابن القاسم فيه نظر
اذ لا مستندة في مخالفة ابن القاسم
اه وذلك أن ابن محرز فرق بين هذه
المسئلة أعني مسئلة التقويض
والتى قبلها بأن الباء هنا خالصة
من العوض وانما قصد الاب معونته
بخلاف الاولى فالتسليم بالتسليم
العاوضة (قوله سواء كتبت الخ)
أي فعمل الخلاف في ثلاث صور
وهي ما إذا سمي لكل دون صدق
المثل أو لأحداهما صدق المثل
والاخرى دونه أو لأحداهما دونه
والاخرى تقو بضاً وثلاث ما اتفاق
وهي ما إذا سمي لكل صدق المثل
أولم يسم لأحدته منهما أو سمي
لأحداهما صدق مثلها ونكح
الآخرى تقو بضاً فعمل الخلاف

اجتمع البيع والنكاح في عقد واحد وتظاهر فساد النكاح المقتنع مع البيع سواء سمي لكل
منهما ما يخصه من ذلك أم لا فإن جملة دفعها صفة لدار لان الجملة الواقعة بعد النكاح صفة
لهالكن بون هنا على غير من هي لانه في اللفظ حار به على الدار وفي المعنى انما هي للدافع
فلذا أبرز الضمير وجوبه وعطف عليه قوله أو أبوها ولأفرق في المشتق الواقع صفة لما ذكر بين
أن يكون وصفاً أو فعلاً كما هنا (ص) وجزأين الاب في التقويض (ش) أي وجازاً اجتماع
البيع والنكاح حيث كان النكاح نكاح تقويض ولا مفهوم لقوله الاب اذن الزوج أو
الزوجة كذلك بان يقول الاب بعنك داري وزوجت ابنتي تقو بضاً أو يقول الزوج
بعنك داري بعشر توتزوجت انتك تقو بضاً أو يقول الولي بعنك داري بعشر توتزوجت
وليتي تقو بضاً أو تقول الزوج لي له ولأبته عقداً من بيع وزوجة نكاحها بعنك داري بعشرة
وزوجت بك نفسى تقو بضاً ولو كان ذلك على وجه الشرط (ص) وجمع امرأتين سمي لهما
أولاً أحدهما (ش) لاختلافه أن يجوز للرجل أن يجمع بين امرأتين أو ثلاث أو أربع في عقد
واحد سمي لكل واحدة منهن صدقاً فاقا صوات التسمية أو اختلفت أو سمي لواحد ونكح
الآخرى تقو بضاً ولم يسم لأحدتهما بل نكحهما تقو بضاً وترك المؤلف هذا الأخير لاجل
ما رتبته من الخلاف الآخر ولولا ذلك لسمي لهما ولا يكون شاملاً للصور الثلاث ولا مفهوم
لأمرأتين أي نساه (ص) وهل وان شرط تزوج الاخرى أو أن سمي صدق المثل قولان (ش)
يعني أن جواز الجمع بين المرأتين مثلاً مع التسمية ولم يوجب جانب وان شرط مع تزوج الواحدة
تزوج الاخرى وسواء كانت التسمية لهما أو لأحداهما صدق المثل لم يسمي لهما أو دونه واليه
ذهب ابن سعدون ولم يره كالبيع أو الجواز مع ذلك الشرط حيث حصلت التسمية في جانب أو
جانين انما هو أن سمي صدق المثل كالبيع وهو قول جماعة ممن قلست التسمية عند
أهل القول الثاني شرطاً كما يشاهد من لفظه انما الشرط اذا حصلت تسمية كل الشرط المذكور
أن يكون قدر مهر مثل السمي لهما فأكثر فعمل الخلاف اذا شرط تزوج أحداهما بتزوج
الآخرى سمي لهما أو لأحداهما ونقص عن صدق المثل وأما أن لم يسم أصلاً أو سمي صدق
المثل فليس من عمل الخلاف أي فيجوز بالخلاف شرط تزوج أحداهما بتزوج الاخرى أم لا
(ص) ولا يجيب جمع ما لا أكثر على التأويل بل بالنقص والقبح فله صدق المثل بعد ذلك الكراهة
(ش) مفعول يجب محذوف أي ولا يجب بيعهما إلا ما أي في صدق المثل أي أن الشخص اذا
تزوج امرأتين بصدق واحد وهو يتزوج واحدة العقد بالاول لم يمتنع كل واحدة منهما فان

(٣٦ - خري ثالت) مقيد بتدين شرط تزوج أحداهما على تزوج الاخرى والمفروض لكل أول بعض دون صدق المثل وقوله
وسمي لهما أي ونقص عن صدق المثل وقوله أو لأحداهما أي سمي لهما دون صدق مثلها أي والثانية نكحها تقو بضاً فله ونقص راجع
لها (قوله ولم يره كالبيع) أي فلما يجوز جمع الرجلين لسلتهما إذا سمي لكل قيمة المثل (قوله أو سمي صدق المثل) أي لكل
أو سمي واحدة صدق المثل والاخرى تقو بضاً (قوله ولا أكثر على التأويل بالنقص) لانه كنع الرجلين لسلتهما في البيع وقوله
لا الكراهة لانه يكسر رجل واحد كذا على الاول والاول ظاهر (قوله الامام) أي في المثل والاول والشيخ سمي ابن القاسم
(قوله بصدق واحد) أي واقدمه المصنف في عقد (قوله غالباً) وفي غير الغالب يكون في عقدتين بان يتفق الوليان على أن يزوجاه

التي هي ما عشرين ديناراً شوي كل واحد منهما عقدوا على حدة (قوله) بقض المسمى على قدميه ورهماً) بان نسب صدق كل واحد أصدق من غيره بل هو أصدق من جميع الصادقين وبأن النسبة تأخذ كل واحد من هذا الصداق المسمى فلو كان صدقاً مثل أحداهما على صدقاً مثل الأخرى عشرين فالجميع ثلاثون فالسعي على الثلث والثلثين (قوله على القول بجواز) أي عند عدم التسمية لكل نسبة يستفاد من المصنف ترجيح القول (٢٦٦) يلحق (قوله أو تضمن إثباته رفعه) مثل صورتين جعل الرقة ابتداء صدقاً أو هنا جعل غالب الشرأ الصورة الثانية

جل غالب الشرح والصورة الثانية
 أن يكون جعل لهما لا معناهم
 بدفع لهازو جماعوا عن ذلك
 المال لجمع ولها صداقا (قوله قبل
 النواو بعد) أي كساح الحرم
 ولشغار (قوله والاشية المعينة
 الخ) محل المنع إذا كانت في ملك
 الغير مطلقا أو وصفاهم لا أدنى
 ملكه ولو يصفها أو لا فإن كانت في
 ملكه ووصفا صريح أو لا وما في
 هذا الشرح مما ظاهره المنع مطلقا
 فإنه ضعيف (قوله وعمل المنع إذا لم
 يكن لهم عرف الخ) وأما إذا كان
 لمن فكمت عرف في البيوت باز
 التكاثر وهو معروف في عرفهم
 فلا يفتي أن تعليل المنع جاز ولو
 كان لهم عرف وخلاصته أن من
 على بذلك التعليل منع مطلقا ولو
 كان لهم عرف فيشذلا نفيهم
 كلاله والحاصل أنه يجوز على
 المعتد إذا كان في ملكه ولهم
 عرف بشئ منضبط أو وصفت
 (قوله منع الغير على رقبته) هذا
 تمام المسئلة وهو الفرق بين هذه
 المسئلة والتي بعدها فلا حاجة
 إلى الاشتغال إلا في الجواب
 (قوله لأن العرف في القدر الزائد
 الخ) فيه تنويع بل الفرع حاصل
 في صلب العقد أضوا الفرق
 ما تقدم (قوله وهل حكم العقد الخ)

الاولى أن يقول وهل الشرط الذي هو التعليق لازم وقوة وإذا خالف الجهد في هذا المعنى يحصل لزوم
الشرط أو لا فتقدر (قوة ولا يلزم الشرط) أي لا يلزم التعليق وكرة التعليق وقوة ولا الاتفاق الخ توضيح لقوة ولا يلزم الشرط وهذا
الذي قلناه مقتضى تفسير الشرط بالتعليق إلا أن قوة بعد لكن بسبب الوفاء بالخ يفتضى أنه أراد بالشرط المشروط الفى هو عدم
الزواج والآخر الخ بالتعليق وعلمه فتحتاج لقوة لكن بسبب الوفاء به عبارة عب وكرة هذا الشرط من أصله وكذا إنكره عدم الوفاء
بمولا معنى ثالث إلا أن أريد بالشرط المشروط بعد كنى هذا أريد ثبت قال مانعه ولا يلزم الشرط أى المشروط وهو عدم التزوج

وعدم الاخراج من بلدها وكره هذا الشرط لما فيه من العجز عليه ولذا قال في الحاشية ولا يلزم الشرط وهو عدم اخراجها من بلدها والتزوج عليها لان ان اخرجها من بلدها وتزوج عليها معناه لا يخرجها من بلدها ولا يتزوج عليها وبشكل ذلك من تزوج ماشطة أو قاطلة مثلا وشروط عليه خروجها للصنف فلا يلزم الواقع من عب (قوله مصورته) وحقق (العصمة) بهذا التصور بعلم عدم تكرارها مع ما قبلها (قوله ثم خالف وفعل ذلك) الاولى ان يقول فلان يكره عدم الزواج واذا خالف وتزوج لا ترجع عليه بشئ الخ (قوله الا ان تسقط ما تقرر بالخ) ظاهر المصنف ان اذا اسقط ما تقرر بعد العقد لا يثبت أنها (٣٦٧) ترجع سواء خالف عن قرب أو بعد حقيقة

للعوضه وهو ظاهر كلامهم ولا يثبت عبد السلام يثبت ان يقدر جوعها بما اذا خالف عن قرب لا بعد كالسنتين (قوله فهو يخرج عما تضمنته النسيه من عدم الزوم) وهو استثناء منقطع فان قلت هلا كان مستثنى من قوله ولا يلزم الشرط استثناء منقطعاً كذلك قلت هذا بعد خلاف ما ذكره فهو قريب (قوله ثم خالف وتزوج الخ) أي فصوره الذين ان تزوجت عليك فامرك ببيعتك أو بالسرية حرة أو فبي طلق فيكره العيين دون الافلاك لا يجتمع عليه عقوبات والظاهر أن الطلاق يقع بائنا أو ما الاسقاط مع العيين بالله فكالاسقاط بالعين فيكرهه الا ان خالف وكفاية العيين باله لسهولة كفارتها في الجاهة بالنظر لطلاق والعق (قوله أو كزوجي اختك الخ) يتعلق به حكمان فسخ النكاح قبل السنة فقط ولها بعد الا كزمن المسمى وصداق المثل ومغلول الكاف أمران المعقود عليه والمهر أرى أو زوجي كاختك عاتقه وليس المراد كزوجي واختك وأعطى (قوله لغة الرفع) ظاهر مطلق الرفع والظاهر ان

يسحب الوفاء به فلا يخرج جهوا لا يتزوج عليها وكره ما شرط الزوجين ذلك ولا يلزمه الاثالثية ان خالف وأخرجها وتزوج عليها على المشهور وعن مالك وعنه ترجع بالاقبل من الالف وبقية صداق المثل (ص) كان آخر حديثك من بلدك فلك ألف (ش) صوتها زوجة في العصمة قالت لزوجها قد بلغتني أنك تريد أن تخرجني من بلدي فقال لها ان أخر جنة فلك ألف فهو تنبيه في عدم الزوم والكرامة (ص) أو أسقطت الناقيل الصعد على ذلك (ش) يعني انه اذا تزوج بها بالعين مثلاً وأسقطت عنه من ذلك الناقيل عند النكاح على أنه لا يتزوج عليها مثلاً ثم خالف وفعل ذلك فأنها لا ترجع عليه بشئ من الالف التي أسقطها عنه لعدم لزوم الشرط لان العدة باق على العقد (ص) الا أن تسقط ما تقرر بعد العقد (ش) يعني وتزوجها مثلاً بعينين وبعد العقد أسقطت عنه ما تمت من ذلك على أنه لا يتزوج عليها وأن لا يسرى أو لا يخرج جهوا من بلدها ثم خالف ذلك وفعل فأنها ترجع عليه بالمال التي أسقطها لذلك فهو يخرج عما تضمنه النسيه من عدم الزوم وقوله وهذا العقد متعلق بنسقط لا يقرر لان تقرير الصداق لا يصح كون قبل العقد أصلاً ويحصل الرجوع اذا لم تتزوج مع الاسقاط بين كاشد الله بقوله (بلا عين منه) أو ما لو تفت بمجن فلا ترجع عما أسقطت وانما يستلزمه الجين فقط كالأسقط وحلفته ان خالف وتزوج أو تسرى فأمرى بسدى أو فالسرية حرة أو التي يتزوجها طلقاً فأنما يلزمه بالخالفه التملك أو الفسخ أو الطلاق ولا ترجع عليه بالمال التي أسقطته (ص) أو كزوجي اختك عاتقه على أن تزوجك اختي بمائة وهو وجه الشغار (ش) الكاف ههنا بمعنى مثل وهي عطف على فاعل فسدى وفسد مثل زوجي الخ ويحتمل أن يكون المعطوف بأو محذوف والمعطوف عليه فعل الشرط من قوله ان نقص أو كان نكاح شغاراً كزوجي اختك أو غيرها من لا يحجرها فخرى بنتك أو غيرها عن بعيرها بمائة على أن أنزوجك اختي أو بنتي أو أمتي من عبدك بمائة ويسمى وجهه الشغار والشغار لغة الرفع من قولهم شغار الكلب وجهه اذا رفعها لول ثم استعمل فيما يشبه من دفع رجل المرأة لغيره فاستعمل في دفع المهر من العقد اذا كان وطأ بوطه وفعل بالفعل فكان كلامه الوليين بقوله لا شغاراً في أي استسقى وأنكحك بغير مهرهم وأفهم قوله على الخ أنه لم يقع على وجه الشرط بل على وجه المكافأة من غير وقف أحدهما على الآخر بل جاء وأشار إلى صريح الشغار بقوله (وان لم يسم فصرحه) أي وان لم يسم لواحد منهما صداقاً كزوجي اختك أو بنتك على أن أنزوجك ما ذكر كذا في قبسي صريح الشغار ومن القسمين فهم المركب منهما كزوجي عاتقه على أن أنزوجك بلامهر قبسي كل جزء مائة كاه ويحكم بحكمه

المراد دفع مخصوص الذي هو رفع الكلب لقوله من شغار الكلب وجهه رفعها لول ولا يكون ذلك الا عند بلوغه فقد اتفق أن لا يحل كان يقدم على الامام الشافعي رضي الله عنه فيقومه فقبله في ذلك فقال انما تمت منه أن الكلب اذا بلغ رفع رجله عند البول وأن الحرم راحي ودخله وانتهى من أنفذ لقطه وقوله استعمل أي لغته وقوله ثم استعمل في دفع المهر أي لغته وقوله فكان كذا الخ أي بقوله لفظاً ولا فهو قائده معنى (قوله ثم استعمل في دفع المهر الخ) أي في العقد المحجور على دفع المهر لقوله فكان كذا الخ (قوله اذا كان وطأ بوطه) أي اذا كان العقد ذوطاً بوطاً وقوله وبملا بفعل هو نفس الوطء لا حاجته (قوله بل على وجه المكافأة) كالأو فوجه اخته أو بنته فكانه الآخر بمثل ذلك من غير أن يفهم توقف أحداهما على الآخر (قوله يفهم المركب منهما)

أما المركب من بعض كل منهما أي فهي حقيقة تركبت من بعض كل منهما وقوله فيسمى القابل لا يعني أن تكون الأحصرد العطف
 لا السببية لأنه لا تنفع على ما ذكر التسمية (قوله أنه أكثر فوجاً) أي أكثر اتفاقاً أو جهاً أكثر اتفاقاً من غيره (قوله أو أوجه
 بمعنى المقابلة) وجه ثالث وكان المعنى نكاح شغار أي نكاح ذو مقابلة منسوبة لشغار لأنه نكاح احتوى على صداقين متقابلين
 وهو نسخة أو لا بد (قوله) وفتح فيه وان (٣٦٨) في واحدة) إشارة إلى القسم الثالث من الشغار وهو المركب من المقابلة
 لها تعطي حكم وجهه وغير المسمى

لها تعطي حكم صريحه والله رد
 المصنف حيث لم يذكر ما وافق
 مسائل هذا الباب من حكمي كل
 منهما وذكر حكمهما مخالف مسائل
 هذا الباب من حكمي كل منهما
 فلما كان وجه الشغار هو القسم
 الأول في كلامه ثبت بالدخول لم
 يتعرض له وتعرض فيما يأتي
 يجب فيه مخالفته لما يجب في هذا
 الباب من صداق المثل ولما كان
 في صريحه وهو القسم الثاني في
 كلامه صداق المثل بالدخول لم
 يتعرض له لما وافقته مسائل الباب
 ولما كان قصده أبداً مخالفتها
 تعرض له بقوله الاتي أبداً (قوله
 من زوج أمته الخ) وأما لفتوح
 السيد بانهم ذلك بعد العقد فلا
 فتح ونلزمه فيه العتق أيضاً (قوله
 ويكونون أحرار بالشرط) أي
 لتشرف الشارع للبرية (قوله لأنه
 من باب بيع الأجنة) أي لأن هذا
 الصداق بعضه في مقابلة الأولاد
 لأنه حيث يكون صداقها كثيراً
 فإن قلت هذا أثر خلاف الصداق
 فوجب صداق المثل قلت لما تم
 مقصود من حرية الأولاد فلفهم
 على سيد أمهم زنه المسمى
 (قوله كاتمة) لم يقبل تيمه لأن
 المعنى الأول مستقل بذاته ولا يكون

له تيمه إلا إذا كان فهم معنى الأول يتوقف على هذا ولكن لما كان حكماً متعلقاً بعد كاتمة (قوله) وذكر
 أن لها في جميع ذلك الأثر الخ) ومقابلته أن في وجه الشغار لكل منهما صداق المثل وفي المائة لموت أو فرار قول ذكره الشارع
 مان لها صداق المثل ولو نقص عن المائة أو زاد على المائتين لم يذكره إمام ولا التوضيح مقابل ما في قوله أحسن لها) أي من
 الأول (قوله بالمؤجل) إشارة إلى أنه تأجيل بمعنى المؤجل فهو من إطلاق المصداق على اسم الفاعل مجاز مرسل علاقته التعلق
 أو بقدر مضاف أي للمؤجل والمعنى واعتبر صداق المثل بالنظر لجمال والمعلوم والمؤجل بالمعنى بالنظر للجهول

صداق

(قوله في عقد الحارة) أي بان يقول أبرئك من سنة مشلا على أن تزوجك بان تكون تلك المنافع مفقدا مستقلا
 به هو عقد النكاح (قوله حكمه المنع) وهو المعتقد (قوله ولا خلاف) (٢٦٩) في منع النكاح بالجعل) أي كان يقول

لها أن تزوجك وأجعل مهرنا ثلثي
 لك بعدد الأبق لا تجعل الزوجة
 والمجهر له هو ذلك الزوج (قوله)
 فهو نكاح على خيار أو تقدماته
 بفسخ قبل لا بعد (قوله على
 المشهور) أي بمضي بمواقع بدعي
 المشهور لا بصداق المثل أي خلافا
 لمن يقول بمضي صداق المثل (قوله)
 يمضي بما عقد عليه) أي فالنكاح
 صحيح قبل البناء وبعد تلك المنافع
 ولا نسخ للنكاح ولا للاحقة ولا للاحقة
 شبه المشهور أن النكاح لا يجوز
 ابتداء طهنة بمضي بمواقع عليه
 العقد من المنافع للاختلاف فيه
 انتهى فالواجب على المصنف أن
 يحذف قوله ويرجع به (قوله)
 مثل ما فرغ) الشاهد انما هو
 في قوله بعد وعاد الله من المعاقبة
 لان المعاقبة انما هي من الله تعالى
 لا بعد من العبد (قوله بكرة الاجل
 في الصداق) ولو بعهده (قوله)
 بتدريج) أي بتوسل وهي في نفسه
 بدون نقطة ولكن في الاصل
 بالذال المعية (قوله بأن) فرض
 مستترة وكذا قوله بأن أي وان
 أمره أن يزوجه بقدر معلوم
 فزاد عليه والمراد لا ينفذ
 فذلك بان في عشرين والاربعه
 في المائة بسيرة طهنة معرفة (قوله)
 فان علما وعلم الامر) كذا في
 نفسه بالواو وهي بمعنى أو أي
 علم الزوجان أي أو علم الامر
 الذي هو الزوج أي أو علم الزوجة
 ويدل على ذلك قول عبيد الله

بصداق المثل متعلق بتزولت أي تزولت على وجوب صداق المثل فقط لا الاكثر في التسمية
 لاحدهما اذا دخل بها وانما الاكثر فيها انما هي لهما معا هذا ظاهر مع أن هذا التأويل جار
 فيها اذا سمى لكل أو سمى واحدة فقط كافي التوضيح فاقوال المؤلف وتزولت أيضا فيما اذا
 دخل بالمسمى لهما بصداق المثل لشمها (ص) وفي منعه بمنافع أو تعليمها قرأنا أو حاجها
 ويرجع بقية عمله لفسخ وكرهه (ش) يعني أن النكاح اذا وقع بمناقص دارا وبأية أو بعد في عقد
 اجارة أو وقع على أن يعلم الزوج الزوجة قرأنا أو يحفظ أو ينظر أو يقع على أن يخرج الزوج
 زوجته أو يزورها ويحذو ذلك فهل النكاح في هذه المسائل حكمه المنع أو الكراهة فيه خلاف
 فعلى القول بالمنع بفسخ قبل المخلول ولا شيء فيه ويثبت بعده بصداق المثل والاجارة بفسخ
 متى اطاع عليها قبل البناء بعده ويرجع الزوج على المرأة بشيعة علمه من خدمة أو غيره هالي
 الوقت الذي مضى الاجارة اليه ولا خلاف في منع النكاح بالجعل لان عقده غير نهم بالنسبة
 للمجهر له انه الترك متى شافهه وسكن نكاح على خيار فاللام في الفسخ لقابلية لا لتعجيل المراد
 بالفسخ فسخ الاجارة أي الفسخ الاجارة فليس في كلام المؤلف تعرض لكون النكاح بفسخ
 قبل البناء يثبت بعده أم لا وان ارد بفسخ النكاح لم يتناول ما بعد البناء بل ما قبله فقط لان
 هذا النكاح لا يفسخ بعده وعلى القول بالكراهة يمضي بمواقع له لا بصداق المثل على المشهور
 لكن المشهور الذي نص عليه المؤلف في التوضيح أن النكاح يمضي بمواقع عليه ولو على القول
 بالمنع (ص) كالغلاة فيه والاجل (ش) التشبيه في القول الثاني فقط وهو الكراهة لا في
 بيان الخلاف والمعنى أن التقاضي في الصداق مكره ومختلف أحوال الناس فيه قرب امرأة
 يكون الصداق بالنسبة اليها قليلا وان كان في نفسه كثيرا ويرى امرأه يكون الصداق بالنسبة
 اليها كثيرا ولو كان غليظا في نفسه وكذلك الرجال فخص فيه والغلاة ينظر فيه ما لحال
 الزوجين والغلاة ليست على ما به مثل سافر لان الفلوا لا يطلبه الزوج بل المرأة أو وليها فقط
 وكذلك بكرة الاجل في الصداق ولو ان سئل ان يتدريج الناس الى النكاح بغير صداق
 ويظهرون ان هناك صداقاتهم تسقط المرأة وغلاة السلف وقوله (قولان) راجع لما قبل
 النكاح (ص) وان امرأه بالف عينا أو لا تزوجه بالنسبة فان دخل فعلى الزوج ألف وغرم
 الوكيل ألفا ان تعدى باقرار أو بينة (ش) يعني أن الزوج اذا قال لرجل زوجي بألف أو قال
 زوجتي فلانة بألف فزوجها بالبين فان علم او علم الآخر قبل المخلول فسأق وان لم يعلم بذلك الا
 بعد المخلول فانه لا يلزم الزوج سوى الالف أو ما أو كليل فلا غلوا ما ان ثبت نفسه أو لا فان لم
 يثبت فسأق وان ثبت تعديه باقرار أو بينة حضرتت و كليل الزوج به بالالف فانه بغير المزلوجة
 الالف الثانية المتعدى فيها لان الغرور الفعلي وجوب الغرم على المشهور فقوله وان أمره
 أي امر شخص أو الضمير في عينه والزوجة المفهومة من السياق ولا مفهوم لالف (ص) والا
 فتختلف هي ان حلف الزوج (ش) تختلف ثلاث مضاعفة متعمدة محذوف وهو الوكيل
 وفاعله الزوج بوجه وهذا مفرغ على مفهوم ان تعدى باقرار أو بينة كثيرا ما ينزل المؤلف مفهوم
 الشرط كالنطوق فصر عليه كلفه كورأى وان لم يثبت تعدى الوكيل والموضوع بهاله
 من انه بعد البناء وان العقد وقع على الفين والوكيل يقولو كلتي الزوج على ذلك وتعلت كما

احدهما (قوله وان ثبت تعديه) فله إشارة الى ان قول المصنف باقرار الخ متعلق بمحذوف أي بالتعدى ان ثبت تعديه والافتقار
 لا يكون باقرار أو بينة (قوله حضرتت و كليل الزوج) أي وحضرت عقده على الفين فالتعدى لا يثبت الا بالامر من (قوله لان الغرور
 الفعلي الخ) أي ان تعديه يقول بان الغرور الفعلي لا يوجب الغرم

(قوله حلفت هي الخ) وصفة بينهما ما وقع للعقد الا بالثمين لاعلى أن الزوج أمر الرسول بالثمين فان نكل الوكيل وصورة بينه انه أمره بالثمين حلفت وغرم لها ان كانت دعوى بتحقيق والاغرم بمجرد النكول كذا في شرح شب وغيره (واقول) كما يفهم من كلام غيرهم ان محل حلقها بعد نكول الزوج ان كانت دعواها دعوى بتحقيق وأما اذا كانت دعوى أنهم فبغيرم الزوج بمجرد النكول ومن المعلوم أن المفهوم من قول الشارح ان لم يكن الخ أن صفة بينهما الواقعة ان عقدي كان على الثمين قطهر من هذا كله أن صفة بينهما عند نكول الزوج وعند نكول الوكيل ان عقد نكاحها كان على الثمين وانما يكون حلفه عند نكول أحدهما في دعوى التحقيق لا في دعوى الاتهام ولذلك قال عجم بعد كلام يفهم من هذا أنه اذا نكل الزوج ليس لها ان تحلف الوكيل وبغيرم الزوج بمجرد نكولها ان كانت دعوى اتهام والاضعاف عليها انتهى ومن المعلوم أن العين على طبق الدعوى فإذا كانت العين كآثر فيكون دعواها التحقيقية أن عقد نكاحها كان على الثمين لأن الزوج أمر به بالثمين وقوله ان لم يكن لها بينة الخ أشار به لقوله ان يونس عن ابن الموازن ان لم يكن على أصل النكاح بالثمين بينة غير قول الرسول حلف الزوج ما أمره الا بالثمين وما علم عازا دعاه الوكيل الا بعد البناء أي انه اذا نكل هناك لم يقرم حتى تحلف المرأة على أن أصل النكاح كان بالثمين لاعلى أن الزوج أمر الرسول بالثمين انتهى ونظير من هذا كله أن حلفها على تلك الكيفية انما هو (٣٧٠) اذا لم تكن بينة على أن عقد نكاحها كان على الثمين وانما علم ذلك من قول

الرسول قال عجم مع ذلك واعلم أن ما تقدم من كلام المصنف يفيد أنه فيما اذا لم يثبت بينة على وقوع النكاح بالثمين ولم يصدقها الوكيل على ذلك فان قامت بينة على وقوع العقد بالثمين أو صدقها الوكيل على ذلك فان حلف الزوج انه ما أمر الوكيل الا بالثمين فان حلف الزوج بالثمين فلا شيء لها غير الالف وان نكل حلفت هي أن الزوج ما أمره الا بالثمين وأنه تستدعي في العقد على الثمين ويرجع على الوكيل بالالف الثانية وأما اذا نكل الزوج فان حلفها ما أمر الوكيل الا بالثمين ويرجع على الزوج بالالف الثانية فان قلت ما ذكره من

أمر في الزوج بقوله انما أمر به بالثمين فقط فصلت الزوجة الزوج أولا ما أمر الا بالثمين وأنه ما علم عازا ذلك الوكيل الا بعد البناء فاد بعض وانه ماضى بذلك بعد أن علمه ثم يحلف الوكيل انه أمر به بالثمين وضاعت عليها الالف الثانية فان نكل الزوج حلفت هي ان لم تكن لها بينة فان أصل النكاح كان بالثمين وغرم لها الالف الثانية وما شربنا عليه هو في أكثر النسخ وهناك نسخ عنه: فانظرها (ص) وفي تحلف الزوج انه ان نكل وغرم الالف الثانية قولان (ش) أي وهل الزوج أن يحلف الوكيل اذا نكل وغرم الالف الثانية وهو قول الأصح قال فان نكل غرم الالف الزوج أو ليس فذلك وهو قول محمد وسبب اختلاف هل تكون عين الزوج على تصحيح قوله فقط أو عليه وعلى ابطال قول الرسول فعلى الاول لو نكل عن العين فانه يعتد بقوله ولا يكون له تحلف الرسول وعلى الثاني في تحلف الرسول قالوا ولا يلتفت في هذا أيضا إلى النكول هل هو كالقرار فلا يكون له أن يحلفه وليس كالقرار فيحلفه (ص) وان لم يدخل ورضى أحدهما لمزم الآخر (ش) هذا مفهوم قوله وان دخل أي وان لم يحصل دخول ولم يعلم واحد منهما بالتدعى قبل العقد ورضى الزوج بالالفين لمزم الزوجة أو رضت هي بالالفين لمزم الزوج وان لم يرض كل واحد منهما بقول الآخر نسخ النكاح بطلاق وتظاهر قوله لمزم الآخر سواء نت تدعى الوكيل باقرار أو بينة أم لا وهو ظاهر كلامهم لان الموضوع قبل البناء (ص) لان التزام الوكيل الالف (ش) معطوف على معنى ما أمر أي وان لم يدخل لمزم النكاح

تحلفه قاله الوكيل فيما انحلف الزوج بشكل وذلك أنها ادعت على الزوج دعوى بتحقيق انما أمر الوكيل بالزوج ان بالثمين وهذا الدعوى تتضمن عدم تدعى الوكيل فكيف يحلفه اذا نكل الزوج أنه ما تدعى في الزوج به بالثمين حلفت فذهب بان حلف الزوج لرده دعواها عترة ثبوت تدعى الوكيل انتهى (قوله وهناك نسخ عدة فانظرها) ان في نسخة والا فتخلف هي أي قطعت الوكيل أي والا بان لم يكن اقرار ولا بينة بالتدعى قطعه هي وفي نسخة فتخلف هي ان حلف الزوج يلاحظ تحلف ثلاثين غير تدعى وقد نكل الوكيل ونسخة والا فتخلف هي: (قوله) وليس فذلك وهو قول محمد) قال جبرام وهو الاظهر (قوله على الثاني الخ) أي تحلف الزوج مع أمرين من جهة قوة وابطال قول الوكيل فن حيث كونه مدعي ابطال قول الوكيل يحلفه عند نكولها في دعوى انسان مدعوه أو ما لو قلنا على تصحيح قوله فقط فلا علاقة له بالرسول فإذا نكل فلا يحلفه لانه بذلك الاعتبار لم يكن مدعي عليه (قوله ورضى أحدهما لمزم الآخر) بشرط فيرضى أن يكون عارضا او الا لا عبرة برضاء فإذا دخل فيبني أن يكون لها في دخول السفينة والعبيد القدر الا في نفسه السيد وفي الزوج وهو الالف لا ما لزوم الزوج الوكيل فان لم يدخل واحدهما فسبح النكاح بلا طلاق كافي للمدعة كالفسخ اذا أي الزوج والتزم الوكيل الالف كذا في شرح عجم (قوله ثبت تدعى الوكيل باقرار أو بينة أولا) ضمن ذلك ستصوران تقوم بينة على التوكيل بالثمين وعلى الزوج بالثمين أو يحصل تصديق على ذلك من الزوجين أو المتعلقين أحدهما أو البينة من الآخر أو حصل البينة لاحدهما ولم يحصل للآخر شي منهما أو حصل

التصادق لأحدهما ولو يكن الآخر شقي أو لم يحصل لكل منهما مشي ومعنى التصديق منهما أي بان يصدقها على أن عقدهما واقع على أفق وهي تصدقه على أنهما أمر بالأناف ومعنى قيام البينة من جانب والتصديق على جانب أن يصدقها على أن العقد واقع على القس أن الإله يدعي أنهما أمر بالأناف وهي تركز لثقتنا ببنية تشبه بأفعالهم بالأناف (قوله فلا يلزم الزوج) أي فإذا متع من النكاح فلا يلزمه وأما الوضو الزوج بذلك فإنه يلزم النكاح ولو أتت المرأة (قوله لئلا الوكيل المخ) أي فنثبت بالآيات أن يكون التزام الوكيل لدفع العار عنه في عقد الوفاء أو لا يدخل بينه وبين أهل الزوج من عداوة (٣٧١) ولا ضرر في زيادة النفقة على الزوج

وحديثه في سائر النكاح وإن أبنت
المراثة بقيل قوله - ولو أبنت المرأة
وظاهره بخبرين وانظر أيضا التزم
الوكيل زائد النفقة والكسوة في
ذلك الموضوع وهو ما اذاعه أنه لم
يقصد المنة فهل الزوج مقال ولا
يلزمه ذلك وهو الظاهر كذا استظهر
عج (وأقول) علة الزوم في الأمر
السروهي موجودة في زيادة النفقة
واحتمال مانع الموت لإعراض العلة
(قوله فيما يفيد إقراره) وهو آخر
المكلف الرشيد لا للعبد والصبي
والغيبه فالكلام للسيد والولي
وفي عبارة المصنف حذف والتقدير
فما يفيد إقراره فيها (قوله إن لم
تتم ينسئ) أي لهما معا لصور
حيث ثلاث (قوله فان نكل لزمه
النكاح بالنسب) أي في دعوى
الإهم كآبانه عليه المصنف (قوله
وهي أولى الصور) يمكن أن يحصل
المصنف على الآخرين بأن المعنى
أن لم تتم بنية لهما معا بل لأحدهما
فقط (قوله فلا يمين عليهما) كذا
قال الشيخ سالم وقال غيره يمين
ووجهه أنه عند تعارض اليمينتين
وتساقطهما لم يبق إلا مجرد ادعاءهما
حقيقة فاحتج باليمين (قوله إلا الرضا
أو الفسخ) أي بطلان باقية لأنه
أن يقول أو على الزوجة أنها ما رضيت
إن ظلمت بينة للزوج (قوله على تخيير
أو حاصلا الجسواب إن المراد بداعة
الإن ونسئ) هو أحدهما الصور والثلاث
وأنسأته وقوله والافتكا لاختلاف
القاسم من أن المبدأ في هذه اليمين هو

الزوج والراجح عليه مائة وإن القاسم من أن المبدأ في هذه باليمين هو الزوج (قوله ويتوقف الفسخ على الحكم الخ) أي لا نهما
 بغير اغهما من اليمين يقع الفسخ ولكل واحد أن يرجع لقول صاحبه ما لم يفسخ بالحكم كما قال الشارح (قوله كما أشترنا إليه) أي في قوله
 قال علماؤنا عمل الآخر (قوله ومكنت من نفسه الخ) راجع لقوله أو بعده فإذا علمت بتعدي الوكيل قبل العقد ومكنت من العقد
 لزمنها الألف كذلك في سائر ما في قوله فاعلم ان عليها قبل العقد بالتعدي لا يوجب لزوم النكاح لها بالالف إلا إذا انضم لذلك تلذذه أو
 وطؤه كما يفيد التوضيح والشارح يمكن غشيه الشارح عليه بأن ترجع قوله ومكنت لقوله قبل العقد أو بعده وهو أقرب وقوله حتى
 وطئت أي أو حصل تلذذ (قوله أدته) يعلم (٢٧٣) من كونها أدته كونها غير مجبرة فالحجج بينهما لاتا كيد الألف بريد بالاذن

ما يشل المسبب التي في المجبرة
 فأخرجها بقوله غير مجبرة (قوله
 والبيعة التي تزوجت الخ) فيه انه
 لا يظهر كونها رشيده ولا يلزم من
 كونها تاذن بالفسول أن تكون
 رشيده وقد تقدم أنه لا بد أن يكون
 الصادق صدقاً مثلها (قوله أو لم
 تعينه فزوجها) أي بعد التامين
 (قوله بدون صدق المثل) مفهومه
 ان ويجاب لها صدق المثل لزمنها
 النكاح ان عنت الزوج أو عنته
 لها أو فلا قال في توضعه وانظر لو
 رضي الزوج بان تمام صدق المثل
 بعد أن يتأخر بزوجهم النكاح
 ان كان بالقرب انتهى والقرب
 هنا كلفقات عليها ومفهوم قوله
 ان تأت أنها قبلها الرضا لومع
 الطول واحترز بغير المجبرة من مجبرة
 الأب اذا زوجها بدون مهر المثل
 فانه يلزمها ولو بربع دينار ولو كان
 صدق مثلها ألف دينار اذا كان
 ذلك نظراً لها ولا مقل فيه لسلطان
 ولا غيره وقوله لا بد ان يحول على
 التفرخ يثبت خلافه بخلاف
 الوصي (قوله أن يكمل الخ) وفي
 السرموني ان التكميل على الوصي
 قياساً على وكيل البيع أو الناظر
 بوجوبه من كراهة المثل ولو كمل

ومن نكل لزمنه قول الآخر ونكولهما كلفهما ويتوقف الفسخ على الحكم ويقع ظاهره
 وباطنه (ص) وان علمت بالتعدي فألف وبالعكس ألفان (ش) ما مر جميعه حيث لم يعلم واحد
 من الزوجين بالتعدي كما أشترنا إليه سابقاً وأما لو علم أحدهما وكل بالتعدي فهو المشار إليه هنا
 والمعنى ان المرء اذا علمت قبل العقد أو بعده ومكنت من نفسه حتى وطئت بالتعدي من
 الوكيل فالواجب لها ألف فقط وان علم الزوج بالتعدي قبل العقد أو بعده واستوفى البضع
 فالواجب عليه ألفان فقوله وبالعكس ألفان أي ألفان لازماً في العكس فالباء لظرفية
 (ص) وان علم كل وعلم الآخر أو لم يعلم فالفان (ش) هذا شروع منه في العلم المركب بعد أن
 فرغ من العلم البسيط والمعنى ان كل واحد من الزوجين اذا علم بالتعدي الوكيل في الألف الثانية
 ودخل على ذلك ملكه وسواء علم كل منهما يعلم صاحبه بتعدي الوكيل أو لم يعلم بذلك فبقي
 للزوجة بالعين نظر المادخل عليه الزوج لانه لما علم بذلك ودخل عليه فكأنه التزم الألف
 الثانية ولا عبرة بعلم الزوجة حينئذ وأما اذا علمها بالتعدي ولم يعلم كل منهما يعلم صاحبه بتعدي
 الوكيل فيبقى أيضاً لها بالعين لتساويهما في العلم والجهل وأما لو علم أحدهما يعلم صاحبه دون
 الآخر ففيه تفصيل أشار إليه بقوله (ص) وان علم بعلمها فقط فألف وبالعكس ألفان (ش)
 صورة المسئلة كالتي قبلها أن الزوجين علمتا بتعدي الوكيل في الألف الثانية وعلم أحدهما
 فقط يعلم صاحبه بالتعدي فالحكم حينئذ ان كان العلم هو الزوج فليس لها الألف فقط لان من
 حجة الزوج أن يقول قد مكنتني من نفسك مع علمك بالتعدي وأما دخلت عليك الأمع على
 أنك رضىت بالألف وان كانت الزوجة هي التي علمت بعلم الزوج بتعدي الوكيل فانه بقضى لها
 بالألفين لان الزوج لم يعلم بتعدي الوكيل فقد دخل رضاها بالألفين والزوجة قد علمت بعلمه
 بذلك فلم تكنه الأعلى الألفين ولما فرغ من مسائل تعدى وكيل الزوج شرع في تعدى وكيل
 الزوجة فقال (ص) ولم يلزم تزويج أدته غير مجبرة بدون صدق المثل (ش) يعني أن المرأة اذا
 كانت مالكة لا رهن نفسها كالرشيده والبيعة التي تزوجت بالشروط المتقدمة للتي من جلتها
 ان تاذن القبول وأذن لوليها أن تزوجهما لم تسم له قدرا من الصدق وسواء عنته الزوج أو
 لم تعينه فزوجها بدون صدق مثلها فانه لا يلزمها النكاح إلا أن ترضى الزوجة وكلام المؤلف
 هنا في غير نكاح التفويض وقوله إلا في الرضا وقوله للرشيده الخ في نكاح التفويض
 واذا دخل بها الزوج حيث زوجت بدون صدق المثل كان عليه لا على من زوجته أن يكمل لها
 صدق المثل لانه باشر بخلاف المزوج له (ص) وعمل بصدق السر اذا علمنا غيره وحلفه ان

السبع يسع بأقل من الثمن وتنفذ السلعة عند المشتري فالتقص على الوكيل ولكن عجم اعتمد
 ما في شارحنا من أن التكميل على الزوج (قوله وعلى بصدق السر) أي عند التنازع بصدق السر من الزوجين أو وليهما وهو مكره
 وإذا قال وعلى ولم يقل وجاوز (قوله وحلفه الخ) وانظر اذا نكل هل يخلف أو يفصل في الدعوى بين التحقيق وعدمه كذا نظر وقول
 شارحنا وان نكل على بصدق العلانية فظاهر الاطلاق ان كانت الدعوى دعوى تحقيق أو اتهام والجارى على القواعد التفصيل
 تنبيه لا يخفى أن تقريره هذا يفيدان العلانية أكثر والسرفيل ومثل ذلك اذا أعلن الأقل وأخفى الأكثر تلوف ظالم يطلع على
 كره فيصادر الزوج أو أهل الزوجة أو كثر محمول تحفه فذلك واقتصر الشارح على الاول لانه الغالب

(قوله الابينة ان المعلن لأصله) أقول لا يخفى ان التصديق من الجاهل على ان المعلن لأصله لانهم امتازوا بعد ذلك من حيث دعوى الرجوع وعندهما شهدته البينة معتقداً به فتأمل (قوله وأظهر اصدافاً في العلانية) ولا يضر الشاهد على السر ان تقع شهادته على العلانية لانهم يقولان شهدان ان يكون سرا كذا او علانية كذا (قوله وان تزوج ثلاثين الخ) هذا كالتفريع على صحة نكاح السر لانهم أظهروا الثلاثين والازمان فاعلموا العشرون (قوله والظاهر) واستظهر الشيخ أحدنا مقتضى لقضه كقولك ضرب همد عشر ونفاهد دال على وقوع الضرب واذا وقع في وثيقة (٢٧٣) الصادق نقدها كذا واحتمل أن يكون فعلا

ومصدرا ولا قرينة بين أحدهما فالظاهر حمله على المصدر ومن القرينة المعينة ما اذا كان عرفهم انهم غائبين بصفة الماضي فانه يعمل بذلك ولو اختلف الزوج والولي في المصدر من الزوج هل الفعل أو المصدر ولم يضبط الشهود ذلك وليس لهم عرف بعين أحدهما فانه يحمل على المصدر (قوله والا لكان قوله النقد من الصادق كذا) أي الذي هو قوله النقد المجهل وذلك لان المجهل ليس بشرط لان قوله النقدية كذا لا يقتضي القبض (قوله وقد مر خلافه) بغير (قوله والثبوت) كذا في نسخة والمناصب الثابت قدس (قوله بقبض البقاء) لا يظهر ذلك وذلك لان سداد الاسم ان التقيد حصل واستمر ولا يعقل استمراره فينظر لمعاداه وهو الحصول ثم بعده هذا كله فما قام من الدلالة على الدوام والثبات اغتافورف كونه الصلة للاسم (قوله ولا صرفه لحكم) أي حكم أحد هذا التفرع ربما يفهم ان قوله عقد بلاذ كرمهر شامل للحكم والتفويض وهو محتمل لان يكون مراد المصنف ويكون تفرعا بالاعم وهو محتمل ان يكون

ادعت الرجوع عنه الابينة ان المعلن لأصله (ش) يعني أن الزوجين اذا اتفقا على صادق بينهما في السر وأظهر اصدافاً في العلانية يخالفه قدرا أو حسا فان المعلن عليه ما اتفقا عليه في السر ولا يعمل بما اتفقا عليه في العلانية فان ادعت المرأة على الزوج انهما جعلا معا اتفقا عليه في السر أي ما أظهر في العلانية وأكذبها الزوج فان لها أن تحلفه على ذلك فان حلف على صادق السر وان نكل على صادق العلانية وحل حلف الزوج ما لم يتم بينة تشهد ان صادق العلانية لأصله فان الزوج حينئذ لا يخلف وسواء كان شهودا السر هم شهدوا العلانية أو غيرهم (ص) وان تزوج ثلاثين عشرة نقدا وعشرة إلى أجل وسكان عشرة سقطت (ش) صورة المسئلة كما قال المؤلف أنه تزوجها ثلاثين منها عشرة على النقد وعشرة إلى سنة وستة عشر سكنا عندها تسقط لان سكوتهم عن ذكرها دليل على سقوطها ولو كانت في البيع لكانت العشرة حالية والفرق بينهما ان النكاح قد يظهر فيه قدر ويكون في السر دونه فيكون سكوتهم عن تلك العشرة دليلا على اسقاطها ولا كذلك البيع (ص) ونقدها كذا مقتضى لقيضه (ش) يعني أن الشهود اذا كسبوا ان الزوج نقد زوجته قدر من صادقها ووقعت الكتابة بصيغة الماضي فان ذلك يقتضي عرفا ان تكون الزوجة قد قبضته وأما ان قال النقد المجهل لهما من ذلك كذا فان ذلك لا يدل على القبض بلا خلاف وفي نقده كذا قولنا والظاهر أنه لا يقتضي القبض لان المراد بتقديم المؤجل لا القبض والا كان قوله النقد من الصادق كذا مقتضا لقيضه وقدم خلافه والفرق بين نقدها بصيغة الماضي حيث دل على التجهيل ولم يدل عليه لفظ المصدر ان لفظ الماضي دال على أن التقيد حصل اذ موله الحدث المختزن بالزمان الماضي وأما الاسم الدال على الدوام والثبوت فيقتضي البقاء وظاهر هذا أنه لا يحتاج إلى عين في جانب من صدق ولا خفاء أن هذا قبل البناء لان القول قوله بعد البناء كما يأتي = ولما قدم المؤلف ان الصادق وكن من أركان النكاح وتقدم بيان المراد منه وأنه ليس على ظاهره بدليل نكاح التفويض ذكره فقال (ص) وجاز نكاح التفويض والتحكيم عقدا بلاذ كرمهر (ش) يعني أن نكاح التفويض يجوز الاقدام عليه بلا خلاف في ذلك وهو كما قاله ابن عرفة ما عتقدون تسمية مهر ولا اسقاطه ولا صرفه لمسلم أحد واحتز بالآخر ما اذا تزوجها على حكم فلان فيما يقضيه من مهر فان حكمه حكم المسمى وهو المسمى بنكاح التحكيم قوله بلاذ كرمهر صفة لقوله عقد قوله (بلا وبيت) حال من النكرة المحضة وهذا التقيد الآخر من تمام التعريف اذا العقد بلاذ كرمهر شامل لما اذا قال الولي وجبتها فاصدا بذلك النكاح واسقاط الصادق فاحتاج إلى اخراج ذلك بقوله بلا وبيت ولو قال وجبتها لتفويضها فالظاهر أنه لا يضر لان هذا ليس من اسقاط الصادق فهو بمثابة ما لو قال وجبتها

(٣٥ - خري ثالث) خاصا بالتفويض والاول أخرج كما قد بحثي فت غر أن قوله بلا وبيت يعني أنه خاص بالتفويض لانه خاص به وعرف ان عرفه التحكيم بقوله ما عتقد على صرف قدر مهر صحيح كما هو كل ان الحكم عبد أو امرأه وصيا يجوز وصيته (قوله حال من النكرة) أي التي هي عقده حينئذ تدفع الاشكال وهو أن فيه تعلق حارين متحدى اللفظ والمعنى بإعمال واحد وهو متمتع وقوله المحضة كذا في نسخة والمناصب المختصة أي المؤلف (قوله اذا العقد بلاذ كرمهر شامل الخ) ولكن لفظ ذكره بعد ذلك الآن يقال السالبة تصديق بني الموضوع (قوله فاصدا بذلك النكاح واسقاط الصادق) لا يخفى ان هذا يفسح قبل ويثبت بعد صادق الثل

(قوله وهبت معنى للفعول) لا يتعين بل يصح قرأته بالناء للفاعل ونفسه مفعول قال محشي ثل لأنه اذا هوأ الولي ورضيت بذلك فقد وهبت هي أيضا بنفسه ان كانت غير مجردة (قوله وأيضا قرأته بالناء للفاعل) أي مع رفع نفسها كأن كيد الضمير والافوه مفيدة لهية الذات كأنه يقول قرأتها بالناء للفعول أحسن من البناء للفاعل لعمومها بخلاف البناء للفاعل لا يبعد العموم كأن الواهب هي أو وليها وأيضا قرأتها بالناء للفاعل لا يتعين (٣٧٤) الموهوب الذات بخلاف قرأتها بالناء للفعول يفيد أن الموهوب الذات الذي هو المقصود (قوله فهما مسئلتان)

الان الأولى لا خلاف فيها والثانية فيها الخلاف بين ابن حبيب الفاضل بكونه يفسر قبل وثبت بعد مغير المثل وبين الباقي المعارض على ابن حبيب وقال بضمض قبل البناء وبعد وهو زناؤه الحد ويتنى الولد كأفاد المصنف في التوضيح وفي شرح شب أن هذا التصحيح ضعيف والمقدار الأول وهو قول ابن حبيب (قوله بالوطه) ولوحرا مامن بالقر في منطقة حبة لامتة وانظر نكاح النكاح هل يستحق فيه صدق المثل بالوطه أو لا يصدق في الأحكام به الحكم وبوجه به بعد موت أو طلاق فإن تعدد حكمه بكل حال فينبغي أن يكون فيه صدق المثل بالفسخ (قوة المدلول عليه بالمعنى) لا يفتي أنهم مثالا للدلول عليه بالمعنى بقوة تعالى أصلوا هو أي الصلأ أقرب التقوى لأجبا استفيد من المقام ومحباب بان ما منلوا به فرض مثال (قوله مذ كور لفظا) كقولك اثنتي زيد وأكرمه وقوله أو حكما كافي ضمير الشأن كافي قوة تعالى قل هو الله أحد فالرجع تقدم حكما من حيث ان الضمير لا بد منه من مرجع (قوله ولا تصدق) يصدق بما إذا أبت وما إذا لم يظهرا منها قبول ولاد

التمع ذكر الصدق كقوله الزرقاني (ص) وفسح ان وهبت نفسها قبله وصحح انه زنا (ش) وهبت بمعنى للفعول ونفسها كأن كيد الضمير المستتر في وهبت أي وهبت ذاتها كأن الواهب هي أو وليها الأمهرها اذلا خلا في أنليس زنا وأنه يفسح قبل وثبت بعد صدق المثل وأيضا قرأته بالناء للفاعل لا يتعين ان الموهوب الذات وأمان قصد بهما النكاح وجهية المهر فهو المشار اليه بقوة قبل بلا وهبت ويقوله أيضا فيما سبق أو باسقاطه فهما مسئلتان (ص) واستحقته بالوطه لا يجوز أو طلاق (ش) الضمير في استحقته يرجع لصدق المثل المفهوم من المقام المدلول عليه بالمعنى لا يقال فيه عود الضمير على غير مذكور لانه لا يقول ضمير الغيبة يعود على مذكور لفظا أو حكما أو معنى كما قال ابن الحاجب والمعنى ان المرأ لا تستحق صدق مثلهافي نكاح التفويض الا بالوطه لا يجوز أو طلاق (ص) الا ان يفرض وترضى (ش) يعني ان الزوج اذا فرض لهافي نكاح ولا يطلق قبل البناء (ص) الا ان يفرض وترضى (ش) يعني ان الزوج اذا فرض لهافي نكاح التفويض شيأ من الصدق ورضيت به ثم طلقها قبل البناء أو مات فان ذلك المفروض لا يسقط بل ينسقط بالطلاق قبل الميسر ويتكامل بالموت فلا يستند ارجاع الموت والطلاق كما فرضنا واشترط الرضا اذا كان ما فرضه أقل من صدق المثل وأمان كان صدق المثل فلا يحتاج الى رضاها اذ هو لا يظلمها فتستحقه بالموت وتنسقط بالطلاق (ص) ولا تصدق فيه بعد هما (ش) ضمير التثنية يرجع للطلاق والموت والمعنى ان الزوج اذا فرض لهافي نكاح التفويض دون مهر المثل ولم ينشر رضاها حتى طلقها أو مات عنها ثم بعد الطلاق والموت ادعت انها كانت رضيت بما فرضه لها من ذلك فان دعواها بذلك لا تقبل بمجرد ولاد يمين بيته تشهد انها كانت رضيت بذلك قبل الطلاق والموت (ص) ولها مطلب التقدير (ش) يعني ان الزوجة في نكاح التفويض ان تطالب الزوج بان يقرر لها صدقا فاعلمه قبل الدخول لتكون على بصيرة من ذلك ولها ان لا تطله ويحسم تخييرها ان لم يقصد الزوج الدخول عليها قبل الفرض وأمان قصد ذلك فيكره لها ان تنكح من نفسها قبل أن يقرر لها صدقا (ص) ولزمها فيه وتحكم الزجل ان فرض المثل ولا يلزمه (ش) يعني أن الزوجة يلزمها النكاح اذا فرض لهافي نكاح التفويض صدق المثل وكذلك الحكم في نكاح التحكيم ولا يلزمه ان يفرض لها صدق المثل لان المرأة هنا تفرق من وهب سلعته لتواب فان دفع الموهوبه القيمة الواهب لزمته وان لم يدفعه القيمة لم يلزمه فقوله ولزمها فيه أي في نكاح التفويض والمراد بان رجل الزوج وقوله ولا يلزمه راجع لهما أي ولا يلزم الزوج ان يفرض شيأ بل ان شاء مطلق ولا شيء عليه (ص) وهل تحكيميا أو تحكيم الغير كذلك (ش) يعني اذا كان الحكم هو الزوجة أو شخص آخر من ولي أو اجنبي هل هو تحكيم الزوج ان فرض المثل لزم النكاح للزوجة ولا يلزم الزوج ما فرضه الحكم الا برضاء ولو قال وهل في تحكيمها أو تحكيم الغير يلزمها المثل ان فرضه الزوج ولا يلزمه فرضه ولا ما فرضه

(قوله فيه أي الرضا بالمفروض المفهوم من قوله وترضى والحاصل ان فاعل لزم المفروض المذ كور لا النكاح كما قد يشوه من الغير عبارة الشارح (قوله بمجرد) كذا في نضته أي الدعوى بمعنى الانداه (قوله ان فرض المثل) أي أو حكما (قوله ولا يلزمه أن يفرض لها صدق المثل) أي وكذا لا يلزمه أن يتحكم المثل (قوله راجع لهما) أي للتفويض والتحكيم (قوله أي ولا يلزم الزوج ان يفرض) هذا في نكاح التفويض فالأولى للشارح أن يقول أي ولا يلزم الزوج ان يفرض أو يتحكم (قوله ولو طلق وهل في تحكيمها الخ) حاصل ذلك التأويل كما قال معج لأنه المصوب انه لا يفرض عند صاحب هذا القول الا الزوج وأما المحكم من زوجة أو غيرها فالحكم بعدم (قوله ولا يلزمه فرضه)

أى ولا يلزم الزوج أن يقرض صدق المثل وقوله ولا ما فرضه الغير أى زوجة أو غيره ما غيراته قد تقدم أنه لا يقرض كالأى عجم
الزوج والحكم كالعدم من زوجة وغيره فكيف يتأق قوله ولا ما فرضه الغير فيجب أن المراد على تقدير فرضه وإن كان لا يقرض
(قوله لكان أظهر الخ) فيه إشارة إلى أنه يمكن جعله على المراد غير أنه ليس بأظهر وذلك بأن نقول قوله كذا أى مثل تحكيم الزوج من
أما أى الزوج أن فرض المثل لزوم الألفا أى والزوج وغيره ما غيرة العدم فتدبر (قوله أن فرض المثل الخ) هذا ظاهر في فرض الأجنبي
وأما فرض الزوج فمما بينهما ما فرضته قليلا وكثرا كما أفاده الشيخ سالم والحاصل أن كلام المصنف لا يظهر في المرافعة كإثبات ما فرضته
من قليل أو كثير بلزومه وظاهره أنه لا يلزمها إلا إذا فرضت المثل وليس كذلك (قوله ومعايد الخ) قال عجم تنبيهه يعمل ماذا كان
الحكم الزوجية فعلى هذا التأويل والظاهر أنه يلزم الزوج ما حكم به ولو أنكر من صدق المثل لا يدخل مجوز الفلج وإن كان الحكم
الزوج فهو بمنزلة ما إذا لم يكن محكما فإن فرض المثل لزموها (٢٧٥) يلزمه انتهى (قوله أو غيرها) وهو أجنبي

أوولى (قوله فإن النكاح لا يلزم إلا
رضا الزوج والحكم معا) ظاهر
العبارة أن فرض الحكم لا يعد رضا
بما حكم به بل يشترط رضا بما حكم به
بعده حكمه وليس كذلك بل حكمه
بشيء رضاه ظاهر إدوان لم يكن ظاهر
العبارة أنه إذا حكم بشيء كثيرا كان
أو قليلا لا يلزم الزوج إلا رضاه وإذا
فرض أن الزوج حكم بشيء قليلا
أو كثيرا لا يلزم الحكم إلا رضاه
(قوله وهى التى رجع الجرح عنها)
رشد ما غيرها أو ترشيدت بحكم
الشرع (قوله أن لا يلزم من الجزوم
الجواز) يجوز أن يكون الشيء غير
جائز ولكن يلزم (قوله والظاهر
الجزوم) أى الأصل فحكم بجوازه
أن يكون لازما (قوله وأما التسمية
الخ) أى أن النكاح إذا وقع فيه
تسمية فلا يجوز الرضا بدون صدق
المثل أى أقل مما عصى (قوله إلا
لاب) هذا الحصر غير ظاهر بل
الرشيدها الرضا بدون مهر المثل

الغير لكان أظهر في إقادة المراد (ص) أو أن فرض المثل لزموها (ش) أى أن فرض الحكم
والمراد به غير الزوجين ككاهن ومفاد ما نقله الشارح إشارة إلى ما حكاه ابن عبد السلام عن
ابن حجر أن الحكم إذا كان وليا أو أجنبيا فإن فرض صدق المثل لزمو الزوجين ما فرض وإن حكم
بأقل من صدق المثل لزمو الزوج وكانت الزوجة بانقياد وان حكما كتر لم الزوجة وكان
الزوج بانقياد واليه وإلى ما قبله أشار بقوله (وأقل لزمو فقط) وأكثر فالكس) ومعايد على أن
هذا التأويل لا يدخل فيه تحكيم أحد الزوجين قوله فيه وأقل لزمو وأكثر فالكس (ص)
أولا يمين رضا الزوج والحكم وهو الأظهر (ش) يعنى أن الحكم يقع الكف زوجة كانت أو
غيرها إذا فرض صدق المثل أو أقل أو أكثر فإن النكاح لا يلزم إلا رضاه الزوج والحكم معا
وهذا التأويل إن أى زعم على المدونة واستظهره ابن رشد (تأويلات) ثلاثة قولنا كان في قوله
الآن يفرض وترضى عموم فحين لها الرضا من يعتبر رضاها بدون مهر المثل ومن لا يعتبر بقوله
طاعا على فاعل جاز (ص) والرضا بدون للرشيده (ش) أى وجاز الرضا بدون مهر المثل في
نكاح التفويض للرشيده ولو بعد البناء وهى التى رجع الجرح عنها كانت ذات آب أم لا وليس
معطوفا على فاعل لزمو إلا ما يلزم من الجزوم الجواز والفرض أخذنا الجواز والظاهر منه الجزوم
وكلام المرتقف في نكاح التفويض وأما التسمية فلا يجوز الرضا بدون صدق المثل لأقل البنية
ولا بعده إلا بال فقط (ص) وللاب ولو بعد النحول (ش) يعنى أن الجرح ذات الأب سواء
كانت معسرة أو لا يجوز لابنها أن يرضى لها بدون صدق المثل قبل النحول وبعده وأما الوصى
فليس أن يرضى بدون مهر المثل في مجبوره بعد النحول وفي ذلك شبهة إذا كان نظرا وإلى ذلك
أشار بقوله (والوصى قبله لا المهمة) يعنى أن البكر المهمة وهى التى لا أسنها ولا وصى عليها
من قبل أبها ولا مقدم من قبل القاضى ولا يعلم حالها إلا برشد ولا يسفها لا يجوز رضاها بدون
صدق المثل ولا يلزمها قالوا كانت معلومة السفه فتفتق على أنه ليس لها الرضا (ص) وإن فرض
في مرضه فوصية لوارث (ش) قد قلت محاصر أن المراد لا تستحق صداقها في نكاح التفويض

فالحسن أن يكون كلام المصنف عاما في التفويض وغيره (قوله يعنى أن الجرح ذات الأب) فضته ان ذات الأب السفينة ليس لولها
أن يرضى بدون مهر المثل وأما عجم أنهما المجرى وكذلك في شرح شب وللاب الرضا بدون مهر المثل بجملة كانت أولا وقول نت
فاصروا بالسبقي أمته وقول المصنف ولو بعد النحول راجع للرشيده ذات الأب (قوله في مجبوره الخ) كانت مجبورة أم لا (قوله وله
ذلك قبله) مجبورا أم لا كإصرح به بعض الأشياخ ولا يعتبر رضاها بل العبرة بما فعله الوصى إذا كان ذلك نظرا كما إذا كان الزوج غنيا
أوصلا ولا ينشوش عليها في عشرة وتولى هذا القول شكل الأمر ولم يعرف هل هو نظرا أم لا فيحصل على عدم التفرع بخلاف الأب فإن أفعاله
مخولة على التفرع حتى يظهر خلافه المراد بالوصى ما عدا الأب من وصى أو مقدم قاض (قوله ولا يلزمه الخ) وما ساقى من أن أفعال
المهمل مجبورة على الإجازة في المهمل المذكور (قوله فيفتق الخ) فضته ان المجبورة ذات خلاف وهو كذلك فقد قال غير ابن القاسم يجوز
رضاها بدون مهر المثل (قوله وإن فرض) في الحر وأما العبد فإن ما فرضته في مرضه صحيح لازم ليس بوصية بل هو صدق ولا يقال هو
مجبور عليه لا تقوله مستند لأن سيمين

(قوله في صحتها) فإذا عقدت فبإضى مرضه وفرض فيه فلا زوجته المسمى بعونه تدخل أم لا زاد على صدق المثل أم لا من الثلث لانه لا اثر لها ولودخل لفساد العقد فلو لم يفرض فيه ومات قبله فلا مهر لها ان لم يكن والا فلا مهر المثل فهذه صورته غير صورة الصف (قوله فهو تشبيه بليغ) وذلك لان ما هنا ليس وصية لانه مفروض صدقها فهو كالوصية وليس بوصية فلا حاجة لذلك (قوله هذا هو المتعين) أى خلافا لتت القائل بأن موضوع القبولين فيما اذا فرض ومات بعد البناء وما قرره به الشارح متعلق في شب ونسبه للشارحين وصدق فيما قاله لاني وجدته في بهرام كذلك وفي عب ان أحد القبولين لاشي لها والثاني ان لها ما مفروض ولو زاد على مهر المثل لكن المثل من رأس المال زاد من ثلثه فان حله مضى وتحاصص به أهل الوصايا والارد ونسبه للشارح وقد علمت انه خلافاه وخلاصته ان ما ذهب اليه شارحنا (٢٧٦) هو الحق والله اعلم (قوله ورتت زائد المثل) فهم الشارح

ان المعنى وردت ما زاد المسمى على صدق المثل ويحتمل ان المعنى وردت ما زاد صدق المثل على المسمى كما ذهب اليه عب قائلا ودل قوله وردت زائد المثل ان لها الاقل من المسمى وصدق المثل لانها اذا ردت من مهر المثل ما زاد على المسمى مع انه لا غنى فيه فأولى ان ترد ما زاد المسمى على مهر المثل وكونها لها الاقل المذكور من رأس المال لا ينافي ما تقدم في نكاح المريض من ان عليه الاقل من المسمى وصدق المثل في الثلث لان العقد هنا في الصحة فلو عقدت فبإضى مرضه ووطئ قبل الفرض ثم ماتت فلها الاقل من صدق مثلها والثلث وما ذهب اليه عب بعيد (قوله بان لها صدق المثل) الاولى أن يقول بان لها المسمى (قوله لان أبرأت) أى لان أبرأت قبل الفرض فلا يلزم ابراءه أى أو أبرأ الولي أو الوصي وأفهم أن ذلك قبل الدخول اذا ابراء الواقع بعد الدخول براء بعد الفرض إذ الدخول واجب لها صدق المثل

الا بالوطء لا بالوطء ولا بالطلاق فإذا تزوجها نكاح نفويض في صحتها ثم مرض ففرض لها شيئا في مرضه الذي ماتت به قبل أن يظاها فان ذلك الفرض يبطل لان وصية لوارث لانها لا تستحق شيئا بالموت فهذا محض عطية الا ان يجيزها الوارث فتكون عطية منه قوله وان فرض أى لزوجه المسئلة دليل ما بعده وقوله فرض يشعر بان العقد في الصحة ومن قوله أيضا وصية لوارث لان له لو كان العقد في المرض لكان فاسدا ولم يكن هنالك الوارث وقوله فوصية لوارث أى حكمها حكم الوصية فهو تشبيه بليغ بهدف الاداة (ص) وفي الامة والذمية قولان (ش) يعني انه لو تزوج أمة مسئلة أو كلفة كتابية في صحتها نكاح نفويض ثم مرض ففرض لها في مرضه صدقا ثم عوت قبل المخول والوطء دليل ما بعده فهل يصح ذلك ويكون من الثلث لانه وصية لغيره ووارث فخاصص به أهل الوصايا وهو قول محمد بن المواز عن مالك أو يبطل لانه انما فرض لاجل الوطء ولم يحصل فليس ما وقع منه وصية بل صدق وهو قول عبد الملك ابن ونس وهو أحسن هذا والمتعين في تقرير المثل (ص) ورتت زائد المثل ان وطئ (ش) يعني انه اذا تزوج الحرة المسئلة في صحتها نكاح نفويض ثم مرض ففرض لها في مرضه الذي ماتت به بعد وطئها فقامت زائد ما زاد على صدق مثلها الا ان يجيزه الوارث فلها ويكون مهر المثل من رأس المال وقولنا الحرة المسئلة احراز من الامة والذمية فتراد ان الرائد على القول بالبطلاق وأما على القول بان لها صدق المثل من الثلث فيكون مهر المثل من رأس المال وما زاد عليه في الثلث ان حله مضى والارد (ص) ولزم ان صح (ش) صورته تزوج باهرا نكاح نفويض في صحتها ثم مرض ففرض لها في مرضه ثم صح بعد ذلك صفة بينة والزوجة حية أو ميتة فان جميع ما فرض من كثرة أو قليل ووطئ أم لا يلزمه ويدفع لو رتت المنة (ص) لان أبرأت قبل الفرض (ش) صورته انخص تزوج نكاح نفويض ثم قبل الدخول بها أبرأت ذمة زوجها من صدقها ومن بعضه قبل ان يفرض لها فان ذلك لا يلزمها لانها اسقطت حقا قبل وجوبه وقبل يلزم بمر براء سب الوجوب وهو العقد وعليه جرى المؤلف في قوله والمطلقة لعدم التفقة فلم يظهر اسقاطها وفي قوله بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد فارقته (ص) أو أسقطت شرط قبل وجوبه (ش) أى قبل وجوب ذلك الشرط لها وبعد وجوده وهو العقد عليها فانه لا يسقط أى لا يلزمها ذلك الاسقاط ولها القيام بشرطها كما اذا تزوجها بشرط لها ان لا يتزوج عليها أولا

(قوله ثم ظهر اسقاطها) أى فقد أسقطت قبل وقتها قبل الاسقاط معتبر الوحدوسيه وهو العقد على او التمكن فلذلك لم يقع عليه الطلاق وأما قولنا بان ذلك الاسقاط لا يعتبر لانه لا يملك الطلاق لانها لا يملك مصادق المثل وهو انما تستحق عليه التفقة وقد علمت والاسقاط لم يصادف محلا لكونه قبل وجوبه (قوله وفي قوله بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي الخ) صورته ان قال لها زوجها ان تزوجت علي فأمرك بشيء فقلت قبل الزواج ان تزوج فقد فارقته فاذا تزوج طلقك عليه فبغير الزواج نظر الوحدوسيه وهو العقد عليها ولا يخفى أنها التزمت المفارقة قبل وجوبها بالزواج ولم يوجد المتوقف عليه وهو الزواج وخلاصته انها اسقطت خيارها قبل وجوبه بالزواج وسقط (قوله أو أسقطت شرطا) أى جواب شرط وهو كون امرها يدعى فرض ان يتزوج فقد أسقطت ذلك الجواب قبل وجوبه بالشرط وهو زوجيه

(قوله وهو المشهور الخ) أي فماها ضعفت وأجيب بأن قوله أو أسقطت عطف على صح أي وزمن صح أو أسقطت شرطاً لكن تنسب
 الشاعل في المعطوف عليه زائد كما هو في المعطوف الأسقاط أي وزمن الأسقاط أن أسقطت وتكون أو عطفت شيئين أحدهما محذوف
 وهو الأسقاط على شيئين وهو فاعل لزمن ومفعولان وجه هذا وافق المول عليه من لزوم الأسقاط (قوله وهو المثل) وهو يختلف
 قد يدور وجه فقير للقرابة ونحو اليسار فيخفف عن التقدير وينقل على الأجنبي وهذه الأوصاف إنما تعتبر إذا كان يرغب في وجودها
 والأفلا تعتبر إذا كانت التقدير وذات المال سواء (قوله وجهال) حتى وعطى كحسن خلق وهو يتبع غالباً الجبال الصورة (قوله ولد)
 وهو ظاهر أن وقع العقد في بلد هاتوا كان منشو هاتوا غير البلد الذي وقع به العقد وهما مختلفان كل ريفية تحمل بصراً لا تحفظ في ذلك
 نصاً (قوله من مفاخر الأيام) وإنما قصر بذلك وإن كان هو ما يستمن مفاخرها أي لأنه لو فسر بذلك أي مفاخرها أي لغات الصنف
 اعتبار النسب في صدق المثل مع أنه معتبر فيه وأصل (٢٧٧) الحسب الشرف بالأبواب الأتارب ما خوزمن

الحساب لأنهم كانوا إذا تخاصروا
 علوا من ألقاهم وما أثر أن آمهم وفوقهم
 وحسبوا في حكم زائد عدده على
 غيره (قوله وأما النسب) لا يتلقى
 أنه سباني في قوله أو مهر أختها
 الموافقة لها في الأوصاف المذكورة
 وأن تخبر بأنه لم يذ كر من أوصافها
 النسب فلم تظهر تلك الإشارة
 أي النسب الخاص من حيث كونها
 قرينة مثلاً لا لافتراس إلا بأنه قد
 من النسب (قوله وأما الزمن فقد
 اعتبره المؤلف أيضاً) أي لأنه قال
 وفي الفاسد يوم الوطء علم أن الصحيح
 يوم القدوم وجه اعتبار الزمن أن
 ربي زمان شدة نقل فيه الرغبة
 وزمن حسب تكلفه (قوله حيث
 كان أصولها كفاراً) راجع لقوله
 والنسب (قوله أو مهر أختها الموافقة
 لها) ولو فرض أنه زاد أو نقص عن
 مقتضى تلك الأوصاف قال محمد بن
 رشيد بن مالك رحمه الله تعالى أن
 يعتبر في فرض صدق المثل في نكاح

يخص جهام بنت أهلها ونحو ذلك فإن فعل ذلك أو شيا منه فامر هاتوا وأمر الدخول عليها
 بعدها فأسقطت ذلك الشرط عن زوجها قبل أن يتزوج عليها وقبل أن يضر جهاتة لا يلزمها
 ذلك الأسقاط وقبل يلزمها لا قيام لها بشرطها وهو المشهور إلا في باب الرجعة (ص) ومهر
 المثل ما يرغب به مثله فيها باعتبار دين وجهال وحسب ومال وولد (ش) هذا شرع عنه في بيان
 حكم صدق المثل المتقدم ذكره في النقوض فذكر أنه ما يرغب به مثل الزوجه في الزوجه
 باعتبار صفات فيها من دين أي محافظة على أصول دين الإسلام من صلاة ونحوها وجهال أي
 حسن وحسب أي ما يعتد من مفاخر الأتارب الكرم والمروعة ومال وولد وأما النسب فقد أشار
 إليه بقوله وأخت شقيقة الخ وأما الزمن فقد اعتبره المؤلف أيضاً لكن في النكاح الصحيح يوم
 القدوم في الفاسد يوم الوطء لأنه يوم القوات ويعتبر في النسبة والأمة ما يمكن اعتباره كلبلد
 والمال والجبال ولا يتغير في النسبة الدين والنسب حيث كان أصولها كفاراً وكذا لا يعتبر في
 الأمة النسب حيث كان أصولها كفاراً (ص) وأخت شقيقة الأولاب لا بالأم والعمة (ش)
 هذا مشكل لأننا جمل على ما إذا كان كل منهما موافقة لها في الأوصاف فواضح لكن ينفي
 عنه ما قبله وإن كان غير موافق فيما ذكر فاعتبار الأخ ناقض اعتبار ما تقدم من
 الأوصاف وجوابه أنه يعمل على الأول والوافي فله ربه وأخت بمعنى أو والمعنى أنه يعتبر في مهر
 المثل ما ذكر من الصفات حيث لم تكن لها أخت ونحوها كعمه موافقة لها فيها أو مهر أختها
 الموافقة لها فيها ولا يعتبر صدق أمهاتها أو جداتها أو أخواتها ولا عمتها ولا أم لان
 من قوم آخرين فقد تكون قرشية وأمهم المولى وأما العمة لا بفتح عيم (ص) وفي
 الفاسد يوم الوطء (ش) أي ويعتبر مهر المثل في الفاسد من عقد ولو عتلف في فساد أو وطء
 أعني لم يصعب عقد كوطء الشبهة يوم الوطء بمعنى أنه ينظر لا تصاف بالأوصاف المتغيرة في
 مهر المثل أو صدق أختها الموافقة لها يوم الوطء (ص) واتحد المهران اتحدت الشبهة (ش)
 اتحاد الشبهة باعتبار النوع فالمرسكان أو طي الشبهة أربع زوجات ووطي أجنبية مرة

التفويض يصدق نسباً إذا كان على مثل حالهم العقل والجبال والمال فلا يكون لها مثل صدق نسباً إذا لم يكن على مثل حالها
 ولا مثل صدق من لها مثل حالها إذا لم يكن لهن مثل نسبها قال ونساقومها الوافي يعتبر بصدقها من أخواتها الأشقاء ولا يرسمها
 الشقائق أيضاً ولا بالاخ وظهر من ذلك أننا إذا اعتبرنا مهر مثلها الموافقة لها في الأوصاف لا ينظر الزمن وفي عب ومهر أخت شقيقة
 أو أخت لأب موافقة لها في الأوصاف المتقدمة ونجأت الخطوبة من مجلس العقد وحضرت أختها وشهدت بينة أنها كانت تترقى كل
 الصفات المذكورة وإن صدقها من ظهور فيه للأوصاف المذكورة والام يعتبر في مهر مثل التي راد نكاحها صدق الحاضرة بل نفسها
 وبما قررنا من كون الخطوبة ثابتة وثبتت على صحتها سقط ما استشكل من أنه إذا كان كل منهما موافقة لها في الأوصاف فيغني
 عنه ما قبله ولا ناقض ما قبله اه والذي يظهر من النقل صحة ما له شارحنا (قوله في الفاسد من عقد الخ) وأما الصحيح فيعتبر فيه
 ما ذكر يوم العقد سواء كان نكاح تفويض أو نسبية والفرق بين الصحيح وغيره أن الصحيح منعقد فيجب العوض فيه يوم العقد والفاسد
 فيها محل للعوض فيه بالنقض والتبضع في النكاح الفاسد هو الوطء لأنه المفوت بالتبضع (قوله اتحاد الشبهة باعتبار النوع) هذا ما

ينفصل نكاح صحيح كأننا وطئها بشبهة واستبرأها وتزوج بها ثم طلقها وطئها ثانية بشبهة فانه بتعدد عليه الصداق فلا اتحاد المهر شرط
ان تعدد الشبهة كقوله المصنف وأن يكون بالنوع وأن لا يكون بين الشبهتين عقد ومعايه التعدد اذا وطئها أولاً بنكاح زوجته فاطمة
ثم طلق فاطمة طلاقاً بائناً ثم أعادها عصمته فوطئ الموطوءة الاولى ثانياً بنكاح زوجته فاطمة أيضاً (قوله مرة الخ) المراد بالمرّة الايلاج
والزرع (قوله لا باعتبار الشخص) معطوف على قوله بالاتحاد النوع وقوله خلا فالان عرفة فانه يقول الاتحاد الشبهة باعتبار الشخص
فتعدد عليه في المثال المذكور بالمرارة (٣٧٨) بقوله فلو كان الخ وانما يعلم الاتحاد الشبهة وتعدد هاهنا قوله لا يقبل قوله

فهما بغير عين كالمثل الشئ أحد
عن بعض شيوخه (قوله الى قيد
الاتحاد) أي الى قيده أو اتحاد الشبهة
فالقيده والشبهة والقيده هو الاتحاد
(قوله لا الى المقيد بقيد) وذلك
انه لو جع للقيد بقيد لكان
المعنى وان لم يكن شبهة وكانت ولم
تكن مفصلة وهذا لا يصح باعتبار
الاول وان صح باعتبار الثاني (قوله
كان نكاحاً) أي بالمرارة غير العالة استرازا
عن واطئ الأم فليس على واطئها
الامتناع بها بكرة أو يبطا وعنه
أو لا قبل الا الطاعة مطلقا وقيل
الا التيب وهو الراجح (قوله وهذا
اذا كان الواطئ هو المكره الخ)
أي بان أكرههما معا أي أكره
الواطئ والموطوءة (قوله لا الانتفاع)
أي ينتفع هو بنفسه لا بالمنفعة
بجيت انه يأخذ ذلك الصداق
التي لازم (٣) الزوج وحقيقة المنفعة
تنتبه إذا تعدد بين الوطأت
للوحيية التعدد واختلف مهر
مثلها عند كل ووطأ فهل تعتبر الوطأة
الاولى وهو ظاهر كلام الأصحاب
أو الأخيرة أو الوسطى أو يعتبر مهر
مثل ووطئه لا المتوسط أو الأعلى
أو الأدنى أو الجميع (قوله وجاز
شرط الزوج الخ) أي جاز شرط

الزوج لزوجته أن لا تضرب في عشرة واما انقص على ما ذكره لانه الغالب مع غير المصريات (قوله أن
يضيق) أي يثبت له الفسخ في نفس الامر ولكن لا يلزم منه الفسخ (قوله بأن ذلك النكاح لا يلزم) المناسب حذف النكاح والمعنى حيث
بأن هذا الشرط لا يلزم وقوله ولا يجوز أي ولا يصح ذلك الشرط الا بالبينه ولكن الذي عليه الموقنون أنه اذا اشترط لها التصديق بالضرر
بغير عين فلهذا ذلك وتقوم بذلك حيث ثبت الشرط كان حال بين خلقت كذلك وان أطلق فهل تحلف أو لا يقبل قوله بغير عين فلو ان
وهذا كله حيث تمعكن (قوله بوزنه ذلك في الاحقة) بتصور كون أم الولد لاحقة بالنظر لوقت الحلف كما لو طلق الخ لوفى لها غير بنات

ثم أولاده بعد طلاقها ثم راجعها ثم ولّى التي أولادها فليس بماعلقه على وطئها مادام من العصمة المعلق فيها متى قضى نكاحاً به تصدور
وطئ أم الولد إلا حقة أى متحدة بعد الخلف وإن كانت غير متحدة حين الوطء (قوله وعندهم يحتون) ضيق (قوله لا فى أم الولد الخ)
لا مفهوم لأم الولد (قوله أصح عند أهل النظر) وذلك لأن لا تنسرى معتدلاً لأطفال ابن رشد حتى ابن القاسم لما ذكر من أن
الوطء تنسرى في اللسان ومن رأى المعنى وهو أن العبد بالشرط أن لا يطأ معها غيرها وجعل محضون التنسرى على معناه عند العامة
وهو ووطء الجارية ابتداء مع العزم على اتخاذها ذلك لا يقولون بلن وطئاً وما من الايام أم ولد أو جارية كان بطؤها أو خادماً دونية
العودة لوطئها أنه تنسرى في ذلك اليوم على زوجته اه (قوله وكلام ابن غازي رحمه الله تعالى حيد فليكن به) وبعبارة ابن غازي أن لفظ
بطأ مصنف من لفظ يتخذ إذا الباء في أولهما والتا هو المضاف ليتسان بالطامور بينهما وهو الهمزة والفتحة إذا دخلت قد تناسل بالالف وإن
لفظ لم يروا به بل يزم فقط لم يجرى المضارعة فصول الكلام على هذا ولو شرط أن لا يتخذ أم ولد أو سيرة لم يزم في السابقة منها ما
ويكون قوله لا في أم ولد سابقة في لا تنسرى اثباتاً لأن التي إذا نكحاً عاداً اثباتاً وبهذا يستقيم الكلام ويكون موافقاً للمشهور في المستثنى
اه (أقول) لا يثبت أن كلام ابن غازي بعيد وإن كان موافقاً للغة فمعنى كونه جديداً (قوله أن فعل شأمتها الخ) يحتمل أن يكون
مقول القول كما أفاده الشارح ويحتمل أن يكون مقول القول محذوفاً وهو أن فعلت شأمتها اللهم من الشرط ومن قوله ولها الخبر
ببعض شروط وقوله أن فعل الخ من كلام المصنف والمعنى (٣٧٩)

يقول ذلك بل قال فإن فعلت ذلك إلا
أن هذا الوجه بعبء قوله ولها
انحصار بعض شروط لان المراد
بفعل بعض الشروط فلا معنى لقوله
حيث نكحاً فعل شأمتها وظاهر
المصنف ولو توعدا التعليق على فعل
الجميع فلا تنقضية كما يفهم من
البدل (قوله وهذا من باب التخصيص)
أن من قبيله لانه هنا تقتضت
(قوله وسواء كتب الموثق) أى أو تلفظ
بذلك (قوله وعلى المشهور في
الثاني) ضعف والراجح أنه لا يثبت
لها الخيلوا إلا بالجميع أى حيث كان
المصنف بالواو لأن كان بالواو
عطفها بأو عناية أن فعلت شيئاً

أن شرط أن لا يتخذ فيلزم في الأحقة دون السابقة وسكت المؤلف عنه لوضوحه لأن يتخذ
يدل على التبعيد والحدوث وأما لا تنسرى فيلزم في السابقة والأحقة عند ابن القاسم وعنده
محتون لا شيء عليه في أمهات أولاده وانما يلزمه فيما يستقبل من الملك ككسره أنه
لا يتخذ وإلى قول سمحون أشار المؤلف بقوله (لا في أم ولد سابقة في لا تنسرى) ابن بابية وقول
سمحون جيد وقال بعض الموثقين قول ابن القاسم أصح عند أهل النظر وقاله أبو إبراهيم
واختصاراً بن زرب ولم يرقول محضون شيئاً أو قال القاضي أبو الصبح بن سهل ولو قال كأم ولد
لنشى عليه وكلام ابن غازي حيد فليكن به (ص) ولها الخبر بعض شروط ولو لم يقل أن فعل
شأمتها (ش) صورة المسئلة شرط لها في عقد نكاحها أن لا يفعل أشياء متعددة كما خالف
أن لا يزوج عليها ولا تنسرى ولا يضر جهان بلدها وما أشبه ذلك فإن خالف فأمرها بدها ثم
أنه خالف وفعل بعض هذه الشروط فإن الخبر يثبت للزاد أن شلت تقيم معه وأن شلت
تقوم بحفظها يقع الطلاق وهذا من باب التخصيص بالبعض وسواء كتب الموثق فإن فعل شأمتها
ذلك فأمرها بدها أو كتب فإن فعل ذلك فأمرها بدها لكن اتفاقاً في الأول وعلى المشهور في
الثاني ولذا قال ولو لم يقل أى الموثق أن فعل شأمتها فإن قال فعل ذلك (ص) وهل تلك العقد
النصف فزادته كتناسخ وغلة ونقصه لها وعليها وأولاً خلاف (ش) يعنى أنه اختلف هل تلك

واصح الأول بقوله ومن يفعل ذلك بلى؟ أما لو أتى بالأم بعض ما ذكر كما يلحق بجمعه وأوجب بأن لا يقع حتى يتعدد وما هنا شروط
وأفاد الشارح أن المعلق أمرها بدها فإن كان المعلق الطلاق والعنق وقع بفعل بعضهما غير شأمتها (قوله فزادته) وهو الراجح
(قوله وغلة) عطفه على النتائج فيبدان النتائج ليس بغلة وهو المشهور خلافاً للسورى القائل بأن الولد غلة (قوله أولاً) تحته قولان
لا تملك شيئاً به فقرأ الشارح لأنه الفخ شى عتد ابن شاس فزادته ونقصه وعليه وهذا القول ثالث وهو أنها تملك الجميع أى ملكها ظاهراً
لاحقيقة أدلو كان حقيقة لم ينشطر بالطلاق إلا لا يمكن أن تملك حقيقة ورد إلى الزوج منه فزادته ونقصه لها وعليها ثم نحى
تت ذكر ابن الحبيب وابن عرفة وغيرهما ذكروا الخلاف هل تملك بالعقد النصف والجميع وعليها ما هل الغلة بينهما أو لها وابن
شاس وإن شهر أنها لا تملك بالعقد شيء فزادته ونقصه عليه أن الغلة تكون للزوج بل لا تملك على التفسير فرع على القولين المذكورين في
كلام ابن الحبيب وابن عرفة ولم أر من فرع على أنها لا تملك شيئاً تكون الغلة للزوج سوى الشارح ومن تبعه ولو لا ما قاله لا يمكن أن يحصل
قوله أو لأن المراد أن لا تملك النصف بل الجميع ليكون أوفق بكلام ابن الحبيب وابن عرفة وبأنى عليه التفرع وإن لم يكن مشهوراً
بمخالفة اصطلاحه أخف من مخالفة غيره ثم انظر كلامه كائن الحاسب أن الولد كالغلة بآنى التفرع فيه وبه صرح ت ومن
تبعه وليس كذلك لأن الولد حكمه حكم الصدق على كل حال وعلى كل قول هذا هو الموافق لقواعد المذهب أن الولد ليس بغلة ومصنع
ابن عرفة يدل على ذلك لأنه حكم الولد كالغير ثم ذكر اختلاف في الغلة بالنكاح على كلا القولين ونصه الخ

(قوله والطلاق قبل الدخول هو المشرط) أي موجب للتشطير وليس المراد ظاهر العبارة من كون الطلاق شرط أي قسم الصداق بينهما بعد أن كان لهما معا (قوله وهذا إذا كان الصداق مما لا يغيب عليه) أي ما تقدم من أن النقصان عليه ما على الأول وعلى الزوج وحده على الثاني إذا كان الصداق مما لا يغيب الخ (قوله وعليه نصف قيمة الموهوب الخ) هنا مبني على أنها عاقل بالعقد الجليع وأما على القول بأنها عاقل بالعقد النصف أو لا تغيب شيئا فهي فضولية في نصف الزوج في الأول وفي الكل في الثاني وأما على أن نصف القيمة أكثر من قيمة النصف وذلك (٢٨٠)

الزوجة بمجرد عقد النكاح عليها نصف الصداق أو لا تغيب بالعقد شيئا والطلاق قبل الدخول هو المشرط للصداق وعلى الأول المشرط هو نفس العقد لا الطلاق فعلى الأول إذا طلقها قبل البناء وقد تغيرت حالة الصداق بزيادة كتناج وغلة أو بنقص فإن الزيادة تكون لهما والنقص عليهما وعلى الثاني يكون ذلك للرجل وعليه وإذا طلق وقد تلف الصداق فإنه يدفع النصف وإن نقص كله وإن زاد فالزيادة فقد تلهي فائضة القولين وهذا إذا كان الصداق مما لا يغيب عليه أو قامت على هلاكه بينة فإن كان ما يغيب عليه ولم يتم على هلاكه سنة وتلف سيدها فأنما تضمنه لأنه سيدها بمنزلة العارية (ص) وعليها نصف قيمة الموهوب بالاعتق وبهما (ش) يعني أن المرأ إذا طلقها زوجها قبل الدخول بها وقد تصرف في الصداق بتغير عرض من هبة أو عتق أو تدبير أو نحو ذلك فأنما تقرر الزوج وجوبه عليها بالنقل في المشتى ونصف قيمة المقوم يوم التصرف أي يوم الهبة والعتق لأنه يوم الأمانة وهذا هو المشهور وقيل بتقوم نصف ذلك يوم القبض بقوله وبهما أي يوم الهبة وبوم العتق المفهوم من الموهوب ومن المعتق (ص) ونصف الثمن في البيع (ش) يعني وطلقة الزوج قبل البناء وقد تصرفت في الصداق بالبيع فأنما تقرر للزوج نصف الثمن الذي وقع به البيع إن لم تكن حابت فإن حابت فإنه يرجع عليها بنصف المضافة ولا يرجع في نصف العبد وإن كان فأنما يختلف بحاياتها في الجناية فإنه دفع نصف الأرض ويرجع في العبدان كأنما (ص) ولا رد العتق إلا أن يرده الزوج المعسر أو يوم العتق ثم إن طلقها عتق النصف بلا قضاء (ش) يعني أن الصداق إذا كان عبدا فأعتقه الزوجة المألكة لأمر نفسها أو وهبته أو أوشبه ذلك فإن العتق لا يراد فلتشوف الشارع السري إلا أن تكون الزوجة معسرة يوم العتق ولا يحمله ثلثها فالزوج أن يردها عتقها حيثئذ وكذا أنه أن يردها أو صدقتها لا نذلك كله تبرع من غير عرض ثم بعد أن رد الزوج عتق زوجته المألكة لأمر نفسها المعسرة يوم العتق طلقها قبل الدخول بها والعبد باقي بيدها فإنه يعتق عليها نصفه فقط الذي وجب لها بالتشطير على المشهور لوال المانع وهو حق الزوج لكن تؤمر بذلك من غير قضاء عليها لأن الزوج رد ما يقف على مذهب الكتاب وعلى أنه رد إبطال فلا يعتق شي ورد الحاكم عتق المدين رد ما يقف وأما رد الولي لاعتقال المحصور فباطل باتفاق وبعبارة أخرى أمرت بالعتق لأن رد الزوج رد ما يقف وانما يقض عليها بذلك المعسر يوم العتق وإذا أجب العتق فهل يكمل عليها الباقي أم لا يحل نظر أشاره ح أموال كانت موصومة العتق وطلق الزوج قبل البناء عتق عليها الباقي بالسرية وإما لم يمتقر به الصداق ذكر ما يشترط به فقال (ص) وتشترط من بعد العقد (ش) يعني أن الزوج إذا طلق زوجته قبل الدخول عليها فإن صدقتها بشرط هذا الطلاق لقوله تعالى وإن طلقتموهن من

(قوله نصف قيمة الموهوب) أي والاستخدام كآلية (قوله ولا رد العتق) أي ولا الهبة المحاصلان منها في الصداق وهذا مبني على أنها عاقل بالعقد الجليع أو النصف لأنه يكمل عليها أو الظاهر أن الكتابة لا تخرج عن كلامهما ما يبيع أو عتق (قوله لأن يرده الزوج) شامل لما إذا لم يكن لها عسر وما ولها غيره وقتية تردي على ثلث ما لها وإذا رد العتق مع تشوف الشارع فأحرى المصدقة والهبة ونحوهما لكن الرد فيما بعد العتق رد بطلان لتشوف الشارع للمعسر به كذا في عتب لكن العبارة في باب الجبر مطلقة (قوله يوم العتق) متعلق بعسر هو لا عبرة بطلانها ولا عدمه فيه وعمل رد ما لم يعلم ويستكتفان في يعلم حتى طلق فلا رد إلا أن يستمر عسرهما من يوم العتق إلى يوم الطلاق فله رد نصفه (قوله ولا يحمله ثلثها) إشارة إلى أن قول المصنف بعسرهما ليس هو العلة بل العلة عدم جلي الثلث ولذا قال عجب وفي كلام المؤلف نظير لأن الذي رد العتق لعسرهما وانما العسر له لا الزوج (قوله طلقها قبل الدخول بها) قيد بذلك لأنه إن بني بها أو مات عتق جميعه عليها بلا قضاء (قوله فإنه

يعتق عليها نصفه فقط الذي وجب لها بالتشطير على المشهور) ومقابله ما لا يشبه من أنه لا يعتق منه شيء (قوله لأن رد الزوج رد ما يقف) هو المعتمد كما صرح به غيره وظاهره عتقا أو غيره فكلام عجب غير ظاهر (قوله فهل يكمل عليها الباقي) أي إذا كانت موصومة وهو الظاهر وانما يحكم بالتكميل مع اليسار لأنه لا يقض به نصف أمره (قوله ومن بعد العقد) معطوف على ضمير تشترط وهو ضعيف لفقد شرط العطف على الضمير بناء على أنها عاقل جليع أو لا تغيب شيئا وكذا على أنها عاقل نصفه ويراد بالتشطير تجريزه عن النصف الثاني

(قوله فلو زاد الزوج روحه) فلو زد على الصداق الولي بعد العقد فإنه لا يشترط (قوله في الجملة) أي لا من كل وجه ولا نهنا بطل الخ (قوله أو أولولها) أو أنصرهما (قوله ومثل الاشتراط إذا جرى العرف) هو داخل في قول المصنف اشترطت لهما بأن يراد حقيقةً وحكما بجرى العرف (قوله تكون له ولو فسخ النكاح) أي لا نهنا لم يحصل بعد علم العقد فكأنه ليس لأجل النكاح (قوله وما شرط بعد الدخول) كذلك أي يكون له ولو فسخ وأولى ما أهدى به بعد الدخول بقوله (٢٨١) فسخ النكاح ولا يشترط غير أن المشتراط

الذي بعد الدخول تسامح بل يرجع في المعنى للهبة (قوله وفي شرطه بعد العقد الخ) سيأتي في ذلك روايتان فإذا علمت ذلك فقول شارح وعلى القول بعدم لا يشترط أي على أحد القولين وسيأتي أن القولين قبضت أم لا وقوله لا يفيها من الفوز أي فيطهرها طهر والمنازع والا فمضى لازمة (قوله فهو وما أشار إليه) محل القولين فيما جرى العرف بأهائمه بعد العقد وأما ما جرى العرف بأهائمه فيه أو قبله فنكاح الصداق (قوله وتكون كاهية) هذا هو المقصود بالاختلاف لقوله وهي هبة لا يفيها من الجواز لأن غيرها كذلك (قوله وللا إذا الخ) حاصله أنه لو اشترط الولي أو غيره على الزوج شيئاً وأخضع الزوج ثم فسد الزوجية طلق قبل البناء فلهما ترجع على وليها وأخضعه نصفه فصوله بمن اشترط له وهو الولي أو غيره وقوله قبل العقد أي قبل تمامه لشمل حالة العقد (قوله يرجع الزوج على وليها) أي ينصفه وأولى إذا بصحز فان الزوج يرجع على وليها وأخضعه بأخذ منه نصف ذلك الشرط وقوله كانت مولى عليها أم لا أي لأنه كشف الغيب أنها أعطت شيئاً منك وقوله أن كانت مولى عليها أي لأن المولى عليها الجائزتها كالعدم وأما الرشدة

قبل أن غسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فلو زاد الزوج روحه زادت على صداقها بعد عقده على أمن الصداق فإن تلك الزيادة تشترط أيضاً سواء كانت تلك الزيادة من جنس الصداق أم لا لأنصف صفاته حالوا وتأجيلاً أم لا لأن تلك الزيادة لها حكم الصداق في الجملة لأنها بطل أو مات أو فليس قبل قبضها للزوجة فحكمها بالهبة في هذه الحالة لا يحكم الصداق فلم تكن كالصداق من كل وجه وفهم من قوله بعد العقد أن المزدق قبل العقد أوصيه صداق (ص) وهذه اشترطت لها أو أولولها قبله (ش) يعني أن الهدية التي اشترطت لها أو أولولها أعم من أيها أو موصيه قبل عقد النكاح عليها أو عين العقد إذا كان ذلك على شرط النكاح فإنها تشترط بالطلاق قبل الدخول عليها لأنها هبة لأجل النكاح ومثل الاشتراط إذا جرى العرف بذلك فإن ما أهدى الولي بعد العقد يكون له ولو فسخ النكاح وما اشترطه بعد الدخول كذلك وأما ما أعطى لهما من الهدية بعد العقد التي هي مفهوم كلامه هنا يضاف إلى الكلام عليها أن كانت قبل الدخول في قوة في تشترط هدية بعد العقد وقبل البناء هذان لم يجرى العرف بها فإن جرى العرف بها فهو ما أشار إليه بقوله وفي القضاء بما سدى عرفاً فلو أن ثم أنه على القول بالقضاء لم يشترط بطل قولنا وعلى القول بعدم لا يشترط وهي هبة لا يفيها من الجواز تكون كاهية المتطوع بها بعد العقد أي الآية في قوله وفي تشترط هدية الخ وأما المتطوع بها في العقد وقوله فهل هي كالمتطوع بها بعد العقد أم لا ترد في ذلك بعض واستظهر أنها بمنزلة المشتري بديل النفس فيما بعد العقد (ص) ولها أخذ منه بالطلاق قبل الميس (ش) أي وللا إذا أخذ ذلك المشتري في الصداق أو قبله من اشترط له فلو أجازت لولها أو غيره ما كان مشروطاً قبل العقد ثم طلق قبل البناء فمقتضى أن يرجع الزوج على وليها بأبوابه غيره كانت مولى عليها أم لا ولها أي أخذ النصف الآخر أن كانت مولى عليها وانما يرجع الزوج عليها لأن أصل الاعطال ليس منها وانما هو من الزوج لولها فلا يعارض ما مر من الرجوع عليها بنصف قيمة الموهوب أو المعتبر بينهما فقول بالطلاق متعلق بشرط وقبل المس متعلق بالطلاق وأحواله من وجهه له أخذ من مخرضة بين العامل ومعه واليه في الطلاق سببية وقوله قبل المس أي بالوطء أو بإيقوم مقامه كالأهات يبيتها سنة (ص) وضحه أن هاتين سنة أو كان عملاً يغلب عليه منهما (ش) موضوع المسئلة أن النكاح صحيح والمعنى أن الصداق إذا قامت على هلاكه سنة وسواء كانت بما يغلب عليه أم لا وسواء قبضته الزوجة أو لا فإنه لا ضمان فيه على واحد منهما إذا طلق الزوج قبل البناء وكذلك إذا كان الصداق عملاً يغلب عليه كالحيوان والزروع وما أشبهها إذا طلق الزوج قبل البناء فمقتضى أنها فلا يرجع لواحد من الزوجين على الآخر لأن ضمانه للهبة وقد زالت بالبينه وبعدم التيقية خلافاً لاشتباه لاصالة الضمان عند مولى الأول هل يحلف من كان يبداهه ما فرط قال المؤلف

(٣٩٦ - خرمي ثالث) فأجازتها بماضيها فلا ترجع حيث أجازت وأما أن تجز قرجع (قوله فلا يعارض ما مر الخ) وذلك لأن الذي مر الأعلا من قبله متعلق بالطلاق هو في الحقيقة متعلق بمخدوف والتقدير بالطلاق الكائن قبل المس (قوله موضوع المسئلة أن النكاح صحيح) أي أو فساد العقد بحيث وجب فيه المسمى وطلعه قبل الدخول وأما أن يفسد صداقه أو بغيره وجب فيه صداق المثل فإنها فاضن بالقبض (قوله وبعدم التيقية الخ) كونه لا يغلب عليه (قوله خلافاً لاشتباه الخ) فإنه يخالف في الذي يغلب عليه إذا قامت على هلاكه سنة وكان قال وقد زالت بالبينه خلافاً لاشتباه الخ فقوله لاصالة الضمان عند أي في ذلك الذي يغلب عليه ولو قامت البينة على الهلاك (قوله وعلى الأول) أي الذي هو المعتمد وقوله هل يحلف من كان يسد الخ

لا يخفى إجماعهم بهذا الاعتبار الذي قرره بأنه يكون هذا مقصورا على خصوص الشيء يغيب عليه إذا قامت على هلا كهيئة ومقادير جموعة حتى في الشيء لا يغيب عليه (قوله ينبغي أن يجري على إيمان التهمة) أي التي فيها اتفاق الأقوال الثلاثة تنبؤ جسمه مطلقا لا تنبؤ متوجها مطلقا. تنبؤا إذا كان منه يهتم بكونه أثنى ذلك السباق وبعد هذا كله فقد ذكر هرام خلافا لما ذكره حجت قال واختلف هل يحل من هو يبيده فيما لا يغيب عليه ما فرقت ولا ضيعت إلى آخر ما قال والحاصل أن ذلك لا يظهر الإيماء لا يغيب عليه (قوله لا يفيض لحق نفسه) هذا أيضا يظهر إذا كان بيد الزوجة ثم إن بعد كنه هذا رأيت هراما قال فانه قلت وهذا ظاهر إذا كان بيد الزوجة وأما إذا كان بيد الزوجة لا يخرج عنه فلا فرق فإن كان بيد أسير فضمته منهما (قوله فعليه الترم لا) (ش) أي التماس لكل من الزوجين على البذل (قوله) (٢٨٢) هذا إذا وقع الطلاق) أي لا الفسخ وقبل الدخول أي لا يبيده

(قوله) وأما أن وقع بعده وتلف يد الزوج فلا يضمنه الزوج بقوله أو فسخ الفاسد قبل الدخول فلا تضمن الزوج إذا قبل بيدها وقوله بعده فلا يضمنه الزوج (قوله فإن ضمنه عن هرة) والقرص أنه مما لا يغيب عليه أو يغيب عليه وقامت على هلا كهيئة هذا في الفاسد لعقده ووجب فيه المسمى وأما الفاسد لصدقه وألغى عنه ووجب فيه صدق المثل فتضمن المراتبة بالتقصير لقول المصنف سابقا وضمنه بالتقصير في الناسد لعقده ووجب فيه صدق المثل أو الفاسد لصدقه وأما الفاسد لعقده ووجب فيه المسمى فكأنه يصح وهذا التفرقة لقرويين وأما غيره من الفاسد لعقده كالفاسد لصدقه وجعلها للقاتي هو المذهب ولم يذهب إليه الشارع وهذا التفرير يخالف ما قرره عنه قوله وضمن بالتقصير فراجه (قوله فلا يطلق إلخ) توضيح لقوله فإن ضمنه عن هرة هو بيده إلخ (قوله) وأن قصدت التخفيف أي بعدم الزامه العين المسماة لصدقه وهذا التأويل

ينبغي أن يجري على إيمان التهمة ثالثها يصف المتهمة دون غيره وروى عبد الحق أن تنوجه هاوا وقلنا أن إيمان التهمة لا تنوجه في غيره هذا الموضوع لأنه قبض لحق نفسه وكذلك يكون الضمان منهما إذا كان الصدق يبيده أمين ولو عما يغيب عليه (ص) والآن الذي في يده (ش) أي وإن كان الصدق عما يغيب عليه لم يقيم على هلا كهيئة فضمته من الشيء هو في يده من الزوجين فعليه الترم لا (ش) لأن الموضوع أنه حصل طلاق قبل البنو بعبارة أخرى قوله وضمنه إلخ هذا أن وقع الطلاق قبل الدخول لقوله منهما وأما أن وقع بعده وأفسخ الفاسد قبل الدخول أو بعده فإن ضمنه عن هرة ولو بيده أو ما كان كنه عما يغيب عليه ولم يقيم على هلا كهيئة فإن ضمنه عن هرة ولو بيده أو ما كان كنه عما يغيب عليه لم يقيم على هلا كهيئة فإن كان بيد الزوجة ضمنه عن هرة فإذا طلق قبل البناء وجب لكل نصفه الزوج فإنه يضمنه للزوجة لأنها ملكه البناء وإذا أفسخ السكاح قبل البناء وتلف بيد الزوجة فلها نصفه الزوج (ص) وتعين ما اشتريته من الزوج وهل مطلقا عليه أكثر أو أن قصدت التخفيف تأويلان (ش) يعني أن الزوج إذا أصدق زوجته عنها فاشتريته منها أو بغيرهما يصلح أن يكون جهازا هو لا يصلح أن يكون جهازا لها كجاسة أو عبيد أو ما أشبه ذلك ثم إن الزوج طلقها قبل الدخول عليها فإن ذلك الذي اشتريته الزوجة تبين للتشهير وليس له طلبها بشرط الأصل ولا لها دفع شرط النقد إلا بترضاها على المشهور وهو مذهب المدونة لكن اختلف هل مذهبا محمول على إطلاقه أو أفسدت الزوجة التخفيف عن الزوج عما اشتريته منه أو قصدت الرغبة في المشتري بفتح الراء عليه أكثر الأشياء وتأولها بعض الأشياخ وهو القاضي اسمعيل بما إذا قصدت الزوجة بالشراء التخفيف عن الزوج وعليه لو قصدت بالشراء منه كانت شريته من الغير لرجوع الزوج عن الأصل ومحمول شرائها من الزوج محمول على التخفيف (ص) وما اشتريته من جهازها أو من غريم (ش) يعني أن الزوج إذا اشتريته بصدقتها المعين من زوجها أو من غيره ما يصلح أن يكون جهازا للثلاث أو زوجها مطلقا قبل البناء فإن ذلك تبين للتشهير ويرجع الزوج نصف ما اشتريته ما يصلح لجهازها إلا بمجبورة على شرائه وفي كلام المؤلف تكرار التسمية لمقابل المسألة لأنه إذا تعين ما اشتريته من الزوج مما لا يصلح لجهازها فلا يصلح بالاولى فذكره مستغنى عنه إلا أن يجعل الواصل فلا تكرار حينئذ ثم إن الصغير

كأن في قلمه مقيد بما إذا لم يقصص الصدق عن ثمنه تشتريه منه فإن قبضته عن ثمنه اشتريته منه فلا يلزمه أخذ ما اشتريته في قصدت التخفيف أم لا قاله الواوغي وأعلم أن هذا يمكن له أن يقصد فذل ما إذا قصدت التخفيف فالقصر على هذا التأويل على أنه لو قصد الرغبة وأما إذا لم يكن له قصد فتنع ما اشتريته للتشهير هذا ما قرره به عب وشب الآن الشارع خذهب إلى خلافه حيث قال يعني أن الزوج إذا أصدق زوجته عنها فاشتريته منها إلخ وهو محل هرام والطالب وهو ظاهر المصنف (قوله وهذا مذهب المدونة) ومقابله ما قبل الملك من أنه يرجع عليها بنفس الأصل (قوله وما اشتريته من جهازها) قبسه للغير بما إذا لم يكن عيب بوجبه الخيار وكتبه والا كانت متعدي في شرائها لجهاز وكانت ضامنة للصدق العين ولو قامت على هلا كهيئة (قوله لأنه إذا تعين إلخ) هذا التعليل غير مناسب فكان الأولى أن يقول لأن ما قبل المبالغة من أقراد ما قبله نعم هو آ على آخر في الأولى من أنها أي الأولى اشتريته ما يصلح

لجها زاعا على ان المفهوم بالاولى لا يقال فيه تكرار الاعلى ضرب من التامع (قوله لكن على الاحتمال الثاني ينتفي التكرار) التكرار موجود على كل حال لوجود العلة المأخذ كورة التي هي قوله لا ما ذات من تأمل (قوله المزدخاخ) آلى في الز بعد لعله ان تقدم في قوله ومن يد بعد العقد أي وان كانت موصولة لان الموصولة تأتي للعهد كاذ كره بعض الاشياخ قوله يعني ان من زاد زوجته بعد العقد وأما المشتراط في العقد أو قبله فلا يسقط بالموت وكذا ما حصل في العقد وأقبله من غير شرط لان (٣٨٣) حكمه حكم المشتراط فهو أقوى مما عوق بعد

العقد على انه من المصدق لان وقوعه بعد العقد من رتبته (قوله استصحب) أي سافر بها أو أرسلها أي ولم يذهب معها (قوله وليست الخ) حاصله أنه حكم بالصحة هنا عند موت الزوجة الموهوب لها ولو لم يشهد مع أنه فيمناسباتي حكم بالطلاق اذا لم يشهد وحاصل الجواب ما علمته من انه هنا تحقق القبول من الموهوب له خلاف الا في (قوله وأولعينة) أي فقات الواجب أدوات العينة أي التي هو الموهوب له وقوله ان لم يشهد مفهوما اذا أشهد بصح وهذا المسئلة هي التي يقوم الاشهاد فيها مقام الحياز دون المسائل ما عداها (قوله أولاشي) هذا هو الرابح ويفهم منه ان الاول لا يفرق بين القيام والقوات وهو ظاهر فترجم قيمة النصف الفائت وهو معطوف من حيث معناه لان قوله أولاشي له جلة والجملة لا تعطف على المفرد وانما لم يقل وعدمه مع كونه أخصر لعدم دلالاته على المراد وذلك لان عدم التشترط صادق مع كونه لها أوله (قوله اذا طلق قبل البناء) وأما بعد البناء فلا شيء منها اذا طلق ولو فاقعة (قوله لان فسخ بعده) والفرض انها قبضت الهدية وأما قبل ذلك فلا شيء لها أمته (قوله

في غيره) يصح رجوعه للزوج والمصدق لكن على الاحتمال الثاني ينتفي التكرار (ص) وسقط المزدخاخ بالموت (ش) يعني ان من زاد زوجته بعد العقد عليها زاد على صدقها التي تزوجها به ثم مات قبل أن تقبض الزوجة الا زيادة فاتها بحسب ما لموت الحاصل للزوج قبل البناء لانها عطيته لم تقبض ومثل الموت بقية موانع الهبة وظاهره بالطلاق ولو حصل الاشهاد قبل الموت وهو ظاهر لانها عطيته لم تقبض الى حصول المانع والاشهاد الكافي في الهبة انما هو اذا استصحبها فاصدا فقدها أو أرسلها وليس هذا من ذلك وأما موت الزوجة فلا يبطل الهبة سواء أشهد الزوج أم لا لحصولها لقبول منها قبل الموت وليست كسلفة الهبة المشار اليها بقوله أو استصحب هدية أو العينة له ان لم يشهد الا في باب الهبة لانها لم يقبض فيها قبول الموهوب بل قبوله بمثل (ص) وفي تشترط هدية بعد العقد وقبل البناء ولا شيء له وان لم تنف (ش) يعني ان الزوج انما أدى لزوجه حته بعد ان عقدت كحما هدية تطوطا وقبضها الزوجة أول قبضتها ثم انه طلقها قبل البناء فهل تشترط هذه الهدية بهذا الطلاق قاله المالكا ولا تشترط ولا شيء له فيها وان كانت فاقعة بسد لا طلاق باختياره فله ان القاسم ورواه ابن نافع عن مالك وهو ظاهر المذهب وروايتان وهذا في النكاح الصحيح اذا طلق قبل البناء ثم أشار الى الفاسد بقوله (الآن) يفسخ قبل البناء فباخذ القائم منها لان فسخ بعده هذا الاستثناء منقطع يعني ان الزوج اذا أدى الزوجة هدية بعد العقد وقبل البناء ثم طلعها على فساد فانه ان فسخ قبل البناء فلزوج ما أدركه من هديته وان فسخ بعد البناء فان الزوج لا يأخذ شيئا من الهبة وان كانت فاقعة يسد الزوج لان النكاح الذي أعطي لاجله قد انتفع بسببه تلك المدونة والفسخ كطلاق حدث فقوله (روايتان) راجحتان لما قبل الاول وقوله بعد العقد صفة لهدية أي هدية كائنة بعد العقد وقوله القائم أي القائم عنه ولا يخرجها هنا لانها بغيره (ص) وفي القضاء بما يهدي عرفا قولان (ش) أي وفي القضاء على الزوج بما يهدي عرفا للزوجة بعد العقد وقبل البناء وليس مشروطا فيه كلنفين وعدم القضاء بدليل لومات أحدهما يمكن له ان يهدي قولان وأجرى المؤلف على هذا الخلاف ما يهديه الأزواج للزوجات عند نافي الواسم كعيد الفطر والاضحى والظاهر القضاء لان العرف عندنا كالشرط فاذ عرنا على القول بالقضاء لم يجرى العقد فيقال ابن حبيب يجرى بجرى المصدق في التشطير بالطلاق والتكبل بالموت وقال مالك يبطل بالموت والطلاق عن الزوج وعلى القول بعدم القضاء فهي حبة لا تنفها من الحوزة وتكون كالهدية المتعاقبها بعد العقد وقد مرت وأما ما أهده الزوج لزوجته بعد البناء فسيأتي عند قوله الان يجب على دوام العشرة ان المؤلف أجرى ذلك بمنزلة الهبة على دوام العشرة (ص) ووجه القضاء بالوعدة دون أمر ما لما شط (ش) يعني ان الوعدة هي طعام النكاح على قبض بها على الزوج لا في ذلك خلاف فشي هنا على القول بالقضاء لقوله عليه الصلاة والسلام

وليس مشترطا قال عبيد بن جراحين كلامهم أنه يتفق على القضاء بما اشترط اعداؤا فليس كما يرى العرف باهائه (قوله وأجرى الخ) وانما كان ذلك لانه لا يهدى من ماله القولان لانهما بما يهدي من تعلقات العرس كخفاف (قوله ما يهديه الأزواج) الذين لم يداخوا بالزوجات (قوله فسيأتي الخ) لا تأتي (قوله ان المؤلف) فاعل لقوله فسيأتي والاحسن أن يقول وأما ما يهديه الزوج لزوجته بعد البناء فدوام العشرة بما أهدته له على دوام العشرة لانها التي سيأتي الا أنه تبين بما سيأتي ان هذا الحكم منصوص أيضا بغيره من اجراء المؤلف تسامح (قوله دون أجره المشاطة) ومثل ذلك في ورقة وثيقة

النكاح ومحصولها فلا يقضى عليه بشئ من ذلك الا بشرط أو عرف (قوله لا يقضى به على الزوج) أي يقطر وقوله المتعارف أي على من جرى العرف به أنه عليه كذا من جري العرف بأنها عليه وبعبارة عب فلا يقضى بها الا بشرط أو عرف (قوله ورجع عليه) هذا أنه على أنها تملك بالقد النصف وأما على أنها تملك الجميع فلا ترجع عليه بشئ لأنه لا يملك نصفه الا يوم الطلاق وأما على أنها لا تملك شيئا فترجع (٣٨٤) بقية النفقة لأنها لم تنصف الا يوم الطلاق (قوله وفي أجرة تعليم الخ)

وعبدها الرهن بن عوف أولم ولو يشاء جلا لا امر على الوجوب وجهان القائم على التسبب فيؤمر بهما من غير قضاء وهو المذهب وهو ما يأتي في قوة الولاية مندوب لا يقضى بمندوب وأما ما يعطى للسلطة على الجلود المعتادة وما يعطى لضارب الكبر وما يعطى للدمام وما أشبه ذلك فإنه لا يقضى به على الزوج وهو على المتعارف بين الناس (ص) وترجع عليه بنصف نفقة الثرة والعبد (ش) يعني أن المرأنا أنفق على الصدق نفقة ثم طلقها قبل الدخول فأنه يترجع بنصف ما أنفقته ولو قال ويرجع المتفق بنصف نفقة الثرة أشبهل ورجوع الزوج عليها أيضا حيث كان معاذ كريد موافق عليه لكان أحسن وهذا لا يعارض ما يأتي من قوله ويرجع المرأة أنفق على عبد أو ثرة لأن هذا في النكاح الصحيح الذي طلق الزوج فيه قبل البناء وما يأتي في الفاسد الذي فيه قبل البناء (ص) وفي أجرة تعليم صنعة ولان (ش) أي وفي رجوعها على الزوج بنصف أجرة صنعة عليها الرقيق المدفوع صدا حيث طلقها الزوج قبل البناء وعدم رجوعها قولان ومحلها إذا كانت الصنعة مصرية لا كضرب عود ولا دنانير ترفع عنه به أو محلها أيضا إذا استأجرت على التعليم لان كانت هي المعلقة وخرج بقوله صنعة العلم والحساب والكفاة والقرائة فإن هذه علوم لا صنعة (ص) وعلى الولي والرشيدي ممتونة المحل للبناء بشرط الا بشرط (ش) يعني أن من تزوج امرأته أو شرط عليه أن يبنى بها في بلد غير بلد العقد فإن أجرة جهازها وجعل جهازها في بلد البناء لازمة لقول من ماله أن لم تكن المرأة مالكة لا أمر نفسها لانه مفرط بعدم اشتراط ذلك على غيره هاون كانت مالكة لا أمر نفسها لعلها ليس ماله إلا أن يكون الولي والمرأنا مالكة لا أمر نفسها اشتراط ذلك على الزوج فإنه يترجمه عندئذ ويشل الشرط إذا جرى العرف بذلك والمراد بالولي المال لا الولي العقد (ص) وزمها التجهيز على العادة بما قبضته ان سبق البناء (ش) يعني أن الزوجة الرشيدة التي لها قبض المهر وسيأتي غيرها إذا قبضت الحال من صداقها قبل أن يبنى بها وجهازها وزوج أن يترجمها أن تجهز ذلك على العادة من حضر ودون حق أو كان العرف شراء خادم وادار لزمها ذلك وقوله بما قبضته أي من غير رقيق وأصل بقى يتعمد ما في واحترز بقوله ان سبق البناء ما إذا تأخر القبض عن البناء فإنه لا يترجمها التجهيز به سواء كان حالاً أو مؤجلاً محل قبله أو بعده لأنه رضى حيث دخل بعدم التجهيز (ص) وقضى له ان دعاها القبض ما حل (ش) يعني أن الزوج إذا طاز وجسه إلى قبض ما حل من صداقها أو سواه كان حالاً في الأصل أو حل بالنجوم وأب من ذلك فإنه يقضى عليها بان تقبض ذلك على المشهور ومحل ذلك ما لم يكن الزوج على لها طلاقها أو طلاق من يتزوجها عليها أو عتق من يتسرى بها عليها على إقرارها من قدر معين من صداقها الحال عليه فإنه لا يترجمها ان تقبض ذلك القدر المعلق عليه الطلاق أو العتق المذكور ولا يقضى عليها قبضه لتعلق حقها به ويقضى عليها قبض ما عدا ذلك كما أشاره العميري (ص) إلا أن يسمى شيئاً فيلزم (ش) هذا مستثنى من التزوم على العادة

وينبغي برأيها إذا كان المصلح الزوج (قوله فإن هذه علوم) أفاد ان الكفاة علم مع أنه يترام منها أنها صنعة وفي شرح عب أنها صنعة قال بعض الشيوخ موافقه ان أراد الكفاة بالحقيقة المحجة عليه أن يقال الكفاة من الصنعة قطعاً ولعله مع بعدان المراد بالكفاة ما يتعلق بالكتابة من الاسماء الرومانية وهذا الذي قاله شارحنا تبع فيه الشيخ الثاني من تقريره الذي ذكره الشيخ يوسف الغنص (قوله للبناء) الأولى محل ولو غير ملك كان أولى لأنه يشمل ما لو تعلقها من محل إلى محل آخر في البلد (قوله للشرط) اشتراطه الزوج أو وليها أو هي (قوله ان سبق البناء) أي وكان حالاً أو مؤجلاً في قوة إذا قبضت الحال) أو قبل لها المؤجل وكان تقداً ويجب عليها القبض لان ما يقع في مقابلة العصة بمنزلة البيع والتميز إذا كان تقداً يجب على البائع قبضه ولا يجب بيعاته لاجله كذا أفاد ع (قوله من غير رقيق وأصل) الأصل هو العقار ومنه العطار والرقيق ما ياكل أو يؤذن (قوله فإنه لا يترجمها التجهيز) أي الا بشرط أو عرف (قوله ان دعاها القبض ما حل) أو ما أن دعاها لقبض ما لم يحل فإن كان لاجل التجهيز لم يسألها والا لزمها ان

الاجل حتى لم يهرع له كالقرض هكذا في بعض الشر وح هو متناف لما تقدم (قوله سواء كان حالاً في الأصل) عما المتناسب أن لا يجعل هذه معنى كلام المصنف لان المصنف قال لقبض ما حل فلا يكون شاملاً لالصل بطريق الامالة (قوله بان تقبض ذلك على المشهور) ان الخلاف انما اذا حل بالنجوم فقط لا لهما إذا كان حالاً في الأصل ومقابلها ما حكاه ابن حارث عن بعضهم من أنه لا يترجمه ان تقبض ما كان مؤجلاً (قوله الا ان يسمى شيئاً) أي أو يجري به عرف

(قوله حيث لم يسم الولي) هذا بناء على قرائن تدل على أن المصنف بالنسبة للفاعل عائد على الولي (قوله باشتراط الزوج الخ) لا يفتي أهذا كان التسمية باشتراط الزوج يكون زائدا على الصداق وأما إذا لم يكن باشتراطه يكون أنقص منه وهذا جواب عما يقال كلام المصنف فاصرف فلا يشمل ما إذا زاد على الصداق لأنه إذا سمي الولي فلا يكون بحسب العادة إلا أن الصداق لا يزيد وحاصل الجواب أن التسمية من الولي تارة تكون باشتراط الزوج فيكون الوجهان زائدا على الصداق وتارة لا يكون أنقص فلا يلزم التصور مع أنه قد يقال إن الأقرب ترجيح الضمير للزوج (قوله ولا تنفق الخ) وعلى الزوج حيث ارتكبت التهمة وانفقت جميعه وأنفقت منه بغير القطط والوطء (قوله إلا المتناهية وكلاهما) لف ونشر مرتب (قوله وهو ظاهر كلام المؤلف) أي لأنه قال منه وظاهر عبارة الشارح إن لها أن تنفق غايته أو نصفه مع إن ذلك بضر بالجهان فأذن لافرق بين الكل والبعض وإنما قال الشيخ سالم تنفق منه ولو استغرقت والحاصل أن في كلام الشارح منافاة من حيث إن قوله أو لا وتكسب التي الخفيف الخ يقتضي أنها لا تنفق منه النصف واللا أكثر وقوله آخر ما لم تستغرقه يقتضي أنها تنفق الأكثر والنصف الذي يظهر الحاقه لا كثيرا بالكل كما هو القاعدة وبقي النظر في النصف إلا أن جعل العلة الحاجة يقتضي الاتفاق ولو بالكل كما ذهب إليه الشيخ سالم فأتمل (قوله كلاهما) أي والدين بربن والثلاثة كإرواء محمود المراد فيما يجعل ذلك عرفا فلا يتقبل ذلك أدب صدق كثير (٢٨٥) كالف دينار والعشرة منه قليل قال عب

واقترع ما زاد بذلك وقال البدر واستظهر الخبرين دينارين من أو بعين بصر (قوله لم يلزمهم على القول) في شرحه وأما الجواز الذي قد أورد الصداق فلا يلزمهم من غير خلاف (قوله فتجهزت بمناشرط أو اعتد) أو لم تفعل ذلك فطالهم بإحضار قيمة ما ذكر ليعرف أنه منها أو بآراء قدر مناه فقط (قوله بما يخصهم من حال الصداق) إن لم يكن قبضوا شأئ منه أو بقبه الحال أن قبضوا بعضه ولا يشمل ما إذا قبضوا جميع الحال ولا أن يجمعه شامل لأن ترتيب قوله من حال الصداق ما يشمل ذاته وما يشمل بدله من الجهاز التي اشترى به

عاقبضته أي أنما يلزم الضمير على العادة بما قبض حيث لم يسم الولي شيئا باشتراط الزوج أو بغير اشتراطه وأما أن سمي شيئا فإنه يلزم سواء زاد على الصداق أو نقص ولو زاد في الصداق لكون العادة جارية بجهان معلوم عندهم ولم يفسر لكان للزوج مقال (ص) ولا تنفق منه وتقتضي ديناً إلا المتناهية وكلاهما (ش) يعني أن المرأة إذا قبضت صداقها قبل البناء وكان عينا وسكنا وجوب التجهيز به فليس لها احتشاد أن تنفق منه شيئا إلا أن تكون محتاجة لذلك فإنها تنفق منه وتكسب التي الخفيف بالعرف ثم إن طلق قبل البناء وهي معسرة تباع ذمتها أو الظاهر من كلامهم أنها لا تنفق جميعه بالشفقة وهو ظاهر كلام المؤلف وليس لها أن تنفق منه بدنيا إلا أن يكون ذلك شيئا خفيفا كالدينار فلو أنها ذلك هذا إذا كان الصداق كثيرا أما لو كان قليلا فتقتضي بحسبه (ص) ولو طوّل بصدقه الموت فطالهم بآراء جهازه لم يلزمهم على القول (ش) يعني أن الزوج إذا شرط على المرأة التجهيز بكثير من صداقها أوجرت العادة بذلك فتجهزت بمناشرط أو اعتد ثم ماتت المرأة قبل البناء فطالب أولياؤها زوجها بما يخصهم من حال الصداق فطالهم الزوج أن يبرزوا جهازها المشرط أو المعتاد لتنتظر قدر مبرأ منه فلا يلزمهم ذلك على ما أفق به المازري ويحيط من الزوج من الصداق ما زاد له لا جمل جهازها ولا مفهوم لقوله لموتها بل الأب لا يجبر في حال حية الابنة أيضا ويخير الزوج بين الرضا بالجهاز المساوي لمهرها أو الطلاق ولا شيء عليه لأن الموضوع قبيل البناء وأما أن قالت النكاح بالخمول

فالمتى بالنسبة فأراد أو ليوافقه الجهاز التي اشترى بالخال فقط (قوله فطلبهم الزوج أن يبرزوا جهازها المشرط) أو قبضته أو ماسهم أو قيمة منابهم (قوله فلا يلزمهم ذلك على ما أفق به المازري) الاقتناع بما هو بعد الجيد واختاره المازري وأفق التبعي بالبرز ولم ير أنه المازري قال عبد الجيد لأن الأب يقول هي أنا لا ما يقعهاون ذلك في حياة بنتهم وفعل القدر من وتكبير الشأين وعرض على الخطوة عند الزوج فتعدمت الابنة بنتي ذلك كما انتهى (قوله ويحيط من الزوج من الصداق) حاصلة أنه لو طالبهم بجهاز مساوي ستين ديناراً وجعل لهم الصداق ثلاثين ديناراً عشرين حالة وعشر مؤجلة وقد قبض لهم الحال الذي هو العشر ونفقنا ما صدق مثل من تجهز بشر ين ديناراً فاقبل مثلاً خمسة وعشرين فنسقت عنه خمسة التي زادها من تجهته أن يقول إنما جعلت الصداق كذلك الماشترط من الجهاز أو يرى به عرف ولم يحصل ذلك فخذت ذلك مما لا قدر مبرأ من ذلك للجهاز التي هو العشرين وبقية المؤجل وإذا قبض من الحال خمسة عشر فنقل ما صدق مثل من تجهز بخمسة عشر وإذا قبض من الصداق عشرة كذلك فخذت من الصداق شأيناً مما صدق مثل من لم تجهز بجهاز فبقال كذا (قوله بالجهاز المساوي لمهرها) أي لغيره من مهرها (قوله لأن الموضوع قبيل البناء) أي ولا شيء له إلا ما يجزئ عيب فأم المرأة (قوله وأما أن قالت النكاح بالخمول) اعلم أنه إذا قالت النكاح بالخمول فتارة تارة يطلق وتارة لا يحصل شيء من ذلك والحاصل كما قاله عجمي أن صوراً إذا اشترط الزوج جهازاً يزدعي ما يلزم التجهيز به أوجرت العادة ذلك ويحصل التجهيز بدون ذلك ستة لأنه تارة يطلق على ذلك بعد الخمول وفيه صور ثلاث إما أن تكون حينئذ في العصة وفي هذه

هل يلزم أن بكل الأب أو غيره عن اشتراط الجاهز عليه حيث اشترط أو ما يرتبه العادة أو يلزم الزوج صدق المثل على أنها مجزئها
 تجهيزته وبالأول العبدوسى والثاني لأن رشد واما أن يطلع على ذلك بدموتها وفي هذه لها صدق مثلها على أنها مجزئها بماتت عليه
 هكذا كراين رشد وهل يجرى فيه قول العبدوسى أنه يلزم أن يوفي بما شرط أو أوعيد من الجاهز أو لا يتحقق مع أن رشد على لزوم
 صدق المثل واما أن يطلع على ذلك بعد الطلاق فيجرى فيه نحو ما قبله في الموت وتارة يطلع عليه قبل المخول وفيه ثلاث صور وأيضاً له
 تارة يطلع عليه وهي حية في عصمته فيخير الزوج وتارة يطلع بعد الموت وهي مسئلة المازنى المذكورة في كلام المصنف لكن لم يبين
 ما يجب لها على الزوج وفي كلام ابن رشد ما يفيد أنه يجب لها صدق المثل على أنها مجزئها يلزمها التجهيز به من صدقها أى من
 مقبوض صدقها وتارة يطلع عليه بعد الطلاق فإن كان المشرط بالطلاق هو الجاهز بأن حصل الطلاق بعد ما جهزته وكان جهازها
 دون المشرط أو المتأدب وجب عليه نصف صدق مثلها على أنها مجزئها تجهيزته به وإن كان المشرط هو نفس الصدق بأن لم يحصل
 تجهيزه فأنظر هل يقال لها نصف المسمى أو لها نصف صدق مثلها على أنها تجهيزت بما يتقدها والظاهر الأول (قوله أجزأ الأب على
 ما جرى به العرف) هذا كلام الشيخ سالم قال عجب وما ذكر من أنه إذا فلت النكاح بالدخول يجرى الأب على تجهيزها على ما جرى به العرف
 هو ما ذهب إليه العبدوسى وهو خلاف (٢٨٦) ما عليه ابن رشد انتهى أى ما ذهب إليه العبدوسى قطعاً كانت في العصمة

بعد الدخول واستحلال الطلاق والموت بعد الدخول ويكون قوله ما جرى به العرف زيادة على الحال من صدقها كما هو الموضوع ومنه المشرط كذلك وقوله من مالها كذا في نسخة بخطه لأن الذي ذكره عجب عن الشيخ سالم على ما رأيت من بعض نسخ عجب من ماله وعلى ذلك التفرق يكون المصنف كراية الصورة ما لا يطاق قبل البناء علم أنهم لم تجهز بما شرط أو اعتد قال عجب بعد ذلك وانظر لوجهها بما شرط أو اعتد مما نرى على المسمى ثم بعد ما دفع المسمى ادعى عارية بعض الامتنع بصحت بقول دعواؤهم بأخذ ما دعى فهل لها صدق

أجزأ الأب على ما جرى به العرف من تجهيزها به من مالها (ص) ولا يبايع رقيق ساقه الزوج لها التجهيز (ش) أى لا يجب عليه ولا عليها وقوله لا تجهيز متعلق ببيع لا بأساقه وعلى الزوج عند البناء الاتان على ما تنحاه من غطه ووطءه ولا ريب في كون أحسن الشمل غيره من الحيوانات (ص) وفي بيعه الأصل قولان (ش) أى وفي حوازيه الأب أو بيعها العقار المسوق في صدقها ومنع البيع أى إذا منع الزوج قولان وظاهر ما أقول بالجواز غير مقيد بعدم منعه وهو ظاهر والألم يكن قولان لا يحتاج ما حشد لكن يفتقد بما إذا كان على وجه النظر ويحتمل ما حشد لا يجرى العرف بالبيع فقط لذلك أو بعبارة فقط ذلك وعلى القول بعدم بيعه باقى الزوج بالعطاء والوطء (ص) وقبل دعوى الأب فقط في طارئة لها في السنة بيمين وإن خالفته الابنة (ش) يمتن الأب إذا جهزها أو هو أو أدخلها على زوجها ثم ادعى بعد ذلك أن الجاهز أو بعضه عار بغيره فإنه لا يثبت له ما ادعى ذلك قبل مضي سنتين يوم الدخول أو لافان أدى ذلك قبل مضي السنة فالتقول فوهم مع غيره ولو خالفته الابنة كان ما ادعى ما يعرف له أم لا ادعى أنه أو استعده لها من غيره ومحل كلام المؤلف حيث كان فيما ابتاع بعد ما ادعى فاجبا صدق الزوج فإن لم يكن في يمينه أو فافعال ابن حبيب يخلف الأب بأخذ ما يطلب باحضار ما فيه كفاف بما أصدق الزوج فله أن المواز وقال في العنية لا يقبل منه الآن يعرف أن أصل المتاع للأب فيصطو وينبع بالزواج أو انقصر

المثل بالنظر لما في أم لا وهذا بناء على أن قبل دعواهم بما ادعى المسمى وهو بما شرط أو اعتد وما على أنه لا يقبل دعواؤهم فلا تاتي هذا الأول وهو الموافق لظاهره رضى وواحد من الشراح والثاني هو الموافق لما يقرره بعد (قوله لا بأساقه) أن ذوقه التجهيز ببيعها لاجله (قوله وعلى الزوج الخ) وهل يعتبر فيما أن يكونا مناسين لحال الزوجة أو لخالها لهما أم لا كذا قال عجب (قوله لكن ينبغي أن يقدح إذا كان على وجه النظر) هذا القيد يجرى في قوة ولا يخالج كما أتاده عجب وقوله ويحتمل ما خفى بجرى ذلك أيضاً في قوة ولا يخالج كما أتاده عجب (قوله في السنة) أى من يوم البناء لا العتق بظواهره ولو يدموتها (قوله فالتقول فوهم مع غيره) لا يثبت أن مذهب الموقنين أن دعوى القبول انما يعتبر في السنة فقط لكن بدون يمين وان طريقة ابن حبيب يعتبر في السنة وزيادة شهرين وثلاثة لكن يمين فقد لقي المصنف كلاماً ممن قولين وعلى قوة ليس من تخلف الولد لا يبي لتعلق حق القسر وأيضاً من حصة أن شاعلقها أو تركه ولا تاتي (قوله ومحل كلام المؤلف الخ) حاصله أنه يقبل بثلاث مشروط أن يكون دعواؤه في السنة من يوم البناء لا العقد وقد أثرنا أنه يثبت ما سبق بعد ما ادعى من العارية ما بقي تجهيزها المشرط أو الاعتد ولو أن يدين صدقها وثالثها كما يأتي أن تكون مجزئة أو سقيمة (تتبعه) لاشي على الزوج فيما عاين ذلك ما لم يمسك هو ولا على الابنة أن لم تعلم بالعارية أو علمت وهي سقيمة لأن الأب قصير وتضمن الرشدان علمت ولم تقم لها يئسنة (قوله وقال في العنية الخ) مقابل لكلام ابن حبيب وقوله وانقصر عليه ابن عرفة وصاحب التوضيح أى يفيد أنه المعتد والمحل عليه

(قوله والاجنبى سواء فاعرف أصله) أى فإذا ادعى الاجنبى أن هذا المتاع قد استعاره ولم يعرف أنه قد فاعخذوه بنطالب الأولى باحضار ما فيه كفاف حينئذ يكون قول المصنف والاب فقط انما هو بالنظر لغيره بقوله سواء عرف أصله أم لا بالنظر لتعريف ماعرف أصله لانه لا خصوصية للاب فيه (قوله لانه لا درضالاب) أى لا كلامه في المأهيا به يعلم أن المراد بالتيب الرشيدة فكلام ابن رشد يختلف كلام التوضيح (قوله التيب الذى فى ولايته) أى ولا تكون كذلك الا اذا كانت سقيمة (قوله ومثل الاب الوصى) أى ولو امكن فى عب وقتك البالغة تؤخذ بان الجنة ليست كذلك والتظاهر لافرق (قوله فهو حقها كلاجنبى) يأخذ ماعرف أصله (قوله فى البكر والتيب) راجع للاب (قوله اذا خالفتم المرأة) أى سواء كانت رشيدة أو سقيمة الا انك خبرتها بانها اذا كانت رشيدة لافرق بين الاب وغيره فى عدم القبول عند الخالفه (قوله والبكر المرشدة كالتيب (٣٨٧) الرشيدة) أى فلا يقبل دعوى الاب معها (قوله أن المهمة) أى التى لا لاب لها

ولا وصى ولا مقدم من قبل القاضى سقيمة أو جهل حالها وقوله كالوصى عليها معناه اذا ادعى العارية من عندك لها فانه لا يقبل قوله ولو وافقته وأما لو كانت كالرشيدة لا يقبل قوله مع الموافقة (قوله فهو عطف معنى) أى أن التقدير لا فى البعد (قوله عند ادخالها وقبل مضى السنة) لكن ان كان اشهاد الاب بالعارية قبل البناء لم يحج إلى عين أى وعند البناء وان كان بعده وقبل السنة فلا يضمن البين كإبني لما قاله الشيخ أحد وظاهر كلام الرزلى انه فى هذه الحالة أيضا لا يحتاج لعين قال عى وهو الموافق لما ذكره فى بيان المسائل التى يخلف فيها من شهدت له البيعة اذ لم يذكرها ومنها هذه بما علمت (قوله فان أشهد أخدم) أى فان أشهد بالعارية والاشهاد بأصل العارية كالاشهاد بالعارية والاشهاد بأصلها اشهاد على البنت باعارتها لئى ومعاشة البيعة للقدفع لها والاشهاد بالعارية اشهاد بمكان

عليه ان عرفه وصاحب التوضيح والاب والاجنبى سواء فاعرف أصله قال فى التوضيح ولا يقبل دعوى العارية إلا من الاب فى ابنته البكر وأما التيب فلا لانه لا درضالاب فى مالها وقال ابن رشد ومثل البكر التيب الذى فى ولايته فاعلى البكر ومثل الاب الوصى فمن فى ولايته من بكر أو تيب مولى عليها وأما التيب الذى ليست فى ولايته أى فهو حقها كلاجنبى وكذا سائر الاولاد غير الاب فى البكر والتيب لا يقبل قوله إذا خالفتم المرأة أو وافقتم ثم كانت سقيمة اه والبكر المرشدة كالتيب الرشيدة واستظهر بعض ان المهمة هنا كالوصى عليها (ص) لان بعد ولم يشهد (ش) معطوف على فى السنة فهو عطف معنى يعنى ان الاب اذا ادعى ان ما جهز به ابنته البكر على ما عار به عند ما بعد السنة من يوم الدخول والحال ان لم يشهد عليها بالعارية عند ادخالها أو قبل مضى السنة فانه لا يصدق وسواء عرف أصله أم لا لاطول حيازة الابنة اذا كذبت الزوجة والزوج فان أشهدا أخذوه ولو طال والاب والاجنبى فى هذا سواء وسواء علمت الابنة بالاشهاد أم لا (ص) فان صدقته (ش) الابنة وهى رشيدة ان الذى جهزها عار به عندها (فان تصديقها فى ثمنها) فان زاد فزوج رد الجميع كإبني آخر باب اعطى عند قوله ولقد راجع ابن تيمية زاد وظهر ظاهر كلام التوادى وقال ابن الهندي اغترى ما زاد على الثلث واقتصر عليه فى التوضيح (ص) واختص به اننا ورد بيعة ما وأشهد لها به أو اشتراء الاب لها ووضع عند كأمها (ش) والمعنى ان البنت تختص عن الورثة بالجزء الذى جهزها به أو ما من مالها بآدعى حقها اذا أورد فى البيت الذى بنى بها فيه زوجها وظهر اه ولم يشهد لها وهو كذلك كإبني التوضيح لان ارادة ذلك فى بيت البناء من أعظم الحياتة وكذلك تختص بما ذكر عن الورثة اذا أشهد الاب بذلك لها ولا يضربا بقوله بعد ذلك تحت يده وكذلك تختص بما ذكر اذا اشتراء الاب من مالها ووضع الاب عند أمها أو زوجة أمها أو نحو ذلك وما من وهو منسوب لها والورثة متفقون بانه كان يذكرا مشورة لها ومثل اقرار الورثة بذلك شهادة البيعة به وانما شرط اقرار الورثة لانهم مقرون به عند أبيها ولكن نقول ملكه فلا يضمن اقرارهم لانهم بمنزلة الاب وخص الشراء وان كان ما صنعت من بيت أمها أو صنعت أمها كذا فكذلك فهم ذلك من مسئلة الشراء الاولى (ص) وان وجهه الصدق أو

هذا لئى بعينه اعاره لبيته بغير حضورها سواء علمت أو لا انظر عب (قوله والاب والاجنبى) لكن الاشهاد ان كان من الاب فلا فرق بين أن يشهد وتعين البيعة دفع العارية أو تشهد البيعة قبل مضى السنة أن التى الغلانى الذى عند ابنته عار به فانه يمكن فى صورتين وأما غير الاب من الاولاد من لا تقبل دعواه ولا فى السنة مع عدم الاشهاد فانه يقضى حق الاشهاد اذا كان مع معاشة البيعة دفع العارية وأما قول الشهود اشهدوا أن التى الغلانى الذى عند فلانة عار به من غير معاشة اعاره فلا يقيد وهذا حاصل ما قلناه عب (قوله واقتصر عليه فى التوضيح) بقية اعتماده (قوله ان أورد الخ) أى وضع ووجد كإبني زاد شب وليس المراد رجل خلا فالت لا تلازم من جهة لبيته أو سقيمة اه فظاهر ما نقلناه بعد ان خرج من بيته وقبل ان يصل لبيتها يبطل وانظر هل صرح بالنقل كذلك (قوله اذا أشهد الاب بذلك الخ) أى وهو ما يعرف بعينه وأما ما يعرف بعينه فلا يشهد هذا الاشهاد كذا قال القاضى وهذا اذا كانت فى حجره وأما الرشيدة فلا يمكن فيها الاشهاد وكلام عى يقيد ردنا فى ذلك (قوله وان وجهه الصفاق) أى الذى يميل لها

ولكن لم تقبضه (قوله جبر على دفع أهله) ثم ان يجبر على دفع أهله في منطوق المصنف مما هوته أو من غيره في الاولى لانه ملكه وفي الثانية اعتمادا على نفسه من غيره لانه له اعتمادا على نفسه على أن يعيده لها بخروج من يد ما هو عودها لها بعد انقلوا أهله ع (قوله ان طلق قبل البناء) وبلوغ ما يقال لخص طلق قبل البناء في نكاح صحيح فيه تسعة ولا عيب بأحد ما لم يلزمه نصف الصداق وبعده لها في الثانية ان لم يكن دفعه لها قبل الطلاق وبها يلغى ويقال لخص طلق قبل البناء في المسمى ولزمه جميع الصداق من غير عيب به (فتبينه) هل يلزمها البصيرة بما هوته من الصداق حسب واهته الصداق وبقدر ما صدقها حسب واهته ما صدقها أو بفصل بينهما بهته ذلك قبل أو بعد جبر كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله فان قضته الخ) هذا كلام عي ظاهره ولو رجعت له في المال فانه لا يضر ممانته فظن منه التواطؤ (٣٨٨) على إسقاط الصداق قبل ظاهره ولو حصل فوطؤ والظاهر انه اذا حصل

وطاوعا على الدلايص عقدا لنكاح
(قوله فالمرء كالعدم) معناه في
الفرع الأول لا يؤثر خلافا للصدق
وفي الفرع الثاني أن الباقي هو
إصداق وقوله كالعدم أي كالعدم
أدنى لعدم (قوله إلا أن شبه الخ)
أي بأن ثبت ذلك البينة أو قامت
قرينة على ذلك (قوله فيضغ)
ظاهر ولو كان الشخ لعيب خمار
بجهالة بصيها أم لا تظهره (أقول)
والظاهر الأول (قوله لعدم حصول
ضررها) بأن خالف عن قرب وأما
إذا خالف عن بعد بحيث ترى أنه
حصل غرضها فلا ترجع والسنتان
أو الثلاثة بعد ذلك مع والظاهر
أنه إذا كان بين ذلك تدفع بحسبه
فقوله قبل حصول مقصودها ألى
يحصل مني أملا (قوله وهذا
حالم يكن الخ) لا يصح أن كلام
المصنف في القسح وأما ما كان لعين
فليس من باب القسح إنما القساق
لإطلاق ثم لا يفي أن قوله حالم يكن
صادق بصورتين بأن لا يكون لعين
أو كان لعين فمدها وأما لو كان
لعين زلت لم يشهدا فلا ترجع

ما يصدقها قبل البناء يعرى دفع أهله (ش) يعنى أن الزوجة المالكة لا مرفعهما دليل
ما يصدقها إذا وهبت مسداً عنها المسمى (زوجه قبل البناء) وهبت لها ما تزوجهها ففعلت فإن الهبة
صحيحة لكن يجزى على أن يدفع لها من أقل المصدق قبل أن ينفى بها وهو ربع دينار أو ثلاثة
درهم خالصة لا احتمال التواطؤ على ترك المصدق فيعزى البضع عن المصدق بالكلية وليس
على الزوج شئ أن يطلق قبل البناء وقوله جراح حيث أراد البناء ومحلها ما تم قبض المصدق
فإن قبضته فهو هبة فانه لا يجزى على دفع أهله كهيته بعد البناء (ص) وبعد ما وبعضه
فالوهوب كالعدم (ش) يعنى أن الزوجة المالكة لا مرفعهما إذا وهبت زوجها مسداً عنها كاله
أو بعضه بعد البناء فانه إذا أطلقها بعد ذلك لم ترجع عليه شئ منه وكذلك إذا وهبت له بعض
مصدقها قبل البناء فإن البعض الباقي هو المصدق فإن كان ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة
أو ما يساوى ذلك فلا كلام وإن قل من ذلك فانه يجزى على تركه حيث أراد الفسخ
والإطلاق وأعطاه نصف ما بقى بعد الهبة كزوجيه ابتداءً قبل من المصدق الشرعى وقوله
(الآن تنبه على دوام العشرة) مستثنى من قوله وبعد ما فلا يكون الموهوب كالعدم والمعنى
أن المرأة إذا وهبت زوجها مسداً عنها أو بعضه قبل البناء أو بعده على دوام العشرة أو على حسن
العشرة ثم إنه أطلقها أو ظهر أن النكاح فاسد وفسخ قبل حصول مقصودها فإن الموهوب
لا يكون كالعدم بل يكون مردوداً عليها فأخذته منه (ص) كعطيته لذلك فيفسخ (ش)
المصدر مضاف لفعله والمعنى أن الزوجة إذا أعطت زوجها ما لا غير المصدق على دوام
العشرة فظهر أن النكاح فاسد وفسخ فلما ترجع عليه بما أعطته لعدم حصول غرضها ومن
باب أولى لو طلق اختياراً أو هداً إذا طلق بالقرن وأما بعد البحث يرى أنه يصل غرضها
فلا ترجع وفيما بين ذلك ترجع بقدره وهداً ما لم يكن فراقها بين تركه لم يتعداها فلا رجوع
خلافاً للتمى وأجربى في توضيحه ما أهدها الزوج لها أو أعطاها بعد البناء يجزى ما أعطته هي
لدوام العشرة فقال عن أصبح أن أهدها لها قبل البناء فلا شئ له وإن وجدها قائمة لأن الذى
أهدى له قد وصل إليه وإن أعطاها شيئاً بعد البناء ففسخ نكاحها بعد أن ذلك فله أخذ
ما أعطاه لانه إنما أعطاه على ثبات الحال والعشرة وإن كان الفسخ بعد طول سنين أو سنين
فلا يرى شيئاً وإن وجدها بعد نكاحها لأن الذى أعطى له قد مضى وانتفع به بالفعل كطلاق حادث

عليه أي كأن يكون علق طلاقها على دخول الدار مثلا ثم بعد أن أعطته ما لعل في يوم العشرة تدخلت الدار فلا
يرجع شيئا وكذا إذا قال إن دخلت بضم التاء الدار فأنت طالق ودخل ناسيا أو أمانا دخل متعمدا فترجع (قوله لم تبعمدها) أي لم
يبعد الخنث فيها إذ علق طلاقها على دخول الدار فدخلها أو أدخلها غير متعمد إذ علق على دخولها أو ما لو تبعد الخنث فإن لها المقام
(قوله خلا للخصي) أي خاله قال إن لها الرجوع ولو كان الطلاق لغير نزل ولم تبعده كما قاله الخطاب قال للخصي ولو أعطته على أن
لا يزوج عليها فزوج رجعت مطلقا بـ أو بعد (قوله وأجرى في توضيحه) أي ذكر في توضيحه أي ولو في رد أو قال لأنه منقول عن
أصبح أعلم أن الأصل إضافة المصدر للفاعل والشارح أقاد أن الراجع الإضافية للفعول وهو كذلك من حيث المقام فلا ينافي أن
الأصل في الخصم إضافة المصدر للفاعل (قوله لأن الذي أهدى السعد وصل إليه) وهو النسخة الهدية التي قبل القصد المقصود

منها البتة وقد حصل (قوله مثله) أي مثل ما هو به متقوماً ومثلاً (قوله فالتأخر أنه يلزمه) أي يعطيهما مثل ما أعطته وبكل لها صدق المثل (قوله وان وجهه) أي المرأة الرشيدة وان كان خلاف سبيله لانها التي تصرفها فافعل على ظهر ذلك (قوله بطل جمعه) فان قلت مفاد قول المصنف في باب الخرج انما اذا تبرعت بأزيد من الثلث يكون صحيحاً حتى يرد وهو يخالف بقوله بطل جمعه قلت ما أتى في خالص مالها وهما الزوج قد طلق فقد تبرعت بنصفه للزوج أكاده ع (قوله فان قلت الخ) واراد على قوله الآن يحجزه الزوج وقوله فليس له تكلم أي لما أتى أنها اذا تبرعت بأكثر من ثلثها ولم يعلم حتى تأتت فلا كلامه أي معارض قولكم هذا الآن يحجزه الزوج والمقتضى ان له التكلم (قوله بل نصفه أو كله مملوك للزوج) أي فسواء كان كله أو بعضه مملوكاً للزوج فلم يكن خالص مالها الأعلى القول بأنها ملك بالعقد الكل ثم على القول بأنها ملك بالعقد الكل نقول تعين بالطلاق أنها (٣٨٩) لم تستحق ذلك فصار ملكها حين العقد

كالعدم والحاصل أنه ورد السؤال من وجهين الأول أن القاعدان الزوجتان اذا تبرعت بأزيد من الثلث لم يرد الزوج الثاني أن الزوجتان اذا تأتت وكانت تبرعت بأزيد من الثلث ليس للزوج رد وحاصل الجواب في الوجهين ان ذلك اذا تبرعت بخالص مالها بخلاف ما هنا (قوله أجبرت هي والمطلق) وعلى جبر المطلق بشرطه حيث لم يكن ان الموهوب صدق والمأخوذ وكذا ان علم الموهوبه انه صدق وأما هي فتجب على امضاء الهبة في الصف مطلقاً (قوله ان أسرت يوم الطلاق) وأولى لو أسرت يوم الطلاق والهبة بالصورة أربع لانها ما ان تكون موصرة فبها أو موصرة فبها أو موصرة يوم الطلاق وموصرة يوم الهبة أو العكس فيصير المطلق في صورتين اذا أسرت مطلقاً ولا يصح في صورتين اذا أسرت كذلك (قوله) وأما المطلق فلا يصح (انظر لو رضى الزوج باعضائها الهبة مع عسرهما أو الطلاق وتبع ذمتها وأبت ذلك هل تجبر هي أم لا

او يمكن أن يجعل كلام المؤلف شاملاً لذلك يجعل قوله كمطينه من اضافته المصدر الى فاعله نارتوا الى مقعوله أخرى (ص) وان أعطته مضمومة ما ينكحها به ثبت النكاح ويعطيهما من ماله مثله (ش) يعني ان المرأة السفية اذا أعطت رجلاً مالا ليتزوجها به من ولها أفضل ذلك فان النكاح يثبت ويلزمه ان يدفع لهما من ماله مثل ما هو به وانما البطلان هبة فاقية وقد تزوجها باصدق تين استيفاه فليزمنه ان يدفع لهما طهر وهذا اذا كان ما أعطته قدر صدق مثلهما أو أكثر وأما ان كان أفضل فالتأخر أنه يلزمه ان يكمل لها صدق المثل لان غير الأب ليس له ان يزوجه بغيره بدون صدق المثل (ص) وان وهبت لآخرى وقضه ثم طلق اتجهوا ولم ترجع عليه إلا تين أن الموهوب صدق (ش) يعني ان المرأة المالكة لآخر نفسها اذا وهبت صدقها لغيرها من الزوج وقضه منها أو من الزوج ثم ان الزوج طلقها قبل البناء فان يرجع عليها بنصف الصدق والرجوع للمرأة على الأجنبية بشئ منه إلا تين الموهوب به من الهبة أن الموهوب صدق فترجع عليه بنصفه لانها انما وهبت به على أن يتم صدقها فتمت وبقي أن يحل بذلك كيانها وكلام المؤلف فيما اذا كان الثلث يحصل ما وهبت فان جاوز بطل جمعه الآن يحجزه الزوج فان قالت الزوج قد طلق فليس له تكلم فيما زاد على الثلث قلت ذلك في خالص مالها وما هنا ليس كذلك بل نصفه أو كله مملوك للزوج (ص) وان بنصفه أجبرت هي والمطلق ان أسرت يوم الطلاق (ش) يعني ان المرأة المالكة لآخر نفسها اذا وهبت صدقها من رجل أجنبي ولم يقضه لآخر الزوج ولا من غيره ثم ان الزوج طلقها قبل البناء فان كانت هذه المرأة موصرة يوم الطلاق فانما تجبر هي والمطلق على انفاذ الهبة للموهوبه ورجع الزوج عليها بنصف الصدق في مالها وان كانت موصرة يوم الطلاق ولو أسرت يوم الهبة فتجبر هي على دفع نصفها للموهوب وأما المطلق فلا يصح وله التمسك بنصفه وقوله ان أسرت شرط في جبر المطلق فقط وأما هي فتجبر على دفع نصفها مطلقاً وهذا على أنها ملك بالعقد الكل وينشطر بالطلاق كما هو ظاهر رجوع الزوج بما يقرب عليها وأما على أنها ملك النصف فانما بمنزلة الفضولي في هبة حصه الزوج وان كانت موصرة وكذا على أنها لا تملك شيئاً (ص) وان خلعت على كعبه أو عشرة أو ثلث من صدق فلا نصف لها ولو قبضته رده (ش) يعني ان المرأة المالكة لآخر نفسها اذا خالعت زوجها قبل البناء على عبداً وعرض أو دنياه

(٣٧ - غرض ثالث) وهو التأخر من كلامهم وانما اعتبر اليسر هنا يوم الطلاق وقد تقدم اعتبار يوم العقد الآن رده الزوج لعسرهما يوم العقد لتشرف الشارح بالحرة دون الهبة فروعى حق الزوج فيها أقوى (قوله فتجبر هي على دفع نصفها) ولا يتبعها الموهوب بنصف الزوج (قوله وهذا) أي قوله أجبرت هي والمطلق (قوله ولذا) أي ولو لم يكن ينشطر (قوله فانما بمنزلة الفضولي) فلا يحجز الزوج على امضاء النصف ولو كانت موصرة (قوله وكذا على أنها لا تملك شيئاً) لا يخفى أن ما ذكرنا على أنها لا تملك شيئاً لا يصح (قوله ولا هو لانها وهبت ما كان ملكاً للغير الآن) شال الاستحقاق النصف بالطلاق أجبرت هي على دفع النصف فصارت بمثابة من نكح الكل ويحتج بهم فيما اذا كانت موصرة يوم الهبة وموصرة يوم الطلاق فائلاً قد يقال ان المرأة قد وهبت في وقت يجوز تصرفها فيه وطرد العسر لاضرر كن تصرف في حال يسر مية أو يسع أو غيره ثم قل فلا يضره وليس للفرء أن يخله من يد المتابع أو الموهوب والجواب أن الزوج أن يقول

لم يوجب لها الشرع عسدي غير نصف الصداق لاني طلق قبل البناء وما وبت من الصداق قد انكشف انما الاقله وهو يسدي فلا
أدفعه وابتع ذمة أخرى كالأعرس يوم الهبة والطلاق (قوله لان لفظ الطلغ الخ) الاجسن أن يقول وهذا مبني على انها لا تملك بالعقد
شيأ وقتك إلا أنه لا يظهر فهو كالمدم (٣٩٠) والاعقل العظمي حود منع الوطع انه سيأتي بقول وتقر بالوطع في تنبيهه لو قالت

طلقني على كعبدا وعشرة ولم تقل
من صداقي أو قالت من صدقي
وكانت العشرة تزيد على نصف
صداقها انكسها من مالها وبعد
قولها من صدقي الاخير لقوا كاهو
اظهار فيها (قوله ورجع الخ) الحاصل
أن يرجع بالثناة من نعمت ويعلم
كذلك على ما قال شارحنا وتبع الشيخ
سالموا هو اختيار ابن القاسم ونسبه
لقاهر المدونة ورجع بقوله تعلم
بالثناة من فوق فيسقط عنه طوقه
رجوعه عليها علمت فقط واعلمنا
والاول يتفق عليه عند الشئ
وأما الثاني فليسخص عدم الرجوع
ويشبه فهمه أنه ان كان غير
عامة لا يرجع عليها سواء علم أو جهل
هذا هو الذي ارتضاه عجم وهو
طريقة الخبي (قوله وانما قصد
مخالفته ابن الحاجب الخ) وجهه عدم
رجوعه على ما قال ابن الحاجب
أنه لما علم عدم استقرار ملكها
عليه فقد دخل على الاعانة على
العق فلو يرجع كان رجوعا عما أراد
ذكرنا في موضعه (قوله ورجع
اليه) أي رجع ما كان في ماله فان
الحاجب (قوله الاول أحب) أي
قول مالك الاول أحب الي (قوله
وهل ان شئت) وسواء علم الولي
أم لا لأنه حينئذ غير معل عليه
والعمل عليه فهو ما أذنت له في
أن يزوجها على عبد كانت مجوزة
لكونه يعتق عليها وهي ثب احترازاً

عما إذا كانت بكر أو لم يرشده أو سفيهة على ما تأهده الشيخ أجود والشامل إلا أنه يخالف ما مر من أن البكر المرددة النقل
لإيجيرها الأب وإذا طلق قبل البناء أي فيما إذا كانت بكر أو سفيهة فانظر هل يكون للزوج ورجع عليه بنصف قيمته أو يكون
منها المستظهر الاول (قوله أمان علم ولي السفيهة) إشارة لأن هذا الشرط انما هو في السفيهة إلا أنه خلاف ظاهر المصنف لان
ظاهر ما لو يرشده أو لا أن تنسب الولي هذا الأب والوصي يفيد ذلك أي ان الشرط انما هو في السفيهة

النقل

(قوله وعلى القول بعدم عتقه على الولي) وأما على القول بأنه يعتق على الولي فغير جمع كل من الزوج والزوجة عليه لأن الفرض أنه حصل طلاق (قوله والمعتبر هنا العلم بالعتق) لا العلم بكونه أباهامثلاً (قوله (٣٩١) فلا كلامه) بناء على أنها تنطبق العقد الجامع

(قوله فله دفع الخ) وله إجازة فعلها (قوله والمجانة) أي والحال أن المجانبة (قوله فهي فيها مخيرة) أي فوسع لها ولم يضيق عليها بخلاف البيع فانه من الأمور والحاجة وإن كان مخيراً وقوله تأمل أمره بما في المقام من الاشكال وذلك لأنه مخيرة أيضاً في خصير في البيع وقد لا يكون لها القدرة على الفداء وقد علت جواب الأول وجواب الثاني لأن الأصل القدرة (قوله فأناله عليها نصف المجانبة عند محمد) وأما عند غيره وهو النخعي فلا يرجع عليها شيء (قوله وإن زاد ما غرمته على نصف قيمة العبد) أي الجاني أي بالنسبة لحصة الزوج وأما قوله أو على نصف قيمة الجانية ففقه نظر لما عني زاد على نصف قيمة الجانية بالنسبة لحصته كأن جانت والفرص لا للمجانبة فأن قوله إذا لمعني واحد لا يظهر (قوله ثم تبين نساد النكاح) الأحسن التسميم ليشمل ما إذا أنفقت على عداوة أو عمة وقم صداقاً في نكاح لا يابن فيه صداق كنكاح نفوس بل يفرض فيه أو فرض دون المثل ولم ترض وطلق فيه قبل البناء (قوله وجاز عفوها البكر) لا غيره ولو وصياحها أو خص الأب بذلك لشدة شفقته دون الأوصى وغيره من الأولاد (قوله ابن القاسم وقوله لمصلحة) فيها لا يجوز زعفران الأب قبل الطلاق ابن القاسم الأول وجهه نظر أه فقول الشارح جملنا الخ

التقل لا يهمل في كلامهم لا العلم الولي عتق هي أم لا على القول بعدم عتقه على الولي لا يعتق عليها أيضاً ويكون رقيقاً للزوج ويقرم لها نصف قيمته على ما استظهره بعض ولا يكون رقيقاً لها إلا يبق في ملكها من يعتق أو يعض عليها والمعتبر هنا العلم بالعتق كما في المواقيع عن المسدونة وهو ظاهر كلام المؤلف (ص) وإن حتى العبد في يده فلا كلامه وإن أسلمته فلا شيء إلا الآن بخلاف فله دفع نصف الأرض والشرع فيه (ش) يعني أن الصداق إذا كان عبداً وجنى جناية على شخص وهو يبدل الزوج قبل أن يسلمه لزوجته أو هو يبدل زوجة بعد أن تسلمته منه إذا فرق فليس للزوج كلام والكلام للزوج في أن يسلمه لغيره عليه أو يفضله لأن الصداق قبل البناء من حقوق الزوجة لا سيما إن راعينا القول بأنها تنفذ جميع الصداق بمجرد العقد فإن أسلمته الزوجة لغيره علم ثم طلقه قبل البناء فليس للزوج في ذلك كلام ولا شيء فيه سواء كان يبدل أو يبدل الزوج كهل كما به يسامى إلا أن تكون الزوجة قد جابت في ذلك بأن تكون قيمة العبد أكثر من أرض الجانية فإن جابتها لم تأنص على الزوج في نصيبه بل هو مخير حينئذ إن شاء أمضى فعلها وإن شاد دفع لغيره عليه نصف أرض الجانية وكان نشر بكالة في العبد للزوج نصفه والشي عليه نصفه بخلاف مجاباتها في بيعه فإنه يرجع عليها بنصف قيمته ولا يرجع شر كافي العبد ولو كان قائماً لأن البيع وقع منها في حالة يعض وفيها والمجانبة لا تؤثر فيه خلال ولا تمنع لزومه وأما المجانبة فهي مخيرة بين الإسلام والفداء فليجابت في الإسلام كان للزوج إبطاله في حصته تأمل وهذا كله حيث كان العبد قائماً فإن طلقه عليها نصف المجانبة عند محمد والليل على أن العبد قائم وقوله والشرع فيه وموضوع كلام المؤلف أن الجانية والإسلام وقع قبل الطلاق والأولهما الكلام (ص) وإن غدته بأرضها فأقل لم يأخذ الأذن وإن زاد على قيمته وبأكثر فكالجانية (ش) وهذا قسم قول المؤلف وإن أسلمته والمعنى أن العبد إذا جنى جناة وهو يبدل الزوج أو يبدل زوجة ثم أن الزوج غدته من الجنى عليه فلا يخطأ ما أن تكون قد غدته بقدر أرض الجانية فأقل أو غدته بأكثر من أرضها فإن غدته بقدر أرض الجانية فأقل فإن الزوج لا يمكن من أخذ نصف العبد إلا بعد أن يدفع نصف ما غرمته للزوج في أرض الجانية وإن زاد ما غرمته على نصف قيمة العبد أو على نصف قيمة الجانية إذا لمعني واحد وإن غدته بأكثر من الأرض لم يحكم فيه كالمواظب أي بقيت النكاح حينئذ للزوج إن شاء أمضى فعلها وإن شاد دفع نصف أرض الجانية فقط دون الزائد وأخذ نصف العبد فإن قيل إلا كبراً بقوله كالمواظب فيه تشبيه الشيء بنفسه فالجواب أن المعنى حكم فداها بما لا أكثر حكم إسلامها بحيث جابت فيه في التفسير (ص) ورجعت المراتب ما أنفقت على عداوة أو عمة (ش) يعني أن المراتب إذا أنفقت على الصداق نفقة بأن كان الصداق عبداً أو فرقة ثم تبين فساد النكاح وفسخ قبل البناء فإن المراتب جمع على الزوج بجميع ما أنفقت على الصداق وما غرمت من أنها ترجع نصف نفقة الثرة والعبد في النكاح الصحيح حيث طلق فيه قبل البناء (ص) وجاز عفو أي البكر عن نصف الصداق قبل النكاح وبعد الطلاق ابن القاسم وقوله لمصلحة وهل وفاق تأويل بلان (ش) يعني أنه يجوز ولا يضره بكرة أو شيئا فغرت كافي الجلاب أن يعفون عن نصف الصداق بشرط أن يكون ذلك قبل النكاح وبعد الطلاق

الأولى حذفه لاجل أن يكون اللفظ قابلاً للتعلق والوافق والافقهذا إنما يأتي على اختلاف والحاصل أن المناسب أن يقول لا يجوز عند مالك أن يعفون ذلك قبل الطلاق ويحذف قوله جلا في الموضوعين لأجل ما ذكرنا من كونه قابلاً لغيره بالانحلاف والوافق (قوله كافي الجلاب) راجع لليب الصغيرة كما علمت

(قوله جلا على أن الأصل في الاسقاط) لاشك أن الاسقاط من جهة الأفعال المقول فيها أن أفعال الاب محمولة على المصلحة (قوله نظرية وقبله لمصلحة) أي قول المصنف لامن حيث كونه قول المصنف بل من حيث كونه قول الامام لا قول المصنف ليكون قابلا للتشلاف والوافق (قوله أنه ليس للاب العقوب بعده) وجهه القرأني بأن الأصل عدم استحقاق الصداق إلا بالامس فضعف أمره وقيل أما بعده فقد ملكته فهو يتبعها على جهة الاب اه (٣٩٣) وكذا لا يجوز عفو الاب عن صداق البكر بعد المولود وقبل البنات عن عليه المازري

ولا يجوز عند ما لا أن يعفو عن ذلك قبل الطلاق جلا على أن الأصل في الاسقاط عدم المصلحة وقال ابن القاسم بل يجوز إذا كان للمصلحة جلا على أن الأصل في أفعال الاب لها جلا على المصلحة قال القاضي عياض كون قول ابن القاسم خلافا لقول مالك أو فاقولان لشيوخنا في حال قول ابن القاسم خلافا لكفي بظاهر القضاة ومن قال هو وفاق يقول محل قول مالك إذا كان للبكر مصلحة واعلم أنهما متفقان حيث علت المصلحة أو علم عدمها ويختلفان عند جعل الحال بالمصلحة وعدمها في ذلك يقول الامام أن عفوهم حينئذ غير جائز على أن الأصل في الاسقاط عدم المصلحة وابن القاسم يحيزه جلا على أن الأصل في أفعال الاب في حق ابنته البكر محمول على المصلحة حتى يظهر خلافها فله الشارح وهذا على الخلاف وأما على الوفاق فكل يقولان عفوهم حال الجهل محمول على المصلحة ويحصل قول الامام لا يجوز عفوهم قبل الطلاق على ما إذا تحقق عدم المصلحة فعوله وقبله لمصلحة أي مصلحة غير متحققة لمصلحة أن العفو عند تحقق المصلحة متفق على جوازه ومفهوم قوله قبل الدخول أنه ليس للاب العفو بعده لان المصاحرات فيما صدر لها الكلام هذا إذا كانت شديدة والا فلا كلام للاب وحديثه فيكون أنه أن يعفو عن بعض الصداق لمصلحة كاجبو زمارضا في القوض لها بدون صداق المثل بعد الدخول انظر الشرح الكبير (ص) وقضه بجبر ووصى (ش) المراد بالجبر الاب في البكر وان عفت وفي النيب ان سفرت والسيد في أمته ثبت أم لا بلغت أم لا وأيضا الوصى قضى الصداق ولو لم يجبر ولكن عطفه على الجبر يشعر بأنه غير مجبر (ص) وصداقا ولو لم يتم بينة (ش) يعني أن من قبض الصداق إذا ادعى تلفه أو ضاعه من غير ثبوت بانه يصدق في ذلك لانه أمين سواء كان ما ادعى تلفه مما يغاب عليه أم لا ولو لم يتم بينة تشهد بما ادعى تلفه وكذا تصدق الزوجة أيضا إذا قبضته غير أن الاب الوصى يصدق فان مطلقا أو ما هي قصدت بالنظر لعدم لزومها التجهيزه وأما بالنظر لزوم الزوج عليها نصفه في الطلاق فلا تصدق بكما في قوله وضمانه ان تلك بينة أو كان مما لا يغاب عليه منها ما والا في الذي يده فإن هذا كله فيما نضنه وهو مما يغاب عليه اذ لم يتم بينة على هلا كه ولا يغاب عليه اذ لم يظهر كنيها (ص) وحلفا (ش) يعني وإذا قلنا بقول ابن القاسم انه ما يصدق في التلف والضياع فلا يضمن بينهما ما وسوا عن ما لا يصلح أم لا ولا يقال فيه تحليف الوطو لانه لا تعلق بضم الزوج وهو الجهل به وهو ظاهر كلامه أن السيد يحلف وهو ظاهر حيث يلزمه التجهيز به والا فلا في كلامه تنظر (ص) ورجع ان طلقها في ما لكانت أسرت يوم الدفع (ش) يعني إذا قلنا تصدق منه قبض الصداق في التلف أو الضياع فان مصيبتهم من الزوجة فإذا طلقها الزوج قبل البناء فانه يرجع عليها نصف الصداق وما خضع من ما لا بشرط أن تكون الزوجة موسرة ومردف الزوج الصداق إلى الوفا فان كانت الزوجة مسرة يوم الدفع فان الزوج لا يرجع عليها بشئ ومصيبتهم من الزوج ولو أسرت بعد ذلك لتسلا يجتمع عليها عقوبتان ضياع ما لهما مع ما حصل

محمى تت (قوله وقضه بجبر ووصى) وكذا في السفيه غير الجبر ومحل كون المجبر من أب ووصى يقبض ما لم يكن له أو كان يكون الأب أو الوصى سفيها فليقبض عليه المال (قوله ووصى) أي وصى المال ويقدم على وصى النكاح ولو جبر وكذا يقبضه ولو السفيه غير الجبر (قوله وصداقا) ومصيبته من الزوجة ولا رجوع لها على الزوج لبرائه (قوله وان لم يتم بينة) ما قبل المبالغة لا يتوهم فالأولى جعل الوال والمحال (قوله ثم ان هذا) أي قوله فلا تصدق والأولى حذف قوله كله بل حذف هذه العبارة (قوله وإذا قلنا بقول ابن القاسم الخ) وما قبله قولان الأول لما لا يبرأ الزوج بذلك وترجع عليه الأمانة ولا شيء على الأب وعرفوا أن الشبه وابن وهب وأصبغ الثاني تصديق الأبدون الوصى الخ فإذا علمت ذلك علمت ان البينة في قوله ولو لم يتم بينة أي على القبض من الزوج كما أفاده محسن تت شيئا فاقول الشارح بينة تشهد بتلفه والمبالغة ليست رابعة لنشر التصديق بل لبرائه الزوج أي صداق براءة الزوج ولو لم تقسم بينة خلافا للشبه وابن وهب ومن معهما في عدم براءة الزوج منه وبفرمه ثمانية ولا شيء على الأب والوصى على كلاك القولين في كلام

المؤلف بما في يد له ان الخاحب يكتدم (قوله وفي كلام تت تنظر) حيث تنظر فقال وانظر هل تحلف السيد لها الحق الزوج أو لا لان المال له (قوله ورجع الخ) وانما لم يجعل قابضه هذا كلاما في أنه لا ضمان على أحد الزوجين اذا ادعى الامن تلفه كما لا يضمنه هنا غير الأمانة بل يجعل الشرع يقبضه (قوله ضياع ما لهما) أي الذي هو عبارة عن النصف الذي يخصه أو قوله واتباع خدمها عطف على ضياع ما لهما أي اتباع خدمها نصف الزوج هذه الهمزة جوذة عندنا يسارها ومفعولها عطف

(قوله تشهد بدينه بدفعه) أى سواء كان سبب البناء أم لا (قوله بدفعه) لانه عند عدم التقويم لا تقدرى هل اشتراكم فى الصداق أو ببعضه ولا يخفى أن هذه تنقضى عن قوة أو إحضاره الاولى (أقول) لا يخفى أن تلك العلة لا بد من كل الاحوال وشارحنه قد علمت ما فيه وكذا غيره مما رآه والظاهر أنه لا بد منها على الكل (قوله والمرأة مالكة لآخر نفسها) أى الرشيدة فان ادعت تلفه صدقت بين ولم يلزمها تجهيز غيره ولعبد الملك تخلفه من مالها وتجهيزه فى الطراز وقصد بقوله المذكور بالنظر لعدم رومها التجهيز به وأما بالنظر لرجوع الزوج عليها بنصفه فى الطلاق فلا تصدق أى فيما غاب عليه ولم تقم على الهلاك بینه (قوله ولا يقضيه ولها) أى ولها فى العقد (قوله أى ولها فى المال) لا يخفى أنها إذا لم يكن لها مجبور ولا وصى ولا مقدم فاقض والمرأة غير رشيدة فلا تولى لها فكيف يقول أى ولها فى المال وقوله ويشمل ذلك المال كم يقتضى تعدد وليس كذلك فالأولى أن يقول (٢٩٣) كما قال ابن عرفة فانه قال ويمن الحاكم من يقضيه لها ويصره فيها بأمره به فمما يجب والحاصل أنها إذا كانت مهلهة فليس إلا الحاكم أمان يقضى أو يعين لها أو احدا ولا يقضى الصداق كان عيناً أو عرضاً عانة أم لا فان لم يكن ما كم فمما عانة المسلمين كما أفاده بعض الانبياء والحاصل أن قول الشارع والمرأة مالكة لآخر نفسها يقتضى انتفاءه وتولى المال مطلقاً ولو لم يكن مجبراً فان موضوع الكلام نفي وتولى المال بأقسامه والذى اتفق منها تولى المال بأقسامه ان كانت رشيدة هي التى تقضى مهرها وان كانت سقيمة الحاكم هو الذى يتولى يقضى مهرها أو من ينوبه ولا يقضيه أخوها ولا ابن عمها ولا ابنتها التى يتولى عقد نكاحها (قوله من حيث أنه تولى أى لا من حيث كونه ما كما يتولى الحكيم بين المسلمين (قوله وأما على عطفه) هذا فيه فائدتان حيث أفادته أن الزوج لا يتابع لاشده الاول وكذا الاول فيه فائدتان حيث أفادته أنها تتبع الزوج قال

لهام من الكسر والطلاق واتباعه تهما وحل قوله ورجع الخ فيما يكون ضمان الصداق منها بأن كان مما يغاب عليه ولم تقم على حلا كه بینه (ص) وانما يرغم شرعاً جهازاً تشهد بدينه بدفعه لها أو إحضاره بيت البناء أو وجهه اليه (ش) أى بالحصر إشارة إلى أن الأولى إذا قبض الصداق ولو لبيت الذى في حجره لا يجزئه أن يدفع الهالك عينا فان فعل ذلك فانه يضمنه الزوج ليستترى به جهازاً وانما يرغمه من ذلك أحد أمرين لانه أحدهما أن يشتري بها جهازاً يصلح لها وتشهد البينة بدفعه لها ومما عانة قبضه ولا يحتاج لإقرارها بالقبض الثاني أن يشتري الجهاز ويحضره ولو لبيت البناء وتعاونه البينة أنه وصل اليه الثالث أن يشتري الجهاز ويوجهه إلى بيت البناء بعد تقويمه ومعاينته ولا تفارقه البينة حتى يوجهه إلى بيت البناء وان لم يقضيه الشهود إلى البيت ولا تجمع دعوى الزوج أنه لم يصل إلى بيته (ص) والأمرأة (ش) أى وإن لم يكن للمرأة مجبور ولا وصى ولا مقدم فاقض والمرأة مالكة لآخر نفسها فاتهاى التى تتولى قبض مهرها ولا يقضيه ولها الا يتوكلها وان تكن رشيدة فوليا يقضيه أى ولها فى المال ويشمل ذلك الحاكم وانظر لادعى التلف هل يحلف من حيث أنه تولى أم لا وهو الظاهر (ص) وإن قبضه اتبعته وألزوج (ش) أى وإن قبض الصداق وتولى ليس له قبضه من غيره وكيل منها وتلف منه كانت متعدياً قبضه الزوج متعدياً بدفعه فان شاعت المرأة اتبعت الأولى وإن شاعت اتبعت الزوج وإن أخذته من الزوج رجوعه على التولى بخلاف عكسه فقرار القرم على التولى وهذا بناء على عطف الزوج على الضمير المفعول وهو الهالك وأما على عطفه على الضمير المرفوع المستقر على أن لكل من المرأة والزوج اتباع التولى بشرط العطف هنا موجود وهو الفصل بالضمير المنسوب (ص) ولو قال الأب بعد الاشهاد بالقبض لم يقضيه حلف الزوج فى كالعشرة أيام (ش) يعنى أن الأب أو غيره ممن قبض المهر إذا اعترف عند الشهود بقبض صداق ولية ثم بعد ذلك قال ما قبضته من شأنا عطف فعلت ذلك وتوفى الزوج وتلى فيما أخير وقال الزوج بل دفعته فان ذلك لا يقبل من الأب ويؤخذ بإقراره أنه قبضه فان أراد الأب أن يحلف الزوج أنه أقبض الصداق فلما ان يحلفه أن ما يقرب ذلك أحياناً كان لا امرق ريمان يوم الاشهاد كالعشرة أيام وأخوها وان بعد ذلك يحلف الزوج والقول قوله

على واعلم ان اتباع الزوج فى التولى ظاهر حيث ادعى القاضى لصداق أنه تولى ولم يدع ذلك وقامت رشيدته على المقبوض صداق والأفوه أمانة لا يضمنه أن لم يدع الزوج بدفعه على أنه صداق انظره (قوله ولو قال الأب الخ) وبغنى الجزم رجوع البيت على أبيها بالصداق لتسليمه باعتاقفه بالقبض كما أفاده بعض شيوخنا (قوله كالعشرة أيام) كذا فى نسخة بتعريف الأول فقط غير أنه لم يكن جازاً بالاعلى مذهب البصرى ولا على مذهب الكوفى تعريف الجزأين فى المضاف ومذهب البصرى تعريف الثانى فقد قال عبيد بن ريان تعريفاً قال يجوز أن يملن أن عطفاً * وإن يكن من كذا الاول * وفى مضاف عكس هذا فاعل وخالف الكوفى فى الأخير * فعرف الجزأين بأن يعبرى ولا تظهر غرة لتعريف على المذهبين لان العذوق فى مدلوله إلا أن له غرة فى نحو عشرة الرجال إشارة إلى رجال معينين بخلاف عشرة رجال فالحق العبد وهو ظاهر على مذهب البصرى (قوله وتوهمها) عبارة عن خمسة أيام وهي ما دخل تحت الكف فإذا ادعى نصف شهر يصدق الزوج فى دفعه بلا عين فيستخذى الأول الشارح أن يقول أى إن كان الآخر قريباً من يوم الاشهاد وهو عشرة أيام ونحوها

فصل التنازع في الزوجة (قوله من أصله) أي في أصله أي تنازعا في أصل النكاح أي وجوده وفيه إشارة إلى أن التنازع في الصداق تنازع في النكاح لكن ليس تنازعا في أصله بل تنازع في قدره (قوله إذا تنازع الخ) ولوطا من على المذهب (قوله ذلك) أي الزوجية (قوله باعتبار دعواهما) أي بالنظر لدعواهما لما خضع من التنازع ولا يمين ارتكاب التجريد (قوله إذا المدعى الزوجية) ويمكن أن يقال المراد بدعوى الزوجية من حيث إثباتها أو نفيها (قوله ثبت) أي ثبت فعدم الماضي وأراد المضارع وعبر بالماضي إشارة إلى أنه لا يمين يتحقق ذلك (قوله ولو بالسماح) ما لم تكن المرأة تجوز لتغير من أقامها السماح بأن تكون مجوزة لا بحد أصلا وكان المقيم للسماح الخافرها (قوله بالف والدخان) أي مع معاينةهما كما قد يتبادر من المنطوق أو أنه من جملة مسوعهم أو مع ثبوت الف والدخان ولو من غيرهما على كل حال فلا ينبغي اعتبار بقصد العدم ذلك من ذلك في شهادة السماح في النكاح في بابها بل اعتماد ذلك فرض مسئلة من المنطوق ويحتمل أن يشهد السماح طين والف والدخان ويكون ذلك مجوزا لهم للقطع بالنكاح ولا يستند للسماح على ما يفيد (٣٩٤) ابن عرفة هنا ما يؤخذ من شرح شب وعب الآن محض نت رحه

أنه تعالى أزال الاشكال فقال قوله ولو بالسماح بالف والدخان يعني ان البينة سمعت بمعاينة فاشيا من العلول وغيره بالنكاح وعانيت الف والدخان وحصل لهم اليقين فغضوا زهادتهم على القطع ولا يشترط فيها شروط شهادة السماح هذا هو المتعين في معنى كلام المؤلف وهكذا المسئلة مفروضة في كلام أهل المذهب في العتبة جليل أصحابنا يقولون في النكاح إذا اشترخ خبره في الجريان فلا نكاح تزوج فلا نكاح ومع الخاف فلا نكاح يشهد أن فلانة زوج فلان زاد ابن عبد الحكم وان لم يحضر النكاح فقوله أن يشهد كالمصرح في أنه بالقطع بدليل قول محمد وان لم يحضر وهذا ظاهر ولهذا لم يذكرها طول الزمان مع اشتراطه في شهادة السماح في النكاح كما نص عليه ابن رشد وغيره وما ذكره الآن منه

فصل ذكر في حكم تنازع الزوجين في النكاح من أصله أو الصداق قدرا أو حسنا أو وصنة أو اقتضا أو مناع البيت وما يتعلق بذلك (فقال (ص) إذا تنازع في الزوجية (ش) أي إذا تنازع في أصل الزوجية فادعوا أحدهما أو أنكرها الآخر ثبتت بينة والضمير في تنازعا راجع للتنازعين المفهومين من تنازعا وللنداعين لذلك باعتبار دعواهما وهومن باب التغليب إذا المدعى الزوجية أحدهما أو الآخر نفيها (ص) ثبتت بينة ولو بالسماح بالف والدخان (ش) يعني أنه إذا ادعى رجل على امرأة أنها زوجته وأنكرت أو ادعت امرأة على رجل أنه زوجها وأنكره فإن أقام المدعى متهما بینه تشهد على النكاح بینه ما كان النكاح ثبت وسواشهد على معانة العقد واخلاف في هذا وعلى السماح القاضي بالنكاح بينهما بالف والدخان من الثقات وغيرهم على المشهور المعمول به فالف المدعى (ص) والا فلا يمين (ش) أي وان لم تقم للمدعى بينة فلا يمين على المنكر لأن كل دعوى على ثابت لا بعدل فلا يمين بغيرها وأعدم ثم لم يوجب جهل لأنها لا تنقلب إذا نكل عنها إلا بقضى يمين المدعى مع نكول الآخر (ص) ولو أقام المدعى شاهدا (ش) هذا ما لعله في عدم اليقين والمعنى ان المدعى النكاح إذا أقام شاهدا على محبة دعوا فان البينة لا توجه على المنكر إلا بغيره لثبوتها عليه انكول قيل انها توجه عليه فنكل عنها لم يقض بالشاهد والنكول أي لا يثبت النكاح بذلك وهذه المسئلة تأتي عند سقوطه لانكاح بعد قوله وحلف بشاهدي مطلق وعق (ص) وحلف معه وورث (ش) يعني أن المرأة إذا ادعت على رجل ميت أنه كان زوجها وأقامت على ذلك شاهدا واحدا تشهد على عقد النكاح لاعلى الاقرار به فانها تحلف معه وترث من ذلك الرجل لان الدعوى آلت إلى مال وهو قول ابن القاسم ان لم يكن وارث معين ثابت النسب ولا صداق لها دعوى أحكام الحياة وقال أشهب لا ترفع الزوجية وهي لا تثبت بالشاهد والبينة وروى ابن القاسم أنه ليس لها بعد الموت الا لئال ولا يقال بلزم على عتله أن يكون

شهادة بالقطع والف والدخان فرض مسئلة والمدعى على الانتشار وكثرة وجود الامارات في البينة ذلك بالقطع بالشهادة كما صرحوا بذلك في شهادة السماح ولما ذكر ابن رشد هذه المسئلة قال يجوز الشهادة على القطع من جهة السماح إذا أقام المدعى باسقاطه وكذا في غيرها اه (قوله على معانة العقد) أي شهدت معتمدة على معانة العقد أو معتمدة على السماح القاضي (قوله بالف والدخان) أي بالف والدخان أو بمعنى أد (قوله على المشهور المعمول به) ومقابلها ما قاله أبو عمران الخليل في شهادة السماح إذا اتفق على الزوجية قبل ذلك أقامه برام (قوله والا فلا يمين) أي ولا فرق بين الطارقين وغيرهما على الراجح (قوله إذا يقضى) على لعل مع عتله (قوله ولو أقام للمدعى شاهدا) لا فرق بين الطارقين وغيرهم على المذهب والظاهر أنه لا يمين الزوجية لان المرأة تنكر طلاق زوجة (قوله ان لم يكن وارث) بل كذلك ولو كان معه وارث غير أن محض نت قد قال واعتبر البتة الخطاب الشيخ سالم وأقره ناصر الدين في حاشيته على التوضيح فائلا يسمي ح في باب الاستلحاق بهذا التبعين صاحب النوادر اه (قوله ولا صداق لها) وعليها العتق لفق والظاهر نحر بها على أباتها بآنها بدعواها لو كذا قال إذا أقام شاهدا بعد موتها

الحكم

(قوله فلو أبتنا النكاح) يقال لان لم قصد ثبوت النكاح بل يعتبر ذلك في حال الحيا من حيث المال فقط (قوله وهو متناقض) لان مقتضى ثبوت الزوجية ثبوت الاحكام المالية وغيرها (قوله فهل يعمل بدعوى المدعى أم لا) أي أم لا يعمل نعم له ان يدعي بعد الموت دعوى غير هاهو يشهد بذلك الشاهد واقتصر على هذا الوراد لما حكم العمل بشهادة الشاهد لوقوع الدعوى والشهادة حال الحياة ثم ادعى بعد الموت وشهد الشاهد بعواهل يعمل بشهادته كما يأتي ما يفيد عند قوله او مع عن وهو الظاهر (قوله وأمر الزوج باعتزالها) هذا حيث كان الشاهد يشهد بالقطع لاعلى السماع لان بينة السماع لا تنفع فيما تحت زوج وأمر عندنا لصولين معناه مندوب فكان الافضل واعتزلها لان الافعال الواقعة في عبارات المولفين تحمل على الوجوب (قوله فان لم يأت بها الخ) كذا في نسخة بهرام ونسخة ت والافلايين على الزوجين وهي أخصر وأحسن لشمولها لما اذا لم يأت به (٣٩٥) ولما اذا عزم بعد (قوله ولا يقر بها الا بعد الخ)

ونقتضي في مدة الاعتزال على من يقضى له بها فان ثبت تسليم البينة أفتى عليها مدة الاعتزال ومدة استبرائها من الاول (قوله وأمرت بالتظلم الخ) المراد بنية تشهده بالقطع بالسماع لان هذه ليست تحت زوج وأمان كانت تحت زوج فلا يزم باعتزالها حتى الدعوى شخص انه سنة سماع وقال بعض بظهوره فائدة فمن تحت زوج وهي أخذ جيل بالوجه منها أو حسبما انشأ في نفسها (قوله ثم تسع الخ) حاصله انه تارة يلقى السلاح ويقول هجرت وهو ما أشار اليه بقوله وظهرها وتارة يزارع ويعالج ويقول عدنى البينة وهي موجود في الأصل الضلالي وآف بها ويزاح وهو ما أشار به بقوله مدعي جهة والمراد بالجهة البينة كافي بعض الشراح وحاصله أن من هجره قاض مدعي جهة تمين لديه ومن أقر على نفسه بالهجره معذور كما اذا قال القائل (قوله والاعتذار) أي قطع العذر بالتزوم (قوله ومضى بطالح الخ) انظره فانه لا يأتي في العلم لان ما سقطه (قوله

الحكم كذلك في الحياة لانه في الحياة ستوتب عليها أحكام أخرى غير المال كلعوق التسويعه فلو أبتنا النكاح بشاهد عن فاما أن ثبت كل تلك الاحكام وهو باطل بالاتفاق أو ثبتت الاحكام المالية خاصة مع ثبوت الزوجية وهو متناقض كافي التوضيح والخصوصية للرأه بذلك بل الزوج أو أهما شاهد على نكاح منتهى كذلك ثم ان صورة المسئلة أن الدعوى بعد الموت كإقراره الشارح والساطي وهو ظاهر قول المؤلف في الشهادة ونكاح بعد الموت فلو ادعى أحدهما حال الحياة الزوجية ثم مات المدعي عليه فهل يعمل بدعوى المدعي أم لا لانها دعوى نكاح والدعوى التي بعد الموت دعوى مال وقوله معه ومثله المراد ان (ص) وأمر الزوج باعتزالها الشاهد فان زعم غيره فان لم يأت به فلايين على الزوجين (ش) صورته امرأ في عصره رجل ادعى رجل عليها أنه تزوجها قبل هذا الذي هي في عصمتها وأقام على ذلك شاهدا واحدا فان الحكم حينئذ يأمُر هذا الذي هي في عصمتها بأن يعتزلها حتى يأتي هذا المدعي بشأهه الثاني الذي زعم أنه غائب غيبة قربة لا زرع عليها في انتظاره فان أتى بشأهه عمل بالشهادة وينقسم نكاح الاول وتورد الى عصمة المدعي ولا يقر بها الا بعد استبرائها من الاول ان كان وطئها وان لم يأت بشأهه الثاني أو كان بعد اتمام الزوجية تبقى في عصمة زوجها الاول ولايين عليه ولا عليها لاجل الشاهد الذي أقامه (ص) وأمرت بانتظاره لبينة قربة (ش) صورته امرأ أنقالية من الموانع الشرعية ادعى عليها رجل أنه تزوج بها ولو أكتفبه في ذلك وزعم أنه بذلك بنية غائبة قربة لا زرع على الرأف في انتظارها ورأى الحكم لدعوا زوجها بأن ادعى نكاح امرأ أنقته نساه فان الحكم بأمر الرأف بانتظاره لما في يستمكن أن يهاجمل بمقتضاها ويثبت النكاح وان لم يأت بها أو كانت بعصمة الغيبة فان الرأف لا تؤمر بانتظاره للضرر الذي يلحقها في الانتظار وتزوج متى شئت (ص) ثم تسع بنية ان هجره قاض مدعي جهة (ش) يعني ان المدعي على هذه المرأة اذا قال في ينقر قربة وانظر ما لم يأت بها ثم هجره بعد التزوج لا الاعتذار أي حكم بعدم قبول بنية حالة كونه مدعيان له جهة ثم أتى بنية فانها لا تسع منه ولا يثبت النكاح وسواء تزوجت المرأة أم لا لا يجوز لقاضي هجرته فيما يتعلق به حتى أنه كالعتق والطلاق والنسب والحس والم وضابطه كل حق ليس للمدعي اسقاطه بعد ثبوته وأتى هذا في باب الاقصية (ص) وظاهرها القول ان أقر على نفسه بالهجره (ش)

وظاهرها الخ) مفهوم قوله مدعي جهة لا مقابله كإقراره ثم وذكّر في ما حصله أن التهجيزه معينان تهجيز عن من أقامة البينة وهو الحكم بعدم قبول بنية وهو المراد من قوله هجره قاض مدعي جهة وتهجيز لا ينفع من أامة البينة وهو حكمه لحصمه بما ادعى أو حكمه بأنه هجره عن البينة وهو المراد بقوله وظاهرها القول ان أقر الخ وانظر لو حكم في هذه بعدم قبول بنية ومافي باب القضاء بدل على جهة حكمة ولا يخفى أن حل المصنف بهذا يفيد بخان ظاهر المدونة وأما قولنا ان التهجيز في هذا القسم بمعنى عدم قبول البينة فيكون ظاهرها ضاعفا ثم بعد هذا كله ذكر كراما فماد النقل له ليس المراد بالتهجيز هنا الحكم بعدم قبول البينة ولا الحكم عليه بأنه هجر بل الحكم بردها وان كان يحكم عليه بأن تلك المرأة ليست بزوجة له مثلا وان لم تلفظ بالتهجيز فان كان ذلك بعد ادائه البينة وادفلا تقبل بنية بعد وان كان ذلك بعد ان أقر على نفسه بالهجره وان بنية بعد ذلك تقبل فأشار المصنف لا لا بنية بنية ان هجره قاض مدعي جهة

وأشار الثاني بقوله وظاهرها القول أن أقرع على نفسه بالهجر ثم أن قوله أن أقرع الخ ليس من ظاهر المدونة بل تقييداً بن رشد وصاحبه لأن ابن رشد قد ظاهر المدونة التي هو القول وغيره الذي هو علم القول بما إذا أقرع على نفسه بالهجر وأما إذا ادعى حجة ولم يقر فلان تقبل قطعا والمخمس من الخلاف عدم القول بخلاف ظاهر المدونة أطلقه عشي تن (قوله يعني الخ) المناسب أن يقول يعني أن ظاهر المدونة أنه سمع ينتهه إذا هجر حال كونه مقرعاً على نفسه بالهجر (قوله ثم رجع لقولها وقامت الخ) وأما أن تنق ذلك فلا يكون أنكاره طلاقاً ولو قصد لانه طلاق في أجنبية وليس عند خطيبنا ولا في سبكتكها (قوله الآن سوي بالانكار الطلاق) ولزمه واحد الآن سوي كقوله ثلثة (٢٩٦) كونه طلاقاً يحتاج الزوج للعقد عليها أن كان ذلك قبل الدخول أو بعده

وكانت السدة قد انقضت (قوله)
وثبت النكاح (الخ) راجع لقوله
فان انكاره لا يكون طلاقاً (قوله)
فأنكرتهما) أى أوصدقتهما أو
أنكرت أحدهما وأقرت بالأخر
أوسكت ولم تقر (قوله ولأننا ربح
الخ) كذا قال القافى وقال عجب
محل الفسخ حيث استوت اليثبتات
وأمان ربح أحدهما فغير زيادة
العقد كالنكاح أو تقدمه فلها
تقسم كما يأتى فى باب الشهادات
ما يفيد وزنه نفعنا من بعض
الشيء وزادان الهندى فان
أرخ أحدهما بأشهر والأخرى
باليوم من ذلك الشهر رضى بالمؤرخة
باليوم لأن قطع المؤرخة بأشهر
أن الشك كان قبل ذلك اليوم
(قوله إذا أرفخ) فان أقر ولم تقر
هى ولا كذبته ورثته وان أقرت
هى ولم تقر هو لا كذجه بل سكت
ورثها والحاصل أنه علم من الشارح
شرطان أهمال من تقاررها
وان الأقارب فى الحصة ويزاد أحد
وهو أن لا يكون معها ولا استلقه
فإذا كان معها ولد استلقه ولم
تكنه فان المستلزم بكسر الحاء

يعني أن ظاهر المدونة أنه تجمع منه إذا قرعني نفسه أنه هجر عن أحضار البينة (ص) وليس
لنفي ثلاث تزويج خاصة إلا بعد طلاقها (ش) صورته رجل في عصمة ثلاث زوجات ادعى على
أمر أو خالصة من الموانع الشرعية أنه تزوج بها أو أنها في عصمته ولا بينة له ذلك وأسكرته المرأة
وأراد أن تزوج خامسة بالنسبة لتلك المرأة لا يمكن من ذلك حتى يطلق هذه الأربعة لا عرفانه
أنها في عصمته وأخرى إذا طلق واحدة غيرها أو بقهر من قوله إلا بعد طلاقها أنه ليس له تزويج
خامسة برجوعه عن دعواه أو نكذبه نفسه واستظهر بعض المتأخرين عدم حدم من تزويج
خامسة قبل طلاق واحدة من الأربع لاسمأن كان نهم بمقول يجوز أن كاح الخامسة في
الفرض المذكور (ص) وليس ابتكار الزوج بطلاقاً (ش) صورته امرأته ادعت على رجل أنها
زوجه فأكد بما جازع إلى قولها أو قامت لها بينة على مدعته ولم يأت الرجل بدفع في تلك البينة
فإن انكاره لا يكون طلاقاً لأن ينوي بالانكار الطلاق ويثبت النكاح وبزعم الرجل الدخول عليها
والنقطة (ص) ولو ادعى جازعاً فأنكر ثم ادعى أحدهما أو قام كل البينة متفقاً لكل واحد (ش)
وودعها امرأة ادعى رجلاً عليها بالزوجة أي ادعى كل منهما أنها زوجته والعقد له سماعاً عليها
ولي واحد أو قام كل منهما بينة على صحفة دعواه شهدت بما قال أو صدقت المرأة أو صدقت
أحد هادون الآخر ولم يعلم الأول منهما فإن النكاحين متفقان معا بطلقة بائنة لا لحال
صدقهما كذا قال الولين إذا جهل زمن العقدين فحاضر ولا يتقرن الدخول أحدهما بالآخر
الدخول إنما ينفوت في ذات الولين وهذه ذات ولي واحد كما شرع بقوله كالوليين ولا كان تشبيه
النسب نفسه ولا ينظر لأصله ما لا تارة ولا لبقية المرحمت وانما ينظر في ذلك في الأموال
(ص) وفي التورث بالقرار الزوجين غير الطالعين (ش) يعني أن الزوجين البليدين إذا أقرا
بأنهما من جنس متسا كان ثمن أحدهما قبل برته الآخر أو لارته في ذلك خلاف فقال ابن
المواز يتوارثان والزوجية ثابتة بينهما قال غير له يتوارثان لعدم ثبوت الزوجية وأما
الزوجان الطالعين فإنهما يتوارثان بالقرارهما بالزوجية بينهما من غير خلاف لثبوت الزوجية
بينهما بقوله سابقاً وقبل دعوى طارئة التزويج وبجمل الخلاف حيث وقع الإقرار في العصمة والآن
فلا يكمن حمل الأرض في الطالعين بالقرار حيث كان في العصمة والافضل لأن الإقرار في المرض
كأنشائه فيه وانشائه فيه ولو بين الطالعين مانع من الميراث كما يدل به نقل الواق (ص)
والإقرار بوارث وليس عوارث ثابت خلاف (ش) أي وفي التورث في الإقرار بوارث غير ولد

برث المراثية زوجية ولو كان الاستحقاق في المرض هنا مازكر مشاوحنا ولكن نقل الجواهر بقيدانه لا يشترط ولا
الآثار في الصحة بل ولو في المرض فالواجب الرجوع إليه كما علناه عمنى نت (قوله والزوجة ثلثة بينهما) بتافيه ما في شرح عب غائه
قال وأشعر جعله اختلاف في التوريث عدم ثبوت النكاح وهو ظاهر كما أشعر إذا ثبت بتقارب البلدين وظاهره ولموع طول وقبسه
(قوله غير ذلك) وأما لو كان والدها مستحقا لآقار أو فعل به من غير خلاف وحاصله أن الوالد المقر به برث الاب مطلقا وان كان
له وارث يأخذ جميع المال لأن هذا آقار على نفسه ولا يهتم فيه كتهامه في غيره وأما رث الاب المقر من الوالد المقر به فغيره تفصيل
فان كان الابن مستحق الاب حيا غير مرضى مرض الموت فان الاب يرثه بشرط أن يكون الولد والوان كان كافرا أو زنا أو لم يكن
وله ودون نقل المال لزوجته ولو زوج وأما لو كان زوجا فهو ما قبله ولا يمنع زنا وهو أن لا يكون الآقار بالمعنى والكسر وأما الوارث بالمعنى

بالكسوفاته يعمل بأقر احدون خلاف لاه أقر على نفسه (قوله ولم يعلم من المقر به تصديق) فان كذبه فلا توارث بينهما من الجانبين فان صدقه فنكل مقر بالا تحركا ياتي أي عيوت كل منهما الا تحريم هذا الاعتزال لا يترفع مع وجود ثابت النسب والحاصل ان قاعدة قوله ولم يعلم انه اذا علم برث كل منهما الا تحركا ياتي أي عيوت كل منهما الا تحريم هذا الاعتزال لا يترفع مع وجود ثابت النسب والحاصل ان قاعدة المستثنى رجمه عجم لثابتة وعجم في الاول وقوله واعتمد به هو راجع للمستثنى لكن الحكم مختلف ففي الاولى انه اذا كان وارث فلا توارث من غير خلاف بخلاف هذه المقادير النقل كما يعلم من محضى نت تظاهر الشارح غير مراء (قوله على ما صوب) أي من ان الصواب أن يقول وان أقر لان هذا اقرار لا استسحاق (قوله بخلاف الطائرين) (٣٩٧)

أحدهما بلد باقيا طائرين ولا فسرق بين أن يكونا قد ساد معا أو مترنين (قوله وأقراد أو يواخ) كانا طائرين أم لا كانا لا اقرار قيل الموت أو بعده والموت ليس كالقرار فإذا أقر أحدهما وسكت الاخر فانه لا يكون له بعد اقرارا ومفهوم المصنف لا يثبت نكاح البالغين السفين بأقرار أو يهما ويجري فيه ما جرى في اقرار الرشد (قوله ثمات أحدهما بعد ذلك المصنف) ينبغي أن لا يثبت ذلك المسئلة بحالة الارث وذلك لان الحكم المذكور لا يتقيد بذلك أي لا يثبت بحالة الارث بل بالردان اقرار أو يواخ غير البالغين موجب لاحكام النكاح كلها (قوله لانها فادان على انشاء عقده) وهو محمول على حال حياته ما لا يجري فيها اذا مات أو أحدهما مع انه يعمل بأقرار الا يوين أضا وسواء كانا طائرين أم لا بشرط الاقرار في العصة (قوله تزوجك) اذا فرض في الطائرين فلا اشكال وان فرض في غيرهما فلا بد من اعادة الاولى والشاهد على ذلك تنصيح لنكاح

ولا زوج كائح وابن عم غير معروف ولم يعلم من المقر به تصديق ولا تكذيب وليس هناك في المستثنى وارث ثابت نسبته حاز لا توارث بخلاف وأما لو كان ثم وارث حاز لا توارث كان وأخ فلا توارث لقوله اتفاقا وسأني هذا المسئلة في باب الاستسحاق حيث قال على ما صوب وأن استسحق غير ولد لم يرتهان كان وارث والا فبخلاف أي وسبب الخلاف هل يثبت المال وارث أو ما تزوج محل الخلاف ان لم يعلم الاقرار (ص) بخلاف الطائرين (ش) بمعنى ان الزوجين الطائرين على بلدة اذا سادوا أقر بالزوجة ثمات أحدهما فانهما يتوارثان من غير خلاف لانها بعد فان في الزوجة (ص) وأقرار أو يواخ غير البالغين (ش) أي وكذا يقبل اقرار أو يواخ الزوجين غير البالغين بأن أقر أو بالصبي وأما الصبي انه ما زواج ثمات أحدهما بعد ذلك فان الارث يثبت بينهما بخلاف اذا تمة على الاوين في اقرارهما اذلهما القدر على انشاءهما أقر (ص) وقوله تزوجك فقالت بلى أو قالت طلقني أو خالعتي أو قال اختلعت مني أو أمانك منظار أو حرام أو بائن في جواب طلقني (ش) يعني أن الرجل اذا قال للمرأة أتأتر تزوجك فقالت بلى أو نعم أو قالت بلى في جواب ذلك طلقني أو خالعتي بالفعل الماضي أو الامر فان ذلك اقرار منهما بالزوجة وعرفا وكذا اذا قال لها اختلعت مني أو أمانك منظار أو حرام أو بائن في جواب قولها طلقني فان ذلك اقرار منهما بالزوجة وإذا كان ما ذكر منهما من اقرارا فيمنظر فلا اشكال ان الزوجين يثبت النكاح والا فلا فقوله وقوله تزوجك وحكم محتمل أنه مرفوع على انه مبتدأ حذف خبر ما ي قول الرجل للمرأة قد تزوجك فقالت الخ اقرار بالزوجة وهل يثبت ذلك النكاح أم لا فيفصل فيه بين الطائرين وغيرهما ويحتمل أنه مجرور على أنه معطوف على الطائرين أي انه يثبت النكاح اذا قال لهاتر تزوجك فقالت بلى لكنه يخص بالطائرين (ص) لان لم يجب (ش) يعني أنه اذا أقر أحدا الزوجين فلم يجب الا تحريك سكت عنه فانه لا يترتب على ذلك حكم الزوجة كالذات له تزوجت فلم يجبها أو قال لهاتر تزوجك فلم يجبها فيجب بفتح الجيم مبنيا للثائب أي لان لم يجب السائل منهما البديوي يصح شأوه لمفاعيل وضميره راجع للسؤل أي لان لم يجب السؤل فهو مقيد لما أخذه الاول (ص) أو أنت على تظهري (ش) أي وكذلك لا يثبت الزوجة بهذا وهو ما اذا قال لها أنت على كظهر أي كان في جواب قولها

(٣٨ - خروشي ثالث) (قوله أو قالت طلقني أو خالعتي بالفعل الماضي) لانه ادعى منها لا تكون الا على زوج ومحمول بفعل الامر طلب منها الطلاق ولا يكون الا من زوج وانما أجاد العامل لان الجواب التحق به يقتضي البقاء في العصة بخلاف هذا ولم يعمد مع خالعتي لانه معطوف على طلقني مشاركة في الحكم وهو اقصاه عدم البقاء في العصة (قوله فقالت في جوابه بلى) الحاصل ان نعم يجب بها مطلقا بعد الاثبات والتي و يستمر على حاله وأما بلى فلا تقع جوابا لانه لا بد من التقي غالب تصوره اثباتا والمصنف وقعها بعد الاثبات فهي من غير الغالب قال عجم نعم لتقرر الذي قبلها • ايضا أو نفي كذا اقراروا بلى جواب التي لكنه • يصوابا ثانيا كحردوا اه (قوله في جواب طلقني) أي ان هذه الالفاظ الثلاثة لا تكون اقرارا بالنكاح الا اذا سأله المرأة في الطلاق لان المرأة لا تطلب شيئا من ذلك الا من زوج

(قوله لان اسم الفاعل حقيقة في الحال) أي حال التكلم وعليه القراءون ومن وافقه لاجال التلبس كعليه السبكي ومن وافقه (قوله اذ لاينة) أي تشهد بالنكاح بينهما (قوله ولا اشترأك) تفسير لقوله ولا اقارأرى ولا اشترأك في الاقارأر في معنى السؤال والجواب ويجرى مثل هذا الحكم في الاقارأر بالمال وغيره قال ابن عبد السلام أي اذا قال شخص لا شترأك عندي عشرة فقال مالي عندك ثم نفي جمع المقرعن اقراره فجمع المقرأه التصديق فاستمر المقرأ على الرجوع عن اقراره فلا شيء عليه وكذا يقال في جراح العبد ومثل كلام المصنف فيما ظهر لأقرأ (٣٩٨) فأكرأ ثم قال نعم فأكرأ فان التعليل بعدم اتحاد زمان اقرارهما جاري

ذَلِكَ أَيْضاً (قوله حلقاً وفتح) أى
بسط لسان (قوله وبقي الحالف
على الناكل) ظاهره سواء كان
الاختلاف فى الجنس أو القدر
والصفة وليس كذلك فى هذا فى
الاختلاف فى القدر والصفة وأما
فى الجنس فيصح حلقاً أو نكلاً أو
حلقاً أو أحدهما دون الآخر أشباه
أو أحدهما أو لم يشبه (قوله ولا
يتطر لدعوى شبه) لم ترش ذلك
صح بل عتده فى القدر والصفة
القول لمن أشبه منهما ما بين فان
أشبه أو لم يشبه واحدهما حلقاً
وفصح النكاح والفرض ان التنازع
قبل القوات بواحد عمداً كقول
قال الحنفى عقب قوله حلقاً وفتح
مانعه فى الجنس مطلقاً كفى القدر
والصفة الا ان أشبه أحدهما فقط
فقوله يميز لافاد أقسام ما قبل
القوات بين (قوله الاحالة عليه فى
المشهورية) أى فى الاحكام النسبية
للمشهور من حيث انها من جزئياته
(قوله وصدق مشتركى الاشبه)
سأفى أن هذا بعد القوات وأما قبل
القوات كالموضع فلابد لتقت
لشبه (قوله لا يتطر فيه لشبه قبل
القوات) تقدم ان المعتمد أن قبل
القوات القول لمن أشبه منهما
إذا أشبه أحدهما فقط وأما إذا

أشاره إلى أن كالمسح محذوف من الثاني وهو ما بعد الفوات بالبناء والطلاق والموت لثلاثة الأول وهو ما قبل الفوات (قوله بعد خلفهما) ونكولهما كخلفهما ويقضى بالخالف على النا كل (قوله ما لم يكن صدق المثل الخ) لاحتج أنها قد تدعى أن المهر مثل فلهما المهر مثل ما لم يكن فوق مثل ما دعت أيضاً أراد القيمة عوضاً للمثل (قوله وثبتنا النكاح) أي ما أحسباً وحكما كافي الموت والطلاق أي ثبتت أحكامهما من ارث وغيره (قوله وعلى أصل الخ) أي الفنى هو الجنس (قوله وعلى أصل ذلك) بمعنى ما قبله (قوله ولو ادعى تفويضاً) لا يظهر كونه مبالغاً لانه لا بد أن يكون ما قبل المبالغة صادقا عليها إلا امرها بخلاف ذلك إذ التنازع في التفويض والتسمية لا يصديق عليه تنازع في قدر الصداق أو صفته بل هو شرط حذف جوابه أي فكذلك أي قال قول قوله فلو كان الزوج من قوم اعتادوا التفويض وهي من قوم اعتادوا التسمية ووقع العقد في موضع أحدهما اعتبر وان وقع في غير موضعهما (٣٩٩) فاطر هل يعتبر الموضع أيضاً أو يغلب جانب الزوج ولو حصل التنازع في

التفويض والتسمية قبل البناء فمبين مطلقاً والحاصل أن قول المصنف ولو ادعى تفويضاً يفرضه المواقفها إذا حصل طلاق أو موت ولم يحصل بناء والتظاهر أن حصه بعد البناء أولى أن يكون القول قول الزوج فيه أو ما قبل وجوده بموت بالكلية فإنهما يتصافيان وينتاضقان (قوله فلا القول قول الزوج أو ورثته) أي بين (قوله أو تارة) أي مع التساوي أو كان التفويض أكثر (قوله أو تارة وتارة) الحاصل أن الصور خمسة اعتادوا التفويض فقط أو كان أغلب أو مساوياً فلهذه حكمها أو أحسن في أن القول قول الزوج في ادعاءه التفويض أي بين وأما لو كانت التسمية أكثر أو أغلب فالقول قول مدعى التسمية وتظاهر المصنف بقضائه أن القول لمدعى التفويض في غلبة التسمية وليس كذلك (قوله ولا لسفيه) إشارة إلى أن المصنف قاصر فأراد المحجور عليه فيشمل السفيه والسفينة والصغير والصغيرة (قوله بل الكلام

إلى صدق المثل بل خلفهما من غير نظر إلى شبه ما لم يكن صدق المثل فوق قيمة ما دعت الزوجة فلها الزاد على ما دعت وما لم يكن دون ما ادعاء الزوج فلها الانتقص عن دعواها وثبت النكاح بينهما وإلى هذا أشار بقوله (ورد المثل في حنيفة ما لم يكن ذلك فوق قيمة ما دعت أو دون دعواها وثبت النكاح) والنوع كالصفة وقول المؤلف في القدر والصفة متعلق بقوله فقوله بيمين وقوله وثبت الخ راجع لما بعد إلا فجميع صورهم إذا ثبتت حيا أو حكما كافي الموت والطلاق أي ثبتت أحكامهما من ارث وغيره والفرق بين الاختلاف في الجنس وفي القدر والصفة أن الاختلاف في الجنس ليس فيه اتفاق بينهما على شيء بخلاف الاختلاف في القدر والصفة فإن فيه الاتفاق على الجنس وعلى أصل ذلك القدر فلما كان فيه اتفاق في الجملة اعتبر قوله وقوله (ولو ادعى تفويضاً عند من دعيه) مبالغة فيما يقبل فيه قول الزوج والمعنى إذا ادعى الزوج أو ورثته بعدم موته أنه نكحها نكاح تفويض وادعى في الطلاق أو ورثتها بعدم موتها أنه نكحها نكاح تسمية فإن القول قول الزوج أو ورثته فيثبت لها الميراث ولا صدق لها لكن بشرط أن تكون من قوم عادتهم التفويض فقط أو تارة وتارة أما لو كانت عادتهم التسمية فقط أو كان التفويض قليلاً بالنسبة إلى التسمية فإن القول لمدعى التسمية بيمين (ص) ولا كلام لسفيه (ش) أي لو كاد في تنازع الزوج بين المرأة السفيه ولا لسفيه بل الكلام للزوجة ويحلف ولا فرق بين الأب والوصى وسواهما وقت المرأة السفيه ولها أو أفلته (ص) ولو أقامت بينة على صدق قين في عقد زنا وقد رطلق بينهما وكلفت بيان أنه بعد البناء (ش) يعني أن المرأة إذا دعت على الرجل أنه تزوجها مرتين أو ثلاثين عقدين أو أكثر كنيهاً الرجل فإن أقامت المرأة على ذلك بينة تشهد لها بما قالت فإن الشرع يقدر وقوع الطلاق بين العقدتين ويأثم الرجل أن يدفع لها الصداق الثاني كله بلا إشكال لأنها الآن في عصمته وأما الصداق الأول فلهذه أيضاً تعلقه على أن هذا الطلاق يقدر بعد البناء بناء على أنها ثلث بالعقد الكل وعلى الزوج بيان أنه قبله لم يقطع عنه نصف الصداق أو أعياها بيمينه نصف بناء على أن هذا الطلاق يقدر قبل البناء وعليها بيان أنه بعد إقامته عرفه بمقتضى المذهب أنه قبله وهو موافق للمخرج عليه المؤلف وبهذا رد قول الشارع لم أر من يرجع القول بتكليف المرأة بأنه بعد البناء (ص) وإن قال أحد قتل أباك فقالت أي خلفا وعنتي الأب وإن حلفت دونه عتقا

للزوجة أي ولو كما يؤمن بقوم مقامه كجماعة المسلمين (قوله ولو أقامت بينة) أي جنس بينة إذا صدقها بالاختلاف لا تشبهها بينة واحدة (قوله في عقدتين أي مترتين (قوله لزما) أي والفرض أن المرأة متعة بالطلاق يقدر طلاقها أي يعتبر ورجع بقولها وأما إن أنكرت فهو تكذيب للبينات الثانية وقوله لزما أي فسفه ما لم ينفك كل منهما بديل وكلفت (قوله فإن أقامت الخ) وفي بعض النسخ فإن أقامت أي أقامت بينة (قوله لأنها الآن في عصمته) تعليل لزوم كل الصداق (أقول) الأولى حذف ذلك لانه ليس يلزم أن يكون في الثاني دخول ولا أن تكون في عصمته فلا يلزم في الثاني الصداق كله (قوله بناء على أنها الخ) الأولى حذف لانه لا داعي له (قول المصنف خلفاً) أي وقسم النكاح ونكولهما كخلفهما أو انحلف الزوج ونكحت ثمة النكاح وعنتي الأب فقط وهو من الاختلاف في الصفة وإنما أفرد مدعيه على أنه تارة يعنى الأب وتارة يتقن معاً (قوله وإن حلفت دونه) هذا شمل

لَمَّا أَحْلَفْتُ بَعْدَ تَكْوِيْنِهِ فَمَا إِذَا كَانَ التَّنَازُعُ بَعْدَ الْبَيْعَةِ عَاقِبِي حِكْمَةِ وَأَيُّ الرُّجُوعِ مِنَ الْحَلْفِ وَوَرُثَتِهِ حَيْثُ وَالْمَاذَا كَانَ تَكْوِيْنُهُ بَعْدَ حَلْفِهِ لَوْ أَنَّ فَمَا إِذَا كَانَ التَّنَازُعُ قَبْلَ الْبَيْعَةِ أَهَى الْمَسْأَلَةَ أَيْ بَيْنَ تَكْوِيْنِهِ وَحَلْفِهِ أَلَا بَعْدَ عَاقِبَتِهِ وَأَنْ حَلْفَتْ أَيْ قَبْلَ الْبَيْعَةِ أَوْ بَعْدَهُ وَتَبَيَّنَ قَوْلُهُمَا أَمَّا بَعْدُ فَحَلْفُ الرُّجُوعِ وَلا تَخْلُفُ فِي الْأَوَّلِ وَلا تَقْتَضِي الْأَمَّا إِذَا حَلْفَتْ وَخَلَّاصَتُهُ كَأَقْدَامِهِ عَجْزٌ أَنَا إِذَا حَصَلَ التَّنَازُعُ قَبْلَ الْبَيْعَةِ أَوَّلًا وَالتَّوْبَةُ فَاتَتْ بَعْدَ حَلْفِهِ عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا فَقَطُّ وَرَجَعَ الرُّجُوعُ فَمَا إِذَا طُلِقَ قَبْلَ الْبَيْعَةِ نِصْفَ قِيَمَةِ مَا شَتَّ بِهِ السَّكَاحُ فَإِذَا احْتَفَا وَتُكَلِّمَ هَذَا الْحَالَةَ فَصَحَّ السَّكَاحُ وَعَقِبَ الْأَبَ وَلا رُجُوعَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْأَخَرِ شَيْءٌ وَأَمَّا إِذَا حَصَلَ التَّنَازُعُ بَعْدَ الْبَيْعَةِ وَقَدْ وَرِثَهُ بَعْدَ الطَّلَاقِ (٣٠٠) وَلا تَتَوَصَّرُ حَلْفَتُهُ حَيْثُ فَاتَتْ بَعْدَ السَّكَاحِ بِمَا طَاقَهُ الرُّجُوعُ أَوْ وَرِثَتُهُ وَحَلْفُ

عليه فان نكل هو اوروته وحلفت
هي او ورثتها ثبت النكاح عاحلفت
عليه وعقفا فان نكل كل ثبت
النكاح بمطالع الزوج او ورثته
ثبت حلفت المرأة فقط سواء كان
النكاح عقل الدخول او بعده فانها
معتقة لكن عتق الاب لاقرار
الزوج وعتق الام ثبوت كونه
صداقا وحيث عتق الاب لاقراره
وذلك فيما اذا حلها او نكلا وانما
يكون ذلك قبل النكاح او بعده
وقد نكل وحلفت فان مات عن مال
اخذ الزوج التيممة والباقي للارسة
فالاول والمراث اه قوله يقترالى
حكم أى حاكم بفسخ قوله ولا
يرجع الى الزوج عليها بشئ هذا اذا
حلها او نكلا وانما اذا حلفت ونكلت
فقد تقدم انه يعقق الاب فقط وبثبت
النكاح فان فسح او طلق قبل البناء
رجع عليها نصف قيمته في الطلاق
وبقيته بتمامها في التمسح قوله وان
نكل الزوج عن العين وحلفت تقدم
ان هذا الجاهل بالبناء والجاهل قبل
والنكاح ثابت ولا فسح قوله
اتفراد لا يعني انه لا يثنى في الاتفراد
الاب وحده دون الام قوله ما حل
من صداقها أى والخصم اذا حل
أى قبل التمسح ارضا ما حل بعد

المتأمل يصدق في دفعه لا قبل حمله ولا بعد (قوله والا فلول) أي يمين كأي شرح عب والا فلول قول الزوجة متاع
مع عينا الذي عب وشب بلايين وقال بعضهم ثم انه لا يمين عينا في كلام اسمعيل لان العرف كشاهد وانظر على كلام عبد الوهاب
هل يحتاج لبن أو لا اه (أقول) والظاهر الاحتياج كما في شارحنا فيمن من الشروط أن لا يكون سيدها رهن والكان الفلول قولها
ولو بعد التفرقة وشكنا (قوله والا فلول قول المرأة) أي يمين كأي شرح عب (قوله فقلتم ألتعداد) مقيد بما اذا لم يدعه الرجل
وهو في حوزة الاخص فان ادعاه وهو في حوزة الاخص فهو له (قوله والا فلول يمين) ظاهره جاز استعماله أم لا فاذا اعتدى بلس ضم الاله
لهما وتنازع طهانه فعني به الرجل كما أشار اليه ابن عرفة (قوله والا فلول يمين) مقيد بما اذا لم يدعه المرء وهو في حوزة الاخص فهو لها

كذا قال عجم (تنبه) مثل الزوجين القريان كرجل ساكن مع جرمه أو مع امرأته أجنبية تنازع معها في متاع البيت ولا يثبت لهما في جميع الصور (قوله الاعتقاد صدقها) أي اعتقاد القبوض من صدقها أي لا بامتنعة قدرتها بقدر القبوض من صدقها (قوله) وإن نسخت كلفت بيان الفل فلها) هذا بخلاف قوله السابق ولها الفل وأصله الشارح أن إلى الأول قول ابن القاسم والثاني قول مالك أن هذا في من صنعها التسع فقط وأما لو كانت صنعها الفل أيضا فإنه يكون لها دون الزوج إلا أن يثبت أن الكثرة فغير مكان بقية ما لكل (قوله) وإن أطام الرجل بيته على شراخل) أي إذا كانت البيعة شهدت بأشترائه فقط وأما لو شهدت بأشترائه لنفسه فلا عين عليه كما يفيد المتطلي وقوله حلف أي إذا اشترا من غيرها لها أطامها والافلا وخلاصته أنه بقدر قول المصنف حلف إذا كانت البيعة شهدت بأشترائه فقط وكان الشرا من غيرها أو الأفلا عين (قوله) وإنهم تدفع إليه غنما (٣٠٩) ويجمع ذلك في عين واحد (قوله) لأن

الرجال قوامون على النساء (أمر من ناهون فأمر من أمر من أي وحيث كان كذلك فالتأني أن المرأة ما شترت ذلك لنفسها إلا الزوج لأنها ليست قواما على زوجها وأما إذا كان عرف قوم أن النساء قوامات على الرجال كاليوم عندنا عصر فهل يكون حكم نسائهم في هذه المسئلة حكم رجال غير من منها وهو الظاهر لأن هذا الحكم مبناه العرف فبما يختلف باختلاف العرف (قوله) ولو شهدت لها البيعة عيرت ما يعرف لهما) أي أو شتر ما يعرف لهما أي الرجل والمرأة وكذا لو قامت لها بيعة عيرت ما يعرف لهما أو بيعة أو نحو ذلك فإنه يقضي له ما هو دون عين وكذا لو قامت له بيعة فيما يعرفه فقط ذلك وأما لو قامت لها بيعة فيما يعرفه فقط أو قامت له بيعة فيما يعرف لهما فهل يحتاج لعين ولو قامت له بيعة فيما يعرف لهما فأذا كان القول بدون عين (قوله) ولا تقع على غيره (الاعتقاد) بأن تقول ولما انتدأت وأعسر أن طعاما اختلجان يقال له أعسار والنعمة طعام القادم من سفر وانحسر طعام

متاع البيت الكائن فيه سواء كان ذلك الاختلاف قبل البناء أو بعده كان قبل الطلاق أو بعده كالمسلمين أو كغيرهم من أوصدين أو مختلفين في العصمة أو بعد الفرقة بلهان أو طلاق أو إملاء أو فسح ولا يثبت لواحد من الزوجين فإنه يرجع في ذلك لهما هو العرف فما كان يصح للنساء فاقول قولها كالحل يجمع وما كان يصح للرجال والنساء معا أو للرجال فقط فاقول للرجال يجمع لأن البيت يتبعه وكلام المؤلف مقصده أن لم تكن فبيته أو لا يقل قبولها الاعتقاد صدقها أو ينفي أيضا أن الرجل لا يقبل منه فيما لا يشبه أنه عليه لفقده عما هو للرجل عند تنازع (ص) ولها الفل لأن الأنا يثبت أن الكثرة لا تفسر كيان (ش) يعني الزوجين إذا تنازعا في الفل الذي في البيت قبل الطلاق أو بعده فقال الرجل هو والراجل هو ولا يثبت لأحد منهما فإنه يقضي به للراجل أي يرد بعد حلفه إلا أن يقيم الرجل بيعة تشهد له أن الكثرة ملكة أو تقرر الزوجية بذلك فإنه يقضي بالشركة بينما في ذلك الفل هو بقية كانه وهي قيمة غزلها (ص) وإن نسخت كلفت بيان أن الفل لهما (ش) يعني أن المرأة إذا نسخت شقة أو دعت أن غزلها لها أو دعي الرجل أنه غزله وإنما نسختها فعلى المرأة أن تدين أن الفل لها فإن يثبت ذلك أخذته فإن لم يثبت ذلك فإن الزوج يأخذ الشقة ويقضي له بأجرة نسجهما على المشهور (ص) وإن أطام الرجل بيته على شراخل حلف وقضى له به كالعكس (ش) يعني أنه إذا تنازع الزوجان في متاع البيت فادعى الرجل شيئا يشبه أن يكون نسجه كالحل أنه وأطام على ذلك بيعة فإنه يحلف أنه اشتراه لهما أو أنهم تدفع إليه ثمنه ولا يشأمنه أن ادعت ذلك ثم يقضي له به وكذلك المرأة إذا ادعت شيئا من متاع البيت يشبه أن يكون للرجال كالمسك فحلفت هو وأقامت على شراخل يثبت أنه يقضي لهما وسكت في الدونة عن غيرها فقبل اجتزاي بين الرجل عن غيرها وقبل لأعين عليها لأن الرجال قوامون على النساء (وفي هذا أشار بقوله) (وفي حلفها أو بلان) ولو شهدت لها البيعة عيرت ما يعرف لهما أو جهته مثلا فالظاهر أنه يقضي لهما من غير عين وورثة كل من الزوجين عن ثمنه في الحلف ولكن يحلفون على نفي العمل على البيت (ص) الولبة مندوبة (ش) هي طعام العرس خاصة ولا تنفع على غيره إلا بقدر مستقته من الولم وهو الاجتماع لاجتماع الزوجين أو الناس فيها ومنها أول الفلام إذا اجتمع صفه وحلقه والمذهب

النفاس والمأدبة الطعام التي يعمل لغيره من لودته والوكية طعام بناء الدور والعقيقة طعام الولادة والحداقة طعام حفظ القرآن والوجوب اتعاه في طعام العرس خاصة لا في غيره وتقيم عجم ذلك فقال ويكره أن ياكل سوى الذي * لعرس ومولى ويغيره تناس فيندب في الثاني الحضور وفي * وليمة أو يجب لا تكون تناس وقال ابن تير شبل يباح لكلها * سوى عرس أو مأدبة تناس إذا فعلت لا لاقتدار وإن * فيكره ما إذا فسخ طيب غراس ومأدبة لغيره قصدمودة * فقها أقربا حضور مواس قال مالك ويكره حضور أهل الفضل غير الولمة وقيد الغني بغير أهل الخير والأصحاب والمطهرين والرحم اه (قوله) لاجتماع الزوجين أعني الزوجية وإن لم يجتمعها بالفعل أو الاجتماع بالفعل لأن الأولى أن تكون الولمة بعد الدخول (قوله) والناس فيها) لا يعني أن تلك الولمة مبرورة في غيرها إلا أن علمه التسمية لا تقتضي التسمية (قوله) وتخلقه) يضم لغيره واللام مرادها كمال العقل وكان هذا يقال له

حين يبلغ الخلق (قوله انهم اندوبه سفر او حضرا) ويحصل بأي شيء أعلمه ولو عدي من شعيرة ونقل عاصي الاجماع على انه لا حلا لها
 وأنه بأي شيء أول حصل التدوب (قوله فلا ينفى بها) أي على الزوج لزوجته شيئا عند الله (قوله يوما) أي قطعة من يقع الاجتماع فيها
 لا كلمة واحدة لا يوما جماعه يتوقف التسدب عليه ويكره تكرارها لا تسرف إلا أن يكون المدعو ثابتا بغیر المدعو قبل ذلك لا تكرار
 الطعام بعدها لا يتصدد هافا لكره قال البدرا في ينظر من كلام ابن عرفة ان غايته السابغ أشبه عن ما قلنا ان آخر السابغ كانت الاجابة
 مندوبة لا واجبة والحاصل ان من دعي أولا أو جاب ثم دعي ثانيا في ثاني يوم فلا تجب الاجابة عليه على الصحيح خلافا لما في بعض
 التقارير لان الواقعة بعد اليوم الاول ليست وليمة قطعا كذا قال بعض الشيوخ (قوله ظرف لمقدر) ظاهر ما نطرق لقوله وقتها وليس
 كذا بل هي ظرف لتحذوف والتقدير وقتها كائن (٣٠٣) بعد البناء يجوز ان يكون التقدير وتكون بعد البناء (قوله وعلى هذا فلا

ما قلنا انهم اندوبه سفر او حضرا فلا ينفى بها وقيل واجبة ينفى بها وهو ما صححه المؤلف
 سابقا وهو ضعيف وكون التسدب منصبا على كونه بعد البناء مخالفا لكل ما هم فالحل عليه
 غير ظاهر وقوله (بعد البناء يوما) هو ظرف لمقدرة أي وقتها بعد البناء كغيره من الحساب
 وعلى هذا فلا وقت قبل البناء فلا تنكح لكونها وقعت قبل وقتها وعليه انضا فلا تجب الاجابة
 اذا دعي لها وإن جرى عرف ذلك لانه عرف فاسد وفي كلام الابي ما يبعد ان كونها بعد البناء
 مستحب ففعلها في غير فعل لها في غير وقتها التسدب وظاهر كلام المؤلف استحباب الولاية
 ولو ماتت المرأة أو طلقت وقوله (تجب اجابته من عين) خبر الفصحى انه عليه الصلاة والسلام قال شر
 الطعام طعام الولاية عنهما من أن يهودي دعي اليها من بأها ومن لم يجب الدعوة فقد دعى الله
 ورسوله والتعين بأن يقول صاحب العرض في عتدنا وقت كذا أو قال لشخص ادع في فلانا
 بعينه لان قال ادع من لقتي (ص) وانما صاحب (ش) يعني ان الدعوة الى الولاية واجبة على
 من عينه صاحب الولاية نفسه أو مندوبه سواء كان المدعو صائغا أو غير صائغا وسواء كان
 المفطر أو لم يأكل (ص) ان لم يحضر من يتأذيه (ش) أي من شروط وجوب الاجابة على
 من عين ان لا يحضر من يتأذيه بحضور مدعيه والا فلا لان حضور الاسفة لا يأمن المزمعهم
 على دعوته وفهم من التعليل انه لو كان تأذيه مخاطبته أو رؤيته لحظ نفسه انه لا يباح الخلف
 فلذلك من شروط الاجابة ان لا يسبق الداعي غيره فان تعدد الداعي أجاب الاستسفي فان استوفيا
 فذوالرحم فان استوفيا فافقرهم سارحان فان استوفيا فافقرهم سارحان فان استوفيا فافقرهم (ص)
 ومنكر كفر شر حر (ش) أي من شروط وجوب الاجابة ان لا يكون هناك منكر فان كان
 سقط كفر شر حر يجلس هو عليه أو يجلس عليه الرجال بحضوره ولو من فوق حائل لان
 عليه حرمة الترفه بدين القراش وهو موجود كما نص عليه المازري وعياض وأدخلت الكاف
 الاستناد اليه وقوله وأما تغطية الجدران بالحرير من غير استناد اليه فليس بممتنع ولا يبيح
 التضييق وتما يسقط الاجابة ان يكون قوميا يكون وعلى رؤسهم قوم يظنون اليهم كما قاله
 الافقهسي وما يسقط الاجابة ان يخص بها الاغتيا (ص) ومصور على كبدار (ش) أي ومن

وقعت قبل البناء وهذا ضعف
 والمتعمد ان كراهي (قوله ففعلها
 في غيره الخ) وعليه فوجب الاجابة
 اذا دعي قبل البناء (قوله يمتنعها
 من ثانيا) في قوة التعليل لقوله
 شر الطعام أي ان من يرغب في
 الانبات له الاستجابة لقتول
 من امتنع مناولا بدعي اليها وقوله
 ويدعي اليها الخ أي ان من يأها
 ولا ير بدعها اليها الاستفاته عنها
 يدعي اليها وكان المناسب العكس
 (قوله لان قال الخ) لا يفتي ان
 الجاعة المحصورين تعارض
 فيها قوله والتعنين بأن يقول الخ
 وقوله لان قال ادع من شئت فان
 مفهوم الاول عدم الاجابة فيها وفي
 الثاني وجوب الاجابة وهو المعلوم
 عليه فثبت نذهب الاجابة لوال
 ادع اهل محلة كذا وهم محصورون
 لانهم معنوت حكاوا ما غير المحصور
 كدع من لقتي أو العلماء أو المدرسين
 وهم غير محصورين فلا ولا فرق بين
 أن يكون يضاهي المدعو أو يرسل
 كتابه أو رسولا نفقة ولو لم يميز غير

مجرب في كذب وانما تزاح الرسول والمدعوى التعيين بالشخص وغيره صدق الرسول بيمينه تمام تقم قرينة على الكذب ولا شروط
 يشترط قرينة على الصدق فيما ينظر خلافا لعب بل لا يحتاج اليقين الا في المتهم فيما ينظر (قوله يعني ان الدعوة الخ) الاولى أن يقول
 يعني ان الاجابة (قوله أو مندوبه) أي رسولها المميزا لغير الحرب في الكذب (قوله مخاطبته) أي لاجل مخاطبته أي مخاطبة ذلك الرجل
 له وقوله أو رؤيته أي كونه يرى ذلك الرجل وقوله لحظ نفسه أي انه يتأذى من مخاطبته أو رؤيته لا للضرر يحصل بذلك بل لحظ نفسه (قوله
 انه لا يباح الخلف لذلك) الا أن يفتي بمجالبته أو خطابه أو رؤيته أو أذنته أو اغتيابه أو أذنته (قوله كفر شر حر) يصح قرأته بفتح
 الفاعل وكون الرامد عليه قول الشارح وأدخلت الكاف الاستناد اليه ويصح مراد منه المقرض ويصح قرأته بفتح الهمزة
 الجنس (قوله أو ما تغطية الجدران الخ) وانظر بالذهب وقد رأيت ما نصحت ويجوز ان لا يمس تحت الستائر التي على الجدران وكذا نصحت
 السقوف للمذبة ومما يبيح الخلف أو كل ما لا يمتح كجمعة نتيج الخلف عن الجمعة والجماعة (قوله يخص بها الاغتيا) أي فان
 يخص الاغتيا يسقط الوجوب وظاهره يقطع عن الاغتيا وغيرهم وحكم استنصاب الدعوة بالاغتيا لكرهه كما صرح به القرطبي

وكذا اذا كان صاحب الفعل وأخبرناه صام وعابره عيج وما يبيع الخلف أيضا ان يحضر بأنه صام الخ فقول المؤلف وان صامنا أي
 الآن بعين اللداعي وقت الدعواته صام بالفعل وكان الاجتماع والانصراف قبل الغروب فلا تحب الاجابة وكذا اذا فعل طعام الوليمة
 لقصد المباحة والمفاخرة لا لاد كل فان حضره فلا بد كل الا قدر ما يطيب بخاطر صاحبه على العادة قال بعض شيوخنا لم يحرم الطعام الدعوة
 عند قصد المباحة والمفاخرة نظرا لما قيل في الضحية وكذا اذا كان الداعي امرأه غير يحرم الطعام ان شئت كذلك وكذا ان كان هناك
 كلب لا يحل اقتناؤه ومثله آنية الذهب والفضة ومنها أن يكون المدعو أمره بتخفيف ريشة أو تهمة أو طاعة أو يظهر أن يكون الداعي كذلك
 وكذا ان كان على المدعو دين لا ير جبهه وفعله وكذا اذا كان النسب بسطح الدار ومراقبها ينظر للرجال أو يتحاشن بهم وكذا يبيحه
 مرض أو حفظ مال أو خوف عدو ولشافية عما يبيحه مشدة الحر أو البرد ولو كان (٣٠ ٣١) الداخل أي أو في ظلمة وكذا ان بعد مكانه حدا

بحيث يثنى عليه الحضور وكذا
 اذا كان في الطعام شبهة أو لم يثنى
 الا - كل من قبل لا يجوز الحضور
 والا الاكل قاله القرطبي ونقله
 الخطيب والمراد شبهة وجوب يحرم
 الاكل منه وبأن في القراض عن
 ابن القاسم ان من كان طالب ماله
 سراما ذكره معاملته وتجوذبه كالكل
 من طعامه وهذا يشهد ان الشهة
 البسيطة تختلف كون الطعام كله
 من حرام ومن شر وطها أن تكون
 الوليمة تسلم فلا تحب لكافر بل
 لا يجوز زونا ظهره ولو كان الداعي
 له مسبا (قوله وبقيم) أي عدم
 (قوله كاليمين) أي وكقشر البطيخ
 فانه تلا ما دام طريا (قوله وما لا
 تلله) كالذي في البسط والحيطان
 (قوله ان كان غير محتمل) أي كالذي
 في الحائط وقوله وان كان محتملا
 أي كالذي في البسط (قوله وأما
 الناقص عضوم الأعضاء الظاهرة)
 أي والمخترقة بطنه وانظر لغيره
 عضوم الأعضاء الظاهرة قوله
 عن صور الثياب (أي في الثياب

شر وط وجوب الاجابة ان لا يكون هناك كلب لا يحل اقتناؤه أو صور مجسدة على الجدار
 كصور السباع التي لها طلل ولو لم يدع في التوضيح التمثال اذا كان لغير حيوان كالنجس
 جاز وان كان الحيوان فله نخل وقيم فهو حرام باجماع وكذا يحرم ان لم يسم كاليمين خلافا
 لاصح لما ثبت ان المصورين بعد ذن يوم القياسه يقال لهم أحيوا ما كنتم تصورون
 وما لظن ان كان غير محتمل فهو حرام وان كان محتملا فله أولى انتهى وهذا في الصورة
 الكاملة وأما ناقص عضوم الأعضاء الظاهرة فيباح النظر اليه واحترز بقوله صور على
 كبدار عن صور الثياب (ص) الامع لسبب باع ولو في ذى هيئة على الاصح (ش) معطوف على
 محذوف دل عليه السياق أي تنزه الاجابة مع تنكر الامع لسبب باع كضرب الغرض بالالفاء
 التخييف وسواء كان هذا المدعو من ذوي الهيئات أم لا فانه عليه الصلاة والسلام حضر ضرب
 الدف ولا يصح أن يكون ذوا الهيئة أعلم وأهيمن النبي عليه الصلاة والسلام ومقابل الاصح
 وهو قول أبي بكر والحق الجواز وانه ابن وهب لا ينبغي لذي هيئة أن يحضر موضعنا فهو
 واحترز بالمباح من غير المباح كالشي على الحبل وجعل خشبة على جهة انسان ويركها آخر فانه
 يبيع الخلف فانه في سماع أشهب (ص) وكثرة زحام (ش) عطف على فاعل يحضر مضمنا معنى
 يوجد أعيان لم يوجد من يتأذى وكثرة زحام أو معمول لا تقدر على الوقوف على محض أو لم يكن كثرة
 زحام على طريقة * علفتنا بنا وما نباردا * فان فيه الوحيين وهما اما تضييق علفتنا معنى
 أنلها أو جعل العامل في ما مقدر أي وسقمتا (ص) واغلاق باب دونه (ش) يعني اذا علم انه
 اذا حضر يغلط الباب عند حضوره ولو لاجل المشاورة عليه فانه يباح له الخلف واما ما يفعله من
 اغلاق الباب بنحو الطبقية ونحوه فانه لا يبيع الخلف لانه لضرورة (ص) وفي وجوب كل
 المفترق (ش) يعني ان من دعي الى الوليمة وهو مفترق هل يجب عليه أن يأكل منها أولا
 يجب عليه الاكل بل يستحب تردد البياض قاله اربابنا في تصحيحه في المذهب مسائل
 تقتضي القولين أي العلماء اخرج المذهب واعتزله ابن عرفة برواية محمد بن حبيب وان لم يأكل
 وبقول الرماله وأنت في الاكل بالخيار ابن رشد الا كل مستحب لقوله عليه الصلاة والسلام فان
 كان مفترقا فليأكل وان كان صائما فليقل أي فليدع فعمل ما لك الامر على التسديد حديث

أي صور الحيوان فلا يحرم بل يكره كما تقدم قوله لا مع ذى هيئة (أشارة الى أن في بعض مع ويصح أن تكون في افسه على معناها أي ولو
 كان واقفا في حضرة ذى هيئة (قوله وهو قول أبي بكر) تفسير الاصح ليس المراد أبي بكر الصديق بل المراد بالقاضي أبو بكر كالأصح هناك
 حرام وقوله وايضا ابن وهب شبهه مقابل (قوله والمشي على الحبل ونحوه) ورخص ابن رشد في القرب على الحبل ونحوه وعليه فلا يكون مجزا
 للخلف نعم لا ترخص فيه في غير العرس ويكره لاهل الفضل حضوره على كل حال اه (قوله وكثرة زحام) الظاهر دخول أو جلوس أو أكل
 كذا قاله اللقاني (قوله واغلاق باب دونه) أي لا زدرار فيه (قوله وفي وجوب كل المفطر) أي قدرا يطيب خاطر رب الوليمة فيما يظهر وربما
 أشهر قوله كل المفطر عدم سقوطها بحضوره وشرط نحو قهوة وقيامه قبل وقت الطعام لتعريضه (قوله وفي المذهب) هذا الجواب لتعريضه
 وضبط بضم الميم كلب لابن رشد (قوله واعتزله) أي اعترض كلام الباجي (قوله فليدع) أي بان الله يتهم فيه بخير

(قوله فان شاء الخ) أي بقى التقدير ما ليس أحدهما متعينا فلا ينافي أنه يستحب أحدهما وهو الكل (قوله ولا يدخل) أي يخرج بما (قوله) (الابتن) فيصو زة الخسول مع حرمته بحيث لا يكون غير مدعو وظاهره ولو تابع ذى قدر عرف عدم محبته وحده الولية أو غيرها عب واقفاً لم يوافق (قوله ونحوه في الولية) لا مفعول به بل كذلك بكرة في حالة العقد (قوله) وأما أن أحضره صاحبه لا للثبته) أي بل يخص به من شاء والتهبه بضم النون وعبارته غير شارحة أحسن ونصه أما انتهاب ما أحضره لا للثبته وكان يأخذ بعضهم ما يد صاحبه فمراهم ولكن ترجع عبارة شارحة له وهي أقرب من التي ذكرته أولاً وان كان لبعض تلامذة الشارع ثم تبين فساد قدره أثبت في خط بعض شيوخنا غير يجوز تخصيص الكبير بشي دون من حضره ذكر في ذلك حديثاً يدل على ذلك (قوله لا الفر بال) أي بل يستحب في العرس الآن يكون بصراصر أو برص مثلاً فيعزم قال في المدخل منذهب ما عا أن الطائر الذي بالصراصر ممنوع وكذا الشبابة والشبابه القصبة المثقوبه يؤخذ من ذلك حرمه الكس وفي عجم لا الفر بال فلا يكره الطبل به في الولية ولو بصراصر كما هو في الفرطى وقال ابن مزين بن كافي شرح الموطا لكل من (٣٠٤) تقدم النقل عنه من المالكية والأئمة الأربعة على جواز مدطلقاً بصراصر

والخاص هل أن قول المصنف لا الفر بال أي فلا يكره الطبل به في الولية وقد بينا أيضاً في الرسالة قال شارحها أبو الحسن على المشهور قال نت وقيل بجواز في النكاح وغيره وقال الشيخ النفساوى المشهور عدم جواز ضرب في غير النكاح كالثان والولادة ومقابل المشهور جواز في كل فرع للسلبين ١٤ بدر وقال أصبح يحرم ماعدا الدف والكبر من مزمار وغيره وأباح الفرطى الضرب بالدف في كل سرور وأجاز بعض الضرب به لقوات في سوتين من غير عرس (قوله بفتح الكاف والياء) وأما بكسر الكاف وقع الباء فهو المقابل

إذا دعي أحدكم فليص فان شاء كل وإن شاء ترك واستعمال المحدثين أولى من المصراع أحدهما (ص) ولا يدخل غير مدعو إلا باذن (ش) يعني إن من ألقى إلى مكان الولية من غير دعوة فإنه لا يدخل إلا باذن ولا ينجو زة ذلك سواء كل أولاً كل (ص) وكره نثر الورق والسكر (ش) يعني إن نثر ما ذكر ونحوه في الولية إذا أحضره صاحبه للثبته ولم يأخذ أحدهما مما يحصل في يد صاحبه مكر وملاح من النبي عن النسيه وأما أن أحضره صاحبه لا للثبته أو للثبته وكان يأخذ بعضهم من يد بعض فمرام (ص) لا الفر بال (ش) عطف على فاعل كرمه الفر بال والدف مترادفان لأن كلامهم هو المذمور ومجلد من وجه واحد والمعنى أن الضرب عاذ كرا لا يكره لئلا يلاخلاف ولا للرجال على المشهور فلما بالغ بقوله (ولو رجل) خلافاً لاصبح القائل بالمنع وأما الضرب بالكبر بفتح الكاف والياء فهو الطبل الكبير المسدور المجلد من وجهين والمزهر وهو عود مفصل بعضه في بعض يركب ويغنى من الجهتين ففيه ما ثلاثة أقوال بالجواز كالفر بال وهو لا ينجب بالكراهة فيهما والجواز في الكبر دون المزهر رأى فذكره لأنه ألهى عن ذكر الله وقال ابن كنانة يجوز الزمان واليق وهو التقوى قبل معناه البوقات والزمارات اليسيرة التي لا تنهى كل القوم والى ذلك أشار المؤلف بقوله (وفي الكبر والمزهر ما تلهيهم في الكبر ابن كنانة ونحوه والزمارات والبوقات)

(تأجله الثالث ويطلبه الجزء الرابع وأه فصل الثاني في القسم للزوجات)

فهرست الجزء الثالث من شرح العلامة الخري على مختصر سيدى خليل

باب الذكوة	١٥٤	باب المسابقة
باب في المباح من الأطعمة الخ	١٥٧	باب في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم
باب الاضحية	١٦٤	باب النكاح
الغنمة	٢٣٥	فصل في النصارى لاجل الزوجين
باب في البعن وما يتعلق بها	٢٥٠	فصل في تمام الكلام على أسباب اختيار
فصل في التذمر	٢٥٣	فصل في الصداق
باب أحكام الجهاد	٢٩٤	فصل في حكم تنازع الزوجين
فصل في الجزية	٣٠١	الولية

في الحديث بالكو به والقرطبة يؤخذ من هدا عدم حرمه الباز (قوله يركب) تفسير لقوله بعضه في بعض وقوله ومثوهم هو مدق فصل له أعود مفصلة أي ابتداء عند صنعها والحاصل كما قال بعض شيوخنا أن المزهر كالف لثبته جهتان بينهما نحو أربعة عشر إن شاء الله في شرح شب عود متصل بعضه في بعض اه أي أعود متصل بعضه في بعض (قوله ونحوه زمارات) جواز استوى الطرفين وقيل من الجاز الذي ذكره خمر من فعله فهو مكر وهو قول مالك في السدونة كذا أفاده عجم وذكر الله في ضده فقال وقوله يجوز ذ صحت (قوله) يقال رحت زماراً لاضر وفي المراتل العكس يقال زماراً لازماراً (قوله البوقات والزمارات اليسيرة) أي غنى المصنف الحديث في سقط هذا التقيد والتظاهر أن المراد يسيرة التزيين ولو في واحد أو ما كرهه التزيين فلا

Biblioteca Alexandrina



0501953